
د.نبيل راغب
موسوعة
قواعد اللعبة السياسية
دراسة تحليلية نقدية
دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع

موسوعة

قواعد اللعبة السياسية

دراسة تحليلية نقدية

تأليف

د. نبيل راغب



الـكـتـاب : موسوعة قواعد اللعبة السياسية

المؤلـف : د. نبيل راغب

رقم الإيداع : ٥١٧٢

تاريخ النشر : ٢٠٠٢

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 655 - 5

الـنـاشـر : **دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

الـتـوزيـع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

إهــداء

إلى الباحثــين عن الأسرار والخفايا والدوافع والأسبــاب الكامنة فى الدهاليز المعتمة للسياسة الدولية.

أهدى قواعد اللعبة السياسية لعلها تجيب عن تساؤلاتهم المعلقة والمحيرة

الدكتورا نبيل راغب

قائمة القواعد

مقدمة

من حق القارئ العـزيز على نفسى ، والذى كان إقـباله على كتبى السـابقة بمثابة الحافز المتجدد لتأليف كـتبى التالية ، أن أفتح له قلبى وأصارحه بالخلفيات والتداعيات والأسباب التى أدت إلى تأليف هذا الكتـاب الموسوعى الذى استغرق جمع مـادته العلميـة ما لا يقل عن عـشر سنوات ، بالإضافـة إلى ثلاث سنوات قضـيتها فـى كتابته . أمـا فكرة تأليفه فـقد راودتنى منذ أواخر سـبعينيـات القرن الماضى بعد أن عملت مستشاراً ثقـافيا وإعلاميا للرئيس الراحل أنور السادات منذ يناير عام ١٩٧٤ ، ثم تطورت المسئـوليات والممارسات لأعمل مستشـاراً سياسيا خاصا ، فاكتسبت تجربة سياسية واسعة وعميقة ، سواء على المستوى المحلى أو العربى أو الدولى ، استطعت أن أوظف فيها كل قـراءاتى واطلاعاتى التى مارستها منذ أوائل السـتينيات فى مـجال الفكر السـياسى ، ابتـداء من سقـراط وأفلاطون وأرسطو ، ومـروراً بفلاسـفة الحـرب والسـياسـة فى الشرق والغـرب من أمثـال ماكيافيللى ، وجـان جاك روسو ، وفولتير ، ومونتيـسكيو ، وفرانسيس بيكون ، وتوماس هوبز وجون لوك، وديفيـدهيوم وغيرهم ، وانتهاءً برواد العلوم السـياسية والاقتصادية فى العصر الحديث ، والذين استفدت بمعظم كتاباتهم ومؤلفاتهم التى رصدتها فى قائمة المراجع فى نهاية الكتاب.

واتسعت خـبرتى السياسـية وتعمقت إلـى أن تركت العمل بالسياسـة برحيل الرئيس السـادات فى السـادس من أكـتـوبر ١٩٨١ ، وعدت إلـى عملى أستـاذاً بالجامعـة ، لكن متابعاتى لتطورات الـفكر السياسى والأحداث والمواقـف المحلية والعالمية لم تتوقف ، وربما كان هذا بسبب قوة الدفع الكبيرة التى اكتسبتها ، سواء على المسـتوى التنظيرى أو التطبـيقى لكن كثيـرين من أصدقائى وزمـلائى القدامى

ألحوا علىّ لكتابة مـذكراتى مع الرئيس السادات ، نظراً لمعرفتى بكثـير من الخفايا والأسرار والدوافع والأسباب الكامنة فى دهاليز السياسـة المحلية والعالمية ، خاصة التى واكبت أخطر حدثين أو قرارين قام بهما السادات وهما : حرب أكتوبر١٩٧٣، ومبادرة السلام ١٩٧٧ .

تحمست لفكرة كتابة مذكراتى لكنى ترددت كثيراً ثم تراجعت عنها ، خاصة بعد أن صدرت مذكرات عديدة سواء بأقلام كتـاب صادقين كانوا فعلاً على علاقة حميمة بالسادات ، قريبين من الأحداث ، أم بأقلام مدعين وكاذبين ، وواهمين ، وخبـراء فى « الفبـركة » وأقبلت دور النشـر على هذه الكتابات لرواجـها وإقـبال الجماهير عليها ،لعناصـر الإثارة والتسلية التى تنطوى عليها ، وبصرف النظر عن صدقها من كذبها . وكانت النتـيجة أن اختلط الحابل بالنابل ، واندثرت الحواجز بين الغث والثمين ، وراحت المذكرات الدقيقة ، الأمينة ، الصادقة ذات الصوت الرصـين الموضـوعى ، ضحـية المذكـرات ، المزيـفة ذات الصوت الـمدوى ، والضجيج الذى يوحى بأن كتابها من العالمـين ببواطن الأمور . وكانت النتيجة أن معظم القراء لم ينظروا إلى هذه المذكـرات نظرة جادة ، بل هى مجرد « حكاوى القهاوى» ، ولـم يتخذ منها الدارسون مصدراً علمـيا أو مرجعا أكاديمياً موثوقاً به وتساوت المذكرات السيـاسية بكتب التسلية والإثارة التى قد يحدث بعـضها ضجة كبيرة عند صـدوره ، لكن بمجرد مرور شهر على صـدوره أو أقل ، فإن الضجة سرعان ما تخفت ، انتظاراً لمذكرات جديدة وهكذا.

وكانت المهاترات التى أحاطت بكثـير من المذكرات عند صدورها قد أثرت على المصـداقية الحـقيقـية التى انطوت عليهـا بعض المذكـرات بالفعل ، والتى هوجمت وتم تكذيبهـا لمجرد أحقاد شخصـية أو توجهات سياسيـة مختلفة ، في حين قوبلت بعض المذكرات المزيفة الكاذبة بالتـرحاب والتأييد ، لقدرة أصحابها على ترويج بضـاعتـهم المغـشوشـة ، فى حـين أن الكتاب الجـادين الصادقـين

يتصورون أن أصالة مذكراتهم ومصداقيتها كفيلة بتوصيلها إلى القراء . ولابد أن نلتمس لجمهور القراء العذر ، لعجزه عن اقتناص الحقائق التائهة والضائعة وسط هذا الدوى الصاخب والأمواج المتلاطمة من الأكاذيب ، والادعاءات ، والتناقضات . ومعظم القراء ليس لديهم أدنى فكرة مسبقة عن الموضوعات والمواقف والقضايا التى تتناولها المذكرات ، وبالتالى فهم لا يملكون البوصلة التى تهديهم سواء السبيل وسط هذه الأحراش ؛ وبعض القراء لا يهتمون أصلاً بالبحث عن الحقائق بقدر تركيزهم على عناصر التسلية والقراءة.

وعلى الرغم من إدراكى العميق بأن دول الحضارة ، تعتبر مذكرات الساسة والزعماء والقادة والشاهدين على العصر ، والقريبين من الأحداث ، وثائق مهمة وحيوية ، تمد المؤرخين والدارسين بمادة علمية ثمينة ، تساعدهم على سد الثغرات التى قد تطرأ على دراساتهم وأبحاثهم ، نظراً للمصداقية العالية التى تتمتع بها ، فإن بعض المدعين والمزيفين فى مصر والعالم العربى ، لا يخشون الكذب لأنه لا يعاقب بالتعرية والازدراء الاجتماعى كما يحدث فى بلاد الحضارة التى تعتبره فى مقدمة الكبائر ، وويل لمن تثبت عليه جريمة الكذب . أما الكذب عندنا فيتدفق ويتفرع فى روافد وأنهار دون أن يستطيع أحد أن يسد المسارات والمجارى فى وجهه قبل أن يغمر الحقائق الموضوعية ، ويطمس معالمها ، ويغرقها فى أغواره المظلمة .

من هنا تراجعت عن كتابة مذكراتى عن أنور السادات ، إذ إننى لست على استعداد لأن أدافع عن نفسى ضد أى هجوم من أى مدع كاذب يريد أن يوحى للقراء بأنه فى مقدمة العالمين ببواطن الأمور ،. ولديه القدرة بل والوثائق والمستندات التى تعرى الكاذبين. وسواء دافعت عن نفسى ضد أى هجوم أو تجاهلته والتزمت الصمت ، فلابد أن تتأثر مصداقية ما أكتب فى نظر القارئ ، والمثل الشعبى الشهير يقول : « العيار اللى ما يصيبيش يدوش ». وإذا كان الهدف

الاستراتيجى من مثل هذه المذكرات ، يتمثل فى الدروس المستفادة منها ، وليس أحداثها ومواقفها فى حد ذاتها ، فقد قلت لنفسى : فلتكن هذه الدروس المستفادة هى هدف هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ العزيز ، فهى ما سوف يتبقى للتاريخ ، بعد رصد القواعد والمناهج والأساليب والنظريات والرؤى والمعالجات التى يتم استنباطها واستقراؤها وتقنينها من تحليل الأحداث وتفكيك المواقف ، وكشف القوانين أو القواعد التى تحكمها . من هنا بزغت فكرة هذا الكتاب : « قواعد اللعبة السياسية موسوعة تحليلية نقدية » ، بهدف أن يتمكن القارئ من معايير أو مفاتيح التفسير السياسى للأحداث والمواقف طبقاً للقواعد المنطقية والعلمية والعملية التى تتحكم فيها وتصوغها بشكل محدد ، وليس بناء على الشكل الذى تقدم به من خلال أجهزة الإعلام التى تتناولها من زاوية معينة بهدف إحداث تأثير مقصود من السلطات السياسية .

ولذلك ركزت هذه الموسوعة على تفكيك وتفسير القواعد والقوانين والثوابت التى تمثل الأرضية التى تتم عليها مباريات اللعبة السياسية ، أما سرد بعض الأمثلة من الأحداث والمواقف والتيارات فهو من باب تحليل المتغيرات التى تدلل على ثوابت اللعبة. وهذه المتغيرات لا تعنى غياب الثوابت التى ترتبط بحتميات المنطق والعلم والفكر السياسى وغير ذلك من الأدوات والمناهج التى استخدمها الساسة عبر العصور ، فى حين أن المتغيرات ترتبط بتيارات الحراك السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والتى يمكن أن تتحول إلى متاهات جانبية ، أو طرق مسدودة ، أو حلقات مفرغة لو أن القائد السياسى فقد بوصلة الثوابت التى تهديه سواء السبيل . وليس هناك أدنى تناقض فى التعامل مع المتغيرات من منطلق الثوابت ، فهذا لا يعنى فرض الثوابت على المتغيرات ، إذ إن هذه الثوابت هى بمثابة أدوات الصنعة التى يجب على السياسى أن يجيد استخدامها ، مثلها فى ذلك مثل أية أدوات لأى صانع ، فهى محدودة لكنه يستطيع أن يستخدمها فى صنع إنجازات أو ابتكارات لا حدود لها.

وتنهض هذه الموسوعة على رؤية تحليلية ونقدية ، بحيث لا تقتصر على تجميع المادة ورصدها وتصنيفها طبقاً لترتيبها الهجائى. فقد كانت هناك دائماً زاوية للرؤية التى لا تأخذ الأمور أو تسجل المعلومات علي علاتها ، بل هى تلقى الأضواء الفاحصة التى تكشف الدوافع الدفينة المتخفية وراء أقنعة أو شعارات براقة فالسياسة بطبيعتها هى فن الممكن ، كما وضعها السياسى الألمانى بسمارك ، ونستطيع أن نضيف إلى مقولته الشهيرة أنها « فن التناقض بين الجوهر والمظهر » ، أى الجوهر الثابت القابل للتكرار كقانون يبرز كلما تجمعت الظروف والملابسات التى تؤدى إلى ذلك ، والمظهر المتغير القابل للتكون والتشكل باستمرار كنشاط إنسانى يسعى دائماً للتعامل مع مستجدات الحياة بطريقة أو بأخرى . ويندر أن يتطابق الجوهر مع المظهر لأن النفس البشرية بطبيعتها تجد فى المظهر أداة طيعة لتلبية احتياجاتها ورغباتها الآنية ، أما الجوهر فيمكن أن يشكل عقبة فى طريقها لثبات قيمه التى يحاول أن يفرضها على المظهر كعملة رائجة فى التعاملات اليومية بين البشر.

وبرغم اعتماد هذه الموسوعة على هذه الرؤية التحليلية النقدية ، فإنها لا تفرضها على القارئ ، بل هى تحلل المعطيات السياسية دون أن تصدر عليها حكماً قاطعاً لا يقبل النقض أو النقاش ، إذ إن من حق القارئ أيضاً أن يمارس بنفسه هذه الرؤية التحليلية النقدية من زوايا أخرى مختلفة ، حتى يتسع أفقها ويتعمق . فالسياسة تكاد تكون العلم الإنسانى الوحيد الذى يتعامل مع كل العلوم الأخرى سواء الإنسانية أو الطبيعية. ولذلك أصبحت مهمة السياسى أو وظيفته فى هذا العصر ، من أصعب وأعقد المهام أو الوظائف التى يمكن أن يقوم بها الإنسان ، إذ إنها تكاد تكون علم توظيف العلوم والأفكار والطاقات والإمكانات فى منظومة متفاعلة العناصر باستمرار ، من أجل تقدم المجتمع وازدهاره.

لكن الأمور ليست بهذا الوضوح أو السلاسة ، ذلك أن السياسة سواء على المستوى المحلى فى كل بلد على حدة ، أو على المستوى الدولى بطول العالم

وعرضه ، تشبه جبل الجليد العائم وسط المحيط ، والذى لا يرى منه سوى أعلى قمته فى حين يختفى أكبر قـدر ممكن من حجمه العملاق تحت سطح المحيط ، بين الأمواج والتيارات المتلاطمة ، ومحيطات السياسة العالمية زاخرة بهذه الجبال الجليدية التى يحرص الساسـة دائماً على معرفة كل ما أمكن عن كيانهـا المختفى تحت السطح ، والذى يشكل القواعد الفـعلية للّعبة السياسيـة التى يجب التعامل معها بيقظة وحذر ودراية عميقة . ومن الطبيعى أن تكون جبال الجليد التى تشكل سياسـات القوى العظمى أو الكبرى أضخم بكثـير من تلك التى تجسد سـياسات الدول الأصغـر. ومن هنا كانت خطورة الاصطدام بجبـال القوى العظمى ، وهى الخطورة التى يجب على الدول الناميـة أن تحسب لها ألف حسـاب ، خاصة إذا كان محيط السـياسة العالمية زاخراً بالأعاصـير ويمكن أن يلقى بأية دولة نامية أو صغيرة لتصطدم بجبال الـقوى العظمى ، ذلك أن من فنون السياسة أيضاً ، تجنب المتاعب بقدر الإمكان.

وإذا كـانت قواعـد اللعـبة السـيـاسيـة ، تكاد تكون من الثـوابت الفكرية والمنطقية فإن القوى العظمى غـالباً ما تتدخل لتغييرها ، وتسعى لإعـادة صياغتها كى تناسب أهدافها الاستراتيجية أو المرحلية . وهذا التغيير ممكن إذا تمت إعادة جدولة أو هيكلة إجـراءات اللعبة وخـطواتها ، من منطلق تحولات اسـتراتيجـية عالميـة فى شتى المجالات ، مـثلما يحدث الآن فيـما يعرف « بالعولـمة » ففى استطاعة الأقوياء دائماً أن يغـيروا قواعد اللعبة السياسية أو يضيـفوا إليها تعديلات جديدة ، مما يضع الدول النامية أو الصغيـرة فى مآزق وأزمات تحتم عليها معرفة إدارتها وتجاوزها ، وإلا دخلت فى طرق مسدودة لا مخرج لها منها . كما يتحتم على ساستـها ألا يركنوا للأساليب والتقاليـد السياسية التى عفـا عليها الزمن ، أو الحلول الجاهزة التى ثبت نجاحها فى مراحل سـابقة ، فليست هناك قواعد خالدة مفـروضة على الممارسـة السياسـية من خارجـها بل كلها مسـتقاة ومـستنبطة من

الممارسات السياسية عبر العصور . صحيح أنها تتعامل مع ثوابت النفس البشرية التى تنطوى على كثير من الصراعات والطموحات والآمال والرغبات والآلام والإحباطات والمؤامرات والمخططات والمراوغات والطعنات . . . إلخ ، لكن هناك قواعد دخلت متحف التاريخ ، فلا يعقل مثلاً تطبيق القواعد التى وردت فى محاورة أفلاطون المعروفة باسم « الجمهورية » ، كما لا يعقل تطبيق ما جاء فى كتاب « السياسة » لأرسطو بحذافيره . وإذا كان علم السياسة يتمثل فى هذه القواعد ، فإن القواعد فى أى علم قابلة للتغير أو التعديل. وإذا كان هذا يحدث فى العلوم الطبيعية ، فإنه من باب أولى لابد أن يحدث فى العلوم الإنسانية التى تتعامل مع البشر والمجتمعات التى لا تتوقف عن التغير . لكن هذا لا يعنى عدم الاستفادة من قواعد الماضى ودروسه ، أو حتى أجزاء أو عناصر معينة منها ، إذ إن الممارسة السياسية هى سلسلة متصلة الحلقات عبر العصور.

وهذه السلسلة الممتدة عبر التاريخ ، شكلت صعوبات وعقبات فى طريق تأليف هذه الموسوعة التى عانت من التشابك والتداخل والتعقيد فى فصولها التى نمت وتطورت فى نسيج واحد متصل عبر الزمان والمكان ، والتى كان كل منها بمثابة قاعدة من قواعد اللعبة السياسية التى ثبت فى النهاية أنها تكاد تكون منظومة تنظيرية وتطبيقية واحدة . ولذلك كانت مهمة فض الاشتباك - بقدر الإمكان - بين هذه الفصول أو القواعد ، من أصعب ما يكون ، حتى لا تتكرر نفس التفسيرات أو الأفكار فى أكثر من فصل من فصول الموسوعة الخمسين. واحتاج الأمر إلى مراجعات عديدة وتنقيحات متواصلة ، حتى تتبلور التنويعة أو الإضافة أو الزاوية التى تخص كل فصل على حدة ، وإن كانت تشير أو تلمح بأسلوب غير مباشر إلى أصداء لها فى فصول أخرى، وهذا توجه مشروع بل ومطلوب لأنه منح الموسوعة وحدتها الفكرية ، وجنبها أن تكون مجرد بنود أو مداخل من المعلومات السياسية المرتبة ترتيباً هجائياً.

كذلك حرصت هذه الموسوعة على الإجابة عن تساؤلات شائكة أو غامضة أو محيرة يمكن أن تشكل علامات استفهام معلقة فى ذهن القارئ المهموم بظروف عصره . وقد صدرت مثل هذه الإجابات عن تفسيرات وتحليلات الخفايا والأسرار والدوافع والأسباب الكامنة فى الدهاليز والكهوف المعتمة للسياسة الدولية ، بحيث يمكن القول بأن هذه الموسوعة دراسة تحليلية ونقدية للجانب المظلم من السياسة. وهى دراسة استدعت أيضاً ضبط المصطلحات السياسية ، وتتبع نشوء النظريات السياسية وتطورها أو اندثارها ، بحكم ارتباطها العضوى والتنظيرى والتطبيقى لقواعد اللعبة السياسية.

ونظراً للشتات الذى يمر به العرب مع بداية القرن الواحد والعشرين ؛ وهو شتات أخطر بكثير من ذلك الذى مر به اليهود عبر العصور الماضية ، لأنه شتات يعانون منه فوق أراضيهم وفى أوطانهم التى عاشوا فيها عبر التاريخ ، فلعل هذه الموسوعة تقدم لهم خريطة تفصيلية لمسارات السياسة الدولية المعاصرة ، كى يلتمسوا مكانهم عليها وخطواتهم عبرها . لقد كانت مسيرة العرب ، خلال القرن العشرين مسيرة كفاح ضد الاستعمار والتخلف من ناحية ، ثم سعى حثيث لبناء الدولة القومية الحديثة من ناحية أخرى . وقد عرفت التجربة العربية نجاحات عديدة مثل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحركات الاستقلال والتحرر التى تمتعت بها الدول العربية، ونموذج الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ ، وانتصار ثورة الجزائر واستقلالها فى ١٩٦٢ ونصر أكتوبر فى ١٩٧٣ كما تعرضت لنكبات مثل قرار تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ ، وقيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨ ، ونكسة يونيو ١٩٦٧ ، وحرب الخليج فى ١٩٩١ . . . إلخ. ومع ذلك أثبتت الأمة العربية قدرتها على الصمود ومواجهة التحديات ، حتى حلول ما عرف بعصر العولمة حين تغيرت الموازين الدولية ومعها قواعد كثيرة من قواعد اللعبة السياسية ، مما استدعى قيام استراتيجية عربية جديدة ، لم تتحقق حتى الآن.

ولا أمل للعرب فى ممارسة قواعد اللعبة السياسية الجديدة، دون الدفاع عن كرامتهم والحرص على كيانهم قبل كل شىء ، وذلك فى إطار العمل العربى المشترك والانفتاح على العصر واستيعاب معطياته الجديدة ، وترسيخ الديمقراطية التى بدونها لا يمكن لأى شعب أن يشارك فى صنع القرارات التى تخص مستقبله ومصيره . وهذه كلها بدهيات نحرص على تكرار تأكيدها لأننا لا نملك سوى هذا التأكيد المتكرر فى وجه عجز عربى متكرر. وهذه فى حد ذاتها مأساة بكل المقاييس. وخاصة أنه لم تعد هناك قوتان عظميان ، يمكن لأى بلد عربى أن يستند إلى إحداهما فى مواجهة الأخرى . وذلك بالإضافة إلى التحديات المصيرية التى تواجه العرب فى عصر العولمة ، مثل الحداثة الغربية التى انتقلت إلى مرحلة ما بعد الحداثة وما بعد التصنيع ، وآليات السوق وحرية التجارة ، والنظام العالمى الجديد ، وهى جميعها تهدد سيادة الدول ، وحقها المشروع فى التنمية وفى الحفاظ على هيبتها وكيانها القومى.

ولم يعد ممكناً لشعب أو دولة أن يتخذ جانباً وينعزل عن التعامل مع هذه التحديات والتهديدات التى تكتنف الواقع العالمى الجديد. فشعوب الأرض جميعاً مهمومة بهذه التوجهات والتيارات الجارفة ، ويتحتم على العرب أن يكونوا مهمومين أكثر من غيرهم ، بعد أن أصبحوا فى مهب الإعصار الذى زرعته إسرائيل فى قلب المنطقة العربية ، وظهر على حقيقته البشعة العارية منذ زيارة آرييل شارون للمسجد الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية التى لا تزال متأججة حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠١) . ولا أحد يعرف أبعاد المخطط الإسرائيلى الذى بدأ فجأة وبدون أى مبرر ، وخاصة أن الموقف الدولى بصفة عامة ، والموقف الأمريكى بصفة خاصة ، يتيحان فرصة ذهبية لتحقيق ما تريده إسرائيل.

والظاهرة المأساوية تتجلى في أن العرب يعانون من كل هذه الأزمات

والمحـن بل والشتات ، فـى حين أنهم يمـتلكون كل مقـومات القوة مـن موقع استراتيجى ، وثروات بشرية وطبيعية ، ومرجعيات حضارية وتاريخية وثقافية ، لا يستهان بها فى مـواجهة مختلف التحديات. أما ميزان القوى الإقـليمى ، فيتحدد بقدر الإنجـاز فى المجال العلـمى بصفة خـاصة ، لكن لا علم ولا معـرفة بدون الحق فى حرية التعبير والبـحث والاختلاف فى الرأى ؛ ولا تقدم دون نقد ذاتى ، واحترام الـنقد البناء فى إطار المصلحة القـومية العليـا ، واستيعاب كل الـقواعد الجديدة للعـبة السياسـية ، حتى يمكن مواجـهة العصر الجـديد من منطلق الفهم والإدراك والندية . ولعل هذه الموسوعة تقدم لكل المهـمومين بالمصير العربى ، المعاييـر أو المفاتيح أو الأدوات أو القواعد التى تساعـدهم على تلمس المسارات والطرق التى يمكن أن تؤدى بهم إلى آفاق المستقبل العربى المنشود .

مـراقيـا ٢٧ سبـتـمبـر ٢٠٠١ **د . نبيل راغب**

(١) احتكار التكنولوجيا

كانت التكنولوجيا منذ أن عرفها الإنسان وسيلته المادية الأساسية فى تأسيس الحضارات عبر التاريخ ، وبالتالى فإنها كانت من أهم الأسلحة التى استخدمها القادة والساسة فى ممارستهم لقواعد اللعبة السياسية . فقد اصطلح علماء الحضارة والتقدم العلمي على تعريف التكنولوجيا بأنها منظومة الوسائل التى يستخدمها الإنسان لفرض سيادته على البيئة المحيطة به ، والقواعد والأساليب والمناهج التى يطوع بها مواد وطاقات وإمكانات هذه البيئة لكى يضعها فى خدمته ، خاصة فى مجال إشباع احتياجاته المتمثلة فى الغذاء والكساء والتنقل ومجموع السبل التى توفر له حياة متحضرة آمنة. ولذلك كان نشوء الحضارة وتطورها ، مواكبين ومتفاعلين معاً باستمرار مع نشوء التكنولوجيا وتطورها.

وكانت تكنولوجيا السلاح أول تكنولوجيا استخدمها الإنسان فى صيد الطيور والحيوانات ، ثم فى قتل أخيه الإنسان ، وظلت بعد ذلك المحور الذى تدور حوله معظم الأنشطة التكنولوجية . فقد أدت الصراعات والحروب بالقبائل والشعوب الأولى إلى إتقان تكنولوجيا السلاح التى لا يمكن إحراز أى انتصار بدونها . وأصبحت من حقائق الحياة البشرية ودوافعها الأساسية ، ورمزاً مميزاً من رموز القوة والحضارة. ونظراً لأن التكنولوجيا هى التطبيق المادى الملموس للعلم ، فكان لابد أن تجد نفسها - مثله - فى المنطقة الحرجة أو الشائكة بين الحفاظ على الحضارة الإنسانية وتطويرها إلى الأفضل ، أو تدميرها والقضاء عليها . وظلت التكنولوجيا - ولا تزال - تتراوح فى انطلاقاتها بين توظيف طاقاتها فى البناء أو التدمير.

ومع التغير الدائم والمتسارع لأشكال القوة العسكرية ، ازدادت خطورة استخدام التكنولوجيا لأغراض الحرب والتدمير. وتصاعدت هذه الخطورة مع تطور الرأسمالية من مرحلتها التجارية إلى مرحلتها الصناعية ، ثم الاحتكارية ، والإمبريالية. وكان لابد أن يتم احتكار التكنولوجيا بكل أنواعها ، وفى مقدمتها التكنولوجيا العسكرية التى تدافع عن مصالحها الحيوية وتقضى على كل من تسول له نفسه أن يتصدى لطموحاتها التى لا تقف عند حد . ونظراً لأن هذه الطموحات هى مصالح اقتصادية فى جوهرها ، فقد تطابق التفاوت الاقتصادى الدولى مع التفاوت التكنولوجى إذ احتكرت التجمعات الرأسمالية الكبرى أسرار التكنولوجيا واختصاصاتها وفروعها ، فى حين ظلت البلاد النامية محرومة منها ، وبالتالى ظلت الهوة بين البلاد المتقدمة تكنولوجيا والبلادالمتخلفة تتسع وتتعمق ، بحيث انشطر العالم إلى شطر صغير يملك كل شىء ، ويمارس كل أنواع الطغيان دون أن يقف فى طريقه أى عائق ، وشطر كبير وضخم لكنه يكاد لا يملك شيئاً ولذلك تحول إلى بؤر متجددة من الصراع بكل أنواعه ، وسوق لتجارة السلاح والتجريب الحى لأحدث منتجاته. وإذا كان من الطبيعى أن يلد التقدم تقدماً أعلى منه ، وأن يثمر التخلف ثماراً أكثر عفناً من الموجودة بالفعل ، فلنا أن نتخيل الصورة البشعة والمرعبة لمستقبل هذا العالم البائس.

ولم يكن حرمان البلاد النامية أو المتخلفة قدراً محتوماً عليها ، كما أنه ليس عورة أبدية أو عاهة مستديمة فى جدارتها ، أو فى قدرتها على التكافؤ مع الآخرين إذ أنها عانت على مر قرون تزيد على الخمسة منذ قيام الإمبراطوريات الغربية مع عصر النهضة الأوربية ، ووضع المخططات الإمبريالية الاحتكارية الدولية التى تهدف إلى نهب خيرات تلك البلاد وابتزازها ، وتجريدها من ثرواتها المادية ومن إمكانات أبنائها ، واستنزاف كل طاقاتها الخصبة والخلاقة ، حتى تقع فى هوة من الفقر والتخلف والضياع ، لا قرار لها. وكان التفاوت الشاسع

والعميق فى احتكار التكنولوجيا واستثمارها من أهم قواعد اللعبة السياسية التى أجادتها القوى الإمبريالية بوحى من مصالحها الاستراتيجية الكبرى ، حتى تطمئن إلى استمرار إحكام قبضتها القوية والحديدية حول عنق البلاد المتخلفة تكنولوجيا.

وبانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، بدا الموقف العالمى كئيباً ولا يبشر بأى خير للدول الصغيرة أو الفقيرة فى مواجهة الدول الكبيرة المنتصرة الساعية إلى الازدهار الاقتصادى والمادى بكل طاقاتها لكى تعوض خسائرها الباهظة التى تلقتها على أيدى دول المحور الأخطبوطية ، خاصة ألمانيا النازية واليابان ، إذ تم تقسيم ألمانيا إلى "غرب" تحت الاحتلال الأمريكى والبريطانى والفرنسى ، وإلى " شرق " تحت الاحتلال السوفيتى ووضعت اليابان تحت الحماية الأمريكية . وحُرم البلدان من إنشاء أى جيش حتى لا تتكرر مأساة الحرب العالمية الثانية . لكن البلدين وجدا فى التكنولوجيا المدنية خلاصهما بعد أن ذاقا ويلات التكنولوجيا العسكرية التى عادت عليهما بالدمار والخراب.

ولنأخذ اليابان نموذجاً لدولة آسيوية استطاعت أن تنطلق إلى آفاق العصر التكنولوجية والحضارية برغم كل المآسى والمحن التى عانت فيها ، والعقبات والعوائق التى وقفت فى طريقها . فقد وجدت اليابان نفسها مروعة بكابوس لا تفيق منه فى أغسطس عام ١٩٤٥ عندما دمرت القنابل الذرية هيروشيما وناجازاكى. وتكاتف هذا الخراب المروع مع اندحارها فى الحرب العالمية الثانية ، وندرة مواردها الطبيعية ، وتخلفها التكنولوجى فى مواجهة آفاق الانطلاق التكنولوجى الذى ركبت أمواجه دول الغرب المنتصرة . لكن روح التحدى فى الشعب اليابانى لم تمت أو تندثر برغم كل عوامل اليأس والإحباط ، خاصة عندما أدرك أن التكنولوجيا المدنية هى الأساس المادى المتين لأى ازدهار حضارى ، خاصة بعد أن رفعت عن كاهله أعباء التكنولوجيا العسكرية.

كانت الصدمة التى أصيب بها اليابانيـون بعد انكسارهم فى الحرب العالمية الثانية « صدمة بناءة » على حد قول كثير من المؤرخين والمحللين . فمنذ تلقيهم لصدمة الحرب العالمـية الثانية التى بلغت قمتها بضرب مـدينتين يابانيتين بالقنابل الذرية ، وهم يعانون من عقدة الفجوة التكنولوجية التى تفصلهم عن الغرب بصفة عامة ، وأمريكا بصفة خاصة. وكانت هذه العـقدة بمثابة المحرك الأساسى لشحذ الإرادة ، وإشعال روح التحدى والإصرار ، والإمساك بتلابيب دور الريادة ، مهما كان الثمن والمتاعب والتـضحيات والعقبات التى تتمثل فى ندرة المـوارد الطبيعية فى اليابان ، وفـقدانها للخامات الـتى كانت تحصل عليهـا من مستعمـراتها التى تحررت من سطوتها فـى أعقاب الحرب العالمـية الثانية. فقـد أدرك اليابانيون أن التـقدم العلمـى والتكنولوجى يمكن أن يعـوضهم عن كل هـذه السلبيـات ، بل ويستطيعون أن يحتكروا التكنولوجيا كما يحتكرها الغرب تماماً ، وأن يدخلوا معه فى مضمـار السباق المحـموم نحو المسـتقبل ، إذا ما تم إعداد الإنسـان اليابانى لاستـيعاب هذه التكنولوجـيا ، وإطلاق طاقاته الابتكارية والإبداعـية ، لأنه ثروة البلاد الحقيقية.

وتحولت اليـابان فى النصف الثانى من القرن العشـرين إلى خلية نحل ، لا تهدأ ليل نهار لتواصل إنتاجها الذى تحول إلى طوفان أغرق العالم كله ، وضربت بذلك المثل الأعلى لكل الـدول الصغيرة أو الفـقيرة التى يمكن أن تتـذرع بحجج مثل الضغوط السياسية والعسكرية التى تمارسها عليها الدول الكبرى ، وتمنعها من الانطلاق إلى آفاق العصر . فلم تكن هناك ضغوط سـياسية وعسكرية أقوى وأثقل من تلك التى رزحت اليابان تحت وطأتها ، ومع ذلك لم تستطع القوات والقواعد العـسكرية على أراضـيـهـا أن تمنعـهـا من الازدهار التكنولوجى والاقـتـصـادى والحـضارى بل قـامت هى نفسـها بغـزو بلاد الغرب فى عـقر دارها بإنـتاجـها التكنولوجى الرفـيع والوفيـر . ولا شك أن الغزو التـكنولوجى اليابانى سـينطلق

بسرعات متزايدة ومتصاعدة فى زمن العولمة واتفاقية الجات ، مع رفع الحواجز الجمركية والقيود الاقتصادية التى تكبل بها الدول حركة التجارة لصالح سيطرة حكوماتها.

وقد أثمر الدرس اليابانى فى منطقة شرق آسيا حيث الدول التى وجدت فى اليابان نموذجاً تكنولوجيا جديراً بأن يحتذى . من هنا كانت الانطلاقة التكنولوجية للصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وغيرها من الدول التى عرفت باسم "النمور الآسيوية" . فالتكنولوجيا الحديثة ليست فى حاجة ملحة إلى الموارد والثروات الطبيعية بقدر ما هى فى حاجة إلى الطاقات والإمكانات والكفاءات البشرية التى تجيد التعامل مع الأجهزة الدقيقة خاصة الإلكترونية منها . فمثلاً يمكن إنتاج الملايين من أجهزة الكومبيوتر المختلفة بمواد طبيعية مصنعة أو مخلقة قليلة وضئيلة للغاية ، ولا تمثل ثروة قومية حقيقية ، لأن الكفاءة البشرية فى التصنيع والإنتاج هى الثروة الفعلية ومعظم هذه المنتجات الحديثة ، خفيفة وصغيرة الحجم ، بحيث يسهل نقل أجهزتها إلى مختلف أرجاء العالم. أى أنها لا تكلف كثيراً فى مجال المواد الخام المصنعة منها أو فى مجال النقل والتسويق لأن التكلفة الحقيقية تكمن فى إعداد العقول المبتكرة والأيدى العاملة الماهرة ، بل وفى أجهزة الروبوت (الإنسان الآلى)، كإمكانات لا تحد للإنتاج الوفير والرفيع.

وفى عصر العولمة أصبحت الدول تملك المرونة التى تتميز بها الشركات الكبرى فى قدرتها على كسر احتكار التكنولوجيا ، إذ لم تعد الحواجز السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو العقيدية تشكل عائقاً أمام تطورها وازدهارها. فلم يعد هناك ما يجبرها على أن تكون سجينة لمواردها الطبيعية أو لعوامل الجغرافيا أو التاريخ. ففى عالم تستطيع فيه دولة ما أن تلتحم بشبكة الإنترنت ، وأن تستورد المعرفة ، وأن تجتذب حملة أسهم من أية دولة أخرى للاستثمار فى بنيتها الأساسية ، وأن توظف علوم الإدارة الحديثة والأنظمة الكفيلة بتشغيل رأس المال

فى فتــرة قصيــرة نسبيــا ، وأن تجلب التكنولوجيــا التى تجعلهــا مصنعة لأجــهزة الكومبــيوتر أو منتجة للســيارات ، حتى إذا لم يكن لديها المــواد الأولية لذلك ، وإنما القدرة العلمية ، والطاقة البشرية ، والكفــاءة التكنولوجية للقيام بهذه المهام الحضاريــة ، فإنه أصبح فى إمكان أية دولة عقــدت العزم على الانطلاق إلى هذه الآفاق - أكثر من أى وقت مضــى - أن تختار بين الازدهار والتخلف ، بناء على ما تتبــعه من سياســات علمية وعمليــة. ويرى دكتور مايكل بورتر الأستــاذ بكلية الأعمال بــجامعة هارفــارد الأمريكية أن التكنولوجيــا أصبحت المحــرك الأساسى للازدهار الوطنى فى كل المجالات . يقول :

« لقد أصبحت ثروة أية أمة تتوقف بصفة أســاسية الآن على عملية الاختيار الجماعى لشعبــها . لم يعد الموقع ولا الموارد الطبيعيــة ولا حتى القوة العسكرية أموراً حاسمة ، إذ أصبحت الطريقة التى تختار بها الأمة ومواطنوها تنظيم طاقاتها البشرية ، وإمكاناتها التكنولوجــية ، واقتصادها القومى ، ومؤسســاتها التى تباشر مهامهــا فى مكانها المناسب ، وأنواع الاستثمار التى تخــتارها على نحو فردى أو جماعى ، هى التى تحدد مدى الازدهار الوطنى » .

لكن أية دولة تسعى إلى كسر احتكار التكنولوجيا ، لابد أن تتسلح بقدرات علمية وعملية وحضــارية وفكرية وثقافية ومعرفية ، تمكنها من اســتيعاب معطيات العصر التى لم تعــد من الأسرار التى يصعب الحصول عليهــا وفك شفراتها. لكن استيراد الــتكنولوجيا لا يعنى مجرد استــيراد الأجهزة ثم استخــدامها ، إذ إن هذا الأسلوب يدعم احــتكار التكنولوجيــا للدول المصــدرة لها. وإنمــا يعنى استــيراد التكنولوجيا : اســتيراد المناهج العلمية والأساليب التــطبيقية كى تمارســها العقول الواعيــة المبتكرة ، والمهــارات البشرية الرفيــعة التى تم إعدادها وتجهــيزها على أرض الدولة وفى تربتها. أما استيراد التكنولوجــيا لتواجه عقولاً صدئة ، وطاقات معطلة ، وإمكانات مهدرة ، فلا يعنى سوى المزيد من التدهور والتعثر والتخلف.

وقواعد اللعبة السياسية فى مجال الاحتكار التكنولوجى واضحة لدرجة الشفافية. فليست هناك أسرار تكنولوجية معرضة للسرقة وإنما أصبح الأمر مرتهنا بقدرة الدولة على استيعاب التكنولوجيا وهضمها وإنباتها فى أرضها. وهناك عدد كبير من الدول الفقيرة أو الممزقة أو المنهارة أو المتخلفة ، لم يمارس بعد أبجديات التكنولوجيا البدائية ، فكيف له أن يستوعب التكنولوجيا المتقدمة ؟! إن من يعجز عن ممارسة قواعد اللعبة ودخول مضمار السباق ، لن يلوم إلا نفسه ، لأن العيب سيكون فيه قبل أن يكون فى هؤلاء الذين يحتكرون التكنولوجيا ويضنون بها عليه. ذلك أن احتكار التكنولوجيا لا يعنى سوى قمة التفوق فى مجالها ، وهذا الاحتكار رهن إشارة كل متفوق يستطيع أن يحققه ويستحوذ عليه ، ولن يفلت من قبضته إلا إذا استحوذ عليه من هو أكثر تفوقاً وهكذا . وكان هذا إيذاناً ببدء ما عرف باسم عصر ما بعد الصناعة الذى استبدل الجهد العضلى وعالم المصانع القديمة بالمعلومات أو بالمعرفة التى تغمر كل دول الحضارة المعاصرة من خلال الأجهزة الإلكترونية التى أصبحت مفتاح النمو الاقتصادى. ولذلك يقول المفكر الأمريكى ألفين توفلر فى كتابه « تحول السلطة » :

« منذ عام ١٩٧٠ كان قادة الاقتصاد الأمريكى يصرون على أن استقرار عالمهم ، عالم المصانع القديمة ، مضمون فى حين كان نظراؤهم اليابانيون ومعهم الجمهور العريض ، قد انطلقوا باليابان إلي آفاق القرن الواحد والعشرين ، ليستشرفوها بناء على فيضان من الكتب والمقالات والبرامج التليفزيونية التى بشرت ببزوغ ' عصر المعلومات ' وفى الوقت الذى كانت فيه فكرة انتهاء اعتماد الاقتصاد على الصناعة لا تثير فى الولايات المتحدة سوى اللامبالاة وعدم الاكتراث استقبل اليابانيون من أصحاب القرار فى عالم الأعمال وكذلك فى الأوساط السياسية ووسائل الإعلام هذه الفكرة بحماس والتحموا بها فقد أدركوا أن المعرفة هى مفتاح النمو الاقتصادى فى القرن الواحد والعشرين ».

ويوضح توفلر أنه لا عجب أن تصبح اليابان أول من عرف كيف يحل التكنولوجيات المبنية على المعرفة محل التكنولوجيات القائمة على الآلة الصماء والنظام البالى للقوة ، برغم أن اليابان أدخلت الحاسب الآلى بعد الولايات المتحدة. فقد انتشر فى اليابان استخدام أجهزة الروبوت (الإنسان الآلى) ، وبدأت طرق التصنيع المتطورة التى تعتمد ، إلى حد كبير ، على الحاسبات الآلية ونظم المعلومات تنتج مصنوعات ذات نوعية يصعب مضاهاتها فى الأسواق العالمية. كذلك فإن اليابان كانت قد أدركت فى مرحلة مبكرة أن تكنولوجيتها القديمة التى تعتمد على المصانع محكوم عليها بالفناء، ولذلك اتخذت التدابير لتسهيل عملية الانتقال ، والتخفيف من الصدمات التى كانت ستحدثها كحتمية مترتبة على الاستراتيجية الجديدة التى تبنتها ، فى حين كانت الولايات المتحدة مطمئنة لصناعتها التقليدية ، دون أن تدرك أن الدور الجديد للمعرفة - أى ظهور النظام الجديد لخلق الثروة - أدى أيضاً إلى تغيرات فى توزيع السلطات ومراكز الثقل أو على الأقل ساهم فيها.

ونتج عن احتكار التكنولوجيا وظهور اقتصاد المعرفة ، بدء سباق محموم بين النظم الاقتصادية المتقدمة ، كشف عن تداعى أنظمة الدول التى لم تضع المستقبل فى اعتبارها ، وأجبر العديد من الدول المسماة بالنامية علي طرح استراتيجيتها الاقتصادية البالية جانباً. وبهذا تحققت نبوءة ونستون تشرشل عندما قال : « إن إمبراطوريات المستقبل هى إمبراطوريات ذهنية » . ولم يكن تشرشل قد سمع عن مدى اتساع وعمق الاتصال بين أجهزة الكومبيوتر التى يمتلكها أشخاص وبين شبكات الاتصال داخل الهيئات والمنظمات والمؤسسات والشركات وغيرها من التجمعات العلمية أو المهنية أو البشرية بصفة عامة ، ثم ربط هذه الشبكات الداخلية بالإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال الدولى.

وتقاس درجة الاتصال غالباً بمدي كثافة سعة الخدمة فى كل بلد : وهى سعة الكابل ، وخطوط التليفون ، وبصريات الألياف لحمل الاتصالات الرقمية ،

من نقطة إلى أخرى داخل شبكات الاتصال. وكلما زادت سعة الخدمة فى بلد ما ، عظمت قدرة الاتصال به . وأصبحت هذه الخدمة مقياساً لمعدل انتشار المعلومات فيما بين السكان ومن أصحاب القرار وإليهم. إن الوظائف ، والاستثمارات ، ومصادر المعرفة ، ودوافع النمو الاقتصادى ، وغيرها من عوامل الازدهار الحضارى ، تنجذب بطبيعتها إلى المجتمعات المتصلة أعظم اتصال بمعظم شبكات الاتصال ، وأضخم قدر من اتساع الخدمة. فمثل هذه المجتمعات أو الدول تستطيع بسهولة أن تجمع المعلومات وتنشرها وتتبادلها مع الآخرين بحيث يتسنى لها التصميم ، والاختراع ، والابتكار ، والتصنيع ، والبيع ، والاتصال ، والتعليم، والترفيه ، وتوفير الخدمات .

وفى صحيفة " نيويورك تايمز " ٨ ديسمبر ١٩٩٧ ، قال برايان ريد بصفته أحد المسئولين عن " شركة الأجهزة الرقمية للاتصال " : إن " سعة الخدمة هى نظام التوزيع الذى تبيع الشركات من خلاله السلع التى تنتجها فى عصر المعلومات. إن سعة الخدمة فى أواخر تسعينيات القرن العشرين مهمة للتجارة أهمية السكك الحديدية فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، والموانئ البحرية فى تسعينيات القرن الثامن عشر. إنها الوسيلة التى يسوق بها المنتج سلعته ويبيعها " .

ويؤكد جون تشيمبرز رئيس " شركة سيسكو " الأمريكية على أن الشركات والمؤسسات والدول التى ستحقق الازدهار فى اقتصاد الإنترنت هى التى ستدرك أهميتها قبل غيرها ، وترسخ شبكة الاتصال على أرضها قبل أن تدرك دول بقية العالم أن عليها أن تتغير. والمثل العربى : " الوقت كالسيف ، إن لم تقطعه قطعك " ، يصلح ليكون شعاراً لتكنولوجيا الاتصال الحديثة. ذلك أن الدولة أو الشركة التى تنطلق على مضمار السباق قبل الآخرين ، فهذا السبق فى حد ذاته لا يعنى سوى أن المباراة انتهت ، نظراً للسرعة التى تتحرك بها الدول والشركات نحو عالم ستكون فيه الإنترنت هى الأداة التكنولوجية الأساسية التى تجدد نوعية

كل من التجارة والاتصالات والازدهار الاقتصادى وغيرها من كل أنواع التعامل والتبادل والسمسرة والمضاربة والاستشارة.

وقد أصبحت الإنترنت في سبيلها إلي أن تلعب دور حجر الزاوية فى التجارة والاتصال على مستوى العالم ، مما سيجعلها العنصر الحاسم فى النمو الاقتصادى للدول التى تحرص على دعم شبكات الاتصال وتطويرها بداخلها ، فقد تغيرت موازين القوى ومراكز الثقل لدرجة أن الولايات المتحدة أصبحت تخشى من تايوان - برغم أنها حليفتها - بسبب براعتها فى الابتكار ، ومدى اتساع الاتصال ، وثقافتها الديناميكية فى الأعمال الرأسمالية التى تستغل بكفاءة كل طاقات التكنولوجيا الحديثة المتاحة والمبتكرة. كذلك تخطو سنغافورة - وهى مجرد جزيرة صغيرة أخرى مثل تايوان - بسرعة مذهلة فى تشييد شبكة اتصالاتها. أما الصين فهى العملاق الذى قرر أن يضيف طاقات الكيف إلى إمكانات الكم ، وأن يسخر الأيديولوجية الشيوعية لهذه الانطلاقة التكنولوجية والاقتصادية ، بعد أن كان كل شىء مسخراً لخدمة هذه الأيديولوجية. فقد أدركت أن قياس قوة الدول أصبح رهناً بمدى قربها من الاتصال بالعالم ، أى بمدى قربها بأن يصبح جميع أفراد شعوبها متصلين مباشرة بالشبكة طوال الوقت وفى أى مكان يذهبون إليه ، وبمدى الثراء فى تنوع الخدمات التى يتم تبادلها على هذه الشبكة العالمية.

وهذه الحمى التكنولوجية لن تهدأ ، بل ستتضاعف سرعة إيقاعها لدرجة أن بيل جيتس يردد دائما أنهم فى شركته « مايكروسوفت » لا يعرفون سوى شىء واحد: أن كل منتج يصنعونه سيكون طرازاً قديماً فى غضون أربع سنوات . والسؤال الوحيد الذى لابد من مواجهته هو : هل شركة مايكروسوفت هى التى ستجعله طرازاً قديماً أم منافسوها ؟ فإذا كانت مايكروسوفت هى التى ستجعله قديماً ، فسوف تتفوق على نفسها ويكتب لها الازدهار ومواصلة السباق ، أما إذا جعلته شركة منافسة طرازاً قديما ، فهذا إنذار أو نذير لمايكروسوفت ببداية المتاعب والتراجعات.

وكان المفكر الأمريكى كلاوس شواب قد قال فى منتدى دافوس للاقتصاد العالمى : « إننا انتقلنا من عالم كان الكبير يلتهم فيه الصغير ، إلى عالم يلتهم فيه السريع كل من هو أبطأ منه » . إن الشركة الناجحة هى التى تستطيع أن تصمم منتجات أسرع من منافسيها وأيضاً تقدم حلولاً أسرع لزبائنها ، وبالتالى يتم جمع أرباح أسرع وأضخم من منافسيها ، مما يمنحها دفعة جديدة لانطلاقة أخرى وهكذا . وهو ما يعرف بدورة الإنتاج التى تبدأ بالفكرة الجديدة المبتكرة التى تمر بعد ذلك بمراحل البحث ، والدراسة ، والتصميم ، والتطوير والتصنيع ، والتسويق ، وفى النهاية تحقيق الأرباح ، ثم خوض الدورة بأسرها مرة أخرى ، وغالباً بإيقاع أسرع وتطوير مستحدث . ومن المنطقى أن تستثمر هذه الأرباح فى شركات جديدة لتخوض دورة أرباح جديدة . وكلما كانت دورة رأس المال سريعة ، فإن العائد سيتضخم بالضرورة ، أما إذا ظل ضخماً فقط ، وليس سريعاً ، فإن حجمه سيتضاءل لأن الآخرين لن يقللوا من سرعتهم فى مضمار السباق ، إذ إنها سرعة متزايدة ومتصاعدة باستمرار.

فى مواجهة هذا الاحتكار التكنولوجى للمعلومات ، اكتسب دور الدولة آفاقاً جديدة ومختلفة ، إذ أصبح عليها أن تساعد مواطنيها بصفة عامة ، ورجال الأعمال فيها بصفة خاصة ، على الحركة السريعة فى اتجاهات متعددة ، مما يحتم عليها إعادة هيكلة أجهزتها وإداراتها لزيادة السرعة في إنجاز الاعتمادات والموافقات الحكومية والمعاملات والاستثمارات والإنتاج والتسويق. إنها سرعة تحقيق الأفكار الجديدة ، وجمع رأس المال لتنفيذها ، بل وسرعة القضاء على الشركات الأخرى التى لم تصل إلى مستوى الكفاءة المطلوبة ، لدرجة أن تفليسات شركات ضخمة راسخة ، أصبحت من نتائج هذا السباق التكنولوجى لأنها لم تتمكن من قواعد اللعبة التكنولوجية الحديثة التي لا ترحم اللاعب التقليدى الذى يلهث فى السباق بعقلية قديمة.

في الماضى كانت الطريق إلى الثروة تتمثل فى قدرة الدولة الأقوى على الاستيلاء على أراض والتمسك بها واستغلالها هي ومن عليها ، أما الآن فى عصر الاحتكار التكنولوجى ، فقد تحولت الطريق إلى الثروة إلى قدرة الدول والمؤسسات والشركات على تجميع المعلومات والمعارف ونشرها وحصادها على شكل مكاسب مادية ملموسة في مختلف المجالات . وأصبحت الثروة بمثابة الترجمة الفعلية للمعلومات التى تجمع بين السرعة والابتكار ، وموهبة إقامة المشروعات الخاصة وشبكات الاتصال العالمية. وفى هذا يقول وولتر ريستون الرئيس الأسبق لمصرف « سيتى بانك » فى مقال بمجلة « الشئون الخارجية » الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩٧ :

« إن السعى إلى تحقيق الثروة أصبح الآن - إلى حد كبير - سعياً وراء المعلومات وتطبيقها على وسائل الإنتاج . وأصبحت القواعد والعادات والمهارات والمواهب ، اللازمة للكشف عن المعلومات والتقاطها وإنتاجها والحفاظ عليها واستغلالها ، بمثابة أهم الأصول والأسلحة بالنسبة للجنس البشرى . لقد حل التنافس على أفضل وأحسن المعلومات محل التنافس على امتلاك أفضل الأراضى الزراعية أو مناجم الفحم. إن الواقع يؤكد أن الشهية المفتوحة لضم الأراضى قد ضعفت بالفعل ، وانسحبت القوى العظمى من الأراضى التى كانت تحتلها من قبل. فعندما تغيرت طريقة تحقيق الثروة ، فقدت هياكل القوة القديمة نفوذها ، وظهرت هياكل جديدة ، وسري التغيير بالتالى فى كل جوانب المجتمع. ومادامت هذه الثورة قد بدأت ، فقد أصبحت معياراً لازدهار الدول والأمم والمؤسسات التى تملك القدرة على اجتذاب رأس المال الفكرى وإدارته لتحقيق أهدافها ».

ولابد أن تكون للمعرفة أو المعلومات ثمارها المادية الملموسة التى تعد المقياس الأساسى لمدى قدرة الدولة ومؤسساتها وشركاتها على استخدام شبكات الاتصال التى تملكها والتى لابد أن توظف اتساعها وعمقها التوظيف الأمثل . إن

الاتصال ضـرورى لكنه ليس كافيـاً لأن الدول فى حاجـة دائمة أيضاً إلى تجـميع المعرفـة وتوظيفها وتبادلهـا بفاعلية. فالمـعرفة ليست قوة فى حـد ذاتها ، وإنما تكمن قوتها فـى تحويلها إلى إنجازات مادية ملمـوسة على أرض الواقع. ولذلك فإن الدول والمؤسسات والشركات التى تعرف كـيف تستخدم شبكاتها بأقصى قدر من الكفاءة ، هى التى تستطيع تحقيق الازدهار المنشود.

والدول التى لاتزال تؤمن بضرورة وجود وزير للإعلام سـتدرك إن عاجلاً أم آجلاً ، أن وظيفتـه لم تعد إخبار العالم الخارجى بمـا يجرى داخل الدولة ، كما كان يحدث فى زمن الحرب الباردة بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الشيوعية ، وإنما مساعدة الدولة على فهم ما تعرفه والتأكد من أنها تحصد ثمار معرفتها على أفضل صورة ممكنة . لقـد انتقل العالم من عصر كـانت فيه الدول المنغلقة تعتـقد أنها بذلك أقـدر على البقـاء من الدول المنفتـحة ، إلى عـصر أصـبحت فـيه الدول المنفتحة تتمتع بالازدهار الذى يفوق كثيراً الدول المنغلقة. ومن بين الأسباب التى أدت إلى نمو الإنترنت بهذه السرعة هى أنها معيار معلن ومفتوح على العالم الذى أصبح قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامى الكندى مارشال ماكلوهان.

إن الانفتـاح عنصر حـاسم فى سرعة الـنمو ، إذ إنه كلما كـان الاقتـصاد منفتـحاً، كـانت الدولة أكثر اندمـاجاً فى شـبكة الأفكار والأسواق والتكنولوجـيا والابتكارات التى لا تتوقف عند حـد. وسوف تتضـاعف فى المستقـبل انطلاقات الانفتاح الاقتصادى ، أمـا الدولة التى تغلق أبوابها على أية صورة من الصور أمام أفضل العقول فى العالم أو أفضل التكنولوجيات فى العالم ، فلابد أن تتخلف عن الركب بسرعة أكبر فى عالم يتحرك بين الحدود المفتوحة على مصراعيها والقائمة بين شركات التكنولوجيا ، ومجتمع رأس المال الذى لا تعرف دوراته أى نوع من البطء ، ومجتمع البنوك التى تنتقل بينها الثروات بسرعة البرق من أقصى المعمورة إلى أقصاها ، ومجـتمع البحوث الجامعيـة التى تربط بين الإمكانات التكنولوجية

والعلمية للجامعات ومراكز البحث العلمى وبين الاحتياجات المتجددة للمجتمع المعاصر ، وإدارات الحكومات المركزية والمحلية التى تضع نفسها فى خدمة العملية التكنولوجية برمتها . وهذا الانفتاح لا يجذب المزيد من العقول والمواهب فحسب ، بل يجذب أيضاً مزيداً من انتقال التكنولوجيا على أعلى مستوى.

وعندما اتسعت دوائر الاحتكار التكنولوجى ، زادت الحاجة للتحالف بين الأقوياء فى عالم لا يستطيع فيه القوى الاستمرار بمفرده مهما كانت قوته ، إذ يتعذر عليه فى اقتصاد عالمى عبر قنوات التكنولوجيا ، أن يحتفظ بمساحته فى مجال صناعات معينة ما لم يكن قادراً على التنافس على أساس عالمى ، ولا يمكنه أن يفعل ذلك بدون تحالفات . فقد حدث نمو فى حجم التكنولوجيا إلى حد جعل قادة السباق التكنولوجى أنفسهم لا يجدون المصادر التى تجعلهم يواجهون بمفردهم المنافسة فى المضمار الشاق للبحث والتطوير ، نتيجة للتكلفة الهائلة التى يحتمها السباق المحموم والمعقد ، وغموض النتائج التى تبلغ مرحلة اليقين بعد جهد جهيد. لكن الأهم من كل ذلك أنه بمجرد ظهور السلعة الجديدة فى السوق ، فإنها لا تملك القدرة على الاستقرار أو الاستمرار لمدة طويلة ، لأن دورة البحث العلمى والتكنولوجى لا تتوقف أبداً بل تواصل البحث عن سلعة جديدة تتفوق فى خصائصها على سابقتها.

والتحالف لا يعنى فى هذا المجال ، الاندماج بمفهومه التقليدى ، وإنما يعنى التعاون الإيجابى والحميم والمثمر والمفيد لكل الأطراف المعنية ، والذى يحتفظ لكل طرف أو شركة بشخصيتها المتميزة وهذا العالم الجديد من التحالفات أرض مجهولة لابد أن يتم استكشافها مع كل تحالف جديد . فكل طرف لديه نموذج فى رأسه لا يعرف أحد كيف يعمل ، خاصة فيما يتصل بالموازنة بين المصالح المشتركة والمصالح الذاتية ، بين المكاسب طويلة الأجل أو قصيرة

الأجل ، ومساحة الأرض المشتركة بين المتحالفين ، ذلك أن التحالفات بين أنداد عملية تحتاج إلى عمق فى التحليل والدراسة والوعى الذى يقضى على بوادر أية حساسيات ممكنة أو متوقعة.

هذه هى مشكلات الأقوياء وقضاياهم الملحة اللاهثة ، وهم مهما بلغت قوتهم من عنفوان ، أقلية. أما الضعفاء والفقراء والجهلاء ، فهم الأغلبية التى ألقى بها خارج هامش الاحتكار التكنولوجى الذى دفع بهم إلى غياهب الأسى والبؤس ، بقوة كاسحة . كان العالم منقسماً فى الماضى إلى إمبراطوريات استعمارية وبلاد مستعمرة تحت وطأتها ، ثم بدأت حركات التحرير فى منتصف القرن العشرين لما يقرب من ربع قرن ، انقسم فيها العالم إلى عالم أول وثان وثالث ، لكن الثورة التكنولوجية مع بدايات الربع الأخير من هذا القرن قسمت العالم إلى دول محتكرة للتكنولوجيا ومنتجة ومبتكرة ومطورة لها ، ودول مستخدمة لها ومعظمها من دول العالم الثالث ، ودول شبه معدمة بل وبدائية إلى حد كبير وتكاد لا تعرف من التكنولوجيا سوى السلاح الذى تحارب به بعضها البعض فى صراعات قبلية تعود بها إلى قرون سابقة وبالتالى أصبحت القيادة الفعلية لعالم القرن الواحد والعشرين فى أيدى الدول التى تحتكر التكنولوجيا ، والتي لم تعد مهمومة أو معنية بقضايا الدول البائسة أو المعدمة ، بعد أن حولت التكنولوجيا العالم إلى جزر منعزلة برغم تبشير المتحمسين للعولمة التى جعلت من العالم قرية صغيرة . لكن هذا المفهوم لا يخرج عن النطاق الإعلامى والمعلوماتى والإخبارى الذى جعل العالم على علم بكل ما يدور فيه لحظة بلحظة من خلال الشبكات الفضائية ، أما على مستوى النمو الاقتصادى والاحتكار التكنولوجى فهو جزر منعزلة ومحميات منغلقة على نفسها بالحواجز والسدود التكنولوجية التى يستحيل عبورها.

وتتجلى المأساة فى أن الهوة بين من يحتكرون التكنولوجيا وبين الذين فاتهم قطارها ، ستزداد عمقاً واتساعًا بمرور الزمن ، ولن يدفع ثمن هذه المأساة

المتصاعدة سوى العديد من البلاد الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية التى خاضت حروب تحريرها من المستعمرين بطول القرن العشرين ، لكنها بمجرد أن شرعت فى التقاط أنفاسها ، كان المستعمرون القدامى قد أدركوا أن احتكار التكنولوجيا هو نوع من الاستعمار الذى لا يمكن أن تضربه أية حركات مضادة فى مقتل ، فهو لا يحتل البلاد والأراضى ، بل يحتل موجات الأثير وأساليب الإدارة، ومناهج التفكير ، وأنماط السلوك ، ويضع الآخرين تحت رحمته وفى فلكه.

واستطاعت الدول الإمبريالية أن تغير جلدها من خلال الاحتكار التكنولوجى. وكانت الصحوة التكنولوجية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) درساً لا ينسى للدول الإمبريالية ولن تسمح له بأن يتكرر حتى تظل هى الوحيدة المحتكرة لكل الإبداعات والابتكارات التكنولوجية. وأصبح اختيار طريق التحرر والتنمية لأى بلد نام أو متخلف ، اختياراً صعباً ويصل إلى درجة الاستحالة ، نتيجة للضغوط والهجمات والتدخلات المرسومة رسماً دقيقاً وعلى مدى استراتيجى طويل ، من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى وأدواتها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية. وإذا ما كانت بعض الأفلام السينمائية الزاخرة بالإثارة والتشويق ، عندما تعرض قصص اختطاف عالم كبير متخصص فى أرقى مجالات التكنولوجيا النووية أو الإلكترونية أو العسكرية وغيرها من ميادين الاحتكار التكنولوجى ، فإن الاحتكار التكنولوجى جعل من هذا الصراع مجرد شيء للإثارة والتسلية والترفيه والعلانية برغم انطوائه على أسرار هائلة أيضاً .

وترى الدوائر الإمبريالية المتحكمة فى مقدرات العالم ، أن انتهاج الاستقلال الوطنى ، وترسيخ الإرادة القومية ، وتدعيم سياسة البناء التكنولوجى السلمى والدفاع من قبل أى بلد مستقل أمراً فات أوانه ، ولم يعد مسموحاً به ، خاصة بعد المثل الذى ضربته النمور الآسيوية. وأصبح من أهم أهداف دول الاحتكار التكنولوجى أن تحول دون تحقيق أى تقدم تنموى وتكنولوجى للبلاد

النامية ، حتى تظل قدراتها الذاتية محدودة ، وتتسم بالعجز ، ولا تستطيع التحرك أو الدوران إلا فى فلك القوى الإمبريالية التكنولوجية.

ولا يعنى هذا أن صلات التعامل مقطوعة تماماً بين هذه القوى والدول النامية أو المتخلفة ، لكنها تظل محصورة فى إطار علاقة السيد بالمسود . فهذا السيد يمكن أن يسمح بتصدير بعض أشكال التكنولوجيا ، ولكن فى صور مواد وأجهزة استهلاكية ، أو موظفة لصالح الإمبريالية ورهن إشارتها . وهذه التبعية أو العبودية - إذا استخدمنا المصطلح القديم - تضع البلاد النامية أو المتخلفة أمام موقف مصيرى لابد أن تواجهه وتتعامل معه بطريقة أو بأخرى ، حتى تخرج من هذا المأزق التاريخى ، وإلا فالمستقبل سيكون بمثابة كابوس يصعب الاستيقاظ منه فى ليلة حالكة دون أمل فى فجر قريب.

إن التعامل مع احتكار التكنولوجيا ، يتطلب تأمين كافة المستلزمات المادية والبشرية والعلمية والعملية والتعبوية لخوض معركة التحدى بخطوات مدروسة ، ومراحل منهجية ، وطاقات متجددة ، واستراتيجية طويلة النفس . فالمعركة أكبر وأشمل من شراء التكنولوجيا واستيرادها ، من خلال عقود واتفاقيات ناجحة ، خاصة أن التكنولوجيا ليست مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان ، بل هى سياق بشرى وعضوى ضمن الواقع السياسى والعلمى والثقافى والفكرى والسلوكى والحضارى لأى بلد يطمح إلى زرعها فى تربته ، وتحويلها إلى نظام متناغم لأساليب الحياة وعلاقات البشر بصفة يومية ، بحيث يشعر الإنسان أن الإنجاز التكنولوجى هو جزء منه وامتداد لكيانه ووجوده ، وليس مجرد قطعة خارجة عنه ذات تواجد تلفيقى يمكن انتزاعه والاستغناء عنه بسهولة . إن التكنولوجيا أسلوب للحياة ، ومنهج للتفكير ، وطريقة للسلوك اليومى.

ويظل العقل البشرى هو محور التكنولوجيا بأسرها ، برغم كل محاولات التفوق فى مجال الذكاء الاصطناعى . ولذلك فإن بناء الإنسان هو القاعدة

الراسخة التى ينهض عليها بناء التكنولوجيا . وأية تنمية شاملة لابد أن تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسـان واحترام كيانه وكرامته المكفولة قـانونيا . ولم تعد عناصر التنمية قاصرة على الإسراع بعجلة الإنتاج ، ورفع مستوى الدخل القومى والفردى ، وتحقيق مـعدلات اقتصادية ناجـحة ، بل هى أشمل من ذلك ، إذ تسبـقها أو تتواكب معها تنمـية متوازنة على كل المستويات . إنها تنـمية روحية ، وفكرية ، ونفسيـة ، وثقافية ، وعلميـة ، واقتصادية ، وديمقراطيـة ، يعتبر المواطن فـيها مركز الثقل ومـحور الحركة ونقطة الجذب والاستقطاب . وهو درس مـستفاد من دول التكنولوجيـا والإمبريالـية التى تقيم الدنيـا وتقعدها حـول مصيـر واحد من جنودها أو مواطنيها ، فى حين أنها لا تكترث لمصائر شعوب بأسرها .

لكن الدول النامية أو المتـخلفة ضربت بضربة الأغبياء والانتهـازيين المبهورين بدول التكنولوجيا الإمبريالية ، انبهاراً سطحـيا جاهلاً لا يحمل فى طياته أى استيعاب لمعطياتهـا ومحركاتها الأساسـية. وبالتالى فهم يقدمون عـربون الولاء إلى أسيادهم الإمبـرياليين بالتـبعيـة الذليلة التى قد تصل إلى حـد إشعال الحـروب الأهلية وذبح الآلاف من مـواطنيهم ، وطرد العلـماء والمـفكرين والخبـراء الذين يشكلون العـقل المدبر والمـحرك لأية تنميـة علمية وتكنولوجـية . ولا شك أن إجهـاض العقل هو إجهـاض مباشر لكل تطلعـات التنمية. أمـا الاستعانة بالخـبرات الأجنبية ، فـإجراء مشروع ومسموح به إذا كان لفترة مؤقتة ، أو إذا كان لدفع عجلة التكنولوجيا فى أحد مجـالاتها ، وبشرط أن يستـوعب أبناء البلد وخبراؤها الخـبرة التكنولوجية الأجنبـية للإمسـاك بزمام الأمور بل وتطويـرها بعد رحيل الخـبراء الأجانب . أمـا إذا حرص هؤلاء الخبراء على الاحتفاظ بالأسرار والأصول التكنولوجية لحسابهم ، فإنهم بذلك ينصبون الفخ الإمبريالى التكنولوجى ، ويكرسون التبعية الذليلة لأبناء البلد.

لقد أصبح احتكار القوى العظمى للتكنولوجيا ، أخطر مصدر يهدد مستقبل الدول النامية التى يتـحتم عليها - بالتالى - إجراء مـراجعات مستمـرة للمسارات

التى تشقها الكفاءات الوطنية أو الطرق المسدودة التى دخلتها . ومن المعروف أن سوء التعامل مع هذه الكفاءات أدى إلى هجرتها إلى الخارج ، بل وتفوق بعضها على المستوى العالمى . ولا تعنى هذه الهجرة سوى استمرار النزيف العقلى والعلمى والتكنولوجى لمثل هذه الدول النامية التى يبدو أنها تبطش بنفسها قبل أن تبطش بها القوى العظمى.

ولما كانت الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة هى دول الشركات الاحتكارية العملاقة وعابرة القارات ، فإن توزيع استخدام التكنولوجيا دوليا يخضع لشروطها ومصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة ومن الطبيعى أن تتحكم هذه الشركات فى توزيع التكنولوجيا سواء بحجب أسرارها العلمية والعملية عن أبناء البلد الذى قدمت إليه لتقديم الخبرة والمعرفة ، أو بتحديد القنوات التى تمر منها التكنولوجيا ، مثلا الاستيراد ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلاد النامية ، والشروط التى تفرض على الشركات المحلية ، والمعارض الدولية التى تقام لترويج السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، والمكاتب والشركات الاستشارية التى توجه هذه القنوات طبقاً لخططها الخفية المستترة ، وإن كانت تزاول نشاطها تحت ستار الخبرة العلمية والعملية.

ولعل أخطر هذه القنوات يتمثل فى عمليات الاستيراد والاستثمارات وشروط التعاقد . إن استيراد الخبرة التكنولوجية لا يعنى امتلاكها على أرض الوطن ، فهذه الخبرة تكمن فى الآلات والمعدات والتجهيزات والمصانع الجاهزة - فى بعض الأحيان - والكثير من السلع الاستهلاكية التى تحصل عليها الدول النامية لإستخدامها دون وعى بأسرارها التكنولوجية أو امتلاك القدرة على توظيفها فى إنتاج محلى خاص بها. ذلك أن الشركات الأجنبية تحرص ، فى مشروعاتها التى تقيمها فى البلاد النامية ، على احتكار المعرفة التكنولوجية ، من خلال تكامل هذه المشروعات نظريا وتطبيقيا وهندسيا وتكنولوجيا وتطويريا فى داخل الكواليس السرية للشركة أو فى مراكزها فى وطنها الأصلى.

أما الدول التى وجدت نفسها تمتلك ثروات طبيعية لم تكِدّ فى تحصيلها ، مثل الدول النامية النفطية ، فظنت أن التنمية لا تزيد على كونها استيراد مشروعات جاهزة لإقامتها على أرضها. ورحبت الشركات الأجنبية بتقديم مثل هذه المشروعات المغلقة تماماً فى وجه إدراك الخبراء والمهندسين الوطنيين لأصولها وأسرارها ، لعدم إتاحة الفرصة لهم للاشتراك فى تفاصيلها العلمية والعملية . ومن المعروف أن الكثير من الدول العربية تأخذ بهذا الأسلوب الذى يطلق عليه « التسليم بالمفتاح » ، خاصة فى مجال المشروعات الكبرى التى تسمح بإقامتها لمساعدة شركة عالمية أو طرف أجنبى . وهو أسلوب يعمل على تكريس تبعية الدول النامية التكنولوجية للخارج ، وحرمان الكفاءات الوطنية والأيدى العاملة من اكتساب التكنولوجيا المستوردة وقد يكون لهذا الأسلوب ميزة السرعة فى التنفيذ ، لكنه مكسب قصير المدى يقابله ضرر طويل المدى لأنه يعنى اعتماد البلد النامى على الخبرات التكنولوجية الأجنبية وبالتالى تبعيته لبلادها ، خاصة فى مجال الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات . وإذا كان زمن الاكتفاء الذاتى قد ذهب بلا رجعة ، فإن هذا لا ينفى ضرورة وجود حد أدنى من الاعتماد على الذات.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلاد النامية ، فهى تتم بأشكال عديدة ، منها : الاستثمار الذى تنهض به الشركات متعددة الجنسيات بحيث تتولى بنفسها القيام بكل أعمالها ، إذ إنها تجلب معها كل أجهزتها الفنية الكاملة لإقامة مشروعاتها بما فى ذلك المنظومة التكنولوجية بكل عناصرها وفروعها . وفى حالة الاستثمار المشترك الذى غالباً ما يكون بين شركة عالمية معروفة ، وطرف محلى فى دولة نامية ، يمكن أن يكون حكومة الدولة نفسها ، أو إحدى مؤسساتها أو شركة تنتمى إلى القطاع الخاص ، تحرص الشركة على سد المنافذ بقدر الإمكان فى وجه المشاركة التكنولوجية التى تتوارى خلف المشاركة التمويلية بكل حساباتها وميزانياتها.

أما أسلوب نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية فيخضع لشروط ، معظمها فى صالح الجهة المحتكرة للتكنولوجيا ، فهى تأخذ شكل إجراءات العقود ، والرخص ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية والتوكيلات ، بين شركة متعددة الجنسيات فى الغالب ، ويمكن أن تكون غير قادرة أو راغبة فى القيام باستثمارات مباشرة فى دولة نامية ما لأسباب معينة ، وبين شركة محلية عامة أو خاصة ، بحيث تسمح الأولى للثانية بتنفيذ بنود العقد ، أو استغلال الرخصة أو البراءة أو العلامة التجارية أو التوكيل ، طبقاً لشروط وقيود يتفق عليها مسبقاً مثل حرمان الشركة المحلية من الحق فى التصدير والاكتفاء بالسوق المحلية حتى لا تتسبب فى منافسة المنتجات المماثلة للشركة الأم أو فروعها فى الدول الأخرى ، أو منعها من الجمع بين توكيلات أو علامات تجارية لشركات منافسة ، وغير ذلك من الشروط والقيود التى تضع مصلحة الشركة الأجنبية فوق أى اعتبار آخر .

وبالطبع فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تتقدم بمشروعاتها حبا ودعماً للبلاد النامية ، بل تهدف أولاً إلى تحقيق أرباح متعاظمة من خلال النمو المطرد لمعدلات استثمارها . وقد تصاعد تيار العولمة فى العقد الأخير من القرن العشرين ليعطى دفعة قوية لإمكانات الشركات متعددة الجنسيات فى العالم ، خاصة فى مناطق الدول النامية كما تهدف هذه الشركات إلى أن تنقل معها الوسط الاستهلاكى المناسب لها ، وهو نمط غربى ، تعمل بدأب على توسيع نطاقه . فهى لا تتكيف مع نمط الحياة السائد فى البلد النامى ، بل تدعو مجموعات وطنية عديدة للتكيف مع نمطها الرأسمالى الذى يمتد ليشمل أسلوباً شاملاً للحياة ، والإقبال على أنواع معينة من السلع الاستهلاكية والخدمات الترفيهية.

إن احتكار التكنولوجيا سلاح استعمارى أو إمبريالى جديد لدى القوى العظمى بل سلاح أخبث من الاستعمار التقليدى القديم الصريح الذى يمكن ضربه فى مقتل ، لأنه واضح ومباشر بحيث يستنفر كل قوى التحرير ضده . أما احتكار

التكنولوجيا فسلاح معقد ومراوغ وصعب وزاخر بالأسرار التى يمكن أن تجعل منه سلاحاً سريا. وحتى فى حالة فك أسراره ، فإن التمكن من الابتكار التكنولوجى ، يحتاج إلى استراتيجية علمية وعملية وبشرية وفكرية وثقافية وسلوكية طويلة النفس ، فى حين أن التطور التكنولوجى لم يعد يستغرق عقوداً أو سنوات أو شهوراً ، بحيث أصبح إيقاعه اللاهث السريع يحسب بالأيام وعلى كل المستويات.

ويتجلى عجز معظم البلاد النامية فى أن تعاملها مع التكنولوجيا الحديثة ، أصبح قاصراً على استيراد أجهزتها واستخدامها واستهلاكها دون أن تملك القدرة على إنتاجها واضافة الابتكارات المحلية إليها. وهذه التكنولوجيا المستوردة تحمل معها أسلوب التجاوب معها وأنماطها الفكرية وعلاقاتها السلوكية التى تقتصر على الأنشطة الاستهلاكية التى تجذب شرائح اجتماعية منتفعة بها . وهى شرائح ذات ثقل اقتصادى وسياسى واجتماعى ، وبالتالى فهى قادرة على تكريس عوامل التبعية الإستهلاكية للبلاد النامية. ويوضح عالم الاقتصاد البرازيلى سالزوموز تادو أن هذه التبعية الإستهلاكية المتزايدة فى الدول النامية ، ترسخت وتجذرت فى بنيتها الإنتاجية بحيث لم تعد تهتم إلا بإنتاج ما يلبى حاجات الأنماط الاستهلاكية الكمالية التى اعتادت نخب الدول النامية الاستمتاع بها ، ولذلك أصبحت التبعية الاستهلاكية تعمل على زيادة التبعية الإنتاجية وترسيخها.

وتعتبر هذه التبعية الإنتاجية من أخطر قواعد اللعبة السياسية المعاصرة ، إذ إنها تشكل ضغطاً فعالاً ومتزايداً على سياسات الدول النامية التى كانت تتصور فى أعقاب انتصار حركات التحرير فى القرن العشرين أنها تخلصت من هذه الضغوط السياسية إلى الأبد. وكان لابد من أن تدفع البلاد النامية ثمن هذه الغفلة غالياً بعد أن حرصت على الجانب السياسى للاستقلال منذ حركات التحرير دون أن تضع استراتيجية فيما بعد لتأسيس وترسيخ القاعدة الاقتصادية والمادية والفكرية والثقافية للاستقلال السياسى الذى فقد قيمته ومعناه عندما أصبح مجرد هيكل لا أساس له،

ولا يضم بين جنباته عناصر البنية القوية والشامخة. وتحول عصر ما بعد الاستقلال السياسى إلى سلسلة متصلة من النكسات أو الانقلابات أو القلاقل أو الانهيارات نتيجة لعوامل داخلية مثل انتشار السطوة القبلية أو الديكتاتورية ، والصراعات السياسية والعسكرية والحروب الأهلية المدمرة لأية مشروعات اقتصادية وتكنولوجية ، وتجارة الأسلحة والمخدرات ، وتدهور المستوى الصحى والتعليمى والاجتماعى . . . الخ ، أو نتيجة لعوامل خارجية مثل وطأة الديون بفوائدها المركبة والمتراكمة والمتصاعدة ، والاستغلال الاقتصادى والاستنزاف المالى الذى تمارسه القوى الإمبريالية ، والاتفاقات السرية الجائرة . . . الخ.

وكانت النتيجة أن تحولت قيادات كثيرة فى البلاد النامية المستقلة سياسيا إلى مجرد عرائس تحركها القوى الإمبريالية على مسرح السياسة العالمية دون جيوش أو أساطيل أو قواعد عسكرية ، وإنما من خلال الهيئات الدولية الشرعية مثل مجلس الأمن والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ، ولا مانع من استخدام حلف الأطلنطى واللجوء إلى الحل العسكرى إذا تصور أحد قادة البلاد النامية أن فى إمكانه أن يخرج عن طوع السادة الذين يمسكون فى أيديهم بمقادير العالم .

وتحرص القوى الإمبريالية المعاصرة على رفع أعلام الحضارة حتى لا يتهمها أحد بأنها السبب فى التخلف الذى تعانى منه الدول النامية. لكن هذه الدول تدخل عملية التطور الحضارى بصورة غير مدروسة ، وغير متوازنة ، ومحرومة فى معظم الحالات ، من العناصر الذاتية لهذا التطور ، مما يجعل منه محاكاة ممسوخة لمظاهر الحضارة الغربية . وبالتالى تتعمق المؤثرات الإمبريالية للحضارة الغربية فى الكيان الوطنى ، ويسيطر على العقول نداء الحاجة الاستهلاكية والتقليد الأعمى مما يهدر المكونات الحضارية القومية ذاتها . ولا يمكن تبرئة الشركات الأجنبية من دورها في تشويه الهوية القومية لأى بلد تقيم

فروعـها ومشـروعاتهـا على أرضه ، بحجـة أنها مجـرد شركـات ذات تخصص تكنولوجى أو نشاط اقـتصادى لا علاقة له بالسـياسة أو الثقـافة . وفى هذا يقول جوزيف أ. كاميليرى فى كتابه « أزمة الحضارة» :

« إن التأثيـر الثقافى للشركـات الأجنبية على أقطار العـالم الثالث يمكن أن يقاس إلى حد ما ، بجسامة المبالغ المخصصة للدعاية والإعلان ، والتى تمثل فى معظم الحالات جـزءاً مهما جدا من مجـموع الميزانية التربوية بالنسـبة للحكومات الوطنية . ففى حالة البرازيل مثلاً ، يثبت أحد التقديرات أن مبالغ الدعاية الإعلانية التى تنفقها المؤسـسات الفرعية الصناعية الأمريكية بلغت أكـثر من ثلث الميزانيات العامة الدورية للإنفاق على جميع برامج التربية وأشكالها المختلفة ».

ويضيف كاميليرى موضحاً أن مهمة هذا الغزو الفكرى الذى يتمثل فى تدفق القيم والتقاليد الأجنبـية ، والذى يغمر العقول والتوجهـات الوطنية ، هذه المهمة تهدف إلى خلق أذواق وعادات وميول ورغبات استهلاكية سائدة لا تمت إلا بصلة واهية إلى حاجات المـجتمعات الآخذة فى النمو ، بل ويمكن أن تتـعارض معها دون أن يلمس المواطنون المبهورون بهذه القيم الدخـيلة ، حقيقة هذا التعارض . ففى أمريكا اللاتينية مثلاً ، تصل التسهـيلات الخاصة بصناعة السيارات إلى عشرة أضعاف ما تحتاجه السوق المحلية ، برغم أن إنتاجها قاصر على شريحة اجتماعية صغيرة لكنها تملك معظم إمكانات القدرة الشـرائية ، وبالتالى فإنها تمتص الكثير من الموارد التى كان يمكن أن تكرس لإنتاج وسائل نقل أكثر شـعبية واستعمالاً ، مثل الموتوسيكلات ، والأتوبيسـات العامة ، والترام ، والقطارات . ذلك أن نقل مقاييس الاستهـلاك المستوردة من بيئة مختلفـة ، يؤدى بدوره إلى سوء تخصيص المـوارد وإلى تنمـية مـصـابة بأورام فى بعض أجـزائها ، وبـضـمـور وهزال فى أجزاء أخرى .

وهناك من أهل البلاد الأصليين من يتحمس لاستيراد التكنولوجيا على سبيل

تحديث بلاده ، لكن هذا الشعار الوطنى المعلن هو - فى حالات كثيرة - مجرد غطاء لإخفاء الهدف الحقيقى لهؤلاء الأفراد الذين يسعون لتسخير العملية التكنولوجية لأهدافهم الشخصية أو الطبقية ومن هنا كانت علاقاتهم الوثيقة والحميمة بالشركات الأجنبية وحماسهم المتدفق لمشروعاتها التى تقيمها على أرض الوطن. هنا يحدث ما يشبه الاتحاد بين أهداف الشركة الأجنبية وتطلعات النخبة أو الصفوة المحلية ، وتظهر بالتدريج طبقة جديدة من السماسرة والمقاولين تابعين إلى حد كبير إلى الشركة الأجنبية ، ومرحبين باعتناق أيديولوجيتها وغير مبالين بالصالح العام أو المشروع القومى ، ورافضين للديمقراطية لأنهم يفضلون التعامل مع السلطة المركزية الممسكة بكل مقاليد الأمور ، وهم يدركون أنهم قادرون على احتوائها بالإغراءات والامتيازات الاقتصادية والعمولات التى تكون الثروات دون أى جهد أو تفكير . فمن الصعب للسلطة أن تقاوم إغراءات رأس المال ، والتاريخ زاخر بصور التحالف بينهما.

إن التحدى التكنولوجى الذى تواجهه بلاد العالم النامى أو المتخلف مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، هو تحد مصيرى بكل المقاييس ، ومستقبلها كله - ولعصور قادمة - رهن بأساليب قبولها له وتجاوزه ، أو العجز فى مواجهته والاندحار والسقوط تحت عجلاته القاتلة . لم يعد هناك عدو مباشر يتمثل فى مستعمر مدجج بالسلاح ، بل أصبح العدو هو التخلف المعشش فى العقول والنفوس داخل الوطن نفسه ، وفقدان القدرة على تنظيم الإمكانات ، وشحن الطاقات البشرية ، وشحذ الإرادة ، وبناء الديمقراطية ، والحفاظ على كرامة الإنسان ، وإشعال روح الانتماء التى لا تزال المحرك الأساسى للإبداع والابتكار والتطور والتقدم ، وغير ذلك من الإيجابيات التى تفتقر إليها الدول النامية التى وجدت نفسها فى مطلع القرن الحادى والعشرين أمام اختيارين لا ثالث لهما : أن تكون أو لا تكون .

★ ★ ★

(٢) أحزاب الخضر

إذا كانت قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ ، قد وضعها وطبقها محترفون ، فإنه يمكن القول بأن هذه القواعد فى مجال أحزاب الخضر قد وضعها هواة مثاليون ، ينادون بقيم إنسانية رفيعة لكن تطبيقها عسير فى مواجهة قواعد المحترفين الذين يتحكمون فى ناصية السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية ، وبالتالى فهم يسيطرون على أرض الواقع ، ولا يتركون عليها مساحة تُذكر ، لكى يمارس عليها أعضاء أحزاب الخضر نشاطهم المثالى المتواضع . ذلك أن المثال فى دنيا السياسة كان دائماً تحت رحمة الواقع ووطأته. وحتى النظم السياسية التى تشدقت بالمثالية ، ابتداء من الأفكار التى وردت فى كتاب أو محاورة " الجمهورية " لأفلاطون ، ومروراً بكل المفكرين السياسيين الذين حلموا بإقامة المدن الفاضلة والجمهوريات المثالية ، حاولت أن تعيد صياغة الواقع حتى يلائم المثال ، لكنها ظلت فى النهاية أحلاماً تراود البشر . وتكمن المفارقة العجيبة فى أن معظم النظم الديكتاتورية كانت نتيجة لأفكار مثالية ، استطاع زعماؤها تحويلها إلى واقع. وكانت الثورة الفرنسية طليعة هذه النظم التى تراوحت بعد ذلك بين الشيوعية والفاشية والنازية والشمولية أو أية تسمية أخرى ، تضع الشعوب تحت رحمة المثال الذى يعتنقه الزعيم وأتباعه.

أما أحزاب الخضر فلم يحدث أن ملكت القوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التى تمكنها من تحقيق أحلامها ، وإن كانت قد استطاعت أن تجسد الضمير الحى للبشرية تجاه كل ما يتهددها من تلوث ودمار وخراب. وفي كتابهما

" السياسة الخضراء " تتبع فريتليوف كابرا وشارلين سبرتناك الجذور الأولى لأحزاب الخضر ، منذ الثانى والعشرين من مارس ١٩٨٣ ، عندما سار موكب مهيب من سبعة وعشرين شخصاً ، بينهم الممرضة ، والموظف ، والجنرال المتقاعد ، وعامل البناء ، ومجموعة من المدرسات ، وطبيب بيطرى ، وفنى كومبيوتر ، وثلاثة مهندسين ، وأستاذ زراعة جامعى ، وصاحب مكتبة ، ومحام واحد ، مخترقين شوارع بون ، عاصمة ألمانيا الغربية فى ذلك الحين ، يتقدمهم رمز للكرة الأرضية ، وغصن ذابل أحضروه من الغابة السوداء حيث قتله التلوث. كان هذا الموكب ، وحوله ممثلو الحركات الإنسانية العالمية وجمعيات حقوق الإنسان ، يشق طريقه نحو مبنى البرلمان الألمانى (البوند ستاج). ثم يتخذ المشاركون فيه مقاعدهم فى الوسط بين الحزب الديمقراطى المسيحى ، الذى جلس ممثلوه فى الجانب الأيمن ، والحزب الديمقراطى الاشتراكى الذى احتل ممثلوه مقاعد الجانب الأيسر ، وذلك بصفتهم ممثلين منتخبين عن أول حزب جديد فى ألمانيا منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم " الخضر ".

وكان أول إعلان لهذا الحزب أنه مجرد تنظيم لا حزبى ، وبأنه الصوت المعبر عن الجماهير العريضة التى تطالب بحقها فى حياة صحية غير ملوثة. وقد تقدموا باقتراحات جديدة ومتكاملة لمعظم الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية فى بلدهم وفى العالم . وتكلموا عن الخواء الروحى للمجتمعات الصناعية ، وأثاروا من القضايا الجادة والأسئلة الصريحة ما أفحم الحكومة والأحزاب الأخرى ، ووضعها لأول مرة فى حرج واضح أمام هذا الصوت الألمانى الجديد والجرىء. فهم جدد فى كل شىء ، فى نشاطهم السلمى ، ونظرياتهم عن البيئة ، ومعارضتهم للأسلحة النووية ، فى لغتهم ومصطلحاتهم وصراحتهم التى تضع النقاط على الحروف. ففى حين كانت اللغة السياسية الحزبية منمقة ، يلفها

الغموض البلاغى، ويقوم الرجال بدور القيادة الحزبية ، متأنقين فى ألفاظهم وملابسهم ، ظهر الخضر بملابسهم العادية البسيطة التى يرتديها رجل الشارع فى حياته اليومية ، وبقيادات جديدة أغلبها من النساء.

واعتبر الخضر أنفسهم الممثلين الحقيقيين الوحيدين لكافة الحركات الجماهيرية البيئية والسلمية ، والتى تركز بصفة خاصة على تحرير المرأة ونزع السلاح النووى . ولذلك أصبح أعضاء هذا الحزب ، أعضاء أيضاً فى مثل هذه الحركات ، يمارسون فيها نشاطهم بحماس وفعالية لكن فكرهم المثالى لم يصب توجهاتهم كلهم فى بوتقة واحدة ، بل مارسوا الديمقراطية داخل الحزب أو التنظيم ، مما أوجد تبايناً فكريا ، يمكن تقسيمه إلى تيارات أو أجنحة أربعة : المثالى والبيئوى والسلمى واليسارى الراديكالى. ولكنهم ينفون هذا التناقض التنظيرى أو الفكرى ، ويعتبرون ذلك مجرد أولويات أو اجتهادات لا يمكن أن تتحول إلى انقسامات.

أما الجناح المثالى فإن كل اهتمامه ينصب على مبدأ التطور للمجتمع الجديد وينهض على مناهج التفكير المتفاعل مع الطبيعة بكافة ظواهرها . إن الطبيعة هى الأم التى أنجبت كل المجتمعات ، وقد آن الأوان لكى يتوقف الأبناء عن ممارسة عقوقهم تجاه أمهم الصابرة على كل عوامل التلوث والدمار التى يتفنون فى ابتكارها وتطويرها ، إذ يريد الخضر من جماهيرهم أن يتجاوزوا بفكرهم وسلوكهم عالم الماديات المسيطر على الفكر الأوروبى ، منذ أكثر من ثلاثة قرون . إنهم يدعون إلى رؤى وأساليب ومناهج فكرية وثقافية وحضارية أكثر عقلانية وأكثر جرأة ، لفهم أبعاد وأعماق العلاقة الحميمة بين الطبيعة والأفراد والجماعات والبلدان . وهم يرون فى الاقتصاد علاقات إنسانية وحضارية وثقافية أشمل بكثير من مجرد الأمور المالية. ولذلك أطلق على هذا الجناح أيضاً مصطلح الجناح الأخلاقى أو الأيديولوجى.

أما الجناح الثانى - البيئوى - فإنهم يركزون مبدئيا وأساساً على كيفية حماية الطبيعة من النفايات والإشعاعات الذرية والتلوث الجوى وأية مخاطر أخرى. ولذلك يدعون إلى استخدام مصادر تقنية جديدة للطاقة والصناعة تتجنب كل عوامل التلوث دون تخفيض فى عناصر الطاقة المطلوبة. وبرغم دعوة هذا الجناح إلى التغير السياسى الكبير فى الحكومة وإعادة هيكلة النظام برمته ، فإنه يعتبر جناحاً محافظاً وتقليديا لإصراره على الحفاظ على القيم التقليدية ، خاصة السائدة فى المناطق الريفية التى يتواجد فيها معظم المنتمين إلى هذا الجناح.

أما الجناح الثالث فيتكون من جماعات جاءت إلى الحزب من الحركات الرافضة للأسلحة والصواريخ النووية . فهم يؤمنون بأن الحياة البشرية لا يمكن أن تستقيم أو تزدهر فى ظل التهديد النووى ، وفى غياب الإحساس بالأمن والسلام. وكان من أهم أنشطة هذه الجماعات ، المطالبة بوقف نقل صواريخ بيرشنج ١١ ،وصواريخ كروز إلي ألمانيا ، باعتبارها جزءاً من النظام الدفاعى لحلف الأطلنطى. وتمتد مطالب هذا الجناح لتشمل قضايا أخرى مثل إلغاء الكتل السياسية العالمية ، ونزع السلاح ، والضمان الاجتماعى ضد العجز والبطالة وتدعيم المجتمعات الدولية الحرة.

أما الجناح الرابع فهو الجناح اليسارى الراديكالى الذى يرى أن الكوارث التى أصابت البيئة والطبيعة بالتلوث ، كانت نتيجة طبيعية لقيام النظم الإمبريالية العملاقة التى ملأت العالم بالأبخرة والغازات السامة والنفايات الناتجة عن نهمها المسعور للتصنيع دون أى اعتبار لنقاء الطبيعة وصحة الإنسان. فبدلاً من أن تكون الآلة فى خدمة الإنسان ، أصبح الإنسان تحت رحمتها ، ولأنها بلا عقل ، فإنها يمكن أن تواصل تدمير البيئة حتى تقضى على الإنسان نفسه. ومعظم المنتمين لهذا الجناح جاءوا إلى حزب الخضر من جماعات ماركسية متعددة ، لكنها لم تلتزم بالقوالب الشيوعية التى عفا عليها الزمن . وبرغم قلة عددهم ، إلا أنهم الأعلى صوتاً والأكثر نفوذاً داخل الحزب.

ويقوم الفكر السياسى للخضر على مفهوم شامل بعيد المدى ، ويسعى إلى إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية من مبادئ أربعة أساسية تتمثل فى فلسفة البيئة ، والمسئولية الاجتماعية ، وديمقراطية القاعدة ، واللاعنف.

المبدأ الأول الذى يتمثل فى فلسفة البيئة ، هو فى حقيقته ، مفهوم فكرى يتجاوز حماية الأمر الواقع وإصلاحه ، إذ يرتكز بعمق على دراسة العمليات المتبادلة والتفاعلات المستمرة ، لاستخراج منهج يعمل على تطبيقها على العلاقات المباشرة بين الإنسان والطبيعة . وينطبق هذا على الاقتصاد والبناء والنظام التعليمى والثقافة الروحية بشكل عام. وهم يدعون إلى إنتاج طاقة بديلة من الشمس والماء والرياح والأنهار ، كما يدعون إلى تطوير تقنى نظيف يعكس نوعاً من التناغم مع الأرض ، ويطالبون بتكنولوجيا جديدة للزراعة ، وتوقف نهب هذه الخيرات بطريقة مدمرة للتوازن الطبيعى ، حيث النفايات والاشعاعات والتلوث الجوى بكل أنواعه.

والمبدأ الثانى الذى يتمثل فى المسئولية الاجتماعية ، هو مفهوم سياسى ، يعنى العدالة الاجتماعية . فالحياة لا يمكن أن تكون غابة يسطو فيها القوى على حق الضعيف ، ويلتهم الغنى ثمار عرق الفقير. وجميع الثورات والانقلابات الدموية عبر التاريخ كانت نتيجة لهذه الفجوة بين الأغنياء والفقراء الذين يمكن أن يتحولوا إلى بركان متفجر إذا لم يجدوا بين أيديهم ما يخافون على ضياعه ، وربما لم يكن لديهم شيء يمكن أن يتحطم ويضيع سوى القيود التى تكبلهم ولذلك يؤكد مبدأ المسئولية الاجتماعية على ضرورة حماية الطبقة العاملة والفقيرة من سيطرة المجتمع الاستهلاكى ، وبالتالى ضرورة إصدار تشريعات جديدة ، تصون الحقوق المدنية للمرأة والأقليات الفقيرة التى تعمل وتعيش فى ألمانيا.

أما المبدأ الثالث الذى يتمثل فى ديمقراطية القاعدة ، فيعنى الديمقراطية المباشرة ، واللامركزية ، والحكم الذاتى للمحليات والمجالس الشعبية والقروية

. وهو دعوة لكافة الأفراد للوصول إلى أعلى المناصب الرسمية ، بل يجب أن يكون هناك نظام دورى للانتخابات المحلية كل عامين لإتاحة الفرصة للجميع ، وللتغيير القيادى المستمر . إذ إن مركزية السلطة فى نظرهم تعنى الخطر والشر والفساد ، لأنها تؤدى إلى التنافس الاقتصادى ، والاستغلال البشع ، والتسلط الديكتاتورى ، والحروب الدموية. ولذلك فهم يدعون إلى ديمقراطية الوحدات السكنية الصغيرة ، لخلق عالم آمن بعيد عن شرور الحرب التى تتولد عن الصراعات بين التكتلات الكبيرة.

أما المبدأ الرابع والأخير الذى يتمثل فى اللاعنف ، فيعنى وقف كافة أساليب العنف الشخصية والعامة . وهو العنف ، أو الإرهاب ، أو الاضطهاد المفروض من الدولة ومؤسساتها . ولذلك فإن الخضر يصرون على حق تقرير المصير للأفراد والجماعات معاً ، ويطالبون بإدخال مادة التعايش السلمى فى المناهج المدرسية ، وبوقف العنف ضد الأطفال والنساء والأقليات . كما يدعون بقوة إلى تغيير علاقة الإنسان بالطبيعة التى يستهلكها ويستنزفها دون حساب ، فلابد أن تنهض هذه العلاقة على نوع من التوازن والوعى الحضارى.

ويذهب أحياناً الخضر إلى أبعد من ذلك فى تبريراتهم الفلسفية ، فيقولون إن المعنى الأخلاقى الوحيد لوجود القوى العسكرية هو أن تحمى وتدافع عن شيء تحبه أو مبدأ تؤمن به ، لكن هذا المعنى أصبح لا وجود له فى هذا العصر النووى الذى دخلت فيه عوامل الدفاع والحماية فى باب المستحيلات. فليس هناك أى شئ يمكن لأية قوة أن تحميه الآن ، وبالتالى فقدت الخدمة العسكرية جدواها ،وأصبحت مجرد الإلقاء بالجنود فى أتون الفرن النووى ، مما جعل تركها قراراً أخلاقيا وعقلانيا أيضاً !!

ويبدو أن الظروف الخاصة التى كانت ألمانيا تعيشها وهى منقسمة إلى غرب وشرق ، هى التى دفعت شبابها إلى تكوين حزب الخضر . فقد كانت تعيش

تحت مظلة نووية تتكون من خمسة آلاف رأس نووى ، تحلق فوق رأس شعبها ليل نهار ، بالإضافة إلى الجيوش الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية والكندية . ووجود ألمانيا فى هذه الترسانة العسكرية المرعبة ، يعنى حتماً أن تكون وقود المحرقة النووية القادمة ، لأنها ستصبح الهدف العسكرى للصواريخ السوفيتية والفرنسية والأمريكية معاً . ومن هنا كانت ضرورة البحث عن طريق جديد للسلام الذى هو طوق النجاة الوحيد.

كان هذا هو التوجه الفكرى أو الأيديولوجى الذي سيطر على حزب الخضر فى ألمانيا فى الثمانينيات قبل سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء عالم القطبية الثنائية . فقد كان الحزب الوحيد الذى لم يتعاطف مع فكرة توحيد ألمانيا ، بل كان يعتبرها من المخاطر التى يجب تجنبها ، إذ إن فلسفته تدعو إلى قيام الدويلات الصغيرة أو الأقليات. وهم ينظرون إلى الدولة القومية الكبيرة على أساس أنها تمثل العنصرية والعرقية والشوفينية والتعصب ، كما أنهم يدعون إلى حظر الأسلحة النووية ، وإلى تقليص عدد المجندين ، والانسحاب من حلف الأطلنطى على المستوى المحلى. أما عالميا فهم ضد سياسة الردع النووى ، وطالبوا بحل حلفى وارسو والأطلنطى . فلم يكن يخطر ببالهم فى تلك الفترة أن حلف وارسو سينحل من تلقاء ذاته بسقوط الاتحاد السوفيتى ، وانفراط عقد دول المعسكر الشرقى ، في الوقت الذي تضخم فيه حلف الأطلنطى وأصابته الشراهة لضم دول كانت أعضاء فى حلف وارسو ، وأصبح شرطى العالم أو فتوته الذى يؤدب كل من يخرج على طاعته بالصواريخ والطائرات ثم القوات البرية ، وأن الجنود الألمان سيكونون ضمن هذه القوات.

لكن المبادئ الإنسانية التى نادى بها حزب الخضر ، هى التى مكنته من أن يتجاوز حدود إطاره الزمنى الذى نشأ فيه. فيعارض أعضاؤه تجارة السلاح ، ويدعمون حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، ويمدون يد العون والمساعدة والخبرة للدول النامية ، كما يطالبون بإقامة محكمة دولية تملك الحق

فى محاكمة السياسيين والعلماء والعسكريين ، الذين يعملون أو يطورون أسلحة قد تؤدى إلى دمار البشرية وهلاكها . فقد رأوا فى الحرب النووية ، التهديد الأكبر للإنسانية ، لكنهم فى الوقت نفسه ، ركزوا على الأزمات الاقتصادية بصفتها هاجس الشعوب اليومى. قد يغض البشر الطرف عن تلك المخاوف النووية من حين لآخر ، لكن يظل ارتفاع الأسعار ، والبطالة ، والإفلاس الاقتصادى من الضغوط التى تؤثر فى حياتهم اليومية جميعاً بطريقة أو بأخرى. ولذلك تبقى شعبية الحكومات والدول والأحزاب رهن نجاحها فى مجال الإنجازات الاقتصادية.

إن المفهوم الاقتصادى عند الخضر هو فى جوهره رفض قاطع للمدارس الاقتصادية القديمة. فهم يطالبون بتقنية اقتصادية ذات وجه إنسانى ، ولا مركزية فى الحكومة والتجارة فى كافة المؤسسات الاجتماعية ، ومن أجل إعادة التوازن البيئى فلابد من إعادة توزيع الثروة ، خصوصاً بين البلاد الصناعية والعالم الثالث. ويظل تحقيق هذا التوازن مستحيلاً طالما ظل ٥٪ من السكان يستهلكون ثلث طاقته الإنتاجية . ومن هذا المنطلق وقف الخضر ضد أى نمو اقتصادى يؤدى إلى هدر واستغلال الطبيعة ، ولا يهدف إلا إلى الربح فقط ، دون أى اعتبار لتلبية احتياجات الإنسان . فهم يؤيدون توفير فرص العمل للجميع ، حتى لو أدى ذلك إلى تقليص ساعات العمل ، لإتاحة الفرصة للآخرين العاطلين . ومع ذلك فإنهم برغم المبادئ الإنسانية التى تستلهم التوجهات الاشتراكية ، يؤيدون الملكية الخاصة ، ويرفضون الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وأى نوع من التأميمات ، لأنهم يرون فى ذلك مزيداً من المركزية . إذ يظل هدفهم الاستراتيجى فى النهاية متمثلا فى منع كل أنواع الاستغلال البشرى والتلوث البيئى .

لكن النظرة التحليلية والنقدية لتوجهاتهم الاقتصادية ، تدل على أن مفاهيمهم وأفكارهم فى الحقيقة أقرب إلى الأدبيات والأخلاقيات الاقتصادية ،

أكثر منها علماً اقتصاديا بمعنى الكلمة . فهم يدرسون ويفسرون بروحانية غريبة ، وبشفافية شعرية ، متناسين أو غافلين عن أن الاقتصاد علم صعب ، ومعقد ، ومتشعب ، بل ومتشابك ، وعليه أن يضع فى اعتباره احتمالات ، وتقلبات ، وتوقعات ، ومفاجآت ، وانهيارات ، ومتاهات جانبية ، وطرقًا مسدودة لا حصر لها. إنه ليس لوحة تشكيلية أو سيمفونية حالمة ، تصل إلى قمة اكتمالها وكمالها بمجرد انتهاء الفنان من إبداعه لها. إنه علم يجد نفسه عند التطبيق العملى فى كهوف ودهاليز وأنفاق مظلمة ، ويحتاج إلى طاقات وإمكانات هائلة لتجنبها أو الخروج منها .

يقف الخضر ضد الملكية العامة لأنهم يؤمنون أن المركزية تعنى السلطة التى تعنى بدورها القهر والاستغلال ثم التنافس والصراع المستميت على المغانم الاقتصادية ، فتنشب الحروب التى يصبح العمال أنفسهم وقودها وضحاياها بحكم أنهم الطاقات المنتجة. وهى يطالبون بتفتيت الملكية خوفاً من تعاظمها وسطوتها ،متناسين أن الملكية الفردية لم تعد فردية حتى فى أغنى الدول الرأسمالية ، وفى عصر العولمة بصفة خاصة. فمثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بصفتها الممثل الحقيقى أو المثل الأعلى لأنصار الملكية الفردية فى العالم ، أصبحت البيوت والأسواق والمؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية ، هى التى تتحكم ، ليس فقط فى الولايات المتحدة ، بل فى العالم بأسره ، وما يحدث فيها من كساد أو تضخم أو انتعاش ، يحدث فى العالم بسرعة قياسية . أى أنه وسط صيحات التأييد لهذه الملكية الفردية المزعومة ، أصبح الاستغلال عالميا وليس فرديا فحسب . فقد أصبح الفرد - وكل ما يملكه - مجرد ترس هزيل هش فى الآلة الاقتصادية العالمية الجبارة ، ويمكن أن ينكسر أو يستبدل بترس آخر فى أية لحظة.

ويطالب الخضر باقتصاد وإنتاجية لا يكون الربح غايتها ، ولا تمثل أى

استغلال أو إخلال فى التوازن البشرى البيئى. وهذا مبدأ إنسانى وأخلاقى عظيم فى حد ذاته ، ولكن أين وكيف يمكن العثور على هؤلاء الرأسماليين الملائكة الذين لا يهتمون بالربح لأنهم يعملون من أجل خير الإنسانية فحسب ؟! حتى أفلاطون لم يجرؤ أن يفسح لهم مجالاً فى جمهوريته أو مدينته الفاضلة التى وضعت الأساس الأول للمثالية السياسية فى التاريخ ، وهى المثالية التى كانت الشعار الذى رفعته النظم الديكتاتورية والفاشية والشيوعية والشمولية بعد ذلك.

إن التناقضات التى وقع فيها الخضر كانت نتيجة لعدم وضوح رؤيتهم ، وخلطهم الدائم بين الوعظ الأخلاقى والدينى وبين قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية التى كثيراً ما تذرعت بالغاية لتبرير الوسيلة. إن هناك فرقاً حاسماً بين النظرة التحليلية والنقدية للأمور ، وبين النية الطيبة والدعوة الصالحة ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن الطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الطيبة. بالطبع فإن الأخلاقيات الإنسانية والحضارية الرفيعة يمكن أن تكون حافزاً تنويريا للتخطيط ، لكنها - على وجه اليقين - لا يمكن أن تشكل خطة أو منظومة علمية قابلة للتطبيق العملى. فقد أثبتت دروس التاريخ أن الجشع البشرى لم توقفه الرحمة أو التوبة ، بل أوقفته ثورات المطحونين والجياع.

لقد طرح حزب الخضر ، قضايا عديدة ومفاهيم جذرية فى برنامجه الحزبى. فالرؤيا الجديدة لمجتمع بيئى جديد يخلو من الاستغلال ، ليست بالأمر السهل أو البسيط ، لأنها تتطلب منهجاً جديداً من المفاهيم أيضاً . ولكن إصرارهم على حق تقرير المصير الشخصى مع الحفاظ على أشكال الحياة الطبيعية المعتادة ، قد أدى بهم إلى تناقض أو مأزق أيديولوجى ، عجزوا عن حسمه. فهم يركزون فلسفيا على كيفية التوفيق بين النمو الحر للإنسان ، وبين القانون الطبيعى للمشاركة الجماعية ، ثم كيفية استخلاص القيم المشتركة منهما . وهو ما يتطلب محاولة شبه مستحيلة تتمثل فى القفز فوق القيم السلطوية المعاصرة.

وكان من أهم القضايا التى أثارها الحزب ، قضية المرأة بحكم أنها الأكثر معاناة واستغلالاً . وتم فتح الملف كاملاً ، بدءاً بحرية التعليم ، وحق العمل ، ومساواة الأجر ، وانتهاء بقضية الحمل وحق الإجهاض. كما طرح الحزب بجرأة قضية العلم والتكنولوجيا والتطور الاجتماعى ، وطالب بالرقابة الشعبية ، والسيطرة على الشطحات التكنولوجية التى لا تعرف لنفسها حدوداً. فهم ضد الصناعات الكيماوية المهمة التى تشتمل على صناعة الغازات والمبيدات والأدوية ذات المضاعفات الخطرة على الإنسان والطبيعة . وهم أيضاً ضد بنوك المعلومات المخزونة إلكترونيا ، لأن ذلك فى رأيهم انتهاك صريح لحرية الإنسان وحياته الخاصة. وقد استطاعوا بالفعل إسقاط مشروع حكومى بخصوص البطاقة الشخصية الإلكترونية بعد أن كتلوا الرأى العام ضده. كما استطاعوا وقف مشروع للإحصاء فى ألمانيا خشية أن تقع هذه المعلومات الشخصية فى أيد مستغلة غير أمينة ، أو بعبارة أكثر صراحة ، خشية أن تستفيد منها أجهزة الأمن ، وتصبح هذه المعلومات الخاصة جدا سيفاً مسلطاً على رقاب الناس. إن ذلك - فى نظرهم - انتهاك صريح لخصوصية الإنسان ، فليس هناك ضمان لعدم استغلالها من قبل جهات ضاغطة كثيرة . وهم أيضاً يقفون بحزم ضد التصنيع الغذائى الذى يستخدم الهندسة الوراثية فى التلاعب بالهرمون والتهجين والخلايا فى أساليب الزراعة ، بهدف مضاعفة الإنتاج الغذائى بدلاً من توسيع الرقعة الزراعية . فهم مع التكنولوجيا النظيفة التى تضع إمكاناتها فى خدمة الإنسان والطبيعة.

أما فيما يتصل بقضية التعليم ، فإن الخضر يطالبون بثورة جديدة فى المناهج ، تضمن إعادة الوعى الجماعى المدرك للقضايا والإشكاليات الاجتماعية الجديدة ، وإلى إطلاق المهارات والطاقات والمواهب الطلابية ، وتعليم السلوك السلمى وترسيخه ، وزرع المفاهيم التعاونية ، وقيم الحب والاحترام المتبادل ، ونشر تعليم الكومبيوتر من المرحلة الابتدائية ، حتى لا تكون هذه القدرة العلمية

والعملية حكراً على فئة قليلة ، وتجنباً لخلق طبـقة تكنوقراطية جديدة تحتكر كل شيء . كما يركز البرنامج التعليمى على تحسين أوضاع بعض الفئات مثل الأطفال وكبار السن والمعوقين والمنحرفين والعمال الأجانب.

وقد تبنى الحـزب قضية العـمال الأجانب ، وهو حوالى أربعـة ملايين من الأتراك واليـوغسلاف والإيطـاليين والأسبـان واليونانيـين ، إذ يقف الحـزب ضد تصاريح العمل المؤقتة والإقامة المحدودة ، على أساس أن من حق هؤلاء العمال الذين ساهموا فى بناء الاقتصاد الألمـانى ، أن ينالوا حق المواطنة والانتخاب بعد مـرور خمس سنوات على إقـامتـهم . كمـا أن من حق أبنائهم أن يعـيشـوا وفق تقاليدهم وليس كـغرباء ، بل كمواطنين أحرار . وهم مع حرية الـصحافة ووقف الدعايات التجـارية فى التليفزيون ، حتى لا يقع هذا الجـهاز الإعلامى والتنويرى المهم تحت وطأة الضغـوط والمؤثرات الخارجية التى يمكن أن تجـعل منه مجرد بوق لها.

ومن الطرائف التى يرويهـا نقـاد الحزب ومـعارضـوه ، أن الطماطم تبـدأ خضـراء ، لكنها تكتـسب فى النهاية اللون الأحـمر ، إشارة إلى تحـول الحزب مستقبـلاً إلى الفكر اليسارى الثورى . وهذه النبوءة قال بها أيضـاً هو سلاتير أحد قادة الحزب الذى أكد فى عام ١٩٨٦ بأن حزب الخضر سيكون حزب الأغلبية فى عام ١٩٩٦ على وجه التـحديد ، ولكنه سيكون وقتهـا ثلاثة أجنحة - أو أحزاب بمعنى أدق - لا حـزباً واحداً : يساريين ، وليبـراليين ، ومحـافظين . لكنه كان متفائلاً أكثر من اللازم لأن القوة الأدبية التى يمتلكها الحزب لم تستطع أن تكتسب الندية التى تمـكنه من مـواجهـة الأحـزاب الكبـيـرة التى تمـتلك القـوة المـادية والاقتصادية . فقد بدأ القرن الحـادى والعشرون ولا يزال حزب الخضر يطالب ، وينادى ، ويرفض ، ويشـجب ، ويعـمل على تكتـيل الرأى العـام وإثارة الوعى الحضارى بالقضايا التى يتبناها . وكانت النجـاحات المحدودة التى حققها ، هى

التى سانده فـيها الرأى العـام ، فاكتـسبت أغلبـية الأصوات فى البـرلمان . لكن المشكلة أن الرأى العام ليس رهن إشارة الحزب فى كل الأحوال.

ومع ذلك فإن تجربة حزب الخضر فى ألمانيا قد غيرت الكثير من المفاهيم السياسية والرؤى الراسخة . فمثلاً لم تعد السياسة نشاطاً قاصراً على الذكور الذين جعلوا منها حكراً عليهم عبر التاريخ. لقد أضاف الخضر منظوراً جديداً إلى قواعد اللعبة الـسياسية ، وأدخلوا ، مـا يمكن أن يسمى بالسيـاسة التجريبيـة التى تمزج النظرية بالتطبـيق بحيث يتأثر كل منهـما بالآخر فى تصـحيح مسـاره ومنطلقاته ، وصاغوا أفكاراً جـديدة فى معنى الزعامة والمنصب القيـادى والتنظيم الجماعى ، وخلطوا العلم بالأخلاق على أساس أنه لا خير فى علم لا يتسلح بالأخلاق والقيم الإنسانية. فـالعلم مجرد وسيلة لخدمـة الإنسان وتطوير حياته وليس سيـفاً مسلطاً على عنقه .

لقد أضـاف الخضر مـا يمكن تسمـيته بالأدبيـات الخضراء لـقواعد اللعـبة السياسـية ، ونجحوا فى القيام بدور ضـمير البشرية فى وجه كل مـا يتهددها من أخطار وانتهاكات. وكـانت مبادؤهم من الجاذبية والإغراء بحـيث انتشرت أحزاب الخضـر فى بلاد عديدة فى مخـتلف القارات ، وإن ظل أثرها مـعنويا ، وأدبياً ، وفكريا وروحيا ، وثقافـيا ، بل إن بعضها عجز عن تحقـيق ما أنجزه الحزب الأم فى ألمانيا. لكن تظل هذه الأحزاب تمثل قيمـاً ثقافية وحضارية وإنسانية جليلة ، مهما كان اخـتلاف الآخرين معها. وهى قيم لابد من التذكـير الدائم بها حتى لا يطويها الزحف المادى الرهيب فى زمن العولمة.



(٣) إدارة الأزمــات

تعد إدارة الأزمــات من أهم قواعد اللـعبة السـياسيـة المعاصـرة سواء على المستـوى السياسى أو العسكرى أو الاقـتصادى بصفـة خاصة أو أي مسـتوى آخر بصفة عامـة . فلابد من التدريب على توجيه الرسالة الصحيـحة عند وقوع الأزمة سواء أكانت مفـتعلة أو مقصودة لتحـقيق أهداف معينة ، أم كانت نتيـجة لأسباب وتداعيات تراكمت من تفاعلات أو صراعات أو تحديات سابقة ، لم ينجح الطرف المعنى فى تـجنبها . ولا تقـتصر إدارة الأزمـة على المرحلة التى تواكب بدايتـها ووقوعها بل تمتـد لتسبقها بناءً على كل الاحتمالات الـممكنة لوقوعها ، ذلك أن استعداد المفكر والخبير لها يمكـنه من الإمساك بزمام المبادرة بقدر الإمكان. كما أن إدارته للأزمة تستمر بعد الانتهـاء منها حتى يحصل على ثمار إدارته وتطويعها لأهدافه ، ويرسخ المحاذير التى تمنعهـا من الوقوع مرة أخرى . هذا إذا لم يجد فى توظيف تداعياتها فوائد عملية وإيجابية.

وقد أصبح تدريب المديرين على إدارة الأزمات علماً متشعباً ، يكاد يحتوى معظم علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسـياسة والتخطيط والتاريخ والجغرافيا والمنطق والبيئـة والإعلام والاستراتيجيـة . . . الخ . بل إنه يمكّن توظيف قوانين العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والرياضيات فى إدارة الأزمة التى تبدو فى كثير من الأحايين نوعاً من الظاهرة الطبـيعية التى تخضع لهذه القوانين . وهو ما يدل على أن الأزمـات هى جزء عضـوى كامن فى طبيعـة الحياة البـشرية ذاتها ، وبالتالى لا يمكن تجاهله أو تجنبه.

ويكاد يكون أسلوب إدارة الأزمة ، المحك الحقيقى لقدرة القائد أو المدير على القيام بوظيفته ، وقياس نسبة نجاحه أو فشله فى أداء دوره . والمثل الشعبى " كل عقدة ولها حلال " هو منهج فطرى وبدائى لكنه ثاقب الرؤية فى أن العقل المنظم والتفكير المنهجى والمبادرة الواعية وغيرها من الطاقات الإنسانية ، كفيلة بمواجهة أية أزمة وتذليل أية عقبة ، مهما اختلفت أساليب المواجهة والتذليل باختلاف الأزمات والعقبات.

وقد أصبحت مصطلحات مثل " إدارة الأزمات " ، و " الاستعداد للطوارئ " ، و " تغيير المنظور " ، مصطلحات تستخدمها حكومات ومؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مختلفة لأغراض وأسباب مختلفة ، على أن هناك أشياء مشتركة فيما بينها جميعاً ، مثل وجود أسباب تتعلق باختلال أو تعثر أو توقف حركة العمل ، وتهدد أساسيات الحكومة أو المؤسسة . فإذا كان تعثر سير العمل من الخطورة بحيث يهدد كيان الحكومة أو المؤسسة ، فهذه هى الأزمة بعينها ، التى يمكن أن تؤدى إلى انهيار الحكومة أو المؤسسة . هنا يتدخل علم إدارة الأزمات ليقدم استراتيجية إدارة جديدة ومناسبة لمواجهة الأزمة سواء أكانت طارئة أم متوقعة.

ومن خلال إعداد الدولة نفسها للتعامل مع أية أحداث غير متوقعة أو تداعيات مدمرة ، فإنها تصنع استراتيجيات إدارية متعددة ومتنوعة . وأياً كان نمط تعثر العمل ودخوله فى طرق مسدودة ، ودوائر مفرغة ، ومتاهات جانبية ، فلابد أن توضح الدولة بدقة التصورات والخطوات التكتيكية والأهداف الاستراتيجية ، حتى تخطو فى الاتجاه الصحيح نحو مواجهة الخطر وإدارة الأزمة ، وأمامها بوصلة أو خريطة ترصد المواقع القابلة للتعرض للخطر ، والسلبيات ، وثغرات الضعف ، وتساعدها على علاجها أولاً بأول . مع التأكيد على الاستراتيجيات الشاملة والمرنة لحماية أساسيات الدولة وتدعيم ثوابتها . ذلك أن لإدارة الأزمات

عينين ثاقبتين : إحـداهما على المتغيرات الطارئة للتعامل معـها وتطويعها للصالح المنشـود ، والأخرى على الثوابـت التى ينهض عليهـا كيان الأمـة ، لتدعـيمـها وترسيخها فى مواجهة العواصف والأعاصير . وسواء أكانت الدولة معنية ومتوقعة للأخطار الطبيعيـة مثل الزلازل والبراكين والأعاصيـر والفيضانات . . . الخ ، أو الأزمات السياسية والعسكرية والاقتـصادية . . . الخ ، فإن الإعداد الجيد المسبق يمكن أن يؤدى إلى النجاة ، أو تقليل الخسائر بقدر الإمكان.

وقد تسببت التكنولوجيا الحديثة فى أزمات جديدة ومتجددة نظراً لما تنطوى عليه من أخطار جسيمة لا تقل فى رعبها وبـشاعتها عن الأخطار الطبيعية. ويكفى للتدلـيل على ذلك ما أحدثـه انفجار مـفاعل تشـير نوبل من رعب نووى اجـتاح معظم أنحاء أوروبا ، ويبدو أنه كان إيذاناً بانفجار الاتحـاد السوفيتى نفسه وانهياره واختـفائه من على خريطة السـياسة المعـاصرة . ولذلك يتحـتم على الحكومات والمؤسـسات أن تمتلك الاسـتعدادات اللازمـة للتعـامل مع حالات الطوارئ فى مـوقع حـدوثها ، وأن تعـقـد دورات تدريب على مـواجـهة الأزمـات وإدارتهـا واستيعابها ، مهما كانت طارئة ومـفاجئة . إن المحن والكوارث ، سواء الطبيعية أو الصناعيـة ، فى حاجة دائمة ومـتجددة وملحة إلى المـهارات الكافية والـخبرة الإدارية للتعامل مع أى مـوقف بمجرد حدوثه . فهى لا تضع البشـر فى اعتبارها على الإطلاق ، بحيث يمـكن أن تسحقهم كـما تسحق قطعـان الأفيال جـحافل النمل تحت أقدامها.

وغنى عن القول أن الأزمات الطارئة والمفاجئة قد تؤدى إلى أزمات سياسية واقتصادية قـد تهدد بنية الدولة بأسرها ، إذا لم يتم احتـواؤها بأسرع ما يمكن . ذلك أن تأخيراً يمـتد لعدة ساعات ، بل ربمـا لعدة دقائق ، يمكن أن يؤدى إلى تخلف جهود الاستجابة عن ملاحقة العوامل المناوئة المتضافرة معاً ، والتى ما إن تبـدأ فى اكتـساب قوة الدفـع ، فربمـا لا تتمكن الإدارة المنوطة بهـا من إحكام

السيطرة عليـها. ففى حالة وضع يتحـرك بسرعة وفى اتجاهات قد يـصعب التنبؤ بها ، يتـحتم على صانعى القـرار ، التصرف سريعـاً ، فعادة ما تكون عـمليات الدعم والمـساندة هى العنصـر الضرورى والحـيوى الغـائب عن موقـع الأزمة . ولذلك فالتوقيت عنصر حاسم وإدارة الأزمة هى فى حقيقتها سباق مع الزمن.

وتحرص حكومات وإدارات الدول المتقـدمة على وضع خطط أولية جاهزة ومجمـوعة إجراءات أساسيـة يمكن أن يوفر لكبار المسـئولين عن إدارة الأزمة ، مخططاً أولياً للتـدابير المطلوب اتخاذها ومنظومة دعم للتحـرك السريع . كما أن إضافـة عدد محـدود من الخطوط الهاتفـية فى غرفـة الاجتمـاعات ، وتجهـيزها المسبـق بأحدث أجهزة الكومـبيوتر وآلات الطبع التى سيـجرى استخدامـها لدعم عمليات الاستـجابة والاحتواء ، يمكن أن توفر وقتاً ثمـيناً ، إذ إن عنصر المبادرة يعد من أهم وأخطر الأسـلحة الفعـالة فى هذا الشأن . كمـا أن التدريب الدورى المنتظم على الخطوات العملية لمواجهة الأزمة ، يمكن أن يكشف عن أية ثغرات موجودة فى نظام الدعم والمساندة والاستجابة والاحتواء . ولذلك فإن الإجراءات التصحيحية يمكنها أن توفر عاملاً مساعداً فيما يتعلق بتعزيز الإمكانات التى يحتاج إليها كـبار المسئـولين خلال عملية اتخـاذ القرار ، وأيضاً بتوافر منظومـة متكاملة الطاقات فى منطقة الأزمة.

وينطبق هذا المنهج النظرى والتـنفيذى المـبدئى على مـعظم أنواع الأزمات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم طبيعية ، إذ يتحتم على كل دولة أو مؤسسـة أو منظومة معنية ومسـئولة ألا تتخلف أبداً عن ملاحـقة العوامل المناوئة لسيـر عملياتهـا والسيطرة عليـها . إن وضع منهج أولى أو برنامج مـبدئى لإدارة الأزمات يتـوافق مع طبيعـة عمل الإدارة المسـئولة ، هو الوسيلة الفـعالة للتهـيؤ للتعامل مع الاختلالات غير المعلومة وغيـر المتوقعة لسير العمل ، وهذا البرنامج يغطى مختلف المسئوليات والوظائف الإدارية لمثل هذه الإدارة.

وكلما ازدادت الحياة تعـقيداً ، ازدادت الأزمات وتشعبت وتعـقدت لتصبح غذاءً شبـه يومى للشعوب. وقد شـهد القرن العشـرون أزمات من كل الأنواع ولا حصر لها ، ومن الطبيعى أن تتضاعف هذه الأزمات عدداً وتشعباً وتعقيداً فى هذا القرن الواحد والعشرين الذى لا يعلم مدى تعقيده سوى الله ، تعقيد لن يقف عند حد ، لدرجة أن كل المحاور التي دارت حولها السياسة الدولية منذ بدايات القرن العشرين كانت عبارة عن أزمات ، عجز العالم عن حل معظمها، وأصبحت مزمنة وقادرة على تفريخ أزمات أخرى متتابعة ومـتجددة . بل إن من يتتبع مسار التاريخ الحديث يدرك أنه كان سلسلة من الأزمات التى شكلت قممه ونقاط تحوله.

وكان المفكر السياسى ووزير الخارجيـة الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر قد عبر تعبيراً دقيقاً عن العلاقـة العضوية بين طبيعة عصرنا هذا وبين الأزمات التى لا تتوقف عن التوالد والتـفجر والتصاعد والتـزايد عندما قال : « لا يمكن أن تكون هناك أزمة فى الأسـبوع المقبل . إن جـدول أعمالى حـافل بالأزمات المستـمرة والمتجـددة من كل نوع ، وآخر ما أحتـاج إليه هو أزمة مسـتجدة » . كمـا عبر الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون عن نفس الـمفهوم بقوله : « إن الحياة أزمة تليها أزمة أخرى ».

وبرغم أن هناك مجمـوعة أو منظومة من التوجيهـات النظرية والعلمية التى يمكن الاهتداء بها في إدارة الأزمات ، فإن حـقائق الواقع تؤكد أنه لا توجد على الإطلاق أزمتان مـتشابهتـان . وبرغم أوجه الشبه الظاهرى بين أزمـة وأخرى تالية لها، وبرغم ما قد يبدو من ملاءمة تطبيق حلول ناجـحة سابقة لجأ إليها الآخرون فى مواجهة أزمات بدت مستعصية ، فليس ثمة تشابه تحت أى ظرف من الظروف بين أزمة وأخرى سـابقة لها ، لأن الأزمات تختلف فـيما بينها اختـلاف بصمات الأصابع ، ولابـد لكل أزمة من حل مـختلف وجـديد حتى يتـفق مع طبيـعتـها وملابساتها . ولذلك فالطريقة المثلى للتـعامل مع أية أزمة ، هى بطبيعة الحال ،

الاستعداد العملى والمرن لمواجهتها . وهو استعداد يحتم هجر النظريات الجامدة العامة ، وإن كان لا مانع من الاسترشاد بها.

وإذا كان هناك ثمة تشابه بين الأزمات ، فإنه يكمن فى المراحل التى تمر بها بصفة عامة . وسواء أكانت الأزمة سياسية ، أم كارثة وبائية ، أم زلزالاً ، أم إعصاراً ، أم حريقاً مدمراً لمناطق كبيرة ، أم انهياراً اقتصاديا ، أم هجوماً عسكريا من دولة أخرى ، أم أزمة مفتعلة خصيصاً لضرب الخصم واستنزافه . . . الخ ، فإنها تبدأ بمرحلة المفاجأة التى تدهم من وقعت عليه الأزمة ، والتى تليها مرحلة نقص المعلومات التى تساعد الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قراراتها التى لا تعتمد على القنوات المعتادة فى المواقف التقليدية . ففى أثناء الأزمة ، لايتاح سوى القليل من الوقت والمعلومات للعمل بأسلوب منهجى ، بل قد لا يكون هناك وقت لجمع الإدارات المختلفة أو طاقم الموظفين العاملين معاً ، للاستنارة برأيهم ، أو وقت للحصول على المعلومات الكافية بالسرعة المنشودة .

وتؤدى مرحلة النقص فى المعلومات إلى مرحلة تالية وهى التدفق المتصاعد فى الأحداث . وهى مرحلة تحتاج إلى خطوات ملحة ومتتالية بل ومتصاعدة من التغطية الإعلامية . وتحت وهج الأضواء الإعلامية الكاشفة ، تدخل السلطات والمؤسسات المرحلة التالية - مرحلة فقد السيطرة - وليست العبرة هنا بما إذا كان فقد السيطرة هنا فعليا أم إعلاميا وفكريا ، لأن النتيجة واحدة في النهاية. وهى نتيجة تتمثل فى مرحلة تالية تأخذ شكل النقد والتربص بل والهجوم من الأطراف الأخرى التى لا تقتنع بأسلوب الأداء فى مواجهة الأزمة. وبرسوخ هذه المرحلة وتعميق تأثيرها فى الجماهير ، فإنها تؤدى إلى مرحلة تالية ، تسيطر فيها عقلية الحصار على المتصدين للأزمة والذين يشرعون فى التصرف بعقلية « نحن » فى مواجهة عقلية « هم » ، خاصة عندما يشعرون أنهم أصبحوا ضحايا لسوء الفهم ، وليس هناك من يقتنع بروايتهم للأحداث أو بتوجهاتهم لمعالجة الأزمة.

وتتصاعد مراحل الأزمة لتصل إلى مرحلة الذعر نتيجة غياب الأفكار المحددة والمتبلورة عن كيفية حلها . وهى مرحلة خطيرة تؤدي إلى مرحلة أخطر منها ، وتتمثل فى التركيز قصير الأمد أو الانهماك فى اللحظة الراهنة أو غياب الرؤية الشاملة ، بحيث يصبح المسئولون أو المديرون عرضه للغضب السريع ، وتشتيت طاقاتهم فى أمور سرعان ما يتضح أنها خالية من المنطق المتماسك والفائدة العملية . ففى هذه المرحلة يمكن أن يقوم المديرون والمسئولون بتصرفات متهورة غير محسوبة ، مثل إنهاء خدمة الموظفين الذين ينتقدونهم فى أجهزة الإعلام ويبرزون جوانب الخطأ وسلبيات الأداء ، أو شجب آراء النقاد بألسنة حادة ، وكأن هؤلاء الموظفين أو النقاد سبب الأزمة ، وليسوا أحد أعراضها وبذلك تتحول الأزمة إلى طامة كبرى ، عندما يهجر المسئولون التفكير فى الحلول العملية الموضوعية إلى إلقاء اللوم على الجمهور ويتهمونه بعدم وعيه بأبعاد الأزمة وأعماقها ، وبالتالى عدم تعاونه الفعلى فى مواجهتها وحلها.

إن فى بداية كل أزمة شيئاً واحداً مؤكداً ، فلا أحد يعرف على وجه التأكيد والتحديد كيف يمكن حلها . ولذلك فإن الاستجابة العقلانية الأولى من جانب الإدارة هى - فى الغالب - عدم الاتصال بأى شخص . ذلك أن المسئولين والمديرين ، قبل الإفضاء بأى تصريح علنى ، فى حاجة إلى تجميع كل الحقائق الممكنة ، وتحديد ناطق رسمى باسم الجهة المعنية . ومع ذلك فقد أوضحت الدروس المستفادة من أزمات سابقة ، أنه مهما كانت الأزمة شديدة الوطأة ، ومهما كانت المهمة مؤلمة ، فمن الأفضل للإدارة المعنية أن تفصح عما تعرفه وعما لا تعرفه ، بسرعة محسوبة ووعى عميق بالمسئولية ، وبإحساس مرهف رقيق تجاه الذين أضيروا بالأزمة. إن الأخذ بزمام المبادرة وإبداء الاهتمام بدواعى القلق - حقيقة كانت أم من نسيج الخيال والوهم - يجعل المسئولين أهلاً للثقة ، كما يجعل المواطنين سريعى الاستجابة ، وخاصة أن جو الأزمة بكل ما يحمله من قلق وتوتر

وخوف ، يولد ريبة طبيعية بل إنكاراً وتكذيبا لكل ما يقال من تصريحات ، ومن شأن الصمت أن يجعل الناس أكثر عرضة للشك والانتقاد. وكلما كانت مصداقية وسائل الإعلام عالية وموضوعية وحيادية ، كانت القيمة الإيجابية التى تكتسبها ، والدور المقنع الذى يتقبله الجمهور.

وبمجرد وقوع الأزمة ، فلابد أن يعرف المسئولون والمديرون وأن يفهموا ملاحظات وآراء جماعات وقطاعات الجمهور لأنها المؤشرات الحقيقية لسلوكه. وعليهم أيضاً أن يعترفوا بالتقديرات الأولية للمشكلة أو الكارثة ، وأن يكون صدرهم رحباً لتقبل اللوم ، خاصة إذا كان هذا ممكناً فى بداية الأزمة ، على الأقل . ولا مانع من أن يعبروا عن قلقهم وتوقعاتهم الكئيبة ، ولكن فى حدود حتى لا يسرى الذعر بين الناس وتفلت الأمور من أيديهم . كما أن هؤلاء المسئولين والمديرين فى حاجة ملحة للتعامل مع وسائل الإعلام على أفضل صورة ممكنة ، بحكم أنها الأداة الدائمة والثابتة فى أية أزمة. ومن هنا كانت ضرورة اختيار الناطق أو المتحدث بتطورات الأزمة ومراحلها وتداعياتها . وهو فى أشد الحاجة إلى التحلى بصفات وخصائص معينة ، منها امتلاك الصلاحيات التى تدل على اطلاعه على تفاصيل الأمور ، ونظرته الثاقبة التى توحى بالثقة فى تصريحاته وتوجيهاته ، وتعاطفه مع المتضررين من الأزمة ، وتأكيده على الخطوات العملية المتخذة بالفعل للخروج منها ، وهى خطوات لابد أن تكون بوادرها ملموسة لدى الجمهور .

أما الرسالة المحورية فى الأزمة فيجب أن تكون متبلورة وخالية من التناقضات بحيث يسهل التعرف على معالمها ، وإن كانت أساليب تقديمها يمكن أن تختلف باختلاف الملابسات والمتلقين الذين يكونون الجمهور الذى يجب أن تؤخذ ملاحظاته فى الاعتبار ، خاصة إذا كان يستطيع أن ينهض بدور ذى قيمة أثناء الأزمة ، كذلك يجب على المسئولين ألا يقعوا سواء فى خطأ التهويل أو التهوين .

فليس من الحكمة المغالاة فى خطورة المشكلة أو التهوين من شأنها . لكن إذا وجد المسئول نفسه مضطراً للاختيار بين أحد الأمرين ، فمن الأفضل عادة اللجوء بعض الشيء إلى التهويل لاستنفار المشاعر والطاقات لاحتمال ما هو أسوأ. وفى حالة انقشاع الضباب عن حجم أصغر للمشكلة من الحجم الذى تم تصويره وتقديمه ، فمن السهولة التقهقر والتراجع وسط ارتياح الجميع لإمكان زوال الخطر . أما فى حالة التهوين من الأزمة ، ثم تتضح أبعادها المخيفة وتداعياتها البشعة ، فإنه يتعذر - حينئذ - استعادة الوقت الضائع أو المصداقية المفقودة وينتج سوء إدارة معظم الأزمات عن تجنب أو تجاهل أو عدم توقع المزيد من الأخبار السيئة أو النتائج المأساوية.

وهناك منهج من أربع مراحل لإدارة الأزمة قبل أو بعد أن تحدث ، ويعتمد على ثلاثة مبادئ : التخطيط ، والوقاية ، والتنفيذ ، من منطلق أن لكل أزمة دورة حياة ، ويمكن التأثير الإيجابى فيها. وهذا المنهج يتطابق مع المسار البيولوجى الذى يجتازه الكائن الحى بصورة متتابعة عبر مراحل الميلاد ، والنمو ، والنضج ، والأفول . ويمكن استخدام دورة حياة الأزمة للتكهن بالنتائج المتوقعة لكل مرحلة من مراحل الدورة. بل إن الأزمة يمكن ألا تصل إلى مرحلتى النمو والنضج ، إذا تدخلت الإدارة فى الوقت المناسب . بل ويمكن ألا تحدث الأزمة على الإطلاق عندما تتنبأ الإدارة بالأزمة قبل وقوعها ، وهو ما يسمى بإجهاض الأزمة قبل ولادتها بالمفهوم البيولوجى ، وبالتالى لا تشكل أى تهديد فعلى لصالح الدولة أو المؤسسة. لكن من الطبيعى أنه لا يمكن تفادى كل أزمة ، إذ يستحيل تفادى الأزمات التى يحدثها الخصوم على سبيل الصراع غير المباشر أو الكوارث الطبيعية التى تهبط على الشعوب كالأقدار المأساوية.

أما فى مرحلة ما بعد الأزمة فإنه يجب على الإدارة المسئولة أن تستمر فى الاهتمام بالمتضررين من الأزمة ، ومراقبة المشاكل التى ترتبت عليها إلى أن

تتلاشى أو تتناقص حدتها علي أقل تقدير ، وإطلاع وسائل الإعلام على إجراءاتها ، وتقييم خطة العمل أولاً بأول ، خاصة فيما يتصل باستجابة العاملين للآثار الناجمة عن الأزمة ودمج هذه التغذية الارتجاعية فى خطة معالجة هذه الآثار ، وتطويرها وتحسينها ، وتجنب أية أزمات محتملة فى المستقبل.

ولابد أن يدركِ القائمون علـى إدارة الأزمات ، الطبيعة الخاصة لكل أزمة ، لأن كل أزمة تقريباً تحمل فى طياتها ما يمكن أن يساعدهم على النجاح فى مهمتهم أو يؤدى بهم إلي الفشل فى معالجتها . وهذا الإدراك أو الوعى كفيل بمساعدتهم على التمسك بأسباب النجاح وتفادى أسباب الفشل . إن البحث عن ذلك النجاح الكامن فى قلب الأزمة وتنميته واستثماره هو لب إدارة الأزمات . ولعل السبب الجوهرى فى سوء إدارة أية أزمة يرجع إلى معالجة موقف سيئ بموقف آخر أسوأ منه. ولذلك يرى بعض المحللين السياسيين - مثلاً - أن تستر الرئيس ريتشارد نيكسون على التنصت فى قضية ووترجيت خلق أزمة أكبر مما كان يمكن أنه تحدثه الجريمة الأصلية .

وإذا كان للدولة عذرها فى الكوارث الطبيعية التى لا يد لها فيها ، فإن هذا العذر يتلاشى إلى حد كبير فى إدارتها للأزمات الاقتصادية والعسكرية ، سواء أكانت مترتبة على سياسات غير موفقة اتخذتها دون وضع كل العوامل والدوافع والتوقعات فى اعتبارها ، أو أزمات افتعلها الآخرون أو الخصوم على سبيل هزيمتها وضربها من غير صراع مباشر أو حرب صريحة . وأخطر اختيار يثبت كفاءة الدولة وجدارتها يتمثل فى قدرتها على إدارة الأزمة فى كل مراحلها إلى أن تخرج منها.

فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أزمة اقتصادية شهيرة عرفت بأزمة النمور الآسيوية . وهو اللقب الذى أطلق على كوريا الجنوبية وسنغافورة وأندونيسيا وتايوان وماليزيا نتيجة للانتعاش الاقتصادى الذى تمتعت

به ، والإنتاج الوفيـر الذى غمرت به العالم. وبرغم أنها دول تنتمى اقـتصاديا إلى النظام الغربى الرأسـمالى ، ممـا جعلها تظن أن الغـرب بقيادة الولايات المتـحدة سيكون خير سند لهـا بدليل أن كبار المضاربين الأمريكيـين فى الأسواق المالية - مثل جورج سوروس - فتحوا لها بوابة الاقتراض علي مصراعيها ، وبفترات سماح وتسهيلات مغرية. لكن هؤلاء المضاربين أغلقوا هذه البوابة فجأة ، وطالبوا النمور الآسيوية بسداد القروض السابقة والأرباح المركـبة التى ترتبت عليها . وسرعان ما جثم شبح الأزمة الاقتصـادية على هذه الدول كالكابوس ، إذ إن المصلحة وليست الصداقـة هى المعـيار الوحـيد فى عـالم المال والاقـتصـاد . وبرغم التحـالفات الاقتصادية بين الدول الغـربية والنمور الآسيوية ، فإن الولايات المتـحدة - ومعها حلفاؤها الغربيون - لم تكن لتسمح أن تشكل هذه النمور أي تحد اقتصادى عالمى لها. لكن يبـدو أن التقدم الاقـتصادى الذى أحـرزته النمور الآسـيوية لم يكن من فراغ ، بل كان مجـرد عنصر من عناصر التقدم العلمى والحـضارى الذى ساد فى معظمها . واستطاعت كوريا الجنوبية أن تدير أزمتها الاقتصادية بحنكة ومهارة حتى خرجت منها سالمة إلى حد كبـير ، وقدمت نموذجاً رائداً فى مجال إدارة الأزمات يمكن أن يستفيد الآخرون من دروسه.

فقد استطاعت كبرى المجـموعات الصناعية الكورية أن تصل إلى اتفاق مع البنوك لسداد ديـونها ، اعتـماداً على المعـدلات الكبيرة لـلنمو الاقتـصادى الذى حقـقته فى فـترة الانتعاش الاقـتصادى والإنتـاج الوفير . فـعلي سبيل المـثال ، توصلت مـجمـوعة « دايو » إلى اتفـاق مع البنوك الكورية لسـداد ديون تصل إلى ٤,٥ مليار دولار . ولم تـقم بالتصرف فى بعـض أصولها الرأسـماليـة التي كان مقرراً أن تقوم ببيعها . كما كـانت خبرتها التكنولوجية بمثابة رأس مال آخر ، فلم تبع ترسانتها لبـناء السفن الكبيرة فحسب ، بل استطاعت إبـرام عقود لبناء السفن فى هذه الترسانة لمدة ثلاث سنوات ، والحصول على عقد مهم . بتطوير ترسانة

نيوبورت الأمريكية التى كـانت متخصصة فى بناء حـاملات الطائرات والغواصات النووية. كذلك تمكنت هذه المجـموعة ومعها المجـموعات الكورية الأخرى من القيام بمـشروعات مشتركـة ناجحة فى عدد من دول العالم ، من خلال اسـتغلال علمى وعملى للعوامل الاقـتصادية النابعة من ظاهرة العولمـة ، مثل فتح الأسواق أمام حركة التجـارة العالمية ، والتحول إلى نظام اقتصاد السـوق بخصخصة بعض المشروعات العامة.

ومنذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين ، سارعت الشركات الكورية إلى الدخول فى بعض المشـروعات المطروحة في الدول المختلفـة ، وشراء جزء من رأس مـالهـا أو تمـلكهـا بالـكامل ، أو توقـيـع عـقـود لإدارة بعض هذه المشروعات . وكانت المجموعـات الكورية فى سباق مع الزمن ، ففى فترة زمنية قصـيرة بدأت هذه المشروعـات تؤتى ثمارها. فحـققت معدلات أرباح عـالية ، كانت بمثـابة الدماء الجديدة التي تدفقـت فى عروق الشركات الكبيـرة التى تمثل موقع القلب من الاقـتصاد الكورى . وبالتـالى بدأت مؤشرات الاقتـصاد الكورى الجنوبي في التـحـسن والخـروج من الأزمـة الطارئة من خـلال الإدارة العلمـيـة والعملية والواعية لها.

كانت الخطوات الأولى التى اتخذتها كوريا الجنوبـية للخروج من أزمتها ، قد تمثلت فى توظيف القرض الذى حـصلت عليه من صندوق النقد الدولى ، فى صناعة لها فيهـا قدرة تنافسية عالية ، وهى صناعة بناء الـسفن وإصلاحها ، والتى أعادت الحـيوية إلى قطاع اقتـصادى آخر ، وهو قطـاع الصناعات المغـذية لهذه الصناعة الكبيـرة . كما فتحت مجـالات واسعة لسوق الخدمات الاقـتصادية التى تحـتاج إلـيهـا هذه الصناعـة . وبذلك كـان أسلوب الحكومـة الكورية فى إدارة الأزمة ، عـاملاً محوريا فـى تجاوز الأزمة الاقتـصادية ، ممـا يدل على الإنجاز المصيرى الـذى يمكن أن يحققه القرار السيـاسى المدروس والواعى والشامل فى مواجهة الأزمة وتجاوزها.

فقد تعددت المحاور التى وظفها الكوريون الجنوبيون فى إدارة الأزمة الاقتصادية . فمثلاً ركبوا موجة العولمة الاقتصادية المتاحة بالفعل ، فتحركت الشركات الكورية على مستوى العالم بحثاً عن الفرص الملائمة والمتاحة ، بحيث لم تحصر نشاطها فى داخل البلاد ، بل بحثت عن سبل جديدة للالتفاف حول الأزمة وحصارها على المستوى الدولى ، وهى الإمكانية التى يتيحها النظام الاقتصادى العالمى الجديد . ذلك أن إدارة الأزمة التى تسعى لاختراقها واحتوائها وتجاوزها ، فى حاجة ملحة لبدائل عديدة تتضافر فيما بينها لإيجاد قوة دفع كفيلة بحلها فى النهاية.

كانت هناك أيضاً القدرة الكورية على تعبئة الموارد القليلة المتاحة ، وتوظيفها بأسلوب يحقق أكبر عائد ممكن رأسيا وأفقيا ، وتجنب أي إهدار لها . وهو الإهدار الذى وقعت فيه دول أخرى كانت تمتاز على كوريا الجنوبية بالموارد الوفيرة التى ضاعت طاقاتها ، فأدخلتها فى حلقة الأزمات المتوالية التى يسميها المفكرون الاقتصاديون « الدائرة الجهنمية للأزمات » . فالعبرة بالكيف فى إدارة الأزمة تأتى فى المرتبة الأولى قبل الكم ، خاصة إذا لم يكن موظفاً ومستغلا على الوجه المنشود.

أدركت كوريا الجنوبية أيضاً أن العبرة ليست بالصداقات أو الشعارات أو الانفعالات الحماسية ، بل بإيجاد سلسلة أو رابطة من المصالح الحيوية والمتبادلة مع الآخرين ، كعامل ضرورى فى إدارة الأزمات وتجاوزها وتحقيق الازدهار الاقتصادى . فعندما يعمل الكوريون فى بلاد ومجتمعات متعددة فى بقاع مختلفة من العالم ، فإنهم يفضلون الاستعانة بالموارد المحلية ، مما يوجد روابط مصلحية بين شركاتهم وهذه البلاد والمجتمعات ، ومما يساعد على تحقيق توفير ضخم فى مراحل العمليات الإنتاجية ، وبالتالى يدعم قدراتهم التنافسية ، ويتيح الفرص لتحقيق أرباح سريعة . وبالفعل فقد استطاعوا تحقيق أرباح ضخمة بمعدلات زمنية قياسية لم تتجاوز عدة شهور فى بعض الأحايين .

ركزت كوريا الجنوبية أيضاً على القدرات التسويقية على المستوى العالمى ، بصفتها من أهم الأسس التى تنهض عليها القوة الاقتصادية فى زمن العولمة ، وكانت الشركات الكورية قد أعدت نفسها لهذه التحولات العالمية ، مما أكسبها قدرة عالية على التسويق العالمى ، والانتشار فى العالم من خلال شبكة معلومات قوية يتم تحديثها باستمرار ، ويشرف على تحليلها خبراء متخصصون فى شئون الأسواق العالمية . ذلك أن عصر المعلوماتية يثبت باستمرار أن من يمتلك المعرفة يمتلك بالتالى القوة التى تساعده على مواجهة الأزمات وإدارتها وتجاوزها.

وكان من أسباب نجاح كوريا فى إدارتها لأزمتها الاقتصادية ، إيمانها العميق والعملى بأهمية وضرورة جودة المنتج . ذلك أن التسويق العالمى لا يمكن أن يشق طريقه بمنتجات ذات جودة متدنية تستهين بذكاء الطرف الآخر الذى ليس على استعداد للتغاضى عن هذا التدنى ، فليس هناك ما يجبره على ذلك . ونظام الجودة الكورى ، في كل مراحله ، يتميز بالدقة واليقظة والتأكد من صلاحية كل خطوة ، منذ الخطوة الأولى وهى التصميم الذى يتحتم أن يكون صالحاً دائماً للمراجعة المستمرة لجودة التنفيذ حتى يظهر المنتج فى النهاية بغير عيوب . فهذه هي الجودة التي تؤكد مصداقية الكفاءة الكورية وهى كلها روافدَ تصب فى القوة الاقتصادية التى تؤدي في النهاية إلى تآكل الأزمة وتحللها ، مهما كانت متحجرة وصلبة .

استوعبت كوريا أيضاً نظم الإدارة الحديثة ، ومناهج الجمع المستمر والمتجدد للمعلومات ثم توظيفها بعد دراستها وتحليلها لبلوغ مرحلة اتخاذ القرار الاستراتيجى أو التكتيكى . فقد كانت نظم الإدارة الحديثة خير معين للإدارة الكورية فى أزمتها الاقتصادية، إذ جنبتها تشتيت الجهد والطاقة والفكر والوقت فيما لا يفيد ، وساعدتها على مواصلة سباقها مع الزمن ، وتجنب الدخول فى

طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة ، فى عصر أصبح فيه الزمن يقاس بالأيام والساعات وليس بالشهور أو السنوات.

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية فى حاجة إلى سرعة حاسمة ومحسوبة لتجاوزها ، فإن هذه الحاجة تشتد وتصبح أكثر إلحاحاً فى مجال الأزمات العسكرية. إذ إنه نظراً لصعوبة سرعة تحديد شكل ونمط وإطار وأسلوب ونطاق الأزمة ، وكذلك تدفق الأحداث وتفاقمها ، فإنه يجب أن تكون إجراءات التخطيط مرنة ، ومستوعبة لكل أبعاد الأزمة الراهنة ، وواضعة فى اعتبارها كل احتمالاتها المتوقعة ، حتى تحقق الاستجابة الفورية لتطورات الموقف السريعة ، إذ إن مصير أمة بأسرها يصبح رهناً بأسلوب إدارة الأزمات العسكرية . إن أنشطة ومبادرات مجموعة التخطيط والتنفيذ المشتركة ، تعد العامل الرئيسى فى استغلال عنصر الوقت المتاح ، لأنه العامل المؤثر فى نجاح إدارة الأزمة أو فشلها. فهى تبدأ بتحديد مدلول الأزمة وأهدافها المعلنة والخفية من خلال التحليلات الأولية التي تتبعها إجراءات التخطيط التي توضح التسلسل المنطقى للأحداث بدءاً من التأكد من طبيعة الأزمة ومراحل تطورها ثم ملاءمة طبيعة الاستخدام العسكرى للتعامل مع تلك الأزمة ، الذى يستمر عبر ست مراحل متتالية .

وهذه المراحل الست ليست ثابتة أو محددة أو مفروضة فى كل الحالات ، إذ إن عامل الوقت فى كل مرحلة يعتمد على طبيعة الأزمة ، ونظراً لخطورة وحساسية عامل الوقت في إدارة الأزمات ، فإنه يمكن ضغط مرحلة أو أكثر للوصول إلى قرار معين من خلال اجتماع طارئ وإصدار أوامر شفاهية . وقد يكون عامل الوقت حرجاً جدا فى إدارة أزمة واحدة ذات طريقة حل واضحة وممكنة ، وبالتالى فإن الإجراءات الكتابية تصبح عنصراً معوقاً . وعادة ماتتم هذه الإجراءات في المرحلة الخامسة ، أى مرحلة التخطيط للتنفيذ ، حين لا تتبقى سوى المرحلة الأخيرة ، وهى مرحلة التنفيذ الفورى.

تبدأ المرحلة الأولى عندما يتطلب الموقف اتخاذ إجراء يتعلق بالأمن القومى، وتنتهى هذه المرحلة بتبليغ القيادة السياسية للقيادة العسكرية بأبعاد الحدث واحتمالاته الأولية . عندئذ تصبح المسئولية المباشرة هى مسئولية القيادة العسكرية العليا ، تليها القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة ثم القيادات الأخرى التى تنهض بمختلف المهام المنوطة بها ، خاصة قيادات القوات المساندة.

وتنحصر مسئولية القيادة العليا فى متابعة تطور الموقف العام والخاص ، وتقييم التقارير الخاصة بتطور الأزمة ، ومتابعة التقارير الواردة من القيادة المسئولة في منطقة الأزمة ، على أن تحدد منطقة وطبيعة الأزمة وتطورها ، ومدى سيطرة تلك القيادة على نطاق الأزمة ومجرياتها ، ونوعية الإجراءات التى اتخذتها لاحتوائها. ويتبع الدراسة السريعة التى تقوم بها القيادة العليا ، تقييم معالجة الأحداث والخطوات التى اتخذتها القيادة فى منطقة الأزمة ، وتحديد قواعد الاشتباك والتعديلات المطلوبة فى هذه القواعد للتوافق مع طبيعة الأحداث التى تتطلب بدورها تنسيقاً مكثفاً وحاسماً ، فى حاجة فورية للمصادقة على هذه التعديلات من القيادة العليا أيضاً ، وتكثيف جمع المعلومات والإجراءات والأنشطة المخابراتية المختلفة فى منطقة الأزمة وكذلك المناطق المؤثرة فيها والمتأثرة بها .

أما المسئولية الملقاة على عاتق القيادة التي تتولى إدارة الأزمة فتشمل مراقبة الإجراءات التأمينية فى منطقة الأزمة ، والتبليغ الفورى عن الأحداث الطارئة ، واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لاحتواء الأزمة ، وطلب السماح بالتعديلات الضرورية لقواعد الاشتباك ، وغير ذلك من عناصر المسئولية التى ترتبط عضويا بمسئوليات القيادات المساندة التى تختص بمراقبة تطورات الموقف ومتابعة تفاصيله ، والمبادرة بتقديم الإسناد والتعزيز اللازمين للقيادات الأعلى التى تدير الأزمة فى مجملها ، على أساس جمعها للمعلومات الضرورية من كافة المصادر المتاحة

لتقليل عنصر المفاجأة إلى أدنى حد ممكن ، وكذلك سد الثغرات المحتملة من خلال متابعة التطورات أولاً بأول . وتعتبر لجنة التخطيط والتنفيذ المشتركة فى القيادة العليا مسئولة عن أسلوب توظيف هذه المعلومات فى الوقت والمكان المناسبين .

ثم تأتى المرحلة الثانية التى يتم فيها تقييم الأزمة من منظور سياسى وعسكرى واقتصادى واجتماعى ونفسى على ضوء العوامل التى كونت حجم الأزمة ونمطها وطبيعتها واحتمالاتها . ذلك أن القرار القاضى باستخدام القوات المسلحة سوف يبنى على توظيف الإمكانات العسكرية المتاحة فى ظل الاستراتيجية الراهنة في إدارة الأزمات . وتبدأ المرحلة الثانية بتبليغ القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة ، وتنتهى بصنع القرار وتحديد القيادة العليا مسار الحل العسكرى . وبالطبع فإن المسئولية القومية تتصاعد من مرحلة إلى أخرى ، إذ تتميز هذه المرحلة بزيادة الحذر والحيطة ، ورفع حالة التأهب والتبليغ أولاً بأول عن الموقف وتطوره ، وتدفق المعلومات التى تم تكثيف جمعها.

ويتمثل الدور الملقى على عاتق القيادة السياسية ، فى هذه المرحلة ، فى تقدير دقيق للموقف من منظور عسكرى ، وتقديم التوصيات بالحلول العسكرية المتاحة ، ومراجعة وتحديث وتطوير خطط العمليات أولاً بأول على ضوء الاستراتيجية الراهنة فى إدارة الأزمة ، وذلك بتقييم وتحليل المعلومات الواردة - والتى سبق تقييمها - من المنطقة المسئولة عن إدارة الأزمة.

أما المهام والإجراءات الملقاة على عاتق القيادة العسكرية العليا ، فتتمثل فى متابعة وتقييم مراحل تطور أحداث الأزمة ، وتحديد الحاجة إلى إنشاء قسم مختص بمتابعة التطورات . وفى حالة التوجيه بإنشائه ، يتوجب ضمان تأمين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات اللازمة لذلك القسم . أما فى حالة وجود خطط طوارئ لمثل هذه الأزمات ، فلابد من مراجعة وتحديث مستمرين لضمان

توافقها وتناسبها وتواؤمها مع الاستراتيجية الراهنة لإدارة الأزمة . وبالإضافة إلى هذا فإن القيادة العسكرية العليا تواصل تزويد القيادة السياسية بالمعلومات الآنية عن الموقف ، وتقديم التوصيات بالحلول العسكرية المقترحة والبديلة ، وإصدار الأمر بتجهيز إجراءات الأركان لإدارة الأزمة إذا لم تكن جاهزة قبل ذلك ، وكذلك إصدار الأمر لكافة القوات والتشكيلات فى المؤسسة العسكرية بسرعة ضخ كافة المعلومات التى أمكن الحصول عليها ، والتبليغ عن الأنشطة المتعلقة بالأزمة أولاً بأول . وأيضاً إصدار الأمر لكافة القوات بتقييم ومراجعة درجة استعداد كل قوة وعنصر رئيسى للقتال وحدوده وإمكاناته واحتمالاته واستمراريته فى القيام بواجباته المكلف بها ، معتمداً على إمكاناته البشرية والميكانيكية والإلكترونية .

ومن واجبات القيادة العليا أيضاً ، ضمان عدم المساس بأية اتفاقية عسكرية أو معاهدة أو التزام قانونى يتعلق بدولة تكون طرفاً فى الأزمة ، ومراجعة قواعد الاشتباك الخاصة بمنطقة الأزمة والتوجيه بما يجب عمله وتجميع كافة المعلومات الضرورية ، والتوفيق فيما بينها ، وتقرير مدى ملاءمة طريقة الحل من القيادة فى منطقة المسئولية عن إدارة الأزمة ، والتأكد من صحة مسار خطط جمع المعلومات الواردة الضرورية واللازمة عن تطورات الأزمة ، لكن بما يتفق مع أمن العمليات وأمن المعلومات .

وتواصل القيادة العليا إصدار تقارير الموقف الدورية ، طبقاً لمتطلبات الموقف ، وبعد تحليل تقديرات الموقف الواردة من قائد منطقة المسئولية ، بناء على تقييمه للأنشطة والأحداث والتطورات ، ومواجهتها أولاً بأول ، وكذلك دراسته وتحليله للبنية الأساسية أو التحتية فى منطقة المسئولية ، حتى يتعامل معها على أساس واقعى وعملى . ومسئوليات قائد منطقة المسئولية أو الأزمة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تمتد لتشكل الرد فى حالة الضرورة على الأحداث بموجب قواعد الاشتباك ومراجعة تخصيص وتحريك القوات المرابطة فى منطقة الأزمة

حسب ما يمليه الموقف ، وضمان التوافق المستمر بين الخطط النظرية للعمليات وبين التطورات الميدانية للموقف ، وتحديد مدى الحاجة للمواصلات اللازمة لنقل القوات ، والاستخدام الأمثل للوحدات على أساس العلاقات العضوية فيما بينها فى منطقة الأزمة ، وتحديد المناطق الآهلة بالسكان ، ومدى تأثيرهم على طبيعة إدارة الأزمة ، وخطط إخلاء هذه المناطق منهم ، وتوظيف جميع عناصر الاستطلاع المتاحة لجمع المعلومات ، بل وابتكار غير المتاح منها ، وتحديد القوات الصديقة والمعادية والمحايدة فى منطقة الأزمة ، بناء على تقارير المخابرات.

أما بالنسبة لمسئوليات القيادات الأخرى ، فهى تشارك بقية عناصر القوات المسلحة فى مراجعة وتقييم الخطوات الميدانية ، وتعزيز القوات المرابطة أو المتحركة ، وتقدير درجة الاستعداد للقتال ، وضمان استمرار الوحدات فى العمليات، مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل النقل وخطوط الإمداد ، ومدى درجة استعدادها وكفاءتها وكفايتها فى نقل هذه العناصر إلى خطوط المواجهة عند صدور الأمر بذلك.

ثم تأتى المرحلة الثالثة فى إدارة الأزمة ، والتى تلقى على عاتق القيادة العسكرية المكلفة بإدارة الأزمة ، مسئولية تطوير طرق التعامل والحل ، وإبلاغ القيادة العليا بها . وتبدأ هذه المرحلة بقرار تطوير طرق الحل العسكرية المحتملة ، وتنتهى بتقديم الحل الأمثل للقيادة السياسية كتوصية . وتبدأ القيادة العليا فى هذه المرحلة بإصدار الأمر الإنذارى الذى يشتمل على تحديد صلاحيات القيادة المسئولة ، والقيادات المساندة ، والعلاقات القيادية ، وتحديد طبيعة المسئوليات ومداها ، والمهمة واليوم المتوقع لبدء العملية ، والأهداف والواجبات والقيود ، والأمر لكافة التشكيلات برفع متطلباتها واحتياجاتها ، وعمل التقديرات التفصيلية اللازمة لنقل الوحدات لخطوط المواجهة ، وخطط تحركها لمساندة بقية التشكيلات ، والإعداد لتطبيق طريقة الحل المقترحة من

قائد منطقة الأزمة ، ومراجعة قواعد الاشتباك ووضع التعديلات الضرورية لمواجهة المستجدات ، ومتابعة طرق الحل نظريا وميدانيا سواء فى منطقة المسئولية أو فى القيادة العليا ، والتأكد المتجدد من تناسق تقديرات القائد فى منطقة المسئولية مع خطط تحرك ونقل القوات إلى خطوط المواجهة ، وتقديم التوصية العسكرية للقيادة السياسية فيما يتعلق بالإمكانات والاحتمالات وسائر الاعتبارات التى لابد من وضعها فى الحسبان ، والسماح بإعطاء بعض المعلومات لوكالات الأنباء عن طريق الشئون العامة مع مراعاة أمن العمليات ، بل إن هذه المعلومات يجب أن تصاغ بأسلوب يخدم إدارة الأزمة.

أما فى منطقة إدارة الأزمة فإنه يتم تعيين قائد لقوة المهمة المشتركة ، وفى وقت مبكر حتى يتمكن من المشاركة الحاسمة مع أركان حربه فى هذه المرحلة ، ثم الاستمرار فى تطوير طرق الحل ، والاستنارة بإرشادات القائد فى تعديل الاستراتيجيات الراهنة والخطط المواكبة لإدارة الأزمة ، وتحديد الوقت المتاح للعناصر الرئيسية للانتشار والاستخدام ، وكذلك المتطلبات الأساسية للعملية من وسائط نقل وخرائط تفصيلية لمنطقة الأزمة وغيرها من المعدات والأدوات والتجهيزات الضرورية لإنجاز المهمة .

وفيما يتعلق بمسئوليات القيادات المساندة ، فإن عليها متابعة تطور الموقف الراهن ، والاستعداد الشامل لتقديم المساندة اللازمة فى هذه المرحلة ، ومتابعة التأكيد على درجة استعداد وحداتها وكفاءتها القتالية .

ثم تأتى المرحلة الرابعة عند تقديم القيادة العسكرية العليا طرق الحل المختارة للقيادة السياسية ، وتنتهى بتحديد طريقة الحل المختارة ، وتظل الموافقة على هذه الطريقة النهائية ، سواء من القيادات المنفذة أو غيرها ، نوعاً من التوصية التي تسبق القرار ، ذلك أن التحديد النهائى الأخير لطريقة الحل هو من صلاحية القيادة العسكرية العليا ، فى حين تستمر بقية لجان التخطيط لإدارة

الأزمة فى أعمالها التى تم تحديدها فى المرحلتين الثانية والثالثة. وتشمل مسئولية القيادة العليا ، مراجعة وتقييم طرق الحل الواردة فى تقدير الموقف للقائد فى منطقة الأزمة ، وإضافة أو تعديل أو تطوير طريقة حل معينة على ضوء ما يرد من قائد منطقة الأزمة ، بشرط أن تتناغم مع تحقيق الأهداف القومية ، وكذلك تقديم طريقة الحل المختارة للقيادة السياسية مع التوصية المناسبة .

وتشمل المرحلة الخامسة ، التخطيط التفصيلى لدعم طريقة الحل المختارة. ولابد أن يُعمل حساب الوقت المتاح للتخطيط حتى يأخذ حجم تفصيل الخطة كفايته من الدراسة الدقيقة . وفى هذه المرحلة يقوم قائد منطقة الأزمة بترجمة طريقة الحل المختارة إلى خطة عمليات ، من منطلق الفكر الكامن وراء العملية ، والقوات المتوفرة ، واستمرارية النقل وأداء العمليات . وذلك حتى يصبح التخطيط جاهزاً تماماً للتنفيذ ، على ضوء جدولة الوقت المتاح ، وإمكان تطوير خطط العمليات عند الانتقال إلى مرحلة أمر العمليات . أما فى حالة عدم توفر خطط مسبقة الإعداد ، فلابد من الإسراع لإعداد خطط العمليات بعد الانتهاء من تقارير المواقف الراهنة ، واختيار طريقة الحل المناسبة ضمن تسلسل التخطيط.

ويراعى فى تجهيز القوات تحديد موقف القوات والمعدات المتوفرة ، والوحدات الجاهزة للانتشار والاستخدام فى العمليات المستقبلية وتحديد مناطق تواجد وحدات النقل البرى المساندة للقوات فى منطقة الأزمة ، ومناطق تواجد وحدات النقل الجوى المساندة ودرجة استعدادها ، ودراسة تفاصيل خطط الانتشار وتتحمل القيادة العليا مسئولية متابعة التخطيط للتنفيذ ، وتوزيع خطط الانتشار ، وتقييم الموقف والتوجيه باستمرار بناءً على عمليات الاستطلاع ، ومعالجة النقص فى المواد الحرجة ووسائل النقل اللازمة . أما قيادة منطقة الأزمة فتتحمل مسئولية تطوير طريقة الحل المختارة إلى خطة عمليات ، ومراجعة

ومتابعة متطلبات الوحدات والتشكيلات المساندة لها ، والتأكد من توفر جميع متطلبات عمليات التحرك اللازمة لمساندة العمليات المستقبلية ، وإيجاد الحلول المناسبة للنقص فى المواد الحرجة فى حدود منطقة الأزمة ، وإبلاغ القيادة العليا بحالة التجهيز النهائى واستعداد القوات لاستئناف العمليات .

أما مسئوليات القيادات الأخرى ، فتتضمن تحديد متطلبات النقل والتحرك للوحدات المساندة ، وتأمين استمرارية المساندة لقوات منطقة الأزمة ، وتحديد النقص الموجود أو الذى قد يستجد فى مصادرها المتاحة والمطلوبة للوحدات المساندة ، وجدولة أوامر وخطط التحرك ، والتبليغ عن التجهيز والاستعداد النهائى للقوات المساندة.

ثم تبدأ المرحلة السادسة والأخيرة والتى يتم فيها صدور الأمر بتنفيذ العملية من القيادة العليا ، حين تتحول خطة العمليات إلى أمر عمليات ، مع تحديث قاعدة المعلومات بكافة المستجدات ، وانتظام تدفق التقارير أولاً بأول وتقوم القيادة العليا بطبع أوامر العمليات التى تتضمن تعليمات انتشار واستخدام القوات ، وتحديد يوم وساعة العملية ، وتزويد القوات بكافة المعلومات الضرورية والمستجدات على الموقف ، ومتابعة انتشار القوات والإشراف على استخدامها ، وفى الوقت نفسه متابعة كافة التداعيات التى يمكن أن تؤدى إلى إنهاء الصراع وحل الأزمة ، دون أن تؤثر هذه المتابعة بالسلب على الحلول العسكرية ومسار العمليات ، وكذلك مراجعة الخطة باستمرار والتكيف مع المستجدات الطارئة على الأزمة ، والتعامل الإيجابى مع منطلقاتها المتغيرة ، مع تحديث المعلومات الضرورية واللازمة لدى الشئون العامة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، لضمان مساندة الرأى العام المحلى والإقليمى والدولى للمجهود الحربى في إدارة الأزمة ومعالجتها سعياً إلى حلها . وهذا بالإضافة إلى الإشراف على عمليات الإسناد والتعزيز من المناطق الأخرى

المرتبطة بمنطقة الأزمة ، والاستمرار فى تقـييم الأنشطة والأحداث ومتابعة تقدير الموقف لمواجهة أية مستجدات طارئة أو متوقعة.

أما القـيادة فى منطقة الأزمـة ، فتنفذ أوامر العـمليات الصادرة من القـيادة العليا ، ثم تصدر أوامرها لقياداتها المرؤوسة التى تشرع فى نشر قواتها فى منطقة الأزمة ، وتتابع الإشراف على تحـركاتها واستخدامهـا ، وتأمين النواقص لقواتها ومعالجـة وضبط المواد الحرجة ، والسيـطرة المستمرة على استـخدام القوات ، وتحديث المـعلومات ، والتبليغ عن الموقف للقـيادة العليا أولاً بأول ، ومـتابعة تحقيق أهداف الـعمليات ، وتنفيذ الذى لـم يتحقق بعد ، للتعـامل مع المواقف المتتابعة بإجراءات تساعد على تحقيق الأهداف النهائية للعمليات العسكرية .

وتتمثل مسئولية القيادات المرؤوسة فى منطقة الأزمة ، تنفيذ أوامر العمليات طبقاً لواجـباتها سواء المـحدودة أو الضمنية ، وضـمان تأمين قواتهـا المساندة ، وجـدولة وتقرير التـحـركات الرئيـسيـة ، وتحـديث معلـومات انتـشار القـوات واستخدامهـا والتنسيق مع قائد منطقة الأزمة فيما يخص ضمـان وصول واستخدام قواتهم المسـاندة ، وتأمين كافة متطلباتـهـم اللازمة لتحقيق مسـاندة فاعلة لقوات منطقة المسئولية .

والقيادة العسكرية العليا هى صاحبة الصلاحية الأساسية والأولى فى تحديد متطلبات ما قبل تنفيذ العملية ، بنـاءً على التقارير المفصلة للإجراءات المتخذة ، وتقيـيم النتائج الشاملة وتطوير الدروس المـستفادة ، وتصنيف المـوارد ، وإمداد وسـائل الإعلام بالمـعلومات ، مع مـراعاة أمـن العمليـات وأمن المعلومـات ، ومـراجعـة ومتـابعة الخطة . وتـعتـمد القـياة العـسكرية العليـا فى هذه المهـام والمسئـوليات على إدارات عديدة فى أفرع القوات المسلحـة ، من خلال وضوح الأدوار والمسئوليات والواجبات لكل فرع مشارك أو مساند أو معزز . وعادة تقوم رئاسة هيئة الأركان المشتركة أو العامة ، بتحديد وبلورة هذه الأدوار والمسئوليات

والواجبات فى ضوء العقيدة العسكرية التى تنتجها القوات المسلحة فى إدارة الأزمات . كما يتم تحديد دور كل قوة وهيئة وتشكيل فى إدارة الأزمة بشكل تفصيلى ، سواء أكانت قوات مشاركة أم مساندة. وأيضاً تحديد دور الإدارات الأخرى من خارج القوات المسلحة ، والمطلوب منها تقديم المساندة الفعالة للقوات المسلحة أثناء إدارة الأزمة . ولعل أهم عنصر يجب تحديده بدقة متناهية ، يتمثل فى نظام القيادة والسيطرة والاتصالات فى إدارة الأزمة ومعالجتها . وهى إدارة قد تختلف من أزمة لأخرى اختلاف بصمات الأصابع ، بل ومن دولة لأخرى.

وقد اختلفت مفاهيم إدارة الأزمة أو الأزمات اختلافاً بيناً بين الدول الكبرى والدول الصغرى. فالدول الكبرى أو العظمى تكتفى عادة بإدارة الأزمات ، لكنها لا تسعى إلى معالجة الأزمة والحيلولة دون وصولها إلى مرحلة الصراع المباشر ، خاصة إذا كانت سلبياتها لا تمس مصالحها الحيوية. فهى تدير الأزمة أو الأزمات لضمان استمرار تأججها ، وإيجاد المناخ السياسى والاقتصادى المناسب لتحقيق مصالحها القومية ، بل إنها تلجأ فى أحوال كثيرة إلى افتعال الأزمات وتصنيعها وتصديرها إلى البلاد التى تريد السيطرة عليها ، خاصة فى هذا العصر الذى عرف بعصر العولمة ، ولم تعد فيه الحدود بين البلاد تمثل سدوداً تحميها من طوفان الدول الكبرى. وهو ما يحتم على الدول النامية أو الصغرى أن تتسلح بالوعى واليقظة والمنهج العلمى والقوة الذاتية لأنه كتب عليها أن تحارب فى جبهتين فى وقت واحد : جبهة أزماتها الداخلية الناتجة عن السلبيات التى تعانى منها ، أو التى يتسبب فيها جيرانها ، وأزماتها الخارجية الواردة من الدول الكبرى التى غالباً ما تستغل الأزمات الداخلية فى الدول المستهدفة لكى تكون التربة الصالحة لترسيخ الأزمات التى صنعتها وصدرتها إليها ، حتى يتواصل توليد الأزمات باستمرار. فإذا كانت الدول الكبرى تدير الأزمات لضمان استمرار تولدها

وتأججهـا ، فإنه يتحتـم على الدول الصغرى أن تديرها بأسرع مـا يمكن حتى لا تتفاقم ، خاصة أن الصـراعات العرقية والدينية والطبقية والاقـتصادية على أرضها تشكل تربة خصبة لتفاقم الأزمات سواء أكانت نتيجة لرواسب وتراكمات وسلبيات داخلية أو لتيـارات وافدة من الخارج ومتربصـة بالبلاد . ولذلك لابد من أن تحل الدول الصغرى أو النامية هذه التناقضـات وبؤر الصراع على أرضها ، حتى تتفرغ لمواجهة الأزمات الواردة من الخارج وإدارتها لصالحها.

لقد أصـبحت إدارة الأزمات علمـاً متعدد الفـروع ، سواء على المسـتوى النظرى أو التطبيقى ، ومنهجاً ضروريا فى شـتى مناحى الحياة التى هى فى حقيقة أمرها سلسلة متصلة من أزمات متتابعة لا تنتهى ، وأيضاً معياراً لقياس مدى تقدم الأمم والشعـوب والدول والأفـراد . فـقد حـل المنهج العلمى ، والحسـاب الاستراتيـجى ، والتقدير التكتـيكى ، والفكر العقلانى محل الشـعارات الطنانة ، والانفعالات الهوجـاء ، والأحاسيس المتشنجة ، والطبول الإعلامـية أو الدعائية التى تصم الآذان وقد تـهز القلوب لكنها لا تقنع الـعقول . ولم يعـد أمام الدول الصغرى النامية سوى أن تتسلح بالعلوم التى تساعدها على إدارة الأزمات ، سواء أكانت علومـاً طبيعيـة أم إنسانية، حتى لا تدخل فى مـتاهات جانبيـة أو حلقات مفرغة أو طرق مـسدودة من صنع المتربصين بها ، إذ يبدو أن الحـياة ستظل غابة يسود فيهـا الغنى على الفقير ، والقوى على الضعيف ، ويحكمـها قانون القوة لا قوة القانون.



(٤) أركـان السلطـــة

تمثلت أركـان السلطة عبر العـصور فى القوة والمـال والمعرفـة، أيّا كانت أشكالها وأساليبها وتطوراتها وأنواعها المـختلفة والمتعددة، باختلاف وتعدد أنواع السلطة نفسهـا، التى يمكن أن تتراوح بين السلطة التى يمارسـها أى شخص على شـخص آخر ، أو حكـومة على شـعب ، أو دولة على دولة أخـرى . . الخ . والسلطة فى حد ذاتها طاقة أو أداة أو وسيلة محايدة، ومرتهنة بأسلوب استخدامها وتوظيفهـا، فهى ليست طيبـة ولا سيئة ، ويمكن أن تكون أداة لـلتقدم والازدهار والرخاء والحـضارة والتـعمـير، كمـا يمكن أن تصبح طـاقة للتخلـف والتدهور والانهـــيار والتدمير.

والسلطة عنصـر جـوهرى من عناصر الوجـود الإنســانى ذاته ، ولا يمكن تخيل الحياة البشرية بدونها ، لدرجـة أنها موجودة بطريقة أو بأخرى فى كل أنواع العلاقات الإنسانية ، مهما بدت هذه العلاقات حميمة ومتناغمة وموحية بالمساواة الكاملة بين الأطراف المـعنية ، وبـحكم أن الرغبـات الإنسانيـة ، ليس لتنوعـها وتعددها حـدود، فمن الطبيعى أن يصـبح من يستطيع أن يشبع رغبـة الآخرين ، مصدرًا للسلطة عليـهم. ولذلك فإن الحاجة شرط أساسى لمـمارسة السلطة ، أيّا كانت هذه الحـاجة ، فمثـلا إذا احتاج رجل السيـاسة إلى أصوات ناخبـيه، فإن هؤلاء الناخبين يملكون سـلطة عليه ، كما أنهم هم أنفســهم فى حاجة إلى سلطة عندما يفوز فى الانتخابات كى يحققوا رغباتهم بدورهم .

ولا يمكن الفصل بيـن أركان السلطة الثلاثة : القـوة والمال والمعـرفة، إذ إنها تشكل فى حالات كثيرة منظومة متكاملة ، يصعب فيـها وضع حدود فاصلة بين ركن وآخـر ، فكل ركن يتأثر بالآخـر ويؤثر فـيه بالتناوب ويمكن من خـلال التفاعـلات الجارية داخل هذه المنظومة ، أن يقوم ركن منهـا تحت ظروف معينة بدور ركن آخر. فمثلا يمكن استخـدام « مسدس » فى الحصول على المال ، أو إجبار ضحية على إفشاء أسرار وإدلاء بمعلومات خطيرة . وفى الوقت نفسه يمكن استخدام المال فى شراء المعلومات أو شراء « مسدس » أو أى سلاح آخر ، كما يمكن استخدام المعلومات للحصول على مزيد من المال أو لمضاعفة القوة التى تتمتع بها .

ويوضح المفكر الأمريكى ألين توفلر فى كتابه القيم « تحول السلطة » ، أن قوة العنف ، وقوة المال ، وقوة المعرفة، يمكن استخدامها على جميع مستويات الوجود الاجتمـاعى تقريبا ، ابتداءً بدائرة الأسرة الحـميمة وانتهاء بحلبـة السياسة العامـة . فمثـلا فى مجال الأسـرة ، قد يلجأ الأب أو الأم إلـى صفع الطفل ، مستـخدمين فى ذلك العنف ، أو حـرمانه من المصروف ، أو شـراء طاعته ووده مقـابل مبلغ معين من المـال ، مستخـدمين فى ذلك المال على سـبيل المنع أو المنح ، كما يمكنهمـا أيضا تربية حسه ووعيه بالقـيم الجديرة بالاتباع كى يصبح راغبًا من تلقاء نفسـه فى طاعتهما ، و هذه بالطبع أرقى وسائل اسـتخدام القوة أو السلطة فى تحقيق هدف ما ، إذ إنها وسيلة المعرفة والتوعية بالمعلومة والإقناع ، بعيدا عن ضغط القوة المادية أو الإغراء المؤقت بالمكافأة المالية .

ولا يختلف هذا المنهج كثيراً عن المنهج المتبع فى الحياة السياسية العامة وممارساتها العـديدة والمتنوعة ، إذ يمكن لحكومة ما أن تعتقل منشـقًا عليها بل وتعذبه إذا اقتضى الأمر إرهابه أو إجباره على الإدلاء بكل المعلومات التى يعرفها ، خـاصة إذا كـان ضـمن تنظيم سـرى . كذلك تسـتطيع الحكـومة أن تعـاقب

معارضيـها ماديا أو تكافئ أنصارها ، بحيث يتراوح أداؤها بـين الوعيد والوعد أو بين العقاب والثواب حتى تصل إلى ما تريد تحقيقه من أهداف عاجلة أو آجلة .

وإذا ما أحسنت الحكومة أو الإدارة استخدام أركان السلطة، التى تتمثل فى القوة والمـال والمعرفـة ، فإن فى استطاعـتها أن تحـقق السيطرة على المـصادر الأخرى العديدة التى تتمثل فى التفريعات الإضـافية والمتنوعة المترتبة على أركان السلطة الأسـاسيـة . لكن تظل هذه الأركـان هى المحـور المـركزى لمـمارسـة السلطة، مهـما تعـددت وتنوعت المصادر أو الوسـائل الأخرى التى تسـتخدمـها الإدارة الحكومية أو الصفوة الحاكمة أو الأشخاص فى علاقاتهم اليومية الخاصة. وأى قائد سـياسى يفقد القـدرة على امتلاك أو توظيف عناصر القـوة أو المال أو المعرفة ، لابد أن يدرك أن دوره فى الحياة السياسية قد انتهى . وهى القدرة التى تصل إلى قمة فـعاليتها إذا مـا استخدمت هذه العناصر الثـلاثة من خلال منظومة متسقة ومتناغمة.

لكن هذه الأركان الثلاثة يمكن أن تهتز بل وتتلاشى قوتها فى مواجهة الكوارث الطبيعـية أو الاجتمـاعية التى تجعل زمـام الأمور يفلت من أيدى أصحابهـا، خاصة عندما تنهار البنية الأساسية وتعم الفـوضى ، وهذه الكوارث امتحان عسير لأية سلطة أو حكومة خاصة إذا لم تكن متمكنة من استـخدام عناصر القوة والمال والمعرفة فى وقت تقاس فيـه تداعيات الكارثة بالساعـات أو أقل من ذلك . ذلك أن هذه العناصر يمكن أن تساعد على احـتواء الكارثة وتلافى آثارها بقدر المستطاع ، أمـا فى غيابها فإن السـلطة بأسرها تصـبح ريشة فى مـهب الرياح ، إذ لا قبل لمـثل هذه السلطة بمواجهة الزلازل والأعاصير والفيـضانات بل والأوبئة ، خاصة إذا لم تكن محدودة. إن عنف الطبيعة وجبروتها يستطيعان محق أية سلطة مهما كان عنفها وجبروتها .

لكن فى الأوقـات العـادية ، فـإن العنف يمكن أن يحـقق نتـائج لا يمكن تجاهلها أو الاسـتهانة بها ، يستـوى فى ذلك إذا كان على شكل سلاح أبيض أو

صاروخ نووى . ويؤكد توفلر أن ظل العنف أو القوة الغاشمة أو الرادعة يفرض نفسه على خلفية كل فعل للدولة وفى روح القوانين التى تسنها . وفي النهاية تعتمد كل دولة - بصفة عامة - على الجيش والشرطة لإرغام مواطنيها على الطاعة . ومن الواضح أن التهديد بالعنف الرسمى الذى يتخذ أشكالاً ودرجات عديدة ، لا يتوقف لأنه لا غنى عنه ، بل ويتواجد فى كل مكان فى المجتمع ، ويساهم بالفعل فى تأمين عمل النظام . وتكمن ضرورة هذا التهديد فى أنه يضمن احترام المعاهدات والتعاقدات الجارية ، ويقلل من النشاط الإجرامى والمنحرف ، ويوفر الوقت الكافى للاستقرار والتنمية ، ويقدم آلية عملية لتسوية النزاعات سلميًا داخل إطار متعارف عليه ، وليس من السهل تخطيه أو تجاوزه أو تحطيمه . بل يمكن القول بأن هذا التهديد الملتحف بالعنف يساعد بشكل ما على جعل الحياة اليومية أقل عنفًا ، إذ لا يفل الحديد سوى الحديد. واللين فى وجه العنف خطأ لا يغتفر .

وفى الوقت نفسه فإن العنف سلاح ذو حدين لأنه ينطوى على أضرار وأخطار لايمكن التنبؤ بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه . فإذا كان بمثابة سلاح لدفع شر معين ومقاومته حتى القضاء عليه ، فإنه من ناحية أخرى يؤدى إلى إطلاق العنان للسباق من أجل التسلح بحثا عن مزيد من السيطرة والسطوة، مما يضاعف المخاطر سواء بالنسبة للأفراد أو للأمم والشعوب . ذلك أن العنف لا ينطلق فى فراغ ، بل يولد مقاومة خاصة فى حالات نجاحه وإثبات فعاليته ، طبقًا لقانون الحركة الثالث عند نيوتن والذى يقول إن كل فعل له رد مساو ومضاد له فى الاتجاه. وبالتالى فإن ضحايا العنف لا يظلون ضحاياه إلى الأبد ، لأنهم لابد أن يتحينوا أول فرصة متاحة لكى يردوا الضربات .

ولعل المشكلة الأساسية التى تواجه الذين يستخدمون العنف لحل المشكلات أو حسم المواقف ، أنه سلاح أحادى الاتجاه ولا ينطوى على أية مرونة على الإطلاق لأنه لا يستخدم إلا للعقاب . وبدون العقاب أو التهديد أو

الوعيد الذى يستند إلى أسلحة ملموسة وفعاليات جاهزة يفقد العنف مصداقيته ويصبح مثارا للسخرية والتهكم من الواقعين تحت التهديد . أما الدول الكبرى أو القوية التى تملك من ترسانات الأسلحة ما يمكنها من ردع كل من يحاول تحديها والتصدى لها ، فإنها عندما تهدد بالقوة - أو العنف بمعنى أدق - فإنها تعنى ما تقول بحيث يمكن اعتبار تهديداتها نوعًا من العنف ، حتى إذا لم تخرج إلى حيز التنفيذ .

ومن الواضح أن قواعد اللعبة السياسية ومغامراتها التنافسية قد استغرقت كثيرا من الساسة والقادة بل والمتحدثين الرسميين بحيث يعالجون أو يتكلمون عن التأثير الرادع للأسلحة النووية ، كما لو كانوا يتكلمون عن حالة الطقس اليوم ، بل ويفسرون سباق التسلح بأنه يمنح العالم نوعا من التوازن بين الأطراف المشتركة فيه ، وهو توازن ينعكس على العالم بدوره ، ولا يؤدى إلي الحرب . وبذلك يمنحون الناس إحساسًا زائفًا بالأمان ، يسهم فى حالة عدم اهتمام البشر بقضايا التسليح ونزع السلاح . أى أنه فى حين يتفاقم سباق التسلح لدرجة احتمال تدمير الحياة كلها على الأرض، فإن درجة الوعى العام بالأخطار المقبلة تقل عند الناس وكأن الموضوع برمته لا يعنيهم فى كثير أو قليل. من هنا يتحتم على ممارسى اللعبة السياسية الشرفاء والجادين أن يضعوا الحقائق عارية من كل زيف أمام الناس لأنهم في النهاية مسئولون عنهم أمام التاريخ ، خاصة عندما يصل الأمر إلى حد أن يكونوا أو لا يكونوا .

ويمكن لقواعد اللعبة السياسية أن تتحكم فى مباريات وسباقات عديدة ، إلا سباق التسلح الذى لم يعد تنافسًا من ناحية الكمية فحسب، بل سباقًا تدفعه التكنولوجيا الحديثة إلى آفاق لا يعلم مداها سوى الله ، نتيجة للتحسينات التى أدخلت على الإنتاج وأدت إلى درجة مذهلة من تعقيد الأسلحة وتدعيم قدرتها على الدمار الشامل. إن المعدل السريع لتحديث الأسلحة ، يقدم باستمرار

متغيرات مستجدة ومتصاعدة فى الصراعات العسكرية ، ويقضى بصفة متجددة على الشروط المزعومة للاستقرار الاستراتيجى الناتج عن التوازن المزعوم بين أطراف السباق ، كذلك فإن التحكم فى قواعد اللعبة العسكرية من خلال تحديد الاتجاهات والتغيرات فى ميزان القوى ، يصبح أمرًا شبه مستحيل ، فليس هناك قياس دقيق، والأحكام الشخصية التعسفية تسود الميدان وتؤدى إلى أسوأ أنواع التحليل الذى يمكن أن يصبح الفوضى بعينها بدلا من أن يضع القواعد والتقاليد التى تقوم بدور صمامات الأمن .

ويوضح ماريك تى الباحث بمعهد بحوث السلام الدولى بأوسلو بالنرويج فى كتابه « ديناميكيات سباق التسلح » أن إنتاج مصانع الأسلحة النووية، الاستراتيجية منها والتكتيكية ، وصل إلى عشرات الألوف من الرؤوس المدمرة التى تجاوزت فى عددها - إلى حد مرعب - أى عدد من الأهداف التى يمكن تخيلها . كذلك فإنه عندما أصبحت التكنولوجيا محورًا للتسلح ، فإن السباق انتقل من السرعة المحسوبة التقليدية المتدرجة ، إلى المضاعفات المتصاعدة فى السرعة غير المتوقعة بحيث بلغ حجم ونوع القوى والطاقات المدمرة للأسلحة الحديثة حدًا لم يسبق له مثيل . كما تضاعفت الكفاءة الميدانية والقوة المدمرة والمميتة للأسلحة التقليدية إلى درجة غير عادية . وبالإضافة إلى ذلك زاد إلى حد كبير تأثير قوة الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وراء سباق التسلح خطوة بخطوة مع تحول المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعرفة والمعلوماتية ، وتطور دور الدولة التى وضعت السياسة فى خدمة الاقتصاد ، وسعت إلى احتكار ثورة التكنولوجيا لحسابها وحساب التجمعات التى تتبادل معها المنفعة ، والتى تتمثل فى هياكل ومؤسسات قوية مستفيدة من السباق ، واستقطاب المجتمع الدولى تحت ألوية العولمة التى تجعل المواجهة السافرة أو الخفية هى القاعدة وغيرها هو الاستثناء برغم ادعائها المتواصل بأنها جعلت من العالم قرية صغيرة استطاعت أن تزيل الحواجز والمواجهات فيما بين سكانها .

ولم تستطع السلطة - خاصة فى الدول الكبرى - أن تكبح جماح شراهتها لكل عناصر القوة المدمرة والرادعة والساحقة ، وكأن لسان حالها يقول دائمًا فى تساؤل ملح : هل من مزيد ؟! كمًّا وكيفًا !! وتطورت قواعد اللعبة السياسية لكى يواكب التصعيد الرأسى فى الأسلحة المستحدثة والقوى المدمرة ، انتشار أفقى فى الأسلحة ذات الأبعاد الدولية . فالأسلحة تصنع وتصدر وتباع لأسباب استراتيجية وتكتيكية ، سياسية واقتصادية ، بدافع الإبقاء على اقتصاديات توازن القوى فى صناعة الأسلحة ، ودعم المؤسسات الكبرى للتنمية والبحوث العسكرية . وبالتالى تفاقمت الآثار السياسية والاقتصادية لكل هذه التطورات الخطيرة بحيث أصبحت الأسلحة الحديثة موجودة فى كل أرجاء المعمورة لتضرم نار النزاعات الجغرافية والخلافات المحلية والصراعات القبلية . وخاصة أن التسليح أصبح رمزًا لإثبات الوجود ، ودليلا على المكانة والقوة والسلطة فى المجتمع الدولى .

وأصبح التسليح العسكرى أهم الأسلحة السياسية والدبلوماسية التى تستخدم على نطاق واسع . لكن القوى العظمى هى التى تضع قواعد اللعبة لتحدد معايير السلوك السياسى ودرجة تحديث الأسلحة . ولم يعد الانتشار الأفقى قاصرًا على الأسلحة التقليدية ، بل امتد بسرعة ليشمل الأسلحة النووية أيضا . وفى خضم هذا السباق المحموم ، تؤدى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة إلى تبديد الموارد البشرية والمادية ، وقلب أولويات التنمية بحيث يصبح السلاح أهم من الغذاء والإسكان والعلاج والتعليم . وكان هذا هو السبب المباشر فى سقوط الاتحاد السوفيتى بعد أن تورط قادته فى سباق استدرجتهم إليه الولايات المتحدة ، وبلغ قمته فيما عرف بحرب النجوم . فقد تجاهلوا قواعد اللعبة السياسية بحثًا عن السلطة أو السطوة الدولية ، فى حين أن هذه القواعد تحتم تدعيم البنية الأساسية كما تتمثل فى أولويات التنمية من غذاء وإسكان وعلاج وتعليم .

وعلى الرغم من الإنذارات المتكررة والملحة للعلماء ومراقبى السلاح بإمكان وقوع كارثة عالمية ، ومطالبتهم الساسة والقادة بوقف الاتجاهات السائدة وتغيير مسارها حتى تصبح السلطة فى خدمة الرفاهية البشرية وليست سيفًا على أعناق البشر ، فإن الساسة والقادة يصرون على مبدأ « السلام القائم على القوة »، وهو شعار براق يخفى فى طياته كل أنواع البطش والردع والقهر . وبدلا من محاولة إقامة سلام عادل على أساس حد منخفض من السلاح ، فإنهم يلهثون لكسب قصب السبق فى التسلح . والنتيجة حلقة مفرغة من تكديس السلاح وتصعيد السباق إلى حدود لا يعلم مداها سوى الله .

ويورد ماريك تى عددًا من النظريات لتفسير قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسيكلوجية الكامنة خلف سباق التسلح . منها التنافس الإمبريالى الجديد المعروف باسم العولمة ، وسياسات القوى وخطط التوسع ، وصدام الحضارات والثقافات الذى تسعى القوى الكبرى كى يحل محل صدام الإمبراطوريات ، وأيضًا مشكلات الأمن التى تسببها السياسات العدوانية العنيفة للجيران أو أية قوى أخرى ، والتنافس على احتواء الأنظمة كى تدور فى فلك القوى الكبرى، والصراعات القبلية والدينية والأيديولوجية ، وتجارة السلاح المرتبطة بالأرباح الأسطورية والاستثمارات المتصاعدة والمتشعبة فى مجال الصناعة ، وبيروقراطية الدولة العسكرية ، والمؤسسات التكنولوجية ، وقوى الدفع والضغوط العلمية والتكنولوجية الموجهة لتحديث الأسلحة وتطوير فنون الحرب المعاصرة . ولا يمكن عزل تفسير عن باقى التفسيرات الأخرى ، إذ إنها غالبًا ما تكون متداخلة فى بعضها البعض بدرجة أو بأخرى بحكم أن معظمها أو كلها محكوم بقواعد اللعبة السياسية وأصولها التى يتقنها الخبراء والمسئولون .

ونظرًا لأن قواعد أية لعبة لابد أن تنطوى على حد أدنى من عوامل تنظيمها، حتى لا يفلت الزمام من أيدى اللاعبين ، فإن هناك عوامل مقيدة تحاول

كبح جماح سباق التسلح المحموم ، منها الترشيد السياسى ، وتجنب العنف بتداعياته المدمرة، والضوابط الاقتصادية ، والمنفعة المتبادلة ، والحذر الاستراتيجى ، والتوعية الحضارية ، والموانع الإنسانية والأخلاقية ، والنزعات المعتدلة ، والقيود المفروضة على شطحات التكنولوجيا المعاصرة . لكن هذه العوامل المقيدة تظل غير فعالة إذا لم توضع فى اعتبار المخططين للسيطرة على التسليح ونزع السلاح . ومع ذلك يظل عدم التماثل الصارخ فاضحًا بين القوى الدافعة للتسلح والقوة المقيدة له . وخاصة أن قواعد اللعبة السياسية ليست مقدسة ولا حتى محترمة فى حالات كثيرة ، إذ إنها دائمًا تحت رحمة اللاعبين ، خاصة الأقوياء منهم ، فهم يعيدون صياغتها أو حتى تغييرها حتى تفى باحتياجاتهم ، وفى الوقت نفسه تتحول إلى عقبات وعوائق تمنع الخصوم من بلوغ أهدافهم . ولذلك تعانى هذه القواعد من حالة مزمنة من السيولة والتبدل والتلون والتغير ، وهى نفس الأعراض التى تميز المواقف والمشكلات والأزمات السياسية المتغيرة بطبيعتها .

وتحتل نظرية الردع مكانة خاصة فى سباق التسلح المعاصر . فقد أصبح الردع الذى برز مع ظهور الأسلحة النووية بمثابة الاتجاه المسيطر على الفكر العسكرى المعاصر واستراتيجيات القوى العظمى . ويعنى ردع الخصم بتهديده جدّيا بالانتقام النووى من خلال الزيادة المستمرة فى التسليح لتدعيم القدرة على الردع وإيقاع أضرار جسيمة بالعدو . وترتب على ذلك أن أصبحت نظرية الردع شرطًا ضروريًا لمواصلة سباق التسلح ، بل وتم تقديمها لشعوب عالمنا المعاصر كصيغة لحفظ السلام على أساس تحويل الردع إلى نظام مستمر وراسخ للتهديد ، والإتقان المستمر لأدوات الحرب ، وأيضا الاستمرار فى حالة الاستعداد الدائم للحرب كأنها ستشتعل بعد لحظات ، وامتلاك زمام المبادرة لا يعنى سوى فرض السلام المسلح على الخصم . وكان سباق التسلح - خاصة عندما وصل إلى قمته

المجنونة فيما عرف « بحرب الكواكب أو النجوم » - سببًا فى الانهيار السياسى والاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفيتى الذى لم يحتمل مواصلة اللعبة المميتة فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن البنية الأساسية الاقتصادية تُفتت تحت وطأة الإنفاق العسكرى الباهظ . ومع ذلك عندما حل النظام الروسي الحالى محل الاتحاد السوفيتى السابق بعد أن انفصلت عنه جمهوريات عديدة كانت ضمن الاتحاد ، واصل سباق التسلح مع كل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التى تثقل كاهله ، إذ يبدو أنه قدر لا فكاك منه .

ونظرًا لأن قواعد اللعبة النووية قد تقدمت وتطورت وتعقدت ، فإنها انتقلت من مرحلة التهديد بالانتقام الجماعى الوحشى إلى درجة الدمار المؤكد المتبادل الذى جعل من سكان العواصم والمدن الكبرى رهائن تحت رحمة الهجوم النووى أو الذرى برغم بروز حرص السلطات المعنية على تدعيم الاستراتيچيات المضادة بصفة أساسية ضد الأهداف العسكرية . وهكذا استغلت القوى العظمى من خلال تطبيقات نظرية الردع النووى ، تأثيرًا متعدد الأبعاد على عناصر البناء السياسى والأيديولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة ، إذ حصرت الأطراف المتنازعة فى سباق على التسلح لا نهاية له .

ولم تقتصر قواعد هذه اللعبة على السياسة الخارجية فيما بين الدول ، بل امتدت لتشمل سياساتها الداخلية أيضًا . فقد استفاد القادة والساسة من تطبيق سياسة الردع النووى على العلاقات الخارجية ، فى تسيير دفة الأمور داخل بلادهم، إذ تتجه إلى الداخل التهديدات الموجهة فى الأصل للعدو على شكل توليد مخاوف متعلقة بالأمن الداخلى . وبذلك تدخل التهديدات الخارجية - الفعلية أو المفتعلة فى نطاق حوار الأمن الداخلى كذريعة أساسًا للمزيد من التسليح ؟ ويتحول الانشغال بخطر العدو وتهديده إلى هوس بمسألة الأمن ، نابع من الذات ، وموجه إلى الداخل، وزاخر بصور متعمدة عن العدو . وبالتالى لابد

من السعى إلى المزيد من الأسلحة إلى ما لا نهاية ، بحيث تشكل نظرية « السلام القائم على القوة » توتراً متصاعداً ، إذ لا يبدو أى حد من التسليح مقنعًا ومرضيًا ومطمئنًا .

وقد ترسخت قواعد هذه اللعبة المرعبة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كإحدى نتائج هذه النظرية ، فمنذ الحرب الباردة أصبحت القدرة العسكرية المتزايدة تفسر من جانب بأنها هدف سياسى ، ومن جانب آخر بأنها هدف عسكرى . ولذلك فإن السباق لا يسعى فقط إلى التفوق العسكرى بصفة خاصة وإنما إلى التفوق الاستراتيجى الذى أصبح شرطا مستمرا لممارسة اللعبة ، إذ إنه ذو منفعة سياسية ضرورية أوضحها زيجبينو برجيزنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر ، وأستاذ الاستراتيجية بجامعة كولومبيا حين قال :

« إننى لا أعتقد أن التفوق النووى لا مغزى له من الناحية السياسية ، فإدراك الآخرين أو الشخص نفسه أن الآخر لديه التفوق الاستراتيجى ، يمكن أن يؤثر على التوجه السياسى . وبمعنى آخر فإن التفوق النووى له قوة الاستثمار السياسى حتى لو كانت الفروق فى مواقف الحرب الحقيقية ، على أسوأ أو أفضل الفروض ، على الهامش » .

وكان العلماء والساسة قد ظنوا أن فى إمكانهم التحكم فى قواعد اللعبة النووية لتحقيق أهدافهم فى السيطرة والسطوة والردع ، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن التقدم التكنولوجى فى مجال الأسلحة النووية ينطوى على مخاطر مرعبة ، إذ لم يعد أحد قادرا على قياس كل آثار وعواقب الانفجارات النووية التى جعلتهم يتحركون معصوبى الأعين نحو مجاهل المستقبل وأحراشه المظلمة ، يكفى أن العلماء اكتشفوا بالصدفة المحضة أن الانفجارات النووية يمكن أن تدمر طبقة الأوزون من الغلاف الجوى ، والتى تحمى الحياة كلها من الأشعة فوق

البنفسجية . ولقد اتفق كل من عملوا فى الرقابة على التسلح ونزع السلاح على أنه لا يمكن التنبؤ بنتائج استخدام الأسلحة النووية ، لكنها مميتة على وجه التأكيد . وبرغم كل الدراسات المعقدة في هذا المجال ، والتى تحاول ابتكار كل الاحتياطات الممكنة ، فإن اللعبة كلها ستظل أخطر الألعاب الانتحارية والمميتة التى عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل .

وقد أوضحت دراسات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولية أن المعضلة الحقيقية تكمن فى علاقات التفاعل المتبادلة بين الإنتاج الحربى والإنتاج المدنى . ولذلك انتشرت البحوث العسكرية فى عدد من المؤسسات الصناعية المدنية والمعامل والجامعات ومعاهد البحوث الخاصة ومراكز التعليم . وكما تشمل الحرب الحديثة كل جوانب الحياة البشرية ، وتغزو كل البيئات - الأرض والبحار وأعماق البحار والفضاء والغابات والصحراء - كذلك تخللت الدراسات والبحوث العسكرية جميع فروع العلم تقريبًا - الطبيعية والاجتماعية والطبية والسلوكية - وكان من الطبيعى أن يتنافس مئات الآلاف من العلماء والخبراء والمهندسين المنتشرين فى آلاف المؤسسات العلمية لحل مشكلات الأسلحة الحديثة وتطويرها وإتقانها وتنميتها . كما أن السلطات والقيادات السياسية تتعجل ظهور النتائج لتحقيق أعلى كفاءة وأسرع معدل ، وذلك برغم التنافس الذى يتطلب رصد الاعتمادات المالية الباهظة لتشغيل المعاهد والمعامل المختلفة . أى أن المنافسة فى مجال الدراسات والبحوث العسكرية ليست ظاهرة طارئة أو عارضة ، وإنما هى خاصية جوهرية ، تنظيمية داخلية ، لابد أن تتكامل من خلال التنسيق والتفاعل لبلوغ أعلى درجات الكفاءة المرجوة .

وفى مناخ مثل هذا زاخر بكل احتمالات العنف والرعب المتزايدة ، لا يمكن أن يهنأ العالم بالاستقرار المفتقد سواء على المستوى المدنى أو فى الميزان العسكرى الدولى ، إذ يسهم كل اكتشاف جديد فى الأسلحة الهجومية أو الدفاعية

فى عدم الاستقرار ، لأنه يضفى ميزات على الطرف الآخر فى هذه اللعبة الخطيرة أو الانتحارية أو المميتة ، والذى يمكن أن يستخدم تفوقه فى تسديد الضربة الأولى . ويتجه التقدم الحقيقى فى التكنولوجيا إلى تدمير أى استقرار قد يبدو فى ميزان القوى ، فى حين تزيد الآثار السيكلوجية من حدة السباق ، نتيجة لعوامل الغموض والسرية المحيطة بالتقدم العسكرى . وكلما كانت التكنولوجيا أكثر تعقيدا ، زادت صعوبة إصدار أحكام على ميزان القوى والتحكم فيه ، ومن ثم تتآكل مواقع الاستقرار ، وتتلاشى ليصبح العالم أجمع ريشة فى مهب رياح الرعب النووى ، وخاصة أن مراكز الثقل العسكرى ، وسياسات القوى المسلحة لها تأثير حاسم فى تشكيل الحكومات والسياسة الخارجية والداخلية والطريقة التى يتم بها توجيه عالمنا .

وإذا كان التحكيم يلعب دوراً حاسمًا فى تطبيق قواعد اللعبة المتفق عليها بين الأطراف المعنية، فإنه فى مجال اللعبة النووية يبدو التحكيم أو الرقابة علي التسليح ، هزيلة وضعيفة مهما تسلحت بشعارات التعقل والحفاظ على تراث الإنسانية وتقدمها ، إذ يهدم سباق التسلح ، الغرض الأساسى من الرقابة على السلاح ، ليصل إلى استقرار عسكرى ما عن طريق التسلح الموجه والمتوازن . وقد عانى معظم مراقبى السلام من الفشل المتكرر بحيث اعترفوا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا عن طريق الوصول إلى أعلى درجة من الكمال فى السلام ، وهو أمل يكاد يدخل فى دائرة المستحيل .

وأصبح نزع السلاح فى اللعبة النووية ، مثل نزع الكرة من لاعبين فى لعبة كروية . وإذا كان نزع السلاح قد أصبح الآن حلم البشرية ، فإن عليها أن تحشد كل قواها لمواجهة هذا التحدى الضخم المهول الذى لا يحتوى على قوى اجتماعية وسياسية مسيطرة واستثمارات ثابتة فى مجال التسلح فحسب ، بل يشتمل أيضا على تكتلات تنظيمية نشيطة لها حياة خاصة بها لا تخضع للرقابة

الجماهيرية، وترفض أى إشراف عليها . ففى حين تسعى السلطات إلى تجنب احتمالات الكوارث النووية ، فإن سلطات أخرى مطلقة العنان تتحكم فيها . إن التغلب على هذه العوائق التى تتمثل فى المصالح السياسية البيروقراطية والتكتلات الاقتصادية الاستثمارية والتطورات التكنولوجية اللاهثة ، ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق ، خاصة أن كل طرف يحاول تسخير قواعد اللعبة لحسابه الخاص .

هذا عن القوة أو العنف كأحد أركان السلطة الثلاثة ، أما الثروة أو المال بصفته الركن الثانى ، فقد تغيرت وظيفته وأسلوبه ابتداء من الربع الأخير فى القرن العشرين . وكانت التغيرات فى قطاع الخدمات المالية موازية ومواكبة ومتفاعلة مع التغيرات فى تكنولوجيا الإنتاج المزودة بالكومبيوتر ، والتى قدمت إمكانات غير مسبقة وبشكل متصاعد لإنتاج كميات صغيرة من سلع مصنعة طبقًا لطلب العميل ، وتستهدف هذه المنتجات منافذ بيع وتوزيع متخصصة بعد كل دراسات الجدوى الممكنة سواء لزمن البيع أو مكانه . كذلك فإن الابتكارات التكنولوجية المستمرة أصبحت تقلل دورة حياة كل منتج ، مما يؤثر بالتالى فى حسابات دورة رأس المال . وهو ما أدى إلى تغيرات فى قطاع الخدمات المالية ، والذى سارع بدوره إلى تنويع مجموعاته وتقليل دورة حياتها ، وطرح سيل من المنتجات عالية التخصص مثل أنواع جديدة من الأوراق المالية المتنوعة ، وصكوك الرهينة ، وبوالص التأمين ، وبرامج الائتمان ، وسندات التمويل المشتركة ، مع عدد لا نهائى من التوافيق والتبديلات فيما بينها . وأصبحت السلطة على رأس المال تنتقل تدريجيا إلى الشركات القادرة على الابتكار المستمر والمتجدد والمتميز ، مع إضفاء بصمة متميزة وقيمة شخصية على المنتج .

لم تعد سلطة الدولة تتحكم فى نوعيات الإنتاج وأهدافه وتداعياته ، فقد أصبح من الممكن صنع سيارة أو جهاز كومبيوتر أو أى منتج آخر فى أربع دول مختلفة وتجميعها فى دولة خامسة . واتسعت الأسواق لتتجاوز الحدود الوطنية ،

وتتخذ حجما عالميا فى ظل تيارات العولمة التى اجتاحت العالم أجمع . وبالتالي توسعت كل الخدمات المالية بسرعة قياسية لتشمل كوكب الأرض لخدمة الشركات المستفيدة منها والمتعاملة معها من خلال البنوك ، وعمليات التأمين ، وأنشطة البورصة . . الخ . وأصبح الاقتصاد المعاصر يعمل بسرعة لم يسبق لها مثيل . وكان على الشركات أن تواكب هذا الإيقاع اللاهث من خلال ضخ المليارات من أجل امتلاك التكنولوچيات الأكثر حداثة . ويقول ألفين توفلر فى كتابه « تحول السلطة »: إن أجهزة الكومبيوتر الجديدة ، وشبكات الاتصال ، لم تعد تمكن فقط من تنويع المنتجات الموجودة وإكسابها مواصفات شخصية متميزة ، بل جعلت سرعة المعاملات تقترب من التشغيل اللحظى .

كذلك لم تعد الدولة تتحكم فى مواعيد الإنتاج وأحجامه وأساليب تسويقه، بعد أن انتقلت سلسلة المصانع الجديدة من نظام المنظومات المتتابعة إلى نظام التيار المستمر والمتدفق والمتواصل للإنتاج . وكان على المؤسسات المالية أن تواكب هذا التيار ، وأن تتعامل معه بالتخلى عن «مواعيد البنك» من أجل تأمين الخدمات لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، مع ظهور مراكز مالية متعددة فى مناطق زمنية مختلفة بحيث لا تؤثر فروق التوقيت فى دوران عجلة رأس المال بحيث يباع كل شيء ويشترى بلا توقف : أسهم وسندات ومواد أولية ومواد خام ومصنعة وغذائية ونقود . . . الخ . فقد أصبح عبر الشبكات الإلكترونية تجميع وتوزيع مليارات فى وقت يبدو كأنه جزء من مليون من الثانية .

وكلما نمت أسواق رؤوس الأموال وارتبطت فيما بينها متخطية المناطق الزمنية ، ابتداء من سيدنى ، وطوكيو ، وهونج كونج ، وبومباى ، وفرانكفورت ، وزيورخ ، وباريس ، ولندن ، إلى نيويورك ، وتورنتو . . . الخ، فإن المال يدور بسرعة أكبر ، وتنتقل السلطة المالية من يد إلى يد أخرى بسرعة متزايدة ومتصاعدة بدون توقف . ولا شك أن السرعة فى حد ذاتها ، بصفتها

القـدرة على متـابعة الإيقـاع أو البقـاء فى الصدارة والمـقدمـة ، تؤثر فى توزيع الأرباح والسلطات . وبالتـالى فإن تخـفيض أو تقليص « التـعويم» الذى كـانت تستفـيد منه البنوك - سواء الحكوميـة أو الخاصة - من قبل ، لم يعد مـتاحًا فى ظل دورة رؤوس الأمـوال التى لا تتـوقف . ويقصـد به الأمـوال الموجـودة فى حسـابات العمـلاء التى يستطيع البنك جنى فـوائد عليهـا ، إلى أن تتم مقـاصة الشيكات المسـحوبة . وكلما سارعت أجهـزة الكومبيوتر من هذه العـملية ، فإن الأرباح التى تتحـقق على هذه الأموال تقل ، وتجـد البنوك نفسهـا مضطرة إلى البحث عن موارد أخـرى بديلة ، مما يؤدى بها إلى مـواجهة منافسة مـباشرة من فروع أخرى فى قطاع الخدمات المالية .

وكانت هذه المتغيـرات الجذرية فى قواعد اللعبة الاقتصادية فى مـجموعها بمثـابة أعمق وأخطر عـملية إعادة هيكـلة عرفهـا عالم المال منـذ فجر العـصر الصناعى . وهى المتغيرات التى دفعت بالسلطات فى كل بلاد العالم المتحضر ، إلى إعادة حساباتها حتى لا تفلت القوى الاقتصادية من بين أصابعها ، إذ تعكس هذه المتغـيرات ظهور نظام جديد لإنتـاج الثروة التى أصبحت أسـاسًا لكل سلطة سياسية ، لكنه أساس متحرك ومتقلب ومتغير ومراوغ ، لدرجة أن شركات كبرى كانت تسـيطر على تدفـقات ضخـمة من رؤوس الأمـوال ، أصبحت تـعانى من تقلبات وتتعرض لهزات مثل قشة فى قلب العاصفة ، لقد أصبح الاقتصاد كونيا ، واتسع مجال السـوق المالية ذاتها لدرجة أن أية مـؤسسة أو شركة أو شخـصية ، تجد نفسها وقد انكمشت بعد أن سدت روافدها وتقطعت فروعها . فهناك تيارات هائلة تتدافع خـلال ظاهرة العولمة التى تجتـاح العالم الآن ، وتثير فى طـريقها اضطرابات وانفجارات لا يمكن حصرها فى مناطق معينة من العالم .

ومنذ فجـر العصـر الصناعى ، أصبـحت أوروبا ولمدة طويلة مـركز سلطة المال ، ولكن منذ نهـاية الحرب العالميـة الثانية ، انتقل هذا المـركز إلى أمريكا

الشمـالية ، وبشكل أكثـر تحديداً إلى نيـويورك ، . وظلت السيطرة الاقتـصادية للولايات المتـحدة بغير منازع حـتى السبعـينيات من القرن العشـرين ، بعدها لم يتوقف المـال - والسلطة التى تنبع منه وتصدر عنه - عن الانتـقال من مكان إلى آخر فى مسار متعرج مضطرب على امتداد الكرة الأرضية . وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وإسـرائيل ، مدخلا إلى عالم جـديد مختلف ، تحكمـه قواعد اقتصادية وبالتالى سيـاسية واجتماعية وثقافية ، لم تعرفـها البشرية من قبل . ففى أعقاب حرب أكتوبر انتزعت منظمة الأوبك مليارات الدولارات من أوروبا وأمريكا الشمـالية بصفـة خاصة وباقى العالم بـصفة عامـة ، ثم جعلتهـا ترتد إلى الشرق الأوسط. وسرعـان ما انتـقلت أرصدة البتـرول مبـاشرة إلى حسـابات البنوك فى نيـويورك ، ومن هناك اتجـهت إلى الأرجنتـين والبـرازيل والمكسـيك فى شكل قروض فـاحشـة ، حيث عـادت أموال البتـرول مرة أخـرى ومباشـرة إلى البنوك الأمريكيـة أو السويسـرية . ومع انخفـاض قيمـة الدولار فى مواجـهة العـملات الأخرى الصاعـدة ، وتطور العلاقات التجـارية العالمية مع تدفق تيـارات العولمة التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، اتجهت رؤوس الأموال هذه المرة إلى طوكيو ، ومن هناك قفزت مرى أخرى إلى الولايات المتحدة فى شكل استثمارات فى العقارات وسندات الخزانة ومجالات استثمارية أخرى . وكانت هذه المتغيرات والانطلاقات تتم بسرعة جعلت الأمور تختلط على الخـبراء أنفسهم فى محاولتهم لفهم قواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة.

أصبح كل انحراف أو تأرجح لرأس المال ، يجر وراءه إعادة توزيع السلطة على المستوى المحـلى أو المستوى العالمى أو المستويين مـعًا . فعندما أغرقت أرباح البترول وعوائده الـشرق الأوسط ، امتلكت البلاد العربية سـلاحًا ثقيلا فى حلبة السياسة العالمية ، لدرجة أن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية فى لندن قام بدراسـة مستـفيضـة للمتـغيرات التى ترتبت عـلى حرب أكتـوبر ، أكدت أن التداعـيات الاقتصـادية لهذه الحرب جعلت مـن العالم العربى القوة السـادسة فى

السبعينيات ، بعد الولايات المتحـدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى ، و اليابان ، والصـين ، ودول الاتحـاد الأوروبى . ويحلل توفلر مـتـغـيـرات السبـعـينيـات والثمانينيات فى كتابه « تحول السلطة » فيقول :

« وجدت إسرائيل نفسـها معزولة بشكل متزايد فى الأمـم المتحدة، وقطع العديد من الدول الأفـريقية علاقاتـها الدبلوماسية مـع إسرائيل نظرا لاحتيـاجاتها للبتـرول ومعـونة الحكومات العـربية . وفى مناطق مـختلفة من الـعالـم ، بدأت أرصـدة البـترول تمـارس تأثيـراً على وسـائل الإعـلام ، وفى الرياض وأبو ظبى والكويت ، اكتـظت ردهات الفنادق بمتسـولين يحملون حـقائب مليـئة بالأوراق الجاهزة للتـوقيع ، فقـد قدم مندوبو شركـات ورجال مصـارف وكوادر مخـتلفة وسمـاسرة من جمـيع أنحاء العالم لكى يتـسولوا ، بطرق مخـزية ، اتصالات أو عقوداً لدى أقـرباء الأسر الحاكمة وأصـفيائها . لكن سرعـان ما تقلصت السلطة السيـاسيـة العربيـة فى مطلع الثمـانينيات ، مع تفكك الأوبك وانخـفاض سـعر البترول ، فانتقل مركز الثقل إلى طوكيو حيث تسابق حشد الزوار المتسولين الذين يمثلون فى معظم الحـالات أكبر البنوك والشركات ، وتـناثروا فى ردهات فنادقها مثل أوكورا وإمبريال » .

ويواصل توفلر تحليله للانهـيارات الكبرى فى الأسـواق المالية (البـورصات) مثلـما حدث فى عـامى ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، فيـوضح أنها تجـسد عـدم الاستـقرار المتزايد للسوق العـالمية لرؤوس الأموال التى تتأثر تأثراً هائلاً نتيجـة لهذه التقلبات الهائلة ، وبعد أن أصبح من الصعب التحكـم فى النظام القديم الذى استقر فى عالم فيه لكل بلد اقتصاده الوطنى المستقل بنفسه ، والمنعزل عن اقتصاد الدول الأخرى، وطبقًا لآليات قديمة تجاوزها الزمن كمـا تجاوز عالم المصانع القديمة الذى حافظت على أمنه واستقراره . ففى زمن العولمة اتسع نطاق عملية الإنتاج والتسويق ليشمل الكرة الأرضية ، مما مكن رؤوس الأموال من عـبور الحدود الوطنية بسهولة . لكنه

حتم فى الوقت نفسه إزالة اللوائح والأنظمة المالية القديمة والحواجز التى أقامتها الدول لحماية أنظمتها الاقتصادية الخاضعة لإرادة المسئولين فيها .

ومن ناحية أخرى فلابد من إدراك العواقب السلبية التى يمكن أن تترتب على التخفيف التدريجى للحواجز والحدود ، لأنه سلاح ذو حدين ، ذلك أن مصادر رأس المال تتجمع الآن فى زيادة مستمرة وهى مصادر جاهزة وحاضرة في أى وقت وأى مكان ، فلم يعد للمسافة الزمنية أو للمسافة المكانية أى اعتبار ، خاصة بعد أن أصبح النظام المالى أكثر مرونة وانفتاحًا على العالم أجمع ، وبالتالى أكثر قدرة على تجاوز الأزمات المحلية . لكن هذا الوضع الجديد يجعل المزايدات ترتفع ، والمضاربات تتزايد ، مما يضاعف من خطر حدوث انهيار عام ، وإذا كان قاع السفن الحديثة مزوداً بفراغات مصفحة عازلة ، تعمل على ألا يؤدى نفاد المياه فى جزء من السفينة إلى تسربها إلى بقية الأجزاء ، وبالتالى غرق السفينة ، فإنه بالنسبة لتحرير رؤوس الأموال ، فإن انسيابها وتدفقها بدون عوائق ، يساوى إلغاء عوازل الأمان فى السفينة الاقتصادية . وإذا كانت الحرية تعد أساسية للنمو الاقتصادى ، فإنها تزيد من خطر حدوث عدوى دولية عند حدوث أزمات وصعوبات خطيرة فى بلد من البلاد . وهذا بالإضافة إلى أن هذه الحرية تهدد سلطة مؤسسة من أهم المؤسسات الاقتصادية فى العصر الصناعى ، وهى البنك المركزى الذى يشكل الميزان أو المحور الذى يمنح الاقتصاد القومى اتساقه، ويستطيع التدخل بشكل حاسم فى كل الأسعار ، من خلال التلاعب فى أسعار الفائدة والتدخل فى أسواق صرف العملات .

لكن مع نهاية القرن العشرين ، بدأت سلطة البنك المركزى فى التآكل من خلال النمو الهائل فى تجارة العملة والمنظمات والشبكات الدولية التى تسهل هذه التجارة ، ومن الطبيعى أن يؤدى هذا إلى تآكل السلطة السياسية التى اتخذت من البنك المركزى سلاحًا فعالا وصمام أمن لها فى حالات كثيرة . فقد كان فى

إمكان البنك المركزى أن يعدّل نسبة سعر العملة القومية فى مواجهة عملة أخرى ، خاصة الدولار ، لكن هذا الإجراء لم يعد بالسهولة التى كان بها من قبل . فمثلا زادت قيمة التحويلات اليومية من النقود فى بورصات نيويورك ولندن وطوكيو على مائتى مليار دولار ، أى حوالى ألف وخمسمائة مليار أسبوعيا ، لكن النسبة المرتبطة بالتجارة الدولية لا تزيد على ١٠ ﷺ فقط من هذه المبالغ ، أما الباقى فيدخل فى نطاق المضاربات التى يمارسها حيتان من أمثال جورج سورس الذى يمكنه توجيه ضربة اقتصادية شبه مميتة لدول بأسرها ، مثلما فعل مع النمور الآسيوية ، وليست مجرد ضربة موجهة إلى أحد البنوك المركزية.

وفى ظل هذه المتغيرات الجذرية أو الانقلابات المذهلة ، أصبح الدور الذى يمكن أن تلعبه البنوك المركزية ، سواء بشكل فردى أو حتى بالتشاور والتنسيق الجماعى ، دوراً محدوداً ، مما أدى بدوره إلى تحديد سلطة الدول التى من المفترض أنها تمثلها . وعندما أدرك القادة والزعماء أبعاد هذه المخاطر التى تهدد سيطرتهم على الأمور فى بلادهم ، طالبوا بتنظيم أكثر مركزية ، يتجاوز الحدود الوطنية ، كى يستمد قوته من تحالف رؤوس الأموال خارج هذه الحدود ، ويحقق السيطرة على نظام مالى ينتمى لما بعد العصر الصناعى ، ولكن باستخدام نفس الوسائل التى كان يستخدمها عصر المصانع التقليدية ، مع إضفاء مزيد من القوة عليها . والدليل على ذلك أن بعض القادة السياسيين فى أوروبا ، ينادى باستبعاد العملات الوطنية ، وبتأسيس بنك مركزى أوروبى وحيد . ولعل عملة «اليورو» تمثل الخطوة العملية الأولى فى هذا الاتجاه .

لكن تجار العملات والمضاربين والسماسرة الذين يتلاعبون بالأسواق المالية والأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمى ، لابد أن يعملوا جاهدين على الاستمرار فى إضعاف سلطة البنوك المركزية الحالية، حتى تعجز فى النهاية عن أداء دورها التاريخى الذى مارسته منذ فجر العصر الصناعى ، بصفتها المنظم

الرئيسى للعبة رؤوس الأموال فى العالم الرأسمالى. ولذلك من الطبيعى أن تشهد العقود القادمة مع بداية القرن الحادى والعشرين ، صراعًا ضخمًا على السلطة بين أنصار العولمة والمدافعين عن القومية ، وحول طبيعة المؤسسات الجديدة المسئولة عن تنظيم سير عمل أسواق رؤوس الأموال العالمية. وهذا الصراع سيكون أحد ظواهر المجابهة بين النظام الصناعى المتحضر والنظام العالمى الإلكترونى الجديد لخلق الثروة بأساليب لم يعرفها العالم من قبل ، والذى يتشكل حاليًا .

ولعل المفارقة العجيبة تكمن فى أن هذه التوجهات من أجل السيطرة المالية العالمية التى تسعى إلى المركزية الشديدة ، تسير فى اتجاه معاكس للتوجهات الحقيقية للتطور الاقتصادى على مستوى الإنتاج والتوزيع ، لأن كلا منهما يتجه إلى الانتشار والتنوع واللامركزية . أى أن نتيجة هذا الصراع الكبير من أجل السلطة المالية لن ترضى طرفى الصراع . ولعل الشىء المؤكد بالفعل أنه عندما تبلغ معركة إعادة تشكيل النظام المالى العالمى ذروة عنفها، فإن كثيراً من الهياكل والصروح الحالية سيتم الإطاحة بها والدخول بها فى متحف التاريخ الاقتصادى . وربما كانت هذه القلاقل والاضطرابات والانقلابات فى توزيع سلطة المال على المستوى العالمى ، مجرد مدخل إلى عالم عجيب وغريب ، تبدو فيه طبيعة الثروة ذاتها مختلفة تمام الاختلاف عما عرفه البشر بطول تاريخهم .

هذا بالنسبة للقوة والمال بصفتهما ركنين من أركان السلطة ، أما أرقى أركانها فهو المعرفة أو المعلوماتية . إن السلطة ذات الخاصية العليا ليست فقط قادرة على توجيه ضربات وتأمين النجاح بإرغام الآخرين على فعل المطلوب منهم ، بل تملك قدرات أرقى من ذلك بمراحل ، ذلك أن فاعليتها تكمن فى الحصول على النتيجة المرجوة باستخدام الحد الأدنى من السلطة أو الضغط أو الإنذار . فالمعرفة تستطيع فى كثير من الحالات أن تقود الطرف الآخر إلى أن يحب

الأهداف المطروحة عليه والأفعال التى يتابعـها ، بل إنها تستطيع أن تقنعه بأنه هو الذى اقتـرح هذه الأهـداف والأفـعـال . ولذلك تعـد من أهم أركـان السلطة ومصـادرها الفـعالة إلى حـد كبـير ، فـهى التى تمنح المال قـوته بفضل مـرونة استـخـدامهـا ، وهى التى تستـخدم للعـقاب ولـلمكافأة ، وأيضًـا للإقناع ، بل وللتحويل من النقيض للنقيض. كما تسـتطيع أن تجعل من العدو حليفًا ، خاصة أن المعرفة الواعـية الملائمة تسمح منذ البداية بإدراك السلبيـات وبالتالى تجنبها ، أى تجنب إهدار القوة أو الثروة .

والمعرفة سـلاح يمكن لمن يمتلكه ويستوعبه أن يضـاعف من عناصرالقوة والثروة التى يمتكلـها ، وأن يزيد من موارده وطاقاته ، وأن يخفض من مـصاريفه ونفقـاته ، وأن يقصر من السبل التى يسـلكها لبلوغ هدف معين ، حـتى لو كان يملك الحد الأدنى من السلطة . أما من يمتلك الحـد الأقصى منها ، ففى إمكانه أن يستخدم السلطة فى أشكالها وأركانها الثلاثة من خلال مزجها بمهارة ، فيوظف أدواتهـا الثلاث بالتناوب ، إذ يشـهر سـيف التـهديد بالعـقاب ، ويلوح بوعـود المكافأة ، وفى الوقت نفسه يستعمل الإقناع والمعلومات التى تغير له الطريق نحو هدفه . وتؤكد قـواعد اللعبة السياسـية أن اللاعبين المهرة فى مـضمار السلطة ، يدركون بالحدس أو بالحس أو بالتدريب أو بالعلم كيف يوظفون وينسقون توظيف السلطات التى يملكونها على أفضل وجه فى المكان والزمان المناسبين .

وبدون المعـرفة المـلائمة يمكن أن تطيش القـوة وأن تهدر الثـروة . فهى المعيار الأسـاسى عند تقدير احتمالات نجاح الأطراف المـشتركة فى نزاع على السلطة ، سواء أكـان الأمر يتعلق بحرب أم بمـفاوضات ، إذ لابد من معـرفة ما بحوزة كل طرف من الأطراف ، من أدوات السلطة الأساسية الثلاث . وفى القرن السادس عشـر طابق المفكر الإنجليزى فرانسيس بيكون بين المـعرفة والسلطة فى مقـولة مشهورة له هى : « المـعرفة هى القوة» ، لكنـه لم يتناولها فى تطبيقـاتها

المادية الملموسة ، ولا فى علاقاتها العضوية بالركنين الآخرين للسلطة . ذلك أن العالم كما تصوره فلاسفة السياسة من أمثال بيكون ومايكافيللى فى الماضى ، يشهد منذ أواخر القرن العشرين ، انقلابًا جذريًا ، لم يكن فى استطاعتهم أن يدركوه وأن يقتنعوا بأن القوة والثروة يمكن أن تخضعا بهذا الشكل المذهل لسيطرة المعرفة ، برغم إيمانهم العميق بضرورتها القصوى .

ويمكن القول بأنه حتى الحرب العالمية الثانية ، لم تكن القوة العسكرية فى جوهرها سوى تضخيم للقوة الفظة الباطشة التى تردع الخصم بمنتهى العنف ، ولا تحتا ج إلا إلى قدر تقليدى من المعرفة العسكرية والسياسة . أما مع دخول العالم الحرب الإلكترونية التى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أول نموذج لها ، فإن القوة العسكرية أصبحت تعتمد بصفة عامة على المعرفة المدمجة فى الأسلحة والتكنولوجيا التى ابتكرت شتى وسائل جمع المعلومات . فقد أصبحت منظومة التسليح الحديث ، تتكون من معدات إلكترونية محملة بمنظومات معلوماتية ابتداء من أقمار التجسس إلى الغواصات ، مرورًا بالطائرة المقاتلة التى هى فى حقيقتها حاسب آلى طائر ، فضلا عن الأسلحة الصامتة التى أنتجت بفضل حاسبات آلية وعناصر إلكترونية شديدة التطور والتعقيد .

وقد أصبحت المعلوماتية من أخطر وأمضى الأسلحة التى يستخدمها الخبراء العسكريون فى كل الحسابات التكتيكية والاستراتيجية دون استثناء . ولا يعنى عدم التمكن منها بل والتفوق فيها سوى الهزيمة الساحقة . فعلى سبيل المثال ، نجد فيما يسمى « بالأنظمة الخبيرة» من أجل الدفاع المضاد للصواريخ ، أن الصواريخ التى كانت تتحرك بسرعة أقل من سرعة الصوت ، تنطلق بمعدل ٣٠٠ متر فى الثانية تقريبًا ، ومن ثم يتعين على أية وسيلة دفاع فعالة ألا يستغرق ردها أكثر من واحد على عشرة آلاف من الثانية ، أما من خلال « الأنظمة الخبيرة » فإنها تمكن من استيعاب ما يصل إلى مائة ألف من التعليمات المعدة بواسطة

عقول بشرية ، إذ يتولى الحاسب الآلى مراجعتها وتقييمها وربطها فيما بينها لاتخاذ القرار بالرد المناسب على التهديد . وقد ورد فى مجلة « ديفينسساينس» أن البنتاجون كان قد حدد لوكالة مشروعات الأبحاث المتقدمة الخاصة بالدفاع ، هدفًا طويل المدى ، يتمثل فى تصميم نظام أسلحة قادر على إجراء « مليون استنتاج منطقى فى الثانية الواحدة» . أى أن العمل الذهنى سواء للإنسان أو الآلة - سواء فى مجال المعارف العلمية أو المنطق أو الاستنتاج - أصبح يمثل الشروط الأولية والأساسية للقوة والقدرة العسكرية .

وفى عالم الأعمال والاقتصاد ، أصبحت المعرفة المعلوماتية والذكاء الاصطناعى من البدهيات التى لا يمكن أن تقوم للثورة قائمة بدونها . فمثلا لا يستطيع الاقتصاد فى الدول المتقدمة أن يعمل لمدة ثلاثين ثانية بدون حاسبات آلية . كما أصبحت التعقيدات الجديدة والمتصاعدة للإنتاج ، وإدماج تكنولوجيات متعددة ومتنوعة ودائبة التغيير والتطور ، تعمل بقفزات متزايدة ومتتالية على مضاعفة كم المعلومات وتطوير نوعيتها ، إذ بدونها لا يستطيع النظام إنتاج الثروة وتنميتها .

إن المعرفة ليست مصدر سلطة من نوعية ممتازة وراقية فحسب ، بل هى أيضًا أهم مقومات القوة والثروة. بمعنى آخر ، فلم تعد المعرفة مجرد عامل مساعد لسلطة القوة أو سلطة المال ، بل أصبحت جوهر كل أنواع السلطة ، والمضاعف النهائى لها جميعًا . لكن الخطورة تكمن فى أن المعرفة ليست دائمًا موضوعية ولا محايدة تجاه السلطة ، فهى تصدر عن بشر بكل ميولهم وتوجهاتهم وأهدافهم الخفية أو حتى المعلنة . وأى حدث أو حقيقة واقعية أو متوهمة ، من تلك الأحداث أو « الحقائق» المستخدمة فى الحياة السياسية أو الاقتصادية أو العلاقات الإنسانية اليومية ، إنما تنتج عمليًا عن « أحداث وحقائق » أو افتراضات تم إعدادها فى المطبخ السياسى الذى لا يعرف الآخرون ما يدور داخله ، والذى

تستخدمه السلطة السياسية كأداة لتنفيذ أغراضها الخاصة بها فقط ، بصرف النظر عن مصالح الآخرين . ونظرًا لأن المعرفة من أهم أركان السلطة ، فهى لا تختلف عن أية سلطة يمتلكها البشر ويمارسونها . إنها سلاح يمكن أن يستخدموه ضد الآخرين ، حتى يضمنوا التفوق عليهم باستمرار ، وبالتالى يتحتم على الآخرين أن يستخدموا المعرفة بنفس المنهج ، مما يجعلها فى أحيان كثيرة حربًا لا تتوقف ولا هوادة فيها لكل أطراف اللعبة السياسية .

وتكمن خطورة المعرفة كأحد أركان السلطة الثلاثة ، فى أنها معين لا ينضب أبدًا ، بل كلما أخذ منه ازداد تدفقًا وخصوبة وثراءً، وذلك على النقيض من ركنى القوة والثروة . فالقوة لها حد لا ينبغى تجاوزه وإلا فإن استخدامها سيدمر الهدف المطلوب منها تحقيقه . وينطبق المفهوم نفسه على الثروة التى لا تستطيع أن تشترى كل شىء، ولابد أن تأتى اللحظة التى ستفرغ فيها أكثر الخزائن امتلاء . أما المعرفة ذاته الحدود الآخذة فى الاتساع باستمرار ، فلا يمكن تجاوزها لأنها أبعد دائمًا من محاولات اجتيازها، كما أن استهلاكها لا يؤدى إلى نضوبها بل إلى توليدها وتدفقها وانتشارها . وليس فى إمكان إنسان أن يبلغ أبدًا المعرفة القصوى بالنسبة لأى موضوع، وإن كان فى الإمكان دائمًا قطع المزيد من الخطوات التى تقرب الإنسان من الفهم الكامل لكنه لن يستحوذ عليها تمامًا . إن طبيعة المعرفة تجعلها دائمًا قابلة للتوسع والتعمق إلى ما لا نهاية .

هناك فرق جوهرى آخر بين المعرفة وبين كل من القوة والثروة . فمن يمتلك القوة أو الثروة لا يستطيع آخر أن يشاركه فى أيهما ، إلا بموافقة ورغبة من يمتلكها. أما المعرفة فمشاع لكل الذين يحاولون الحصول عليها فى وقت واحد ، مهما كان هناك من يحاول احتكارها . ففى مجال القوة المادية مثلا، لا يستطيع أن يستخدم المسدس إلا من يملكه ، فلا يستطيع آخر أن يستخدمه فى الوقت نفسه . ونفس المبدأ ينطبق على مجال القوة الاقتصادية ، فمن يستخدم

ثروته لا يمكن لآخر أن يستخدمها لأنها بطبيعته حكر له. أما المعرفة فيمكن أن يستخدمها البشر جميعا فى الوقت نفسه ، سواء أكان هدفهم التعاون المثمر أم الصراع المخرب ، وبصرف النظر عن هذا الهدف أو ذاك ، فإن هذا الاستخدام للمعرفة يؤدى دائمًا إلى إنتاج فائض منها . وهذا يدل على أن قواعد لعبة السلطة التى تدار على أساس المعرفة ، مختلفة فى طبيعتها وجوهرها ومنهجها ، اختلافًا عميقًا عن الأسس التى يعتمد عليها الساسة أو الاقتصاديون الذين يظنون أن اكتفاءهم بالقوة أو الثروة أو كليهما فحسب ، كفيل بتحقيق أهدافهم .

ولعل من أخطر وسائل المعرفة فى الانتشار والتوسع ، أنها أكثر ديمقراطية من القوة والثروة ، خاصة فى هذا العصر الذى ينطلق فيه العالم إلى آفاق ما يسمى بعصر المعلومات . ذلك أن كلاً من القوة والثروة وقف على الأكثر قوة والأكثر ثراءً ، فى حين أن المعرفة تملك خاصية ثورية بمعنى الكلمة ، وهى أن الأكثر ضعفًا والأكثر فقرًا يستطيعون الحصول عليها أيضًا . فهى ليست حبيسة داخل أسوار الجامعة أو المراكز العلمية وحكرًا عليها ، بل يمكن التقاطها بمجرد الضغط على أزرار أى جهاز كومبيوتر متصل بالشبكات الفضائية . ومن الطبيعى أن يستغل الأقوياء والأغنياء سلاح المعرفة لتعزيز سلطتهم، ومع ذلك يظلون مهددين باستغلال الضعفاء والفقراء لها ، خاصة إذا عرفوا كيف يستغلونها فى الزمان والمكان المناسبين .

وعلى الرغم من أن المعرفة أصبحت من أهم قواعد اللعبة السياسية التى يجب على كل سياسى أن يجيدها ، فإنها لا تقتصر على المجال السياسى فحسب ، بل تمتد لتشمل كل مجالات المجتمع ، لا يختلف فيها رئيس الوزراء عن رب العائلة ، ورئيس الشركة على أى موظف صغير فيها . . . الخ . إن كل من بيده سلطة ، كبرت أم صغرت ، يسعى إلى السيطرة فى مجاله على كمية ونوعية المعرفة وتوزيعها . وبذلك لم تعد قواعد اللعبة السياسية كما كانت فى

الدول الصناعية التقليدية - تتمثل فى توزيع الثروة فى شكل « من يحصل على ماذا ؟ » - وهو الشكل الذى أفرز تقسيمات أو تعبيرات مثل « يمين» أو « يسار» أو « رأسمالية» أو « اشتراكية» ، بل أصبح التقسيم الأساسى الآن هو بين من يعرف ويعلم وبين من لا يعرف ولا يعلم : أى صراع بين الانطلاقة المعلوماتية إلى آفاق غير محدودة وبين الأمية المعلوماتية التى تتراجع إلى أسوار الماضى بعد أن تجاوزها موكب العصر المتسارع اللاهث ، ذلك أن الهوة التى تفصل الجهلاء عن العارفين ستزداد عمقًا واتساعًا مع الأيام .

ولا يعنى هذا أن الدول المتقدمة التى تتمتع بالرخاء والنمو السريع فى مختلف المجالات ، ستصبح فريقًا واحدًا متناغمًا . سيظل الصراع قائمًا فيما بينها، وإن تغيرت قواعده السياسية التى كانت تقنن الصراع العسكرى أو الاقتصادى أو كليهما ، وأصبحت الآن تقنن للصراع من أجل توزيع المعرفة وإمكانية الوصول إليها. والفائز فى هذا الصراع هو الفائز الحقيقى بأركان السلطة الثلاثة ، والمسيطر على مقدراتها . ولذلك فالشعب الذى لا يفهم كيف تنتشر المعرفة ، ومن هم الذين يتلقونها ، وكيف تستغلها السلطة فى بلده ، فلن يستطيع أن يحمى نفسه من استغلال السلطة التى يمكن أن تصبح عقبة فى طريق إقامة المجتمع الأفضل والأكثر ديمقراطية ، الذى يفترض وجوده فى ظل تكنولوجيات المستقبل التى جعلت السيطرة على المعرفة بمثابة العنصر الحاسم فى الصراع على السلطة سواء على المستوى الدولى أو على مستوى مراكز القوى فى داخل البلد الواحد . وهى الظاهرة التى تفرض نفسها بقوة الآن على قواعد اللعبة السياسية التى أعادت ترتيب أركان السلطة فجعلت الأولوية للمعرفة كبوتقة تنصهر فيها كل معطيات وإمكانات وطاقات القوة والثروة .



(٥) أزمــة الديمقراطيـــة

يظن كثيـرون من المتحمسـين للديمقراطية أنها الشـفاء الناجع لكل أمراض المجتمع السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانيـة بصفة عامة ، أو أنها حل سحرى يحدث مـفعوله المبهر بل والمذهل بمـجرد الضغط على زرها ، وينسون أنها تنظيم بشرى مثل أى تنظيـم آخر صنعه البشر ، وأن العبرة بتطبيـقاتها العادلة الواعيـة الحريصـة على كرامـة الإنسان وتقـدمه فى شـتى المجالات ، ولـيست بالشعـارات الرنانة الصاخبة الـتى تتغنى بالحرية فى الكتب السـياسية والمـقالات الصحفية والأناشيد المدرسـية والأغانى الإذاعية ، فى حين أن الواقع يكاد يصرخ بعكس ذلك تـمـامًـا ، إذ إن هناك بونًا شـاسـعًـا بين ديمـقـراطـيـة التنفـيـذ وديمقراطية التنفيس .

ففى الحـياة الواقعـية - وليست الإعـلامية - تقـاس كل الأشياء بقـيمتـها العملية. ومهما تحاور الناس وتجـادلوا وعبروا عن أفكارهم وآرائهم ، فإن العبرة فى النهاية بالمحصلة الفعلية ، هذا إذا كان مسموحًا لهم أن يمارسوا حرية التعبير وإبداء الرأى . فإذا كانت الـديمقراطية مجـرد التعبير عن الـرأى ، فإنها فى هذه الحالة تتحول إلى أداة للتنفيس أو الامتصاص بحيث تتوقف عند هذه الحدود فقط وبذلك لا يكون هناك فرق بين ديمقراطية التعبـير عن النفس وبين التعبير التلقائى والعفوى الذى يقوم به المريض فى حضور المحلل النفسى الذى يتيح هذه الفرصة لمريضه حتى ينفس عن مكبوتاته بحيث يصبح التنفيس غاية فى حد ذاته .

أما بالنسبة للممارسة الديمقراطية فى التعبير الحر للمجتمع ككل فيجب ألا تقف عند حدود التنفيس ، وإلا تحولت الديمقراطية إلى أبشع أنواع الديكتاتورية المقنعة التى تعتمد أساسًا على امتصاص الصدمات والنكسات والنكبات بل وتحويلها إلى انتصارات وإنجازات إذا كان هذا ممكنًا . إن الديمقراطية الحقة تقاس بنتائجها العملية فى نهاية الأمر ، بمعنى أنه لابد أن تتحول حرية الرأى والتعبير إلى طاقة فعلية ، تشق الطريق الصحى والصحيح الذى يتعين على المجتمع أن يسلكه ، وإلى رفاهية مادية ملموسة بالنسبة للجميع .

ومن أخطر الأزمات التى تهدد الديمقراطية وتحولها إلى مجرد شكل صورى من أشكال التنفيس الاجتماعى ، تلك التى تمارسها أجهزة الإدارة الحكومية الراسخة بكل لوائحها وخلفياتها ورواسبها وذيولها . فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية جديدة مادامت لا تمسها من بعيد أو قريب . فهى لا تخاف من حرية الرأى والتعبير مادامت تملك الحرية المطلقة فى العمل والتنفيذ ، أى على طريقة « دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون مادمنا نملك نفس الحق ولكن فى أن نعمل ما نشاء » . لذلك تتربص البيروقراطية دائمًا بالديمقراطية وخاصة إذا كانت وليدة ، استعدادًا للقضاء عليها باللوائح والبنود والقوانين ، أو لتحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراحل الرأى المكبوت تجنبًا لأى انفجار متوقع . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة تنفيذية فعلية ، فإن البيروقراطية تشهر فى وجهها كل الأسلحة المباشرة وغير المباشرة ، وتبتكر لها الأزمات التى تدخلها فى متاهات جانبية ، وحلقات مفرغة ، وطرق مسدودة .

وتكون النتيجة أن يفقد الناس الثقة فى الديمقراطية عندما يرون أنها لا تزيد على حدود الحروف التى كتبت بها ، أو الألفاظ التى نطقت بها . ومن ثم تبرز ضرورة إيجاد المنهج العملى والعلمى الذى يتضمن تحويل الديمقراطية إلى طاقة

تنفيذية تدفع بالمجتمع إلى آفاق جديدة من التقدم والازدهار . فالقيمة الفعلية للديمقراطية تكمن فى رفع مستوى المعيشة عمليًا ، سواء بالنسبة للمأكل أو المشرب أو الملبس أو التعليم أو الإسكان أو الصحة ، بمعنى آخر فإن حرية الرأى والتعبير ليست على موجات الأثير أو على صفحات الصحف والمجلات أو حتى فى قاعات البرلمان ، بقدر ما هى فيما يحصل عليه المواطن فعلا فى حياته اليومية من خير ورفاهية .

وتتجلى الأزمة الحقيقية والمزمنة للديمقراطية فى أنها تنطوى على عدد من التناقضات التى يمكن أن تهزم أغراضها فى بعض الأحايين . وإن كان هذا لا يعنى التقليل من قيمتها كأفضل الصيغ للممارسة السياسية ، بل على العكس فهو بمثابة الاستثناء الذى يثبت القاعدة ويؤكدها ، خاصة أن الديمقراطية فى حاجة دائمة وملحة لإزالة العوائق والعقبات والعراقيل من طريقها ، حتى لا تتشتت قوة دفعها وتسقط فى النهاية جثة لا حراك فيها . الديمقراطية لا توجد إلا من خلال البشر الذين يعملون على إيجادها ورعايتها وترسيخها وتنميتها ، ومن هنا كانت المقولة المشهورة : « لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين » .

من هذه التناقضات التى تعانى منها الديمقراطية ، التناقض بين تعظيم حجم التمثيل السياسى وانخفاض مستوى الكفاءة . ففى عمليات صنع القرار تبرز خلافاته عديدة ، خاصة أن أى قرار لا يمكن أن يحقق رغبات الجميع . ولذلك يصبح البديل الوحيد هو تحقيق رغبة أكبر عدد ممكن ، وهو ما تحققه قاعدة الأغلبية فى الديمقراطية . أى أن تعظيم التمثيل السياسى يعنى ضرورة التعبير عن مصالح ورغبات أكبر عدد ممكن من الناس من خلال القرارات التى تصدر فى هذا الصدد . ولا يمكن أن يتحقق هذا الإنجاز إلا من توفير الفرصة للأغلبية إلى أقصى حد ممكن ، أى على مستوى الكم .

أما على مستوى الكيف ، فإن الكفاءة تعنى إمكان اتخاذ القرار فى سهولة

ويسر دون عرقلة أو تعطيل ، ومن خلال الخبراء المختصين . هنا تكمن المفارقة الخطيرة بين ضخامة التمثيل ومستوى الكفاءة الذى ينخفض طرديًا مع زيادة مساحة التمثيل . فالأغلبية ليست دائمًا على صواب ، وخاصة إذا كان مستواها التعليمى أو وعيها الثقافى ضعيفًا وهزيلا ، خاصة فى البلاد التى تنتشر فيها الأمية . وتحتاج معظم القرارات فى هذا العصر الذى يستنير دائمًا بأحدث إنجازات العلوم ، إلى رأى الخبراء والعلماء والمختصين فى شتى المجالات ، وهم لا يشكلون أغلبية لأنهم بطبيعتهم صفوة ونخبة ، لكن آراءهم العلمية القائمة على الدراسة والتحليل ، يمكن أن تصادر وترفض من جانب الأغلبية لمجرد أنها تملك الأصوات الأكثر . . ففى مواقف كثيرة لا تكون عملية اتخاذ القرار تعبيرا عن رغبات ومصالح الأغلبية الراهنة ، وإنما وسيلة إلى القرار الصحيح ذى النظرة الاستراتيجية البعيدة وليست المناورة التكتيكية العابرة . وقد يتفق الجميع على ما يريدون إنجازه ، لكنهم يختلفون على الوسيلة التكتيكية أو الغاية الاستراتيجية . وفى هذه الحالة يتم التصويت على ما يعتقدون أو يتصورون أنه صحيح . هنا يكمن التناقض فى أن تعظيم التمثيل من خلال اشتراط نسبة أكبر للأغلبية ، يقلل من احتمالات الكفاءة ، لأنه يتيح فرصة المشاركة لعدد من العناصر التى لا تملك القدرة على التقييم والمفاضلة ، وبالتالى فإنها يمكن أن تصوت ضد القرار الصحيح والسليم إذا لم يلق هوى فى نفسها .

ولعل من أخطر سلبيات الديمقراطية أنها تساوى بين الأصوات عدديًا بصرف النظر عن اختلافاتها نوعيًا ، مما يحدث تناقضًا بين العدالة والمساواة ، إذ تعنى العدالة إعطاء كل جماعة من الجماعات التى تمارس حق التصويت ، الكم أو الوزن الذى يتناسب مع حجمها فى التأثير على القرار ، من خلال حتمية احترام رأى الأغلبية والرضوخ له والسماح لها بفرض إرادتها . إن المساواة فى هذه الحالة تفرض أن يكون لكل فرد صوت واحد ، بصرف النظر عن وعيه وثقافته وخبرته وموهبته ، وبالتالى فإن الأصوات كلها متساوية كأسنان المشط ،

خاصــة إذا كان إحراز الأغلبيــة المطلوبة يتوقف على أصــوات قليلة أو حتى على صوت واحــد . وهذا لا يعنى سوى إعطاء هذا الصــوت وزنًا يعادل ٥٠ رضي الله عنهما من الأصــوات على أقل تقدير (فــى حالة الأغلبــية النــسبــية) ، ويعــادل ٩٩ رضي الله عنهما من الأصوات على أكبر تقدير (فى حالة اشتراط الإجماع) .

وهناك أيضا فى الممارســة الديمقراطية ما يعرف بالإشــباع الرأسى والإشباع الأفقى اللــذين غالبًا مــا يقعــان أو يتواجهــان فى تناقض لا مفــر منه ، إذ يعنى الإشباع الأفقى تعبير القرار عن أكبر عدد ممكن ، أما الإشباع الرأسى فيكمن فى الدرجة أو الكيــفية التى يتحقق بهــا ، وهو كيفى نوعى فى حيــن أن الأفقى كمى عددى ، أى أنه لا يمكن أن تــكون التفضــيلات متــساوية ، بحكم أن المــصالح المطروحــة للمســاومة لا تهم كل القطاعــات بنفس الدرجة ، وبالتــالى لا يكون المعيار بعدد هؤلاء الذين يتأثرون بالقرار ، وإنما بحجم هذا التأثير ومدى عمقه . فإذا كانت الأغلبية لا تلقى بالا أو لا تتحمس لهذا القرار لأن العائد المترتب عليه متدنٍ إلى أقــصى حد ، فى حين يمثل هذا القــرار أهمية خاصة بالنســبة للأقلية لارتباطه العــميق بمصــالحها ، فإن النتــيجة تتــمثل فى أن الإشباع الأفــقى يضر بالإشباع الرأسى .

وتتمــثل أزمة الديمــقراطيــة أيضا في أنهــا نظام ينهض على المنافســة على السلطة ، ولا تقوم له قائمــة بدونها . لكن المنافسة تحمل فى طياتهــا احتمالات خطيرة مثل توسيع شقة الخلاف بين الجماعات والقــوى السياسية بل والاجتماعية والثقافية والعرقية ، إذ لا يمكن الفــصل فيما بينها . ويكمن التناقض فى الحاجة الملحــة للديمقراطيــة لحد أدنى من الاتفــاق والتمــاسك حتى لا يختلــط الحابل بالنابل، لكنها فى الوقت نفسه تحتاج إلى الصراع السلمى أو التنافس الذى يجرى كالدماء فى عــروقها . ولذلك يتحتم أن يكون هذا الصراع فى حــدود معينة لا ينبغى أن يتجاوزها حــتى لا يهدد قيمة الاستقــرار أو يقضى على الحد الأدنى من

الاتفاق الذى يعد شرطًا ضروريا للديمقراطية . إنهـا معادلة صعبة تقتضى وجود أرض مـشتـركة يدور عـليهـا هذا الخليط الحـرج بين الاتفـاق والتمـاسك وبين الصراع والتنافس .

ولا تقف التناقضات التى تعانى منها الديمقـراطية عند حد معين ، خاصة التناقض بين الرضا الشعـبى العام عن الحكومة وبين فعاليتهـا فى الأداء خصوصا على المدى الطويل ، فـالديمقراطيـة هى ممارسة الحكم على أسـاس من رضا شعبى عام يكسبها شرعيتها التى تتطلب توافر الأداء الفعال والإيجابى والمثمر من جانب الحكومة حتى يشـعر الشعب بثمار هذه الفاعلية على المدى الـقصير حتى يواصل منحـهـا ثقـته . وبالطبـع فإن أية حكـومة لابد أن تحـرص على إعـادة انتخابها ، مـما قد يتطلب منها التضحـية بالمستقبل البعـيد فى بعض الأحايين . ونادرا ما يلتمس الشـعب الأعذار للحكومة التى لا تسعفه بالمـزايا أو التحسينات المنشـودة ، برغم أن هناك نوعيـات من المـشكلات والقضـايا المعلقـة التى لا يمكن أن تحـسم إلا على المدى الطويل ، بـالإضافـة إلى أن محـاولات إصلاح بعض العيوب قد ينتج عنها فى المـراحل الأولى بعض المشاق والصعاب التى قد يعانى منها المواطن . عندئذ تجد الحكومة نفسـها أمام اختيارين لا ثالث لهما : إما أن تفقـد شرعيتـها ، وتخسر الانتخـابات التالية ، أو أن تقدم حلولا مـؤقتة ومسكنة وعارضة للمشكلات التى تجابهها ، مما يؤدى إلى تفاقم هذه المشكلات وانفجارها بحيث لا تستطيع الحكومة أن تهرب منها فى حالة إعادة انتخابها ، بل ستجد أنها استفحلت واستعصى حلها إلى حد كبير .

ويمكن أن تتشابه قواعد اللعبة السياسية فى قضايا وأوضاع ومواقف وتيارات كثيرة ، إلا فى حالة الديمقـراطية التى تستمد مصداقيتها وفاعليـتها من الممارسة العملية وليس من النظريات المسبقة الجاهزة ، أو القواعد التى يسهل تطبيقها على كل الحالات والمـواقف دون عقبـات . فليس هناك نموذج مثـالى يمكن نقله أو

تقليده بطريقة آلية ، وإنما يتحتم على كل مجتمع أن يبتكر الصيغة التى تناسب ظروفه الراهنة على أقل تقدير ، كما لا ينبغى تقييم نجاح التطور الديمقراطى بالقياس علي تجارب أخرى ، لأن التجارب الديمقراطية تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع . وبالتالى يتمثل المعيار الأساسى فى التقييم ، فى مدى ما حققته التجربة المعينة من مزايا للمجتمع مقارنة بالوضع الذى كان سائدا قبل انتهاج الديمقراطية التى هى بطبيعتها ممارسة مستمرة ومتجددة ، ولا تقف عند نقطة معينة ، مما يحتم الحفاظ على قوة الدفع وتنميتها على أسس علمية وعملية . إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق فى وقت قصير ، فهى فى حاجة إلى ممارسة بل وتربية طويلة الأجل ، وخاصة أن الوقوع فى أخطاء وحدوث بعض التجاوزات ، يعد جزءًا من هذه الممارسة .

ويتمثل الحرج الشائك الرئيسى فى ممارسة الديمقراطية ، فى البحث عن الصيغة الأفضل التى تحقق التوازن الدقيق بين هذه المتناقضات ، ذلك أنه لا يوجد مكان محدد مسبقًا لنقطة التوازن التى تختلف من مجتمع إلى آخر ، بل ومن فترة إلى أخرى أو من موقف إلى آخر فى نفس المجتمع . وبالتالى ينبغى أن يبحث كل مجتمع عن منهجه الخاص فى الممارسة الديمقراطية فى ضوء ما تفرضه حقائق الواقع . ومن الواضح أن هذه المعضلة الديمقراطية تستعصى فى حالات كثيرة على الحل بسبب التناقضات المتشابكة والمعقدة التى لا تتوقف عن التفاعل أو التوالد ، لدرجة أنه فى شهر يوليو ١٩٩٨ ، عقد فى استكهولم مؤتمر تحت عنوان « ثقافة الديمقراطية » شارك فيه مسئولون ومفكرون ومثقفون ودعاة لحقوق الإنسان من أنحاء العالم لبحث كيفية تحويل الديمقراطية من مجرد أدوات ووسائل قاصرة علي الانتخابات والبرلمان والمؤسسات ، إلى أسلوب حياة وثقافة تتغلغل فى سلوك البشر وحياتهم وتعطى صوتا لمن لا صوت لهم كسكان الريف والمرأة والأقليات .

ولا تقتصر مشكلة وجود الواجهة الديمقراطية البراقة بلا محتوى أو مضمون على دول العالم الثالث فحسب ، بل تمتد لتشمل الدول التى تتشدق بعراقة ديمقراطيتها . فطبقا لتصريحات شيردات رامفال رئيس المعهد الدولى للدعم الديمقراطى والانتخابى والذى نظم المؤتمر ، فإن هناك فى الغرب من يشارك فى الديمقراطية بمعدل دقيقتين كل خمس سنوات ، أى خلال لحظة الاقتراع فى الانتخابات التشريعية . وهناك آخرون فى الغرب أيضًا لا يمارسون هذه الديمقراطية حتى من خلال هذه اللحظات العابرة .

إن نظام « ويستمنستر » - الذى أخذته معظم دول العالم عن بريطانيا ، والمتمثل فى برلمان يمارس صلاحيات الحكم والإدارة من خلال نوابه المنتخبين فى أكبر حزب فاز بالانتخابات - لم يعد النموذج الأفضل للديمقراطية ، إذ إنه لا يترك سوى مكان ضئيل للخاسرين من الأحزاب الأخرى ، برغم أن هذه الأحزاب ربما تكون قد حصلت على أصوات أكثر فى مجملها مما حصل عليه الحزب الفائز ، لكن هذه هى الديمقراطية على النمط البريطانى الذى سارت على نهجه معظم الحكومات في مختلف البلاد . وكانت هذه الإشكالية في مقدمة القضايا التى ناقشها المشاركون فى مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » باستكهولم .

انشغل أعضاء المؤتمر على مدى سبع جلسات فى عرض أفكارهم وتصوراتهم لعالم تسود فيه ديمقراطية المشاركة التى يجد فيها كل شخص مكانًا يوفر له احترام ذاتيته وإمكاناته وقدراته بغض النظر عن حجمها . ولم يكن المقصود بهذا التوجه ابتكار نموذج جديد للديمقراطية قابل للتطبيق بصفة عامة . فقد كان ذلك عكس ما سعى إليه أعضاء المؤتمر الذين أكدوا على أن ظروف كل دولة أو منطقة أو قارة ، تفرض نموذجها الخاص بها والنابع من بيئتها وتاريخها وقيمها . لكن هناك خطوطًا عريضة تضمن المشاركة والتفاعل والإيمان بالديمقراطية ، وكلها عناصر يمكن أن تنصهر فى بوتقة « ثقافة الديمقراطية » .

ويؤكد مايكل براتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميشيجان بالولايات المتحدة أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق تحت وطأة الفقر والجهل والتمييز بين الناس سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى . فلابد من التخلص أولا من هذه المعوقات ثم يتفق السياسيون والمواطنون على أن الديمقراطية هى اللعبة الوحيدة والأساسية التى يمارسونها فى الدولة ، بمعنى أنه ما دام الجميع قد ارتضوا مبدأ الديمقراطية ، فيجب ألا يتوقعوا استخدام الجيش أو الشرطة في حل النزاعات . فالديمقراطية ممارسة يومية على كل المستويات بحيث تصبح الأفعال هى الفيصل الوحيد . ويستشهد مايكل براتون بنتائج استطلاعات للرأى أجريت فى عدة دول أفريقية جنوب الصحراء اتضح منها أن ٣٥٪ من الغانيين لا يعرفون أساسًا ما هى الديمقراطية ، فى حين أعرب أكثر من نصف السكان فى دول عديدة عن رفضهم للديمقراطية بصورتها الراهنة حيث لا صوت لهم فيها ، كما أنها تعد نوعا من الرفاهة السياسية والاجتماعية الزاخرة بالسفسطة ، تحت وطأة المشكلات الاقتصادية الطاحنة التى يعانون منها .

وقالت تشيرتى كالوكى عضو البرلمان الكينى والتى كانت مرشحة للرئاسة فى انتخابات ١٩٩٧ ، إن الديمقراطية هى تربية فى الأساس ، ولابد أن تترسخ عبر الأجيال المتتابعة . ثم شنت هجومًا حادًا على الزعماء الأفارقة فى كلمتها أمام المؤتمر قائلة :

« إنهم استمرار للحكم الاستعمارى ، لقد تغير الراقصون لكن الموسيقى ظلت كما هى . كيف يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية فى حين يفتقر أغلب الناس إلى الحاجات الأساسية ، بل يواجه بعضهم المجاعة ؟! كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية والزعماء الأفارقة لا يعتبرونها سوى مجرد حفلة شاى يتم خلالها تبادل وجهات النظر التى لا تغير من الأمر شيئًا ؟! » .

أما عن أمريكا اللاتينية فتقول مارتا لاجوس الباحثة فى المعهد الدولى

للرأى والتسويق فى شيللى ، إن هناك عدم ثقة إلى حد كبير فى جدوى الديمقراطية من جانب الناس العاديين ، إذ يقول ٧٥٪ من مواطنى أمريكا اللاتينية إنه ليست هناك عدالة على الإطلاق ، فى حين قال ٤١٪ إن العمل الإيجابى المثمر ليس ضمانة للنجاح . فهناك ثقافة سائدة تعتمد على الشك وعدم الثقة فى الآخرين بحيث لا يمكن أن تسود ثقافة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية . كما أن هناك نسبة كبيرة من الناس تعتقد أن قطار الديمقراطية قد فاتها ، وبالتالى ليست لها علاقة به لأن اللحاق به من رابع المستحيلات . وانعكس ذلك على الانسحاب الجماعى من المشاركة فى اللعبة السياسية بحيث أصبحت الديمقراطية لعبة النخبة .

وجاءت جلسة مناقشة الديمقراطية فى العالم العربى ، التى قال فيها اللورد ستيل عضو مجلس اللوردات البريطانى وزعيم حزب الأحرار الديمقراطى السابق : إن الديمقراطية تتراجع فى العالم العربى ، كما أن عدم مشاركة المرأة أصبح من المشكلات المتفاقمة . كما قال جون سبيزيتو أستاذ الأديان والشئون الدولية فى جامعة جورج تاون الأمريكية : إن المجتمع المدنى فى معظم أرجاء العالم العربى مقيد . وإذا كانت نهاية الثمانينيات قد شهدت فتح الباب الديمقراطى قليلا فى العالم العربى، لكنه سرعان ما أغلق فى التسعينيات بسبب حرب الخليج وموجة الإرهاب وعنف المتطرفين .

أما تجربة الديمقراطية فى شبه القارة الهندية فتجربة فريدة من نوعها لأنها استطاعت أن تصمد فى مواجهة عوامل الفقر والجهل والمرض والتخلف وذلك على النقيض من تجارب كثيرة أخرى ماتت فى مهدها أو لم تولد أصلا . بل إن التجربة الهندية استطاعت أيضًا أن تتغلب على واحدة من المشكلات المزمنة في العالم الثالث ، وهى المتعلقة بدور العسكر والضغوط التى يمارسونها أو الانقلابات التى يقومون بها للجلوس على كراسى الحكم . فقد قال سى جيل

رئيس لجنة الانتخابات في الهند : إن ثقافة التسامح كانت بمثابة صمام الأمن لبلد يموج بالأعـراق والأديان والأقليات . لقد أخـذت الهند نظم الديمقـراطية وحكم القانون من بريطانيا لكنها طورتها طبقا لظروفها الخاصة بها . وبرغم وجود عنف وفساد ، إلا أن الديمقراطية كانت كفيلة بعلاج هذه السلبيات . فلم يفتر حماس الهنود لها ، إذ يشكلون ٦٠٠ مليون ناخب يتوافدون على ٨٠٠ ألف مركز اقتراع للإدلاء بأصواتهم .

وكان من الضرورى أن يناقش مؤتمـر « ثقافة الديمقراطية » قضيـة مشاركة المرأة إذ لا يعقل أن تكون هناك ديمقراطية فى مجتمع نصف معطل أو مشلول أو عاجز عن القـيام بدوره . وكانت الدكتورة عزة كـرم الباحثة المصرية فى المـعهد الدولى للدعم الديمقـراطى والانتخابى قد تقدمت ببـحث رائد عن دور المرأة فى الحياة السيـاسية ، فذكرت أن هناك ٤٠ ألفا و٨٢٢ نائبا فـى البرلمانات فى شتى أنحاء العالم فى عـام انعقاد مؤتمر « ثقافة الديمـقراطية » (١٩٩٨) ، منهم ١١٪ فقط ، أى ٤٠٠٤ من السـيدات ، كـما أن أقل من ١١٪ من قادة الأحـزاب من السيدات ، وهناك ١٨ سيدة ترأس البرلمانات فى العالم . لكن الدكتورة عزة كرم تؤكد أن القضية ليست قضية كم ، وهو ضئيل للغاية ، بل هى قضية ماذا ستفعل المرأة عندمـا تدخل البرلمان ؟ فـلابد أن تدرك أن دخول معـترك السياسـة يمثل تحديًا لابد أن تثـبت فيه جدارتهـا وكفاءتها ، وهى لن تحـقق هذا إلا من خلال استراتيجـية متشعبة وطويلة النفس لرسم الخريـطة التى يمكن أن تسير المرأة على هديها نحو أهدافها الديمقراطية والحضارية .

لم يتوقف العالم عن الحديث عن الديمقراطية ووسائلها وأهدافها ودلالاتها ومعانيها منذ عـهد الحضارة الإغريقية . ومع حلول القرن الـحادى والعشرين بعد الميلاد لا يزال العالم فى حاجة لتحويل هذه الكلمة البراقة إلى واقع يعيشه الناس فى شتـى أنحاء العالم ، بـحيث لا يكون معـنى الديمقـراطية فى نظرهم مـجرد

«سيرك» كبير يقدم فيه السياسيون أفضل ألعابهم ، ولا دور للناس والجمهور سوى التصفيق أو إشاحة الوجه غضبًا . فلا قيمة لهبوب رياح الديمقراطية إذا كانت النتيجة هى حصاد الهشيم ، وهى الظاهرة المأساوية التى تعانى منها دول العالم الثالث التى لا تزال تدور فى حلقة التخلف و التبعية ، مترنحة فى حلبة الصراعات الدولية ، تنزف عصارة الحياة فى مواقع الحروب الإقليمية والأهلية والقبلية ، وفى شرايين السماسرة المضاربين فى الأسواق المالية العالمية ، وتجار السلاح والمخدرات والدعارة والسموم البيضاء ، وفى دوامة الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، فى حين انهمكت النخبة السياسية فى العالم الثالث فى ترف التجريب والمحاكاة بلا هضم أو استيعاب ، واستعارة النماذج الاجتماعية من هنا وهناك حتى مسخت ، فى معظم الأحوال ، الشخصية القومية خاصة مع تدفق تيارات العولمة التى تريد أن تغرقها تمامًا حتى تقضى عليها بإسفكسيا الغرق .

لقد أججت هذه الشخصية القومية شرارة الكفاح الوطنى ضد الاستعمار والغزو الأجنبى ، فإذا بها فى زمن العولمة تفتقد الهوية والأصالة ، وترتدى الأقنعة المستعارة ، وكأن غاية الاستقلال والتحرر هى العودة مرة أخرى للاعتماد على العواصم التى تمسك بخناق العالم ، واستعارة هياكل الإدارة ، ومؤسسات الدولة ، وأنظمة الحكم ، ومصطلحات المثقفين ، وسفسطات الأيديولوجيين ، تماما مثلما يتم شراء الخبز وأدوات الحياة المادية للشعب . وبالتالى فقدت هذه البلاد بوصلتها الهادية وسط بحار العالم المتقدم وأمواجه المتلاطمة .

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، غمرت موجة التحرر عشرات البلاد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأتاحت لها التركيز على قضية التنمية، وراحت النخبة المثقفة من أبنائها تخطط لتنمية شاملة تقفز بمعدلات النمو الاقتصادى ، وتحاول سد الهوة السحيقة بين بلادهم وبلاد الشمال المتقدم ،

وتقيد بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى خربها التخلف والتبعية . ولكن سرعان ما تخبطت هذه البلاد فى تجاربها التنموية المستعارة، وترددت بين التخطيط المركزى تارة وحرية السوق تارة أخرى ، وعجز معظمها عن تحقيق الأهداف المتواضعة التى تعارفت عليها المنظمات العالمية فى تحقيق معدل لا يقل عن ٥٪ سنويا . فقد ظلت الهياكل والأبنية القديمة الموروثة كما هى إلى حد كبير ، فى حين تفرقت التجمعات والتيارات - التى وحدها الكفاح السياسى ضد الاستعمار - نتيجة للخيارات الاجتماعية التى أصبحت مطروحة أمام من لا خبرة سياسية له من القادة السياسيين الناشئين أو الجدد . وكانت المحصلة هى هبوط معدلات النمو واتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة ، بحيث وجدت نفسها بعد عقدين أو أكثر من استقلالها تدور فى إطار التخلف الذى حاصرها منذ أكثر من قرن مضى .

لقد افتقدت التنمية فى هذه البلاد شرطها الأول والضرورى وهو الديمقراطية الحقة والفعلية . صحيح أن الديمقراطية ليست الحل السحرى لكل المشكلات ، وليست العلاج الناجع لكل الأمراض ، لكن وجودها وفعاليتها - برغم سلبياتها وثغرات ضعفها- أرحم بكثير من تشتتها وغيابها ، بشرط ألا تكون واجهة مزيفة على سبيل التجميل فحسب . فقد صورت حكومات هذه البلاد التى تحررت حديثًا ، لمواطنيها ، أنه يستحيل الجمع بين الديمقراطية والتنمية وكأنهما ضدان لا يلتقيان ، وذلك على أساس أن تجربة التنمية - فى الربع الأخير من القرن العشرين - تجرى فى ظروف مختلفة تمامًا عن تلك التى انطلق فيها التقدم فى القرن التاسع عشر مصحوبًا بويلات الصراع الاجتماعى بعد أن اجتاحت الليبرالية ، والرأسمالية، والشيوعية ، والديمقراطية ، المجتمعات الأوروبية فزعزعتها من أساسها . وتذرع قادة معظم دول العالم الثالث بهذه الحجج حتى يقضوا على أية تطلعات ديمقراطية فى مهدها .

وظلت النخب الحاكمة فى هذه البلاد أسيرة حرصها على كراسى الحكم ، أو أسيرة عقائدها الأيديولوجية الأثيرة ، ومبهورة بتجارب الآخرين وهى تتصور أو تتوهم أن التقدم والديمقراطية وغيرها من الشعارات التى تغنت بها هى القفز على الواقع ، واكتفت من الديمقراطية بالبرلمانات أو المجالس الصورية ، ومن التقدم برموزه المبهرة : إقامة المفاعلات الذرية ، وإنشاء أجهزة إعلامية تسعى لتغطية العالم بصوتها العالى وصخبها الدائم ، وتصنيع أو تجميع الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية التى توهمها بأنها أصبحت من القوى الكبرى ، والحرص على امتلاك القنابل الذرية بل وإجراء تجارب تفجيرها ، وكأن هذا دليل كاف على ارتفاع متوسط نصيب المواطن من الدخل القومى ، أو أن بناء عشرات الجامعات والمعاهد العليا يصلح مؤشرا يستدل به على هبوط نسبة الأمية وارتفاع مستوى التعليم رأسيًا وانتشاره أفقيًا . . . . الخ .

لقد أخطأت النخب الحاكمة فى العالم الثالث حين تصورت أن التنمية هى هذه الجيوب أو الزوائد الاقتصادية العصرية التى زرعتها فى صحراء التخلف الذى ترتب على سنوات الاستعمار والقهر ، وتجاهلت أن التنمية هى تنمية الإنسان بالديمقراطية والحرية والكرامة والتنوير والتثقيف والتعليم والتوعية ، قبل تنمية الجماد . ذلك أن بناء الإنسان أهم وأصعب وأخطر بكثير من بناء المؤسسات والمصانع والمشروعات بشتى أنواعها . إن بناء الإنسان هو مرادف لبناء الديمقراطية الحقيقية .

ولذلك أخطأت النخب الحاكمة مرة أخرى ، حين لوت ذراع التجارب الديمقراطية المستعارة حتى تلبسها عباءة الواقع وتتجمل بها فى الوقت نفسه على مستوى الظاهر . وكان أن تخبطت فى اختيارها بين الصيغ الوحدوية الشمولية والصيغ الليبرالية النابعة من بيئات مختلفة تماما . وبين الاختيارين ظل شعار الديمقراطية ونداؤها الأثير يتردد فى وعود معظم حكام بلاد العالم الثالث وبياناتهم المرصعة بآلاف المصطلحات البراقة .

ويمكن القول بأنه لن تحدث تحولات ديمقراطية واسعة وإيجابية فى هذه المنظومة الضخمة المسماة بالعالم الثالث ، إلا إذا وضعت العربة وراء الحصان . أى أن تصبح الديمقراطية بمثابة المحرك الأساسى لكافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلاد التى تعانى من الفقر والتخلف والأمية وأخطر من ذلك كله غياب العدالة . كذلك لابد من مواجهة الاختلال فى موازين قيمة العدالة فى النظام العالمى ، وهو اختلال تكرسه التكنولوجيا العصرية بتوسيع الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة . فلا يمكن تصور أى ازدهار للديمقراطية فى ظل غياب «العدالة» فالإنسان المقهور سيظل طاقة معطلة أو مخربة فى دول العالم الثالث إذا شعر بأن العدالة هى حلم بعيد المنال .

إن الديمقراطية والعدالة وجهان لعملة واحدة ، خاصة العدالة الاجتماعية التى تلقت ضربات فى الصميم بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية فى مطلع تسعينيات القرن العشرين ، إذ كانت هذه الأنظمة تنطلق من أن العدالة الاجتماعية هى مفتاح ازدهار البشر ، وعنصر له أسبقية على الديمقراطية ، فى حين تنطلق فلسفة الرأسمالية العصرية من أن المستقبل تحكمه قيمة الديمقراطية ، حتى مع غياب العدالة الاجتماعية . من هنا نشأ تناقض مفتعل أو تعارض مصطنع بين الديمقراطية والعدالة وكأنه يستحيل ممارسة إحداهما فى وجود الأخرى . فمن الخطأ البين الحرص على إطلاق حرية التجارة وانطلاق رأس المال بلا حدود فى ظل إهمال قضية العدالة الاجتماعية ، فإن هذا التطرف لا يعنى إعلاءً لشأن الديمقراطية ، بل قد يعنى فقط تنمية ديمقراطية النخبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهى ديمقراطية لا تتسع للمجتمع ككل وبالتالى فإن علاقتها مبتورة تماما بما يمكن أن يسمى بالديمقراطية العالمية . إن ديمقراطية النخبة لا تتعارض مع تنمية العدالة فحسب ، بل مع تنمية الديمقراطية ذاتها .

وتتعارض ديمقراطية النخبة مع الديمقراطية الصحيحة ، لأنها تستخدم

أدوات تفوقها التكنولوجى للاحتفاظ بنخبويتها ، ولمناهضة ضرورة اللجوء إلى مشاركة بشرية أوسع . إنها بحكم طبيعة آلياتها تسعى إلى استمرار احتكار أسرار تفوقها التكنولوجى ، وخاصة أنها لا تحتاج إلى عمالة كثيفة ، بل إنها تسعى دائما لتقليص قاعدتها البشرية . وهى لا تتحقق أصلا ما لم تتوافر لها رؤوس أموال فلكية تتطلبها الأبحاث العلمية التى هى مصدر تفوقها التكنولوجى واستمرار تطويره وتجديده . فلابد من الاعتراف بأن الثورة التكنولوجية المعاصرة هى حكر بالفعل لمجتمعات معينة ، بصرف النظر عن أن الذكاء لا يحتكره شعب دون آخر . فهى حكر للمجتمعات التى بلغت عتبة معينة من التقدم ، ومتى تجاوزت هذه العتبة ، تسارعت خطى تطورها ، وتعاظم شأن تفوقها وتمايزها عن سائر المجتمعات الأخرى التى ستجد نفسها عاجزة حتى عن الاحتفاظ بموقف « محلك سر» لأنها ستتقهقر إلى الخلف برغم أنفها ، بالقياس بالدول التى لا تتوقف عن التقدم .

إن الديمقراطية آلية تجعل الممارسة وحدها هى الحكم والفيصل بين المنظومات والآليات الفكرية المختلفة ، لكن الممارسة ذاتها لا تنطوى على ما يضمن احترام تكافؤ الفرص ، ولا ما يضمن عدم إهدار العدالة الاجتماعية . وعندما يطالب أنصار الرأسمالية بضرورة مطالبة المتقدمين بتوسيع هامش العدالة، وبإظهار التراحم الذى يحض على معاملة فقراء العالم (أى شعوب الدول المتخلفة) ، معاملة فقراء الدول المتقدمة ، فإن هذا ليس حلا على الإطلاق ، لأن التراحم شكل من أشكال الصدقة التى قد تحول الفقراء إلى متسولين . وهذا يتعارض مع كرامة المواطن ، وبالتالى مع حقوق الإنسان ، وفى النهاية مع قيم الديمقراطية ذاتها .

إن عصر العولمة الذى يتشدق بالديمقراطية والحرية ليل نهار ، لن يكتسب مصداقية لدى العالم المتخلف بالذات ، ما لم تكن هذه الديمقراطية مقترنة

بالعـدالة . ولذلك لا يمكن الادعاء بأن تكنولوجـيا العـصر لا تزدهر إلا بفـضل الديمقراطية ، فى حين تتعارض هذه التكنولوجـيا مع متطلبات العدالة . كما أنه لا يمكن الادعاء أيضًا فى عصر العولمة ، بإمكان توفير الديمقراطية وترسيخها فى مجـتمع بعـينه مع انعدام تكافـؤ الفرص ، وإهدار قيـمة العـدالة على المسـتوى العالمى. وهو ما يعنى أن الديمقراطية العالمية ما هى إلا أكذوبة كبرى .

وامتد أثر التكنولوجـيا المعاصرة ليهـدد التعددية الحزبية التى كـانت بمثابة القـاعدة الحـيوية الـتى نهضت عليـهـا الحيـاة الديمقـراطيـة، وليحـقق حلم « الديمقـراطية المبـاشرة » الذى راود من قبل فلاسـفة من أمثـال جان جاك روسو وفرانسيس بيـكون وجون لوك وغيرهـم من الذين تيقنوا من اسـتحالة تحقـيقه فى زمـانهم . فمنذ العـقـد الأخيـر من القرن العـشـرين أصبح واردًا فى برلمـانات عديدة ، أن تؤخـذ الأصوات بأجـهزة إلكتـرونية . ذلك أنه قد أصـبح متـاحًا ، بمجرد عرض قرار ما للتصويت ، أن تتقـرر نتيجته بجهاز إلكترونى . بل إن هذا الذى ينسـحب على عدد مـحدود من مـمثلى الشـعب ، أصبح من المـمكن أن يتحقق بالطرق الإلكترونية على مستوى المجتمع كله . وبذلك تسقط كل الحجج التى بررت دائما مـبدأ التفـويض . ذلك أن الشعب كله أصـبح بوسعه أن يتـخذ قراراته بما عـرف فى اليونان القديمـة فى عهد بيركليـز بالديمقراطية المـباشرة . وبذلك تجد الديمقراطية التقليدية نفسـها فى مواجهة إشكالية جديدة ، إذ لم يعد التمـثيل بالبـرلمان عن طريق أحـزاب داخله ، أمرًا ضروريًا فـى وقت أصبح من الممكن فـيه أن يزاول الشعب صـلاحياته التـشريعيـة بشكل مباشـر . ولا يبدى السيـاسيـون التقليـديون حماسًـا واضحًـا لهذه الممـارسة الديمـقراطيـة بوسائل التكنولوجيا المعاصرة ، إذ إنها ستحـرمهم من ممارسة لعبة «اللوبى » التى تتيح لهم فـرصـة المنـاورة والاسـتـقطاب والتكتل لتـغليـب طرف على آخـر طبـقًـا لتوجهاتهم . فهذه هى أزمة الديمقراطية من وجهة نظرهم .

ودخلت التعـددية الحزبية بدورها فى أزمـة يبدو أنها سـتزداد تضخـمًا مع الزمن ، خاصة بعـد أن تعرض مفهـوم الحزب للتغييـر ، وذلك أن الحزب ليس مجرد «طليعة » شـريحة من المجتمع، إذ فى ذلك التشخيـص قدر من « التبسيط المخل ». إنه ينطلق من أن الشريـحة التى يمثلها الحزب ، سواء أكـانت طبقة ، أو أكثر من طبقة ، أو جزءًا من طبقة ، ذات مصالح متجانسة دائمًا ، وأن ممثلى هذه الشريحة كفيلون بأن يحلوا محل الشريحة كلها فى إطار نظام ينسب إلى نفسه صفة الديمقراطية ، فى حين يتجلى عجز هذه الديمقراطية ، مادام هناك تسليم - ولو ضمنيًا - بأنه ليس هناك ما يبرر القول بأن النخبة المنتخبة، الموصوفة بطليعة الشريحة كفيلة بتمثيلها تمثيلا صادقا فى كل الأمور .

ولا تتوقف أزمات الديمـقراطية ومشكلاتها عن البـروز والظهور من خلال ممارساتها المـتنوعة . فهناك مثلا قضية الانتخـاب بالقائمة ، بديلا عن الانتخاب الفردى ، بصفته يكفل تمثيلا فى البرلـمان أكثر عدلا لمختلف قطاعات الشعب ، ومع ذلك اعتبـره المفكرون السياسيـون إهدارًا لحق المواطن غير الحـزبى ، مما أدى إلى مشكلات دسـتورية عويصـة . بل إن الطبقة الاجتـماعيـة نفسها فـقدت صلابتها وشخصيتها المتميزة، خاصة مع انتشار التعليم والثقافة ، وفى إطار الثورة الإعلامـية المعـاصرة ، بحيث أصبـح لكل إنسان أكثـر من هوية ، ولـم يعد من السهل قصـر رؤية مواطن بعينه على أنه كائن طبقى فـقط . صحيح أنه لا يمكن تجاهل هويته الطبـقية وتوجهاتهـا نظرا لأهميتها ذات الدلالات الحـيوية ، لكنها ليست الوحيدة التى تشكل سلوكه فى الحياة . وهذا أمر لابد أن يتعاظم فى عصر العولمـة التى جعلت العالم يزداد تشـابكًا وتداخلاً ، ليس على المسـتوى الدولي فحسب ، وإنما داخل المجتمع الواحد أيضًا . فلم يعد ممكنا قصر الطبقات فى حركتهـا السياسية، على الصراع الطبقى فـقط، ولـم تعد التصنيفات والتقـسيمات والتسكين فى خانات ، كفيلة برسم المسارات التى تشقها الممارسة الديمقراطية .

وسواء أكـان أنصار الحـزب الواحد أو أنصار التـعددية الحزبـية يتشـدقون بالديمقـراطية ويرفعون أعلامـها ليل نهار ، فإن أزمـة الديمقراطية جـثمت على كاهلهم جـميعًـا . فإذا كان نظام الحـزب الواحد قد تم تجـاوزه ، فإن هناك من الأدلة والشواهد ما يؤكد أن نظام التعددية الحزبية الطليق لا يحقق البديل الأفضل له . ذلك أن الأغلبـية لـيست بالتـجـانس الذى يفتـرضـه البعض ، لأن رأيهـا بخصـوص قضية ما قـد يتشكل من آراء شرائح بعـينها من المجتـمع ، فى حين يكون رأى الأغلبية نفسها فى قضيـة أخرى هو رأى شرائح مختلفة . وبالتالى فإنه من المحتمل أن يبرز فى المسـتقبل نظام لا يقوم على الحزب الواحد ، ولا على التعددية الحزبية ، وإنما ينهض على آليـة يمكنها أن تبلور رأيين أو أكثر تجاه كل قضية على حدة : سواء الـرأى المؤيد لموقف السلطة ، أو الرأى المعارض له ، بعيـدًا عن أى تصنيف أو تقسيم أو تنظيم ثابت للآراء فى صـورة أحزاب . وهذا يسـتدعى وجود مـؤسسـات تكفل توظيف آليـة الرأيين بدلا من آلية الحـزبين . وبذلك تصبح ممارسة السلطة التشريعـية متاحة للشعب كله ، وتزول الحاجة إلى التفويض ، ويختفى البرلمان مع اختفاء النظام الحزبى .

إن الثورة الإعلاميـة تجعل هذا التطور ممكنا بفضل قدرة الكومـبيوتر الذى يتيح لكل مواطن الإلمام بكل ما يجرى فى المـجتمع وبكل ما يساعده على بلورة رأى معـين ، بحيث يتـمكن من البت برأيه فى القضـايا التى تمس حيـاته . لقد أصبحت الثورة الإعـلامية تحقق مزيدا من الإنجازات الخـارقة كل يوم ، وتتقدم بسرعة المـتوالية الهندسية ، وليس بمقـدور أحد صد زحفها . وأصـبحت قواعد اللعبة الـسياسية تكمن فى آلـيات تسخير الإمكانات الفـنية والتكنولوجية المـتاحة لمزيد من الديمقراطية ، وليس تسخيـرها فى التلاعب بوعى البشر وتزييفه وتلقينه رؤى وآراء دون أخرى ، وإذا كـان هناك أمل فى أن تحل الثورة الإعـلاميـة أزمة الديمقراطية المزمنة من خلال إتاحـة الفرصة لكل مواطن كى يعبر عن رأيه وفكره مباشـرة دون أن يقف بينه وبين السلطة الفعليـة ممثل ينوب عنه ، فإن مـا يجرى

على أرض الواقع فى مطلع القرن الحادى والعشرين لا يبشر بالخير ، إذ إنه أقرب إلى تكريس سلطة احتكارات الإعـلام على مستوى العالم ، منه إلى توفـير فرص أفضل لانفـتاح ديمقراطى حـقيقى. ولذلك لابد من إيجـاد قواعد جديدة للعـبة الديمـقراطيـة لعلها تخلصـها مـن المشكلات والأزمـات التى أدخلتهـا فى طرق مسدودة ، ومتاهات جانبية، وحلقات مفرغة .



(٦) أساليب الوساطة

أساليب الوساطة من قواعد اللعبة السياسية التى يمكن أن تمارس فى الظل أو حتي فى السر ، لكنها يمكن أن تلعب دوراً حيويا فى إنجاح مفاوضات قد تكون مصيرية بالنسبة لدول وشعوب متصارعة ويمكن أن تقوم بها شخصيات سياسية على مستوى رفيع للغاية ، مثلما فعل المفكر السياسى الكبير هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فى وساطته المكوكية المشهورة بين مصر وإسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فالوساطة بطبيعتها وسيلة حيوية تهدف إلى حل المشكلات المعلقة والتى يمكن أن تنفجر مع مرور الوقت وتتولد عنها مشكلات وصعوبات أخطر قد يتعذر حلها عن طريق التفاوض . وقواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أنه ما من طرفين اضطرا إلى اللجوء إلى الحرب إلا وكانت النتيجة مشكلات أكبر وأكثر وأخطر.

وأحياناً تكون المفاوضات غير ممكنة لحساسيات شائكة ومتفجرة بين الأطراف المتصارعة تمنع جلوسهم إلى مائدة مفاوضات مباشرة. من هنا كانت ضروب الوساطة بين الدول المتصارعة للتمهيد لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة ، وللوصول إلى أكبر مساحة ممكنة من الأرض المشتركة التى تعمل على التقريب بينها بل إن الدول المتحاربة تلجأ أحياناً إلى وساطة أطراف أخرى والمعارك مشتعلة فيما بينها ، بحثاً عن وسيلة أكثر أمناً لحسم القضية المشتعلة أو حتى تبريرها ، بعد أن عجزت الدماء المنهمرة من الجانبين عن حلها . فكلما ازداد انهمار الدماء ، ترسخت الرواسب ، وتعقدت الأمور بكل ما تحمله من أحقاد ومرارة وانفجارات

جديدة. لذلك كان الإنسان فى أشد الحاجة للوساطة والتفاوض المباشر وغير المباشر منذ أن عرف الصراع مع أخيه الإنسان. وعلى الرغم من مرور القرون ومعها عصور الاكتشافات والاختراعات والابتكارات التكنولوجية المذهلة ، إلا أن الإنسان لم يكتشف أو يخترع أو يبتكر وسيلة حضارية لفض المنازعات أفضل من أساليب الوساطة والمساعى الحميدة التى تبذل فى هذا الصدد ، تمهيداً لمفاوضات إيجابية واتفاقيات ومعاهدات مثمرة لكل الأطراف المعنية ، بما فيها الطرف الذى قام بالوساطة .

وليس أى طرف مؤهلاً للقيام بالوساطة التى يجب أن تتوافر فيها شروط معينة حتى تؤتى الثمار المرجوة منها . فلابد أن يكون للطرف الوسيط ثقل سياسى أو اقتصادى أو أدبى ، أو هؤلاء جميعاً ، لدى الطرفين المتنازعين . ويزداد هذا الثقل فى قيمته وتأثيره إذا كان دوليا على نطاق واسع. ونظراً لأن السياسة لا تعرف سوى تبادل المصالح ، فمن الطبيعى للطرف الوسيط أن تكون له مصلحة فى القيام بمثل هذه الوساطة ، وهذا شىء مشروع للغاية ، بل يشكل قاعدة صلبة لممارسة الوساطة ، لوجود دوافع محفزة لجميع الأطراف المعنية.

ويمكن أن تتنوع أشكال الوساطة طبقاً لنوعية القضايا والمشكلات المطروحة. فهناك ما يعرف فى العرف الدبلوماسى بالمساعى الحميدة التى تقتصر على قيام دولة بمحاولة للتقريب بين دولتين متنازعتين ، وتمهيد طرق اللقاء بينهما ، وحثهما على الدخول فى مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بينهما ، دون أية مشاركة أو تدخل من الدولة صاحبة المساعى الحميدة فى المفاوضات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فى حين تعنى الوساطة التقليدية ، قيام دولة ما بالاشتراك المباشر أو شبه المباشر أو غير المباشر فى المفاوضات ، سواء قبلها أو فى أثنائها أو بعدها .

وهناك أيضاً لجان التحكيم الدولى مثل محكمة العدل الدولية فى لاهاى ، وهى مؤسسات دولية دائمة ، أما لجان تقصى الحقائق فغالباً ما تكون مؤقتة أو

منوطة بمهـمة محـدودة ، وتشكلها هيـئة دولية مـثل الأمم المتحـدة أو الاتحاد الأوروبى أو أية مجموعـة دولية أو إقليمية لها صفة مـحددة ، وهى تقوم بفحص الوقائـع وتصنيفـها وتحليلهـا ، وتقديم تقـرير عنها ، يركـز عادة على العنـاصر الإيجابية التى تساهم في إنجاح مهمتـها . لكن ليس لها أن تصدر حكماً نهائيا ، وإنما يظل هذا الحكم قاصراً على الهيئة أو المجموعة الدولية التى أوفدتها .

ومن أهم شروط نجاح الوسـاطة بصفة عامة ، قـدرة الطرف الوسيط على إيجاد هدف أسمى ، يمكن أن يشكل إغراءً للطرفين المتنازعين بحيث يسعيان إلي بلوغه بمسـاعدة الوسيط . ذلك أنه فى حميـة أو حمى النزاع أو الصراع لا يمكن للطرفين أن يكتشفا أو يبتكرا مثل هذا الهدف الذى يمكن أن يكون مشتركاً بينهما. ولا يقتصر هذا الاجتهاد على المنازعات السياسية فحسب ، بل يمكن توظيفه فى شتى أنـواع المنازعات بين مـختلف الفـرق والفئات والـقطاعات ، مثـل نزاعات العمـال مع الإدارة ، وإضرابات الطلبة احـتجاجـاً على ظواهر أو قضايا مـعينة ، ومشكلات الفتن الطائفية والصراعات الـطبقية ، واحتجاز الرهائن ، واضطرابات التفرقة العنصرية . . . الخ .

وكلما كانت دوافع الوساطة ومحركاتهـا واضحة وصريحة ومتبلورة ، كانت الثقـة بالوسيط أعمق وأقوى ، خـاصة إذا كانت هناك أرضـية مشتـركة يمكن أن تلتقى عليها دوافع الوسيط مع دوافع الطرفين المتنازعين . ولا يمكن حصر دوافع الوسيط فى أنماط محدودة لأنها عديدة ومتنوعة وتختلف من حالة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر . أما دوافع الطرفين أو الأطراف المتنازعة لقـبول قيام دولة بمهمة الوساطة ، فهـى مسألة متعـددة الأسباب التى لا يمكن حصـرها أيضاً . لكن من أهم الأسـباب العامـة ، اقتنـاع الطرفين أو الأطراف بأن المـفاوضـات ستـتعـثر وستدخل فى طرق مسدودة بدون تدخل هذا الطرف الوسيط.

أما قضية حياد الطرف الوسيط وموضوعيته ، فهى دائماً فى حسبان الأطراف

المتنازعة ، وربما أثارت حساسيات وشكوكاً يمكن أن تعوق الوساطة برُمتها وقد أثبتت مواقف التاريخ وأحداثه حالات وساطة كان فيها الوسيط متحيزا لأحد الطرفين . وفى السياسة لا يوجد شخص فوق مستوى الشبهات فى نظر الأطراف الأخرى . فمثلاً عند انقسام العالم إلى كتلتين ، إحداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية فى سنوات الحرب الباردة ، فإن الأطراف المتنازعة كانت تلجأ لوساطة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى بصفتهما زعيمتى المعسكرين المتضادين. وبالتالى كانت موضوعية الوساطة أو حيادها أمراً مشكوكاً فيه للغاية فى ظل الصراع الأيديولوجى السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة بين مصر والسعودية فى أثناء خوض مصر فى حرب اليمن فى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، كان من الطبيعى أن تنحاز للسعودية ضد مصر التى كانت محسوبة من الدول الاشتراكية فى تلك الفترة ، بل كانت أمريكا تمد المرتزقة بالعتاد والأسلحة والمال ، الذين كانوا ينطلقون من قواعدهم المتاخمة للحدود السعودية اليمنية . وهو نفس الانحياز الذي مارسه الاتحاد السوفيتى فى وساطته بين الهند وباكستان في النزاع المسلح الذى دار بينهما فى فترات متقطعة فى عامى ١٩٦٥ ، و١٩٦٦ . فقد كان من الطبيعى أن ينحاز الاتحاد السوفيتى للهند التى تسمح بوجود حزب شيوعى كبير ، بل إن ولاية كيرالا هى ولاية شيوعية بمعنى الكلمة ، فى حين أن باكستان كانت فى نظره مجرد عميل أمريكى.

هنا يثار سؤال لا يمكن تجاهله وهو : لماذا قبل الطرف الذى يشعر بانحياز الوسيط ضده مثل هذه الوساطة ؟ والإجابة عنه تكمن في المثل العربى : « مكره أخاك لا بطل » ! فإذا كان بسمارك مؤسس الوحدة الألمانية قد قال إن السياسة هى فن الممكن ، فالسياسة فى الوقت نفسه تحتوى على حتميات لا يمكن تجنبها أو الهروب منها ، بحيث تحتم قواعد اللعبة السياسية ، الاختيار من بين أقل

الحتميات ضرراً . هذا إذا كان السياسى يملك فرصة هذا الاختيار ، وليس أمامه سوى حتمية واحدة كالقضاء والقدر . إن الطرف المتحيز ضده يرضخ لقبول هذه الحتمية لعدم وجود بديل أمامه ، إذ يجد القبول أفضل من الرفض ، وأن قبول الوساطة والتفاوض فى مثل هذه الظروف ، سوف يؤدى إلى خسارة أقل من عدم الاتفاق . وربما كان هناك إغراء بمكافأة يلوح بها الوسيط ، مكافأة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية فى مقابل السماح للوسيط بالقيام بدوره .

ودور الوسيط لا يقتصر على التمهيد المبدئى للمفاوضات ، أو القيام بمهام مكوكية بين الطرفين إذا رفضا اللقاء المباشر ، بل يمكن أن يستمر قبل وأثناء وبعد المفاوضات . وكلما كانت مكانة الوسيط رفيعة وله ثقل يحسب حسابه ، فإن تأثيره لابد أن يكون فعالاً ، وأحياناً تعتبره الأطراف المتنازعة بمثابة الأب الروحى . وكلما كان الوسيط موضوعيا ومحايداً ، فإنه يمكن أن يلمس حقائق وإمكانات قد تغيب عن أذهان الأطراف فى اختيار الممثل المناسب له ، وذلك أن الميول والتوجهات الشخصية لمن يمثلون طرفاً من أطراف النزاع ، قد تكون عقبة فى سبيل الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق ، أو العكس ، فقد تكون قوة دفع بناءة تقرب المسافات بين المتنازعين .

إن أخطر مهمة أولية يمكن أن يقوم بها الوسيط أو الوسطاء ، هى جذب الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات ، وإزالة الحساسيات مثل الخوف من الظهور فى صورة الضعيف الذي لم يجد بدا من اللجوء إلى المفاوضات السلمية كملاذ أخير ونهائى له ، أو التأكد من أن المفاوضات عاجزة عن تحقيق مزايا أكبر من الوضع القائم بالفعل . كما يستطيع الوسيط إزالة الحساسيات التى تثيرها مشكلات البدء المتعلقة بحفظ ماء الوجه ، مثل عقد جلسة افتتاح المفاوضات فى عاصمة بلاده خاصة إذا كانت عاصمة لها ثقل سياسى وإعلامى على المستوى الدولى ، أو في أى مكان آخر محايد . . . الخ.

ولابد أن يكون الوسيط مسلحاً بثقافة تاريخية وسياسية سواء على المستوى العام ، أو على المستوى الخاص بالقضايا المتنازع عليها ، بحيث يستطيع أن يقوم بما يشبه دراسات الجدوى لكل جوانب هذه القضايا ، وإبراز احتمالات الاتفاق أو الاختلاف فيها ، وإبلاغ أطراف النزاع بأساليب علاج مشكلات مماثلة من قبل ، وتزويدها بمعلومات تفتقر إليها. كما أنه من حق الوسيط أن يقترح مبادئ أساسية تكون بمثابة منطلقات وإجراءات وآليات تجنب المفاوضات الدخول فى طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة. بل ويمكن أن يقترح جدول أعمال مبدئى للمفاوضات ، وتنظيم أساليب الاتصالات بين المفاوضين ، والمساومات الضمنية ، وتكييف تبادل المعلومات ، وتشجيع الأطراف على مراجعة مواقفها والتركيز على نقاط الالتقاء بقدر الإمكان ، ولابد أن يملك الوسيط من الذكاء والحساسية واليقظة بل والدهاء ما يمكنه من إلقاء أضواء ساطعة على نقاط معينة تشيع التفاؤل ، خاصة عند البداية ، وإغفال أخرى - ولو مؤقتاً - حتى لا تدخل الأطراف المتنازعة فى نفق مظلم قد لا تخرج منه إلا لجولة جديدة من الصراع.

ومن الطبيعى أن يكون مجال رؤية الوسيط أوسع وأعمق من رؤية الأطراف المتنازعة ، لأنه يدرك الأبعاد والاحتمالات الفعلية للموقف التفاوضى والآفاق الممكنة للتسوية ، بحيث يستطيع أن ينقل المعلومات والاحتمالات للمفاوضين بأسلوب يساعدهم على تكييف رؤاهم وتعديل مواقفهم تجاه بعضهم بعضاً . كما يسعى الوسيط المحايد الموضوعى إلى وضع النيات العدوانية فى كفة تواجه النيات الحسنة فى كفة أخرى ، ثم يعمل أقصى ما فى وسعه على ترجيح كفة النيات الحسنة خطوة خطوة ، بناء على إيمان عميق بأنه لا يوجد عداء أبدى ، ولكل عقدة حلال .

وتعتبر التنازلات المتبادلة من أصعب المجالات الشائكة التى يتحتم على

الوسيط أن يخوض فيها ، خاصة أن كل طرف يظن فى نفسه القدرة على الحصول على ما يريد دون أى نوع من التنازل ، فى حين أن التنـازلات المتبادلة هى الأداة الفعـالة فى تقريب المسافـات بين المفاوضـات . لكنها غالباً مـا تأتى فى مرحلة مـتأخـرة من الوسـاطة ، لأن كل طرف واثق من أنه إذا بدأ مـوقـفه الـتفـاوضى بالتنازل ، فربما خسر كل شيء لأنه لن يجد ما يتنازل عنه فى النهاية . وإذا كانت القوة غـير متـعادلة بين الطرفين ، فـمن المتـوقع أن تتعثـر الوساطة لأن الطرف الأقوى سيسعى إلى الحصول بالمفاوضات السلمية على ما لم يحصل عليه بالنزاع المسلح ، أو مـا سوف يحـصل عليه به . وهو مـا يضاعف من صعـوبة مهـمة الوسيط الذى يلجأ عـادة فى مثل هذه الحالات إلى تخفـيف أو تقليل فارق القوة بين الطرفين ، وذلك بتـزويد الأضعف بالمعلومـات ، والنصائح ، والتوجيـهات التى تمكنه من اختراق حصون الطرف الآخر . فإذا لم ينجح هذا الأسلوب ، فقد يضطر الوسيط إلى مـساومة الطرف الأقـوى بإغراءات يمكن أن يقدمهـا إليه ، أو استخدام قـوة بلده لمنعه من ممارسة القـوة التى تعوق الاتفاق . لكن يتطلب هذا المـوقف أن يكون الوسـيط من بلد يملك مـثل هذه القـدرة على هذا الوعـد أو الوعيد .

وتلعب قدرة الوسـيط على تفسيـر معانى التنازلات ، وتـحليل عناصرها ، وتفكيك مفـرداتها ثم إعادة صـياغتهـا من منظور جديد ، دوراً حيـويا للغاية فى التقريب بين المفـاهيم والرؤى المتصارعة من خلال قـيام كل طرف بتعديل الزوايا التي ينظر منهـا إلى التنازلات . ذلك أن الوسـاطة - ومن بعـدها المـفاوضـة - تنهض علي مبدأ " خذ وهات " ، وليس هناك طرف آخر يأخذ بصفة دائمة مهما كان قويا ، كـما أنه ليس هناك طرف يعطى بصفة مـستمرة مـهما كان ضعـيفاً . وخاصة أن توازن القوى خاضع تمـاماً لقواعد اللعبة السياسيـة المتغيرة التى يمكن أن تحول الـقوة إلى ضعف والـضعف إلى قوة . وإذا اسـتطاع الوسيط أن يـثبت للطرفين المتنازعين أن الحل العادل لن يتحقق إلا من خلال منهج معين للتنازلات

ليس فيـه إجحـاف أو إنصاف لطرف دون الآخـر ، فإنه بهذا يكون قـد نجح فى وضع أقدام المفاوضين على بداية المســار الصحيح . خاصة إذا دعم هذا النجاح بتقديم اقتراحات جديدة فى لحظات مناسبة ، وحلول مبتكرة لتذليل العقبات التى تعوق الاتفاق.

وتتمثل معـضلة الوساطة فى أن كل قضية أو أزمة أو مـشكلة ، تحتاج إلى إجراءات وآليات خاصة بها ، ونابعة من تفاعـلاتها وتفاقماتها التى تختلف عن أية قضية أخري اختلاف بصمات الأصــابع. فإذا كانت الأساسيات النظرية والمنهجية تكاد تكون واحدة عند علمـاء السياسة ومـمارسيهـا ، فإن التطبيقات تـحتاج من الوسيط إلى دراسة كل حالة على حدة دراسة متعمـقة ومستفيضة ، حتى لا تطبق الأساسيات النظرية تطبيقاً آليـا قد يؤدى إلى نتائج عكسية. وبرغم أن العالم يعيش الآن ما يسمى بعصر المعلوماتية الذى جعل من العالم قرية كونية صغيرة ، يمكن الحصـول فيها على أى نوع من المـعلومات عن أى موضوع ، إلا أن مـعلومات الوسيط تعـتبر أكثر دقـة وتفصيلا وجـدوى للأزمة بصفة خاصـة ، بحيث يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها .

وبصفة عامـة فإن الدول العظمى والقوى الكبرى هى المرشـحة للقيام بدور الوساطة الفعالة والمؤثرة في حالات كـثيرة . لكن هذا لا يعنى أن الدول الأصغر عاجزة تماماً عن القيام بهـذه المهام ، بل هى تستطيع ذلك ولكن فى نطاق أضيق وبإمكانات أقل ، وغـالباً مـا تنحـصر هذه الوســاطة فى مـجال إقليـمى مع دول متاخمـة وهناك بعض الدول أو الشخصيات التى ليس لها ثقل اقـتصادى ، لكنها تملك من التاريخ والقيمـة الأدبية ما يجعل كلمتها مسمـوعة من الأطراف المعنية إلى حد لا بأس به. وكلما أدركت الأطراف المتنازعة أن الوسـيط فى حقيقة أمره " فاعل خيـر" ، فإن هذا يمنحه مـصداقية تساعـده على إنجاز مهمـته . لكن لو شعرت هذه الأطـراف أن الوسيط جاء لغرض فى نفس يعـقوب واضعاً مـصالحه

الخاصة كغاية أساسية، ومصالح الطرفين كمجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، فإن مصداقيته تتلاشى على الفور ، وأشرف له أن ينسحب من تلقاء نفسه ، بدلاً من أن يطلب منه الانسحاب ، وهو ما سيجعله يخسر الكثير فى نظر أطراف أخرى كثيرة.

ويلعب الثقل الأدبى والجاذبية الشخصية أو الكاريزما التى يتمتع بها الوسيط، دوراً لا يمكن تجاهله فى إدارته لمراحل الوساطة ، وفى سد الفجوات التى يمكن أن تطرأ بينه وبين الأطراف المتنازعة. كذلك فإنه كلما اتسمت العلاقة بين الوسيط والمتفاوضين بالسلوك المتحضر الراقى والتفاهم المنطقى المتعقل ، زادت قوى الدفع نحو نجاح المفاوضات فى النهاية . هذا بالإضافة طبعاً إلى المهارات والإمكانات التفاوضية التى يجب أن يتمتع بها ويوظفها فى الوقت والمكان المناسبين. وإذا كان توازن القوى بين الأطراف المتنازعة ، مطلوباً لتمهيد الطريق لنجاح المفاوضات ، فإنه مطلوب أيضاً بين الوسيط وهذه الأطراف التى يجب أن تشعر بالندية الإيجابية معه ، بحيث لا يبدو فى نظرها قويا أو ضعيفاً أكثر مما يتطلب الموقف الراهن .

إن معظم أساليب المفاوضات هى فى حقيقتها تدخلات لأطراف خارجية بقصد التأثير فى مجرى المفاوضات ، وتوجيه خطوات الأطراف المتنازعة أو أحدها إلى اتجاه معين . ونظراً لأن كل الاحتمالات في السياسة قائمة ، فإنه من المحتمل أن يكون الهدف الخفى وغير المباشر للوسيط هو إعاقة المفاوضة ومنع الاتفاق فى النهاية لأنه يرى فى تحقيقه تعارضاً مع مصالح استراتيجية له على المدى البعيد . وخاصة أن آليات نظام الوساطة تتداخل فى نظام المفاوضات بشكل معقد ومتشعب للغاية . وهى آليات تتطلب يقظة ووعيا ومبادرة ، سواء من الوسيط أو الأطراف المتنازعة ، لمتغيراتها التى لا تتوقف ، ذلك أن كل طرف لا يكشف أوراقه منذ البداية ، بل يخفيها تماماً عن أعين الآخرين ، ولا يلجأ إلى إبرازها إلا في الوقت

الذى يراه مناسباً له ، وقد يشتت انتباه الآخريـن فى قضايا فرعية وثانوية على سبيل جس النبض وكـشف النوايا الخـفـية بقـدر الإمكان . ومع كل هذه التـعـقيـدات والتفريعات والـتشعبات والمتاهات الجـانبية والطرق المسدودة والحلقـات المفرغة التي يمكن أن تدخل فـيها مـساعى الوسـاطة ، فإن الوساطـة لا تزال من الآليات الضرورية والملحة لتمهيد الطريق للمفاوضات الكفيلة بفض المنازعات.



(٧) أسـرار المخابـرات

إذا كانت المعارك التى تدور في ميادين القـتال بين الجيوش بمثابة الحروب العلنيـة التى يغطى الإعلام يومـياتها لحظة بـلحظة ، فإن المعـارك التى تدور فى الظلام أو الخفـاء بين أجهزة المخـابرات وأساليب الدهاء ، هى بمثـابة الحروب السرية الـتى لا يعرف عنهـا الناس شيئـاً ، إلا إذا سمح ذوو الشـأن بالكشف عن بعض أسرارها ، بل إن بعض الدول لا تسـمح بإفشاء هذه الأسرار إلا بـعد مرور عقود عديدة عليها قد تصل إلى نصـف قرن أو أكثر. وأحياناً لا تسمح بذلك علي الإطلاق مثلما حدث فى أول مـعركة فعلية فى الحرب الباردة قبل أكـثر من شهر من انتحار هتلر حيث تم تشكيل فريق مشتـرك من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين في فك الشفرات السرية واستقل أفراد هذا الفريق طائرات خاصة للهبوط فى مواقع معينة في ألمانيا ، وكانوا جزءا من منظمة سرية للغاية أطلق عليها اسم " تيكوم " اختـصاراً لعبـارة " لجنة مخابرات الهـدف " وكانت مهـمتهـا خلال تلك الأيام الأخيرة من الحرب العالمـية الثانية هي اعتقال أكبر عدد مـمكن من خبراء الشفرة الألمـان والاستيـلاء على معـدات وأجهـزة الشـفرة السـرية فى الجـيش النازى الألمانى ، قـبل أن تقع فى أيدى السوفـييت حـتى لا يحرزون قصـب السبق فى استغلال النجاحات الألمانية فى مجـال التجسس وفك الشفرات ضد الغرب بوجه عام وضد أمريكا وبريطانيا بوجه خاص. وقد تولى العقيد جورج بيتشر مدير فرقة مخـابرات الاتصـالات فى أوروبا مسـئوليـة منظمة " تيكوم " فـى عام ١٩٤٤. وأحيطت أعمال هذه المنظمة بنطاق من السرية لم يسـبق له مثيل لدرجة أن جميع عملياتها وأنشطتها التى مر عليها أكثر من نصف قرن مازالت حتى الآن تعتبر سرية

للغاية ، ولا تسمح الحكومتان الأمريكية والبريطانية بتداولها تحت أى ظرف من الظروف . وفى عام ١٩٩٢ ، أصدر مدير وكالة الأمن القومى الأمريكى أوامره بمد نطاق السرية المفروض حول " تيكوم " حتى ٢٠١٢ لتصبح آخر الأسرار الكبرى للحرب العالمية الثانية والتى لم يكشف عنها شيء حتى الآن .

وتعنى المخابرات أساساً بالحصول على كافة المعلومات عن الدول الأخرى بكل الوسائل التقليدية كالتجسس ، أو الوسائل الحديثة التى تستخدم أحدث ما بلغته التكنولوجيا . ولقد اتسع نشاطها ليشمل كافة مجالات الحياة وأدق تفاصيلها ، العلنى منها والسرى ، نظراً لما فرضته التكتلات الدولية والحرب الباردة ثم عصر العولمة الذى بدأ بعد أن انهار نظام القطبية الثنائية ، وأصبح فيه القطب الأمريكى الأوحد قادراً على التلاعب بمقدرات العالم من خلال وكالة المخابرات المركزية ، ووكالة الأمن القومى ، وغيرها من الأجهزة الأخطبوطية التى تستخدم آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في التجسس والتنصت والتصوير والتسجيل . . الخ.

وتلعب المعلومات دوراً حيويا في مصير الشعوب ، بحيث أصبح توافر كل المعلومات الممكنة ضرورة لا غنى عنها لكل القادة السياسيين والاقتصاديين والعسكريين الذين يجب أن تتوافر لديهم معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وعلمية وسيكلوجية . . . الخ بالقدر الكافى وفى الوقت المناسب عن الدول والقوى الأخرى وخاصة عن العدو المحتمل سواء في حرب محتملة أو سلام مسلح ، وذلك حتي يتمكنوا من وضع استراتيجية الدولة تجاه الدول الأخرى ، وتحديد نوعية علاقاتها وارتباطاتها معها ، وتوجيه سياستها الاقتصادية والتجارية ، وتقدير كافة الاحتمالات لوضع الخطط الكفيلة بمواجهة المواقف المتوقعة فى أية جبهة من الجبهات ، وهى ليست جبهات حربية بالضرورة . ذلك أن نشاط المخابرات للحصول على هذه المعلومات لا يقتصر على وقت الحرب

فحسب ، بل يستمر في وقت السلم ، وإن كانت أساليبه ومناهجه تختلف بطبيعة الأمر فى وقت الحرب عنها فى وقت السلم.

وقد كانت المخابرات من الأجهزة الرائدة التي أثبتت بأسلوب مادى وفعلى أن المعلومات شرط أساسى لاكتساب القوة اللازمة لمواجهة أى تحد. وهى الحقيقة التى أكدها ورسخها عصرنا هذا الذى أطلق عليه " عصر المعلوماتية " ، إذ إن من يملك المعلومات ويعرف كيف يوظفها ، فهو يملك القوة والسيطرة والسيادة بل والسطوة وقد تفرغت وتشعبت وتعقدت تخصصات المخابرات وأقسامها وفروعها ، ولم تعد تعتمد على المخبرين التقليديين الذين اتخذت السينما العالمية من شخصياتهم مادة مثيرة ومشوقة لأفلام كثيرة ، بلغت درجة الخيال العلمى كما فى أفلام جيمس بوند ، بل أصبحت تعتمد على كل الخبراء والعلماء والمفكرين فى جميع التخصصات العلمية والعملية. وكثيراً ما طلبت أجهزة المخابرات من أساتذة الأقسام العلمية فى أعرق الجامعات ، القيام بدراسات أكاديمية في شتى المجالات ، ذلك أن الدهاء المخابراتى أصبح يعتمد على آخر ما حققته العلوم والتكنولوجيا الحديثة من إنجازات وفى معظم الأحايين لا تدرك هذه الجامعات أنها تنجز هذه الدراسات لحساب المخابرات ، خاصة أن المطلوب منها يتمثل فى جزء دقيق وصغير لا يمنحها القدرة على استيعاب المشروع الخفى ككل . ثم يقوم علماء وخبراء المخابرات بتجميع هذه الأجزاء الدقيقة والصغيرة التى تم تصنيعها طبقاً لمواصفات معينة، لبناء المشروع فى صورته النهائية . وينطبق هذا بصفة خاصة علي الأسلحة الجديدة التى تشارك الأقسام المتخصصة فى الجامعات فى صنع أجزاء منها من خلال جامعات عديدة ومتناثرة ، قد لا تكون فيما بينها علاقات أو صلات من أى نوع.

وأصبحت الجبهات التى تغطيها المخابرات أكثر من أن تحصى ، لكن هناك ثلاث جبهات تمثل همها الرئيسى فى القيام بدورها الفعال ، وهى حماية الجبهة

الداخلية حتى تظل متماسكة وإيجابية ومنتجة ، وحماية القاعدة الاقتصادية التى يتحتم أن تكون صلبة ونامية ، وتمهيد الجو المناسب لسياسة خارجية ناجحة ومؤثرة. لذلك يمتد نشاط المخابرات ليشمل الحصول على معلومات عن جميع الميادين فى داخل البلاد أو خارجها ، وهى ميادين متشابكة ومتداخلة بحيث يصعب التعامل مع أحدها دون وضع الباقية أو بعضها فى الاعتبار . وخطورة دور المخابرات فى زمن السلم لا تقل عنها فى زمن الحرب ، ذلك أن عوامل التربص والدس والخداع والتحدى قد لا تكون علنية أو مباشرة أو صريحة فى زمن السلم ، لكنها موجودة بل ومتفاقمة ويمكن أن تؤدى فى النهاية إلى انفجار عسكرى . ولا يخلو زمن السلم من حرب نفسية ، وحرب اقتصادية بل ومحاولات للتخريب المادى ، بهدف تحطيم الجبهة الداخلية للخصم حتى لا تقوم له قائمة إذا ما تطور الأمر إلى مواجهة عسكرية. فالجبهة الداخلية تعتبر خط الصمود الثانى ، والعمق الاستراتيجى الذى يساند القوات المسلحة فى المعركة . ومن هنا كانت هدفاً للحرب النفسية التى تسعى إلى إضعاف معنويات الشعب ، وتدمير تماسكه ، وتحطيم قدرته علي الصمود ، وذلك بنشر الذعر ، والفوضى ، وترويج الشائعات ، وبث روح الهزيمة وحملات التشكيك لإحداث البلبلة والتشتت فى صفوف المواطنين الذين إذا فقدوا الثقة فى قيادتهم وأنفسهم ، أصبحوا ريشة فى مهب الرياح التى يقوم الخصم أو العدو بدورها ، ويمكن أن يحولها إلى إعصار كاسح.

ولكى تصل الحرب النفسية إلى أعلى درجات فاعليتها ، فلابد أن تتزامن مع حرب اقتصادية تؤكد ماديا ما تثيره الحرب النفسية من مخاوف ، وما تروجه من شائعات ، وما تنشره من بلبلة فى نفوس المواطنين الذين يلمسون بطريقة مادية - لا تقبل الدحض - خطوات منع تصدير السلع الاستراتيجية إلى بلدهم ، وإغلاق الأسواق الخارجية فى وجه منتجاته ، والتشكيك فى مقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ، مما يؤدى إلى زعزعة الثقة فى اقتصاده . ونظراً لأن رأس المال

جبان بطبيعته ، فإن حدوث انهيار فى البنية الأساسية الاقتصادية والحركة التجارية ، يصبح أمراً متوقعاً مع ازدياد احتمالاته يوماً بعد يوم . وإذا كان هذا الانهيار بمثابة مأساة فى زمن السلم ، فإن هذه المأساة تتحول إلى كارثة لا حدود لها فى زمن الحرب.

وإذا أراد العدو تصعيد المواجهة ، فإنه لا يكتفى بالحرب النفسية والحرب الاقتصادية ، بل يلجأ إلى استخدام الجواسيس والعملاء فى محاولات التخريب المادى الذى يستهدف المنشآت الحيوية المدنية والعسكرية لإضعاف قدرة الدولة على توفير المواد الضرورية والحيوية اللازمة للشعب والجيش ، وإعاقة تقدمها ، وشل حركتها ، عندما لا تجد بنية أساسية أو قاعدة متينة يمكن أن تتحرك أو تنطلق منها . كما أن هذا التخريب المادى يشكل خسارة مادية جسيمة ، تتكبدها الدولة عندما تشرع فى تعويض وإعادة تعمير ما تم تخريبه.

أما أساليب أجهزة المخابرات فى الحصول على هذه المعلومات ، فتختلف من جهاز لآخر ، وإن كانت الأساسيات التى تعتمد عليها ، تكاد تكون واحدة ، فهى تعتمد أساساً على تجميع المعلومات سواء من المصادر العلنية أو السرية بكافة أنواعها . ولا تزال الجاسوسية من أهم الأساليب والأدوات فى هذا المجال ، وإن كانت قد تطورت تكنولوجيا إلي حد مبهر ، لكن العنصر البشرى لا يزال حتى الآن المحور الأساسى لكل عمليات التجسس ، التى هى قديمة قدم المجتمعات البدائية التى تبلورت فى مواجهة مجتمعات أخرى . فمنذ أن صارت القبيلة وحدة اجتماعية ، وقاتلت لدوافع الغيرة ، أو بسبب الخيلاء وتضخم الذات ، أو للحصول على مغانم مثل منابع للمياه أو أراض جديدة ، أصبح للجاسوس دوره الخطير والحيوى فى هذا المضمار . وسواء أكان القتال للدفاع أو الهجوم ، فلقد كان على قادة أى تكتل اجتماعى أن يعرفوا كل ما يمكن عن قوة أو ضعف أعدائهم الفعليين أو المحتملين .

ولقد تطورت أساليب الجاسوسية على مر الأيام حتى جاء القرن الحادى والعشرون بكل ما ينطوى عليه من إنجازات تكنولوجية وطفرات معلوماتية ، واتصالات إلكترونية ، فأصبحت الجاسوسية منظومة من أحدث وأعقد العلوم الحديثة . لكن يظل للعنصر البشرى الأولوية على الوسائل الإلكترونية ، فأحياناً قد لا تكون المعلومات المطلوبة عن موضوع معين مغطاة من المصادر العلنية بشكل مُرْضٍ أو تكون المعلومات الموجودة غير موثوق بها أو غير موثوق بمصدرها. لذلك فإن جمع المعلومات عن طريق الجواسيس والعملاء ، سيظل ضرورة لا غنى عنها لكل أجهزة المخابرات.

وستظل الجاسوسية بمثابة النشاط السرى الذى يقوم به جهاز مخابرات دولة من الدول للحصول على معلومات عن دولة أخرى وهناك خطأ شائع بين معظم الناس عن دور الجاسوسية فى الشئون الدولية ، ويتمثل فى أن عمل الجاسوس أو العميل قاصر على ميدان النشاط العسكرى فحسب ، ذلك أن تحديات السلم هى بمثابة قواعد اللعبة السياسية المتجددة والمتواصلة فى حين أن تحديات الحرب هى قواعدها المرتهنة بزمن معين . إن قدرة أية دولة على خوض أية معركة ، عسكرية أو غير ذلك ، رهن بمدى رسوخ بنيتها الأساسية ، واستقرار كيانها الاقتصادى ، وتلاحم فئاتها وطبقاتها الشعبية ، وقوة معنويات المواطنين ، وغير ذلك من الطاقات والقدرات والعناصر والعوامل التى بدونها ، يصبح الانتصار أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

فالجاسوسية تشكل ميداناً واسعاً متعدد الاتجاهات والأعماق ، ويبدو أن الربط التقليدى بينها وبين زمن الحرب ، يرجع فقط إلى أن عمل الجاسوس الذى يهدف إلى الحصول على الأسرار العسكرية ، هو مواجهة للمخاطر فى عقر دارها أو تحدى الأسد فى عرينه ، وهى خطوات فى منتهى الإثارة . ولذلك كان الجواسيس الذين يعملون فى مجال الحصول على المعلومات العسكرية هم الذين

يعنى بهم الناس وهم الذين نشرت عنهم روايات عديدة ، وعندما اخترعت السينما كانوا أيضاً مادة خصبة وغنية لأفلام لا تحصى نظراً لرواجها التجارى الضخم . لكن الواقع يؤكد أن الجاسوس الذى يعمل فى ميدان السياسة أو الاقتصاد لا يقل خطراً عن الجاسوس الذى يعمل فى ميدان الأسرار العسكرية.

وتختلف النظرة الأخلاقية والوطنية إلى الجاسوس لدرجة التناقض . فالجاسوس الذى يعمل من أجل بلده ويعرض حياته للخطر هو بطل قومى أو شهيد إذا كشف أمره وأعدم ، فى حين أن الجاسوس الذى يتم تجنيده للعمل ضد بلده ، هو خائن وإذا اكتشف أمره فعقوبته الإعدام لارتكابه جريمة الخيانة العظمى . ويتم اختيار الجاسوس الذى تمكنه ظروفه وإمكاناته وعلاقاته وصداقاته من التجسس والحصول علي المعلومات . وتحرص المخابرات الأجنبية على استغلال نقاط الضعف التى يتصف بها ، مثل عدم القناعة بالدخل المشروع والرغبة فى الإثراء السريع ، وفقدان الوازع الوطنى ، وممارسة العلاقات الجنسية العادية أو الشاذة ، والاستهتار بالقيم الدينية والأخلاقية وإدمان الخمر والمقامرة ، وما إلى ذلك . ويتم تجنيده داخل بلده أو خارجه لصالح جهاز المخابرات الأجنبية .

ويتلقى الجاسوس تدريباً طويلاً على الأمن ، وأساليب الحصول على المعلومات ، ووسائل التراسل السرى التى تطورت تكنولوجيا إلى حد كبير ، واستخدام المفرقعات . . الخ . كما يتم تدريبه على التزام أقصى درجات الحيطة والحذر واليقظة لأن حياته مرتهنة بأمنه وسرية نشاطه ، ولذلك يحرص على أن يظل أمره مختفياً ليس عن جهاز مكافحة التجسس فحسب ، بل أيضاً عن الذين يعيش معهم ويعمل بينهم وذلك عن طريق أن يندمج اندماجاً كاملاً وأن يتلاءم ملاءمة تامة مع العمل الذى يقوم به لتغطية مهمته الحقيقية بحيث يتفق مظهره وحركاته مع مقتضيات ذلك العمل وحرفياته . وهو إما إن يكون من مواطنى الدولة ، أو من رعايا دولة أخرى ومقيماً فى البلاد ، أو من رعايا دولة أخرى وغير مقيم فى البلاد ودخل إليها تحت ساتر ، أو بهوية مزيفة لمزاولة التجسس.

ويقـوم الجاسـوس بالحـصول على المـعلومـات إما عن طريق المـلاحظة والمـشـاهدة ونقل مـا يراه ويرصـده ، وقـد يكون داخل المكان الذى يتـضـمن المعلومـات المطلوبة ، وبذلك يمكنه الحصـول على المعلومـات والوثائق أو قد يكون فى وضع يمكنه من الحـصول عليهـا من أشخاص آخـرين يثقون فـيه ولا يدركون حقيقة نشـاطه ونواياه عن طريق استغلال الذين يثرثرون فى كل شىء دون حرص أو حـذر . وله أساليب وحـيل وألاعيب مـتعـددة تمكنه من استـدراجهم للإدلاء بما عندهم دون أن يدركـوا حقيقة أهدافـه ، منها على سبيل المـثال إلقاء أسئلة عادية وغـير مباشرة فى مـعرض حديث بحيث لا تبدو مـقصودة لكنه يصل منها إلى أهدافه، وكذلك تغليف أسئلته وأحاديثه بالإثارة التى تفتح شهية الآخرين للثرثرة ، واستغـلال ميل محدثه إلى التفاخر وحب الظهـور بمظهر العليم ببواطن الأمور ، والاختلاط الذكى بالمجـتمعات والطبقات والفئات المـختلفة ، وتجميع وتحليل المعلومات التى يحصل عليها من إنصاته إلى الأحاديث التى تدور فيها . وتعد ثقة الآخرين فيه أفضل ضمان له كى يمارس نشاطه أطول مدة ممكنة.

وحصـول الجاسـوس على المعلومـات بهذه الأسـاليب وغيـرها ، يعتـبر الأساس المتين الذى يعتمد عليه العدو فى استقاء معلوماته التى يبنى عليها خططه . وإذا كانت أجهزة الأمن قادرة على ضبط الخـونة والجواسيس ، فإنها لا تملك سبيلاً يصلهـا بالمواطنين الذين يتطوعون بإمداد جواسيس العـدو بهذه المعلومات عن حسن نيـة ، دون أن يتبادر إلى أذهانهم أنهم بزلة لسان أو بتـصرف طائش أو بسبب رغبة في الظهور والتفاخر قد يكونون السبب المباشر في حصول العدو على ما يريد من مـعلومات قد تؤدي إلي انتـصاره في معـركة مصيـرية ، مثل معـركة أوسترليتز التى انتصر فيها نابـليون علي النمسا ، ليس لعبقريته العسكرية ، ولكن لنجـاحه فى تجنيـد جاسوس لـه أمده بكل المـعلومات المطلوبة عن العـسكرية النمساوية.

هذا الجاسوس كـان يدعى ديفيد شولمـيستر ، وولد فى بلدة صـغيرة علي الحدود بين فـرنسا والنمـسا ، والتحق بمـدرسة البلدة ، لكنه لم يكـن يميل إلي تلقى العلم ، وكثيراً مـا كان يهرب من المدرسة باحثاً عن المـغامرات . وسرعان ما تعرف على كل شـبر فى الشريط الحدودى بين فرنسا والنمـسا. وأصبح يتكلم الفرنسـية والألمانية بطـلاقة ، واندمج فى عصابات تهـريب البضائع بين النمـسا وفرنسا ، ثم افتتح محلا للتجـارة في البقالة والأدوات المنزلية ، اتخذ منه ستارا لممارسة عملياته فى التهريب.

فى ذلك الوقت كان نابليون بونابرت قد أصبح قـائداً لفرنسا ، فى حين كانت النمسا تعد جيشاً كبيـراً للقيام بحملة أخرى علي نابليون بعد أن منوا بعدة هزائم على أيدى الفـرنسيـين. وأحس نابليون بالـحاجـة إلي معلومـات تفصـيلية عن الجـيش النمساوى الجديد حتى يمكنه التخطيط لمواجهته ، فكلف جهاز مخابراته الذى تمكن من تجنيد ديفيد شـولميستر وإرساله إلى النمسا للحـصول على هذه المعلومات . وانتحل شولميستـر شخصية واحد من نبلاء المجر ، وسافـر إلى العاصمة النمساوية فيينا . وبمـجرد وصوله حرر خطاباً مبـاشراً إلي المارشال ماك قائد جـيش النمسا ، ذكر فيه أنه أرغم على الفـرار من فرنسا ، وأنه حضر إلى فيينا لمسـاعدة النمسا ضد فرنسا ، ويأمل فى أن يسمح له المارشال بالخدمة فى جيش النمسا .

وتأثر المـارشال بخطاب شـولمـيستر وقـابله ، وفي هذه المـقابلة حـرص شولميستر على أن يزود المارشال بمعلومات عن الجيش الفرنسى ، وهو يعرف أنه من السـهل التأكـد منها حتـى لا ينتابه الشك فـيه ، وتمت عـدة مقـابلات أخرى بينهما ، وفى كـل مرة كان شولميـستر يمد المارشـال بمعلومات صحـيحة . ولم يلبث أن أصـبح موضع ثقـته ، وكـافأه برتبـة عسكرية ، وعـينه ضابطاً بالجـيش النمساوى ، مـما مكنه من الاستقرار فى فيـينا الاندماج في مجتمعـها الذى أحاطه بالإعجاب والتقـدير بصفته نبيلاً مجـريا وضابطاً متألقاً ، يتحـدث الألمانية بطلاقة وينفق المال كيفما يشاء .

وعندما تأكد أن الحال قد استقرت به ، سواء في مركزه العسكرى أو الاجتماعى ، بدأ اتصالاته مع المخابرات الفرنسية بطريقة سرية ، وأمدها بكل المعلومات العسكرية والمدنية عن النمسا وجيشها ، والتى استطاع الحصول عليها بوصفه ضابطاً بالجيش النمساوى ، ومن المواطنين النمساويين الذين كانوا يثقون فيه ولا يدركون حقيقة اتجاهاته ونواياه ، ومن ضابطين نمساويين فى هيئة أركان حرب المارشال ماك بعد أن تمكن من رشوتهما. وبالفعل فإنه فى المعركة التى عرفت فى التاريخ بموقعة أوسترليتز ، انتصرت فرنسا علي النمسا بفضل المعلومات التى حصل عليها هذا الجاسوس عن النمسا وجيشها.

وزرع الجاسوس فى قلب موقع العدو يعد من أهم وأخطر قواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال منذ عصور قديمة . فمثلاً منذ ألفى عام حكم أغسطس قيصر روما ، وكانت له شهرة ذائعة فى الجرى وراء كل أنواع النساء في روما ، لدرجة أنه بدا منصرفاً عن إدارة شئون الإمبراطورية التي كانت تحكم العالم فى ذلك الوقت ، وتنبأ الناس بنهايتها على يديه . لكنها لم تنته بل ازدادت قوة وجبروتاً . وعندما استعرض أهالى روما طابور عشيقاته الشهيرات ، اكتشفوا أن معظمهن كُن من زوجات وعشيقات أعدائه وخصومه ، الخارجيين والداخليين . وكان اكتشافاً مثيراً لأنه استطاع أن يحصل على الكثير من أسرارهم التى استخدمها فى تحطيمهم ، الواحد بعد الآخر فى مراحل متتابعة.

وعلاقة المرأة بالجاسوسية علاقة عريقة وقديمة غيرت مسارات حروب وإمبراطوريات . وشخصية الجاسوسة الحسناء لم تفقد جاذبيتها عبر العصور ، وخلبت لب كتاب وروائيين لا حصر لهم ، بحيث جعلوا منها بطلة مبهرة وفاتنة فى قصص وروايات وأفلام ومسلسلات تليفزيونية ، بطلة تملك القدرة والخطورة والطموح لتغيير مسار أحداث مصيرية فى تاريخ دول وشعوب بأكملها . وهناك طابور طويل يمتد عبر العصور للساسة والقادة والدبلوماسيين والوزراء والعسكريين

والسفراء والمخبرين الذين استخدموا المرأة فى عمليات الجاسوسية ، أو كانوا من ضحايا النساء اللاتى تجسسن عليهم . ومن أشهر الأمثلة التى سجلها التاريخ كانت الجاسوسة الشهيرة ماتا هارى أثناء الحرب العالمية الأولى ، والتى كانت نموذجاً للذكاء والدهاء واليقظة واللماحية والبديهة والسرعة المحسوبة بقدر ، من أجل سرقة وثيقة سياسية أو سر عسكرى خطير .

هذه هى أهم ملامح ما يعرف بالمخابرات الإيجابية ، سواء أكانت مخابرات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم علمية أم تكنولوجية أم أمنية . . . الخ أما ما يعرف بالمخابرات الوقائية فتطلق على جميع الإجراءات والعمليات التى تقوم بها الدولة لتحقيق أمنها وحفظ أسرارها من نشاط الجواسيس ، وضد التخريب المادى والمعنوى والدعاية ، بهدف المحافظة على كيانها وحدودها ومنشآتها ، وحرمان العدو وأجهزة مخابراته من عنصر المبادرة أو المفاجأة ، والحرص علي التفوق عليه فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . . الخ . ويطلق عليها فى بعض الأحايين مصطلح " المخابرات المضادة " ، وتنقسم إلى مخابرات الأمن ومقاومة التجسس ، ومن أهم مسئوليات مخابرات الأمن : مكافحة التخريب ، والتآمر ، والتمرد والنشاط الهدام ، وكذلك الحفاظ على الأمن الشخصى للمواطنين ، وحماية المنشآت والمؤسسات ، وتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها . . . الخ ، اعتماداً على التفسير والمقارنة بين الآراء ، والاتجاهات ، والمعتقدات ، والسلوكيات وغير ذلك من الخصائص التي تميز جماعة ما من البشر ، وتشكل هدفاً للتأثير فيها بشتى الوسائل المباشرة وغير المباشرة.

وبرغم التقدم التكنولوجى والعلمى والعملى المذهل الذى حققته أجهزة المخابرات ، خاصة فى الدول المتقدمة ، فإن قواعد اللعبة التى قنن لها القائد العسكرى والمفكر الاستراتيجى الصينى القديم صن تزو فى كتابه « فن الحرب »

فى القرن الخامس قبل الـميلاد ، لاتزال متبعة بين قـادة الدول ورجال المخابرات فقد قـال : « إذا عرفت عدوك وعرفت نفسك ، فليس هناك مـا يدعو أن تخاف مائة مـعركة . وإذا عـرفت نفسك ولم تعـرف عدوك ، فإنك سـوف تقاسى من هزيمة مقابل كل انتصار . وإذا لم تعـرف نفسك ولم تعرف عدوك ، فإنك أحمق وسوف تواجه الهزيمة في كل معركة ».

لكن يبدو أن هذا المبدأ الجوهرى الذى بلوره صن تزو منذ خمسة وعشرين قـرناً ، يمكن أن يغـيب عن ذهن أعـتى أجهـزة المـخابرات فـى القرن الحـادى والعشرين بعد الميلاد والدليل على ذلك ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتـمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامى أو الأسـود ، حين نجحت أربع مجـموعـات من الإرهابيين فى اختـطاف أربع طائرات مدنية تابـعة لخطوط الطيران الأمريكى الداخليـة ، وتدمير برجى مركز التـجارة الدولى فى نيويورك ، والذى تحـول فى لحظات إلى حطام فوق جـثث الآلاف من الضحـايا الأبرياء ، وتدمير المـبنى المركزى الأوسط فى وزارة الدفاع الأمريكيـة (البنتاجون) ، وذلك باصطدام طائرات ثلاث بركابهـا المدنيين بهذه المبـانى الحيوية الاستراتيـجية فى عمليات انتحارية لم يسبق لها مثيل ، أما الطائرة الرابعة فقد انطلقت للاصطدام أو ضـرب طائـرة الرئيس جـورج دبلـيـو بوش فى أثنـاء عـودتهـا من فـلوريدا إلي واشنطن ، وذلك بعـد أن تم فك شفرتهـا وتحديد خط سيـرها . ولم يكن هناك مفر من هبـوط طائرة بوش فى قاعدتين هرباً من الطائرة المغـيرة التى سقطت فى ولاية بنسلفانيا فى ظروف غامضة لم يحاول الإعلام الأمريكى أن يكشف عنها .

كانت أقـسى ضربة - كـادت أن تكون قاضيـة - لهيبـة الولايات المتـحدة الأمريكيـة التى كان يفـترض فـيها أنهـا قائدة العـالم أجمع فى القـرن الجديد ، ووصمة تاريخـية خالدة فى جبين أجـهزة المخابرات الأمريكيـة التى طالما تباهت بقدرتها على مـعرفة كل ما يدور فى أى مكان فى العـالم ، مهما كان غـامضاً أو

مستغلقـاً أو نائياً ، فى حين أنها عجزت عن معرفـة أى شىء عن هذه الهجمات الصاعـقة الغامـضة المدمـرة لمراكز القـرار السيـاسى العسكرى والاقتـصادى فى البلاد ، والتى وضعت البلاد تحت رحمتـها بلا هوادة . وبرغم اتهامات الحكومة الأمريكية لجـماعة أسامة بن لادن وتنظيـم القاعدة في أفغانسـتان ، وقرارها بشن الحرب علي من وصفـتهم بالإرهابيين ، وتشكيل تحالف ضدهم ، فـإن المأساة التى وقـعت فى ١١ سـبتـمبـر ٢٠٠١ ، حـتمت ابتـكار قواعـد جـديدة للعبـة السياسية ، كى تواكب هذه المتغيرات بل هذه الانقلابات المذهلة .



(٨) إشـكاليـة الاشـتراكيـة

ترى الاشتراكية أن المجتمع المنشــود لابد أن يكون أكثر نظاماً من المجتمع الذى ينطوى على عوامل إهدار للوقت ، وتضــييع للجهد ، وممارســة للحياة بلا معنى أو هدف . ولذلك يسعى المجتمع الاشــتراكى لاقامة نظام دولة محكم تتاح فــيه للجــمــيع فرص مــتكافــئة ، برغم أنــه ليس هناك من يعــتقــد أن كل الناس متساوون ، ومع ذلك فــإن الأخذ بمبدأ التكافؤ فى الفرص إنمــا يرمى إلى اختبار الجــميع حــتى يتبــين أى الناس أحــسن من الآخر . ولــذلك يفتــرض فى النظام الاشتراكى أنه لا يمكِّن غير الأكفاء من الحكم أو الإدارة ، كما يتيح للأكفاء فقط أن يصبــحوا أصحــاب مهن خاصــة . ويترتب على هذا التــوزيع نوع من العدالة الاجتــماعيــة ، بحيث لا تقف ظروف النشــأة الأولى فى سبــيل أى إنسان إلا إذا كانت هذه الظروف قد أورثته نقصاً طبيعيا فى الخلق أو الذكاء .

وكان من أخطر الإشكاليات التى واجــهت الاشتراكية فى عصر الــمعلوماتية والمعرفة ، وجعلها تتراجع إلى الخلف فيــما يشبه النكسة والضمور ، هو تحيزها منذ بدايتها للعمل اليدوى ، إذ عند معالجة أو تقييم العائد المترتب على العمل ، فإنهــا لاتعترف إلا بالقلــيل جدا من الفضل للعــمل الذهنى الذى يتولى عــمليات التنظيم والابتكار ، كــمــا أنها لا تقــيم وزنا للجــهود الأخــرى التى تنصــرف إلى التــدريس أو البحــوث البحــتة أو الدراســات الفكرية ، إذ يكاد يقــتصــر الفكر ، وخاصة الاجتــهادات الأيديولوجية ، على قادة الحزب ، وربمــا بعض أعضائه . وبرغم ما ظهر من كتب عــديدة عن الاشتراكية بطول القرن العشــرين، فإنها كلها

كانت بمثابة اجتهادات متواضعة إذا ما قورنت بكتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، برغم أن نظرته إلى التاريخ كانت نظرة محدودة ، ووصفه للتغير التاريخى كان وصفاً ساذجاً على طريقة هيجل ، كما أن إعجابه بالعصور الوسطى يرجع إلى تأثره بالروح الرومانسية ، ومع ذلك فهو إعجاب يتعارض مع فكره الذى يفترض فيه أنه تقدمى . ولقد اعترف أتباعه وتلاميذه بأن مبالغته فى ادعاء المثالية كانت فجة ، لكن يظل كتابه « رأس المال » من أهم معالم الطريق التى شقتها الاشتراكية منذ تبلورها كمذهب فكرى وعقائدى . فقد دار الكتاب حول فكرة محورية منحته كيانه الأيديولوجى المتميز ،وهو يبلور هذه الفكرة بقوله :

« فلنتصور مجتمعاً من الأفراد الأحرار يقومون بعملهم مستغلين وسائل الإنتاج المشتركة ، مجتمعاً تستخدم فيه قدرة العمل الكافية فى مختلف الأفراد استخداماً واعياً على اعتبار أنها قدرة العمل المشتركة للمجتمع . إن جماع إنتاج المجتمع هو إنتاج اجتماعى ينتفع بجزء منه كوسيلة جديدة للإنتاج ولابد أن يظل اجتماعياً غير مقصور على فرد بعينه ، فى حين يستهلك أعضاء المجتمع جزءاً آخر فيما يعينهم على العيش . أما طريقة هذا التوزيع ، فإنها تختلف تبعاً للتنظيم الإنتاجي للمجتمع ، ومبلغ ما وصل إليه المنتجون من تقدم تاريخى » .

ولقد تضمن الجزء الأكبر من الكتاب وصفاً تحليليا للحقائق ، بهدف تعرية الشرور الكامنة فى النظام الرأسمالى ، والقوى الكامنة التى لابد أن تنطلق من عقالها لتنتقل بهذا النظام الذى يضع الإنسان فى خدمة رأس المال ، إلى نظام يضع رأس المال فى خدمة الإنسان . إن وسائل الإنتاج فى المجتمع البورجوازى الرأسمالى هى التى تسيطر على الإنسان ، وفيه تحرم الأغلبية من امتلاك أى شيء، ويصبح العمال من السوقة الذين يعيشون على حد الكفاف . ولا تتوقف كوارث الرأسماليين أنفسهم ، من خلال الصراع المشتعل فيما بينهم ، وهو صراع لا يعرف الرحمة ؛ لأن المادة لا تقيم وزناً لكيان الإنسان. ولا يسفر هذا الصراع

إلا عن احتكار رأس المــال الذى يشكل فى حد ذاته قيداً على طريقــة الإنتاج لأنه تحت رحمة فئــة معنية بتوجهات خاصة بهــا . لكن على الجانب الآخر لن يترك العمال أنفسهم لقمة سائغة لرجال الأعمال ، بل سيتعلمون أن يتحدوا فى المصانع والورش ، ثم ينتــهى بهم الأمر إلى تعلــم التعــاون والتكاتف لشحن قــوى الدفع الثورى تحــقيقــاً لمصلحتــهم . ويختم كارل مــاركس فكرته قائلاً إنه بهذا يحــفر البورجوازيون قــبورهم بمعاول من إنتــاجهم ، إذ إن سقوط البورجــوازية وانتصار العمال أمر حــتمى . ثم تحل المرحلة الأخيرة حين يقوم مــجتمع جديد خلو من الصراع الطبقى ويعمل فيه الجميع لمصلحة الجميع.

وقد تفرعت هذه الأيديولــوجيا الأساسية عــند ماركس إلى ثلاث مراحل ، تبدأ بتحديد مــا يجب أن يلغى ، ثم كيف يلغى ؟ ، ثم ماذا يجب أن يحل مكان ما يلغى ؟ أما النظام الذى يجب أن يلغى فهو الرأسمالية ؛ لأنه تنظيم للعلاقة بين الأفراد ، يســمح لطبقة صغــيرة أن تستولى على أغلب الثــروة التى تعود من رأس المال . والــثروة هنا لا تعنى مــجرد الأموال التــى تم تجميــعهــا ، بل تعنى كل الموارد اللازمــة للحياة الإنســانية الراقيــة سواء أكانــت مادية أم أدبية مــعنوية مثل الاستمتاع بالأعمــال الفنية . ومن البدهى أن أحداً لا يمكن أن يطالب بالغاء رأس المال الذى لا يمكن الاستغناء عنه لأنه أمر ضرورى وطبيعى وحتمى ، بل إنه قوة عظيمة حتى فى نظر المتطرفين من الاشتــراكيين . ولذلك فإن ماركس لا يعترض على رأس المال ، وإنما على الرأسمالية التى تصر على امتلاك فئة قليلة من الناس لرأس المال.

ويتجلى عدم إنسانية الرأسمالية فى تركيز رأس المال فى يد قلة من الصعب أن تمــثل الأغلبــيــة ، ولذلك فــهى تفــعل مــا يحــلو لهــا ومــا يناسب أهواءها ومصــالحها. ويؤمن الاشــتراكيــون بأن المجتــمع يمكن أن يستقــر ويزدهر عندما ينهض على روح الجــمــاعــة التى تتــمــثل فى تنظيم الناس للعــمل مع بعــضــهم

البعض ، على صورة إنتاج كل فرد منهم لجزء يكون مع الأجزاء الأخرى شيئاً كامل الصنع . والاشتراكية تميل إلى نزعة الملكية الجماعية وتسعى للحفاظ عليها ، لأنها فى نظرها نزعة تقدمية ، ولذلك فإن الاشتراكية نظام أصعب عند التطبيق من الرأسمالية ، لأن أنانية النفس البشرية تجعلها تلهث وراء الملكيات الخاصة أو المنفصلة ، أما الملكية الجماعية فتحتاج إلى كبح جماح هذه الأنانية . ومن هنا كان الاعتماد على القوى الطبيعية أو الغريزية وحدها ، دون إجراء يقوم به العقل البشرى لتنظيمها وتهذيبها وصقلها وتخليصها من شوائب النرجسية والأنانية ، لا يمكن أن تؤدى إلى إقامة المجتمع الإنسانى الذى يحافظ على كيان الفرد وكرامته.

ويعلن الاشتراكيون دائماً أنهم جاءوا لإنقاذ البشرية من سوء التوزيع الذى فرضته الرأسمالية عليها . فليس من المعقول ولا المقبول أن ينهض الكادحون بالقدر الأكبر فى تعظيم حجم الثروة القومية للمجتمع ، ثم يذهب القدر نفسه من هذه الثروة إلى من لم يفعلوا شيئاً ، سوى التحكم فى رقاب الكادحين الذين يشكلون الأغلبية . وبهذا المنهج المنحرف تتدفق الثروة فى مجرى محدود للغاية ، تاركة مساحات شاسعة من الأرض جرداء قاحلة . وهذه ليست استعارة أو محسنة بديعية بل حقيقة واقعة لأن الثروة هى ماء الحياة بالنسبة للمجتمع ككل. ولذلك يؤكد الاشتراكيون على أن المجتمع الصحى السليم لن تقوم له قائمة ، إلا إذا انطلقت فيه مياه الثروة من ينابيعها وفى قنوات تتفرع فى الأرض كلها ، فترتوى ويزداد إنتاجها .

ومع ذلك فإن التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية لا يبدو حاداً لدرجة الخصومة والعداء ، بحكم أن كلا المذهبين يدعى دائماً أنه جاء لرفاهية الإنسان ، أى أن الهدف واحد فى حين أن الوسيلة مختلفة. فالرأسمالية تنهض على الفردية التى تعنى حرية النمو والحركة والإنتاج لكل فرد ، فى حين أن الاشتراكية تنهض

على الجماعية التى تهدف إلى إعطاء الفرد كل فرصة تمكنه من أن يؤدى للمجتمع تلك الوظيفة التى يستطيع القيام بها على أحسن وجه . ومن هنا تبدو الغاية واحدة فى الحالتين وإن اختلفت الوسيلة أو وجهة النظر.

ولا يوجد مذهب من المذاهب الفكرية الـتى ابتكرها الإنسان إلا وله عيوبه كما أن له مـحاسنه. ولذلك لا يتحمس لمذهب مـا حماساً متدفـقاً وأهوج سوى كل ساذج أو جاهل أو مغرض أو انتهازى أو منتفع . فـمثلاً عانت الاشتراكية من عيوب ومثالب وسلبيات جعلت الجانب الاقتصادى لها نقطة ضعف تبرز بين حين وآخر لتهـدد إنجازاتها ، ولذلك كانت دائمـة البحث عن نظام اقتصـادى سياسى جـديد بدلاً من النظام القـديم ، وقـد تضطرها الظروف فى بعض الحـالات إلى اتخاذ بعض الإجراءات العنيفة لكنها سرعان مـا تجابه نفس المشكلة التى كثيراً ما تواجهـها الرأسـمالية أيضـاً ، وهى : ما هو ذلك النظام الجـديد الذى يمكن أن يكون أحسن مـن القديم ؟ ولا يزال هذا السؤال مـعلقاً دون إجـابة شافـية عنه . وكأنه سيف ديموقليس معلقا على رقبتها ، ويمكن أن يقطعها فى أية لحظة.

ولاشك أن الجذور التاريخية القـديمة لأى مذهب قد تشكل قدراً لا يمكن الهروب من تداعياته المباـشرة أو الخفية. فمثلاً ورثت الاشتـراكية الدولية مذهب الوطنية العالمية الذى نادى به مفكرو الثورة الفـرنسية ، فأهملت وجود الجماعات التي يمكن أن ينتمى إليها الفرد وجوداً إنسانيا عاماً أحسن أو أسمى من الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الوطن القومى ، برغم أن هذه الجماعات المحلية أو القومية هى نتائج قوى طبيعـية ، وجهتها الأحكام الأخلاقية والقيم التـربوية لأجيال كثيرة دون أن تكون واعية تمامـاً لهذا التوجيه. ولا يعنى هذا أن الجمـاعات البشرية أو الإقليمية أو القومية تسمو على النقد ، لكن من الواضح أن ما يوجه إليها من نقد يجب أن يكون أكثر نضجـاً مما اعتاده الاشتراكيون أيام الحـمى الاشتراكية. وفي الواقع أن النزعة الاشتراكية نحو الوطنية العـالمية النظرية كانت من أخطر العقبات

التى وقفت فى سبيل نجاح النظام الاشتراكى وانتشاره ، إذ إن الإنسان العادى يشعر شعوراً شبه طبيعى بأنه لا يستطيع تجاهل وجود الجماعة التى ينتمى إليها حتى إذا كان له فى نهاية المطاف مصالح مشتركة بينه وبين سائر البشر.

وتتجلى المفارقة الصارخة فى أن أنصار العولمة منذ بروزها فى العقد الأخير من القرن العشرين ، وهم ينادون بهذه الوطنية العالمية النظرية التى نادى بها الاشتراكيون من قبل وفشلوا فيها فشلاً ذريعاً . وهى مفارقة صارخة لأن أنصار العولمة يعتبرون أنفسهم ألد أعداء الاشتراكية التى انهارت تماماً وتفتتت دولها مع اندثار الاتحاد السوفيتى السابق وسقوط حائط برلين. ثم جاءت العولمة على أنقاضها حين تلاشت الحواجز والعوائق بين الشرق والغرب ، وأصبح العالم كله قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة المعلوماتية والمعرفية. ولذلك فإن العولمة إذا أصرت على إيجاد المواطن العالمى الذى حلمت به الاشتراكية من قبل ، فإنها ستسير فى طريق الأوهام والأحلام الكاذبة وربما الكوابيس التى قضت فى النهاية على كل تطلعات الاشتراكية.

والقومية ، أى تميز الجنس والتراث ، لا تبرز نتيجة للانتخاب الطبيعى فحسب ، بل التوجيه الأخلاقى والقيمى أيضاً. ومن الخير أن يكون لها وجود دائم ومتجدد . كما أن الدولة، أى تميز القانون والحكم ، توجد بالطريقة نفسها ، ولقد كان وجود الدول بهذه الصورة كسباً ولا يزال. كذلك يمكن أن يقال نفس الشىء عن الأسرة والطبقة الاجتماعية ، وذلك لأن وجودهما لم يكن نتيجة للقوى الطبيعية وللتوجيه الأخلاقى فيما مضى من الزمن فحسب ، بل من الخير أن يكون لهما وجود كركائز ينهض عليها الكيان الاجتماعى كله ، وبالتالى انتماء الأفراد إليه. فهذا الانتماء هو الذى يمنح الوطن مناعته ضد كل الأخطار التى تتهدد كيانه ، ولذلك يمكن القول بأن القومية الروسية هى التى تصدت للغزو الألمانى النازى فى الحرب العالمية الثانية ونجحت فى إجلائه ومطاردته حتى

أسوار برلين حين انتهت الحرب بسحق النظام النازى ، وذلك نتيجة لانتماء الروس إلى وطنهم وأرضهم وكيانهم ومستقبلهم ، وليس نتيجة لانتماء السوفييت إلى الماركسية اللينينية التى اندثرت مع الاتحاد السوفيتى الذى انهار من داخله كقصر من رمال ، وعادت القومية الروسية كصخرة ينهض عليها بنيان المجتمع كله ، لدرجة أن المناخ السياسى أتاح الفرصة لظهور حزب سياسى قومى تطرف لدرجة تبنيه لتوجهات عنصرية.

ومن الواضح أن هناك كسباً فى وجود طبقات أو جماعات أو تيارات تمثل تعددية اجتماعية وثقافية وفنية ، حتى إذا كان ثمن ذلك وجود رأس مال خاص تصاحبه بعض الشرور . والقضية التى يجب أن توضع فى الاعتبار هى مبلغ الخير ومبلغ الشر من هذا النظام أو ذاك . والجاهل وحده هو الذى يعتقد أن نظاماً من الأنظمة يفيض بالحسنات كلها ، وأن أى نظام غيره لا يأتى إلا بالسيئات . وإذا كان عدم الاتساق الرأسمالى يعتبر عقبة فى سبيل الازدهار الحضارى ، فإن التبسيط المخل لما ينشأ عن التقدم أو التطور الطبيعى من وفرة وترف هو أيضاً عائق فى طريق التقدم الحضارى ، وحتى إذا كانت هذه الوفرة غير اقتصادية ، فربما كان للمرء حق فى أن يدفع شيئاً فى مقابل التنوع . ومع ذلك فإن المفكرين الاقتصاديين لا يرون أن الاختلاف والتنوع المحلى مع قدر معين من المنافسة ، أمر غير اقتصادى ، وخاصة أن فى النظام الرأسمالى قدراً من التعاون أيضاً . وفى الإمكان إثبات أن وجود وضع غير اقتصادى سواء فى النظام الاشتراكى أو الرأسمالى إنما يعود إلى التعاون كما يعود إلى المنافسة ، ذلك أن الحدود الفاصلة بين النظامين ليست بالوضوح الذى قد يظنه أنصار هذا النظام أو ذاك.

لكن من الحقائق الواضحة أن التنظيم المثالى للمجتمع عن طريق سيطرة الدولة على كل وسائل الإنتاج ، يعنى قيام طبقة هائلة من الموظفين لا تخشى أية منافسة . وليس فى استطاعة المنظرين الاشتراكيين إدراك كنه التغيرات التي قد

تحدث فى نظام الموظفين الذين يحتمون بالدروع أو الحصون الاشتراكية ، إذ إن فى إمكانهم أن يشهروا سيوف الاشتراكية فى وجه الذين يطالبون بتطعيم الاشتراكية ببعض إيجابيات الرأسمالية. فهم يتمنون إيقاف عجلة التاريخ كى تستقر الأمور لصالحهم ، وفى هذه الحالة يصبح أبناء الوطن عبيداً لمن جاءوا بهم لخدمتهم ؛ لأن طبقة الموظفين لابد أن تقف موقف العداء من أى تغير جديد. وتتجلى خطورة هذه الطبقة فى أنها تجمع أنضج عقول الصفوة إلى جانب قوة المجتمع المنظمة ، بحيث تصبح الثورة على طغيان بيروقراطى من هذا النوع أصعب بكثير من الثورة على فرد مستبد أو أقلية متحكمة . وما جرى للأنظمة الاشتراكية التى تساقطت فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان فى طليعة الانهيار، لم يكن نتيجة لثورة اجتاحتها من خارجها ، بل كان نتيجة لتحلل داخلى بعد أن فقدت قوة الدفع الذاتية التى تمكنها من الوجود والصمود . ومازال الفيلسوف الإنجليزى جون ستيورات مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) على صواب حين قال :

« لو أن كل شأن من شئون المجتمع مما يتطلب اتفاقاً منظماً على الآراء الكبرى الشاملة كان في يد الحكومة ، ولو أن الإدارات الحكومية حشد فيها أعظم الناس كفاية ، فإن كل ذوى الثقافة الواسعة والذكاء العملى المتوقد ، فيما عدا أصحاب النظريات البحتة ، سوف يتجمعون فى طبقة بيروقراطية كبيرة العدد ، تصبح الملجأ الوحيد الذى يلوذ به باقى أفراد المجتمع فى كل أمورهم ، فتذهب إليها الجماهير لتلقى الأوامر والتوجيهات فى حين يذهب إليها أصحاب الكفاية والطموح للحصول على الترقية الشخصية . ومن هذا المنطلق يصبح الحاكمون عبيداً لنظامهم كما أن المحكومين عبيد لحكامهم ».

وهكذا تنقلب الدولة المتحضرة إلى منظومة حربية جامدة ، قد لا تكون الحرب نهايتها ، ولكن المؤكد أنها سوف تحول دون أى تقدم أكبر . وهذه

الخطورة تمتد لتشمل الأشكال المـختلفة للاشتراكية النقابية التى يقـوم فيها العمل الاجتـماعى على أساس اخـتلاف المهن ، والتى يمكن تتـبعهـا من تاريخ نقابات العمال منذ العصور الوسطى. كانت تلك النقابات قد وجدت منذ بداياتها المبكرة لفائدة المـجتمع بصفـة عامة ، ثم انتهـى بها الأمر إلى القضـاء على المدن التى توافرت لها القوة فيها ، لأنها اتجهـت إلى تحقيق الأهداف الخاصة ، واستبعدت كل منافسة لأساليـبها . كذلك فإن مصالح الرجل الإنـجليزى - مثلاً - ليس من الضرورى أن تكون هى نفسها مصـالح الفرنسى ، لا لشىء إلا لأنهما يعملان فى صناعة الأحذية ، وغير ذلك من أشكال التبسيط أو التعميم المخل الذى يعتبر فى حد ذاته من أخطر عناصر الضعف فى أية خطة لإعادة تنظيم المجتمع.

وبطبيعـة الأمر فإن الاشتـراكية ليست فـوق مستوى هذا النقـد وأكثر منه ، وكان للاشتراكيين الرسميين ردودهم عليه . لكن لابد من التنويه بأن النزعة الرائعة إلى وجود شعـور اجتماعى أشـمل ، والاستفادة من ثمـرات ما ينتجه المـجتمع استفادة أعم ، هذه النزعة قد يبالغ فـيها بحيث تؤدى إلى القضاء على التنوع بين الأفراد والجمـاعات ، وينسى الناس أن فى أعماق كل إنسان شـخصية متـميزة لا يستطيع أن يتنازل عنها ، وأن هدف الحضارة هو تنمية هذه الشخصية وليس كبتها أو إخضاعها.

والقاعدة الذهبية التى تؤكد أن « كل شىء يزيد على حده ينقلب إلى ضده» تعد أيضاً من أهم قـواعد اللعبة السـياسية وأكثرهـا إيجابية فى مجال التـصنيفات الاشتراكـية والرأسمالية . إذ إنه يمكن الجمـع بين الفردية الرأسمالية والجمـاعية الاشتراكيـة ، على سبيل توظيف العناصر الإيجابية فى كل منـهما ، مع التخلص من العناصر السلبـية المتطرفة التى تأتى دائمـاً بنتائج عكسية. فـإذا كانت الفردية تدفعنا إلى العزلة والأنانية ، فإن الجماعيـة تنحو بنا إلى نسيان أشخاصنا ككيانات متـميزة فى خـضم المجتـمع الكبير ومـتاهاته. إن من المـفروض فى المجـتمع

الإنسانى أن يكون وحدة منتظمـة متناسقة بقدر الإمكان ، وكمـا أن صحة الخلايا فى أوراق الشجرة وجذورها هى صحة الشجرة كلها ، كذلك شأن المجتمع ، إذا انتفى عن أفراده التميز وحرموا من النمو الحر المكتمل في أشكاله المتنوعة ، أو إذا انعدم التعاون بين الأجزاء التى يتـألف منها ، فإنه فى هذه الحالة أو تلك لابد أن يحمل فى داخله بذور انهياره. وهكـذا يبدو أن أنصار الفردية على حق فى أن يهدفوا إلى تنـوع الأفراد ، كما أن أنصار الجـماعية على صواب فى الـتأثير على الجميع بمبدأ المصلحة المشتركة. أى أن كلاً من الاشتراكية والرأسمالية يمكن أن تتكاملا بحيث لا يصبح الصراع أو التناقض حتمياً بينهما.

ولعل أكبر نكبة أصبت بها الاشتراكية ، كانت ارتباطها بالنظم الشمولية فى الاتحاد السوفـيتى السابق ودول أوروبا الشـرقية ، فى حين كانت أسـعد حظاً فى دول أوروبا الغربيـة التى طعمتـها بتوجهـاتها الديمقراطـية والليبراليـة والفردية ، ولذلك اسـتمرت قـوية وقادرة على مـواجهـة التيـارات السيـاسيـة الأخرى دون حـساسـيـات أو توترات أو تشنجات لا لـزوم لها . ولم يحـدث لهـا ما حـدث لأحزابها التى انفردت بالساحة السياسية فى دول أوروبا الشرقية ، عندما انهارت - الواحدة بعد الأخـرى - عام ١٩٨٩. وهى الظاهرة التى أسماها كـيث كروفورد « ثورة» فى كتابه « السيـاسات الراهنة لدول وسط وشرق أوروبا : من الفوضى إلى الاستقرار » الذى أصدره عام ١٩٩٧ فى الذكرى الثامنة لثورة ١٩٨٩ ، ووضع فيه يده على كل السلبـيات والأخطار وثغـرات الضعف التى ظلت تـفاعل وتتـضخم وتتفـاقم داخل الأنظمة الاشتـراكية تحت وطأة الـحكومات الشمـولية فى أوروبا الوسطى والشرقية ، بحيث انفجرت من داخلها وتهاوت كقصور من رمال.

وتعـد ثـورة دول وسط وشـرق أوروبا عـام ١٩٨٩ ، مـن أبرز الأحـداث التاريخية الكبرى فى القرن العشـرين . فهى لم تسفر عن تحرر دول وسط وشرق أوروبا من قبضـة الهيمنة السوفيـتية فحسب ، وإنما أسـهمت فى تفكك الاتحاد

السوفيتي وانهيار إمبراطوريته في عام ١٩٩١ . وإذا كانت ثورة ١٩٨٩ قد بدأت مقدماتها خافتة أحياناً ، وصاخبة حيناً آخر مثلما حدث في بولندا وحركة نقابة « تضامن » منذ مستهل الثمانينيات ، فإن هذه الثورة قد بلغت ذروة انفجارها التاريخي في يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، مما صار رمزاً لها ، وذلك عندما انهار سور برلين تحت أقدام ومعاول الهاربين من النظام الشيوعي والشمولي والباحثين عن الحرية ومستوى المعيشة اللائق . وكانت أقسى وأعنف ضربة قاضية تلقتها الاشتراكية في تلك الدول ، وأرهصت بالسقوط الوشيك والعاجل للنظم الشمولية بشكل متسارع ومتلاحق لم يكن في وسع أحد توقعه لا في دول وسط وشرق أوروبا ولا في أي مكان آخر في العالم.

لكن النشوة التي اجتاحت هذه الدول سرعان ما انداحت ، عندما تعثرت خطواتها في مشكلات مرحلة التحول الصعبة والشاقة نحو الديمقراطية واقتصاد السوق الحر ة ، وخاصة أن ثورة ١٩٨٩ لم تكن ثورة منهجية ذات أهداف استراتيجية محددة ، بل كانت فورة شابتها مظاهر الفوضى والتشتت والتفكك ، ولاتزال معالمها لم تتبلور بعد . ذلك أن دول وسط وشرق أوروبا تمر بمرحلة مخاض قد تؤدي إلى ميلاد جديد أو إجهاض أو إنجاب أطفال مشوهين ، فلا يزال كل شيء معلقاً ولم يحسم بعد ، ذلك أن التخلص من القهر الشيوعي لا يعني انتصار الديمقراطية التي تحتاج إلى جهود متواصلة ومتصاعدة لتربية الأجيال الجديدة على ممارستها ، فهي منهج حياتي متكامل وليست مجرد مسلك سياسي .

إن شعوب وسط وشرق أوروبا كانت تنظر دائماً إلى روسيا السوفييتية باعتبارها قوة قهر استعمارية ، وأنها قوة غريبة عنها تماماً طبقاً لكل المفاهيم السياسية والتقاليد الاجتماعية والمنطلقات الثقافية والتراثية . مما يوحي بأن هذه الدول تنتمي ثقافيا وروحيا وفكريا إلى الغرب وليس إلى الشرق. ويشير كيث كروفورد في كتابه إلى مقال كتبه كاتب تشيكي في عام ١٩٨٣ ، وقال فيه إن هذه

الدول قد جرى « اختطافـها » فى أعقاب الحرب العالميـة الثانية ، وفرض النظام الشيوعى عليها . ولـم تكن ثورة المجـر عام ١٩٥٦ ، وثورة تشيكو سلوفاكيا عام ١٩٦٨ ضد السطوة السوفيتية والقهر الشـيوعى ، سوى تجسيد عملى لهذا الرفض العام ، وإرهاص لما جرى بعد ذلك فى عام ١٩٨٩ .

كانت الأحزاب الشـيوعية فى هذه الدول ضعـيفة وهزيلة فيـما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . فمثلاً بعـد عامين من اندلاع الثورة البلشفية فى أكتوبر عام ١٩١٧ ، تمكن زعماء الـحزب الشيوعى في المجر من القـيام بثورة وحكموا البلاد لمدة ١٣٣ يوماً فقط. وفى السنوات التاليـة لم تحقق الأحزاب الشيوعية أية نتائج ذات قـيمة فى الانتـخابات التى جـرت فى هذه الدول ، وخاصة مع غـياب طبقة عمالـية يمكن أن تعتمد هذه الأحزاب على مساندتهـا ، نظراً لأن اقتصاديات هذه الدول كان يغلب عليها الاقتصاد الزراعى فى تلك الفترة. ولذلك كان سقوطها فى قبضـة السيطرة السوفيتـية فى أعقاب الحرب العالمـية الثانية ، نتيـجة لعاملين بارزين هما :

أولاً : أن الاتحـاد السوفـيتى لـم يبـادر بإعلان سـيطرته على هذه الدول ، وإنما لجأ إلى أسلوب تكتيكى غير صريح وغير مباشر ، من أربع مراحل لإحكام هيمنته عليهـا . كانت المرحلة الأولى تتمثل فى تشكيل « الجبهة الـشعبية » التى تضم قوى غير شـيوعية لإدارة شئون البلاد ، ثم تأتى المرحلة الثـانية التى تتمثل فى دعم وتعزيز الأحزاب الشيـوعية ، وبعدها المرحلة الثالثة التى يتم فـيها فرض نظام الحزب الشيوعى الواحد ، وأخيـراً المرحلة الستـالينية ، التى يجرى فيـها تطبيق نفس النظم المعمول بها فى الاتحاد السوفيتى . وكان الاستثناء الوحيد لهذا السينـاريو الشمولى أو القـاعدة التى طبـقت على الجمـيع ، هو انشقـاق الزعيم اليوغوسـلافى جوزيف بروز تيتو عن المنظومة السوفـييتية الستـالينية عام ١٩٤٨ . وقـد أحكمت مـوسكو فى عهـد ستالين سـيطرتهـا على هذه الدول من خـلال

مؤسستين : إحداهما اقتصادية وهى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) ، والأخرى عسكرية هى حلف وارسو الذى أنشئ لمواجهة حلف شمال الأطلنطى وتكتيل الدول الشيوعية عسكريا ضد الدول الغربية.

ثانياً : كانت دول أوروبا الغربية مشغولة بإعادة البناء بعد استيقاظها من الكابوس النازى الذى كان فى نظرها أبشع من أى تهديد شيوعى . وكان رجال السياسة وأجهزة الدعاية فى الغرب قد اعتادوا استخدام تعبير « الستار الحديدى » للدلالة على الحد الذى يفصل الدول الشيوعية عن سائر بلاد أوروبا الغربية ، بمعناه الجغرافى والأيديولوجى ، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة. وكان ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى قد استخدم مصطلح « الستار الحديدى » فى مارس ١٩٤٦ لأول مرة خلال حديثه عن الحاجز الفاصل فى القارة الأوروبية بين دول الكتلة الاشتراكية والكتلة الغربية التى تسير على النهج الرأسمالى. أما فيما عدا هذه المواجهات الباردة ، فقد كان موقف أوروبا الغربية وأمريكا تجاه التوسع السوفيتى فى دول وسط وشرق أوروبا ، يتسم بالسلبية. وفى الوقت نفسه كانت القوى غير الشيوعية فى هذه الدول غير مدركة لأبعاد ما يريده الغرب لها ، وبالتالى لم يكن هناك جسر حقيقى بين الطرفين.

وبرغم هذا القهر الذى ارتكب باسم الاشتراكية ، فإن بعض القوى الديمقراطية فى هذه الدول قد جاهزت برفض السيطرة السوفيتية ونظامها الشمولى ، خاصة بعد موت جوزيف ستالين عام ١٩٥٣ ، الذى لم يمر عليه أكثر من ثلاثة شهور ، حين شهدت تشيكوسلوفاكيا أول مظاهرات احتجاج جماهيرية ضد النظام الشيوعى فى دول وسط وشرق أوروبا . وكان العمال - بالذات - هم الذين بدأوا هذه المظاهرات احتجاجاً على إجراءات اقتصادية أدت إلى زيادة التضخم الذى بلغ ٥٠٠ فى المائة مما أسفر عن التهام وتبديد مدخراتهم .

ومما هو جدير بالرصد والتحليل أنه فى العام ذاته (١٩٥٣) ، وفى أعقاب موت ستالين ، قام عمال البناء فى برلين الشرقية بمظاهرات ضد قرار حكومى بزيادة نصيب كل عامل من الإنتاج اليومى دون رفع أجره مقابل هذه الساعات الزائدة من العمل ، وهو الإجراء الذى كان كارل ماركس نفسه قد شجبه فى كتابه « رأس المال » تحت ما أسماه بنظرية « فائض القيمة » ، ولكن على المستوى الرأسمالى حين يستولى صاحب العمل على قيمة ساعات العمل الزائدة أو الفائضة دون أن يمنح العامل مقابلاً لها . أى أن النظام الشيوعى فى ألمانيا الشرقية كان يمارس نفس القهر الذى التصق بالنظام الرأسمالى من المنظور الاشتراكى . وبالفعل تحولت مظاهرات عمال البناء فى برلين الشرقية لرفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، إلى مظاهرات مناهضة للنظام الشيوعى ، واستنجد فالتر أولبرشت زعيم الحزب الشيوعى بالقوات السوفييتية التى تولت قمع الثورة ، وتم إعدام سبعة من زعماء المظاهرات.

ولم تكد تمضى ثلاث سنوات على مظاهرات تشيكو سلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، حتى اندلعت مظاهرات حاشدة فى بولندا فى يونيو ١٩٥٦ ، واشترك فيها أكثر من ٥٠ ألف عامل ، تظاهروا احتجاجاً على زيادة الأسعار، وطالبوا فى هتافاتهم المدوية « بالخبز والحرية » وانضم إليهم طلبة الجامعة ، وتحولت المظاهرات بالتالى إلى ثورة عامة ضد النظام الشمولى القائم . عندئذ بادرت قيادة الحزب الشيوعى بدفع الجيش إلى قمع الثورة ، مما أدى إلى مصرع ٤٥ ثائراً وإصابه المئات بجراح .

وفى العام نفسه (١٩٥٦) شهدت المجر ثورة شاملة ضد النظام الشيوعى ، حين خرج الشباب والطلبة إلى شوارع العاصمة بودابست ، وطالبوا باجراء انتخابات حرة ، وانسحاب القوات السوفييتية من بلادهم ، ودمروا تمثالاً لستالين ، واقتحموا مقار الشرطة السرية ، وقتلوا بعض العملاء . وكان الشباب

والطلبة فى المجر قد انطلقوا فى رفضهم ومعارضتهم بإيحاء من أحداث ثورة بولندا ، وكذلك الانتقادات التى وجهها الزعيم السوفييتى نيكيتا خروشوف إلى ستالين. ولذلك اندفعوا فى ثورتهم حتى امتدت إلى كل أنحاء المجر. وقد ناشد إمرى ناجي رئيس وزراء المجر، الدول الغربية تقديم يد العون إلى بلاده ، لكن موقفها كان سلبيا للغاية ، وخاصة أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد تورطتا مع إسرائيل فى نفس الوقت فى العدوان الثلاثى على مصر ، مما فتح جبهة مواجهة خطيرة بين الكتلة الغربية والكتلة الاشتراكية فى قلب العالم بصفة عامة ، كان يمكن أن تكون لها تداعيات من الصعب تحديدها أو التنبؤ بها . كذلك لم تكن الدول الغربية على استعداد لفتح جبهة فى قلب أوروبا، وهى التى اكتوت بنار الحرب العالمية الثانية منذ أحد عشر عاماً ، ولم تكن جراحها قد التأمت كلها . وكانت موسكو تدرك كل هذه الأبعاد ، .ولذلك تدخل الجيش السوفيتى ، وسحق ثورة المجر ، ولقى ٣٢ ألف شخص مصرعهم ، وجرى إعدام إمرى ناجى الذى حل محله فى رئاسة الوزارة جانوس كادار أحد عملاء السوفييت. كل هذه المآسى والمذابح تمت تحت بصر وسمع الدول الغربية الديمقراطية دون أن تحرك ساكناً.

هكذا كان القمع السوفييتى لثورة المجر - باسم الاشتراكية - عنيفاً وساحقاً، ولذلك لم تشهد بلاد وسط وشرق أوروبا أحداثاً مماثلة طوال ١٢ عاماً . وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٨ عندما وقعت أحداث « ربيع براج » الشهيرة بقيادة ألكسندر دوبتشيك فى تشيكو سلوفاكيا التى كانت رائدة فى هذا التيار الذى بدأته منذ مستهل عام ١٩٦٠ عندما دعا عدد من الشيوعيين ذوى الاتجاهات الإصلاحية إلى انتهاج « طريق ثالث » فى الإصلاح ، يجمع ما بين نظام السوق الحرة والتخطيط الاقتصادى . وقد اتخذ ألكسندر دوبتشك زعيم الحزب الشيوعى فى عام ١٩٦٨ سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية فى محاولة من جانبه لإيجاد «اشتراكية ذات وجه إنسانى » على حد قوله.

كان الاتجاه العام إبان « ربيع براج » يسير فى اتجاه التعددية السياسية ، وحرية الصحافة والاجتماع والسفر ، لكن القوات السوفييتية أسرعت إلى التدخل ، وسحقت هذه الحركة الإصلاحية فى ٢١ أغسطس ١٩٦٨ . وتم عزل ألكسندر دوبتشيك فى إبريل ١٩٦٩ . وأرادت السلطة السوفييتية أن تتخذ من هذه الأحداث مبدأ عاما جاهزاً للتطبيق ، فأصدرت « مبدأ بريجنيف » الذى يبرر الغزو السوفييتى لتشيكو سلوفاكيا ، والذى يمنح الكرملين الحق فى التدخل العسكرى فى أى بلد من بلاد الكتلة الاشتراكية أو الشيوعية بدعوى منع أية محاولات لإضعاف سيطرة الحزب الشيوعى هنا أو هناك ، والتصدى لأى نشاط معاد للاتحاد السوفيتى .

وبرغم الجمود الفكرى الذى تميز به ليونيد بريجنيف ، وصرامة مبدئه الذى لا يقبل التفلش أو التفاهم ، فإنه لم يستطع أن يحول دون اندلاع المظاهرات فى بولندا عام ١٩٧٠ ، احتجاجاً على زيادة الأسعار ، بل إن بولندا شهدت مظاهرات مماثلة فى ١٩٧٦ . وفى عام ١٩٧٨ بدأت بوادر حركة « تضامن العمالية » المناهضة للنظام الشيوعى بزعامة « ليخ فاونسا » عامل الكهرباء فى ميناء جدانسك . وشرعت « تضامن » فى إعلان تحديها للنظام الشمولى القائم فى صيف ١٩٨٠ . وانضم إلى عضويتها نحو عشرة ملايين شخص عام ١٩٨١ . بل إن نحو ٨٠٠ ألف من أعضاء الحزب الشيوعى البولندى ، استقالوا من الحزب وانضموا إلى « تضامن » التى عقدت أول مؤتمر لها فى سبتمبر ١٩٨١ . وبدأت سلسلة متصلة من الصراع العنيف مع السلطة الشيوعية ، انتهت بإقرار شرعية « تضامن » كأول نقابة عمالية وتنظيم سياسى مستقل فى الكتلة الشيوعية .

وإذا كانت حركة « تضامن » قد استطاعت إحداث تصدع فى آلية السيطرة السوفييتية على دول وسط وشرق أوروبا ، فإن مجىء جورباتشوف إلى الكرملين ، وتوليه قمة السلطة فيه فى إبريل ١٩٨٥ ، قد لعب دوراً حاسماً فى إطلاق رياح الحرية

فى هذه الدول ، لدرجة أن الشيوعيين الأصوليين كانوا قد اتهموه بالخيانة وتدمير الاشتراكية لصالح الإمبريالية الغربية. لكنه كان يسعى إلى محاولة إصلاح النظام الشيوعى فى جهد يائس ليحول دون التدهور الاقتصادى وتفاقم الأزمة فى الاتحاد السوفييتى ، لكن محاولته تعثرت وانتهت لأسباب عديدة بانهيار الاتحاد السوفييتى ، ومعه الكتلة الشيوعية كلها ، بانطلاق الثورة فى دول وسط وشرق أوروبا.

لكن بقدر ما كانت الثورة السياسية سريعة وحاسمة فى تغيير أنظمة الحكم ، بقدر ما كانت التحولات الاقتصادية والاجتماعية بطيئة ومتعثرة نحو الديمقراطية والسوق الحرة. فلم يعد الأمر مجرد إعادة هيكلة لنظم معينة ، بل إعادة هيكلة لبشر عاشوا على نهج لم يتغير منذ ما يقترب من نصف قرن. ولذلك لم يكن اندثار الاشتراكية الشمولية بمثابة انتصار للرأسمالية الغربية ، بل كان تحدياً جديداً يضاف إلى قائمة التحديات التى تواجهها منذ العقد الأخير فى القرن العشرين . أى أن إشكاليات الاشتراكية لم تندثر معها ، بل برزت بقوة وتحد للرأسمالية المنتشية بانتصارها.

ولعل أخطر وأكبر إشكالية واجهتها الاشتراكية وجعلت منها مذهبا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً سيئ السمعة ، أن الدول الشيوعية وضعت الإنسان تحت رحمة مبادئها التى قننها القادة الشموليون ، بدلاً من أن تكون أداة إيجابية فى خدمة رفاهية الإنسان وكرامته ، أى أنها وضعت العربة أمام الحصان فكان لابد أن يتعثر كلاهما فى أول حفرة أو هاوية تقابلهما ، أو عند اصطدامهما بالأفكار والأيديولوجيات التى تحجرت على أيدى قادة الأحزاب الشيوعية وتحولت إلى تلال أو جبال تعوق التطور أو التقدم.

ولعل المفارقة العجيبة تكمن فى أن الدول الغربية الرأسمالية هى التى حافظت على الصورة الحضارية المشرقة للاشتراكية من خلال الممارسة الديمقراطية التى تسمح بتداول السلطة طبقاً لنتيجة الانتخابات الحرة التى تعبر عن

الإرادة الحقيقية للشعب ، سواء أراد أن تكون حكومته من اليمين الرأسمالى أو اليسار الاشتراكى ، لدرجة أن التيار الاشتراكى كان يسرى فى عدد كبير من الدول الغربية من خلال تولى حكومات اشتراكية السلطة فيه مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان. بل إن فى فرنسا تجربة حضارية جمعت بين رئيس جمهورية ديجولى يمينى « جاك شيراك » وبين رئيس وزراء اشتراكى يسارى « ليونيل جوسبان » ، ولم يحدث بينهما أى صراع ، مما يدل على أن العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن أن تتجاوز مرحلة التعايش السلمى إلى مرحلة التجاوب بل والتكامل. وبالتالى فإن أى صراع بينهما هو فى حقيقته تخطيط أو حتى تآمر من الأطراف السياسية المعنية حتى يحافظ كل طرف منها على كيانه الخاص وربما المفتعل فى مواجهة الطرف الآخر ، وحتى يُوجد فى الوقت نفسه قضية يمكن أن تبدو مصيرية برغم اصطناعها وافتعالها ، بحيث تتكتل الجماهير خلفها.

لقد آن الأوان لتجاوز هذه التقسيمات أو التصنيفات السياسية والأيديولوجية المفتعلة والمتعسفة والتى لا يستفيد منها سوى صانعيها. فلا يوجد مذهب أيديولوجى فاسد أو صالح فى حد ذاته ، وإنما العبرة بأساليب تطبيقه أو التلاعب به ، وبالنتائج العملية والمادية والملموسة والمترتبة عليه ، وبالفوائد والمكاسب التى تعود على المواطن العادى فى حياته اليومية . ولابد أن تتغير قواعد اللعبة السياسية التى تجاوزها الزمن حتى لا تتحول إلى قيود تعوق أية خطوة نحو مستقبل أفضل .



(٩) آفاق القيـــادة

القيادة هى دور سياسى واجتـماعى ينهض به القائد - أيًا كان مجاله - أثناء تفاعـله مع غيره مـن أفراد الجمـاعة. فـهى شكل من أشكال التـفاعل السـياسى والاجتـماعى بين القـائد والأفراد ، وسلوك ينتـهجه القـائد للمساعـدة على بلوغ أهداف الجماعة بعـد تحريكها نحو هذه الأهداف ، وليست مـجرد مركز ومكانته وقوة . والقـائد الذى يستوعب قواعـد هذه اللعبة السيـاسية الحيـوية والخطيرة، يستطيع أن يتجنب مشكلات وعقبات كـثيرة ، هو بالطبع فى غنى عنها . فالقيادة وظيفـة أساسيـة من وظائف العمليـة الإدارية التى يمارسـها القائد عنـدما يعتـمد التخطيط النهائى للمشروع المطروح تمهيداً لتنفيذه.

ولا تقوم القـيادة على السيطرة وممـارسة السلطة فحـسب ، بل أيضاً على الاقناع والثقـة والتفاهم والـتعاون ، وعلى مـا يقدمه القـائد للأفراد من مسـاعدة للوصول إلى أهدافهم ، بحـيث يبذلون أقصى جهدهم وقدراتهم لتـحقيق الإنجاز المنشود ، من خلال تـحفيزهم ، وتنظيم آليات العـمل وتسيير دفـته على أفضل وجه ممكن . والقائد الناجح هو الذى يوظف الدوافع المتعددة والمختلفة للأفراد بعد أن يتفهمها تماماً. فمن القادة من يستخدم التهديد والعقاب كدافع للمرؤوسين علي أداء واجباتـهم وإتقانها ، ومن القادة من يلجـأ إلى استغلال حـاجة الإنسان للتقدير المعنوى والاحترام الإنسـانى ، إذ يمكن تحقيق الأداء على الوجه المنشود بالروح الطيبـة والكلمات الرقيـقة وإشعار المـرؤوسين بقيمـتهم وأهمية الأعـمال المكلفين بأدائها فى مجالهم ، وأساليب المكافآت المادية والمعنوية ، إلى جانب

إذكاء روح التنافس بين الأفراد والوحدات الصغرى وتكريم المتفوقين ، وذلك فى جو تسوده المحبة والاحترام المتبادل. أما الاقتصار على مجرد توقيع العقوبات على المقصرين ، والإسراف فيها ، فهو أسلوب ينم عن وجهة نظر ضيقة بل ومريضة لمفهوم القيادة ، وربما أتت بنتائج عكسية تماماً.

وأهم أداتين يعتمد عليهما القائد فى تسيير دفة الأمور هما : التخطيط والتنظيم . فالتخطيط هو الخطوة الأولى الضرورية لكل الخطوات والعمليات التالية ، بحكم أنه عمل ذهنى يهدف إلى رصد الآفاق المراد بلوغها ، وفى مقدمتها عمليات صنع القرار بشأن المستقبل. ويتمثل عنصر التخطيط فى أساسيات أهمها تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، ووضع الخطوات والقواعد التي تحدد كيفية تحقيق هذه الأهداف ، وبلورة خيارات أو بدائل فى ظل الإمكانات المتاحة إذا ثبت تعذر العمل بالخطط السابقة ، ووضع البرامج الزمنية للأنشطة بشكل عام ومبدئى ، وتحديد مسئولية الأفراد الذين ينهضون بهذه الأنشطة ، وتقنين الإمكانات المتاحة لتنفيذ الخطة .... إلخ.

وفى غياب التخطيط المتقن الدقيق الذى يضع كل الاعتبارات والاحتمالات فى حسبانه ، لا يمكن تحديد الأهداف بدقة وبالتالى يصعب توضيحها للأفراد الذين سيقومون بتنفيذها . كما يصعب تحديد الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتسيير دفة الأمور عندما يبدأ التنفيذ ، وأيضاً التنسيق بين جميع المهام على أساس من التعاون والانسجام بين كل عناصر التنفيذ سواء أكانت بشرية أم مادية. كذلك يعتبر التخطيط وسيلة متابعة ورقابة ، داخليا وخارجيا ، لقياس مدى الإنجاز فى المراحل المختلفة وفى الوقت نفسه يساعد فى عملية التنبؤ بالمستقبل ، من خلال جو من الأمن النفسى عندما يشعر الجميع أن الأمور تجرى فى أعنتها ، إذ لا يعقل أن تشرع القيادة فى مواجهة الأزمات وحل المشكلات عندما تبرز على السطح ، ذلك أن الإمساك بزمام المبادرة يعد من أهم شروط القيادة الناجحة.

وبعد مرحلة التخطيط العلمى النظرى ، تأتى مرحلة التنظيم العملى التطبيقى ، والتي يتم فيها التوزيع الثابت نسبيا للمهام والأدوار والوسائل الإدارية ، من خلال التخصيص الذى يقسم العمل لزيادة الإنتاج كما وكيفا ، وتجميع المهام والوظائف والوحدات لتحويل الأهداف الرئيسية إلى عدد من الإجراءات والعمليات التنفيذية ، وتنسيق خطوط السلطات الإدارية لأنه كلما زاد حجم الوحدة ، ازداد تعدد السلطات القيادية فيها ، وتناسب تفويض الصلاحيات والمسئوليات التى يمنحها القائد للقادة الذين يعملون تحت إمرته لكى يتخذوا القرارات المناسبة لتوجيه سلوكيات الأفراد دون الرجوع إليه فى مسائل معينة حتى لا يضيعوا وقته وجهده ، وحتى يتفرغ لما هو أهم وأخطر .

وقد عرّف تاتباوم وزملاؤه القيادة فى كتاب « القيادة والتنظيم » بأنها «التأثير الشخصى فى موقف معين من خلال الاتصال لتحقيق هدف أو أهداف محددة » . ويوضح هذا التعريف أبعاد القيادة بحكم أنها تعتمد على توظيف التأثير والعلاقات الشخصية فى المقام الأول ، كما أنه يؤكد أهمية الاتصالات والتفاعلات ومدى تأثيرها على سلوك المنفذين وأدائهم فى مجال تحقيق الأهداف . وقد تعددت الكتب والدراسات التي تناولت الجوانب الخصبة والمختلفة لمفهوم القيادة . ففى كتاب جلندا « اتجاهات لشرح مفهوم القيادة » تعرف بأنها « نوع معين من علاقات السلطة ، وتتميز بأن أعضاء جماعة ما يصبحون على اقتناع بأن أحد الأفراد فى هذه الجماعة له الحق فى فرض أنماط سلوك معينة على تلك الجماعة من خلال الأنشطة التى يمارسها بوصفه عضواً فى تلك الجماعة ».

ولما كان جوهر القيادة يتمثل فى التأثير على الأفراد المعينين ، لذلك لابد من تقنين مفهوم هذا التأثير ، وبلورة الفوارق بين عمليات التأثير المختلفة التى تحدث فى المنظومة الإدارية. إن القيادة هى الإدارة بكل علومها ، والقدرة على حشد الأفراد وتوظيفهم فى سبيل غاية مشتركة ، مع توافر الصفات والخصائص

التى تؤدى إلى الثقة وتدعمها. والقادة يولدون كما أنهم يُصنعون أيضاً ، بمعنى أن هناك من الأفراد من يولدون ولديهم القـدرة على التأثير فى الآخرين وتنـظيمهم ، لكنهم قد لا يكتشفون هذه الطاقة داخلهم فى غـمار دوامة الحياة . ولذلك تسارع الدول المتقدمة إلى البحث عنها وتطويرها وتنميتها بالتدريب الذى لم يعد مقصوراً على المؤسسات العـسكرية بل امتد ليشمل المؤسسات المـدنية أيضاً ، من خلال التدرج فى المستويات القيادية فى إطار منهج موجه لتنمية آفاق القيادة وخصائصها فى الكفاءات الواعدة منذ وقت مبكر.

وبرغم الإجمـاع على أهميـة القيـادة وضرورتها الـقصوى فى تسـييـر دفة الحياة ، فإنه توجد اختلافات حادة بين المفكرين وعلماء الإدارة ، بشأن الأسباب التى تجعل القائد فعالاً وناجحاً فى أداء المهام المطلوبة منه. وهناك أرض مشتركة لكل من مـفهومى القـيادة والسلطة ، وتتـمثل فى أن التـابع يرى فى كليهـما ، شرعـية التأثير عليـه. لكن مفهـوم القيادة يختلف عـن مفهوم السلطة فى مـجال استخـدام الوسائل والصلاحـيات والإمكانات والسلطات . أما فى مجـال الهدف الإستراتيجى ، فهما يشتركان فى التخطيط والتنظيم والإصرار على بلوغه.

ولعل ما يميز القائد عن غيره من الأفـراد التابعين له ، هو قدرته فى التأثير على المجموعة ، وجعلهم يفعلون ما يريد عن رضا وارتياح ، من منطلق إيمانهم بجدارته. وليس القائد بالضرورة هو الرئيس المعين أو المنتخب رسمياً ، والحائز على سلطات وصلاحـيات رسمـية ، ذلك أن جدارتـه للقيادة تتـوقف على مدى قدرته فى التأثيـر على المجموعة . ومن ناحـية أخرى ، قد يمتلك زمـام القيادة أشخاص غير الرؤساء الرسميين لامتلاكهم الكاريزما أو قوة جذب الجماهير إليهم والتأثير فيهم بدرجة يلمسها الجميع.

وعلى الرغم من أهمية القيادة كعامل للتغيير وتطوير الأداء وتحقيق الأهداف والنتائج ، فإن الأبحاث العلمية ، النظرية والميدانية ، تدل على أن تأثيرها أصبح

محدوداً فى ظل التشابكات والتعقيدات التي تميز الحياة المعاصرة ، وخاصة بعد بروز ظاهرة ما عرف بالعولمة فقد أصبحت هناك عوامل ومتغيرات أخرى تحد من أثر القيادة وتجبرها على الوقوف عند حدود معينة . كذلك فإن بعض الثوابت التنظيمية كالأهداف الرئيسية المعلنة والقواعد والأنظمة المطبقة يمكن أن تقلل من دور القيادة الرسمية بل ويمكن أن تحل محلها.

وبرغم تعدد النظريات عن القيادة وتشعبها ، فإن الأساليب التى يستطيع القائد أن يؤثر بها على عمل الآخرين لتحقيق الهدف المنشود ، محدودة لانحصارها عادة بين أحد أمرين : إما أن يستخدم القائد سلطانه لإرغام الجماعة على العمل ، وإما أن يعمل على إغرائها أو إقناعها لأداء العمل. فى الأسلوب القيادى الأول تصبح القيادة مسئولة عن اتخاذ جميع القرارات ، وعن توجيه أفراد المجموعة لتنفيذ هذه القرارات . أما الأسلوب القيادي الثانى فيعتمد على المشاركة والديمقراطية فى اتخاذ القرارات . ويمكن المزج بين الأسلوبين طبقاً لنوعية الأهداف المطروحة للتنفيذ ، ونظراً لأن القادة يتعاملون مع أفراد مختلفين فى الثقافة والتوجه الفكرى والسلوك الشخصى ، وفي مواقف إنسانية لا تتوقف عن التغير والتحول ، ولذلك لا يوجد منهج قيادى ثابت أو أكثر فاعلية وتأثيراً من غيره ، إذ إن العبرة هى بأسلوب توظيفه فى الزمان والمكان المناسبين.

وبرغم خطورة القيادة فى تقرير مصير أمور لا يمكن حصرها فإن هذه الخطورة تتضاعف مرات عديدة في المجال العسكرى . ولذلك تحتاج المؤسسة العسكرية بكافة أسلحتها وأجهزتها وأفرعها ووحداتها وتشكيلاتها إلى القيادة والضبط والتوجيه والحزم أكثر من أية مؤسسة أخرى فى المجتمع ، بحكم مسئولياتها عن واجبات الدفاع عن حرمة الوطن ومقدساته ، والحفاظ على وحدته وأمنه ، وردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على الدولة والشعب والأمة . لكن المقاتلين لايستطيعون أداء هذه المهام والمسئوليات الصعبة والخطرة بل والمصيرية

دون وجود قائد وقادة تابعيين أكفاء ومقتدرين على شحن الرجال بالطاقة الروحية والنفسية والفكرية والجسدية للقيام بهذه الأعباء والواجبات الوطنية التى تختلف عن بقية الواجبات التى يضطلع بها المواطنون.

إن لكافة القادة العسكريين واجبات تنفيذية وتخطيطية ، أيديولوجية وفكرية ، تنظيمية وإدارية ، تتعلق بحل الانقسامات والخلافات والصراعات التي قد تحدث بين المقاتلين ، وتحقيق وحدة الجماعة وتماسكها الفكرى والسلوكى ، وتوزيع المهام والمسئوليات على المقاتلين ، كل حسب كفاءته واختصاصه ، ومكافأة المجدين والمثابرين على أداء الواجبات المنوطة بهم ومعاقبة المسيئين والمقصرين . وكلها مهام لابد أن تحسم بأسرع ما يمكن وخاصة فى أثناء سير المعارك ، ولذلك لابد أن يتحلى القادة بالكفاءة والشجاعة والذكاء ، والسرعة فى إصدار الأمر والحسم فى اتخاذ القرار ، من منطلق الإيمان الكامل بأهداف الجماعة ، والثقة المطلقة بالنفس ، والقدرة على تجنب وتجاوز أية بوادر للتردد والاهتزاز.

ولا تعتمد القدرة على القيادة العسكرية الواعية والناجحة على هذه الصفات والخصائص فحسب ، بل تأخذ فى اعتبارها أيضاً طبيعة وظروف ومشكلات وملابسات الجماعة العسكرية ، ذلك أن القائد العسكرى الذى يصلح لقيادة فرقة أو تشكيل عسكرى ، ويتفوق فى تدمير بعض الأهداف المرصودة فى عمق أراضى العدو . قد لا يصلح لقيادة الفرق الرياضية فى الجيش. ذلك أن خصائص القيادة تختلف من مجال إلى آخر . فمثلاً ، قد يصلح شخص لقيادة الجماعة من الناحية الاجتماعية والخلقية فى حين أنه هو نفسه قد لا يصلح لقيادتها على المستوى السياسى والعسكرى ، برغم ممارسته للحياة العسكرية .

إن القائد العسكرى لا يمكن أن يكون قائداً ناجحاً فى كافة أنشطة ومهام وشئون القوات المسلحة ، خصوصاً مع تشعب وتعقد الشئون العسكرية ، بحيث

أصبح من المستحيل أن يتخصص القائد فى قيادة كل شىء مثل الشئون الإدارية أو الفنية أو التدريبية أو التسليحية أو القتالية أو البحثية والدراسية . . . إلخ . فهذه الشئون المتخصصة تحتاج إلى القادة المتخصصين فى شتى المجالات التى يتولى فيها الرجل المناسب مكانه المناسب .

وقد تعددت التعريفات التى تسعى لتقنين الدور الحيوى والخطير الذى ينهض به القائد العسكرى ، وخاصة فى زمن الأزمات والمعارك. فالقائد هو الذى ينجز الأعمال أو الذى يحمل الآخرين على إنجازها . وتعريف دور القائد بهذا المفهوم ، يقترب من التعريف الذى يقول بأن القيادة العسكرية هى فن التأثير فى الأفراد وتوجيههم بأسلوب يتم به الحصول على طاعتهم الراضية وثقتهم واحترامهم وتعاونهم المخلص لإنجار العمل المطلوب وتحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة.

وهناك تعريف آخر للقائد بأنه الرجل الذى يعرف كيف ينفذ إلى قلوب رجاله بحيث يجعلهم ينفذون ما يطلبه منهم بطيب خاطر. ويعرف آخرون القيادة بأنها مزيج من القدرة على الإقناع والإكراه ، وظاهرة أو منظومة فكرية وسلوكية تمكن القائد الناجح من إبراز مواهبه وقدراته التى تجعل الجنود يعملون ما يريده منهم ، حتى لو كانوا غير متحمسين للقيام بالعمل المطلوب . إن القيادة قدرة ذاتية وشخصية . لذلك فإن البداية لا تبشر بالخير للقائد الذى لم يكن قد كون شخصيته وعقيدته العسكرية ومنظوره المتبلور الواضح قبل أن يباشر مسئولياته.

ومن المعروف أن القيادة العسكرية تكتسب الكثير من المرونة عندما يكون القرار النهائى السياسى والعسكرى فى يد واحدة ، تلك هى يد القائد العسكرى نفسه . وهو تقليد ساد عبر العصور حتى العصر الحديث عندما انتشرت ظاهرة الحكومة المدنية التي تجعل من الملك أو رئيس الجمهورية قائداً أعلى للقوات المسلحة حتى إذا لم يكن عسكرياً. ومع ذلك يظل رأى القائد العسكرى هو

الفيصل فى المواقف أو الأزمات التي لا تحتمل مناورات سياسية وتحتاج إلى سرعة الحسم نظراً لضيق الوقت.

وسواء أكانت القيادة عسكرية أم مدنية . فإنها تشكل ظاهرة اجتماعية ذات جذور عميقة تتصل بطبيعة الإنسان وتراثه الثقافى ومشاركته لمن حوله فى مجتمعه . إن الوجود المشترك لشخصين أو أكثر يسبب نوعاً من الافتقار إلى من ينظم العلاقات القائمة بينهم . وفى هذه الحالة يتولى أحدهم القيادة. وقد يتولى شخص القيادة إلى حين أو باستمرار ، لأن قيادة الجماعة تتغير بتغير مواقف الجماعة نفسها ، لكنها ظاهرة وضرورة إنسانية تظل باقية ومتجددة لأنه لاغنى لأى مجتمع عنها. وكل شخص فى موقع أو موقف ما يقوم بدور القائد ، وهو نفسه يصبح تابعاً أو مقوداً فى موقع أو موقف آخر .

إن طبيعة الحياة تجعل من حاجة البشر إلى قادة أمراً لابد منه ، فإذا كان الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع ، فإن الجماعة هى وحدته التنظيمية ، وإذا كان للفرد حياته الخاصة ، فكراً وسلوكاً ، فهو فى الوقت نفسه لا يستطيع أن يعيش فى معزل عن الآخرين ، إذ إنه لابد أن يكون عضواً فى جماعة ، أو هيئة ، أو مؤسسة ، أو نقابة مهنية ، أو تنظيم سياسى أو أية منظومة أخرى . أى أن الهيئات السياسية أو المهنية أو الاجتماعية تتعدد فى المجتمع الواحد ، ومهما تكن طبيعة كل منها ، كبيرة أو صغيرة ، فإن لها قادتها . وليس هناك قائد إذا لم يجد جماعة يقودها ، كما أنه لا توجد جماعة منظمة من غير قائد.

وتنبع ضرورة القيادة من أن الحياة الاجتماعية تتألف من علاقات إنسانية لا حصر لها ، ومن أنواع كثيرة من النشاط لا حدود لها . ولابد أن يقوم الفرد بأداء عدة وظائف فى تفاعله مع أفراد الجماعة التى ينتمى إليها. ولذلك يتراوح دوره فيها بين كونه عضواً أو فرداً ، وبين كونه قائداً لها أو مشاركاً فى قيادتها . وهذا يعنى أن الفرد قد وهب من القوة والاستعداد ما يمكنه من الحفاظ على كيانه

الشخصى ، وما يساعده فى الوقت نفسه على أن يسهم فى حياة الجماعات التي ينتمى إليها بل ويمارس قيادة إحداها أو أكثر إذا امتلك الموهبة والقدرة على ذلك . لكن لابد من التيقن من أن قدرة الفرد محدودة ومرهونة بما يحيط به من ظروف وعوامل ، لأن نمو مواهبه وقدراته مرتهن بما يتاح له من فرص التدريب الذى يمارسه فى جماعته . كما أن قدرته قد تتغير بتغير ظروف الجماعات وتطورها ، بل إن الفرد ذاته يتغير بتأثره بما حوله . وهو ما ينطبق أيضاً على حال الجماعات والقيادات الجماعية التى لا تتوقف عن التغير مع الظروف المحيطة بها.

وتتطلب مشكلات الحياة أن يكون هناك قادة قادرون على مواجهتها وحلها ، كما أن الاتجاهات العلمية الحديثة تستلزم اعتماد القيادة الناجحة على البحوث والدراسات المتخصصة الميدانية من أجل تنمية المجتمع ورفاهيته. أى أن القيادة عبارة عن منهج نظرى وتطبيقى لتوجيه وسائل نمو الأشخاص والجماعات والمجتمعات نحو آفاق التقدم الاجتماعى والإنسانى . إن ممارسة القيادة الحديثة ، تستلزم النظرة الموضوعية ، والتحرر من الأنانية والنرجسية ، والقدرة على إثارة حوافز الفرد وطاقته وتقويتها عن طريق إسهامه فى العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ، وخاصة إذا أدرك هذا الفرد أن كل هذه الجهود المبذولة هى من أجل رفاهيته فى نهاية الأمر.

ويشهد تاريخ العصور الوسطى على أن الهزائم الكثيرة التى حاقت بجيوش جرارة ، كانت نتيجة طبيعية لمستوى قادتها الذين لم يصلوا إلى المستوى المطلوب من العلم والثقافة والخبرة وغير ذلك من خصائص القيادة . فقد ضاعت جيوش أوروبية عديدة نتيجة جهل قادتها وضحالة ثقافتهم ، وكان من أهم الأسباب التى أدت إلى هذه الهزائم ، حصر منصب القائد فى طبقة النبلاء الذين كان رصيدهم الوحيد لأهلية القيادة يكمن فى قرابتهم أو مصاهرتهم لأهل الحل والعقد ، وكأن القيادة منصب شرفى .

وكـان عصـر النهـضة بداية بـروز القيـادة كـمفـهوم عـلمى ومنهج نظرى وتطبـيقى. فـقد أصـبح التخطيط العلمـى عنصراً لا غنى عنه فى عـملية تدعـيم القرارات والأوامر التى كانت تصدر فى الماضى بناء على ما كانت تجود به قريحة القادة من إلهـام عابر كثـيراً ما جانبـه الصواب . وبمرور الزمن أصـبحت العلوم الطبيعية والإنسانية قاعدة تنطلق منها كل القرارات التى تصدرها القيادات فى الدول المتحضرة . وصارت مناصب القادة لا تمـنح إلا للضباط الأكثر علماً ، والأغزر ثقافة ، والأوسع خبرة ، والأعلى نسبة فى حـيازة الصفات الموروثة والخصائص المكتسـبة. فقد سـادت نظرية التخطيط العلمى وتطبيـقاتها التى لا حصـر لها ، وأنهت تماماً عصر القرارات القائمة عـلى مجرد الحدس والتخمين والرأى الواحد الذى يدعى الإلهام.

وسواء فى المجـال العسكرى أو المجال المـدنى ، فقد أصبـحت الجيوش والمجـتمعـات تقاد قيـادة جماعيـة متخـصصة طبـقاً لما تمليـه مستـويات الهرم القيادى ، بحيث يختص كل قسم منها بدراسة وتخطيط وإنجاز مسئولياته المنوطة به بالأسلوب العلمى وعلم الحساب الإسـتراتيجى. فقد تضاعف اهتـمام الجيوش بالأنظمة التى تستطيع إدارة الأعمال المعقدة والمـتشعبة بكفاءة واتساق . فلم يعد ثمة مكان للقادة المصابين بالنرجسية والانفراد بالرأى فى الدول المتحضرة.

تمثل المفهـوم العام للقيادة فى القدرة على كسب التـأييد والاتفاق والالتزام بأهداف عامة أبعد من مجرد المتطلبات التنظيـمية ، التى يمكن تحقيقها من خلال الممارسة والإنجاز من جانب المسئولين. فالقيادة هى عملية تأثير تساعد القادة أو المديرين على أن يجـعلوا تابعيهم يفـعلون ما يجب عن طيب خـاطر بل وباقتناع وحماس . ولكن هذا التأثير لا يكون مقتـصراً على القيادة فحسب ، فإذا استطاع القادة أن يؤثروا عـلى رجالهم وأفرادهم ، فـإنهم بدورهم يمكن أن يقـعوا تحت تأثيرهم ، بل فى بعـض الحالات أو المواقف يمكن للتـابعين أن يمارسـوا تأثيراً أكبر وأعمق على سلوك القادة وتوجهاتهم.

ويعد الاتفـاق أو الاتساق أو الالتزام من أهم الأسـلحة التى يوظفهـا القادة لتحقيق أهدافهم القريبة أو البعيدة. ذلك أن عنصر الكيف أكثر أهمية وخطورة من عنصر الكم الـذى يمكن أن يتحول إلى عبء أو عـالة إذا لم يتم تنظيمـه وشحن طاقاته . ويفـضل بعض القادة قـراراً صحيـحاً بنسـبة ٥٠٪ من الناحيـة الفنية ، ويعتنقه بحـماسة ٩٠٪ من القائمـين على تنفيذه ، على قـرار صحيح فنياً بنسـبة ٩٠٪ ويعتنقه بحـماسة ٥٠٪ منهم . ولذلك فالقـادة لا يألون جهداً لتحقـيق أكبر نسبة من الاتفاق والالتزام والاتساق بدلاً من الانفراد بالرأى والسلطة . وشتان بين من يجاهدون من أجل قضية وهم مقتنعـون بها تماماً ، وبين من يحاربون لمجرد تأدية الواجب أو خوفاً من عقاب أو طمعاً في ثواب.

وهذا الاقتناع لا يعـنى أن أهداف القائد والتابعـين لابد أن تكون متـماثلة أو متطابقة تماماً ، ولكن لابد من وجود أرض مشـتركة واسعة ورحبة ، وخط عام أو هدف عام يربط بينهم ، ويعملون صفا واحداً لتحـقيقه . ولاشك أن شعور الانتماء القوى لدى العاملين للمـؤسسة أو المجتمع أو الوطن ، يمثل طاقـة متجددة للفكر والسلوك والإنجاز . وعندما يشارك المرؤوسـون أو التابعون أو الأفراد رؤساءهم أو قادتهم مشاعـر المشاركة والنجاح والإشباع ، فـإن هذا من شأنه أن يمنح مزيداً من الاتفاق أو الاتسـاق أو التناغم للوحدة العاملة. فـلا يعقل أن ينسى القادة أتبـاعهم عندما يتحقق النصر ، ويتذكروهم عند الهزيمة والإخفاق. وإذا كان الناس على دين ملوكهم ، فـإن الجنود على دين قادتهم . فـإذا وجدوا قائدهم فى العـمليات فى الخطوط الأمـامـية ، فـإن كل من هو دونه فى الرتـبة ، لا يتـوانى عن الاندفـاع والإقدام للتضحية والفداء . فالقيادة بدون قدوة تكاد تكون مجرد أوامر جوفاء.

ولاشك أن القـائد القدوة كـان دائماً صانـعاً للتـاريخ سواء فى المـجالات العسكرية أو السياسيـة أو الاقتصادية أو الاجتماعية. فإذا استـعرضنا حركة التاريخ وحياة القادة والزعماء الذين حددوا مساره بأفكارهم وإنجازاتهم ، سنجد أن حركته

اعتـمدت على نمطـين منهم : الذين صنعوا التـاريخ والذين صنعهم الـتاريخ . وربما اختلط فى الأذهان الفارق بين النمطين ، خاصة فى زمن العولمة الذى جعل من العالم قرية كونية صغيـرة على حد قول الإعلامى الكندى مارشال ماكلوهان ، واختلط فـيها الحابل بالـنابل ، وتداخلت القضايا وتشـابكت وتعقدت ، ممـا قد يعوق النظرة العلمـية التحليليـة الموضوعية الـتى تضع المعايير والقـيم فى مكانها الصحيح. وخاصة أن حركة التاريخ - المعاصر بصفة أخص - زاخرة بالمتناقضات والصراعات والمؤامرات والمناورات والأغراض الخفيـة الحقيقية والأهداف العلنية المزيفة. ووسط هذا الخـضم المتلاطم أو الطوفان الجـارف ، قد لا يتسع الوقت للعقل البشرى لكى يفرق بين الزيف والأصـالة ، بين من يركبون الموجة وبين من يصنعونها.

ومع ذلك هناك من المقـاييس والمعايير مـا يمكن أن يبلور الأمور ويوضح الرؤية إلى حد كبـير . فالقائد الذى يصنع التـاريخ يبدأ حياته الفكريـة والسلوكية مبكراً ، قـد تبدأ بمـرحلة الصبـا التى تراوده فيـها أحـلام من النوع ذى الصبـغة القومية. فهو يشعر منذ البداية أن كـيانه الإنسانى أكبر من أية حياة تقليدية عادية، ويؤمن بأن مصـيره الشخـصى متحد تمـاماً مع مصـير وطنه وشعـبه. وتظل هذه الفكرة تلح على وجدانه فلا يملك منها فكاكاً ، بل يستكين لها تماماً بحيث تنتقل من مرحلة الحلم إلى مرحلة التثقيف الذاتى بحثاً عن منهج متكامل لتحويل الحلم إلى واقع ، ولا يهمه إذا كان هذا السلوك يتهدد أمنه واستقراره وحياته الشخصية ، لأنه يؤمن بأن حياته هذه لا قـيمة لها ، ولا وجود حقيـقى بدون التوحد مع هذا الحلم الذى قد يبدو مستحيلاً فى البداية.

وهناك صناع للتاريـخ الحضارى الإيجـابي المثمـر ، وصناع للتاريخ الذى يصيب البشرية بنكـسات تعود بها إلى الوراء عقوداً وأجيـالاً . وهذه صناعة تدمير وتخريب ، أما صناعة البناء والنمو والازدهار فهى التى أفسح لها التاريخ صفحات

مضيئة ومشـرقة وجعل منها دروساً لاستلهامها عبـر العصور. وصانع هذا التاريخ البناء المشرق ، لا يبدأ من فراغ ، بل يستـوعب كل دروس الماضى ويستفيد من تجاربه سـواء الوطنية منها أو العـالمية . ومع ذلك فـهو لا يأخذ هذه التـجارب والنظريات والأفـكار على أنهـا من المـقـدسـات التى يجـب ألا تمس بل هى اتجاهات واجتهادات خـاضعة للتحليل وإعادة التقييم ، للـقبول أو الرفض ، طبقاً للإستراتيجـية الحضارية التي ترسخت فى فكره ووجدانه من خـلال ثقافته النظرية ومراحل كفاحـه العملى. فهذه الاجتهادات والنظـريات والأيديولوجيات لا تخرج عن نطاق المادة الخام فى نظر صانع التاريخ ، وهو لا يراها إلا فى إطارها الزمنى الخاص بها ، مما يحتم عليه إعادة صياغتها وإنتاجها من جديد إذا أراد أن يوظفها فى ظل ظروفه المعاصرة. وإذا استعصت على الصيـاغة المعاصرة ، فإنها ينحيها جانباً لعجزها عن تجاوز حدود عصرها.

أما السيـاسى الذى يصنعه التاريخ ، فهو ابن الـملابسات والظروف الراهنة التى مكنته من انتهاز الفرص وتسلق السلم ثم التربع على قـمة المجتمع. فهو لم يسبق له أن كون لنفسه رؤية واضحة وشاملة ومحددة للمجتمع والعصر والحياة . وغالبـاً ما يكون قد دخل ميـدان السياسة مـن باب الصدفة أو الطموح الشـخصى طمعاً فى مكاسب مادية ومغانم تجـعله يعيش فى رغد من العيش . لذلك فهو لا يهـتم بالفـكر أو الثـقـافـة أو الحـضـارة ؛ لأنه يتـفـــرغ لإجـادة المناورات بل والمؤمرات ، وكل الأسـاليب والحيل التكتيكية التي تساعده عى اهـتبال الفرص السانحة واغتنامهـا لركوب الموجة المواتية والوصول إلى مركز الصـدارة السياسية فى بلده. وهذه المـوجة لـيست من صنعـه ، وليـست نتيـجـة لكفاحـه الوطنى الطويل ، بل هى نتـيجة لـلتفاعـلات الجارية فى مـجتـمعه ، وعندمـا تسنح له الظروف بالقفـز على قمتـها ، فإنه يقـفز بلا رحمة حـتى لو داس على أعناق من حوله إذ إنه على يـقين أن مثل هذه الفـرص من الصعب وربمـا من المستـحيل أن تتكرر.

لذلك كان صناع التـاريخ الحضارى من رواد المـمارسة الديمقـراطية لأنهم يدركون جيداً أن الديمـقراطية بكل أشكالها المشروعة تعد من الدعـائم الأساسية التى تنهض عليـها صناعة التـاريخ الحضارى للأمـة . أما الذين يصنعـهم التاريخ فغالباً ما يلجـأون إلى الوسائل الديكتاتورية التى يحققون بها أغراضـهم الشخصية بأسرع الأساليب الممكنة ، حتى لو صور لهم المنتفـعون بهم أن الجماهير تحبهم لدرجة التقديس !! فمهما صالوا وجالوا ، فهم لا يمكن أن يحتلوا مكانة أثيرة فى وجدان شعـوبهم ، وبالتالى لا يقفون عـلى أرض صلبة ، واستمرارهـم فى قيادة الحياة السيـاسية أمر مشكوك فيه. فـهم يجيدون قواعد اللعبة السـياسية فى نطاق المناورات والمؤامـرات والحيل والألاعـيب لمجرد التـخلص من خصـومهم أولاً بأول ، ويحافظون على جلوسهم على كراسى السلطة أطول مدة ممكنة ، وياحبذا لو مهـدوا الطريق لأبنائهم كى يخلفـوهم عندما يرحلون أو يعـجزون عن القـيام بسلطاتهم. أما تحقيق الأهداف الـقومية فلابد أن يرتهن بمصالحهم الشـخصية ، حتى لا يعود عليهم بالمخاطر غير المحسوبة.

وغالباً مـا يكون صانع التاريخ الحضـارى سابقاً لعصره ، وذلك لامـتلاكه القدرة على تحليل مكونات الـواقع الراهن وحقائقه ، ثم الانطلاق منهـا إلى آفاق المستـقبل الذى يرى فيه المحـصلة النهائية للحاضـر ، وإذا لم يتدخل فى صناعة الحاضر وتشكيله بما يتمـشى مع الصالح القومى لشعبه ، فسيأتى المـستقبل بمالا تشتهى الأجيال القادمة . ذلك أن من أهم مـقومات صانع التاريخ ، وعيه الشامل بتاريخ وطنه بصفة خاصة ، وبتاريخ الـعالم بصفة عامة. وهو يدرك أن التاريخ لا يرحم فى حكمه ، ولا يقبل الاستئناف ، ومتى أصدر حكمه أصبح نهائياً.

والتاريخ يحمـل فى طياته قانوناً يمكن رصده فى حـالات ومواقف عديدة، ويؤكد أنه لا يصح إلا الصحيح. فهو لا يبخل على من صنعوه ، بتقديم كل آيات التبجيل والتقدير والتخليد ، حتى لو كان قد عانى من الظلم أو تشويه صورته فى

مرحلة أو أكثر من مراحل كفاحه. أما من صنعهم التاريخ فإنه ينظر إليهم من عل ، فهم لا فضل لهم عليه ، بل الفضل فى ظهورهم على المسرح السياسى ، يرجع إلى التاريخ ذاته . ومن ثم فإنهم يسيرون فى أذياله حتى لا يفوتهم موكبه ، لكنهم سرعان ما يسقطون تحت عجلاته ، ولن تجد شعوبهم فرصة أسعد من هذه لمسحهم من ذاكرتها . فالتاريخ يخلد رواده وقادته وصانعيه ، وينسى أذياله ومن يلهثون في أعقابه طمعاً فى ركوب أمواجه.

إن أقوى ذاكرة عرفتها البشرية هى ذاكرة التاريخ التي لا تنسى القادة الذين وضعوا بصماتهم واضحة على صفحاته. أما القادة من راكبى الموجة ومنتهزى الفرص فلا يدركون استحالة تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية ، بسبب الانتهازيين والمنتفعين المحيطين بهم من كل جانب ، والذين يكيلون لهم قصائد المدح والتقريظ والنفاق والتزييف كغذاء يومى لا يمكن الاستغناء عنه. لكنه من المستحيل أن يتم تجاهل قانون « لا يصح إلا الصحيح » إلى مالا نهاية ، فلابد أن يأتى يوم تتعرى فيه العورات السياسية والقيادية ، ويتحول العمالقة المزيفون إلى أقزام حقيقيين ويؤكد تاريخ البشرية أنه لا يسير على وتيرة واحدة ، بل هناك من القمم والسفوح ما يشكل تضاريسه العامة. والأضواء بطبيعتها تسطع على القمم ومن ثم القادة والزعماء الذين صنعوها ، أما السفوح فتتوارى فى أغوار الظلال والظلام.

وبرغم الخصائص العامة التى يجب أن تتوافر فى أساليب القيادة وآفاقها عبرالعصور ، فإن كل قائد له بصمته المتميزة التى يمكن أن تختلف مع القادة الآخرين إلى حد التناقض . يكفى مثلاً أن تقارن بين قيادة هتلر لألمانيا وبين قيادة غاندى للهند، وبرغم عنصر المعاصرة بينهما. فالقيادة أساليب وتنويعات وأشكال وأحجام وقمم وسفوح ورءوس وذيول . . . إلخ . وقد شهد التاريخ على قادة يعيشون بعيونهم ولا يسمعون ، وقادة يعيشون بآذانهم ولا يبصرون ، وقادة لا

يسمعون ولا يرون ، وكانت شعوبهم هى التى دفعت ثمن هذه المصائب من دماء أبنائها وقوتهم. كما أن هناك قادة أسسوا مدارس فى الخبث والدهاء والمراوغة والخداع والكذب والانتهازية ، سواء فى تعاملهم مع شعوبهم أو مع الدول الأخرى. بل إن لبعضهم أقوالاً مأثورة أصبحت بمثابة قوانين أو قواعد للعبة السياسية ، من أشهرها قاعدة معاوية بن أبى سفيان التى ثبتت صحبتها عبر التاريخ والتى عبر عنها بقوله : " لو كانت بينى وبين الناس شعرة ما انقطعت ، إذا جذبوها أرخيتها ، وإذا أرخيتها جذبوها " وهناك أيضاً المعز لدين الله الفاطمى الذى ارتبط اسمه بالسياسة التى عرفت بذهب المعز وسيفه ، أى سياسة الوعد والوعيد ، الإغراء والتهديد ، أو الجزرة والعصا كما يقول الأوروبيون . وكثير من الحكام يضعون الذهب موضع السيف ، أو السيف بدلاً من الذهب ، حسبما يقتضى الموقف.

وتكمن براعة القائد التقليدى فى طريقة لعبه بالبيضة والحجر ، فلا يقع منه الحجر ولا تنكسر البيضة ، وألا تنقطع الشعرة التى بينه وبين الناس وبين القادة والحكام الآخرين حتى لو كانت من خيط العنكبوت .

ويحرص معظم القادة على أن تتواصل العلاقات، وأن يظل هناك جسر أو منفذ ، لأنهم يدركون أن العداوة كالصداقة لا تدوم ، وإنما الدوام للمصالح وحدها. فمثلاً لم يحدث أن قطعت الولايات المتحدة صلتها بالاتحاد السوفيتى السابق فى كل الحروب الساخنة والباردة ، إلى أن انهار الاتحاد السوفيتى من تلقاء نفسه. فلابد من وجود عيون وآذان تنقل المعلومات ، وخاصة فى عصر العولمة الذى يتخذ من المعرفة والمعلومات سلاحه الأساسى. فأصبحت الحروب فى جوهرها معلومات عن الأسلحة الجديدة ، وأسواق السلاح ، وأساليب التجسس الشخصية والإلكترونية ، وعمليات التهريب والتحالفات الخفية . . . إلخ.

وعندما يلجأ القادة إلى تطبيع العلاقات وتدعيمها بين دولهم فلا يتم هذا

بعلاقات الود الشخصى واللقاءات الحافلة بالأحضان والقبلات والابتسامات العريضة أمام عدسات التصوير ، بقدر ما يتم ببناء الجسور والقنوات التى تنقل المعلومات إلى صانع القرار . كما تحتم قواعد اللعبة السياسية على القادة أن يحذفوا من قاموسهم عوامل الحب أو الكراهية لارتباطها بالعلاقات الشخصية بصفة عامة والغرامية بصفة خاصة . وإذا كانت هناك سلوكيات تدل على الحب فى العلاقات السياسية ، فهى مجرد مظاهر خادعة وكاذبة وليست ظواهر صادقة وحقيقية ، وأى موقف طارئ على الساحة يمكن أن يعريها ويكشفها على حقيقتها.

والقائد مثل الجراح له أدوات خاصة بحرفته ، فإذا كان قديراً ومتمكناً من أسرارها فى حين أن أدواته ملوثة ، فهو قاتل بمعنى الكلمة. وإذا كان جاهلاً لكنه يستخدم أحدث الأدوات والأجهزة ، فهو قاتل أيضاً. أما إذا كان الشعب محظوظاً ، فإن قائده يملك الكفاءة الشخصية والإمكانات السياسية والأدوات النظيفة التى تجنبه الوقوع فيما يحاول أن يخفيه لأنه يخجل منه . وهذه يمكن أن تكون عملة نادرة ، وخاصة فى القرن الحادى والعشرين الذى تعقدت فيه قواعد اللعبة السياسية وتشابكت لدرجة أن الأمور اختلطت ، وغامت الرؤى أمام القادة فى زمن تصور فيه الجميع أن الثورة الإعلامية والمعلوماتية لم تعد تخفى شيئاً فى دهاليز السياسة المعتمة. ويكفى أن ندلل على هذا التوجه الجديد ، بموقف الولايات المتحدة ، برغم اعتبارها القائد الأوحد للعالم أجمع فى عصر العولمة.

ففى مايو عام ٢٠٠٠ أوضح المفكر السياسى الأمريكى ديفيد كاليو مدير برنامج الدراسات الأوروبية بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية ، الحيرة الحقيقية التى تعانى منها القيادة الأمريكية - ولا تزال - بعد أن ظنت أن الأمور كلها قد دانت لها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفرق خصومها وتشتتهم ، وأصبح العالم رهن إشارتها. فقد وصف كاليو الوضع الدولى للولايات المتحدة فى مطلع القرن

الحادى والعشرين ، بأنه ليس انتصاراً بمعنى الكلمة ، بل خيار بين التمسك بنظام عالمى يظل تحت هيمنتها ، أو محاولة التكيف مع العصر ، والدخول مع غيرها فى صياغة نظام عالمى يقوم على المشاركة فى إدارة النظام العالمى . فالقيادة التى تعمل فى فراغ دون أن تكون هناك قوى أو قيادات أخرى تواجهها وتمنحها نوعاً من التحدى الذى يحفظ لها توازنها واستمراريتها ، ستصاب فى النهاية بما يشبه جنون العظمة الذى يمكن أن يجعلها تقضى بنفسها على نفسها.

ويرى ديفيد كاليو أن التصور الأمريكى لم يرتفع إلى مستوى الظروف التى تولدت عن سقوط نظام القطبية الثنائية ، والتى أدت إلى ظاهرة العولمة التى تظن الولايات المتحدة أنها أصبحت أداة طيعة فى يدها . فقد عجز التصور الأمريكى عن استيعاب معطيات النظام العالمى الجديد الذى يتشكل ببطء ، وهو عالم التنوع والتعددية الذى تتم فيه المشاركة فى النفوذ والقوة والتأثير . وهذا يخلق فجوة تزداد خطراً فى اتساعها وعمقها بين القيادة الأمريكية والتيارات الأخرى المؤثرة فى مصير العالم المعاصر ، نتيجة لنفس الفجوة بين التصورات الأمريكية التى ثبتت فى الأذهان وبين الواقع الذى ينتج تعددية التأثير كحقيقة لا مهرب منها فى القرن الحادى والعشرين . وإذا لم تسارع القيادة الأمريكية إلى استيعاب هذه المعطيات ، وتغيير أسلوبها ، فستجد نفسها فى موقف يتعارض مع مصالح القوى الأخرى فى العالم . ومهما بلغت قوتها وجبروتها ، فلن تستطيع السيطرة أو حتى مواجهة هذا الكم الهائل من المصالح المتشعبة والمتناثرة . فالكم إذا كان هائلاً وضخماً فإنه يستطيع أن يتغلب على الكيف مهما كان قويا وفعالاً ، هذا إذا ظل هذا الكم كمّا ولم يتحول إلى كيف نتيجة لتفاعلاته الضخمة الجارية ، وخاصة أن دولة هائلة مثل الصين أصبحت تحرص على الكيف مع الكم فى الوقت نفسه.

يؤكد هذا التحليل لقواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال أنه فى مراحل

الانتقال التاريخية من عصر إلى آخـر ، لا يكفى لحصول قيادة القوة الكبرى على المكانة والنفوذ والقـدرة على السيطرة ، أن تعتمـد على أساليب القيادة التـقليدية سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية ، لأن الثوابت التقليدية للقيادة تواجه متـغيرات جـذرية لابد من وضعـها فى الاعتـبار ، وإلا دخلت القـيادة فى طرق مسدودة ومتاهات جانبـية وحلقات مفرغة ، لن يخرجها منها مجـرد تمتعها بالقوة والنفوذ بل والسطوة . فمثل هذه القيادة تصبح فى أشد الحاجة ، وبحكم أنها فى موقع الـصدارة ، إلى عنصـر الرؤية الثقـافيـة الواعية بـالقواعد الـجديدة للعـبة السياسية ، الـتى تستوعب آفاق المستقبل . والذى يمـد القيادة بالوعى الذى يتيح لها أن تحدد لنفـسها مسبـقاً وفى الوقت المناسب ، المسار الحـقيقى ، والوضع الفعـال ، والدور القيـادى الإيجابى الذى يجعلهـا مشـاركة ومؤثرة ومـحورية ، وليست مجرد مـتفرجة فى حين أنها تظن أنهـا حصلت على دور البطولة المطلقة على خشبة المسرح السياسى الدولى .

وهذا التصور الذى طرحه ديفيد كاليو ، لـيس اجتهاداً فرديا منه ، بل تعبير عن تيار يشارك فيه كثـيرون من الصفوة السياسية والنخبة المـفكرة . فى مقدمتهم على سبيل المـثال روبرت كيجان المسـئول بمؤسسة كـارينجى للسلام العالمى ، والذى رأى أن زوال الاتحـاد السوفـيتى لا يعنى تلاشى الخطر الـذى يهدد قـيادة الولايات المتحدة للعالم . فقد برز خطر بديل يتـمثل فى تهديد حقيقى بانكماش وضع الولايات المتحدة كقوة مهـيمنة فى العالم . ويقول كيجان إنه تحت السطح الهادئ ، تجـرى عملية تآكل للنظام الدولـى الذى كان مستـقراً فى عصـر الثنائية القطبية ، وهى عملية بطيئة تتفاعل أسـبابها منذ نهاية الحرب الباردة بصفة عامة ، ومنذ النصف الثـانى من عام ١٩٨٩ بصـفة خـاصة ، وإن مـا تحتاجـه الولايات المتحدة فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، ليس طرقاً ومناهج وأساليب أفضل لقيادة الوضع العالمى الراهن ، بل تغيـير جوهرى فى المنهج الذى يفكر به القادة

الأمريكيون ويتصورون العالم كله من خلاله ، إذ يتحتم عليهم رصد حقائق الرأى العام بشأن دور ووضع الولايات المتحدة على المستوى العالمى . هنا تكمن حيرة القيادة الأمريكية فى الاختيار بين الرغبة فى عولمة تخدم هيمنة أمريكا ، وبين القدرة أو العجز عن تحقيق ذلك ، لأنه إذالم تستطع أمريكا صياغة وتشكيل هذا النظام العالمى الجديد ، فلن تستطيع أن تمنع الآخرين من القيام بصياغته وتشكيله ، بطرق قد تتناقض مع مصالحها الإستراتيجية. بل إن هنرى كيسنجر نفسه له تعبير يعكس هذا الوعى بوضوح حين قال : « إن ما نرجوه أن تكون أمريكا فى القرن الحادى والعشرين واحدة من مجموعة قوى دولية متساوية » ، بمعنى أنه يتمنى التساوى والتفاعل وليس السطوة والسيادة ، لأنه كمفكر إستراتيجى يدرك جيداً أبعاد المخاطر التى يمكن أن تحيق بدولة تسعى إلى تحمل تبعات قيادة العالم بمفردها ، مهما كانت قوتها وإمكاناتها التى لا تحد.

والخصوصية أو الإشكالية المرتبطة بمنهج القيادة فى الولايات المتحدة أنها متعددة الأطراف والعناصر ، وفى الوقت نفسه تريد الانفراد بقيادة العالم. فالقرار السياسى ، طبقاً لقواعد اللعبة السياسية فى أمريكا ، يشبه ورقة موضوعة فى صندوق مغلق ، وموضوع بدوره فى خزانة لها مفاتيح متعددة ، وموزعة على أيد متعددة . ويلزم أن تدير كلها مفاتيحها فى نفس الوقت لتفتح الخزانة ، وفى مقدمة هذه الأيدى : الرئيس ، والكونجرس ، وجماعات المصالح ، وقوى الضغط ، والرأى العام . فى هذه الحالة يمارس الرأى العام ضغطاً على القادة لا يمكن تجاهله ، سواء فى حالة وجود قرار سياسى عارض أو قصير المدى ، أو فى حالة وجود حركة سياسية ثابتة ومستمرة لعشرات السنين . ولذلك يتحتم على القادة أن يقنعوا الرأى العام بقراراتهم وتوجهاتهم وسياساتهم ، كى يكون سندهم المتين والراسخ فى كل خطوة يتخذونها . ومن هنا كان اقتناع الرأى العام وتبنيه لفلسفة صراع الولايات المتحدة طوال أكثر من أربعين عاماً فى أعقاب نهاية الحرب العالمية

الثانية ، والتى عـبر عنها سيـاسيا وتطبيقـيا ما سمى « بنظرية الاحـتواء » ، بمعنى احتـواء الاتحاد السوفـييتى ونفوذه داخل حلـقة تحتويه ، من خـلال قواعد اللعـبة السيـاسية المناسبـة ، والقواعد العسكرية ، والأحـلاف ، والمنظمات . . . إلخ . وكان اقتناع الرأى العـام بهذا التوجه من أهم أسبـاب نجاح هذه النظرية ، إذ كانت محوراً تدور حوله حركة الحياة اليومية للأمريكيين .

ويبدو أن ثقة القادة الأمريكيين فى أنفسهم وقدراتهم قد طمست أمام أعينهم المتغيـرات الجذرية فى حقائق النظام العالمى بعد انتهـاء الحرب الباردة ، فأثرت بالسلب على قدرة صانع القرار فى الولايات المـتحدة على إيجاد بديل يحل محل سياسة الاحتواء ، ويخلق نفس المحور الذى يمكنه تشـغيل الحركة اليومية للحياة الأمريكيـة . بل إن قواعد اللعـبة السيـاسية الجـديدة تشير إلى أنـه حتى النظرية التقليدية فى حد ذاتها قـد لا تكون هى المطلوبة من القيادة فى ظروف التحولات التاريخية فى العالم . فقد أصبحت الولايات المتحدة فى حاجة إلى رؤية متكاملة لإعادة توظيف إمكاناتها وطاقـاتها السياسية والعسكرية والاقـتصادية . وأية نظرية سياسية جديدة قادرة على استيعاب حقائق العصر وآفاق المستقبل لا تتأتى إلا بعد تكامل هذه الرؤية .

لكن القـادة فى الولايات المتـحدة لم يصلوا بعـد إلى مرحلة امـتلاك هذه الرؤية، وإن كـانوا فى حالة سـعى بحثـاً عنها . وهم يعـتمـدون الآن على إدارة الشئـون الأمريكية الخارجـية والدولية بقـرارات يوماً بيوم ، وحـسب الحالة التى يتعاملون معها. وفى هذه المرحلة - التى تمثل فـراغاً فكريا وإستراتيجيا - يسعى الآخرون بنفس الدرجة والشكل - لملء هذا الفراغ ، أو شـغل الحيز المتاح لهم فيـه بقدر الإمكان والذى تسـمح به قدرة كل منهم ، بشـرط أن يصنع صيـاغة ، تصلح مفاتيح لفتح أبواب العصر الجديد الذى ما يزال يحتفظ بالكثير من الأبواب الموصدة التى يبدو أنها فى حاجة إلى قواعد جديدة للعبة السياسية .

وبرغم الأصول والثوابت التى تنهض عليها علوم القيادة وفنونها . والتى يجب أن يستوعبها كل من يتصدى لها من القادة ، فإن تيارات المتغيرات ودواماتها التى تجتاحها من الأعماق ، ستظل تشكل تحدياً لهؤلاء القادة ، ومعياراً لمدى فشلهم أو نجاحهم فى صياغة مصائر بلادهم . ولذلك فإن استيعاب هذه الأصول والثوابت بل والمتغيرات أيضاً لا يكفى ، لأن مواهب القائد وقدراته الشخصية وخلفياته الفكرية والثقافية والعلمية والعملية وإدراكه لمعطيات عصره محلياً وعالمياً ، هى التى تنتقل به من مرحلة الاستيعاب إلى مرحلة التوظيف الأمثل لها . ومهما كانت الأنظمة السياسية التى تحكم البلاد - وخاصة الديمقراطية منها - مستقرة التقاليد وراسخة القواعد ، فإن البصمات الشخصية للقائد تترك آثارها فيها ، سواء أكانت بصمات غائرة أم عابرة ، إيجابية أم سلبية ، لأن العامل الإنسانى هو المحور الذي تدور حوله تطلعات القيادة إلى آفاق جديدة . ومن هنا كان حرص الدول المتحضرة والديمقراطية على توفير المناخ السياسى والفكرى والاجتماعى الصحى الذي يتيح فرصة ظهور القادة المناسبين الذين نشأوا فى بيئة وتلقوا من التربية ما يؤهلهم للإمساك بزمام الأمور فى بلادهم عندما يصلون إلى مراكز القيادة.



(١٠) أقنعة الانتهازية

الانتهازية هى تبنى الفرد لمواقف سياسية أو توجهات فكرية لا يؤمن بها ، لأنه يتخذها مجرد أقنعة لإخفاء سعيه الحثيث لتحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية . فالانتهازية تعنى ببساطة أن يغير الفرد مواقفه السياسية وآراءه الأيديولوجية طبقاً لتغير الظروف ، كى يتناغم مع الظروف الجديدة أملاً فى الحصول على مكاسب جديدة ، أو فى الحفاظ على مغانم قديمة له ، دون أن يكون مؤمناً بالمواقف التى يتخذها أو الآراء التى يبديها. فهذه كلها مجرد وسائل عابرة ومؤقتة لتحقيق غاياته الدائمة التى لا يتخلى عنها أبداً . فليس للانتهازية موقف صريح ، ولا يهمها التفرقة بين الصواب والخطأ فى المواقف التى تتخذها والتى لا تنبع بطبيعتها من معتقداتها الحقيقية . وهى لا تعرب عن آرائها فى شكل عقيدة متكاملة ، بل فى شكل مواقف سياسية يومية وطارئة . وقد تتبنى الانتهازية عقيدة أو أيديولوجيا معينة ، لكن تبنيها هذا ليس عن إيمان واقتناع بل لمجرد مجاراة موقف سياسى معين ، لأنها سرعان ما تتخلى عن كل المذاهب دفعة واحدة إذا ما تغيرت الظروف ، وإذا ما اقتضت مصلحتها الشخصية ذلك.

والانتهازية ليس عندها ما تقدمه للمجتمع ، وتتجنب دائماً أن تكون عاملاً إيجابيا فى أية مرحلة من المراحل ، ولا تقدم نفسها كنظام بديل لأى شىء ، وإن كانت على استعداد لتصبح طبقة حاكمة إذا ما أتيحت لها الفرصة ، برغم أنها لا تهتم بتنظيم المجتمع وتطويره ، بل بتحقيق مصالحها الضيقة فحسب . وتكمن خطورة الانتهازية فى أنه يصعب حصارها وضربها فى مقتل ، أو على الأقل

التخفيف من مخاطرها . فهى من خصائص النفس البشرية عبر العصور ، عندما تنحصر نظرتها فى دائرة مصالحها الذاتية الأنانية ، ولذلك فهى ليست طبقة اجتماعية ولا مهنية ولا تشكل أى قطاع محدد من المجتمع . إنها وباء يمكن أن يندلع من كل الطبقات وجميع المهن ، ويمكن أن يسرى كالنار فى الهشيم ، فى المذاهب والأيديولوجيات والأحزاب السياسية. إن العنصر الذى يجمعها ليس انتماؤهما لطبقة أو مهنة أو حزب بل تصرفاتها العملية ومصالحها الخاصة بها . وهى ظاهرة فردية أو صفة أو خاصية ترتبط بالتكوين الأخلاقى للفرد.

لكن هذه الصفة أو الخاصية الفردية لا تعني عدم تجمع الانتهازيين فى شكل تكتل تلتقى داخله مصالحهم المشتركة فى فترة معينة ، ولكن ذلك لا يجعل منهم طبقة أو مهنة ، لأنهم لا يكونون طبقة اجتماعية أو فئة عقائدية ، بل هم مجرد تجمع مؤقت تقتضيه الظروف . لكنه تجمع يخضع لنفس خصائص وسلوكيات الفرد الانتهازى بمواقفه القابلة للتغيير والتلون فى مواجهة الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية. فإذا تجمع الأفراد الانتهاريون فى هيئة أو حزب ، فإن تجمعهم هذا يمكن أن ينفض بمنتهى البساطة والسهولة إذا زالت الظروف التى اقتضته ، لكنه يلتئم ثانية بنفس الشكل أو بشكل مختلف إذا ما استجدت ظروف أخرى وهكذا ، فهم على أهبة الاستعداد دائماً للرقص على أى حبل ، أو ركوب أية موجة مواتية ، أو إلتهام الطعام على أية مائدة متاحة دون أى حرج أو حساسية . وبرغم التكتلات أو التحالفات التى يمكن أن تضمهم ، فإنهم يظلون زئبقيين ومتلونين من وقت لآخر . والانتهازى الذى يغير موقفه من الأوضاع السياسية والأيديولوجيات المتبعة حسب تغير وتقلب مصلحته الشخصية ، مستعد ليغير موقفه من التجمع الذى انضم إليه إذا ما تغيرت مصلحته وأخذت اتجاهاً مختلفاً. فهذا هو القانون الذى يحكم علاقات الانتهازيين ببعض . فالقاعدة الثابتة الوحيدة عند الانتهازى هى مصلحته الشخصية الأنانية. وكل ماعدا ذلك متغير : مواقفه ، وآراؤه ، وأساليب حياته ،

وصداقاته ، وعلاقاته بالآخرين ، وخطواته ، ومشروعاته ، وحركاته ، واتجاهاته التى تتغير من وقت لوقت ، أو حتى من يوم ليوم ، بل ومن ساعة لساعة ، إذا ما اقتضت ذلك مصلحته الشخصية .

ومع بداية عصر العولمة التى أضعفت هيبة الدولة ، وفتحت الباب على مصراعيه لأى فرد فى أية بقعة من العالم لكى يتخطى ويتجاوز أية حدود سياسية وجغرافية ، ويتصل بأى فرد آخر ليتبادل المصلحة والمنفعة الشخصية بصرف النظر عن المصلحة القومية والعامة لوطنه ، فقد سنحت فرص ذهبية بلا حدود أو حصر لأفراد يعيشون بطرق غير مشروعة ، ولا تستطيع أية سلطة وطنية أو دولية أن تحاسبهم وتوقفهم عند حدهم . فهم يمارسون الاحتيال ، واقتناص الفرص التجارية ، والاحتكار ، والصفقات المشبوهة ، والسمسرة ، والوساطة ، والمحسوبية والعمالة للشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، وغير ذلك من الألاعيب والحيل السياسية والاقتصادية . أى أن العولمة فتحت للانتهازية آفاقاً بعيدة ، ومنحتها الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة لتنفيذ أهدافها التى لم تكن تحلم بمثلها من قبل .

فى عصر العولمة استطاعت الانتهازية أن تتسلل وتتوغل فى مجالات السياسة ، والاقتصاد ، والتجارة ، والمقاولات ، والسمسرة ، والمضاربات بالأموال والأراضى والعقارات ، والسوق السوداء ، والعمالة للشركات العملاقة ، ثم تتحالف مع الطبقة السياسية الحاكمة كى تشرع لها القوانين واللوائح التى تضفى الشرعية على صفقاتها ومعاملاتها المشبوهة. وفى الوقت نفسه لابد أن تحصل الطبقة السياسية الحاكمة على المقابل المادى المجزى والمغرى ثمناً لهذه التسهيلات الحكومية والقانونية. وبالتالى تصبح هذه الطبقة فئة انتهازية جديدة ، لأنها تنتهز فرصة تحكمها فى مقاليد الأمور وسن القوانين لكى تتربح منها بدورها . ولذلك كانت الرشوة بشتى أنواعها وأحجامها من أهم الأسلحة التى يستخدمها

الانتهازيون سواء فى تحقيق أهدافهم أو فى تنشئة أجيال جديدة من الانتهازيين المنتفعين بهم . ذلك أن عدوى الانتهازية سرعان ما تتحول إلى وباء إذا لم يتحصن المجتمع ضدها بالقيم والأخلاق والعقوبات الرادعة للمرتشين والمحتالين والمضاربين بأقوات الناس وبمستقبل الوطن.

والانتهازية قادرة على أن تجد مرتعاً خصباً سواء فى النظم الديكتاتوية أو الديمقراطية . فإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال ، فإن المجتمع تحت وطأته ، يتحول إلى تربة خصبة لنمو وازدهار الانتهازية والنفاق والكذب والخداع والزيف وغير ذلك من الأسلحة الخبيثة المضادة التى يحتمى بها الناس من جبروته وبطشه . أما فى النظام الديمقراطى ، فينشط الانتهازيون فى المهرجانات السياسية والحملات الانتخابية لصالح الطبقة الحاكمة وبث الشائعات السياسية والاقتصادية ، لتدعيم التحالف بينهم وبين الحزب ذى الكفة الراجحة . فهم يشاركون فى الحياة السياسية ، ويؤيدون هذا الحزب ، أو ذاك السياسى المحترف ، أو ذلك الزعيم ، ليس بناء على أيديولوجيا محددة ، ولكن بناء على الكفة الراجحة فى توازنات القوى السياسية فى البلاد . فهم يؤيدون عادة كل من هو قوى فى الحكومة لاكتساب الحماية السياسية لمصالحهم الاقتصادية أو نفوذهم المحلى أو القبلى .

وفى الدول المتخلفة ، يشكل الوسط المثقف مصدراً حيويا لممارسة الانتهازية ، حيث تحاول الفئة المثقفة أن تستغل ثقافتها لتحقيق مصالح شخصية أنانية . ففى مجتمع يغلب عليه الجهل والأمية والتخلف ، وتقل فيه الخبرات العلمية، تصبح الثقافة سلاحاً فعالاً وجاهزاً لكى يستخدمه المثقفون من ذوى الاستعداد الانتهازى فى تحقيق مصالح شخصية لهم على حساب الآخرين من أفراد الشعب . ولا يعنى هذا أن الثقافة هى العنصر الذى يولد الانتهازية ، وإنما يمكن أن تكون سلاحاً أو عاملاً مساعداً للمثقف الانتهازى المؤهل - بحكم ثقافته - لكى يمارس السياسة لصالحه الخاص. فهو يلم بالمبادئ السياسية ، ومختلف التيارات

والتوجهات ، وبرغبات السياسيين ، حتى يكون على نور عندما يؤيد توجهاً معيناً ، أو عندما يتخلى عنه فى فترة لاحقة . ذلك أن التوجهات والمبادئ والمذاهب والأيديولوجيات كلها فى نظره مجرد وسائل عامة لتحقيق غايات خاصة به.

وتنتشر الانتهازية بين صفوف المثقفين فتشمل الموظفين والمهنيين بصفة عامة . فهناك مثلاً فئة الموظفين الذين يلتفون حول كل حكومة ، ويؤيدون كل وزير ، ويتملقون كل حاكم ، بهدف السعى الدائم وراء الترقيات ، والامتيازات ، والمخصصات ، وغير ذلك من المنافع المادية . وهناك أيضاً فئة المهنيين ، الذين يستغلون خبراتهم ووظائفهم ومواقعهم فى تحقيق مصالحهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو كلها جميعاً . وتكثر هذه الظاهرة بشكل واضح فى وسط المحامين ، الذى يتخرج منه الانتهازيون الطامحون للمجد السياسى من نيابة أو وزراة ، ومن بينهم يأتى عدد كبير من السياسيين المحترفين والصحفيين والكتاب والمفكرين والشعراء وغيرهم ممن يوظفون ثقافتهم وأقلامهم لفلسفة مذهب سياسى وفكرى أو تفنيده ، ولتأييد حزب أو معارضته . ويبدو أن هذه الزئبقية تصدر عن طبيعة وظيفة المحاماة التى تهتم أساساً بتبرئة المتهم حتى لو كان مذنباً بالفعل وتتجنب دائماً البحث عن الحقيقة الموضوعية فى حد ذاتها.

وقد يكون الفرد مصاباً بداء الانتهازية دون أن يدرك هو ذلك ، إذ يظنها على مستوى الوعى نوعا من المهارة والحنكة السياسة سواء على المستوى النظرى الفكرى أو على المستوى العملى التطبيقى . وقد يوجد فى حزب سياسى ، أو فى نقابة مهنية ، أو تنظيم اجتماعى ، أو مؤسسة ثقافية ، أو جمعية خيرية ، أو اتحاد عمال أو طلاب ، أو منظمة دينية . . . إلخ ، بدون أن يدرك أنه انتهازى بالفعل ، بل وبدون أن يدرك الآخرون هذه الحقيقة . فقد لا يكون الفرد نفسه مدركاً لهذا الضعف الأخلاقي فى شخصيته ، إذ قد يكون الداء كامناً دون أن تظهر أعراضه لأن الفرصة لم تسنح له بعد ، وعندما يجد ذلك الفرد نفسه

فى ظروف تغريه باهتبالها ، عندئذ تتكشف شخصيته على حقيقتها . فعندما تتحسن أحوال الفرد - ماديا ومعنويا - بشكل فجائى ، وعندما يكون مصاباً فى الأصل بضعف أخلاقى كامن ، ويدرك أن نهر الحياة المرفهة قد تدفق تحت قدميه لينهل منه ما يشاء ، فإنه يفقد توازنه ، وتضعف سيطرته على غرائزه وأنانيته ، فتظهر بصورة فجة صارخة ، تدفعه أحياناً لتصرفات شاذة بل وهمجية. وهو ما يتجلى فى قصص أغنياء الحرب ، ومحدثى النعمة ، والرأسماليين الجدد الذين يملكون المال ولا يملكون الفكر ، والذين تربعوا على قمة المجتمع فى أعقاب تحولات بل انقلابات اقتصادية واجتماعية قلبت الهرم الاجتماعى رأساً على عقب .

وحتى فى حالة الثورات التى تسعى لإنقاذ المجتمعات من الفساد الذى استشرى فيها ، والضياع الذى طمس طريقها نحو المستقبل ، فإنها عندما تنجح ، ويستقر قادتها على كراسى الحكم ، فإنها تصبح معرضة لتفجر الميول الانتهازية عند بعضهم ، الذين ناضلوا فى صفوفها ، وعرضوا حياتهم للخطر ، من أجلها وليس انتصار الثورة هو الذى يؤدى إلى مثل هذه السلبيات ، بل الضعف الأخلاقى ، وعدم توازن الشخصية ، الذى كان كامناً فى بعض الأفراد . إن الانتقال الفجائى من كهف التنظيم السرى المعتم إلى أضواء الانتصار وهيلمان الحكم ، ليس إلا عاملاً محركاً ومثيراً لذلك الضعف الأخلاقى المستتر الذى لم يكن معروفاً حتى بالنسبة لصاحبه . والأمثلة عديدة ومعروفة ، على الأفراد المنحدرين من طبقات فقيرة ، وعملوا فى صفوف الحركات الثورية وأصبحوا غاية في الانتهازية ، بمجرد أن أصبحوا وزراء أو من كبار المسئولين . كذلك تشكل الحركات النقابية تربة خصبة لنمو الانتهازية ، فالعمال المعدمون الذين يكمن فيهم الضعف الأخلاقى المستتر، سرعان ما يتحولون إلى أفراد بيروقراطيين انتهازيين ، ويحاولون خداع العمال بمعسول الكلام ، ويندمجون فى ممارسة

قواعد اللعبة السياسية عندما يرتفعون لمناصب القيادة ، حيث النفوذ والمؤتمرات الدولية والامتيازات والمكافآت والرواتب بدون عمل.

وإذا كانت هناك صفات مشتركة فى الانتهازية ، فإنها جميعاً تنادى بالمبادئ والشعارات البراقة ، وتوظف قواعد اللعبة السياسية حسب مقتضيات تحقيق أهدافها التى يندر أن تعلن بصراحة عنها ، إذ إن هناك انفصالاً تامًا بين قناعة الضمير والخلق وبين الموقف الذى تتخذه بالفعل فى عملها السياسى . أما أوجه الاختلاف فيما بينها ، فيمكن أن تكون على أساس نوعية المصلحة الذاتية والآنية التى تسعى لتحقيقها . هناك فئات انتهازية تسعى لمصالح اقتصادية قبل أى شىء آخر ، وهناك فئات تسعى للاثنين معاً. كما يمكن أن تختلف الانتهازية فى نوعية الأدوات التى تستخدمها ، فمنها ما يستخدم الثقافة العالية ، ومنها ما يستخدم القدرات الشخصية فى الخداع والبراعة فى المناورة والإقناع ، ومنها ما يستعمل القوة العائلية أو القبلية أو العشائرية أو النفوذ الاجتماعى والدينى ، ومنها ما يوظف التكتل السياسى وتشكيل الأحزاب . . . إلخ.

ويمكن أن تكمن الانتهازية أيضاً فى أساليب صياغة النظريات والأيديولوجيات التى يتم تفصيلها لتلبية أغراض أشخاص أو فئات بعينها. وهذا الأسلوب المتقدم لا تستخدمه الانتهازية البدائية الفجة ذات الأهداف المحدودة المباشرة ، بل هو من اختصاص الانتهازية المتطورة التى تسخر الأساليب الحديثة فى التنظيم والدعاية والفكر ، ولها مطامح واسعة بعيدة المدى ، وقد تخطط للسيطرة على الحكم . كما أن هناك انتهازية مباشرة قصيرة النظر ، وأخرى غير مباشرة بعيدة النظر . الأولى تسعى لتحقيق غاياتها عن أى طريق مهما كان نوعه ، فتتحالف مع كل من يساعدها على تحقيق ذلك ، حتى ولو تحالفت مع قوى الاستعمار والإمبريالية . ويصدر منها أى نوع من العمل مهما كان ، مادام يساعدها على تحقيق أهدافها.

أما الانتهازية غير المباشـرة وبعيدة النظر ، فتحرص على أن تكون خطواتها وتحركاتها مـبطنة ومعمية وغير مبـاشرة ، وأن تخفى وجهها بأقنعة براقـة تكسبها سمعـة وطنية طيبة. فهى إذا احتـاجت أن تتحالف مع القوى الأجنبيـة ، اختارت لذلك أسلوباً لبقاً ومـراوغاً من خلال التعامل غيرالـمباشر . وإذا اضطرت إلى أن تقدم على عمل يستنكره الرأى العام ، فإنهـا تغرى أو تقنع أو تدفع غيرها للقيام به ، أو تحرك عملاءها المنتشرين فى المناطق الحساسة لأدائه دون أن يدرك أحد أنها المحركة له. وفى عصر العولمة والثـورة المعلوماتية والشبكات الفضائية التى جـعلت من العـالم قرية صـغـيرة ، تطور هـذا النوع الحديث مـن الانتهـازية ، واستطاع أن يسـتوعب تكنولوجـيا العـصر ليسـخرها فى تحـقيق أهدافـه العاجلة والآجلة. ساعـده على ذلك أن الاستـعمار التـقليدى القديـم المباشـر الذى كان يستخدم السـفن الحربية والطائرات والصواريخ والقواعد العـسكرية لاحتلال البلاد وحكمها بالقوة المبـاشرة ، قد تحول إلى استعمار خـبيث ومراوغ بحيث يصعب ضربه فى مـقتل ، لأنه تخلى عن الغـزو الصريح من الخارج ، ولجـأ إلى الغزو الخفى من الداخل ، على شكل التحكم فى الكيانات الاقتصادية للدول المستهدفة ، والتلاعب السيـاسى بالحكومات الوطنية الصورية ، وغزو عـقول مواطنى هذه الدول بالشبكات الفـضائية ، والمـسلسلات التليفزيـونية ، والأفلام السينمـائية ، والإبهار الإعلامى الذى يغـرى الدول النامية والمتـخلفة بمحاكاته . فـقد استطاع العدو أن يتـسلل إلى غرف النوم ، ولم يعـد قابعاً فى قـواعد عـسكرية أو سفن راسية يمكن ضربها وتفجيرها.

والانتهـازية فى المجتمع المـتخلف الراكد تخـتلف عن تلك التى تبرز فى المجتمع المتقدم المستقر ، وإن كانت تشترك معها فى ضرورة وجود أفراد تسيطر عليهم أنانية قوية ، فتدفعـهم إلى السلوك الانتهازى . لكن عندما يكون المجتمع متقدماً ، تسود فيه قيم اجتماعية مستترة ، يصبح المجال أمام الانتهازية أضيق مما

هو عليه فى المجتمع المتأخر . كذلك فإن المجتمعات التى تمر بمراحل انتقال ثورى أو تحول اجتماعى ، تصبح عرضة لاستغلال الانتهازيين للثغرات أوالفجوات أو الاهتزازات أو القلاقل التى يمكن أن تنتج عنها . من هنا كان أى استقرار فى القيم والمقاييس ، سواء أكان فى مجتمع متخلف ، أم فى مجتمع متقدم من شأنه أن يتعارض مع طبيعة الانتهازية ، ولا يخدم مصالحها فى كل الأحوال ، وبالتالى تضيق الخناق عليها . أما الوضع الثورى القلق المتوتر ، فيجعل المجتمع فى حالة دوران وهياج وانشغال مما يفسح المجال للانتهازية كى تحقق أغراضها.

ولعل الانتهازية السياسية هى أخطر وأضخم أنواع الانتهازية التى تكاد تنطوى كلها تحت لوائها. وبرامج التكتلات الانتهازية تكون عادة طنانة ورنانة وبراقة ، فيها كل شىء : الممكن وغير الممكن ، السهل والصعب ، وحتى المستحيل ، لتستطيع أن تجذب السذج والبسطاء ، ولتستعمل ذلك مادة للدعاية فى الوقت نفسه . إن الانتهازية لا يهمها أن تكيل الوعود ، ولا يهمها أن تكذب على الشعب لأنها تهدف للكسب السياسى المؤقت ، وليس لتحقيق تلك الوعود . ولذلك تتسم هذه التكتلات عادة بالواقعية الانتهازية فى علاقاتها السياسية ، ومواقفها الفكرية ، فهى تنطلق من واقع التيارات السياسية الموجودة ، ومن واقع المذاهب الفكرية المتصارعة فى الساحة. وهى فى ممارسة قواعد اللعبة السياسية ، لا تتجاهل هذه القوى والأفكار حتى لو كانت أعدى أعدائها . إن الانتهازية الحديثة ، على سبيل المثال ، يمكن أن تتبنى اليسار لأبعد الحدود ، بل وتدعمه لأبعد مما يذهب إليه اليسار نفسه . فهى دائماً ملكية أكثر من الملك نفسه . وفى عصر العولمة والثورة المعلوماتية ، أصبح فى إمكان الانتهازية الحديثة أن ترفع شعارات غاية فى الغرابة والتطرف ، مستخدمة فى ذلك كم المعلومات الضخم الذى يمكن أن تحصل عليه. كما تستطيع أن تتبنى أفكاراً سابقة للعصر بمراحل ،

وهى تؤيد بسرعة ولا تخجل من أن تسحب تأييـدها بسرعة . وإذا أيدت فإنها قد تذهب لأبعد من المطلوب ، وقد تتراجع عن ذلك لتؤيد النقيض لذلك تماماً.

وقواعـد اللعبـة الانتهازية لا حـصر لهـا ، فمثـلاً فى موقفـها من اليـمين واليسـار ، تستطيع الانتهـازية أن تكون مع اليسار لأبعـد الحدود ، وضد اليـمين لأبعد الحدود ، أو ترقص على الحبل بينهما لحين تبـين الغالب من المغلوب ، أو مع اليسار شكلاً ، ومع اليمين فـعلاً ، أو مع اليمين فى الظاهر والباطن بدون مهاجمـة اليسار ، أو تحت شعارات مناسبة ، أو مع بعض اليـمين وضد البعض الآخـر منه ، أو مع بعض اليـسـار . . . إلخ من الصيـغ التى لا حـصـر لهـا . وتستـخدم الصحافـة والإعلام وأساليب الدعاية السـياسية ، والاتصـال بالأوساط الشعبيـة ، واصطناع النظريات والعقائد ، والاستفادة من كـل الظروف المتاحة . ومهـارتها فى توظيف قواعد اللعـبة السياسـية تتمـثل فى التلون الذكى السريع ، والقـدرة على التزوير والمناورة وخـداع الخصم ، والتـغرير بالـعقول ، وكـسب المؤيـدين والأتباع ، وتنويع الاتصـالات والعلاقـات . وإن كانت قد وقـعت فى بعض الأحايين فى مزالق التفكيـر الذى يفتقر إلى المنهج العلمى، إذ توهمت أنه بالدهاء وحده ، يمكن أن تصل إلى الحكم.

ويستند الانتهازيون دائماً إلى الفكرة الصحيحة القائلة بأن الحياة تطرح على الدوام ظواهر جديدة. وبناء علـى هذا فإنهم يقولون إن كل مـا يعملونه ، يدخل فى إطار التعبـير عن التطورات الجديدة ، حتى يغطوا بهـذا الشعار البراق حقـيقة أهدافهم التى تثبت عمليا أن الانتهازية في حقيقتها ليست سوى جرثومة من أخطر الجراثيم مكراً وخبثاً ومراوغة وزئبقيـة ، مثلها مثل الفيروس الذى يتسلل بالتدريج البطىء إلى الخلية الحـية ، وخاصة فى مـراحل التطور والنمو المخـتلفة التى لا يكون من السـهل ملاحظة التـغييـرات الطفيـفة فـيها . وهذا هو الـسبب فى أن الانتهـازية تتسلل إلى كل أجهزة الـدولة دون أن يلاحظها أحد على مدى فـترات زمنية متتابعة.

لقد أدركت الدول المتحضرة والمتقدمة خطورة جرثومة الانتهازية ، فحاصرتها بالقوانين التى تردع جرائم الرشوة والتواطؤ والكذب وتضليل العدالة. فى حين وقفت أجهزتها الإعلامية لها بالمرصاد لتعريها وتفضحها أولاً بأول ، حتى تحمى الرأى العام من التلوث بالأفكار والتوجهات الانتهازية. كما صدرت كتب ودراسات تحلل التاريخ السياسى للانتهازية بصورة مفصلة ، وتكشف فى الوقت نفسه الأسرار الشخصية للانتهازيين ،وخاصة الكبار منهم ، ليحاط الشعب علماً بنوعيتهم وماضيهم وعلاقاتهم المشبوهة ، وما صدر عنهم من تخريب خفى ضد الصالح العام للشعب . إن تصفية الانتهازية ، سياسيا وفكريا ، معركة ملحة وضرورية ومصيرية ، لأن حماية مستقبل الوطن ، قضية لا يمكن التهاون بشأنها بأية حال من الأحوال ، وخاصة فى الدول النامية أو المتخلفة التى تسرى فيها الانتهازية كالنار فى الهشيم .



(١١) آليـــات الفســـاد

كل من يتصـدى لدراسة هذا العـصر وتحليل تيـاراته وعناصره ، يدرك أن الفساد الذى كـان مجرد ظاهرة من ظواهر الحيـاة البشرية فى العصـور السابقة ، يكاد يصـبح الآن هو المـحـور الذى تدور حـوله كل هذه الظواهر ، لدرجـة أن أساطينه وجهابذته ورواده وأعلامه على المـستوى العالمى ، استطاعوا أن يوظفوا كل معطيـات وإنجازات العلوم الحديثة ، وخـاصة التكنولوجيـة منها ، فى صنع الآليات التى تمنحه قـوة دفع متجددة ، تستطيع أن تتغلب على كل الـعقبات التى يمكن أن تعوق زحفه الذى طغى على معظم مجالات الحياة . وآليات الفساد هذه لا تتحرك بتلقائية أو بعفوية كلما سنحت لها الفرصة ، وإنما تنطلق من مؤسسات وتنظيمات ، بعضها علنى ومعظمها سرى . وأصبحت تغطى العالم أجمع بعد أن أصبح قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة الإعلامية والمعلوماتية التى جعلت الاتصال بين أطراف المـعمـورة مـثل الاتصال بين أبناء الحـى الواحد فى مـدن العصـور السابقة . وهذه المؤسسات والتنظيمات بلغت فى سطوتها وجبروتها أنها أصبحت نوعا من الحكومات الخفية سواء فى بلادها أو فى بلاد أخرى قريبة أو بعيدة.

ومع تحكم آليات الفساد فى سلوكيات الأفـراد والمجتمعات بل والدول التى إذا تغلبت على إحداها ظهرت مكانها آلية أخـرى أعتى وأخبث ، كان من الطبيعى أن تترسخ تقاليـده وقواعده وسلوكياته التـى لم تعد تهتم فى حالات كثـيرة بالتزام السرية والخفاء ، بعد أن رفعت عن وجهها قناع الحياء والخجل مع ارتباط آليات الفساد بآليـات النجاح المادى المبـهر والوجاهة الاجتـماعية المتـألقة التي تخلب الألباب. ولذلك سرت فى المـجتمع أخلاقيـات النفاق والابتذال والرياء والكذب

سريان النار فى الهشيم . وأصبح من المظاهر المعنوية والأدبية المعتادة رصد مشاهد الجباه التى تنحنى معفرة بكل هذه المخازى لتقبل الأقدام راضية أو صاغرة . فقد أصبح النفاق الفردى أقصر طريق للصعود والحظوة والتربح والإثراء ، فى عصر تراجعت فيه قيم الأمانة والمصداقية والحفاظ على الشرف واحترام الذات لتحتل مكانها قيم الخداع والكذب والرياء والتفريط فى كرامة النفس حتى الإذلال . كذلك أصبح النفاق الاجتماعى ظاهرة عامة تنتشر بسرعة مذهلة على كل المستويات . والتف أفراد البطانة والانتهازيون والمتسلقون والطفيليون حول كل صاحب سلطان أو ثروة أو عصا يخيف بها كل من يعترض طريقه .

وإذا كان النفاق الفردى ، والنفاق الاجتماعى من بعده ، مبرراً فى بعض الأحايين ، وخاصة عندتحليل سلوكيات بعض ذوى الطموحات غير المشروعة ، وذوى النفوس الضعيفة والإمكانات المتهالكة والأخلاقيات الهشة الهزيلة ، بحكم الضعف الذى فطرت عليه النفس البشرية ، فإن النفاق الدولي المتصاعد ، صار من أهم قواعد اللعبة السياسية. فأصبحت الدول تتفنن فى ممارسة النفاق على أوسع نطاق سياسى وإعلامى ممكن. ففى حالة بعض الدول الصغيرة، نجدها تفعل كما يفعل صغار المنافقين من الأفراد ، فتنافق الدول الكبيرة ، خضوعاً وتبعية وارتباطاً بل ومزايدة ، بحيث تصير ملكية أكثر من الملك نفسه. ومن باب التبرير لحفظ ماء الوجه تدعى أنها واقعة تحت ضغوط الحاجة للدعم والمعونة والمساعدة والمساندة ، وبالطبع فإن الدولة الكبيرة لا تساعد الدولة الصغيرة لأنها تحبها لوجه الله ، ولكن لتضعها تحت رحمتها عندما تدور فى فلكها بلا حول ولا قوة . وخير وسيلة لتدمير الكيان المعنوى بل والمادى للدولة الصغيرة ، تكمن فى إفساح المجال لآليات الفساد لكى تعيث فى أرجائها تحت شعارات براقة مثل العولمة والتحديث والإنطلاق إلى آفاق الألفية الثالثة.

وبنفس المقياس ، فإنه إذا كانت الدول الصغيرة والفقيرة معذورة فى

ممارسة نفاق الكبار والأثرياء ، فإن الدول الكبرى الغنيــة المتقدمة المرفهة تمارس بدورها النفاق العلنى المفضوح ، دون أن تكلف نفســها مشقة البحث عن عذر أو حجة أو ذريعة ، لأن غرور القوة يوحى لها دائمــاً بأنها ليست فى حاجة إلى تبرير سلوكها ، لأن أحداً لا يــملك محاسبتها أو مــراجعتها . فمــثلاً اعتادت الولايات المتحدة أن تنافق إسرائيل على طول الخط ، وتكيل بكيلين فى القضية الواحدة ، وتمارس السيــاسة ذات الوجهين فى الأحداث المماــثلة. فهى تمارس كل ظواهر الحزم المتعنت المتواصل تجاه معاقبة العراق باسم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، لأن حاكم العراق يتــحدى هذه القرارات التى تنتهك سيادة الدولة التى ما يزال يحكمها ، ويحرك بين الحــين والآخر بطاريات الصواريخ التي أكل عليها الدهر وشرب والتى لم يحدث أن ضــربت مجرد جناح أو ذيل طائرة من الطائرات الأمريكية والبريطانيــة المغيرة ، ومع ذلك تواصل القوة الأمريكية الغاشــمة ومعها ذيلها البريطانى ، غاراتها على العراق بين الحين والآخر ، بحجة تأديب " جبابرة العراق " الخارجــين على الشرعية الدوليــة ، والرافضين لتطبيــق قرارات مجلس الأمن ، والمــهــددين للســلام العــالمى كلــه بتــرســانتــهم النووية والكيــمــاوية البيولوجية !!!

لكن عندمــا يتعلق الأمــر بإسرائيل ، فــإن ينابيع الحب والحنان والتــدليل سرعــان ما تتدفق من القلب الأمريكــى البريطانى والأوروبى بصفة عــامة ، الذى يضع نفسه رهن إشارة حبيبتــه الأبدية إسرائيل التى تتحدى بشكل علنى ومفضوح كل قرارات الأمم المتحدة ابتداءً بقــرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٩ ، ومروراً بقرار ٢٤٢ لعــام ١٩٦٧ ، وانتهــاء بأحــدث القــرارات ، مثل قــرار ٧٩٩ ، الذى أدان إسرائيل وطالبها بضرورة إعــادة الفلسطينيين المطرودين من بلادهم والمشردين فى أرجاء المــعمورة . إن هذا الــسلوك المفضــوح هو مجرد آليــة من آليات الفــساد الســياسى الدولى الذى قــد يملك الآخرون كــشفــه وتعريتــه ، لكنهم لا يملكون

محاسبته ومراجعته وإيقافه عند حده . والعبرة دائماً بالنتائج العملية الملموسة وليست بالشجب مهما كان صاخباً.

ونظراً لانتشار الفساد فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والفكرية والثقافية ، فإن آلياته تملك من المرونة ما يؤهلها للتجاوب مع كل مجال على حدة ، بل ومع كل قضية على حدة فى المجال الواحد : لدرجة أن الأمم المتحدة لم تستطع تجاهل هذه القضية الخطيرة التى يمكن أن تهدد الحضارة الإنسانية بأسرها ، وخاصة فى زمن العولمة التى تسعى إلى إزالة كل الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والفكرية والاجتماعية بين مختلف الدول والشعوب ، وبالتالى فإنها تزيل الحواجز نفسها فى وجه انتشار آليات الفساد بكل أنواعها ، والتى تتعولم بدورها . ولكى تثبت الأمم المتحدة وجودها فى مجال محاربة الفساد الدولى فإنها تعقد مؤتمرات دورية لمنع الجريمة ، كان آخرها المؤتمر الذى عقد فى إبريل ٢٠٠٠ فى فيينا ، والذى أبدى فيه المشاركون والحاضرون تخوفاً وقلقاً من الآثار السلبية للعولمة ، بعد أن شهد العقد الأخير من القرن العشرين سقوط عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية ، واعادة بناء الآليات الديمقراطية ، فضلاً عما شهده من تقدم تكنولوجى حيث استفاد المنحرفون والمجرمون بسرعة من هذه المتغيرات التى دعمت قواعد ما عرف باسم " الجريمة المنظمة " التى تمتلك آليات قد تجبُّ آليات الحكومات فى دقتها وخطورتها .

ودخل العالم القرن الجديد بعد أن ركزت العولمة قواعدها كواحدة من أهم الظواهر السياسية التى تلاشى أمامها المفهوم السياسى التقليدى للحدود بين البلدان . كما ازداد المتعاملون مع شبكة الاتصالات الدولية المعروفة باسم "الإنترنت " وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة ، فظهرت جرائم جديدة لم تكن معروفة من قبل ، إذ أصبح الفساد بمختلف أنواعه يملك قدرة الانتقال والانتشار

كلمح البصر فى جميع أرجاء المعمورة . ومع ذلك حظيت العولمة بمساحة هيمنت على الخطاب السياسى الدولى الذى ينهال بالثناء عليها لكل ما حققته من إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، فى حين لا يلقى باللوم كثيراً على جميع الآثار السلبية التى ترتبت على العولمة التى لا يرى فيها ساسة الغرب سوى طاقة رائعة للتدفق الحر للأموال والتجارة ، تواكبه قوة محررة لتدفق المعلومات والأفكار ومنطلقة على أجنحة التكنولوجيا الجديدة.

وأصبح الانفتاح الاقتصادى إحدى الظواهر الاقتصادية المهمة التى لجأ إليها العديد من الدول التى حررت اقتصادها ولجأت إلى نظام السوق الحرة ، وخاصة فى شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك دويلاته أو جمهورياته ، وانفلات الدول التى كانت تدور فى فلكه ، مما زاد من جرائم الفساد والرشوة وتجارة البشر الذين تحولوا إلى مجرد سلع فى أسواق للنخاسة من نوع جديد . ومع ذلك لا تزال هناك دول كثيرة تتطلع إلى اللحاق بركب العولمة برغم أن الفقر أصبح سمة من أهم سماتها نتيجة للتركز المتزايد للدخول والموارد والثروات فى أيدى قلة من البشر والشركات - المحلية أو العالمية - والبلاد الغنية ، وبالتالى ازدادت الهوة فى الدخول بين سكان العالم بما يزيد على الضعفين فى الربع الأخير من القرن العشرين وبالمثل منحت العولمة للفساد والإجرام دفعات متجددة ومتواصلة على المستويين المحلى والدولى.

هذه الظواهر والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدت إلى وجود بيئة مواتية لأشكال جديدة ومتشعبة من الفساد سهلت لعصابات الجريمة بث أنشطتها وأذرعتها الأخطبوطية لتمتد عبر الحدود المحلية والإقليمية، مستخدمة فى ذلك أحدث الوسائل التكنولوجية ، بعد أن قامت هذه العصابات بتعديل هياكلها وآلياتها إلى مؤسسات وشركات لتغطية أنشطتها الإجرامية ، وتوظيف خبراء من ذوى المهارة العالية والوعى الكامل بقواعد اللعبة ، بحيث تستطيع أن تجنى الأرباح وأن تخفيها أو تغسلها.

لم يكن أمام المجتمع الدولى سوى المواجهة الحاسمة بتدعيم التعاون بين دوله سواء أكانت غنية أم فقيرة ، ذلك أن عملية المواجهة تتطلب بناء حدود جديدة تعمل على حصار الجريمة فى منابعها ، وتقنية وآليات حديثة لوسائل المكافحة . فقد استشرى الفساد فى دول عديدة من العالم ، وخاصة فى الدول النامية والأقل نمواً التي يقل فيها النمو بنسبة تبدأ من ١٪ ، وكذلك نسبة الاستثمارات التى تقل بنسبة تبدأ من ٥٪ عن الدول الأقل فساداً ، وذلك وفقاً لدراسة قام بها صندوق النقد الدولى . وأكدت الدراسة أيضاً أن ثلاثين مليار دولار تم اختلاسها من المساعدات المقدمة لإفريقيا ، أى ضعف إجمالي المنتج المحلى السنوى لغانا وأوغندا وكينيا مجتمعة فى حسابات سرية فى بنوك أجنبية ، فى مقدمتها البنوك السويسرية بطبيعة الحال.

وأشارت الدراسة إلى أن عشرين مليار دولار من الأموال النيجيرية مودعة فى بنوك أمريكية وسويسرية ، وأن بلداً آسيوياً لم تذكر الدراسة اسمه فقد ٤٨ مليار دولار خلال عشرين عاماً بسبب الفساد ، أى أكثر من إجمالى ديونه الخارجية البالغة ٦,٤ مليار دولار . وهكذا فإن الفساد يعتبر المعوق الرئيس لأى نوع من التنمية ، فهو يأتى فى المقدمة قبل انتشار الأمية ، وتخلف التكنولوجيا ، وصراعات السلطة ، بل إن هذه الأسباب أو العوامل نفسها يمكن أن تكون نتيجة مباشرة للفساد المستشرى.

وقد توصل الباحثون فى مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجرائم إلي أن أكثر من ٢١٪ من سكان أمريكا الجنوبية واجهوا طلب رشوة من الموظفين بطول عام ١٩٩٩ ، مقابل ١٩٪ من أفريقيا ، و١٥٪ من آسيا ، و١١٪ في أوروبا الغربية . وأضاف الباحثون أن سكان العديد من الدول النامية هم الأكثر تضرراً من الفساد ، إذ إن حوالى ثلث سكان الأرجنتين وسكان جورجيا ونيجيريا و١٩٪ من البلغار وكل الرومانيين تقريباً ضحايا

لجرائم الفساد سنويا . وقد ذكرت الأمم المتحدة فى تقريرها أن أهم العوامل التى يمكن أن تسهم فى زيادة الفساد فى منطقة جنوب شرق آسيا هو انخفاض المرتبات بشكل ملحوظ ، والتهرب من تسديد الضرائب ، ودفع الرسوم الجمركية من خلال الرشاوى والعلاقات المشبوهة ، وهو ما يمكن أن يشكل ما بين ٨٪ و ٩٪ من إجمالى الناتج الداخلى .

وأضاف هذا التقرير أن الشركات الصغيرة هى الأكثر تعرضاً لهذه الآفة حيث أن ٩٧٪ من الأحكام الصادرة فى الولايات المتحدة مثلاً بتهمة الفساد تتعلق بجرائم ارتكبت ضد شركات يعمل فيها أقل من خمسين شخصاً . كذلك فإن هناك عاملاً مضاعفاً للفساد وهو الضلوع بشكل متزايد فى الجريمة المنظمة ، فى حين أصبح الفساد بصفة عامة وفرض الرشاوى والعمولات عائقاً أمام التبادل التجارى والاستثمارات الأجنبية . ولعل أخطر عاقبة للفساد هو أنه يعرض مصداقية الحكومات والمؤسسات التابعة لها للخطر نتيجة لضياع الثقة فيها ، فيهرب المستثمرون الجادون ليحل محلهم النصابون والمحتالون الذين يقدمون الأحلام المعسولة والأوهام البراقة لنظرائهم فى البلد المستهدف ، فيقتسم الجميع الغنائم والعمولات والرشاوى التى تنتقل فى لمح البصر إلى حسابات سرية فى الخارج ، ويخسر الوطن ثمار كفاح أبنائه المخلصين.

وتهدف الأمم المتحدة إلى جعل الفساد ، والرشوة ، وغسيل الأموال ، وتجارة السلاح غير المشروعة ، وتجارة الرقيق الأبيض ، فى جميع أنحاء العالم خاضعة لعقوبات موحدة قدر الإمكان ، حتى وإن طالت فترة تشكيل المحكمة الجنائية الدولية التى من المقرر أن تتخذ من فيينا مركزاً لها . وعلى أساس عدة مسودات وبروتوكولات أعدتها الأمم المتحدة ، فإنه يمكن مواجهة الاتجار بالنساء والأطفال ، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يوجد منذ أواخر القرن العشرين حوالى نصف مليون امرأة تعمل عاهرة فى دول الاتحاد الأوروبى ، وأن ثلثى هذا العدد من

النساء ، ينتمــى إلى دول أوروبا الشرقية ، وأن عدداً كـبيراً منهن يتم بيعــهن بمبالغ خيالية من أجل استــخدامهن فى الدعارة . فكلما كانت الفتاة صـغيرة وفاتنة ، فإن سعرها يصل إلى أرقام فلكية فى سوق النخاسة المعاصرة ، إذ يمكن استغلالها أيضاً فى تصوير الأفلام الإباحية وتقديم عروض العرى والـممارسة الحية الفعلية فى علب الليل والكاباريهات التى تزخر بهـا المدن الأوروبية والأمريكية والآسـيوية . كما أن هناك جيشاً من البلطجـية وأرباب السوابق وخريجى السجون الذين يقـومون بحماية هذه الأنواع من التجارة المـحرمة ويكتسبون من فـرض الأتاوات على العاملات فى هذا المجال .

كذلك شرعت الأمم المتحدة فى تركيز جهودها على محاربة تجارة السلاح غير الشرعية ، بالإضافة إلى الاسـتمرار فى بذل الجهود الدولية حتى عام ٢٠٠٥ بهدف تخفيـض نسبة الأسلحة الفردية التي تهدد الأمن بين لحظة وأخـرى بالنسبة للمواطنين العـاديين فى حيـاتهم اليوميـة. لكن يبدو أن الأمل ضعـيف فى مدى النجاح الذى يمكن أن تحققه الأمم المتحدة في هذا المضمار ، نظراً لأن العولمة أوشكت على إلغاء دور هذه المنظمة بعد أن انتـقل مركز الثقل إلى الدول الكبرى وفى مقدمـتها الولايات المتحدة التى أصـبحت تدير شئون العالم بحـيث لم يتعد دور الأمم المتـحدة دور اللافتة المـرفوعة التى تمنح الشرعـية الدولية لتـصرفات الدول الكبرى.

ومع ذلك فليس أمام الأمم المتحدة سوى أن تقوم بدورها بصرف النظر عن مدى فعاليتــه . فقد أكد إعلان «المؤتمر العاشر لمنع الجـريمة » فى فيينا (إبريل ٢٠٠٠) التزام الدول باتخـاذ تدابير فعـالة وحازمة وعـاجلة بشأن منع ومكافـحة الأنشطة الإجرامـية التى تدعم الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه . ويبـدو أن الصورة ليست قـاتمة تمـاماً ، إذ لوحظ تحـول كبيـر من دول كانت تتـخوف من إدراج موضوع الإرهـاب ضمن برامج منع الجريمة ، وتمـثل هذا التحول فى استـجابة

ملحوظة من دول مشاركة فى المؤتمر ، كانت لهـا مواقف سلبية وأخرى معارضة للدعوة ، ثم وافقت أن يكون هناك مؤتمر على مستوى دولى ، فقد أعطى إعلان فيينا أولوية كبيرة لاعتماد وبدء تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الجريمة.

أما بالنسبة لانتشار جرائم الكومبيوتر فى الفترة الأخيرة ، خاصة بسبب تزايد استخدام شبكة الاتصالات الدوليـة « الإنترنت » ، فقد أصبح من الضرورى وضع إستراتيـجية قابلة للتطبـيق الفورى لمنع ومكافحة الجرائـم المتعلقة باستـخدامات الكومبيوتر فى مـجالات الفساد المختلفة ، ومن الضرورى أيضـاً أن تلقى الضحية الدعم اللازم ، ومعلومات عن تطور القضية التى تخصه ، والحصول على الحماية المادية والمـشورة القانونية ، وتـأهيل المجنى عليهم وتسلحـيهم بالوعى اللازم . ولابد أيضاً من أن تعـالج أسباب الفسـاد وآلياته بشكل شامل ومن زوايا اقتـصادية واجتماعية . ذلك أن التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمعات التى تعانى من هذه السلبيـات ، يقلل من معدل الجريمـة ، مع إجراء تقويمات إقليـمية لاحتـياجات الدول فيـما يتعلق بالتـشريع وبناء القدرات والخـبرة الفنية والتـدريب والموارد ، وتكوين صورة عالمية شـاملة عن الجريمة المنظمة ، تمثل أداة مرجعـية لمساعدة الحكومـات على صوغ السـياسات والبـرامج . لكن لن تسـتطيع الأمم المتـحدة مساعدة الـدول الأعضاء فيها إلا إذا خلصت نيـات الدول الكبرى التى تتحكم الآن فى مقدرات المنظمة.

وفى ٢٨ مايو ٢٠٠١ دعا وزير العدل الهولندى إلى مؤتمر لمكافحة الفساد فى لاهاى ، وحضره مـئة وثمانون وزير عدل وداخلية من جمـيع أنحاء العالم ، وهو رقم قياسى بالنسبة للمؤتمـرات السابقة ، إذ يبدو أن قرارات هذه المؤتمرات لم تخرج إلى حيز التنفـيذ ، بدليل أن آليات الفساد ماتزال تمسك بمـقاليد الأمور فى أجزاء كثيرة وحساسـة من العالم . وأصبح من الضرورى والملح وضع آليات فعـالة مضادة لهـا ، وإلا فلن تنجح أية برامج للتنميـة الاقتصادية والاجـتماعـية

والبشرية ، إذ ثبت أن الفساد يمثل نزيفاً متجدداً ومتصاعداً لكل الطاقات الإيجابية الخلاقة . ذلك أن الفساد يملك من الإمكانات والطاقات والإغراءات السهلة ذات العوائد السريعة المجزية ، ما يمثل تحدياً خطيراً وصعباً لمن يحاولون التصدى له. ويبدو أن وزراء العدل والداخلية في شتى أنحاء العالم أدركوا خطورة الطوفان القادم ، فحضر منهم فى لاهاى هذا العدد الضخم الذى يكاد يمثل العالم أجمع ، فى حين لم يحضر فى مؤتمر فيينا السابق فى إبريل ٢٠٠٠ سوى ثلاثين وزيراً.

وفى عام ١٩٩٦ أصدرت آن جلين - جونز كتابها الجرىء : « تسليط المرآة : كيف تنهار الحضارات ؟ » ، أوضحت فيه بجلاء أن انهيار الحضارات عبر التاريخ كان نتيجة متكررة لآليات الفساد التي نخرت فى هيكلها الضخم كالسوس ، لينهار البناء من داخله ، حتى قبل أن يواجه أية ضغوط من خارجه ، إذ إن هذه الضغوط فى أحوال كثيرة كانت مجرد عوامل مساعدة . وترى المؤلفة أنه آن الأوان لكى يحدد الساسة والقادة مواقفهم بالنسبة للعمل والتعاون المشتركين بين بلادهم ، خاصة داخل الاتحاد الأوروبى ، الذى يعانى من مقاومة المد الوحدوى بين الدول الأعضاء فيه ، كما لابد أن يلتقى الساسة والمصلحون ورجال الدين لإنقاذ أجيال كاملة تندفع اندفاعاً مخيفاً نحو إسقاط الحضارة الغربية ، سيدة حضارات العصر، وطمرها فى وحل التفسخ والانهيار.

فقد وجد هؤلاء القادة والساسة أنفسهم أمام قضايا من قبيل رواج سوق نخاسة للأطفال فى بلجيكا ، أو اغتيال ناظر مدرسة نموذجية على يد صبيين تلميذين فى السادسة عشرة من عمرهما فى لندن ، أو اقتحام الجنس حرمات البيوت وعقول الشباب بلا ضابط أو رقيب من خلال شبكة « الإنترنت » وغير ذلك من قضايا المجتمع الغربى ومشكلاته . بل إن المجتمع الغربى يعانى من غيبوبة أخلاقية تتمثل فى أن أخطر القضايا التى تمس مصير الإنسانية جمعاء ،

يمكن أن تتفجر فجأة على موجات الأثير وعبر الفضاء وعلى صفحات الصحف والمجلات ، ويظن الناس أن العالم قد استنفر كل طاقاته وإمكاناته لحسم هذه القضية وحلها وتجاوزها ، لكن بنفس الطريقة الفجائية تتراجع هذه القضية إلى الظل أو الظلام ، ولا تعود أجهزة الإعلام إلى ذكرها إلا كأخبار عابرة لا تستحوذ إلا على لحظات من الإرسال أو سطور قليلة فى صحيفة أو مجلة ، وكأنها أصبحت مسألة روتينية لا تستحق سوى هذا الحجم الهزيل من الاهتمام الإعلامى . فمثلاً يتحدث المجتمع الغربى الآن عن مرض الإيدز - وليد الانحلال الجنسى - وكأنه من عصر مختلف واقتصر نشر معلوماته على زوايا الطب أو العلوم ، وربما ورد ذكره على صفحات الوفيات إذا كان المتوفى به من المشاهير ، وذلك بعد أن كان ملء السمع والبصر لسنوات قريبة.

وفى الوقت نفسه تتركز الأضواء الإعلامية على الضغوط التي تمارسها جماعات الشذوذ الجنسى لاستصدار فتاوى بمزيد من المكاسب القانونية فى المجتمع إلى درجة المناداة بتشريع زواج الشواذ على نسق ما يحدث فى هاواى بالولايات المتحدة ، وهى المكان الوحيد فى العالم الذى يسن هذا القانون . ثم يفيق المجتمع كله على قيام شاذ يهوى الأطفال ، بمذبحة لأكثر من خمسة عشر طفلاً بين الرابعة والسادسة فى مدرسة إسكتلندية ، وغير ذلك من الجرائم الأخلاقية التى تجسد الدرك الأسفل من الفساد الذى بلغته البشرية فى هذا الزمن الغريب. وإذا كانت الكاتبة آن جلين جونز قد ركزت على المجتمع البريطانى المعاصر ، فذلك لأنها بريطانية ، كما أن هذا المجتمع يشكل فى نظرها نموذجاً للحالة الغربية بصفة عامة.

وترى الكاتبة أن بذور الانحلال والانهيار التى قضت على الحضارة الإغريقية القديمة ، أعلنت عن نفسها أخيراً وبصورة واضحة فى كل الآفاق بل والشطحات التى بلغتها الحضارة الغربية المعاصرة . وتكمن هذه البذور فى انهيار الأخلاق ،

الذى يرجع إلى عـاملين رئيـسين هـما : الجنس والعنـف . وكلاهمـا يؤدى إلى ارتكاب الجرائم بمختلـف أنواعها ، التى ارتفعت إلى معدلات مخـيفة ، وتفرعت إلى فنون رهيبة ، تزداد تعـقيداً كلما زاد تعقـيد فنون محاربتها ، وأصـبح الانتحار ملاذاً لأجيال طمست أمام أعينها كل معانى القيم الأخلاقية والروحية والدينية.

وتؤكد المؤلفة أن قوانين التاريخ أثبـتت أن الإمبراطوريات ظهرت وصعدت أثناء تحولهـا عن الدين إلى العلم ، لكنها تنـهار بعد ذلك لأنهـا فقدت القـاعدة الدينيـة والروحـية والأخـلاقـية الراسـخـة التى يمكن أن تواصل الارتفـاع بالبناء الحضارى عليها. فـمثلاً قامت الحضارة الإغريقية القـديمة على أخلاق تقليدية ، استندت إلـى الفضائل الأربع الشـهيـرة وهى : العدل والشـجاعة وضـبط النفس والحكمة . وتركز على فضـيلة ضبط النفس ، فترى أنها الفضـيلة الخاصة بالمتع الحـسية إلى درجـة أن شيـوعهـا فى المجـتمع الإغـريقى كان ينسـجم مع أرقى مسـتويات الـسلوك . ذلك أن هذه المتع شـرعيـة ومحللة مـادامت لا تتنافى أو تتـعارض مع قـيم الحق والخـير والجـمال ، أى الفـضـائل التى أرسى سقـراط أسسها ، ورسخـها ونظمها أفلاطون بعد ذلك . لقد كان يزعـجهم العرى بهدف الإثارة الحيوانية أو تصـوير الجنس الفاضح ، وكانوا يعتبرونـها تصرفات بربرية . وكانت القـوانين التى حكمت اليونـان إبان ازدهار الحضارة الإغـريقيـة ، تقضى بسحن أو إعدام من يقـدم على ارتكاب الزنا مع حرة غير مـتزوجة ، وذلك على سبيل المثـال . أما عندما تخلى الإغريق عن هذه القيم والفـضائل ، فإنهم هبطوا من المستـوى الإنسانى إلى المستوى الـحيوانى ، وبدأت الحضارة الإغـريقية فى الانهيار والتحلل .

إن انهيار الحـضارات والإمبراطوريات والدول والأمم هو انهـيار أخلاقى فى جوهره. وكـانت موجة الـتحلل والتحـرر التى شهدها الـمسرح الإغـريقى صورة للملامح التى بدأت فى التشكل للمجتمع الإغريقى ، إذ ركز على جوانب الجنس

والعرى والشذوذ الجنسى . هنا بدأ الإغريق أنفسهم فى التحول تدريجياً إلى سلعة كانوا يوماً يسخرون منها ويحتقرونها ، فانتقلوا من دولة حضارية نموذجية إلى سلعة تتاجر فيها القرصنة الرومانية . ذلك أنه على أنقاض الحضارة الإغريقية ، نشأت الدولة الرومانية بقيم مختلفة تعتمد على الجبروت المادى والعسكرى فى فرض سيطرتها على العالم ، حتى جاءت المسيحية وبدأت مرحلة الصراع بين الدولة والدين ، بين المادة والروح . واندثرت الإمبراطورية الرومانية لأنها لم تعد تملك سوى القوة المادية التى تحمل فى داخلها بذور فنائها إذ إنها لم تتسلح بالطاقة الروحية .

عند نقطة انهيار الحضارة الرومانية ، تنتقل آن جلين - جونز فى كتابها مباشرة إلى حضارة الغرب الحديثة ، باعتبارها سليلة الحضارتين الإغريقية والرومانية ، وكأنها تعرض نموذجى اليونان والرومان لتنبيه الغرب المعاصر إلى أنه ربما كان فى طريقه هو الآخر إلى أن يلقى مصير سلفيه. وترى أنه برغم التحول الكبير الذى شهدته مستويات المعيشة فى المجتمعات الغربية ، فإن انهيار المستويات الأخلاقية ، يدمر ما تم إنجازه . وتدلل على ذلك بانتشار الفساد ، وتصاعد مستوى الجريمة ، وتمزق نسيج العلاقات الشخصية ، خاصة الجنسية منها ، وانتشار الأوبئة والأمراض المستعصية الناتجة عن هذه العلاقات . وترى الكاتبة أن تدهور الفنون وتشتتها واندثار إنتاجها المتميز ، أخطر مؤشر لبذور الانهيار التى بدأت فى طرح ثمارها المرة فى قلب الحضارة الغربية ، فتقول :

« إن مادية المجتمع نقلت الفنون إلى حالة من الزواج بين العنف والجنس ، فى مشهد كله عرى فاضح ، تتصاعد فيه حدة اليأس والاشمئزاز الذى يسرى كالسم فى نفس موغلة فى الهموم المادية. وكانت النتيجة أن وصل المجتمع إلى صورة عبثية فاقدة تماماً لأى معنى أو دلالة ، لدرجة أنه أصبح عاجزاً عن مجرد إعادة إنتاج نفسه " .

وسواء فى الغرب أو الشـرق ، فإن مظاهر الفساد وآليـاته الدولية تعلن عن نفسـها بلا أى حـرج أو خجل أو استحـياء . ذلك أن المـجرمـين والسفـاحين يتـحركـون بمنتـهى الحـرية والسطوة وسط شـعوبهم ، وأيديهم مـلطخة بدمـاء الأبرياء ، وجيـوبهم متـخمة بأمـوال الحرام التى تتجلى فـى وجوههم الضخـمة المسـتديرة التى تنضح بالعـافية والـرفاهية ، وفى سياراتهم الفارهـة ، ونسائهم المتنعـمات ، وقصورهم الشـامخة الفـاخرة ، دون أية لمحة من لمـحات تأنيب الضمـير أو التعاطف مع ضـحاياهم. إنهم متـأكدون من أن آليات الفسـاد الدولية تعوق محاسبتهم وتوقيع العقاب عليهم . بل إن السبيل الوحيد لإيقاف نزيف الدم يكمن أحياناً فى اسـترضاء المجرمين الذين كـانوا سبباً رئيسيـاً فى الكارثة ، كما حدث مـثلاً فى سيـراليون فى مارس ٢٠٠٠ حـين اضطرت قوات حـفظ السلام الأفريقيـة إلى عقد اتفاق يضمن مشـاركة عصابات الفسـاد والإجرام التى أشاعت الرعب والفوضى ، وأضافت إلى جرائم البشرية تقطيع أوصال النساء والأطفال . وكما حدث حـين تكشف للأمم المتحدة أن زعيم قبائـل توتسى الذى دبر اغتيال رئيس رواندا ، وهو الحادث الذى أدى إلى مـذبحة راح ضحـيتها أكـثر من ثلاثة أرباع المليون ، هو نفـسه الذى أصبح فى صفـقة السلام نائبـاً للرئيس الجديد ، واضطرت الأمم المتحدة للتـغاضى عن أكبر جرائم العصـر حفاظاً على السلام ، وتأكيداً عمليا فى الوقت نفسه على الجبروت العلنى الذى تمارسه آليات الفساد.

وحـتى على المسـتـوى الشخـصى ، تضـرب آليات الـفسـاد على الأوتار الإنسانيـة المشدودة كى تستـدر عطف الآخرين بمظهر يغطى العفن الذى تـسببت فيه. فأحيـاناً يحول مرض عضال دون إجراء محاكمـة عادلة حتى لو كان المرض تحايلاً كمـا حدث لديكتاتور شيلى الجنرال بينوشـيه البالغ من العمـر ٨٤ عاماً ، الذى اضطر الحكومة البريطانية إلى إرجاعه لوطنه ، ونجاته من المحاسبة القانونية عن واحد من أفظع سـجلات جرائم القـتل والاختفاء والتـعذيب . قد يستـوعب الإنسان عقلياً الأسباب التى يمكن أن تحول دون مـعاقبة الذين أجرموا فى حقه ،

لكن الطبيعة الإنسانية تأبى أن يتعدى ذلك الفهم إلى تحمل المجرمين والتعايش معهم . ومادامت آليات الفساد تملك هذه الطاقة على ممارسة القهر ، فسيظل الشرخ غائراً فى كيان البشرية ، ولن يتحقق سلام حقيقى ، ولن تطوى صفحة الجريمة.

وتظل الإنسانية تحلم بإيجاد جهاز قضائى دولى فعال لتعقب الذين يمارسون الفساد ويرتكبون جرائم كبرى فى حق الإنسانية ، وتقديمهم للمحاكمة عبر كل الحدود ، وأن يمتد التجريم إلى الذين يوفرون لهم الحماية ويحتفظون بأموالهم المسروقة فى بنوكهم ، ويوفرون لهم الملذات فى مواخيرهم ، حينئذ لا يصبح ثمن تحقيق السلام والتصالح فى بلد مغلوب على أمره ، هروب المجرمين من القصاص والتكسب من جرائمهم . أما الآن فإن حبال الإدانة لا تطول المسئولين الكبار ، بل تلتف فقط حول رقاب الموظفين الصغار ، خاصة فى الدول غير الديمقراطية التى استطاعت فيها آليات الفساد أن تقيم مؤسسة لها قواعد وتقاليد ، يتكاتف أعضاؤها لحماية بعضهم بعضاً بكل السبل والأساليب ، يربطون أنفسهم بقواعد أساسية فى السلطة ، أى سلطة ، ويتسللون إلى مفاصل ومحاور الحركة فى المجتمع ، ويقبضون فى أيديهم على مصائر وأقوات البسطاء من الناس وبذلك تطفو مؤسسة الفساد كسفينة نوح فى طوفان المجتمع معزولة عنه ، لكنها متحكمة فيه . وكلما ثقلت بحمولتها وغاصت قليلاً ، وبدأت العيون والآذان المتلصصة تحيط بها ، فإن ركاب السفينة يلقون بواحد منهم ، وغالباً ما يكون أقلهم منزلة وتأثيراً ، كى يكون ضحية وقرباناً لقيم الشرف والفضيلة والنزاهة ، فينشغل الناس بها ، ويستمرون هم فى أعمالهم ، لكن سرعان ما يهرع ركاب السفينة إلى إنقاذ الضحية بإخراجه من الباب الخلفى للجهاز القضائى المخترق منهم ، وحتى لا تسول له نفسه أن يفضح أسرارهم إذا ما شعر أنهم تخلوا عنه ، فهذه هى آليات الفساد .

ولم يتـرك طوفان الفـساد بلداً إلا وغـمره بطريقـة أو بأخرى . فـالعـلاقة الجنسيـة المحرمـة - مثلاً - بين الرئيس الأمـريكي السابق بيل كلينتـون ومونيكا لوينسكي أو سـابقتهـا باولا جونز ، ليـست حالة شاذة أو نادرة في تـاريخ البيت الأبيض ، فقد رزق رئيس أمـريكي أسبق هو جروفر كليفلاند بمـولود غير شرعي خلال فترة رئاسته الأولى . وكان للرئيس روزفلت المشلول عشيقة معروفة تدعى لوسي مارسيـر ، أما الرئيس كيندي فكانت له عشـيقات أشهرهن المـمثلة مارلين مونرو . وقـد حول كـيندي حوض السـباحة في البـيض إلى ناد مغلـق للعراة . وعندما افتضح أمره ، هرب من الاتهام والإدانة عـندما وجد ضالته في فتح ملف الصراع مع السوفييت في عام ١٩٦٢ حول كـوبا . وتتضمن أشرطة التسجيل التي كشف النقاب عنهـا في مارس ١٩٩٨ أن كيندي قال في اتصال هاتفي مع شـقيقه روبرت ، وكان وزيرا لـلعدل : " إنه لو لم يتخـذ هذا الموقف ضـد السوفـييت لكان مصيره الإدانة " .

ومن المعروف عن الرئيس السـابق كلينتون أنه من المعجـبين بكيندي سواء على المـستوى الشـخصي أو السـياسي. ولذلك لم يكن مـستغـرباً أن يقلده في الهروب من الفضيحة الجنسية إلى افتعال أزمة خارجية تستقطب اهتمام الرأي العام . ولقد وجد كلينتون في قـضية العراق ما وجده كيندي في قضـية كوبا ، بحيث كلما تجمـعت حوله روائح الفضيحـة وأبخرتها ، فلا مانع من توجـيه ضربة إلى العراق لشد انتباه الرأي العام الأمريكي أو العالمي بعيداً عن مأزقه الشخصي.

لكن ليس في كل مرة تسلم الجرة . فـفي عام ١٩٧٤ وقع الرئيس الأسبق ريتشـارد نيكسـون في مأزق أخلاقي عـندما ارتكب حـماقة التـجسس في مـبنى ووترجيت في واشنطن على الحزب الديمقراطي المنافس له ، ولكن نيكسون بطل الانفتاح على الـصين ، لم يجد قضيـة خارجية يمكن توظيـفها لتحـويل اهتمام الرأي العام الأمريكي من قضية أخلاقية داخلية إلى قـضية سياسية أمنية خارجية ،

مما اضطره إلى دفع ثمن فضيحته بالاستقالة من منصبه كرئيس للولايات المتحدة.

وفى عام ١٩٨٦ انفجرت فضيحة أخلاقية - سياسية مزدوجة من الطراز الأول . يتمثل الوجه الأول لهذه الفضيحة فى موافقة الرئيس الأسبق رونالد ريجان رسمياً على عملية سرية لبيع إيران أسلحة متطورة ، عبر وسيط ثالث ، وذلك برغم أن إيران كانت تجاهر بالعداء للولايات المتحدة ، وبرغم أنها كانت متهمة باختطاف رعايا أمريكيين فى لبنان للمساومة عليهم . أما الوجه الثانى للفضيحة فيتمثل فى استخدام ثمن تلك الأسلحة ومن وراء ظهر الكونجرس الأمريكى ، لتمويل حركة "الكونترا " فى السلفادور ، بهدف إسقاط نظام الحكم المعادى هناك لواشنطن.

لقد غش الرئيس ريحان الشعب الأمريكى والكونجرس مرتين ، مرة أولى بخرق قانون مقاطعة إيران وبيع أسلحة أمريكية لها ، ومرة ثانية بخرق قانون عدم التدخل فى أمريكا الوسطى دون موافقة مسبقة من الكونجرس . وعندما افتضح أمره ، ألقى بالمسئولية على رئيس الأمن القومى الأسبق أوليفر نورث ، وملأ الدنيا بجعجعته حول شعار الشيطان السوفييتى طارحاً برنامج حرب النجوم الذى وجدت فيه الصناعات العسكرية الأمريكية فرصة ذهبية للحصول على عقود بمليارات الدولارات. وهكذا تحولت الأضواء من الفضيحة الداخلية إلى هذا الشيطان السوفييتى الأحمر ذى المخالب النووية المدمرة التى يريد ريجان اقتلاعها لينقذ الولايات المتحدة من براثنها !! ومعها العالم بأسره !!

ويبدو أن ريجان كان يطبق ما جاء فى كتاب « الشياطين الشعبية وحالات الذعر الأخلاقى » الذى صدر عام ١٩٧٢ لعالم الاجتماع السلوكى البريطانى صامويل كوين ، وفيه قنن لمصطلح الذعر الأخلاقى الذى أصبح يستخدم فى عملية تصنيع أو افتعال نوع من « الهيستريا الاجتماعية » ، وعادة ما تتم من

خلال وسائل الإعلام الجماهيرية . وتنهض هذه الفكرة على أن انغماس تلك الوسائل فى الإثارة والتهييج والجعجعة التى تعد إحدى قيمها وأدواتها الأساسية ، وذلك بالمبالغة الشديدة فى تصوير أعمال عنيفة تافهة أو تصرفات سيئة عابرة أو أوهام مصنعة كى تبدو أنها حقائق ، فإن ذلك يضخمها ويجعلها فى حجم الأزمة الاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية الكبرى . ولما كانت بقية المؤسسات تعتمد على تلك الوسائل كمصدر للمعلومات والأفكار والاتجاهات ، فإن المؤسسات الاجتماعية تعتمد على تلك الصورة المصنعة أو المزيفة فى دمغ التصرفات أو التحركات أو التلميحات العابرة المحدودة التى بالغت وسائل الإعلام فى تصويرها وفى التركيز عليها ، بحيث تتعامل معها باعتبارها شروراً اجتماعية من فعل الشيطان.

لكن قواعد اللعبة السياسية هنا ليست حكراً على السياسى الذى يمارسها ، بل يمكن أن تمارسها أطراف أخرى قد تكون مضادة له. فلا أحد يضمن عدم إقبال الأفراد القابعين على أطراف المجتمع على التصرفات والأعمال المدانة نفسها ، حين تصبح أعمالاً مغرية وجذابة بسبب سوء سمعتها ، أو بسبب أنها تكفل لأمثال هؤلاء الأفراد الشهرة أو الانضمام إلى تيار أو جماعة اجتماعية متكاتفة تمنحهم مكانة اجتماعية أو إحساساً بالأهمية أو حماية أو وسيلة للكسب ، فهذه هى القواعد أو الآليات التى تحكم معظم الذين ينضمون إلى التنظيمات السرية أو العلنية على حد السواء . وكان كوين قد استنبط فكرته من تحليل أسلوب الإعلام البريطانى فى تناوله لتجمعات وتحركات الشباب المنحرف فى الستينيات ، مما أدى إلى ما وصفه بالذعر الأخلاقى الاجتماعى الواسع الذى شارك فى تضخيمه ساسة ونواب فى البرلمان ، ومفكرون وكتاب ورجال دين. وكان من أثر ذلك ازدياد أعداد القابلين للانحراف والذين يتصورون أنه من صالحهم ركوب هذا التيار الجارف . ويستخدم مصطلح « الذعر الأخلاقى » الآن

لوصف كل هيستريا اجتماعية ذات صبغة أخلاقية ، تفتعل عمداً أو دون وعى لأهداف سياسية واجتماعية ، وغالباً ما يقصد بها صرف النظر أو الاهتمام بقضايا حيوية قد تفضح الأسرار التى حاول بعض الساسة إخفاءها.

إن آليات الفساد لا حدود لها ، وقادرة على التلون والتبدل والتوالد مع كل عصر وفى كل مكان . فقد بدأت بقتل قابيل لأخيه هابيل منذ بداية الخليقة ، وستظل مواكبة ومهددة لها حتى نهايتها . ولذلك فإن معركة الإنسان الخالدة هى ضد الفساد ، فقد فطر الإنسان على الشر كما فطر على الخير ، و مستقبله كله رهن بتغلب أحد العنصرين على العنصر الآخر ، وعليه أن يثبت أنه لا يصح إلا الصحيح فى النهاية .



(١٢) الانفجـــار السكانـى

يقترب تعـداد سكان الكرة الأرضية فى مطلع القرن الحـادى والعشرين من ستة مليارات نسمة ، وهو عدد يتزايد باستمرار . ولذلك تعتبر العلاقة القائمة بين النمو السكانى ومستـوى المعيشة ، من أخطر مشكلات وأزمـات العصر الحديث التى تحتاج إلى قـواعد جديدة للعبة السـياسية والاقتـصادية والاجتماعـية ؛ حتى لاتفلت الأمور مـن أيدى القادة السيـاسيـين ، ويبدأ عصـر من الكوارث التى لا يعرف أحد أسلوباً فعالاً لعلاجها . فليست هناك إجابة شافية حتى الآن عن سؤال ملح وحرج وشائك وهو : هل تستطيع البشـرية أن تجد الغذاء والطاقة بالكميات الكافيـة ؟ وهو سؤال تتفـرع منه أسئلة أخرى من نوع : هل يتـمكن الإنسان من توفير بيئة غـير ملوثة وجميلة ؟ أم أنها ستذهب ضحـية النهم البالغ لهذه الأعداد المـتـزايدة من السكان ، وللتـوسع الصناعـى والتكنولوجى المـتـسم بالفـوضى والعشوائيـة العالمية ، والذى لا يهـدف إلا للربح المادى ، وليس لنوعيـة الحياة اللائقة والمريحة للإنسان ؟

إن النقص فى الموارد الغـذائية وموارد الطاقة ، يشكل أزمـات فى مواقع عديدة من الكرة الأرضيـة . ويتوقع الخبراء كـوارث أشد خطراً من الموجودة حـالياً ، إذا ما استـمرت الزيادة السكانية علـى معدلها الـحالى ، فى حين يرى آخـرون ، أنه بفضل موارد جديـدة ، ووسائل جديدة ، يمكن تحقـيق مستوى مـعيشة أفـضل ، لعدد من السكان يزيد على العدد الموجود حالياً عشرة أو خـمسة عشر ضعفاً . لكن الجدل بين الأطراف المعنيـة لم يحسم ، لأن أحداً لم يسـتطع حتى الآن أن يؤيد أو يدحض على

وجه اليقين نظرية المفكر الإنجليزى توماس مالتوس التى وضعها منذ أكثر من قرنين من الزمان ، والتى أوضح فيها أن الإنتاج الغذائى يزيد بمتوالية حسابية فى حين يزيد التعداد السكانى بمتوالية هندسية ، وأنه إذا لم يحدث إبطاء فى معدل النمو ، فإن العالم يسير نحو الكارثة . ومع أن تنبؤات مالتوس لم تتحقق - وقد ظل عدد سكان العالم يتزايد بمعدل متسارع ، مع ارتفاع فى مستوى المعيشة - فى نظر مؤيدى نظريته ، إلا أن هؤلاء يرون أن الوضع لا يعدو أن يكون مجرد تباطؤ فى ظهور النتيجة لأسباب لن تستمر طويلاً.

ويقدر علماء السكان المتفائلين ، أن الموارد الطبيعية لم تحدد تحديداً تعسفيا من جانب الطبيعة ، وأنه يمكن تنميتها بنسب هائلة . ففى القرن العشرين وحده ، تمكن الإنسان فى مواقع عديدة من زيادة الإنتاجية الزراعية ، وتحقيق الطفرات التكنولوجية الحديثة ، مثل تلك التى لوحظت فى المناطق الآخذة فى النمو مثل الهند ، وباكستان ، والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، وأمريكا الوسطى ، التى تمكنت هى أيضاً من الاستفادة من ثورة الهندسة الوراثية ، فى مضاعفة الإنتاج الغذائى ضعفين أو ثلاثة فى الربع الأخير من هذا القرن . وهذا النمو الهائل مايزال يتزايد عاماً بعد عام .

ومع ذلك ، فهناك البلاد التى تزايد عدد سكانها خلال القرن العشرين بدرجة مأسوية ، إذ يؤكد علماء السكان المتشائمون أن الهند وأمريكا الوسطى بالذات من المناطق التى تعد مسرحاً لانفجار سكانى حقيقى ، حيث توجد معظم الأسباب التى تؤدى إليه ، والتى أصبحت تتمثل فى استخدام الأدوية العصرية ، ووسائل العلاج ، والنظم الصحية ، التى أدت إلى خفض كبير فى نسبة الوفيات . وفى الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٠ ، نقصت هذه النسبة بمقدار النصف ، فى كل من المكسيك ، وكوستاريكا ، وفنزويلا ، وسرى لانكا ، وماليزيا . كما ازداد عدد الأفراد الصالحين للتناسل نظراً لارتفاع المستوى

الصحى ، فى حين ظلت تقاليد الأسر كبيرة العدد سارية حتى بعد اختفاء الأسباب التى كانت تؤدى لها ، اختفاءً يكاد يكون تاما ، وهى وفيات الأطفال التى كان يتم تعويضها بالإكثار من النسل .

إن الانفجار السكانى يؤدى إلى المجاعة ، وإن ظلت هذه الظاهرة فى نطاق الاستثناء . ويتسم الموقف عادة بطبيعة انتقالية غير مستقرة أو مطردة ، وهو يتطور على مراحل متميزة . وتتسم المرحلة الأولى بارتفاع نسبة المواليد والوفيات، وبعبارة أخرى ، بتزايد بطىء فى عدد السكان . وقد ظل هذا النوع من التزايد السكانى ، هو السمة الغالبة حتى القرن السابع عشر . وفى مرحلة تالية انخفضت نسبة الوفيات ، وإن ظلت نسبة المواليد دون تغيير . كان ذلك هو ما حدث فى البلاد التى تأثرت بالثورة الصناعية الأولى فى القرن التاسع عشر . وفى بداية القرن العشرين ، دخلت معظم الدول التى تحولت إلى الصناعة ، فى المرحلة الانتقالية الثالثة التى تتسم بانخفاض كل من نسبة الوفيات ونسبة المواليد .

ومنذ منتصف القرن العشرين ، أصبح متوسط عدد أطفال الأسرة ، يقدر فى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والسويد ، واليابان ، بطفل واحد أو اثنين ، وهذا يعنى أن تلك البلاد المتقدمة إنما تجدد سكانها وفى الوقت نفسه لا تخشى من أية بوادر أو تهديدات بالانفجار السكانى. وهناك احتمال أن تنتشر نفس الظاهرة فى البلاد الآخذة بأسباب التصنيع والثورة التكنولوجية من بلاد العالم الثالث . وهى نسبة ليست كبيرة لأن الفقر يعمل على تعطيل تحول عدد كبير منها إلى العصر الصناعى ، وبالتالى ما بعد الصناعى والإلكترونى . وإذا كان الأمر يقتضى اتخاذ إجراءات صارمة من جانب الحكومات المعنية ، بهدف تخفيض نسبة الزيادة فى السكان ، فإن هناك عوامل عديدة ومتشابكة ومعقدة تعوق اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وهو ما يشكل خطورة دولية لابد أن يضعها العالم المتقدم فى اعتباره ، وهى أن الدول الفقيرة ذات النسل الهزيل صحيا ، تستعيض عن نسبة الوفيات العالية

عندها فى الأطفال ، بالمزيد من التناسل ، فى حين أن الدول المتقدمة تحرص على تحديد النسل أو تنظيم الأسرة لكى تحافظ على المستوى الراقى لمعيشتها . وبالتالى فإن الانفجار السكانى قادم من الدول الفقيرة المنتجة للنسل الهزيل والمريض والضعيف ، ولن تسلم منه الدول المتقدمة الغنية بعد أن أصبح العالم فى عصر العولمة مجرد قرية كونية صغيرة ، لا تلعب فيها الحواجز أو الحدود السياسية والجغرافية فيما بينها دوراً حاسماً واضحاً كما كان يحدث فى الماضى .

ولا تقتصر المشكلة على الدول الفقيرة دون الدول الغنية التى لا تخلو من طبقات فقيرة تحرص بدورها على النسل الكثير لعله يساعدها على الاستفادة من العمالة الرخيصة التى يمكن أن يؤديها أبناؤها ، فى حين تحرص الطبقات الغنية على الالتزام بعدد قليل من الأبناء حتى لا تهتز مكانتها الاقتصادية . ولذلك فإن هناك احتمالاً فى المستقبل لطغيان الكم الضخم المتدنى الذى تتميز به الطبقات التى تعانى من الفقر والجهل والمرض ، على الكيف الضئيل والراقى اقتصادياً وتعليمياً وصحياً ، الذى تتمتع به الطبقات الغنية . والحراك الاجتماعى والاقتصادى الذى تزايدت سرعته فى هذا العصر التكنولوجى اللاهث ، لن يضع أحداً فى مأمن من طوفان النسل الهزيل الذى يمكن أن يصل إلى القمم التى يتربع عليها الأغنياء والمترفون ليغرقهم ويغوص بهم إلى القاع.

ويرى بعض الخبراء والعلماء الأمريكيين أن المشكلة ليست فى عدد سكان الأرض ، بقدر ما هى فى استنفاد أو تدمير مواردها ، وهم يرون أن بلداً مثل الهند التى تكافح كفاحاً مريرا لتوفير الغذاء المناسب لسكانها الذين يناهزون السبعمائة مليون نسمة ، تملك على المدى الطويل ، فرصاً للبقاء أقوى مما لدى الولايات المتحدة التى يعمل معظم إنتاجها الضخم المهول على إضعاف قدرة البيئة على استمرار الحياة . ويقدر خبير السكان الأمريكى وين ديفيز أن الولايات المتحدة ، سوف ينتهى بها الأمر إلى أن تفقد القدرة على النمو الطبيعى والإثمار

الحقيقى والخصوبة البيئية ، بعد أن أصبحت عبارة عن شبكات هائلة من الخرسانة المسلحة ، والاستثمارات المنجمية التى تحول الطبيعة إلى أرجاء مقفرة ، ومخازن هائلة مغلقة على المواد السامة التى لا تسلم المناطق المحيطة بها من تلوثها ، مما يجعل الظروف الملائمة لاستمرار الحياة الحقة غير مضمونة . ويؤكد العالم الأمريكى كنجزلى ديفيز ، على أن التكنولوجيا التى أصبح اعتماد البشرية عليها اعتماداً متزايداً ، سوف تصبح عاملاً من عوامل الخراب الملحة ، فى حين يعمل النمو السكانى على مضاعفة خطر الصراع بين الكتل البشرية المتضخمة .

ويحتدم الجدل بين العلماء والخبراء المختصين ، فيرفض آخرون هذه النظرية التى يتهمونها بضيق الأفق ، ويرون أن تقدم التكنولوجيا أمر لا غنى عنه لاحتواء الانفجار السكانى . وهم يرجعون ذلك إلى مفهوم " الموارد " ، الذى يقصد به كمية محدودة من المعادن والمنتجات الغذائية ، ويقررون أن الملجأ الوحيد للبشرية من الانفجار السكانى يكمن فى التقدم التكنولوجى والقدرة على استيعابه وتوظيفه . وإذا كان البترول والفحم مثلاً ، يمثلان حالياً موردين أساسيين للطاقة على مستوى العالم ، فما ذلك إلا لأن العلماء استطاعوا أن يطوروا الأساليب التكنولوجية فى مجال استخدامهما . إن التقدم يجب أن يعمل على مساعدة الأجيال القادمة على استخدام مواد جديدة للوقود ، يمكن إعادة استخدامها ، وأن تولد من الطاقة ما لا يستهلك بدرجة غير اقتصادية .

وأصبحت الأبحاث التى تجرى لتطوير استخدام الإشعاع الشمسى ، من الاجتهادات والمشروعات التى يحرص عليها العلماء فى البلاد المتقدمة ، وقد تم فعلاً استخدام هذه الطاقة فى تدفئة العمارات السكنية . وذلك بالإضافة إلى بناء محطات توليد الطاقة النووية التى أصبحت مجالاً لاستثمارات ضخمة فى بلاد عديدة . وقد أوضح العالم الأمريكى ألفين واينبرج أن المواد المنشطرة كافية

لتشغيل المفاعلات النووية لمـدة مائة مليون سنة . كما أن هناك مورداً آخر يمكن استـخدامه ، وهو الطاقة الحـرارية الأرضية التى يتم إنتـاج الكهرباء منها ، كـما يحدث بالفعل فى نيوزلندا ، واليابان ، والولايات المـتحدة ، وروسيا ، والصين وغيرها من الدول المتقدمة تكنولوجياً .

وبرغم كل هذه الجهود لمضاعفـة الطاقة والإنتاج الغذائى ، فإن الأوساط العلمية متفقة على ضـرورة التوصل إلى درجة من الثبات فى عدد سكان العالـم . ولإمكان التـوقف عند حد مـعقـول ومقـبول ، لابد أن يلتـزم المجـتمع باتـخاذ إجراءات تحـديدية جماعيـة ، تضع فى اعتبارها الكيف قـبل الكم . ولقد برزت عدة اجتـهادات ومشروعات تهـدف إلى التنظيم الاجتماعى للنـسل ، منها ما هو ودى ، ومنهـا ما هو إلزامى . وتـتـضمـن الإعفـاءات الضريبـية ، والامـتيـازات الاجتماعية للأزواج الذين يلتزمون بالتـحديد ، وإجراءات مالية ضد المخالفين ، والتعقيم الإجبارى للرجال والنساء الذين ينجبون أكثر من ثلاثة أطفال ، أو التعقيم المؤقت ، الذى يفـرض بمسـاعدة موانع الحـمل ، التى يمكن تحديد مـدتها . وتذهب بعض هذه التوجهـات والآراء إلى حد اقتراح استخدام مـادة مانعة للحمل فى مياه الشرب ، التى تمد التجمعات السكانية الكبرى .

ويضع بعض الساسة فى اعتبارهم أن الطبيعة البشرية ترفض رفضاً شاملاً كل محاولة للانتقاص من حقوق الفرد . لكن المسألة ليست بهذه البساطة لأن تحريم أو رفض تحديد النسل مثله كـمثل الإجراءات الجبرية التى تحـاول فرضه ، إذ إن الأمر يتعلق باحتياطات على المدى الطويل . فمن يرفض تحديد النسل ، عليه أن يتيح أولاً لمجتمـعه مصادر الطاقة وموارد الغذاء الكفيلة بسد احتـياجات المواليد الجدد ، فـإذا كان عاجزاً عن توفـير هذه الطاقات والموارد ، فليس مـن حقه أن يملأ الأرض صراخاً ، منادياً بحق الإنسان وحريته فى الانجاب كما يحلو له.

إن المشكلة السكانية فى المستقبل ، لن تكون فى تعداد سكان الأرض ، بل ستتركز بصفة خاصة على كثافة كل مجتمع ، وتوزيع درجات هذه الكثافة ، وفى إطار الحدود القصوى التي يتحتم على هذه الكثافة ألا تتجاوزها ، اعتماداً على علم الإحصاء البشرى . إن مصير البشرية ، إنما يتحدد على ضوء إنجازات العلم ، وهو يبدو أقل إظلاما مما صوره خيال مفكرى القرن الثامن عشر . وما لم يتمكن الإنسان من السيطرة - بقدر الإمكان - على عالم أوشك أن يصبح كياناً تكنولوجياً كامل الآلية ، فلن يكون هو نفسه سوى آلة وسط دنيا شاسعة من الآلات . عندئذ لن يكون رأيه أو موقفه تجاه قضية الانفجار السكانى ، ذا قيمة فعلية ، لأن الحكم فى النهاية سيكون لآلة أو منظومة التكنولوجيا الجهنمية التى تحكم العالم . ولا أحد يستطيع أن يتكهن بما سوف يكون عليه هذا الحكم الذى يمكن أن يتلاعب بمصير البشر ، ويجعل الإخصاب الطبيعى وتنظيم النسل من قضايا الماضى التي عفا عليها الزمن ، بعد أن تصبح الهندسة الوراثية - التى كان الاستنساخ من نتائجها المرعبة - قادرة على تحديد عدد الأطفال تحديداً دقيقاً ، وكذلك جنسهم ، وخصائصهم الوراثية ، كما أن إطالة متوسط العمر ، سوف تلعب دوراً فى صالح التحديد ، عندما يتمتع سكان العالم بشباب مديد ، وانخفاض معدل الوفيات ، مما يؤدى بدوره إلى انخفاض معدل المواليد . ومع ذلك فإن هذه الفروض العلمية المحتملة والممكنة لا تنفى أن القنبلة السكانية ما تزال هى القنبلة الوحيدة الذى يتكرر انفجارها دون أن تفقد طاقتها ، بل إن هذه الطاقة تزداد تفجراً مع ازدياد السكان وسوء توزيعهم بالنسبة لمصادر الطاقة وموارد الغذاء ، وبالتالى ما تزال من أخطر التحديات التى يواجهها الساسة فى البلاد النامية أو المتخلفة على وجه الخصوص .



(١٣) تجارة الرقيق

كانت تجارة الرقيق من أبشع الجوانب المظلمة وغير الإنسانية لقواعد اللعبة السياسية . فهى انتهاك صريح ومباشر لكيان الإنسان وكرامته ، ومارسه الإنسان ضد أخيه الإنسان منذ بداية التجمعات البشرية على شكل قبائل ثم إمارات أو ممالك أو إمبراطوريات . ونظراً لأن قواعد اللعبة لا تقدم سوى الويل والظلم والقهر للضعيف ، فكان من الطبيعى أن تبرز ظاهرة الرقيق والعبيد والجوارى عبر العصور. ولذلك خلد التاريخ ثورة العبد الرومانى سبارتاكوس الذى قادها ضد الإمبراطورية الرومانية وهى فى أوج جبروتها وبطشها ، بعد أن أحال أقرانه البؤساء المذلولين إلى جيش من المحاربين الصناديد. فقد كانوا من المصارعين الذين يتبارون فى الحلبة التى يقتل المنتصر فيها المهزوم لتسلية السادة أو الأسياد المشاهدين وإمتاعهم ، وقد يعفو السيد عن المصارع المهزوم ويمنع زميله من قتله فى اللحظة الأخيرة إذا كان معتدل المزاج أو يأمره بقتله إذا كان متوعك المزاج.

وقد ثار سبارتاكوس مع زملائه المصارعين عندما بلغ إذلالهم حداً لا يحتمل، وكون منهم كتيبة ثائرة كانت بمثابة نواة لجيش انضم إليه كل المطحونين والمذلولين ، خاصة عبيد الأرض الذين عملوا فى حقول أسيادهم دون مقابل سوى السماح لهم بالاستمرار فى الحياة كعبيد . وتحول جيش سبارتاكوس إلى جحافل جرارة اجتاحت سهول وتلال وقرى إيطاليا منذ منتصف عام ٧٣ قبل الميلاد ، وهددت الإمبراطورية الرومانية التى سارعت إلى حشد كل جيوشها النظامية لمحق هذا الخطر الداهم الذى استهان به القادة العسكريون فى بدايته ظناً منهم أنه مجرد زوبعة فى فنجان. ودارت رحى المعارك الطاحنة إلى أن هزم جيش سبارتاكوس فى

عام ٧١ قبل الميلاد ، وتم قتل قادته وأولهم سبارتاكوس الذى لم تمت الفكرة التى جسدها بموته ، وإنما خلدها التاريخ على أساس أنه فى إمكان الإنسان أن يدافع عن كيانه وحقه فى الوجود مهما كان مستضعفاً وبلا حول أو أو قوة .

لقد استعبد الإنسان القوى المتجبر من قديم الزمان أخاه الإنسان الضعيف وجعله عبداً يخدمه ويسخره ويملكه ويبيعه ويشتريه . وعندما انتشرت المعارك والحروب بين القبائل والجيوش ، عم الاسترقاق كل أرجاء العالم ، ولم يجد المنتصرون أية فائدة من القضاء على حياة الأسرى ، وفضلوا استخدامهم وتسخيرهم بلا مقابل سوى منحهم حق الحياة ، وبذلك أصبح الرق نظاماً معترفاً به فى العالم ، بل وأصبحت له تقاليده وأساليبه وقوانينه . بل كان بعض الفلاسفة يقرر بأن الناس صنفان : أحدهما خلق ليكون سيداً مطاعاً ، والآخر وجد ليكون عبداً مطيعاً . وكان أرسطو نفسه يرى أن البشر من غير الإغريق ليسوا سوى برابرة وهمج ، وينتمون إلى درجة منحطة فى السلم الإنسانى.

وفى العصور القديمة كانت المجتمعات تفرق فى الحقوق بين السادة والعبيد الذين لم يكن من حقهم أن يتولوا الوظائف العامة أو يتمتعوا بأى حق من حقوق السادة ، وكانت أقسى العقوبات تحل بهم إذا ارتكبوا أقل الأخطاء أو الهفوات فى حق أسيادهم . ولم يكن من حق أحد أن يحاسب السيد على انتهاكه لكيان عبد عنده أما إذا اعتدى عبد على سيده فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظاره ، وغالباً ما تصل العقوبة إلى تعذيبه وقتله فى النهاية . ففى الهند مثلاً كان عقاب العبيد يتم بانتزاع الألسن وصب الزيت المغلى فى الأفواه ، أو دس الأسياخ الحديدية المحماة فيها . لكن لم تخل هذه العصور من وجود دول أكثر إنسانية ورأفة مثل مصر وفارس والصين التى كانت الشرائع فيها تعطى الأرقاء بعض الحماية من عسف أسيادهم.

وفى بلاد الإغريق - التى تعتبر مهد الديمقراطية - لم يكن للعبيد أى

سعر ، فى حين كانت للحيوانات وفى مقدمتها الخيول أسعار مرتفعة . وخاصة فى إسبرطة التى قال عنهـا المؤرخ الرومانى بلوتارك : « إن الحر فيهـا كان أكثر الناس حرية ، فى حين كان العبد فيها أشد البشـر استعباداً » . لكن هذه المعاملة الوحشية لم تكن أسوأ من مـعاملة الرومان لأرقـائهم وعبيدهم . ويكـفى للتدليل على ذلك ثورة العبيد التى قادها المصارع والعبـد سبارتاكوس الذى دفع حياته ثمناً لها ، إذ إن هذا النظام العبودى كان أقوى من أى يتحداه أى مصارع أو جندى مهما كان جباراً ، ومهما نجح فى أن يجند فى جيشه آلاف المحاربين والفلاحين .

وفي العصور الوسطى كان الأرقاء يعانون تلك المعاملة غير الإنسانية . ففى ألمانيا مثـلاً كان المقامرون يغامرون ببيع نسـائهم وأبنائهم إذا خسروا كل مالديهم من أموال. وكـان القانون فى فـرنسا يحـرم التزاوج بين الأحـرار والأرقاء ، وإذا ارتبط حر بجارية ، أو حـرة بعبد، بمثل هذا الزواج ، فإن قـوانين العبودية تطبق عليهمـا لأنهما بهذا الزواج صارا من الأرقـاء . وفي أسبانيا كانوا يحـرقون المرأة الحرة ومن تقترن به من الأرقاء ، وهما على قـيد الحياة . وفي إيطاليا كان يحكم على مثل هذه المرأة بالإعدام . أما فى إنجلترا فكان العبيد ينقسمون إلى نوعين : أحدهمـا يعتـبر من قبـيل المنقولات ، وهؤلاء يجـوز بيعهم ، والـثانى نوع من العقار ، وهم المكلفـون بخدمة الأرض ، وهؤلاء لا يباعون إلا معـها ، ويلقبون بعبيد الأرض.

وفي المنطقـة العربية لـعب العبيـد والجوارى دوراً لا يمكن تجـاهله على مسـتويات عـديدة . ولا تكاد تخلو حكاية من " ألف ليلة ولـيلة " من مشـاركة العبيد والجوارى فى الأحداث . بل إن سلسلة الحكايات كلها كانت نتيجة لخيانة زوجة شهـريار فى غيبته مع رجال من العـبيد ، فقرر أن يقـتلها ، ويقتل كل ليلة الفتاة التى يقع اخـتياره عليها ، وذلك انتقامـاً من جنس النساء كله . لكن صورة العبيد والجوارى فى الأدب الـعربى لم تكن بالقسوة والعنف والإذلال الذى ارتبط

بها خارج المنطقة العربية ، بل كثيراً ما امتزجت بالرقص والغناء والفنون عموماً ، لكن هذا لم يمنع أن يظل السيد سيداً ، والعبد عبداً. وكان العصر العباسى بصفة عامة ، وعهد هارون الرشيد بصفة خاصة ، عصراً ذهبياً للعبيد والجوارى . فقد كان يتم عتقهم إذا أدى العبد خدمة جليلة لسيده ، أو أثبت جدارة غير عادية ، وإذا أثبتت الجارية تفانيها من أجل سيدها أو سيدتها ، أو تفوقها فى فن من الفنون ، وخاصة الموسيقى والغناء . لكن هذا لم يكن ليمنع توقيع العقوبة الرادعة على العبد أو الجارية ، وهى العقوبة التى كانت تصل فى بعض الأحايين إلى قطع الرقبة بالسيف. وكان لمسرور السياف دور مشهود فى ذلك . أما عصر المماليك فى مصر ، فقد أثبت أن العبيد لا يمكنهم أن يكون سادة فحسب ، بل ملوكاً أيضاً . فقد أكثر الخلفاء والسلاطين من استقدام المماليك للعمل فى خدمتهم ، لكن المماليك كانوا من الدهاء والطموح بحيث استطاعوا قلب الموائد على رءوس أسيادهم واحتلال عروشهم ، خاصة بعد أن اكثر عددهم وقويت شوكتهم وتابعوا على الطبيعة أساليب الحكم ومؤامراته وقواعده ثم استخدموها لصالحهم.

أما فى الغرب فلم تنتظم تجارة الرقيق وتحولها إلى تجارة عالمية إلا فى أوائل القرن السادس عشر ، لدرجة أنها أصبحت من أهم قواعد اللعبة السياسية التي تنتهجها الإمبراطوريات الجديدة لتدعيم مكانتها استعمارياً سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى. وكان البرتغاليون أول من اتصل بالقارة الأفريقية ، وكانت المواقع التى نزولوا بها مجرد مناطق مبعثرة على الساحل ، وليس لها عمق فى الداخل ، ولم تكن أقطاراً أو مستعمرات بالمعنى المعروف . لكن لم تلبث هذه المناطق أن حصنت وأقيمت بها القلاع والاستحكامات التى ينزل بها الجنود والملاحون والتجار ، ويحتمون بها عند الحاجة . ومن تلك القواعد كان يجرى الاتصال بالأهالى المقيمين بالقرب منها

بحيث يتم تبادل السلع بين الطرفين. وكانت أهم السلع الأفريقية : الذهب والعاج ، أما ما كان الأفريقيون يحصلون عليه مقابل ذلك فسلع أهمها الخمور والأسلحة النارية والبارود.

فى أول الأمر لم يكن العبيد من السلع الداخلة فى التبادل ، لكنها لم تلبث أن أصبحت فى النصف الأول من القرن السادس عشر بصفة عامة أهم السلع جميعاً . عندئذ بدأت صفحة من أفظع وأبشع الصفحات فى تاريخ البشرية جمعاء ، إذ تعرضت أفريقيا لطوفان من القهر والبؤس والشقاء والإذلال والاستعباد ، لم يعرف له نظير فى العصور السابقة . وكان البرتغاليون أول المشتغلين بتجارة الرقيق ، وكان اتجاههم فى البداية إلى الأسواق الأوروبية فى أسبانيا والبرتغال بصفة خاصة. ولكن الأسبان لم يلبثوا أن استخدموا الرقيق فى المزارع والمناجم بجزر الهند الغربية ، وتطلب هذا النشاط عدداً ضخماً من العبيد . ولفت ذلك أنظار بعض الدول الأوربية ، فأخذت تتسابق فى هذا الميدان الذى دخلته هولندا وفرنسا والدانمارك وبريطانيا .

ولم تلبث بريطانيا أن احتلت المكان الأول فى تجارة الرقيق ، وبزت سائر الدول فى تلك التجارة . وممن اشتهر فيها سير جون هوكنز (١٥٣٢ - ١٥٩٥) الذى شجعته الملكة إليزابيث الأولى وكافأته على نشاطه بمنحه درعاً نقشت عليه صورة زنجى مصفد بالأغلال . وصار هذا شعاراً له ولأسرته . وكان هذا الرجل يطوف بسفينته مع عصابته ليختطف العبيد من سواحل أفريقيا ثم يبيعهم لأصحاب المزارع والمناجم فى المستعمرات الأسبانية التى كانت أهم الأسواق لتصريف هذه السلعة البشرية.

أما فى الولايات المتحدة فقد وجد المهاجرون الأوربيون أمامهم آلاف الأميال المربعة من الأرض الصالحة للزراعة التى لا تجد من يستطيع أن يستزرعها ويستغلها لقلة الأيدى العاملة . ومن هنا كان الإقبال الجماهيرى الحاشد على أول

سفينة ترسو على سواحل أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) عام ١٦١٩ ، وكانت هولندية وتحمل شحنة من الرقيق الأسود القادم من أفريقيا . وكانت صفقة رابحة بكل المقاييس إذ بيعت شحنتها بالكامل لأصحاب مزارع الدخان فى ولاية فرجينيا . وتوالت سفن الرقيق بعد ذلك لتكون سوقاً ضخمة تظلها الراية البريطانية . ولم تلبث أمريكا الشمالية أن أصبحت أكبر الأسواق استيعاباً للرقيق .

وكانت الحكومات سعيدة بهذه الأيدى العاملة التى لا تكلفها شيئاً سوى أدنى حدود الكفاف من العيش ، فى حين أنها تقدم لها الإنتاج الوفير الكفيل بتدعيم اقتصادها ورفع مستوى معيشتها ووضعها على خريطة الإمبراطوريات الاستعمارية . وكون الإنجليز والفرنسيون والبرتغاليون والهولنديون والدانماركيون شركات رأسمالية بدعم وتشجيع من الحكومة والبرلمان الذى أصدر قانوناً بإنشائها ، يخول لها صراحة الحصول على الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية وبيعه فى الأسواق. وكان نصيب الإنجليز فى هذه التجارة الرائجة أكثر بكميات هائلة ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، وكأنهم حيوانات اصطادها الأوربيون ونقلوها لبيعها فى أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وتدل الإحصائيات على أن الذين تم بيعهم من منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر لا يقلون عن عشرة ملايين ، بصرف النظر عن الذين هلكوا سواء فى أثناء اقتناصهم على الأرض الأفريقية أو فى أثناء نقلهم بالسفن وسط أمواج المحيط وعواصفه ، وتقول الإحصائيات نفسها أن عددهم لا يقل عن العدد السابق ذكره.

وتتجلى قواعد اللعبة القذرة فى طريقة اقتناص السود التي كانت تبدأ بحرق القرى وقت السحر والسود نيام ، ثم يتم خطفهم وهم يحاولون النجاة من النيران ، ويساقون إلى السواحل حيث توجد سجون خاصة يحبسون فيها حتى تصل السفن لنقلهم . ولم يكونوا يعطون من الزاد إلا بمقدار ما يمسك رمقهم ،

ثم يوسم كل رجل أو إمرأة أو طفل باسم التاجـر الذى اشتراه ، وكان هذا الوسم شبـيهاً بوسم الماشـية بقطعة من الحـديد الملتهب . ويظل هؤلاء المسـاكين فى محبسهم حتى تحملهم السفن لبـدء الرحلة المميتة . أما تقليل نفقات النقل فكان يتم برص الرقيق كمـا يرص السردين فى العلب ، الواحد لصق الآخر . ونتـيجة لانعدام الرعايـة الصحية وقلة الغذاء كـان يموت من شحنة السفـينة مالا يقل عن ثلاثين فى المائة من السود.

وتوالت شـحنات الرقيق الأسـود على أمريكا الشـمالـية عامـا بعـد عام ، ليـشتـريهم السـادة البيض فى مـزادات علنيـة ، وينقلوهـم إلى المـزارع بأسمـاء جديـدة ، هى أسمـاء سادتهم البـيض ، للعمل تحت لهـيب الشمس فـى مزارع القطن والدخـان فى ولايات الجنوب التي أطلق عليـها اسم " الحـزام الأسود " وهى ولايات ألاباما وتنيسى ولويزيانا وجورجيا . وكانت ميناء تشارلستون الواقعة على ساحل ولاية كـارولينا الجنوبية ، أكـبر سوق لتـجارة الرقـيق ، وفيهـا كان الأفريقيون الأرقاء يودعون فى حظائر لا يستر أجسادهم سوى الخرق البالية . وإذا اشترى أمريكى جماعة منهم ، قيدهم بالحبال ودفع بهم أمامه كالماشية إلى حيث يقـيمـون في أكـواخ حقـيرة، ثم يسـاقـون كل يوم إلى الحقـل والسيـاط تلهب ظهورهم ، حيث يـعملون من الفجر إلى غروب الشـمس . ولم يكن يوم الأحد إجازة أسبوعيـة لهم بل كانوا يرسلون إلى الغابات ليجمعوا الأخـشاب ثم يبيعوها ويشتروا بثمنها مـا يحتاجون إليه . وكان أبناؤهم يعتبـرون ملكاً لصاحب المزرعة الذى يملك الحق فى بيعهم .

وظلت هذه الحال سائدة حتى أوائل القرن التـاسع عشر حين بدأت أصوات استنكار لها فى الدانمارك ثم فى إنجلـترا ، منادية أن هذا عمل وحشى يتنافى مع المبـادئ المسـيحـية . وترددت الآراء والأصوات نفـسهـا فى الولايات المتـحدة نفسها . وكانت الدانـمارك قد تراجعت عن المشاركة فى هذه الصفـقات الوحشية

منذ بدايات القرن السابع عشر ، أما إنجلترا فربما كان الدافع لها هو الانتقام من الولايات المتحدة التى تخلصت من الاستعمار البريطاني وحرمت بالتالى من الأيدى العاملة الرخيصة . أما الولايات المتحدة فكانت أسواقها قد اكتظت بالرقيق ولم تعد فى حاجة إلى بضاعة جديدة بعد أن أصبح التوالد أو التكاثر الطبيعى بين زنوجها ما يكفى لسد الحاجة .

ومهما يكن من أمر فقد واصلت إنجلترا دعوتها وأبرمت اتفاقات ومعاهدات تستنكر تجارة الرقيق وتحرمها . وجدير بالذكر أن مصر وقعت مع إنجلترا معاهدة لإلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه عام ١٨٧٧ . فقد شهد القرن التاسع عشر منذ بدايته وعياً إنسانياً واضحاً بأن ما يجرى فى مجال تجارة الرقيق والتفرقة العنصرية البشعة ، هو فى حقيقته وصمة همجية وبربرية على جبين البشرية التى لابد أن تتخلص منها أو تقلل من بشاعتها ، وهذا أضعف الإيمان . ففى الولايات المتحدة نفسها سعى بعض المفكرين من ذوى النفوس الكبيرة والوعى الحضارى إلى تحرير من استطاعوا من الرقيق بإرسالهم إلى غرب أفريقيا للإقامة فى مدينة أقيمت هناك باسم منروفيا عام ١٨٢٢ . وقد توسعت المدينة وضمت إليها أجزاء كبيرة لكثرة الزنوج المحررين العائدين إلى أفريقيا . وفى عام ١٨٤٧ أصبحت تلك المناطق جمهورية باسم ليبيريا .

وقد قامت عقب الاستقلال حركة ترمى إلى إلغاء الرق فى الولايات المتحدة ، وتكونت عدة جمعيات وعقدت عدة مؤتمرات أصدرت قرارات استنكرت فيها الرق وطالبت بإلغائه . وشرعت الولايات المتحدة فى تنفيذ تلك القرارات التى تقضى بها أبسط المبادئ الإنسانية. وسرت فى البلاد روح جديدة إذ قام فريق من المفكرين والكتاب والشعراء ينددون بالاسترقاق ، وفى مقدمتهم الفيلسوف الأمريكى رالف والدو إيمرسون (١٨٠٣ - ١٨٨٢) ، كما زاد عدد الهيئات التى نادت بإلغائه . وهاجم رجال الدين الرق على منابر الكنائس ،

وتحمس الكثيرون فكانوا يساعدون على تهريب العبيد من الولايات الجنوبية إلى الشمالية وإلى كندا .

وانبرت الأديبة هارييت بيتشر ستو (١٨١٢ - ١٨٩٦) لتصوير حال الإفريقيين السود بأمريكا فى قصة مسلسلة طويلة نشرتها إحدى المجلات وأطلقت عليها اسم " كوخ العم توم " ، ثم ظهرت كاملة مطبوعة في كتاب خلال شهر مارس ١٨٥٢ ، ولقيت رواجاً ليس له نظير فأعيد طبعها مراراً . وبرغم هذه الروح الجديدة ، فإن أبناء الولايات الجنوبية عارضوا فكرة التحرير لحاجتهم إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، خاصة بعد اختراع آلة حلج القطن الميكانيكية عام ١٧٩٣ . فقد كان الزنجي يمضى يومه كله فى تنقية بضعة أرطال من القطن ، وهى عملية شاقة تحتاج لوقت طويل ، مما لم يجعل للقطن أهمية تذكر لمحصوله لصعوبة استغلاله تجارياً .

ويقول جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج فى كتابهما عن « تجارة الرق والرقيق » إن ظهور آلة الحلج الميكانيكية غير الأوضاع الإنتاجية والاقتصادية التى أصبحت مغرية للرأسمالى الذى يريد مضاعفة ثروته . فقد أصبح فى استطاعة الزنجى الواحد أن يدير دولاب الحليج لحلج خمسين رطلاً على الأقل يومياً . وكانت النتيجة هى الإقبال على زراعة القطن لدرجة أنه فى عام ١٨٦١ بلغ الإنتاج أربعة ملايين بالة ونصف المليون ، مما جعل زراعة القطن تسود ولايات الجنوب ، وبالتالى اتسعت أسواقه واحتاج أصحاب الأرض إلى أرقاء أكثر ، مما أضعف كثيراً من الجهود التى بذلت لإلغاء الرق لدرجة أن ارتفع عدد العبيد من ١,١٩١,٠٠٠ عام ١٨٠٠ إلى أربعة ملايين عام ١٨٦٠ .

ومما ضاعف من عدد الأرقاء أن الكونجرس ترك قضية الرق لكل ولاية على حدة ، مما أثار الشماليين ودفعهم إلى تكوين حزب انضم إليه إبراهام لينكولن ، وتكون فى الوقت نفسه حزب معارض من الجنوبيين بزعامة جيفرسون

دافيـز (١٨٠٨ - ١٨٨٩) . وعندما حـلت انتخـابات رياسة الجـمهوريـة ، كان لينكولن فى طليعة المرشحين ، وكانت الخطة السياسية لحزبه (الجمهورى) تتمثل فى أنه « ليس للكونجرس أو لأى مجلس تشريعى فى المـقاطعات التصريح بالرق بصفة قانونية فى أية ولاية من الولايات الأمريكية » .

وشعر الجـنوبيون بما فى هذا المبـدأ من خطر على اقتصادياتهـم ، فقرروا الانسحـاب من الاتحاد الأمـريكى والاستقـلال بولاياتهم إذا ما فـاز لينكولن فى الانتخابات . وبالفـعل فإنه بمجرد الإعلان عن انتخـاب لينكولن رئيساً للولايات المتحدة ، بادرت ولاية كارولينا الجنوبيـة بإعلان الانفصال عن الاتحاد الأمريكى فى ديسمبر ١٨٦٠ ، وتبعتها ست ولايات أخرى ، وانتخبت هذه الولايات السبع جيفرسون دافيز رئيساً مؤقتاً . ولم يتراجع لينكولن عن قراره ، فأعلن فى خطابه الأول سيـاسته تجاه الرق ، وأكـد على حتميـة استمرار اتحـاد الولايات ، وعدم شرعـية الدعـوة إلى انسحـاب أية ولاية منه . وتطايرت نذر الحـرب فى الأجواء الأمـريكيـة ، لكن كـلا من الطرفـين ظل مـحجـمـاً عـمـا يمكن أن يؤدى إلى نشوب القتال .

لكن كـانت كل ظروف الانفجـار قد توافـرت ، ولـم يبق سوى من يشـعل الفـتيل . وبالفـعل اعتـدى الجنوبيون علـى حامـية تابعـة للشمـاليين فى مـيناء تشارلسـتون بولاية كـارولينا الجنوبيـة فى أوائل عام ١٨٦١ ، وفى الوقت نفـسه أعلنت ولايات جنوبية أخـرى الانفصال عن الاتحاد الأمريكى ، فـقامت الحرب التي استمرت حـتى إبريل ١٨٦٥ ، وانتهت بانتصار الشمـاليين ، وإعلان إلغاء الرق نهـائيا . وأتيـحت الفـرصة لأول مـرة لبعض الـسود لأن يشق طريقـه إلى الثراء ، وذلك لتـعدد مصـادر الثروة فى تلك الأراضى البكر ، فـأنشأوا المتـاجر والمصانع الصغيرة ، وأصبحوا بمرور الأيام منافسين أشداء للبيض الذين لم ينسوا أن حرباً أهلية ضـارية ومدمرة دارت بين البيض الشـماليين والجنوبيين بسـببهم ، واستمرت لأكثر من أربع سنوات .

وكان من الطبيعى لجـذور التفرقة العنصرية التى امتـدت وتشعبت فى التربة الأمريكية أن تأتى أكلها . فقد قـام فريق من جنود الجنوب المسرحين بتكوين ناد لهم فى مـدينة « بولاسكى » وهى إحـدى مدن الولايات الجنوبيـة . ولما كـانوا شباباً شبه ضائع ، فقد أقامـوا الحفلات ليلاً حول النيران فى الخلاء ، ثم دفعهم المجون إلى ابتكار ملابس تنكرية واتخاذ شـفرة خاصة ، وجاراهم في هذا العبث جنود بعض المدن الأخـرى وشبابها . وتفتـقت أذهانهم عن زى غريب من اللون الأبيض يخفون به شـخصياتهم الحقيـقية وسموا أنفسـهم « كوكلوكس كلان » . لكن لم يكن الأمر كـله مجرد عـبث أو مجون . فـقد لاحظوا أن الأفريقـيين أو السود أخذوا يشقون طريقهم فى المـجتمع الأمريكى ، ويحلون محلهم ، فأكلت الغيرة صدورهم ، وشـرعوا فى مضايقتهم بشتى الطرق ، فـرسموا لهم حدوداً لا يتخطونـها ، فى مقـدمتهـا تحريم زواجـهم بالبيض ، وكذلـك زواج البيض من الأفريقـيات . وتطورت الأمـور مع الأيام ، فأخذت الجـماعة التـى تحولت إلى تنظيم سـرى فى إنزال العقـاب بمن يظهرون عطفـاً على السود ، سـواء بجلدهم بالسياط أو بنهب متاجرهم ، مما أثار الرأى العام فأصدرت مختلف الولايات عام ١٨٧٥ قوانين بإلغاء جماعة كوكلوكس كلان ومـا شابهها خاصة بعد أن استحلت لنفسها تعذيب السود وقتلهم .

ولكن قيام الحـرب العالمية الأولى والتـحاق عدد كبيـر من السود بالجيش وترقـية بعـضهم إلى مـراتب الضـباط ، وتغلغلهم فـى مخـتلف نواحى الحيـاة الأمريكـية كأعـضاء عـاملين وإيجابيـين فيـها ، كل ذلك لفت الأنظار إلـيهم . وتضاعف الحـقد عندما انتشـرت البطالة بين البيض عقب الحرب ، فـثارت ثائرة بعضهم ، وعاد تنظيم « كلوكلوكس كـلان » إلى الوجود من جديد ، وقد تطرف فى اضطهاد السود فى شتى نواحى الحياة .

وبلغت المأساة قمتها عندما أصبح اضطهاد السود فى أمريكا ، يختلف عن

أى اضطهاد عنصرى آخر ، إذ إنه كان اضطهاداً شبه رسمى تقضى به قوانين بعض الولايات . فولاية ميسيسبى مثلاً ومعها عدد غير قليل من الولايات الأخرى كانت تحتم فصل التلاميذ البيض عن السود فى مختلف مراحل التعليم ، كما تعتبر زواج شخص أبيض من شخص أفريقى الأصل زواجاً باطلاً ، بل إن بعضها غالى فى ذلك لدرجة الفصل فى كل الأماكن العامة بين البيض والسود . والويل كل الويل لمن يتجاسر على تخطى الحدود المرسومة أو مخالفة التقاليد الموضوعة ، فقد كان أبسط عقاب له هو طريقة « لينش » ، أى الشنق على فرع شجرة . ولينش هذا كان مزارعاً أمريكياً يملك مزرعة بعيدة عن العمران إبان السنوات الأولى للهجرة ، وكان يعاقب بنفسه من يهاجمون مزرعته أو يحاولون السطو عليها ، بشنقهم على الشجر دون أن يلجأ إلى رجال الأمن .

وكانت التنظيمات السرية من أمثال كوكلوكس كلان هى التى تتكفل بتنفيذ تلك العقوبة ، ونادراً ما استطاع رجال الشرطة أن يتصدوا لهذا الانتقام الوحشى الذى يمارسه البيض كحق مكتسب لهم . وإذا حدث أن تدخلت الشرطة وقبضت على أسود متهم بأية جريمة فى انتظار محاكمته ، فإنه كثيراً ما يختطفه البيض ليعدموه بهذه الطريقة البشعة دون انتظار لنتيجة التحقيق التى كثيراً ما أسفرت عن براءة السود مما اتهموا به.

ولم تقتصر التفرقة العنصرية على السود فحسب ، بل امتدت لتشمل ما عرفوا بالملونين ، سواء من الشرق أو الغرب . فهم يلقون فى الولايات المتحدة متاعب جمة بسبب لونهم غير الأبيض ، من ذلك ما حدث لسفير الهند فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٥ حين أجبره رجال أحد المطارات إلى الانتقال إلى القاعة المخصصة للسود لتناول غذائه قبل سفره إلى المكسيك ، مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى الاعتذار رسمياً عن هذا الحادث . كما أصبح من التقاليد المتبعة عند بداية كل عام دراسى أن يقوم بعض الشباب فى الجامعات والمعاهد العليا .

بحركات عنيفة للحيلولة دون التحاق السود بتلك الجامعات والمعاهد . وكل ذلك بايعاز من الجماعات والتنظيمات السرية ، برغم أن السود يشاركون البيض فى دفع الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم .

وكلما كانت الحال تهدأ نسبياً ، كانت تعود إلى سابق عهدها أو أسوأ من ذى قبل على أيدى هذه التنظيمات السرية التى كانت ، بين الحين والآخر ، تجد المناخ مناسباً لممارسة نشاطها من جديد ، وخاصة فى الجنوب حيث يكثر الزنوج . بل إن بعض أعضائها كانوا يقدمون على قتل الزنوج ، خاصة الأطفال دون ماسبب أو بسبب تافه . وكانت قمة الاعتداء على الزنوج قد تمثلت فى مصرع الزعيم الزنجى مارتن لوثر كنج فى ٤ أبريل ١٩٦٨ بمدينة ممفيس بولاية تنيسى .

وبرغم كل هذا القهر ، فإن الزنوج لم يستكينوا أبداً لسطوة البيض وجبروتهم الوحشى . فمنذ بداية تجـ ـ الرقيق وانتشارها فى أمريكا ، قام الزنوج بعدة ثورات عارمة منها ثورة فى نيويورك عام ١٧١٢ ، انتهت بانتحار ستة والحكم بالشنق على واحد وعشرين زنجياً. كما قامت ثورة أخرى عام ١٧٤١ وانتهت أيضاً بشنق ١٣ ، وإحراق ١٣ ، وإعادة ٧١ زنجياً إلى أفريقيا . وفي عام ١٨٣١ قاد الزنجى نات تيرنر ثورة فى فرجينيا وقتل ٤٧ رجلاً أبيض لدرجة أنه تم استدعاء الجيش لإخمادها وتم القبض على تيرنر الذى شنق مع بعض المشتركين معه .

ولم تهدأ الأحوال فى القرن العشرين برغم تزعم الولايات المتحدة لحركة حقوق الإنسان على مستوى العالم . ففى عام ١٩٦٧ انفجرت أكبر ثورة للزنوج فى الولايات المتحدة نتيجة للسياسة العنصرية التى اتبعها الرئيس ليندون جونسون ، واندلعت نيران الغضب المكبوت فى نفوس أكثر من عشرين مليون يحملون الجنسية الأمريكية اسماً ، لكنهم لا يعاملون كمواطنين أمريكيين ، وإنما

يعاملون معاملة شاذة باعتبارهم أقل مستوى من البيض . وقد امتدت أعمال العنف والتخريب فى تسع ولايات مما اضطر الجيش الأمريكى للتدخل إنقاذاً للموقف الخطير .

وكانت من نتائج هذه الثورة التاريخية أن تم إلغاء كثير من القوانين الشاذة التي لا تكفل للزنوج المساواة بالبيض . لكن هذا كان على المستوى الرسمى فحسب ، أما العرف السائد بين البيض فيما يختص بمعاملتهم ونظرتهم إلى السود، فما يزال فى حاجة إلى فترة زمنية لا يعلم مداها سوى الله ، حتى تسود المساواة الحقيقية . ذلك أن الرواسب التي تراكمت عبر ما يقترب من أربعة قرون ، قد تجذرت فى الوجدان الأمريكى ، خاصة فى الولايات الجنوبية ، ولم يعد من السهل التخلص منها فى زمن قصير . ولم يزل هناك من يحرص على هذه التفرقة العنصرية ويغذيها باستمرار ، وإن كان من يحاول إخفاء هذه النعرة التى لم تعد مقبولة حضارياً ، لكن السلوك المادى الملموس فى مواقف معينة يؤكد أن « مافى القلب فى القلب ».

ولعل الكثيرين من هؤلاء المتعصبين العنصريين لا يدركون أن السود الذين شحنوا إلى العالم الجديد لم يأتوا من مجتمعات خالية من الثقافة والتراث الإنساني . يقول سترلنج ستكى فى بحث له بعنوان « أهمية دراسة السود فى المناهج الدراسية» إن هؤلاء السود جاءوا من مجتمعات وصل فيها التقدم الروحى والسياسى والاقتصادى والفنى مستوى عظيماً . ومن الصعب أن نتخيل مدى الكرب والألم والمآسى التي جلبتها تجارة الرقيق على هؤلاء الأفريقيين. فبعد آلام الرحلة المميتة ، كانت عملية الأقلمة أو تطويعهم للحياة الجديدة تأخذ مجراها بمنتهى القسوة والقهر حتى يصبحوا أتباعاً خانعين ، انقطعت صلتهم بأفريقيا نهائياً وتم إفناء ما يربطهم بمعتقداتهم وتراثهم الذى ورثوه منذ نحو ألف عام . كانت تلك العملية هى حجر الأساس الذى قام عليه إخضاع الرقيق ، وهى دون شك ذات صلة مباشرة بالاضطهاد الذى يلاقيه السود حالياً فى الغرب .

إن تلك الحرب النفسية المتواصلة ضد السود ، التي استهدفت تحطيم ثقافتهم ومعنوياتهم للسيطرة عليهم مادياً وفكرياً وروحياً ، لقيت تأييداً كاملاً من النظام القضائى فى أمريكا الشمالية . كانت تحركاتهم مقيدة وفى استطاعة أى شخص أبيض أن يطالب الأسود بابراز التصريح الذى يوضح خط سيره . كما كان محرما علي السود إجراء أى تعاقد أو امتلاك أى شيء ، وما كان فى استطاعة أحد منهم أن يتزوج أو يتلقى أى تعليم إلا فى حالات نادرة . والأعجب من كل ذلك أن دفاع الأسود عن نفسه ضد أى عدوان من الأبيض ، كان يعتبر جريمة. كذلك كان اجتماع أكثر من ثلاثة من السود جريمة ، إلا إذا كان بينهم رجل أبيض .

وقد عرض كينث ستامب فى كتابه « النظام الفريد » الطرق الخمس التى استخدمها الكثيرون من الأسياد لتربية عبد مطيع وهي : الحرص على النظام الدقيق ، وغرس الشعور بالضعة بسبب أصله الأفريقى ، وإرهابه بسلطان البيض وقوتهم ، وتدريبه على الإيمان بأن مصلحته هى مصلحة سيده ، وأخيراً أن يغرس السيد فى نفسه روح اليأس وقلة الحيلة والاستسلام .

وعندما انتهى نظام الرق ، وجد الأمريكيون البيض سلاحاً جديداً فى نظام التفرقة العنصرية ، جعلهم يصرون على اعتبار السود مجرد أشياء تستعمل وتستغل ، على كافة مستويات الاتصال بين الطرفين ، سواء أكان ذلك فى التعليم أو السياسة أو الاقتصاد أو الفن . كما اعتبر السود أساس كل الشرور وجماع الشهوات الجنسية والغرائز الحيوانية .

والنظام السياسى الأمريكى هو نظام من وضع البيض أساساً ، وبالتالى فهو منهم ولهم . إنه نتاج تملك البيض للسود وحرمانهم من حريتهم وانتهاكهم لوجودهم لما يقترب من أربعة قرون ، حتى ترسخ فى نفوس البيض التعصب ضد السود ، حتى بعد إلغاء الرق بنحو قرن وثلث قرن . ويظهر هذا فى ميدان

السياسة إذ ليس للسود من الناحية العملية أى دور فى سن القوانين التى يجب عليهم اتباعها ، أو فى وضع قواعد اللعبة السياسية التى ينفرد بساحتها البيض . وفى ميدان التعليم يصر البيض على الهيمنة على تعليم السود ووضع العراقيل فى طريقهم حتى لا يتفوقوا عليهم . وفي المجال الاقتصادى ليس لهم نشاط يذكر ، إلا فيما يتفضل به عليهم البيض ، أو فى الأنشطة الرياضية والفنية التى يتفوق فيها السود بحيث يعودون على أمريكا بثروات ضخمة أو بسمعة حضارية توحى بأن النظام السياسى الأمريكى يتيح لهم فرصة التفوق على البيض أنفسهم .

والواقع أن أغلب الأمريكيين البيض يؤمن بإخلاص ، بأنهم أفضل الشعوب وأن أرواحهم أغلى بكثير من أرواح الآخرين فى أي مكان حتى فى أمريكا . ولذلك فالتفرقة العنصرية توجُّه ، بل نظام طبيعى وعادى فى نظرهم ، ومن هنا كانت حرية القهر والتعذيب التى مارسوها فى حق السود ، وحرية الإبادة الجماعية للهنود الحمر ، وقوة اعتقاد الكثيرين من البيض أنه من الجرم التسامح مع الزنوج أو الهنود الحمر أو حتى مع المهاجرين من شتى الأمم بسبب تلك الرواسب القديمة . وإذا كان البيض قد استطاعوا إبادة الهنود الحمر - إلى حد كبير - برغم أنهم أصحاب الأرض الأصليون ، نظراً لأن السيف والرمح لم يستطيعا الوقوف فى وجه البندقية والمسدس بل والمدفع ، ونظراً لأنهم عاشوا فى مجتمعات منعزلة وشبه مغلقة مما سهل مهمة ضربهم فى مقتل ، فإن السود كانوا منتشرين فى المزارع والمناجم والتجمعات الأسرية البيضاء برغم القهر الذى مورس عليهم ، واستطاعوا أن يواصلوا الجهاد لـلتخلص من كل ما يتهدد كيانهم وكرامتهم ، وهذا فى حد ذاته انتصار لهم برغم أنه كتب عليهم أن يحاربوا فى جبهتين : جبهة بناء أمريكا الحديثة، وجبهة تحرير أنفسهم من رواسب التفرقة العنصرية بعد أن نجحوا في إلغاء الرق والعبودية رسمياً .

وقد كرس النظام السياسى الأمريكى انتقال الروح العنصرية من جيل إلى آخر ، وإن كان يدعى غير ذلك ، لكن الادعاء شيء والواقع شيء آخر تماماً .

هذا الواقع يثبت وجود نظم عـامة وخاصة عملت على دفع تلك الروح وترسـيخها بحيث أصبحت أمراً جوهرياً فى صميم الحياة الأمريكية . ولذلك فإن الحرية التى نادى بها الآباء المؤسـسون وأيدتها الثورة الأمريكية ، تحـولت إلى حرية أخرى ، حرية تسلط فريق من الناس على فريق آخر ، يسلبـه حريته ويسومه العذاب . وزاد الطين بلة أن الأمواج المتتالية من المهاجـرين البيض إلى أمريكا ، لم تحاول تغيير تلك الأوضاع المزرية بالإنسانية . وبمرور الأيام كان فشل الذين أسسوا تلك البلاد فى إلغاء الرق حتى الحرب الأهلية ، والتخلص مـن التفرقة العنصرية ، إنما يعنى أن التفرقة العنصرية أصبحت أحد الأسس الراسخة التي ينهض عليها هذا المجتمع الذى تقـبله المهـاجرون الجـدد على علاته ، منهـا مثـلاً الإيمان بأن السـود قوم متـوحشون يجب مـعاملتهم بمنتـهى الشدة ، وأن من لا يخضـع للوائح والقوانين الخاصـة بالعلاقـة بين البيـض والسود ، فهـو خارج على القـانون وثائر ويتـحتم إيقافه عند حده .

وقـد وُصف الزنوج بالكسل على الرغم من أنهم هم الذين قطعـوا أشجـار الغـابات ، وزرعوا الأرض ، ومـدوا خطوط السكك الحـديدية ، وبنوا أرصفـة المـوانى ، ورصفـوا الطرق . . . إلخ . كـما عنيت نسـاؤهم بحـضانة الأطفـال وتربيـتهم ، وصناعـة لوازم المنزل ، والطهى والتنظيف وغـير ذلك من مخـتلف الأعمال والإنجازات . بل واستطاعوا أن يكونوا لأنفسهم عالماً خفياً خاصاً بهم ، وابتكروا أسلوباً للحياة ، ومعـياراً لتقييم الأشياء ، ومنظوراً خـاصاً تجاه العالم ، دون أى تدخل ممن كانوا يضطهدونهم من البيض .

وإذا كان الرقـيق الأسود قد كـافح ونجح فى أن يتحـرر ، ومايزال يواصل كفاحه ضد التفرقة العنصرية ، فـإن هناك رقيقاً أبيض ما يزال يعانى من الاسترقاق الخبـيث والمقنّع ، ليس فى الولايات المتـحدة فحسـب ، بل فى مناطق متناثرة ومتعـددة على مستوى العـالم . فهناك عصابات دوليـة ، وقد ينتمى بعـضها إلى

تنظيمات سرية مثل المافيا ، تتاجر فى النساء على كل المستويات ، بل وتقوم بتصديرهن إلى بلاد عديدة تحت مسميات محترمة . فهى تجارة ضخمة لها مؤسساتها وشبكاتها العملاقة التى تربح مليارات الدولارات من الاتجار فى جسد المرأة الذى يعد عملة صعبة وثمينة وعالمية . فهى لا تفقد بريقها أو قيمتها عند طالبى المتعة الحرام . وهى تجارة لا تتوقف عند حدود الممارسات الجنسية التقليدية ، بل تمتد لتشمل أنشطة وفنوناً عديدة مثل الأفلام البورنوجرافية والصور الفاضحة ونمر خلع الملابس قطعة قطعة فى معظم الأندية الليلية فى مختلف العواصم والمدن . . . إلخ. ومهما كانت عناصر الجذب والإغراء لهذه الفنون التجارية ، فإنها فى النهاية إهدار لكيان المرأة وكرامتها . وهى رق مقنع قد يزيد فى بشاعته النفسية والمأسوية على الرق الذى عانى منه السود ، والذى كان أكثر صراحة ومباشرة بحيث يمكن حصاره ومواجهته بقدر الإمكان .

ولم يتوقف وباء الرق عند السود والنساء بل امتد ليشمل الأطفال البؤساء والمتشردين الذين لا عائل لهم ، بحيث يتم توريطهم فى أعمال منافية للآداب أو مخالفة للقانون وذلك فى شبكة لا يمكن الفكاك منها لأنهم تحت رحمة من قام بتوريطهم أو تشغيلهم . وأحياناً كان يتم ضربهم بالرصاص وقتلهم جهاراً ونهاراً تحت بصر الحكومة وسمعها دون أن يحرك أحد ساكناً ، كما حدث فى البرازيل عندما وجد زعماء عصابات الأطفال المتشردين أن عددهم قد زاد على احتياجات السوق وتحتم التخلص من أعداد منهم باصطيادهم كالكلاب المسعورة فى الشوارع والطرقات !!

كان الرق بصوره المختلفة عبر العصور ، وما يزال وصمة فى جبين البشرية ، ودليلاً على أن البشر يمكن أن يبلغوا الدرك الأسفل من الانحلال والانحطاط والوحشية والقسوة إذا ما تركوا العنان لغرائزهم وذواتهم المتضخمة وأنانيتهم الحيوانية ، وداسوا على القيم والمثل التى عاشت الإنسانية على هديها . ويبدو أن الحيوان داخل الإنسان سيظل سيده بطريقة أو أخرى .

(١٤) التنظيمات السرية

كانت التنظيمات السرية من أكثر قواعد اللعبة السياسية غموضاً وخطورة ، إذ إن تأثيرها كان يتراوح بين القيام بدور التغيير والإصلاح والبناء وبين التدمير والهدم والإفساد ، أو زعزعة البنية الأساسية للمجتمع . ولذلك تحيط الريبة والشكوك والقلق بأنشطتها الخفية ، لأنه لا أحد يعرف هويتها على وجه التحديد . فهى ليست خيراً خالصاً ولا شراً خالصاً ، وإنما هى مزيج من الخير والشر ، وقد يتغلب فيها عنصر الخير والإصلاح ، وقد تتحول إلى أداة شر وتخريب ، وقد تكون بدافع الإيمان الصادق والعقيدة الصحيحة ، وقد تكون محفزاً لممارسة الدجل والغش والجريمة بمختلف أنواعها .

وسواء فى مجال السياسة أو الفن ، كان للتنظيمات السرية سحر خاص وجاذبية مثيرة للهالات الغامضة التي تحيط بها . فكم من مسرحيات وروايات وأفلام اتخذت من التنظيمات السرية مادة زاخرة بالتشويق والإثارة لجماهير غفيرة. أما على مستوى الواقع الفعلى ، فهى تهفو بنفوس فريق من الشباب على وجه الخصوص ، وتستميلهم لدرجة أنها تدفعهم إلى المخاطرة والمجازفة ، بل والاستسلام المطلق للطاعة العمياء فى جو من الكتمان والسرية والخفاء والغموض وغير ذلك من العناصر التى تستهوى الخيال وتوحى للإنسان أو الشاب أنه سيكون من الأبطال . وكلما كان السر أدق وأخفى لدرجة اللغز الذى لا يمكن حله ، كان سحره أشد جاذبية وأبعد انطلاقاً فى عالم الخيال . وخاصة أن الإنسان فطر على ولع بدائى بالمجهول .

والتنظيمات السرية تضيف إلى هذا الولع قوة جذب أخرى ، فهى تمثل قوة غير معروفة الأبعاد والأعماق ، قوة تتجسد فى جماعة من الأفراد اتفقوا على القيام بعمل مشترك يصعب أن يقوم به شخص بمفرده . قد يكون هذا العمل خيراً وقد يكون شراً ، لكنه فى الحالين لابد من أن يلتحف بأردية السر والغموض . وتختلف النظرة إلى هذه التنظيمات اختلافاً يصل إلى حد التناقض ، فأنصار النظام السياسى القائم يجدونها ضارة وهدامة ومدمرة ولابد من القضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها ، والناقمون على هذا النظام يرون فيها سلاحاً عملياً للتخلص منه ، ويعدون رجالها طلائع عهد جديد ، وأبطالاً للتغيير والتقدم .

وعبر التاريخ برزت ظاهرة كانت تتكرر وما تزال تتكرر ، وتمثلت فى انتشار التنظيمات السرية فى الفترات التى كانت الحياة الاجتماعية فيها تعانى من الاضطرابات والمشكلات ، وسيادة الطغيان والاستبداد ، وشعور الناس بحاجة ماسة إلى مقاومة الظلم والفساد . وليس كل من تسول له نفسه الانضمام إلى هذه التنظيمات ، يكون بالضرورة من المؤمنين بأهدافها . فقد يكون انضمامه بدافع من السيطرة والطمع فى السلطة والنفوذ والمكاسب المادية ، وقد يكون من الرومانسيين الحالمين بغد جديد تسود فيه المبادئ التى يدعو إليها التنظيم ، وقد يكون من الأيديولوجيين الذين يجدون فى التنظيم تجسيداً حياً لأيديولوجيته وتطبيقاً عملياً لها . . . إلخ ، ونظراً لأن النفس أمارة بالسوء ، فإن بعض التنظيمات السرية تبدأ بأهداف نبيلة وسامية ، وبنية خالصة فى هذا الصدد ، لكنها سرعان ما تنحرف بعيدا عن هذه الأهداف عندما ترضخ لأهواء أعضائها ورغباتهم الجامحة . ويمكن أن يتحول مثل هذا التنظيم إلى عصابة إجرامية .

وقد يدفع التفسير التآمرى للتاريخ كثيراً من المحللين السياسيين أو حتى الناس العاديين إلى إرجاع معظم ما يجرى من تيارات سياسية واجتماعية ، سرية أو علنية ، إلى مثل هذه التنظيمات السرية والحركات الخفية . فهم يتصورون أن

هناك مؤامرة كبـرى تتربص بالإنجازات التى تحققت ، من خلال تيـارات تحتية لا تبدو للعين العـابرة ، لكنها ملموسة فى نتائجـها وتداعياتها . وبالطبع فـإن الحياة السياسية زاخرة بالمؤامرات التى تشكل جزءاً كبيراً من نسيجها ، لكن هذا لا يعنى أن كل حدث خلفه مؤامرة بصفة عامة ، فربمـا كان نتيجة لتفاعلات يمكن رصدها بسهولة ثم التصدى لها . فليس كل ما يجرى على الساحة السياسية من صنع قوى خفية غامضة .

وكانت الثورة الفرنسـية من أهم الأسباب التى رسخت هذا التوجه للتـفسير التآمرى للتاريخ . فنظراً لارتباط هذه الثورة بالـتنظيمات السرية التى آمن الكثيرون بأنها كانت المحرك الرئيسى للثورة ، فقـد أخذوا كتابات المؤرخين من أمثال تين ، ومشليه ، ومنييه ، وكارلايل على أنها مجرد اجـتهادات وحواش تسعى لتفسير ظواهر الثورة ، أما خفاياها وأسرارها الحقيـقية فكانت بين يدى زعماء التنظيمات السرية الذين خططوا لها تحت الأرض ثم برزوا فوقها عندما نفذوها.

وقد شهد التاريخ منذ عـصور مبكرة أنماطاً متعددة ومختلفـة من التجمعات والحـركـات والتنظيـمات السـرية ، وخـاصـة تلك التي نهض بهـا المظلومـون والمطحـونون والمضطهـدون أو الذين يشعرون بأنـهم مظلومون ومـضطهدون ، ويضطرون للجوء إلى التستر والاستخفاء حتى يتجنبوا بطش السلطات الحاكمة إذا علمت بوجـودهم . لكنهم يعلنون عن وجـودهم عندمـا يشتـد عودهم ويصـبح التنظيم قادراً على مواجـهة هذه السلطات ، وخاصة إذا كانوا مـؤيدين من الفئات الشعـبية . وهذه الأسرار ليـست مقصورة على الـتنظيمات السرية فـحسب ، بل توجد فى معظم الأحزاب السـياسية العلنية التى لابد أن تكون لها دخـائلها الدفينة وأهدافها المستورة التى لا يعلم تفاصيلها سوى قادة الحزب وزعمائه .

والانضمام إلى التنظيمات السرية ليس نزهة مثيرة ومشوقة ، بل يبدو أحياناً وكأنه دخـول في عرين الأسـد أو جحـر الثعبـان . فهـذه التنظيمات تـأخذ على

أعضائها العهود التى لا رجعة فيها ، وتفرض عليهم التزام الصمت والسرية وإطاعة الأوامر بلا مناقشة ، والرضوخ الكامل لأحكامها ، إما بدافع الفكرة التى تمكنت من فكرهم وكيانهم ، وإما بدافع الرهبة والخوف من الانتقام والتنكيل . ويحرص القادة أو الزعماء أو الأعضاء البارزون فى هذه التنظيمات على أن يظل لهم الأمر والكلمة المسموعة والرأى المطاع بل والسيطرة الكاملة . ولذلك يتمسك معظمهم بنظام هرمى أو عنقودى أو خليوى لا يعرف سره إلا الزعماء والرءوس ، بحيث يتكون التنظيم السرى من خلايا مختلفة ومتعددة ومنفصلة عن بعضها البعض حتى لا يعلم أفراد الخلية الواحدة شيئاً عن أفراد الخلايا الأخرى ، ويظنون أنهم وحدهم هم أعضاء التنظيم .

وتتبع هذه التنظيمات السرية نظاماً ديكتاتورياً ، ولذلك فمن الطبيعى عندما ينجح أحد هذه التنظيمات فى قلب نظام الحكم فى بلد ما ، والإمساك بمقاليد الأمور بعده ، فإنه يمارس نفس الديكتاتورية التى اعتادها من قبل عندما كان نشاطه سرياً . بل إن بعض زعماء هذه التنظيمات عندما يجلس على قمة السلطة فى بلده ، يعامل شعبه وهيئاته ومؤسساته كما لو كانت خلايا فى تنظيمه السابق أو الذى تحول إلى حزب علنى حاكم للبلد . فقد اعتادت التنظيمات السرية أن تجعل من أهدافها ما يشبه الطقوس التى يصعب فهمها على الأعضاء العاديين ، ولا يفقه سرها إلا الفئة القليلة التى تضع الخطط والمناهج .

أما التنظيمات التى ترمى إلى أغراض ديمقراطية محضة ، فإنها لا تميل فى العادة إلى اتباع الأساليب السرية ، لكن القائمين بتلك الحركات الديمقراطية النزعة قد يضطرون إلى هذه الأساليب إذا أخفقت الأساليب الشرعية العلنية . وبرغم أن كلمة « التنظيم » تعنى أن يكون أعضاؤه متشابهى الأخلاق والتوجهات والنزعات والأفكار ، لكن هذه التنظيمات تمثل مركزاً لجذب أشخاص مختلفى النزعات والأمزجة والأهداف ، خاصة فى أزمنة القلاقل والاضطرابات . لكن هناك ما يمكن أن يسمى «

بعقليـة التنظيمـات السرية » ، يشتـرك فى بعض سمـاتها من يميلون بطـبيعـتهم إلى الانضمام إلى أمثال تلك التنظيمات . لكن باستثناء هذه الخاصية المشتركة فإنها تضم المثاليين المخلـصين ، وعشاق البطولة ، والفدائيين ، والمتعصـبين ، والمتطرفين ، والسذج ، والمغفلين ، والأغرار المندفعين ، والمغامرين القساة الأفظاظ ، والنفعيين الأنانيـين الانتهازين ، والمـتشككين الـذين فقدوا إيمـانهم بكل شىء ، والضـائعين الباحثين عن أى هدف يتعلقون به ، والمتآمـرين الدساسين الأفاكين ، والناقمين على كل شىء حتى على أنفسهم . . . إلخ.

ومعظم هذه الأنماط يعشق العـمل فى الظلام ومداعبة الخطر فى مكامنه ، هرباً من الإحباطات وظواهر التـشتت والضياع واللامعنى التي يعـانى منها . وقد تعبـر سلوكيات أعضـاء هذه التنظيمات عن منتـهى الشجاعة والجـرأة والإقدام ، وتضرب أمثلة من التـضحية وإنكار الذات لا نظير لهـا ، لكن ليس بالضرورة من أجل مثل عليـا بل ربما كانت من أجل مـذهب فوضوى ومدمـر ، وفكر منحرف وفاسـد . وكذلك فإن من المتـوقع فى أحايين كثـيرة أن تتحول هذه التنظيـمات السرية إلى بؤر صديدية فى جسم المجتمع الذى يجب أن يتخلص منها بطريقة أو بأخرى . ومن الواضح أن الانعدام الكامل للشفافية داخل هذه التنظيمات لابد أن يؤدي إلى انحـرافات بل وكـوارث قـد تصل إلى حد أن يتـبـادل أعضـاء التنظيم التصفيات الجسدية فيما بينهم .

إن الكثيرين من أعـضاء هذه التنظيمات يقبلون عن طيب خـاطر أن يضعوا عقولهم وإرادتهم وحياتهم تحت تصرف زعيم مجهول لم يروه من قبل أو سمعوا صوته ولو من وراء حجـاب . وقد يكون هذا الزعيم المسـتتر المحـجوب رجلاً دعيـاً ، دجالاً ، لئيمـاً ، انتهازياً ، يسـتغل حمـاسهم لأغراضـه التى قد تكون وضيـعة فى حقيـقتها برغم ظاهرها الـبراق الرائع . وبرغم أن الدافع وراء تكوين بعض التنظيمـات السرية المعروفة فـى التاريخ كان دافعاً ينطوى عـلى سمو ونبل

ملحوظين، إلا أن هذه التنظيمات مهما سمت غاياتها ، فإن طبيعة التآمر والتزام التخفى والتستر والعمل فى الظلام ، تفرض على تفكير أعضائها وسلوكهم أسلوباً ضيقاً ومتعصباً وعصبياً وعنيفاً لدرجة أن يصل بهم إلى حدود الإجرام والإرهاب . ومن اعتادت عقليته أسلوب التآمر فى الخفاء ، فإنه لا يستطيع التخلص منها عندما يتمكن من السلوك والتحرك فى العلن .

وكثير من التنظيمات السرية يتكون بدافع أيديولوجى رافض للفكر الرسمى السائد الذي يقف بالمرصاد فكر مضاد له . ولذلك كانت السرية من أهم الأساليب التي يحمى بها أصحاب الأيديولوجيا الجديدة أنفسهم من بطش السلطات . فمثلاً كان لحركة الإصلاح الدينى فى أوروبا وظهور مارتن لوثر فى ألمانيا أثر فى نشوء بعض التنظيمات السرية التي عملت ضد سلطة بابا روما وملوك أوروبا الخاضعين لسلطته الدينية والزمنية على حد سواء . وكذلك كانت لآراء روسو وفولتير وغيرهما من مفكرى التنوير المنادين بالحرية والمساواة ، أثر قوى فى تكوين التنظيمات السرية فى فرنسا ، والتى كانت بمثابة الوقود الذى أشعل الثورة الفرنسية بعد ذلك .

وقد سجل التاريخ أن التنظيمات السرية كانت فى بعض الأمم من أهم العوامل التى صاغت حياتها السياسية والاجتماعية ، فهذه التنظيمات التى تمارس نشاطها فى الخفاء ، يمكن أن تأتى إليها فرصة مواتية تسمح لها بالسيطرة على مقاليد الحكم ، وتصبح صاحبة الأمر والنهى فى صياغة أنماط الحياة وأشكالها على أرض البلد الذى وقع تحت سطوتها . بل إن الحرب العالمية الأولى بأسرها أشتعلت نتيجة طلقة رصاص لعضو تنظيم سرى من التنظيمات التى سادت أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين .فقد أطلق الطالب الصربى جافريلو برتسيب النار على الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث العرش النمساوى فى سراييفو عاصمة البوسنة ، وكان هذا الطالب عضواً فى تنظيم اليد السوداء ، والذى أمره

بارتكاب أشهر جريمة في القرن العشرين ، تسببت في أول حرب عالمية مدمرة عرفتها البشرية . وكان هتلر نفسه من رجال التنظيمات السرية التي وصلت بعد ذلك إلى حكم ألمانيا ، وبعد ذلك فجرت الحرب العالمية الثانية .

أما في الشرق فقد كان للتنظيمات السرية أقوى أثر في ظهور الدولة العباسية في المشرق ، والدولة الفاطمية في المغرب . وكان طريقها في أغلب الأحايين ملطخاً بالدماء . وبرغم أن هارون الرشيد - مثلاً - كان من أشهر وأعظم الخلفاء العباسيين الذين بلغت الدولة العباسية في عهدهم قمة مجدها وسطوتها ، إلا أن قضاءه الدموي على البرامكة الذين كانوا من أخلص أعوانه ، يدل على أنه كان يفكر بعقلية التنظيمات السرية التي تقع في كثير من الأحايين نهباً للوشاية والنميمة والطعن في الظهر والتصفية الجسدية وحمامات الدم.

وكان من أشهر التنظيمات السرية في الشرق ، تنظيم طائفة الإسماعيلية النزارية التي استولت في سنة ٤٨٣ هجرية على الحصن المنيع المعروف باسم قلعة آلموت ، فقطع أتباعها طريق القوافل ، ولم يقفوا عند حد في قتل المارين ونهب الأموال ، إلى أن أصبحوا دولة باغية معتدية في داخل الدولة ، مما اضطر ملكشاه سلطان السلاجقة في ذلك العهد ، إلى أن يسعى للقضاء عليهم . لكن الحسن بن علي الصباح زعيم التنظيم كان قد نجح تماماً في الاستيلاء على نفوس أتباعه وأحالهم إلى أدوات طيعة في يده للقتل والدمار واكتساح كل من تسول له نفسه الوقوف في طريق أطماعه وطموحاته ، مما ضاعف من قوته وامتداد سلطانه ، ونجاح دعوته ، وتعاظم نفوذه السياسي . فقد كان زعيما إرهابياً بمعنى الكلمة حتى اضطر الكثيرون من الرؤساء والسلاطين والأمراء إلى مداراة تنظيمه اتقاء لشره . وأصبح للحسن في قصور الملوك ودواوينهم عيون وجواسيس يوافونه بالأخبار ، وعم الناس الخوف من خناجر أتباعه . وانضم إلى تنظيم الحسن كثيرون من كبار دولة السلاجقة ، ولما مات الحسن في سنة ٥١٨ هجرية

ترك لخلفائه دولة ثابتة الدعائمَ ومـزودة بأسباب البقاء حتى اكتسـحها المغول فى سنة ٦٥٤ هجرية ، قبل سقوط الدولة العباسية بعامين . أى أن الدولة التى أسسها الحسن الصباح أو التنظيم السرى الذي أنشأه اسـتطاع أن يعيش ويثبت فى مواجهة الأحداث الجسام ما يقرب من قرنين من الزمان .

وفى الشرق أيضاً ، أو فـى الهند على وجه التحديد قام تـنظيم سرى عرف باسم تنظيم « الخناقين » . وكان أفراد هذا التنظيم من البـراعة فى التخفى ومحو آثار جرائمهم لدرجة أن أمرهم لم يكشف إلا بعد أن فتكوا بحياة الألوف من أهل الهند . ولقد ظل القـضاة الإنجليز حيناً من الزمـن رافضين الاعتقـاد بوجود هذا التنظيم السرى الذى كان يبـدو كالأساطير . فقد كـان أفراد هذا التنظيم الإجرامى يسلبون كل ما تملكه الضحـية بعد القضاء عليها ، برغم أن المقـصود بالقتل كان نوعاً من الطقس الدينى لإرضاء الإلهـة كالى وِالتماس عونهـا . وكان هذا العنصر الدينى هو السياج القوى للتنظيم ، ومصدر قـوته ، وسر نجاحه فى إصابة أهدافه ، لدرجة أنه قد لا يوجـد تنظيم سياسى أو إجرامى استطاع أن يحـتفظ بسره زمناً طويلاً مثله ، إذ يرجع تاريخه إلى الـقرن الثالث عشر الميـلادى حتى أوائل القرن التاسع عشر . وبرغم يقظة جواسـيس الإنجليز فى الهند ، فإنهم لم يخطر ببالهم الظن بوجود هذا التنظيم حتى عام ١٧٩٩ .

كان أول ما أثار الشبهة ، اختفاء عدد كبير من الجنود الهنود عند ذهابهم فى إجازات لزيارة أهلهم . وكان يفـسر عدم رجوعهم إلى فرقهم بهـروبهم من الخدمة العسكرية ، لكنهم كانـوا ضحايا لتنظيم الخناقين ، إذ كانوا يسـافرون فرادى أو في مجـموعات صغـيرة وجيوبهم عـامرة بالنقود . وكـان أهلهم لا يعرفون شيـئاً عن قدومهم ولا يتوقـعونه ، وبناء على هذا المصير المجهول ، كـانوا يعتبرون هاربين من الجندية. لكن بعـد انقضـاء ربع قرن من كـشف وجود هذا التنظيـم الإجرامى المرعـب ، ثبت وجود عـشرة آلاف من الخناقـين الذين سرعـان ما امتـلأت بهم

السجـون بعد أن أنشـأت الحكومـة الهندية إدارة خاصـة لمطاردتهم . وبذل اللورد وليم بنتنك المندوب السامى البـريطانى والحاكم العام للهند ، أقصى مـا فى وسعه للقضاء على هذا التنظيم ، لكنه لم يوفق فى القضاء عليه إلا فى عام ١٨٣٥ .

أمـا فى الغرب ، وفى أسـبـانيـا على وجه التـحـديد ، فقـد نشـأ تنظيم «الجاردونا» الذى استمر يمارس نشـاطه الإجرامى قرابة ثلاثة قرون . وكان تواطؤ بعض أصحاب النفوذ والسطوة معه بمـثابة قوة الدفع التى مكنته من الوجود طوال هذه المدة . فقد كانوا يتشاغلون عن جرائم اللصوص وقطاع الطرق فى مقابل أن يفوزوا بنصيب الأسد مما يجمـعه هؤلاء المجرمون الذين ثاروا وتمردوا وأمسكوا عن الدفع عندما قويت شوكتهم ، ورفضوا أن تـعترض الحكومة نشاطهم . فعقد رؤساؤهم اجتمـاعاً خطيراً فى أحد الأودية المنعزلة الوعرة الـمسالك ، وتمخض هذا الاجتماع الخطير عن مولد تنظيم « الجاردونا » .

واتخذ التنظـيم مدينة إشبـيلية مقـراً له ، واتفق زعمـاؤه وقادته على وضع كلمـات السـر الخاصـة به ، وابتكار الرمـوز والإشـارات المناسـبة ، وأسـاليب الانضـمام إلى التنظيم ، ووسـائل تدريب الأعضـاء وتشجـيعـهم أو معـاقبتـهم وتأديبهـم . ونجحوا فى وضع نـظام صارم دقيق جـعل حمـلات النهب والسلب والإتلاف والإحـراق والقـتل التـى ينهض بهـا التنظيـم ، تمـتـاز بدقـة وإحكام شديدين ، لدرجة أن المتسولين فى العـواصم الكبرى لم يكن فى إمكانهم مباشرة مهنتهم إلا بإذن التنظيم ورضاه .

وكانت العـلاقة بين التنظيم ورجـال الشرطة والقضـاء وكبار المـوظفين ، علاقـة ودية للغاية . وبطبيعـة الحال كان التنظيم يدفـع ثمناً مجزياً لهذه العـلاقة الحميمة والمفيدة للطرفين ، فلم يكن التنظيم يغفل عن مساعدة أعوانه من رجال الشرطة والقـضاء الذين يقـدمون له كل التسـهيلات المـمكنة . وانتشـرت فروع

التنظيم فى برشلونة وقرطبة وطليطلة وغيرها من عواصم إسبانيا ، وكان مقر التنظيم فى هذه العواصم يضارع قصور ملوك ذلك العصر فى الروعة والفخامة .

وقد بلغ الغرور وتضخم الذات والاعتزاز بالنفس حداً جعل التنظيم يحرص على كتابة الحوليات التى سجل فيها أعماله وعلاقاته واتفاقاته الهامة . وكانت هذه الحوليات وثيقة تاريخية ومرجعاً لإنجازات التنظيم الإجرامية بكل أنواعها . وقد انتفعت الحكومة الإسبانية بهذه الحوليات فى عام ١٨٢١ عندما استولت عليها ، وبدأت فى محاكمة رجالها . وكان فرانسيس كورتينا الذى وجدت فى بيته هذه الوثائق والمراجع ، آخر رؤساء هذا التنظيم الذى لم يكد يحتفل بمضى ثلاثمائة سنة على وجوده وانتشاره وسطوته فى عالم الإجرام حتى أصابته الضربة القاضية ، برغم انتشار أعوانه فى أجهزة الشرطة والقضاء وبين كبار المسئولين . فقد ساند الشعب الحكومة فى مواجهتها للتنظيم بعد أن سئم استمرار هذا الإرهاب وتصاعده ، وتوج القضاء نجاح الحكومة عندما أصدر حكمه باعدام رئيس التنظيم الأكبر الأخير ومعه ستة عشر من الرؤساء البارزين ، وتم شنقهم فى سوق أشبيلية ، وبذلك طويت صفحة التنظيم الحافلة بالجرائم البشعة إلى الأبد .

ومن الواضح أن التنظيمات السرية الإجرامية عندما كانت تفرض سطوتها على مقدرات الشعب ، وتقف نداً للسلطة أو الحكومة ، فإن تحالفاً خفياً سرعان ما ينشأ بينهما من خلال تبادل المصالح والتسهيلات والمكافآت المادية المجزية ، مادام الشعب مغلوبا على أمره ، وفرض عليه الصمت أو اللامبالاة أو السلبية ، خاصة عندما تتأكد الحكومة من أنها أعجز من أن تواجه التنظيم بهدف القضاء عليه ، خاصة إذا كان تنظيماً من طراز المافيا في إيطاليا ، الذى لم يكتف بالقيام بدور الدولة داخل الدولة ، وإنما تحول إلى دولة عالمية تنشر سطوتها ونشاطها فى شتى أرجاء المعمورة ، لها مصارفها وبنوكها الممتدة عبر القارات ، ومؤسساتها الدولية ، ومطاراتها وشركات الطيران الخاصة بها ، وشركات الإنتاج الفنى من

سينمـا وتليفـزيون ، وشبكات الدعارة وتـجارة الرقيق وتهـريب الأسلحة وغـسيل الأموال وعلب الليـل ، وأندية القمار .. إلخ . وقـد امدت العولـمة الاقتـصادية والتكنولوجية والسياسة والأمنية والإعـلامية ، تنظيم ألمافيا بقوة دفع لم يكن يحلم بها ، بعد أن تلاشت كل الحواجز ، وفتحت أمامه كل النوافذ والمسارات ليمارس أنشطته الإجرامية على مستوى العالم أجمع دون رقيب أو عائق .

نشأ تنظيم ألمافيا فى جزيرة صقليـة ليصبح بعد ذلك من أعجب التنظيمات السرية التى عرفها التاريخ . وهذا التنظيم بقوانينه ، ومجالس قضائه ، وشرطته ، وجواسيسه ، وجامـعى الضرائب له ، وأساليبه فى معاقبة من يتـصدى لمنافسته ، وخـوف الأهالى منه ، جـعل منه دولة فـوق الدولة . وفى بداية تـكوينه لم يكن التنظيم يملك المقومات التقليدية للتنظيمات السرية ، فلم يكن له فى غير المناطق المحلية المحـدودة والظروف الاستثنائية رؤساء وممـثلون مختارون ، ولم يكن له علاقات سرية أو شارات يتعارف بها أعضاؤه ، ولا طقوس تقام لاستقبال الأعضاء الجدد ولا قواعد متـبعة لقبول الأعضاء وإلحاقهم بالتنظيم . فـقد كان العضو يتم ضمه إذا اشتـهر بالشجاعة والإقدام وإجـادة استعمال الأسلحة الـلازمة ، وإذا فقد هذه الصفات والمؤهلات فإنه يفصل من التنظيم أو يقتل . وكان الزعماء والرؤساء فى هذا التنظيم يشقون طريقهم بالعنف والقوة والإرهاب ويفـرضون أنفسهم فرضاً بعد أن يقوموا بتصفية كل من تسـول له نفسه أن يقف فى طريقهم . أما فى مجال توزيع الغنائم والأسـلاب ، فكان أشـدهم جـبروتاً وعنفـاً وإرهاباً هو الذى يفـوز بنصيب الأسد.

وقد تكون التنـظيم فى بادئ أمره من الحراس المـسلحين الذين كـان ملاك الأرض يتخذونهم لحماية أنفسهم وأملاكهم ، وبسط نفوذهم . وفي مطالع القرن التاسع عشر تبدد شمل جيش الإقطاعيين المكون من هؤلاء الحراس المسلحين ، لكنهم واصلوا تـقديم خـدمـاتهم لكل مـن يطلبـها بـحيث شـكلوا النواة الأولى

للتنظيم . وعندما لجأ رجال بلاط إمارة نابولى إلى صقلية فراراً من جيش نابليون ، انتعشت هذه العصابات وانتشرت فى شتى أنحاء الجزيرة ، وقد تغلب رجال حرس الملك على غيرهم من لصوص الجزيرة ومجرميها ، واحتكروا وحدهم اللصوصية والإجرام والإرهاب ، وقويت شوكتهم وصار الناس ينظرون إليهم بعين الإعجاب والخوف . وأصبح أعيان الجزيرة يدفعون لهم ضريبة الحماية وحفظ الأمن .

وظل التنظيم نافذ الكلمة ومرهوب الجانب حتى شهر مايو عام ١٩٢٤ عندما زار الزعيم الإيطالى الفاشى بنيتو موسولينى جزيرة صقلية وألقى فى مدينة باليرمو خطبة من خطبه الحماسية الملتهبة التى اشتهر بها وهدد فيها التنظيم بالحديد والنار . لكن غاريبالدى نفسه الذى كان بطلاً للاستقلال والوحدة الإيطالية ، حاول من قبل أن يقضى على هذا التنظيم لكنه أخفق فى ذلك ، لأن نفوذ التنظيم لم يكن مقصوراً على القرى والريف ، وإنما كان يشمل المدن أيضاً . وعلى مر الأيام أصبح التنظيم فى الجزيرة بمثابة شركة تأمين عملاقة ، يقدم لها الناس قدراً من المال فى مقابل حمايتهم من الجرائم على اختلاف أنواعها ، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء. وكان الذى يؤدى الضريبة يظفر بالأمن الذى لا تستطيع الحكومة أن تقدمه وتوفره له .

لكن بعد الحرب العالمية الأولى ساءت أحوال التنظيم وتطرق إليه الضعف ، لكن الأهالى كانوا لا يزالون يخشون بأسه برغم أنه فقد القدرة على حمايتهم مقابل الجزية المفروضة عليهم . وانتهز موسولينى فرصة هذا الاختلال الذى أصاب التنظيم ، ووعد سكان صقلية باستتباب الأمن واستقرار النظام . وأخيراً انضموا إلى الحكومة وساعدوها على توطيد الأمن ، بل وأمدوها بتفاصيل جرائم التنظيم حتى يمكن إخضاع أعضائه للقانون وعقابهم .

وأخذت المواجهة بين الحكومة والمافيا لأول مرة أشكالاً متعددة ، وخاصة

عندما حاصرت قوات الحكومة قرية جانجى الـواقعة بين الجبال والتى اعتصم بها رجال ألمـافيـا ، دون أن تهاجـمهم حـتى تتمـزق صورتهم المـخيفـة فى أذهان الجماهير، عندما يبدون كالفئران المختبئة فى الجحور . وعندما طال أمد الحصار استسلم الـرجال وألقوا السلاح ، كمـا استسلم سائر أعـضاء التنظيم . وانطلقت الألسنة المـحـبـوسة ، وجـمـعت الأدلة التي تديـنهم . وكان انـتصـارا مـدوياً لموسولينى ضاعف من هيبتـه وسطوته إلى أن سقط وتم شنقه هو نفسه فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، مع سقوط هتلر الذى كان حليفه .

وبعد سقوط مـوسولينى ، وانتشار الفقـر والبؤس فى إيطاليا التى هُزمت فى الحرب العالمية الثـانية ، عاد تنظيم ألمافيا إلى لمِّ شمله وتنظيم صـفوفه وتجميع قواه . وفى ظل النظام الديمقراطى الذى أعـقب النظام الفاشى فى إيطاليا ، تحول تنظيم ألمافـيا إلى إمبـراطورية سرية ، سواء فى مـجال السيـاسة أو الاقتـصاد أو الإعلام أو الفن . وهى إمبـراطورية لا تستطيع الحكومات الرسميـة أن تتحداها أو حتى تقترب منهـا ، بل وتجرى داخلها صراعات وتصفـيات مثل تلك التى تجرى فى ظل الصـراع على السلطـة والحكم . وهذا يدل على أن التنظيـمـات السـرية تمارس نشـاطها فى الخـفاء تحت وطأة النظم الديكتـاتورية التى يمكن أن تعـريها وتقضى عليها ولو إلى حين ، فى حين أنها يمكن أن تمارس نشاطها فى العلن فى ظل النظم الديمـقـراطية التـى يمكن أن تتغـاضى عن أنشطتـهـا تجنبـاً لمتـاعب ومشكلات هى فى غنى عنها ، أو رغبة من بعض رجال هذه النظم فى التواطؤ مع رجال هذه التنظيمات من أجل الحصـول على مكاسب وثروات لم يبذلوا أى جهد فى سبيلهـا سوى تقديم التسهيـلات الرسمية اللازمة لهذه العـصابات كى تمارس نشاطها بحرية وطمأنينة .

وليست كل التنظيمـات السرية مرتبطة بالجريمة المنظمـة ، بل هناك تنظيمات أيديولوجيـة وسياسيـة تعتنق مبادئ مـثالية ، وتسعى لوضع الحق فى نصـابه . ففى

ألمانيا مثلاً كانت كل أزمة من الأزمات التى انتابت الشعب الألمانى ، تؤدى إلى تكوين مثل هذه التنظيمات السرية ، فإذا انفرجت الأزمة ، ضعف شأن هذه التنظيمات وقل الأقبال عليها . وكان من أقدم التنظيمات السرية الألمانية تنظيم «الفم » المقدس الذى تصدى للفوضى والاضطراب وأعاد الأمور إلى نصابها ، واكتسب تأييد العقلاء المتحضرين المؤمنين بقيمة الإنسان وحقه فى حياة آمنة كريمة.

ويرجع تاريخ هذا التنظيم إلى منتصف القرن الثالث عشر حين ساءت الأحوال ، وخاصة بعد وفاة الإمبراطور فريدريك الثانى . واستغل سادة الإقطاع ضعف الإمبراطورية ، واستأثروا بالسلطة وطغوا وبغوا ، وأصبح كل من يستطيع الإقدام على شيء لا يجد ما يمنعه . من هنا لجأ سكان المدن فى مقاطعة وستفاليا إلى تكوين تنظيم « الم » المقدس ، لمفاجأة المجرمين والقبض عليهم ومعاقبتهم ، من خلال تأسيس سلطة قوية مرهوبة الجانب ، وتعتصم بالسرية والتخفى والكتمان لتحقيق أهدافها ، وتنزل العقاب السريع بمن يستحقه ، وكان للأعضاء لغة سرية يتفاهمون بها ، ورموز وعلامات وشارات للتعارف ، ويمين يقسم به كل عضو جديد. وكان التنظيم يعقد اجتماعاته فى سراديب وأنفاق تحت الأرض أو مغاور فى الجبال أو فى قلب الأدغال ، ويختار دائماً ما بعد الفجر لعقد هذه الاجتماعات .

وأصبح الناس فى ألمانيا يخشون تنظيم الم أكثر مما يخشون الإمبراطور ، وكان حكم المحاكم التابعة للتنظيم ، يبعث الرعب فى قلوب المجرمين ، مما مكن التنظيم من إقامة حكم القانون . لكن الحاجة أخذت تقل إلى وجوده حينما عاد للقانون احترامه وسلطانه . وبالفعل عقد التنظيم آخر جلساته فى عام ١٨١١ ولايزال أحفاد هؤلاء القضاة الأحرار يتلاقون كل عام فى أمكنة خاصة بألمانيا لإحياء ذكرى نفوذ أسلافهم الماضى ، وتاريخ أمجادهم .

ومن أشهر التنظيمات السرية التى ظهرت فى ألمانيا تنظيم المستنيرين أو

«أليميناتى » الذي نشـأ فى القرن الثامن عـشر ، وكان من أعـضائه شاعر ألمـانيا الكبير جـيته ، وكان مؤسس هـذا التنظيم شاباً فى الثامنة والعشـرين من عمره ، يسمى آدم وايزهاوبت . وكـان التنظيم فى بدايته عـبارة عن تنظيم سـرى للحكمة والتقـدم ، لكن سرعـان ما تحـول إلى النشاط السـياسى ، وكان هـدفه أن تحل الرغبـة فى عمل الـخير لبـنى الإنسان جمـيعـاً محل الحـواجز التى تفـصل بين الأديان ، والعـمل على تقـويض النظام الملكى لكن الملـك كارل تيـودور ملك بافاريا الذى اتهمه التنظيم بالطغيان والاستبداد ، رفض أن يتقلص ظل الملكية فى عهده ، فقضى على التنظيم فى عام ١٧٨٣ وفرق شمل أعضائه.

وفى الفـترة نفـسهـا نشأ تـنظيم آخر كـان له توجه منـاقض تمامـاً لتنظيم المستنيـرين ، وهو تنظيم روزيكر وشيان ذو النزعـة الرجعية التى تحـارب التقدم والاستنارة . ومارس أعضاؤه نفوذهم عند الملك لمحو الإصلاحات التى شرع فى الأخـذ بها بناء على رأى تنظيـم المسـتنيرين ، وكـان التنظيم يلجـأ إلى النصب والاحتيال والخداع ، خاصة عندما نجح فى ضم الملك إلى صفوفه فى حفل عام ١٧٨١ وسط جـماعـة من الرجـال المـقنعين الـذين حلف أمامـهم يمـين الولاء للتنظيم . فقد ظهـرت على الجدار أمامه صور مـشوهة تمثل أسلافه ، وخـاطبته هذه الأشبـاح ونادته باسمه ، فـدب الرعب فى قلبه ، ووعد بـأن يجيب مطالب التنظيم ، ويعمل على تنفيذ أوامره. وكان زعـماء التنظيم بطبيعة الحال على علم بسر استـحـضار هذه الاشبـاح فى أى وقت يريدونه ، وذلك باستـعمـال المرايا والفوانيس السحرية والتكلم من باطن الجـوف وبهذه الطريقة أصبح الملك ألعوبة فى يد التنظيم .

وكان أول مطالبهم من الملك هو محاكمة تنظيم المستنيرين والبطش بهم ، وقد نجحـوا فى ذلك . ولكن أعضاء تنظيم المـستنيرين فروا إلى إيطاليـا وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية ، وأذاع أعضاء هذا التنظـيم أفكاره الإنسانية المستنيرة

فى كل أرجاء أوربـا ، ولـم يخجل أعضــاء تنظيم روزويكر وشيـان من ممـارسة السحر وتجارب الكيمياء التى تسـعى لتحويل الأحجار إلى ذهب . وبرغم عيوب هذا التنظيم ومثالبه ونقائصه ، فـإنه أثر فى الشعر والأدب عندما أثار خيال الأدباء والفلاسفة وفتح أمامهم مجالات غير تقليدية وغير واقعية زاخرة بالشطحات الأدبية والفنية والفلسفية .

وظلت ألمانيـا مستـقراً للجمعـيات السرية والتنظيـمات التى كانت بمـثابة حكومات غير رسميــة . فمثلاً فى عام ١٧٦٢ تكون تنظيم « نادى موصل » ومن هذا التنظيم السياسى تفـرع تنظيم آخر عرف باسم جمعية « الـصداقة » للعمل من أجل أن تصبح بروسيا زعيمة ألمانيـا كلها ، وعمت هذه التنظيمات ألمانيا بحيث وجد فى وقت واحد أكثر من ثلاثين تنظيما سريا ، خاصة عندما أصبحت بروسيا تحت سـيطرة الفرنسـيين فى عـام ١٨٠٧ . وكانت هذه التنظيـمات تسـعى إلى الخلاص من الحكم الفرنسى . ففى عام ١٨٠٩ أنشـأ البارون فون ستاين « اتحاد الفضيلة » ولم يسمح بالالتحاق به لغير ذوى السمعة الحسنة ، وقد انضم إليه كثير من النبلاء ، وأساتذة الجامعات ، وضـباط الجيش ، والموظفين . وأثار التنظيم اشتباه نابليون الذى أمر بحله بمـجرد علمه به . ومع ذلك تواصل إنشاء تنظيمات سرية أخرى لمقـاومة نابليون ، منها « اتحاد هوفمـان » ، وتنظيم « فرسان ملكة بروسيا » ،و «اتحاد الشباب » ، و « الجمعية الألمانية » ، و « الفرسان السود ».

وفى عام ١٨٣٢ صـدرت قوانين خاصة في ألمـانيا لكبح جماح التنظـيمات الطلابية ، ووقعت مواجهات قتل فيها عدد من الجنود ، وألقى بالكثير من أعضاء التنظيمات السرية فى السجن مدى الحياة ، مـما أجبر هذه التنظيمات على التشتت أو الكمون أو تسريح أعـضائها لفتـرة طويلة . لكن عندما وقعت الحرب العـالمية الأولى ، وهزمت فيها ألمـانيا شر هزيمة ، عاد الألمان إلى الاستـعانة بالتنظيمات السرية لمواجـهة الذل والهوان . فنشأ ما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢٦ أكـثر من مائة

تنظيم سرى ، كـان بعضهـا يسعى لاستـعادة النظام الملكى ، وبعـضها اشـتراكى النزعة وبعضها الآخر يـعتنق الشيوعية ، وبعضها كانت له توجـهات قومية دينية . وكثرت مـؤمراتها ودسائسهـا ، حتى ظهور هتلر فى الساحـة وتعاظم نفوذه ، فى حين كانت الحكومة الجمهورية الألمانية عاجزة عن إخماد حركات هذه التنظيمات السرية المتكاثرة المتنازعة ، وخاصة أن الحلفـاء رفضوا السماح للحكومة الألمانية بالتسلح لمـواجهة هذه التنظيـمات والقضاء إليـها بعد أن هددت كيـانها وأهدرت سلطاتها. فكان كل ما تستطيعه الحكومـات الألمانية هو إعلانها أن هذه التنظيمات السرية غير شرعية.

وفى إبريل ١٩٢٣ ظهـرت مـحـاولة فى بافاريـا لضم جمـيع التنظـيمـات العسكرية الألمانية فى اتحاد وطنى عام . وكان جيش العـاصفة بقيادة هتلر ممثلاً بقوة فى ذلك الاتحـاد ، وقام هتلر بمـحاولة لقلب نظام الحكم في مـيونيخ لكنه فشل وتم اعتقـاله. ولما أطلق سراحه عاد إلى تنفيذ برنامـجه السياسى . وواصل جهده وكـفاحه حتى أصبح حزبه أقـوى الأحزاب الألمانية ، كمـا روى فى كتابه الشهير «كفاحى» . و استأثر بالسلطة ، واستطاع أن يقضى على التنظيمات السرية التى كانت تنـافس تنظيمه . ولم يمنـع انفراده بالحكم ظهور مـعارضـين لنظامه وفكره ، لكنهم اضطروا إلى التخفى والعمل فى الظلام خوفاً من بطشه .

وأنشأ هتلر نظام الجـستابو ومـعسكرات الاعتـقال ، ليقاوم هذه الحـركات السرية ويقضى عليها . وكانت جمعية الحرية الألمانية السرية تقوم بحركة مقاومة خفيـة ، وتذيع النشرات والبيانات السـرية عن حقيقـة الأوضاع ، وتفند ادعادات النازية وتعـرى مثـالبهـا . وبرغم القـسوة التى عـامل بهـا النازيون أعضـاء هذا التنظيم ، فإنه لـم يتوقف عن العمل طوال العـهد الهتلرى . ويبـدو أنه كان بين صفوفه أنصار مجهولون من رجـال الجستابو ، لدرجة أنه حدث ذات مرة أن أقيم حفل فى مدينة جراتس ، وأطفئت الأنوار لرقصة الفالس ، وعندما أضيئت القاعة

مرة أخرى كانت الأرض مغطاة بمنشورات جماعة الحرية الألمانية ، ولم يستطع أحد أن يقتفى أثر موزعى تلك المنشورات.

وقد أثبتت الحركة النازية التي بدأت حركة سرية خفية ، أن التنظيمات السرية عندما يستفحل أمرها وتتحكم فى مقاليد الأمور ، يمكن أن تؤدى إلى تحولات مصيرية فى مسار السياسة العالمية كلها ، إذ كانت هذه الحركة هى السبب الأساسى الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية ، مثلما أدى تنظيم اليد السوداء الصربى السرى إلى انفجار الحرب العالمية الأولى عندما أطلق واحد من أعضائه النار على الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث العرش النمساوى الذى لقى مصرعه فى الحال .

كان اسم هذا التنظيم فى البداية « جمعية الاتحاد أو الموت » ، وكان يهدف إلى إقامة وحدة تجمع بين سلافى الشمال وسلافى الجنوب . وكان مقره فى بلجراد فى إدارة صحيفة « بيمونت » التى دافعت عن الوحدة السلافية المنشودة . واستطاع زعيمه دراجوتين ديمتريفتش الذى عرف باسم العجل أبيس المصرى القديم أن يجمع حوله كل الشباب المشتت الضائع في أرجاء البلقان ، وكان أول نشاط للتنظيم قد قام به طلبة الجبل الأسود الذين كانوا يتلقون العلم فى جامعات بلجراد حين دبروا مؤامرة عام ١٩٠٧ لقتل الملك نيقولا ملك الجبل الأسود ، لكنهم فشلوا ، ومع ذلك لم يتراجع هؤلاء الشبان عن اعتناق الأفكار الثورية المتطرفة ، وفى مقدمتها ممارسة القتل السياسى ، برغم أن الملك لم يكن يسىء إلى أحد منهم ، وكان أكثرهم يتلقى العلم على نفقة الحكومة التى حاولوا قلب نظامها واغتيال رئيسها .

وعندما أشتد ساعد تنظيم « اليد السوداء » ، واستهوى الصربيين الذين دخلوا فيه أفواجاً ، بحيث ارتبط باسمهم تاريخياً وقد سار التنظيم على نمط تنظيم « أوملادينا » الذى كان من أشهر التنظيمات السرية التى ظهرت فى

البلقان ، ولعبت دوراً سياسياً أساسياً ، وهى المسؤولة عن قتل الأمير ميخائيل الصربى والملك ألكسندر والملكة دراجا . فى هذا التنظيم كان العضو يسجل أسماء خمسة أعضاء آخرين ليكون منهم « يداً » وكانت الطاعة العمياء شرطاً أساسياً ، بعد أن يلقى التنظيم فى روع الأعضاء أن الوطنية فوق كل اعتبار ، ولا مانع من ارتكاب أية جريمة فى سبيل تنفيذ الأوامر الصادرة إلى العضو . كما أن التنظيم لا يتردد فى قتل الخائن الذى يعصى أمره .

وكان أبيس هو المشرف العام على التنظيم بكل شعبه وفروعه التى تتلقى أوامره وتعليماته دون مناقشة ، وهو الذى اختار الطلبة الثلاثة الذين عهد إليهم بقتل الأرشيدوق فرانز فرديناند ولى عهد النمسا ، وكانوا من البوسنة . ومن الواضح أن السهولة التى تمت بها المهمة كانت تدل على أن وراء المؤامرة مسئولين كباراً . وقد دلت المحاكمات على أن الوزارة الصربية لم تكن بريئة من الاشتراك فى تدبير هذه المؤامرة . وكان الشبان الثلاثة مجرد أدوات فى أيدى المخططين المجهولين ، وكانوا ينتقلون وهم يحملون القنابل فى شكل طرود من يد أحد العملاء السريين إلى يد العامل السرى الآخر . وقد تم تزويدهم بمادة سيانيد البوتاسيوم ، ليتناولوه مباشرة بعد إلقاء القنابل .

وفى يوم الأحد ٢٨ يونيو ١٩١٤ تمت الجريمة وقضت الرصاصات على حياة الأرشيدوق وزوجته في سراييفو . وكانت هذه الجريمة بمثابة افتتاحية الحرب العالمية الأولى التى اكتوى العالم بنارها ، ولم تكن هذه الجريمة أول جريمة يرتكبها تنظيم اليد السوداء ، لكنها كانت أخطر جريمة تاريخية . فقد أرسل من قبل شاباً مسلولاً إلى فيينا لقتل الإمبراطور جوزيف فى عام ١٩١١ ، ولم يسمع عن هذا الشاب شىء بعد ذلك . وفى فبراير ١٩١٤ حاول التنظيم قتل الملك فرديناند ملك بلغاريا . وكانت معظم حوادث القتل التي قام بها التنظيم قد ارتكبت فى الأراضى النمساوية .

وفى الحرب العالمية الأولى أظهر أبيس ورجاله من أعضاء تنظيمه « اليد السوداء » بطولات خارقة فى شتى المعارك ، لدرجة أنه رقى إلى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الصربى الثالث العامل على مقربة من سالونيك باليونان مع الحلفاء عام ١٩١٦ . وقد أشعلت هزيمة الجيش العربى النقمة فى نفسه ، فعاد إلـي أساليبه الإرهابية التقليدية ، متهماً الملك ألكسندر بسوء التصرف ، ومؤكداً أن الحل هو قتل الملك وإزالته من الطريق . خاصة أنه فى عام ١٩١٧ كانت مقترحات الصلح تلوح فى الأفق الدولى وسط أخبار المعارك وخشى الملك ورئيس وزرائه مما يحدث إذا ما عرفت النمسا حقيقة جريمة سراييفو ، وأبيس يعرف الكثير عن أسرارها ، ولذلك صمم الملك على التخلص منه ، لكن محاولاته فشلت .

ورد أبيس بمحاولة لقتل الملك ، وقدم مع ستة من رجاله للمحاكمة في سالونيك فى العام نفسه (١٩١٧) ، وحكم عليهم بالإعدام الذى نفذ فيهم بالفعل . لكن موته لم يقطع سلسلة الجرائم ، وأقسم كثير من أعضاء تنظيم « اليد السوداء » على الانتقام لقتله . ووضعت المؤامرات لاغتيال الملك ألكسندر الذى أصبحت دولته الجديدة - دولة يوجوسلافيا - على وجه التقريب ، ضعف حجم الصرب القديمة . وأصبح لهذه الدولة الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى خصمان لدودان : إيطاليا والمجر ، فلجأ إليهما أعضاء تنظيم « اليد السوداء » ، طلباً للمال والحماية والدعم ، حيث لقوا ترحيباً كبيراً فى المجر على وجه الخصوص .

وشرع الإرهابيون فى التدريب والإعداد في إحدى مزارع المجر ، التى أنشئت فيها مدرسة اشتهرت باسم « يانكابوستا » ، وزودت بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً ، ودرس فيها فن الاعتداء فى الشوارع والطرقات ، وطريقة الاختباء وراء الجمهور البريء والاحتماء بصفوفه. وأعد في هذه المدرسة هدف فى حجم

الملك ألكسندر لتدريب الإرهابيين على إصابته بطلقات الرصاص . وكان المشرف على المدرسة خليفة لأبيس يدعى الدكتور أنتى بافلتش الذى لقب بالرئيس . وقام رجاله بمحاولات كثيرة لاغتيال الملك ألكسندر فى داخل يوجوسلافيا وفى خارجها ، لكنها فشلت .

كان الخطر الذى يتهدد حياة الملك ألكسندر شديداً ، ويحتاج تجنبه إلى الرقابة الدائمة والحيطة الكاملة . وكان قتله فى أرض أجنبية يلائم الكثير من الخطط التي وضعت لاغتياله . وكانت زيارة الملك لفرنسا فرصة لا مثيل لها ، فتم إرسال خمسة رجال بجوازات سفر مزورة . وتمكن أحدهم من القفز إلى داخل العربة الملكية وهى سائرة ، وأطلق الرصاص على الملك ألكسندر والمسيو برتو وزير خارجية فرنسا واغتالهما ، أما حارسهما فقد ضربه بسيفه بعد فوات الأوان . وألقى القبض على ثلاثة من المتآمرين ، وهرب الدكتور بافلتش إلى إيطاليا ، ورفض موسولينى تسليمه .

ولم تعرف يوجوسلافيا الهدوء والنظام إلا في عهد الرئيس جوزيف بروز تيتو، لكن بمجرد وفاته وتفتت الاتحاد اليوجوسلافى ، عادت الصراعات الدموية والعرقية بين الصرب والكروات والبوسنيين إلى سيرتها الأولى . ولعل مادار من صراعات وحروب أهلية على أرض يوجوسلافيا السابقة فى العقد الأخير من القرن العشرين ومطالع الواحد والعشرين ، هو امتداد للروح التي رسخها تنظيم اليد السوداء وجسدها منذ أوائل القرن العشرين .

أما فى إيرلندا فكان أول دافع لتكوين التنظيمات السرية قد نبع من الفقر والبؤس وسوء الحال الذى كانت تعانيه إيرلندا . وعندما اشتد الكرب بالإيرلنديين فى عام ١٧٦١ ، تجمع بعض الفلاحين فى تنظيم سرى أصبح يعبث بالأمن ويلجأ إلى النهب والسرقة والقتل وحرق الممتلكات وهدم الأسوار والبيوت . وهو التنظيم الذى عرف باسم تنظيم « الفتيان البيض » بسبب قميص أبيض طويل

، كانوا يرتدونه فوق ملابسهم ليستتروا به . وواصلوا نشاطهم لمدة ربع قرن ، وكان أكثر هجومهم موجهاً للملاك الإنجليز الذين اغتصبوا أملاك الإيرلنديين.

وفى شمال إيرلندا تكون تنظيم سرى آخر على نهج تنظيم « الفتيان البيض » نتيجة لجشع المركيز دونجال الذى أراد مضاعفة ثروته ، فطرد من مزارعه آلاف المستأجرين وأجر مزارعه لتجار مدينة بلفاست ، فكون المزارعون المطرودون جمعيتهم السرية باسم « القلوب الفولاذية » ، وأعلنوا الحرب على الذين اغتصبوا أماكنهم ووظائفهم . وكانت حرباً شعواء زاخرة بحرق الزرع والضرع ، والقتل والنهب، وظلوا هم الهم الأكبر للحكومة لمدة سنوات ، حتى استطاعت أن تكسر شوكتهم وتفرق شملهم ، وقد فر ألوف منهم إلى أمريكا.

وتبع ذلك صراع مرير بين الجمعيات الكاثوليكية والبروتستانتية ، عندما رأى البروتستانت أن الحكومة قد عجزت عن حمايتهم من اعتداء تنظيم « القلوب الفولاذية » والجمعيات الكاثوليكية الأخرى ، فصمموا على مقاومة الإرهابيين بسلاحهم ، فتكونت جمعية « فتية طلوع النهار » التى سارت على نهج التنظيمات السرية العسكرية ، ولكن بلا حفلات أو مراسم أو طقوس ، فقد كان غرضها محدداً معروفاً . كانت جماعات التنظيم المسلحة تجتمع عند الفجر ثم تنطلق للسطو على منازل الكاثوليك وطردهم منها . ومن يحاول مقاومتهم كان الموت فى انتظاره . فاضطر الكاثوليك إلى إنشاء تنظيم « المدافعين » لدفع الأذى ورد الغارات ، حتى غمر البلاد مايشبه الحرب الأهلية . وبرغم تأييد الإنجليز للبروتستانت فإن الكاثوليك لم يستسلموا . وكان يأتيهم المال والسلاح من الثائرين الفرنسيين ، وانضم تنظيم المدافعين إلى تنظيم « اتحاد الإيرلنديين » . وفى عام ١٧٩٨ اشتعلت الثورة ، لكنها فشلت وتبعتها مذبحة عامة .

ولجأت التنظيمات السرية إلى حرب العصابات التى كانت تطلق نيران البنادق من خلف الأسوار والحواجز ، فتجيبهم طلقات أخرى من داخل الأسوار

والحواجز . ولم تنجح القسوة ولا الوحشية فى إخماد الحركة الثورية الإيرلندية التى فرضت تنظيمات سرية باطشة ، مثل تنظيم « الشريط » الذى دخل فيه الإيرلنديون أفواجاً ، وقوى نفوذه بسرعة لا تكاد تصدق . لكنه تحول إلى تنظيم إرهابى بعد ذلك ، وانتهى أمره فى حوالى عام ١٨٣٥ ، حين خلفه تنظيم « فتية سان باتريك » وعندما ضعف بدوره ، خلفه تنظيم « الفنيين » الذي كان تنظيماً قومياً خالصاً فنأى عن مقاومة البروتسانت ، وقصر جهوده على مقاومة البريطانيين.

وفى عام ١٨٥٧ نشأ تنظيم « الفتيان » فى الولايات المتحدة ، وتمثل هدفه الإستراتيجى فى تحقيق استقلال إيرلندا . وقد أسسه الإيرلنديان المنفيان الكولونيل جون ماهونى ومايكل روهنى . وكان سرياً في بادئ الأمر ، وظل يعمل فى الخفاء حتى نوفمير ١٨٦٣ حين بدأ صفحة جديدة وأعلن الثورة والسعى لضم كندا وإيرلندا فى جمهورية إيرلندية منفصلة عن بريطانيا العظمى ، وكثر أنصار التنظيم وجمع أموالاً وأسلحة كثيرة ، وتدرب أعضاؤه تدريباً عسكرياً سرياً . واستعانوا بالصحافة والنشرات على إذاعة مبادئه. وقامت ثورتان فاشلتان فى إيرلندا ، وأرسلت حملتان فاشلتان أيضاً إلى كندا من الولايات المتحدة وتم شنق القادة .

ومنذ عام ١٨٧٢ عاد تنظيم « الفتيان » إلى السرية والاستخفاء ، وشرع فى استخدام الديناميت ، وحاول نسف جسر لندن ، ونسف بعض المبانى العامة ، لكنهم لم يستطيعوا إحداث سوى القليل من الضرر . كما حاول أحد أعضاء التنظيم إلقاء قنبلة من الديناميت من شرفة الغرباء فى مبنى البرلمان البريطانى على منضدة رئيس الجلسة فألقى القبض عليه . وظل الإيرلنديون يدبرون المؤامرات ويجاهدون ويناضلون لتوحيد إيرلندا واستقلالها .

وتكون تنظيم « إخوان الجمهورية الإيرلندية » وعقد اجتماعاته فى السر ،

وشـرع فى تدريب شبـاب إيرلندا على الحـرب والمقـاومة واتبـاع نهج تنظيم « الفتيـان » وكان من أبرز أعضائه ديفاليـرا الزعيم الإيرلندى الأشهر فيـما بعد ، والذى ساهم مع زمـلائه فى إقامة حكومـة ثورية جمهـورية فى إيرلندا ، وأصبح هناك ما يسمى بتنظيم « جيش الجمهورية الإيرلندية » الذى تصدى للإنجليز عندما حاولوا القـضاء على هذه الحكومـة ، وطال الصراع بين الفريقـين حتى أدركهـما السأم وأرسل لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى إلى دى فاليـرا يدعوه للمفاوضة . وبالفعل عقدت هدنة بين الطرفين ثم وقعت المعاهدة فى ديسمبر ١٩٢١ .

وإذا كانت إيرلندا الجنوبـية قد استـقرت كدولة مسـتقلة ، ولـم تعد مـجالاً للصراع بين القـومية والاسـتعمار ، فـإن إيرلندا الشماليـة لا تزال - حتى مطالع القرن الحـادى والعشرين - نهبـاً للصراعات بين الكاثوليك والبروتسـتانت ، بين الإيرلنديين الكاثوليك وقـوات الاستعمـار البريطانى التى تصـر على جعل إيرلندا الشماليـة جزءا من بريطانيا ، ولا تزال مظاهر العنف والقـتل والاغتيال والتـدمير التي شهـدتها إيرلندا الجنوبية مع بـريطانيا فى الربع الأول من القرن العـشرين ، تتكرر فى الربع الأخـير مـنه وفى مطالع الحادى والعـشـرين ، ولكن مع إيرلندا الشمالية هذه المرة . ولم تتراجع منظمـة الجيش الايرلندى وجناحها العسكرى « السين فين » عن تفجير القنابل فى قلب العاصمة لندن نفسها . وبرغم اجتماعات ولقاءات الطرفين بحثـاً عن حل لهذه المشكلة المستعصيـة فإنها أزمنت وضعفت احتمالات حلول السلام .

أما الولايات الـمتحـدة الأمريكيـة فقد شـهدت فى سنوات اضطـرابها فى منتصف القـرن التاسع عشـر عدة تنظيمـات سرية . ففى عـام ١٨٦٥ على وجه التحديد ، بلغت حـالة الولايات الجنوبية أسوأ درجاتها بعد أن اسـتمرت الحرب الأهلية أربع سنوات ، قتل فيها خيرة رجالها ، وفقد الباقون مالهم من مال وعتاد . ولم يكن الأمن مستتباً ، مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من التنظيمات السرية

. وفى هذا الجو العاصف المضطرب ظهر تنظيم كـوكلوكس كلان ، حين اجتمع فى شهـر مايو ١٨٦٦ فريـق من الشباب الزمـلاء فى مصلحـة واحدة ، هرباً من الملل والضيق . واقـترح أحدهم إنشـاء ناد يتقابلون فـيه . وتحمـسوا للفكرة ، واقتـرح أحدهم أن يكون اسـمه « كـوكلوس » التى تعنى باليونانيـة « الدائرة » ، فأعجبوا بالإسم وحرفوه إلى « كـوكلوكس » حتى يبدو إنجليزياً ، ثم أضافوا إليه كلمـة « كلان » التى تعنى بالإنجليـزية « عصـبة » مـجاراة لروح العـصر القلـقة المضطربة .

وفى البداية كـان عنصر التسلية وروح الـدعابة مسيطراً على أعـضاء النادى الذى شرع فى التحول إلى تنظيم سرى أوحت به المـلابس العجيبة التى يرتدونها للتنكر والتى أثارت الرعب فى قلوب السود الذين كونوا تنظيم « الاتحاد الأمين » الذى حاول الضغط على البيض الذين اشتـركوا فى الحرب الأهلية والذين أصروا على استمرار العبودية وعدم المساواة ، مما جعلهم يستنجدون بأعضاء كوكلوكس كلان الـذين كان مـعظمهم من جنود الاتحـاد الذين خاضـوا الحرب الأهلـية . وبالفـعل سانـدوهم لإرهاب السود ، وبدأ تنـظيم « ركبـان الليل » أو جناحـهم العسكرى فى لعب دورهم العـنصرى المشبـوه الذى أضر بسمـعة التنظيم . ومع ذلك تهافت الشباب علـى الانضمام إليه من القرى المجاورة ، وأسـسوا فروعاً له كان مـقرها بعض المـغارات والكهوف. وهكذا تكونت كـتائب « ركـبان الليل » الذين كانوا يحملون السود إلى الغابات ويوسـعونهم ضرباً وتعذيباً يمكن أن يصل إلى درجة القـتل أو الشنق . وأمعنوا بعد ذلك فى الإجـرام ، وأغرموا بعـمليات التعذيـب والقتل بصرف النظر عمـا إذا كانت ضحيتـهم تستحق مثل هـذا الانتقام الوحشى البشع أولا تستحق .

واخـتلط الحـابل بالنابل ، فـحـاكى بعـض الناس أعـضاء الـتنظيم فى تنكرهم ، فكانوا يلبـسون الـطرطور الأبيض والعبـاءة البيـضاء ، وينتـقمـون من

خصومهم . واستغل السود هذه الفوضى وكونوا من رجالهم جيشاً ، وهزموا التنظيم فى بعض النواحى برغم كل الألاعيب التى كان أعضاؤه يقومون بها لإرهابهم . وانضم بعض البيض إلى السود فى معاداة هذا التنظيم الكريه ، وسن الحاكم براونلو قانوناً بمعاقبة كل من يخالط أعضاء التنظيم أو يرتدى زيه ، فقد اعتبروا هم وأسرهم من طريدى المجتمع . وبعد مرور عامين حافلين بالحوادث المأسوية والمثيرة أعلن زعيم التنظيم فى مارس ١٨٦٨ حله واستقالة كل أعضائه . لكن الحياة دبت فى هذا التنظيم فى عام ١٩١٥ ، بهدف مقاومة الزنوج والكاثوليك والشيوعيين والأجانب والمهاجرين الجدد ، وكثر أعضاء التنظيم الذى أصبح تنظيماً إرهابياً ، يرتكب جرائم بشعة ، حتى ثار المجتمع الأمريكى ضده ، وشرع الناس فى مهاجمة أماكن اجتماعاته والاعتداء على أعضائه ، بحيث تم القضاء عليه بحلول أواخر عام ١٩٢٨ .

ويبدو أن التنظيمات السرية لن تندثر لارتباطها بقواعد اللعبة السياسية عبر العصور ، وخاصة بعد أن دخل العالم عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، بحيث أصبح فى إمكان هذه التنظيمات استخدام الشبكات الفضائية فى تنفيذ أغراضها العاجلة والآجلة على مستوى العالم أجمع ، وبشفرات لا يستطيع أحد أن يفضها ، أى لا يستطيع أن يصيبها فى مقتل . وكان أكبر وأقوى دليل تاريخى على هذه التطورات الجذرية ، تنظيم « القاعدة » الذى أنشأه المنشق السعودى أسامة بن لادن فى أفغانستان عام ١٩٩٦ . فقد نسبت إلى هذا التنظيم السرى هجمات وضربات مدمرة ، مثل تلك التى جرت للسفارة الأمريكية فى كل من كينيا وتانزانيا ، وبلغت قمتها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامى أو الأسود ، حين اختطفت أربع مجموعات من الإرهابيين الانتحاريين ، أربع طائرات مدنية بركابها من مطار بوسطن ، ضربت اثنتان منها مركز التجارة العالمى فى نيويورك وذلك بالاصطدام ببرجيه ، وتدميره بالكامل ، واصطدمت الثالثة بالمبنى

المركزى الأوسط فى وزارة الدفـاع الأمريكية (البنتاجون) ودمـرته أيضاً ، فى حين انطلقت الطائرة الرابعة لاعـتراض طائرة الرئيس بوش وضربها فى أثنـاء عودتها من فلوريدا إلى واشنطن ، حتـى يستطيع الإمساك بمـقاليد الأمـور ، وذلك بعد أن تم فك شفـرتها وتحـديد خط سيـرها . وقد سقطـت هذه الطائرة المغـيرة فى ولاية بنسلفانيا فى ظروف غامضة.

وسرعان ما انهالت الاتهامـات على أسامة بن لادن وتنظيم « القاعدة » ، وتم حشـد القواعد والقوات الأمـريكية وكذلك المـتحالفة مـعها لضرب خـلايا وفروع وشعب تنظيم أسامة بن لادن الذى أعلن بوش أنه مطلوب حـياً أو ميتاً . ولأول مرة في تاريخ قواعد اللعبـة السياسية تعلن أكبر قوة فى العـالم ، الحرب على فرد واحد وتنظيمـه السرى ، مـما جعل أسـامة بن لادن يدخل التـاريخ المعـاصر من أوسع أبوابه !!!



(١٥) الثورات الجديدة

ليس هناك لفظ مثل لفظ « الثورة » تردد وتكرر إلى درجة الملل ، وفقد معناه ودلالته ، فى عالمنا المعاصر بصفة عامة ، وعالمنا العربي بصفة خاصة . فهذا يصرخ بالثورة السياسية ، وذاك يصيح مردداً شعارات الثورة الاجتماعية ، وثالث يدق طبول الثورة الاقتصادية ، وآخر يصم الآذان بثورته الثقافية أو التعليمية . . . إلخ. وهذه الظاهرة - إن دلت على شيء - فإنها تدل على أن الدول النامية ما تزال تعيش العصر الذى بدأ بالثورة الفرنسية ، واستمر حتى تقسيم العالم إلى معسكرين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التى انتهت فى أوائل تسعينيات القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتى وتفتت الكتلة الشرقية . وهو العصر الذى شهد أكبر قدر ممكن من الثورات التي تمنهجت فى أيديولوجيات سياسية بدأت بشعارات الثورة الفرنسية الشهيرة : الحرية . الإخاء . المساواة ، وتفرعت بعد ذلك لتأخذ ألواناً ونماذج وتنويعات ، تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعيشها المنطقة التي اندلعت فيها الثورة . ذلك أن معدل حدوث الثورات منذ الثورتين : الأمريكية (٦٥ - ١٧٧٥) والفرنسية (٨٩ - ١٧٩٥) أخذ يتزايد مع الزمن حتى ثمانينيات القرن العشرين (الثورة الإيرانية : ٧٨ - ١٩٧٩) وبعدها بدأ الإيقاع يتناقص وينخفض ويتباطأ بشدة.

فى هذين القرنين ، أصبحت الشعارات والأيديولوجيات وأحياناً اللافتات ، ضرورة ملحة كلسان حال الثورة ، أو الواجهة البراقة التي تقدم بها نفسها للعالم

، بل وتحاول تصديرها أو فرضها على المناطق المجاورة ، إذا كانت تملك أسباب القوة اللازمة لذلك . ومن الواضح أن تيار الثورات الكبرى في التاريخ الحديث ، بدأ فى بلاد أو مناطق شهدت تفاعلات رئيسية فى الحضارة الغربية (أمريكا الشمالية- فرنسا) ، ثم انطلق إلى الشرق القديم (الثورة البلشفية فى روسيا : ١٩١٧ ، وثورة مصطفي كمال فى تركيا : ١٩٢٣ ، والثورة الصينية : ٤٦ - ١٩٤٩) ، وبعدها بدأ طوفان ثورات العالم الثالث فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، والتي كان للثورة المصرية : ١٩٥٢ ، دور ريادى بارز فيها .

ويبدو أن الثورة كأسلوب لتغيير نظام الحكم بالقوة ، ظهرت فى مناطق كانت أكثر تقدماً من مناطق أخرى معاصرة لها ، ثم انتقلت إلى المناطق الأقل تقدماً . ومن الواضح أنه بنهاية الحرب الباردة ومعها الصراع الأيديولوجى بين القوتين العظميين ، بانهيار الاتحاد السوفيتى ، وصلت الإنسانية إلى نهاية الشوط أو السباق الثورى بهذا المفهوم التاريخى . فقد كانت الثورة قلباً لقواعد اللعبة السياسية بالقوة والعنف ، عندما تتحجر لصالح فئات معينة تابعة على القمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبحثاً عن قواعد جديدة لصالح الفئات التى حرمت طويلاً من حقوق الإنسان ، إذ إن القوة الدافعة لتوليد الثورات ، كانت تتمركز فى الخلل الواضح فى التوازنات بين عناصر المجتمع وطبقاته وفئاته . لكن المفارقة التى تحتاج إلى تأمل ودراسة وتحليل أن هذا الخلل لا يزال موجوداً ، بل وربما عمَّقه طوفان العولمة الذى قسم العالم إلى شمال غنى وجنوب فقير ، مما يدل على أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى تغيير فى قواعد اللعبة الثورية .

وهناك ظاهرة عامة ارتبطت بقيام الثورات ، وهى أنها لم تكن - فى معظمها- لصالح الفئات التى حرمت طويلاً من حقوق الإنسان ، بل اقتصرت فوائدها وعوائدها ومنافعها على من قاموا بها وأنصارهم ، وأتباعهم وذيولهم ،

وغالبـا ما احتلوا مكانة من تخلصـوا منهم . ونظراً للحمى الثـورية التى أصابت مناطق عديدة من العـالم ، وخاصة فى الدول الفقـيرة أو النامية أو المتـخلفة مع بداية الحرب الباردة ، تحولت الثورات إلى أصنام مقدسة يستحيل أن تمس أو أن تتغير أوضـاعها واتجاهاتها إلا بثورة مضادة ترفع بدورها شـعارات وأيديولوجيات مضادة . وهكذا أصبح البشر فى خدمة الأصنام الجديدة بل وقرابين على مذبحها فى بعض الأحـايين ، وذلك بدلاً من أن تصبح الثـورات مناهج علمـية وعملـية لخدمة التقدم الحضارى للبشر .

ووجدت الديكتاتوريات الحـديثة فرصة ذهبيـة فى هذه الثورات التى أصبح الطغاة والحكام والزعماء كـهنتها القائمين على طقوسـها والتى لا يعرف أسرارها وتفاسيرهـا أحد سواهم ، والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يحـاول أن يفسرها تفسيراً مـختلفاً ، وليس على هوى الديكتاتور والوصى عليهـا . وكان هذا مناخاً صالحاً لانتشار الانتهازيين والمتسلقين والطفيليين وحملة المباخر الذين يعدون من أهل الحظوة أو أهل الثقة بالتعبير المـصرى الشهير ، أما أهل الخبرة والعلم الذين يرون أحيـاناً فى خبرتهم وعلمهم توجـهات قد تتناقض مع أيديولوجـيات السلطة المعلنة ، فعليـهم أن يكتموها ويخفوها ، بدلاً من أن تقـوم السلطة بإخفائهم هم شخصياً فى السجون والمعتقلات التى قد لا يعودون منها .

من هنا وضعت الثـورات إمكانات العلم فى خدمـة توجهاتهـا ، بحيث لا يزدهر أحد فروعه إلا إذا كـان الساسة فى حاجة إليه ، وغالـباً ما يكون هذا الفرع مرتبطاً بتكنولوجيـا الإنتاج الحربى أو غير ذلك من الإنجازات التى تبـهر الشعوب الأخـرى أو تهددها ، فـإمـا أن تعتنق الأيديولـوجيـا المرتـبطة بهذه الإنجـازات العسكرية ، أو تقـبع فى عقر دارهـا طلباً للسلامـة من هذه القوى الطاغيـة . أما الإنجازات العلمية الخاصة بتطور حياة المواطنين العاديين وتقدمها داخل الوطن ، فلا تهم كثيـراً ، فهم قانعون بالتطبيق الحرفى للأيديولوجـيا حتى لو بلغ بهم حد

الكفاف أو تجاوز خط الفقر . ولا خوف منهم لأنهم لا يشكلون أى تهديد للسلطة ، إذ إنهم يعلمون أن أجهزة المخابرات والمباحث بالمرصاد لكل من يزين له عقله فكراً أو سلوكاً مختلفاً.

وكان علم الاقتصاد فى مقدمة ضحايا الأيديولوجيا التى وضع فى خدمتها وتحت رحمتها ، بحيث قننت نظرياته ومناهجه طبقاً لها ، وذلك بصرف النظر عن الإمكانات أو الظروف التى ترتبط بهذا الاقتصاد . وكان من المعتاد أن تعانى دولة ما من متاعب اقتصادية ، وتستورد أضعاف ما تصدر ، بل وتفترض بفوائد عالية ، لكنها فى الوقت نفسه تهرع لتقديم معونات عينية أو مساعدات مالية ، أو دعم عسكرى لدولة أخرى تعتنق نفس أيديولوجيتها وتدور فى فلكها . وبذلك أصبح الاقتصاد تحت رحمة السياسة . ونسى هؤلاء الثوار المتحمسون أن الاقتصاد هو القاعدة الصلبة التى تنهض عليها أية سياسة ، لأنها بدون هذه القاعدة تصبح شعارات فارغة وطبولاً جوفاء ، بل وتخريباً مستمراً للبنية الاقتصادية ، حتى يأتى فى النهاية على البقية الباقية فيها ، وينهار البناء كله ويتناثر أشلاء هنا وهناك . وكان أقوى دليل على ذلك هو انهيار الاتحاد السوفيتى .

وهذا يفسر السر فى أن كل الثورات والانقلابات العسكرية التى منيت بها دول العالم الثالث على وجه الخصوص - ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال - تحولت إلى نكسات أو نكبات ، ولم تؤد إلا إلى مزيد من التخلف والانهيار والدخول فى حلقات مفرغة من الصراع على كراسى السلطة . صحيح أن كثيراً من هذه الثورات والانقلابات كانت ذات نيات طيبة بل ورغبات جامحة فى التغيير والإصلاح والتقدم ، لكن الحماس وحده لا يكفى ، والطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الطيبة . وأية خطوة أو حركة بدون علم أو دراسة أو معرفة هى قفزة فى الظلام أو نكسة إلى الوراء ، وذلك فى عصر تنطلق فيه أمم الحضارة والعلم إلى آفاق المستقبل بسرعة مذهلة لم يعرفها العالم من قبل .

وحتى عندمـا انقسم العالم فى أعـقاب الحرب العالمـية الثانيـة إلى قوتين عظميين ، تنادى كل منهما بمبـادئ سياسية واقتصادية واجتماعيـة وثقافية مختلفة اختلافاً أدى إلى المواجهة العسكرية بينهما ، إلا أن السباق بينهما كان فى جوهره سباقاً عـلمياً . فقد حاولت كل قـوة منهما استقطاب أكبـر عدد ممكن من الدول النامية أو الفقيرة أو المتخلفـة إلى معسكرها تحت أعلام الأيديولوجيا البراقة التى تعد بجنة الغـد المرتقب. فهذه تنادى بالحـرية والديمقراطية والدفـاع عن حقوق الإنسان ، وتتـهم الأخرى بمـعاداة هذه القيم والمـبادئ الإنسانـية ، وتلك تنادى بحقوق الشـعب العامل ، ورفع شأن الكادحين ، والمسـاواة ، والإخاء ، وتتهم الأخـرى بتـحـويل العـالم إلى غـابة حـيث القـوى يـأكل الضـعـيف ، والغنى يفترس الفقير .

وظل السباق على هذا المنوال المـحموم بلا حسم ولا رجحـان كفة إحدى القوتين علـى الأخرى ، ذلك أن الأيديولوجيـات فى جوهرها شـعارات مرفـوعة لزوم الإعلام والدعاية ، أما التطبيـقات العملية فغالباً ما تأخذ مـسارات مختلفة . ولذلك كان الحسم الذى وقع بانهيار الاتحاد السوفيتى فى الساحة الدولية ، نتيجة للتفاوت العلمى وليس للاخـتلاف الأيديولوجي. وكان أول ضحية لـهذا التفاوت العلمى هو علم الاقتصـاد المرتبط بكل العلوم الطبيعية والإنسـانية التى تساهم فى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتدعيم القاعدة السياسية . والمبدأ الذى يقول بأنه لا كرامـة لجائع ، مبـدأ صحيح تمـاماً . فمـثل هذا الجائع لن يقـتات على الأيديولوجيات والشعارات واللافتات التى رفعتها ثورة منذ أكثر من سبعين عاماً ، إنه يريد أن يملأ بطنه ، ويستر جسده ، ويقيم فى مسكن ، ويعلم أولاده ، ويجد العلاج ، وغير ذلـك من المتطلبات والاحتياجـات التى لن يوفى بها سوى العلم وتطبيقاته ، ولا يهم فى هذه الحالة إذا كان العـلم وتطبيقاته بالأسلوب الرأسمالى أو الاشتراكى . فالعلم فى جوهره واحـد ، وقادر على حل كل المشكلات بشرط

أن تتحول الأيديولوجيات إلى أداة إنسانية حقيقية وفعلية فى يده ، لا أن تصبح قيداً على تحركاته وانجازاته .

وكان التدهور والانهيار والتفتت الذى أصاب الاتحاد السوفيتى ومعه المعسكر الشرقى ، نتيجة للاقتصاد الذى ظل تحت رحمة الأيديولوجيا منذ ما يقرب من نصف قرن ، حتى أنهك تماماً . وعندما تداعت القاعدة الاقتصادية ، لم تفلح الشعارات الثورية وسدنتها فى صد الطوفان الذى اجتاح فى طريقه كل شيء . وكان من الممكن أن تقع نفس الكارثة للمعسكر الغربى ، لو أنه وضع كل طاقات العلم فى خدمة الإنتاج الحربى وغزو الفضاء والكواكب الأخرى ، أى تحت رحمة الأيديولوجيا الرأسمالية . لكنه أطلق العنان لكل طاقات العلم فى جميع المجالات ، بل تحول إلى مركز جذب للعلماء القادمين من الدول الأخرى بصفة عامة ، والدول الشرقية بصفة خاصة . كما تحرص المؤسسات الرأسمالية الضخمة على إمداد مراكز الأبحاث العلمية بالدعم المالى ، كل فى مجال تخصصه . وعندما يثبت نجاح التجربة بما تحويه من ابتكارات جديدة ، تهرع المؤسسة المعنية إلى تطبيقه عملياً على أوسع نطاق ليدر عليها أرباحا طائلة .

لقد غيرت قواعد اللعبة السياسية الجديدة من المفهوم التقليدى للثورة الأيديولوجية التى غالباً ما تبدأ على شكل انقلاب عسكرى ، إلى ثورة علمية تعنى أن كل اختراع جديد أو نظرية متطورة مستحدثة ، قد أحرز نقطة ضد الطرف الآخر فى حلبة الصراع ، وعلى هذا الطرف أن يلحق بالركب باختراع آخر أو نظرية أخرى حتى لا يتخلف ، لأن التخلف لا يلد سوى التخلف ، والتقدم لا ينتج عنه سوى التقدم، وهكذا ! وبصرف النظر عن أنظمة الحكم الرأسمالية والاشتراكية ، فإن نجاح هذه أو فشل تلك يتمثل فى علوم الإدارة الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها . فقد أثبتت ثورات التاريخ أنها مجرد مراحل طارئة وعابرة فى حياة الأمم والشعوب ، مهما بدت عميقة ومصيرية ، فى

حين أثبت التاريخ المعاصر أن الثورة الدائمة والمتجددة والتى لا تعرف النكسات أو الانهيارات أو الصراعات الشخصية على المغانم والمكاسب هى الثورة العلمية.

وكانت الثورة العلمية هى التى محت الهالات البراقة التى اكتسبتها الثورات التقليدية منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وأبرزت عوامل جديدة كان من شأنها إحداث تجانسات إنسانية - إلى حد ما - من نوع جديد ، أدت إلى محو أو إضعاف عنصر الخلل فى التوازنات الاقتصادية والفوارق الطبقية ، وهو العنصر الذى كان بمثابة قوة دفع لإشعال الثورات على اختلاف أنواعها . فقد أدت منتجات العلم والتكنولوجيا إلى إلغاء الحواجز وزيادة التجانس سواء باختصار المسافات الزمنية ، أو تقريب المساحات المكانية أو توفير الوسائل والاحتياجات البشرية ، أو انجاز ابتكارات مذهلة فى وسائل وقدرات الأمن والمخابرات والردع على المستويات المحلية والإقليمية ، أو بلوغ حد أدنى متعارف عليه من القبول والحرص على حقوق الإنسان والتصرفات الديمقراطية ، حتى لو كان هذا السلوك لمجرد الحفاظ على الشكل الحضارى ، بحيث يمكن أن يؤدى تجاوز أى نظام حكم هذا الحد الأدنى ، إلى موقف درامي دولى ضد هذا النظام ، مثلما حدث عند غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، حين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية جمع قوات من ثلاث وثلاثين دولة لتحرير الكويت فى العملية التى عرفت « بعاصفة الصحراء » التى كانت بمثابة الافتتاحية العسكرية لعصر العولمة ، والتى تحولت بعد ذلك إلى منهج ثابت ومتجدد لقوات حلف الأطلنطى الذى آل على نفسه أن يقوم بدور رجل الشرطة الدولى الكفيل بتأديب من تسول له نفسه الخروج على طاعته .

وقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية أيضاً إلى ثورة التجارة والاستثمار فى نقل السلع وتبادل الخدمات عبر الحدود ، وبالتالى تصاعد مستمر فى التوازى والتشابك والتجانس بين الطبقات والفئات . أصحاب المصلحة فى التجارة

والاستثمار المالى على المستويين المحلى والدولى . كما تحول العالم إلى نظام عالمى جديد ومختلف ، تحت سيطرة قوة دولية واحدة (دولة أو حلف) ، تقوم بدور الشرطى الأوحد الذى ليس له سوى اتجاه واحد لحسم الأمور ، يناسب أهدافه وتوجهاته . وبالتالى لم يعد هناك فرصة سانحة لأى تنظيم عسكرى أو تجمع شعبى على مستوى محلى أو إقليمى لكى يخطط لانقلاب عسكرى أو أى نوع من التمرد ، بحيث يمكن القول بأن الظروف والأسباب التى أدت فى الماضى إلى الانقلابات والثورات ، تكاد تنعدم منذ أواخر القرن العشرين ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، وانحسار المد الأيديولوجى ، وتأكد القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة أن أمور العالم المعاصر قد دانت لها تماماً ، ومن الأفضل أن تستقر الأمور على ما هى عليه ، إذ ليس فى الإمكان أبدع مما كان .

وقد أدت هذه العوامل إلى تغيير دور الحكومات التى فقدت جزءاً كبيراً من حرية التصرف على أراضيها ، لأنها لم تعد المنظومة المستقلة عن التيارات الجارية فى عالمها المعاصر الذى أصبح قرية كونية صغيرة ، يسيطر عليها عمدة قابع فى البيت الأبيض بواشنطن ، من خلال سياج أو إطار سياسى اقتصادى اجتماعى وفكرى مقبول من القوى السياسية والمالية والتجارية ، بل والعسكرية المسيطرة على العالم . ولذلك فإن أية مجموعة من العسكريين أو الثوريين تظن فى نفسها القدرة على القيام بانقلاب عسكرى أو تمرد شعبى ، ستجد نفسها فى فراغ مخيف، سرعان ما يبتلعها . فليس هناك من سند خارجى أو تأييد داخلى بعد أن فقد الناس ثقتهم فى هذه التقلبات الهوجاء ، والصراعات والتصفيات التي تجرى بين من قاموا بها بعد أن كانوا فى نظر شعوبهم أبطالاً. ولذلك يعتبر كثير من المؤرخين أن الثورة الإيرانية هى آخر نموذج كلاسيكى لمثل هذه الثورات قبل عصر العولمة ، الذى أفقد الناس روح الانتماء المحلى أو الوطنى أو الإقليمى أو

القومى ، الذى تحول إلى انتماء للمــال والثروة والذهب والمادة التى لا وطن لها ولادين ولا أهل. ولذلك تحولت الثورات الـتقليدية التى تعمل على تغيــير كامل لنظام الحكم بالقوة ، إلى ثورات علمـية وتكنولوجية ، مستـمرة وهادئة ، بحيث أصـبح ثوار اليوم هم الـعلماء فى مـعامـلهم ، والخبـراء فى مـراكز أبحـاثهم ، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم ، والمـؤلفون فى كتبهم ودراساتهم ، والفنانون والأدباء والمثقفون الذين يطورون عقل أمتهم بالفن والأدب والثقافة .

وتحولت الثورة العلميــة والتكنولوجية إلى منظومة متفاعلة ومـتطورة ومتجددة من ثورات صغرى فرعية وثورات كبرى أساسيــة ، تتطلبها احتياجات جديدة تماماً ، وظروف وحتميات تفـرضها حاجة القوى المسيطرة على العالــم إلى تسويق منتجاتها التكنولوجية سواء أكـانت على شكل سلع أو خدمات ، وحاجة البشــر المتجددة إلي استـخدام منتـجات العلم والتكنولوجـيا لرفع مـستوى مـعيـشتهم من خـلال تذليل المـشكلات الطارئة ، وتحسـين الأداء سواء على مـستـوى الكيف أو الكم . وذلك بالإضافة إلى تفتح العيون والأذهان فى بلاد الجنوب الفقير والمتخلف على إنجازات دول الشمال الغنى والمتقدم، ومحاولة مـحاكاتها فى أساليب الحياة وحل المشكلات واستـخدام المنتـجات المـستـحدثة . وهذا يعنى تبـعيـة الجنوب للشمــال فى كل أمور حياته .

لكن المشكلة الخطيرة تكمن فى أن العلاقة بين الشمال والجنوب لا تخرج عن نطاق إنتاج الـشمال للتكنولوجـيا واستـخدام الجنوب لهــا ، دون أن يستطيع الجنوب استيعـاب العلم أو الفكر الذى أدى إلى إنتاجها ، وستظل العـلاقة بينهما هى علاقة المـنتج بالمستهلك الذى لن يتـحول فى يوم من الأيام إلى منتج ، أو علاقة الأصل المحدد المتبلور بالصـورة المهزوزة الباهتة . وإذا كان هناك تجانس عـالمى نوعى فى هذه الثـورات الجديدة ، فـهو يدور فى نـطاق منتجـات العلم والتكنولوجيا عند الشمال الذى يدور الجنوب فى فلكه سواء شاء أم أبى . ولذلك

لم يعد نظام الحكم هو القضية التى تشغل بال الساسة الجالسين على كراسى الحكم أو السياسيين الذين يريدون أن يحلوا محلهم ، بل أصبح أسلوب الحياة هو القضية ، سواء على مستوى الفرد فى حياته الخاصة أو على مستوى المجتمع الذى يعيش فيه هذا الفرد .

كان هذا إيذاناً ببداية عصر الثورات الجديدة التي تجعل من أسلوب الحياة هدفاً لها وليس نظام الحكم مثلما كان يحدث فى الماضى ، وهى الثورات التى يمكن تسميتها بالثورات الصغرى التى تتفاعل وتبرز فى دوائر اجتماعية صغيرة ومحددة ، مثل دائرة التعليم الذي يمكن تثوير طرق التدريس وأدوات التعلم فى مجاله ، ودائرة الطب والصيدلة حيث يمكن تثوير وسائل العلاج ومناهجه وأساليب تركيب الأدوية وابتكار الجديد منها ، ودائرة المؤسسات والهيئات الإدارية حيث يمكن تثوير أهداف الإدارة الإستراتيجية ووسائلها التكتيكية ، ودائرة البحث العلمى بطبيعة الحال ، والتى تمر بالفعل بثورة فى العلاقة بين التكنولوجيات الراقية لتثمر تكنولوجيات أكثر حداثة ورقياً ، ودائرة البناء وتصميم الآلات ، التى تستدعى ثورة فى أساليب تصنيع المواد الجديدة وطرق توظيفها ، وغيرها من الدوائر أو الهياكل الاجتماعية الصغيرة المحددة التي تمر بمثل هذه الثورات الصغرى فى مختلف المواقع ، لكنها فى النهاية يمكن أن تتجمع فى منظومة حية متفاعلة يمكن أن تشكل ثورة علمية وتكنولوجية أكبر .

إنها كلها تغييرات جذرية أو ثورية ، لكنها فى دوائر صغيرة اجتماعياً ، وليست ثورات سياسية واقتصادية واجتماعية فى أنظمة الحكم ، فقد تحولت الثورة من تغيير نظام الحكم باستخدام القوة ، إلى تغيير أسلوب الحياة الفردية والاجتماعية بتوظيف العلم . لكن إذا كان هناك تراجع كبير ، بل واندثار لفرص ظهور ثورات تعنى تغييرات جذرية وكاملة على مستوى الدولة ونظام الحكم كما كان يحدث فى الماضى فإن هناك تغييرات كاملة تحدث أو يمكن أن تحدث

بالفعل على هذا المستوى العام ، ولكن بالتدريج ، وفى مراحل متتابعة نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية التى لا تتوقف أو تتراجع إلى الخلف ، وبالتالى فهى لا تعانى من النكسات أو القلاقل أو الاضطرابات التى عانت منها الثورات السياسية التقليدية التي التصقت بها مقولة مشهورة منذ الثورة الفرنسية وهى أن الثورة تأكل أبناءها نتيجة للصراعات بين قادتها .

من هذا المنطلق تعتبر هذه الثورات الصغرى - علمياً وتكنولوجياً - ظاهرة مرتبطة بالمجتمعات الغنية والمتقدمة ، وقابلة للانتقال إلى المجتمعات الأقل تقدماً ، إذا ما استطاعت أن تستوعب الفكر الكامن فيها والمحرك لها . أى أنها تشق نفس المسار الذى شقته الثورات التقليدية من قبل ، أى منذ الثورة الفرنسية . وهذا يعنى أن المجتمعات المتقدمة كانت بيئة صالحة ومناسبة لتوليد مختلف أنواع الثورات ، ففيها من الكتاب والمفكرين من مهدوا لها بآرائهم وتوجهاتهم الثورية ، مثلما فعل فولتير وجان جاك روسو ومونتسيكو قبل الثورة الفرنسية . وهو نفس الدور تقريباً الذى ينهض به العلماء والمبتكرون والمخترعون تجاه الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة . أما المجتمعات المتخلفة فيصعب أن يوجد فيها أمثال هؤلاء الرواد ، ولذلك فهى محكوم عليها بتبعيتها للمجتمعات المتقدمة .

ومن الواضح أن الثورات الصغرى الجارية فى كل أنحاء الدول المتقدمة ، تشق طريقها وتنتشر أكثر وأكثر فى المستقبل . وقد سميت بالصغرى لأنها تزامن وتواكب ثورات كبرى ، تعمل على تغيير كامل لشكل العالم المعاصر ، وهى التى يشار إليها ، على سبيل التعميم أو الاختصار ، بمصطلح « العولمة » التى كانت نتيجة عوامل وتفاعلات وطاقات صادرة عن القوى المسيطرة على العالم ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى أو حتى الثقافى . وقد تمثلت هذه الثورات الكبرى فى تيارات متدفقة ، على مستوى العالم ، بقوة دفع

العلم والتكنولوجيا والاستثمار والتبادل التجارى والدولى الإعلامى المخطط .
ومن أوضح هذه التيارات قوانين التجارة العالمية التي تطبقها منظمة الجات ، وشبكة الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال الفضائى ، والهندسة الوراثية ، وتخليق المواد الجديدة ، والذكاء الاصطناعى وغيرها من الثورات الكبرى التي تجتاح العالم فى صمت وسكون وتصاعد وإصرار وتلقائية دون خشية من أية نكسات إلى الوراء .

ومن الواضح أن العلاقات بين الثورات الصغرى والثورات الكبرى ، هى علاقات متبادلة وعضوية ، بحيث تشكل هذه الثورات كلها فى النهاية منظومة ثورية ضخمة تكاد تحتوى العالم الذى لم يشهد لها مثيلاً من قبل . فهى تتخذ شكل السباق المحموم المتسارع الذى لن يرحم البطىء أو الضعيف أو المتخاذل أو الساقط فى الطريق ، ولن يستطيع أحد أن يتجنبه لأنه غطى معظم ممارسات الديمقراطية والإدارة فى المجتمعات الصغيرة عن طريق استخدام الكومبيوتر والدوائر التليفزيونية فى عمليات التصويت ، وتصويب عمليات اتخاذ القرار ، بحيث يمكن القول بأن الثورات الصغرى المحلية هى بمثابة دوائر لتطبيقات الثورات الكبرى العالمية. فمن خلال التطبيق ، ثبت أن الثورات الصغرى تؤدى إلى اكتشاف متطلبات التجديد والتطوير فى الثورات الكبرى ، بل والمساهمة فى تحقيق هذه المتطلبات . فمثلاً تتركز الثورة الصغرى التى تتمثل فى تطوير طرق التدريس على أدوات ومبتكرات ووسائل اتصال وتعبير وتنظيم من منتجات الثورة الكبرى فى الاتصال والمعلوماتية ، وبالتالى فإن العلاقة بين الثورتين علاقة متبادلة وتطويرية وتصحيحية لكل منهما .

ولم تقتصر هذه الثورات على إعادة هيكلة المجتمعات ، وتوسيع آفاقها ، وتعميق أهدافها ، بل استطاعت أن تتوغل فى الكيان الداخلى لشخصية الإنسان ،

سـواء على مـسـتوى التـفكيـر أو السلـوك فى حيـاته اليـومـيـة ، بل وفى أدق خصائصها ، بـحيث يمكن اعتبار الهندسة الوراثية ، والعلاج بالجـينات ، وتغيير الأعـضاء ، وربمـا الاستنسـاخ ، وأيضاً الاعـتمـاد المتـزايد والمتـصاعـد على الكومبيـوتر وغير ذلك من الظواهر الجديدة ، مـقدمات أو خطوات أولى فى هذا الاتجاه الثورى بمعنى الكلمة.

ولاشك أن موقف الإنسان والسلطة فى البلاد الناميـة أو المتخلفة ، موقف شائك وحـرج للغاية ، لأنه لم يعـد رهن إشارة أولى الأمر ، بل بـناءً على مدى استـيعاب هذه المتـغيرات الجذريـة ، والقدرة على إدراك أبعادها ، واستـشراف آفاقها المحـتملة والممكنة ، والتعامل الواعى معهـا . ذلك أن كل مجتمع نام أو متخلف ، له ظروفه الخاصة التى تختلف عن أى مجـتمع آخر قد يتشابه معه فى المظهر ، مـما يحتّم دراسـة وتحليل الانعكاسات والتأثيـرات المحتـملة للثورات الجديدة على طبـيعة الحياة فـيه ومشكلاتها بصفـة عامة ، كى تصبح التطبـيقات المحلية الممكنة لمنجزات الثورات الجديدة ، الصـغرى والكبرى منها ، تطبيقات مناسبة وإيجابيـة وفعالة . فالثورة المعاصرة هى عـلم وفكر ومنهج وثقافة وتربية قبل أن تكون مـجرد إنجازات تكنـولوجية ومـادية للاستخـدام الجاهز ، ولذلك يجب أن تكون علاقة الدول النامية بالعصر علاقة تشرب وهضم وامتصاص وإفراز وليست علاقة نقل آلى .

من هنا كانت ضرورة تطوير الفكر الوطنى والعمل الـسياسى القومى وهجر القوالب القـديمة والأنمـاط التي لم تعد صالحـة للاستخـدام المعـاصر ، وتعلم الحديث بلغة العصر ، التي لا تعرف التـشنج أو الانفعال أو الافتعال أو الإثارة ، بل تنهض عـلى المنطق ،وحـسـاب الأرباح والخـســائر ، ودراسـة الإمكانات والاحتمـالات ، وضبط الإيقاعات ، وتنوير الأذهان ، وإدراك الأهميـة القصوى

للعلم والتكنولوجيا ووسائل إدماجها فى النسيج اليومى والأداء المجتمعى ، ورصد واستنتاج كل البدائل الممكنة ثم اختيار أفضلها وأنسبها ، وبناء الجسور المتينة مع مراكز ومصادر الحضارة المعاصرة ، دون إحساس بعقد النقص أو التبعية ، والعمل الدءوب المستمر والإنتاج المتميز ، لأن الثورات الجديدة تنظر إلى المجتمعات نظرتها إلى خلايا النحل فى دقتها وكفاءتها ونظامها وإنتاجها بمواصفات متفوقة لا تحيد عنها أبداً .



(١٦) جـدلية الحـرب والسـلام

قد يظن البعض أن الحرب هى نقيض السلام ولا يمكن أن يجتمع الاثنان ، فإذا غاب السلام حلت الحرب محله ، والعكس صـحيح ، فى حين أنهما وجهان لعملة واحـدة هى الحياة نفـسها . فالصـراع هو جوهر الحيـاة ولا يمكن تصورها بدون أشكاله وأنواعه التي تجل عن الحصـر. والحرب ليست سوى ذروة من ذرى هذه الأشكال والأنواع ، ولابد أن تـحدث وتتـفـاقم كلمـا تجـمـعت أسـبـابهـا ودوافـعـهـا . والمـقـولة التى توحى بأن هناك حـرباً يـمكن أن تضع حـداً لكل الحروب ، تحـمل فى طياتهـا كثيـراً من الخداع أو الغرور . ولذلك فـإن جذور الحرب تكمن فى أعـماق السلام ، كما أن بـوادر السلام يمكن أن تنطلق من قلب الحرب عندما تتحـول إلى جحيم لا يحتمله البشر . فهذه هـى الجدلية أو العلاقة العضوية أو عـلاقة التأثير والتأثر التي تربط بين الحـرب والسلام . ومن هنا كانت صحة مقولة الفيلسوف الإغريقى هيراقليطس (٥٤٠ - ٤٨٠ قبل الميلاد) حين أكد أن الحرب ستكون أساس كل شيء . والدليل المـادى على مقولة هيراقليطس هذه أن التكنولوجيـا التى تعد القاعدة الماديـة التي نهض عليها التطور الحضـارى عبر العصـور ، كانت هى نفـسهـا ، سواء استـخدمت لأغـراض سلميـة أو لأغراض حربية . كـما أن أى عرض سريع للتاريخ ، يؤكـد مصداقية مـقولة هيراقليطس ، وما تنطوى عليه من واقعية مأسوية .

إن الصراعات المسلحة تدفع الإنسان إلى الاختراع أو الهلاك ، وتعمل على تسـارع التطورات التكـنولوجـيـة فى كل المـجـالات. ويقـدر بعض الدراسـين

والمحللين أن معدل هذه التطورات فى وقت الحرب ، أسرع بمقدار ثلاثة أضعاف معدله فى وقت السلم . وغالباً ما تكون الحكومات فى منتهى السخاء فى تمويل تكاليف الأبحاث ، والصرف على الإنتاج الحربى بكل فروعه فى زمن الحرب . فمثلاً ظل البنسلين الذى اكتشفه ألكسندر فليمنج عام ١٩٢٩ ، دون استخدام حتى عام ١٩٤٠ .ومع نشوب الحرب العالمية الثانية ، سرعان ما استؤنفت الأبحاث ، وكانت الجيوش الأمريكية فى شمال أفريقيا ، أول من استخدم هذا المضاد الحيوى . وفى عام ١٩٤٣ ، بلغ البنسلين مرحلة الإنتاج الصناعى ، أى أن الحرب هى التى ساعدت على تحقيق هذا الإنجاز بمثل هذه السرعة . كذلك فإن الجراحة بصفة عامة ، وجراحة التجميل بصفة خاصة ، استفادت من ملايين التجارب والعمليات التى أجريت فى المستشفيات العسكرية . إن جو الطوارئ الذى تخلقه الحرب والسباق مع الزمن ، يجعل من قواعد اللعبة السياسية سباقاً محموماً يلهث وراء الآفاق التى كانت تبدو بعيدة فى زمن السلم .

إن الحرب تنشّط التقدم والتطور فى مجال السلاح الذى سرعان ما يمتد ليشمل المجالات المدنية أيضاً . ففى أثناء الحرب العالمية الأولى ، كان التدمير الذي أحدثته المدفعية الثقيلة للمنشآت المحصنة ، بمثابة قوة دفع لمعرفة المزيد عن قوة مقاومة الخرسانة المسلحة ، أكثر من كل ما كان يمكن للتجارب المعملية أن تحققه . إن الاستخدام المعاصر لهذه المادة بكل آفاقه الجريئة ، خاصة فى مجال المبانى الشاهقة ، ما كان ليتحقق ، مالم يتيسر مثل هذا الحقل للتجارب ، بتطور الوسائل التكنولوجية التى تقدمت نتيجة المشكلات العديدة والملحة التى يستلزم حلها فى فترة الحرب التي لا تحتمل التأجيل أبداً . إن الكومبيوتر الذى تم صنعه لضبط وحساب كميات المخزون من قطع الغيار المطلوب إرسالها إلى مطارات المحيط الهادى ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، يعتبر اليوم عصب التقدم التكنولوجى والقاعدة التى ينهض عليها عصر المعلوماتية والعولمة بأسره . وهذا

يدل على أن الإنسانية تركت قيادها ، بإرادتها أو بغير إرادتها ، للمبادرات التكنولوجية ، دون أن تدرك إلى أين سيقودها تطور هذه المبادرات .

وقد أصبح مصطلح « السيطرة التكنولوجية » من المصطلحات التى تدل ، سواء بطريقة واعية أو غير ذلك ، على القلق من عدم التمكن من السيطرة عليها . وكأن الإنسان قد قدر له أن يخترع ليعيش ويتطور ويتقدم ، ثم ليقع بعد ذلك ضحية لاختراعاته ، أو لينجح فى إنقاذ حياة البشر بفضل الأدوية دون أن ينجح فى اكتشاف الوسائل الكفيلة بإمدادهم جميعاً بالغذاء الكافى والمناسب ، أو ليكتشف أدوية ، يتضح مع الوقت أنها أكثر ضرراً من المرض نفسه ، أو ليطور وسائل تكنولوجية تستغلها السلطات فى فرض سطوتها على الشعوب ، وفي مقدمتها التكنولوجيا الحربية التى تؤدى إلى تدمير الإنسان أو الفرد تدميراً كاملاً . وما يزال الإنسان يبحث عن طريقه للخروج من هذه الحلقة المفرغة .

لكن دروس التاريخ تؤكد أن كل تقدم ليس بالضرورة ثمرة أو نتيجة للحرب ، بل نتيجة لصراع ليس بالضرورة مسلحاً ، ومادام الصراع هو جوهر الحياة ، فلابد أن يكون التقدم أو التطور بمثابة القانون الذى يحكم مساراتها وآفاقها . والتقدم التكنولوجى بصفة خاصة ليس خيراً أو شراً فى حد ذاته ، وإنما هو مجرد أداة أو وسيلة من صنع الإنسان وتحت أمره ، سواء استخدمها فى البناء أو التدمير ، وهذا يتوقف على مدى رضوخه أو مقاومته لغرائزه الوحشية ، وحرصه الحضارى على تحقيق أهداف كثيرة إذا استخدمها لخير البشرية .

وكان نشوء الحضارات رهناً بالعلاقة الجدلية بين الحرب والسلام . ولم تكن نشأة المدن والحصون فى العصور القديمة سوى إنجاز تكنولوجى حتمى ، لابد أن تتخصص مجموعات من الشعب فى فروعه . إن رجلاً واحداً لا يستطيع بناء الأسوار وإنشاء الحصون ثم يدافع عنها. إن هذا العمل يتطلب مجموعة من المهام والتخصصات العديدة مثل فرق قاطعى الحجارة ، وسائقى عربات النقل ،

والبنائين ، والحدادين ، والجنود . ومع الوقت ظهرت مهن أخرى ، كرجال القانون ، والمال ، وغيرهم . وبدون هذه الأسوار والحصون لحماية الأفراد والمواطنين ، لا يستطيع الشعب أن يتقدم ويزدهر . وبحكم أن التطور لا يتوقف عند حد معين ، فإن السكان يزدادون ويتكاثرون بحيث تضيق بهم المدينة ، مما أدى إلى إبعاد الفقراء ليقيموا فى الضواحى ، فأصبح الدفاع عن هذه التجمعات السكانية أكثر صعوبة ، إذ إن هذه المنشآت الجديدة تعوق انحدار المياه إلى الأراضى الزراعية ، فى حين يتسبب النمو السكانى فى المجاعة . وبالتالى تنشأ المشكلات والصراعات . وعندما تجد السلطة نفسها بين شقى الرحى : الحرب الأهلية والحرب الخارجية ، فإنها تفضل الأخيرة . ولكى تزيد من احتمالات نجاحها ، فإنها تشجع التقدم التكنولوجى حتى تحقق النصر بالغزو ، ومع إتمام النصر تقبل المدينة على عصر صناعى ، أما فى حالة الهزيمة فإن الشعب يصاب بالإحباط ويدخل فى حالة كمون لاجترار آلامه واستيعاب الدروس المستفادة لعله يخرج منها بقوة دفع جديدة .

كانت هذه هى جدلية الحرب والسلام وقواعد لعبتها السياسية حتى نهاية العصور الوسطى . فقد كان السلاح قبل أى شىء آخر ، أداة يصنعها الحرفيون سواء أكان معقداً ، مثل صناعة العربات الحربية أو دروع الفرسان ، أم بسيطاً مثل الرمح أو السيف . وفى عصر النهضة أتاح التصنيع الناشئ فرصة الحصول على أسلحة آلية ، أخذت تحل تدريجياً محل الأسلحة اليدوية ، وإن ظلت هذه الأخيرة موجودة دائماً . إن المدفع أصبح يسمح بدك أكثر الأسوار سمكاً ، ولم تعد المدينة، بصفة عامة ، قادرة على الدفاع عن نفسها ، إذ إن الحصول على مدافع يخرج عن نطاق قدراتها المالية . وبالتالى كان على المدن أن تتجمع لتكون أمة على درجة كافية من الثراء ، للحصول على المدفعية اللازمة. هنا يؤدى تطوير هذه المدفعية إلى حث التكنولوجيين والفنيين على زيادة معلوماتهم فيما يختص بتركيب المعادن والبارود .

إن التقدم الذى تحقق فى مجالات الفيزياء والكيمياء ، كان الدافع الأساسى لتحسين توظيف الخامات المتيسرة بالفعل . وهو ما حدث لأدوات القياس بكل أنواعها ، كالساعات والتليسكوبات وآلات السدس التى يتم بها قياس خطوط العرض وزوايا النجوم لتحديد مواقع السفن فى البحار . . . إلخ . وكان استخدام هذه المعدات قد ساعد فيما بعد على تشغيل الأجهزة المعقدة المتطورة مثل السفن الحربية الحديثة . وهكذا كانت احتياجات الأساطيل الحربية ، والجيوش الجاهزة للقتال ، دافعاً أساساً لتطور علوم الرياضيات والفلك والجراحة وغيرها من العلوم . ولكن إذا كانت البحرية قد أدت إلى مثل هذا التقدم والتحديث التكنولوجى ، فإن هناك ظاهرة عبر التاريخ تبعث على القلق والتوجس ، هى ظاهرة الطاقة الكامنة فى الجبهة الداخلية التى تعانى من الفراغ السياسى نتيجة لانتقال الثقل إلى القوات البحرية خارج الوطن ، مما يؤدى إلى إخلال بالتوازن يصعب التغلب عليه فى داخل الدولة ، على الأقل من الناحية النفسية. هنا تبدأ سيطرة التكنوقراط على دفة السياسة بعد النجاح الذى حققوه على المستوى العسكرى ، فهم يمسكون بالمقاليد الفعلية للأمور منذ أن تحولت الأدوات إلى آلات ، وأخذ معدل تطورها فى التسارع. ولم يستطع أحد أو شىء أن يوقف هذا التطور ، منذ عصر النهضة حتى أوائل القرن الحادى والعشرين .

كان التوسع البحرى من أكثر المظاهر وضوحاً فى مجال السيطرة التكنولوجية الحديثة ، إذ إنه يجعل المعركة تدور دائماً على أرض العدو بعيداً عن أرض الدولة المعتدية . وكان فى مرحلته الأولى فى خدمة الدول التى تخاطر بالاهتمام به مقابل تضحيات مالية ضخمة . ثم فى مرحلة تالية كانت ثمرة المجهود والضرب بالمدافع والقنابل ، تدعم النفوذ السياسى ، وتساعد على الحصول على إيرادات ضخمة وعلى مواد أولية ، كانت في الماضى محاصيل التوابل والفحم ثم البترول . فتثرى البلاد ، ويحصل الشعب على قدر من

الرفاهية ، وتبدأ طاقاته فى الانطلاق ، وتترسخ السيطرة السياسية للطبقة الحاكمة ، وتتطور التكنولوجيا العسكرية .... إلخ .

وبرغم كل المزايا العسكرية والتكنولوجية للقوات البحرية ، فإنها تتكلف مصاريف باهظة ، ولا يعرف تزايدها حداً ، وتتجاوز كل التكاليف الخيالية ، وهى التى كان من الممكن الحصول عليها من مجهود الشعب قبل أن تتصاعد معدلاتها. وبالتدريج حلت الأجهزة التكنولوجية المتطورة محل القوة والشجاعة البدنية ، وفى مناطق العمليات الحربية في أعالى البحار ، أصبح القتال يجرى باستخدام وسائل مقررة وشبه تقليدية تتجنب الالتحام البدنى ، مما أدى إلى التفكير فى التخلص التدريجى من مشاة البحرية ، باعتبارهم من الطوائف التى يصعب دائماً تجنيدها ، بعد استخدام الصواريخ ذات الرؤوس الموجهة . لكن تجارب حرب فييتنام أثبتت بالدليل القاطع أن أكثر التكنولوجيات تقدماً ، لا يمكن أن تجبّ ما يستطيع العقل البشرى أن يقوم به .

ولا تتوقف مخاطر اللعبة السياسية عند حدود معينة ، لأن الذى يخاطر بمقاومة الابتزاز والتهديد بالقتل اللذين تولدهما الأسلحة الحديثة ، لا يستطيع أن يفعل ذلك ، إلا بعد توافر بعض الشروط المعينة التى لا تغيب بدورها عن ذهن الخصم . وقد بلغ التوحش التكنولوجى درجة أصبح فيها التصدى لسطوته ، يتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والشجاعة والصمود . وهذا القدر الكبير يتطلب بدوره أن يتأهب الساسة لكى يدرسوا بمنتهى العناية والدقة آثار الأسلحة التى يستخدمونها والأسلحة التى سيواجهونها ، حتى يستطيعوا عند المواجهة ، أن يميزوا بدقة أخطارها وحدودها . كذلك يتحتم عليهم أن يتقنوا عمليات تنظيم شعوبهم ، حتى يتمكن أكبر عدد منها من الصمود والبقاء ، خاصة فى حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل .

ولقد تبين أن أكثر الطرق فاعلية في التغلب على سيطرة التكنولوجيا ، هى فى بناء مجتمع متوازن من خلال منظوماته ومجموعاته التى تتخذ أشكالاً بالغة

التنوع ، ذلك أن مجتمع المؤسسات القوية والراسخة قادر على جعل المؤسسة التكنولوجية إحدى مؤسساته التى تكون كيانه العام ، وليست المؤسسة الوحيدة السائدة والمسيطرة على كل مقدراته. فهناك المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية والإعلامية والصحية والسكانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . . . إلخ ، والتى تشكل الأعمدة أو الطبقات التى ينهض عليها المجتمع ، والتي يمكن تشبيهها بالطبقات الجيولوجية التى تزداد كثافتها وصلابتها كلما أمكنها مقاومة الضغوط القوية . ومن هنا كان التحدى هو الشرط الأول والأساسى لنشوء الحضارة طبقاً لمقولة المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى .

ومن الواضح أن المؤسسة التكنولوجية تستمد قوتها أساساً من المؤسسة العسكرية التى تغدق عليها الأموال والنفقات الباهظة ، بحجة ردع الخصوم الذين يتربصون بالوطن . وفى الوقت نفسه يعمل الساسة للمؤسسة العسكرية ألف حساب حتى لا يتعرضوا لتهمة التفريط فى الحفاظ على سلامة الوطن وتأمين مستقبله . أى أن التحالف بين المؤسسات السياسية والعسكرية والتكنولوجية ظاهرة طبيعية إلى حد كبير ومتكررة في معظم بلاد العالم على اختلاف مستوياتها وأشكالها ، بل إن المشكلة تزداد تفاقما فى البلاد الفقيرة فى مجال التكنولوجيا . إذ إن التحالف فيها يظل مقصورا على المؤسستين العسكرية والسياسية اللتين تعملان على استيراد التكنولوجيا بشتى الوسائل ، حتى لو اقتطعا ثمنها من قوت شعوبها . ولا تعدم المؤسسة السياسية الحجة التى تتذرع بها دائماً وهى : «إذا أردت أن تعيش فى سلام فلابد أن تستعد للحرب ».

وقد شهدت عصور التاريخ نماذج من العصيان المدنى أو المقاومة السلبية أو السلمية للطغيان المسلح ، مثلما كان يفعل المسيحيون الأوائل فى مقاومة الإمبراطورية الرومانية وبطشها المدجج بآلة الحرب ، إذ كانوا يختفون سراً في كهوف الجبال أو فى سراديب الموتى للصلاة وطلب العون من الله . وبرغم أن

الثمن الذى دفعوه كان باهظاً ، واستمر أكثر من قرنين ، فإن التراكمات الجيولوجية لهذا الكفاح السلمى أدت إلى انتصارات حاسمة فى النهاية ، إذ استطاعت المسيحية أن تنتشر فى الإمبراطورية الرومانية نفسها . وهو نفس النموذج الذى اتبعه المهاتما غاندى فى القرن العشرين عندما حارب الإمبراطورية البريطانية بالعصيان المدنى الذي كتَّل الشعب الهندى خلفه ، واستطاع به أن يحرر الهند من سيطرة الاستعمار البريطانى .

لكن هذا الحسم السلمى المدنى يعد استثناء من قواعد اللعبة السياسية إذا ماقورن بالحسم العسكرى أو المسلح ؛ لأنه فى حالات أخرى كثيرة لم يؤد إطلاقاً إلى نتيجة حاسمة . فمثلاً اضطرت جماعات الهوسيين فى بوهيميا ، لاستخدام نظام تجمعى خاص لمقاومة الإقطاع الذى كان يهدف إلى إبادتهم ، لأنهم لم يكن فى حيازتهم السلاح المادى الذى يساعدهم على المواجهة المسلحة المباشرة . وفى عصر أكثر قرباً ، على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . حاولت جماعات الفلاحين أو ما كانوا يسمون بعبيد الأرض الصمود السلمى أو السلبى فى وجه الحراس المرتزقة الذين شكلوا ما يشبه الكتائب لحساب السادة الإقطاعيين ، لكنهم لم يصلوا أبداً إلى نتائج حاسمة ، وبالتالى لم يقف التاريخ طويلاً ليسجل لهم هذه المحاولات التى كانت فردية أكثر منها جماعية .

أما فى حالة المدنيين المسلحين بالأسلحة الخفيفة ، وعرفوا أحياناً بالفدائيين ، فقد سجل لهم التاريخ قدرتهم الفائقة على التخفى والمناورة والمفاجأة والتصدى لأعتى الأسلحة الثقيلة ، وهى الظاهرة التى عرفت بعد ذلك « بحرب العصابات ». ولابد أن تسجل الريادة فى هذا المجال لكتائب المشاة التى قامت بدورها التاريخى بطول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اعتماداً على تشكيلاتها الداخلية التى كان معظمها من المتطوعين المدنيين الذين ساعدوها

على خوض أكثر المعارك ضراوة ، دون أن يفقدوا تماسكهم نظراً لمرونة الحركة التى كانوا يتمتعون بها . فقد كانوا بمثابة مجموعات شديدة التجانس ، متينة الترابط ، تحارب من أجل عقيدة عسكرية وقومية لا تحيد عنها . ولم يكن عقدها ينفرط إلا نادراً . وكان المتطوع أو الجندى يقضى فيها جزءاً كبيراً من حياته . وقد انبثقت عنها مؤسسات حديثة كثيرة ، مثل مؤسسات التعليم العام . ولم تكن هناك فواصل بين الأنشطة العسكرية والممارسات المدنية ، إذ كانت هذه الكتائب فى القرن الثامن عشر تضم عادة مدارس يمكن للجميع الالتحاق بها .

وقد أثبت التاريخ أن الروح المعنوية العالية يمكن أن تتصدى للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، إذا ما أحسن التخطيط لها واستغلال كل طاقاتها فى الوقت والمكان المناسبين ، خاصة عندما تتصدى القوات الفدائية أو غير النظامية للقوات النظامية. ففى منطقة ڤردان الفرنسية ، عام ١٩١٦ ، واجه المشاة الفرنسيون التحدى ، بإثبات خطأ حسابات المدفعية الألمانية . إذ إن الألمان لم يكن فى استطاعتهم ، إبطال مفعول دفاع المشاة الفرنسيين ، إلا إذا أمطروا أرضهم بآلاف القنابل ، ذلك أن الاختباء فى حصن أو كهف أو خلف ساتر ، والإمساك ببندقية أو مدفع خفيف ، يمكن أن يكون أكثر فاعلية من قنابل المدفعية الثقيلة التى لا تعرف أماكن الأفراد على وجه التحديد . ولذلك نجح المشاة الفرنسيون فى التمسك المستميت ببعض الحصون مثل فو وأسوفيل وغيرهما ، وبذلك ظلوا مسيطرين على الأرض بوسائل تكاد تكون سلمية إذا ما قورنت بالبطش التكنولوجى الذى يمتلكه الخصم .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، حدث أن تمكن الرجال والفدائيون والمتطوعون المدنيون فى كثير من الحالات ، من خلال الاستفادة من بعض الأطلال أو أدنى السواتر التى تهيئها الأرض ، من مقاومة كل هجوم وإحراز النجاح ، كما حدث فى لينينجراد وستالينجراد وكاسينو وغيرها من الأمثلة ذات

الدلالة . وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، على جبهة قناة السويس ، كانت كل الحسابات الإستراتيجية والمعلومات المخزنة فى الكومبيوتر تؤكد أن آلة الحرب الإسرائيلية المدججة بأحدث التكنولوجيا الأمريكية قد فرضت السلام أو الاستسلام على المصريين الذين لم يعد لهم أى حول أو قوة لاعتمادهم على السلاح السوفييتى المتخلف الذى كان ينتمى لتكنولوجيا الحرب العالمية الثانية ، ولعجزهم عن عبور قناة السويس بصفتها أصعب مانع مائى في التاريخ ، ولوجود خط بارليف الذى قيل عنه أن تدميره يحتاج إلي قنبلة ذرية . ولذلك كان الدور المشترك الذى لعبه الطيران المصرى بضربه المطارات والقواعد الإسرائيلية فى سيناء ، فى الساعة الثانية ظهر السبت ، السادس من أكتوبر ، والذى لعبه سلاح المهندسين بمد الجسور عبر القناة، ثم لعبه سلاح المشاة والمدرعات فى وقت قياسى أذهل العالم كله ، بعبور القناة واختراق خط بارليف والتوغل فى سيناء . وأثبتت القوات المسلحة المصرية خطأ الحسابات والمعلومات المخزنة في أجهزة الكومبيوتر التى عجزت عن تسجيل أو قياس الروح المعنوية العالية التى جعلت المقاتل المصرى يأتى بما يشبه المعجزات وهو ينطلق لتحرير أرضه . ولم يكن السلم الذى التزم به المصريون ، استسلاماً كما ظن الأعداء والأصدقاء أيضاً ، وإنما كانت فترة كمون وتمويه للإعداد للحرب الحاسمة ، طبقاً لجدلية الحرب والسلام .

إن هذه الأمثلة تدل على قدرة الرجال الذين تحركهم قيم وطنية ومثل عليا ، على إيقاف الخصوم المجهزين تجهيزاً تكنولوجياً متقدماً . لكن المستقبل يحمل فى طياته نذراً خطيرة تؤكد أن التوحش التكنولوجى المعاصر قادرعلى تحويل السلام الذى تحرص عليه الدول النامية ، إلى استسلام بمعنى الكلمة ، إذ لا قبل لها فى مواجهة البطش التكنولوجى الذى يحمل الدمار عبر آلاف الأميال على متن صواريخ عابرة للقارات ، وتستطيع أن تحدد أهدافها بدقة تحديد

القناص لهدفه عبر منظار بندقيته . ومن العبث تهدئة الخواطر ، بالتقليل أو التهوين من آثار هذه الأسلحة المتقدمة ، بل على العكس ، إذ يجب على دول العالم المعرضة لمثل هذه الضربات أو الهجمات ، دراستها دراسة تحليلية متأنية ومستفيضة ، من خلال تكوين منظومة تضم هذه الدول ، بعيداً عن نطاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ولتكن إحياءً لكتلة عدم الانحياز ، فى سبيل معرفة أين تقع حدود فاعلية هذه الأسلحة الحديثة ، والاحتياطات التى يمكن اتخاذها لمواجهتها بشتى الوسائل الممكنة .

والظاهرة المثيرة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن جدلية الحرب والسلام تتجلى كأوضح ما تكون فى الحرب النووية . صحيح أن هذه الحرب لم تقع بعد ، لكن الفروض العلمية توضح أن السلام سيتخذ شكلاً جديداً بل وإيجابياً بعد وقوعها !! فإذا كانت الأسلحة النووية تؤثر على مساحات شاسعة ، وتهدم المنازل والمحاصيل وتحرقها ، فيتكاثر الركام والأطلال ، ويبقى تأثيرها الإشعاعى زمناً طويلاً ، بل وتستطيع حتى قبل استخدامها ، أن تشل إرادة الدفاع ، بتأثير الرهبة التى تشيعها ، إلا أنها لا تستطيع أن تتعمق كثيراً داخل التربة ، ولذلك فإن قذائف المدفعية والقنابل التقليدية ، قد تكون أكثر خطورة على الحياة ، لأنها تدمر باطن الأرض ، فى حين أن الدفقة الذرية لا تفعل أكثر من مسها. ولذلك فإن الشعوب التى تقوم بإعداد نظام حديث للوقاية فى باطن الأرض ، تضع فى اعتبارها الأسلحة التقليدية قبل الأسلحة النووية ، وخاصة بعد اختراع قنبلة النيوترون التى تقضى على الحياة البشرية دون أن تمس المبانى والمنشآت بأى أذى !!

إن الخرسانة المسلحة التى لم يبدأ استخدامها إلا فى الوقت الذى تمكن فيه رذرفورد لأول مرة من شطر المادة ، تستطيع أن تقدم للبشرية إمكانات رائعة ، بشرط المبادرة باستخدامها . ذلك أن إنشاء المدن تحت سطح الأرض ، قد

يسمح بتجنب تفجر المناطق الآهلة بالسكان ، وتجنب الكوارث الاقتصادية الناتجة عن التدمير ، والتنبؤ بالطريقة التى يمكن بها للمجتمعات البشرية الحديثة أن تبقى ، وأن تهتم جدياً بمشكلة حماية نفسها . ولذلك فإن الإسراف فى استخدام الخرسانة المسلحة فى المنشآت فوق سطح الأرض ، يمكن أن يؤدى إلى نتائج سلبية . ويوضح العلماء ببساطة شديدة للغاية أن نشوب حرب نووية سوف يمكن الإنسان ، من خلال تنوع الإشعاعات الناتجة ، من التوصل إلي وسيلة لمحاربة الأوبئة التى لا يزال عاجزاً عن السيطرة عليها ، مثل الكوليرا والسرطان والإيدز ، كما أنه من الممكن أن يكون مدى التدمير الحادث ، سبباً فى حث الإنسان على أن يتوصل أخيراً إلى التنظيم الجديد للمدن ، وهو النظام الذى يحتاج إليه لإنشاء مدن تناسب متطلباته . لكن يظل هذا التصور نوعاً من الخيال العلمى.

وليست هناك أوجه اختلاف عديدة بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية التى لابد أن يكون استخدامها بالغ التدمير ، وإن كان يثير ، لمن يستخدمها ، مشكلة تكاد تتعذر على الحل . فلن يجدى إهلاك العمال المتخصصين فى المصانع المطلوب الاستيلاء عليها ، والفلاحين الذين يزرعون الأرض المطلوب استغلال إنتاجها ، لأن هذا لن يعنى سوى تطبيق سياسة الأرض المحترقة أو مبدأ «علىّ وعلى أعدائى » . وإذا كان بعض القادة والزعماء ممن فقدوا عقولهم يلجأون إلى هذه الوسائل الشيطانية ، ويهدمون المعبد على رؤوسهم ورؤوس الجميع ، فإن النتيجة ستكون مشابهة لنتيجة الأوبئة الكبرى التى انتشرت فى العصور الوسطى ، أى أنها ستصيب الغالب بقدر ما ستصيب المغلوب ، وسترتد الأسلحة إلى نحر الذين يستخدمونها ، وإن كان الزمن كفيلاً بمحو آثار تدميرها .

ويمكن القول بأنه يجب البحث عن المحرك الأساسى للتطور التكنولوجى

فى الحاجة إلى خلق عالم تختفى منه الآلام التى تـؤرقه ، وهى حاجة قديمة قدم الإنسانية . ويوضح التـاريخ أن وسائل العلاج التى تبدو شديدة الفـاعلية و تنتهى دائماً بإحداث آلام من نوع جديد ، هى أشد قسـوة من تلك التى حاولت علاجها . وهى الحقائق المـأسوية التى أدركها الإغريق بوضوح لم يسـبق له مثيل ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن البشرية تدين لهم بنشأة التراجيديا . لقد تمكن فلاسفتهم من فهم الحـرب على حقـيقتـها ، عندمـا وجدوا فيـها مـصدر كل شيء ، من الأحسن إلى الأسـوأ، وكل ما هو خير - ومنه السـلام - وكل الشرور والآلام . ولكنهم أدركوا أيضاً أن مصـدر هذه المشكلة المهمة أو المأسـوية المتجددة ، لا يمكن القضاء عليه إلا باتباع خطة أو منهج مخـتلف لم يتحقق حتى الآن والبشرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين بعد المـيلاد . ويبدو أنه لن يتحقق لأن جدلية الحرب والسـلام بكل قوانينها وقـواعدها ، هى جزء عـضوى من طبيعـة الوجود البشرى ذاته . وهى قوانين وقواعد تشبه تلك الـتى بلورتها التراجيديا الإغريقية ، بحيث يـصبح منتهى أمـل الإنسان أن يخفف من ويـلاتها بقدر الإمكان ، لـكنها ستظل سيفاً معلقاً على عنقه إلي مالا نهاية .



(١٧) جـذور الصهيـونيـة

يظن الكثيرون أن قواعـد اللعبة الصهيونية بدأت بالمؤتمـر الصهيونى الأول الذى نجح هيرتـزل فى عقدة فى مـدينة بازل بسويسـرا عام ١٨٩٧ . لكن تاريخ اللعبـة يعود إلى عام ١٨٣٤ على وجه التـحديد ، حين صدرت أول فـتوى تدعو إلى إقامة مسـتوطنات يهودية فى فلسطين بالمفهوم الحـالى لفكرة المستوطنات ، والدعوة إلى الصهيونية كحركة سياسية لا تعتمد على الدين وحده . وصاحب هذه الفتوى هو الحاخام يهودا الكالاى الذى ولد فى أواخـر القرن الثامن عشر فى شبه جزيرة البلقان ، عندما كانت ضمن ممتلكات الإمـبراطورية العثمانية . وشهد فى شبابه حركة القومية النامية بين الصرب الذين كانوا ينادون بالتخلص من الاستعمار العثمانى ، وإحياء القومية الصربية التى أوحت إليه بالدعوة إلى قومية يهودية تسير على نهجها ، وبذلك يكون يهودا الكلاى أول صوت يهودى ينادى بتأسيس الكيان الصهيونى قبل هيرتزل وبنسكر وغيرهما من رواد الدعوة الصهيونية ، الذين كتبت عنهم دراسات وأبحـاث لا يمكن حصرها على مدى عـقود عديدة متـتابعة ، فى حين انـدثر اسم يهودا الكالاى لأكـثر من قـرن كامل ، قـبل أن يبدأ المـؤرخون والمنظرون اليهود إحياء كتاباته وإعادة تقديمـها وتقييمها فى عام ١٩٤٥ ، أى قبل قيام دولة اسرائيل بثلاثة أعوام فقط ، واعتبره بعضهم نبياً للصهيونية .

وقـد بدأ الكالاى أولى كتـاباته فى عـام ١٨٣٤ حين أصـدر كتـيبـاً بعنوان « اسمعوا يا بنى إسـرائيل » قال فيه : إن التمهيـد الضرورى للخلاص والعودة ، يتمـثل فى إقامة مـستوطنات يهـودية على أرض فلسطين . وبعد سـتـة أعوام من

صدور الكتيب ، وقع حادث شهيـر فى مدينة دمشق عام ١٨٤٠ ، عندما وجهت إلى يهود المدينة تهـمة قتل صبى مسيـحى ، واستخدام دمه فى صنع الخـبز غير المخمـر الذى يتناولونه فى عيد الفـصح . وأحدث هذا الاتهام صدى كـبيراً بين يهود أوروبا . واستغل الكالاى الفرصة ليؤكد أن الوسيلة الوحيدة لوقف مثل هذه الاتهامات التى تهدد حياة اليهود باستـمرار ولضمان أمنهم وحريتهم هى أن يعيشوا حياتهم الخاصة بهم فى أرض أجدادهم .

وتعددت كتابات هذا الحاخام التى وضع فيـها إستراتيجية للخلاص ، بعث بها إلى كبار الشخصيات اليهـودية فى العالم الغربى من أمثال المليونير الإنجليزى موسى مونتفـيورى والسياسى الفرنسى أدولف كرمبـو ، إيماناً منه بأن برامجه لن تتحـقق بدون أموال اليـهود ونفوذهم . وكـان برنامجه الأسـاسى يتضـمن شراء أراضى فلسطين من السلطان العثمـانى ، لإقامة تجمع كبير لـيهود العالم هناك ، وإنشاء صندوق قومى لتمويل شراء الأراضى ، وصندوق آخر لجباية نسبة محدودة من دخل كل يهودى ، وطرح سندات للحصول على قرض قومى .

وقد ترددت هذه الأفكار نفسها بعد ذلك فى البرنامج الذى خطط له ثيودور هيرتزل ، وطبقته الحركة الصهيونية على مراحل متتابعة . ولم يكن الكالاى يردد أفكاراً بلا صدى عند مـعاصريه . فقد كـان سايمون هيرتزل جـد ثيودور هيرتزل واحداً من أتباعه ومن أشد المعجبين به . كذلك كان من بين معاصريه حاخام فى بولندا اسـمه تسيـفى هيرش كـاليسكر ، في وقت كـانت بلده تمر بصـراع قومى عنيف فى سبـيل استرداد كيـانها بعد تقـسيمهـا للمرة الثانيـة فى عام ١٧٩٣ بين بروسيا وروسيا القيصرية . وهذا ما أوحى إلى كاليسكر بفكرة «القومية اليهودية»، فظهـرت أول دعوة له إلى الصـهيونيـة فى خطاب بعث به عـام ١٨٣٦ - أى بعد صدور كـتيب الكالاى بعامـين - إلى عميـد أسرة روتشيـلد اليهودية العـريقة فى برلين ، قال فيه : « إن بداية الخلاص ستجىء عن طريق الجهد البشرى ، وإقناع حكومات العالم بالسعى لتجميع شتات بنى إسرائيل فى الأرض المقدسة » .

وكانت « منظـمة التحـالف الإسرائيلى العـالمى » التى تأسست فى فـرنسا عام ١٨٦٠ للدفـاع عن حقـوق اليهود دوليـاً ، قد ساهمت بجـهد عـملى مبكر للاستيلاء عـلى أرض فلسطين ، وذلك من خلال إقامة المدرسة الزراعـية فى يافا عام ١٨٧٠ ، لأجل إعـداد الأفواج الأولى من المهـاجرين للعمل بالزراعـة حتى يرتبطوا بالأرض . وبعد تأسيس هذه المنظمة بعامين ، أصدر كاليسكر أهم كتاب له وكان « البحث عن صهـيون » ، وفيه يؤكد : « عندما تتحـقق العودة بوسائلنا الأرضية فإن أشعة الخلاص السماوية سوف تظهر بالتدريج » .

وفى العام نفسه (١٨٦٢) صدر كتـاب مهم آخر بعنوان « روما والقدس » ، يتضمن مقارنة بين توجه الكاثوليك فى العالم نحو روما (الفاتيكان) ، وبين توجه اليهـود فى العالم نحو القـدس ، ولم يكن المؤلف هذه المـرة حاخامـاً ، وإنما فيلسوف اشتراكى هو موسى هيس الذى عمل فـترة مع كارل ماركس فى الصحيفة التى كان يصـدرها فى ألمانيـا . كما شـارك كلا من ماركـس وإنجلز فى إصدار كتابين من كتب التحليل النقدى للأوضاع السياسـية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت سـائدة فى ألمانيا فى ذلك الوقت . وكان له دور كـبير فى الثورة الألمـانية عام ١٨٤٨ لدرجة أن صدر عليه حكم بالإعـدام . وبعد ذلك اختلف مع ماركس وإنجلز ، وعارض «المـانيفـستو الشـيوعى » عند صـدوره ، ونادى بالاشتراكـية القومية التى أدت إلى إيمانه بفكرة القوميـة اليهودية ، وتحوله إلى الصهيونية التى صاغ كل آرائه بشأنها فى كتاب « روما والقدس » .

وكان توقـيت ظهور هذه المرحلة الأولى من الـدعوة الصهيـونية والقومـية اليهوديـة ، مواكباً لعصـر القوميات عـموماً فى أوروبا فى منتصف القـرن التاسع عـشر، كـما تمـثلت في ألمانيـا التى وحـدها بسمـارك ، وإيطاليا التي وحـدها غاريبـالدى ، بالإضافـة إلى صربيـا واليونان وبولندا . ولم تـكن لفكرة القومـية اليهـودية جذور من قبل فى الـتاريخ اليهـودى ، أو مقومـات قبل عصـر نهوض

القوميات الأوروبية ، لكنها وجدت الفرصة سانحة لركوب الموجة العامة التى أحدثتها القوميات الوليدة فى أوروبا . لكن الصهيونية أو القومية اليهودية كانت مختلفة تماماً عن الدعوات القومية فى تلك الفترة ، والتى كانت تناضل فى سبيل السيادة السياسية فوق أرض قومية صلبة تقف عليها بالفعل ، وتتحدث لغة قومية واحدة ، وتمر بظروف تاريخية وحضارية متجانسة . أما الجذور الأولى للصهيونية ، فكانت بلا أرض ، وبلا لغة مشتركة متداولة . ولذلك سيطرت عليها منذ البداية فكرة الاستيطان أو إقامة المستوطنات فى أرض غير أوروبية هي أرض فلسطين . كذلك فإن اللغة العبرية التى حرصت الصهيونية على اتخاذها لغة رسمية فى إسرائيل ، لم تكن متداولة عند ظهور الصهيونية ، بمعنى أنها لم تكن لغة حية ، وإنما كان يقتصر استخدامها على الصلوات اليهودية داخل المعابد ، ولا يكاد يلم بها إلا بعض الحاخامات . فقد كان اليهود يتحدثون لغات البلاد التى يعيشون فيها .

فى تلك الفترة ظهرت قصة « اليهودي التائه » الشهيرة فى روسيا ، وأصبحت أكثر الكتب انتشاراً بين اليهود فى ذلك الوقت ، وكان عنوانها فى الأصل « التائه فى دروب الحياة » . وتصور حياة جيل كامل من اليهود ، أرادوا أن يخرجوا من الحارات الضيقة المغلقة عليهم ، وأن ينطلقوا إلى العالم الفسيح ، ثم اكتشفوا أن اندماج اليهودي في المجتمعات الأخرى غير ممكن عملياً لأنه حتى لو سعى إلى هذا الاندماج فإن المجتمع العادى لن يقبله . فهناك نفور تاريخى من اليهود لأن الشعوب العادية التى تعيش حياتها ببساطة وبدون رواسب أو عقد لا تحب أن تنفتح على شعب عنصرى منغلق على نفسه ، وتزخر أفكاره وسلوكياته بالريبة والشك والعقد النفسية . فاليهود هم السبب فيما يطلقون عليه مصطلح « معاداة السامية » برغم أنهم مجرد شعب مشتت من شعوب سامية كثيرة عاشت مستقرة فى بلادها ، وكأنهم هم الساميون الوحيدون ، إذ يقول

بنسكر : « إن العداء للسامية قد جعل وضع الأقلية أمراً غير محتمل بالنسبة لليهود فى أى مكان »

وإذا كانت الشعوب التى تـعيش فى بقاع الأرض المتباعدة ، وعـبر عصور تاريخية متتابعة ، لا تستريح لليهود أينما كانوا ، فلا يعقل أن تكون هذه الشعوب كلها هى المخطئـة ، واليهود هم الذين على صواب. فإذا كـان هناك ما يسمى « بمعاداة السامـية » فاليهود هم السبب فيهـا . وبناء على هذا الادعاء يكمل بنكسر حديثه فيقول : « لكى ينقذ اليهود أنفسهم يجب أن يعيشوا ككيان مستقل على أية أرض صالحة لإقامة وطن يهودي عليها ، ومن الأفضل أن تكون فلسطين » وكان بنسكر هو الذى أسس جمعية « أحباء صهيون » عام ١٨٨٤ وأمضى بقية حياته فى جمع التبرعات لها . وكان أهم ما خلفه هو كتاب « الانعتاق الذاتى » الذى يصفه آرثر هيرتزبرج فى كتـاب « الفكرة الصهيونيـة » الصادر عام ٢٠٠١ ، بأنه « أول بيـان مـهم عن آلام اليـهـود الذين لفظهم العـالم ، ودفـعـهم إلى البـحث عن قومـيتـهم ». ولكن هيرتزبرج لـم يوضح لماذا لفظهم العـالم الذى لم يلفظ أى شعب آخر ؟!

أما ثيودور هيرتزل فيمثل المرحلة الثالثة بعد المرحلة الأولى التى كان يهودا الكالاى وكاليـسكر وموسى هيس رواداً لهـا ، ثم المرحلة الثانيـة التى مثلهـا ليو بنسكر الذى عمق من جذور الفكرة الصهـيونية التي بذرها رواد المرحلة الأولى ، والتى طورها هيرتزل فى المرحلة الثالثة من خـلال دوره فى مجال الدبلوماسية ، وإجراء لقاءات شخصية مع عدد من أقطاب العالم لمحاولة التأثير فيهم وإقناعهم بالدعوة الصهيونية ، مثل السلطان العثمانى ، والقيصر الألمانى ، وملك إيطاليا ، وبابا الفاتيكان وغـيرهم . وبذلك استطاع هيرتزل أن يـمد جذور الصهيـونية إلى مجال الانفـتاح على العالم ، واجتذاب أنـصار لها من خارج نطاق الشخـصيات اليهـودية العالمية. وكـان أكبر إنجاز له هو حـصوله من الحكومة البريطانـية عام

١٩٠٣ على عرض جزء كبير من أراضى أوغندا بصفتها مستعمرة بريطانية فى ذلك الوقت ، لإقامة وطن قومى يهودي متمتع بالحكم الذاتى . لكن هذا الإنجاز الوحيد الذى حققه تحول إلى سلاح ضده فى المؤتمر الصهيونى السادس الذى عقد فى نفس العام ، عندما هاجمه الشاب حاييم فايتسمان (الذى كان يرأس وفداليهود الروس إلى المؤتمر ، وأصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل) ، وكان هجومه عنيفاً بحيث انتهى المؤتمر إلى خذلان هيرتزل وانتصار فايتسمان ، واتخاذ قرار نهائى بأن جذور الفكرة الصهيونية يجب أن تمتد فى أرض الواقع ، وهذه الأرض هى جبل صهيون وليست أية أرض أخرى .

وللحقيقة والتاريخ فإن هيرتزل كان يؤمن فى البداية بإمكان التفاهم الأفضل مستقبلاً بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى ، لأنه كان يرى أن ذلك يتفق مع التقدم الطبيعى للفكر الإنسانى ، ولأن اندماج اليهود فى المجتمعات البشرية أمر مرغوب فيه ، كما أنه تطور لا يمكن تجنبه . وكان هيرتزل بهذا التوجه ، يعبر عن وجهة النظر السائدة بين مثقفى اليهود الغربيين في أوائل القرن التاسع عشر ، والذين وجدوا أن فى إمكان اليهود أن يستقروا مع شعوب البلاد المختلفة كمواطنين عاديين دون مشكلات خاصة بهم . لكن محاكمة الضابط اليهودى الفرنسى ألفريد دريفوس عام ١٨٩٤ بتهمة التجسس لحساب ألمانيا ، كانت بمثابة نقطة تحول فى حياة هيرتزل وفكره ، فقد حضر هيرتزل المحاكمة العسكرية كمراسل لصحيفة نمساوية، ورأى دريفوس وهو يجرد من رتبته ، ويساق إلى خارج قاعة المحكمة بعد أن صدر عليه حكم بالنفي وسط هتاف الجماهير « يسقط اليهود » لكن محاكمة دريفوس أعيدت بعد ذلك مرتين ، تحت إلحاح الأديب اليهودى الفرنسى إميل زولا ، وثبتت براءته بعد أن تبين أن التهمة ملفقة من أساسها ، وأعيد الاعتبار إلى دريفوس ، واشترك بالفعل فى الحرب العالمية الأولى .

حولت هذه القضية هيرتزل إلى صهيونى وبالتالى إلى ظهور كتابه « الدولة اليهودية » الذى يعتبر أهم وثيقة فى تاريخ الصهيونية ومن أعمق جذورها ، وقد صدر هذا الكتاب عام ١٨٩٦ . وفى العام التالى أسس هيرتزل صحيفة « دى فيلت » أى « العالم » لتكون الصحيفة الأسبوعية الناطقة بلسان الحركة الصهيونية فى أوروبا . ومع ذلك مات هيرتزل مغموراً فى عام ١٩٠٤ ، ولم يحتل مكانته الأثيرة فى التاريخ اليهودى إلا بعد سنين طويل . كما أن إسرائيل لم تفكر فى نقل رفاته لكى يدفن فى ضواحى تل أبيب إلا بعد أكثر من عام من إنشائها ، إذ دفن عام ١٩٤٩ فى منطقة الجبل الذى عرف باسمه بعد ذلك « جبل هيرتزل » .

ثم تأتى المرحلة الرابعة فى تعميق الجذور الصهيونية ، والتى يمثلها « أحد هاعام » الذى لم يهتم كثيراً بإقامة دولة يهودية ، كما فعل من سبقوه ، وإنما ركز على « إحياء الديانة اليهودية فى الأرض المقدسة ، ونشر الثقافة اليهودية من الأرض المقدسة إلى جميع أرجاء العالم » على حد قوله . وقد نشر مقالاً شهيراً فى عام ١٨٨٩ بعنوان « ليس هذا هو الطريق » ، ووقعه بكلمتى « أحد هاعام » اللتين تعنيان بالعبرية « أحد العامة » لأنه لم يعتبر نفسه كاتباً . ومنذ ذلك المقال أصبح معروفاً بهذا الاسم العبرى طيلة حياته ، والذى طغى تماماً على اسمه الأصلى : آشر تسيى جينزبرج . وقد حضر المؤتمر الصهيونى الأول الذى دعا هيرتزل إلى عقده فى بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ . لكن يبدو أنه في صميم وجدانه لم يكن مقتنعاً بما يفعل ، بدليل أنه آلى على نفسه ألا يحضر أى مؤتمر صهيونى بعد ذلك ، وانتهى به الأمر إلى الكفر بالديانة اليهودية ذاتها . ولذلك فإن الدراسات الصهيونية والأدبيات اليهودية لا تركز على أهم كتاباته « قانون القلب » ١٨٩٤ ، « الروح والجسد» ١٩٠٤ ، « نقيض الشتات » ١٩٠٩ ، « القومية والدين » ١٩١٠ ، إذ اتهمه البعض بالخيانة ، والبعض الآخر بالجنون .

ومع ذلك فقد أثمرت دعوة أحد هاعام الدينية والتعليمية والثقافية ، بافتتاح

الجامعة العـبرية فى القدس عام ١٩٢٥ ، وهو الافتتاح الذى شارك فـيه ممثلون عن مختلف جامعات العالم ، بما فيها جامعة فؤاد الأول « جامعة القاهرة » الآن . وهى الجامـعة التى لعبت دوراً حيـوياً فى إضفاء المـسحة الحضـارية والتنويرية والفكرية والثقافـية على الحركة الصهيـونية ، وكانت بمثابة إعلان أمـام العالم أجمع ، بأن الصهـيونية تهدف إلى التـعمير والبناء والـتآلف بين مختلف الأجناس والشـعوب بلا حساسيات . ولم يكن أحد يدرك فى عشرينيات القرن العشرين أن الجامعة العبرية لم تكن سوى واجهة علمية وأكاديمية لتغطيـة الأهداف الاستيطانية والتوسعية والعسكرية والإستراتيجية التى كانت تمهد لإقامة الدولة اليهودية والكيان الصهيونى .

ولم يكن التمهيـد مقصوراً على يهود أوروبا وروسيا ، بل شـارك فيه يهود الولايات المتحدة الأمريكية بالمال والفكر والدراسة . فى مقدمتهم كان الأمريكى يهودا ماجنس الذى أصبح مديراً للجامعة العـبرية عام ١٩٣٥ ، ومات بعد خمسة أشهـر من قيام دولـة ذات قوميـتين » (عرب ويهـود) . وكان يشـاركه هذا الرأى فيلسوف آخر هو مـارتن بوبر أستاذ كرسى الفلسفة الاجـتماعية بالجامـعة العبرية الذى توفى عام ١٩٦٥ عن ٨٧ عاماً ، وبكاه اليهود والعرب على السواء .

ويوضح آرثر هيـرتزبرج في كتـاب « فكرة الصهـيونية » الذى أشـرف على جمع وتحـرير ثمانى وثلاثين مـقالة ، وقام بكتـابة مقدمـة له ، وذلك فى فصل بعنوان « بين الديانة اليهودية والدعوة الصهيونية » يقول فيه :

« ترى الديانة اليهـودية أن شتات اليهـود فى شتى أرجاء العالم بعـد السبى الرومـانى عام ٧٠ مـيلادية ، إنمـا هو فتـرة عـقاب وتكفـير عن الذنوب . أمـا الصهـيونيـة فترى أن كل تاريخ مـا بعد السـبى - من الشتات والنـفى - إنما هو حلقات متـصلة من الصراع اليائس ضـد العداء للسامية ، وأنه بـدون الجلاء التام لليـهود من مـختلف دول العـالم والعودة إلي أرض إسـرائيل ، فلن يكون تاريخ اليهـود غير استـمرار لهذا الصـراع اليائس ضد العداء للـسامية . وتفـسر الديانة

اليهودية « الخلاص » بأنه مواجهة بين اليهـودى وربه ، فى حين تفسره الصهيونية بأنه الحوار بين اليهود وسائر الأمم بهدف الحصـول على موافقتها على إقامة دولة لليهود فى فلسطين . إن الصـهيونية كدعـوة حديثة غير تقليدية ، لا تعـتمد على المنظور الدينى فحسب بل لها جانبها العلماني أيضاً ، فهى تستمد قيمها الجديدة من التيـارات العامة التى تسود البـشرية، خاصة تلك التي واكـبت أو تفاعلت مع نهوض القوميات فى أوروبا . وبالتـالى فالصهيونية مستوحاة من ظواهـر اجتماعية مادية وليس من تعاليم دينيـة روحية ، فقد أضفت على التفـسيرات الدينية منظوراً دنيوياً ، يحتم على اليهـود التعامل مع عالمهم المعاصر بأساليـبه ، مع الاحتفاظ بأساليبهم الخاصة بهم » .

ويقول هيرتزبرج إن الفصل الحديث فى تاريخ اليهود ، يبدأ بالثورة الفرنسية التي منحت يهود فرنسا حقوق المواطنة الكاملة عام ١٧٩١ ، عندما وضع نابليون بونابرت ولاء اليهود للدولة الفرنسية فى الكفة المقابلة لكفة حصولهم على حقوق المـواطنة . فـقد افـتـرض عدم وجـود أى تناقض بين الولاء الديـنى والانتمـاء الوطنى ، خاصة أن اليهود - شاءوا أم أبوا - لابد أنهم تطوروا مع الزمن الذى لا يعرف الثبات أو السكون . فهناك يهود كثيرون تحولوا إلى ديانات أخرى فى أزمان سالفـة ، وهناك يهود حـاليون - ولا سـيما الزنوج فـى أمريكا وليبـريا والهند - دخلوا فى الديانة اليـهـودية فى عصـور مخـتلفـة ، بل إن الدراسات والأبحـاث اليهودية ذاتها تشيـر إلى قبيلتين كاملتين من أبناء سيدنا يعقوب (إسـرائيل) اختفتا تماماً ، ولم يمكن تتبع أثر نسلهما .

وبالتالى فإن الشخصـية اليهودية ليست متسقة أو مـتبلورة كما يدعى مفكرو الصهيونية . يكفى مثلاً أن نلمس التناقض الصارخ بين طائفتين من الطوائف التي هاجرت أخيراً إلى إسرائيل ، وهما طائفتـا اليهود الروس البيض ، ويهود الفلاشا القادمون من إثيوبيا !! فهل يمكن أن تشكل الديانة اليهودية وحدها أرضاً مشتركة

للطائفتين بكل التناقضات العرقية واللغوية والتاريخية والثقافية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية فيما بينهما ؟! وهذا يعود بنا إلى السؤال الشائك الحرج الذى لا مفر منه : من هو اليهودى ؟! وهو سؤال مازال يحير حاخامات إسرائيل الذين عجزوا عن حسمه ، وبالتالى يلقى مزيداً من التشكيك فى الدعوة الصهيونية التي تبدو فى كثير من الأحايين ، وكأنها تتحرك فى اتجاه مضاد لمسار التاريخ ، مما يعيد إلى الأذهان قصة « اليهودى التائه » التي اشتهرت فى روسيا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان عنوانها الأصلى « التائه فى دروب الحياة » ، واستغلت فى الدعوة لإقامة دولة إسرائيل ككيان يحمى اليهود من الشتات والاضطهاد والمهانة ، فما يزال اليهودى تائهاً ولكن فى دروب إسرائيل هذه المرة ، ذلك أن الأوطان توجد وتنمو كأية ظاهرة طبيعية ، ولا يمكن اصطناعها ، وافتعالها وفرضها على أصحاب الأرض الأصليين . ولذلك ستظل إسرائيل تمر بمراحل متتابعة من المخاض والإجهاض دون أمل في ولادة حقيقية.



(١٨) الحــرب البــاردة

إذا كان مصطلح « الحرب الباردة » قـد أطلق على مرحلة الصراع السياسى بين الغـرب بقيـادة الولايات المتـحدة الأمريكـية ، وبين الشـرق بقيـادة الاتحاد السوفيـتى فى أعقاب الحرب العـالمية الثانية ، وحـتى سقوط الاتحاد السـوفيتى وتفكك دول الكتلة الشـرقية فى مطلع تسـعينيات القـرن العشرين ، فـإنه بصرف النظر عن هذا المـصطلح الذى ارتبط بفترة تاريـخية مـعينة ، فإن الحـرب الباردة ليست مجرد مصطلح مؤقت وعابر ، بل هى فى حقـيقتها جوهر الصراع السياسى فى أوقات السلم . وبـالتالى يمكن القول بأن الإنسـان عرف الحـرب الباردة منذ بداية ممـارسته للسيـاسة ، منذ العلاقـات المبكرة التى نشأت بين القـبائل ، ثم الولايات والمدن ، ثم الأمم والدول. ذلك أنه لا توجـد سياسة بدون منـافسات وسبـاقات وتحديات يمكن أن تصـبح محمومـة بدون حرب ساخنة بين مـختلف الدول . أى أن حيـاة الإنسان هى حـرب متـصلة سواء أكانت سـاخنة أم باردة ، ولكل منهما قواعد اللعبة السياسية الخاصة بها . والسياسى الماهر هو من يستطيع أن يفرق بينهما كى يحقق أهدافه العاجلة أو الآجلة على أفضل وجه ممكن .

والحرب البـاردة كفترة تاريخـية معينة ، ترجع جـذورها الأولى إلى نهايات القرن التاسع عـشر ، حين أدرك الرأسماليـون الأمريكيون الصاعدون أن الشيـوعية تشكل تهـديداً متجـدداً لمشـروعاتهم وإنجازاتهـم ، وأنها تثيـر العمـال ضدهم ، وتحدث اضطرابات هـم فى غنى عنها . وخاصـة أن عيد العـمال الذى يحـتفل به العالم بصفة عامة ، والدول الاشتراكية بصفة خاصة فى أول مايو من كل عام ، بدأ

فى الولايات المتحدة نفسها فى عام ١٨٩٠ عندما ثار عمال أحد مصانع شيكاغو الكبرى ضد صاحب العمل مطالبين برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل. ومع قيام الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وقيام الاتحاد السوفييتى أصبح عيد العمال هذا من أهم المناسبات التى تحتفل بها الدولة ، ثم تبعتها دول المعسكر الاشتراكى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ثم دول العالم أجمع . لكن تظل البداية التاريخية ، من شيكاغو بالولايات المتحدة ، مما يدل على أن التربة صالحة لنمو التيارات اليسارية التى يمكن أن تهدد النظام الرأسمالى فى الصميم .

لم يهتم الكونجرس اهتماماً فعلياً بالتهديد الشيوعى ، إلا بعد الثورة الشيوعية وانتهاء الحرب العالمية الأولى ، فبدأ أبحاثه ودراساته لكل جوانب الموضوع . وقرر أعضاؤه تشكيل لجنة خاصة فى عام ١٩١٩ لمواجهة ما أسموه « بالرعب الأحمر » . وفى خلال عقد الثلاثينيات ، تبنت الحكومة أساليب تجريبية جديدة ، لتجاوز الانهيارات الاقتصادية التى ترتبت على الكساد العظيم فى عام ١٩٢٩ . وكان التخطيط الاقتصادى فى الدولة الشيوعية ، وبعض الإجراءات الاقتصادية المعينة فى النظام النازى أو الفاشى ، قد اكتسبت جاذبية خاصة عند بعض جماعات الأمريكيين الذين فقدوا الأمل تماماً. وقد اتهمت بعض البرامج التجريبية التى تم تقديمها من خلال سياسة روزفيلت التى عرفت باسم « الصفقة الجديدة » ، بأنها جعلت الحكومة الفيدرالية تتحرك طبقاً لتوجهات شيوعية . وأدت هذه الشكوك والمخاوف إلى تشكيل سلسلة متصلة من اللجان المؤقتة التابعة لمجلس الشيوخ للتحرى والبحث فى التهديدات المخربة الهدامة التى تواجه الحكومة .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حلفاء ضد دول المحور (ألمانيا - اليابان - إيطاليا) ، لكن بمجرد انتهاء الحرب ، بدأ الصراع بين القوتين العظميين من أجل السيطرة على مقدرات عالم

ما بعد الحرب . ومع تفاقم الحرب الباردة ، انشغل الكونجرس تماماً باحتمالات التخريب الداخلى والهجوم الخارجى من هذه القوة الشيوعية . ولذلك سيطرت قضية مكافحة الشيوعية على كل الندوات والمناظرات السياسية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . وتحولت « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » التى كانت قد شكلت عام ١٩٣٨ ، إلى لجنة دائمة فى عام ١٩٤٥ . وتركزت التحريات والأبحاث على المدى الذى يمكن أن يكون الشيوعيون أو المتعاطفون مع الشيوعية قد وصلوا إليه ، والدور النشيط الذى يمكن أن يكونوا قد لعبوه فى الحركة العمالية ، أو صناعة السينما ، أو أجهزة الإعلام والصحافة ، أو الأجهزة التنفيذية للحكومة الفيدرالية . وهى التحريات والتحقيقات التى بلغت قمتها من خلال لجنة السيناتور جوزيف مكارثى ، التى أصابت الأمريكيين بالرعب ، إذ أصبح أى مواطن معرضاً لتهمة الشيوعية وفصله من عمله . وهى الحمى التى سادت المجتمع الأمريكى فى النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين .

ولم تختلف الحرب الباردة عن الحرب المسلحة أو الساخنة فى الغايات والأهداف ، وإن اختلفت فى الوسائل والأساليب ، من حيث تحطيم معنويات العدو من خلال توجيه قواعد اللعبة السياسية إلى آفاق معينة ، سواء على مستوى الإستراتيجية السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية أو الدعائية ، وبهدف تفتيت الجبهة الداخلية باستثارة الخلافات ، وزرع الصراعات ، وبث الشائعات المغرضة والكاذبة ، وإغلاق أو إغراق الأسواق الخارجية ضد تجارتها ، وفرض الحصار الاقتصادى عليها ، وإجراء المناورات والاستعراضات العسكرية ، ونشر الوثائق السرية ، والدس فى المؤتمرات الدولية ، والتنافس فى ميدان التقدم العلمى والتكنولوجى ، خاصة فيما يتصل بتطوير الأسلحة ومضاعفة قوتها التدميرية ، أو ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل .

وفى كتاب « كيان من الأسرار : تشريح أدق أسرار وكالة الأمن القومى » ،

تعرض جيمس بامفورد بالتحليل والدراسة للبدايات المبكرة للحرب الباردة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد قبل شهر من انتحار الزعيم النازى أدولف هتلر . فقد تم تشكيل فريق من رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية ، وتوجهوا إلى ألمانيا فى مهمة سرية للغاية ، وذلك لاعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة فى الجيش النازى الألمانى . وكان تحالف الغرب كله بقيادة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى خلال الحرب ضد هتلر ، بمثابة تحالف مع الشيطان ، تطبيقاً لمقولة ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، رداً على منتقدى تحالفه مع الزعيم السوفييتى جوزيف ستالين : « إننى مستعد للتحالف مع الشيطان من أجل بريطانيا » . وبالفعل انهار هذا التحالف فى نفس لحظة انهيار الخطر النازى .

فى آخر ليلة من شهر إبريل عام ١٩٤٥ ، انتحر هتلر مع عشيقته إيفا براون بعد زواجهما بساعات فى مخبئه المسمى « وكر الذئب » ، وهو مخبأ تحت الأرض فى برلين ، كان مقراً لقيادة الزعيم النازى . كانت النازية فى لحظات احتضارها ، فى حين كانت هناك حرب أخرى تتأجج تحت السطح برغم برودتها ، وهى حرب الغرب مع الشيوعية السوفييتية . إذ لم يمض أكثر من خمسة أيام على رحيل هتلر ، حين قدم الجنرال وليم دونوڤان رئيس مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكية تقريراً سرياً للرئيس هارى ترومان ، حدد فيه بوضوح أخطار هذا الصراع الجديد بين الغرب والشيوعية . فى هذا التقرير قال الجنرال دونوڤان :

« بعد الانتصار فى الحرب العالمية الثانية ، ستواجه الولايات المتحدة موقفاً، ربما يكون أشد خطورة من كل المواقف السابقة . وسوف تشكل روسيا تهديداً رهيباً يتجاوز كل التهديدات الأخرى التى واجهتها الولايات المتحدة من قبل » .

ويعتبر المؤرخون والدارسون أن الحرب الباردة بدأت فى عام ١٩٤٤ ، أى قبل سنة كاملة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهى السنة التى شهدت الصمود الرائع للاتحاد السوفييتى فى وجه الاجتياح النازى الذى بدا معوقاً لأول مرة منذ بداية الحرب ، مما أوحى بقدرة الاتحاد السوفييتى على تحويل صموده إلى مطاردة واجتياح . فمنذ هذا العام شعرت الولايات المتحدة بخطورة الاتحاد السوفييتى ، وبدأت فى التخطيط سراً لأول معركة فى الحرب ضد الشيوعية ، كانت بمثابة افتتاحية للحرب الباردة التي كانت معاركها تدور فى منطقة الظل والغموض بل والسرية . ولم يكن هدفها هو احتلال المدن والمواقع العسكرية بل كان الاستيلاء على الأسرار والتنصت على الاتصالات ، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العدو .

كانت أسلحة الحرب الباردة تختلف تماماً عن أسلحة الحرب الساخنة ، فبدلاً من الصواريخ والقذائف ودانات المدافع ، أصبحت هناك أجهزة الكومبيوتر والتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية وأدوات فك الشفرات السرية ، وخبراء اللغات والإلكترونيات والمعلوماتية الذين يفسرون الرموز والإشارات وفكها لكشف أخطر الأسرار والمعلومات. وللقيام بهذه المهمة الخطيرة ، تحالفت واشنطن مع لندن من خلال جهاز مشترك باسم « مخابرات الإشارات » ، ومهمته التنصت أو التجسس على اتصالات الآخرين ورسائلهم . وهى مهمة قد يعتبرها البعض غير أخلاقية ، لكن قواعد اللعبة السياسية تمارس على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة . وهى القاعدة التي رصدها السياسى الإيطالى ماكيافيللى فى كتابه الشهير «الأمير»، واتهم بعد ذلك بأنه هو الذى ابتكرها ، فى حين أنها مواكبة للسياسة منذ أن عرفها الإنسان .

وانقسم جهاز « مخابرات الإشارات » إلي وحدتين : الأولى مخابرات الاتصالات ، ومهمتها التجسس والتنصت على الاتصالات التى تتم باللغات

المعروفة، فى حين تختص الوحدة الثانية بالمخابرات الإلكترونية ، ومهمتها التنصت على وسائل الاتصال الإلكترونية مثل محطات الرادار .

وبالتحديد فقد بدأت أول معركة فعلية فى الحرب الباردة ، قبل أكثر من شهر من انتحار هتلر ، حين تم تشكيل فريق مشترك من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين فى فك الشفرات السرية . واستقل أفراد الفريق طائرات خاصة عبروا بها القنال الإنجليزى (بحر المانش) فى طريقهم إلى ألمانيا . وكان هذا الفريق جزءاً من منظمة سرية للغاية عرفت باسم « لجنة مخابرات الهدف » ، وكانت مهمتها فى الأيام الأخيرة من الحرب ، هى اعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة الألمان ، والاستيلاء على معدات وأجهزة الشفرة السرية فى الجيش النازى الألمانى قبل أن تصل إليها أيدى السوفييت ، حتى يعرف الخبراء الأمريكيون والبريطانيون أى أنظمة للشفرة الخاصة بهم ، نجح الألمان فى اختراقها وفك رموزها ، وبالتالى أصبحت عديمة الفائدة . وفى الوقت نفسه كان المطلوب أيضاً معرفة رموزها ، بعد أن طوروا أجهزة متقدمة للغاية للسيطرة على الاتصالات والشفرات السوفييتية . وكان هدف الغرب هو الحصول على هذه الأجهزة والمعلومات والخبرات الألمانية فى مجال التجسس على الاتصالات السوفييتية .

وكان هدف هذا السباق المحموم هو الوصول إلى الخبراء الألمان والمعدات والأجهزة الألمانية قبل أن يصل إليهم الروس ، لأن وقوع هؤلاء الخبراء الألمان ومعداتهم فى أيدى موسكو ، كان سيتيح للسوفييت فضل السبق ويجعلهم قادرين على استغلال الإنجازات الألمانية فى مجال التجسس وفك الشفرات ضد الغرب بصفة عامة وضد أمريكا وبريطانيا بصفة خاصة . وقد أحيطت أعمال « لجنة مخابرات الهدف » أو « تيكوم » على سبيل الاختصار ، بسرية بالغة ، لدرجة أن جميع عملياتها وأنشطتها التي مر عليها أكثر من نصف قرن ما زالت حتى الآن طى الكتمان ، ولا تسمح الحكومتان الأمريكية والبريطانية بتداولها تحت أى ظرف من

الظروف . وفى عام ١٩٩٢ ، أصـدر مدير وكـالة الأمن القومى الأمـريكى أوامره بمد نطاق السرية المفروضة حـول لجنة « تيكوم » حتى عام ٢٠١٢ ، لتصبح آخر الأسرار الكبـرى للحرب العـالمية الثـانية ، والتي لم يكشف عنهـا أى شىء حتى الآن ، برغم القبض على بـعض الجواسيس البـريطانيين والأمريكيـين الذى عملوا لحساب السوفييت .

وكان أعضاء لجنة « تيكوم » من بين أفراد فئة محدودة للغاية ، يعرفون السر الأكبر ، وهو أن الولايات الـمتحدة وبريطانيا ترغـبان فى اختراق أعلي مـستويات التنصت والتجسس على الاتصالات فى ألمانيا النارية . وكانوا يدركون أيضاً أن من سيصل أولاً إلى خـزانة هتلر التى تحتوى على أسرار الشفـرة ، ستكون له السيطرة على مقدرات الحرب القادمة سـواء أكانت ساخنة أم باردة . ونظراً لأن أعضاء لجنة « تيكوم » كانوا هم الذين يتولون العمل فى وكـالة الأمن القومى الأمريكى والمركز البـريطانى لفك الشـفرات ، فـقد كـانوا مـدركين تمـاماً أنهـم هم أنفســهم الذين سـيخـوضـون حـرب التجـسس والتنصت عـلى السوفـيـيت والدول الشـيـوعيـة الأخرى مستقبلاً .

وقد حالف الحظ الحلفاء ، عندما عثروا بين حطام المواقع الألمانية على مفاتيح عدد من أنظمة الشفرات السوفيـتية المعقدة ، مما أدى إلى توفير سنوات من العمل المضنى من أجل تحـقيق هذا الهدف . كما عثـر الحلفاء أيضاً على العديد من الرسـائل السرية السـوفيتـية التي قام الخـبراء الألمـان بفك رموزها وإشاراتها ، مـما أتاح لهم اختراق دائرة النوايا العـسكرية والسياسية للسـوفييت بعد انتهاء الحـرب العالمية الثانية . كمـا كانت هذه الوثائق النارية تلقى الضوء أيضاً على نقاط الضعف والثغرات فى أنظمة الشفرات البريطانية والأمريكية التى كان من الممـكن أن تتسبب فى كارثة خـلال أى صراع مستقـبلى إذا وقعت فى أيدى السوفييت .

وبدا السباق المحموم لبلوغ برلين كأنه فيلم من أفلام الإثارة والتشويق والأنفاس اللاهثة ، ذلك أن الأهداف الرئيسية والإستراتيجية الألمانية فى مجال الشفرات السرية كانت فى برلين . ومن هنا كانت الحاجة المحمومة للوصول بأسرع ما يمكن إلى هذه الأهداف قبل السوفييت ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه القوات السوفييتية تندفع بأقصى سرعتها وقوتها نحو العاصمة الألمانية تمهيداً لاحتلالها. ولم يكن السباق على الأرض قادراً على تحقيق هذا الهدف الإستراتيجى ، ولذلك كانت خطة الحلفاء تقضى بالاستيلاء الفورى على المراكز الألمانية للتنصت على الاتصالات ، وذلك عن طريق عملية خاطفة تقوم بها قوات محمولة جواً ، لمعرفة المدى الذى وصل إليه خبراء فك الشفرات الألمان في العمل ضد أمريكا وبريطانيا ، والحيلولة دون سقوط هذه المعلومات الخطيرة ضدأمريكا وبريطانيا في أيد غير مسئولة مثل أفراد القوات الألمانية المتقهقرة ، والاستفادة من الخبرات والمخترعات الألمانية فى مجال الشفرة قبل أن يدمرها الألمان ، وكذلك الاستفادة من هذه المعلومات التى سيتم الحصول عليها من الألمان فى الحرب ضد اليابان ، والتى لم تكن قد انتهت بعد . وحتى ذلك الحين لم يكن خبراء الشفرة الأمريكيون يعرفون على وجه اليقين ما إذا كانت الاتصالات السرية الأمريكية تحظى بالأمان المطلوب أم أنها تعرضت للاختراق ، وفى الوقت نفسه لم يكونوا على علم بالمدى الذي بلغته إمكانات العدو فى مجال التنصت على الأسرار وفك الشفرات الأمريكية.

وكان من الصعب تنفيذ هذه الخطة ، إذ سرعان ما أصبحت ألمانيا فى حالة من الفوضى والاضطراب ، وبدأت مؤسساتها تتساقط وتتفكك الواحدة بعد الأخرى. وكان من المستحيل أن تتمكن المجموعة الأمريكية والإنجليزية المحمولة جواً من اعتقال الخبراء الألمان وأجهزتهم والوثائق والمستندات التى فى حوزتهم ، ثم نقل كل ذلك عبر خطوط القتال المشتعلة . وبدلاً من ذلك قررت لجنة

« تيكوم » استخدام ست مجموعــات موجودة بالفعل فى إنجلترا وإرسالهم إلى المناطق التى يســيطر عليــها العــدو في الوقت الذى كانت فــيه القــوات الأمريكيـة والبريطانية تتقدم لاجتياح هذه المناطق .

وقــد انكب خبــراء الرياضــيات واللغــات والإلكتــرونيات على دراســة كل المعطيات لتوظيفها على أفضل وجه . فقد كانت المعلومات التى أمكن الحصول عليها من خبراء الشفرة الألمان ، لا تقدر بثمن إذ أضافت الكثير إلى قدرة الحلفاء على التنصت على الكثــير مــن الاتصالات النازية في تلك الأيام الحــاسمــة التى كانت الحــرب فيها تقــترب من نهايتهــا. فقد تمكن أفراد مــجموعة المــخابرات الأمريكية والبريطــانية من القبض على العديد من الخبراء الألمــان ، وتم التحقيق معهم لمعرفة كل ما يمكن من أسرار مهنتهم ، خاصة أنهم حققوا نجاحاً كبيراً فى اختراق الاتصالات والشفرات السوفيــيتية ، وكانوا بمثابة « منجم ذهب » للحلفاء ، لأنهم لم يعرفوا فقط الشفرات الروسية ، بل كان لديهم أرشيف كامل للشفرات والمخابرات الألمــانية . وعلم الحلفاء بأن هذا الكنز الألمانى موجــود فى قاعدة تقع فى أراض أسندت مهمة الاســتيلاء عليها للسوفــييت ، ولذلك كانت القوات السوفييــتية تتحرك بسرعة محــمومة نحو هذه المنطقة ، مما حــتم إخراج الخبراء الألمان ووثائقــهم ومعــداتهم من هذه المنطقة فى أســرع وقت ممكن . واقــترح العقيد جورج بيتشر ، قائد إحــدى المجموعات ، شحن الوثائق الألمانية بحراً ، ومعها خبراء الشفرة الألمان إلى إنجلترا لكن البريطانين فضلوا أن يكون النقل جواً لضمان أكبــر قدر ممكن من السرية . وبالفعل تم إعــداد طائرة نقلت الجميع إلى لندن حيث تم تجهيز مكان ملائم لاستجواب خبراء الشفرة الألمان . وبعد يومين فقط وصلت القوات السوفييتية إلى المنطقة لتستولى عليها .

وبدأ رجال المخابرات الأمريكية والبريطــانية ، حملة مطاردة شرسة لخبراء فك الشفــرة الألمان ، واعتــقلوا الكثيريــن منهم . وبدأت التحقــيقات مــعهم ،

ليعترفوا بأنهم كانوا يعملون في القيادة العليا الألمانية . وكشفت هذه الاعترافات عن الكثير من الأسرار المهمة الخطيرة التى كان لها تأثير كبير على الفترة اللاحقة التى عرفت باسم « الحرب الباردة » فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد ظهور الاتحاد السوفييتى الشيوعى كعدو جديد للغرب ، فإن أنظمة التنصت على الاتصالات وفك الشفرات الغربية يجب أن تتغير تماماً ، لتكون فى خدمة الأهداف الجديدة . خاصة بعد حصول الحلفاء على الجهاز الألمانى المعروف باسم «السمكة» ، والذى صمم ليخترق أعلى مستويات أنظمة الشفرة السوفييتية . وبالفعل عندما شرع الحلفاء فى تشغيله ، كانت المفاجأة أنه بدأ على الفور التقاط رسائل الشفرة السرية السوفييتية وتفسيرها بفك رموزها وإشاراتها . وبذلك حصل الغرب على نافذة سحرية ليطل منها على أخطر المعلومات والأسرار السوفيتية .

ويصف الأمريكيون النجاح الذى تحقق بالحصول على أسرار أعقد الشفرات الروسية بأنه كان أمراً لا يقل أهمية عن الانتصار فى الحرب العالمية الثانية . فقد أتاح هذا الإنجاز لهم أن يظلوا لسنوات قادرين على قراءة جميع البرقيات والرسائل السرية السوفييتية فى جميع المجالات تقريباً ، مثل القوات المسلحة والسياسة والأمن والصناعة والتجارة . وبذلك استطاع الخبراء الأمريكيون تكوين صورة كاملة وواضحة ودقيقة لأوضاع الأمن القومى السوفييتى . لكن يبدو أن نجاحهم أنساهم قواعد اللعبة السياسية التى لا تسمح للفائز بأن يكون فائزاً على الدوام ، إذ إن تداول الفوز والخسارة سمة أية لعبة بشرية . فقد حل الدور على الأمريكيين لكى ينالوا نصيبهم من الخسارة أو الهزيمة ، عندما تغير هذا الوضع تماماً بين عشية وضحاها ، وساد الصمت لأن السوفييت غيروا شفرتهم فجأة . وكان هذا التغيير بمثابة لطمة على وجه المخابرات الأمريكية ، لدرجة أن التقارير السرية الأمريكية وصفته بأنه أخطر فشل فى تاريخها . حدث هذا الفشل فى يوم جمعة ، ولذلك أطلقت عليه وكالة الأمن القومى الأمريكى اسم « يوم الجمعة

الأسود » . فكمـا نجحت المـخابرات الأمـريكية في اخـتراق شبـكة الاتصالات السوفـييتية ، نـجح السوفييت أيضـاً فى اختراق اتصالات وكـالة الأمن العسكرى الأمريكى ، وأيضـاً وكالة أمن القـوات المسلحـة ، من خلال شبكـة تجسس فى منتهى الإحكام والسرية .

وقد توقفت أجـهزة التنصت على الاتصالات السـوفييتيـة فى أمريكا ، فى وقت شديد الحرج والخطورة . ففى أواخر يونيـو ١٩٥٠ ، اخترقت قوات كوريا الشمالية خط عرض ٣٨ إلى جنوب كوريا لتشعل الحرب الكورية . وللمرة الثانية فوجئت أمريكا بهذا الحدث الكبير تمـاماً كما حدث فى المرة الأولى عند الهجوم اليابانى على مـيناء بيرل هاربر . وكانت كـوريا الشمالية مـسجلة باعتبـارها هدفاً أساسـياً للتنصت على اتصالاتـها ، مثلهـا فى ذلك مثل روسيـا والصين : ولكن « وكالة أمن القوات المـسلحة » لم تعط الاهتمام الكافى للتنصت على البـرقيات والرسائل الكورية مـما أدى إلى مفاجأة واشنـطن بحرب كوريا فى الساعـة الثالثة والنصف من صباح ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ، حين استيقظت القيادة العسكرية الأمريكية على دوى المدافع ، وبداية هجوم قوات كوريا الشمالية البرية على كوريا الجنوبية بدعم من ١٥٠ دبابة سوفييتية. وبلغت المفاجأة قمتها عندما علمت واشنطن بهذه الحرب من خـلال تقرير إخبارى بعـثه مراسل صحـفى من سيول عاصـمة كوريا الجنوبية ، وخلال أيام قليلة كانت قوات كوريا الشمالية قد استولت على سيول ، وأخذت تـتقدم جـنوباً بهدف توحـيد شطرى شـبه الجـزيرة الكورية تحت راية الشيوعية .

وكانت هذه الحـرب أول حلقة فى سلسلة الحـروب الساخنة التى شهـدتها فتـرة الحرب الباردة الـتي لم تحدث فيـها حرب سـاخنة بين الولايات المتـحدة والإتحاد السـوفييتى مـباشرة ، وإنمـا دار الصراع بينهمـا بالوكالة ، إذا صح هذا التعبير. فقد دارت هذه الحروب بعد ذلك بين دولتين تنحاز كل منهما إلى إحدى

القوتين العظمـيين ، أو فى داخل دولة واحدة بين طرفى صراع ينتمى كل منهما إلى القوتين العظميين أيضـاً . كانت القوتان العظميان تتحاشـيان الحرب الساخنة المباشرة التى يمكن أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة ، ولذلك استعاضتا عن ذلك بمسـاعدة ودعم الطرف الذى تؤيده كـل منهما لاعـتناقه الأيديولوجـيا المـضادة للآخر ، ولذلك كان من الطبـيعى أن تسارع الولايات المتحـدة إلى إرسال قوات أمريكية لمـساعدة كوريا الجنوبية كـجزء من قوات الأمم المتحـدة . وهى اللعبة التى أتقنتها حتى لا تبدو أنها تحارب الطرف الآخر بصفة مباشرة ، وإنما هى جزء من قوة تمثل أمم العـالم الحاصلة على عضوية الأمم المتـحدة . وظلت تمارس هذه اللعبـة حتى حرب الخليج فى يناير ١٩٩١ حين نجـحت فى ضم قوات ٣٣ دولة إلى قواتها تحت علم الأمم المتحـدة ، لتحرير الكويت من الغزو العراقى ، وكأن صدام حسـين أصبح هتلر جديداً ، والعراق ألمانيـا نازية جديدة ، فى حين أنه كان فى إمكان قوات مشاة البحرية الأمـريكية تحرير الكويت بمفردها .وهو ما فعلته أمريكا أيضاً فى حربها فى أفغانستان التى بدأت فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١ .

وبرغم المسـاعدات الأمريكية ، فـإنه فى نهاية الأسبـوع الأول من الحرب الكورية ، كان ٤٠ ألفاً من جنود كوريا الجنوبية قـد قتلوا أو أسروا أو اعتبروا فى عداد المـفقودين . واسـتمرت الحـرب ليختـبر كل من الأمـريكيين والسوفـييت قدراتهما العسكرية ، دون أن يتورطا فى حرب مـباشرة بينهما ، لدرجة أن العديد من الدول النامية أو المتخلفة أصبحت فيمـا بعد بمثابة حقول تجارب حية وعملية بدلاً من المناورات العسكرية التى لا تملك كفاءات أو قدرات الحرب الفعلية .

وكانت أزمة الـصواريخ السوفيتـية فى كوبا عام١٩٦٢ ، وحـرب يونيو بين العرب واسـرائيل ، وحرب فيتنام التى اسـتمرت تسع سنوات ابتـداء من منتصف الستينيـات ، ثم حرب أفغانستـان التى افتعلتها أمـريكا لتصنع للاتحاد السوفـييتى مستنقعاً ليـغرق فيه ، كرد على المستنقع الذى صنعه الاتحاد السوفـييتى فى فيتنام

لتغرق فيه أمريكا ، وغير ذلك من الحروب والصراعات التى غطت قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بين قوى اليمين الموالية للأمريكيين وقوى اليسار الموالية للسوفيت ، ورصعتها ببؤر ملتهبة من الصراعات التى لاتنتهى والتى راح ضحيتها الملايين الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيها ، وإنما ساروا كالقطعان دون تفكير ليتناطحوا ويتقاتلوا ويموتوا دون قضية حقيقية ، وانما كانوا بمثابة عرائس يمسك بخيوطها لاعبون مهرة فى كل من واشنطن وموسكو .

لكن كان لابد لأحد اللاعبين أن يخسر فى النهاية ، طبقاً لقواعد أي لعبة ابتكرها البشر ، انهزم اللاعب السوفييتى ، وتفكك حلف وارسو العسكرى الدفاعى النووى بين البلدان الاشتراكية السابقة فى يوليو ١٩٩١ . وكان حلف وارسو قد تكون رداً على تأسيس حلف الأطلنطى عام ١٩٤٩ ، والذى جمع معظم قيادات أوروبا الغربية ضد النشاط الشيوعى والحكومات المؤتلفة من اشتراكية راديكالية مركزية متشددة . غير أن زوال حلف وارسو لم يسفر أو يؤد إلى مساومة دولية لحل حلف الأطلنطى ، إذ تدعى قيادة حلف الأطلنطى أن الحلف ضرورى وحيوى لصد الأخطار عن أوربا والولايات المتحدة ، دون تحديد هذه الأخطار الوهمية أو المفتعلة ، خاصة بعد أن أعلن الرئيسى الأمريكى جورج دبليو بوش بنفسه أنه لا ينظر إلى روسيا تحت حكم بوتين كدولة معادية ، بعد أن اندثر الاتحاد السوفييتى الذى كان العدو الأول للولايات المتحدة ولحلف الأطلنطى .

ويتساءل بعض الساسة الروس فى مطلع القرن الحادى والعشرين عن جدوى بقاء حلف الأطلنطى ، وآليات جبروته العسكرى ، وتوسعه وضم بلدان من وسط وشرق أوروبا ، والإعداد لضم جمهوريات بحر البلطيق الثلاث : ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا ، والاستجابة لتلهف وإلحاح طلب رئيس جمهورية جورجيا القوقازية الواقعة على البحر الأسود ، أى التحكم فى مداخل ومخارج البحرين : البلطيق

والأسود ، وكأن الحرب الباردة لم تنته بعد . ويجيب الدارسون الأكاديميون على هذه التساؤلات بأن الاتحاد السوفيتى السابق كان عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار الدولى ، وإليه يرجع الفضل لعـدم نشوب حرب عالمية ، أما الآن فـإن السياسة الأمريكية واضحة فى تطلعاتها لفرض هيمنتها على العالم بصفة عامة وعلى روسيا بصفة خاصة .

ويرى المثقفون الروس والصينيون وباقى الاشتراكيين الذين لا يكنون للغرب أى ود أن حلف الأطلنطى أصبح يتصرف كفتوة أو بلطجى أو قاطع طريق قد خلا له الجو تمـاماً ، وأحياناً يغطى جـرائمه بشعارات إنسـانية وأخلاقيـة وحضارية ، خاصة إذا وجد الذرائع والحجج التى يمكن أن يتشدق بها كمنقذ للبشرية المعذبة . وكان الرئيس اليوغسلافى ميلوسيـفتش خير من قدم هذه الذرائع والحجج على طبق من فضـة لحلف الأطلنطى ، نتيجة لفـاشيته الغـبية التى دفعـته إلى ارتكاب المذابح الجمـاعية للألبان المسلمـين ، والتى وجد فيها حلف الأطلنطى فـرصته الذهبية فى قصف يوغسلافيا لأكثر من شـهر ، وتدمير قدراتها الدفاعية وتقويض بنيتها الأساسية وجبهتها الداخلية ، وشق صفوف شعبها ، ثم اعتقال رئيسها ونقله بطائرة عسكرية تابعة لحلف الأطلنطى إلى لاهاى لمحاكـمته كمجرم حرب . فى حين تصور المثقـفون الروس والصينيون واليوغسلافيون والكوبيـون أن المحاكمة كانت يجب أن تكون لمجـرمى الحرب الحقيقـيين الذين اعتدوا على يوغسـلافيا وانتهكوا سيادتها وحريتها واحتلوها فى الواقع .

ويفسر القبض على مـيلوسيفتش بعد هزيمته عسكرياً وخـسارته الانتخابات الرئاسـيـة ، بأن قادة حلـف الأطلنطى ربطوا مـساعـدة يوغـسـلافـيـا بالرضـوخ لمطالبهم . ونظراً لعناد ميلوسيفـيتش ، وتحديه لقوى البطش العالمى ، وتورطه فى مذابح جعلتـه سفاحاً فى نظر الآخرين ، فكان لابد من جدع أنـفه ، وخاصة أن يوغسلافيا دولة منتجة للسلاح ويجب أن تحجم عن ذلك ، وأيضا جعله عبرة

للقادة المتمردين على السلطة الأمريكية وفى مقدمتهم زعماء إيران والعراق وليبيا وغيرهم ممن يتصورون فى أنفسهم القدرة على تحدى القوة الأمريكية التى ربت ورعت وعلمت أسامة بن لادن ، رائد الإرهاب الدولى . كذلك فإن يوغسلافيا كانت رائدة مع مصر والهند فى إرساء دعائم سياسة عدم الانحياز ، وهى السياسة التى كانت تهدف إلى تجميع دول العالم بقدر الإمكان لمواجهة الهيمنة الأمريكية . وإذا كانت الدعاية الأمريكية قد صورت ميلوسيفيتش على أنه أس الفساد ولابد من القضاء على شخصه ، فإن اعتقاله لم يجعل العالم أكثر استقراراً وطمأنينة ، بل ازدادت وتزداد مناطق التوتر فى العالم ، وينتقم المعتدون الإسرائيليون من الفلسطينيين المعتدى عليهم ، وتتفجر أوروبا بالصراعات العرقية وأفريقيا بالصراعات القبلية ، وأمريكا اللاتينية بصراعات العصابات ، وغير ذلك من مناطق أخرى فى العالم .

وعندما كشف الغرب القناع الديمقراطى الذى كان يغطى به وجهه الحقيقى أعاد الروس النظر فى سياسة الرئيس السوفييتى السابق ميخائيل جورباتشوف الذى تزعم قيادة الحزب الشيوعى السوفييتى من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩١ ، وكيف بيعت الدولة الكبرى بثمن لايتكافأ مع تجرع الشعوب التى حكمها ، بالموت الحقيقى فى الحروب الأهلية ، وتزايد موجات الإجرام واستفحال عصابات المافيا . وقد أدرك الشعب الروسى أبعاد الكارثة التى تسبب فيها جورباتشوف والتى تصل إلى حد الخيانة العظمى ، فكافأه فى عمليتى انتخاب لرئاسة الدولة بمنحه أقل من ١٪ من أصوات الناخبين ، فى حين فاز خليفته وخصمه يلتسين بأكثر من ٥٠٪ ، لكنه لم يكمل فترته الثانية بعد أن انهار الوضع الاقتصادى ، وانتشر التفسخ الاجتماعى والضياع الفكرى فى متاهات التجارب العالمية ، بالإضافة إلى السكر الدائم الذى لم يكن يلتسن يفيق منه ، وأمراض القلب والالتهاب الرئوى وتصلب الشرايين ، التى كان يعانى منها بين الحين والآخر ، برغم دعم الولايات المتحدة القوى لاستمراره فى منصبه لدرجة أنها كانت ترسل

إليه أكبر وأشهر أطبائها مثل طبيب القلب العالمى ديبيكى لإجراء جراحة دقيقة وخطيرة له ، إذ إن من مصلحة الولايات المتحدة أن يستمر هذا العميل السكير المهووس على رأس النظام الروسى لكى لا تقوم له قائمة ، بل إنها لم تستح عندما أيدته فى ضربه البرلمان الروس (الدوما) بالدبابات لأن أعضاءه أصروا على فضح عمالته التى جعلت روسيا مجرد ذيل للولايات المتحدة . وعندما أدرك أبعاد عجزه عن الكارثة التى تسبب فيها ، والتى افتتحها جورباتشوف قبله ، تنازل فى أول يوم فى القرن الحادى والعشرين والألفية الثالثة عن الحكم لفلاديمير بوتن الذى يحاول إنقاذ مايمكن إنقاذه ، واسترجاع بعض لمحات الأمجاد الماضية مثل النشيد القومى والعلم الوطنى . وهى بوادر أصابت إدارة كلينتون بالقلق ، خاصة بعد زيارات بوتن إلى الصين وغيرها من الدول الاشتراكية والشيوعية فيما يشبه السعى إلى إيجاد جبهة جديدة تواجه كل ما يهدد هذه الدول .

وعندما تولى جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة ، أدلى بتصريحات واتخذ خطوات ، أعادت إلى الأذهان أصداء الحرب الباردة ، خاصة فيما يتصل بقواعد الصواريخ الموجهة ، ومعاهدات نزع السلاح النووى ، والحرص المحموم على المصالح الأمريكية الداخلية بصرف النظر عن الموازين العالمية للمصالح والقوى التى يبدو أنها لم تعد فى حسبان الإدارة الأمريكية التى رفضت مثلاً التوقيع على معاهدة كيوتو التى تسعى لتجنب الاحتباس الحرارى الذى يهدد العالم بكوارث بيئية لم يشهدها من قبل . وهكذا عادت الحرب الباردة لتسيطر على السياسة العالمية ، وإن كانت فى ثوب جديد . فقد شعر بوش أن بوتن رجل المخابرات ، الرزين ، الهادئ ، الذى يخطط دون جعجعة إعلامية ، يمكن أن يكون قطباً روسياً لابد أن يحسب له كل حساب ، ويبدو أن بوش قرر بدوره أن يكون قطباً أمريكياً ، مما يشكل عودة إلى الاستقطاب الذى كان جوهر الحرب الباردة .

لكن المشكلات التى تواجه بوتن أكثـر من أن تحصى ، وربما أعقد من أن تحل ، فما تزال قطاعات وطوائف عديدة من الشعب الروسى تتخبط بين التجارب السياسـية المتباينة بل والمـتعارضة ، مما يشـكل ضياعاً جديداً لهم بعد تشـتتهم الأول الذى كان نتيجة لأيديولوجيا سياسية جـامدة ومتحجرة ، جعلوا منها عقيدة مقدسـة لاتمس ولا تناقش ولا تتطور مع المتغيـرات العالمية بعـد أن جمدت فى دهاليز أراشيف الكرملين ، ومضى حكام روسيا يشرعون لأنفسهم ما هو حق وما هو باطل حتى إنهار البناء كله من داخله فى لحظات من ديسمبر ١٩٩١ .

ومع الانهيار العظيم والانـسحاب المروع وغير الـمنتظم للقوات السوفييـتية تقوض حلف وارسـو . ودون اتفاق أو تنسيق فيـما بينهم ، أعرب عدد كـبير من ماريشـالات وجنرالات وأدميـرالات العهد السـوفيـيتى ، ومن بينهم المـاريشال كوليكوف ، القائد العسكرى لحلف وارسو ورئيس الأركان الروسية السابق ، عن اعتقادهم بأن ما حدث كان مـؤامرة أعدت منذ زمن الحرب الباردة ، وتم تنفيذها على أيدى يهود روسيا بالتـعاون والتآزر مع جورباتشوف ويلتسين وجـوقة الخيانة الوطنية . ويحذر الباحث الأكاديمى الروسى دانيلوف مـما آلت إليه الأوضاع بعد انهـيار الاتحـاد السوفـييتى ، وتفكك حلف وارسو ، وتقـوض وتفسخ منظـمة «الكوميـكون» التى كانت تستـهدف إنشـاء السوق الاشـتراكيـة ، فهـو يقول فى بحث له :

« إذا كان الغرب يعتقد أن الحرب الباردة قد زالت ، فهو على خطأ مبين . إن الحرب الباردة قائمة ومستمرة وبحدة بين بقايا الإشتراكية فى روسيا وبين حلف الأطلنطى والدول المنضمـة إليه . وحتى لو زالت بقـايا الإشتراكية مـن روسيا ، فإن الغرب سيواصل هجومه عليها وصولاً إلى إكـمال تمزيقها واستنزافها تماماً . وإذا لم يع حكام روسيا المخـاطر التى يبيتها الغرب لهـا ، فإن الكارثة ستحل ، وستصـبح روسيا مسـتعمرة أمريكيـة امتداداً من منطقة لينتجـراد المطلة على بحر

البلطيق فى أوروبا إلى المحيط الهادى المطل على آسيا فى أوسع وأغنى مساحة جغرافية على اليابسة الروسية بين قارتى أوروبا وآسيا » .

هكذا لم تنته الحرب الباردة ولن تنتهى ، لأنها تبدأ مع نهاية الحرب الساخنة، وتتوقف مع بدايتها . فقد كان تاريخ الإنسان سلسلة متصلة من الحروب الساخنة والحروب الباردة .



(١٩) الحــرب البيــولــوجيــة

تعـد الأسلحـة البيـولوجيـة أبشع مـا ابتكره الفكر الإنسـانى من تقنيـات عسكرية ، تستـخدم الميكروبات لإبادة الإنسان والنبات والحـيوان . وقد تطورت هذه الأسلحـة ، وحققـت بعض الجيـوش نجاحا لا يسـتهـان به ، لكن لا تزال القوى المحـبة للسلام والمتحمسـة لحقوق الإنسان وسلامة كـيانه ، تحارب هذه الهمجـية العلمية التى تثيـر الاشمئزاز والاحتـقار للعقل البشرى عـندما يتفنن فى ابتكار أسـاليب الدمـار وسحق طاقـات الحـياة ومظاهرها الخـلاقـة . وتتعـالى الأصوات فى المجـتمع الدولى فى إصرار ، مطالبة بوقف إنـتاج هذه الأسلحة ، ومنع تخـزينها ، وحظر استـخدامـها ، لما تشكـله من خطر فادح على البـشرية والبيئة على حد سواء ، لكن يبدو أنه متى بدأ سباق للتسلح ، فلا نهاية له .

ويقصد بالحرب البيـولوجية ، استخدام الجراثيم المسبـبة للأمراض المعدية من فيروسات وبكتيريا وفطريات ، أو السموم التى تنتجها ، فى قتل أفراد العدو أو قتل الحـيوانات التى يعتمـد عليها أفراد وشـعوب العدو فى غذائهم ، أو تـدمير المحاصـيل الزراعية ، مما يشكـل ضربة قاضية مـوجهة إليهم . ويتسـبب انتشار جراثيم الحرب البيولوجية فى إصابة عدد كبير من أفراد العدو بصورة وبائية أو شبه وبائية ، مما يقـضى على حياة بعضهم ، وإصابة البـعض الآخر بالعجز الكامل أو شبه الكامل عن أداء مهـامهم القتالية التى كلفوا بها . وسواء أكـان انتشار الجراثيم فى الجبهة العسكرية أو المدنية ، فـإنه يؤدى إلي انهيار الاقتصاد فى داخل البلد ، وانشغال السلطات فـيه بمقاومة هذه الأوبئـة ، وبالتالى إهدار الطاقات والإمكانات والمجهودات المخصصة للقتال والهجوم والمقاومة العسكرية والمدنية .

ويبدو أنه لا توجد حدود لخطورة الحرب البيولوجية وبشاعتها . فهناك مثلاً عدد كبير من السموم التي تفرزها أنواع شتى من الجراثيم أو الكائنات الحية الدقيقة ، والتي يمكن استخلاصها منها وتنقيتها من أية شوائب تضاعف من فعاليتها القاتلة ، بحيث تصبح أشد فعالية من الإصابة المباشرة والتأثير الفورى . وقد ثبت أن معظم السموم البيولوجية قاتلة أو معجزة للأفراد لفترة طويلة ، بحيث يتحولون إلى طاقات معطلة ، بل وفى حاجة ملحة إلى العون والعلاج ، أى يصبحون أعباء معوقة للمجهود الحربى والمدنى على حد سواء .

ولا يتوقف الأثر القاتل والفتاك لإحداث أوبئة ضد أفراد العدو عند حدود استعمال الميكروبات نفسها أوسمومها ، بل يمتد ليشمل عدداً آخر أكبر من المركبات الكيميائية والبيولوجية ، وهى ذات مفعول فتاك يمكن أن يقضى على الإنسان والحيوان والمحاصيل الزراعية فى زمن قياسى ، إذ إن هذه المواد البيوكيميائية التى يتم تخليقها في المعامل ، قادرة على إبادة أية مظاهر للحياة فى أية منطقة مستهدفة . فمثلاً يمكن استخدام مركب كيميائى معين فى وقف عملية التمثيل الكلوروفيلى التى تمد أوراق النبات بالحياة فتحترق وتموت . كذلك فإنه يمكن تخليق مركب يسمى بالأرجوتين ، ورشه على قطعان الأغنام والماشية فيسبب سقوط آذانها وأسنانها وذيولها ، أى يقضى عليها تماماً ، وبالتالى يفقد المجهود المدنى والعسكرى مثل هذه الطاقة أو الثروة الاقتصادية .

وتشمل أسلحة الحرب البيولوجية ثلاثة أنواع من العوامل : عوامل مميتة للأشخاص ، خاصة في الجبهة العسكرية ، وعوامل تصيب الأفراد بالعجز ، لكنها لا تقضى عليهم ، وعوامل تدمر المزروعات والمحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية ، أو تقضى على الثروة الحيوانية ، وإن كانت لا تصيب الإنسان . وليست هناك حدود فاصلة بين العوامل المميتة والعوامل المعوقة أو المعجزة ، إذ يمكن أن تتحول العوامل الأخيرة إلى عوامل مميتة ، عندما يفقد المصابون بها

القدرة على مواصلة الحياة ، خاصة إذا لم تكن الرعـاية الطبية متوافرة ، أو كانت عاجزة عن علاجهم .

وكانت البوادر المبكرة للحرب البيولوجية في العصور القديمة قد تبدت فى تسمـيم المياه التي تمد بهـا الوحدات العسكرية ، أو تسمـيم مستودعـات المواد الغذائـية وقد عـرف القادة السـياسـيون والعـسكريون هذا الإجراء التكتـيكى منذ منتصف القرن الثانى عشر . وكان النـاس - فى تلك العصور - لا يعرفون ماهية الحرب البيولوجية ، ولا يعرفون مـاهية الجراثيم المستعملة فى هذا الإجراء ، بل كان كل مـا يعرفونه يتـمثل فى أن الميـاه الراكدة بالآبار ذات الرائحـة الكريهة ، ضارة بصـحة الإنسـان ، بدليل أعراض القىء والإسـهال ثم المـوت ، المتـرتبة عليها . لكن الأمر لم يقتصر على هذا الإجـراء ، بل عرفوا أيضاً أنواعاً معينة من السموم الضارة بصحة الإنسان .

ويسجل التـاريخ أن فكرة تسميم الآبار والـمياه التى يشـرب منها الجنود ، بدأت فى منتصف القـرن الثانى عشـر ، عندما قام ريتشـارد قلب الأسد ، ملك إنجلترا ، بمحاولته الثانية لاسترداد القدس من صلاح الدين الأيوبى ، ففوجئ بأن صلاح الدين قد قـام بتسميم مياه جـميع الآبار القريبة ، ممـا جعل ملك إنجلترا يواجه عقبة تزويد جيشه بالمياه الصالحة للشرب من مسافات بعيدة ، وقد اضطره هذا الأمر إلى الانسحـاب . وهذه المحاولات البدائية كانت مـجرد بوادر للحرب البيولوجية ، ولفت انتباه الإنسان إلى أن هناك أسلحـة فتاكة غير السيوف والرماح والعربات الحربية ، لكنها لا تعد مرحلة من مراحل الحرب البيولوجية .

لم تتبلور فكرة الحرب البيولوجية إلا فى منتصف القرن الرابع عشر ، عندما حاصـر المغول قلعة كـافا المنيعة ذات الأهمـية التجـارية ، التابعة لمقـاطعة جنوا الإيطالية . فى تـلك الفترة كـان مرض الطاعون (الذى كـان يسمى مـرض الموت الأسـود) منتشـراً فى أواسط آسيـا ، وسرعـان مـا وصل إلى ناحيـة الغرب تجـاه

المهاجمين المغول ، وانتشر بين جنودهم بسرعة ، فانتابهم اليأس لدرجة أنهم كانوا يتخلصون من جثث موتاهم من ضحايا الوباء بإلقائها من فوق أسوار القلعة إلى داخلها . لكن انتشار الوباء بينهم ، كالنار فى الهشيم ، دفعهم إلى الفرار المذعور فى سفنهم الشراعية الكبيرة ذات المجاديف إلى البحر المتوسط . ولم يأت ربيع عام ١٣٤٨ ، حتى كان الوباء قد انتشر بين مواطنى جنوا أنفسهم وإلى بعض الموانئ الأوروبية الأخرى ، خاصة بعد الجثث التى ألقيت داخل قلعة كافا .

ويحكى أن ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، قد منح أحد البيولوجيين الإيطاليين معاشاً طوال حياته مقابل عدم إفشائه لسر بيولوجى قام بتركيبه . وكان الملك يهدف إلى استخدام جيشه لهذا السر البيولوجى إذا ما شعر بأية احتمالات مبكرة للهزيمة . كما أن هناك عدة تقارير تفيد بأن البريطانيين ، خلال استعمارهم لأمريكا ، استغلوا تفشى وباء الجدرى فى بلدة فورت بيت ، بولاية بنسلفانيا ، وقاموا بتوزيع بطاطين ملوثة بجراثيم المرض على القبائل الهندية التى كانت تحارب البريطانيين بعناد وصلابة .

وفى مطلع القرن الثامن عشر ، اكتشف الناس إمكان نقل الطاعون إلى الإنسان عن طريق تلويث الطعام ومياه الشرب ، وخاصة عندما أدركوا أنه من الأوبئة القاتلة للإنسان ، وفى الإمكان استخدامه كسلاح على النطاق العسكرى . وعندما قام نابليون بونابرت بالحملة الفرنسية على الشام ، انتاب الذعر أهالى الشام عند مواجهتهم للآلة العسكرية الفرنسية المتقدمة . وبالفعل احتلوا حيفا وصيدا ، فلم يجد والى عكا أحمد باشا الجزار طريقة لإيقافهم عند حدهم سوى تسميم مياه الآبار المحيطة بعكا . وعندما اقترب الفرنسيون من عكا ، انتشر مرض الطاعون بين جنودهم ، مما جعلهم ينسحبون ويعودون مهزومين .

وكعادة الإنسان فى تحويله الإنجازات التى ابتدعها العقل لخير البشرية إلى طاقات تدميرية ، تحول اكتشاف العالم الفرنسى لويس باستير لعملية التخمر

وتفسيره للنشاط الحيوى والبيولوجى للميكروبات ، إلى قاعدة أساسية للحرب البيولوجية . فهو أول مكتشف للقاحات والأمصال ضد الأمراض المعدية ، لكنه لم يخطر بباله ، أن قادة الحروب سيصنعون من الميكروبات أسلحة جرثومية تدمر الإنسان وتقتله ، وهو العالم الإنسانى الكبير الذى وضع نصب عينيه بناء الإنسان وحمايته بقدر الإمكان من الجراثيم الفتاكة .

واعتمدت المعارك الحديثة للحرب البيولوجية على نشر المواد الميكروبية المعدية عن طريق الضغط ، أو التفجير ، أو وضعها فى تيارات هوائية شديدة ، من خلال استخدام صواريخ موجهة ذات رؤوس جرثومية ، أو بالطائرات التى تقذف قنابل جرثومية من ارتفاعات شاهقة ، أو بالرش المباشر من الطائرات على الأفراد أو قطيع الماشية ، أو على المحاصيل الزراعية لإتلافها وتدميرها .

وكان أول استخدام للأسلحة البيولوجية على نطاق تكتيكى عسكرى منظم ، فى بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) حين قام الجيش الألمانى بإصابة خيول وحيوانات الحلفاء بمرض «القادة» ، وهو مرض خطير يؤدى إلى سيولة المخاط من أنوفهم ، ويسبب الوفاة لأكثر من نصف الحالات المصابة ، كما يصيب الإنسان . وكان الألمان قد استعانوا أيضاً بعدة عملاء وجواسيس ، لنقل ميكروبات أوبئة خطيرة إلى الأبقار والدواجن التى كان يتم تصديرها من أمريكا إلى دول أوروبا المتحالفة ضدهم ، إذ إن لحوم هذه الحيوانات كانت تنقل الوباء إلى الشعب وإلى الجيش . وقد سقط عقب ذلك آلاف الضحايا من المواطنين والجنود نتيجة لجراثيم الحرب البيولوجية أو لغازات الحرب الكيميائية .

وجاءت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) لتبلغ الحرب البيولوجية ذروة لم تبلغها من قبل ، سواء فى مجال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ، برغم أن ألمانيا النازية لم تلجأ فى مطلعها اليها ، خوفاً من الرد بالمثل من قبل

قوات الحلفاء ، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى . ولكن حدثت استعدادات ضخمة على سبيل الاحتياط ، مثل تلك التى أنجزها اليابانيون فى عام ١٩٤٢ ، بصفتهم حلفاء للنازيين ، وتمثلت فى سرية خاصة بالأسلحة الجرثومية . وفى ألمانيا تألفت لجنة خاصة من خبراء عسكريين على أعلى مستوى لتتولى الدفاع عن البلاد من هجمات جرثومية محتملة ، ووضع المارشال كيتل رئيس أركان الحرب الألمانى ، خططاً للهجوم على المدن البريطانية بالأسلحة البيولوجية .

ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى مضمار السباق ، بالتعاون مع بريطانيا ، فاشتركت فى تصميم هجمات مماثلة على مدن ألمانيا ، مستخدمة جراثيم مرض التيفود والباراتيفود ، ولكن أيًا من الطرفين لم يتفذ خططه خوفاً من الرد المماثل . وفى عام ١٩٤٣ أنشأت الولايات المتحدة مركزاً لأبحاث الأسلحة الجرثومية فى مدينة ديتلك بولاية مريلاند ، تكلف حوالى مائة وستين مليون دولار . وحدث فيه تسمم لأربعمائة وعشرين باحثاً لأن الخطأ وارد بطبيعة الحال . وأنشأت بريطانيا مركزاً مماثلاً ، بل وطلبت من علمائها البيولوجيين نشر جرثومة الجمرة الخبيثة فى جزيرة جروينارد الواقعة أمام الساحل الشمالى الغربى لأسكتلندا ، حتى لا يحتلها الألمان . ومنعوا الناس من دخولها ، وقدر العلماء فى ذلك الوقت بأن الجزيرة ستظل موبوءة حتى أواخر الستينيات . أما اليابانيون فعندما استخدموا الأسلحة الجرثومية فى احتلال جزيرة منشوريا بالصين ، فإن السوفييت استطاعوا تحريرها فى عام ١٩٤٥ باستخدام الغازات السامة .

أما الألمان فقد كان لديهم أكبر مخزون عالمى من الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، لكنهم لم يستعملوه . والسبب الحقيقى لهذا الإحجام عن استخدام هذا السلاح المميت ، يعود لذكريات الحرب العالمية الأولى . فقد دفع ثمن استخدام الألمان للغازات السامة ، الشعب الألمانى نفسه ، إذ راح ضحيتها مليون ونصف مليون ألمانى من قتلى ومعاقين . وقد كانت النية متوافرة لدى هتلر

للمغامـرة بهذه التجربة ، لكن عندمـا جاءه التهديد الفـورى من الحلفاء ، بأنهم أيضاً على أتم استعداد ، لرد الصاع صـاعين ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، أحجم عنها ، حتى لا تخرج قواعد اللعبة السياسية الدولية عن نطاق سيطرته . لكن الحلفاء حسمـوا اللعبة كلها ، وأنهوا الحرب العالميـة الثانية ، بإلقاء القنابل النووية على هيروشيما وناجازاكى باليابان .

لكن الحرب البيـولوجية عادت على أشدها فى الـقصف الأمريكى لكل من كوريا الشمالية (١٩٤٥ - ١٩٤٨) ، ولفيتنام (١٩٧٥) . ففى كوريا ، قام الشعب بثورة عارمة ضد الـنظام الذى تدعمه أمريكا التى استخدمت كل الوسائـل القمعية الوحشيـة لإنهاكه تماماً ، وفى مقـدمتها الأسلحة الجرثومـية المميتة . فـقصفت الشـعب الكورى بصواريخ ذات رؤوس جـرثومـية تحـدث أمراضـاً خطيرة مـثل الكوليـرا ، والتـيفـود ، والطاعـون ، وغيـرها . وتم تشكيل لجنـة تحقـيق من السويـد ، وفرنسا ، وإيطـاليا ، والاتحاد الـسوفيـتى ، والبرازيل ، وبريطـانيا، وقدمت تقريرها إلى الأمم المتـحدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥٢ ، بعد دراسة مستـفيضة على أرض الواقع . وجاء التقريـر فى سبعمائة صفحـة ، حافلاً بالأدلة والبراهين التى تؤكد تعرض الشعب الكورى بالفعل لأسلحة جرثومـية فتاكة ، عندما ألقيت عليه حـاويات ملوثة بجراثيم الكوليـرا والجمرة ، وبراغـيث مصـابة بالطاعون ، وبعوض يحمل فيروسات الحمى الصفراء ، وحـيوانات قاضمة مريضة كالفئران ، ومع ذلك انتهت حرب كوريا بانقسامها إلى بلد شمالى والآخر جنوبى .

أما فـى فييـتنام ، مع بداية عـام ١٩٦١ ، فقـد قام الشـعب بثورة عـارمة للحصول على استقلاله ، لكن أمريكا وقـفت ضده بأسلحتها التقليدية من دبابات وطائرات وبوارج ومشاة ، فلم تفلح فى هزيمة الفيـيتناميين ، فلجأت أمريكا إلى الأسلحة البيولوجية والكيميائية فى قصف عشوائى مركز ضد مدن وقرى فييتنام ، لدرجـة أن الخبـراء يقدرون مـا ألقى على أراضى فـييـتنام من قذائف جـرثوميـة

وكيميائية بحوالى مـائة ألف طن خلال الأربع عشرة سنة للحرب من١٩٦١ حتى ١٩٧٥ . وذكرت التقارير الرسـمية أن أمريكا قد ألقت مركبـاً هرمونياً من حمض الخليك على الأشجار والغابات والمحاصيل ، أبادها تماماً ، وأحال مزارع عديدة إلى بقاع جـرداء قاحلة . كمـا تم إلقاء مركب الديوكـسين على البشـر والنباتات والحـيوانات ، مـما أدى إلى خلل وراثى فى الطبـيعـة البشـرية ، بل وأدى هذا المـركب الذى سـمى «بالعـامل البرتقـالى» إلى تشـوه وقـتل العـديد من الجنود الأمريكيين ، لعدم القدرة على ضبط اتجاهات الرياح ، مما دفع أهاليهم إلى رفع قضايا ضد قادة الجيش الأمريكى فى ذلك الوقت .

وعلى سبيل الدفاع عن النفس ، اسـتخدم الفييتناميون الأسلحـة البيولوجية والكيميائية التي حصلوا عليها من الاتحاد السـوفييتى ضد الأمريكيين الذين اتهموا فييتنام رسمياً بذلك ، بعد تحليل عينات من أوراق الأشجار التى ثبت أنها تحتوى على مركب هرمونـى يسمى « بالعامل الأصفر » الذى أطلـق عليه فى عام ١٩٧٦ مصطلح « المطر الأصفر » ، وبـذلك قاوم الفييتناميون القـوات الأمريكية بكل ما يملكون من طاقة ، ودعمـهم فى ذلك الاتحاد السوفييتى السـابق . وانتصروا فى عام ١٩٧٥ بفـعل تلاحم ثوار قـسمى فيـيتنام ، الشـمالى والجنوبـى . وفى عام ١٩٧٦ أعلن توحيد شطرى فييتنام فى دولة اشتراكية جديدة عاصمتها هانوى .

ونظراً لأن الإنسان لا يعـرف حدوداً للطاقة الـتدميرية الـكامنة داخله ، فإن بعض الدول الكبرى ، وفى مقدمـتها الولايات المتحدة ، ماتزال تعتـمد ميزانيات هائلة لاستـزراع وتطوير أنواع فتاكة مـن الميكروبات . فمن الملاحظ أن قـواعد اللعبـة السيـاسية تحـتم أن أى سباق تسلح من أى نـوع : نووى أو كيمـيائى أو بيولوجى ، إذا بدأ ، فلا نهاية له ، برغم كل المعاهدات والاتفاقيات التى عقدت بين الأطراف المعنية لحظر هذه الأسلحة المدمرة الفتاكة .

★★★

(٢٠) حـــرب الشـــائعـات

تعد حرب الشـائعات من أخطر أسلحة اللعبـة السياسية فى مـجال الحرب النفسية فى وقت السلم بصـفة عامة ، وزمن الحرب بصفة خـاصة . فالكلمة هى السلاح المباشر والواضح فى حرب الشائعات التى تتمثل أهدافها فى زعزعة إيمان العدو بمـبادئه وأفكاره ، وبعـدالة القضيـة التى يدافع عنها ، ممـا يوحى له بأنه يدافع عن قضيـة خاسرة ، وكذلك بث اليأس فى نفـوس أفراد الشعب وجنوده ، بالمبالغة فى اظهار قوة العدو ، ومن خلال الإرهاب والتخويف ، وبث الفرقة بين أبناء الشعب الواحـد ، وإشعال النعـرات الطائفية بين أبناء الأمـة الواحدة ، وبذر الشكوك فى سلامة وقوة الجبهة الداخلية ، ونشر أنباء كاذبة ، أو المبالغة فى أنباء معينة تتناول النواحى الاقتصـادية والاجتماعية والسياسيـة ، وغير ذلك مما يؤدى إلى القضاء على الروح المعنوية الذى يمهد بعد ذلك للقضاء على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وإذا كانت الشـائعة سلاحاً ذا حـدين ، فإن الآثار السلبية التى تحـدثها فى جبـهة العدو لابد أن تقـابلها آثار إيجابيـة فى جبهـة الوطن الداخل فى الصراع . وتأتى فى مقدمة هذه الآثار ، تقوية الجـبهة الداخلية ، ورفع الروح المعنوية بين أبناء الوطن ، وكسب ود الدول المحـايدة ، وإقناعها بعدالة القضـية التى يحارب من أجلها، وتوثيق أواصـر الصداقة والإخاء مع الدول الحليـفة . ذلك أن حرب الشائعات عندما تقـوم بوظائفها الإيجابية لا تضع فى اعتبـارها الأعداء والخصوم فحسب ، بل الأصدقاء والحلفاء أيضاً.

ومن يمارس قواعد اللعبة السياسية ، لابد أن يضع فى اعتباره الشائعات التى تنطوى أمواجها على حملات دعاية مغرضة زاخرة بالنكات والقصص المثيرة المحبوكة التى تبث الإعجاب والتشكيك والرعب ، وخاصة فى زمن الحرب ، وبصفة أخص فى عصر المعلوماتية والشبكات الفضائية التى تنهمرعلى الآذان والعيون بطوفان من الأخبار والمعلومات دون أن تتوقف لحظة واحدة ، ودون أن يستطيع المتلقى أن يفرق بين الحقيقى منها والمزيف ، بين الصادق والكاذب، بين الصريح والمتلون . . . إلخ . ومن المعروف أن دلالات الشائعة المنتشرة على نطاق واسع ، كثيرة ومتعددة فهى - مثلاً - تعبر عما يجرى فى عقول الناس من أفكار وآمال وآلام وطموحات وإحباطات . وإذا قام الساسة بقياس درجة شدتها ، وحللوا عناصر محتواها ، فإنه من السهل أن يضعوا أيديهم على معالم الرأى العام السائد فى فترة من الفترات .

وتنتشر الشائعة عادة فى ظروف يتعذر معها التأكد من حقيقة الموقف ، ويعجز الساسة عن بلورتها وتحديدها فى زمن قصير ، خاصة إذا كانت مرتبطة بموضوع حيوى وخطير ، ويمس حياة الناس فى صميمها . وبصرف النظر عن الشائعة التي تنتقل أو تنطلق من تلقاء ذاتها نتيجة لتفسير أو فهم خاطئ - غير مقصود - لموقف أو حدث ما ، فإن ابتكار الشائعة المقصودة يتطلب دقة فى اختيار الوقت ، وكذلك المضمون أو الموضوع المناسب المتجاوب مع دوافع الناس ورغباتهم ومخاوفهم ، ويتحتم أن يكون هناك قدر ما من الإثارة فى الشائعة ، كى تحفز الناس على تناقلها بسرعة فيما بينهم ، بل وربما الإضافة إليها من عندياتهم على سبيل الظهور بمظهر العالمين ببواطن الأمور ، وهو موقف يحلو للكثيرين اتخاذه ، خاصة عندما يلمسون مدى اقتناع الآخرين أو المتلقين بما يدلون به .

ولا تعتمد الشائعة دائماً على الكذب بل تستعين بالصدق أيضاً ، وقد تمزج بين الصدق والكذب بحيث تفقد المتلقى القدرة على التمييز بين هذا وذاك وبالتالى

يصبح أكثر انقياداً لها . وقد أصبحت حيل الشائعات وأحابيلها وألاعيبها لا حدود لها ، إذ إنها تتطور مع تطورات علوم النفس والإعلام والاجتماع والسياسة والاقتصاد والمنطق والفكر والثقافة والسلوك ، بحيث أصبحت الآن ميداناً يعمل فيه الخبراء والمخططون المتخصصون الذين يبتكرون أفكارها الجديدة ويطورون أهدافها وآفاقها حتى تنطلق لتحدث الآثار المتوقعة ، ثم يقيسون هذه النتائج للاستفادة منها فى ابتكار شائعات جديدة ، وهكذا . وذلك مع التربص بالشائعات المضادة لإفسادها بشائعة أخرى تنطلق فى الاتجاه المضاد لمطاردتها والتعامل معها . تماماً كنظام الصواريخ المستحدثة التى سرعان ما تبتكر لها صواريخ مضادة .

وكانت وزارة الدعاية التى أنشأها هتلر وأوكل إدارتها إلى جوبلز الذى يعد المؤسس الأول لعلم الدعاية والإعلام ، قد ابتدعت أساليب جديدة فى مجال الشائعات ، لم تخطر ببال الحلفاء وفى مقدمتهم بريطانيا . ففى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفى عام ١٩٤١ على وجه التحديد ، بثت وزارة الدعاية الألمانية شائعة تقول إن الغارات البريطانية قد أصابت محطة السكك الحديدية فى برلين ، وبعد ساعة أخرى أكدت أن المحطة قد دمرت تماماً ، وأن المواصلات الحديدية من وإلى برلين معطلة تماماً مما أثر ببشاعة على المجهود الحربى . وسرعان ما التقطت أجهزة الدعاية البريطانية الشائعة السارية كالنار فى الهشيم ، وأذاعتها رسمياً على أنها خبر صحيح . عندئذ أدركت وزارة الدعاية الألمانية أنها أصابت الهدف تماماً ، فأسرعت بدعوة المراسلين الأجانب ومن بينهم الأمريكيون ، إذ إن أمريكا لم تكن قد دخلت الحرب بعد ، ليشاهدوا محطة برلين التى بدت سليمة ، وتعمل بكامل طاقتها ، وقطارات الجنود والمجهود الحربى تنطلق منها وإليها على أفضل وجه . وكانت ضربة عنيفة أصابت الثقة بالإذاعة البريطانية فى الصميم ، كما أصابت الإذاعة نفسها بالحيرة تجاه كل الأنباء والشائعات الواردة من ألمانيا . فهى لا تستطيع أن تبلع الطعم مرة أخرى حتى لا تقضى على

مصـداقيتهـا وتصبح مسخـة الإذاعات ، فى وقت لاهث ومحمـوم ، يجعل من الإذاعة الوطنية ملاذاً للشعب ليسـتقى منه كل الأنباء والتطورات الفعلية التى تدور فى مختلف الجبهات ، إذ إن مصير الوطن كله فى الميزان .

هذا بالنسبة للشائعات الموجهة للعـدو ، أما بالنسبة للشائعات التى تنشرها الحكومات بين المواطنين عن قصد ، فتهدف من ورائها إلى تقوية الروح المعنوية ورفعها لديهم . لكن هذه العمليـة سلاح ذو حدين أيضاً ؛ ولذلك يجب التعامل بحرص ووعى شديدين لتجنب خطورته التي يمكن أن تأتى بنتيجة عكسية تماماً . فمثلاً تسرع إحدى الدول إلى إشاعـة الأنباء والحكايات بل والأساطير حول قوتها الحربية وذراعـها الطويلة التي يمكن أن تطول أى عدو وتبطش به حيـثما يكون . وهى بهذه المبالغة تهدف إلى تقـوية الروح لأبنائها ، لكن العدو ، قد يأخذ هذه الشائعة مأخـذ الجد ويزيد من استعداداته العسكرية كي يستطيع مـواجهة الطوفان القادم على أساس الشائعة التي قد تصيب الدولة التى أطـلقتها ذاتها بالاسترخاء ، مستـمتعة بالوهم الذى صـنعته ثم صدقتـه فى حين أن العدو صدقـه أيضاً ولكن لصالحه . ولايهم إذا كـانت الدولة صانعة الشائعـة مصدقة لهـا على أساس أنها حقيقة بناء على التقارير المزيفة التي يقدمها المسئولون إلى القيادة العليا للدولة ، أم أن هذه الدولة تدرك جيداً أنها تحاول بث الرعب فى قلب الـعدو بحرب نفسية لا تنهض على قوة مادية وعسكرية حقيـقية. وسواء أكانت الدولة تعلم أم لا تعلم حقيـقة ما تنادى به ، فإن الأمر كله يدخل فى نـطاق الأوهام والأكاذيب وبالتالى فهو مجرد شائعة لا أساس لها من الصحة . لكن بيع الأوهام المنفصلة تماماً عن الواقع إلى الآخرين ، قد لا يجعلها مجرد شعارات أو أبواق جوفاء أو شائعات ، بل يمكن أن تتحـول إلى نتائج مدمرة لمنتج الشـائعة نفسه . وأوضح مـثال على هذا ، الصراع العسكرى بين إسـرائيل والعرب الذين بالغوا ، فى ستـينيات القرن العشرين ، فى قـوتهم العسكرية وملأوا الدنيا ضـجيجاً بالإذاعات والتـصريحات

التي تؤكـد حرصـهم علي إلقاء إسـرائيل « المزعـومة » في البـحر . وكـان من الطبـيعى أن تسـرع إسرائيل إلى اسـتجـداء عطف العالم عليـها لأنهـا تدافع عن وجودها فى مواجهة هؤلاء الوحوش الذين يوشكون على افـتراسها . وأتت نتيجة الحرب فى صالحهـا تماماً كما حدث في الخـامس من يونيو ١٩٦٧ حين ابتلعت إسرائيل من الأراضى ما يعادل سبعة أضعاف مساحتها قبل الحرب .

ويمتلك اليـهود خبرات قـديمة فى توظيف الشائعات لصـالحهم ، ولديهم خطط وإستراتجيات عديدة جاهزة لاستـخدامها فى كسب عطف الدول والشعوب التى يمكن أن تساندهم فى قضـيتهم . فمثـلاً فى أعقاب الحرب العالميـة الثانية نظموا حـملة شائعات دوليـة ادعوا فيـها حرق سبـعة ملايين يهـودي فى الأفران الحديدية التى صنعـها الألمان خصيـصاً لهم ، فى حين أن الإحصاءات الرسـمية كـانت تؤكـد أن عدد اليـهـود الألمـان لم يكن يزيد على مليـون بأية حـال من الأحوال . لكن حقيقة الأسلوب الإعلامى اليهودى أو الصهيونى تثبت دائماً أنه لا يعرف الملل أو الابتعـاد عن أهدافه الإستراتيجيـة مهما كانت بعيـدة وتحتاج إلى يقظة مستمـرة ونفس طويل وتغيير الأساليب التكتيكية . فهـو أسلوب يعتمد على الإلحاح والتلوين والتـعددية فى مجـالات متنوعة ، وبوسـائل ومناهج ذكية غـير مملة ، بحيـث تتحول الشائعات إلى حـقائق واقعيـة فى ذهن المتلقى الذى يفكر ويتصرف بعد ذلك بناء علـيها ، بل ولا يتقبل أى جدل بشأنهـا . وبالفعل مهدت هذه الشائـعات الطريق لهم لاحتـلال فلسطين وتشـريد أبنائها بعد أن هـيأت لهم الرأى العام العالمى . ولا يزال اليهود حتى مطالع القرن الحادى والعشرين يبتزون العالم الغربى حتى يواصل تكفيره عن جرائم النازية المزعومة فى حقهم ، لدرجة أن البنوك السويـسرية بكل دهاليزها السـرية وكهـوفها المـعتمـة لم تسلم من هذا الابتزاز الخبيث والمتجدد.

وفى كتابهما « سيكلوجية الشائعة » يشترط ألبورت وبوستمان ركنين لا غنى

عنهمـا فى أية شائعة وهما : الأهمـية والغموض . والقـاعدة الأساسية للـشائعة عبارة عن حاصل ضرب الأهمية فى الغمـوض ، وليس حاصل جمعهما ، بمعنى أنه إذا كانت الأهمية كبيرة والغموض صـفراً ، فإن الشائعة بالتالى تصبح صفراً ، أى ليس لها وجـود ، وإذا كان الغموض شـديداً فى موقف لا يثير اهتـمامنا فلن تكون هناك شائعة أيضاً . فلابد أن يكون موضوع الشائعـة مثيراً لاهتمامنا لحيويته مثيراً لحب استطلاعنا لغموضه . فـإذا نشر خبر عن ارتفاع أسعار السكر فى بلاد الإسكيمو ، فهذا لا يكون موضوعاً لشائعة ، لأنه لا يهم أحداً وبالتالي لا يثير أية أقاويل تدفع الآخـرين إلي اختلاق أقـاويل أخرى منها وهكذا . فـلابد أن يمتلك مضمون الشائعة قوة الدفع لانتشارها من خلال عنصرى الأهمية والغموض.

ولاشك أن زمن الحرب يشكل فترة خصبة لتوافـر شروط الشائعة . فمصير الأمة كلها يصـبح معلقاً ومعه مـصير أبنائها ، وهذه قـضية لا تعادلها أية قـضية أخرى فى أهميتها . كذلك فإن الأحداث العسكرية والسياسية والمعارك التي تدور رحاها فى ميادين القتال ، والمرتهن بنتائجها هذا المـصير ، غامضة بطبيعتها التى تعتمد على الأسرار بل والألغاز التي لابد أن تكون منغلقة على العدو الذى يضطر فى بعض الأحايين إلى نشر أخبار معينة ، على أمل أن تكذبها القيادة العسكرية أو تؤيدها كى يفسـر التكذيب أو التأييد بناء على حـساباته الخاصـة به ثم يعدل من إستراتيجيته على هذا الأساس . فـإذا اختفت طائرة عسكرية للعدو مثلاً ، ويحيط الغموض بمصيرها ، فإنه يسارع إلى إعلان سقوطها ، فإذا أيدت القيادة العسكرية مثل هذا الإعلان واعترفت بأنها أسقطتها على أرضها فإنه لا يضيع الجهد والوقت فى البحث عنهـا ، أما إذا أعلنت القيادة أن الطائرة أسقـطت فى أرض العدو فإنه يسارع بالبحث عنها فى أمكنة متنوعة وهكذا .

وعندما تنشب الحـرب ، فإن حيـاة الناس تنقلب انقلاباً عمـيقاً ، وتتغـير أحوالهم المـعيشيـة ، ويصبح المناخ ملائمـاً لكى تلعب الشائعات دورها الكبـير

والعميق فى التأثير على الروح المعنوية القومية . وقد تكون معنويات الشعب مرتفعة عند بدء نشوب الحرب نتيجة للتعبئة المعنوية ، ولكن كلما طالت فترة الحرب ، وتعقدت أحداثها ، وتطورت مراحلها ، فإن الناس يصبحون نهباً للقلق والخوف ، واليأس من احتمالات المسقبل . خاصة أن الرؤية لا تكون واضحة ، والأحداث يكتنفها الغموض نتيجة لعوامل الأمن والقيود التي تفرضها ظروف الحرب على الناس . وليس من الغريب أن تتدفق الشائعات بلا حدود نتيجة لأن الناس لا تملك صورة كاملة أو متنعة للأحداث الجارية .

وفى مثل هذه الظروف لا تكفى الأهمية أو الغموض لخلق ونشر كل شائعات الحرب ، إذ إن ظروف الحرب تُدخل الجميع فى دوامة لافكاك من أسرها ، وبالتالى ينغمس العقل والإحساس فيها حتى القاع. فليس هناك إنسان لا يفكر فى احتمالاتها أو ينفعل بمخاوفها . وهذه الأفكار والانفعالات لا تقف عند حدود معينة، بل يمكن أن تصل إلى خيالات بل وهواجس لم تكن فى الحسبان . وتسيطر أنباء الخسائر الفادحة فى الأرواح والمعدات على كم ضخم من شائعات الحرب ، نتيجة للأعصاب المشدودة وقابلية تصديق كل ما يقال وكل ما يشاع بدون فحص أو تمحيص . ويستغل مروجو الشائعات هذا العامل النفسى لمزيد من البلبلة حتى يبثوا شائعاتهم المضادة .

والطرف المستهدف للشائعة ، لا يقنع بالدفاع عن نفسه ومقاومتها فحسب ، بل يسارع إلى شن شائعات هجومية مضادة على العدو . ففي الحرب العالمية الثانية مثلاً كانت سيكلوجية الحرب التي شنها النظام النازى الألمانى ، تتسم بإستراتيجية « فرق تسد » كما تتسم بإستراتيجية الرعب التى توحى بالردع . ويصف إدموند تيلور في كتابه « إستراتيجية الرعب » ، كيف قام الألمان بالتمهيد لغاراتهم الجوية بإشاعة روح الهزيمة والرعب عن طريق سريان القصص فى نفوس ضحاياهم . واستمرت الشائعة تلو الشائعة ، تروجها محطات الإذاعة فى

بولندا وفرنسا والأراضى الواطئة . وكانت هذه الشائعات تحكى قصص الغزو المنتظر كما كانت تحكى عن مفاوضات السلام التي أوشكت أن تجرى بين الأطراف المنتصرة والأطراف المهزومة . كان هدفهم هو إشاعة الارتباك والحيرة وإضعاف الروح المعنوية . كما كانت هذه القصص المتقنة تثير الشك فى إخلاص الحلفاء وقدرتهم على تقديم العون .

وفى مواجهة هذا الطوفان الجارف من الشائعات الألمانية ، كانت القصص الكاذبة غير المقنعة تنتشر عن انتصارات بولندية وفرنسية كبيرة مما بعثت أملاً زائفاً سرعان ما انكشف على حقيقته وأدى بعد ذلك إلى خيبة أمل وهبوط حاد في الروح المعنوية ثم إلى الرعب الذى سيطر على النفوس . ذلك أن إطلاق الشائعات المتقنة والمقنعة ، يحتاج إلى منظومة متكاملة وخالية من الثغرات التى تقلل من مصداقيتها . وفى الأيام الأولى من انتصارات النازى كانت دعاية الإذاعة النازية غاية في التنظيم والكفاءة . فقد كانت تتنوع طبقاً للبلاد الموجهة إليها ، وللحالة الاجتماعية للجماعة التى كانت تحاول التأثير عليها . وعلى الرغم من أن هذه الدعاية لم يقصد بها ترويج الشائعات ، فإن معظمها كان له هذا الأثر ، لأن الشائعة فى زمن الحرب ليست إلا دعاية أو قصصاً دعائية مختصرة وقصيرة ، سهلة الترديد ، وتنتقل بسرعة فى هذا المناخ الذى يتسم بالغموض والذى يخضع للتهديد بالغزو . وأعقب ذلك الوقوع تحت وطأة الخوف والبلبلة والارتباك والمشاعر والأعراض المتناقضة والانسحاب غير المنتظم .

وإذا قارنا إستراتيجية الرعب بإستراتيجية « فرق تسد » نجد أن الثانية تقتضى مكراً وحيلة أكثر ، كما أن عملية التكرار فيها يجب أن تكون طويلة النفس ومتلونة ومتعددة بحيث لا تثير الملل ، وتملك المصداقية المتماسكة والمصطنعة بإتقان حتى تقنع البلد المستهدف ، وتثير العداوات والفتن والصراعات بين فئاته حتى يكون سقوطه سريعاً. وكان هتلر قد قال ذات مرة إنه واثق من أن دمار

أمريكا سيكون عملية داخلية نتيجة للمفارقات الناتجة عن تجمع خليط من الجنسيات لا يمكن أن ينصهر فى بوتقة أمة لا تملك أية جذور أو أصول مشتركة . لكن هتلر لم يكن يدرك أن الشائعات المفرقة بين هذه الجنسيات لم تكن كافية ، مهما كانت متقنة ومحبوكة . إذ إن النظام الأمريكى مرن بحيث يمتص أية صدمات يمكن أن تصيبه ، ويتصدى لأية أمواج تحاول أن تضرب سواحله وتغرقها . وكانت هذه المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات واستيعاب التقلبات نتيجة لثلاثة عوامل حيوية وضرورية تشكل إطاراً أساسياً يحتويه ويمنحه القدرة على التماسك ، وهى المركزية التي تتمتع بها القوات المسلحة والأمن القومى والسياسة الخارجية ، فى مواجهة الفيدرالية التى تتمتع بها الولايات المختلفة والتى تمنحها حق الحكم الذاتى وإصدار القوانين الخاصة من خلال برلمانها الذى يعتبر نموذجاً مصغراً للكونجرس فى العاصمة . ولذلك فإن ما يقع في إحدى الولايات أو حتى في العاصمة لا يؤثر بالسلب على الولايات الأخرى ، تماماً مثل السفن الحديثة المزودة بفراغات عازلة ، تعمل على ألا يؤدى نفاذ المياه إلى جزء من السفينة لتسربها إلى بقية الأجزاء ، وبالتالى غرق السفينة . ولذلك فإن الإدارة المركزية الصارمة تؤدي إلي إلغاء عوازل الأمان بين مناطق الوطن التي لا تتمتع بهذه الحقوق الفيدرالية . كذلك فإن البنية الأساسية الاقتصادية المتينة التى يتمتع بها النظام الأمريكى تعتبر قاعدته الراسخة ، مهما اختلفت الجنسيات ، وتعددت الأصول ، واختلفت الثقافات .

ونظراً لأن هتلر كان يؤمن بالمركزية المطلقة التى تصل إلى حد البطش والطغيان ، فلم يكن يتصور أنها ستكون السبب فى تدمير نظامه وبلده في النهاية. كما كانت السبب فى تدمير الاتحاد السوفييتى فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين وانهياره الكامل من الداخل كقصر ضخم من الرمال ، برغم أنه كان العامل الأساسى فى إنهاك قوات ألمانيا النازية ثم هزيمتها ودحرها تاماً بعد

ذلك ، واقتسام ألمــانيا نفسها مع قوات الحلفاء . لكن مركـزية الحزب الشيوعى السوفيـتى التى منحته التـماسك والصلابة فى زمن الحرب ، لم تسـتطع مواصلة القيـام بدورها فى زمن السلم الذى يحـتاج لمرونة وديمـقراطيـة مضـادة لعوامل التآكل ، خاصة أنها لم تكن تعتمد على قاعدة اقتصادية متينة مثل تلك التى تتمتع بها الولايات المـتحدة الأمريكية التى أعـلنت أنها ستدخل سبـاق حرب الكواكب معه ، فإذا بالاتحاد السوفييتى يتـورط في هذا السباق العسكرى على حساب لقمة العـيش ، ممـا أدى إلى انهيـاره وتفككه دون طلقة رصـاص واحدة . وإن كـان الإعلام الأمريكى القوى قـد وجه معظم طاقاته للتأثير على عـقول المواطنين فى مختلف جمهوريات الاتحاد السوفييـتى ، خاصة فى عصر الشبكات الفضائية التي قدمت البـرامج الموجهة والأفـلام والنكات والشائعات ، بحيث تحـالف الإعلام الأمريكى الموجه من الخارج مع الانهيار الاقـتصادى فى داخل الاتحاد السوفييتى الذى يمكن أن يتكرر فى الـولايات المتـحدة الأمـريكيـة إذا ما تآكلت قـاعدتهـا الاقتصادية ، إذ ستسارع الولايات الغنية بالانفصال عن الولايات الفقيرة ، حتى لا تشكل عبئـاً عليها لا لزوم له . عندئذ لن يستطيع البـيت الأبيض أو البنتاجون أو وكالة المـخابرات المـركزية أو المبـاحث الفيـدرالية عمـل شىء لرأب الصدع . فليست هناك قائمة يمكن أن تقوم لأى كيان سياسى بدون قاعدة اقتصادية متينة .

لكن تظل الشـائعات من أخطر الأسلـحة المـضادة لأى كيـان سيـاسى ، وخاصـة فى زمن الحـرب . وقد أثبت الألمـان فى الحرب العـالميـة الثانـية أن الشائعات تصل إلى السامع دون أن تبدو أنها دعاية سياسية مغرضة ، خاصة عندما تتدفق من داخلها دون رصد أية قوى دفع لها من خارجها . فمثلاً كانت أية أخبار تذاع على الموجـة القصـيرة من ألمانيـا ، أو أية قصة ينشـرها عمـيل ألمانى فى صحيـفة فى بلد محايد ، سرعـان ما تبدو وكأنها صـادرة من أعداء الألمان ، إذ يضيع أصلها الألمانى فى عملية تداولها ، ويمكن أن تتحول إلى حقيقة راسخة لا

تقبل الشك أو حتى الجدل . فالسامع لا يطالب عادة بالدليل على ما يقال ، لأن الذى يعــرض مـثل هذه الأخـبــار لا يزعم أن لديه أى دليل ، بل يـوضح منذ البداية - وبراءة الأطفـال فى عينيه - أن ما يقـوله ليس إلا مجرد كلام سـمعه . ومن هذا المنطلق « البـرىء » يكرره ويعيد تكراره ، وذلك « لحـرصه على تنوير الآخرين » . ويصبح التصديق فى مـثل هذه الحالات أسهل من الكذب ، خاصة إذا كان الأمل أو الخوف يشجع على قبول الشائعة على علاتها .

وتتعدد استخدامات الشائعات وتوظيفها بتعدد المواقف والتيارات والأهداف والأساليب والوسائل ، إذ إنها لو التزمت بأشكال محددة ، فإنه يصبح من السهل كـشفـها وتعـريتهـا . وحتى لو كـانت هناك أسـاليب عامـة متـبلورة في إطلاق الشائعات ، فإن طرق استخدامها يمكن أن تكون جديدة ومبتكرة دائماً ، حتى فى نظر الخبـراء المعنيين بها . من هـذه الأساليب أو الوسائل ، يأتى تدميـر القوى المعنوية وتفتيتها في المقدمة . فمثلاً خلط الألمان الشائعات المتشائمة بالشائعات المتـفائلة لتدميـر معنويات الفرنسـيين . وكانت النتـيجة أنه طوال انتشـار عوامل الاضطراب والقلق والخوف والتوتر ، التى مارسها الهجوم الألمانى على فرنسا ، كان كـثيـر من الفرنسـيين يتـأرجحـون فى مشـاعرهم وسلوكـهم بين الابتـهاج والاكتـئاب ، بين الأمل واليأس ، وسـرعان ما بلغـوا درجة من الحـيرة والبلبلة والضياع بحيث عجزوا عن التمييز بين ما هو صادق وما هو كاذب .

ولعل الهدف الإستراتيـجى للشائعة يتمثل فى إيجاد جـو من عدم الثقة بين صفوف العدو ، وزيادة التـفكك فى بلده ، وتحطيم أية بوادر للتكتل والصمود . وكلمـا انتـشرت الشكوك والـمخـاوف والهـواجس ، هبطت الروح المـعنوية ، وضاعت الرؤية الصـحيحـة ومعهـا القدرة على اتخاذ المـوقف المناسب وإصدار القرار السليـم . ذلك أن الشائعة بطبـيعتـها لا تثبت علـى حال ، وهى يمكن أن تؤدى الغرض الأساسى منها لمجرد أنها تخلق جـواً من التخبط وعدم اليقين تجاه

الظواهر الراهنة . فمن أهم وظائف الشائعة ، إخفاء الحقيقة ، إذ يقوم أحد الجانبين المتحاربين بالسماح بتسريب بعض المعلومات ، بحيث يصعب على الجانب الآخر اكتشاف الأسرار الحقيقية من الأخبار الكاذبة . كذلك تستخدم الشائعات فى التشكيك فى مصداقية مصادر الأنباء والحط من شأنها فى نظر المتلقين ، كما فعلت الدعاية الألمانية عندما حاول البريطانيون عدة مرات أن يدمروا محطة السكك الحديدية الرئيسية فى برلين ، لكنهم لم ينجحوا فى ذلك فى حين أشاع الألمان بأن الإلجليز قد نجحوا فى محاولاتهم . وهى شائعة فرح لها الإنجليز وأذاعوها كخبر موثوق به ، عندئذ دعت وزارة الدعاية الألمانية الصحفيين لمشاهدة المحطة الرئيسية لإثبات كذب الإذاعة البريطانية التى كان عليها أن تبذل جهداً كبيراً لاستعادة مصداقيتها .

ومن وظائف الشائعات أيضاً ، قيامها بدور الطعم بهدف استكشاف حقائق معينة ، مثلما فعل اليابانيون فى الحرب العالمية الثانية عندما روجوا شائعات مبالغاً فيها عن خسارة الأمريكيين في الاشتباكات البحرية . ولم يكن اليابانيون يعرفون حقيقة خسائر العدو ، لكنهم كانوا يهدفون إلى دفع الأمريكيين لنشر حقيقة خسائرهم . وبالفعل أثر انتشار هذه الشائعات تأثيراً عميقاً فى معنويات الأمريكيين مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى الإسراع فى إذاعة الحقائق عن الخسائر لدعم الروح المعنوية المتدهورة ، وبذلك نجح اليابانيون فى معرفة الحقائق التى تهمهم .

وتلعب الشائعات دوراً خطيراً - وقد يكون مدمراً - في أوقات الشغب والكوارث والأوبئة ، وإن كانت الشائعة ليست السبب الوحيد لمثل هذه المتاعب والأزمات القومية . وهناك قاعدة سيكلوجية واجتماعية تؤكد أنه لا يحدث أى اضطراب أو شغب دون أن تكون هناك شائعات تثيره وتصاحبه وتزيد من عنفه . فالشغب مثلاً لا يأتى من فراغ ولا يبدأ فجأة ، إذ تسبقه فترة يحدث فيها تململ

نتيجة الضيق أو الحنق أو اليأس أو عدم الاطمئنان . وقد تأخذ الشائعات الصادرة عن هذا التململ شكلاً قصصياً مثيراً فيه كم ملحوظ من الخيال والادعاء ، خاصة إذا كانت أسباب أو عوامل تمس الكيان الإنسانى للمواطنين ، مثل التفرقة العنصرية أو الفتنة الطائفية ، أو انحيار السلطة إلى فئة معينة نتيجة لمصالح مشتركة فيما بينهما ، أو الاستهانة بعقل المواطنين وإهمال آرائهم واحتياجاتهم . وفى معظم هذه الحالات تصبح الشائعات سلاحاً يشهره المواطنون فى وجه السلطة التى لا تستطيع أن توجه اتهاما إلى فرد بعينه . فالشائعات سلاح مراوغ وخفى برغم علانيته وتناقل الألسنة له . وتبدأ الشائعات الجارية على شكل قصص تشوه صورة شخصيات أو مواقف معينة ، ويستطيع أى ناقل للشائعة أن يضيف إليها ما يتفتق عنه خياله على أنه جزء عضوى من القصة . ويبدو الأمر كله كأنه ثرثرة يومية ، لكن حينما يزيد رواج الشائعة ، ويتقبلها الناس على أنها واقع لابد من مواجهته ، فإن هذا يعد بمثابة مقدمة تسبق الشغب . وهذه القصص العدائية فى حد ذاتها لا تؤدى إلى العنف ، لكنها تعتبر مؤشراً يبين تصاعد التوتر الاجتماعى ، وهو مؤشر لا يمكن تجاهله أبداً.

وعندما يتصاعد تأثير الشائعة وانتشارها ، فإنها تأخذ طابع التهديد الذى يشير إلى قرب وقوع أحداث خطيرة محتملة . وتنطوى الشائعات فى هذه المرحلة على صور وعبارات مثل : « لابد أن يحدث شىء خطير فى الأيام القليلة القادمة - الجميع يقولون إن الموقف على وشك الانفجار - لم يعد هناك ما نستطيع أن نفعله سوى انتظار رحمة ربنا - لقد بلغ السيل الزبى - لقد نفد الصبر تماماً . . . إلخ » وهى مؤشرات تنبئ بقرب حدوث وقوعها ، فمثلاً يجب على الشرطة أن تنظم صفوفها حتى تمنع التهديد من أن يأخذ شكلاً عملياً . وإذا كانت الوقاية خيرا من العلاج ، فإن منع الشغب يجب أن يتم قبل أن يبدأ وخاصة أن أعمال العنف قد يصعب التنبؤ بمساراتها وتداعياتها وانفجاراتها ، إذ إنها فى كثير من

الأحايين لا يكون لها هدف معين ، بل تسير حسب الظروف الطارئة دون خطة ما فور ابتدائها .

ويتسارع رواج الشائعات مع حدوث الشغب والاضطراب ، وفى هذه المرحلة تعكس التهور الانفعالى والتعصب الشديد ، سواء أكانت مستمدة من بعض معطيات الواقع أو متولدة من الخيال الجامح ، إذ تدور الشائعات حول عمليات تعذيب وقتل واغتصاب ، وتواصل التصاعد إلى أن تصل إلى مرحلة يغيب العقل فيها تماماً ، وتمهد لتحويل العنف التلقائى إلي طاقة شبه منظمة للانتقام . وفى كتابهما « الاضطراب العنصرى » يذكر أ. م لى و ن . د. همفرى نموذجاً لأحد أعمال الشغب التى قام بها السود فى ديترويت بالولايات المتحدة ، والتى بلغت ذروتها عندما انهال سيل من المكالمات التليفونية على شرطة ديترويت للتبليغ عن حوادث مزعومة . فقد أبلغت إحدى السيدات أنها رأت « بعينى رأسها » جماهير السود وهم يقتلون رجلاً أبيض . وعندما وصلت سيارة النجدة إلى المكان الذى قالت السيدة إن الحادث وقع فيه ، وجدوا بعض البنات يلعبن دون أن يكون هناك أثر لأعمال عنف سابقة . ويمكن تفسير زعم السيدة أنها شاهدت الحادثة بعينى رأسها ، بأن الشائعة كانت نتيجة لنوع من الهوس أو الهلاوس أو جنون الفكرة الثابتة أو أية ظاهرة مرضية تطارد هذه السيدة ، ولم تجد متنفساً لها سوى إبلاغ الشرطة مثل هذا البلاغ المزيف . وليس بالضرورة أن تكون هذه السيدة متآمرة أو مدفوعة بتيارات اجتماعية أو سياسية أو أيديولوجية معينة .

ولابد من وضع التفسير السيكولوجى للشائعة فى الاعتبار حتى لا تدخل مواجهتها فى متاهات جانبية وحلقات مفرغة وطرق مسدودة ، ويقول ا . هـ . ليتون فى كتابه « حكم البشر » إن الأطباء النفسيين الذين يتابعون حالات مثل هؤلاء المرضى ، يعرفون هذه الحالة بأنها نتيجة لحالة من الذعر تصيبهم ،

فيسيئون تفسير أشياء عادية ويصورونها على أنها أشياء بشعة تهددهم . فمثلاً يرن صفير قطار من بعيد فى آذانهم كأنه صرخة شخص يموت ، ورؤية شخصين يتحدثان معاً توحى إليهم بأنهما يدبران مؤامرة . بل إنه لوحظ أن بعض المرضى عندما يقعون فى حالة ذعر ، قد يخيل إليهم أنهم يرون أشخاصاً قادمين لمهاجمتهم فى حين لا يكون هناك أحد علي الإطلاق ، أو قد تصل إلى أنوفهم رائحة غاز أو دخان دون أن يكون هناك أى غاز أو دخان . وقد يحدث نفس هذا الإحساس الجارف للأفراد الأسوياء إذا كانوا فى حالة خوف شديد . وعندما تصل الشائعات إلى هذه المرحلة ، فلا تصبح أمام القادة المسئولين سوى محاولة الحيلولة دون أعمال العنف . أما الشائعات أو القصص الرائجة فى مثل هذه الحالات ، فليست إلا تعبيراً شفوياً عن حقيقة هذه الهلاوس .

ومن الواضح أن النكتة السياسية تعد سلاحاً ذكياً وخبيثاً فى مجال ترويج الشائعات . فهناك علاقة وثيقة بين الشائعة وبين الفكاهة بصفة عامة ، والنكتة بصفة خاصة . وعلى الرغم من أن الشائعة عبارة عن قضية مطروحة للتصديق ، وتنتشر مبسطة حتى يستسيغها الناس ، فإن النكتة تبدو أكثر جاذبية لأنها تثير الضحك الذى يقبل عليه معظم الناس الأسوياء ، وقد تخفف من عاطفة مكبوتة ، أو تحتوى على نقد سياسى لا يستطيع الناس أن يبوحوا به بأسلوب ديمقراطى مباشر أو تعبر عن كراهية لنظام الحكم . . . إلخ ، وخاصة أن وسائل الإرهاب والتخويف والتلويح بالاعتقال والعقاب الصارم ، لا تفلح فى القضاء على هذه الظاهرة العامة. فليس هناك من أفراد معينين يمكن اتهامهم باختراع النكات السياسية وترويجها بين المواطنين . وإذا كانت النكتة السياسية غالباً ما ينتجها عقل مواطن ذكى ولماح ، فإن رواجها بين الجمهور دليل على تعبيرها عن الرأى العام الذى عجز عن إيجاد قنوات سليمة للتعبير عن اتجاهاته وتطلعاته .

وغالباً ما تبدأ النكتة السياسية بفكرة أو بموقف معين ، لكن سرعان ما تتبادلها الألسنة وتتناولها بالتهذيب أو الإضافة أو التطوير حتى تصل فى النهاية إلي

أعلى مستوى قادر على التعبير عن أكبر قطاع من المواطنين . وكلما كان موضوع النكتة يمس قضايا الساعة الحرجة والملحة ، كان انتشارها سريعاً وتأثيرها أعمق. ولعل هذا يفسر حمى النكات التى ألمت بالشعب المصرى عقب كارثة يونيو ١٩٦٧ . فلم يجد الشعب متنفساً سوى النكتة لكي يفرج فيها عن كربه . لكن النكتة ليست مجرد تنفيس عن ضغط نفسى مرهق ، بل سلاح يشهره الشعب كلما أحس أن الحكام يخنقون حريته ويطاردونه بالحديد والنار . وإذا كان من الصعب رصد مبتكر النكتة السياسية بصفة شخصية ، فإن النكتة تبدو وكأن الشعب كله قد ابتكرها .

وفى النظم الشمولية على وجه التحديد ، تهتم أجهزة قياس الرأى العام بالبحث عن النكات وتحليلها وتفسيرها . وغالباً ما تكتشف هذه الأجهزة أن النكتة ليست فى صالح الحاكم الذى سترفع إليه تقاريرها ، مما يجعل مفعولها سارياً فى وجدان الجماهير بدون رد مقنع يحد من انطلاقه. وأحياناً تظن السلطات الشمولية أن فى إمكانها محاربة سلاح النكتة الشعبية بنفس السلاح عن طريق ابتكار نكات مضادة ونشرها بين المواطنين من خلال أجهزة التنظيم السياسى بوحداته المنتشرة فى كل مكان . لكنها محاولات محكوم عليها بالفشل ، لأن الشعب - وإن كان يطلق النكات على نفسه فى الأزمات - إلا أنه ليس على استعداد لترويج نكتة كل هدفها الدفاع عن الحاكم وتبرير تصرفاته ، وذلك فى الوقت الذى يطلق فيه الشعب النكات لأهداف سياسية خطيرة وليس لمجرد الاستمتاع برواية النكتة أو الضحك لها .

ولا تملك الشائعات قدرة النكات وفاعليتها فى الانتشار والاستمرار ، لأن عنصر السخرية الحاد الذى تشتمل عليه النكتة ، سلاح متعدد المؤثرات والأصداء بحيث تبدو الشائعات قاصرة أو ساذجة إذا قورنت به ، ذلك أن الشائعة سرعان ما تموت عندما يعرفها الجميع أو تتجاوزها الأحداث ، لأن عنصر الإثارة فيها ينتهى

بالانتهاء من العلم بهـا ، أو بتطور المواقف التى أثارتها بحيث تبدو قـديمة وغير مؤثرة . أمـا النكتة فتستمـر بسبب عنصر السـخرية والفكاهة المـثير للابتسام والضحك والارتياح . والكل يعلم قوة الميل الغريزى للضحك عند الإنسان .

والنكتة السيـاسية تعبير حـضارى ومهذب عن الوحدة الوطنية فـى مواجهة بطش الحاكم وتعـسفه . لذلك يختلف مـوقف كل شعب من ديكتاتورية حـاكمه اختلاف بصمات الأصابع بحيث نسـتطيع القول بأنه ليست كل الشعوب تلجأ إلى النكتة ، إذ تلجأ بعض الشعوب إلى التمزق والانحلال ، والبعض الآخر يلجأ إلى السلبيـة المطلقة إيثاراً لـلسلامة ، أو يهاجـر من وطنه ، أو تنتابه حـمى النعرات القومية كما حدث فى ألمانيا النازية عندما رسب هتلر فى وجدان الشعب الألمانى أنه أرقى وأسمى عباد الله على هذه الأرض ، فى حين أن بعض الشعوب الأخرى تلجأ إلى الانقـلابات الدامية والحروب الأهليـة ، وما سمى بانتحـار الأمة عندما تفقد القدرة علي التغلب على عجزها . من هنا كانت النكتـة السياسية تعتبر نوعاً من القدرة العـجيبة على امـتصاص الصدمـات واجتياز المحـن ، والارتفاع فوق الشدائد حتى تنتهى من تلقـاء نفسها أو حتى يستعيد الشـعب القدرة على الانتهاء منها . أى أن النكتـة السياسـية دفاع تلقائى وعـفوى عن مقـومات الأمة وكيـانها وتراثها وحضارتها وحريتها ضد كل يد متعسفة وديكتاتورية تحاول البطش بها .

وتلعب الدوافع النفـسية الجـمعيـة والفردية دوراً حيـوياً فى ترويج النكات والشائعات ، خاصة فى الحالات التى يسـودها الغموض الذى لا يحتمله الإنسان فى القضايا التى تمسـه وتهمه ، فيلجأ إلى كل وسائل التأويل والتفـسير والتحليل التى تخفف من قلقه ومخاوفه ، وتؤيد آماله واستجاباته . وبالتالى تتحول الشائعة إلى قضية شخصية تهم ناقلها لأنهـا تتيح له نوعاً من التفريغ والإسقاط النفسى ، مما يخضع الشائعة أثناء نقلها من فرد لآخر للتغيير والتبديل والتلوين طبقاً لدوافعه المكبوتة ووسـاوسه القهـرية وآماله المرجـوة . وفى كثيـر من الأحايين ، تتطور

الشائعة إلى شيء مختلف تماماً عما بدأت به . فالدوافع البشرية من حب وكراهية ، من عدوان وحقد و من قلق وتوجس ، هى التي تدفع الفرد وتغريه بترويج الشائعة أو تردد النكتة ونشرها حتى يفرج عما ينوء به صدره ، ويخفف من المؤثرات الانفعالية التى تنهشه من الداخل . فمثلاً يركز الشخص العدوانى على الأخبار السيئة عند نقله للشائعة أو النكتة حتى يرضى نزعات العدوان والتشفى عنده .

وهناك أنواع متعددة ومختلفة للشائعات ، منها على سبيل المثال ، الشائعات المثيرة للخوف والرعب ، والمثيرة للأمل وأحلام اليقظة ، والمثيرة للضحك والسخرية . ويعتمد النوع الأول على الإرهاب وإثارة الرعب فى النفوس من خلال المبالغة ، مثل تصوير قوة العدو مما يصور مقاومته أمراً مستحيلاً . وكذلك استعراض العضلات مثل العروض العسكرية ، والأخبار التي تنشرها الدول عن قوتها العسكرية وأسلحتها السرية وذراعها الطويلة التي تصل إلى العدو حيثما يكون ، كما يمكن استخدام الحد الآخر من الشائعة بأن تنشر الدولة شائعات تصور وحشية العدو التي لا تعرف لنفسها حدوداً مما يدفع بأفراد الشعب إلي مقاومته حتى الموت ، لكن يجب ألا يتخطى هذا التصوير حدوداً معينة ، وإلا أتى بنتيجة عكسية عندما يشعر الشعب أن لا قبل له بمواجهة هذا الطوفان المرعب . فهناك خيط رفيع يفصل بين المقاومة الباسلة للرعب وبين الاستسلام له . فمثلاً فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، قامت سيدة أمريكية بنشر شائعة الألمان الذين قاموا بتقطيع أيدى الأطفال الذين وقعوا فى الأسر مع ذويهم . وسرعان ما قام الألمان بالرد على تلك الشائعة بشائعة مضادة تصور رجال الدين البلجيكيين وهم يحفزون رجال المقاومة على فقء عيون الألمان وقطع أصابعهم وآذانهم حتى يدخلوا الجنة لاشتراكهم فى القضاء على الشر .

أما الشائعات المثيرة للأمل وأحلام اليقظة ، فهى تهدف إلى إشاعة التفاؤل

والرضى عن النفس ، وتبدو خطورة هذا النوع من الشائعات فى أنه قد يؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة تماماً ، إذ إنه قد يتسبب فى تضخم الذات والتراخى وعدم الاهتمام بمقاومة العدو المتربص ، نتيجة لاستمراء الأوهام اللذيذة ، مما يشكل إضافة إلى رصيد العدو الذى يمتلك فى يده - عندئذ - عنصر المفاجأة . أما الشائعات المثيرة للضحك والسخرية فهى تعتمد على نشر النكتة وابتكار المواقف الفكاهية والهزلية للاستهزاء من العدو ، ولها خطورتها أيضاً لأنها تثير بدورها روح السلبية والتراخى وتضخم الذات فى مواجهة المواقف المصيرية ، وخاصة عندما يهزل الشعب فى موقف الجد غير عابئ باحتمالات المحنة المتوقعة .

ومع رسوخ قواعد اللعبة السياسية ، لم تعد الشائعات مجرد اجتهادات طارئة، بل علم يعتمد على علوم النفس والاجتماع والإعلام والسياسة والمنطق والتاريخ والحضارة . . . إلخ . ومادامت أصبحت علماً له قوانينه التى يمكن أن تتطور تبعاً لاحتمالاته المتغيرة ، فمن الممكن دراسة الشائعة دراسة موضوعية من خلال تحليل توقيتها وموضوعها والجمهور الموجهة إليه ، ثم التنبؤ بآثارها المحتملة ، وبذلك يمكن معرفة حقيقتها وتحديد مسارها ، وبالتالى يمكن التصدى لها بتفريغها من محتواها بحيث تصبح مجرد فكرة سخيفة لا يصل أثرها إلى أبعد من مط شفاه السخرية والاستهزاء خاصة عندما يشعر المتلقى بأنها تستهين بذكائه . ولعل أهم خطوة للتصدى للشائعة تتمثل فى تحديد مصدرها إذ يسهل بعد ذلك تحديد هدفها ومنهجها ووسيلتها مما يسهل من تحديد وسائل مقاومتها وإفشالها . فإذا كانت إذاعة العدو هى المصدر فلابد من التزام الحيطة والحذر حتى لا تطيش توجهات الشائعة المضادة أو تأتى بنتائج عكسية .

لكن هناك إستراتيجية أكثر شمولا من مجرد التصدى للشائعات ، كل على حدة . ذلك أن رفع مستوى الوعى القومى العام بمتطلبات المرحلة الراهنة كفيل بسد ثغرات كثيرة يمكن أن تتسلل منها الشائعات . من هذه الثغرات حب الإنسان

للظهور بمظهر العـليم ببواطن الأمور التي لا يعلمها الآخـرون ، وميله إلى إزجاء وقت الفراغ بالثرثرة وسرد الأخبار المثيرة أو حتى اختلاقها ، وعدم اهتمام الناس بالتفرقة بين الحقيقة والوهم ، بين الصدق والكذب ، بين الواقع والحلم . وهذا يعنى أن الشـائعـة تفتـرض ، فى بعض الأحـايين ، الغـفلة فى الآخـرين الذين يتحولون إلى ببـغاوات تردد ما يقوله العدو الذى يهـدف أساساً إلى تحطيم الروح المعنوية بطرق خبيثة ملتوية ، من خلال استغلال ظروف المتاعب الخاصة للناس الذين قـد يلجأون - دون وعى منهم - إلى نشـر الشائعـة كوسـيلة للتفـريج عن المتاعب وإلقاء الـلوم على الآخرين ، خاصة الذين يتصدون لمـواجهة العدو فى الجبهات المتعددة المنتشرة على خطوط المواجهة .

وقد انتـشرت الآن فى معظم دول العالم مـعامل لتحليل الشائعـات ، يعمل فيها علماء النفس والإعلام والاجتماع والاقتـصاد والتاريخ والسياسة والإستراتيجية العسكرية ، الذيـن يدرسون مدى تأثيـر الشائعات ومـسارها وهدفهـا ، ثم كيفـية التعـامل معها ، سـواء بقتلها برمتـها أو نزع الجزء المثـير المدسوس على الـخبر والذى يقوم بدور فتيل الانفجار ، أو الرد عليها بشائعة مضادة تدحضها فى مهدها وهكذا ولعل الثـقـة فى الإعـلام القومـى شرط ضـرورى لمـقـاومة الشـائعـات المهاجـمة ، وهذه الثقة لا تتأتى إلا من خـلال الإعلام الكافى والذى يملك زمام المبادرة فى يده بحـيث يسبق كل الإذاعات المضادة فى احتـواء ما يمكن أن تسعى إلى بثه ، فعندما يجد المواطن أن أجهزة الإعلام القومية فى بلده تحيطه علماً بكل ما يهمه عن صدق وثقة ، فإنه لن يلتـفت إلى أجهزة الإعلام المضادة ، وحتى إذا التفت فإنه لن يأخذها على محمل الجد ، إن مـصداقية الإعلام القومى ضرورة لا تتوافـر إلا بشروط ثلاثة : الوضوح الذى يقـدم المعلومات فى بسـاطة واتساق ، والانتظام الذى يعـرف الجـمـاهيـر بالأنبـاء أولاً بأول ، والاكتـمـال الذى يوفـر المعلومات غير منقوصة وغير مبتورة.

إن الأخبار الغامضة تجعل الإنسان يميل إلي توضيحها وتبسيطها ليفهمها ويجعل الآخرين يفهمونها معه ، أما عن عدم انتظام الإعلام الذى يؤدى إلى قصور فى الإمداد بالمعلومات الكافية ، فإنه يدفع الإنسان إلى إيجاد معلومات بأية طريقة حتى لو اختلقها ، أما عند عدم اكتمال تلك المعلومات ، فإن الإنسان يميل إلى سد الثغرات الموجودة بها ، مستعيناً فى ذلك بخبرته ومعلوماته التى قرأها أو استقاها من الآخرين ، وقد تكون حافلة بالشائعات والأخبار الكاذبة ، وقد يستعين هو نفسه بخياله المحض .

لكن يتبقى مع ذلك سؤال مهم وخطير : هل يمكن أن يقدم المسئولون دائماً كل المعلومات الكافية ؟! الإجابة بالطبع عن هذا السؤال بالنفى . فالإستراتيجية السياسية والعسكرية لها أسرارها بطبيعة الحال . والقائد العسكرى قد يرى - وله الحق الكامل فى هذا - أن حياة جنوده أثمن وأغلى ألف مرة من الإعلام الكافى للناس ، ناهيك عن معنوياتهم . ولذلك فإن الإعلام الفعلى هو حل للمعادلة الصعبة التى تجمع بين مصداقية ما ينشر على الجماهير وبين الحفاظ على الأسرار السياسية والعسكرية لصالح القضايا المثارة .

وهى معادلة صعبة لارتباط الشائعة بنسيج معقد من المفاهيم المتعددة مثل: حرب الكلمات ، حرب الأفكار ، الحرب من أجل السيطرة على عقول الرجال وإرادتهم ، الحرب الأيديولوجية أو العقائدية ، حرب الأعصاب ، الحرب السياسية ، الإعلام الدولى ، العلم ببواطن الأمور ، الدعاية المحلية أو الدولية ، العدوان غير المباشر ، الإثارة والتهييج . وقد اعترف ألبورت وبوستمان فى كتابهما « سيكلوجية الشائعة » بصعوبة وضع تعريف محدد لكلمة الشائعة لاحتوائها على كل هذه المفاهيم والمضامين وغيرها ، ولذلك فإنهما عرفاها بأنها « اصطلاح يطلق على رأى موضوعى معين مطروح كى يؤمن به من يسمعه ، وهى تنتقل عادة من شخص إلى آخر عن طريق الكلمة الشفهية دون أن يتطلب ذلك مستوى من البرهان أو الدليل ».

وكثيراً ما تنتقل الشائعة عن طريق أجهزة الإعلام الرسمية من صحافة وإذاعة صوتية ومرئية . . . إلخ . ويمكن أن تتسم بصفة التناقض ، فتبدأ على شكل حملات هادئة هامسة ، أو تهب كريح عاصفة عاتية . وقد تكون مسالمة لا تحمل أكثر من تمنيات طيبة للمستقبل ، أو مدمرة تحمل بين طياتها كل معانى الحقد والكراهية والتخريب . وهى تشبه أيضاً موج البحر الذى يعلو فجأة على سطحه ثم يغطس ثانية إلى قاعه ليعاود الظهور إذا ما تهيأت الظروف المناسبة . وعلى كل حال فهى وباء اجتماعى يصيب الإنسان ولا يستطيع أن يبتعد عنه أو يتخلص منه بسهولة ، خاصة إذا كان الموضوع الذى تتضمنه يهمه بصفة شخصية . لكن الاهتمام بها مؤقت لأنها تروج فى الظروف الملائمة للموضوع ، وتنتهى بموتها ودفنها. ومع ذلك فقد تعود إلى الظهور مرة أخرى إذا وجدت الأرض الخصبة المناسبة .

وتحاول قواعد اللعبة السياسية تقنين خطورة الشائعة كظاهرة تمس كل مناحى الحياة : السلام والحرب ، والطعام ، والأسعار ، والفياضانات ، والكوارث ، والعلاقات السياسية ، والموضوعات الاقتصادية ، والأمن القومى ، سواء على المستوى المحلى الإقليمى أو العالمى الدولي . كما تمس أشخاصاً مثل رئيس الدولة ، أو رجال الحكومة ، أو نجوم المجتمع ، أو كبار الفنانين أو غير هؤلاء من المعرضين للشائعات التى تتخذ أشكالاً عديدة ملموسة مثل : الثرثرة ، والنكات ، والتقولات ، والقذف ، والتنبؤ - بخير أو بشر - بالأحداث والوقائع المقبلة.

ولاشك أن الخيال يلعب دوراً أساسياً في تأليف الشائعات وصياغتها وترويجها . فقد يكون بعضها لا أساس له مطلقاً ، وقد تعتمد على جزء من الحقيقة فيها لخلق كيانها ونشرها . ولذلك يجب التفريق بين الخبر والشائعة ، فالخبر يعتمد على الأمر الواقع والبرهان القاطع ، أما الشائعة فإن برهانها باهت

غيـر واضح . فمثلاً إذا نشـرت صحيفـة ما خبر خـروج أحد الوزراء من الوزارة سواء بالإقالة أو بالاسـتقالة ، فإن ذلك يعتبـر خبراً صحيحـاً . ولكن عندما يبدأ نقل هذا الخبر بين الأفراد مبـتعدين عن حقيقة ما جاء به ، حـينئذ تبدأ الشائعة ، ويستـمر ترديدها دون برهان أو دليل ، حـتى يكاد يصدقـها الكثيـرون من خلال ادعاء العلم ببواطن الأمور ، والحرص على إمداد الآخرين بالمعلومات التى بترتها أجهزة الإعلام التى لم تذع الأسباب التي أدت إلـى إقالة هذا الوزير أو استقالته . وغالباً مـا يبدأ مروجو الشائعـة - عن حسن نية أو سوئها - تـقولاتهم بمثل هذه العبارات : « إنهم يؤكدون . . . . سمعـت من مصدر مسئول أن . . . . كنت فى جلسة مع بعض المسئولين المهمين وهم يتناقشون فى . . . . . » إلخ .

والشائعة ليست ظاهرة جديدة فى تاريخ البشرية ، وإن تطورت عبر العصور وفى مختلف المجتمعات ، واكتسبت أبعاداً وأعماقاً وتعقيدات متعددة . فالإنسان لا يستطيع أن يتخيل مجـتمعاً منذ بدء الخليقة لم يعرف الشائعـات . فهى كغيرها من أحاديث الإنسان ، ظاهرة اجـتماعية لازمـة ، عاشت وتبلورت وترعرعت فى أحضان كل ثقافـة وحضارة . فمثلاً اسـتغل جنكيزخان القائد المغـولى الشهير ، الشائعات بدهاء وذكاء . فقد اتضح للمؤرخين المحدثين أن جيوشه لم تكن بهذه القوة التى اسـتطاع بها أن يغـزو أكبر رقعـة من أراضى العالم المـعروف فى ذلك الزمن ، إذ إنه اعـتـمـد على بث الشـائعات بـين القـوافل والتجـار للتـخـويف والإرهاب ، كما قام بشراء جواسيس جندهم للمساهمة في هذه الحرب النفسية ، مما أدى إلى تسليم كثير من الدول له دون حرب .

وقد أقلقت الشـائعات الحكام والسـاسة منذ فجـر التاريخ لدرجـة جعلت بعـضهم يتـجسس على رعـاياه بموظفـين ينقلون إليـهم ما يهـمس به الناس من الشائعات . وكانت قصص كل يـوم تعتبر مقياساً للشعـور العام والتوجه السائد . وعند الضرورة كان هؤلاء الموظفون يقومون بتـرويج الشائعات المضادة . وأحياناً

كانت الشائعة من الإتقان والسبك لدرجة أن موضوعها يبدو كأنه غير قابل للاستنفاد ، وإن كان يأخذ أشكالاً متنوعة فى أوقات مختلفة ، بل قد يحدث أن يتبلور أحد هذه الأشكال ليصبح أسطورة لا تموت ، خاصة إذا كانت هذه الشائعات مرتبطة بشخصيات تاريخية مثيرة مثل كليوباترة ، وهارون الرشيد ، وشجرة الدر ، ونابليون ، ورومل ، وهتلر وغيرهم . بل إن هناك شخصيات لا نعرف إذا كانت تاريخية أم أسطورية مثل شخصية جحا الذى قيل على لسانه كل ما يتمنى الناس قوله عبر العصور ، بل إن الشائعات أدت إلى الحكم على سقراط بالموت بتهمة إفساد أخلاق الشباب فى أثينا ودفعهم إلى التمرد والعصيان .

والتاريخ يزخر بكثير من الشائعات التى لا تزال أصداؤها مستمرة عبر العصور وفى تراث المجتمعات المختلفة وفى الأساطير المحفوظة . لكن مع انتشار التكنولوجيا الحديثة فى عالمنا المعاصر ، تنوعت الشائعات واكتسبت ديناميكية لم تكن متاحة لها من قبل ، وتشعب تأثيرها فى المجتمع وتعددت أشكالها وأنماطها وأساليبها التى تناسب كل موقف على حدة ، فهناك أسلوب تسريب المعلومات التى تستخدم غالباً قبل أن تصل إلى وسائل الإعلام المختلفة ، والذى يصفه ألفين توفلر فى كتابه « تحول السلطة » باسم » تكتيك التسريب الموجه » ، وفيه يتم عن عمد إطلاق معلومات لتصيب أهدافاً محددة .

ويواصل توفلر فى كتابه القيم رصد التطورات التكنولوجية التى جعلت من الشائعات أدوات لا تحصى للتلاعب بالحقائق وإعادة إنتاجها لأهداف مقصودة بصرف النظر عن الموضوعية . فيذكر ما يسميه « أسلوب الحذف » الذى يعمل على الانتقاء الواعى والمقصود لمعلومات بعينها ، وذلك بإلغاء بعض الوقائع الأخرى ذات الدلالة التى لا تناسب الهدف المنشود أو تؤيد وجهة نظر معينة . كما أن هناك « أسلوب التعميم » التى يطبق فى مجال البيانات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم وذلك بتغطية بعض التفاصيل الذى قد تسبب أزمة اقتصادية أو معارضة ، بطلاء من التجريد الذى يخفى عن معظم المتعاملين معها .

وهناك أيضاً « أسلوب التوقيت » الذى يهدف إلى تأخير المعلومات إلى اللحظة التى لا يكون لدى المرسل إليه أية فسحة من الوقت للدراسة والتحليل واتخاذ موقف يناسبه هو ، كأن يتلقى أعضاء بعض الهيئات أو فرق المتفاوضين ، كماً ضخماً من المستندات الخاصة بموضوع أو قضية ما فى اللحظة الأخيرة حتى لا تتاح لهم فرصة للاستيعاب والفهم . أما « أسلوب التنقيط » فيلعب « الكارت بالمقلوب » ، فبدلاً من تجميع البيانات والمعلومات فى مستند واحد ، تتم تجزئتها وإرسالها فى شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية محددة ومتباعدة ، فتكون النتيجة أن يعجز المتلقى عن إدراك الأبعاد الحقيقية للقضية المطروحة .

كما أن هناك « أسلوب الموج العالى » المتبع من قبل فى ترويج الشائعات ، والمستخدم الآن عندما يشكو شخص ما من حرمانه من أية معلومات عن قضية تهمه ويريد أن يتخذ منها موقفاً محدداً ، فتكون النتيجة أن يسارع الطرف الآخر بإرسال شحنة أوراق كبيرة ودراسات فنية مستفيضة ومتخصصة ، دفعة واحدة إلي هذا الشاكى الذى يفشل بالطبع فى الوصول إلى الحقيقة وسط هذا المحيط المتلاطم من المعلومات ، بدلاً من أن يستنير ويحدد الخطوات التي سيتخذها .

أما « أسلوب الغموض والخلط » فيعمد إلى تغليف بعض الوقائع الصحيحة بسحابة من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقى تمييز الحقائق من الشائعات . وهو الأسلوب الذى واكب ترويج الشائعات منذ عصور مبكرة ، وخاصة الشائعات التى تتمسح بوقائع مادية حقيقية ، لكنها تتخذ منها مجرد قاعدة للانطلاق نحو ترويج الأكاذيب والأوهام التي تهدف إلى التشويش والتعمية وطمس الرؤى الواضحة المتبلورة ، فيفقد الطرف المستهدف القدرة على اتخاذ نهج محدد.

وهناك أيضاً « أسلوب الكذبة الكبرى » الذى ابتكره جوزيف جوبلز ، وزير الدعاية فى عهد هتلر ، ويعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة يسهل تصديقها عن أى عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية . لكن ضخامة هذه الكذبة لابد أن تكون مقننة فى جرعة يستطيع المتلقى أن يستوعبها ويبتلعها ويهضمها ، لأن نتيجتها يمكن أن تكون عكسية تماماً إذا كانت أضخم من أن تصدق ، لأن المتلقى عندئذ سيشعر بأنها تستهين بعقله وذكائه ، وبالتالى سيرفضها بل ويتخذ منها موقفاً زاخراً بالسخرية والتهكم .

أما « أسلوب قلب المضمون » فيتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والحنكة في آن واحد ، لأنه يقضى بقلب معنى الرسالة تماماً . ومن الضرورى توظيف حيل المصداقية الخيالية التي تقوم بتفكيك المضمون إلى أصغر جزئيات له ، ثم إعادة تركيب هذه الجزئيات تركيباً يوجد علاقات جديدة ومختلفة فيما بينها ، مما يجعل المضمون يبدو مختلفاً بل ومناقضاً لما كان عليه من قبل ، بل ومقنعاً لمن يتلقاه فى شكله الجديد .

كل ذلك يحدث ، كما يقول المفكر ألفين توفلر في كتابه « تحول السلطة » ، قبل أن تصل المعلومات إلى وسائل الإعلام التي تقوم من جديد بمعالجة الحقائق لتلائم احتياجاتها الخاصة بدورها ، إذ إنها يستحيل أن تلتزم بالموضوعية الكاملة التى هى غير موجودة أصلاً في حياتنا البشرية التى تحكمها النسبية فى كل لحظة من لحظاتها . والاختلافات الوحيدة بين وسيلة إعلامية وأخرى ، تكمن فى مدى الاقتراب أو الابتعاد عن هذه الموضوعية المفترضة ، إذ إن تحقيقها كاملة هو من رابع المستحيلات ، بل إن بعض وسائل الإعلام - فى الدول الشمولية على وجه الخصوص - تتبع منهج ترويج الشائعات عند تعاملها مع الحقائق التي تتخذ منها مجرد مطية لعمليات متتابعة من غسيل المخ .

والملاحظة العجيبة الجديرة بالتسجيل أن كل هذه الأساليب تمارس وتتنوع وتتشعب فى وقت تتردد فيه عبارات رنانة وشعارات طنانة مثل « المواطن المطلع والواعى بظروف مجتمعه وتحولات عصره » ، أو « حق الجماهير في المعرفة الموضوعية لحقائق العصر وآفاقه المحتملة » ، أو « انتقال البشرية من عصر قوى الإنتاج الصناعى المادى إلى قوى الإنتاج الفكرى والمعرفى ، التى بدونها لا تقوم قائمة لإنسان هذا العصر » . ويواجه توفلر حقائق هذا العصر بجرأة علمية متفردة فيقول إن المشكلة تكمن فى أن هذه الأساليب لم تعد أكثر من ألاعيب أطفال بعد التطور الهائل فى عالم المعرفة والتكنولوجيا حيث تم ابتكار ما يعرف « بالأساليب الأسمى » التى أحالت الشائعات البدائية إلى علوم متشعبة ومتشابكة ومعقدة بحيث يصعب سبر أغوارها ، واستخراج الحقائق منها .

ومع ذلك يظل رفع مستوى الوعى القومى بمثابة الإستراتيجية المثلى للتصدى لها بصفة عامة ، وسد ثغرات كثيرة يمكن أن تسلل منها الشائعات إلى أهدافها . أما إذا غاب هذا الوعى القومى العام ، فلا يحق لأحد أن يندهش إذا تحولت الشائعات والأوهام والأكاذيب إلى حقائق ووقائع تصوغ أفكار الناس وتشكل تصرفاتهم ، وينحول مجتمعهم بالتالى إلى قارب بلا دفة فى محيط متلاطم الأمواج.

★ ★ ★

(٢١) الحــرب الكيميــائيــة

الحرب الكيميـائية من أخطر قواعد اللعبة السياسـية والعسكرية ، لأنها فى مقدمة أسلـحة التدمير الشامل . فـقد أصبحت من القضايا الملحـة والمقلقة التى تشغل بـال القادة السيـاسيـين والعسكريين ، حـتى فى زمن السلم ، لأنها تعـبر بوضوح عن مدى الوحشـية القاتلة التى يمكن أن تنطوى عليها الطبيـعة البشرية . وكـانت البداية الفـعلية لـلحرب الكيـميـائية فـى أثناء الحرب العـالميـة الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) عندما استـمرت حرب الخنادق التى احتـمى بها كل من جنود الحلفاء والجنود الألمان ، فى مـواجهة بعضهم البـعض فترات طويلة ، لم يكن ممكناً تحريك المواقع فيهـا أو تطويرها أو حسم المعارك لصالح أحد الأطراف . عندئذ بدأ التـفكيـر فى استـخدام الغـازات السـامة ، كـوسـيلة لطرد الجنود من خنادقهم عندمـا تهاجمهم الغـازات وبمجرد هروبهم يمكن اصطيادهـم كالجرذان بوابل الرصاص المنطلق من فوهات البنادق والمدافع .

وكان أول اسـتخدام للغـازات السامة فى الحـرب العالميـة الأولى قد وقع صباح ٢٢ إبريل عـام ١٩١٥ ، فى مدينة «إيبر» البلجيكيـة ، عندما أطلق الألمان غاز الكلور على جنود الحلفـاء ، وذلك بفتح صمامات نحـو ستة آلاف أسطوانة كلور مرة واحـدة ، لينطلق منها حـوالى ١٨٠ طناً من هذا الغاز المـميت ، ولم يكن الحلفاء يتوقعون مثل هذا الهجوم الذى لم يسبق له مثيل ، وتسبب فى إصابة حـوالى ١٥٠٠٠ من جنـود الحلفـاء ، وقـتل حـوالى ٥٠٠٠ جـندى على أقل تقدير ، وأدى هذا الهجـوم إلى إخلاء جبهة طـولها حوالى ستة كـيلو مترات من

الجنود الذين كانوا مرابطين فيها . فقد هبطت المفاجأة على الحلفاء كالصاعقة ، لدرجة أن البريطانيين لم يردوا على هذا الهجوم الألماني إلا بعد ستة أشهر . وكان ردهم بالسلاح نفسه : غاز الكلور .

وسرعان ما تطورت الحرب التى عرفت باسم «الحرب الكيميائية» . ففى عام ١٩١٧ ، استخدم الألمان غاز الخردل عندما اكتشفوا أثره الشديد فى إحداث بثور وحروق فى جلد الإنسان ، يمكن أن تقضى على حياته فى معظم الأحوال . ومازال هذا الغاز مستخدماً فى الحرب الكيميائية حتى اليوم ، نظراً لطاقته التدميرية الحارقة المؤكدة .

وحتى عام ١٩١٨ ، ظل الألمان متفوقين فى الحرب الكيميائية لأن الصناعات الكيميائية كانت عندهم على درجة عالية من التقدم ، وخاصة فى مجال صناعة الأصباغ ، وهى الصناعة التى تعد أساساً لإنتاج بعض الغازات السامة . وكان الحلفاء متأخرين عنهم لدرجة أنهم لم يستخدموا غاز الخردل إلا فى نهاية عام ١٩١٨ ، أى بعد استخدام الألمان له بسنة تقريباً . كما تعددت استخدامات الغازات، عندما تم اكتشاف عدد كبير من مركبات الزرنيخ العضوية التى تجمع بين سميتها الشديدة للإنسان ، وبين عناصرها المنفطة التى تحرق بشرة الإنسان . وقد بلغت الغازات السامة المستخدمة فى الحرب العالمية الأول حوالى ثلاثين غازاً ، بما يزن حوالى ١٢٥٠٠٠ طن ، أصابت حوالى ١٣٠٠٠٠٠ جندى بإصابات مختلفة ، منها ما هو قاتل بطبيعة الحال .

ويتحول معظم الغازات السامة إلى الحالة الغازية ، أو ينطلق بخارها فى الجو ، ذلك أن بعضها قد يكون فى الحالة السائلة أو الصلبة فى درجات الحرارة العادية . وعند استخدامها لابد أن يوضع فى الاعتبار ضغطها البخارى وقدرتها على التطاير ، فإذا كان تطاير المادة عالياً ، فإن زمن بقائها فى الجو أو على سطح الأرض يكون قليلاً بحيث لا يستمر أثرها الفعال إلا لمدة قصيرة ، أما إذا

كان تطايرها متوسطاً ، فإنها تبقى فى الجو وعلى سطح الأرض فترة طويلة نسبياً ، ويستمر أثرها الفعال مدة طويلة .

وفى حالات الهجوم المفاجئ ، تستخدم المواد سريعة التطاير أو عالية التطاير ، أى ذات الضغط المرتفع فى البخر ، لإحداث تركيزات عالية من البخار فى الهواء ، تؤدى إلى إحداث حالات من العجز والشلل بين جنود الأعداء . أما المواد بطيئة التطاير ذات الضغط المنخفض فى البخر ، فيمكن نثرها على شكل رذاذ متساقط على الأجزاء العارية من جلد الإنسان لإحداث الحروق والبثور ، مثل غاز الخردل الذى يؤدى إلى تلوث مساحة كبيرة فى ميدان القتال ، واستمرار تأثيره الحارق مدة طويلة نسبياً . ذلك أن هذه السوائل - والخردل نموذج منها - تتبخر ببطء ، لكنها بمرور الوقت تركز البخار فى الهواء بدرجة عالية ، بحيث يستمر مفعولها السام مدة طويلة ، ولا تستخدم هذه المواد عادة فى حالات الهجوم ، لكنها تصلح للاستخدام عندما يكون الهدف هو منع العدو من الاستيلاء على رقعة معينة من الأرض أما المواد الصلبة فهى قليلة التطاير إلى حد كبير ، ولكن يمكن رشها فى الهواء على شكل ايروسول ، أو تخزينها فى عبوات خاصة تحولها إلى بخار عند انفجارها بشرط عدم التحلل الفورى للمادة الكيميائية عند درجة حرارة الانفجار .

وقد أثيرت في السنوات الأخيرة شبهات عديدة حول مصانع المبيدات الحشرية بصفتها قادرة على إنتاج غازات سامة ، نظراً لأن هناك تشابهاً كبيراً بين تركيب بعض المبيدات وبين تركيب بعض الغازات السامة ، وخاصة غازات الأعصاب ، كما أن كثيراً من هذه المواد السامة يشترك مع المبيدات فى بعض المواد الوسيطة المستخدمة فى إنتاج كل منها ، كذلك فإن التجهيزت والمعدات التى تستخدم فى تصنيع المبيدات الحشرية ، تصلح أيضاً لتصنيع بعض الغازات السامة . ومن هنا كانت صعوبة الرقابة الدولية للتحقق من الغرض الذى أقيمت

من أجله هذه التجهيزات ، وبالتالى رسوخ الشك حول كل المصانع التى أقيمت لتصنيع المبيدات الحشرية ، على أساس أنه من الممكن فى أية لحظة استخدامها فى تصنيع غازات الحرب .

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة الخاصة بمراقبة صناعة الغازات السامة ، تم ابتكار تطور حديث فى نظم صناعة هذه الأسلحة الكيميائية ، يعرف باسم «الأنظمة الثنائية» أو «الأسلحة الثنائية» التى يستخدم فيها نوعان من المواد الكيميائية ، لا تمثل كل منهما على حدة ، خطورة ما ، ولكن عند خلطهما معاً ، يتكون منهما سلاح كيميائى خطير . وتعبأ هذه المواد منفصلة فى الذخائر الكيميائية ، وعند إطلاقها يتم الخلط ويحدث التفاعل بينهما ، وبذلك ينتج الغاز السام فى الفترة الزمنية بين إطلاق الذخيرة وبلوغها الهدف .

وقد ثبت أن لهذا النظام أربع فوائد : الأولى أنه يتيح فرصة للإفلات من الرقابة التى قد تفرض على إنتاج الغازات السامة ؛ والثانية أنه يوفر عنصر الأمان فى أثناء تصنيع هذه المواد ، والثالثة أنه ييسر عمليات تداولها ويطيل فترة تخزينها، والرابعة أنه يمكن الاستفادة من مكونات هذه الأسلحة الكيميائية فى أغراض صناعية أخرى ، عند العدول عن استخدامها كسلاح كيميائى .

وتكمن خطورة غازات الحرب فى أنها لا تؤدى إلى قتل الجنود فى ميادين القتال فحسب ، بل تصيب المدنيين المسالمين أيضاً عندما تحملها الرياح فى اتجاه التجمعات السكانية الكثيفة مثل القرى والمدن . ونظراً للخطورة الشديدة الناتجة عن استخدام الغازات السامة ، ونتيجة لما عانته القوات المتحاربة منها فى الحرب العالمية الأولى ، فقد تم الاتفاق على حظر استخدام هذه الغازات . وقام عدد كبير من الدول بتوقيع معاهدة فى عام ١٩٢٥ ، عرفت باسم «بروتوكول جنيف» ، لكنها كانت معاهدة حملت فى طياتها عدم جدواها ، إذ نصت على تحريم استخدام المواد السامة فى الحروب ، لكنها لم تنص على تحريم إنتاجها

وتطويرها أو امتـلاكها . وبالتالى ليـس هناك ضمان فعلى لعـدم استخدامـها لأنه عندنشـوب الحـرب فـإن كل الأطراف المـتـورطة فـيـهـا لابد أن تضـرب بكل المحظورات عـرض الحائط لأن الضرورات تتيـحها ، وليست هناك ضـرورة أكثر إلحاحاً من الحرب .

وعلى الرغم من أن أكثر من مئة دولة قـد وقعت على هذه المعاهدة ، فإن كثيراً من هذه الدول تحفظت عليها ، واحـتفظت لنفسها بحق الرد على أى هجوم يقع عليها بأسلحة الحرب الكيميـائية ، مما يؤكد أن مثل هذه الدول لم تلتزم فى حقيقة الأمـر بهذه المعاهدة ، ومازال بعضهـا حتى الآن يقوم بصنع هذه الغازات وتطويرها وتخـزينها حـتى تكون على أهبـة الاستـعداد لاسـتخـدامهـا إذا دعت الضرورة . ذلك أن قـواعد اللعـبة السيـاسية تؤكـد دائماً أن الثقـة المتـبادلة بين الأطراف المعنية ، هى وهم أو أكذوبة كبرى . ومن يركن إليـها فهو إما غافل أو جاهل بهذه القواعد المصيرية . فالسياسة هى فن الخداع ، والحرب هى خدعة ، ولذلك فإن أعلى الدول صوتاً ضد الحرب الكيميائية مثل الولايات التحدة وروسيا وفرنسا وإسرائيل ، هى أكبرها إنتاجاً وتطويراً وتخزيناً للغازات السامة .

وتنقسم المواد الـمستخدمـة في الحرب الكيميائيـة إلى قسمين رئيـسيين ، الأول يشتمل على الغازات أو الأبخرة التـى تسبب الالتهابات والأورام ، وتصيب الجلد والجهاز التنفسى والرئتين بكثير من الأضرار التى يمكن أن تصل إلى الشلل والوفاة. أما القسم الثانى فـيشتمل على المواد الكيميائية التى تدمر البـيئة المحيطة بالإنسان ، وتفقـده أية إمكانات للاستفادة من مصـادرها الطبيعية الخـلاقة . وقد تتـسبب هذه المـواد فى إحداث تغـيرات تفـسد البـيئـة بشكل تام قد يسـتحـيل إصلاحه ، مثل مبيدات الأعشاب ومسقطات أوراق الشجر التى استخدمتها القوات الأمريكية بكميات ضخمة فى حرب فيتنام لإزالة بعض الأحراش والغابات ، والتى سببت كثيراً من الدمار للبيئة فى تلك البلاد .

وتعتمد معظم الأسلحة المستخدمة فى الحرب الحديثة على التفاعلات الكيميائية ، إذ إن انفجار المواد شديدة الانفجار ، هو فى حقيقته تفاعل كيميائى ، لكن مصطلح «الأسلحة الكيميائية» يقصد به الأسلحة التي تعتمد فى تأثيرها على الخواص السامة الضارة بالإنسان والنبات وكل ما هو عضوى ، وليس على الطاقة التفجيرية لهذه الأسلحة . إن غازات الحرب تستخدم إما لشل قدرة الإنسان وإما لقتله ، كما أن هناك أنواعاً أخرى تستخدم لإبادة النباتات ، والإضرار بالبيئة المحيطة بالإنسان .

ولا تصلح كل مادة سامة للاستخدام كغاز من غازات الحرب، إذ لابد من توافر بعض الشروط الضرورية فى المادة الكيميائية حتى يمكن اعتبارها من غازات الحرب . فهناك كثير من المواد الكيميائية التى يمكن أن تسبب ضرراً للإنسان عند استنشاقها أو عند ملامستها للجلد ، ولكن أغلب هذه المواد السامة لا يصلح كأسلحة فى الحرب الكيميائية لأنها لا تتوافر فيها الشروط العشرة التى تجعل منها أسلحة كيميائية . الشرط الأول يستلزم أن تكون المادة الكيميائية شديدة السمية للانسان والحيوان والنبات .

والثانى يشترط فى هذه المادة عنصر الثبات العالي بحيث لا تنحل أو يتغير تركيبها عند تخزينها مدة من الزمن . والثالث يشترط أن تكون المادة على درجة عالية من الثبات الكيميائى ، فلا تنحل بفعل الرطوبة التى يتشبع بها الهواء ، ولا تتفاعل بسهولة مع أوكسجين الجو ، وأن تنطوى على قدرة تحمل درجات الحرارة العالية الناتجة عن انفجار الذخائر الحاملة لها .

أما الشرط الرابع فيتطلب أن تكون المادة سهلة التحضير ، وأن تكون المواد الأولية التى تصنع منها متوافرة بشكل مناسب حتى يمكن تحضيرها بكميات كبيرة وبتكلفة قليلة نسبياً . ويستلزم الشرط الخامس أن تكون المادة سهلة التداول بحيث يمكن نقلها من مكان لآخر دون التعرض لأخطار كبيرة ، كما يجب أن

تكون سهلة التخزين بعد توفير الاحتيـاطات اللازمة . أما الشرط السادس فيفترض فى المادة الكيـميائية أن تكون سـهلة الاستعمـال ، ولايحتاج إلقاؤها فـى ميدان القتـال إلى اتخاذ إجـراءات مقـعدة ، ويمكن نشـرها فى الهواء بـتركيـز مناسب بالوسائل العادية المتاحة للمتحاربين فى ميدان القتال .

أما الشرط السابع فـيفضل أن تكون المادة الكيميائيـة عديمة اللون والرائحة كلما أمكن ذلك ، حتى تعـجز قوات العدو عن اكتشافـها فى مرحلة مبكرة ، إلا بعد أن تكون قد أتت فعلها السام كاملاً . ويفترض الشرط الثامن ألا تكون المادة الكيميائية ذات أثر يؤدى إلى تآكل الفلزات حـتى لا تتسبب فى تآكل العبوات التى تخزن فيها ، أو تتلف دانات المدافع أو القنابل أو الصواريخ الحاملة لها . ويؤكد الشرط التـاسع على ألا تكون هناك طريقة سهلة أو مـعروفة للحـماية الكاملة من فعل المادة الكيميائية وأثرها الذى يزداد كلما أمكنها التغلب على طرق الوقاية التى يستخـدمها العدو . ثم يأتـى الفصل العاشر والأخيـر ليحتم وجود وسـيلة وقاية معروفة وناجـحة ضد هذه المادة لدى القوات التى تستخدمـها . فلابد من دراسة خواصها بشكل دقيق ، حتى يمكن تلافى آثارها الضارة إذا تحولت أبخرتها بتأثير تيارات الهواء فى اتجاه القوات المستخدمة لها .

وقد تـعددت أنواع الغـازات منها غـازات شل قدرة الجنود عن اسـتخـدام معـداتهم ، وغازات قاتلة تؤدى إلى الـوفاة ، وغازات الأعصـاب التى تؤثر على الجهـاز العصبى للإنسان عن طريق الاسـتنشاق أو عن طريق الامتـصاص بواسطة الجلد ، وهى تسبب تشنـجات وشللاً وتؤدى إلى الوفاة خلال دقـائق ، وغازات منفطة وتؤثر على الجلد والعيـون والجهاز التنفسى ، وتسبب ظهـور بثور وحروق على الأجزاء الـعارية من جسم الإنسـان ، وتظهر أعـراض الإصابة بعـد مدة من التعرض لها ، مثلما يحدث فى حالة غاز الخردل ، وغازات خانقة تسبب أضراراً شديدة للرئة ، وتلفـا فى الشعب الهوائية ، والاخـتناق بطبيعة الـحال ، وغازات

الدم ذات التأثير السام العام على جميع أجهزة الجسم من خلال إفساد عملية تبادل الأوكسجين بين الدم وخلايا الجسم ، وغازات الهلوسة التى تؤدى إلى شل قدرة الفرد لمدة محدودة ، وتعرقل العمليات الذهنية التى تتحكم فى حركة أعضاء الجسم وتسبب الهلوسة ، وغازات القىء التى تؤثر على الأغشية المخاطية وتهيجها فتلفظ ما بداخلها ، والغازات المسيلة للدموع التى تؤثر على الجهاز التنفسى وتثير الدموع فى العيون ، ويؤدى التعرض المستمر لتركيزات عالية منها إلى شل قدرة الفرد لعدة ساعات .

ولا يؤدى استخدام الغازات السامة فى ميدان القتال إلى قتل الجنود فحسب ، كما يحدث عند استخدام المواد المتفجرة فى القتال ، بل إن لهذه الغازات تأثيرات أخرى كثيرة ، فهى تقلل كثيراً من قدرة الجنود على الحركة والقتال ، كما تؤثر أيضاً على كل من خطط الدفاع والهجوم التى يطبقها العدو ، بالإضافة إلى تأثيرها البالغ على خطوط الإمداد والتموين التى تصبح صعبة للغاية تحت وطأة هذه الظروف . وخطورة الغازت السامة ليست موجهة ضد العدو فحسب ، بل يمكن أن تكون بنفس القدر من الخطورة ضد من يستخدمها ، إذ يتحتم عليه أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم وطرق استخدامها ، وأن يتحكم جيداً فى طريقة توزيعها فى ميدان القتال لضمان أعلى تركيز لها فوق مساحة معينة مع دراسته الدقيقة للأحوال الجوية ولحركة الرياح .

وتتميز الغازات السامة بقدرتها على التسرب أو التسلل داخل الإنشاءات والتحصينات غير المحكمة وغير المجهزة بأجهزة التنقية والترشيح ، وبذلك يصاب كل من بداخلها من الأفراد ، خاصة إذا لم يكونوا مرتدين للأقنعة الواقية . كما يمكن لهذه الغازات أن تلوث مساحات كبيرة حول الهدف عندما تصعب مهاجمته بدقة بالأسلحة التقليدية . ويمكن استخدام هذه الغازات على الهدف مباشرة ، أو إلقاؤها على مسافة من هذا الهدف طبقاً لاتجاه الريح والأحوال

الجوية ، إذ إن العوامل الجوية لابد من وضعها بدقة فى الاعتبار ، مثل شدة الرياح واتجاهها ، ودرجة الحرارة ، ونسبة الرطوبة فى الهواء ، حتى لا تنقلب على من يطلق الغازات .

ويمكن نشر هذه الغازات فى ميدان القتل بوسائل مختلفة ، مثل دانات المدافع وقنابل الطائرات أو الألغام الأرضية ، كما يمكن رش بعض المواد من الطائرات العادية أو من طائرات الهيلوكوبتر ، أو حملها بواسطة الصواريخ قصيرة المدى ، وبذلك يمكن نشرها بتركيز مناسب فوق مساحة كبيرة من الأرض فى مسرح العمليات العسكرية ، كما يمكن إلقاؤها على أهداف فى عمق العدو لإحداث نوع من الذعر والاضطراب ، أو استعمالها فى ضرب تجمعات العدو ووسائل تموينه ومخازنه ، وضرب المطارات ووسائل الاتصال ومواقع القيادات . كما تصلح الغازات لمنع العدو من الاستيلاء على موقع معين ، وذلك بنشر هذه الغازات فوق هذا الموقع ، على أن تكون المواد الكيميائية طويلة البقاء . وعندما ينتهى مفعولها ، يمكن للقوات المهاجمة أن تستولى على هذا الموقع سليماً تماماً دون أن تدمر منشآته أو مابها من معدات .

وعادة ما تستخدم عدة مواد كيميائية معاً لتغطية منطقة ما ، ولإحداث أكبر تأثير ممكن بين صفوف العدو ، كما يمكن استخدامها مع أسلحة شديدة الانفجار كما يحدث عند ضرب المطارات ، فيكون من الصعب عندئذ إصلاح الحفر الناشئة عن الانفجارات فى جو مشبع بالغاز السام ، أو تستعمل مع مواد حارقة وأخرى شديدة الانفجار ، فتقوم المتفجرات بتدمير الموقع ، وتقوم المواد الحارقة بإشعال الحرائق فيه ، على حين تقوم الغازات السامة بمنع قوات الإطفاء من القيام بعملها ، مما يؤدى إلى تدمير هذا الموقع تدميراً لاتقوم له قائمة بعدها فى فترة الاحتكاك الحاسم .

وإذا كان قرار الحرب التقليدية يتطلب من القائد السياسى والقائد العسكرى

منتهى التأنى والدراسة الدقيقة المتفحصة لكل الإمكانات والاحتمالات والتوقعات ، بل والتردد فى بعض الأحايين ، فإن قرار الحرب الكيميائية يبدو من الصعوبة والحرج لدرجة أن القائد يمكن أن يتراجع عنه ، خاصة إذا أمدته مخابراته بإمكانات العدو فى هذا المجال ، والتى يجب أن يحسب لها ألف حساب . أما إذا كانت إمكانات العدو فى هذا المجال هزيلة أو معدومة ، فإن هذا الموقف غير المتوازن قد يشجع القائد على إصدار أمره بشن الحرب الكيميائية سواء على نطاق محدود أو نطاق واسع لحسم المعركة في أسرع وقت ممكن . وعموماً فإن الحرب الكيميائية سلاح ذو حدين ، لأن المخابرات قد تخطئ فى تقاريرها بشأنها ، لسهولة إخفاء وتخزين المواد الكيميائية التي تستخدم فى حرب الغازات .

هكذا سيظل الإنسان تحت رحمة طاقاته التدميرية الآخذة في التصاعد والتعقيد بلا حدود ، برغم كل دروس التاريخ التى أثبتت له أن الحرب هى خسارة فادحة لكل الأطراف المتورطة فيها ، حتى بالنسبة للذين يتصورون أنفسهم منتصرين . وبرغم كل معاهدات السلام واتفاقيات تحريم أنواع معينة من الأسلحة ، خاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، فإن عوامل سوء الظن ، وسوء النية ، وفقدان الثقة ، وهوس السطوة ، وجنون العظمة ، والتقدم التكنولوجى ، والتربص بالآخرين والتلاعب بمقدراتهم بهدف تحويلهم إلى ذيول ، ستظل بمثابة المحركات الأساسية لقواعد اللعبة السياسية والعسكرية .



(٢٢) الحـــركات الانفصـــالية

أثبتت قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ أن الحركات الانفصالية تكاد تشكل القاعدة فى حين تمثل الحركات الاتحادية أو الاندماجية الاستثناء . ذلك أن إقامة الاتحادات بين الدول أو القوميات يحتاج إلى شروط صـعبة ومعقدة حتى تستطيع هذه الاتحـادات الاستمـرار في الوجود والنمـو ، فى مقـدمتـها شـروط ثقافـية وحضارية واقتـصادية وسياسية واجـتماعية لابد أن تتوافر حـتى لا يصبح الاتحاد مجـرد تجمع أو تجـميع للمـتناقضات الـتى يمكن أن تنفجـر فى أى وقت . أما الحركـات الانفصاليـة فالطريق مـفتوحـة وممهـدة أمامهـا نظراً للفوارق العرقـية والدينية ، والرواسب التاريخية والاجتماعية ، والحســاسيات السياسية والثقافية ، والصراعات الاقتصادية والمادية ، بين الأطراف المعنية .

وقد بلغت الحـركات الانفصاليـة قمتـها لأول مرة في التاريخ فى أعـقاب الحرب العالمية الأولى التى أعادت رسم خريطة العالم من خلال المعاهدات التى عقدت فى فـترة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وكان الإطار السياسى للدول الأوروبيـة أكثر المناطق تأثراً بهذه المتغيرات التـي لم تتفق دائماً مع الإطار الثقافى ، ذلك أن ما تفرضه المـتغيرات السيـاسية قد يتناقض تمامـاً مع الثوابت الثقافيـة ، ففى الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة بمعنى أصح ، توجد مجموعة من السلالات والأعراق والثقافات واللغات الـتى قد تقسمها إلى عناصر متمـايزة ، أو أقليات وأغلبيات . وقد يتكاثف إحساس الأقلية بالعزلة والحـصار والاضطهاد لدرجة أنها تتحول إلى

ما يشبه المستعمرة الواقعة تحت الاحتلال ، ومن هنا كانت حركات الانفصال التى تتفجر بين الحين والآخر تحت شعارات الاستقلال والتحرير .

والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة ، سواء فى البلاد التى أدمجت فى اتحادات ، أو حتى في الدول أو المناطق التى ظلت على أوضاعها القديمة محتفظة بنوع من الاستقلال الذاتى على شكل جمهوريات أو ولايات فيدرالية مثل كندا ، والاتحاد السوفييتى السابق ، وسويسرا ، ويوجوسلافيا السابقة ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وباكستان الشرقية التى أصبحت بنجلاديش ، والهند ، وبيرما (نيمار حالياً) ، والصين ، ونيجيريا التى سعت بيافرا للانفصال عنها ، وزائير (الكونجو حالياً) التى سعت كاتانجا للانفصال عنها ، وغيرها . كذلك فإنه من السهل رصد النزعات الانفصالية فى الدول التى توجد بها مركزية إدارية قوية مثل فرنسا ، وأسبانيا ، وبلجيكا ، وإسكندنافيا ، وشمال أفريقيا ، وتركيا ، والفيلبين ، وفيتنام .

ومن الملاحظ أن الحركات الانفصالية تجد تربة خصبة فى المناطق التى يتمسك فيها الأهالى باللغة والدين ، وكذلك المناطق التى تتمتع بموقع جغرافى متميز مثل الجزر ذات الموقع الإستراتيجى مثل أيرلندا ، وصقلية ، وكورسيكا ، وسردينيا ، أو أشباه الجزر مثل بريتانى وبلاد الغال والبلقان ، والمناطق التى تقع بين الجبال من البرانس إلي الهمالايا لعدم ارتباطها الوثيق بالإدارات الحكومية التى تتبعها ، والمناطق أو الأقاليم أو المحافظات البعيدة عن العاصمة التي لا تستطيع أن تحكم سيطرتها عليها ، مما منحها قدرة كبيرة ومتواصلة لمقاومة محاولات دمجها تماماً في اتحاد قومى ، مثل الألزاس ، وإسكتلندا ، وأوكرانيا ، ولابونيا .

وقد أكدت قواعد اللعبة التى تحكم عمليات الاندماج أو الاتحاد ، أيا كان نوعه، أن اندماج هذه المناطق فى دولة ، لا يؤدى إلى الاعتماد الاقتصادى

والسياسى والعسكرى والثقافى على الدولة فحسب ، بل يؤثر أيضاً فى التقاليد والجذور الثقافية ، التى ترجع أحياناً إلى آلاف السنين . وهو تأثير غالباً ما يكون سلبياً وأحياناً مدمراً للهوية الإثنية المميزة لجماعة ما من الجماعات البشرية . ويدلنا التاريخ على أن حركات الغزو ، التى تحمل عادة القهر فى طياتها ، تكون مصحوبة بتدمير هذه التقاليد . ولذلك فإن أول ما تطالب به الجماعات التى تدعو إلى الاستقلال الذاتى ، هو الاعتراف بالقيم الثقافية وفى مقدمتها اللغة والدين والتقاليد الاجتماعية . وكانت قضية اللغة بالذات سبباً متكرراً ومتصاعداً فى ظهور المواجهات اليومية التى لا يمكن تجاهلها مثلما يحدث فى بلجيكا ، وكندا ، والهند ، والجزائر .

وعادة ما يرجع عجز الجماعات أو المناطق عن فرض ثقافتها ولغتها وتقاليدها الاجتماعية ونفوذها السياسى ، إلى افتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وإلى ضعف بنيتها الأساسية وخاصة فى شقها الاقتصادى ، مما يؤدي بدوره إلى قلة عدد سكان تلك المناطق ، وبالتالى يفقدها الكثير من ثقلها الديموجرافى ، ويجعلها مجرد مذنب صغير يدور فى فلك الدولة التي عادة لا تعمل حساباً لها ، إلا إذا أصبحت مصدر متاعب واضطرابات ومشكلات ، غالباً ما تبدأ بالمطالبة بالاستقلال الذاتى . إن بعض هذه المناطق ، لا تطلب أكثر من الاعتراف بأصالتها اللغوية ، فى حين تطلب أخرى مزيداً من الحرية داخل المجتمع القومى أو الانفصال السياسى وتكوين دولة مستقلة . وعندما لا يحصل بعضها على مطلبه يلجأ إلى العنف والإرهاب والعمليات العسكرية ، مثلما تفعل أيرلندا الشمالية فى إنجلترا ، وجماعة الباسك فى أسبانيا ، والتاميل فى سيريلانكا . . . إلخ .

وتلعب اللغة القومية دوراً حيوياً في إثارة معظم الحركات الانفصالية التى تطالب بالاعتراف بها على نفس مستوى اللغة الوطنية العامة التى عادة ما تتكلمها الأغلبية ، إذ إن المسألة ليست مجرد اعتراف بلغة وإفساح مكان لها على الخريطة

الثقافية ، لأن اللغة هى فكر وسلوك وتربية وتعليم ، وبالتالى فإن معظم مناهج الحياة تتم صياغتها من خلالها . وتزداد المشكلة تعقيداً وتشعباً إذا أدركنا أن الخريطة اللغوية لا تتطابق على الإطلاق مع الخريطة الجغرافية السياسية ، بل تشكل شبكة منفصلة ومستقلة تماماً بتقاليدها وسلوكياتها ، وحنينها إلى الماضى القومى ، وأصولها الإثنية ، وجذورها العرقية ، وطموحاتها العنصرية . ومن الطبيعى أن يؤدي عدم التطابق إلى حساسيات واحتكاكات وصراعات يمكن أن تؤدى إلى حروب أهلية قد تستمر سنوات طويلة .

ونظرة سريعة على التناقض الحاد بين الخريطة اللغوية والثقافية وبين الخريطة الجغرافية والسياسية ، سنجد أن الأقليات التى تتكلم لغات مختلفة كانت مصدر متاعب للأغلبيات التى لا تهتم إلا بلغتها السائدة ، مثل الذين يتكلمون الفرنسية فى إقليم الجور السويسرى ، ووادى أوست ، ولويزيانا ، وأكاديا ، وكتالانيا. وكذلك الأقليات التى تتكلم الألمانية فى الألزاس ، واللورين ، ومنطقة التيرول الجنوبية ، والتى تتكلم السلافية فى كارينثيا ، وفريول ؛ ولغة الفريزون فى هولندا ، واللغة السويدية فى فنلندا ، واللغتين المجرية والألمانية فى رومانيا ، ولغة الشيكانو التى يتكلمها المكسيكيون والبورتوريكيون فى الولايات المتحدة ، ولغة التاميل فى الهند وسيريلانكا ، واللغة الكردية فى تركيا والعراق . . . إلخ . ومن الطبيعى أن ترتبط هذه اللغات ارتباطاً وثيقاً بالنزعات القومية التي تطالب بأقصى حد من الاستقلال الذاتى ، سواء على المستوى الإدارى أو الاقتصادى. لكن باستثناء بعض المتطرفين ، فإن أغلبية هذه الحركات لا تعارض فى انتمائها إلى دولة ، ولا تطالب بالانفصال ، خاصة عندما تدرك أن عالم اليوم لا يعترف بالكيانات الصغيرة ولا يقيم لها وزناً أو يعمل لها حساباً .

وكانت قضية إقليمى الألزاس واللورين من أخطر القضايا التى تضرب مثلاً أعلي لكل الحركات والنزعات التى تهدف إلى الحفاظ على الهوية القومية

والثقافية والإثنية ، إذ إن وضع هذين الإقليمين وضع خاص . فقد ضمتها ألمانيا إلى أراضيها بالكامل تقريباً بعد هزيمة فرنسا فى عام ١٨٧٠ . ولم يستسلم زعماء الإقليمين لهذا الضم القهرى المضاد لرغبة أصحاب الأرض الفعليين ، وأعلنوا فى كل المحافل الدولية أنهم :

« يطالبون بالحق الذى لا يمكن اغتصابه لمواطنى الألزاس واللورين ، وأن يظلوا جزءاً من الأمة الفرنسية ، وأنهم يقسمون اليمين على أنفسهم ، وعن جميع ناخبيهم ، وعن أولادهم وذريتهم ، بأن يجاهدوا من أجل هذا الحق وأن يحافظوا عليه إلى الأبد » .

وهذا الشجب الـذى صدر فى مدينة بوردو يوم ١٧ فـبراير ١٨٧١ ، أعـيد تأكيده فى أول مارس ١٨٧١ فى الجمعية الوطنية ، ثم مارس ١٨٧٤ أمام مجلس الرايخستـاج. لكن مع بدايـة عام ١٨٧٧ يأس أبناء الإقليـمين من أن تشن فـرنسا حرب التـحرير المرجـوة ، وأدركوا أن الاعتمـاد على الذات خير وسـيلة لإعادة الحق إلى أصحـابه ، وأن العمل من أجل الاستـقلال الذاتى خير وسـيلة للنضال ضد الظلم والضم القهرى . وبالفعل نجحوا فى ضم الإقليمين إلى فرنسا بصفتها الوطن الأم . لكن منذ عـام ١٩١٨ ، أى خـلال السنوات التي تلت العـودة إلى فرنسا ، نشأت حركة استقلاليـة جديدة تطالب بالانفصال عن فرنسا التى كانت قد أصدرت قوانين مدنيـة عام ١٨٨١ لا تضع فى حسبانها الخصوصيـة القومية لكل من الإقليمين ، وشرعت فى عام ١٩٢٦ في تطبيقها قسراً عليهما .

ويبدو أن الإقليمـين قد وقعا بين شقى الرحى : الألمانى ثم الفـرنسى مما أنهكهمـا إلى حد كبيـر . فعلى الرغم من الاتجاهات الليـبرالية والتـحريرية التى انتهجتها الحكومات الفرنسية المتتالية ، تجنباً للمشكلات والتداعيات المترتبة على النزعات الانفصالية ، فقد بلغت هذه الحركـة مرحلة التفكك ، وفقدت كثيراً من قوة الدفع التى كانت كامنة فيها ، بحـيث اقتصر نشاطها على الألزاس . وفى عام

١٩٣٢ ، تقدم المـرشحون الذين ينتـمون إلى هذه الحركـة للانتخابات العـامة ، لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً ، إذ يبدو أن الناس كانوا قد سـئموا استمرار هذه الحركة لأكثر من نصف قرن دون أن تقنعهم بمنهج متبلور ومحدد يستطيع أن يحقق أهدافاً بعينهـا . ولذلك فإنه فى أعقاب الحـرب العالمية الثانيـة ، وفى عام ١٩٤٥ على وجه التحديد ، لم يعد لهذه الحركة أى وجود . ومع ذلك ظلت نموذجاً تاريخياً يذكر ويدرس كلما انكب الباحثون والدارسون على تحليل ورصد تاريخ الحركات الانفصالية .

وعلى الرغم من أن القـرن العـشـرين ، يمكن أن يعـتبـر قـرن الحركـات الانفصالية ، فإن هذه الحركات يمكن رصدها بوضوح منذ العصور الوسطى حين كانت أسـرة سافوى الملكية تمنح مـقاطعة « أوست » قدراً كـبيراً من الاسـتقلال الذاتى ، وأصبـحت اللغة الفرنسيـة لغتهـا الرسمية (١٥٥١) ، وإن كـانت اللغة الفرنسية البروفنسية مستخدمة أيضاً . ولكن هذا القدر الكبير من الاستقلال الذاتى عانى من ضربات شـديدة عبر القرون التالية ، على يد مـملكة السارد ثم المملكة الإيطالية التي لم تسترح لهؤلاء المتحدثين بالفرنسية . ومع ازدياد أو اشتعال النعرة القوميـة التي قادتها الحكومة الفـاشية بزعامة بنيـتو موسولينى ، عاشت مـقاطعة « أوست » أسوأ سنوات مـرت بها منذ العـصور الوسطى ، وعانـت من اضطهاد ثقافى ونفسى ومادى لم تعـرفه من قبل ، لكن مع هزيمة إيطاليا وسقـوط الفاشية فى الحـرب العالمـية الثـانيـة ، طالب زعمـاء مقـاطعة أوست فى عـام ١٩٤٥ بالانضمام إلى فرنسا ، وبالفعل قامت الحكـومة الإيطالية الجديدة بمنح المقاطعة دستورا إقليميا فى عام ١٩٤٨ ، وأصبح لهـا مجلس يتكون من ٣٥ عضواً وسبعة محلفين .

ولكن لوحظ بعـد حوالى ثلاثين عـاماً تقـريباً ، تراجع واضح فى حـماس المتكلمين بالـفرنسية وانحسار لـهذه الروح الاستقلاليـة من تلقاء ذاتها ، والذين

كانت روما تناصبهم العداء أو تعاملهم بلامبالاة على أقل تقدير ، وتحولت حركة الاستقلال الذاتى على المستوى اللغوى والثقافى والتراثى إلى مشكلة اقتصادية ، ذلك أن الاقتصاد هو الفيصل النهائى فى معظم قواعد اللعبة السياسية . وكان تنوع الأحزاب وتعدد وجهات النظر فيما بينها سبباً فى الانقسام الداخلى بين أهالي المقاطعة الذين يطلق عليهم اسم « الفالدوتين ». وانقسم الاتحاد الفالدوتينى على نفسه تجاه قضايا الدفاع عن الأقلية العنصرية واللغوية ، وأصبح أربعة أحزاب مستقلة تماماً عن بعضها بعضاً ! ومع ذلك لم يعد الفالدوتيون يهتمون فى الواقع إلا بوطنهم الصغير . وهذه مفارقة جديرة بالتسجيل والدرس والتحليل .

وبرغم الإدارة الحكومية المركزية القوية التى تتميز بها فرنسا ، فإنها عانت على مر تاريخها من حركات انفصالية نتيجة للحساسيات والتشابكات والاحتكاكات الواقعة بين اللغة الفرنسية واللغات الإقليمية الأخرى . وهو ما يؤكد انعدام التطابق بين الخريطة الجغرافية السياسية والخريطة اللغوية الثقافية . ففى مقاطعات جنوب اللوار ، ظلت الشخصية الإقليمية بارزة من خلال التركيز على لغة الأوك وتدعيم مكانتها بصفة متجددة ، وذلك بعد أن تجزأت إلى عدة لهجات (ليموزين ، جاكسون ، بروفنسال . . .) فى نهاية القرن التاسع عشر . فقد حرص زعماء هذه المقاطعات على المطالبة المستمرة بالاستقلال الذاتى الثقافى لبلاد الأوك ، كما عقدوا مؤتمراً للاعتراف باللهجات العامية ، لكن نجاحهم فى هذا المؤتمر لم يكن ملحوظاً ، لأن كل الأبحاث والدراسات التى ألقاها فقهاء اللغة وعلماؤها كانت ذات طابع لغوى وأدبى بحت ، ولم تُربط اللغة بالتيارات الثقافية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة.

وفى بداية خمسينيات القرن العشرين ، صدر فى ١١ يناير ١٩٥١ قانون ديكسون الذى أدخل اللغات الإقليمية فى البرامج الدراسية ، لكن زعماء أوكيتانيا لم يكتفوا بهذا الانجاز الذى تحقق لمقاطعات جنوب اللوار المتحدثة باللغة

الأوكيتانية ، وكونوا الأحزاب الوطنية الأوكيتانية فى أواخر الستينيات ومطالع السبعينيات ، وبدءوا فى المطالبة بالحقوق اللغوية والتراثية . وكان فى مقدمتها : « تحرير أوكيتانيا من استعمار الشمال الذي دام سبعة قرون » . وقد ظل التعبير عنها قائماً دون هوادة ، سواء من خلال مطالبات الزعماء السياسيين أو كتابات بعض الكتاب والشعراء والمغنين الذين رفعوا شعار « أوكتيانيا الحرة » ، التي اختفت من على الخريطة الفرنسية منذ حوادث الحرائق التى أشعلت وأثارت الرعب والاستسلام فى نفوس أهالى مونسيجير بصفتهم ممثلين للإقليم بأسره . وفى الثمانينيات وقع حادث معسكر لارزاك ، الذى اعتبره البعض مظهراً ثورياً من مظاهر يقظة الحركة الإقليمية .

وتتجلى مشكلة اللغة الفرنسية أيضاً فى قضية إقليم جورا ، إذ إنه طبقاً لقرار مؤتمر فيينا الصادر فى ٢٠ مارس ١٨١٥ ، فقد تم ضم أبروشية بال السابقة ، ومعظم سكانها من الكاثوليك الذين يتكلمون الفرنسية إلى مقاطعة برن التي يعتنق أهلها المذهب البروتستانتى ويتكلمون الألمانية . وقد قوبل هذا الضم برفض شديد ، وكان سبباً فى استمرار حالة من التوتر لمدة ١٦٠ عاماً . وابتداء من الخمسينيات ، حصلت لجنة موتييه على تنازلات من برن ، تضمنت الاعتراف بالشعب الجوراسى وحقه فى استخدام لغته وتدعيم ثقافته على كل المستويات ، لكن عالم الاجتماع الجوراسى ر. بيجيلان ، اعتبر هذه التنازلات غير كافية وطالب بتحرير جورا . وفى عام ١٩٥٩ ، جرى استفتاء شعبى إقليمى حول هذا الموضوع ، لكن نتيجته لم تكن حاسمة أو مرضية لكل الأطراف المعنية . لكن المجلس الاتحادى للخدمات قدم مقترحات جديدة ، تابعت برن جزءاً منها ، بل وقررت إجراء استفتاء شعبى ثان فى عام ١٩٧٤ ، بعده أصبح الاتجاه يميل نحو إنشاء مقاطعة سويسرية جديدة ، أو نصف مقاطعة لجورا الشمالية ذات أغلبية انفصالية .

أما فى بريتانيا فقد دارت صراعات وحـروب فعلية بين اللغة الفرنسية واللغة البريتونيـة . لقد أدرك سكان فرنسا الذين هم من أصل كلتى ، أصالتهـم العرقية والثقافية واللغوية منذ وقت مبكر . وتأسست أول جمعية بريتونية فى عام ١٨٣٤، لكن نابليون الثالث أصـدر مرسوماً بإلغائها . وظلت الأكـاديمية الباردية (١٨٥٥) أو الاتحاد الإقليمى (١٨٩٨) مؤسسات ثقافية بحتة ، ولم تتخذ صبغة سياسية إلا فى القرن العـشرين على يد الراهب يـان فارى بيرو أو المـعلم بان سوهيـر . أما الحركة الانفصالية التي قادها بريز آتاو ، وحركة بريتانيا التي قادها سلستان لينيه ، فقد لجـأتا إلى العنف . وفى عام ١٩٣٢ قام مناضلو حركـة جوين هادو بإحراق المنشـآت العامـة فى مقـاطعة رين . وانتـاب السلطات الفـرنسيـة قلق عمـيق ، فحظرت صـدور الصحف والمجلات ، كـما حلت الحزب الوطنى البـريتوني ، نظراً لجناحه العـسكرى الذى تمثل فى كتائب الصـاعقة التابعـة له . وصدر قرار بإلغاء تدريس الـلغة البريتـونية فى المدارس الابتـدائية ، خـوفاً من أن تؤدى إلى تجميع وتشجيع الميول الانفصـالية ، التى كانت تجد تعضيداً من النازيين منذ ما قبل ١٩٤٠ ، وفى أثناء الاحتلال .

وقد نادت « حركـة تنظيم بريتانى » التى أسسهـا في عام ١٩٥٧ بان فويريه الذى نفى بعـد ذلك إلى إيرلندا ، بإنشـاء منطقة داخـل دولة غيـر مركـزية ، ثم تلاشت الدعوة أمام اليسار الذى تمثل فى « الاتحـاد الديمقراطى البريتانى » . أما « لجنة الدراسـات والاتصال لصالح البـريتانيـين » ، فقد اقـترحت خطة لتنمـية بريتانى ، وصفت بأنها متخلفة وضعيفة نتـيجة لوطأة الرأسمالية المركزية الفرنسية التي لم تسـتطع أن تمنع وقـوع اعـتـداءات عـزيت إلى « الجـيش الجمـهـورى البريتانى » ، وكـذلك التصعيد العنـيد الذى قامت به « جبهـة التحرير » من أجل الاستقلال الوطنى والاجتماعى .

وثمة حركات انفصالية مـشابهة أشاعت التوتر فى مناطق الغال وأسكتلندا ، حيث كان الحزبان الوطنيان لهما نواب فى مـجلس العموم . وقد فاز المتحدثون

باللغة الغالية بحق اعتبار لغتهم لغة رسمية بالإضافة إلى الإنجليزية ، باعتبار أن الازدواج اللغوى أمر طبيعى ويجب ألا يثير حساسيات لا ضرورة لها ، كما نظرت السلطات البريطانية بعين الاعتبار إلى حق الغاليين فى أن يكون لهم جيش خاص بهم ، حتى لو كان جيشاً رمزياً لا يزيد على ألف جندى . بل إن الحكومة البريطانية فى عهد تونى بلير منحت ما يشبه حق الاستقلال الذاتى لأسكتلندا التى أصبح لها البرلمان الخاص بها والذى يملك حق سن القوانين التى تناسبها .

ولعل شعب الباسك فى أسبانيا قد ارتبط اسمه بأشهر حركة انفصالية عنيفة فى أوروبا ، ذلك أن بلاد الباسك أو « أوزكادى » تتكون من سبع محافظات (أربع منها أسبانية وثلاث فرنسية) . وأهلها يتكلمون لغة تعرف باسم « إسكوارا » وهى لغة لا يمكن مقارنتها بأية لغة أخرى . وفى ١٩٣١ نجحت الحركة الانفصالية فى إنشاء جمهورية باسكية برئاسة أجير لكن السلطة الأسبانية لم تعترف بها واستمرت فى مواجهتها بعنف حتى فقدت تأثيرها تماماً . وكان هناك تنظيم سياسى عرف باسم « الصرحاء » بدأ من عام ١٩٥٢ فى تشكيل حزبين ، الأول باسم « يوزكو جازتيدى » والثانى « الإكيم » كانا بمثابة فرعين ممتدين من الحزب الوطنى الباسكى القديم . وعندما أدرك الحزبان أن وجودهما فى حزب واحد سيمنحهما قوة دفع أكبر ، تم فى عام ١٩٥٩ اندماج الحزبين ، ليكونا حزب إيتا (بلاد الباسك وحريتها) ، وهو منقسم إلى أربع جبهات وله جناحه العسكرى الذى يواصل ضرب السلطة الأسبانية فى مناطق حساسة .

وفى عام ١٩٦٦ وقع انشقاق بين جبهة « إيتا الشابة » ، وجبهة « إيتا العجوز » وهو الانشقاق الذى أدى إلى تحويل الجناح العسكرى إلى منظمة إرهابية استنفرت كل قوى الحكومة الأسبانية لردعها بقسوة . وتصاعد العنف المتبادل فاغتالت منظمة إيتا رئيس الوزراء الأسبانى الأميرال كاريرو بلانكو فى ديسمبر ١٩٧٣ فى مدريد . ولجأ عدد كبير من المتطرفين إلى فرنسا . وفى ١٥

إبريل ١٩٦٣ كانت قد تكونت جبهة موازية لمنظمة إيتا باسم جبهة « إنباتا » ، طالبت بالاستقلال وإنشاء دولة باسكية تضم المحافظات السبع ، وهى أقل التزاماً بالصراع المسلح من منظمة « إيتا » التى سيطرت بقوة على الساحة السياسية والعسكرية وطغت تماماً على أى نشاط كان يمكن أن تقوم به جبهة « إنباتا » .

وهكذا لم تعرف الحركات الانفصالية الهدوء أو الاستكانة أبداً . وعندما كانت تختفى عن خريطة الأحداث والأخبار العالمية ، فليس ذلك سوى كمون لانطلاقات جديدة ، سلمية أو عنيفة ، وأصبح من حقائق العصر وجود شعوب وأعراق ، فى مختلف أرجاء العالم ، تناضل من أجل بقائها كجماعات متميزة لغوياً وثقافياً وتاريخياً بل وجغرافياً أيضاً. وهى تقاتل من أجل قضية تراها عادلة ومصيرية ، ولا وجود حقيقى لها بدون تحقيق استقلالها الذاتى الذى تسميه الدول المتحكمة انفصالاً . ولا يتوقف أبناء هذه الجماعات عن المطالبة بالحرية والاعتراف بحقوق شعبهم أو أمتهم أو قومهم . ومن أجل هذه الحرية ، يتحدون الموت ، ويتحملون عذاب المنفى ومعيشة السجون ، لأن أملهم الوحيد هو أن يعيشوا أحراراً مستقلين عن سيطرة حكومات وسلطات دخيلة عليهم.

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى واندثاره فى بداية تسعينيات القرن العشرين ، وقعت حركات انفصالية لم يسبق لها مثيل . كانت أشبه بالانهيارات أو الزلازل أو البراكين التى غيرت خريطة العالم المعاصر في أقل من شهر ، بعد أن انهار الحزام الحديدى الذى ربط به الاتحاد السوفييتى السابق دول الكتلة الشرقية التى كانت أعضاء فى حلف وارسو الذى تلاشى بدوره . كان الاتحاد السوفييتى نفسه دولة واحدة ، فأصبح خمس عشرة واحدة . بل إن الاتحاد السوفييتى نفسه فى عز سطوته كان يسمى هذه الدول المندمجة فيه « جمهوريات اشتراكية » ، وذلك اعترافاً منه بالفوارق اللغوية والعرقية والثقافية والتراثية الموجودة بينها . ومع سقوط الاتحاد السوفييتى ، كان من الطبيعى أن تحصل هذه الجمهوريات أو الدول على استقلالها .

وكانت تشيكو سلوفاكيا دولة واحـدة ، فأصبحت دولتين دون مشكلات أو حساسـيات لأن العرقين كانـا شبه منفصلين جغـرافياً ولم يتبق سـوى أن ينفصلا سـياسـياً فى دولتـين إحـداهما تشـيكية والأخـرى سـلافيـة . وجرى للاتحـاد اليوجـوسلافى ما جـرى للاتحاد السـوفييـتى ، لأن الاتحاد كان تجـسيداً لرغـبة السلطة ، وليس بناء على رغبة الجماهيـر أو الشعوب ، التى هى الأساس الوطيد لأية وحدة أو اتحـاد ، بدليل أن الزلزال الذى أدى إلى انفصـال أو اسـتقلال هذه الدول ، هو نفســه الذى أدى إلى وحدة ألمانيـا ؛ لأن انقسام ألمـانيا كان نتيـجة لرغبة الحلفـاء فى أعقاب الحرب العالمـية الثانية ، وضد رغبـة الشعب الألمانى الذى لم يتـوان عن اقامـة الوحـدة عند انتهـاء الحـرب الباردة وسـقوط الاتحـاد السوفييـتى بصفته القطب المعادل للقطب الذى كانت الولايات المـتحدة وإنجلترا وفرنسا تمـثله فى منظومة الحلفاء . وتلاشى الانقـسام الذى استمـر ما يقرب من نصف قرن فى لحظات خـاطفة كالأحلام ، لتـحل معه الوحدة الألمـانية التى لم يجاهد الشـعب الألمانى سـواء فى الغرب أو الشـرق لتحقـيقهـا . فقـد تفاعلت الأحداث والتيارات لكى تؤكد فى النهاية أنه لا يصح إلا الصحيح ، باعتباره قانون أية وحدة أو اتحاد أو حـتى انقسام أو انفصال . ذلك أن المفـروض على أى كيان سواء أكان اتحاداً أم انقساماً أن ينتـهى بمجرد زوال العوامل أو الضغوط التي أدت إليه والتي فـرضت عليه من خـارجه. إن بذور الاتحـاد أو الانقسام كـامنة داخله ولابد أن تعلن عن نفسها عندما يتم رفع الغطاء الذى يكبتها .

لكن من المـلاحظ أن بذور الانفصـال والانقـسام هى التى تسـود الساحـة العالمية لدرجـة أن بذور الوحدة أو الاتحاد ، أصبحت استثناء من القـاعدة . فقد كان عدد دول العـالم عندما اشتعلت الـحرب العالمية الأولى ٦٢ دولـة ، فأصبح عددها مـع انتهاء الـحرب الباردة ١٩٣ دولـة . لم ينشأ مـعظمهـا نتيـجة لولادة طبيـعية ، بل نتـيجة للانقسـام أو التفتت ، نظراً للعـوامل الكامنة التي يمكن أن

تقسم الدولة إلى دولتين أو أكثر ، والتى تتمثل فى التباين العنصرى أو الإثنى ، التباين الدينى والمذهبى ، التباين الثقافى واللغوى ، التباين الطبقى والاجتماعى . وعندما تتبلور هذه التباينات وتتحدد جغرافياً ، أى عندما تتجمع فى مناطق جغرافية محددة من الدولة ، يصبح خطر الانقسام قائماً . إن أية جماعة متميزة عنصرياً ودينياً وثقافياً وطبقياً وتعيش فى جزء من الدولة ، مهيأة لكى يتحول هذا الجزء إلى دولة ، وإعلان نفسها شعباً خاصاً .

إن من شروط المحافظة على وحدة الدولة المتعددة دينياً أومذهبياً أو حتى عنصرياً ، تجنب الربط بين هذه التباينات والاختلافات التى تحمل فى طياتها بذور الانفصال . إذ إن احترام الحريات الدينية والخصائص العرقية أو العنصرية لا يتناقض مع الحرص على وحدة الثقافة والتربية الوطنية من جهة ، وعلى إقامة العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين من جهة أخرى . ولابد قبل ذلك كله من تدعيم روح الانتماء للوطن وللمجتمع ، وتشجيع المزج أو الاختلاط السياسى بين الطوائف والجماعات فى المدن والقرى والأحياء والمدارس والجامعات والمصانع والمؤسسات والأندية والجمعيات الأهلية ؛ لأن هذا من شأنه كبح جماح عوامل الاستقطاب والتنافر والحساسيات والحزازات التى يمكن أن تصبح عوامل انفصال وانقسام .

أما إذا تقوقعت كل جماعة فى منطقة شبه محددة ، وأنشأت لنفسها أحياء خاصة ومدارس خاصة وأندية خاصة وأسواقاً خاصة ، فإن ذلك من شأنه أن يزرع بذور الانقسام ، ويرسم خطوط التشرذم ، ويؤذن ببداية التفسخ ثم الانفصال . وتحتاج هذه التباينات إلى عاملين إضافيين ليجمعا بينهما وليسرعا بوقوع الانفصال ، أحدهما داخلى والآخر خارجى .

يتمثل العامل الأول الداخلى فى فرض الوحدة بين الجماعات المتباينة دون أن تكون صادرة عن مشيئتها أو إرادتها الذاتية الحرة أو خيارها الوطنى العام كما

هو الأمر فى لبنان مثلاً ، أو فى الهند ، أو فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان الأمر لا يخلو من متاعب فى بعض الأحايين ، لكن يمكن للمسيرة أن تستمر وتتواصل. أما إذا كانت الوحـدة مفروضة فرضاً بنظام سياسى أو عـقائدى يتجاوز خصوصيات الجماعات وإرادتها ، كما كـان الأمر فى الجمهورية العربية المتحدة (مصـر وسوريا أيام الوحدة بينـهما ١٩٥٨ - ١٩٦١) أو فى الاتحـاد السوفيـيتى (١٩١٧- ١٩٨٩) ، أو بناء على إرادة رئيس يتمتع بمواصفات تمكنه من استغلال ظروف دوليـة مواتية كـما فـعل الرئيس جوزيف بـروز تيتو عـندما أنشـأ الاتحاد اليوجوسلافى (١٩٤٥ - ١٩٨٠) ، إذ إنه بعـد وفاته تولى السلطة مجلس رئاسى مكون من رؤساء الجمهـوريات اليوجوسلافية الفـيدرالية ، الذين يتناوبون الحكم عـاماً بعـد عام ، لكن هذا المـجلس عـجز عن كـبت أبخرة الانقـسام العـرقى والانفصال السياسى، فانهار الاتحاد وتفتت مثل الاتحاد السوفييتى تماماً .

أما العامل الثانى الخارجى فكان يتمثل فى القبضة الاستعمارية أو الإمبريالية التى تتطلب مصـالحها الحيوية والإسـتراتيجية أن تفـرض الوحدة بين الأضداد أو التفريق بين أبناء الشـعب الواحد أو حتى القبيلة الواحدة على النـحو الذى شهدته أفريقيا . ومع الانحـسار الطبيعى للمد الاستعمـارى عن أفريقيا ، رفع الغطاء عن مظاهر الوحـدة المفـروضة قسـراً ، لكى تولد خمـس وعشرون دولة بيـن عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ، واليوم يبلغ عدد الدول الأفريقيـة ثمانيا وأربعين دولة ، تنهش معظمـها الصـراعات القبـلية والحروب الأهليـة ، ويتسـاقط من جرائهـا ملايين الضحايا وليس مجرد الآلاف ، لدرجـة أن بعض الكتاب الأفارقة بدأ يترحم على أيام الاستعمار حين كانت الأمور محكومة بقواته ومصالحه الاقتصادية !!

وهذا أقوى دليل على كذب ادعاء أنصار العـولمة حين يؤكدون أنها جعلت العالم بأسره قـرية كونية صغيـرة ، وأنها ستمنحه من التناغم والاتسـاق والتوحد مالم يكن يحـلم به من قبل . لكن الحقـائق الواقعـية الراسخـة تؤكد بدورها أن

العالم أصبح قرية كونية صغيرة بالفعل نتيجة للتقدم التكنولوجى الهائل فى مجال المعرفة والمعلوماتية ، لدرجة أن مايحدث فى أي جزء من العالم يدركه فى الحال أى جزء آخر منه ، بل ويمكن أن يتابعه على شاشات التليفزيون فى أثناء وقوعه لحظة بلحظة . هذا على المستوى الإعلامى فقط ، أما على المستوى السياسى والاقتصادى فقد تحولت خريطة العالم إلى نوع متنافر ومزعج من الفسيفساء ،لدرجة أن العالم فقد توازنه الذى كان يتمتع به فى أيام نظام القطبية الثنائية بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية ، ودخل فى مرحلة من التفكك والتفتت والتشرذم والانقسام ، لم يعرف لها مثيلاً من قبل ، لدرجة أن أحداث الانقسام وصراعات الانفصال أصبحت خبراً شبه روتينى فى الإعلام العالمى ، بل وفقد القدرة على إثارة اهتمام المتلقى المهموم بقضاياه الشخصية والمحلية والإقليمية .

من هنا بدا انسلاخ كوسوفا عن صربيا أمراً عادياً ولا رجعة فيه ، إذ إن التباينات العرقية والعنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية تفرض نفسها فرضاً ، خاصة بعد زوال القبضة الحديدية الموحدة بوفاة الرئيس تيتو ، ووقوع المجازر الدموية التي ارتكبها الصرب من خلال سياسة التطهير العرقى والدينى ضد الكوسوفيين ، كما فعلوا من قبل فى البوسنة والهرسك ، مما دفع بإرادة الانفصال إلى نقطة اللاعودة. وهو ما انطبق على الدول الخمس التى قامت على أنقاض يوجوسلافيا السابقة .

ولعل من ضمن الحوافز أو الدوافع التى شجعت أيضاً حركات الانفصال ، أنه ليس هناك شرط يحدد تعداد الدول الجديدة المنفصلة عن الدولة الأم . فمن حيث المبدأ ليس مهماً عدد سكان الدولة حتى تكون دولة ، إذ إن أكثر من ٣٥ دولة من دول العالم ، لا يزيد عدد مواطنى الواحدة منها على نصف مليون مواطن فقط . وهناك ٥٨ دولة أخرى يقل عدد مواطنى الواحدة منها عن ٢,٥ مليون نسمة . ولا يزيد عدد سكان أيسلندا على ٢٧٠ ألف نسمة فقط ، ومع

ذلك فهي عضو في حلف شمال الأطلنطي ، ولها علم ونشيد وطني وبنك مركزي وحكومة وبرلمان وسلك دبلوماسي وقوات مسلحة ، بل ولها لغتها الخاصة أيضاً . ومع ذلك تبدو أيسلندا مكتظة بالسكان إذا ما قورنت بدول عديدة أخرى لها مواصفات وخصائص الدول في القانون الدولي مثل جرانادا التي يبلغ عدد سكانها ٩٢ ألفاً ، وسيشيل التي يبلغ عدد سكانها ٧٣ ألفاً ، ونارو أصغر دول العالم والتي لا يزيد تعداد سكانها على ثمانية آلاف نسمة فقط .

وقد أثبتت قواعد اللعبة السياسية التي تحكم الحركات الوحدوية أو الانفصالية أن هناك خطاً دقيقاً للغاية ، يفصل بين نعمة التعدد ونقمة التفسخ . ويتمثل هذا الخط في القيم التربوية التي ترسخ الانفتاح ، والتسامح ، واحترام الآراء والحرص على الأفق الفكري الإنساني الواسع الذي ينظر إلى البشرية في مجملها ، ويرى ضرورة وقوف الناس جميعاً على أرض المساواة بين الحقوق والواجبات . فقد كان هذا هو الدرس الحضاري الذي استوعبته الدول الأوروبية عندما عملت بدأب وصبر ومنهج علمي وعملي على إقامة الاتحاد الأوروبي بعد حروب اشتعلت فيما بينها على مدى قرون ، وبلغت قمتين مأساويتين تمثلتا في الحربين العالميتين الأولى والثانية . فقد نهض الاتحاد الأوروبي على كل الإيجابيات الممكنة التي لا تثير أية حساسيات أو حزازات عرقية أو عنصرية أو ثقافية أو لغوية . . . إلخ . وكان في مقدمة هذه الإيجابيات التركيز على المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول الأعضاء ، ذلك أنه عندما تجد جميع الأطراف المعنية مصلحتها في التعاون مع بعضها بعضاً ، فإن الاتحاد الذي يضمها ، يستطيع أن يتجاوز كل العقبات التي يمكن أن تعترض طريقه . ولعل إنجازه في إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو ، دليل مادي ملموس على أن الدول الأوربية المتقدمة تقوم الآن بقطف ثمار التعاون السلمي والاقتصادي المثمر فيما بينها ، بعد أن طوت صفحات الماضي بكل ما تنطوي عليه من حروب وصراعات

دموية عقيمة الكل فيها خاسر . واقتصرت الحركات الانفصالية على الدول الأوربية المتعثرة ، وخاصة فى منطقة البلقان ، ولم يكن البرلمان الأوروبى على استعداد لانضمام هذه الدول للاتحاد الأوروبى .

لقد ثبت أن توافر عوامل الاستقرار السياسى والازدهار الاقتصادى ، هو أقوى مناعة ضد الفيروسات الانفصالية . ففى عام ١٩٦١ انفصلت سوريا عن مصر بعد الوحدة التي تمت بينهما فى عام ١٩٥٨ لأن الظروف الاقتصادية فى البلدين كانت مختلفة إلى حد كبير. فمصر فى ذلك كانت دولة من الموظفين الذين لا يهمهم تأميم الشركات التى يملكها كبار الرأسماليين ، بل ربما أسعدتهم هذه القرارات ، فى حين أن سوريا كانت دولة تجار يحتاجون إلى حرية الحركة والتبادل بعيداً عن قيود البيروقراطية . وعندما أمم جمال عبد الناصر أكبر نسبة ممكنة فى هذه الشركات فى يوليو ١٩٦١ ، هللت الجماهير بصفة عامة والموظفون بصفة خاصة فى مصر لهذه القرارات . ولم يراع عبد الناصر الفروق الجوهرية فى البنية الاقتصادية بين سوريا ومصر اللتين كانتا مجرد الإقليم الشمالى والإقليم الجنوبى فى الجمهورية العربية المتحدة ، فطبق عليها نفس القرارات مما أثار استياء رجال الأعمال والتجار ، وظل هذا الاستياء يتصاعد إلى أن انفجر فى الحركة الانفصالية التى قام بها حزب البعث السورى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، والذى لم يحتمل بدوره إلغاء عبد الناصر له حتى تتساوى سوريا مع مصر فى حظر قيام الأحزاب . وهذا بالإضافة إلى المساحة الشاسعة التي كانت تفصل بين مصر وسوريا مما شكل عقبة كبيرة فى طريق المرونة الإدارية والامتزاج الحميم بين الشعبين . وكان الانفصال نتيجة طبيعية لكل هذه العوامل .

وانطبقت نفس قواعد اللعبة الانفصالية على باكستان عندما انفصلت باكستان الغربية عن باكستان الشرقية فى ديسمبر عام ١٩٧٢ ، وأصبحت تعرف باسم بنجلاديش . فعندما عمد الاستعمار البريطانى إلى تقسيم القارة الهندية بعد جلائه

عنها في عام ١٩٤٨ ، إلى هند وباكستان ، حتى يزرع بذور الفرقة والانقسام التي حرص عليها طوال احتلاله للهند تطبيقاً لسياسته الشهيرة « فرق تسد » ، كانت المسافة التي تفصل بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية هى مساحة الهند الشاسعة ، بالإضافة إلى المستوى الاقتصادى المتدنى الذى كانت باكستان الشرقية تعانى منه إذا ما قورنت بباكستان الغربية . وكان من الطبيعى أن تنفجر قنابل الانفصال الموقوتة إن آجلاً أو عاجلاً . وبالفعل انقسمت باكستان إلى دولتين بعد وحدة مفتعلة دامت أقل من ربع قرن . كذلك تشكل ولاية كشمير بؤرة انفصالية تنضح بصديدها بين الحين والآخر على كل من الهند وباكستان اللتين لم تنجحا حتى الآن فى حل تناقضاتها المتفجرة.

ولذلك ستظل الحركات الانفصالية من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، مادامت هناك العوامل والأسباب والتناقضات التى يمكن أن تؤدى إليها ، والتى لا يمكن التعامل معها بالكبت أو القهر أو العنف المتبادل ، لأنه ثبت أن هذا التعامل كان بمثابة صب الزيت على النار . فهناك وسائل علمية وإنسانية وحضارية كفيلة باحتواء هذه الحركات فى مهدها ، منها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى زمن العولمة الذى أصبح فيه الانتماء إلى المال والثروة أقوى بكثير من الانتماء إلى الإقليم أو الوطن . ولا تشتعل النعرات القومية أو العرقية أو العنصرية أو حتى الدينية فى معظم الأحايين إلا كشعارات أو أقنعة براقة مبهرة تخفى خلفها حقائق مادية واقتصادية ودنيوية بحتة . ولذلك يتحتم على القادة والزعماء الذين يعانون من احتمالات أو تهديدات الحركات الانفصالية أن يتعاملوا مع الحقائق الخفية الكامنة وراء الشعارات المعلنة حتى يستطيعوا بلوغ لب المشكلة ، أما إذا أعجزتهم المتناقضات والصراعات عن التعامل العلمى والعملى معها ، فإن كوارث الحركات الانفصالية واقعة لا محالة .

★★★

(٢٣) حـــقوق الإنســـان

من الواضح أن مبدأ « حـقوق الإنسان » كان من أعظم المبـادئ الحضارية التي استطاع العقل البشرى أن يبلورها فى القرن العشرين ، على الأقل من الناحية النظرية والفكرية . ففي أثناء انعقـاد مؤتمر سان فرانسيـسكو ، الذى وضع ميثاق الأمم المتحـدة وفتح باب التوقيع والتـصديق عليه فى عام ١٩٤٥ ، قـدم اقتراح لوضع إعلام للحقوق الأساسيـة للإنسان . ولكن هذا الاقتراح لم يبحث لأنه كان يتطلب قدراً لم يكن ممكناً آنذاك من الدراسة التفصيلية ، غير أن الكثيرين اعتبروا فكرة إعلان « وثيقة دولية للحقوق » قائمة وصريحة فى الميثاق .

وجاءت اللجنة الـتحضـيرية للأمم المتـحدة التى اجتـمعت عـقب الجلسة الختامية للمؤتمر مباشرة ، فأوصت المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأن يقوم في أول دورة له بانشاء لجنة خاصة بحقوق الإنسان ، طبقاً لما هو منصوص عليه فى المادة ٦٨ من الميثاق . وتم إنشاء هذه اللجنة فى بداية عام ١٩٤٦ . كما بحثت الجمعية العامة فـى دورتها الأولى التي عقدت فى لندن فى يناير ١٩٤٦ ، مشروع الإعلان الخاص بالـحقوق والحريات الأساسـية للإنسان ، وحولتـه إلى المجلس الاقتصادى والاجتـماعى لإحالته إلى اللجنة الخاصة بحقـوق الإنسان للرجوع إليه فى إعدادها للوثيقة الدولية للحقوق .

وفى أواخر عـام ١٩٤٧ قررت اللجنة أن يشـتمل تعـبيـر « الوثيقـة الدولية لحقوق الإنسان » على إعـلان لحقوق الإنسان ، ومعاهدة بشـأن حقوق الإنسان واجراءات التـطبيق ، وأن تسـمى المعـاهدة باسم « الاتفاقـية الخـاصة بحـقوق

الإنسان » وقد مهـدت هذه الصيغة الطريق أمام إقرار وإصـدار « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » في عام ١٩٤٨ . ولم تستكمل اتفـاقيات حقوق الإنسان إلا فى عـام ١٩٦٦ ، بعد أن كـانت مجـرد اتفاقـيـة واحدة ، بحـيث غطت الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالطبع الحقوق المدنية والسياسية ، وشملت إجراءات للإشـراف الدولى على الحقوق ، ولتـسوية الشكاوى التى تقدمـها دولة ضـد دولة أخرى ، ولإنشـاء جهـاز دولى للاتصـال بالأفراد الذين يدعـون أنهم ضحايا لانتهاكات أى حق من الحقوق المبينة بهذه الاتفاقية .

وفي ١٠ ديسمبـر ١٩٤٨ ، أقرت الجمعيـة العامة للأمم المتـحدة الإعلام العالمى لحقوق الإنسان بصفته « المستـوى المشترك الذى ينبغى أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يـسعى كل فرد وهيئة فى المجتـمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية ، واتخاذ إجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عـالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البـقاع الخاضعة لسلطانها » .

ويتكون الإعلان من مقدمة وثلاثين مادة تحدد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، المـخولة لكل الرجال والنسـاء في كل مكان بالعالم دون أى تميـيز . وتحدد المـادة الأولى الفلسفة التى يقـوم عليها الإعـلان فتقول : « يولد جـميع الناس أحراراً متساوين فى الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء » . أما المادة الثانية التي تحدد المبدأ الأساسى للإنسان ، فتـحظر « أى تمييز ، كـالتمييز بسـبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغــة أو الدين أو الرأى الـسـيـاسى أو أى رأى آخـر ، أو الأصـل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر » .

وتعلن المـادة الثالثـة ، وهى حجـر زاوية فى الإعلان ، حق كل فـرد فى

الحياة والحرية وسلامة شخصه ، وهى الحقوق الضرورية للتمتع بجميع الحقوق الأخرى . وتتضمن المواد من ٤ إلى ٢١ الحقوق المدنية والسياسية : التحرر من الاسترقاق والاستعباد ، وعدم التعرض للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المهدرة للكرامة ، وحق كل إنسان أينما وجد فى أن يعترف بشخصيته القانونية ، والحق في إنصافه قضائياً ؛ وعدم التعرض للقبض التعسفى أو الحجز أو النفى ؛ والحق فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة ؛ وحقه فى أن يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته ، وحقه فى ألا يتعرض لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ؛ وحرية التنقل ، وحق اللجوء ؛ وحق التمتع بجنسية ما . وحق التزوج وتأسيس أسرة ؛ وحق الملكية الخاصة ؛ وحرية التفكير والضمير والدين ؛ وحرية الرأى والتعبير ؛ وحرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية ؛ وحق الاشتراك فى إدارة الشئون العامة لبلاده ، وحق كل شخص فى تقلد الوظائف العامة فى بلاده .

أما المادة ٢٢ ، وهى حجر زاوية ثان فى الإعلان ، فإنها تعطى مقدمة للمواد من ٢٣ إلى ٢٧ التى تحدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهى الحقوق التى يكفلها الإعلان لكل فرد باعتباره عضواً فى المجتمع . وتصف المادة هذه الحقوق بأنها لاغنى عنها لكرامة الإنسان وللنمو الحر لشخصيته ، وتبين أنها تتحقق من خلال المجهود القومى والتعاون الدولى . وفى الوقت نفسه تبين حدود التحقيق والمدى الذى يمكن أن يبلغه بناءً على موارد كل دولة وموارد المجتمع الدولى بصفة عامة . وتتضمن هذه الحقوق حق الضمان الاجتماعى ، والحق فى العمل ، والحق فى أجر متساو للعمل المتكافئ ، والحق فى الراحة ووقت الفراغ ، والحق فى مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية ، والحق فى التعليم، والحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية للمجتمع .

وتنص المواد الأخيرة من ٢٨ إلى ٣٠ على حق كل إنسان فى التمتع بنظام

اجتماعى ودولى تتحقق بمقتضاه جميع الحقوق والحريات الأساسية الكاملة للإنسان ، ويؤكد على واجبات ومسئوليات كل إنسان تجاه مجتمعه . وتحذر المادة الثلاثون من أنه ليس فى هذا الإعلان ما يخول لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فى الإعلان.

ومنذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ وهو يعد من أشهر الوثائق وأكثرها تأثيراً على الإطلاق . فقد أحدث تأثيراً قوياً فى جميع أنحاء العالم سواء على الصعيد العالمى أو المحلى . وتم الاستشهاد ببنوده لتبرير الجهود التى اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، كما كانت مصدر إلهام عند إعداد المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان داخل وخارج منظمة الأمم المتحدة على السواء . كذلك تم إدخال هذه الحقوق أو استشهد بها فى الدساتير الوطنية والتشريعات المحلية وأحكام المحاكم . كذلك هناك حالات كثيرة يذكر فيها الإعلان أو بعض بنوده كمستوى للسلوك أو مقياس لدرجة احترام المستويات الدولية لحقوق الإنسان أو مدى الالتزام بها .

وتكررت إشارات الجمعية العامة إلى الإعلان باعتباره أساساً للقرارات التى تدعو الحكومات إلى اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لاحترام ومراعاة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان . ففى عام ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة قراراً بعنوان « الأسس الضرورية للسلام » ، نص على أن كل دولة يجب « أن تعزز - اعترافاً منها بالأهمية الكبرى للحفاظ على كرامة وقيمة الشخص البشرى - الحرية الكاملة للتعبير السلمى عن المعارضة السياسية ، والفرصة الكاملة لممارسة الحرية الدينية والاحترام الكامل لجميع الحقوق الإنسانية الأخرى الواردة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان » .

ثم توالت القرارات التى تستلهم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، فصدر

فى عام ١٩٥٢ قرار يؤكد على مبدأ عدم التمييز الموصى به فى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، أمران لهما أهمية عظمى ؛ وينبغى أن يشكلا الهدف الرئيسى فى جهود جميع أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة . وفى قرار آخر صدر فى عام ١٩٦٥ ، دعت الجمعية العامة كافة الحكومات لأن تدخل فى خططها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية « تدابير موجهة لتحقيق مزيد من التقدم فى تطبيق الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، المعلنة فى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » . وفى قرار ثالث صدر عام ١٩٦٦ ، دعت الجميعة العامة جميع الدول إلى « تدعيم جهودها لتعزيز المراعاة التامة لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وتحقيق المستويات المحددة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » .

وكما كانت قرارات الجمعية العامة حريصة على تدعيم وترسيخ كل المبادئ الواردة فى إعلان حقوق الإنسان ، فإنها كانت بنفس الحرص على شجب ورفض كل ما يتنافى معها . ففى عام ١٩٦٣ طلب مجلس الأمن من حكومة جنوب أفريقيا « أن توقف من الآن فصاعداً ، فرضها المستمر لإجراءات تنطوى على التمييز والقمع ، وهى إجراءات منافية لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وبنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » وفى عام ١٩٧٢ استنكر المجلس التدابير والإجراءات القمعية التى اتخذت ضد العمال الأفريقيين فى ناميبيا ، ودعا حكومة جنوب أفريقيا « لأن توقف فوراً هذه الإجراءات القمعية وألا تقيم نظاماً عمالياً يتنافى مع الشروط الأساسية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان » . وفى القرار نفسه دعا المجلس جميع الدول التى يعمل مواطنوها ومؤسساتها فى ناميبيا « إلى استخدام كل السبل المتاحة لضمان التزام هؤلاء الرعايا وهذه الشركات بالشروط الأساسية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى سياساتهم الخاصة بتأجير العمال الناميبين » .

وفى بيان طهران الذى أقره « مؤتمر حقوق الإنسان » فى عام ١٩٦٨ ، أكد المؤتمر على أن « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يشكل قاعدة مشتركة لشعوب العالم فيما يتصل بالحقوق التى لا يمكن إنكارها ولا يجوز انتهاكها لجميع أعضاء الأسرة البشرية ، كما يشكل التزاماً بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الدولى » . وأكد المؤتمر إيمانه بالمبادئ الواردة فى الإعلان وحث جميع الشعوب والحكومات على « تكريس طاقاتها لدعم هذه المبادئ ومضاعفة جهودهم لكى يوفروا لجميع البشر حياة مليئة بالحرية والكرامة ، بحيث تؤدى إلى تحقيق الرفاهية الجسمانية والعقلية والاجتماعية والروحية » .

وفى السنوات التالية حرصت أجهزة الأمم المتحدة على الإشارة فى قراراتها فيما يتصل بحقوق الإنسان ، ليس فقط إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بل أيضاً إلى باقى أجزاء الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، أى الاتفاقية ، كذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية . وينطبق هذا مثلاً على قرارات تشغيل المرأة فى المناصب العليا وغيرها من المناصب المهنية فى سكرتاريات إدارات منظمة الأمم المتحدة ، وقرارات التعليم ومسئوليات الشباب ، وقرارات حماية الأم والطفل ، والإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمى والتكنولوجى لصالح السلام لفائدة الجنس البشرى ، وغير ذلك من القرارات التى أصدرت بناء على بنود أو روح الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ولا تزال ، والتى تمثلت بدايتها المبكرة فى « المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية » التى وقعت فى روما فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ ، والتى نصت على التطبيق الجماعى لبعض الحريات المنصوص عليها فى الإعلان العالمى ، كما تضمنت إقامة لجنة أوروبية خاصة بحقوق الإنسان ، ومحكمة أوروبية لحقوق الإنسان .

ولم تشأ الولايات المتحدة أن يفوتها الاشتراك فى المباراة الجارية ،

فسارعت إلى إنشاء المؤتمر الأمريكى الدولى المتخصص فى حقوق الإنسان ، الذى انعقد فى كوستاريكا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ ، لإصدار « المعاهدة الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان » ، التى تؤكد بدورها وجهة نظر الجمعية العامة من أنه وفقاً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان لا يمكن تنشئة الإنسان الحر الذى تخلص من الخوف والعوز إلا إذا تحققت له الظروف التي يستطيع أن يتمتع من خلالها بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية ، وتضع بنوداً متصلة حول كافة هذه الحقوق ووسائل ضمان تمتع كافة شعوب القارة الأمريكية بها. وتؤكد المعاهدة الدور الأمريكى كالعادة من خلال الاعتماد على جهازين إقليميين يختصان بمعالجة المسائل المتصلة بإنجاز التعهدات التى قطعتها على نفسها الدول الأطراف ، هما : اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان ، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان .

ويمكن القول بأن الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، قد نجحت فى تأسيس ونشر مبادئ ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان التى أصبحت جزءاً من الأجندة السياسية اليومية . فالحكومات تعلق على ممارسات بعضها بعضاً ، والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تعمل فى مجالات الإغاثة والمساعدة والرصد ورفع الشكاوى وإصدار التقارير الدورية حول أوضاع حقوق الإنسان ، تؤثر فى صنع السياسات الدولية . كما أصبح الالتزام بالمواثيق الدولية وتطبيقها عاملاً أساسياً فى برامج المساعدات والمنح الدولية، فى حين تتم عمليات الأمم المتحدة الخاصة بالتدخل الإنسانى وحفظ السلام ، تحت عنوان « حقوق الإنسان » التى أصبحت إحدى الفلسفات الكبرى فى القرن العشرين .

وقد أنشأت الأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة المنوط بها مراقبة تطبيق الاتفاقات حتى لا تظل المبادئ مجرد شعارات . من هذه الوكالات

لجنة حقوق الإنسان ، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين ، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة . كما أصدرت المنظمات الإقليمية بدورها مواثيق لحماية حقوق الإنسان مثل « الميثاق الأفريقى » لعام ١٩٨١ . ولعل أبرز سمات حركة حقوق الإنسان هو انتشارها على المستويات المدنية والأهلية ، فخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، أنشئت المئات من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالإغاثة ، ورصد الانتهاكات ، واصدار البيانات ، وأهمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومنظمة أطباء بلا حدود ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية .

ونظراً لأن قواعد اللعبة السياسية لها جانبها المعتم والمظلم الذى يفصل تماماً بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية ، فإن المبادئ والاتفاقيات الدولية التى أعلنت ، والأجهزة التنفيذية التى أنشئت لتحويلها إلى واقع مادى ملموس ، لم تستطع أن توقف شتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان سواءً بسبب الحروب أو الاستبداد السياسى أو الأزمات الاقتصادية أو تفشى العنصرية والعداء بسبب اختلاف العرق أو اللون أو الدين . وخلال القرن العشرين ، عانت أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية بوجه خاص من هذه الأزمات مجتمعة . ففى أفريقيا تواترت الحروب الأهلية المهلكة التى دمرت البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وخلفت مآسى غير مسبوقة ، على رأسها المجاعات التى أودت بحياة عدد لا يحصى من الضحايا ، بلغ المليون فى مأساة روندا وبوروندى ، وكذلك مأساة اللاجئين الذين بلغ عددهم حوالى سبعة ملايين شخص .

ولا تبدو الصورة فى آسيا أفضل ، إذ عانت حروباً طويلة ومتجددة ، نظامية أو عصابات ، أبرزها الحرب الكمبودية ، والفيتنامية ، والأفغانية ، والشيشانية ، أدت إلى خسائر بشرية فادحة ، وإجبار مئات الملايين من المدنيين على اللجوء للدول المجاورة . كما عانت أمريكا اللاتينية حروباً دامية فى

السلفادور ونيكاراجوا والمكسيك وشيلى ، أودت بـحياة مئات الألوف ، وأعاقت عمليات النمو الاقتصادى . أما أوروبا نفسها ، التى تعتبر قلب العالم المتحضر ، فلم تسلم من هذه التجارب المريرة ، إذ عادت صـراعات البلقان تطل مرة أخرى بوجهها الكئيب عليها من خلال حربى البوسنة والهرسك ثم كوسوفا ثم مقدونيا ، مما أدى إلى مقتل عشرات الألوف وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين مدنى .

وإذا كان الاستبداد السياسى فى كثير من الدول قد تسبب فى انتهاكات فادحة لحقوق الإنســان ، فى مقدمتهـا حق الحياة وحرية الرأى والتعـبير ، وذلك تحت وطأة انتشار التـعذيب والاعتقال التعـسفى والسجن بدون محاكمـات عادلة ، فإن الأزمات الاقتصـادية المتتالية التى أمسكت بتلابيب العـديد من مناطق العالم ، قد أدت بدورها إلى انتـهاك للحـقـوق الاقتـصادية والاجـتمـاعـية للفـرد . وتشيـر الإحصاءات إلى أنه يوجد بآسيا وحدها أكثـر من مليار شخص فى حالة فقر مدقع . ووفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفـولة ، فإن تدهور مستويات المعيشة فى وسط وشرق أوروبا أدى إلى تزايد حالات الـوفيات وعودة أمراض الفـقر لما يبلغ ١٥٠ مليون طفل .

وعلى الرغم من كل الجهود المـضنية التى تبذلها منظمات حـقوق الإنسان للترويج لثقافة حـقوق الإنسان ومنع الانتهاكات وحماية المـدنيين ، فإن جهودها ستظل بـلا جدوى إذا لم تحل بعض المـعضلات ، خـاصة الكيل بمكيـالين فى مجال تـطبيقهـا . ذلك أن فى مقدمة قـواعد اللعبة السـياسية فى هذا المـجال ، الازدواجيـة التى تمارسهـا القوى الكبرى فـى غياب الانسـجام فى تطبيق مـبادئ حقـوق الإنسان ، وهى مـا تعطل جوهر فلسـفة حقـوق الإنسان أصـلاً ، وتضر بسمـعة المبدأ ، بحـيث ينحصر فى كـونه مجرد أداة تدخل أو انتقـام بيد الدول القادرة التى اسـتخدمت خلال العـقود الماضيـة « حقوق الإنسان » كـسلاح ضد الدول التى تنتهج سياسات لا تنسجم مع مصالحَ الغرب الإستراتيجية مثل الاتحاد

السوفيتى السابق والصين وكوبا وإيران وكوريا الشمالية ، فى الوقت الذى قوبلت به انتهاكات حقوق الإنسان فى دول مثل إسرائيل وتركيا وروسيا بالصمت . ويشكل التمادى فى هذه السياسات بلا أى حرج أو خجل ، عائقاً كبيراً أمام استخدام « حقوق الإنسان » كمنهج عملى تطبيقى ، لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين .

هناك أيضاً تناقض مزمن بين العالمية الإنسانية والخصوصية الإنسانية مما يجعل حقوق الإنسان تقع فى الهوة التى قد تفصل بينهما . إن حقوق الإنسان عالمية من حيث فلسفتها الأساسية والفكرية والنظرية ، وتتمثل فى احترام كرامة الفرد وإنسانيته وحريته وحقه في المساواة بصرف النظر عن عرقه أو دينه أو لونه ، لكن هناك فى الوقت نفسه خصوصيات دينية وثقافية وتراثية وبيئية لكل أمة ، ولا يمثل الاغتراب عنها سوى خطر داهم على وحدة وترابط التنظيم الاجتماعى . فمثلاً يعد إطلاق حرية الاعتقاد وصولاً لحق الإلحاد مرفوضاً تماماً فى المجتمعات الحريصة على التمسك بالرسالات السماوية . كذلك فإن المساواة بين الذكور والإناث قد تهدد الترابط الاجتماعى فى مجتمع كالهند ينهض على التراتب والتدرج ، وغير ذلك من الخصوصيات التى تميز كل مجتمع على حدة . ومن هنا كان أخطر تحد تواجهه مبادئ حقوق الإنسان ، يكمن فى ضرورة إيجاد حد أدنى - على الأقل - من المواءمة بين هذه المبادئ فى خصائصها الإنسانية العامة وبين الخصوصيات الدينية والثقافية والتراثية ، لأنه بدون هذا الحد الأدنى من المواءمة ، ستظل حقوق الإنسان مجرد مبادئ نظرية وشعارات براقة تردد فى المحافل الدولية أكثر مما تطبق على أرض الواقع ، بل وتغرى قوى انتهازية لتنفيذ أغراضها المشبوهة المضادة لهذه المبادئ برغم أنها تطنطن بشعاراتها على سبيل تغطية هذه الأغراض .

وتعانى مبادئ حقوق الإنسان أيضاً من لعبة خبيثة هى ما يسمى بالتدخل

الإنسانى الدولى الذى يعتبر من الأمور المربية والملتبسة التى تتذرع بالدفاع المستميت عن حقوق الإنسان أينما كانت ، لوجه الله تعالى ! فى حين أنه تدخل سياسى وربما عسكرى عنيف . فهناك « التدخل المادى » الذى يتضمن العبور الفعلى لحدود دولة ما - وربما انتهاك سيادتها الفعلية - تحت ذريعة إرسال مساعدات أو قوات لحفظ السلام . وهناك التدخل المعنوى الذى يمكن أن يتضمن « ممارسة النفوذ » أو « العزل » لدفع دولة ما بل وإجبارها لانتهاك سياسات معينة. وعلى الرغم من إمكان التمييز شكلياً بين هذه الأنواع ، فإن الحدود بين التدخل المادى ، وممارسة النفوذ ، والعزل ، غالباً ما تكون متداخلة فى الواقع السياسى.

ومنذ ستينيات القرن العشرين ، كان إجراء تحقيقات أو إرسال تقارير وملاحظات ، تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان ، بمثابة أمر تعتبره الحكومات تدخلاً فى شئونها الداخلية ، ومساساً بسيادتها القومية . لكنه أصبح الآن من الممارسات المقبولة مع تزايد عدد الدول التى صدقت على اتفاقيات حقوق الإنسان ، وهذه فى حد ذاتها تعتبر خطوة إلى الأمام بالنسبة لحقوق الإنسان ، بشرط أن يتم توظيفها بأسلوب مشروع من الناحية القانونية الدولية أو الإنسانية المتعارف عليها . ولا يفتقر مبدأ التدخل الإنسانى إلى أسباب موضوعية وأخلاقية ، على الرغم من افتقاره للتبرير السياسى والأخلاقى لدى غالبية دول العالم لأسباب هى بدورها مشروعة وأخلاقية من منطلق السيادة القومية، فالحروب الأهلية بحكم أسباب اندلاعها (حركات معارضة سياسية ضد نظام مستبد وفاسد أو حركات انفصالية تقوم بها الأقليات) تسفر عن خسائر إنسانية فادحة ، وتجبر الملايين من المدنيين على اللجوء للدول المجاورة ، وتهدد أمن واستقرار الإقليم الجغرافى كله ، الذى تقع فيه الدولة التى تصبح ذاتها مركزاً لتجارة المخدرات والأسلحة وغسيل الأموال. إن مثل هذا الوضع ، وفى إطار « عولمة المسئولية الإنسانية » يحتم تدخلاً دولياً.

ويظل العامل الحاسم فى موضوع التدخل الإنسانى الدولى ، سواء بالعزل أو الضغط أو التدخل المادى ، هو الجهة التى تقرر حق التدخل ومدى مشروعيتها فى ممارسة هذا الحق . ومن المؤكد أن التدخل بقرار منفرد من دولة كبرى أو حتى من تجمع دولى مثل حلف شمال الأطلنطى ، أمر مرفوض لأنه مخالف لمبادئ الأمم المتحدة ، حتى لو عمل هذا الحلف العسكرى تحت أعلام الأمم المتحدة التى ستصبح عندئذ بلا حول ولا قوة لأن القرار سيكون فى يد قادة الحلف الذى يعملون لصالح بلادهم فى المقام الأول ، وليس لصالح الإنسانية جمعاء ، ولا يعقل أن تصبح الأمم المتحدة مجرد واجهة براقة مزيفة .

إن المقبول هو التدخل الدولى من خلال المؤسسات الشرعية المعترف بها من العالم أجمع ، وباسم القيم المشتركة للجماعة الإنسانية . ومن الواضح أن توسيع مجلس الأمن الدولى ، وتطوير آليات عمله بحيث يعبر بشكل عادل ومتوازن عن كل مناطق العالم ، سيؤدى إلى تنمية قيادة شرعية ومرجعية انسانية ذات مصداقية ، تحفز بلاد العالم إلى اللجوء إليها والالتزام بقراراتها عن اقتناع موضوعى . أما استمرار سيطرة قانون الغابة الذى يبرر دائماً سطوة القوى على الضعيف بل وبطشه به ، فسوف يجعل من حقوق الإنسان حلماً من الأحلام الأثيرة التى لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع البشرى .



(٢٤) حمى المكارثية

فى تاريخ الدول والشعوب ، تأتى فترات تكون فيها الأوتار السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والأيديولوجية مشدودة داخل النفوس لأسباب مختلفة ومتعددة . ويتزامن مع هذه الفترات ظهور زعيم أو قائد سياسى يستوعب المعطيات والدوافع الراهنة ، ويضرب على الأوتار المشدودة بمهارة ، فيجد صدى عميقاً فى آذان المستمعين الذين سرعان ما ينقادون إليه ، ويتحول فى نظرهم إلى رمز لنبض العصر الذى يجب أن يسيروا على هداه ، وذلك بصرف النظر عن إيجابية ما ينادى به أو سلبيته ، بل إن معظم الطغاة على مر التاريخ برزوا فى ظروف مماثلة ، فى ثوب المنقذين ورسل العناية الإلهية الذين جاءوا فى الوقت المناسب لإخراج الوطن من الهوة التي تردى فيها ، ولا مانع بعد ذلك من أن يتحولوا إلى سفاحين ، خاصة أنهم يحرصون على القضاء على أية بوادر لمعارضتهم أولاً بأول . وهى المعارضة التى توسم فى معظم الأحايين بتهمة الخيانة العظمى ؛ لأن من يحاول تحدى الزعيم يتحدى فى الوقت نفسه الأمة بأسرها ، لأنه والأمة كيان واحد!!

وقواعد اللعبة السياسية هذه ، ليست مقصورة على الدول النامية أو الفاشية التى اعتادت الانقلابات العسكرية أو السياسية، بل تمتد لتشمل الدول المتقدمة والديمقراطية أيضاً . وكانت حمى المكارثية التى اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الأول من عقد الخمسينيات فى القرن العشرين ، نموذجاً لهذه الظاهرة التى تترك بصماتها غائرة على المسيرة السياسية والاجتماعية

والعقائدية والفكرية ، إذ إنها تشكل عقبة أو عائقاً فى وجه هذه المسيرة ، بل ويمكن أن تصبح انحرافاً لها بعيداً عن أهدافها القومية ، بصرف النظر عن مدى الفترة الزمنية التى شغلتها . فمثلاً لم تدم المكارثية أكثر من خمس سنوات منذ نصف قرن ، لكنها ماتزال بؤرة غائرة فى أعماق الوجدان الأمريكى .

أشتق مصطلح « المكارثية » من اسم السناتور الأمريكى جوزيف مكارثى الذى كان عضواً فى الكونجرس عن ولاية ويسكونسن . ففى ٩ فبراير ١٩٥٠ بدأت الأضواء تسلط عليه كشخصية قومية عندما ألقى خطاباً فى مدينة هويلنج بولاية ويست فرجينيا. كان على وشك إنهاء فترته الأولى كعضو مجلس الشيوخ (سناتور) ، وكان فى حاجة لإثارة قضية كبيرة مثيرة ، تكسبه قوة دفع لانتخابه لفترة ثانية . فى خطابه هذا ، لوح بورقة فى يده ، معلناً أنه يمتلك معلومات تثبت أن أكثر من مائتين من موظفى وزارة الخارجية ، يحملون كارنيهات العضوية فى الحزب الشيوعى . ودون التأكد من الأدلة على هذه الاتهامات ، قفزت اتهاماته وجمل من خطابه إلى العناوين الرئيسية فى الصحف ، نظراً للظروف التي واكبت أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وفى مقدمتها الاحتكاك المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والرعب الأمريكى الدفين من انتشار التيارات الشيوعية الهدامة فى البلاد .

وتحت وطأة الحرب الباردة ، أصبحت مكافحة التيار الشيوعى « الهدام » ، وهى الصفة التي ألصقها الأمريكيون به ، فى مقدمة اهتمامات الكونجرس ، وسيطر الهجوم على الشيوعية وشجبها على المحاضرات والندوات والمناظرات السياسية ، والذى بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكنه بلغ قمته فى مطلع الخمسينيات . وكانت اللجنة التى تشكلت فى عام ١٩٣٨ تحت اسم « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » لرصد مظاهر عدم الولاء لحكومة الولايات المتحدة ، قد تحولت إلى لجنة دائمة فى عام ١٩٤٥ . وقد بدأت اللجنة

تحرياتها للتأكد مما إذا كان الشيوعيون أو المتعاطفون مع الشيوعية قد قاموا بدور نشيط فى الحركة العمالية ، وصناعة السينما ، والأجهزة التنفيذية للحكومة الفيدرالية .

وفى عام ١٩٤٨ وقف الشيوعى العتيد ويتيكر تشيمبرز أمام « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » للتحقيق معه ، واتهم آلجر هيس المسئول الكبير السابق فى وزارة الخارجية بالجاسوسية لحساب الاتحاد السوفييتى فى الثلاثينيات . لكن كبار المسئولين بالوزارة دافعوا علناً عن هيس وأكدوا صحة إنكاره لهذه التهم . لكن تشمبرز لم يستسلم ، ومكن فريق المحققين من الوصول إلى الوثائق السرية لوزارة الخارجية والمسجلة بالميكروفيلم . عندئذ أثارت أجهزة الإعلام زوبعة من الاتهامات التى مست مسئولين كثيرين ، خاصة بعد أن ثبتت عليه فى عام ١٩٥٠ تهمة الحنث باليمين . وحتى الآن ، فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، ما تزال هذه القضية تمارس تداعياتها وتثير الجدل فى أوساط المثقفين وكثيرين من الأمريكيين العاديين حول احتمالات ممارسة النشاط الشيوعى من قبل المسئولين الحكوميين الكبار . وكان أهم وأخطر أثر لهذه القضية أنها أشعلت الهيستريا المضادة للشيوعية بين الأمريكيين .

هكذا كان المناخ مواتياً لجوزيف مكارثى كى يشن حملته ضد الشيوعية ، إذ إنه قبل إلقائه خطابه فى هويلنج ، كانت الصين قد وقعت تحت الحكم الشيوعى ، وجرب الاتحاد السوفييتى قنبلته النووية الأولى . ومع جريمة الحنث باليمين التي ارتكبها آلجر هيس ، واعتراف عالم الفيزياء كلاوس فوخس بتسريبه أسراراً نووية إلي الاتحاد السوفييتى ، فقد أصبح من الواضح أن أسرار الحكومة أصبحت مهددة من قبل العدو . وانتشر القلق والتوجس بين المواطنين العاديين من جراء القدرة النووية الجديدة للاتحاد السوفييتى ، ودفعهم الرعب إلى دمغ كل الشيوعيين بخيانة الوطن . وبذلك أصبح الجو جاهزاً لجوزيف مكارثى الذى أدرك

بحسه المرهف أن الأسماع على استعداد لتصديقه ، والعقول جاهزة للاقتناع بما سينادى به .

أنتدب مكارثى للإشراف على اللجنة الفرعية الدائمة التابعة لمجلس الشيوخ، والمنوطة بها التحريات عن الإجراءات والعمليات التى تنهض بها الحكومة ، ثم عُين رئيساً لها فى عام ١٩٥٣ . وفى عهد رئاسته لها امتدت سلطاتها وصلاحيتها لتحقق فى أية إجراءات أوعمليات حكومية يمكن أن تؤدى إلى تبديد المال ، وتضييع الجهد والوقت ، وتتسم بعدم الكفاءة ، وعدم الاتساق ، وعدم الشرعية . كما وجه مكارثى كل صلاحيات اللجنة الجديدة إلى الاستمرار فى إطلاق طوفان الاتهامات الكاسحة للأنشطة الشيوعية . وكان التحقيق الذى قام به عام ١٩٥٤ مع القوات المسلحة الأمريكية بمثابة الشطحة التى أدت إلى سقوطه . فقد تمت إذاعة جلسات الاستماع والتحقيق بالتليفزيون على المستوى القومى ، ولأول مرة يجتاج النفور جمهور المشاهدين من مناورات مكارثى وألاعيبه الرخيصة الخالية تماماً من الموضوعية . وقد أدى افتضاحه بأن وجه إليه الكونجرس اللوم الشديد ، وانصرفت الأضواء عنه بعد أن تشوهت صورته تماماً ، ولم يعد ذلك البطل المنقذ لأمريكا من براثن الشيوعية . وقد أدى هذا الموت الأدبى إلى موته الفعلى فى عام ١٩٥٧ .

وقد أثبتت قضية جوزيف مكارثى أن للعبة السياسية حدوداً لا يمكن تجاوزها وإلا انقلبت على اللاعب نفسه ، مهما كان ماهراً ، ومهما كانت قوة الدفع التى يتمتع بها ، ومهما كانت الظروف مواتية أمام خطواته وتحركاته . ولكن يبدو أن عوامل النجاح والشهرة والسيطرة يمكن أن تؤدى إلى الغرور الذى يصور له أو يوهمه بأنه لا توجد القوة التى تستطيع أن تتصدى له حتى لو كانت القوات المسلحة الأمريكية ذاتها . ويبدو أن السهولة التى شق بها مكارثى طريقه للشهرة والمجد والأضواء كانت سبباً فى إحساسه بأن البيت الأبيض نفسه قد فتح

ذراعيه لاستقباله كـرئيس للولايات المتحدة بعد ولاية الرئيس هارى ترومان الذى عانى شـخصياً من هجـمات مكارثى ضده ، واتهـامه إياه بالتسـامح والليونة فى مواجهة النشاط الشيوعى الهدام.

وقد تجلـت هذه السهولة فـى أن مكارثى لـم يبتكر ضـرورة التصـدى لهذا النشاط ، إذ إن كل ما فعله أنه ركب موجته باقتـدار شديد معتمداً على مهارته فى تجنيد أجـهزة الإعلام فى صفه . فـقبل أن يتألق نجمـه فى خطابه الذى ألقاه فى ٩ فبراير ١٩٥٠ ، واتهم فـيه ٢٥٠ مسئولاً فى وزارة الخارجيـة بأنهم أعضاء فى الحزب الشيوعى الأمـريكى ، وادعى أن لديه قائمة رسمية بـأسمائهم ، فإن هذه القائمة لم تكن سراً ، إذ إنه سبق لوزارة الخارجيـة نفسها أن نشرتها عام ١٩٤٦ ، ولـم تثر هذه القائمة حساسيات لا لزوم لها حينذاك ، لأن حمى المكارثية لم تكن قد اشتعلت بعـد. فقد قامت وزارة الخارجية بالتـحرى عن هؤلاء الأشخاص فى فحص مبدئـى شمل ثلاثمائة موظف ، واتضح أن بعضهم شـيوعى بالفعل ، وأن الكتلة الأكبر انقـسمت إلى مجموعـات متناثرة من الفاشيين ، ومـدمنى الخمر ، والمنحرفين جنسياً. ولو كـان مكارثى نفسه قد وقع فى ذلك العام (١٩٤٦) تحت وطأة هذا الفحص ، لكانت حياته السياسـية قد انتهت قبل أن تبدأ ، إذ ثبت بعد ذلك أنه سكير من الطراز الأول ، ومصاب بالشذوذ الجنسى ، وهى الثغرات التى تسلل منها خصومـه ، ووجهوا منها إليه ضربات قاضيـة فى ٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، أنهت حياته السياسية تماماً.

ولـم يصنع مكارثي كل هذه الدوامة بمفرده ، بل تحالف مع كبار المسئولين المؤثرين الذين لاقت هجماته هوى فى نفوسـهم ، فأمدوه بالعون والمعلومات . وكان صديقه إدجار ج . هوفر ، رئيس مكتب الأبحـاث الفيدرالية (المباحث) ، ووليم سوليفان الذى كان من أهم مساعديه وعملائه ، فى مقدمه من أمدوه بأخطر الوثائق والمعلومات ، لدرجة أن سـوليفان اعترف فيما بعـد بأنهم كانوا المصادر

التى منحت قوة بالغة لجلسات التحقيق والاستماع التى عقدها مكارثى ، من خلال المادة التى أمدوه بها ، ومنحته اليد العليا على معظم من وقفوا متهمين أمام لجنته .

ومن الواضح أن الحظ الذى تمثل فى الملابسات والظروف التى واكبت ممارسته لهذه اللعبة السياسية ، قد تحالف مع مهارته وعلاقاته الوطيدة سواء بأجهزة الإعلام أو كبار المسئولين ، بحيث أصبح قادراً على الإمساك بزمام المبادرة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٤، فالحرب الكورية كانت قد اشتعلت وشكلت تحدياً جديداً للولايات المتحدة ، وانتشرت الشيوعية فى أوروبا الشرقية ثم الصين ، مما أثار رعباً أمريكياً عاماً من احتمالات انتشار حركات النشاط الهدام فى الداخل . وقد واكب هذا ، تعيين مكارثى رئيساً للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، مما منحه فرصة أن يتحرى كل احتمالات وإمكانات النشاط الشيوعى الهدام .

وفى العامين التاليين (١٩٥١ ، ١٩٥٢) مارست لجنة مكارثى التحقيق مع مختلف المصالح والإدارات الحكومية ، وسألت عدداً ضخماً من المسئولين والمواطنين عن ماضيهم السياسى . وقد تم فصل بعضهم من وظائفهم بعد اعترافهم بأنهم كانوا أعضاءً فى الحزب الشيوعى . وكان مكارثى قد أكد للشهود على أن الطريقة الوحيدة لإثبات أنهم تخلوا عن آرائهم اليسارية ، هى الإبلاغ - أو الوشاية بمعنى أدق - بالأعضاء الآخرين فى الحزب .

من هنا أُطلق مصطلح « المكارثية » على هذه الهيستريا المضادة للشيوعية ، والتى أصبحت تشبه محاولات أو إجراءات اصطياد الساحرات لإعدامهن حرقاً فى العصور الوسطى . وهو ما أوحى للكاتب المسرحى الأمريكى الكبير آرثر ميللر بكتابة مسرحيته المشهورة « البوتقة » أو « ساحرات سالم » ، وخاصة أنه كان فى مقدمة الكتاب والفنانين الذين وقفوا أمام لجنة

مكارثى للتحقيق معهم بتهمة التعاطف مع الميول الشيوعية ، بناء على ما ورد فى أول مسرحية له وضعت اسمه شامخاً على خريطة الأدب الأمريكى ، وهى مسرحية « موت بائع جوال » التى نشرها عام ١٩٤٩ ، ونال عليها جائزة بولتزر فى الدراما ، وتهافتت عليها المسارح لعرضها سواء فى حى المسارح الشهير فى نيويورك (برودواى) أو خارجه ، وأبدى فيها تعاطفه مع الطبقة الكادحة ممثلة فى شخصية بطلها ويللى لومان . وكان ميللر قد بدأ حياته بنشر رواية « البؤرة » عام ١٩٤٥ ، وفيها سخر من التفرقة العنصرية التى يشجعها بعض الرأسماليين ، ثم مسرحية « كلهم أبنائى » عام ١٩٤٧ ، التى عرى فيها جشع الرأسماليين ، لدرجة أن بطلها كان يتاجر فى الطائرات الفاسدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، أى أنه كان يتاجر فى أرواح الطيارين بما فيهم ابنه الذى لقى مصرعه نتيجة جشع أبيه .

وكان مكارثى طموحاً بحيث بدأ هجومه على أعضاء الحزب الديمقراطى الذين استنوا لأنفسهم سياسة جديدة فى ثلاثينيات القرن العشرين ، تحاول أن تتجنب كارثة الرأسمالية التى وقعت فى أكتوبر ١٩٢٩ . وبدأ مكارثى بالهجوم على إدارة الرئيس هارى ترومان ومعاونيه مثل جورج مارشال ودين آتشيسون ، واتهمهم بالتسامح مع التيارات الشيوعية . وكانت صورة ترومان التي انطبعت فى الأذهان أنه ليبرالى خطير ، مما سهل حملة مكارثى فى تأييدها للمرشح الجمهورى دوايت أيزنهاور الذى فاز فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ .

تضاعفت ثقة مكارثى فى نفسه وقوته واكتساحه لمن يحاول الوقوف فى طريقه ، بعد ما حدث لخصومه فى انتخابات عام ١٩٥٠ ، لدرجة أن معظم السياسيين تحاشوا أن ينقدوه فى مجلس الشيوخ . وكان تعليق صحيفة « واشنطون بوست » على هذا الموقف بأن مهاجمته هى بمثابة انتحار أكيد . وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو وليم بنيتون ، مالك « الموسوعة البريطانية » وسيناتور ولاية كونيكيتكت ، الذى تحدى مكارثى وهاجم حيله الخبيثة فى اتهام الآخرين وتشويه صورتهم . وسرعان ما انقض عليه مكارثى ومؤيدوه كالكلاب

المسعورة لتلطيخ سمعته ، وادعوا أنه عندما كان مساعداً لوزير الخارجية ؛ مد حمايته على شيوعيين معروفين ، وكان مسئولاً عن ترويج أعمال فاضحة وفاسقة وداعرة ، واتهموه أيضاً بالخيانة لأنه وضع إمكانات دار النشر التي يملكها تحت تصرف الكتاب من أصحاب الأفكار الهدامة . واضطر بنيتون إلى الانسحاب من الحلبة السياسية ، وإن كان قد لفت الأنظار إلى أن جوزيف مكارثى يمكن أن يكون على خطأ ، وليس مثالياً منزهاً كما يحاول أن يدعى .

وفى عام ١٩٥٢ عين مكارثى ، روى كوهن مستشاراً رئيسياً للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، بناء على توصية من إدجار هوفر الذى تأثر للغاية بانهماكه فى جمع أدلة الاتهام فى قضية جوليوس روزنبرج وإيثيل روزنبرج . وبمجرد أن عُين كوهن ، جند بدوره صديقه المفضل ديفيد شاين ليعمل مستشاراً رئيسياً له . وبمساعدة أنصاره المتزايدين ، واصل مكارثى زحفه إلى هدفه التالى وهو فرز الكتب المضادة للمبادئ الأمريكية فى جميع المكتبات التى تعرضها وتبيعها . فكلف الباحثين والدارسين التابعين له ، بفحص « برنامج مكتبة أعالى البحار » ، ليكتشفوا أن هناك ثلاثين ألف كتاب ، ألفها « شيوعيون ، أو مؤيدون للأفكار الشيوعية ، أو شيوعيون سابقون » . وبعد طبع قائمة بهذه الكتب ، تم إخلاء جميع رفوف المكتبات منها .

وعندما تجاوز مكارثى حدوده فى ممارسته للعبة السياسية شرع خصومه فى تجميع الأدلة والشواهد التى تكشف علاقاته الجنسية الشاذة ، إذ إن فضح الحياة الخاصة للخصم هى اللعبة المفضلة فى الولايات المتحدة لطعنه فى الصميم . وعلى الرغم من أن بعض السياسيين والصحفيين كانوا يعلمون تمام العلم هذه الفضائح ، إلا أنهم خافوا من أن يكتسحهم التيار المضاد ، فالتزموا الصمت ، وكان هانك جرينزبان أول صحفى يكسر هذا الحصار ، عندما نشر أول مقالة تتناول هذا الموضوع ، فى صحيفة « لاس فيجاس صن » فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ ،

قال فيها بالحرف الواحد : « إنه لحديث شائع ومتردد بين الشواذ جنسياً فى ولاية ميلووكى ، والذين يترددون على « حانة الحصان الأبيض » للاتفاق على المواعيد الغرامية ، أن السيناتور جو مكارثى مارس الأنشطة الجنسية الشاذة على نطاق واسع وبصفة شبه منتظمة ».

وشرع جوزيف مكارثى فى رفع قضية قذف وتشهير ضد جرينزيان ، لكنه سرعان ما تراجع عن الفكرة عندما نصحه محاموه بأن القضية لو عرضت على المحكمة ، فإنه يتحتم عليه أن يدلى بشهادته ، وأن يرد على الأسئلة الموجهة إليه عن حياته الجنسية الخاصة ، مما سيساعد على تشويه صورته التى ستصبح هدفاً لأقاويل وشائعات كثيرة . ولأول مرة يقف مكارثى فى موقف الدفاع ، بزواجه من سكرتيرته جينى كير . وبعد ذلك تبنى الزوجان طفلة تبلغ من العمر خمسة أسابيع من بيت اللقطاء فى نيويورك .

وبرغم هذه الضربة الواضحة التى وجهت إلى مكارثى لأول مرة ، فإنه لم يتخل عن غروره وتصعيده الدائم لمواقفه ، فلم يكن يتصور أن هناك من يستطيع أن يوقف زحفه . ففى أكتوبر ١٩٥٣ ، بدأ تحرياته عما أسماه بالتسلل الشيوعى فى الجيش الأمريكى ، إذ يبدو أنه لم يكن لدرجة حرارة الحمى المكارثية أن تهبط أبداً إلا بعد قضائها على صاحبها . فسرعان ما شرع مكارثى فى الهجوم على وزير الدفاع (كان يُسمى وزير الجيش فى ذلك الوقت) روبرت ستيفنس ، والتشكيك فى ولائه وإخلاصه . وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير ، إذ استشاط الرئيس دوايت أيزنهاور غضباً ، وأدرك أنه آن الأوان لوضع نهاية حاسمة لكل هذه الأنشطة التى يملأ بها مكارثى الدنيا ، قلقاً ، وتوجساً ، وخوفاً ، وتهماً ، بدون أى مبرر حقيقى أو دليل دامغ .

وتعامل الجيش الأمريكى مع مكارثى بنفس أسلوبه ، إذ سرب المعلومات الشائكة والفاضحة عنه إلى الصحفيين الذين اشتهروا بمعارضته ، منها على سبيل

المثال استغلال كل من مكارثى وروى كوهن لامتيازاتهما البرلمانية فى التغطية على فضائح ديفيد شاين ، كما سعى كوهن للضغط على الجيش لمنح شاين امتيازات خاصة . وهو ما نشره كاتب العمود المشهور درو بيرسون فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ ، أى أن كبار الصحفيين شرعوا فى الانضواء فى الحملة الآخذة فى التصاعد ضد مكارثى . كما أصدر الرئيس دوايت أيزنهاور تعليماته إلى نائبه ريتشارد نيكسون بالهجوم المباشر على مكارثى . وفى ٤ مارس ١٩٥٤ ، ألقى نيكسون خطاباً ، لم يذكر فيه مكارثى بالاسم ، لكن كان واضحاً للكل من هو الشخص الذى يقصده بالكلام حين قال :

« إن الرجال الذين استطاعوا فى الماضى أن يؤدوا أعمالاً إيجابية ومؤثرة فى فضح الشيوعيين في هذا البلد ، قد تورطوا فى أحاديث طائشة متهورة ، وخطوات مثيرة للتساؤل والاشتباه ، وجعلوا من أشخاصهم وأنفسهم قضية مثيرة للجدل ، بدلاً من التركيز على القضية القومية التى آمنوا بها بمنتهى العمق » .

ويبدو أن كلمة نيكسون كانت بمثابة إعلان الحرب على المكارثية ، مما شجع الإعلاميين والصحفيين ورسامى الكاريكاتير الذين خاضوا حملة طويلة ضد مكارثى ، على مضاعفة هجومهم الذى أصبح أكثر مباشرة وصراحة ، بل وأكثر ضراوة وشراسة ، وانضم إليهم الآخرون الذين التزموا الصمت خوفاً من البطش المكارثى ، لدرجة أن مقدم البرامج القدير ، إدوارد مارو ، اكتسب من الثقة والاطمئنان ما جعله يشارك فى الهجوم المضاد ، ببرنامجه التليفزيونى « فلترها الآن » ، فى ٩ مارس ١٩٥٤ ، الذى نقد فيه أساليب مكارثى وسخر منها . أما الكتاب الصحفيون الكبار من أمثال وولتر ليبمان وجاك أندرسون فقد هاجموا كل نقاط وثغرات الضعف فى مكارثى دون مواربة .

وتحولت الهجمات الصحفية والإعلامية إلى ما يشبه الحملة القومية ضد مؤامرات مكارثى ، خاصة مع البث التليفزيونى لتحريات مجلس الشيوخ بشأن

الجيش الأمـريكى ، مما أدى إلى فـضح شامل لكل ما فـعله مكارثى . وطلعت صحـيفة «لويزفـيل كوريير » بتعليق يدل على نقطة تحـول فى الحملة المـضادة لمكارثى ، قالت فيه : « إنه بطول هذا التشويه أو التحريف المذل لجوهر العملية الديمقراطية ، فإن مكارثى أثبت أنه مصدر حقيقى للشر ، وليس هناك من يجاريه فى خبث النية وإيقاع الأذى بالآخرين » . وكان الحرج والضيق والحنق قد أصاب كبار السـاسة فى كل من الحزبين ، نتـيجة لخطاب مكارثى وآرائه فى ٢ ديسـمبر ١٩٥٤ ، ولأول مرة قـدم اقتراح لتوجـيه اللوم إليه على هذا السلوك المـعيب ، وصّوت ٦٧ عضواً بتأييد اللوم والتوبيخ مقابل ٢٢ صوتاً .

وفقـد مكارثى رئاسته للجنة الحكومـية لشئـون مجلس الشيـوخ ، وأصبح لأول مرة ، منذ الحمى التى أصاب بهـا الشعب الأمريكى ، بلا حول ولا قوة . وبالطبع انحـسرت عنه الأضـواء الإعلامـية بعـد أن فقـد الأمريكيـون اهتمامـهم بادعاءاته بشأن المؤامـرة الشيوعية المزعومـة التى أصابت الآذان بالصمم . وعلق الصحـفى ويلارد إدواردز على هذا التحـول بقوله « إن المراسلـين لم يجدوا فى أخبـار مكارثى ما يسـتحق النشـر ، ومعظم الصـحف التى غطت أخـباره وآراءه وحملاته صفحاتها الأولى ، أدركت أنه لم يعد سوى شخصية مملة لأنها لا تمل من تكرار ما تقـوله ، بالإضافـة إلي زيف معظم ما تقـوله » وعلى الرغم من أن بعض المؤرخـين أكدوا أن سقـوط مكارثى وضع نهاية فعليـة للمكارثية ، إلا أن البعـض الآخر أكد بدوره عـلى أن الهيـستريا الـتى اجتاحـت الولايات المتـحدة الأمريكية ضد الشيوعية ، لم تهدأ إلا بنهاية الحرب الباردة .

لكن المثقفين والمفكرين والأدباء والفنانين كانوا الطليعة الحقيقية التي تصدت لحمى المكارثية منذ بداياتها المبكرة ، وخاصة هؤلاء الذين وضع مكارثى أسماءهم فيما عـرف « بالقائمة السوداء » برغم الإرهاب الذى مارسـته عليهم لجنة مكارثى . وكان على رأس هذه القائمـة : تشارلى تشابلن ، ألبرت آينشتـاين ، نورمان ميلر ،

ليونارد بيرنشتاين ، لانجستون هيوز ، ليليان هيلمان ، آرثر ميللر ، لارى باركس ، همفرى بوجارت ، إدوارد ج روبنسن ، إبراهام بولونسكى ، إدوارد ديمتريك، بيرتولت بريخت وغيرهم من الفنانين والمفكرين الذين اعتذر بعضهم أمام اللجنة تجنباً لمشكلات هم فى غنى عنها مثل همفرى بوجارت ، وروبنسن ، ولارى باركس ، وديمتريك ، فى حين رفض البعض الآخر الإقامة فى بلد تضطهد الفنانين بهذا الشكل ، فعاد تشابلن إلى انجلترا ومنها إلى سويسرا ليقيم فيها حتى رحيله ، وعاد بريخت إلى ألمانيا الشرقية ليمارس فيها نشاطه المسرحى ، فى حين التزم بعضهم السلبية لحين زوال الغمة مثل آينشتاين ، وميلر ، وميللر ، وهيوز ، وبولونسكى وغيرهم .

وكانت صناعة السينما فى مقدمة الفنون التى عانت أشد الويلات من الإرهاب المكارثى لدرجة أن أكثر من ٣٢٤ من الفنانين والحرفيين طردوا من عملهم في الاستديوهات ، وشردوا فى الشوارع والطرقات بتهم زائفة وهمية ومخاوف كاذبة من الرعب الأحمر . هذا الإرهاب لم يقتصر على الأشخاص بل امتد ليشمل التيارات والاتجاهات الفنية ، وخاصة الطليعية منها فى السينما أو الفن التشكيلى ، والتى يمكن أن تنطوى على مبادئ هدامة أو انهزامية تحت ستار التجريب أو البحث عن الجديد الذى يحتوى على تلوث شيوعى لجوهر الفن الأمريكى الحقيقى . ومن هنا كان شجب المكارثية للمدرسة التكعيبية فى الفن التشكيلى بحجة أنها تخطط لتدمير الفكر والنظام فى الولايات المتحدة ، والمدرسة الدادية التى تسخر من كل القيم الأمريكية ، والمدرسة التجريدية التى تدخل العقل الأمريكى فى متاهات لا عودة له منها ، لدرجة إلغاء معرض لأعمال بابلو بيكاسو ، وجورج جورسز ، وماكس فيبر ، وديبجو ريفيرا ، وبن شاهن ، كان على وشك أن يتم افتتاحه في مدينة دالاس بولاية تكساس .

والظاهرة الغريبة الجديرة بالتسجيل أن الولايات المتحدة التى تعتبر نفسها

زعيمة الديمقراطية فى العالم ، قد جرى فيها ما كان يجرى فى الاتحاد السوفييتى الذى اعتبره الغرب زعيماً للديكتاتورية والفاشية والشمولية . ففى الوقت نفسه كان الأيديولوجى السوفييتى الشهير جدانوف يطارد بأجهزة الرقابة والمنع والمصادرة التى يشرف عليها ، أى مفكر أو فنان أو عالم أو كاتب ، يشك فى إخلاصه للعقيدة الماركسية اللينينية . وكانت العقوبات تصل أحياناً إلى السجن أو النفى إلى سيبريا. وقد يكون هذا السلوك عادياً تحت وطأة النظام الستالينى الذى استمر فترة بعد رحيل ستالين نفسه وحتى تولى خروشوف السلطة ، لكن ما حجة النظام الأمريكى الديمقراطى لكى تبرز فيه ظاهرة فاشية إرهابية مثل المكارثية ؟!

إن هذا يدل على أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تكون واحدة فى معظم الدول ، سواء أكانت ديمقراطية أو شمولية . فلا أحد يستطيع أن يتحكم فى الأسباب المعقدة والمتشعبة التى يمكن أن تؤدى إلى ظاهرة معينة فى ظل ظروف وملابسات وتراكمات وتداعيات تجمعت فى فترات ومراحل سابقة ، بحيث لا يمكن تطبيق مبدأ « الوقاية خير من العلاج » ، إذ إن الظاهرة تبرز وتستفحل وتتجلى أخطارها التى تهدد المجتمع بأسره ، عندئذ تشرع قوى التصحيح فى محاصرتها والقضاء عليها حتى لا تقلب المجتمع رأساً على عقب . ولا تحتاج مثل هذه الظواهر إلى أيديولوجيا تقنن لها أو تدفعها لتفرض نفسها ، بل إن أى نوع من الغوغائية التى يمكن أن تجد صدى لدى الجماهير ، في إمكانها أن تتحول إلى ظاهرة تسرى فى المجتمع سريان النار فى الهشيم . ذلك أن الغوغائية لا تحتاج إلى إعمال الفكر والتأمل ، بل تنتقل كالإعصار من خلال الجيشان الانفعالى العام الذي تحركه مخاوف غامضة ، وغرائز بدائية ، وإعجاب وتوحد مع الزعيم الذى يفكر للآخرين الذين يسيرون خلفه كالقطيع ، وهم يظنون أن أفكاره هى أفكارهم. وقد أثبتت المكارثية أنه لا يوجد مجتمع محصن تماماً ضد هذه التيارات الغوغائية مهما تشدق مثل هذا المجتمع بأمجاده فى الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .

(٢٥) خبايا المفاوضات

هناك أوجه تشابه لا يمكن تجاهلها فى قواعد اللعبة بين المباريات الرياضية والمفاوضات السياسية . فكل المباريات الرياضية تخضع للنظم والقواعد المرتبطة باللعبة، والتى لا تسمح لأى لاعب بالخروج عليها ، لكن هذا لا يعنى أن هذه القواعد تشكل نوعًا من التعليمات أو الأوامر المحددة التى يتحتم على اللاعب أن ينفذها بحذافيرها فى كل كبيرة وصغيرة ، حتى لا يتحول اللاعب إلى مجرد أداة تنفيذية لا تمتلك روح الابتكار الخلاق والمهارة الفردية التى تشكل حجر الزاوية فى الكفاءة الجماعية . ذلك أن قواعد اللعبة عبارة عن الإطار الذى يتحرك داخله اللاعبون ولكن بمنتهى الحرية والتجديد الذى يتيح استخدام كل الحيل المشروعة ، والمناورات الذكية ، والمهارات الشخصية ، وبالتالى فإن كل لعبة تخضع لقواعدها التى تتمثل فى كل الثوابت المرتبطة بها ، وفى الوقت نفسه تسمح بوجود كل المتغيرات التى من شأنها إتاحة فرصة الفوز والانتصار للاعب أو الفريق الأكثر جدارة وكفاءة .

وهذه المعايير والقواعد تنطبق تمامًا على ما يدور على موائد المفاوضات السياسية . فمن هذه الثوابت ، العمل من أجل إيجاد حل متوازن لا يضار فيه أحد الأطراف . كما أن الأطراف المعنية لا تصل إلى مثل هذا الحل إلا بعد سلسلة طويلة من جس النبض ، واستخدام كل الإمكانات المتاحة لكل طرف كى يستخلص من الطرف الآخر كل ما يمكن أن يحصل عليه .

ومن الثوابت المعروفة فى قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، أن ما يدور على مائدة المفاوضات غالبًا ما يكون هو الصورة الدبلوماسية الهادئة لما يدور فعلاً على

أرض الواقع السياسى والعسكرى والاقتصادى؛ ولذلك من الصعب على الطرف المنهزم أن يدخل فى مفاوضات مع الطرف المنتصر؛ لأن هذا معناه ببساطة أن يفرض المنتصر شروطه كاملة على المنهزم. إن نتيجة مثل هذه المفاوضات معروفة مقدمًا، ولا تخرج عن بديل من اثنين: إما أن تفشل ولا تصل إلى أية نتيجة، أو تنتهى بتكريس الأوضاع الجديدة التى نشأت عن الأحداث التى أدت إلى مثل هذه المفاوضات.

وبصفة عامة فإن المفاوضات التى يتوقع أن تؤتى ثمارها هى التى تدور بين أطراف متقاربة من القوة والضغط والاستمرار وطول النفس ، إذ إن هذه الأطراف تدرك عدم جدوى الوصول إلى وضع ثابت ومستقر سواء من خلال الصراعات السياسية أو المعارك الحربية ، بحيث تبدو المفاوضات السياسية بمثابة البديل الوحيد والأخير الذى يمكن من خلاله تبادل تنازلات معقولة ومقبولة تحقق توازنًا يؤدى بدوره إلى اتفاقية أو معاهدة تضمن السلام والاستقرار بالنسبة للشعوب التى تمثلها الأطراف المتفاوضة .

ومن قواعد اللعبة الأساسية فى المفاوضات السياسية المثمرة ، توافر عنصر حسن النية عند الأطراف المعنية بقدر الإمكان . فمن المعروف أن المفاوضات عبارة عن وسيلة تهدف إلى حل المشكلات المعلقة التى يمكن أن تنفجر مع مرور الوقت ، وتتولد عنها مشكلات أخطر قد يتعذر حلها عن طريق التفاوض فيما بعد .

ويؤكد تاريخ السياسة الدولية أنه ما من طرفين اضطرا إلى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المشكلات المعلقة بينهما إلا وكانت نتيجة الحرب مشكلات أكبر وأكثر وأخطر . فالحرب لا تحل المشكلات بأسلوب حاسم كما يظن الواهمون ، إذ إنها هى نفسها أم المشكلات التى عجز البشر عن حلها عبر العصور . من هنا كانت ضرورة التفاوض بين الدول للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التفاهم المتبادل والعلاقات الطبيعية التى ترضى عنها أطراف التفاوض . بل إن الدول المتحاربة تلجأ

أحيانًا إلى التفاوض فى وقت لا تزال المعارك مشتعلة فيما بينها بالفعل ، لعلها تجد أرضًا مشتركة تقف عليها لحل القضية المشتعلة بعد أن عجزت الدماء المنهمرة من الجانبين عن حلها . فكلما ازداد انهمار الدماء ، ترسخت الرواسب وتعقدت الأمور بكل ما تحمله من مرارة وأحقاد وانفجارات جديدة . ولا شك أن الإنسان سعيد باكتشافه وسيلة التفاوض منذ أن عرف الصراع مع أخيه الإنسان . وعلى الرغم من مرور القرون ومعها عصور الاكتشافات والاختراعات والإنجازات التكنولوجية المذهلة ، فإن الإنسان لم يكتشف أو يخترع وسيلة حضارية لفض المنازعات وتجنب الصراعات بكل أشكالها ، أفضل من أسلوب التفاوض الذى يهدف إلى تقليل الخسائر بقدر الإمكان بالنسبة للأطراف المعنية .

وهناك ثوابت أخرى مرتبطة بقواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، وتتمثل فى الوساطات التى تقوم بها أطراف أخرى ، وفى جداول الأعمال التى يتم الاتفاق على بنودها كمنطلق لبدء المفاوضات ، وفى مكان وزمن وكيفية الالتقاء ، وغير ذلك من المهام الإجرائية التى يتحتم على كل الأطراف القيام بها . ولذلك فليست هناك قواعد ثابتة لتشكيل الوفد المفاوض ؛ لأن تشكيله يعتمد على نوعية المشكلة وتداعياتها . وبالتالى يمكن أن يضم كل خبير له دراية واسعة بالمشكلة سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو القانونية أو التاريخية أو الجغرافية ... إلخ .

أما المتغيرات المتعلقة بقواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، فهى لا حدود لها ولا حصر ، لأنها تعتمد على عناصر متداخلة ومتشابكة ومعقدة . وهى التى تحدد فى النهاية صيغة المعاهدة أو الاتفاقية التى تسفر عنها المفاوضات التى أصبحت علمًا نظريًا وتطبيقيًا ، يوظف العلوم السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والثقافية والحضارية فى تحقيق الأهداف المنشودة ، ولم تعد مجرد مساومات بدائية تعتمد على الخفاء والدهاء والخبث والمراوغة واللف والدوران

فحسب ، وإن كانت هذه العناصر لم تزل ضرورية فى معظم المفاوضات . لكن تظل الكلمة الأخيرة لعناصر القوة الحقيقية المؤثرة والفعالة التى يمتلكها كل طرف على حدة ، كما أن المهارة الشخصية لكل عضو من أعضاء وفد المفاوضات ، ضرورية وملحة بشرط أن تندمج داخل الكفاءة الجماعية للفريق كله وتضيف إلى محصلته النهائية ، تمامًا مثل الفريق الرياضى الذى يضمن الانتصار عندما يتمكن من إيجاد روح التناغم بين المهارات الفردية لأعضاء الفريق ، ويحولها إلى طاقة فعالة ومؤثرة فى الزمن والمكان المناسبين .

وإذا كانت المهارات الفردية لأعضاء فريق المفاوضات ، تتمثل فى تخصص كل منهم فى مجال خبرته العلمى والعملى، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم قانونية... إلخ، فإنه يتحتم على كل عضو أن يمتلك النظرة الشاملة والعميقة والبعيدة التى تمكنه من استيعاب المشكلة المطروحة للتفاوض بصفة عامة، ووضع مهاراته الشخصية وقدرته العلمية وخبرته العملية فى خدمة الكفاءة الجماعية لفريقه. وإذا كان من المحتم على عضو الفريق الرياضى أن تكون له من اللياقة البدنية وسرعة البديهة وذكاء التصرف المناسب ، ما يمكنه من إكمال المباراة على نحو ما يشتهى ، فإنه من الضرورى لعضو الفريق المتفاوض أن يكون على اطلاع واسع فى مجالات علم الحساب الإستراتيجى، وعلم النفس السياسى ، وما تيسر من العلوم العسكرية ، والمناورات الدبلوماسية ، والضغوط المتنوعة . فكل هذا من شأنه أن يمده بطول النفس ، والصمود لضغوط الخصم ، والاكتشاف اليقظ لأهدافه الخفية ، وإدراك المغزى الحقيقى الكامن وراء مواقفه التفاوضية التى تجعله يبدأ بطلب الحصول على كل شىء لنفسه مقابل بعض التنازلات العابرة والظاهرية للطرف الآخر ، ظنًا منه أن مثل هذه الحيل قد تجوز عليه.

وكما تلعب الروح المعنوية دورًا حيويًا فى انتصار الفرق الرياضية فى مبارياتها ، فإن هذه الروح تلعب نفس الدور تقريبًا فى المفاوضات السياسية . فكلما شعر الفريق الرياضى بمدى مساندة جمهوره له ، كان أقوى وأقرب إلى الفوز وتحقيق الأهداف

المرجوة . كذلك كلما شعر الفريق المتفاوض بمدى وقوف شعبه صفًا واحدًا وراءه كالبنيان المرصوص ، كان أقرب إلى السيطرة على المسار الذى تسلكه المفاوضات - خاصة إذا كان يملك القوة المادية الواقعية الكفيلة بذلك - لأن مرور الوقت سيكون فى صالحه ، ولأن الخصم سيعجز عن اللعب على المتناقضات والضغوط التى قد تكون موجودة فى الجبهة الداخلية للطرف الآخر . كذلك فإن الصبر والثقة والمثابرة وطول النفس واستخدام كل الوسائل المؤثرة من شأنه أن يمنح المفاوض طاقة خلاقة لا حدود لها . وهذه من المتغيرات التى يتحتم توافرها لفريق المفاوضين فى الوقت المناسب.

هذا على مستوى الجبهة الداخلية ، أما على مستوى السياسة العالمية فإن قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية تحتم إلمام المفاوض واستيعابه الشامل لمتغيرات السياسة الدولية وتياراتها المتلاطمة بحيث يضع يده على مراكز الثقل الفعالة والمؤثرة ، ويحاول قدر طاقته وبكل إمكاناته المتاحة أن يقرب مواقعها من مواقعه حتى تمنحه المزيد من قوة الدفع التى تساعده على الحصول على أكبر قدر ممكن من الثمار المرجوة ، بعد أن يدرك الخصم أو الطرف الآخر إلى أى مدى استطاع الطرف الآخر ترسيخ قدميه على كل المستويات الممكنة .

إن قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية لا تقل تعقيدًا وصعوبة ودهاء عن الصراعات الحربية والدموية . وهى فى وقت السلم ليست أكثر سهولة أو سلاسة منها فى زمن الحرب ، ويمكن أن تبدأ قبل وقوع الأزمة أو فى أثنائها أو بعدها . وتوضح أساسيات علم التفاوض الدولى ومناهجه ، أن وسائل حل الصراعات الدولية وآليات تسويتها ، تتمثل فى ثلاث منظومات . فتهدف المنظومة الأولى إلى تسوية أو حل الصراعات المحتملة ، وتتضمن إجراءات وقائية فى المقام الأول تحسبًا لأزمة وشيكة أو متوقعة ، وذلك لمنع وقوع الأزمة أصلاً وإجهاضها قبل أن تولد ، أو العمل على احتوائها وتهدئتها أو السيطرة عليها ووقف سرعة اندفاعها إذا كانت قد بدأت فعلاً ، أو التخفيف من حدة الآثار والنتائج المتوقعة لها .

أما المنظومة الثانية فتركز على تسوية أو حل الصراعات القائمة أو الممتدة ، وتتضمن إجراءات علاجية فى المقام الأول . وتطبق النظرية التفكيكية عندما تقوم بتفكيك بنية هذه الصراعات إلى أصغر جزئياتها ، والوصول إلى جذورها ، واتخاذ ما يلزم نحو بلورة حلول وسط تكون مقبولة من جميع الأطراف وتصلح كأساس لإنهاء الصراع وبدء صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات بين الأطراف المعنية .

ثم تأتى المنظومة الثالثة التى تسعى لبناء السلام بعد تسوية الصراع أو حله . وتنتقل من المرحلة التفكيكية إلى المرحلة البنيوية التى تنظم إجراءات تستهدف تغيير بيئة الصراع ، والعمل على تحويلها إلى بيئة تعاونية مثمرة لكل الأطراف المعنية. وتتضمن هذه الإجراءات أنواعًا كثيرة من المبادرات قد يكون فى مقدمتها إقامة مشروعات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية قادرة على بناء الثقة من خلال مصالح متبادلة ومنافع مشتركة ، تشكل حافزًا لاستمرار التعاون ، ومن ثم تعمل على ترسيخ التسوية أو الحل الذى أنجز ، وبالتالى العملية السلمية وتحصينها ضد أية احتمالات لنكستها ، والعودة بالصراع إلى حالته التى كانت قائمة قبل التوقيع على اتفاقات التسوية والحل .

لكن هذا الفصل بين منظومات ومستويات ومداخل وإجراءات ووسائل تسوية حل الصراعات ، هو فى حقيقته مسألة نظرية وتحليلية بحتة ، إذ لا يوجد ما يمنع على الإطلاق من تزامن آليات البحث عن تسوية مع آليات بناء السلام فى مرحلة ما بعد التسوية . ومع ذلك فلكى يصبح هذا التزامن مثمرًا ، سواء فى مجال البحث عن أسس التسوية والحل أو فى مجال البحث عن كيفية بناء السلام فى مرحلة ما بعد التسوية، فلابد من توافر شروط وضمانات معينة . فى مقدمتها إيجاد آلية واضحة ومفيدة ومثمرة ومقبولة للربط والتنسيق بين عملية التفاوض الباحثة عن أسس التسوية الهادفة ، وبين بناء علاقات السلام بعد انتهاء الصراع .

وبرغم أن الصراع بأشكاله المختلفة والمتعددة والمتجددة ، يعتبر من أساسيات الوجود الإنسانى ، فإن الإنسان لا يستطيع أن يقضى عمره كله فى صراعات لا تهدأ ، ولا يعرف نتائجها أو تداعياتها . فعلى الأقل لابد أن يحصل على هدنة لالتقاط الأنفاس ، وهذا أضعف الإيمان . وإذا كان الإنسان فى حاجة متجددة لسلطة أو قوة لحماية وجوده وسط القوى الأخرى المحيطة به أو المتربصة به ، فإنه فى حاجة أيضًا لأسلوب أو أساليب للاتفاق حول القضايا أو المشكلات أو الحساسيات التى تنشأ أو قد تنشأ بينه وبين الآخرين . ولذلك كانت المفاوضات من أقدم وسائل التعامل فى التاريخ بين القوى المتصارعة. بدأت على شكل مساومات ثم تطورت إلى المفاوضات التى تستعين الآن بشتى العلوم الطبيعية والإنسانية. وخاصة بعد أن اكتشف الإنسان أن لغة الحوار والتفاهم أكثر إيجابية واطمئنانًا وفائدة عملية من لغة المواجهة والصدام.

لكن الأمر ليس بالبساطة أو السهولة أو السلاسة التى قد يبدو بها لأول وهلة ، إذ إن العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت تتميز بالتعقد والتداخل والوعورة والتقلب والتغير ، مما انعكس بالتالى على ظاهرة التفاوض بين الدول . لكن يظل من أساسيات التفاوض ، تبادل وجهات النظر بطريقة أو بأخرى ، والسعى نحو تسوية الخلافات بشتى الوسائل ، والبحث عن مناطق محل اتفاق يمكن أن تشكل أرضية مشتركة فى ضوء المصالح التى يمكن تبادلها ، والتى يمكن أن تحل محل المصالح المتضاربة والمتعارضة . فالمفاوضات الدولية فى جوهرها هى سلوك خارجى لعدد من الأطراف المعنية التى قد تختلف دوافعها ومساراتها فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وبالتالى يتحتم على كل طرف إدراك حقيقة دوافع ومسارات الأطراف الأخرى حتى يصل معها إلى أرض مشتركة تتم عليها المفاوضات التى يمكن أن تفشل تمامًا إذا لم يكن هناك على الساحة سوى سوء الفهم وانعدام الثقة والتربص والانتهازية ... إلخ .

وإذا كانت المفاوضات تدور فى غرف مغلقة ، وكثيرًا ما تكون داخل نطاق بالغ السرية ، فإن علاقاتها بالصراعات والتفاعلات والمتغيرات التى تدور على أرض الواقع

خارج هذه الغرف المغلقة ، وفى مواقع قد تكون بعيدة كل البعد عنها ، علاقات عضوية مؤثرة فيها للغاية ، لأنها لا تدور فى فراغ . وهذه العوامل تختلف من عملية تفاوض إلى أخرى ، اختلاف بصمات الأصابع ، بل ومن مرحلة إلى أخرى فى العملية الواحدة . وذلك طبقًا لطبيعة القضية أو المشكلة محل التفاوض فى ضوء أهداف المفاوضات ، وتوازنات القوى بين الأطراف المعنية ، ومتغيرات صنع القرار الذى يتأثر بالسياسة الداخلية للدول القائمة بالتفاوض ، والأبعاد النفسية والثقافية والسلوكية والفكرية التى تشكل منطلقات المتفاوضين ، والمناخ الدولى المواكب لزمن المفاوضات ، والمؤثرات التى قد تمارسها أطراف خارجية أو قوى دولية يهمها أن تسير المفاوضات وفقًا لأهدافها الإستراتيجية ... إلخ .

والمفاوض الخبير يدرك أن قوته - مهما كانت كبيرة - نسبية ، ولا يتمتع المفاوض بقوة كاملة إلا فى حالة الاحتكار من ناحيته ، والإذعان من ناحية الطرف الآخر ، وفى هذه الحالة قد تصبح المفاوضات غير ذات موضوع لأنها لن تغير شيئًا من الأوضاع الراهنة، إلا إذا تغيرت موازين القوى التى لا تتجمد بطبيعتها عند وضع معين. كذلك فإن القوة يمكن أن تكون حقيقية أو ظاهرية ، كما أنه ليس من الضرورى ممارستها بأسلوب عملى ، إذ يكفى الاقتناع بوجودها ، وهناك ظروف وحتميات مثل الموقف الراهن ، وأسلوب الحكومة فى التعامل مع القضية ، ودرجات التنافس الراهن أو المحتمل ، وغير ذلك من الملابسات التى تفرض نطاقًا على استخدامات القوة لا يمكن تجاوزه ، مهما كانت الطاقات الكامنة فيها ، ذلك أن حدود القوة مرتهنة بالدرجة التى يقبلها الطرف الآخر ، خاصة إذا كان هذا الطرف يقظًا ومناورًا عنيدًا يرفض الإذعان . كما أن الغايات التى تسعى القوة إلى تحقيقها لا تنفصل عن الوسائل المتبعة ، بالإضافة إلى المخاطر والتكاليف المرتبطة أو المترتبة على ممارسة القوة التى تتغير علاقاتها مع المتغيرات التى تتولد بمرور الزمن .

ويوضح إيكلى فى كتابه «كيف تتفاوض الأمم» الصادر فى عام ١٩٦٤ ، الفوارق بين الدول الشمولية والديمقراطية فى مجال المفاوضات، فالمفاوض الذى يمثل دولة شمولية يمتلك بعض المزايا مثل التمتع بتأييد حكومة مركزية سلطوية تمد وفده بتماسك واتساق فى الموقف ، وإمكانية الحفاظ على السرية ، وعدم الالتزام أو التأثر بتيارات الرأى العام أو ضغوطه ، على الأقل فى أثناء ممارسة التفاوض ، والحرية الكاملة فى اختيار أية أساليب للمساومة ، والاعتماد على إستراتيجية طويلة الأجل والنفس ، وعلى آليات دعائية قوية . وذلك على النقيض من الدول الديمقراطية التى تتعدد فيها الأصوات والاتجاهات بين مؤيد ومعارض . أما عيوب النظام الشمولى فى مجال المفاوضات ، فيرى إيكلى أنها أكثر خطورة من مزاياه . ذلك أن النظام الشمولى يغرى وفد التفاوض الذى يمثله بالبدء فى فرض مطالب متطرفة ومبالغ فيها فى موقف لا يسمح له بالحصول على أكثر من النصف مثلاً ، وتكون النتيجة أن يعود بخفى حنين . كما أن تصلب أعضاء الوفد فى المفاوضات كثيرًا ما يفقد تهديداتهم أو وعودهم مصداقيتها . وهو تصلب يمكن أن يدفعهم إلى قطع المفاوضات ، فى حين تحتم الدبلوماسية الواعية عليهم أن يستمروا فيها .

أما المفاوضات التى تجريها الدول الديمقراطية فيرى إيكلى أنها تمتلك مرونة تمكنها من استيعاب التحولات المتوقعة أو المفاجآت غير المتوقعة ثم مواجهتها بأفكار مبتكرة . وكذلك القدرة على التفاوض مع أطراف متعددة وداخل منظمات دولية . وإن كان إيكلى يرى أن من عيوب الدول الديمقراطية فى هذا المجال أنها تتجنب المطالب المضادة ، وتميل إلى الحلول الوسط والمعاملة بالمثل تحاشيًا لتوسيع الصراع .. لكن تفسيرات إيكلى يجانبها الصواب عندما يفرض هذه الفوارق المتعسفة بين سلوكيات وأساليب كل من الدول الشمولية والديمقراطية فى مجال المفاوضات ، ذلك أن قواعد اللعبة تكاد تكون واحدة . وإذا كانت هناك اختلافات نوعية فهى ترجع إلى نوعية الظروف والملابسات والمواقف والموضوعات والقضايا

المطروحة على مائدة المفاوضات والتى تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع . وقد تتبادل الوفود أساليب التفاوض فيما بينها بصرف النظر عما إذا كانت تنتمى إلى نظام شمولى أو ديمقراطى .

وهذه القواعد أو الأساسيات التى يجب أن تتوافر فى أى وفد للمفاوضات ، تتمثل فى فهم أفكار الآخرين ومشاركتهم مشاعرهم بقدر الإمكان ؛ لأن هذا من شأنه أن يمنح المفاوضات فعالية إيجابية . كما تتمثل فى الصبر وطول النفس وقوة التحمل إذ تستغرق بعض المفاوضات سنوات. ولابد أن يتمتع المفاوض بالثقة فى النفس والثقة فى مساندة وطنه الكاملة لإدارته للمفاوضات ، والصمود للهجوم عندما يتعرض له ، والتحمل والقوة واليقظة لأن المفاوضات تتطلب قدرة متجددة على الاحتمال الجسدى والعقلى ، خاصة عندما تستغرق المفاوضات ساعات عديدة وأيامًا متتابعة دون ظهور أى أمل فى اتفاق قريب .

وبالإضافة إلى هذه الإمكانات الضرورية للمفاوض ، فإنه لابد أن يمتلك مهارة شخصية فى التخطيط العاجل والآجل الذى يمنحه رؤية واضحة بقدر الإمكان ، وقدرة على ترتيب أفكاره وابتكار الجديد منها ، مهما كانت الضغوط الواقعة عليه ، ولماحية عملية عامة تمكنه من استيعاب كل معطيات الموقف الراهن، وكفاءة عالية فى التعبير الشفوى الذى يصل إلى هدفه بأسرع ما يمكن. ناهيك عن الشخصية الناضجة المتكاملة التى تجذب الآخرين إليها دون افتعال أو مبالغة ، وتوافر الاستعداد اللحظى للاستفادة من كل المعلومات المتاحة ، ورصد مواطن القوة واستغلالها فى الوقت المناسب .

ومن أهم قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، أن التفاوض يصبح مناسبًا ومواتيًا ومبشرًا بنتائج إيجابية ، عندما تجد الأطراف المعنية أن المشكلة لا يمكن أن تحل من طرف واحد ، بل لابد أن تجتمع معًا وأن تتبادل الآراء والأفكار على أرض

مشتركة بهدف الوصول إلى حل عام . وممارسة الضغط لبدء مفاوضات لا تعنى بالضرورة تفوق طرف على آخر بامتلاكه أسباب الضغط والقوة ، بل تعنى أن الطرف الذى يمارس الضغط ، يدرك أن حل المشكلة بدون الطرف الذى يمارس عليه الضغط ، غير ممكن وغير متوافر . فإذا ما توافر هذا العامل ، تبدأ الإجراءات الشكلية التى يمكن أن تشكل عقبات بدورها ؛ لأنها تثير حساسيات عديدة ، إذ تشمل عملية التجهيز مسائل عديدة ، فى مقدمتها مكان المفاوضات ، وإعداد جدول الأعمال ، واللغة المستخدمة فى التفاوض ، وترتيب الجلوس على مائدة المفاوضات ، وسرية أو علنية الجلسات ، والتغطية الصحفية والإعلامية ، ودور الوسيط أو الطرف الثالث إن وجد ، والزمن المتوقع للجلسات ، وعملية رفع أعلام الأطراف المشتركة ، بل وأطراف المفاوضات نفسها .

ولعل من أهم تعريفات التفاوض أن المفاوضات ليست سوى تبادل للتنازلات ، وإلا لما كان هناك أى معنى أو دلالة لمحاولة الجمع بين الأطراف المعنية حول مائدةالمفاوضات . ولذلك تنطوى هذه التنازلات على أساليب وحيل ومناورات عديدة ، منها على سبيل المثال البدء بعرض متطرف قد يساعد على تقديم تنازل أقل أو معادل كحد أقصى لذلك الذى يقدمه الخصم ، إذا ما تم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، وأيضًا أسلوب تكرار التنازلات من خلال تقديم تنازلات صغيرة قليلة يمكن أن تصل إلى حلول وسط إذا ما كانت هناك تنازلات مقابلة . كما تنطوى التنازلات على مفاجآت قد يحتفظ أحد الأطراف بها فى جعبته ، عندما يدخر تنازلاً فى آخر لحظة بحيث يشكل فرصة أخيرة وذهبية للطرف أو الأطراف الأخرى . كذلك يمكن افتتاح المفاوضات بمطلب عال ، مع معدل صغير للتنازل ، مع مستوى أدنى عال من التوقعات والاحتمالات التى يتوقف عندها التنازل إذا لم تكن هناك استجابة من الطرف الآخر . لكن من المعروف أن الطرف الذى يسعى أكثر من الطرف الآخر إلى عقد المفاوضات ، هو الطرف الذى يضطر إلى تقديم تنازلات أكثر .

وبرغم الدراسات العديدة والمستفيضة التى تناولت بالتحليل ، الجوانب المختلفة والمعقدة والمتشعبة للمفاوضات بكل أنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فإنها فى حاجة متجددة لمزيد من الدراسات والأبحاث ، نظرًا لأن المتغيرات الإقليمية والدولية لا تتوقف للحظة واحدة ، وبالتالى تأتى دائمًا بالقضايا والمشكلات والمسائل الجديدة التى تختلف عن تلك التى وردت من قبل فى ظروف وملابسات مختلفة . وإذا كانت هناك قواعد عامة لممارسة لعبة المفاوضات هى بمثابة الثوابت التى يمكن الاعتماد عليها إلى حد ما ، فإن المتغيرات المستجدة دائمًا على الساحة تتطلب أساليب ورؤى ومناهج مبتكرة وجديدة ، وخاصة فى زمن العولمة الذى يعاد فيه تخطيط الخريطة السياسية والعسكرية والاقتصادية للعالم المعاصر كله ، مما يتطلب من المتفاوضين وعيًا أعمق ، ومعرفة أشمل ، ودراية أكبر ، يمكنهم أن يواجهوا بها مشكلات وقضايا هذا العصر المعقد واللاهث والمضطرب الذى لا يتوقف عن الوقوع فى المحن والمآسى التى يحرص على إنتاجها بحماس لا يعرف الكلل .



(٢٦) الخيال السياسى

قد يتصور الكثيرون أن الخيال البشرى طاقة صالحة فقط للاستخدام فى مجال الإبداع الفنى والأدبى ، أما الإنجاز العلمى فيجب أن يربأ بنفسه عن الاقتراب من هذه الطاقة الغامضة المراوغة التى لا يمكن تقنينها وتعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا . لكن مثل هذا التفكير عاجز عن إدراك الحقيقة العلمية التى تؤكد أن كل إنجازات الحضارة الإنسانية على مر التاريخ ، سواء أكانت فى مجالات العلوم الطبيعية أو الوضعية أو الإنسانية ، كانت نابعة من تلك الطاقة التى اصطلحنا على تسميتها «بالخيال» وبالطبع كانت هذه الإنجازات الحضارية ، إنجازات علمية كما هى فنية ، ذلك أن المعرفة الإنسانية لا تتجزأ ولا تفرق بين ما هو علمى وما هو فنى . ومن هنا كانت مقولة العالم الشهير آينشتاين ، عندما أكد أن الخيال خير من المعرفة التى هى فى حقيقتها تحصيل خاصل ، أما الخيال فهو السعى لتحصيل ما لم يحصل بعد ؛ لأنه يعتمد على الابتكار والتجديد والاكتشاف والاختراع ، وليس كالمعرفة التى تقتصر على التلقين والاستيعاب والفهم .

والخيال ليس مجرد شطحات وهواجس ، وإنما هو اقتحام العقل الإنسانى فى مجالات لم يخض فيها من قبل ، ثم العودة بأفكار ومفاهيم لم تطرأ على بال ذوى العقول التقليدية . ولذلك فإن مراحل التحول الحاسمة فى تاريخ الحضارة البشرية ، تعتمد أساسًا على الرواد والقادة والزعماء والمفكرين الذين يتجاوزون النظريات القديمة والأفكار التقليدية ، حتى يتيحوا الفرصة لإعمال خيالهم فى استشراف الآفاق الجديدة التى قد لا يرضى عنها الكثيرون فى بادئ الأمر نظرًا لجدتها أو جرأتها التى لم يألفوها .

وإذا كان العلماء فى نظرياتهم ومعاملهم ، يستغلون طاقة الخيال عندهم لكى يخرجوا من الطرق المسدودة أو الدوائر المفرغة أو المتاهات الجانبية التى غالبًا ما تكون نتيجة طبيعية للتفكير التقليدى الذى يحذو حذو السابقين ، فإنه من باب أولى أن يعتمد الساسة على خيالهم فى استلهام القرارات المصيرية التى يمكن أن تخرج بالدولة من الأزمات أو المآزق التى قد تشتت سيرتها الحضارية . ذلك أن الخيال فى جوهره هو القدرة التى تمكن صاحبها من رؤية وإدراك ما لا يستطيع الآخرون رؤيته وإدراكه .

ويعد الخيال من قواعد اللعبة السياسية التى تضع حدًّا فاصلاً بين الزعامة التاريخية الريادية والاحتراف السياسى التقليدى . فالزعيم التاريخى يستلهم خياله السياسى الثاقب بعد أن يقوم بتفكيك وتحليل المعطيات والإمكانات والاحتمالات الراهنة فى ضوء جديد ومن زوايا مستحدثة . لكن هذا لا يعنى أنه يتجاهل إنجازات كل من سبقوه وبالتالى يبدأ من الصفر ، ذلك أنه يستوعب ويستفيد من كل تجارب الماضى ، سواء الوطنية منها أو العالمية ، لكن هذه التجارب والخبرات والنظريات والأفكار لا تدخل فى باب المقدسات بالنسبة له ، بل هى اتجاهات وتيارات واجتهادات قابلة للنقاش والجدل والنقد ، لقبول بعضها ورفض البعض الآخر طبقًا للظروف والملابسات الراهنة التى يمر بها .

إن هذه الاتجاهات والتيارات والاجتهادات لا تخرج عن نطاق المادة الخام التى لابد أن تخضع للصياغة من جديد ، فإذا استعصت على هذه الصياغة المعاصرة لتكلسها وتحجرها ، فإن الزعيم التاريخى يتجاوزها حتى لا تقف عقبة فى مسيرته القومية التى يقودها . يساعده فى هذه المهمة خياله السياسى الذى تربى على تجاربه الماضية ، وعلى استيعابه لإنجازات ومواقف الزعماء القوميين الذين سبقوه سواء فى بلده أو بلاد أخرى ، وفوق كل ذلك تمكنه من قواعد اللعبة السياسية سواء على

المستوى النظرى أو المستوى التطبيقى ، مسلحًا بكل أدوات العلم السياسى ومناهج الفكر السياسى .

أما السياسى التقليدى المحترف فمثله كمثل التلميذ النجيب الذى يحفظ دروسه عن ظهر قلب ، دون أن يجهد عقله أو يعمل خياله فى هضم الفلسفة أو المنهج الفكرى الذى نهضت عليه مثل هذه الدروس ؛ ولذلك فهو لا يتجاوز مرحلة التلقين والاستيعاب والتطبيق إلى مجال التجديد والابتكار والانطلاق إلى آفاق لم يبلغها أحد من قبل . وبالتالى فإن الخيال السياسى ينعدم لديه أو يبلغ أدنى الدرجات ، فهو يجيد كل المناورات والحيل والألاعيب السياسية، للتخلص من خصومه أولاً بأول، وللحفاظ على سيطرته على مقاليد الأمور .

وهو ليس على استعداد للمخاطرة بمنصبه وحياته إلا بالقدر الذى يمكنه من الحفاظ عليهما . أما المخاطر أو الخطوات الجريئة التى قد لا تكون مأمونة العواقب ، لكنها تهدف إلى تحقيق الأهداف القومية الكبرى ، فإنه يتجنبها بقدر الإمكان حتى يكفيه الله شر القتال .

وغالباً ما يكون الزعيم القومى سابقًا لعصره لأن خياله السياسى يمنحه القدرة على تحليل كل مكونات الواقع وحقائقه ، ثم على الانطلاق إلى آفاق المستقبل الذى ما يزال فى بطن الغيب . ولا يعنى هذا أنه يدعى النبوة أو الرجم بالغيب ، لأنه يدرك جيدًا أن المستقبل ليس سوى المحصلة النهائية للحاضر ، وسرعان ما يتحول إلى حاضر ثم إلى ماض ، وهكذا . وإذا لم يتدخل الرائد السياسى بفكره وخياله لكى يعيد صياغة الحاضر بما يمهد لترسيخ الصالح العام لشعبه ، فسيأتى المستقبل بما لا تشتهى الأجيال القادمة . لذلك تقوم الشعوب بتخليد الزعماء القوميين الذين أتاحوا الفرصة لأجيالها المتتابعة لكى تعيش الحياة اللائقة بإنسان العصر .

ولعل من أهم مقومات الخيال السياسى عند الزعيم القومى وعيه بتاريخ وطنه

بصفة خاصة ، وبتاريخ العالم بصفة عامة . وتمكنه من تطبيق قواعد اللعبة السياسية ، بل وابتكار قواعد جديدة تناسب أهدافه وطموحاته التى قد لا تتسع لها القواعد التقليدية القديمة . وهو يعلم تماماً أن التاريخ لا يرحم فى حكمه ولا يقبل الاستئناف ، حتى لو تم تزييف بعض أجزائه أو إخفاؤها أو تلوينها ، إذ يوجد هناك دائمًا من ينبش عن الحقيقة حتى لو كانت إبرة فى كوم من قش فى يوم عاصف . وأقوى ذاكرة عرفتها البشرية هى ذاكرة التاريخ التى لا تنسى أية كبيرة أو صغيرة ، بل وتحرص على تجميع الأجزاء المتناثرة التى قد تبدو بلا أية علاقة فيما بينها ؛ لاستخراج علاقات خافية عن الأعين ، ورسم ملامح صورة أو خريطة لم ير أحد مثلها من قبل . ولا جدوى مهما حاول السياسيون المحترفون التقليديون ، تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية . فالتاريخ الحضارى للأمم يفسح صدره للقادة الرواد الذين قادوا أممهم إلى الازدهار برغم الأهوال والمخاطر التى ربما أودت بحياتهم ، أما التقليديون فيظلون فى الظل فى أغلب الأحوال .

والزعيم القومى لا يهاب التحديات الخطيرة ولا يخشاها ، بل يجد فيها فرصة مواتية لكى يثبت إرادة شعبه من خلال قيادته الواعية له . والمسألة فى نظره ليست مجرد مخاطرة غير محسوبة أو رهان غير مأمون العواقب . فهو يلجأ دائماً إلى رحاب خياله السياسى الذى يساعده على فتح الثغرات واختراق الحواجز فى وقت ومكان لم يكونا ليخطرا علي بال أى سياسى تقليدى ، وعلى تفكيك المواقف والتوجهات الراهنة وإعادة ربط عناصرها وجزئياتها من منظور جديد يتيح من فرص التعامل ما كان غائباً من قبل . ذلك أن من أهم قواعد اللعبة السياسية أن بعض المشكلات أو الأزمات تبدو فى إطار زمنى معين مستحيلة الحل والحسم ، لكن السياسى الرائد المحنك لا يفقد الأمل لأنه مدرك جيداً أن تغيير الزاوية التى ينظر منها إلى الأزمة الراهنة قد يفتح الباب على مصراعيه لحلها ، ولن يسعفه على القيام بهذه المهة

الحيوية سوى خياله السياسى المبدع الخلاق . وحتى لو وجد أن جميع الزوايا أو البدائل لا تصلح فى اللحظة الراهنة لحل الأزمة ، فإن تغيير الإطار الزمنى قد يساعد فيما بعد على حلها ، بشرط أن يسعى الزعيم السياسى ومساعدوه على تغيير معطيات هذا الإطار ودوافعه ومحركاته .

والخيال السياسى لا يعنى الشطحات التى لا تحدها حدود ، بل هو طاقة خلاقة تخضع تماماً لعلم الحساب الإستراتيجى من حيث تقدير نسبة الخسائر والأرباح . فلا يعقل أن يخوض الزعيم القومى معركة ما - سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية - وهو يرى أن نسبة الخسائر أكبر من الأرباح . لكن إذا وجد نفسه مجبرًا على خوضها لحتميات لا مفر منها ، فعليه أن يعيد حساباته بأسرع ما يمكن ، لعله يقلل الخسائر إلى أقل قدر ممكن ، وربما استطاع أن يدخل إلى «خانة» الأرباح ، لو كان من الساسة الذين يعرفون كيفية الإمساك بزمام المبادرة وتوظيفها لحسابهم ، وخاصة أن موازين الخسائر والأرباح فى مجال السياسة لا تعرف الثبات أو السكون لحظة واحدة. فمن الطبيعى أن يقدر القائد كل الإمكانات والاحتمالات المتوقعة ، وأن يصل إلى أكثر التقديرات دقة حتى تقل نسبة المخاطرة والتهديد بحيث يتفرغ للإنجاز الإيجابى.

وتشكل الريادة الفكرية المبكرة عنصراً حيويًا ومهمًا من عناصر الخيال السياسى . ولذلك يتوقع الزعيم التاريخى دائماً حدوث ما يشبه الصدمة أو الذهول أو الرفض أو المقاومة عند الساسة المحافظين التقليديين ، لكنه لا يعبأ بهذا كثيراً ، بل يلتمس العذر لهم لعدم قدرتهم على استيعاب خطواته الرائدة التى تعيد صياغة الحاضر ، وتضع بصماتها الواضحة على صفحات المستقبل . وهو يؤمن أن مرور الزمن كفيل بمساعدتهم على استيعاب وفهم إنجازاته الريادية التى سببت لهم مثل هذه الصدمات التى أصابت قدرتهم على التفكير بما يشبه الشلل .

وإذا كان الخيال فى مجال الأدب يعبر عن نفسه بالكلمات والأقوال ، فإن الخيال فى ميدان السياسة ، يثبت وجوده بالأحداث والأعمال . وحتى الأقوال المأثورة التى اشتهر بها الزعماء القوميون على مر التاريخ ، كانت صدى أو تعبيراً عن أعمال قاموا بها بالفعل ، ولم يدلوا بها لمجرد استعراض العضلات، أو تحسين الصورة، أو خداع الشعوب، أو تزييف التاريخ ، وإن كانت هذه الاعتبارات واردة فى بعض الحالات . وعلى الرغم من أن الأعمال التى تصدر عن الخيال السياسى الناضج غالباً ما تكون درامية ومثيرة للغاية ، إلا أن مثل هذا الانفعال المبهر لا يشكل الهدف الأساسى منها ، بل ربما يكون مجرد وسيلة تساعد على بلوغ الهدف الإستراتيجى الشامل . أما الساسة التقليديون المحافظون فعادة ما يجعلون من العنصر الدرامى المثير هدفاً نهائيا لخططهم وكسباً لشعبية قد تكون مفتقدة أو هزيلة .

من هنا كان ارتباط نقاط التحول التاريخية فى حياة الشعوب ، بقدرة زعمائها على توظيف خيالهم السياسى فى اللحظات الحاسمة . فقد كان الخيال السياسى بمثابة الأرض الرحبة التى تحركوا عليها وانطلقوا منها فى وقت ضاقت فيه أرض الواقع بآمالهم وطموحاتهم ، فعندما يتحول الخيال السياسى إلى طاقة بناءة وفعالة ، فإن أرض الواقع نفسها تتسع وتمتد ، وبالتالى تترسخ مكانة هؤلاء الزعماء فى تاريخ شعوبهم ، وربما فى تاريخ العالم أجمع . ولذلك أصبحت مادة الخيال أو التخيل أو التصور السياسى من أهم المواد التى تدرس الآن فى أشهر المعاهد والكليات السياسية والاستراتيجية ، حتى يتجاوز ساسة المستقبل مرحلة تطبيق القواعد القديمة للعبة السياسية إلى مرحلة ابتكار قواعد جديدة تناسب المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والاجتماعية والفكرية والثقافية التى أصبحت تجتاح العالم بسرعة محمومة ، قد تقاس بالأيام أو حتى بالساعات ، وليس بالأعوام أو العقود أو الأجيال كما كان يحدث من قبل .

★ ★ ★

(٢٧) دهاليز البيروقراطية

«البيروقراطية» كلمة أصبحت شائعة سواء بين فئات المثقفين أو المواطنين العاديين ، ومع ذلك فإن معناها الدقيق لا يزال غير واضح لدى الكثيرين الذين لا يعلمون عنها سوى أنها إجراءات إدارية يمكن أن تعوق مصالح الناس . ومن الناحية اللغوية ، تتكون كلمة «بيروقراطية» من مقطعين هما : «بيرو» و «قراطية» وكلمة «بيرو» ذات أصل لاتينى هو كلمة burus ، ومعناها «اللون الداكن المعتم الموحى بالمهابة والاحتشام». وقد تعنى أيضاً «التستر على الأعمال السيئة» . وهى أيضا كلمة قريبة فى حروفها من كلمة La bure الفرنسية القديمة ، وهى تعنى نوعاً معيناً من الأقمشة يستعمل غطاء للمناضد، وخاصة مناضد اجتماعات رجال الحكومة فى الأزمنة الماضية. وفى الفرنسية الحديثة، أصبحت كلمة bureau المشتقة من الكلمة القديمة، تعنى منضدة الكتابة ، أو تعنى ببساطة المكتب ، كما تعنى غرفة المكتب نفسها. أما المقطع الثانى من الكلمة وهو «قراطية» فهو ذو أصل يونانى يعنى «الحكم» . ومن هنا ، فإن معنى كلمة «بيروقراطية» هو حكم المكاتب .

وكان أول من استخدم هذا اللفظ ، فينسان دى جورناى ، رجل الاقتصاد ووزير التجارة الفرنسية فى عام ١٧٤٥ . وارتبط استخدام هذا التعبير - فى الأصل - بالاتجاهات الليبرالية فى القرن الثامن عشر . ثم ترسخ فى القرن التاسع عشر على يد الثوريين الفرنسيين الذين كانوا يفضلون سلطان الطبيعة على الإنسان عن سلطان الإنسان على الإنسان . ومع هذا ، فإن تعبير «البيروقراطية» يتعرض - من منظور دلالته الاجتماعية - لكثير من البلبلة والتضارب، لأنه مصطلح ذو مضمون اجتماعى/ سياسى، وبالتالى فإن تحديد مضمونه، يتوقف على نوعية القوة السياسية/ الاجتماعية التى تقوم بذلك .

من هذا المنطلق يمكن رصد اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول يحاول أن يسبغ على هذا المصطلح معنى إداريًا بحتاً ، فيقدم صورة لعالم بأكمله من المكاتب والموظفين والسعاة والأوراق والملفات والروتين : صورة من البطء والتهرب من المسئولية ، وأحيانا القهر والظلم . والاتجاه الثانى يحاول أن يفسر هذا المصطلح تفسيرًا سياسيا ليرسم صورة لطبقة من الموظفين ، تستخدم سلطتها المكتبية فى سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حساب الشعب ، وتمارس سلطتها بطريقة تعسفية ، بل واستبدادية أحياناً . وهى تملك من الخبث والدهاء والمراوغة ما يمكنها من إضعاف سلطة القادة السياسيين عن طريق تمييع قراراتهم عبر الدهاليز والإجراءات والخطوات البيروقراطية الطويلة والملتوية والمعقدة ، إذا لم تكن هذه القرارات فى صالحها . وأحياناً يتكون تحالف بين السلطة السياسية والطبقة البيروقراطية مما يصيب آليات الحكم بالرتابة والبطء والجمود . فالبيروقراطية تستطيع ممارسة قواعد اللعبة السياسية بطرقها الخاصة التى يصعب فى كثير من الأحايين كشفها ورصدها وإيقافها عند حدها .

ومن والواضح - علميا - أن تفسير البيروقراطية من منظور الاتجاه الأول هو تفسير قاصر ، بل لعله - فى الوقت نفسه - تفسير بيروقراطى فى حد ذاته . أما تفسيرها من منظور الاتجاه الثانى فهو تفسير أشمل وأعمق وأدق ، ويؤكده تاريخ البيروقراطية ونشأتها ونموها وتطورها ، سواء فى المجالات الإقليمية ، أو فى المجالات القومية. ذلك أن المعنى الدقيق والشامل لمصطلح «البيروقراطية» هو «الحكم عن طريق المكاتب» . وسواء نظرنا إلى مفهومها من زاويته اللغوية أو من زاويته الاجتماعية/ السياسية ، فإن البيروقراطى هو الشخص الذى يتحكم من خلال مكتب . وبمعنى أشمل هو الشخص الذى يتحكم فى العمل العام عن طريق استخدام سلطته فى إسباغ أهمية خاصة أو امتياز معين على نفسه ، وهو الذى يثرثر ثرثرة بليدة وعقيمة

١

وزائفة ، داخل مكتبه وفى حضور المترددين عليه ، عن «القيادة بصفة عامة» وعن «البيروقراطيين الذين لا عمل لهم سوى تدفئة المقاعد التى يجلسون عليها» !!

وثمة مثل فرنسى يقول إنك إذا سألت واعظاً عن رأيه فى الخطيئة ، فإنه سيجيبك على الفور بأنه ضدها مهما تخفَّت فى أشكال خبيثة أو مغرية ، حتى لو كان هو نفسه غارقاً فيها حتى أذنيه . وإذا سألت موظفاً عن رأيه فى البيروقراطية فإنه سيجيبك على الفور بأنه ضد البيروقراطية ولو كان هو نفسه بيروقراطيا أصيلاً ، يحترم الورقة أكثر من احترامه القضية المسطرة عليها ، ويؤمن بالملف الشخصى للإنسان قبل أن يؤمن بهذا الإنسان نفسه ، ولا يرى فى اللوائح والبنود والقوانين سوى كلمات تطبق بحذافيرها حرفيا بصرف النظر عن المعانى الأعمق والأشمل التى تنطوى عليها . ذلك أن التفسير الحرفى للوائح يمنحه سيفا يسلطه على رقبة العباد ، ويشعره بقدرته على التحكم فى مصائرهم ، ويمكن أن يعود عليه بالفائدة المادية منهم إذا تنازل عن هذا التفسير الحرفى وشرع فى تفسير إنسانى موضوعى مختلف .

ويعترف البيروقراطيون الأذكياء بظاهرة المكتبية والروتين والتهرب من المسئولية ويستنكرونها ، لكنهم ينكرون فى الوقت نفسه الطبيعة التحكمية والاستبدادية والامتيازية للنظام البيروقراطى ، وينفون عن أنفسهم أنهم يمارسون تحكماً وسلطاناً بل وسلطة فعلية على الناس ، وأنهم ليسوا سوى أدوات فى أيدى القيادات السياسية لتنفيذ أهدافها . وهم بذلك يزيدون البلبلة حول قضية البيروقراطية ، لكن على أية حال فإن البيروقراطية هى حكم المكاتب وتحكم الموظفين ، وهى تعبير يستعمل بمعنى انتقادى واستنكارى ، وخاصة عند الذين يملكون من الوعى السياسى مايجعلهم يدركون أن البيروقراطية يمكن أن تتحول إلى صخرة تتحطم عليها كل محاولات الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

إن البيروقراطية - مثلاً - تعد من أخطر العوامل التى تهدد الديمقراطية وتحولها

إلى مجرد شكل صورى من أشكال التنفيس الاجتماعى ، وذلك من خلال ممارسات وضغوط ودهاليز أجهزة الإدارة الحكومية العتيقة بكل ذيولها ورواسبها وخلفياتها ولوائحها وملفاتها . فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية جديدة مادامت لا تمسها من بعيد أو قريب . فهى لا تخاف من حرية الرأى والتعبير مادامت تملك الحرية المطلقة فى العمل والتنفيذ تحت ستار كثيف من القوانين واللوائح : أى على طريقة «دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون مادمنا نملك نفس الحق ، ولكن فى أن نعمل ما نشاء» . لذلك تتربص البيروقراطية دائماً بالديمقراطية ، وخاصة إذا كانت وليدة ، استعداداً للقضاء عليها أو تحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراجل الرأى المكبوت تجنباً لأى انفجار محتمل . ومن هنا كان التحالف التقليدى بين الأجهزة البيروقراطية التقليدية وبين النظم السياسية الشمولية لأنهما يسمحان بنفس التنفيس المحسوب حتى تظل الأحوال مستقرة على ما هى عليه . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة إيجابية قادرة على التنفيذ الفعلى ، فإن الأنظمة الشمولية ، وكذلك الأجهزة البيروقراطية تشهر فى وجهها كل الأسلحة الممكنة أو المبتكرة حتى تقبع الديمقراطية فى عقر دارها ، وتلزم حدودها الاسمية والشكلية .

إن خطورة الأجهزة البيروقراطية - وخاصة فى الدول النامية أو المتخلفة - تتمثل فى أنها تشكل قطاعاً لا يمكن تجاهله من القوى العاملة ، وفى الوقت نفسه لا يوجد شخص بالذات يمكن أن توجه إليه تهمة التعطيل أو التسويف أو التأجيل أو التشتيت . فالموظف الكبير يختفى وراء الموظف الصغير ، والصغير يحتمى بالكبير ، والاثنان يتسلحان باللوائح ويغطيان تحركاتهما بالقوانين التى غالباً ما يعجز المواطن العادى عن تفسيرها لصالحه . ويمكن أن يكون الأمر الملكى أو القرار الجمهورى أو الرئاسى صادراً لصالح هذا المواطن ، لكن لابد أن يشق طريقه إلى التنفيذ عبر عوائق وحواجز بيروقراطية تبدأ بتأشيرة الوزير ولجانه المختصة لوضع برنامج تنفيذه ، حتى كاتب

الأرشيف وملفاته أو أجهزته الإلكترونية إذا كان الجهاز البيروقراطى قد تم تحديثه . وبطول هذه الرحلة الطويلة المنهكة يفقد الأمر الملكى أو القرار الجمهورى أو الرئاسى كل قوى الدفع التى اكتسبها فى البداية ، ويتحول إلى مجرد نشرة بيروقراطية مكتبية ، يفسرها كل موظف على هواه . أى أن السلطة التشريعية تجد نفسها عاجزة فى مواجهة السلطة التنفيذية بسبب الحواجز ، والعوائق ، والدهاليز ، والكهوف ، والمتاهات الجانبية، والطرق المسدودة ، والحلقات المفرغة التى تتفنن البيروقراطية فى ابتكارها .

وفى الدول النامية أو المتخلفة ، ينادى رجل السياسة وهو خارج السلطة بكذا وكذا ، ويطالب بتطبيق كيت وكيت ، وهو يتفجر حماساً لتغييرات جذرية وتطورات ثورية ، لكن بمجرد أن يتسلم مقاليد الوزارة - مثلاً - فإنه يفاجأ بالسدود العالية من الطبقات المتراكمة ، والتوقيعات المتسلسلة ، والملفات المتراصة ، واللجان الدورية ، والإدارات المركزية ، والأقسام المختصة .... إلخ من تسلسل الهرم البيروقراطى الذى يجلس الوزير على قمته . وعندما يصل الأمر أو القرار إلى قاعدة الهرم يكون قد سقط عند السفح بلا حراك . وكان المفكر الفرنسى ألفريد سوفى قد ألف كتاباً فى عام ١٩٦٣ بعنوان «البيروقراطية» أوضح فيه أن البيروقراطية هى الاختيار الذى تطرحه التنمية فى حين أنها بطبيعتها نقيض التنمية .

وتشبه ظاهرة البيروقراطية ظاهرة العولمة فى أنها نتاج الحضارة المعاصرة ككل ، وليست نتاجاً لأيديولوجيا معينة من الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل هى نتاج حضارة التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل التى بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وجعلت منها منظومة معقدة بعد أن كانت مجرد إجراءات إدراية مباشرة وبسيطة فى عصور سابقة ، فقد دخل العالم عصر التنمية الاقتصادية الشاملة ، واتساع الخدمات والمنافع العامة ، وتشابك العلاقات الدولية ، وتقارب الحدود بين الأمم ، مما جعل الحاجة ملحة لأجهزة إدارية تنظم هذا التطور والتشابك والتعقيد . ومن الواضح أن ظاهرة البيروقراطية ، ازدادت رسوخاً ووضوحاً بازدياد دور

الدولة فى المجتمع . ويطالب الليبراليون الرأسماليون ، وخاصة فى عصر العولمة ، بوقف تدخل الدولة ، وقصر دورها على حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب ، بل ويتطرف معظمهم ، منذ العقد الأخير من القرن العشرين ، ويزعمون أن البيروقراطية هى قرينة حتمية للاشتراكية ، متجاهلين أن البيروقراطية أصبحت من حقائق العصر الرأسمالى نفسه ، ومتفشية فى جميع قطاعات حياة المجتمع المعاصر . فهى توجد فى الأجهزة الخاصة والفردية ، كما توجد فى الأجهزة العامة والاجتماعية . وهى تكون جزءاً متزايد الأهمية فى قواعد اللعبة السياسية ، وأنظمة الحكم ، ومجالات الدفاع الوطنى ، بل وفى الجيوش التى لا يستطيع الضباط فيها والجنود الإقدام على أى تحرك فى ميدان القتال إلا بناء على أمر واضح صادر إليهم ، لأنه بدون البيروقراطية العسكرية لا يمكن تحديد الاختصاصات والصلاحيات ، وبالتالى المسئوليات . وهو ما ينطبق على المجالات الأخرى ، مثل الشرطة ، والتعليم ، وأجهزة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ... إلخ ، وفى الدول الرأسمالية الليبرالية - على وجه التحديد - نلاحظ تمسك المسئولين بمظاهر البيروقراطية التى تدل على ظواهر فكرية وسلوكية راسخة فى النفوس ، مثل بيروقراطية «الأرواب» وأحياناً الشعر المستعار بين القضاة والمحامين ، وكذلك أنواع الزى الرسمى المميز أو الشارات التى تعلق على الصدور لأعضاء الجمعيات والتنظيمات والنقابات ، والأحزاب والمنظمات السياسية المحلية أو الدولية .

ويؤكد ألفريد سوفى فى كتابه «البيروقراطية» أن تدخل الدولة ، أصبح مبدأ عالميا وان اختلفت درجاته بين مختلف الأنظمة السياسية ، سواء أكانت على أقصى اليمين أو أقصى اليسار . وبرغم كل محاولات الرأسمالية الليبرالية لتفكيك الدولة وإضعافها بقدر الإمكان ، فإن جميع الدول المعاصرة - على اختلاف توجهاتها - تعترف بأن من غير الممكن أن تكتفى الدولة بالقيام بمهمة حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب. لم يعد من الممكن أن تصبح الدولة - كما كانت فى الماضى - مجرد شرطى وصراف

وكاتب ، يعملون لدى رجل الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية . لقد أصبح من حقائق العصر أن عدم تدخل الدولة فى الشئون القومية يؤدى - حتماً - إلى وقوع مظالم اجتماعية واضطرابات وقلاقل لا حصر لها ، لأنه لابد من وجود حكم أو مرجع أخير للفصل فى الأمور ووضعها فى نصابها الطبيعى. والبيروقراطية - كظاهرة من ظواهر الحياة البشرية - ليست خيراً أو شراً فى حد ذاتها - وإنما العبرة دائماً بأساليب استخدامها وتطبيقها وتوظيفها ، أى بالنظام الذى يعمل على تسيير الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مرونة وسلاسة ، وليس النظام الذى يتحول إلى قوالب جامدة متحجرة أو قيود معوقة لهذه الآليات .

ومن يحاول تتبع جذور أو أوصول البيروقراطية عبر التاريخ ، سيجد أن المصادر أو المراجع التاريخية عنها قليلة للغاية . ولا توجد دراسات مقارنة عن نمو عدد الموظفين أو المكتبيين فى كل بلد من بلاد العالم ، أو عن نسبتهم إلى عدد السكان. ومع ذلك فإن هناك من المعلومات المتناثرة ما يمكن أن يساعد على تتبع نشأتها ومراحلها وتطورها ونموها منذ عصر مصر القديمة ، ثم عهد اليونان القديمة وظهور المدن ، وعهد الملكية اليونانية فى ظل الإسكندر الأكبر ، والعهد الرومانى ، ثم العصور الوسطى .

فى مصر القديمة نشأت أعرق أنواع البيروقراطية منذ أقدم العصور ، فقد كانت مصر مقسمة إلى مقاطعات إدارية ، وكان لكل مقاطعة حاكم ، وهى مقسمة إلى أقاليم، ولكل إقليم حاكم ، وكل إقليم يضم عدداً من القرى ، ولكل قرية رئيس يسمى «الكاتب» . واتصفت الدولة فى مصر القديمة بالقدرة على إنجاز المهام الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية ، نظراً لعدم وجود صعوبات أو عقبات طبيعية فى تضاريس البلاد ، وانبساط وادى النيل على ضفتى النهر الممتد سهلاً هادئاً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، وسهولة المواصلات والاتصالات تبعاً لذلك . ومن هنا كان من

السهل تقرير أى أمر من الأمور الاجتماعية فى العاصمة ، ثم نقله من مستوى إلى آخر. ومن الواضح أن الحضارة المصرية الرائدة والمبهرة كانت دليلاً ماديًا ملموسًا على أن البيروقراطية كانت أداة إيجابية وقوة دفع لكل هذه الإنجازات الحضارية فى شتى المجالات ودحضاً حاسماً لادعاءات بعض الكتاب فى الغرب ، بأن البيروقراطية المصرية القديمة كانت أداة معوقة نظراً لثقل الأعباء الضريبية الناتجة عن التسلسل الإدارى ، وكذلك البطء الإدارى فى المعاملات ، وروتينية انتقال الأوامر وتنفيذها . بل إن بعضهم غالى فى هذه النظرة الفاقدة للموضوعية وادعى أن السطوة البيروقراطية بلغت حد العبودية والقهر لإنجاز المشروعات والإنجازات المنشودة . ومن البدهى أن حضارة رائدة ومبهرة مثل الحضارة المصرية لا يمكن أن تكون نتيجة لنظام عبودى ينتهك حرمة الإنسان وكرامته ، وإنما نتيجة لنظام ينهض على الإيمان الذاتى النابع من داخل الفرد ، بقيمة ما يعمله ويفعله ، وعلى الانتماء الحقيقى للوطن والفرعون الذى يحكمه .

ونقل الإغريق ثم الرومان ثم حكام أوروبا فى العصور الوسطى نفس الفلسفة البيروقراطية والتنظيمية ، ونفس التقسيمات إلى مقاطعات وأقاليم وقرى ، وإن كان مع بعض التغييرات التى تحتمها الظروف المحلية والتاريخية . وبرغم أن عصر النهضة كان بمثابة ثورة جذرية اجتاحت النظم الأوروبية الحاكمة، فإنها طبقت- إلى حد كبير- نفس التسلسل الهرمى فى الإدارة الحكومية. ومع بداية عصر الإمبراطوريات البريطانية والأسبانية ثم الفرنسية، وكذلك المستعمرات البرتغالية والإيطالية والبلجيكية والهولندية، اتبع نفس نظام التقسيمات الإدارية، ولكنها هذه المرة ليست على المستوى المحلى والإقليمى فحسب، بل على المستوى الإمبريالى الاستعمارى الذى يمد سطوته إلى ما وراء البحار، طبقاً للمصطلح الذى كان سائداً فى تلك العصور.

لكن الوعى بإشكالية البيروقراطية بمعناها المعاصر الحديث ، ظهر لأول مرة من

خلال الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر . فقد لاحظ ميرابو خطيب هذه الثورة المشهور ، أن تكتيكات الإدارة المالية إنما هى «تكتيكات بيروقراطية تماماً». وإذا كانت الثورة الفرنسية قد قضت على الكادر الإدارى الملكى القديم، فإنها ضاعفت الكادر الإدارى الجديد ، حتى يقال إن نابليون بونابرت يعتبر مؤسس البيروقراطية الحديثة . وفى الوقت نفسه ، نشأت فى الدولة الحديثة بعد الثورة الفرنسية ، خدمات جديدة عامة للمواطنين ، مثل التعليم ، والصحة ، والتوسع فى المرافق العامة ، كمرافق المياه والإضاءة والطرق وغيرها . وأدى ذلك كله . إلى إنشاء وزارات جديدة ، وترتيب أعباء مالية إضافية، والتوسع - بالتالى - فى الأجهزة المالية والإدارية وزيادة عدد الموظفين .

وكانت قضية البيروقراطية مثار جدل ونقاش متجددين بين المفكرين السياسيين والخبراء الإداريين ، وخاصة عندما تتضخم الأجهزة الإدارية وتتعقد وتتشعب ، مما يضعف من قدرة القرار السياسى على أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ. وكان السؤال الملح الذى فرض نفسه طوال القرنين : التاسع عشر والعشرين هو : هل البيروقراطية حتمية للتقدم، وضرورة لتنظيم خطوات التنمية الحضارية الحديثة، ومضاعفة سرعتها ، وتحقيق الترابط والتنسيق بين مختلف مجالاتها، أم أنها على النقيض من ذلك تماماً ؟

هناك ثلاث إجابات أو ثلاثة اجتهادات مختلفة تحاول إيجاد نوع من الحسم لهذا التساؤل الحرج والمعقد . فالبيروقراطية تبدو للبعض نسيجاً حيوياً لابد منه لتدعيم وربط الأجهزة الإدراية والاجتماعية بل والسياسية والاقتصادية فى منظومة قوية متسقة ومتفاعلة . وهى تبدو للبعض الآخر نظاماً مفككاً لعلاقات لزجة وجامدة ومعوقة ، تخفى تحتها الفساد وسوء استخدام السلطة ولا فائدة منها على الإطلاق ، فى حين تبدو لفريق ثالث منظومة قادرة على أن تصهر فى بوتقتها القوى المنتجة مع القوى غير

المنتجة فى المجتمع ، القوة الاقتصادية النشطة الفعالة مع القوة الإدارية المتكاملة المعرقلة، على أساس أن إحداهما لا تستطيع أن تعيش أو تؤدى وظيفتها بدون الأخرى ، إذ إن فى استطاعة المجتمع المتحضر أن يفسح للمنظومة الإدارية - كمجرد وسيلة - مجالا أقل ، وأن يكفل لها -كقوة دفع- قدراً أكبر من الكفاءة .

لكن خصوم البيروقراطية ، وخاصة من أنصار الخصخصة ، يصرون على القيام بعمليات بتر للأجهزة الإدارية ، وعمليات طرد أو فصل للموظفين أو حتى العمال بانتظام ومن حين لآخر ، وينادون بتعزيز المؤسسات والشركات والمشروعات التى يمثلها أفراد . وفى زمن العولمة والخصخصة ، منذ أواخر القرن العشرين ، تحولت عمليات البتر والطرد والفصل إلى ما يشبه الحمى أو الإعصار على أساس أن التكنولوجيا حلت محل الإنسان فى عمليات الإنتاج ، وتفوقت عليه فى الجودة والدقة والسرعة ، بحيث أصبح فى الإمكان طرد ما يقرب من ٩٠٪ من القوى العاملة، وبالتالى تضاعفت الأرباح العائدة على أصحاب العمل . لكن المجتمع لن يسلم من المتاعب والقلاقل والاضطرابات التى يمكن أن يتسبب فيها هؤلاء المطرودون والعاطلون، بحيث يصبح التقدم التكنولوجى على حساب السلام الاجتماعى والكيان الإنسانى وهذه خسارة لاشك - أنها أفدح : إذ يتحتم وضع التكنولوجيا فى خدمة الإنسان وليس العكس ، وإلا سيصبح موقف أنصار الخصخصة والعولمة مثل موقف الطبيب الجراح الذى أنبأ أهل المريض - وهو فى رضا كامل عن نفسه - أن العملية الجراحية نجحت تماماً لكن المريض مات !!

ولعل من أهم عيوب خصوم البيروقراطية ، أنهم لا يتحلون بما يكفى من الصبر لدراسة خصمهم البيروقراطى وتحويله إلى طاقة منتجة وخلاقة ، وأنهم لا يتيحون لأنفسهم ما يكفى من الوقت لكى يعالجوا هذا الخصم معالجة يقظة وسليمة . وهذه هى المعضلة التى نجحت اليابان فى حلها . فمثلاً وجدت أن علاج سلبيات أو ثغرات

أو معوقات أى مصنع لا يكمن فى غلقه وطرد العاملين منه مثلما تفعل دول الغرب ، وإنما فى إصلاح هذه السلبيات ، وسد هذه الثغرات ، وإزالة هذه المعوقات ، وابتكار قوى دفع جديدة لعجلة الإنتاج ، وتوفير تكاليف إنشاء مشروع جديد يبدأ من الصفر . فقد درست اليابان الزوايا المختلفة لمشكلة البيروقراطية المثيرة للقلق والتعثر ، وقررت الاستيلاء على القلعة البيروقراطية وإخضاعها لأهدافها القومية ، وهذا أفضل بكثير من أن تنهال عليها بمعاول الهدم من خارجها . فالإنسان اليابانى - حتى ولو كان بيروقراطياً قحاً يمكن استغلاله وصقل قدراته بعد اكتشافها ، بحيث يتحول إلى طاقة دفع متجددة لآليات الإنتاج - ذلك أن الإنسان هو عملة اليابان الصعبة .

وإذا كانت أساسيات البيروقراطية واحدة، فإن بصماتها وملامحها وآلياتها تختلف من بلد إلى آخر ، ومن عصر إلى آخر. ولذلك لابد أن تركز الدراسة التحليلية الميدانية على الظروف الخاصة للبلد موضوع الدراسة التى لابد أن تتناول تاريخ البيروقراطية فيه ، ودورها ، ووظيفتها ، وآلياتها ، ومزاياها ، وعيوبها ، وعقلية المشتغلين بها ونفسيتهم ، والفكرة العامة عنهم لدى الرأى العام. وبإيجاز ، تنبغى دراسة القوى المحركة التى تلعب دوراً ، إيجابياً أو سلبياً ، فى تكوين الهرم البيروقراطى ، وتطوره ، وتراكمه ، ونموه ، بهدف الوصول إلى الحلول السلمية ، أى القضاء على سوء استخدام الأداة الحكومية ، وعلى مفاسد البيروقراطية ، وفى مقدمتها التضخم الكبير فى المكاتب وعدد الموظفين ، ودخل الموظف ومرتبه اللذان يتناسبان تناسباً عكسياً مع زيادة عدد الموظفين ، أى أن دخله يتناقص بتزايد عدد الموظفين ، واتساع نطاق البيروقراطية .

وقواعد اللعبة البيروقراطية تنهض على قانون تطورها الداخلى الذى يؤدى دائماً إلى تزايد اتساعها وترسيخ نفوذها. لكن لابد من التمييز بين الاتساع الصادر عن الحاجة الحقيقية للخبرات الرفيعة والعقول المفكرة ، والأيدى الماهرة ، وبين الاتساع

الصادر عن حاجة غير حقيقية ترجع إلى هذا القانون الداخلى لتطور البيروقراطية والمكاتب والموظفين ، وهو قانون القصور الذاتى الإدارى ، قانون الدافع الذاتى نحو التوسع والاستقلالية الذى يحكم البنيات العليا للمجتمع ، والتى يصل تأثيرها حتى أعماقه . فالبيروقراطية قادرة على التوالد ، حتى فى اللحظات التى يظن الجميع فيها أنها ماتت . إن المكتب ليس شيئاً ميتاً . إنه كائن حى ، يتوالد ويتكاثر ويموت طبقاً لقوانين معينة ، ولكن من الواضح أن المكتب يقاوم الموت عندما تدق ساعته . فعندما ينجح خصوم المكاتب ، سواء تحت ضغط الضرورات المالية ، أو تحت ضغط الرأى العام ، فى مواجهة البيروقراطية ، فإن المكتب سرعان ما يموت ، ولكن بعد أن يخلق من بعده مكتباً جديداً . فعند تصفية أى مكتب ، فإن العمل يبدأ على الفور بتكوين لجنة ثانية ، سرعان ما تقيم لنفسها مكتباً وتعين موظفين . وقد تكون هذه اللجنة على جانب كبير من الكفاءة ، ولكن هناك أيضاً الاحتمال بأن تكون مجرد إضافة بيروقراطية جديدة إلى البيروقراطية القديمة .

ومن غرائب البيروقراطية أن مهمة مكتب من المكاتب ، قد تكون قد انتهت بالفعل ، لكنه يظل قائماً لمدة أخرى بعد ذلك . ففى فرنسا مثلاً ظلت إدارة خط ماجينو قائمة حتى سنة ١٩٥٦ على الرغم من انتهاء مهمة الخط العسكرى منذ سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ ، وعلى الرغم من أنه كان عاراً للعسكرية الفرنسية لأن الألمان التفوا حوله واحتلوه فى وقت قياسى فى حين كان الفرنسيون يظنون أنه سيكون حامى حماهم . أما فى إيطاليا فقد ظلت وزارة المستعمرات موجودة حتى عام ١٩٥٦ أيضاً على الرغم من تصفية المستعمرات الإيطالية .

وهناك قانون يعرف باسم «قانون باركنسون» يفسر النمو الذاتى للبيروقراطية وحركة القصور الذاتى لنظامها . ويؤكد أنه كلما قلت المهام الفعلية للمكتب أو الجهاز الإدارى ، زاد عدد موظفيه . ومن أبرز الأدلة على ذلك عندما بلغ عدد قطع الأسطول

الفرنسى أدنى حد فى الحرب العالمية الثانية ، كان عدد موظفى وزارة البحرية الفرنسية قد وصل إلى أقصى حد . وهذا يؤكد أن البيروقراطية قادرة على أن تصبح غاية فى حد ذاتها ، وتصبح الوظيفة هدفاً فى ذاته أيضاً . ويفقد العمل الإدارى غايته الموضوعية والإيجابية بمرور الوقت ، ليصبح مجرد الوجود هو الغاية الوحيدة .

وبالإضافة إلى العوائق الإدارية التى يتسبب فيها التعقيد البيروقراطى ، فإن لمشكلة البيروقراطية جانبها المالى أيضاً ، لأنها تعنى المزيد من التكاليف والنفقات المالية التى تتمثل فى التزايد المطرد فى المرتبات والمصاريف الإدارية ، ذلك التزايد الذى تتحمله الدولة فى شكل ضرائب . والبيروقراطية تعنى – من الناحية المالية أيضاً – التزايد المستمر فى النسبة بين النفقات الإدارية غير المنتجة ، والنفقات الاستثمارية المنتجة ، مما يؤثر بالسلب ، إلى حد كبير ، على نمو الدخل القومى العام .

وقد تكون هذه المشكلات وغيرها غير خطيرة ، بمعنى الكلمة ، على الدولة والمجتمع ، إذ إن أخطر ما فى البيروقراطية هو ميلها إلى الحكم والتحكم بحيث تصبح طرفا فى ممارسة قواعد اللعبة السياسية . ففى ظل سيادة البيروقراطية ورسوخها ، من الممكن أن يصبح الحكم للمكاتب والموظفين المهرة فى ممارسة الأساليب الإدارية. ومن الناحية النظرية ، فإن مهمة المكاتب والموظفين هى مجرد تطبيق القوانين وتنفيذ أوامر الوزراء ، ولكن البيروقراطية تملك من الحيل والألاعيب ما يساعدها على تجاوز حدودها كأجهزة تنفيذية ، والتطلع إلى ممارسة الضغط السياسى على الحكومة ، لأنه فى إمكان الجهاز الإدارى ألا ينفذ الأوامر التى يتلقاها دون أن يخرق القانون ، أو أن يماطل فى التنفيذ ، أو أن يقوم بالتنفيذ بطريقة غير فعالة أو حاسمة ، بحيث يطبق من خلال هذا المسلك ، سياسته الخاصة .

ويستطيع الجهاز الإدارى أيضاً أن يضغط على الحكومة بحجة الصعوبات التنفيذية ، أو عن طريق التعقيدات المكتبية واللوائح التى يفسرها على هواه ، كما

يستطيع أن يفرض وجهة نظره الخاصة بدعوى تجنب المشكلات والعقبات المحتملة، بل ويعترض على الأمر أو القانون ويطالب بسحبه وتعديله ، ويقدم اقتراحات بديلة لذلك . وكثيراً ما يخاف كبار المسئولين من هذه الاعتراضات التى يأخذونها على محمل التحذيرات ، فينساقون لها درءاً للتبعات التى يمكن أن تترتب على عدم التزامهم بالرأى الإدارى أو الفنى المتخصص .

وبصفة عامة فعندما تقف إدارة حكومية موقف العداء من إجراء إصلاحى ، فإن الحكومة تواجه صعوبات حقيقية وفعلية فى سبيل تنفيذ مثل هذا الإجراء ، بل وقد تقوم الإدارة الرافضة له بإجراءات مضادة تفسد على الحكومة كل أو بعض ما قصدت إليه . كما أنه من الملاحظ أيضاً أنه كلما ساءت الأمور أو تأزمت فى قطاع من القطاعات ، زادت سلطة إدارة هذا القطاع ، وزاد نفوذ موظفيه . إن البيروقراطية تتجه دائما إلى فرض حكم المكتب الإدارى بدلاً من حكم السلطات العامة السياسية، وتميل إلى التحول إلى فئة مختارة ممتازة فى المجتمع ، برغم أنها لا تعترف بمسئوليتها ولا تتحملها ، ومن الصعب دائما تحديد مسئوليتها ، وتحقيق المحاسبة الفعالة لأنها تلقى المسئولية على الجمهور . وفى الوقت نفسه تستخدم البيروقراطية عددا كبيرًا من الموظفين فى أعمال غير منتجة ، وتستهلك موارد كثيرة فى هذه الأعمال. وهذه النفقات تتحملها الدولة فى شكل ضرائب، وارتفاع الأسعار، وانخفاض المرتبات والأجور . وبالإضافة إلى ذلك فإنها لا تكتفى بما تتحمله الدولة من نفقات نتيجة لمجرد وجودها ، بل تسعى دائما إلى التدخل فى حياة المواطنين ، وتشتت جهودهم ، وتعرقل النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، وتفسد العلاقات بين الحكومة والمواطنين الذين يجدون أنفسهم أسرى متاهات جانبية وطرق مسدودة وحلقات مفرغة .

وعبر التاريخ الحديث ، جرى نضال لاهوادة فيه ضد البيروقراطية ولا يزال مستمراً فى كثير من الكتابات الأدبية ، والعروض المسرحية ، والمقالات الصحفية ،

والدراسات الأكاديمية ، والندوات الفكرية ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، والأفلام السينمائية ، التى عالجت مشكلة البيروقراطية ، وعرّت سلبياتها . ففى مجال الإبداع الأدبى مثلاً نجد رواية «أوليفر تويست» لديكنز ، و «المعطف» و «المفتش العام» لجوجول ، و «الميراث» لموباسان ، و «الموظفون» و «البورجوازى الصغير» لبلزاك ، و«القلعة» لكافكا ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . كما أن الأدب أو التراث الشعبى زاخر بفكاهات الناس ونكاتهم الساخرة من شخصية الموظف التقليدى أو الانتهازى أو المتعجرف أو المداهن .. إلخ ، والذى كان دائماً هدف النكتة الشعبية فى كل مجتمع ، وفى كل بلد .

ومع ذلك فقد أثبتت البيروقراطية قدرتها على الصمود عبر العصور وفى مختلف المجتمعات . فعلى الرغم من أنها لا تواجه سوى خصوم متجددين ، ولا يكاد يوجد من يدافع عنها ، فإنها مستمرة فى الوجود والنمو والتوسع . وفى مواجهة هذا التناقض بين الجهود التى تبذل ضد البيروقراطية - ولو ظاهرياً على الأقل - وبين النتائج التى تتحقق بالفعل والتى لا تكاد تذكر ، فإنه لا يوجد سوى تفسيرين يلقيان الضوء على هذه الظاهرة المتفاقمة ، وهما : إما أن النضال ضد البيروقراطية يستخدم وسائل سيئة وغير مجدية ، ويعالج المشكلة بأدوية خاطئة أو غير فعالة ، وإما أن الأمر كله يتعلق بمرض لاشفاء منه ، مرض عضال مزمن مثل جميع الأمراض المستعصية ، بل لعله مرض مميت يستطيع أن يقضى على ضحيته .

ولا يوجد تناقض بين التفسيرين فيما يتعلق بضرورة النضال ضد البيروقراطية؛ فإذا كان العلاج غير فعال ، فلابد من تغييره ، وإذا كان المرض مزمناً فلابد من منع استشرائه حتى لا يصبح وباءً . وإذا كانت الإشكالية البيروقراطية تتمثل فى كلمتين : مكتب وحكم ، فإن هذا يعنى مشكلتين هما : كيفية تجنب تضخم المكاتب والأعمال الروتينية الورقية ، وكيفية تجنب سوء استخدام السلطة الإدارية ، والقضاء على تحكمها ، حتى تتحول إلى أداة طيعة لتطبيق الاستراتيجية السياسية القومية .

ومن الواضح أن فشل النضال ضد البيروقراطية بحيث لا تتجاوز صلاحياتها الإدارية والتنفيذية والتطبيقية ، يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية تكمن فى أن محاربة البيروقراطية لا تتعدى محاربة مظاهرها وأشكالها الخارجية ، بدلاً من محاربتها فى مصادرها وأسبابها الجوهرية وقوى دفعها المتجددة. ويتمثل السبب الثانى فى أن البيروقراطية تتميز بمقدرتها الهائلة على احتواء خصومها ، واستيعابهم ، وامتصاصهم ، وتحويلهم إلى بيروقراطيين. أما السبب الثالث فيؤكد أن أى جهد يبذل ضد البيروقراطية يتكلف مالاً وميزانيات إضافية ، فهو لا يتم بالمجان . ومعظم الدول النامية أو المتخلفة تعانى من متاعب اقتصادية وديون باهظة ، مما يشكل فرصة ذهبية للعناصر البيروقراطية كى تسيطر وتسود .

ومع هذا ، فإن السلاح الأول فى تحجيم البيروقراطية وحصرها فى حدودها التنفيذية والتطبيقية ، هو الأخذ بنظام العلاقات الأفقية فى الدولة والمجتمع ، بدلاً من العلاقات الرأسية . وإذا كانت العلاقات الأفقية هى العلاقات السياسية الجماهيرية، فإن العلاقات الرأسية هى العلاقات الإدارية الانعزالية التى تسير فى خطوط متوازية قل أن تلتقى. ولذلك فإن العلاقات الأفقية أكثر ضرورة وحيوية من محاولات التنسيق الإدارى فى المستويات العليا للدولة ، مما يحتم إقامة العلاقات الشخصية والمباشرة بين الحاكمين والمحكومين ، بين القيادة والقاعدة ، بدلاً من الاعتماد على اللجان والمجالس التى تتيح الفرصة كاملة لاستمراء الكسل الإدارى والبلادة الروتينية.

ولعل أفضل وسيلة لتجنب المركزية البيروقراطية التى تؤدي إلى التحكم والسيطرة على كل أحجار الهرم الإدارى ، تتمثل فى الحكم المحلى أو الإقليمى الذى يصبح ضرورة ملحة ، يمكن أن تتحقق من خلال التجمعات والمجالس المحلية المختصة بشئون المناطق التى تدرك مشكلاتها ومتاعبها على الطبيعة ، مما يكفل بالتالى حسن الرقابة والإشراف والمحاسبة وعدم تكرار الوظيفة ... إلخ . كما تنبغى

كفالة حرية التصرف والمسئولية للمستويات الأدنى من الجهاز الإدارى ، مع فرض رقابة فعالة ، رقابة لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب ، بل تمتد لتشمل كل أنواع الأداء والإنجاز ، وذلك طبقاً لمقاييس ومعايير سليمة وعلمية للإنتاجية والكفاءة الإدارية ، مع وضع برامج ودورات تدريبية للموظفين ، وتحسين وسائل اختيارهم ، وربط الترقيات والعلاوات ورفع المرتبات ، بمدى الإنجاز الفعلى الذى تقيّمه لجان مختصة ، يفضل أن تكون من خارج المؤسسة (خبراء وأساتذة جامعة مثلاً) حتى لا تكون لجاناً بيروقراطية بقدر الإمكان . بل ويمكن ابتكار معايير ومناهج وأساليب جديدة حتى لا تتجاوز البيروقراطية دورها كأداة أو وسيلة تنفيذية وتطبيقية وتصبح غاية فى حد ذاتها ، وتفرض سيطرتها على النظام السياسى ، فيصبح مجرد أداة أو وسيلة فى يدها لتنفيذ أهدافها العلنية والخفية ، ويفقد قدرته على القيادة ، وتصبح الدولة سفينة يمسك بدفتها البيروقراطيون الذين لا يرون آفاقاً أبعد من اهتماماتهم الشخصية .



(٢٨) الرعب النووى

يعتبر امتلاك السلاح النووى أخطر قواعد اللعبة السياسية على الإطلاق . وبرغم كل الاحتياطات والضمانات التى تحرص عليها الدول التى تمتلكه حتى لا يفاجأ العالم بانفجار قنبلة نووية نتيجة لخطأ فنى ، أو ربما باندلاع معركة نتيجة لخطأ فى الحسابات ، فإن العالم ، منذ بدء العصر النووى ، يعيش مهدداً بالرعب النووى سواء أكان هذا فى سنوات الحرب الباردة أم بعد انتهائها . وسيظل هذا التهديد قائماً مالم يتم نزع السلاح النووى من جميع الدول التى تمتلكه ، ومن الدول التى تسعى لامتلاكه . ذلك أن احتمال الخطأ بين البشر وارد دائما ، ولو أن قادة الدول الأعضاء فى النادى النووى جادون فى نزع السلاح النووى ، لما واصلوا سباق التسلح وتطوير أسلحة الدمار الشامل ، مما يدل على أن السلام العالمى هو نتيجة لتوازن الرعب النووى الذى يعيشه العالم ، وطالما أنه توازن ، مثله فى ذلك مثل أى توازن بشرى آخر ، فلابد أن يكون عرضة للخلل . وهذا الخلل فى هذه الحالة لا يعنى سوى دمار لم تعرف له البشرية مثيلاً من قبل ، ذلك أن قنبلتى هيروشيما وناجازاكى عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانتا بمثابة لعب أطفال بالنسبة لما تخفيه الترسانة النووية الآن .

ونظرا للإحساس الدفين الذى يؤرق قادة الدول النووية من مثل هذا الخلل المحتمل فى توازن الرعب النووى ، فإنهم واصلوا عقد الاتفاقات والمعاهدات التى أرادوا أن تكون بمثابة صمامات للأمن . فقد جاء فى مقدمة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة فى عام ١٩٦٨ ، والتى بدأ مفعولها فى السريان منذ مارس ١٩٧٠ ، أن

الهدف الإستراتيجى هو الاتفاق على نزع السلاح النووى نزعاً تامًّا وشاملاً ، بأسرع ما يمكن ، تحت رقابة دولية دقيقة ، تطبيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولوضع حد لسباق التسلح . لكن من الواضح أن هناك من الأسباب والدوافع والشكوك والنيات السيئة والطموحات التى تدفع الدول النامية أو حتى المتخلفة لامتلاك السلاح النووى ، ما يجعل نزعه نزعاً تامًّا وشاملاً ، حلماً أو وهماً من الأوهام ، وبالتالى يصبح النزع الجزئى أو المرحلى من الأمنيات الأثيرة التى تتمنى البشرية تحقيقها . فلم يحدث فى تاريخ البشرية أن اكتشف الإنسان سلاحاً يمنحه القوة والسطوة والجبروت ثم تخلى عنه ، بل إنه يعكف على تطويره وتحسينه ومضاعفة طاقته التدميرية . وإذا تخلى عنه فذلك لأنه اكتشف سلاحاً آخر يفوقه فى قوته ومفعوله. وقواعد اللعبة السياسية التى تنطبق على اكتشاف ألفريد نوبل للديناميت ، هى نفسها التى تنطبق على انتشار الأسلحة النووية . وهذا ليس من باب التشاؤم وإنما من منطلق مواجهة حقائق العصر التى أصبحت راسخة ولا يمكن تجاهلها .

فى مؤتمر مراجعة معاهدة انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٩٥ ، بعد ٢٥ عاماً من سريانها ، وافقت الدول الخمس النووية على تجديد التزامها بالإزالة النهائية لكل الأسلحة النووية . وطالبت فى نفس المؤتمر ، دول عدم الانحياز بضرورة وجود خطة زمنية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية التى تهدد العالم بمخاطر لم يسبق لها مثيل . وكان للدول غير النووية الحق فى إساءة الظن بالدول النووية التى حرصت على ادعاء الجدية فى عزمها على التخلص النهائى من الأسلحة النووية ، لكنها لم تف بأى التزام قطعته على نفسها فى الاتفاقات التى أبرمتها تمهيداً لإتمام معاهدة نزع السلاح النووى بصورة كاملة وفى ظل رقابة دولية محكمة وفعالة .

ترسخت المخاوف من فقدان السيطرة فى حالة الأزمات ، وأصبحت بمثابة الباعث الأساسى على ضرورة وجود نظام محكم دقيق للسيطرة المركزية على هذه

الأسلحة لمنع نشوب حرب نووية . وتبدو مخاطر اللعبة السياسية على أشدها عندما ندرك أن اللاعب الأساسى أو صاحب القرار فى شن الضربة النووية هو رئيس الدولة ، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، الذى يتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية التى تلازمه كظله طوال الليل والنهار ، تحسباً لتعرض بلاده لهجوم نووى مفاجئ ، ليتمكن من الرد الفورى عليه من أى مكان يقيم فيه . ويحمل الحقيبة التى تحوى الشفرة النووية أحد المساعدين العسكريين ، الذى يعين لهذا الغرض ويلازم الرئيس فى كل تحركاته . وهكذا تصبح اللعبة السياسية فى قمة خطورتها لدرجة أن مصير العالم كله أصبح رهن حقيبة أو شفرة يحملها أحد مساعدى الرئيس أينما ذهب. وهى خطورة تفوق مظاهر الخطورة التى تجسدها أفلام الخيال العلمى أو الإثارة السياسية.

ويجب ألا يتصور أحد استحالة اتخاذ قرار الاستخدام النووى فى الرد على المعتدى ، لأنه قرار يتوقف على الحصول على المعلومات بكافة الوسائل المتطورة فضائية وجوية وأرضية ، وتحليلها بدقة فى لحظات قياسية ، ثم اتخاذ القرار بإنذار كافة الأنظمة الدفاعية والهجومية ، ووضعها فى أقصى حالات التأهب لتنفيذ الإجراءات المخططة ضد الدولة المعتدية . فالأسلحة النووية دكتاتورية بطبيعتها ، لا ترضى بأقل من رئيس الدولة لتوكل إليه قراراتها المصيرية ، فهو الذى يتخذ القرار ، وهو شخصياً الذى يأمر بإطلاق الرؤوس النووية .

وتتضاعف مخاطر اللعبة فى نظرنا عندما ندرك أن الحرب النووية والسرعة الهائلة لأجهزة إطلاق أسلحتها ، تتطلب أعلى درجات التأهب والاستعداد حتى يكون هناك الوقت الكافى للرد على الانتقام . وهذه المخاطر قد تحمل فى طياتها الإنذار الخطأ فى الحرب النووية بسبب خطأ فنى صادر من الحاسبات الإلكترونية فى مراكز قيادة الدفاع الجوى والفضائى ، أو خطأ بشرى نتيجة وضع شريط تدريبى مسجل ، بحيث

يبدو لأول وهلة أن الهجوم حقيقى ويمكن أن يؤدى إلى نشوب الحرب النووية عن طريق الخطأ . ولا تتوقف المخاطر عند هذا الحد ، وذلك نظراً لصعوبة اتخاذ القرار فى حالة الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية كوسيلة للرد على المعتدى ، لأنها تفتقر إلى ما يسمى بقابلية الاستدعاء عند التراجع عن القرار ، فى حين أن رئيس الدولة يستطيع مراجعة الموقف فى حالة الطائرات التى أمر بإقلاعها وتوجيهها نحو أهدافها ، بحيث يمكنه استعادتها أو تأكيد المهمة واستمرارها إذا كان الهجوم حقيقياً .

من هنا كانت الضرورة الحتمية لخفض احتمالات مخاطر الحرب النووية التى تنفجر بطريق الخطأ ، وذلك بوضع الضوابط التى تحقق سرعة اكتشاف الخطأ الفنى أو البشرى أو كليهما ، وتأكيد التعهدات بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، والدخول فى برامج مشتركة للتعاون فى خفض هذه المخاطر ، ووضع القيود على إستراتيجية الضرب بمجرد تلقى الإنذار مباشرة ، وذلك بالاتصال الفورى عبر الخطوط الساخنة بين الدول النووية لاستيضاح الموقف طالما أن الخطأ الفنى أو البشرى وارد فى نظام الإنذار ووضع القوات فى حالة تأهب قصوى .

وفى سنوات الحرب الباردة وضعت القوتان العظميان هذه المخاطر فى مقدمة همومها ومشاغلها ، فتم توقيع اتفاقيتين بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة . كانت الأولى هى الاتفاقية الأمريكية السوفييتية التى تضمنت عدداً من الإجراءات التى تحد من خطر اندلاع حرب نووية ، وتم توقيعها من وزيرى خارجية الدولتين فى أكتوبر ١٩٧١ . أما الاتفاقية الثانية فقد وقع عليها الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون والزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ ، وعرفت باتفاقية منع الحروب النووية . ومع ذلك يرى خبراء الإستراتيجية أنه لا يوجد حل حاسم لمشكلة احتمالات الحرب النووية بطريق الخطأ سوى تنفيذ تدابير وإجراءات نزع السلاح من

خلال نظام عام وشامل ، لكنه هدف ما يزال متعذر التحقيق ويبدو أنه سيظل كذلك ، وعلى البشرية أن تتعايش بطريقة أو بأخرى مع هذا السيف المعلق على عنقها .

وتتوالى صور الرعب النووى على المستوى العملى بمجرد ظهور مؤشرات لاحتمال وقوع هجوم نووى ، إذ يتحتم وصول رئيس الدولة إلى مقر القيادة المحصن تحصيناً تامًّا فى باطن الأرض للوقاية من أية أخطار أو ضربات نووية . وفى الولايات المتحدة - مثلاً - توجد حوامة موضوعة فى حالة استعداد دائم للإقلاع فى أية لحظة ليلاً أو نهاراً لنقل رئيس الدولة إلى مقر القيادة فى فورت ريتش ، وهو محصن تحصيناً جيداً لمقاومة الهجوم النووى . وبرغم هذا التحصين ، فإنه يعتبر من الأهداف الرئيسية التى يضعها العدو فى أولوياته لتدميرها ، ولذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو استخدام مركز قيادة الطوارئ المحمول جوًا لكى ينتقل إليه رئيس الدولة إذا استدعى الأمر .

وهذا المركز عبارة عن طائرة مجهزة للاستخدام كمركز قيادة طائر فى حالة الإنذار بوقوع هجوم نووى ، يستقلها رئيس الولايات المتحدة وكبار مساعديه من المدنيين والعسكريين لقيادة الحرب النووية من الجو . ويطلق على هذا النوع من الطائرات ، طائرة الخطر النووى . ويوجد منها أربع طائرات مجهزة بكافة التسهيلات التى تمكن رئيس الدولة من الاتصال برؤساء الدول فى العالم ، وبالبيت الأبيض ، وبوزارة الدفاع الأمريكية، ومراكز قيادة إطلاق الصواريخ المنتشرة فى أطراف العاصمة، وهى التى فى حالة استعداد دائم ليلاً ونهارًا للانطلاق فى أية لحظة ، وأفراد طاقمها فى حالة طوارئ وتأهب بصفة دائمة . وقد تم إعداد قاعدة أخرى بديلة للتمركز فى حالة عدم التمكن من استخدام القاعدة الأولى بسبب الأحوال الجوية أو أى سبب آخر ، وأحيط موقع هاتين القاعدتين بسرية بالغة .

ويتوقف تأمين وصول رئيس الدولة إلى مقر القيادة على فترة الإنذار المتيسر

عن الهجوم النووى . ففى حالة توافر الوقت الكافى للإنذار ، لاتكون هناك مشكلة . أما فى حالة توجيه الضربة الأولى ، فإن المشكلة تصبح معقدة للغاية لأن وقت الإنذار الذى توفره وسائل الاستطلاع المتطورة من أقمار صناعية ورادارات الإنذار بعيدة المدى سيكون محدوداً جداً . وكان الرئيس الأمريكى جيمى كارتر أول رئيس يختبر هذه الطائرة ، حتى يطمئن شخصياً لدوره كقائد أعلى للقوات المسلحة . ثم تلاه الرئيس رونالد ريجان فى هذا الصدد .

ويظل التحفظ على بطاقة إصدار الأمر بالهجوم النووى من أخطر الإشكاليات والإجراءات التى يجب تنفيذها بمنتهى الدقة . إن صاحب القرار فى شن الضربة الجوية هو رئيس الدولة الذى يتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية ، ويحمل فى جيبه الخاص بصفة دائمة وأينما ذهب بطاقة تشغيل إلكترونية ، مسجل عليها أرقام وعلامات شفرية لايحلها إلا حاسب إلكترونى خاص ، يستخدم لإصدار الأمر بشن هجوم نووى ، وللتأكد من أن هذا الأمر صادر من الرئيس شخصياً . وكانت الأزمات التى مرت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق، ووضعتهما فى مواجهة مباشرة ، مثلما حدث فى أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا عام ١٩٦٢ ، قد أثبتت الضرورة الحتمية لوجود نظام محكم ودقيق للسيطرة المركزية على إطلاق الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية لمنع نشوب حرب نووية .

لكن الاتفاقيات بينهما لم تمنحهما حصانة دائمة ضد فقدان السيطرة المركزية على الترسانة النووية ، عندما فوجئ العالم يوم ١٩ أغسطس ١٩٩١ بالانقلاب السوفييتى الذى عزل الرئيس ميخائيل جورباتشوف ، وتعيين نائبه جينادى باناييف رئيساً للدولة ، وإعلان تشكيل لجنة طوارئ ، سيطر عليها الجيش والمخابرات والأمن. وتحركت الدبابات لتفرض سيطرتها على العاصمة موسكو ، وفرضت حالة الطوارئ فى البلاد لمدة ستة أشهر. وفى الوقت نفسه قام رئيس جمهورية روسيا بوريس يلتسين

بالدعوة إلى المقاومة والعصيان المدنى والإضراب العام ، واعتبار الإطاحة بالرئيس جورباتشوف عملاً غير دستورى. وفى يوم ٢١ أغسطس ١٩٩١، عاد الرئيس جورباتشوف إلى السلطة ، وتم رفع الحصار عن موسكو ، وانسحاب الجيش إلى ثكناته وإعادة البرلمان السوفييتى (الدوما) تنصيب جوربا تشوف رئيساً للاتحاد السوفييتى .

هنا برزت أسئلة محيرة وشائكة وخطيرة حول من كان يملك السيطرة على القوة النووية السوفييتية ، ويتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية طوال الأيام الثلاثة التى شهدت الانقلاب الذى أطاح بالرئيس ميخائيل جوربا تشوف فى الفترة ما بين ١٩ و٢١ أغسطس عام ١٩٩١ . ولذلك أصدرت القيادة الأمريكية أوامرها على أثر هذا الانقلاب برفع حالة التأهب للقوات الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم إلى الحالة القصوى ، خوفاً من أن يحدث خلل فى السيطرة على القوة الإستراتيجية النووية للاتحاد السوفييتى ، مما يؤدى إلى وقوع عنصر منها فى أيد غير مسئولة وتستخدم ضد الولايات المتحدة أو أوروبا . وهكذا بلغ الرعب النووى درجة أصبح فيها العالم كله على كف عفريت !!

وأعلنت وزارة الدفاع أن الولايات المتحدة تتابع باهتمام وجدية الوضع الخاص بالأسلحه النووية والصواريخ وتحركاتها وخضوعها للسيطرة المركزية فى موسكو. وكشف بيان لوزارة الدفاع الأمريكية عن أن ٧٥٪ من الصواريخ العابرة للقارات ، تتركز فى جمهورية روسيا الاتحادية، والباقى فى جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، وأن الغواصات التى تحمل رؤوساً نووية تخضع لسيطرة القيادة العسكرية السوفييتية فى موسكو ، وأن قاذفات القنابل حاملة الرؤوس النووية لها قواعد فى موسكو وأخرى فى أوكرانيا وكازاخستان ، وأن ٨٠٪ منها فى جمهورية روسيا ، وتسيطر السلطة المركزية على كل الأسلحة الإستراتيجية ، أما الصواريخ التكتيكية المتحركة والرؤوس النووية ، فهى موزعة فى شتى أنحاء الاتحاد السوفييتى ، ومشكلتها صعبة فى

السيطرة عليها كما اعترف وزير الدفاع الأمريكى ريتشارد تشينى بصعوبة السيطرة على الأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة المنتشرة فى أراضى عدد من الجمهوريات التى استقلت حديثاً ، وأعرب عن قلقه من احتمال فقدان السيطرة على هذه الأسلحة .

وتتجلى خطورة اللعبة السياسية المميتة فى أنه لم تكن هناك إجابة على الأسئلة المحيرة والشائكة عن الضمانات الكفيلة بمنع احتمالات وقوع حرب نووية ، سوى ما أكده الرئيس جوربا تشوف بعد إعادة تنصيبه رئيساً للدولة وحل لجنة الطوارئ التى قادت الانقلاب ، عن أن الأسلحة النووية كانت تخضع للإشراف والسيطرة الكاملة للسلطة المركزية فى موسكو ، وأنه لم يحدث خلال فترة الانقلاب ما يزيد من قلق الولايات المتحدة ويدفعها لرفع درجة استعداد قواتها العسكرية . وكانت وزارة الدفاع الأمريكية تشعر بقلق بالغ تجاه مسألة تحديد من يملك صلاحية إصدار الأوامر بإطلاق الصواريخ النووية ، برغم تضاؤل احتمال إطلاق هذه الصواريخ . ولكنها عادت وأعلنت فى ٣١ أغسطس ١٩٩١ أن الاتحاد السوفييتى خفض من درجة استعداد أسلحته وصواريخه النووية الموجهة إلى الولايات المتحدة خلال الانقلاب الفاشل ضد الرئيس جوربا تشوف ، كما انخفضت درجة استعداد الاتحاد السوفيتى لاحتمال حرب إستراتيجية ، إلى أقل من المستوى العادى . وفسر المحللون الأمريكيون هذا الإجراء بأنه إشارة من جانب القادة السوفييت إلى الولايات المتحدة بأنهم يسيطرون على الترسانة النووية السوفييتية حتى فى وجود قلاقل فى البلاد .

وبرغم وجود نظام محكم للسيطرة على القوات الإستراتيجية النووية فى الاتحاد السوفييتى قبل تفككه وانهياره ، إلا أن درجة الرعب النووى ازدادت لعدة أسباب ، منها أن وزير الدفاع السوفييتى ديمترى يازوف كان هو نفسه ضمن المجموعة التى تولت قيادة الانقلاب ضد الرئيس جوربا تشوف. كما أنه برغم أن نظام السيطرة المعمول به معقد ومحكم ، إلا أنه يعتمد على حاسبات قديمة ، ويمكن اختراقها وكشف أسرارها. أما فى

حالة انعدام الوزن التى كانت تعانى منها الأجهزة السوفييتية وجهاز المخابرات السوفييتى فقد كان من الممكن لأى جهاز مخابرات آخر أن يتوصل إلى أسرار هذا النظام .

وبعد استقالة جوربا تشوف مع انهيار الاتحاد السوفييتى ، أعلنت موسكو أن جورباتشوف سلم الرئيس الروسى يلتسين مقاليد السيطرة والتحكم فى الترسانة النووية السوفييتية التى تضم حوالى ٣٠ آلف سلاح نووى ، وأصبحت الشفرة النووية مسئولية ملازمة ليلتسين فى كل تحركاته . لكن تفكك الاتحاد السوفييتى السابق الذى تم بصورة مذهلة فى سرعتها ، أدى إلى أخطار ومخاوف ومشكلات عديدة تتمثل فى السيطرة على الأسلحة النووية ، والقلق من انتشار هذه الأسلحة فى الجمهوريات التى استقلت عن الاتحاد المنهار . ومازالت هذه الجمهوريات غير مرتبطة بأية معاهدات دولية تلزمها بالسيطرة على هذه الأسلحة النووية . وكان الرعب الذى اجتاح الغرب من جراء احتمال أن تجد هذه الجمهوريات نفسها مضطرة تحت ضغط ظروفها الاقتصادية المتدهورة أن تتصرف فى بعض هذه الأسلحة بالبيع لدول تحاول الحصول عليها بأى ثمن ، أو تسقط هذه الأسلحة فى يد الجماعات الإرهابية ، وربما كان صدور الإعلان عن تشكيل الكومنولث الجديد من إحدى عشرة جمهورية سوفييتية سابقة فى ديسمبر ١٩٩١ بمثابة فرصة لالتقاط الأنفاس والتقليل من مخاطر هذه المشكلة ، لكنه لم يحلها حلاً حاسماً يزيل المخاوف والاحتمالات المرعبة .

ولا تقتصر مشكلة الاحتفاظ بالشفرة النووية على الأوقات التى تقع فيها الانقلابات والاضطرابات فحسب ، بل مرتهنة أيضاً بكل ما يمكن أن يقع للرئيس من مفاجآت غير سارة أو نكسات صحية قد تعجزه عن القيام بمسئولياته ولو مؤقتاً . فمثلاً كان السؤال الملح والشائك قد دار حول من الذى كان يتحكم فى شفرة اطلاق الرؤوس النووية أثناء إجراء عملية جراحية فى القلب للرئيس الروسى بوريس يلتسين فى سبتمبر ١٩٩٦ ، وفى أثناء دخوله المتكرر فى المستشفى بسبب قرحة فى المعدة ،

ومرة أخرى بسبب التهاب رئوى فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وكان الرئيس السوفييتى هو المسئول عن إصدار الأوامر بإطلاق الرؤوس النووية ، يليه وزير الدفاع ، ثم رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة . ولكن الرئيس يلتسين لم يحدد نقل الصلاحية فى حالة مرضه وكان الأمر غير واضح بل ومريباً ومخيفاً إلى حد كبير .

أما فى الولايات المتحدة فقد كشفت محاولة اغتيال الرئيس الأمريكى رونالد ريجان فى مارس ١٩٨١ ، عن مشكلة الاحتفاظ ببطاقة إصدار الأمر بالهجوم النووى لأن مكتب التحقيقات الفيدرالى «المباحث العامة الأمريكية» ، تمسك بأخذ هذه البطاقة من الأشياء الأخرى التى كانت موجودة مع الرئيس ، كأدلة تفيد التحقيق فى الحادث . وظلت هذه المشكلة قائمة بين المستشارين العسكريين للرئيس ومكتب التحقيقات الفيدرالى ، إلى أن أمر المحامى العام بالاحتفاظ بالبطاقة فى مكتب التحقيقات. عندئذ سارع المسئولون لاستخراج بطاقة جديدة، وغيروا الأرقام الشفرية عليها لحين حسم مسألة إصابة الرئيس ومرضه .

وحين كان الرئيس ريجان مخدراً فى غرفة العمليات ، كان المفروض فى جورج بوش بصفته نائب الرئيس أن يكون حائزا على البطاقة الخاصة بالرئيس ريجان ، لكنه كان غائباً فى تكساس . واستقل طائرة تابعة لسلاح الطيران الأمريكى ، لكنها لم تكن مجهزة بالأجهزة الموجودة فى طائرة الطوارئ المخصصة للقيادة فى حالة الحرب النووية . وكان من الضرورى أن يتولى وزير الدفاع الأمريكى كاسبار واينبرجر سلطة اتخاذ القرار بالهجوم النووى . لكن لم يكن هناك ما يبعث على الاطمئنان عندما بلغت اللعبة السياسية أخطر درجاتها من الإثارة والرعب ، إذ إن وزير الخارجية الأمريكى ألكسندر هيج أعلنها صريحة : «أنا الذى أسيطر على كل شيء هنا» . وترتب على هذا الحادث ضرورة التفكير فى اتخاذ عدة إجراءات سرية متعلقة بمن ينوب عن الرئيس فى إصدار الأمر الرهيب بشن هجوم نووى على الأعداء ، وأن الواقع الدستورى يخالف

كل ما حدث تماماً ؛ لأن الاطلاع على أسرار البطاقة يتسلسل من الرئيس إلى نائبه إلى وزير الدفاع وليس وزير الخارجية . وهذا لا يعنى سوى اللعب بمقدرات العالم كله.

وعندما خلف چورج بوش الرئيس ريجان فى الرئاسة ، أعلن عن تخفيض ترسانة الأسلحة النووية ، لكنه لم يلغ مهمة حقيبة الشفرة النووية لأنه لا يستطيع بدونها شن هجوم نووى ضد أى معتد فى أى وقت . فهى تلازمه كظله إذ يحملها أحد المساعدين العسكريين الذى يعين لهذا الغرض . فمثلاً عندما زار بوش قصر باكنجهام فى صيف ١٩٩١ ، كانت الحقيبة معه كالمعتاد فى القصر الملكى بلندن.

أما الرئيس بيل كلينتون فكان قد أقام حفلاً فى ٢٦ إبريل ١٩٩٩ ، بمناسبة العيد الخمسينى لتأسيس حلف الأطلنطى للمدعوين من الدول الأعضاء بالحلف والدول المرشحة للعضوية . وحدث أن تحرك الرئيس من المبنى الذى عقدت فيه قمة حلف الأطلنطى إلى البيت الأبيض المقام فيه الحفل، بدون حامل حقيبة الشفرة الذى اضطر إلى السير بسرعة لمسافة ٤٠٠ متر للحاق بالرئيس حتى لا تبتعد عنه حقيبة الشفرة النووية التى لا تفارقه تحسبا لتعرض بلاده لهجوم نووى ، وتمكينه من الرد الفورى عليه من أى مكان يقيم به . وكان عنوان الصحف فى اليوم الثانى : «كلينتون ينسى الزر النووى وينشغل بضيوفه» .

هكذا يتعلق مصير العالم بزر يضغط عليه رئيس الدولة النووية ، ذلك أن الحرب النووية تتطلب أعلى درجات التأهب والاستعداد لكى يتوافر الوقت للرد والانتقام بمجرد وصول الإنذار بهجوم نووى . كما تتطلب نظاماً محكماً ودقيقاً للسيطرة المركزية لرئيس الدولة على إطلاق الرؤوس النووية فى وقت الأزمات ، إذ إن المسألة برمتها لا تتعدى أن تكون مجرد لحظات عابرة ، يتحدد فيها مستقبل البشرية جمعاء . وهو مستقبل من الصعب أن نجد له وضعاً محدداً .

ولابد من الاعتراف بأن الأمل ضعيف بل وهزيل للغاية فى حسم هذه القضية

المصيرية ، لأن حقائق الوضع العالمى وقواعد اللعبة السياسية تؤكد أن التغلب على مشاكل القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية ، والوصول بالعالم إلى بر الأمان ، لا يمكن أن يتم إلا بوجود خطة زمنية شاملة لنزع السلاح النووى ، طبقاً لما تطالب به الدول غير النووية ، لكى يمكن العيش فى عالم خال من الرعب النووى . صحيح أن كبرى الدول النووية الخمس تعهدت بالنزع الكامل للأسلحة النووية ، لكن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن المسافة بين الأقوال والأفعال لن تضيق ، إذا لم تكن آخذة فى الاتساع ، وأن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يتخلى عن الأسلحة التى ابتكرها لكى تمنحه القوة والسيطرة والسطوة على الآخرين ، حتى إذا كان فيها دمارهم ودماره هو نفسه ، إذ يبدو أن الإنسان لم يكتف برعب الطبيعة الذى يتمثل فى الزلازل والأعاصير والفيضانات والبراكن والأوبئة والمجاعات ، فأراد أن يضيف إليها رعباً من صنعه وابتكاره ، وهو الرعب النووى .



(٢٩) روافد الفاشية

تعنى حركة الفاشية حزمة العصى التى يصعب كسرها نظرًا للرابطة المتينة التى تشد بعضها إلى بعض . وبرغم أن هذه الحركة المتطرفة والمتسلطة حققت إنجازات اجتماعية مؤكدة ، إلا أنها أثارت عواصف من الرعب فى جو أوروبا ، مع الحرب العالمية الثانية . فلم يشهد القرن العشرون من قواعد اللعبة السياسية ما أثار من التناقضات والصراعات مثلما فعلت لعبة الفاشية وتداعياتها الخطيرة . فهى لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم تظهر فى عدد من مناطق أوروبا إلا فى عشرينيات القرن العشرين . وإذا كان نموها قد اتسم بالسرعة والتألق ، إلا أن انتصارها أصبح أمراً مشكوكاً فيه منذ بداية الحرب العالمية الثانية . وفى عام ١٩٤٥ ، بعد سقوط هتلر ، أصبحت آخر الدول التى تتبع النظام الفاشى ، بدرجة أو بأخرى ، مثل أسبانيا تحت حكم فرانكو ، والبرتغال تحت حكم سالازار ، أصبحت مجرد بقايا من قوة عاتية، لم تلبث أن أطيح بها فى كلا البلدين. وحتى الانقلاب الفاشى الذى قاده چورج بابا دوبولوس فى اليونان واستولى به على السلطة عام ١٩٦٧ ، لم يستطع أن يصمد طويلاً أمام التيار الديمقراطى ، وسرعان ما سقط لتعود الديمقراطية إلى اليونان وإن اتخذت الشكل الجمهورى بعد أن كانت ملكية قبل الانقلاب .

نشأت الفاشية لأول مرة فى إيطاليا ، بهذا المصطلح السياسى الذى ميز الحركة منذ بدايتها ، بعد عام ١٩١٨ ، والذى تحمس له موسولينى ، وانتشر فى الأوساط السياسية حتى أطلق رسمياً على النظام الذى تولى الحكم عام ١٩٢٢ . وسرعان ما امتدت دلالة الفاشية ، لتشمل حركات جماعية أخرى ، كان هدفها الصريح الواضح ،

هو إحلال الديكتاتورية الوطنية محل الديمقراطية البرلمانية عبر أوروبا ، والحيلولة دون تكرار إقامة مجتمع شيوعى أو اشتراكى ، وتشكيل حكومة مستبدة ، مؤسسة على سلطة حزب واحد .

وقد ساعد على انطلاق الفاشية بعد الحرب العالمية الأولى ، انهيار العديد من الحكومات الديمقراطية البرلمانية . ولكى تواجه هذا الصراع السلطوى ، وجدت بعض الدول نفسها مضطرة لاتباع نظام السلطة المركزية التنفيذية القوية . وبرغم أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى واستتباب السلام ، برزت نهضة واضحة للديمقراطيات ، إذ كان فى أوروبا قبل عام ١٩١٤ ، ١٧ ملكية و ٣ جمهوريات ، وبعد عام ١٩١٨ ، أصبح هذا العدد ١٣ ملكية و ١٣ جمهورية إلا أن هذه النهضة كانت وقتية وعابرة . لقد وجدت دول كثيرة نفسها ، وقد أطبقت عليها مشكلات ما بعد الحرب ، بما اضطرها مرة أخرى لإقامة حكومات مستبدة ، إذ لم يعد فى أوروبا فى عام ١٩٣٩ ، سوى ٧ ملكيات و ٥ جمهوريات ، أما باقى الدول فقد خضعت لديكتاتوريات واسعة النفوذ . وحتى وإن لم تكن كل الحركات الثورية المفاجئة والنظم الديكتاتورية ذات طابع فاشى معترف به ، إلا أنه مما لا يمكن إنكاره ، أن اتجاهاتها المناهضة للديمقراطية البرلمانية ، تضعها فى مصاف الفاشية التى وجدت أرضاً خصبة أعدتها لها تداعيات الحرب العالمية الأولى .

إن كل الديكتاتوريات ، مثلها فى ذلك كمثل الفاشية بمفهومها الدقيق، تجد تربة صالحة لنموها فى البلاد المتأخرة صناعيًا، والتى تجد نفسها على شفا الحرب الأهلية، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تحتم فى هذه الحالة استخدام القبضة الحديدية فى الإمساك بمقاليد الأمور حتى لو أدى الوضع إلى انتهاك كامل للديمقراطية. لكن هناك فرقاً بين النظم العسكرية التقليدية والفاشية التى استطاعت أن تعتمد على تأييد جماهيرى متعصب، كما لو كانت الجماهير قد وجدت فيها حبل النجاة. وكانت

الفاشية قد وجدت أنصارها، بصفة خاصة، فى الأوساط البورجوازية الصغرى، وبين صغار التجار، وفى الريف بين صغار ملاك الأرض، أى من الطبقة الوسطى بصفة عامة.

ولم يقتصر انتشار الفاشية على هذه الدرجات من السلم الاجتماعى فحسب ، بل امتد ليشمل كبار رجال الصناعة الذين وجدوا أنفسهم مهددين من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التى تسعى لتأميم مؤسساتهم وشركاتهم وممتلكاتهم ، فلم يكن هناك ملجأ لهم سوى الفاشية التى وجدوا فيها خير حليف لهم ، بحكم معاداتها الصريحة للبولشفية والشيوعية ، وترحيبها بإقبال رجال الصناعة والمال عليها ليشكلوا سندًا اقتصاديًا متينًا لها . ولذلك تعتبر الفاشية ظاهرة من ظواهر المجتمعات الآخذة فى النمو الصناعى والتقدم الرأسمالى . كما أن العوامل التى تؤدى إلى الاضطرابات الاجتماعية ، يمكن أن تساعد على قيام حزب واحد مستبد ، يبدو وكأنه القوة الوحيدة التى تستطيع فرض النظام . فهذه هى الروافد التى تتدفق منها التيارت الفاشية.

ومن جهة أخرى، وإلى اليسار منها، استطاعت الفاشية أن تجد أحزابًا اشتراكية، وشيوعية منقسمة على ذاتها. ذلك أن الإشباع الذى شعرت به طبقة العمال أو البروليتاريا، منذ بداية القرن العشرين، نتيجة لضخامة إنتاج المواد الاستهلاكية رخيصة الثمن، أدى إلى حرمان الأحزاب العمالية من قدر كبير من قوتها التى كانت تنبع أساسًا من شعور العمال بالحرمان والعجز عن حصولهم على ثمرة جهدهم وعرقهم . كما أن الصناعات الكبرى ، وخاصة فى أوروبا الوسطى ، تأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى عام ١٩٢٩ بعد انهيار سوق الأوراق المالية فى وول ستريت بنيويورك . ولم يعد هناك الرأسماليون ورجال الأعمال العمالقة الذين يمكن أن يشكلوا استفزازاً للتيارات اليسارية بين العمال ، إذ إن الكارثة حلت بالجميع ولم تفرق بين عامل وصاحب عمل .

إن نزعزع أحزاب اليسار ، وأزمة الرأسمالية ، وغير ذلك من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كانت روافد أساسية وفرعية لتدفق تيارات الفاشية ، وتحولها إلى عوامل رئيسية ومساعدة على قيام الحكم الفاشى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن حكومات البلاد التى توشك أن تتحول إلى الفاشية ، تتعرض لمشكلات خطيرة ، لكن ما أن تتولى الفاشية الحكم فيها ، حتى تشرع فى إجراءات جذرية ، وخطوات حاسمة ، ذات طابع قمعى ، وتمتد شبكة من الإرهاب فوق البلاد، تقضى على أى اتجاه معارض ، ولذلك فإن السيطرة الموسولينية ، لم تكن فى حاجة لأكثر من أربع سنوات لكى توطد أقدامها ، أما فى ألمانيا ، فإن النازية كانت أسرع .

هذا على المستوى الداخلى ، أما على المستوى الخارجى ، فإن الفاشية تتبع سياسة توسعية استعمارية ، تعكس طبيعة مبادئها وتسعى لفرضها على الآخرين. وهكذا فإن الرغبة الجامحة التى سيطرت على الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين، لتوسيع رقعتها على حساب الشعوب الأخرى ، هى التى دفعت بالألمان والإيطاليين إلى خوض الحرب العالمية الثانية بكل أهوالها ، كى تكتمل قواعد اللعبة السياسية المدمرة التى وضعت العالم كله على كف عفريت .

ومن الصعب استنباط نظرية سياسية مترابطة ومنطقية من خلال المبادئ الفاشية. فقد كانت حافلة بالمتناقضات والأساليب البراجماتية المتغيرة طبقاً لما تقابله من إشكاليات. لكن عنف بلاغاتها، وتطرف عقيدتها، وجموحها الذى لا يحد، غطى الكثير من تناقضاتها. وبصفة عامة فإن الأساسين اللذين قامت عليهما الفاشية، هما القومية والعنصرية. ذلك أن عقيدة الأرض، وعقيدة الجنس، هما الأيديولوجيا الفعلية للفاشية. ومن هنا كان اتجاهها للسيطرة على كل البلاد والأجناس الأخرى، على أساس أنها أقل منها مرتبة، بل إن الفاشية، فى داخل بلدها وعلى أرضها، تثير صراعًا قاسيًا ضد الأقليات العنصرية، وتلجأ لفرض تكافل غير مشروط، بين كل الطوائف التابعة لها، أو بمعنى أضح الخاضعة لها، لكى تستطيع التحكم فى هذا الصراع.

تحت وطأة الفاشية، تختفى الاختلافات الاجتماعية التى تفصل بين المواطنين فصلاً فعلياً ، لكن اختفاءها هذا يكون وقتياً ومصطنعاً ، إذ يضم الجميع ، مجتمع تسود أفراده الكراهية ضد من ليس من جنسهم ، ويعيشون فى ظل قانون ثلاثى قوامه النظام والإرادة والإيمان. وهذا النظام الديكتاتورى الصارم الذى لا يعرف سوى إصدار الأوامر وطاعتها وتنفيذها دون نقاش ، يحل محل الحرية الفردية والحياة الديمقراطية . ذلك أن الفاشية تنكر مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة الاجتماعية ، وتنادى بانطواء الجميع فى طبقة صارمة . والمواطنون فيما بينهم لا يعرفون سوى علاقة ثنائية بين الرئيس والمرءوس ، أما العلاقات الإنسانية المركبة ذات الأبعاد المتعددة والمتنوعة ، فلا وجود لها فى المجتمع الفاشى .

والفاشية ، بمفهومها الدقيق ، لم تنجح فى الاستقرار ، فى فترة ما بين الحربين، إلا فى ألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، كما أن التناغم لم يكن كاملاً بينها ، إذ إنه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفى أكتوبر ١٩٤٠ تقابل فرانكو وهتلر فى هنداى ، لكن اللهجة الودية التى جرى بها الحديث بينهما ، لم تحل دون رفض فرانكو للطلب الألمانى الخاص بمرور القوات النازية عبر أسبانيا لمهاجمة جبل طارق ، إذ إن فرانكو كان يمسك العصا من النصف بين دول المحور والحلفاء ، وكان يخشى فى الوقت نفسه من غزو القوات النازية لأسبانيا .

ومع ذلك فقد شهدت معظم البلاد الأوروبية ، توالى حركات فاشية عديدة فى أراضيها ، كانت تدافع بحماس عن هتلر وموسولينى ، وتحرص على التناغم بين مبادئها ونفس المبادئ التى كانت سائدة فى ذلك الوقت فى كل من ألمانيا وإيطاليا . وقد برزت نفس الظاهرة فى الحكومات التى - وإن لم تعلن صراحة عن فاشيتها - سمحت بإقامة ديكتاتوريات من النوع العسكرى ، أو على الأقل من النوع المحافظ . وفى هذه الحالة الأخيرة ، لم يكن للأحزاب الفاشية سوى نفوذ جزئى ، أو مجرد أداء مذهبى .

لكن فى تلك الفترة المضطربة من تاريخ العالم ، شكلت الديكتاتوريات العسكرية إغراءً لكثير من القادة والساسة والزعماء الذين أرادوا أن يحسموا الأمور فى بلادهم ، وأن ينقذوها من الفوضى التى تهددها ، ولذلك جرفهم التيار الفاشى دون أن يخططوا لذلك على وجه التحديد .

ومع ذلك ، فهناك العديد من الحركات الفاشية الهامة التى سرت فى بلاد أوروبية مختلفة التوجهات . فقد ساعد التجمع الفاشى فى أسبانيا على قيام حركة فرانكو . وفى النمسا كان هناك ما عرف «بالجيش الداخلى» ، وكذلك «الجبهات السويسرية» وحركة كويسلنج القومية فى النرويج ، وملكية ديجريل فى بلجيكا ، وحركة موسير القومية الاشتراكية فى هولندا ، والاتحاد البريطانى لفاشيى موزلى فى بريطانيا. أما فى فرنسا ، فقد قامت حركات اتخذت كل منها اسم «الرابطة» ، وسارت على نهج رابطة «العمل» الفرنسية قبل الحرب ، ورابطة «صليب النار» للكولونيل دى لاروك . وفى أوروبا الشرقية والشمالية ، كانت أشهر الأحزاب هى حركة «الأوستاتشى» فى كرواتيا ، وحركة «صلبان السهم» فى المجر ، و «الحرس الحديدى» فى رومانيا ، وحركة «لابوان لوك» فى فنلندا .

ويقابل هذا الانتشار الفجائى للحركة الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين، انهيارها السريع بعد عام ١٩٤٥ . كان سقوط موسولينى ، ثم هتلر ، إيذاناً بنهاية عقيدة، كانت تدعى أنها دمغت بطابعها جميع أنحاء العالم لمدة ألف عام . وبرغم ذلك فإنه ليس من الممكن القول أن الفاشية قد اندثرت ، لأنها تحمل فى طياتها قانونًا يدفعها إلى البروز على السطح كلما توافرت الظروف والملابسات والدوافع ، وبالتالى فهى ليست مرحلة تاريخية عابرة . ففى ألمانيا الغربية ، بعد حل حزب الرايخ الاشتراكى، وبعض التجمعات الأخرى ذات الطابع اليمينى المتطرف فى عام ١٩٦٤، ظهرت النازية الجديدة بظهور الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، الذى يجمع بين الراديكاليين اليمينيين والفاشيين . وفى انتخابات المجلس التشريعى (الدايت) للسنوات ١٩٦٦-

١٩٦٨ ، وفى أحرج أوقات الأزمة الاقتصادية ، حصل الحزب الديمقراطى الاشتراكى على من ٦٪ إلى ١٠٪ من الأصوات ، وإن لم يستطع بعد ذلك أن يحقق نفس النسبة من النجاح .

وفى إيطاليا ، كان بعث الفاشية فى ظل الحركة الاشتراكية الإيطالية ، التى لاقت نجاحًا سريعًا فى بداية السبعينيات ، وهو بعث يسعى لترسيخ جذوره . ويرى المحللون والدارسون أن الديمقراطية الإيطالية فى مهب الأعاصير سواء من اليسار أو اليمين، ولذلك فهى هشة لدرجة أن المجتمع الإيطالى معرض لاحتمالات أو مقدمات مثل تلك التى ساعدت على ظهور الحركة الموسولينية. فقد أصبحت السلطة كرة تتقاذفها أقدام فريق اليسار تارة وأقدام فريق اليمين تارة أخرى ، والشعب الإيطالى متفرج حائر بينهما .

وفى فرنسا، أخذت الحركات اليمينية المتطرفة تنادى بالشعارات القومية والعنصرية، والتى قادها حزب جان لوبان ، ودخل به انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية. وركز كل هجومه على غير الفرنسيين بصفة عامة والعرب والمسلمين بصفة خاصة، وبلغت عنصريته حدًا طالب عنده الحكومة بطردهم من فرنسا ، وصرخ فى أنصاره قائلا : إن الفرنسيين يكدحون طوال النهار لبناء وطنهم ، ثم يأتى الغرباء ليستولوا على نسائهم طوال الليل . وبرغم أن هذا التيار الفاشى العنصرى لا يزال محصوراً ومحدوداً للغاية فى فرنسا ، إلا أن احتمالات انتشاره متوافرة وآخذة فى الازدياد ، خاصة فى ظل المناخ العالمى السائد الذى تخلى عن الاستقطاب الرأسمالى فى مواجهة الاستقطاب الشيوعى بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفييتى، ليحل محله الاستقطاب المسيحى فى مواجهة الاستقطاب الإسلامى، وهو مناخ يمكن أن يشكل تربة صالحة لنمو كل التيارات الفاشية والعنصرية.

وفى شيللى، أخذت الحركات اليمينية المتطرفة تنادى بالشعارات القومية

والفاشية والعنصرية برغم أن حكومة سلفادور أليندى اليسارية كانت منتخبة ديمقراطياً فى انتخابات حرة . وقام جنود الجنرال بينوشيه - عميل وكالة المخابرات الأمريكية المركزية - باغتيال أليندى ، ونشروا الرعب فى البلاد ، ومارسوا القهر البدنى والإعدام الجماعى. وتجمع الفاشيون على هيئة رجال عصابات مسلحين ، بقيادة بعض قدامى العسكريين الذين هاجموا العزل من مجموعات اليسار ، ونهبوا المكتبات التى تحتوى على الكتب التى تتعارض مع أيديولوجيتهم ... إلخ . كل هذا بتخطيط وتوجيه من وكالة المخابرات الأمريكية التى لم تحتمل وجود حكومة يسارية فى شيللى ، فقررت التآمر للقضاء عليها برغم أنها وصلت إلى الحكم بمنتهى الديمقراطية وبالإرادة الحرة للشعب الشيللى، ذلك أن الولايات المتحدة لا ترى الديمقراطية إلا من وجهة نظرها القومية الخاصة بها تمامًا .

من هنا وقع الاختيار على الرئيس اليوغسلافى سلوبودان ميلوسفيتش فى يوليو ٢٠٠١ ليكون أول رئيس دولة يحاكم بتهمة ارتكاب جرائم فاشية وعنصرية فى حق الإنسانية أمام المحكمة الدولية فى لاهاى ، فى حين أفلت من المثول أمامها أو جستو بينوشيه ديكتاتور شيللى بعد سقوطه . وقد سبق لبينوشيه أن نجا من بين فكى القضاء البريطانى بحجة التقدم فى السن ، أو بحجة حصانة رؤساء الدول ، أو بحجة ضعف حالته الصحية التى لا تمكنه من عبور المحاكمة بسلام . ولم تذكر المحاكم أهم سبب لنجاته ، وهو أنه رجل أمريكا الذى مكنته المخابرات المركزية من الاستيلاء على السلطة فى شيللى عام ١٩٧٣ ، ودفعت به إلى تصفية عشرات الآلاف من خصومه وخصوم واشنطن الاشتراكيين الذين كانوا قد وصلوا إلى السلطة بأغلبية أصوات الناخبين . ولهذه الأسباب التى لا يذكرها الإعلام الغربى على الإطلاق ، لم يكن هناك أمل قوى فى أن يصدر القضاء البريطانى حكماً نهائياً بتسليم بينوشيه إلى فرنسا أو أسبانيا أو بلجيكا لمحاكمته هناك بتهمة الإجرام فى حق الإنسانية .

أما سلوبودان ميلوسيفيتش الفاشى الأخر فله شأن آخر ، إذ تعنى محاكمته محاكمة كل النظم الشيوعية التى تحدت الولايات المتحدة طوال النصف الثانى من القرن العشرين . وتعنى أيضًا محاكمة النظم الاشتراكية فى أوروبا طوال هذه المدة ، على أساس أن يوغوسلافيا مجرد نموذج لما دار فى البلاد الاشتراكية . كذلك تعنى أن الوحش الصربى قد تم اصطياده ووضعه فى القفص ، لأنه لم يعد له من يدافع عنه بعد أن ولى زمان الاشتراكية ، واتضح أن حصول يوغوسلافيا على مساعدات أمريكية ، يعتبر مبرراً كافياً للغاية لتسليم ألف ميلوسيفيتش للمحكمة الدولية ، وانتهاك كل القوانين اليوغوسلافية التى تمنع ذلك ، بما فيها حكم المحكمة الدستورية العليا فى بلجراد .

وتريد الولايات المتحدة ومعها الغرب بهذه المحاكمة ، ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد . فهى تحتوى على محاولة لخطب ود الشعوب الإسلامية ، التى يوجد فى أراضيها أكبر مستودع من بترول العالم . ومن الممكن أن تصدق هذه الشعوب أن نظاماً سياسياً أوروبياً تتم محاكمته لأنه أجرم فى حق مسلمين ، مما يمكن أن يفتح بوابة البترول على مصراعيها للولايات المتحدة التى تدرك جيدًا أن لدى هذه الشعوب قدرًا لا يمكن تجاهله من الشعور بالمرارة والضيق تجاهها بل إن هناك تياراً معادياً لها بين المسلمين له وزنه . ومن الممكن أن تكون محاكمة ميلوسيفيتش عربوناً على صدق نياتها تجاهها ، مما يؤمن مصالحها الحيوية لديها . وهذا يعنى أن الولايات المتحدة ضد فاشية ميلوسيفيتش إذا تعارضت مع مصالحها ، ومع فاشية بينوشيه إذا كانت امتداداً لنفوذها الذى تمارسه على دول أمريكا اللاتينية ، بصرف النظر عن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان التى تدوى بها أجهزتها الإعلامية فى أسماع العالم ليل نهار .

وهذا يعود بنا إلى القواعد الأساسية للعبة السياسية ، وهى أن المبادئ الإنسانية والشعارات الحضارية والمثل الأخلاقية إنما هى مجرد أقنعة براقة تخفى المصالح

الضارية التى تدوس فى طريقها كل القيم من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم المادية . وقد عبر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر عن هذه القاعدة السياسية الثابتة ، بصراحة منقطعة النظير حين قال : «ليس لبريطانيا مبادئ ثابتة ، وإنما لها مصالح دائمة» .



(٣٠) روح العصر

روح العصر مصطلح يطلق على منظومة الأفكار والتيارات والتوجهات والمذاهب والإبداعات الأدبية والفنية والإنجازات العلمية والتكنولوجية والمادية ، المتفاعلة مع بعضها بعضًا بحكم التجاور والاحتكاك فيما بينها داخل إطار زمنى واحد . وغالبًا ما تتبلور روح العصر فى قادته من مفكرين وسياسيين وفلاسفة وفنانين وأدباء ... إلخ . وقد أثبت التاريخ أن الخلود كتب للذين استوعبوا هذه الروح وجسدوها فى إنجازاتهم . أما الذين عاشوا على هوامشها ، وعيونهم مثبتة على عصور أخرى يحاكونها لأنها فى نظرهم مثل عليا يجب أن تحتذى ، وأن التاريخ يعيد نفسه ، فقد كتبوا على أنفسهم التهميش والتبعية واستنساخ صور من أصول فات أوانها . فالتاريخ لا يكرر نفسه أبدًا ، ولا توجد لحظة تشبه لحظة سابقة ، أو كما قال الفيلسوف الإغريقى هيراقليطيس الذى عاش فى القرن الخامس قبل الميلاد : «إنك لا تستطيع أن تنزل إلى النهر مرتين» لأن الإنسان يتغير فى حياته من لحظة إلى أخرى دون توقف ، وكذلك النهر . فكل الكائنات والأشياء فى صيرورة مستمرة . ومن هنا كان لكل عصر روحه التى يتميز بها .

والزعيم السياسى الصانع لتاريخ عصره هو الذى يتشرب روح هذا العصر ، فكرًا وعلمًا وفنًّا وحسًّا ، ولا تقتصر مهمته على إجادة توظيف الآليات السياسية من مخططات ، ومناورات ، ودراسات جدوى ، وتقدير مواقف ، ورصد احتمالات ، وتجميع طاقات ، وتطوير إمكانات ... إلخ ، بل تمتد مهمته لتشمل كل معطيات عصره حتى يحولها إلى قوة دفع قومية لأمته . ولا يعنى هذا أنه يتحتم عليه أن يكون متخصصًا فى

هذه الفروع كلها ، بل يكفى أن يكون واعيًا بإمكاناتها فى التفاعل فيما بينها ، وتوليد طاقات جديدة تدفع إلى آفاق جديدة ، وهكذا . وخير مرشد أو دليل له ، يتمثل فى استيعابه لروح العصر التى تجعل خطواته فى الاتجاه الإيجابى الصحيح . ويقول دين كيث سايمنتون فى كتابه «العبقرية والإبداع والقيادة» ، إن روح العصر يمكن أن تحدد الطريقة التى تكشف بها العبقرية عن نفسها فى شتى المجالات ، ومنها المجال السياسى بطبيعة الحال . ويبدو أن العظمة الفردية تمنح لأولئك الذين يستجيبون لتوقعات العصر واحتمالاته ، أفضل من غيرهم . وهى الفكرة التى عبر عنها الفيلسوف الألمانى هيجل فى كتابه «فلسفة الحق» حين قال : «إن الإنسان العظيم فى عصر ما، هو ذلك الذى يستطيع صياغة إرادة عصره ، ويخبر عصره بجوهر هذه الإرادة وكهنها ثم يحققه على أرض الواقع . إنه يحول صميم عصره وجوهره إلى حقائق مادية ملموسة» . وهى نفس الفكرة التى عبر عنها الأديب الألمانى جيته فى رواية «فاوست» حين قال : «إن ما تسميه «روح العصور» ، ليس إلا روح هؤلاء الحكماء ، التى يكشف العصر المنعكس على مرآتها عن نفسه» .

والقيادة أيضًا يمكنها أن تنطلق فى مسارات معينة من خلال روح العصر السياسية أو العسكرية . وفى هذا يقول ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» : «إن من يوجه أنشطته وفقًا لروح العصر ينجح» . إن لكل عصر أوتارًا مشدودة ، لكن الرائد وحده هو الذى يستطيع أن يعزف عليها ألحانًا جديدة تصبح جزءًا عضويًا من وجدان أمته ، أما السياسى التقليدى ، فربما كان يجيد العزف أيضًا ، لكن الألحان ليست من إبداعه وإنما من تراث من سبقوه . أما الروائى الروسى تولستوى فكان يؤمن بأن روح العصر تتجسد فى طاقة الجماهير ، والقيادة ليست سوى جزء من هذه الطاقة . ففى روايته الشهيرة «الحرب والسلام» قام بتحليل عميق لسيرة نابليون العسكرية ، وأيد الرأى القائل بأن القادة لا يقودون فى الواقع ، بل يتبعون أتباعهم عندما قال : «عندما نتعمق

فى جوهر أية حادثة تاريخية ، هذا الجوهر الذى يكمن فى نشاط الجماهير التى تشارك فيها ، فلابد أن نقتنع بأن إرادة البطل التاريخى لا تتحكم فى نشاط الجماهير ، بل تخضع دائمًا للسيطرة الجماهيرية» . لكن يجب ألا نأخذ قول تولستوى على علاته لأنه يتناول القضية من ناحية الكم فحسب ، إذ إن الكيف الذى تملكه القيادة أو الصفوة أو النخبة الحاكمة لابد أن يكون أكثر وأعمق وأحد تأثيرًا وفعالية من الكم الذى تملكه الجماهير مهما كانت قاعدتها ضخمة وعريضة ، وخاصة إذا كانت تتصرف طبقًا لروح القطيع . ولذلك تبدو روح العصر كأوضح ما تكون فى الخطوات التى تتخذها القيادة الواعية الرشيدة ، وتقل درجة الوضوح عندما نتتبعها وسط الجماهير العريضة التى قد يؤثر فى حركتها اللاوعى الجمعى ، أما النخبة القائدة فيصعب أن تترك حركتها نهبًا للاوعى .

وإذا كان دين كيث سايمنتون يؤكد فى كتابه «العبقرية والإبداع والقيادة» الصادر فى عام ١٩٨٤ ، على أن روح العصر هى التى تتحكم فى العبقرية التاريخية ، فإن نظرته هذه نظرة أحادية الجانب ، لأننا من ناحية أخرى ، نستطيع أن ندرك أن العبقرية التاريخية بدورها لابد أن تشارك - إلى حد كبير - فى صياغة روح العصر ومنحها شخصيتها المتميزة المتبلورة. بدليل أن روح العصر يمكن أن تصاب بانتكاسة، وتفقد قوة دفعها التى كانت تمتلكها فى مراحل سابقة، إذا فقدت النخبة القائدة نظرتها الإستراتيجية الشاملة، وقدرتها على المبادرة، وتركت الأمور تجرى فى أعنتها. صحيح أن لكل عصر روحًا تميزه، لكن شتان بين روح وثابة، ومتدفقة بالحيوية، وتستشرف آفاق المستقبل باستمرار، وتحشد الطاقات والإمكانات لبلوغها، وبين روح خافتة، وسلبية، ومتهافتة، وتحاول محاكاة الآخرين والتعلق بأذيالهم .

وقد اهتم المفكرون السياسيون والاجتماعيون والاقتصاديون منذ أواخر القرن الثامن عشر بدراسة روح العصر كمؤشر للمسارات التى يمكن أن يشقها التطور

الحضارى .فهناك اعتقاد بأن روح العصر تكشف عن نفسها فى أنماط أو دورات منتظمة تظهرها الأحداث التاريخية عبر الزمن ، ويمكن أن تشكل خريطة هادية للخطوات التى يتخذها الزعماء والقادة ، حتى لا تتحول خطواتهم إلى قفزات فى الظلام . ويعتقد بعض المفكرين أن حركة التاريخ تسير إلى الأمام ، فى حين يرى مفكرون آخرون أن التاريخ يسير فى دورات ، وبالتالى فإن روح العصر ليست فى اطراد وتقدم مستمرين . فمثلاً ، يوضح هيجل فى فلسفته للتاريخ أن مسار الأحداث التاريخية يتخذ اتجاهًا محددًا تتحكم فيه روح العصر . أى أن العالم يتحسن باطراد طبقًا لتطور الحرية الإنسانية . كما يعتقد ماركس أن أنماط التاريخ تبرهن على التقدم الذى يؤدى فى هذه الحالة إلى سيطرة العمال على وسائل الإنتاج .

لكن فيلسوفًا آخر من القرن التاسع عشر هو هربرت سبنسر ، كان له مفهوم آخر عن روح العصر . وهو مفهوم أصبح المقابل الاجتماعى الثقافى للمتغيرات فى أصل الأنواع أو الأنساق البيولوجية كما رصدها وحللها تشارلز داروين . فالمجتمعات ، مثلها مثل الكائنات الحية ، تتطور سياسيًا ، واجتماعيًا ، واقتصاديًا ، وفكريًا ، وسلوكيًا ، وروحيًا ، عبر الزمن ، مدفوعة بالحاجة إلى التكيف مع البيئة . وكان سبنسر هو الذى صاغ مصطلح «البقاء للأصلح» برغم أنه ارتبط باسم داروين ، فقد وصف به سبنسر قوة هذه الضغوط الانتقائية ، والعمليات التطورية التى لا تتوقف فى حياة المجتمعات التى تتغير إلى الأفضل . فالتقدم ليس صدفة بل ضرورة . ومن الواضح أن الثقة فى التطور المادى فى القرن التاسع عشر كانت قوية لدرجة أن سبنسر اعتبره مرادفًا للتقدم الذى يحتاج إلى مفهوم أعمق وأشمل من هذا المنظور المادى البحت الذى لا يمكن اعتباره تقدمًا إذا ما أصيب المجتمع بنكسات روحية وفكرية وثقافية وحضارية .

من هنا كانت الدراسات والبحوث التى ركزت على تحليل المتغيرات الدورية فى روح العصر المعرضة دائمًا للإصابة بالانتكاس والتراجع والتدهور. فقد شهد

التاريخ عصورًا للتنوير والتقدم أعقبتها عصور للظلام والتخلف . ولذلك حرص كثير من المفكرين السياسيين والفلاسفة الاجتماعيين والعلماء السلوكيين على دراسة دورات التاريخ التى لا تتقدم إلى الأمام بالضرورة. وقد فسر الفلاسفة الصينيون القدماء حركة التاريخ فى إطار التذبذب بين السلبية والسكون وبين الإيجابية والكفاح . واستخلص المؤرخ العربى ابن خلدون فى العصور الوسطى، إيقاعًا دوريًا يتجسد فى ازدهار الأنظمة السياسية وسقوطها . وأوضح فيلسوف التاريخ الإيطالى جامبا تيستا فيكو أن هناك دورات تعاود الحدوث فى تاريخ الحضارة الإغريقية الرومانية والحضارة الغربية الحديثة. وهذه الدورات التاريخية - إذا أمكن إثبات وجودها على وجه اليقين - تتناقض مع فكرة التقدم المتدفق إلى الأمام دون عائق فى طريقه . أى أن التاريخ يمكن أن يتراجع مثلما يمكن أن يتقدم ، وجوهر روح العصر يقاس بازدهار القيم الروحية والإنسانية والحضارية وليس برسوخ وانتشار القيم المادية وحدها .

وكان عالم الحضارة والاجتماع والسياسة بتريم سوروكين الروسى قد أصدر فى عام ١٩٤٢ كتابه «الديناميكيات الاجتماعية والثقافية» الذى أوضح فيه أن التاريخ يتأرجح فى حركات بندولية بطيئة بين نظامين أيديولوجيين كبيرين ، أطلق عليهما مصطلحى «النظام المادى» «والنظام الفكرى» . ويتميز النظام المادى بالتجريبية ، والحسية ، والزمانية أو الدنيوية ، والحتمية المادية باعتبارها الأساس الوحيد لواقع فى حالة تحول مستمر ، والفرد بصفته الوحدة الاجتماعية الأولية التى تحقق وجودها من خلال اللذة والمنفعة . أما النظام الفكرى فيتناقض مع هذا المفهوم من حيث اعتماده على النزعة العقلية المجردة ، وخاصة الوحى الذى يتجاوز بثباته وخلوده كل عوائق المادة . لكن يظل للأفكار المجردة وجودها فى هذا العالم الواقعى . ويتميز هذا النظام بأنه يمنح الفرد إرادة حرة مضادة للحتمية المادية ومتجاوزة لكل حدودها الضيقة ، مما يجعل هذا الفرد يتمتع بمكانة أسمى برغم خضوعه لحدود النظام الاجتماعى ، والقيم

الأخلاقية التى تنهض على الأفكار المجردة والمثل العليا التى تحتم عليه الدخول فى جهاد مضاد لمتطلبات اللذة والمنفعة التى تنهشه من الداخل .

ويرى سوروكين أن روح العصر المستمدة من النظام المادى أو الحسى ترتبط بأشكال الفن الواقعى والدنيوى ، أما روح العصر المستمدة من النظام الفكرى فترتبط بأساليب التعبير الجمالية والمثالية والروحية والدينية . ولكل نظام منهما ، ملامحه الخاصة المميزة لأبنيته السياسية والقانونية والاجتماعية . والزعيم الواعى بروح عصره لابد أن يضع هذه الملامح أو القوى فى اعتباره حتى يستطيع أن يعزف على الأوتار الصحيحة . ويعتقد سوروكين أن النظامين : المادى الحسى والفكرى التصورى يشكلان طريقتين شاملتين لتحديد التوجهات الاجتماعية الثقافية المفضلة فى حضارة معينة ، فى لحظة من لحظات تاريخها ، وهى التى تميز الملامح الأساسية لروح العصر . وقد تناوب هذان النظامان الأدوار عبر مسار تاريخ الغرب بصفة خاصة . كما يفترض سوروكين أن الحركة البندولية ما بين العوالم المادية والعوالم الفكرية ، متأصلة فى طبيعة العقل البشرى ، مما يجعل مثل هذا التحول أو التغير وشيك الوقوع دائمًا . ولا يعد أحد النظامين بمفرده كافيًا تمامًا للوفاء بالحاجات الإنسانية ، ولذلك فإن سيطرة أحد النظامين تولد السخط والرفض المضاد طبقًا لقانون الحركة الثالث عند نيوتن : «كل فعل له رد مساو له ومضاد فى الاتجاه» ، بحيث تؤدى هذه السيطرة فى النهاية إلى ظهور النظام المعارض له تمامًا .

والقائد أو الزعيم المتمكن من قواعد اللعبة السياسية ، يدرك تمامًا ضرورة التوازن بين مراكز الثقل السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع ، حتى لا تكتسب فئة أو طبقة أو جماعة ثقلاً أكثر من اللازم ، فتتحول إلى مركز قوة يخل بالتوازن ، وقد يؤدى إلى غرق سفينة المجتمع بعد أن يعجز الربان عن التحكم فيها وقيادتها . ولكى يتجنب مثل هذا الخلل ، فلابد أن يدرك أن روح العصر ليست اتجاهًا

أحادى الجانب أو المسار . بل هى منظومة أو بوتقة تحتوى على كل التفاعلات والتناقضات والصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية ، بنسب قد تزيد فى أحدها ، لكنها تظل محكومة من خلال المنظور الإستراتيجى للزعيم أو القائد . وهناك من القادة من يؤثرون السلامة فيعملون على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن ، وهناك من يملكون الجرأة بل ويميلون إلى المغامرة نيعملون على تصعيدها وتسخينها إلى أعلى درجة ممكنة ، لعلها تشغل الأطراف المعنية عن مواجهة السلطة وتحديها ، لكنها مغامرة لابد أن يحسب حسابها جيدًا حتى لا يفلت الزمام من يد القيادة فى نهاية الأمر .

ولا شك أن روح العصر يمكن أن تلعب دور البوصلة الهادية للزعيم المثقف والمفكر والواعى بمعطيات عصره . بل إن هذه الروح فى بعض الأحايين تتحكم فى كمية الخطوات الجديدة ونوعيتها ، لدرجة أن المفكر الأمريكى ف. أ. وودز أصدر كتابا عام ١٩١٣ بعنوان «تأثير الملوك» حاول فيه أن يثبت استحالة الفصل بين الخصائص والمتغيرات الفردية للملك أو القائد وبين الأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية بل والثقافية للأمة . وقد وجد فعلاً أن الملوك الأقوياء والمتوسطين والضعفاء يرتبطون بفترات قوية ، ومتوسطة ، وضعيفة على التوالى . إن تأثير العوامل الفردية المتمثلة فى الذكاء والنزعة الأخلاقية والقيادة الرشيدة ، على شهرة الملك أو القائد واحتلاله مكانة مرموقة وعريضة فى وجدان أمته ، هو معيار أو مقياس ينبئ باكتساب العصر لاسم الحاكم ، بمعنى أن القائد العبقرى قد يلعب دورًا لا تقل أهميته عن الدور الذى تلعبه روح العصر فى صناعة التاريخ .

وتتأثر روح العصر تأثرًا بالغًا بالمعارك الحربية بصفتها نقاط تحول فى التاريخ ، فهى يمكن أن تتسبب فى اشتعال هذه المعارك ، لكنها تتأثر بنتائجها وتداعياتها بعد ذلك ، أى أنها يمكن أن تكون السبب أولاً ثم نتيجة لها فيما بعد . فقد تقرر معركة

واحدة نجاح تمرد أو فشله ، كما فى هزيمة الجنرال الأمريكى «لى» فى معركة جيتسبرج فى الحرب الأهلية الأمريكية ، أو تقرر بقاء أمة ، كما فى انتصار الإنجليز على الأسطول الأسبانى (الأرمادا) عام ١٥٨٨ أمام سواحل إنجلترا ، أو نهاية قائد ، كما فى هزيمة نابليون فى معركة ووترلو . ويرى بعض المؤرخين هذه المواجهات باعتبارها اللحظات التى تسود فيها إرادة العباقرة سيادة مطلقة ، فتكون النتيجة أنهم هم الذين يؤججون روح العصر ويصوغونها ، وليست هى التى تصنعهم ثم تضعهم على القمة .

وكانت هناك مفارقة أو تناقض حاد لا لزوم له بين المؤرخين الذين يؤمنون بأن البطل هو الذى يصنع روح العصر ويصوغها ، وبين المفكرين الذين يعتقدون أن روح العصر هى التى تصنع البطل وتمنحه فرصة الشهرة والمجد على مر التاريخ ، فى حين أنه تناقض يبدو مفتعلاً إلى حد كبير لأن هناك بدهية تؤكد أن الإنسان الذى لا يستطيع أن يكون ابن عصره ، لا يمكن أن يكون ابن أى عصر آخر . أى أن العلاقة بين روح العصر والعبقرية الفردية هى علاقة عضوية وجدلية ، تنهض على التأثير والتأثر المتبادلين ، بحيث لا يمكن اعتبار إحداهما مجرد صنيعة للأخرى . وبالتالى يصعب قبول مقولات المؤرخ الإنجليزى توماس كارلايل بشأن عبادة البطل ، وكذلك مقولات نقيضه ليو تولستوى الأديب والمفكر الروسى بشأن روح العصر .

إن توماس كارلايل نموذج لهؤلاء المؤرخين من أصحاب مذهب عبادة البطل . فمثلاً وضع نابليون فى كتابه «عن الأبطال» على رأس القائمة المقتصرة على العباقرة صناع التاريخ . ولم يكن هو المؤرخ الوحيد الذى وضع نابليون فى مثل هذه المنزلة الرفيعة . لكن هناك العديد من المؤرخين الآخرين الذين رفضوا منح مثل هذه الأهمية شبه المطلقة لفرد بعينه . من بين هؤلاء تولستوى الذى ضمن روايته «الحرب والسلام» تعليقات وتحليلات لاذعة ضد تفسير التاريخ من خلال العبقرية عمومًا وعبقرية نابليون بصفة خاصة . فقد علق تولستوى على المعركة الملحمية فى

بورودينو : «لم يكن نابليون هو الذى وجه مسار المعركة لأن أيًا من أوامره لم ينفذ ، كما أنه لم يكن يعرف خلال المعركة ماذا يحدث أمامه ، ومن ثم فإن الطريقة التى قتل بها الناس بعضهم بعضًا لم تقررها إرادة نابليون ، بل حدثت مستقلة عنه ، وبما يتفق مع إرادة مئات الألوف من الناس الذين شاركوا فى هذا العمل» .

لكن مهما أورد تولستوى من حجج ، فإنه لا يستطيع أن ينكر أن الذى خطط لهذه المعركة سواء على المستوى الإستراتيجى أو التكتيكى كان نابليون الذى صوره تولستوى كأنه وجد فى ميدان المعركة بالصدفة البحتة !! قد تكون روح العصر العسكرية هى التى وفرت الشروط الضرورية لانتصار فرنسا أو هزيمتها ، لكن كان لابد لهذه الروح أن تتجسد بصورة واضحة فى شخص ما . وكان هذا الشخص هو نابليون ، لكن هذا لا ينفى أيضًا تجسدها فى الجماهير المتفاعلة معه ، وإن كانت بصورة أقل وضوحًا لأنها أكثر عمومية . فالقائد الذى يتمتع «بالكاريزما» أو سحر الشخصية وجاذبيتها ، ويفضل الهجوم على الدفاع ، بشرط أن يكون ممتلكًا مقوماته ، لابد أن يضع بصمته على روح العصر . فالقادة المنتصرون هم غالبًا القادة الذين يهاجمون أولاً ، إذ يجبر هذا القائد خصمه ، بامتلاك زمام المبادرة ، على أن يتخذ موقفًا مدافعًا . لقد كان الإسكندر الأكبر ، ويوليوس قيصر ، وجنكيزخان ، وفريدريك العظيم ، ونابليون ، وهتلر ، جميعهم ميالين دائمًا للهجوم أولاً ، بصرف النظر عن نوعية البصمة التى تركوها على روح العصر .

إن التاريخ زاخر بالشواهد التى تدل على أن كلا من العبقرية وروح العصر ، يساهمان معًا فى القيادة والإبداع والابتكار، إذ تشارك روح العصر بوصفها اتجاهًا متقدمًا إلى الأمام أو متناميًا فى دورات، أو ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية ، أو ستارة خلفية لمسرح الأحداث التى تحدد العلامات المميزة الدالة على العصر ، أو تحدد مدى النجاح الاجتماعى الثقافى للقائد السياسى أو العسكرى أو الثقافى أو

الفكرى أو العلمى . لكن فى الوقت نفسه ، لابد من الإيمان بأن السياق أو السباق أو الموقف الراهن ، يتأثر أيضًا ببعض الخصال والخصائص الفردية كالذكاء ، والاتجاه الأخلاقى ، والقدرات القيادية ، والإنتاجية ، والعمر ، وبنية المعتقدات ، وذلك وفقًا للمجال النوعى من النشاط . ولا يكفى أن تتيح روح العصر المكان والزمان المناسبين حتى تقوم بدورها ، بل لابد من وجود الضلع الثالث فى المثلث والذى يتمثل فى الشخص المناسب . ولذلك لا معنى ولا جدوى من وضع العبقرية الفردية أو الكاريزما الشخصية فى مواجهة أو تناقض مع روح العصر ، كما لو كانت مسألة بسيطة هدفها التثبت من التأثير النسبى للعوامل الشخصية الفردية والعوامل الاجتماعية العامة، كل على حدة. لكن التداخل أو التفاعل فيما بينها معقد ومتشابك بحيث يصعب رسم الحدود الواضحة بينها. صحيح أن معادلة «الشخص المناسب فى المكان المناسب فى الزمان المناسب» قد تبدو لأول وهلة واضحة ويسهل تطبيقها على الجوانب والأعماق والأبعاد المتعددة لروح العصر . لكن قواعد اللعبة السياسية فى هذا الشأن لا يمكن رصدها وتحديدها ببساطة لاختلاف أساليب ممارستها وتطبيقها، فقد تكون احتمالية الإنجاز لدى طراز معين من القادة أعلى عندما تأخذ روح العصر شكلاً معينًا، فى حين قد يستفيد طراز آخر من القادة إذا تحولت روح العصر إلى شكل آخر .

إن روح العصر مجال مثير وشيق ومتشعب لدراسة المناخ الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والإعلامى والحضارى ، الذى تتجمع عوامله ودوافعه لأسباب عديدة فى فترة من الفترات ، فتميز عصرًا بأكمله ، وهى منظومة تشتمل على أسباب واعية ، وتداعيات غير واعية ، حوافز خاصة ومؤثرات عامة ، رواسب تاريخية وتطلعات مستقبلية ، تقاليد قديمة وحساسيات جديدة ... إلخ . وقد دخلت روح العصر منعطفًا جديدًا فى عصر العولمة أو عصر المعلوماتية الذى يؤكد أن العالم قد أصبح قرية كونية صغيرة ، وبالتالى اكتسبت روح العصر قوة دفع ، بلغت من السطوة والانتشار أنها تسعى لتنميط الدول الصغرى وقولبتها فى أطر قامت الدول

الكبرى والقوى العظمى بتصميمها وصنعها بدعوى مساعدتها على تشرب روح العصر التى أصبحت تستخدم الآن قناعًا براقًا لإخفاء مظاهر التبعية الذليلة والغيبوبة الحضارية التى تفرض بالتدريج على الدول النامية أو المتخلفة التى يجب - من الآن فصاعدًا - أن تنظر بعين الشك والريبة والتفحص والتعرية لهذا القناع البراق ، حتى لا تتحول روح العصر إلى روح الضياع والهزيمة والتشتت وغير ذلك من السلبيات والمحن المعضلات التى عانت منها هذه الدول البائسة ، ولم تعد فى حاجة إلى المزيد منها .



(٣١) روح القطيع

روح القطيع من أسوأ قواعد اللعبة السياسية التى يمارسها الطغاة فى الدول الشمولية التى ترزح تحت وطأتهم ، إذ إنها تساعدهم على طمس قدرة التفكير الواضح والتحليل الموضوعى واليقظة العقلية التى يمكن أن تمارسها الشعوب فى مواجهة الحقائق والوقائع الراهنة . إن التفكير هو أخطر أعداء الديكتاتورية ، فهو امتياز أو حق لا يمارسه سوى الديكتاتور نفسه . وإذا كانت وظيفة العقل البشرى تعتمد على استقبال الأفكار وتمحيصها وتحليلها ونقدها وتقويمها ثم القيام بعد ذلك بإرسالها إلى الآخرين وهكذا، فإنها فى ظل الديكتاتورية تعتمد فقط على استقبال الأوامر والتعليمات التى تلح وتتكرر بلا ملل كى يتم تنفيذها بحذافيرها دون تفكير. أما من يتصور فى نفسه القدرة على التفكير فى مغزى أوامر الديكتاتور وتوجيهاته ، وربما التحليل والنقد، وبالتالى الخروج عن مسار القطيع، فلابد أن يدفع ثمن تفرده هذا غاليًا .

ووسائل هذا العقاب متعددة ومتجددة ويصعب حصرها ، لكنها كلها تشترك فى خاصية التعذيب الجسدى والمعنوى ، سواء أكان سلبيًا أم إيجابيًا ، على أيدى زبانية التعذيب والقهر الذين عرفتهم البشرية فى معظم عصورها . ذلك أن أساليب التعذيب البدنى والإذلال المعنوى هى أساليب مباشرة وتقليدية ومعروفة منذ أزمان بعيدة ، وهى تهدف إلى تحطيم الكيان النفسى والفكرى والبدنى للضحية حتى تفقد القدرة تمامًا على تنوير العقول وتحريض الآخرين على التفكير والنقد والتقويم ومقاومة البطش والوقوف فى وجه الديكتاتورية . بل يصبح هدف الضحية فى النهاية ، طلب السلامة الشخصية ، وتجنب التعذيب بآلامه الرهيبة ، بالانضمام إلى أفراد القطيع ،

وإن كانت قوة التحمل والصمود تختلف من شخصية إلى أخرى . لكن إذا زادت هذه القوة على حدود معينة قد تنذر بتحويل صاحبها إلى بطل فى نظر أفراد الشعب ، ففى هذه الحالة لابد من وضع نهاية حاسمة لحياته . قد يبدو شهيدًا لفترة ما ، لكن سرعان ما ينساه القطيع المنهمك فى الحفاظ على سلامته والبحث عن لقمة العيش .

وقواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، صريحة وواضحة بل وفاجرة ، ولا تحتاج حتى لغطاء ديمقراطى تخفى به وسائلها للتعذيب البدنى والنفسى والفكرى . فتتراوح وسائل التعذيب البدنى بين الكى بالنار ، والخلع البطىء للأظافر ، والجلد ، والوقوف على أطراف الأصابع فى غرفة مليئة بالمياه الباردة حتى لا تموت الضحية غرقًا إذا ما وقفت على قدميها كالبشر العاديين ، والصدمات الكهربية ، والنوم فى زنزانة مضاءة بمصابيح ساطعة باستمرار ، أو الحبس الانفرادى فى ظلام معتم بارد ، أو الاغتصاب إذا كانت الضحية امرأة أو رجلاً ، أو التعليق رأسًا على عقب فوق النار ، أو تغطيس الرأس فى الماء تباعًا ، ودفع تيارات الماء المنبثقة بقوة فى الأنف ، والسحل بجر الجسم على الأرض من شعر الرأس ، وغير ذلك من أساليب التعذيب البدنى التى لا تتوقف إلا عند التأكد من أن الضحية قد ضبطت موجات مخها على أجهزة إرسال الزعيم وأصبحت فردًا من أفراد القطيع ، تسير على هدى من يقودها .

أما وسائل التعذيب النفسى والفكرى ، فهى أكثر حنكة وخبثًا ومهارة وذكاء من وسائل التعذيب البدنى . فهى تبدأ بعزل الضحية عزلاً كاملاً عن العالم الخارجى ، بل وقد يتم حبسها فى مكان لا تعرف فيه النهار من الليل أو الشتاء من الصيف ، وبذلك تتوقف الحياة بالنسبة لها تمامًا ، ولا تعرف فى الدنيا إلا ذلك الحارس الذى يدخل عليها بالطعام والشراب والأفكار والأخبار المصنوعة لها خصيصًا . وبالتالى يتوقف عقلها عن التفكير الخلاق الخاص بها ، تحت وطأة اكتئاب نفسى شديد يحيل الحياة فى نظرها إلى وجود لا معنى له ولا طعم . يكفى أن ذلك الحارس يصبح عندها بمثابة

الدنيا كلها ، ومع استمرار العزل والحبس ، تصبح علاقة الضحية بسجانها ، علاقة تنهض على الطاعة التلقائية الخالية من كل مظاهر الضغط والإرهاب ، بل الطاعة التى تصل إلى درجة الحب الحقيقى .

وبعد أن ينسى السجين أن هناك عالمًا خارج سجنه يصطخب بالحياة ويتدفق بالصراع والتسابق إلى آفاق المستقبل ، وينسى أيضًا المبادئ والأفكار التى سجن من أجلها ، تبدأ عملية تلقينه الأفكار الجديدة التى يصبح من السهل أن يقنع نفسه بها . وكأنه تقهقر إلى مرحلة الطفولة التى يتعلم فيها مبادئ التفكير والقراءة والتفسير من خلال التكرار والإلحاح المستمرين أو المتقطعين طبقًا لحالة كل سجين على حدة . وخاصة أن الغريزة الاجتماعية التى دفعته إلى خوض الصراع السياسى من أجل الآخرين ، تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة مع استمرار العزل ، فهى غريزة لا تتقد إلا مع الاحتكاك بالآخرين من خلال الحوار الحر ، والنقاش المثمر ، والجدل المنطقى.

ولابد أن يكون المشرفون على تربية القطيع على دراية كبيرة بعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والفكر . وخاصة أن المعرضين لهذا النوع من الضغوط السياسية والنفسية ، عادة ما يكونون من المفكرين والكتاب والمثقفين . وهم يملكون درجة عالية من المقاومة الفكرية القائمة على الحجة الدامغة والبرهان الراسخ والمنطق المتماسك . مما يحتم على رجال السلطة أن يكتشفوا قدرة الضحية على الخداع والتظاهر بالإيمان بأفكار وآراء تحتقرها وتناهضها فى أعماق كيانها ، لمجرد تجنب آلام التعذيب وأهواله . فإذا ما تم الإفراج عن الضحية على أساس أنها أصبحت من أفراد القطيع ، فإنها يمكن أن تستخدم من الدهاء والخبث ما يساعدها على بث أفكارها بطرق ملتوية قد لا تكشفها العيون المبثوثة .

وغالبًا ما تضاف وسائل التعذيب البدنى إلى وسائل التعذيب النفسى حتى يكون العلاج ناجعًا والشفاء من الأفكار المعارضة أكيدًا ، وخاصة أنه يستحيل الفصل

بين آلام البدن وآلام النفس . أما إذا كانت مقاومة الضحية عالية وصمودها مستمرًا بحيث تفشل معها كل وسائل الضغط والعنف والإرهاب ، وإدماجها فى القطيع ، واعتناقها لفكر الديكتاتور ، فإن الموت هو الحل الأكيد والنهائى للتخلص من هذا المصدر المتجدد للمتاعب والمقاومة المزمنة . وأحيانًا يتم القضاء على الضحية فى صمت وتكتم شديدين بحيث لا يعرف الأقارب أو الأصدقاء شيئا عنها ، وذلك كنوع من إشاعة الإرهاب والرعب الغامض بين الجماهير ، أو يتم القضاء عليها علنية حتى تصبح عبرة لمن لا يعتبر بعبقرية الديكتاتور وفكره السديد !

هذا عن فرض روح القطيع على المستوى الفردى والشخصى ، أما على المستوى الجماعى والقومى فيتم عادة من مؤسسات التعليم والتربية والثقافة وأجهزة الإعلام التى لا تنقل لمختلف الأجيال أو قطاعات الجماهير سوى أفكار الزعيم وآرائه وفلسفاته وتوجهاته وتوجيهاته وكتبه ودراساته وتحليلاته وتفسيراته وأوامره وتعليماته !! وعلى الرغم من أن العالم أصبح الآن قرية كونية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات الفضائية ، بحيث أصبح فى إمكان أى فرد واقع تحت نير نظام ديكتاتورى أن يلم بما يدور فى العالم الخارجى بمجرد إدارة مفاتيح الراديو ، هذا إذا كان الديكتاتور قد منع تركيب أطباق التليفزيون الفضائية أو الاتصال بالشبكات الفضائية مثل الإنترنت عن طريق الكومبيوتر الشخصى .

ومع ذلك فإن الدوى الإعلامى والدعائى الصاخب والملح الذى يصم به الديكتاتور آذان الجماهير ليل نهار، لا يترك الفرصة لهذه الآذان كى تتأنى فى الاستماع إلى الإذاعات الخارجية ، أو ما يسمى بإذاعات الأعداء . وحتى لو تفرغ البعض لمتابعة مثل هذه الإذاعات ، فما التأثير الحقيقى والفعلى الذى تحدثه هذه الإذاعات فى المستمعين الذين يدركون جيدًا أن ما يدور على أرض بلادهم قدر رهيب راسخ لا يمكن أن تحركه أو تهزه موجات الأثير التى هى فى النهاية كلام فى الهواء ؟! ولذلك فإن السيادة الإعلامية الحقيقية غالبًا ما تكون من نصيب أجهزة

الديكتاتور ، وخاصة إذا كان متحكمًا فى الاتصال بالإعلام الخارجى سواء فى مجال الإرسال التليفزيونى أو التعامل مع الشبكات الفضائية مثل الإنترنت ، بحيث لا يتبقى سوى الراديو الذى لم يعد يفرض سطوته الإعلامية والدعائية كما كان يفعل قبل عصر الاتصالات الفضائية .

وإذا لم يمارس الإنسان التفكير كفضيلة أو عادة يومية ، فإن عقله غالبًا ما يلجأ إلى الانقياد لوسائل الإعلام التى تلح على أذنيه وعينيه باستمرار ، وخاصة مع تدنى الوعى القومى الناضج الذى يحرص الديكتاتور على تغييبه . وهذا الانقياد أسهل وأسلس من التفكير الشخصى المتفرد ، ولذلك فإن التعود عليه أسرع والركون إليه أكثر راحة واطمئنانًا ! بل إن الإنسان يمكن أن يوحى لنفسه بعدم جدوى التفكير أساسًا فى ظل نظام يبدو كالقضاء والقدر اللذين لا راد لهما ، بحيث تصبح روح القطيع هى الروح السائدة على تفكير الجميع وسلوكهم .

فى هذه الحالة لا تقوم أجهزة الإعلام بتلقين الشعب أفكار الزعيم وتعليماته فحسب ، وهو مستسلم لها تمامًا ، بل إنها تفكر نيابة عنه . ومع استمرار الإلحاح والدوى والحمى الإعلامية ، يجد المواطن نفسه ، ودون أن يدرى ، وهو يتبنى هذه الأفكار والتعليمات على أنها أفكاره هو ، ومع الحرص الدائم على عملية التبنى التى تمنحه إحساسًا وهميًا بكيانه ووجوده ، حتى لو كان كيانًا مفتعلاً ووجودًا مصطنعًا ، فإنه ينتقل من مرحلة التبنى إلى مرحلة التعصب لها وسحق كل من يحاول اعتراضها !هنا يمارس الديكتاتور ما يعرف بطغيان الأغلبية النابع من طغيانه بحيث تحقق الأغلبية أهدافه دون أن يفعل هو شيئًا سوى أن يبارك هذا الطغيان . ولا شك أن نشوة الديكتاتور لاتعرف لنفسها حدودًا عندما يجد نفسه وقد تحول إلى منوم مغناطيسى يحرك بكلمة من فمه أو حركة من إصبعه ، أفراد شعبه السائرين نيامًا !

ومن المعروف أن النائم مغناطيسيًا لا يملك سوى تنفيذ إرادة المنوم حتى لو طلب منه أن يقتل نفسه ، وهذا ما يحدث تمامًا تحت وطأة الديكتاتورية . فعندما يقرر

الديكتاتور خوض حرب ضروس لتحقيق أمجاده وبطولاته الوهمية المريضة ، فإذ بأفراد شعبه يخوضونها حتى النهاية ، حتى لو كان فيها خرابهم الاقتصادى ، وضياع زهرة شبابهم ، وتخلفهم عن ركاب العصر ! فعندما تسيطر الانفعالات الجامحة المحمومة على كل منافذ التفكير العقلانى المتسق وتسدها تمامًا ، فإن الشعب يتحول إلى قطيع هادر لا يرى إلا ما يراه الديكتاتور . ولعل أشهر مثال لهذا التوجه الإعلامى والدعائى كان فى النظام النازى الألمانى بقيادة هتلر ووزير دعايته جوبلز .

كان هتلر يقول بأن الجماهير الحاشدة تتخذ طابعًا أكثر فورانًا بالانفعالات والمشاعر ، بحيث تتحدد آراؤها وأفعالها تحت وطأة انطباعاتها الحسية وطاقاتها العفوية اللحظية أكثر مما تتحدد من خلال المنطق الفكرى المتماسك ، وكان هذا هو سر نجاح الدعاية النازية فى الجماهير الألمانية التى تحولت إلى قطعان تنطلق إلى حيث يشير الزعيم ، لتغليبها الصورة الحسية على التفسير العقلانى ، والجيشان العاطفى على الإرادة الواعية ، والحس البدائى على العقل المتأمل . وقد شهد العهد النازى دق الطبول المستمر المحموم الذى كان يصحب هتلر وهو فى طريقه إلى المنصة فى مؤتمراته التى كان يؤجج فيها انفعالات الشباب وطاقاته حين كانوا يتوحدون معه تمامًا . وكان هناك مفتاح على المنبر يسمح له بتغيير الإضاءة وفق هواه ، وكأنه كان يمارس غسيل المخ بالتنويم المغناطيسى جهارًا نهارًا .

وبرغم أن تحويل الجمهور إلى قطيع ، لابد أن يهدر قيمته الإنسانية لأنه يقترب به من مستوى السلوك الحيوانى التلقائى اللحظى ، فإن الديكتاتور يمكن أن يؤجج مشاعر العظمة الوهمية داخل هذا الجمهور الذى يؤمن بأنه تحت قيادة هذا الزعيم الملهم ، سوف يأتى بما لم تأت به الأوائل . ومن هذا المنطلق مدت الدعاية الهتلرية جذورها إلى أكثر المناطق حلكة وظلمة فى العقل الباطن الجماعى عند الشباب الألمانى بصفة خاصة ، حيث تكمن عقد العظمة النابعة من الإحساس بنقاء الدم

وطفح الغرائز البدائية بالفتك والتدمير ، كما استخدمت فى صور متعاقبة ، أفكارًا وإيحاءات وموضوعات مختلفة بل ومتناقضة ، لأن هدفها كان توجيه الجماهير إلى الموقف الراهن فحسب . وبرغم غياب المنطق العقلانى المتماسك ، فقد نجحت هذه الدعاية بالفعل . لم يترك هتلر - ومعه وزيره للدعاية جوبلز - شيئًا للصدفة فى هذا المجال . وكانت مظاهراته السياسية تعد بمنتهى الدقة لدرجة أنه فطن إلى أن ساعات الأمسيات أكثر صلاحية من غيرها من ساعات اليوم للتأثير العميق فى الحاضرين فى الموقع ، أو فى المستمعين إليه من خلال الراديو فى كل أنحاء ألمانيا ، ففى المساء يسهل سلب إرادة الغير الذى يصبح أكثر استعدادًا للاستماع والاقتناع بأى رأى لأن قوة معارضته تقل عنها فى الصباح حين يكون الوعى على أشده .

ولكى يصبح القطيع كتلة واحدة متوحدة مع الزعيم ، فقد كان يتم إعداده نفسيًا ، وخاصة بعد أن قام هتلر بحل كل الجماعات والجمعيات والهيئات الحكومية والنقابية والأهلية حتى لا تقف حاجزًا أو عقبة بين الزعيم والجماهير ، وحتى لا يحتوى الفرد أى كيان فرعى يصد عنه تأثيرات الدعاية المحمومة التى لا تتوقف أمواجها وتداعياتها . وبرغم التناقضات وأساليب المغالاة والمبالغة التى اتبعتها الدعاية النازية ، فإنها حققت نجاحًا مبهرًا فى بث حمية أو حمى الحماسة والرعب والانتقام والتدمير فى القطيع ؛ لأنها تجنبت شق طريق الشعور الواعى والفكر العقلانى . وفى الوقت نفسه توغلت فى غياهب العقل الباطن الجماعى لتضرب على أوتار الأهواء والعقد والرواسب والعادات غير المعقولة أو المتناقضة التى يستهجنها المنطق التحليلى المتسق . فقد وجدت هذه الشطحات التى توحى بعظمة الجنس الآرى وجبروته وسموه على الأجناس التى ينظر إليها من عل ، الفرصة لكى تسود وتسيطر وتهيمن وتحول الآلة الحربية الألمانية إلى إعصار يجتاح العالم كله . فقد تراجع العقل إلى الوراء وتضاءل أو تلاشى دوره تاركًا مكانه للأفعال المنعكسة الشرطية التى تحكم عالم الحيوان ، وذلك على حد قول الكاتب الروسى تشاخونين فى كتابه «اغتصاب

الجماهير بالدعاية والسياسة» عندما أوضح أن سر نجاح الدعاية النازية كان يكمن فى تطبيقها لنظرية بافلوف فى الأفعال المنعكسة الشرطية التى تعنى التحرك الغريزى والانطلاق الحسى فى غياب شبه كامل للعقل .

ويعتقد الحريصون على انتشار روح القطيع وترسيخها ، أن الدعاية بأسلوب التكرار والملاحقة والإلحاح ، وليس الحوار أو النقاش ، هى أنجح الأساليب والأدوات لتغيير الرأى العام وإعادة صياغته لأهداف محددة . وكانت الدعاية النازية رائدة فى تطبيق هذا الأسلوب الذى وجدت فيه أفضل قناة مباشرة إلى انفعالات الجماهير ومشاعرها ، ولايهم بعد ذلك أن تبلغ العقول أو لا تبلغها على الإطلاق . ذلك أن هذا الأسلوب يهدف إلى استثارة المشاعر والانفعالات من خلال التركيز على محاور انفعالية محددة تدور حولها مشاعر الجماهير من خلال إطار منهجى يمزج التكرار بالإلحاح بالتنويع حتى تقتنع به الجماهير فى النهاية دون أن يصيبها الملل . ويأتى الاقتناع نتيجة للتعود بناء على أن الإنسان بطبيعته هو أسير العادة التى ارتاح إليها جهازه العصبى . وكان جوبلز رائد علم الدعاية ومؤسسه يقول : «إن سر الدعاية المؤثرة والفعالة لا يكمن فى بيانات تتناول آلاف الأشياء المتشعبة والمتنوعة ، وإنما فى التركيز على بعض حقائق فقط ، وتوجيه آذان الناس وعيونهم إليها بإلحاح وتكرار» .

ومن قواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، استخدام الكذب والتضليل والخداع وغير ذلك من الوسائل التى تدعم روح القطيع واحتكار توجيه الجماهير ، مع عدم السماح بوصول أية آراء مخالفة أو دعاية مضادة . فالعقل الجماعى يجد نفسه محاطًا بغابة وأحراش من الأكاذيب والأوهام والهواجس التى يصور له رسوخها أنها حقائق واقعية لابد أن ينقاد إليها . وهذا الأسلوب الغوغائى يجد تربة صالحة للانتشار والازدهار فى فترات الأزمات السياسية والهزات الاقتصادية والتقلبات الاجتماعية التى تفقد الجماهير قدرتها على استخدام العقل والمنطق والرؤية الموضوعية فى

تفسير ما يدور حولها ، وبالتالى تصبح فريسة لهذه الدعايات التى تستهين بعقلها وتتلاعب به ، والتى تؤجل استعادتها للتوازن النفسى بقدر الإمكان . بل إن هذه الدعايات تصل إلى درجة إيهام العقل الجماعى بأن الأفكار والتوجهات الجديدة التى سيطرت عليه ، إنما هى من صنعه وابتكاره هو ، وليست مفروضة عليه من أية قوى خارجة عنه .

ومن قواعد اللعبة السياسية الخاصة بترسيخ روح القطيع ، أسلوب تحويل انتباه الجماهير عندما يتعذر الوقوف والتصدى لتيار جارف صنعه الرأى العام ، نتيجة لظروف وملابسات وتفاعلات لم يكن فى الإمكان القضاء عليها فى مهدها . عندئذ يمكن تفجير قضية مفتعلة ، ويشترط أن تكون مشتعلة حتى يمكنها أن تحتل مساحات زمنية كبيرة على موجات الأثير المرئى والمسموع ، ومساحات مكانية لافتة للنظر على صفحات الصحف والمجلات ، بل وإعلانات ضخمة فى الميادين والشوارع . فهذا هو الأسلوب المفضل الذى يتبعه القادة السياسيون وخبراء الدعاية لتحويل انتباه الجماهير إلى قضية جديدة لا تقل أهمية أو حساسية عن القضية التى أثارها الرأى العام ، وربما تبدو أكثر أهمية وأشد خطورة . هذا بشرط ألا تبدو مفتعلة أو مصطنعة أو ملفقة ، لأن مثل هذا الإحساس بافتعالها يمكن أن يكون بمثابة دبوس فى بالون منفوخ بغازات وأبخرة منتقاة لكنها سرعان ما تتسرب من الثقب الذى أحدثه الدبوس.

وقد يبدو مصطلح «روح القطيع» مصطلحًا بدائيًا ، ينتمى إلى عصور قديمة، ولابد أن يكون استمراره بنفس المعايير والأساليب القديمة. لكن الاكتشافات والآفاق الحديثة فى مجالات علم النفس وعلم الاجتماع ، قد وضعت مناهجها العلمية فى خدمة ترسيخ روح القطيع التى لم تعد مقصورة على النظم الديكتاتورية فحسب ، بل يتم توظيفها بطرق غير مباشرة وأساليب مرنة وخبيثة فى النظم الديمقراطية فى مجال التأثير الجمعى فى الجماهير وتحريكها . فالأفكار أشياء حقيقية لها كيانها ووجودها ،

واتجاهات الحياة إلى الخير أو الشر تتوقف على نوع التفكير القائم فى عقل الإنسان ، الواعى أو الباطن . وتؤكد مناهج علم النفس أن ما يفكره الإنسان يكونه . فالعقل هو القوة الفكرية والعملية التى تحكم كيان الإنسان وسلوكه ، والأفكار بطبيعتها تميل إلى اتخاذ صور مادية ملموسة ، وأن ما يسود عقول البشر من أفكار - فى مرحلة ما - يحدد ما سيكونون عليه فى المستقبل .

وروح القطيع تعمل من خلال العقل الواعى والعقل الباطن فى آن واحد . فكل ما نفكر فيه أو نقرؤه أو نسمعه أو يصل بأية طريقة إلى عقلنا الواعى ، يقبله العقل الباطن فى الحال ويكمن فيه كعنصر من عناصر مخزونة . فالفكرة التى يتمسك بها العقل الواعى تمسكًا قويًا ، تبدو جذورها فى العقل الباطن راسخة . ولما كان العقل الباطن مغلقًا على مخزونه من الأفكار والخواطر والهواجس ، فهو بهذا عقل العادات ، وإذا ما شرع فى عمل شىء بطريقة معينة ، فإنه لا يتحول عنها إلا إذا تلقى تأثيرًا قويًا من فكرة مضادة .

ومن المعروف أن عدوى روح القطيع يمكن أن تنتشر من فرد إلى فرد كالوباء حتى تشمل المجتمع كله . وبهذه الطريقة تتحول الديمقراطية إلى مجرد شكل خارجى أو واجهة ظاهرة للمجتمع فى حين تمارس روح القطيع أسوأ أنواع الدكتاتورية داخله ، أو ما يعرف أحيانا بطغيان الأغلبية . بل إن روح القطيع عندما تسيطر على دفة الأمور فى مجتمع ما ، يمكن أن تهبط به إلى قاع أعمق من القاع الذى كان يمكن أن يبلغه فى حالة وجود ديكتاتور يحكمه بدون تعميق أو ترسيخ لهذه الروح ، ففى حالة وجود الحاكم الديكتاتور ، يمكن توجيه سهام النقد والهجوم على شخصه بطريقة أو بأخرى ، تمهيدًا لمقاومته والتخلص منه فى الوقت المناسب .

أما فى حالة روح القطيع الجاثمة على أنفاس المجتمع ، فإنه يصعب إصابتها فى مقتل لأنها تنتشر بين الناس كالهواء الذى يتنفسونه . وويل للحاكم الذى يشجع هذه الروح بين أبناء شعبه ، لأنه كما يحاول استغلال مدها لتحقيق خططه الطارئة ، فإنها

يمكن أن تنقلب ضده بمنتهى البساطة والسرعة ، إذ يمكن أن تتحول من النقيض إلى النقيض فى لمح البصر . ومن الصعب التحكم أو التنبؤ تمامًا بالاتجاه الذى ستنطلق فيه بحكم اعتمادها على التعصب الأعمى والمزاج المتقلب والعاطفة الهوجاء . فالعقل الواعى الموضوعى يتوارى تحت ضغوط هذه الروح الخطيرة التى يمكن أن تقرر مصير أمة بأسرها وهى ترزح تحت وطأة جنون اللحظة الراهنة .

والظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل والتحليل تتمثل فى أنه على الرغم من التقدم الذى أحرزته الديمقراطية فى هذا العصر ، بحيث أصبحت من أهم حقائقه ، فإن تكنولوجية العصر المتقدمة فى مجال وسائل الإعلام ، تشجع انتشار روح القطيع من خلال الإلحاح المستمر الذى تمارسه على آذان الجمهور وعيونه ، بحيث أوشكت أن تقضى على أى ميل للتفرد عنده . بل يمكن القول بأنه أصبح فى مقدور أجهزة الإعلام أن تفكر نيابة عن الجمهور ، ثم تقوم بنقل أفكارها إليه لكى يتبناها على أنها أفكاره دون أن يدرى . ثم ينتقل من مرحلة تبنى الأفكار إلى مرحلة التعصب لها واكتساح كل من يحاول مناقشتها وتفنيدها . ولاشك أن استمرار هذا الوضع يؤدى إلى سيادة الروح الفاشية التى لا ترضى إلا بالرأى الواحد والاتجاه الواحد ، والتى تتهم كل من يعارض هذا الرأى بالخيانة والمروق . وفى جو مثل هذا لابد للديمقراطية أن تختنق ، لأنها لا تستطيع أن تنطلق إلا من الكيان المستقل والمتفرد للإنسان.

كانت روح القطيع أقسى ما يمس الكيان الخاص والمستقل للإنسان أو البناء العام والمتميز للمجتمع . ذلك أن العلاقة بينهما علاقة عضوية ، لأنه على الرغم من أن الديمقراطية تنادى بتفرد الإنسان واستقلاله الذاتى ، فإنها لا تعمل على فصله أو بتره من المجتمع . فهو فى نظرها الخلية الأولى التى يتكون منها المجتمع . وصحة الكل لابد أن تستمد من صحة الجزء . من هنا كانت الحرب الدائرة دومًا بين روح الديمقراطية وروح القطيع التى تحيل المواطن إلى مجرد فرد من أفراد القطيع ، يتحرك معه لكنه لا يعرف إلى أين ؟ ولا لماذا يتحرك أصلاً ؟ وهو بهذا يفقد القدرة على

التفكير الأصيل النابع من كيانه ، وذاته ، إذ إن القطيع سوف يصنع له كل الأفكار التى يمكن أن يتشدق بها فيما بعد ، كما لو كانت أفكاره الخاصة به .

وإذا أصابت روح القطيع إنسانًا ، فإنه يتوقف عن التفكير ويستريح من عنائه ، طالما أن الآخرين يقومون بهذه المهمة نيابة عنه . وبهذا تقضى روح القطيع على كل ملكات الإبداع والابتكار والأصالة عند الإنسان . فلا يكفى أن يكون لدينا عقل سليم ، كما يقول الفيلسوف الفرنسى رينيه ديكارت ، بل ينبغى أن نستخدمه استخدامًا سليمًا . وإذا كان هناك اختلاف بين الناس فى مستوى الذكاء ، فلا يرجع هذا إلى تفاوت فى ملكاتهم فى معظم الأحوال ، وإنما إلى اختلاف المناخ الديمقراطى والثقافى والفكرى والإبداعى الذى يتأثرون به . ذلك أن وظائف العقل البشرى تختلف كمًا ونوعًا بتراوح مناخ المجتمع بين الديكتاتورية الفاشية والديمقراطية الليبرالية .

ليست هذه دعوة إلى مبدأ «خالف تعرف» الذى يغرى الإنسان بمعارضة الآخرين لمجرد المعارضة وحب الظهور ، فهذا مبدأ لا يقل فى أثره الضار عن روح القطيع التى تقضى على الكيان الفكرى للإنسان . وهى لا تقتصر على الحياة السياسية العامة ، بل تمتد لتشمل الكيان الخاص للإنسان . فهى تتسلل إلى كل نواحى الحياة ، وخاصة إذا لم يملك الإنسان الوعى اليقظ تجاهها . فإذا طبقنا هذا على حياتنا اليومية العادية ، فسنجد أن هذه الروح تشكل تفكير وسلوك معظمنا وإلى حد كبير . فنحن نفكر ونسلك داخل قوالب فكرية وأنماط سلوكية صنعها لنا الآخرون . فمثلاً نجد إنسانًا ليست له أية اهتمامات بقضية معينة مطروحة على الساحة . لكنه يجد جميع أو معظم من يحيطون به يتحدثون ليل نهار عنها ، كما لو كانت قضية موت أو حياة بالنسبة لهم . وفجأة يدرك وضعه الشاذ أو جهله الفاضح وسطهم ، لأنه لا يشاركهم اهتماماتهم على الأقل . وبدلاً من أن يحلل توجهاتهم تحليلاً موضوعيًا ، فإنه ينجرف مع التيار مختارًا لأنه اختيار أسهل من إعمال الفكر والتفسير ، خاصة إذا لم

يكن يملك إمكاناته الفكرية . وبعد ذلك يتحول إلى أشد المتعصبين لهذا التيار ، بل إنه غالبًا ما يتطرف عن الباقين فى حماسه لكى يؤكد لهم أنه لا يقل فى وعيه بأبعاد القضية المطروحة عنهم فى شىء بل يتفوق عليهم . ولعل فى أمثلتنا الشعبية الزاخرة بالحكمة هذا المثل الذى يصف الشخص الواقع تحت وطأة روح القطيع بأنه «الأهبل فى الزفة» ، أو التعبير الساخر الذى يصور سلوك أفراد القطيع بأنه «معهم معهم ... عليهم عليهم» .

إن سلبيات روح القطيع ، يصعب إحصاؤها . وخاصة عندما تستشرى مع الجهل والسطحية والخواء الذى يعانى منه الإنسان فى داخله ، ويحرمه من الاهتمام الأصيل والحقيقى والواعى بأبعاد القضايا التى يمكن أن تثير تفكيره المتفرد والخاص به . وهذه ظاهرة طبيعية لأن الطبيعة تأبى الفراغ وترفضه ، والبشر جميعًا يشتركون فى عدم القدرة على تحمل هذا الفراغ . فإذا كان الإنسان من النوع الذى لا يهتم بتثقيف نفسه وإنضاج فكره باستمرار ، فلاشك أن الفراغ داخله سيبتلع كل التفاهات والسخافات التى يقابلها فى حياته اليومية .

إن الثقافة الناضجة الأصيلة ، سلاح خطير موجه أساسًا ضد روح القطيع ، لأن المثقف الأصيل يحترم كيانه الفكرى عن طريق رفض أو دحض أو تفنيد الأفكار التى لايقتنع بها شخصيًّا ، لافتقادها المصداقية الحقيقية ، مهما كان عدد الذين يعتنقون هذه الأفكار ، إذ إن الأغلبية ليست دائمًا على صواب ، خاصة إذا كانت واقعة تحت وطأة التضليل والخداع . فالمسألة ليست مسألة أغلبية ، بل مسألة اقتناع وتفكير موضوعى ، بصرف النظر عن النعرات المؤقتة . من هنا كان الارتباط العضوى بين الثقافة الواعية والديمقراطية الأصيلة ، لأنها ترى فى الثقافة الأصيلة ، أساسًا وطيدًا ينهض عليه بناء الإنسان الديمقراطى ، ومن هنا أيضًا كان اهتمام الديمقراطية بالكيف دون الكم . فقد تكون الأقلية على صواب ، والأغلبية على خطأ . ومع ذلك لا يعنى هذا فرض وصاية الصفوة المثقفة على الأغلبية الشعبية ، بل يتحتم على هذه الصفوة

أن تنير الطريق أمام الأغلبية فى موضوعية حانية متفهمة لطاقاتها على الاستيعاب . وعندما يرتفع وعى الأغلبية بأية قضية مطروحة ، فإنها تستطيع اتخاذ التوجه المناسب فى الوقت المناسب .

لكن المعضلة الحقيقية تكمن فى أن التفكير الموضوعى المخالف لرأى الأغلبية وتوجهها ، غالبًا ما يقابل منها بالاستنكار والشجب والهجوم لأنها تعتبره خروجًا أو تعاليًا عليها . لذلك يتميز موقف المثقفين والمفكرين الأصلاء بالصعوبة والحرج فى بعض الأحايين . ومع ذلك يستمرون فى اتجاههم بسبب إيمانهم بدورهم الريادى فى تنوير أذهان الناس وأبصارهم التى قد لا ترى فى بعض المواقف أبعد من مواطئ أقدامهم ، نتيجة للضغوط التى تمارسها عليهم ظروف المعيشة اليومية . وفى المجتمعات الشمولية التى تصل فيها روح القطيع إلى أعلى درجاتها وأخطرها ، تتحول شخصية المفكر والمثقف إلى مثار للسخرية والتهكم لأن وجوده وسط القطيع يتحول إلى نغمة نشاز أو عنصر قلق ، يسلب أفراد القطيع راحتهم فى النعاس والنوم واجترار أحلام اليقظة التى لن تتحقق . لذلك يسارع أفراد القطيع إلى الدفاع عن أنفسهم بالسخرية منه حتى لا يفكر أحد فى أن يحذو حذوه ، وحتى يتفرغوا هم بدورهم لتعاطى الأوهام والأكاذيب .

ويكفى أن نلقى بنظرة على الكوارث القومية فى تاريخ مختلف الشعوب ، سنجد أنها كانت النتيجة الطبيعية لروح القطيع التى تفشت بين هذه الشعوب ، مما جعلها تنجرف مع التيار دون وعى أو إرادة . ولاشك أن سعادة الحاكم الديكتاتور لا توصف وهو يرى أنه بمجرد إشارة من إصبعه أو حركة من يده ، تتحرك الجموع إلى حيث يريد دون تفكير لأنها آمنت أنه يفكر نيابة عنها . لكن المأساة التاريخية تتمثل فى الوقت الذى تتأزم عنده الأمور - ولابد أن تتأزم - وتقع فيه الكارثة القومية . فالمسئولية عندئذ لن تكون مسئولية الديكتاتور بقدر ما هى مسئولية الشعب كله لأنه هو الذى سيدفع ثمن انقياده من دمه وماله وجهده ووقته . أما الديكتاتور فى هذه الحالة ، فهو

مجرد شخص فقد هالته الكاذبة وقد يشارك فى دفع الثمن وقد يهرب بجلده من المأساة القومية التى تسبب فى صنعها ، ويبقى الكابوس جاثمًا على كاهل الشعب الذى يتحتم عليه دفع الثمن كاملاً .

من هنا كانت اليقظة الواعية التى يتحلى بها الزعيم الديمقراطى الأصيل فى مواجهة أية بوادر لظهور روح القطيع . ذلك أن أفراد القطيع يمكن أن يتعصبوا لزعيم بنفس الدرجة الحادة التى يمكن فيها أن يتعصبوا ضده لو تغيرت الظروف واهتزت موازين القوى بظهور زعيم آخر يتصارع معه على السلطة ، ويشكل إغراءً أشد لهؤلاء الأفراد . ومن هنا كانت ضرورة إرساء دعائم الديمقراطية السليمة الناضجة وتعميقها فى الوجدان الشعبى ، من خلال تنمية الكيان الفكرى الناضج المستقل عند المواطن العادى . وهى مهمة تزداد صعوبتها مع انتشار الأمية الأبجدية والثقافية ، مما يحتم نشر التعليم والثقافة حتى يدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، تنأى به عن أفراد القطيع الذين ينفذون الأوامر أو التعليمات أو الإيحاءات الصادرة إليهم ، دون أن يعملوا عقولهم فى التفرقة بين ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات صادرة عن الإحساس الحقيقى والناضج بالانتماء إلى وطنهم ومجتمعهم وعصرهم .



(٣٢) السوق السوداء

شاع مصطلح «السوق السوداء» منذ الحرب العالمية الثانية ، وقصد به بصفة عامة أية تجارة غير مشروعة، بمعنى أنه ينطبق على أية تجارة أو معاملات مالية تدار فى الظلام، وليس فقط على تخزين السلع بأسعار هابطة ثم بيعها بأسعار باهظة عندما يشتد الطلب فى وقت الأزمات والحروب . وقد كان المصطلح يشير فى بدايته إلى المتاجرة فى السلع التموينية من أغذية وملابس وبترول . وعلى الرغم من العقوبات الشديدة الاستثنائية التى وضعت للحد من السوق السوداء فى الدول الأوروبية إبان الحرب ، إلا أن الأرباح الباهظة التى كانت تدرها هذه العمليات تسببت فى استمرارها إلى ما بعد نهاية هذه الحرب . وفى الدول التى استسلمت للاحتلال الألمانى ، مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها ، استخدم الوطنيون السوق السوداء لمنع السلطات من الاستيلاء على المواد التموينية وإرسالها إلى الأعداء . واتسع نطاق السوق السوداء بعد الحرب ؛ خاصة فى الدول التى تسير على نهج السوق الحرة ، وإن كانت الدولة تتدخل عندما تتجاوز الأمور الحد المعقول ، وتمارس السوق السوداء ضغوطًا خفية على توجهاتها السياسية.

ويبدو أن السوق السوداء كانت قديمة قدم المعاملات التجارية نفسها . فالتجار - بطبيعة مهنتهم - يسعون للأرباح بكل الوسائل الممكنة ، وبعضهم يسعى إليها بوسائل غير ممكنة ، أى وسائل غير شرعية أو غير قانونية مما يقع تحت بند السوق السوداء التى تعد بالتالى منهجًا قديمًا ، وإن كان مصطلحها يعد جديدًا . ومنذ العقد الأخير فى القرن العشرين، أى منذ بداية عصر العولمة الذى أصبح فيه العالم محكوما بما يدور فى الأسواق المالية العالمية التى تخطت كل الحدود السياسية والجغرافية نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات الإلكترونية ، أصبح ما يدور فى دهاليز الاقتصاد المعتمة أضعاف ما يدور فى العلن ، وما تسجله المؤشرات الاقتصادية الشهيرة (مثل مؤشر داو - چونز

الأمريكى فى وول ستريت) ، ليس سوى مجرد بيانات تحت رحمة ما يدور فى الخفاء والظلام على أيدى المضاربين والسماسرة الذين جعلوا من السوق السوداء سلطة عالمية، يمكن أن تتلاعب بأقدار الأمم والشعوب من خلال الانهيارات الاقتصادية المفاجئة التى تتسبب فيها.

ومهما قيل إن المضاربة كانت دائمًا من عوامل المنافسة والتحدى واليقظة التى تؤدى إلى الازدهار الاقتصادى منذ نظم التجارة القديمة إلى سيطرة نظام الاقتصاد الحر الحديث فإن علماء الاقتصاد لم يتوقفوا عن نقدها ومهاجمتها . فليس لها هدف سوى الربح المادى بشتى الوسائل والأساليب ، وينظر الاتجاه السلوكى العام بعين الارتياب والشك إلى المحاولات التى ترمى إلى زيادة دخل القائمين بها ، دون تأدية عمل ، أو بذل مجهود ، أو استثمار إنتاجى . وبصرف النظر عن المضاربة التى تتم فى الدهاليز والكهوف الاقتصادية والتجارية المظلمة ، فإن المضاربة يمكن أن تتم على المكشوف، فى حدود القانون ، ولكن يندر أن يضفى الرأى العام عليها صفة الشرعية. ولذلك كانت صفة «المضارب» من الصفات التى تحط من قيمة الموصوف بها ، بالإضافة إلى أن عمليات المضاربة تتم عادة فى جو من السرية ، والإعلان عنها يجعلها مستحيلة. وليست كل المضاربات مما ينطوى على الخداع ، ولكن الواقع أن بعض المضاربات الشهيرة ، اقترنت بمناورات تتسم بالخديعة ، أو قامت على أسس من الكذب ، مما أحاطها بكل أنواع الريب والشبهات التى تؤكد أن كل عملية مضاربة تنتهى دائمًا بمستفيد ، وفى نفس الوقت بضحية بل وبعدد كبير من الضحايا .

وتتطلب المضاربة حاسة إدراك قوية ، وحسابات دقيقة ، وتذوقًا للذة القيام بها، وأحيانًا للذة المغامرة والمقامرة ، لكن حتى المضاربات الموفقة ماديًا قد تنتهى نهاية سيئة بالنسبة للقائمين بها . وأشهر الحالات التى من هذا القبيل ، حالة الممولين الفرنسيين فولون وبرتييه دى سوڤينييه اللذين كانا يضاربان فى سوق الحبوب في عام ١٧٨٩ فى باريس ، وكانت فترة من فترات المجاعة ، وقد أثرى هذان الممولان إثراءً سريعًا من خلال ألاعيب السوق السوداء التى مارساها بجبروت ليس له حدود ، مما جعلهما موضع إدانة

الجماهير التى اتهمتها بالاستغلال والانتهازية . لكن غرورهما صور لهما أنه ليس هناك من يجرؤ على أن يتصدى لهما ، وجازفا ذات يوم بالمرور وسط الجماهير التى سرعان ما انقضت عليهما ، وانتزعتهما من عربتهما المطهمة بالذهب ، ثم انهالت عليهما ضربًا ولكمًا ، وانتهى الأمر بفصل رأس برتييه ، وتعليقه فوق خازوق حمله المتظاهرون الثائرون وساروا به فى الطرقات ، فى حين أن صهره فولون، شنق على أحد أعمدة النور، وقد حشى فمه بالتبن، انتقامًا مما سبق له أن صرح به، من أن الشعب يستطيع أن يأكل التبن إذا لم يجد ما يسد رمقه ، وكان هذا الحادث الذى وقع يوم ٢٢ يوليو ١٧٨٩ فى باريس من المواقف المثيرة التى يدلل بها الناس على أنه من الصعب على صاحب المال الحرام أن يستمتع به بلا حدود .

والفكرة الأساسية فى المضاربة التى تشكل المحرك الأساسى لعمليات السوق السوداء ، هى التنبؤ بموقف ، والتصرف على أساس هذا التنبؤ ، لإمكان تلبية الطلب، عندما يقل المعروض. ذلك أن قواعد اللعبة فى هذا المجال توظف قانون العرض والطلب أسوأ توظيف، بل إن بعض المضاربين يصطنعون المواقف التى تجعل الطلب يزيد بكثير على المعروض، ولعل سحب السلعة من السوق هو أبسط وأسهل طريقة لمضاعفة الطلب عليها . وكثيرًا ما ترتبط المضاربة بالسياسة من خلال التحالفات الخفية بين رجال الحكم ورجال المال، بل هناك من الساسة من يمارس المضاربة من وراء الستار. أما المضاربون التقليديون فيكتفون بمعرفة المعلومات قبل أن يعرفها الجمهور ، بقصد استغلالها لمصلحتهم . ومن أمثلة ذلك حادث رجل المال الشهير ناثان روتشيلد ، الذى أثرى بالمضاربة فى هبوط أسعار الأوراق المالية الفرنسية ، ذلك لأنه كان قد علم ، قبل أى أحد آخر ، بالهزيمة التى لاقاها نابليون فى موقعة ووترلو ، مما يدل على أن المعلومات كقوة جبارة ، كانت من حقائق التاريخ الراسخة ، حتى قبل عصر العولمة وثورته المعلوماتية التى انطلقت عبر شبكات الاتصال الإلكترونى ، التى غطت العالم بأسره .

وتضم سجلات التاريخ ، بين صفحاتها ، عددًا كبيرًا من المضاربات ، إذ إن هذا النوع من السوق السوداء ، كانت مزاولته تجرى منذ أقدم العصور ، بل وقبل اختراع النقود ، التى كانت من العوامل التى أدت إلى تنشيطها . وعلى سبيل المثال، فإن

التاريخ يضم تفاصيل مضاربات رجل المال الإسكتلندى چون لو الذى تمكن عام١٧١٦ من الحصول على حق إنشاء مصرف وشركة تجارية ، وعلى احتكار استغلال ثروات وادى نهر المسيسيبى ، وكان ذلك باستخدامه اسم شركة وهمية فى لويزيانا ، وقد نجح فى محاولته ، وارتفعت الأسهم بطريقة مذهلة ، وأغرقت أوراق النقد الأسواق ، إلى أن كان اليوم الذى أعلن فيه إفلاس الشركة ، وراح ضحيته عدد كبير من المساهمين ، وفى الوقت نفسه أصاب النظام الاقتصادى للدولة ، بزلزال عنيف أوشك أن يدفنه تحت الأنقاض . ذلك أن المضاربات لا تعرض حياة الأفراد للأخطار فحسب ، بل ومستقبل شعوب وأمم بأسرها .

وقد عرف تاريخ الولايات المتحدة ، مضاربتين كان لهما دوى عظيم ، إحداهما عقارية ، كان أساسها رغبة الولايات المتحدة فى تعمير الأراضى ، وتشجيع استثمارها . كان المهاجرون يحصلون على أراض بأسعار بخسة ، وهنا تدخل المستثمرون ، فاستولوا على الأراضى المعروضة ، دن أن يتورعوا عن اتخاذ صفة المهاجرين ، أو انتحال أسماء وهمية . ثم أعادوا بيع هذه الأراضى للذين كانوا يحتاجون فعلاً لاستغلالها ، وحقق هؤلاء المضاربون أرباحًا طائلة ، بل وضربوا المثل الذى احتذاه مضاربون آخرون فى بلاد وأزمنة مختلفة عندما أدركوا أن قواعد هذه اللعبة مضمونة إلى حد كبير .

أما المضاربة المالية الأخرى ، فقد جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبلغت حدًّا من التوسع ، لدرجة أن سوق الأوراق المالية الأمريكية فى وول ستريت ، لم تتمكن من الصمود أمامها ، وانتهت المغامرة أو المقامرة بانهيار شامل للأسعار فى أكتوبر عام ١٩٢٩ ، صاحبته إفلاسات عديدة ، وحالات انتحار مدوية ، فضلاً عن أزمة ساحقة هزت الاقتصاد العالمى هزة عنيفة ، وظل يعانى من تداعياتها حوالى عشر سنوات . لكن مع بوادر انتعاشه مرة أخرى ، اشتعلت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ودخل العالم فى دوامة سياسية وعسكرية واقتصادية ، لم يخرج منها إلا فى أغسطس عام١٩٤٥ بعد أن انهارت بنيته الاقتصادية الأساسية تمامًا .

ولقد لعبت المضاربات الدولية دورًا كبيرًا فى انهيار القيمة النقدية ، الأمر الذى أدى إلى تخفيض أسعار النقد ، وإعادة تقييمه ، وتعويم أسعار القطع ، وفرض الرقابة على

النقد اعتبارًا من عام ١٩٧٠ فى كل مجالات النظم النقدية العالمية . وخاصة أن المضاربة لم تعد مقصورة على دور الأفراد فى ممارستها ، بل خاضت فيها الشركات الدولية المتعددة الجنسيات بكل ثقلها الاقتصادى والسياسى ، بحيث أصبحت المحرك، والمستفيد من تلك المضاربات .

لكن يرى بعض المنظرين الماليين والاقتصاديين أن إدانة المضاربة وإلصاق التهم بها على طول الخط ، ليس من صالح التقدم الاقتصادى نفسه . فالشراء عندما تكون السوق راكدة ، والأسعار منخفضة ، ثم البيع عند ارتفاعها ، يؤدى إلى تخفيف حدة تقلب الأسعار ، إذ إنه يتيح للأسعار ثباتًا فى الأجل الطويل ، كما أنه وإلى حد ما ، يعمل على تقدم السوق، وتنشيط حركة الشراء والبيع، فى الوقت الذى يحجم فيه المنتجون، والمستهلكون عن ذلك . ويسعى هؤلاء المنظرون الماليون والاقتصاديون إلى منح المضاربات طابع الشرعية ، بجعلها علنية ، وأن تكون المعلومات التى تنشر عن تطورات الموقف الاقتصادى ، أكثر إسهابًا ودقة ومصداقية. ومع ذلك فإن هذا لا ينفى طبيعة المضاربات التى تضع حياة الأفراد ومستقبل الشعوب فى مهب عواصف لا يعرف أحد على وجه التحديد متى تجتاح الأسوال المالية العالمية .

ويعتبر عصر العولمة الذى بدأ مع السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، العصر الذهبى للمضاربين والسماسرة الذين يستخدمون خبرتهم الاقتصادية والمالية فى صنع ثروات فلكية سواء لمن يتعاملون معهم أم لأنفسهم ، وكأن العالم أجمع قد وقع فى براثن سوق سوداء لا يعرف كيف يخرج منها ، لكن حتى هؤلاء الخبراء العتاة لا يسلمون من الكوارث الاقتصادية فما بالك بالمستثمرين العاديين! لقد وضعت العولمة الاقتصادية الجميع على كف عفريت ، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بحركتها المقبلة ، وربما سقطوا من فوقها صرعى إلى هاوية بلا قرار . ذلك أن المضاربات لا تتوقف عند حد معين ، فالأمل فى مضاعفة الربح لا حدود له . ويتحالف مديرو الصناديق التى تجمع أموال المستثمرين مع بيوت السمسرة والمضاربة للعب على أوتار المقايضات ، وفروق الأسعار العاجلة والآجلة، والاختيار فيما بينها ، وتقديرات الأرباح المستقبلية ، والمشتقات المتفرعة من المسارات

الرئيسية ، ثم توظيفها ، وتفعيلها ماليًا باقتراض أموال تزيد على ما أعطاه لهم مستثمروهم بهدف التوسع فى كل أنواع المضاربات ، وقد أدى هذا التيار إلى الزيادة الهائلة فى حجم المعاملات التى تتدفق فى كل القنوات الاقتصادية التى تغطى شبكتها العالم كله ، لكن إذا استطاع سمسار واحد فقط أن يقوم بمضاربات فى لحظة معينة ، مستخدمًا مبدأ تفعيل الأموال فإن فى استطاعته ضرب الآخرين، مادام فى هذه اللحظة يملك الأموال - حتى لو كانت مقترضة أو اسمية - التى تمكنه من سحقهم . وهذا يفسر لنا انهيار صناديق وبيوت سمسرة بكاملها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين بسبب المضاربات .

ولا تقتصر المضربات على توجيه الضربات إلى صناديق الاستثمار وبيوت السمسرة فحسب ، بل تمتد لتحتوى دولاً بأسرها ، خاصة إذا خاضت مثل هذه الدول بحار العولمة دون أن تكون متمكنة تماما من أصول السباحة بين أمواجها وأعاصيرها . ولعل أزمة الدول التى عرفت بالنمور الأسيوية ، أوضح نموذج لهذا التيار الاقتصادى الجارف المتمثل فيما يسمى «بالمصالح المتعارضة» بين الأقوياء والضعفاء ، بين كبار الرأسماليين وصغارهم ، بين الحيتان والأسماك الصغيرة ، أى أن الصراع البشرى لم يعد فى استطاعته أن يسعى إلى التطور والتقدم ، بقدر ما أصبح صراعًا طويلاً ، ووحشيًا من أجل البقاء.

وكانت الانهيارات المالية والاقتصادية الآسيوية الصارخة والمدوية كشفًا سلط الأضواء على الدهاليز المعتمة التى يعمل فيها كبار المضاربين فى العالم ، ويخفون فيها أساليبهم الملتوية ، ومؤامراتهم الغامضة المريبة ، وقدراتهم على إثارة الأعاصير التى يمكنها أن تجرف فى لحظات ، كفاح شعب وعرقه وجهده عبر سنوات بل وأجيال متتابعة، وكان على رأس قائمة الاتهام أحد رموز المضاربة العالمية وهو المليونير اليهودى چورج سوروس باعتباره أهم مفجرى الأزمة الآسيوية ، نظرًا لقدرته الهائلة والفائقة على تحريك أموال العالم من مكان لآخر بسرعة البرق ، وذلك بمساعدة رفاقه العاملين فى هذا المجال السرى الخطير الذى أصبح يتحكم فى مصير البشرية . وقد تبدت خطورة هذه السوق السوداء الدولية منذ أن استطاع عام ١٩٩٢ أن يجبر الحكومة البريطانية على تخفيض

الجنيه الإسترلينى بعد مقاومة عنيدة من چون ميجور رئيس الوزراء فى ذلك الوقت. وكانت أقسى ضربة تلقاها فى فترة حكمه ، وهو رجل الاقتصاد الضليع الذى قضى حياته كلها بين دهاليزه المضيئة - وليست المعتمة - بادئًا السلم من أوله .

أما النمور الآسيوية فقد وقعت فى جب السوق السوداء المظلم ، عندما فوجئ العالم خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ بالأزمات المالية المتتابعة لدول جنوب شرق آسيا التى كانت قد أثارت إعجاب العالم وانبهاره باعتبارها المعجزة الآسيوية التى آن لها أن تتصدى للسطوة الأمريكية والأوروبية وحتى اليابانية على مقدرات العالم الاقتصادية، ففى لحظات خاطفة كالبرق اكتشف العالم أن تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا على شفا هاوية الانهيار فى البورصة ، وتدهورت أسعار الصرف لهذه الدول بشكل خطير لم يسبق له مثيل ، ولكى لا تتسع أمواج الكارثة وتغمر بلادًا أخرى ، اضطر صندوق النقد الدولى إلى توفير مليارات الدولارات لكل من تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا ، فى حين اتهم ماهتير محمد رئيس وزراء ماليزيا المضاربين الدوليين بالتآمر على بلاده ، وألمح إلى أن مؤامراتهم تتفق مع مخططات الدول الغربية بصفة عامة والصهيونية بصفة خاصة.

لكن القضية لم تعد مجرد أزمة اقتصادية فى بقعة معينة ومحدودة من بقاع العالم، إذ إن خطورتها على الاقتصاد العالمى، تتجلى فى السرية التى تتلاعب بمقدرات العالم على أيد خفية يمكن أن تكرر مثل هذه المفاجآت المأسوية، مفاجآت لم تصدم الرجل العادى غير المتخصص فى شئون المال والاقتصاد فحسب، بل صدمت أيضًا خبراء الأسواق المالية والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات، حتى لو كان بعضها ضالعًا فيها. بل إن صندوق النقد الدولى الذى تفنن فى الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة فى الشئون الاقتصادية للبلاد النامية ، فوجئ بهذه الأحداث مثل رجل الشارع فى أية بقعة من بقاع العالم ، إذ إنه لم يكن على أية دراية مسبقة بالخطط التى توضع فى عتمة السوق السوداء لافتعال مثل هذه الأزمات، وهو ما يؤكد ضرورة إعادة النظر فى هيكلته وآلياته، خاصة أن هذه لم تكن أول غفلة له. فقد فوجئ بأزمة المكسيك

فى ربيع عام ١٩٩٥ واقترابها من حافة الإفلاس، فى حين أن تقاريره عنها قبل شهور كانت تعتبر المكسيك مثلاً أعلى للدول النامية فى مجال الإصلاح الاقتصادى .

وقبل ذلك فوجئ صندوق النقد الدولى بأزمة ما يسمى بيوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، التى اعتبرها المحللون أقرب ما تكون إلى انهيار بورصة نيويورك . وهو الانهيار الذى أعقبته تشنجات كثيرة واهتزازات متزايدة الخطورة فى البورصات الرئيسية ، وتدهور أسعار العملات الوطنية فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ، مما أدى بدوره إلى شلل الأسواق الطرفية الجديدة مثل المكسيك وبانكوك والقاهرة وبومباى. وكانت هذه الكارثة نتيجة للاستيلاء على الأرباح ، والانسحاب المفاجئ لكبار المستثمرين المؤسسين. وهكذا أصبحت البورصات الطرفية وسيلة جديدة لانتزاع الفائض من البلاد النامية . وهو ما فعلته جماعة چورچ سوروس فى بورصات النمور الآسيوية حين انسحب كبار المستثمرين المتحالفين مع هذه الجماعة من أسواقها المالية. فهل هناك سوق أكثر سوادًا وإظلامًا ورعبًا من هذه السوق ؟!

هكذا كشفت أحداث النمور الآسيوية وقبلها المكسيك ، القناع عن مدى هشاشة الرقابة التى يمارسها صندوق النقد الدولى على شئون العالم المالية والاقتصادية، كما عرت الأيدى الخفية التى تتخذ من العولمة الاقتصادية سوقًا سوداء لإخفاء مؤامراتها. وعلى سبيل حفظ ماء الوجه ؛ سارع صندوق النقد الدولى فى أعقاب أزمة المكسيك إلى إعادة النظر فى سلامة البيانات المالية التى تقدم إليه ، ووضع الضوابط لإحكام الرقابة على هذه البيانات حتى لا تشوه صورته أكثر من ذلك. كما أحاطت الشكوك بمدى كفاءة النظام الاقتصادى العالمى فى التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، وعجزه عن ضبط الأيدى الخفية المتلاعبة فى ظلام السوق السوداء، وكذلك عجزه عن مد يد المساعدة للدول التى تسقط ضحية لها. والقضية برمتها لا تنحصر فى صندوق النقد الدولى، بل تمتد لتمس جوهر النظريات الاقتصادية التقليدية السائدة التى ظلت عاجزة عن المواجهة الإيجابية والفعالة مع ألاعيب السوق السوداء وأنشطتها الخفية وأذرعها الأخطبوطية التى تمسك بخناق العالم .

والمفارقة الاقتصادية التى يجب رصدها وتحليلها فى قواعد اللعبة المالية الجديدة التى فتحت الباب على مصراعيه لكل خبراء السوق السوداء ، أن الكوارث والمآسى يمكن أن تنهال على رؤوس الشعوب بناء على البيانات والمعلومات التى تحتوى عليها أجهزة الكومبيوتر ، بصرف النظر عن صحتها من عدمها ، وبصرف النظر أيضًا عن نوعية علاقتها بالأصول العينية الموجودة على أرض الواقع . أى أن المسألة برمتها فى عصر العولمة المعلوماتية ، لا تخرج عن نطاق أوراق وأرقام وجداول وإحصاءات مجردة ، ومن السهل التلاعب فيها أو بها . أما المصانع والشركات والمواقع المختلفة للإنتاج الفعلى المادى على أرض الوطن ، فلن تشفع له إذا قدمت معطيات الكومبيوتر معلومات وبيانات أخرى مناقضة لهذا الواقع . أما رأس المال الجبان بطبيعته فلن يكلف نفسه الذهاب إلى مواقع الأصول المادية لتقصى الحقائق عنها ، بل يكفيه ما يقرؤه على شاشات الكومبيوتر حتى يولى الأدبار هربًا . ولذلك فإن أزمة النمور الآسيوية أزمة مالية اسمية أكثر منها أزمة اقتصادية عينية . أى أن مقومات الاقتصاد العينى أو الفعلى على أرض الواقع ، هى أصول سليمة وصلبة إلى حد كبير فى معظم هذه الدول التى لا تزال تتمتع بمستوى مرتفع من الادخار المحلى والاستثمار الجزى. كما أنها تمتلك أيادى عاملة ماهرة ومدربة ومنضبطة إلى حد كبير ، وذات إنتاجية عالية ، وقادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة ، ومتخصصة فى صناعات ناجحة استطاعت أن تفتح لنفسها أسواقًا متنوعة ومنتشرة فى شتى أنحاء العالم . لكن المأساة الاقتصادية الحقيقية جعلت الأصول العينية والمادية والإنتاجية تحت رحمة البيانات الواردة على شاشات الكومبيوتر ، بدلاً من أن تكون هذه البيانات مجرد صورة صادقة ودقيقة لهذه الأصول. أى أن المعلومات التى تعتبرها العولمة بمثابة القوة الفعلية التى تحرك العالم المعاصر ، يمكن أن تكون قوة إيجابية بناءة أو قوة سلبية مدمرة .

لكن مأساة النمور الآسيوية تكمن فى أن العولمة الاقتصادية أغرتها بالإسراف فى منح الائتمان بصفة عامة . وعادة ما تتم هذه المنح بضمانات هشة أو وهمية ، مما يدل على وجود ثغرات ونقاط ضعف فى القطاع المالى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة فى هذه الدول . وهى الثغرات التى يرصدها خبراء السوق السوداء أولاً بأول ،

ثم يتسلل منها المضاربون من أمثال چورچ سوروس لضرب هذا القطاع فى الصميم . كما تسمح هذه الدول بالاعتماد فى تمويل المشروعات على الاقتراض من البنوك بنسب أعلى مما هو مقبول فى معظم الدول الصناعية الأخرى. وهذا يحد من قدرة المشروعات على الاستمرار فى النشاط ، لأنها تتوقف على مدى استعداد البنوك للاستمرار فى الإقراض والتوسع الائتمانى . وهو ما لا يمكن ضمانه أبدًا ؛ لأنه من المحتمل أو المتوقع دائمًا أن تواجه البنوك صعوبة فى توفير هذه القروض . ولذلك عانت المشروعات فى هذه الدول من مشكلات وصعوبات أخطر بكثيرمن تلك التى تواجهها الدول الصناعية الأخرى .

وعندما يبدأ الانهيار الاقتصادى ، فإن أحدًا لا يستطيع أن يتنبأ باللحظة التى سيتوقف فيها ، إذ إن هذا الانهيار يتبعه انخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية ، مما يؤدى إلى المزيد من اهتزاز المراكز المالية للبنوك التى أقرضت بضمان هذه الأصول ، مما يدفعها إلى إعادة النظر فى سياستها الائتمانية. وعندما يشعر المستثمرون الأجانب بتدهور الأوضاع المالية للبنوك والشركات والمشروعات، فإنهم يهربون فى لحظات ، بعد أن سهلت لهم القنوات الإلكترونية هذه العملية دون تأجيل أو عناء . ومن الطبيعى بعد ذلك أن يتم تخفيض أسعار الصرف ، فتواجه المشروعات التى قامت بالاقتراض بعملات أجنبية ، صعوبة أكبر فى خدمة ديونها الأجنبية . وهكذا تتفاقم الأزمة وتتوالى الانهيارات وتشرع السوق السوداء فى شراء الأصول بأبخس الأثمان.

وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثورة المالية حقًا على الثروة العينية ولا تستطيع أن تستقل عنها ، فقد أدى نمو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبى عن أوضاع الاقتصاد العينى . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، إلى إحداث ثورة مالية لا تقل فى آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، ذلك أن الأصول المالية من أسهم ، وسندات وأرصدة متعددة ، وحسابات جارية ، وودائع متنوعة ، لم

تعد تنتقل من يد إلى يد فى إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التى تربط البورصات العالمية ببعضها البعض ، مما جعل الأسواق المالية العالمية - وكذلك الأسواق السوداء - شبه منظومة واحدة تقريبًا، وجعل المستثمر فى كثير من الأحايين ، مستثمرًا عالميًا لا تقف فى طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية . كما أصبح المضارب ، مضاربًا عالميًا فى استطاعته أن يمد أنشطة السوق السوداء وألاعيبها إلى أية بقعة فى العالم .

وتجلت سيطرة السوق السوداء فى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة ، ويتأثر بأى تلاعب من الأيدى الخفية ، أو أى تغيير فى أسعار البورصات أو إحصاءات موازين المدفوعات ، أو أرقام البطالة، ومعدلات ارتفاع الأسعار ، بصرف النظر عن الثروة العينية ، برغم أنها الأساس الذى تنهض عليه الثروة المالية . أى أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادى ملموس بالنسبة لمستثمر ، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية فى جميع أرجاء العالم. وذلك على النقيض من الماضى حين كان ما يدفع الفرد إلى المشاركة فى تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها ، مما جعل السوق السوداء محصورة داخل نطاق يمكن التنبؤ به ورصده . أما الآن فإن المتعامل فى الأوراق المالية، قل أن ينظر إلى طبيعة الصناعة أو التجارة أو القائمين عليها ، ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد منها كما تظهر فى البورصات والأسواق المالية ، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء أو البيع . ولذلك أصبح الأمر نوعًا من القمار الخطير ، لأنه لا يعرف الكثير عن ظروف البلاد التى يتعامل معها ، أو مدى قوة عملاتها ، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية، مكتفيًا بما يعلن من تطورات أسعار الصرف ، ونسب الفائدة ، وتحليلات ودراسات الجدوى التى تقوم بها المؤسسات المالية .

هكذا أصبح سلوك المستثمرين رهنًا بعدد من التوجهات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المعلنة بناء على تحركات الاقتصاد الرمزى المجرد وليس الاقتصاد العينى الملموس. وكان الأمل فى الثورة التكنولوجية أن تجعل الشفافية من أهم المبادئ التى

ينهض عليها الاقتصاد العالمى الجديد ، مما يحاصر تلاعب السوق السوداء الخفية بمقدرات العالم ، لكنه أمل لم يتحقق ويبدو أنه لن يتحقق ؛ إذ إن الأسواق المالية أصبحت تحت رحمة أية شائعات أو بيانات مفتعلة أو رسائل مدسوسة على الإنترنت ، وغير ذلك من دسائس السوق السوداء التى أصبحت بمثابة العامل الحاسم فى تحديد المسارات الاقتصادية ، سواء نحو التفاؤل والمزيد من الإقبال أم التشاؤم والمزيد من الهروب والإدبار . وهى تحركات لا تخضع للتأمل العقلى والدراسة الواعية بكل الملابسات، بقدر ما تخضع للمشاعر الجامحة من خوف وتوتر وقلق ورغبة حارقة فى تجنب الخسائر بأسرع ما يمكن .

ومن هنا كانت المسئولية الحضارية والإنسانية المصيرية الملقاة على عاتق القادة السياسيين والمفكرين الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين ، فى إيجاد منظومة اقتصادية عادلة ، تضع المال فى خدمة الإنسان وليس العكس ، وتسعى إلى ترسيخ الشفافية التى تعد الضمان الأساسى لتجنب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المستحكمة . وإذا لم تتغير قواعد اللعبة الاقتصادية السائدة الآن ، فسوف يأتى اليوم الذى تحكم فيه السوق السوداء العالم بأسره .



(٣٣) شماعة الماكيافيلية

من أقدم قواعد اللعبة السياسية ، إلقاء اللوم على الآخرين كنوع من القناع البرىء الذى يخفى حقائق غير مشرفة ، يحرص السياسى على عدم تعريتها ، حتى يبدو بريئًا براءة الذئب من دم ابن يعقوب. وكان الفيلسوف السياسى نيكولو ماكياڤيللى أشهر شماعة علق عليها الساسة أخطاءهم فى حق شعوبهم ، أو استخدموها فى تغطية هذه الأخطاء ، وهو منها براء . ولم يسلم الساسة على مدى أكثر من خمسة قرون من كيل الاتهامات له لأنه السبب الأساسى فى الفساد السياسى الذى استشرى عبر العصور، وأنه لو لم يأت إلى هذه الحياة لظلوا على مثاليتهم الملائكية !! وأصبح أسهل وأسرع السبل لادعاء الشرف والمثالية والسمو الأخلاقى ، هو أن يلعن السياسى ، أو القائد أفكار ماكياڤيللى كى يعلن براءته منها بطريقة غير مباشرة ، ويصم بها خصومه فى الوقت نفسه .

وكانت الجريمة الكبرى التى ارتكبها ماكياڤيللى فى نظر الساسة والقادة الذين لعنوه ، أنه قام بتعرية كل قواعد اللعبة السياسية ، خاصة الخفية منها، كما ألقى الأضواء الفاحصة والكاشفة على دهاليز وكهوف السياسة المعتمة، وما يُصنع فيها من مؤامرات وحيل وخطط لطعن الخصم فى ظهره . وكما اكتشف نيوتن قانون الجاذبية ولم يخترعه، هكذا اكتشف ماكياڤيللى أو كشف قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ ولم يخترعها، ولذلك اعتبره المفكرون والفلاسفة السياسيون رائدًا لعلم السياسة الذى وضع منهجه المبكر فى كتابه الشهير «الأمير» . إنه المفكر السياسى الذى وضع ألاعيب السياسة تحت ضوء الشمس لكى يراها الجميع على حقيقتها ، وبصراحة زاخرة بالمصداقية والجرأة التى لم تمر البشرية بمثلها من قبل .

ولد المفكر والفيلسوف السياسى ورجل الدولة نيكولو ماكياڤيللى فى ٣ مايو ١٤٦٩ فى مدينة فلورنسا بإيطاليا ، لكنها كانت إمارة مستقلة بذاتها ، شأنها فى ذلك شأن معظم المدن الإيطالية قبل الوحدة الإيطالية . وكان عصره زاخرًا بالاضطرابات والقلاقل التي بلغت ذروتها بالغزو الفرنسى عام ١٤٩٣ ، وهروب أسرة ميديتشى الحاكمة إلى خارج فلورنسا . وفى عام ١٤٩٨ حصل على وظيفة سكرتير لجنة العشرة الحاكمة ، وهى الوظيفة التى ظل يشغلها حتى سقوط الجمهورية فى عام١٥١٢ ، إذ كان النظام الجمهورى هو النظام السياسى الأمثل فى نظر ماكياڤيللى.

وقد جمع ماكياڤيللى بين الثقافة النظرية والممارسة العملية فى تكوين فلسفته السياسية الواسعة والعميقة، فقد تعددت المناصب السياسية الحساسة والمهام الدبلوماسية التى نهض بها، بما فيها عمله مع سيزار بورجيا الذى قاد حملتين عسكريتين ، استطاع بهما أن يفرض سلطانه على إمارات روماجنا، وبيروجيا ، وسيينا، وبايومبينو ، وأوربينو ، لدرجة أنه أصبح يهدد فرنسا نفسها . وكان حماس ماكياڤيللى له نتيجة لتخطيطه لإعادة بناء مملكة قوية ومتحدة فى وسط إيطاليا تحت رئاسة سيزار بورجيا ، فقد كانت نفس ماكياڤيللى تهفو دائمًا إلى إقامة الوحدة الإيطالية . وقد سجل خبرته السياسية العريضة والعميقة فى هذا الشأن فى اثنين وخمسين خطابا ، خاصة مهمته الدبلوماسية إلى بلاط الإمبراطور ماكسيمليان ، وأربع مهام أخرى إلى فرنسا . وكانت هذه الخطابات زاخرة بالتحليلات السياسية الواعية التى لمست كل محاور الصراع والاحتكاك بين الممالك والإمارات فى عصره . فقد كان واعيًا بقواعد اللعبة السياسية من خلال ثقافته الشاملة التى استوعبت كل التيارات ونقاط التحول التاريخية التى شكلت ملامح الإمبراطورية الإغريقية وبعدها الإمبراطورية الرومانية .

وعند عودة آل ميديتشى لتولى حكم فلورنسا مرة أخرى، تم القبض على ماكياڤيللى بتهمة الخيانة ، لكن عفوًا صدر عنه . واقتصر الحكم على نفيه إلى بلدته القريبة من فلورنسا ، حيث اعتزل العمل السياسى وتفرغ للدراسات السياسية والكتابات المسرحية والروائية ابتداء من عام ١٥١٣ . واستمرت مرحلة الدراسة

والإبداع فى حياته حتى عام ١٥١٩ حين طلب منه البابا ليو العاشر أن يكتب تقريرًا وافيًا وتحليليًا عن إصلاح الأحوال السياسية فى إمارة فلورنسا ، وبذلك انتقل إبداعه الفكرى من المرحلة الشخصية الذاتية إلى المرحلة الرسمية العامة، وبين عامى ١٥٢١ و ١٥٢٥ عاد إلى العمل بالسلك الدبلوماسى كمؤرخ ومسجل لحوليات هذه الفترة .

وقد ترك ماكياڤيللى بصماته واضحة على تاريخ الفكر السياسى منذ أوائل القرن السادس عشر حتى الآن ، فقد أثار جدلاً بل هجومًا عنيفًا على آرائه وأفكاره ، سواء من المعارضين أو الخصوم أو الأعداء الذين سعوا لتشويه صورته وسمعته بلا هوادة، فى حين تخلى عنه أصدقاؤه المؤمنون به من أمثال المؤرخين الكبيرين كويچارديني وڤيتورى، بعد أن روعهم طوفان الهجوم الذى يواجهه فآثروا السلامة ، فى حين لم يؤثرها ماكياڤيللى، وخاض المعركة الشرسة بثقافته العميقة، وفكره الثاقب ، ورؤيته الموضوعية ، وخبرته الواسعة ، وجرأته التى تتحدى الأخطار ولا تقنع بمجرد مواجهتها . فقد جعل من كتاباته التحليلية المسهبة أضواءً ساطعة تكشف كل دهاليز السياسة المعتمة وكهوفها الملتوية المريبة دون حرج أو حساسية أو مواربة ، بحيث مكن القارئ من أن يجوس معه عبر كل أركانها وزواياها ، متعرفًا لأول مرة على قواعد اللعبة السياسية وأسرارها وخفاياها وخباياها .

استخرج ماكياڤيللى هذه القواعد من المعاهدات التى سرعان ما تنقض ؛ لأن ما فى داخل النفوس ليس ما على طرف الألسنة ، ومن المؤامرات التى تحاك بليل ، فيصحو الناس على متغيرات وتفاعلات مأسوية لا يدرون لها سببًا ، والألاعيب الخبيثة والصراعات الدفينة والمزمنة التى تحاول أن تتجمل بالشعارات البراقة والمثل الإنسانية، والاغتيالات التى تودى بحياة المخلصين الذين يسعون إلى تنوير أبناء بلدهم ، وأساليب التعذيب التى تعمل على غسل مخ ضحاياها حتى يغيروا آراءهم قسرًا ، والتى مر ماكياڤيللى ببعضها وعانى منها الأمرين . ومع ذلك لم يغير رأيه أو ينحرف عن الفكر الوطنى والموضوعى الذى اقتنع به واعتنقه وأراد أن يقدمه لبنى وطنه، حتى يملكوا الوعى الفكرى والحضارى القومى الذى يمنحهم القدرة على كشف كل من تسول له نفسه التلاعب بأقدارهم .

لم يشأ ماكيافيللى أن تضيع خبرته السياسية والتاريخية والحضارية، بكل أبعادها العميقة ، هباءً ، فأنجز فى الفترة ما بين ١٥١٣ وحتى عام رحيله ١٥٢٧ ، مجموعة مؤلفات تعد من كلاسيكيات الفكر السياسى العالمى ، ولا تزال متداولة على مدى قرون طوال ، ومن أساسيات المناهج الدراسية فى معظم معاهد العلوم السياسية. ومن أهم مؤلفاته كتاب «الأمير» عام ١٥١٣ ، وكتاب «المطارحات حول الكتب العشرة للمؤرخ الرومانى تيتوس ليڤيوس» الذى أنجزه بين عامى ١٥١٣ و ١٥١٦ ، و«فن الحرب» فى عامى ١٥١٩ و ١٥٢٠ ، وكتابه الضخم الموسوعى «تاريخ فلورنسا» الذى يقع فى ثمانية مجلدات ، وقد بدأ فى تأليفه منذ عام ١٥٢٠ ويبدو أنه انتهى منه قبل رحيله عام ١٥٢٧ بشهور قليلة . هذا بالإضافة إلى رسائله الشخصية التى نشرت فى أكثر من كتاب، ودراسة فى فن الحكم والإدارة بعنوان «إصلاح حكومة فلورنسا» . كما أبدع أيضًا مسرحية كوميدية بعنوان «ماندرا جول» وأخرى بعنوان «كليزيا» ، ورواية بعنوان «بيلفاجور» ، وأخرى بعنوان «سيرة كاستروتشيو كاستراكانى» ، لكن أشهر أعماله جميعًا هو كتاب «الأمير» الذى يعتبر بداية الطريق فى الفكر السياسى والعلوم التى تفرعت منه بعد ذلك بسبب واقعيته المنهجية الرصينة ، وموضوعيته الضاربة فى أعماق الوصف والتحليل والتقويم ، ونظراته الثاقبة الجريئة التى تعرى كل الحقائق والألاعيب السياسية دون هوادة.

كان هم ماكيافيللى الأكبر يكمن فى الغوص فى الأعماق والخبايا بحثًا عن منطق السياسات وقواعدها وقوانينها التى تحكمها ، وقواها التى تدفعها وتحركها ، حتى يحرك عقول الناس ويمكنهم من كشف أى سياسى يسعى لخداعهم والاستهانة بقدراتهم على الفهم والإدراك والاستيعاب ، لكن صراحته الجريئة وتقنينه الموضوعى لقواعد اللعبة السياسية فى عصره، أدى إلى اتهامه بالعداء للأخلاق السامية، وبانتهاك القيم النبيلة والمثل العليا ، برغم أنه لم يؤلف كتبه من بنات أفكاره ، وإنما رصد فى سطورها وحلل فى فصولها حوليات زمنه القبيح ، ولعل جريمته أنه كان بارعًا فيما سجل، وواضحًا فيما كتب ، وصريحًا فيما حلل دون أن يخشى فى الحق لومة لائم ، ولذلك صدمت كتبه، خاصة كتاب «الأمير» ، الانتهازيين والمتسلقين والمنافقين ، واللاعبين

على كل الحبال، والآكلين على كل الموائد ، والراقصين فى كل الاحتفالات ، عندما وجدوا كتاباته تعريهم تمامًا من كل الشعارات البراقة والمظاهر الخادعة التى يغطون بها نواياهم الحقيقية.

كان من الطبيعى أن يرد خصوم ماكياڤيللى لطماته على وجوههم بلطمات أشد وأقسى ، فدسوا له عند أولى الأمر الذين حكموا عليه بالسجن والتعذيب والنفى. لكنه أثبت بجدارة علمية وعملية أنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح ، فقد تبوأ كتابه «الأمير» مكانة الريادة التى حددت بداية علم السياسة وإدارة الدولة ، والتى مكنت الشعوب قبل الحكام من أن تضع أيديها على قواعد اللعبة السياسية وقوانينها الحاكمة لمختلف التيارات ، حتى لا تصبح لقمة سائغة فى فم الحكومات والسلطات. وبرغم الاتهامات التى انهالت على كتاب «الأمير» والتى وصمته بالتطرف والتعدى على الأخلاق والمثل العليا ، فإن عددًا من كبار السياسيين والمحللين يرى أنه لم يفعل أكثر من تقديم تحليل واقعى وموضوعى وصريح ومباشر لما يعمله الساسة للوصول والحفاظ على مركز الزعامة فى الحقل السياسى ، بل لما يفعلونه بوحى من غريزتهم السياسية.

إن معظم الساسة يدركون - ولم يجبرهم ماكياڤيللى على ذلك - أن كل المبادئ السامية والأخلاق الحضارية التى يدعو المجتمع إلى ضرورة أن يتحلى بها المواطن، ليست بالضرورة هى نفس المبادئ والأخلاق المطلوبة لتحقيق النجاح فى مجال السياسة وتسيير دفتها فى محيط متلاطم الأمواج ونهب للأعاصير. وخاصة أن الحاكم مسئول عن أمة بأسرها فى مواجهة أمم أخرى متربصة بها، ولذلك من العسير محاسبته أخلاقيًا كما يحاسب الإنسان المسئول عن نفسه ووعوده وارتباطاته بصفة شخصية . ومن البديهى أن يلجأ القائد إلى الكذب أو الخداع إذا كان فى ذلك نجاة لأمته من مأزق معين . فهو يفعل ذلك من منطلق مسئوليته القومية ، ولن يفرح أحد لصدقه وصراحته إذا كان فيهما كارثة لأمته. لكن لا يعنى هذا أن يتحول الاستثناء إلى قاعدة ، وأن تصبح قواعد اللعبة السياسية مرادفة لكل ما هو مرفوض أخلاقيًا .

وكانت عبقرية ماكياڤيللى بازغة متألقة سواء على مستوى التنظير الفلسفى أو التطبيق العملى ، لدرجة أن أعداءه وخصومه لم يستطيعوا إنكارها عليه ، ولم يتبق لديهم

من أساليب الهجوم الخبيث المسموم سوى اتهامه بأنه أساء الانتفاع بعبقريته ، وأن كتابه المشهور «الأمير» من الكتب التى ضربت بالأخلاق عرض الحائط ، والتى يجب تحريمها وإحراقها وإنقاذ الناس من شر ما احتوت عليه . كما اتهموه بأن الباعث الذى دفعه إلى كتابته كانت رغبته الملتوية الخبيثة فى تبصير الطغاة المستبدين بأساليب السيطرة على الشعب، ونهب ثروة الأغنياء من خلال تبصير الدهماء والغوغاء بقواعد اللعبة السياسية، وتجريد الفقراء فى الوقت نفسه من الشرف والكرامة . أما أصدقاؤه والمدركون لحقيقة عبقريته السياسية وأبعادها الفلسفية ، فيرون فيه الفيلسوف الوطنى والقومى الذى نذر فكره وحياته وجهده وعلمه ومستقبله لبلاده ، والذى تطلع إلى الوحدة الإيطالية قبل أن يولد روادها وأعلامها من أمثال ماتزينى وجاريبالدى وكافور بقرون .

ولعل السبب فى هذا التناقض الواضح فى تقدير آراء ماكياڤيللى أن حياته وثقافته وخبراته وتجاربه العملية كانت من الشمول والاتساع والعمق بحيث لم يدرك معاصروه أبعادها وأعماقها، إذ كان سابقًا لعصره بكثير ، أما أخلاقياته وسلوكياته فكانت واضحة كالشمس : كان شديد الإخلاص لبلده ، وعلى استعداد تام لخدمتها بأداء واجباته على خير وجه ، والتضحية من أجلها ، حتى بحياته . ولم تشب سلوكه فى الاضطلاع بمسئوليته شائبة. فلم يُعرف عنه سوى الوطنية الخالصة لوجه الله والوطن والوفاء لكل من تعامل معهم ، والحرص الدائم على الصالح العام ، وقد ضحى فى بعض مواقفه بمصلحته الخاصة فى سبيل آرائه ومعتقدته .

وعلى النقيض من المفاهيم والأفكار والتوجهات التى ارتبطت ظلمًا باسم ماكياڤيللى عبر التاريخ، فإن القيم الأخلاقية والدينية كانت من أهم الأسس والدعائم التى نهضت عليها فلسفته الحضارية والإستراتيچية والتاريخية والثقافية والسياسية والفكرية والسلوكية ، سواء فى كتابه الشهير «الأمير» أو «تاريخ فلورنسا» أو «المطارحات» أو «فن الحرب» أو مراسلاته مع أصدقائه ومفكرى عصره ، لدرجة أنه يمكن اعتباره واحدًا من أهم فلاسفة الأخلاق فى عصر النهضة الأوروبية. فقد قام بتقنين الجوانب الأخلاقية فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأيضًا بين الحاكم وغيره من الحكام الذين

يتحتم عليه أن يتعامل معهم بطريقة أو بأخرى . كانت فلسفة الأخلاق قبل ماكياڤيللى مقصورة على مجال العلاقات والتعاملات بين أفراد المجتمع الواحد لكنه أدرك الضرورة الملحة للأخلاق بالنسبة للعمل السياسى حتى لا تسود القوة على الحق ، وبالتالى تهدد قيمة الإنسان تمامًا. كذلك فإن الحق بدون قوة تسانده مجرد حبر على ورق .

كان ماكياڤيللى أول من فرق بين السياسة الأخلاقية والأخلاق السياسية ، فى حين أن معظم من جاءوا قبله من المفكرين والمنظرين السياسيين لم يلقوا اهتمامًا بالعلاقة بين الأخلاق والسياسة ، كانت السياسة فى نظرهم تنهض أساسًا على المناورات والحيل والألاعيب والمؤامرات والخدع والمراوغات ، وغير ذلك من الوسائل والأساليب التى تفنن فيها السياسيون عبر التاريخ . فقد كان مبدؤهم دائمًا : الغاية تبرر الوسيلة ، وهو المبدأ الذى ارتبط ظلمًا باسم ماكياڤيللى لمجرد ذكره له فى الفصل الثامن عشر من كتاب «الأمير» ، على أساس أنه أحد المبادئ أو القوانين التى سار على نهجها معظم الساسة عبر العصور ، ولم يخترع ماكياڤيللى هذا المبدأ بل قام بتحليله وتعريته حتى يدرك الأمير أو الحاكم الذى أهداه كتابه، حقيقة القوانين التى تحكم العمل السياسى فى مجمله والتى قد لا تكون واضحة وتحت ضوء علمى وتحليلى وموضوعى، وفى هذا يقول ماكياڤيللى :

«إن النهج الذى يسلك الناس على أساسه بصفة عامة ، والأمراء بصفة خاصة ، يتمثل فى قاعدة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها هى أن الغاية تبرر الوسيلة . وعلى هذا الأساس يتحتم على الأمير أن يتحكم فى مقاليد الأمور فى بلده كى ينشر الاستقرار والأمن فى ربوعه ، وأن يسخر وسائله فى سبيل هذه الغاية ، بشرط أن تبدو مشروعة ونبيلة وجديرة بمدح كل الناس وحماسهم لها. ذلك أن العامة منهم يقنعون دائمًا بظواهر الأمور والنتائج المباشرة والسطحية للأحداث . وهؤلاء العامة هم القاعدة الشعبية الحقيقية التى لابد أن يحسب حسابها دائمًا ، أما الفئات الأخرى فأقلية لا خوف حقيقيًا منها ، ويمكن عزلها عندما يضرب الأمير بجذوره فى هذه القاعدة الشعبية التى تشعر بالتوحد معه . وأنا أعرف أميرًا فى الوقت الحالى – وأنا فى حل من ذكر اسمه –

لا يفعل شيئًا سوى التبشير بالسلام بين الناس ، لكنه فى حقيقة الأمر عدو حقيقى لشعار السلام الذى يرفعه ، لأنه إذا تحقق السلام وترسخ بالفعل ، فإنه كفيل بفضحه وإضاعة عرشه» .

أى أن ماكياڤيللى يقوم بتعرية وفضح الذين يرفعون الشعارات البراقة التى تتغنى بالغايات الإنسانية العظيمة كمجرد قناع أو غطاء لإخفاء وسائلهم الدنيئة . وتكمن المأساة فى أن معظم العامة ينبهرون بهذه الشعارات ، ويسيرون خلفها كالقطيع دون أن يدركوا حقيقة الوسائل المستخدمة التى لا تنفصل فى النهاية عن الغايات نفسها . بمعنى أن الوسائل الدنيئة لابد أن تؤدى إلى غايات من نفس جنسها حتى لو تخفت وراء المثل العليا ، وتظاهرت بالقيم الأخلاقية والإنسانية السامية. ولو كان ماكياڤيللى قد صرح بمقولته الشهيرة على النحو التالى : «الغاية تبرر الوسيلة كما أنها لا تنفصل عنها لأنها من جنسها» ، لعجز خصومه وأعداؤه عن كيل الطعنات له بهذه القسوة . ذلك أن سياق كتابه «الأمير» يؤكد هذا المفهوم ، لكنهم اقتطعوا منه هذه المقولة وجعلوا مها شعارًا لفكره السياسى بصفة عامة، حتى يدمغوه بالانتهازية والغش والخداع والتدليس، ويعلقوا على شماعته كل المصائب والمحن والأخطاء والخطايا التى يرتكبها الساسة عبر العصور .

كان ماكياڤيللى ضحية دهاء الساسة وخبثهم حين اتخذوا من كتاباته حجة أو ذريعة تدعى أنها السبب فى كل المآسى والمحن والسفالات والدسائس والمكائد، لأنها علمتهم كيفية ارتكابها ، وكأنهم قبل ماكياڤيللى كانوا ملائكة أطهارًا ولم يتدنسوا إلا على يديه، فى حين أنهم أغرموا ببتر أفكاره وجمله من سياقها حتى يسهل عليهم تلوينها باللون الذى يناسب أهدافهم الخفية والتى غالبًا ما تكون غير أخلاقية . فمثلاً أشاعوا أن الوسائل عند ماكياڤيللى ليست سوى رذائل ، وأنه لا توجد فى السياسة وسائل شريفة وسامية، فى حين أنه ليس هناك أى ارتباط منطقى أو معقول بين الوسيلة والرذيلة ، إلا إذا لجأ السياسى إلى مثل هذا الربط حتى يحقق غاياته بأسهل وأسرع ما يمكن . أى أن العيب ليس فى آراء ماكياڤيللى، بل فى توجهات الساسة عبر العصور، الساسة الذين لقبوا ماكياڤيللى بالشيطان ، بل إن بعضهم أطلق على الشيطان نفسه لقب «نيكولو العجوز» على أساس أن نيكولو هو الاسم الأول لماكياڤيللى .

ولم يتعرض أحد من هؤلاء المهاجمين لإصرار ماكياڤيللى على أن يوصى الأمير بالتمسك بأهداب الأخلاق الحميدة والقيم الدينية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. ونظرًا لوعى ماكياڤيللى العميق بخفايا النفس البشرية، وإدراكه أن هذه الأخلاق والقيم يمكن أن تكون آخر شىء يهتم به الأمير أو الحاكم ، فإنه يصارحه بجرأة منقطعة النظير بأن عليه أن يتظاهر على الأقل بالتمسك بها إذا لم يستطع أن يمارسها بالفعل ويحولها إلى منهج تطبيقى وعملى. ذلك أن ماكياڤيللى بصفته مفكرًا موسوعيًا وشاملاً، يحرص على وضع كل الاعتبارات فى حسابه حتى لا تعتور نظريته ثغرات أو فجوات يمكن أن تخلخل من بنائها المنطقى المتماسك . فمن الصعب على الكثير من الحكام والقادة السياسيين أن يتخلصوا من الأطماع العابرة، والطموحات الفارغة، والمظاهر الكاذبة، وشتى أمارات الاستبداد والقوة الزائفة، إذ يرون فى القيم الأخلاقية والدينية مجرد مطية لتركبها أطماعهم السياسية .

وربما كان المنهج الأخلاقى فى السياسة منهجًا صعبًا بل وعرًا لكنه كفيل - على الأقل- بإحاطة الحاكم بصورة براقة وأثيرة لدى الشعب الذى لابد أن يحترمه ويحبه ويتعلق به نتيجة لهذه الصورة. ذلك أن الشعب لا يعرف ولا يتعامل مع الحاكم بصفة شخصية أو مباشرة ، بل يتعامل مع الصورة المرتسمة له فى ذهنه من خلال ما يقوله أو يقال عنه. وبالتالى لا يعرف الشعب سوى صورة الزعيم ، أما الأصل الموجود بين جدران القصور ودهاليز السياسة المعتمة، فلا يعرفه سوى أقرب المقربين إليه. من هنا كانت الصورة أهم دائمًا من الأصل ، لأنها العملة الوحيدة التى يتداولها المواطنون ، سواء أكانت عملة ذهبية أصلية أم عملة مطلية بالذهب ، ولذلك يقول ماكياڤيللى فى الفصل الثانى من كتاب «الأمير» تحت عنوان «عن الممالك الموروثة» .

«إذا لم يتسبب الأمير فى إساءة واضحة لشعبه ، فإنه من الضرورى أن يحوز حب شعبه ، وإذا لم تؤد رذائله إلى فضحه ووضعه فى صورة كريهة أمام شعبه ، فلابد أن يتعلق به ويمنحه حبه بلا حدود . ومن المتوقع فى معظم الأحايين أن يتغاضى الشعب عن الأسباب الطفيفة والعابرة التى دفعته إلى التفكير فى تغيير أميره ، وذلك مع

استمرار زمن حكمه ، لكن إذا تغيرت مشاعر شعبه نحوه ، فإن الباب يفتح تدريجيًا لتغيير آخر ينتهى بالإطاحة به» .

وطبقًا لنظرية ماكياڤيللى المتكاملة فى العناصر الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بقواعد اللعبة السياسية ، فإن الحق لا وجود ماديا ملموسا له إذا لم يتسلح بالقوة التى هى اللغة الوحيدة التى يفهمها كل البشر بلا لبس أو غموض أو مراوغة . وقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة فى القوة المادية ، لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية ، فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات . ولذلك يؤكد ماكيافيللى على أن الحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق ، لابد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين ، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفاعلة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة ، وإثارة المشاعر المتشنجة ، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة الفعلية للحق المسلوب . وأقل ما يمكن أن يقال أنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة ، وبالتالى تشتيت الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

ومفهوم القوة عند ماكيافيللى يركز على المضمون والجوهر أكثر من تركيزه على الشكل والمظهر . فالقوة حتمية بدهية لا مفر منها لمساندة القانون والأخلاق والمثل العليا ، لكنها لابد أن تحتوى على مضمون أخلاقى لأن القوة غير الأخلاقية من طبيعتها أن تدمر كل شىء فى طريقها ، فإذا لم تجد ما تدمر فإنها تدمر صاحبها فى نهاية الأمر . فهذا هو القانون الذى يحكم كل الطاقات المدمرة عندما لا تجد ما تدمره .

وكان الانتماء من أهم القيم بل القوى الأخلاقية التى حرص ماكيافيللى على تأكيدها وترسيخها ، ولذلك كان رافضًا باستمرار استخدام الجنود المرتزقة فى الجيوش الوطنية . فهو يرى أن الدول المستقرة تنهض على دعامتين رئيسيتين هما : منظومة مستقة من القوانين ، وجيش قوى ، ولا يمكن أن يستغنى أحدهما عن الآخر . فلا توجد قوانين محترمة وفعالة فى غيبة الجيوش القوية التى تحميها من انتهاك

الآخرين ، كذلك فإن الجيوش القوية فى حاجة إلى قوانين تنظم جهودها وإنجازاتها . ويقسم ماكيافيللى القوات المسلحة إلى جيش خاص بالأمير ، سبق له ولأسلافه تكوينه وتسليحه وتدريبه ، أو قوات مسلحة مرتزقة ، أو قوات مسلحة للمساعدة فى مهمة حربية معينة ، أو قوات مسلحة مختلطة .

ويحذر ماكيافيللى من أن القوات المرتزقة والقوات المساعدة لا تملك قيم الانتماء الوطنى أو القومى ، ولذلك فإن أضرارها وأخطارها أكثر بمراحل من جدواها وفائدتها . فلن يدافع عن الوطن سوى أبنائه . ولو دعم أحد دولته بحراب المرتزقة ، فإنه سيفقد القدرة على امتلاك أرض صلبة يقف عليها ويثق فى سلامتها . ذلك أن القوات المرتزقة تفتقر إلى التلاحم فيما بينها ، فليست لها أهداف محددة تحرص على تحقيقها سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من المال بأقل قدر ممكن من الجهد والمخاطرة . فهذا هو طموحها الوحيد ، كما أنها لا تثبت على نظام واحد ، ولا تخلص لمن استأجرها . تبدى الشراسة والجبروت كنوع من الاستعراض أمام الأصدقاء، لكنها سرعان ما تتراجع بمنتهى الجبن أمام الأعداء عندما يكشرون عن أنيابهم .

يصف ماكيافيللى المرتزقة فى حديثه إلى «الأمير» فيقول إنهم : «لا يخشون الخالق ، ولا يوفون بعهد للمخلوق ، ولا يتأخر خراب الدولة بسببهم إلا بقدر ما يتأخر أى هجوم موجه إليها . يستنزفونك فى السلم ، ولا يحمونك من العدو عندما تحين ساعة القتال . فهم لا يشعرون بأى حب أو انتماء يجعلهم يثبتون فى ميدان القتال لقاء أجر يعتبرونه بخسًا مهما كانت ضخامته - مقابل فقدان الحياة نفسها . إنهم علي أتم استعداد ليكونوا جندك ما دمت لا تحارب ، أما عندما تقع الحرب فإنهم يتلاشون مع قدومها أو ينسحبون خلالها . ولا أجد أية صعوبة لإثبات هذه البدهيات ، ذلك أن خراب إيطاليا كان نتيجة مباشرة لاعتماد الإمارات الإيطالية على المرتزقة لفترات طويلة . ولاشك أنهم ساعدوا بعض الأمراء بالفعل فى اعتلاء عروشهم ، لكن مظاهر الفروسية والشجاعة والجرأة لم تكن تتجلى فيهم إلا عندما يواجهون مجموعة أخرى من المرتزقة . ولكن عندما يشرع غاز أجنبى فى مهاجمة الوطن ، فإنهم سرعان ما ينكشفون على حقيقتهم ويتضح عدم جدواهم» .

ويرتبط الانتماء الوطنى بقيمة أخلاقية أخرى هى الحب الذى يعد الدعامة الأساسية للعلاقة الصحية والسليمة بين الحاكم والمحكوم ، ففى الفصل التاسع عشر من «الأمير» ، يحتم ماكيا فيللى على الحاكم أن يتحاشى كل الأمور التى تجعله مكروهًا أو محتقرًا فى نظر شعبه . وعندما ينجح فى عقد أواصر الحب والتواصل بينه وبين شعبه ، فإنه بهذا يكون قد قام بدوره خير قيام ، وسد كل المنافذ التى يمكن أن يتسلل منها أى خطر يهدد سمعته . والشعب – أى شعب – لا يمكن أن يحب حاكمًا جشعًا يبتز أموال الرعية ، ويغتصب ممتلكاتهم ، ويعتدى على أعراض نسائهم . فهناك قيم أخلاقية لا يمكن أن يتجاهلها الحاكم حتى يستطيع أن يعيش حياة راضية مستقرة بين أبناء شعبه الذين يمثلون الأغلبية وبالتالى الدعامة الحقيقية التى يقوم عليها حكمه الراسخ . أما صراع الحاكم ضد أطماع الأقلية فلا خوف عليه منه ، ويمكن حصره ودرء خطره بسهولة وبطرق شتى طالما أنه يقف بأقدام ثابتة على قاعدة شعبية راسخة .

ويحدد ماكيافيللى الأخلاقيات الضرورية للحاكم فيقول :

«يعتبر الأمير فى نظر شعبه خسيسًا غير جدير بالحكم عندما لا يثبت على حال ، ويبدو له متقلبًا ، مستهترًا ، مخنثًا غير مكتمل الرجولة ، مترددًا . فهذه كلها صفات يتحتم عليه أن يأخذ حذره منها لأنها مثل صخرة لابد أن تهوى على رأسه من علٍ . كما يجدر به أن يبدو كريم الأصل ، قوى العزيمة ، وقورًا ، رزينا ، ناضجًا . كما ينبغى على حكومته أن تبدو نافذة القرارات التى تصبح غير قابلة للإلغاء بمجرد صدورها . ولابد أن يشعر الشعب بحرص الأمير ودقته وموضوعيته فى اتخاذ قراراته حتى لا يشك أحد فى أنه يصدرها لحساب قطاع من المنتفعين استطاع أن يخدعه ويستقطبه لصفه» .

لكن فلسفة ماكيافيللى العقلانية والعملية والعلمية والتحليلية لا تنظر إلى القيم الأخلاقية نظرة مطلقة غير مرنة ، لأنها تتعامل مع بشر لا يظلون على حال واحدة ، بل يتغيرون ويتبدلون تحت وطأة الظروف التى يمرون بها . ولذلك فإن أسلوب توظيف هذه القيم وتطبيقها يخضع للتقويم النسبى للأمور الراهنة ، وخاصة أن المتغيرات التى

تسيطر على قواعد اللعبة السياسية تفرض نفسها فى كثير من الأحايين على ثوابتها . فمثلاً فى الفصل السابع عشر من كتاب «الأمير» الذى منحه ماكيافيللى عنوان : «عن القسوة والرحمة : أيهما أفضل الحصول على محبة الناس أم خوفهم؟» ، يوضح أنه ينبغى على كل أمير أن يكون رحيمًا بشعبه وأن ينبذ القسوة ، لكنه فى الوقت نفسه يتحتم عليه ألا يسىء استخدام الرحمة ، فقد تكون القسوة أفضل للصالح القومى بكثير من الرحمة إذا كان الظرف التاريخى يحتمها . فالقسوة إذا كانت تعنى النظام والانضباط خير ألف مرة من الرحمة ، إذا كانت تعنى الفوضى والتسيب . يقول ماكيافيللى :

«يجب ألا يعبأ الأمير بالحساسيات الناشئة عن القسوة فى سبيل الحفاظ على وحدة شعبه وتنامى ولائه له . فسوف تظهر ممارسته وإجراءاته أنه كان أكثر رحمة من أولئك الذين تركوا الفوضى تسرى بالدمار فى دولهم لأن قلوبهم الرقيقة لم تحسم الأمور ، فمهدوا الطريق لسفك الدماء بين المواطنين الذين سلبت ممتلكاتهم ، وغير ذلك من المصائب والمآسى التى تشمل المجتمع بأسره فى حين أن العقاب الذى ينزله الأمير ينصب على بعض الأفراد فحسب» .

ويلقى ماكيافيللى الأضواء التحليلية على معادلة صعبة واجهت كل من مارسوا قواعد اللعبة السياسية ، وذلك على شكل سؤال لا مهرب منه لأى حاكم أو قائد سياسى ؛ أيهما أفضل : أن يكون محبوبًا أم مرهوب الجانب ؟ والجواب هو أنه فى حاجة إلى الحب والرهبة فى آن واحد . إنها معادلة صعبة لا يقدر على تحقيقها سوى قلة نادرة من الحكام، لكن إذا تعذر الجمع بين هذين النقيضين ، فإن الأكثر أمانًا للحاكم أن يُهاب ويُخشى ويُرهب جانبه من أن يحب . ثم يكشف ماكيافيللى عن الجانب المعتم من النفس البشرية حتى يكون الحاكم على بينة بواقعها غير الأخلاقى الذى لا يمكن تجنبه أو تجاهله أبدًا بدعوى التفاؤل أو حسن النية أو الظن بهذا الواقع . يقول ماكيافيللى بصراحة جريئة لم يمارسها كاتب أو مفكر أو فيلسوف سياسى من قبل ، فى تعرية الجانب المعتم من النفس البشرية ، حتى يكون الحاكم فى الجانب الآمن بقدر الإمكان وهو يطبق قواعد اللعبة السياسية :

«إن الناس بوجه عام ناكرون للجميل ، متقلبون لا يظلون على حال واحدة ، يطمحون دائمًا إلى ما ليس فى أيديهم ، ويتلهفون على تجنب المخاطر وطلب السلامة بأى ثمن ، ولا يتوقفون عن طلب الانتصار وتحقيقه. وطالما أنك قادر على تلبية طلباتهم وتحقيق منافعهم ، فهم ملك يديك ورهن إشارتك، وعلى استعداد أن يبذلوا الغالى والنفيس من أجلك عندما يكونون فى حاجة ماسة إليك. لكن عندما يتأكدون أنك لم تعد ذا نفع لهم ، فإنهم يثورون عليك لأتفه الأسباب. ولذلك فالأمير الذى يعتمد فحسب على معسول كلامهم دون أن يتخذ احتياطاته اللازمة لإجبارهم على الإخلاص فى عملهم ، فإن مصيره هو الدمار لا محالة» .

والقيم الأخلاقية عند ماكيافيللى ليست مجرد شعارات سابحة بين السحب الشفافة فى سماء حانية ، بل هى تخضع لقواعد الارتباط الشرطى بالظروف الراهنة والضغوط الطارئة والأهواء العابرة ، أى أن خصائصها المطلقة وصفاتها المثالية على المستوى النظرى مرتهنة بالعوامل التى تحيط بها وتتفاعل معها على المستوى التطبيقى والعملى ، وخاصة أن الإنسان فى أحوال كثيرة يظهر ما لا يبطن ، ويبطن ما لا يظهر . أى أنه يمكن أن يرفع الشعارات المثالية البراقة ، وأن يملأ بها الأسماع دويًا وطنينًا لكى تتاح له الفرصة ليرتكب ما يتناقض معها تمامًا . ذلك أن الانفصال بين المظهر والجوهر كان لعبته المفضلة دائمًا . ومن هنا كان واجب الحاكم أن يفرق بين ما هو نابع من القلب ، وبين ما هو متعلق بطرف اللسان فحسب .

ويستشهد ماكيافيللى بالصداقة كقيمة أخلاقية ومثالية ، فيقول إن الصداقة التى تشترى بالمال ولا تصدر عن الحب والإعزاز والمثل العليا ، ليست صداقة على الإطلاق بل هى غش وخداع ونفاق وتملق وانتهازية ونفعية ... إلخ ، إذ إنها رهن إشارة من يملك المال الكافى لشرائها ، وبالتالى فهى علاقة طفيلية لا يمكن الاعتماد عليها والاطمئنان إليها : فعندما تحين ساعة الجد وتواجه الأزمات الحاكم ، تتراجع هذه الصداقة فى الحال ، وتتقاعس عن العمل فى خدمته طبقًا لما تتطلبه أهدافه ومصالحه القومية . خاصة عندما يجد من يدعون هذه الصداقة الزائفة أنه ليس هناك ما يخافون منه أو يعملون له حسابًا . فمن السهل عليهم حينئذ أن يديروا الدفة وجهة أخرى لأن

مؤشر بوصلتهم مرتبط دائمًا بمصالحهم الشخصية الراهنة . إن الناس لا يتوخون الحذر من توجيه إساءتهم نحو من يحبونه، وفى الوقت نفسه يعملون ألف حساب لمن يخافون منه ، ويخشون بطشه وعقوبته .

ويؤمن ماكيافيللى أن الحب من القيم الأخلاقية والمثالية التى تمنح الحياة معناها السامى ، وتجعلها جديرة بأن تعاش ، لكنه ليس قيمة مطلقة لأنه مرتبط بسلسلة من الالتزام يسهل على الناس كسرها عندما يجدون أنه قد يعوق تحقيق أهدافهم، وإرضاء أنانيتهم ، وتلبية طلباتهم التى غالبًا ما تكون ملحة فى نظرهم . ولذلك إذا أراد الحاكم أن يحفظ هذه السلسلة الذهبية الثمينة والرقيقة والهشة من الكسر والتحطيم ، فإن عليه أن يقف على قاعدة راسخة من الرهبة التى تحفظ له هيبته فى نظر شعبه ، وجرعة من الخوف بين الحين والآخر ، كمسألة ضرورية لتسيير دفة الحكم والسيطرة على شطحات اللعبة السياسية . ولا يعتبر ماكيافيللى هذا الأسلوب نوعًا من العسف أو البطش أو الديكتاتورية ، فهو تطبيق لمبدأ الثواب والعقاب الضرورى لتوازن المجتمع ونموه . إن رسوخ صورة الحاكم القادر على إنزال العقوبة بالمسىء والمنحرف ، فى أذهان الجماهير ، من شأنه أن يشعرهم بالأمن والأمان والطمأنينة من تعدى المسيئين والمنحرفين عليهم ، وفى الوقت نفسه يجعل هذه الجماهير نفسها أسلس قيادًا عندما يعيشون فى ظل الخوف من العقاب ، واليقين من تسديد الحساب عند انكشاف أمر الإساءة أو الانحراف بعيدًا عن الصالح العام للمجتمع . ففى النهاية هناك الحاكم الذى يملك مقاليد الأمور بين يديه .

ومن أهم قواعد اللعبة السياسية التى يبرزها ماكيافيللى ، ضرورة أن يواجه الحاكم حقائق الحياة بحلوها ومرها ، وطبائع البشر بإيجابياتها وسلبياتها دون أية مواربة أو خداع للنفس . فالسير على الأرض بكل طرقاتها المتربة والموحلة ، وتضاريسها الوعرة والخطرة ، بحرص ودراية وحكمة ونظرة ثاقبة ، خير ألف مرة من التحليق مع الأحلام والأوهام بين السحب ، إذ لابد أن تأتى ساعة يجد الحاكم فيها نفسه وهو يتهاوى على قمم الصخور أو الأمواج التى لا ترحم ، فما طار طير وارتفع إلا كما طار

وقع . ذلك أن قوانين الجاذبية الأرضية بالمرصاد للجميع ، مهما علا قدرهم ونأوا عن الأرض التى يسير عليها عامة البشر . ومن هنا كانت صراحة ماكيافيللى ومصداقيته عندما يوصى الأمير بالحرص على أن يُهاب ويُرهب جانبه بأسلوب قد لا ييسر له محبة الشعب ، لكنه فى الوقت نفسه يمكن أن يجنبه كراهيته . إنها معادلة صعبة أو توازن حساس دقيق يجعل الرهبة أو المهابة تتعايش بسلام مع عدم الكراهية .

لكن ماكيافيللى لا يترك الحبل على الغارب للحاكم حتى لا تزين له نفسه أنه يستطيع أن يرتكب كل أنواع البطش والعسف والقهر دون رادع ، ما دام شعبه أسير الرهبة والخوف . ذلك أن تحقيق عدم الكراهية مرتهن بتجنب الأمير أو الحاكم لكل ما يسىء إلى حقوق الإنسان فى بلده ، مثل النهب ، وابتزاز أموال الشعب ، والاعتداء على الأعراض . وليس شرطًا أن يكون هو شخصيًّا مرتكب هذه الفظائع ، إذ إنها يمكن أن تصدر عن بطانته وجماعة المنتفعين بنظامه وحكمه . ومن هنا كانت ضرورة يقظته وحرصه على ردع كل من تسول له نفسه من المقربين إليه أن يتجاوز حدوده . إنها لمصيبة إن كان لا يعلم ما يرتكبه هؤلاء الانتهازيون والمتسلقون والنفعيون ، ولاشك أن المصيبة تصبح أعظم إذا كان يعلم ويغض الطرف عن أفعالهم .

من هذا المنطلق ، يحذر ماكيافيللى أميره من الاستيلاء بدون وجه حق على ممتلكات مواطنيه أو ما يسمى بلغة العصر الحديث «المصادرة» أو «التأميم» أو أيا كان المسمى ، طالما أنهم مواطنون صالحون ، ويشكلون طاقات منتجة ومثمرة لبلدهم ، ولا يتعارض نشاطهم مع الصالح القومى والعام للوطن . ذلك أن الناس ينسون بسهولة موت أبيهم ، لكنهم لا ينسون فقدان ممتلكاتهم . ولن يعدم الأمير الأسباب والحجج التى يمكن أن يتذرع بها عند الاستيلاء على أموال الرعية وممتلكاتهم ، فهى أكثر من أن تحصى وأسهل مما يتصور الكثيرون . لكن مهما تظاهر المواطنون بالرضوخ أو حتى بالقبول ، فإن قلوبهم تصفو له أبدًا ، وسيظلون متربصين به إلى أن تحين الساعة التى يمكن أن ينتقموا فيها منه . إن موازين القوى تتغير وتتبدل باستمرار مع الأيام ، وليس هناك منتصر على طول الخط . والأمير الحكيم ذو النظرة البعيدة والرؤية الثاقبة هو من

يضع كل هذه الاعتبارات فى حسابه ، فيأمن بقدر الإمكان شر الكوارث التى يمكن أن تحيق به أو بمواطنيه على حد السواء ؛ لأن مصيره مرتهن بهم شاء أم أبى . من هنا كانت ضرورة حل المعادلة الصعبة التى توازن بين الخوف والحب ، بين الهيبة والألفة ، بين الرهبة والشعبية . يقول ماكيافيللى فى ختام الفصل السابع عشر من كتاب «الأمير» :

«يطيب لى أن أختم حديثى فى هذا الموضوع المتعلق بالرهبة والمحبة بقولى : إن الناس يحبون بإرادتهم ، لكنهم يرهبون بإرادة الأمير التى تتجلى فى منهجه السياسى وأساليبه فى ممارسة الحكم . ولذلك فالأمير الحكيم هو الذى يعتمد على ما فى حوزته واستطاعته بالفعل ، ولايطمئن إلى ما فى حوزة الآخرين واستطاعتهم ، فى حين يتحتم عليه أن يتجنب تفاقم كراهيتهم له على نحو ما أسلفنا وأوضحنا» .

هنا يضع ماكيافيللى قواعد اللعبة السياسية على أرض صلبة من الواقع الراسخ ، على أساس أن القيم الأخلاقية هى فى نهاية الأمر أفكار ومبادئ ومثل وسلوكيات وعلاقات بين البشر فى حياتهم اليومية الزاخرة بالصراعات والضغوط والطموحات والإحباطات والآمال والآلام والأطماع التى لا تهدأ ولاتفتر . ومن يتصور إمكان رفع لواء هذه القيم الأخلاقية بمعزل عن هذه الاعتبارات ، فهو إما واهم ساذج أو جاهل بطبائع النفوس البشرية أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه الشخصية .

من هذا المنظور العلمى والعملى والموضوعى ، استطاع ماكيافيللى أن يفرق بين أخلاقيات الوعد الذى يقطعه المواطن على نفسه بصفة شخصية مع من يتعامل معهم كأفراد ، وبين أخلاقيات العهد الذى يقطعه الحاكم على نفسه بصفة قومية مع القوى والتجمعات والتكتلات التى يتحتم عليه أن يتعامل معها ، سواء أكانت محلية إقليمية أم عالمية دولية . ففى الفصل الثامن عشر الذى كتبه تحت عنوان «بأى أسلوب يفى الأمراء بعهودهم؟» ، يوضح ماكيافيللى أن محيط السياسة بأمواجه المتلاطمة والصاخبة ، لا يمنح الأمير أو الحاكم فرصة الوفاء بالعهد بالأسلوب البسيط الذى يظنه

العامة أو السذج من الناس ، فالسياسة لا تعترف بتقسيم المواقف إلى أبيض وأسود ، ولكن هناك درجات لا تحصى من الألوان والظلال بينهما . يقول ماكياڤيللى :

«كلنا يعلم كم يرهق الأمير ويكلفه كثيرًا من المشقة والجهد فى أحايين كثيرة أن يصدق فى وعوده وأن يفى بعهوده . ولا تزال التجارب الحية فى عصرنا تطلعنا على المشاق التى عانى منها الأمراء والحكام ، كى يصفهم الناس بالصدق والوفاء ، هذا فى الوقت الذى حقق فيه غيرهم المكاسب والانتصارات حين تجنبوا الصدق ولم يحفلوا بالوفاء ، بل توسلوا ببعض المكر والدهاء ، فأربكوا الخصوم ، وهزموا من تمسكوا بفضيلة الوفاء» .

ولا يعنى ماكيافيللى بهذا التفسير الواقعى ، التحريض على الحنث بالعهد ، وانتهاك الوعد ، بل يقصد أن المسألة أكثر تعقيدًا وتشابكًا ، وأعمق أبعادًا ، وأشمل آفاقًا ، لأنها تنطوى على مصائر أمم ومستقبل شعوب . وكان القانون من أعظم الابتكارات البشرية التى تفرق بين الإنسان والحيوان الذى ليس سوى جزء عضوى من قوانين الطبيعة التى تختلف فى جوهرها عن القوانين الوضعية . لكن المشكلة أن البشر لا يرتضون القوانين التى وضعوها . قد يتظاهرون بالسير على نهجها لكنهم كثيرًا ما يسعون لخرقها . ولذلك كانت القوة متربصة دائمًا بالقانون ، تريد أن تقهره وتدوسه وتتجاوزه بدلاً من أن تجعل نفسها أداة عملية لتطبيقه ، أو كما يقول ماكيافيللى :

«إن هناك أسلوبين من أساليب القتال والصراع : أولهما بالقانون، وثانيهما بالقوة. أولهما جدير بعالم البشر، وثانيهما حاكم لدنيا الوحوش والحيوانات المفترس. ولكن الأسلوب الأول ، أى أسلوب الصراع فى إطار الشرعية والقانون يفضى أحيانًا إلى نتائج غير كافية أو غير مرضية فى نظر بعض أطراف الصراع . ومن هنا كانت غلبة الميل إلى اتباع الأسلوب الثانى . ومن الضرورى حينئذ أن يعرف الأمير جيدًا كيف يتمرس على استخدام أسلوب البشر وأسلوب الوحوش على حد السواء».

وقد أثبتت أحداث التاريخ ووقائعه ، قبل ماكيافيللى وبعده ، أن الساحة السياسية جاهزة دومًا لكى تتحول إلى غابة يفترس القوى فيها الضعيف بلا رحمة .

ولذلك لا يؤمن ماكيافيللى بأن هناك بشرًا مثاليين ، لأن البشرية بطبيعتها تتنافى مع المثالية ، وإذا كان هناك من يدعى المثالية ، فذلك لتغطية أغراضه الدفينة والمريبة والخبيثة . وتبلغ المأساة ذروتها إذا نجح هؤلاء المدعون فى خداع الحاكم وزينوا له أن القانون هو قوة فى حد ذاته ، وليس فى حاجة للجوء إلى القوة المادية لتحويله إلى طاقة فعالة. من هنا كان إصرار ماكيافيللى على مزج القانون بالقوة ، لأنه بدونها مجرد حبر على ورق، وهى بدونه مجرد طاقة عمياء وغاشمة يمكن أن تدوس فى طريقها كل القيم الأخلاقية التى تمنح للحياة إنسانيتها، أو ما يسميه ماكياڤيللى المزج بين الأسلوبين الإنسانى والحيوانى فى الصراع والنضال ، بحيث يبرز أحدهما كلما دعت الحاجة إليه . ولا يستطيع أحد ممن يدعون المثالية أن ينكر أن هناك حيوانًا كامنًا فى كل إنسان ، يسيطر على أفكاره ويتحكم فى تصرفاته بدرجة أو بأخرى . ولكى تصبح الحياة محتملة وجديرة بأن تعاش ، فقد ابتكر الإنسان القانون حتى يقف بالمرصاد للقوة الغاشمة . ولن يقوم بهذه المهمة الحضارية الجليلة إلا إذا كان هو نفسه مسلحًا بالقوة اللازمة ، ولذلك يتحتم على الحاكم أن يكون واعيًا بأساليب تطبيق القانون وفى الوقت نفسه خبيرًا فى استخدام شتى أنواع القوة .

هنا تبرز نظرية الثعلب والأسد التى اشتهر بها ماكيافيللى . فإذا كان من المحتم على الأمير أن يعرف بإتقان كيف يوظف الأسلوب الحيوانى ، فمن الواجب عليه أن يختار من مملكة الحيوان نموذجين هما الثعلب والأسد . فإذا كان الأسد لا يستطيع أن يحمى نفسه من الفخاخ ، فإن الثعلب لا يستطيع أن يحمى نفسه من الذئاب . من هنا كانت ضرورة أن يكون الأمير ثعلبًا حتى يميز الفخاخ ، وأن يكون أسدًا حتى يخيف الذئاب . ومن يعتمدون على قوة الأسد فحسب لا يدركون طبيعة الأشياء . بل إن الحاكم الحكيم لا يستطيع ولا ينبغى له أن يراعى الوفاء بعهوده ، إذا أدرك فى لحظة كاشفة أن هذا الوفاء ضد مصلحة شعبه ووطنه . فهو ليس مسئولاً عن نفسه فحسب حتى يفعل ما يشاء ، بل هو ملتزم بمصير أمته . وإذا كان من حقه أو واجبه أن يضحى بمصلحته الشخصية وفاءً لعهده أمام من يتعامل معهم من الأصدقاء أو الزملاء ، فليس

من حقه أو واجبه أن يضحى بمصلحة وطنه وأمته لعهود سابقة قطعها على نفسه . ذلك أن عدم التضحية فى هذه الحالة هو تطبيق للمبدأ الأخلاقى الذى ينص على أن الرجوع للحق فضيلة .

إن قواعد اللعبة السياسية تثبت دائمًا أن الظروف والمواقف فى حالة مستمرة من التغير والتحول والتبدل والسيولة ، فيصبح العهد الذى قطعه الأمير على نفسه فى مرحلة سابقة غير ذى معنى فى مرحلة لاحقة ، وربما أصبح مدمرًا لوطنه وشعبه إذا ما أصر على الوفاء به برغم الظروف والملابسات الجديدة الطارئة ، خاصة إذا كانت دواعى العهود قد نقضت من تلقاء نفسها . ويعترف ماكيافيللى أن مبدأ التراجع عن العهد يصبح خاطئًا بل جريمة فى حق البشرية إذا كان الناس كلهم أخيارًا وأطهارًا . لكن بما أنهم ينطوون على شر كامن فى طبيعتهم ، فهم لا يحفظون عهودهم إذا وجدوا أنها تتعارض مع مصالحهم . فالقضية فى النهاية قضية مصالح ومنافع وليست قضية عهود ووعود ، ومن هنا كانت المقولة الصريحة الجريئة التى نطق بها جلادستون رئيس وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر حين قال : إن لبريطانيا مصالح دائمة وليس صداقات دائمة . والثقة لا يمكن أن تكون من طرف واحد ، فهى قيمة أخلاقية لابد أن تكون متبادلة بين الطرفين .

ويوضح ماكيافيللى أن التاريخ زاخر بأمثلة لا حصر لها من معاهدات ألغيت عندما شعر أحد طرفيها أو أطرافها بأنه لم يعد فى حاجة إليها ، أو أنها تقيد حركته فى سباق محموم لابد أن يكسبه . وكذلك وعود نقضت لإدراك معظم الحكام أن المنتصر الحقيقى هو من يستطيع أن يلعب دور الثعلب . ونظرًا لأن معظم الساسة لا يحبون أن يكشفوا عن نواياهم الحقيقية ، فإنهم يحرصون على التفنن فى الادعاء الكاذب والفصل الكامل بين المظهر والجوهر . وخاصة أن دروس التاريخ تؤكد أن معظم الناس لا يملكون الوعى الكفيل بتعرية هذه الألاعيب والمؤامرات والخدع والحيل ، ولذلك يقنعون بتقبل ما يجرى أمامهم على علاته .

ويتبلور الجانب الأخلاقى فى مفهوم ماكيافيللى لأصول الحكم عندما يربأ

بالحاكم أن يتصف بصفات الخبث والخداع والمناورة واللف والدوران والانتهازية والتلون والمراوغة الثعلبية كجزء لا يتجزأ من فكره وسلوكه ، ولكن من الضرورى له - فى مواقف معينة بالذات - أن يبدو وكأنه يملكها حتى يعمل الآخرون له ألف حساب . بل إن ماكيافيللى يذهب إلى أبعد من ذلك فيؤكد أنه إذا أصبحت هذه الصفات جزءًا بالفعل من منهجه السياسى الدائم ، فإنها لابد أن تضره فى النهاية ، شأنه فى ذلك شأن اللاعب بالنار التى لابد أن تحرقه فى النهاية إذا لم يتوقف عن اللعب بها فى كل الحالات .

وتنطبق هذه القاعدة الواقعية أيضًا على الصفات الإيجابية النابعة من القيم الأخلاقية مثل الحب والصدق والرحمة والعطف والنقاء والفضيلة . فعلى الأقل يجب على الحاكم أن يبدو للناس رحيمًا ، أهلاً للثقة ، عطوفًا ، خاليًا من الرذائل ، متدينًا ، بل أن يكون كذلك بالفعل ، لكن بشرط أن يكون عقله مركبًا بطريقة خاصة تجعله قادرًا ، إذا ما دعت الضرورة لذلك ، على أن يكون قاسيًا ، مراوغًا ، متربصًا بخصمه للإيقاع به . وأن يكون الانتقال من صفة إيجابية إلى صفة سلبية مدروسًا ومبررًا أمام شعبه ، أى يملك المرونة الكافية التى تمكنه من محاربة الخصم بأسلحة أمضى من أسلحته . لكن ماكيافيللى يسارع ليؤكد مرة أخرى عل ضرورة تخلى الحاكم عن هذه الأسلحة بمجرد الانتهاء من دورها حتى لا تتحول إلى منهج ثابت قد يجلب له الوبال بعد ذلك . فلابد أن يتمسك الأمير بالقيم الأخلاقية بقدر استطاعته وألا يلجأ إلى غيرها إلا للضرورة القصوى .

ويرى ماكيافيللى فى النفاق آفة كفيلة بهدم كل القيم الأخلاقية التى يمكن أن يتحلى بها الأمير . وهى آفة منتشرة فى بلاط الملوك والحكام والأمراء عبر التاريخ ، انتشارًا يكاد يشكل قاعدة راسخة لا تقبل الاستثناء . وهؤلاء المنافقون والمتملقون فى رأى ماكيافيللى هم الوباء الحقيقى الذى تصدر عنه معظم الكوارث التى تحيق بسادتهم الحكام . وبرغم أن مشكلتهم مشكلة عويصة ومتشعبة ومعقدة ، فإن حلها بيد الأمير الذى يستطيع أن يجد فى الفصل الثالث والعشرين من كتاب ماكيافيللى،

منهجًا نظريًا وعمليًا ، يكشف به كل حيل المنافقين وألاعيب المتملقين حتى لا يصير ألعوبة بين أيديهم إذا ما ترك لنفسه العنان للاستمتاع بمعسول كلامهم . يقول :

«لست أريد أن أغفل موضوعًا مهمًا وخللاً ، يجد الأمراء صعوبة فى وقاية أنفسهم منه إذا لم يتصفوا بالحكمة فى حسن الاختيار . هؤلاء هم المتملقون الذين يغص بهم كل بلاط . فالبشر - إلى حد كبير - يرضخون للغرور الذى يؤدى بهم إلى خداع أنفسهم ، إذ إن مناعتهم ضد هذا الوباء ضعيفة للغاية . ومن حاول منهم وقاية نفسه بالتحصن ضده ، جازف بتعريض نفسه لمؤامرات المتملقين أنفسهم . فلا سبيل إلى اتقاء شر المتملقين إلا إذا أدرك الناس أنهم لا يغضبونك إذا هِم صارحوك بالحقيقة . غير أنه إذا جاز لكل إنسان أن يصارحك بالحقيقة ، ضاعت هيبتك . ومن هنا وجب على الأمير الحصيف أن يلجأ إلى طريق ثالثة ، فيختار لدولته حكماء الرجال الذين يجب أن تقتصر عليهم حرية التقدير فى مصارحته بالحقائق ، لكن بشرط ألا يتجاوزوا الموضوعات التى يسألهم عنها ، وألا يتناولوا أى موضوع آخر من عندياتهم . ولكن يجب عليه أن يسألهم فى كل شىء وأن يستمع إلى أقوالهم ، ثم ينفرد بنفسه ليتخذ قراره بطريقته الخاصة . كما يجب عليه فى تصرفه مع هؤلاء المستشارين أن يجعل كلا منهم - على حدة - يشعر أنه كلما ازدادت صراحته ، ازداد قربه من الأمير . أما فيما عدا هؤلاء فلا ينبغى للأمير أن يسمع لأحد ، بل يجب عليه أن يلتزم بما اتخذ من قرارات ينفذها بلا تردد. ومن يخالف هذه القاعدة ، إما أن يسقط بسبب المتملقين بعد أن يضل طريقه ، أو يكثر من تردده وذبذبته بين مختلف الآراء ، فتضيع مقاليد الأمور من يديه ، وهو ما يحط قدره أمام الناس» .

هذا التقنين العملى والواقعى لقواعد اللعبة السياسية ، يسعى بدأب إلى تحديد خطوات الحكام قبل الشروع فى اتخاذها ، إذ يضع فى حسابه كل سوءات النفس البشرية والطبيعة الإنسانية ، حتى لا تدخل هذه الخطوات فى طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة يمكن أن تؤدى بها إلى كوارث غير متوقعة . وهذه هى الحكمة بعينها . ذلك أن النفس أمارة بالسوء لدرجة أن الشر فى مواقف سياسية

عديدة ، يصبح هو القاعدة فى حين يبدو الخير استثناء منها . وهذا التفكير ليس من باب التشاؤم أو الإحباط أو اليأس أو الاستسلام للشرور كى تجرى فى أعنتها ، بل من باب المواجهة العلمية والعملية والموضوعية لسلبيات الواقع حتى يمكن اتخاذ كل الاحتياطات الواجبة بشأنها . فالخير فى حاجة دائمة ومتصاعدة للأسلحة التى يمكن أن يحارب بها الشر .

إن المعضلة الأخلاقية تنبع من كهوف النفس البشرية المعتمة التى قد يمتزج فيها الشر بالخير فى لحظة واحدة ، بحيث يصعب فصل هذا عن ذاك . فإذا كان الشر والخير يمتزجان بهذا الشكل فى داخل النفس البشرية الواحدة ، فماذا يكون الوضع عندما تخرج من هذا الحيز الضيق إلى حيز المجتمع البشرى الواسع والعريض ؟ إن النماذج التى أوردها ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» وأيضًا كتابه «أحاديث عن ليفيوس» لتدلل على أبعاد وأعماق الدوامة الأخلاقية الرهيبة التى تستغرق كل من يحاول التنظير لقواعد اللعبة السياسية ، نماذج يصعب حصرها منذ بداية الوعى السياسى عند الإنسان ، واستمرت أيضًا بعد ماكيافيللى حتى الآن ، وستظل موجودة ومتنامية ومتصاعدة ؛ لأن العناصر والقوانين التى تحكم النفس البشرية غير قابلة للتغير أو التحول . ومن الواضح أن كشف حقيقة هذه العناصر والقوانين المسكوت عنها وتعريتها بصراحة ، من شأنها تعرية البشر أنفسهم وإلقاء الأضواء الكاشفة على الجانب المعتم والخفى من وجودهم . وليس من السهل أن يتقبلوا فضحهم بهذا الشكل . ولذلك كان من الطبيعى أن يؤدى التنظير الذى قام به ماكيافيللى فى كتبه ، خاصة كتاب «الأمير» ، إلى اتهامه زورًا وظلمًا بتعليم الحكام والساسة ، أصول الانتهازية والخداع وتبرير الوسائل اللاأخلاقية بالغايات الأخلاقية ، فى حين أن كل ما فعله أنه وضع أيديهم على القواعد والقوانين التى تحكم أصول اللعبة السياسية بكل سلبياتها وإيجابياتها على حد السواء . فالحرص واجب دائمًا لأن الخطر موجود دائمًا ، واليقظة الواعية هى شرط أساسى وضرورى للأمن . يقول ماكيافيللى :

«ينبغى للأمراء أن يتجنبوا قدر المستطاع ، الخضوع لإرادة الآخرين وهواهم . كما يحق لنا القول بأنه لا يمكن لدولة أن تزعم أنها تتبع سياسة آمنة ومضمونة ، كما

لا يمكن أن نزعم أنه يستحيل الثقة بالدول الأخرى . إننا نجد هذه التناقضات فى الحياة العادية . نحل مشكلة لنواجه أخرى . لكن البراعة والكياسة إنما تتمثل فى قدرتك على فهم طبيعة المشكلات واختيار أقلها ضررًا باعتبارها الأفضل» .

وهذا التوجه الأخلاقى عند ماكيافيللى يسرى بعمق فى كتابه «أحاديث عن ليفيوس» الذى عرف فى العربية باسم «المطارحات» ، وإن لم يشتهر شهرة كتاب «الأمير» . وهو عبارة عن تعليقات وشروح وتفسيرات للسنوات العشر الأولى فى المدونة التاريخية التى وضعها المؤرخ الرومانى تيتوس ليفيوس (٥٩ قبل الميلاد - ١٧ بعد الميلاد) الذى امتازت كتاباته وتحليلاته بالجدية والموضوعية وتمجيد الأخلاق التى تتمثل بصفة خاصة فى عناصر البطولة والخير والكرم . ولم يسع أبدًا إلى تملق أغسطس قيصر الذى قربه منه فى بلاطه ؛ وكان مؤمنًا أن أفضل أنواع الحكم هو النظام الجمهورى . وكان إعجاب ماكيافيللى به جزءًا من إعجابه بالأخلاقيات التى سادت الإمبراطورية الرومانية بصفة عامة ، وفى مقدمتها الالتزام والجدية والمصارحة والصدق واحترام الوعد وتقديس الوطن والثقة بالنفس وغير ذلك من الخصائص التى تصل إلى درجة الصرامة الأخلاقية .

ويضيق بنا المقام للحديث عن الضرورات الأخلاقية التى أكدها ماكيافيللى فى معظم كتاباته . لكن مجرد أمثلة منها ، كفيلة بتفنيد ودحض كل الاتهامات الظالمة التى وجهت إلى ماكيافيللى الذى أصبح أشهر شماعة يعلق عليها الساسة أخطاءهم فى حق شعوبهم ، ويستخدمونها فى تغطية هذه الأخطاء . وأصبح أسهل وأسرع السبل لادعاء الشرف والمثالية والسمو الأخلاقى ، هو أن يلعن السياسى أو القائد أفكار ماكيافيللى كى يعلن براءته منها بطريقة غير مباشرة ، وإلصاق تهمتها بخصومه فى الوقت نفسه . لكن التاريخ الإنسانى فى النهاية يخضع للمبدأ الذى ينادى بأنه لا يصح إلا الصحيح ، ولذلك أعيد الاعتبار إلى ماكيافيللى منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وبلغ قمته فى القرن العشرين ، بصفته أبًا ورائدًا ومؤسسًا لعلوم السياسة والإستراتيجية ، وأصبح من يهاجمه ليس سوى واهم ساذج أو جاهل بطبائع النفوس البشرية أو بحقيقة فكر ماكيافيللى أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه الدفينة .

(٣٤) صنع القرار

يعتبر صنع القرار من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، لدرجة أن المفكرين السياسيين والإستراتيجيين سعوا إلى وضع نظريات تقنن له ، وتشكل منهجاً - مبدئياً على الأقل - للخطوات التى يمكن أن يتخذها صانع القرار ، أيًّا كان موقعه ومجاله ، لدرجة أنه أصبح هناك ما يسمى «بنظرية القرار» التى تنهض على أسس رياضية ومنطقية تشكل منظومة القواعد والقوانين ، ونظرية الإحصاءات التى تقدم لصانع القرار الملامح التفصيلية والمسارات الأساسية التى تساعده على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب ، فمن المعروف - منذ أربعينيات القرن العشرين - أن صانع القرار سواء أكان فرداً أم مجموعة ، يواجه عادة ، عدة مسارات محتملة للعمل ، وعدة احتمالات للوضع الذى ستكون عليه الأمور فى الواقع الحقيقى للمجال أو للشأن الذى سيتخذ أو سيختار قراره بخصوصه .

وتحتم نظرية القرار تحديد تكلفة كل مسار يتخذه التطبيق العملى ، ويعتمد تحديد التكلفة على تقييم الاحتمالات المتوقعة لتفاعل كل مجموعة من احتمالات الوقائع الحقيقية مع كل مجموعة من احتمالات الاستجابة . وتتجمع احتمالات المجموعتين على شكل بيانات أو معلومات أمام صانع القرار الذى يضع فى اعتباره خفض التكلفة إلى أدنى حد ممكن ، وضمان أفضل الثمار والنتائج ، وإذا كان وضع العالم الواقعى الراهن أو المتوقع ، لا يمكن إدراكه أبداً إلا فى صورة احتمالات نسبية من حالات مختلفة ، فإنه ليس من المتاح عادة الوصول إلى قرار صحيح تماماً ، يضمن الحد الأدنى المطلق من التكلفة على المستوى العملى . وبالتالى فإن صنع أو اختيار

القرار، ليس بمثابة خطوة واحدة نهائية ومغلقة على ذاتها ، بل هو سلسلة من الخطوات التى هى بمثابة قرارات جزئية على الطريق ، وتسمى «عمليات القرار» التى تهدف إلى تخفيض الحد الأقصى من التكلفة القصوى المحتملة أو المتوقعة . وقد استمد مبدأ «عمليات القرار» أدواته من علم المنطق ، عند ما تسعى هذه العمليات إلى تحديد ما إذا كانت فرضية معينة ، صحيحة منطقياً أم متناقضة مع ذاتها .

ونظراً لأن صنع القرار قديم قدم السلوك الإنسانى نفسه ، فإن المناهج المنطقية القديمة جعلت عملية القرار تنهض على توظيف البديهيات أو الاعتماد عليها . فكلما اقترنت الفرضية بالبديهيات، كانت أقرب إلى الصحة، خاصة إذا كانت الفرضية تستمد صحتها من فرضيات سابقة ثبت أنها صحيحة منطقياً . لكن المناهج الحديثة فضلت استخدام أسلوب الاستنباط الطبيعى الذى يعتمد على مجموعة معينة ومختارة من قواعد الاستنتاج ، وهو ما يتيح الفرصة لإثبات بعض الحقائق المنطقية المستخلصة أو المستنبطة من الفرضيات المتعلقة بالاحتمالات الممكنة عملياً سواء فى الوقت الراهن أو فى المستقبل المنظور عادة ، ويتيح الفرصة أيضاً لتحديد عملى لتلك الاحتمالات الممكنة عملياً فى الوقت الراهن أو المستقبل المنظور عادة ، وبالتالى يسمح بتحديد عملى لتلك الاحتمالات ، ويحدد بل ويضيق - بأسلوب عملى - نطاق الدراسة فى عمليات القرار ، وصولاً إلى القرار الصحيح دون الدخول فى طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة ، وذلك لبقاء الطريق مفتوحة ، خاصة فى مراحل تصويب القرار الأول .

ومن البديهى أن تكون المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية من أكثر العوامل المؤثرة فى صنع القرار من بدايته حتى نهايته ، إذ إن آلياته خاضعة فى كل مراحله لهذه المتغيرات كيفاً وكما. وفى مقدمتها الآليات المرتبطة بسرعة اتخاذ القرارات المؤثرة فى المواقف الراهنة ، ومدى الحرية التى يتمتع بها صانع أو صانعو

هذه القرارات . على أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار دائماً نسبية هذه السرعة ونسبية حرية حركة القيادة السياسية طبقاً لنوعية القرارات وظروفها المؤثرة فيها . ذلك أن صنع القرار لم يعد بالبساطة أو المباشرة التى كان عليها فى عصور سابقة ، نظراً لتعقد أوضاع العالم المعاصر وتداخل وتشابك عناصره ، لدرجة أنه فى بعض الحالات تكاد تشارك معظم أجهزة الدولة فى تقديم المعلومات والمساعدات والدراسات والاجتهادات التى تنير الطريق أمام صانع القرار . لكن حتى هذه الأجهزة تخضع لتوازنات القوى داخل أية حكومة ، وهى اعتبارات لابد أن يأخذها صانع القرار فى حسبانه ، إذ إن نسب الموضوعية فى أى عنصر من عناصر اتخاذ القرار ، لا تبلغ الكمال أبدًا ، بل تنعدم تماماً فى حالات ليست قليلة . وإذا صرفنا النظر عن سوء النية ، فإنه يكفى تعدد وجهات النظر والمصالح بصدد نوعية القرار المنشود ، والتى يمكن أن تتراوح بين منتهى التشدد والتصلب وبين منتهى المرونة والتكيف .

وقد يكون لهذا التعدد فى وجهات النظر وتفسير المواقف داخل الإدارة الحكومية انعكاساته الحادة على أسلوب اتخاذ القرار . وتزداد الأمور تعقيداً إذا تعددت الإدارات التى يكون لها رأى فى نوعية هذا القرار المحتمل ، مما قد يؤدى إلى تأخير صدوره ، خاصة إذا كان إصدار القرار مرتبطاً بتفاصيل فنية ضرورية لا يعرف كهنها سوى الخبراء والمختصين الذين لابد أن يكونوا محل ثقة صانع القرار . وتلعب هذه المتغيرات والظروف دورها فى الصياغة النهائية للقرار . وكثيراً ما تلجأ الحكومات لتعبئة الرأى العام فى قضايا أو مواقف معينة بهدف الحصول على تأييد الجماهير لقرار على وشك الصدور أو يكون قد صدر بالفعل ، وذلك برغم صعوبة معرفة اتجاهات الرأى العام . فهى متغير لا يمكن إهماله عند اتحاذ القرارت ذات المصلحة القومية الجوهرية على وجه الخصوص . كما يتحتم وضع توجهات الأحزاب المختلفة فى الاعتبار ، حتى يبدو القرار ، أو يصبح معبرا عن أكبر تجمع شعبى ممكن . ولا تستطيع أية

حكومة تجاهل اعتبارات الرأى العام فى المصالح المصيرية إلا فى حدود وظروف وفترات محددة ، سواء فى النظم الشمولية أو الديمقراطية .

وفى دول كثيرة يوجد ما يسمى بجماعات الضغط التى أصبحت من المتغيرات والتيارات التى لا يمكن تجاهل تأثيرها المتصاعد سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية . ولذلك لابد أن توضع فى الاعتبار توجهات لنخب وجماعات المصالح وقوى الدفع بصفة عامة ، ووضع الأطر والمنظومات والآليات التى تمكن صانع القرار من تفهم ومعرفة كيفية تأثيرها على الاحتمالات والتوقعات المترتبة على اتخاذ قراره ، وكذلك الأساليب والأدوات التى تستخدمها فى تحديد المسارات لصالحها ، ومدى إمكانية النظر إلى المتحدثين أو المعبرين عن هذه الجماعات ، بصفتهم عنصراً حيوياً فى تجديد تيارات الرأى العام ، مما ينير بعض مراحل الطريق أمام صانع القرار .

وتتنوع جماعات المصالح إلى حد كبير . ففى الولايات المتحدة مثلاً ، يمكن أن تكون هذه الجماعات عرقية كالكوبيين والبولنديين . أو اقتصادية كتجمعات رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات ، أو فكرية اجتماعية كجماعات السلام ، أو دينية سياسية كاللوبى الصهيونى .... إلخ . ومن الطبيعى أن يكون تأثيرها على صانع القرار نسبيًا ، حسب قوتها ووزنها فى المجتمع . ولا شك أن تأثير هذه الجماعات - بناء على آلياتها التى لابد أن تُدرس وتُحلل جيدًا - قد يكون مباشراً وعاجلاً على أسلوب صنع القرار ، وقد يكون غير مباشر وآجلاً ، لكنه فى كلتا الحالتين لابد من وضعه فى الاعتبار ، وغالبًا ما تتم ممارسة هذا التأثير من خلال وسائل الإعلام لصياغة اتجاهات الرأى العام ، إذ إن كل جماعة تحاول أن تمد تأثيرها على أوسع نطاق ممكن حتى يتزايد نفوذها وفعاليتها . ولعل تأثير جماعات الضغط الصهيونى فى أمريكا على الموقف الأمريكى ، والذى تمثل فى طرح مشكلة اليهود السوفييت فى المفاوضات مع السوفييت حول الأسلحة الإستراتيجية ، يكشف عن

نجاح هذه الجماعات فى توظيف قنوات الإعلام والهيئة التشريعية الأمريكية والإدارة الأمريكية ، للضغط على صانع القرار الأمريكى حتى يلتزم بقضية لم تكن مدرجة على جدول الأعمال .

أما تأثير النخبة العسكرية على صنع القرار فيعد من أخطر أنواع التأثير المصيرى على مقدرات الوطن ، وخاصة أن هذا التأثير كثيراً ما يبرز بقوة عند تفاقم الظروف التى تحتم اتخاذ قرار الحرب . وعلى الرغم من أن النخبة العسكرية تعتبر إحدى مؤسسات الحكومة ، فإنها فى النهاية منظومة معقدة ومتشابكة ، ولا يمكن سبر غورها فى كل تفاصيلها ، مما يجعل دورها فى صنع القرار – فى أحايين كثيرة – مسيطراً وليس حيوياً فحسب . وقد يصل الأمر بالمؤسسة العسكرية إلى القيام بانقلاب أو تمرد إذا وجدت أن القرار لا يمثل تسوية مشرفة تليق بطموحاتها وتطلعاتها . ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك الانقلاب الذى قاده كمال أتاتورك ضد السلطان العثمانى الذى قرر قبول شروط التسوية فى الحرب العالمية الأولى وتنازلاته لليونان وفرنسا وإيطاليا .

وقرار الحرب هو أخطر قرار فى تاريخ أية دولة ، إذا إن مصيرها يمكن أن يتشكل – نتيجة له – لعقود أو لأجيال بأكملها : فهو أصعب قرار يمكن أن يواجه رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، عندما تصبح الحرب ضرورة حتمية لابد من خوض غمارها . وهناك سلسلة هائلة ومعقدة من الخطوات والإجراءات والمراحل ، يتم بعدها اتخاذ قرار الحرب . ولعل من أشهر الأمثلة التى تدل على خطورة هذا القرار المصيرى ، قرار أدولف هتلر بإعلان الحرب على بولندا ، وكيف تطور هذا القرار ليشعل نيران الحرب العالمية الثانية ، التى انتشرت فى كل أركان الكرة الأرضية ، وراح ضحيتها أكثر من ٧٥ مليون نسمة (٢٠ مليون سوفييتى ، ٤٤ مليوناً من دول الحلفاء ، و ١١ مليوناً من ألمانيا وقوات المحور) ثم انتهت المأساة الدولية بانتحار هتلر ورفاقه ، وهزيمة ألمانيا وتقسيمها ، وسنوات طويلة ومريرة وشاقة من إعادة البناء حتى

استطاعت فى مطلع تسعينيات القرن العشرين - بعد هدم سور برلين - أن تصبح دولة واحدة كما كانت منذ أن وحدها بسمارك .

أما قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد كان قراراً مصيرياً وحتمياً اتخذه الرئيس أنور السادات من أجل استرداد كرامة وكبرياء الشعب المصرى. ولنا أن نتصور ماذا كان يمكن أن يكون مصير مصر الآن لو لم يتخذ السادات هذا القرار التاريخى الفاصل ؟! لقد كان هذا القرار بمثابة نقطة انطلاق مصر كلها نحو آفاق المستقبل والتواجد الحضارى بين أمم العصر . وجميع الإنجازات التى تمت بعد هذا القرار فى جميع المجالات، كانت نتيجة مباشرة له . فلم يكن النصر سهلاً ، بل كان تحدياً لعقبات بدت لمعظم المفكرين والمحللين السياسيين ، مستحيلة ، وفى مقدمتها عبور قناة السويس بصفتها أصعب ممر مائى فى التاريخ ، وتحطيم خط بارليف واختراقه برغم كل الأساطير التى نسجت حول مناعته ضد أى هجوم ، والتأكيد على أن القنابل الذرية نفسها لا تستطيع تدميره . ولذلك أصبحت مصر بعد حرب أكتوبر تختلف تماماً عما كانت عليه قبلها ، والفضل فى ذلك يرجع إلى قرار الحرب التاريخى الذى اتخذه السادات فى لحظة مصيرية فارقة .

مثل هذا القرار المصيرى يحتاج إلى إجراءات وخطوات ودراسات وتحليلات واجتهادات بل وابتكارات ، تجمع بين التعقيد والتشعب ، وتبدأ غالباً باجتماع الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة مع مجلس الأمن القومى الذى يمثل العقل الإستراتيجى للدولة ، وتتصف اجتماعاته دائماً بالسرية التامة . ويتم فيها بحث الموقف من كل جوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى ، خاصة كافة الفرص والإمكانات المتاحة للتغلب على الأزمة التى أدت إلى التفكير فى الحرب ، واتخاذ قرار بشأنها . وبعد الانتهاء من بحث كافة أبعاد الموقف وتعقيدات الأزمة ووسائل التغلب على احتمالاتها وتداعياتها . يقدم

مجلس الأمن القومى تقريرًا شاملاً يمكن أن يتراوح بين حل معين وبديل للحرب أو التوصية بضرورة دخول الحرب كوسيلة لا بديل لها لاختراق الأزمة التى تواجه الدولة وحلها فى النهاية . لكن رأى المجلس فى هذه المرحلة لا يكون ملزماً أو إجبارياً ، لأنه مجلس سياسى أكثر منه مجلسًا عسكريًا .

ففى المرحلة التالية ينتقل مشروع القرار من مجلس الأمن القومى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وهو المجلس الذى يضم القائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس الأركان ، وقادة الأفرع الرئيسية ، ومديرى الأسلحة المختلفة ، ويرأسه رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة . وإذا كان مجلس الأمن القومى يمثل العقل الإستراتيجى للدولة ، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثل العقل العسكرى أو القتالى للدولة . وتتصف اجتماعات هذا المجلس أيضاً بالسرية التامة ، ويبحث فيها قرار الحرب ، وتقدير الإمكانات المتاحة التى تحقق الغلبة على إمكانات الخصم وبالتالى تحل الأزمة التى تهدد الدولة ، وذلك من خلال إجراء مقارنات علمية وعسكرية للقوات والأسلحة المتوافرة لدى الدولة ، بالقوات والأسلحة التى يمتلكها الخصم . ولابد أن تكون مقارنات واقعية وموضوعية ودقيقة بقدر الإمكان ، وبعيدة تماماً عن المبالغات سواء بالتهويل أو التهوين .

هنا تتجلى المسئولية الجسيمة والمصيرية التى توضع على كاهل رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة الذى يتحتم عليه قبل أن يتخذ قراره بالحرب ، أن يكون واثقاً إلى حد كبير من أن العمل العسكرى والقتالى سيكون فى النهاية لصالح قواته ، وأنه سيحسم الأزمة السائدة لصالح بلده بقدر الإمكان ، لأن الحسم المطلق عملة نادرة وسط تداعيات المعارك العسكرية . أما إذا كانت هناك احتمالات ملموسة تنذر بصعوبة تحقيق النصر أو اختراق الأزمة ، فإن وسائل التأجيل أو المناورة أو مواصلة الاستعداد أو البحث عن بدائل مؤقتة ، لحين اتخاذ قرار الحرب ، يمكن أن

تكون إيجابية إلى حد ما . ذلك أن الهزيمة يمكن أن تؤدى إلى خلق أزمة أو أزمات أخطر وأضخم وأعمق ضرراً بمصالح البلاد . ففى حالات كثيرة يصبح قرار الحرب مسألة حياة أو موت مادى أو معنوى لأمة بأسرها ، وقد لا يكون ثمة اختيار ثالث يكون بمثابة حل وسط .

عندما يتأكد رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة أن المعركة ستحقق له مالا يمكن أن يحققه الوضع الراهن ، فإنه يستطيع بذلك أن يستمر فى إجراءات قرار الحرب ، ويجتمع بمجلس الوزراء الذى يمثل العقل السياسى والإدارى للدولة، يليه اجتماعه بالبرلمان لإطلاعه على احتمالات الموقف التى أصبحت تحتم قرار الحرب، حتى يمكن لكل وزير أو مسئول عن قطاع معين أو رئيس لجنة من لجان البرلمان أن يعبئ الإمكانات المتاحة له للمجهود الحربى . وبذلك يشرع الجميع فى توجيه إمكانات الدولة كلها وحشدها من أجل المعركة المقبلة التى لا يعرفون تفاصيلها ولا موعد نشوبها .

تتزامن الجهود القومية ، فمثلاً يبدأ وزير التموين فى توفير مخزون كاف من المواد والسلع الأساسية ، وتسارع وزارة الخارجية إلى دعم الموقف السياسى وتبصير العالم بحقائق الأزمة والتداعيات التى يمكن أن تؤدى إليها . وتنفذ وزارة الإعلام إستراتيجية لتمهيد الرأى العام المحلى وإقناع الرأى العام العالمى بعدالة القضية التى يمكن أن تؤدى إلى الحرب . ويقوم وزير النقل والمواصلات بوضع خطة تسهل التحرك لمركبات المجهود الحربى ونقل الجنود والعتاد والمؤن بأسرع ما يمكن ، كما يمكن أن يساهم مع القوات المسلحة فى وضع خطة لسحب الأساطيل البحرية والجوية وتوزيعها بعيداً عن أيدى الخصم عندما ينشب القتال . أما وزارة الداخلية فتركز على تدعيم وسائل الدفاع المدنى ووضع كل الخطط الخاصة بتأمين الجبهة الداخلية، والاستعداد للطوارئ المحتملة. وتعمل وزارة الصحة على توفير مخزون احتياطى من الأدوية

والمعدات الطبية وتجهيز المستشفيات المدنية وأطقم الأطباء والجراحين ، وإقامة قنوات اتصال مع المستشفيات العسكرية لمضاعفة المجهود العلاجى . كذلك تقوم وزارة الرى بتأمين السدود والخزانات المائية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى، لحمايتها فى أثناء عمليات القتال . وتعمل وزارة المالية على توفير ما يلزم من احتياطى النقد الأجنبى لتيسير مهمة الإنفاق على المعركة القادمة ، فى حين تقوم وزارة الإنتاج الحربى - وربما بالتعاون مع وزارة الصناعة - بتغيير كل خطوط إنتاجها وتحويله إلى الإنتاج الحربى بكل فروعه ، لأن مثل هذه الوزارة غالباً ما تعمل فى الإنتاج المدنى فى وقت السلم ، فتنتج السلع المدنية ومستلزمات الإنتاج الصناعى ، لكنها فى الوقت نفسه تملك من المرونة ما يمكنها من تغيير مسارات إنتاجها فى فترة قصيرة ، وتحويله إلى إنتاج الذخائر والمدافع وكافة أنواع الأسلحة والمعدات الحربية . وغير ذلك من التحويلات والمتغيرات التى لا يمكن حصرها والتى تعمل على توجيه إمكانات الدولة بأكملها لخدمة المعركة وتلبية احتياجاتها .

أما المجال العسكرى فيشكل الطليعة المتأهبة على كل الجبهات القتالية ، بحيث يظل العسكريون على استعداد دائم للقتال بناء على خططهم الأساسية الجاهزة والبديلة للدفاع والهجوم وغير ذلك من مهام القتال الأخرى مثل تعبئة قوات الاحتياطى عند الدخول فى مرحلة الاستعداد لنشوب الحرب ، وهى التعبئة التى تتم فى سرية تامة لحرمان الخصم من التأهب والاستعداد ، وتوفير خطوط الذخائر والإمداد واستكمال ما يلزم من كل الاحتياجات الأخرى . ولا يمكن لأية قوة مسلحة فى العالم - مهما كانت كفاءتها - أن تقوم بهذه الإجراءات فى ساعات قليلة ، ولذلك فلابد من وضع خطة تجمع بين الكفاءة والسرية لاتخاذ هذه الخطوات الحيوية والضرورية قبل بداية المعركة ، إذ إن قرار الحرب لا يكون قد صدر بعد .

ولا يصدر رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة قرار الحرب إلا بعد أن يتأكد من أن الدولة بأكملها قد أصبحت على استعداد تام للقتال . عندئذ يصدر وثيقة

القتال إلى القائد العام للقوات المسلحة ، والتى يحدد فيها المهام السياسية التى يريد تحقيقها عن طريق الحرب، والتى اشترك فى صياغتها جميع عقول الدولة الإستراتيجية والعسكرية والسياسية والإدارية التى يقوم بتنفيذها كل الأجهزة والمؤسسات والقطاعات المختصة . وهذه المهام المنوطة بهذه المؤسسات قابلة للتطوير وإعادة الصياغة - حذفاً أو إضافة - طبقاً للمتغيرات الجارية على الساحة سواء فى فترة الاستعداد للحرب أو فى مرحلة خوضها أو فى المراحل المتتابعة والمتغيرة طبقاً لتطورات الموقف وتداعياته .

وعنصر التوقيت من أخطر العناصر التى تحكم قرار الحرب الذى يعتبر أخطر قرار مصيرى فى تاريخ الدول والشعوب . وحرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت دليلاً تاريخياً على هذه الحقيقة ، إذ استغرق الإعداد والاستعداد لها ما يقرب من عامين كاملين نظراً للصعوبات والمعوقات التى أبطأت من إيقاع التجهيز لها . وكان من الحتمى ابتكار حلول أكيدة وفعالة لكل هذه المشكلات والصعوبات قبل خوضها ، خاصة أن الحرب الحديثة أصبحت مهمة معقدة ومتشعبة للغاية بعد التقدم المبهر الذى حققته التكنولوجيا المعاصرة ، خاصة فى مجال التسليح والاتصالات. وقد شهد التاريخ لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أنها كانت أول حرب إلكترونية فى التاريخ .

أما عندما تشوب الأخطاء قرار الحرب ، فهى لن تظل محصورة فى نطاق الأخطاء، بل سرعان ما تتحول إلى كوارث قومية يمكن أن تعانى منها الشعوب جيلاً بعد جيل. ذلك أن الحكومات تنتهى أو تتغير لكن تظل الشعوب هناك لتدفع الثمن التاريخى الفادح لأخطاء الإدارات الحكومية . وهذه الأخطاء قابلة للتكرار ، وإن كانت فى أشكال جديدة ومختلفة ، برغم التقدم الهائل الذى أحرزته العلوم الإستراتيجية والعسكرية ، فهى أخطاء بشرية وتقديرية وحسابية وفكرية فى المقام الأول ، وغالباً ما يتسبب فيها مستشارو الأمن القومى عندما يعجزون عن امتلاك النظرة الإستراتيجية العميقة والشاملة لكل أبعاد المشكلة وتداعياتها ، إذ إن الدراسات النظرية مهما كانت

عبقرية، فإنها ليست جاهزة للتطبيق والتنفيذ بحذافيرها، فكثيراً ما تستعصى عليها المتغيرات المستجدة على الساحة ، وبالتالى تحتاج إلى كل التطوير والمرونة والاستيعاب حتى لا تفقد فعاليتها .

وهذه الأخطاء ليست مقصورة على الدول النامية أو الصغيرة أو المتخلفة ، بل يمكن أن ترتكبها القوى الكبرى أيضاً . مثلما حدث للولايات المتحدة الأمريكية عندما تورطت فى حروب كوريا وفييتنام ولاوس وكمبوديا. وكان هنرى كيسنجر قد بنى مجده السياسى على معالجته لحرب فييتنام، عندما وضع خطة متعددة الأبعاد والمراحل لانسحاب القوات الأمريكية من أراضى جنوب شرق آسيا، حفاظاً على ماء الوجه، وإيقافاً لنزيف الدم الأمريكى بعد أن فقدت الولايات المتحدة أرواح ودماء زهرة شبابها. ومازالت حرب فييتنام تشكل جرحاً غائراً فى الوجدان الأمريكى حتى الآن بعد انقضاء ثلاثين عاماً على انتهائها ، بل وقضية مثيرة للجدل المتجدد الذى انعكس على دراسات وكتب لاحصر لها ، بل وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية ، لدرجة أن المحللين السياسيين والمفكرين النفسيين ، أكدوا أن «عقدة فييتنام» أصبحت من أشهر وأصعب العقد النفسية التى ما يزال الشعب الأمريكى يعانى منها .

وشهدت الحرب العالمية الثانية نماذج شهيرة من قرارات الحرب الخاطئة . فمثلاً أعلنت فرنسا وإنجلترا الحرب على ألمانيا بعد غزو بولندا ، ولم تكونا على استعداد كاف لخوض الحرب ، أو لديهم خطة دقيقة وتفصيلية لمساعدة بولندا وصد جحافل الجيوش الألمانية . وتكرر الخطأ نفسه من فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عندما تورطت فى الحرب الكورية وبعدها حرب الجزائر التى أنهاها شارل ديجول وأعاد الموازين السياسية والعسكرية إلى وضعها الطبيعى . ولم يسلم الاتحاد السوفييتى من قرار الحرب الخاطئ عندما تورط فى حرب أفغانستان التى خرج منها مهزوماً ضعيفاً ، ودخلت به إلى نطاق دول العالم الثالث بعد أن كانت الدولة الثانية فى موازين القوى

العالمية بعد الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولم تتوقف تداعيات القرار الخاطئ المأسوى عند هذا الحد ، بل ظلت على تدفقها وعنفوانها حتى وضعت حداً لكيان الاتحاد السوفييتى نفسه ، عندما انهار وتفتت وتحول إلى جمهوريات مستقلة بل ومتصارعة سواء فيما بينها أو على كراسى الحكم .

أما فى المنطقة العربية فقد ضرب العراق الرقم القياسى فى إصدار قرارات الحرب الخاطئة التى دمرت بنيته الاقتصادية بعد أن كان من أغنى الدول العربية، وأكثرها قدرة على النمو الاقتصادى الذاتى . فقد تورط فى حروب لاتعود عليه إلا بالخراب والتدهور ، حروب لم يكن مضطراً إليها بل كان فى غنى تام عنها . ففى مدى لا يزيد على عشرين عاماً دخل فى حرب مفتعلة مع إيران استمرت ثمانية أعوام ، قضت على خيرة من شباب العراق . وعندما بدأ الشعب العراقى فى التقاط أنفاسه اللاهثة المتقطعة وشرع فى إعادة بناء ما دمرته الحرب ، صدر قرار جديد بغزو الكويت فى ٢ أغسطس١٩٩٠، وكانت الطامة الكبرى التى حلت بالعراق عندما اضطر إلى مجابهة قوات التحالف الدولى التى اشتركت فيها أكثر من ثلاثين دولة ، وأجبرت القوات العراقية على الانسحاب ، وفقد سيادته على أراضيه عندما صدرت قرارات مجلس الأمن بمنع طائراته وقواته للدفاع الجوى من السيطرة على كل من القطاع الشمالى والقطاع الجنوبى منها ، وأية مخالفة لهذه القرارات ، تمنح قوات التحالف حق ضرب العراق بالطائرات والصواريخ فى أى وقت تشاء ، وهى القوات التى لم يتبق منها سوى القوات الأمريكية والبريطانية . ولم تقتصر المحنة على العراق والكويت فحسب ، بل امتدت لتفرض ظلها على العالم العربى الذى أصيب بتمزقات لم تحدث له من قبل .

إن قرار الحرب قرار خطير ومصيرى ، يؤثر على أقدار الدولة بأكملها ومستقبل أجيالها القادمة . ولذلك لا ينبغى أبداً أن يصدر بدون دراسة وافية ومتعمقة لكل أبعاده وتداعياته المحتملة. ولابد من الاعتماد على النصائح الفنية والعلمية للقادة العسكريين

بالنسبة لعديد من جوانب صنع القرار، وخاصة فيما يتصل بمسائل توزيع القوات، والإدارة العسكرية، ومدى طول النفس إذا طال زمن المعركة، وتأمين كل أنواع الإمداد العسكرى والاقتصادى، والدعم الشعبى المحلى والسياسى الخارجى، وقبل كل هذا، الهدف السياسى الإستراتيجى المطلوب تحقيقه من الحرب، ووضع المكاسب والخسائر المحتملة، كل فى كفة من كفتى الميزان الحسابى، إذ لا يعقل إصدار قرار لحرب تبدو خسائرها أضخم من مكاسبها .

ولذلك أصبح صنع القرار يعتمد على ما يطلق عليه علم الحساب الإستراتيجى مصطلح «السيناريو التحليلى» الذى يسعى إلى رسم صورة لما يحتمل أن يحدث فى المستقبل ، على أساس تقييم أو تحليل أو تخيل - على أساس واقعى وموضوعى - تداعيات سياسية محتملة أو خطة يمكن تنفيذها فى أكثر من إطار أو مدى زمنى ، وأكثر من ظرف مستقبلى ممكن . وتؤكد المراجع السياسية صعوبة تحديد متى أو أين أو على يد من ، تم ابتكار هذا الأسلوب العلمى فى التخطيط وصنع القرار لكن يبدو أن الممارسة العملية هى التى رسمت ملامحه الأساسية ، وطورته منذ أواخر القرن التاسع عشر فى إطار كل من العلوم العسكرية ، وعلوم تخطيط المدن والمناطق الصناعية . الإطار الأول تبلور على أيدى هيئة أركان الحرب البروسية / والألمانية ، التى كانت أول هيئة من نوعها فى العالم للتخطيط العسكرى والمدنى للحرب الشاملة ، فى حين تبلور الإطار الثانى على أيدى الخبراء البريطانيين فى مجال تخطيط المدن والمناطق الصناعية وكذلك الخبراء الأمريكيون فى شرق الولايات المتحدة ، وما عرف بعد ذلك بحركة «مدن الحدائق» أو «جاردن سيتى» .

وسرعان ما انتقل منهج السيناريو التحليلى إلى صنع القرار فى مختلف مجالات العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والسكانى والهندسى والإستراتيجى بصفة عامة . وكان من الطبيعى أن يستخدمه صانعو القرارات سواء فى مجال الحكومات أو النقابات أو الأحزاب السياسية أو مراكز البحوث العلمية بمختلف أنواعها ، أو هيئات

التخطيط العسكرى والاقتصادى . وأصبح من المعتاد أن يشارك خبراء فى التحليل الإحصائى ، خبراء متخصصين فى المجال المختص بالبحث مزودين بمنهج فى كل من نظرية الاحتمالات الرياضية وقوانين المقارنة ، بحيث يستطيع منهج السيناريو التحليلى أن يحدد احتمالات الأوضاع المستقبلية أفضل وأكثر دقة بمراحل من أساليب ما يعرف بالتنبؤ التقليدى التى لا تستطيع أن تتصور أو تتخيل سوى احتمال واحد للمستقبل ، إذ إن المستقبل فى نظرها واحد وليست له صور متعددة ، ناهيك عن أن تكون متناقضة .

فقد أصبح صانع القرار يرى أن تقييم سياسة أو خطة بعينها ، يفرض طرح ودراسة الاحتمالات المختلفة بل والمتناقضة ، طبقاً لتحول أو تبدل الكثير من المعطيات أو المتغيرات التى تتولد بتبدلاتها على شكل صيغ جديدة ، تحمل فى طياتها احتمال نشوء أكثر من مستقبل واحد . ومع ذلك فإن صناع القرار يعترفون بصعوبة هذا المنهج الذى يغلب فيه عامل عدم اليقين من بروز مثل هذا المستقبل أو ذاك بسبب تداخل الاحتمالات وتشعبها وتعقدها ، بحيث يصعب التنبؤ على أساسه بأى مستقبل يكون أكثر احتمالاً فى تحققه . وهنا يواجه صانع القرار الذى يعتمد على منهج السيناريو التحليلى مشكلة تشبه ما كان يواجهه نظيره فى عصور سابقة ، عندما كان يعتمد على منهج التنبؤ التقليدى بمستقبل واحد . ذلك أن مشكلة صانع القرار أنه يتعامل دائماً مع المستقبل الذى لم يعرفه بعد .

ومع ذلك فإن منهج السيناريو التحليلى يستخدم نماذج غير كمية وشبه عشوائية للمستقبل ، تسمح لصانع القرار بطرح احتمالات لهذا المستقبل لا تكون تكراراً لا للحاضر ولا للماضى ، لكنها فى الوقت نفسه تسمح بطرح احتمالات واقعية أو قابلة للتحقق بالفعل ، بناء على ما يحتمل تحققه إحصائيًا من تفاعل مختلف المعطيات والمتغيرات المختلفة . ومن هذا المنطلق يتميز منهج السيناريو التحليلى ،

إذا ما كانت المدة الزمنية المطروحة للمستقبل طويلة نسبياً ، بأنه يتيح الفرصة زمنيًا ، لتوليد الاحتمالات المطروحة أمام صانع القرار وتوليد تفاعلاتها حتى يصل إلى أدق صورة أو خريطة ممكنة لملامح المستقبل وتوقعاته . لكن هذا لا يمنع أن يظل صنع القرار زاخراً بالخطورة بل والمغامرة ، وأن يظل صانع القرار رجل المصير بالنسبة لنفسه أو للآخرين ، سواء بالسلب والخسارة أو بالإيجاب والمكسب والانتصار ، أو بشيء من هذا وذاك .



(٣٥) ضبط الإيقاع

من المعروف أن لكل لعبة ابتكرها العقل البشرى ، قواعد خاصة بها ، وفى مقدمة هذه القواعد أساليب ضبط الإيقاع بقدر الإمكان حتى لا تفلت الأمور من يد من يمارسها . فليست هناك لعبة آلية تسير على وتيرة واحدة ، وإلا أصاب الملل والضيق كل من اللاعبين والمتابعين والمتفرجين . وهذا الإيقاع بطبيعته البشرية غير الآلية - يتراوح بين السرعة والبطء ، بين الحدة والليونة ، بين الخشونة والنعومة ، بين الهجوم والدفاع ، بين النصر والهزيمة، بين التقدم والتراجع ، بين الارتفاع والانخفاض، بين التوتر والتناغم ، بين الصخب والخفوت ... إلخ .

والإيقاع جزء من طبيعة الكون كله ، إذ تنهض حركته بأفلاكه وكواكبه ومجراته ونيازكه على إيقاع أزلى أبدى ، يتحكم فى كل الموجودات ، ومنها الإنسان بكل جوانب وأعماق وأبعاد حياته العامة أو الخاصة ، حياته السياسية أو الاجتماعية، الاقتصادية أو الفكرية . ولذلك تتميز الطبيعة البيولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية للإنسان بإيقاع يتراوح بين الانتظام والتنوع ، سواء أكان هذا فى خفقة القلب ، أم عملية التنفس ، أم حركة السير ، أم فتحة العين وغمضتها ، أم انطباق الشفاه أم فتحها فى عملية الكلام ، أم أسلوب مضغ الطعام ... إلخ من الإيقاعات التى تشكل حركة الإنسان وسلوكه ؛ بل إن الأفكار والأحاسيس والهواجس ، ترد على عقل الإنسان ووجدانه على هيئة إيقاع متغير ومتبدل ، لكن له شخصيته المتميزة ؛ ومن هنا كان الكيان الإنسانى بطبيعته ، يستجيب للإيقاعات الخارجية التى تساير إيقاعاته الداخلية ، لكنها استجابات تختلف من شخص إلى آخر ، بل ومن موقف إلى آخر لنفس الشخص طبقاً للظروف النفسية والاجتماعية التى يمر بها .

ويعتقد الكثيرون أن عنصر الإيقاع يختص فقط بعلوم الموسيقى وفنون الشعر ، فهم لا يدركون أنه إذا كان الإيقاع فى الموسيقى - شأنه شأن الإيقاع فى الشعر - يتيح لهم الاستماع للموسيقى بإدراك وجدانى ، فإن أهميته تتخطى هذه الحدود لتشمل الحياة البشرية كلها ، بما فيها الحياة السياسية . وأى اختلال فى إيقاعات هذه الحياة لا يعنى سوى فشل أجهزتها فى القيام بوظائفها على الوجه المنشود ، وبالتالى فإن حياة الإنسان تصبح مهددة أو غير سوية على أحسن الفروض . ويبدو أنه كتب على الإنسان أن يحرص دائماً على انتظام إيقاعاته بقدر الإمكان حتى لا يصبح ريشة فى مهب الرياح ، ذلك أن الفارق الأساسى بين الحياة البشرية والحياة الكونية ، أن إيقاعات الحياة البشرية تتنوع طبقا لاختلاف الظروف التى يمر بها الإنسان ، سواء أكانت متناغمة أم متنافرة معه . أما حركة الكون فتخضع لإيقاع منتظم بطريقة معجزة ، مثل حركة المد والجزر بين الأرض والمياه ، فى هبوب العواصف وأمواج البحر ، فى دوران الأرض وسير الكواكب والأفلاك والمجرات بصفة عامة ، فى انقسام اليوم إلى ليل ونهار ، وانقسام السنة إلى فصول يرتبط كل منها بمناخ معين ومحاصيل زراعية معينة ... إلخ .

هذا الإيقاع الأزلى والأبدى الذى يخضع له النظام الكونى بكل دقته وتناغمه ، والحياة البشرية بكل تناقضاتها وصراعاتها ، لابد أن يمتد ليشمل كل الأنشطة التى يقوم بها الإنسان فى حياته ومنها العمل السياسى وقواعد لعبته ، فالعمل السياسى هو تنظيم لحياة الإنسان سواء على المستوى التكتيكى أم الإستراتيجى، فى زمن السلم أم الحرب ؛ أى أنه محاولة علمية ومنهجية للتحكم فى حركة الأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو كلها جميعاً ، وضبط إيقاعها بحيث تسير فى اتجاه يتمشى والمصالح القومية للأمة .

ولعل الفارق الأساسى بين الزعيم القومى والسياسى التقليدى ، أن الأول

يستخدم كل مهارته وثقافته وخبرته وكل قوى الدفع والمبادرة المتاحة له ، والكامنة فى طاقات شعبه ، فى ضبط الإيقاع السياسى بحيث يضعه فى خدمة أهدافه القومية. أما السياسى التقليدى ، فإنه غالباً لا يملك سوى ركوب الموجة المتاحة بالفعل- لعجزه عن صنع موجة أخرى تلبى احتياجات وطنه - وبالتالى يترك خطواته وتحركاته لتنساق وراء الإيقاع السياسى الجارى بالفعل على أمل أن يستخلص منه أكبر قدر ممكن من المغانم السياسية . والنتيجة أن الزعيم التاريخى أو القومى يترك بصماته واضحة على تاريخ أمته من خلال تحكمه الواعى فى إيقاعها السياسى ، وتصحيح اتجاهه أولاً بأول ، نظراً لحرصه على الإمساك دائماً بزمام المبادرة بين يديه ؛ فى حين أن دور السياسى التقليدى ينتهى بخروجه من المسرح السياسى لأن عنصر الإيقاع السياسى العام كان مسيطراً على حركاته وتصرفاته ومناوراته ، وليس العكس . أى أن هذا السياسى التقليدى لم يكن يملك دور المؤلف الموسيقى العبقرى الذى يبدع المدونة أو النوتة التى تخلد على الزمن ، مهما كانت مهارته فى العزف المنفرد أو الجمعى مع مساعديه ، إذ إن غاية مناه أن يكون مايسترو أو قائدًا للأوركسترا طيلة سنوات حكمه . وشتان بين التأليف الموسيقى العبقرى وبين الأداء الموسيقى المتقن ؛ بين الإبداع والابتكار وبين التنفيذ والتطبيق .

ويتراوح الإيقاع السياسى - شأنه فى ذلك شأن الإيقاع الموسيقى - بين الهدوء والخفوت والبطء وبين الارتفاع والصخب والسرعة . إنه يصل إلى أعلى درجاته الصاخبة والسريعة فى العمل العسكرى الذى يتحتم القيام به عندما يفقد العمل السياسى جدواه ، فى حين أن درجاته تصبح أكثر هدوءًا وخفوتًا فى المفاوضات السياسية والاجتماعات التى تجرى داخل الغرف المغلقة . ولا شك أن الطرف الذى يتمكن من أخذ عنصر المبادرة فى يده، يستطيع ضبط الإيقاع السياسى لصالحه إلى حد كبير، بمعنى أنه يرتفع وينخفض طبقًا للإستراتيجية الشاملة التى وضعها مع مساعديه وخبرائه والتى يتصرف على أساسها .

والإمساك بزمام المبادرة ، له شروط لابد من توافرها سواء على مستوى الإمكانات والقوى التى تملكها الأمة ، أو على مستوى الظروف الدولية المواتية أو التى يمكن جعلها مواتية من خلال التحالفات الجانبية أو المصالح المتبادلة . فالزعيم الحريص على الإمساك بزمام المبادرة، لابد له أن يدرس الواقع الراهن دراسة موضوعية تحليلية تكشف له كل أبعاده وأعماقه وخباياه وطاقاته وإمكاناته المتاحة أو المحتملة . ثم يستخدم كل الأسلحة المتاحة له بشرط أن تكون فعالة وغير متوقعة تماماً عند الخصم أو الطرف الآخر الذى لا يفترض فيه أن يكون خصماً بالضرورة ، ذلك أن التنافس أو السباق بين الأصدقاء أو الحلفاء لا يقل ضراوة عن ذلك الذى يدور بين الاعداء أو الخصوم . بل إن من حق القائد السياسى أن يبتكر من الأسلحة ، وأن يستحدث من الظروف ، وأن يحشد من القوى والطاقات ما يجعله سباقًا إلى أهدافه الآجلة التى ينشد تحقيقها فى الوقت والمكان المناسبين .

وعنصر التوقيت لا يقل فى أهميته وضرورته عن عنصر الإعداد وإذا كانت الموسيقى فنٌ يوظف الزمن وتتابعه فى بناء الأعمال الفنية من خلال عنصر الإيقاع، فإن السياسة توظف الزمن لصالحها من منطلق أنه عنصر محايد، لكنه رهن إشارة من يجيد استخدامه ، أى الذى يجيد العزف على أوتاره باقتدار يجعل الأخرين يرقصون على أنغامه سواء أرادوا أم أبوا . فعندما تكون الضربة أو الهجمة أو المفاجأة أو الدفقة فعالة ومؤثرة على مستويات متعددة ، فإن زمام المبادرة يضع نفسه على الفور فى يد من قام بها ، وبالتالى يمكنه التحكم فى الإيقاع السياسى أو العسكرى بحيث يفرض على الخصم أو الطرف الآخر أن يلهث فى أعقابه لعله يلحق به فى هذا السباق المحموم .

حدث هذا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى امتلكت زمام المبادرة منذ أول لحظة، وفرضت إيقاعها اللاهث على العالم كله إلى أن انتهت المعركة العسكرية وبدأت

المعركة السياسية . وقد اعترف معظم المعلقين والمحللين والمراقبين العسكريين بأن الجيش الإسرائيلى كان يرقص على الإيقاع اللاهت والعنيف الذى بدأت القوات المسلحة المصرية فى عزفه منذ الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣. وكانت إسرائيل التى امتلكت زمام المبادرة منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، تظن كعادتها - أن فى إمكانها - أن تستعيد تحكمها فى دقات الإيقاع بعد ساعات معدودات من بدء القتال ، إلا أن السيمفونية العسكرية المصرية كانت فى إيقاعاتها الملحمية الحادة السريعة كالطوفان الذى طغى على كل التنويعات الفرعية التى حاولت إسرائيل إحداثها لكى تنقل مركز الاهتمام إليها . لكن الأمر لم يعد بيدها، وكانت النتيجة أن صرخت جولدا مائير - رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت - واستغاثت بأمريكا عندما قالت جملتها المشهورة «أنقذوا إسرائيل» .

وكان تحكم القوات المسلحة المصرية فى إيقاع المعركة قد بلغ حداً من السيطرة والسيادة لدرجة أنها كانت تنخفض به وترتفع طبقاً لظروف القتال على الجبهة السورية . وكان هدف القيادة المصرية أن تخفف الضغوط الإسرائيلية على الجبهة السورية ، ومع فرض القتال فى جبهتين فى الوقت نفسه ، وقعت الثغرة عندما أصبح إيقاع القتال على الجبهة السورية مواكباً لإيقاعه على الجبهة المصرية وربما أكثر حدة. فقد كانت الأقمار الصناعية الأمريكية بالمرصاد لفرقة مصرية وهى تعبر بكامل معداتها لدعم الجبهة السورية، واستغلت إسرائيل تلك اللحظات وأحدثت ثغرتها التليفزيونية المفتعلة لكى تسترد بعضاً من ماء الوجه الذى أريق على رمال سيناء على مشهد من العالم أجمع .

وبعد حرب أكتوبر حاولت إسرائيل احتواء الأصداء البعيدة التى أحدثها إيقاعها اللاهث والمدوى ، وذلك عن طريق المراوغة والتسويف والتأجيل والمماطلة والتلاعب والمناورة ، بهدف أن يهدأ الإيقاع وتعود الأحداث سيرتها الأولى ، وبذلك

يتحول الإيقاع إلى صالح إسرائيل تدريجياً ، وربما عاد إليها زمام المبادرة . لكن المايسترو الذى قاد سيمفونية القوات المسلحة المصرية فى سيناء، وجد أنه آن الأوان للانتقال من الإيقاع العسكرى إلى الإيقاع السياسى ، بعد أن حقق أهدافه الإستراتيجية من العزف العسكرى . فقد كان لابد من تجديد الإمساك بزمام المبادرة على المستوى السياسى ، لأن استمراره على وتيرة واحدة ، فى حين يتغير الزمن وتتطور الأحداث ، من شأنه أن يجعله يتسرب كالماء من بين أصابع من يمسك به.

من هنا كانت مبادرة السلام التاريخية التى أعادت الإيقاع السياسى إلى مجراه التاريخى الصحيح بعد أن حاولت إسرائيل عزف بعض الإيقاعات النشاز ، لكنها لم تنطل على العالم الخارجى لأول مرة منذ بدأ الصراع العربى الإسرائيلى ، لأن المد السياسى الذى أحدثته حرب أكتوبر لم يفقد قوة دفعه ، مما جعل الإيقاع الإسرائيلى يبدو ضعيفاً مهزوزاً ، متنافراً برغم سيطرة الصهيونية العالمية على أجهزة الإعلام الدولى. فقد جاءت مبادرة السلام لكى يسمع العالم السيمفونية المصرية بكل إيقاعاتها الحضارية والإنسانية التى عزفتها منذ فجر التاريخ . عندئذ تلاشى الإيقاع الإسرائيلى تماماً ، وفقد المايسترو الإسرائيلى سيطرته على العازفين الذين كانوا رهن إشارته فى أمريكا وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، إذ إن الأذن العالمية المتحضرة أدركت مدى التناغم والتآلف اللذين ينطوى عليهما الإيقاع المصرى الذى يعزف نغمة السلام فى حين لم يزل الإيقاع الإسرائيلى يحن لنغمة العداء والغطرسة . فقد أصبح الإيقاع المصرى السياسى ، بعد مبادرة السلام ، يملك من قوة التحكم والسيطرة ما جعله سيداً للموقف كما كان فى أثناء حرب أكتوبر .

والإيقاع لا يكتسب شخصيته المتميزة إلا من خلال عناصر التنويع والتفريع ، فالبطء يمكن أن يصيب الناس بالملل أو الميل إلى النعاس وضياع التركيز تماماً ، إذا استمر مدة أطول من اللازم . كذلك فإن السرعة المتصاعدة باستمرار ، دون وقفات

للتهيئة والتقاط الأنفاس والتأمل ومراجعة الحسابات، يمكن أن تصيب الناس بالإرهاق ثم الملل أيضاً ، لتجنب الحمى السارية . لكن الأخطر من ذلك ، أن هذا الإيقاع المتصاعد بلا رحمة ، يمكن أن يجنى على صاحبه الذى يتصور أن هذه السرعة تمنحه نوعاً من المبادرة والسيطرة ومركز الثقل أو المحور الذى يجعل الآخرين يدورون فى فلكه . وهو لا يدرك إلا بعد فوات الأوان ، أن الإيقاع اكتسب من قوة الدفع ما يجعله يتسارع بشكل محموم لدرجة أنه هو نفسه ، يصبح عاجزاً عن اللحاق به ، وبالتالى يمكن لخصومه الصيد فى الماء العكر ، ثم خطف زمام المبادرة من يده . وهو ما جرى لميخائيل جورباتشوف آخر قادة الاتحاد السوفييتى الذى انهار تماماً نتيجة لحماقته عندما ظن أن الغرب سيسعد به وسيسانده بكل طاقته إذا ما قضى على الحرس القديم من رموز الاتحاد السوفييتى . وكان ما كان ، لأن من يضرب أسرته فى الصميم لإرضاء الغرباء ، لابد أن يلقى ما لقيه جورباتشوف ، مهما كان خلافه مع أعضاء هذه الأسرة . ولو أدرك جورباتشوف حكمة المثل المصرى الذى يقول «أنا وأخى على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب» ، لتغيرت النتائج المأسوية كثيراً .

لم يضع جورباتشوف فى اعتباره أن النظام الذى أراد تغييره كان قد ترسخ بل وتحجر لما يقرب من ثلاثة أرباع قرن ، وكان فى أشد الحاجة لإستراتيجية طويلة النفس ومتشعبة المسارات ، والاستفادة من خبرات الحرس القديم الذى لديه استعداد للتعاون فى إحداث هذا التغيير التدريجى للخروج من النفق المظلم الذى دخل فيه الاقتصاد السوفييتى بصفة خاصة . لكن جورباتشوف لم يلتزم الحيطة واليقظة والحكمة وطول النفس ، وتصور نفسه قائداً لثورة مضادة ستنطلق بجدارة إلى القرن الحادى والعشرين ، وشرع فى خلع رموز الحرس القديم من مواقعهم فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى مثل أندريه جروميكو الذى ظل وزيراً للخارجية لما يقرب من ثلاثين سنة ، وغيره من الذين تركوا فراغاً كبيراً لم يستطع جورباتشوف شغله بالوجوه الجديدة التى اختارها .

وأصدر جورباتشوف ما ظن أنه نظرية سياسية جديدة له ، نشرها فى كتابين بعنوان «البروستريوكا» و «الجلاسنوست» اللذين نادى فيهما بالمصارحة والشفافية وفتح الملفات القديمة ومراجعة الأفكار والتوجهات التى فرضت نفسها فى العقود السابقة . وبالطبع هلل الإعلام الغربى لما يفعله جورباتشوف بحماس لا نظير له ، برغم أنه كان زعيماً سوفييتياً قادماً من قلب النظام الشيوعى ، وهو ما أحاطه بشبهات العمالة والخيانة منذ سقوطه . وعندما رشح نفسه أمام يلتسين فى انتخابات الفترة الثانية ، انتهز الشعب الروسى الفرصة وعبر عن رأيه فيه، فلم يحصل على أكثر من ١٪ من الأصوات، برغم كل سلبيات وفضائح يلتسين . ولم تشفع لجورباتشوف شعبيته الكاسحة التى اكتسبها فى دول الغرب ، والتى زارها ورأى بعينيه إقبال الجماهير على موكبه، وترديدها اسم التدليل الذى عُرف به : «جوربى .. جوربى» . وهى نفس الدول التى رفضت مساعدته اقتصادياً فى مؤتمر «الدول الصناعية السبع» قبل سقوطه بأشهر قليلة ، ولعل هذا الرفض كان أحد أسباب سقوطه .

كان جورباتشوف منتشيا بالإيقاع السياسى السريع والمدوى الذى افتعله ، ظناً منه أنه أتى بما لم تأت به الأوائل . ودفعه ساسة الغرب وأجهزتهم الإعلامية الضخمة إلى المزيد من الإسراع والدوى ، دون أى إمداد بدعم اقتصادى يساعده على هذه التطورات المتلاحقة . ونظراً لأن القاعدة الاقتصادية كانت مهتزة بل ومنهارة تحت قدميه ، فقد زاد الإيقاع السياسى اللاهث من اهتزازها وانهيارها . وكانت النتيجة انقلاب الجيش الذى أطاح به لعدة أيام ، عاد بعدها إلى الكرملين بمساعدة يلتسين رئيس جمهورية روسيا فى ذلك الوقت ، لكنه كان قد فقد بريقه وقوته تماماً ، ودخل فى مرحلة بداية النهاية التى بلغت قمتها بانهيار الاتحاد السوفييتى نفسه وتناثر أشلائه.

ويبدو أن فلاديمير بوتن الذى تولى المسئولية بعد يلتسين فى أول يوم من القرن الحادى والعشرين ، ومن الألفية الثالثة ، قد استفاد كثيرًا من أخطاء جورباتشوف

المأسوية ، مستغلاً فى ذلك خبرته الطويلة كرجل مخابرات مدرك لكل قواعد اللعبة السياسية ، ماظهر منها وما خفى . ولذلك تجنب تماماً الإيقاع اللاهث الذى افتعله جورباتشوف ظنا منه أنه سيحقق أهدافه عندما يطرق الحديد وهو ساخن ، كما تجنب أيضاً الإيقاع الزاخر بالنشاز الذى تسبب فيه يلتسين ، وخاصة فى شطحات سكره البين . فقد أصبح إيقاع السياسة الروسية رزينًا ، يسرع ويبطئ بحساب ، دون تشنج أو انفعال لا لزوم له . وهى نفس الرزانة التى سادت التصريحات والمؤتمرات والأحاديث الصحفية والتليفزيونية ، مما جعل روسيا تستعيد احترام الغرب الذى شعر أنها فى طريقها لترسيخ مكانتها السياسية والعسكرية ، لدرجة أن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش الذى أعادت سياسته أجواء الحرب الباردة مرة أخرى بإصراره على رفض التوقيع على معاهدة كيوتو التى تحارب الاحتباس الحرارى الذى يهدد البيئة العالمية بأضرار بالغة ، وإصراره أيضاً على دعم حائط الصواريخ الموجهة وتنميته وتطويره ، قابل فلاديمير بوتن بمنتهى الاحترام والتقدير فى مؤتمر الدول الصناعية الثمانى فى يوليو ٢٠٠١ ، ودارت بينهما محادثات شخصية لم يحضرها أى طرف آخر من الأطراف المعنية. وقيل إنه حدث تفاهم بينهما على نقاط حساسة فى العلاقات الأمريكية الروسية .

وهذا يعنى أن الإيقاع السياسى الذى يميز كل بلد على حدة ، هو فى واقع الأمر صورة واضحة وجلية لأساليب وقواعد اللعبة السياسية التى يتبعها هذا البلد ، سواء الظاهر منها أو الخفى، وعندما أصبح علم النفس السياسى من الدراسات التى تعول عليها أجهزة السياسة والمخابرات ، أصبحت دراسة نوعية الإيقاع السياسى الذى يميز سلوك بلد معين ، من الوسائل أو الأدوات أو المناهج التى تكشف عن طبيعة وحقيقة ما يدور فى مثل هذا البلد ، بصرف النظر عما تقوله التصريحات أو البيانات أو الأحاديث التى تخفى أو تراوغ أكثر مما تظهر وتوضح فى كثير من الأحايين . ولذلك

يحرص الساسة المتمكنون من قواعد اللعبة السياسية على ضبط الإيقاع والتحكم فيه بقدر الإمكان على سبيل التلميح والإيحاء للأطراف الأخرى ، وخاصة المتربصة بهم، أن الأمور فى بلدهم تدين لهم وأن زمام المبادرة فى أيديهم بناء على المعطيات والإمكانات والطاقات الكامنة التى فى حوزتهم .



(٣٦) طوفان العولمة

لم يحدث فى تاريخ البشرية من قبل أن جرف المجتمع الدولى طوفان فكرى واقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى ، وأثار من الجدل والحيرة والقلق والتوجس ، مثلما فعل الطوفان الذى أطلق عليه مصطلح «العولمة» الذى أعاد صياغة معظم قواعد اللعبة السياسية ، بل وغيَّر بعضها تمامًا . وهذا الطوفان المتدفق من الدول العظمى والقوى الكبرى ، لم يجتهد فى صنعه وتقنينه فلاسفة أو مفكرون ثم قدموه للناس على أنه نظرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم فى منظومة متكاملة ، بل طوفان تدفق كنتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفييتى ، وانتهاء عصر القطبية الثنائية ، وثورة المعلومات التى جعلت من العالم قرية صغيرة ، وتضخم وتطور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التى اجتاحت كل الحدود السياسية والحواجز الجغرافية بين مختلف البلاد .

وفى الوقت نفسه اجتاحت التساؤلات معظم الساسة والمفكرين الذين حاولوا أن يقننوا العولمة فى نظريات أو مذاهب يمكن أن تبلور ملامحها أو توجهاتها العامة . وكانت هذه التساؤلات شائكة ومتعددة ومتناثرة ومشتتة بحيث سدت الطريق أمام بروز أية نظريات أو مذاهب تحدد للناس ماهية العولمة التى أصبحت مصطلحاً على ألسنة البشر فى معظم أرجاء المعمورة . من هذه التساؤلات : هل العولمة ظاهرة حياتية جديدة قابلة للاستمرار والبقاء ، أم أنها مجرد موجة طارئة لابد أن تنحسر إن عاجلاً أو آجلاً ؟ هل هى حركة تاريخية تملك من قوة الدفع ما يمكنها من النمو والانتشار ، أم أن الفوضى الإلكترونية كفيلة بتشتيتها نتيجة للصدامات العشوائية

المحتملة ؟ هل العولمة حالة صحية إيجابية أم مرضية سلبية ؟ هل هى حركة استعمارية أو إمبريالية من نوع اقتصادى خبيث أم حركة تحريرية تسعى لتوفير مستوى معيشى لائق بالبشرية ؟ هل ستصب فى سياق تحرير طاقات وقدرات الشعوب والمجتمعات دون تفرقة بينها أم ستعمل على تعميق التبعية وتكريس السيطرة للدول المهيمنة ؟ ما موقف الدول النامية أو المتخلفة منها ؟ هل المطلوب هو الانغماس أم الانكماش فى وجهها ؟ هل ستساعد على تقدم هذه الدول أم ستضاعف تخلفها ؟ هل يمكن الاختيار بين إيجابياتها وسلبياتها أم أن الدول المهيمنة ستفوز بكل الإيجابيات ، ولن تجد الدول الأخرى سوى تجرع مرارة السلبيات ؟

إن التناقضات والمفارقات التى تنطوى عليها العولمة فى بداياتها المبكرة هذه ، لا حدود لها . وقواعد لعبتها السياسية ما تزال رهن المناورات والألاعيب فى الدهاليز المعتمة ، برغم ادعاء المحتمسين لها بأنها تسعى دائما للعمل تحت الأضواء الإعلامية المبهرة التى تكسبها شفافية لم يحققها أى تيار سياسى من قبل . وتكمن الخطورة فى أن قواعد اللعبة هذه المرة لن تكون فى صالح الدول النامية أو المتخلفة . فالعولمة تبدو زاخرة بالفرص التاريخية الكبرى والمغرية للدول الكبرى والقوى العظمى التى تستطيع أن تقتنصها ، ومليئة أيضاً بالتحديات والسلبيات والمخاطر العالمية الحقيقية التى لن يستطيع أن يتصدى لها سوى من كان مسلحاً بالقوى المادية والإنجازات العلمية والتكنولوجية المنشودة ، فى حين أن المستقبل القريب قبل البعيد لا يبشر بأى خير لمعظم الدول النامية أو المتخلفة التى لابد أن تتساقط على طريق هذا السباق اللاهث المحموم ؛ لأنها لا تملك الحد الأدنى من القوة المادية والعلمية والتكنولوجية التى تمكنها من مواصلته بطريقة أو بأخرى .

ومما يضاعف من وعورة اللعبة السياسية أن قواعدها لم تتقنن ، ويبدو أنها - بطبيعتها - غير قابلة للتقنين . فالعولمة ليست نظاماً بمعنى الكلمة مثل الأنظمة التى

عرفتها الإنسانية فى عصورها السابقة . فهى بعد مرور عقد كامل من بدايتها ، لم تكتسب أى نوع من الرسوخ أو الاستقرار ، بل إن مرور الأعوام أكد أن حالة السيولة أو حتى الميوعة التى واكبتها منذ البداية آخذة فى التفاقم من خلال التحولات الكبرى التى ترهص بها ، والتى ربما تفوق كل التغيرات التى مرت بها البشرية منذ بداية التاريخ الميلادى . فهى عميقة وسريعة حتى بمقاييس عصر السرعة . ولم يعد ممكناً التحكم فى سرعة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو التنبؤ الدقيق بنتائجها وتداعياتها أو حتى احتمالاتها وتوقعاتها .

وكانت الأنظمة السابقة على العولمة ، قد ترسخت سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عندما وضعت نفسها فى خدمة الإنسان ، وسعت إلى تقدمه ورفاهيته وكرامته ، خاصة عندما وضعت المال فى خدمته . لكن العولمة تسعى سعياً محموماً لقلب الهرم الإنسانى بحيث تضع الإنسان فى خدمة المال . وهو لن يستطيع التصدى لهذا الانقلاب لأن جهازه العصبى وقدراته الذهنية أصبحت عاجزة عن متابعة ومجاراة فهم التحولات النظرية والعملية التى تتدفق فى سرعة محمومة خارج سياق أى تحكم بشرى ، يستوى فى ذلك إنسان الدول المتقدمة أو المتخلفة . لقد حرص الإنسان على أن يدفع بعجلة الحياة إلى سرعات أعلى وأعلى ، ويبدو أن اللحظة المصيرية المخيفة قد حلت ؛ اللحظة التى لم يعد فيها قادراً على اللحاق بعجلة الحياة التى اكتسبت قوة دفع ذاتية متسارعة ، ولا يعلم أحد سوى الله إلى أين تصل ، وذلك برغم كل ما قيل عن العولمة الإعلامية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامى الكندى الشهير مارشال ماكلوهان . فالعلاقات المعلوماتية الحميمة التى تواصلت بين البشر ، عبر أرجاء المعمورة ، نتيجة لشبكات الاتصال الإلكترونية ، مثل الإنترنت ، حشدت عقل البشر بكم من المعلومات ، يصعب تصنيفه وتحليله وتكوين آراء محددة بناءً عليه ، نظراً لضخامته وأبعاده التى يصعب استيعابها ، ولسرعته التى لا يمكن اللحاق بإيقاعها اللاهث . فقد أصبح الإنسان تحت رحمة المعلومات بدلاً من

أن تكون فى خدمته ، وبالتالى فقد قدرا كبيرا من التفكير والتأمل والتفسير والتحليل الذى يمكن أن يساعده على تكوين رأى خاص به . وليس من قبيل المبالغة القول بأنه أصبح ريشة فى مهب الرياح .

هذه السرعة المحمومة المتزايدة فى تحريكها للمتغيرات والتحولات والمستجدات العالمية ، تعد من أبرز معالم العولمة ، وربما جعلت منها مجرد لحظة خاطفة من لحظات التاريخ الحضارى ، مهما طالت أو قصرت. لقد سبقتها مراحل وستتلوها مراحل أخرى طبقاً للدوران الحتمى لعجلة التاريخ التى لا تعرف التوقف ، والتى لابد أن تؤكد للمتحمسين للعولمة وراكبى موجتها ، أنها مجرد فصل من فصول التاريخ البشرى ، فصل لم يتبلور مضمونه بعد ، برغم كل محاولات كتابته باسهاب إعلامى لكنه لم يصل إلى درجة التنظير الأكاديمى الذى يضعه فى مصاف الفصول السابقة التى احتوى عليها كتاب الحضارة الإنسانية .

إن العولمة لا تزال مجرد عنوان لهذا الفصل الذى لم يكتب تنظيره بعد ، ولا يعرف أحد أبعاده واحتمالاته وتوقعاته حتى بالنسبة لمن يبدو الان - فى مطلع القرن الحادى والعشرين - وكأنه يكتب الكلمات والفقرات الأولى على صفحاته ، ويحاول إيجاد نظرية له تنتظم فى سلسلة النظريات الحضارية السابقة . ويبدو أن عناصر المراوغة والسيولة والميوعة التى ينطوى عليها مفهوم العولمة ، ستجعل من هذه النظرية هدفاً غير ممكن تحقيقه ، إذ إن ممارساتها حتى الآن مليئة بالمفاجآت التى يمكن أن تكون مأساوية فى بعض الأحايين ، وفرق كبير بين الاحتمالات والتوقعات التى وضعتها النظريات السابقة فى اعتبارها ، وتم تطبيقها على أساسها ، وبين المفاجآت والصدمات التى تنطوى عليها العولمة ، والتى يصعب التنبؤ بها .

ومع ذلك هناك كتب علمية جادة سعت إلى تلمس الملامح التى يمكن أن تميز العولمة فى المستقبل القريب . قد نتفق أو نختلف معها ، لكن مصداقيتها

الفكرية ألقت الأضواء الموضوعية على الجوانب السلبية للعولمة ، وأثارت الجدل المنطقى حول هذه المرحلة المبكرة بحثاً عن نظرية معقولة لها ، دون الإيحاء بأن ما تقوله هو القول الفصل النهائى الذى لا مناص من تقبله على علاته . من هذه الكتب : كتاب «صعود القوى العظمى وسقوطها» لبول كيندى ، وكتاب «الموجة الثالثة» لألفين توفلر ، وكتاب «عولمة الفقر» لميشيل تشوسودوفيسكى ، وكتب أخرى نشرت فى السنوات الأخيرة ضمن سياق المشروع الفكرى فى الدول المتقدمة لفهم طبيعة المرحلة الانقلابية الجديدة، واستكشاف آفاقها وإمكاناتها وسلبياتها وإيجابياتها واحتمالاتها وتوقعاتها المستقبلية، حتى يمكن التقليل من مخاطرها وسلبياتها ومفاجآتها المحتملة . لكن الكتابات التى تلتزم بالمنظور «القبلى»، إما مع العولمة أو ضدها بصفة مطلقة ، فيجب أن تؤخذ بتحفظ فى نطاق ما تستحقه من اهتمام محدود ، مثل كتاب فرانسيس فوكوياما الأمريكى (من أصل يابانى)، «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام ١٩٩٢، وكتاب توماس ل. فريدمان الأمريكى أيضاً «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون : نحو فهم للعولمة» الصادر عام ١٩٩٩ ، وقد نال كلاهما من الدوى الإعلامى العالمى مالا يستحقانه ، لأن كتابيهما لا يزيدان على كونهما بوقين صريحين للإستراتيجية العالمية التى يحاول النظام الأمريكى فرضها على معظم دول العالم.

وتتجلى صعوبة تقنين وتحليل ظاهرة العولمة، أن العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والأمنية والحضارية الداخلة فى تفاعلاتها، عناصر متداخلة فى نسيج متشابك ومعقد ؛ محلى ودولى ، بحيث تصعب دراسة أحدها فى حد ذاته منفصلاً عن نسيجها العام . وهى ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً، شأنها فى ذلك شأن أية ظاهرة بشرية ، بل إن من يملك الفكر العلمى والتفكير العملى، يستطيع أن يضع يده على منابعها الإيجابية التى يمكن توجيهها لمصلحته ، بحكم استيعابه لظروف العصر ومتغيراته ومستجداته ، وتخلصه من الأفكار التى عفا عليها الزمن ، والقوالب التى لم تعد تلبى الطموحات الجديدة .

إن العولمة ليست حركة استعمارية أو إمبريالية جديدة بالمفهوم التقليدى القديم ، لكنها لا تستبعد فى الوقت نفسه هيمنة الدول المتقدمة القوية على الدول الأضعف ، فهذه سُنة الحياة . كما أنها ليست تهديداً مباشراً للخصوصية الحضارية للشعوب وهويتها القومية حتى تتحول إلى مجرد أتباع أذلاء للقوى العالمية الكبرى ، وإن كان هذا لا ينفى أنها تسعى لمسخ هذه الخصوصية أو الهوية لتفقد مناعتها الثقافية والحضارية فى مواجهة التحديات المستجدة . كذلك فإن العولمة لا تشكل جهازاً محدداً وملموساً لهيمنة القوى الإلكترونية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، والأسواق العالمية الحرة ، بهدف توحيد العالم ودمجه فى قرية عالمية خاضعة للقوى الإمبريالية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان هذا لا يعنى أنها ليست فى سبيلها لإنشاء هذا الجهاز الأخطبوطى المحدد والملموس ، بحيث يتحتم على الدول النامية أو المتخلفة أن تضع هذه الاعتبارات المصيرية فى حسبانها . ومن يدرى ؟ ربما كان هذا الجهاز موجودًا بالفعل لكن فى الخفاء ! وكم من أجهزة خفية تحكم العالم وتتلاعب بمقدراته دون أن يرصدها أحد ، مهما كانت أجهزة التجسس والتنصت متقدمة تكنولوجياً !

أما الذين يتشيعون لأمريكا من منطلق عنصرى من أمثال فوكاياما وفريدمان ، ويرون فى العولمة مجرد واجهة كونية للأمركة ، فإنهم أول من سيهدمونها بمعاولهم الشوفينية ، لأنه لا يمكن التعامل مع التحولات والمتغيرات والمستجدات العالمية بهذه العقلية التآمرية ، وبهذه البساطة المخلة التى تستهين بفكر الآخرين وعقولهم . فهم بذلك يسيرون ضد حركة التاريخ ، ويفتعلون صدامات بل وصدمات يمكن أن تحفز الآخرين للرد عليها ، من خلال تجمعات إقليمية وجيوبوليتيكية، ما كانت لتتكون إلا نتيجة لهذه التهديدات المتتابعة لكيانها الإنسانى والثقافى والحضارى . أى أن العولمة ستجد نفسها متورطة فى صراعات وصدامات وخسائر لكل الأطراف المعنية. وهى الصراعات والصدامات التى حاول صامويل هانتنجتون الأستاذ الأمريكى بجامعة

هارفارد أن يلوى عنقها فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» الصادر فى ١٩٩٦، بحيث جعلها صدامات وصراعات بين الكتلة الإسلامية على مستوى العالم ، أو بين دول الغرب المتقدم ودول الشرق القديمة ، كى يبعد الأنظار عن الأسباب والدوافع المادية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الكامنة وراء الصدامات والصراعات الفعلية ، ويركزها على أسباب دينية بهدف إعادة الاستقطاب العالمى مرة أخرى ، لكنه هذه المرة ليس بين الشيوعية والرأسمالية ، ولكن بين المسيحية والإسلام . إذ إنه بعد انهيار الشيوعية كان على الغرب أن يبحث عن عدو جديد يستقطب به دوله ويستنفر طاقاتها وحوافزها حتى لا ينفرط عقدها . ويبدو أنه وجد بغيته فى الدول الإسلامية ، برغم افتقارها إلى القدرات المادية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التى تمكنها من مواجهة الغرب والتصدى له ، ناهيك عن تحديه . فهدف الغرب هو ابتكار عدو حتى لو كان وهمياً إلى حد كبير . ذلك أن قضية الدول الإسلامية تكمن فى ترسيخ بنيتها الأساسية والنهوض بمستوى شعوبها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً ، وليس التورط فى مواجهات مع الغرب ، هى فى غنى عنها . ولذلك يمكن القول بأن تكريس العولمة للاستقطاب الدينى بين المسيحية والإسلام ، لا يعنى سوى إهدار طاقات الدول الإسلامية وتشتيتها فى قضايا وهمية ، وفى الوقت نفسه تجميع الدول الغربية – التى تتمسح بالمسيحية الآن ، والمسيحية منها براء – حتى تواجه العدو الجديد. فالمسيحية هى مجرد أداة أو وسيلة فى يد الغرب ، فى ممارسة لعبته الجديدة، لأنه لو كان مؤمناً بها بالفعل لما زج بها فى مثل هذه الصراعات التى ليست من طبيعتها ولا جوهرها ، بل إنها تلقت على أيدى ساسته ومفكريه ضربات أضعفت تواجدها وتأثيرها الروحى فى حضارة لا تؤمن إلا بالقيم المادية.

ولكن يبدو أن حقائق الوضع العالمى الجديد كانت أقوى وأرسخ وأوضح وأضخم من كل محاولات تزييفها أو تلوينها ، إذ تراجع هانتنجتون عن هذا التفلسف المغرض ، كما تراجع عنه فوكوياما فى كتابه الأخير «الانهيار العظيم» . ففى شهرى

سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٧ ، عاد هانتنجتون فى مقال جديد بمجلة «الشئون الخارجية» أو «فورين أفيرز» بتصور جديد عن عالم ما بعد الحرب الباردة وعن الدور الأمريكى فيه ، أوضح فيه أن العالم يبدو اليوم عالماً معقداً ، تتشابك فيه الصدامات والصراعات بين الحضارات والثقافات ، مع الصراعات بين الأغنياء والفقراء ، مع الصراعات العرقية والدينية ، مع الاتجاهات المتعارضة نحو الاندماج من ناحية ، ونحو التشرذم والتفكك من ناحية أخرى .

ويعترف هانتنجتون أنه بعد أقل من عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة ، يبدو النفوذ الأمريكى فى العالم فى تراجع وانحسار بصورة تتناقض تماماً مع أعلام العولمة التى ترفعها الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى والوحيدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وذلك نتيجة عجزها عن تحديد مصالحها القومية التى طمستها الحملة المدوية للعولمة . وهو العجز الذى نتج بدوره عن فقدان أمريكا لتأثيرها وهيبتها بين دول الغرب بسبب غياب «الآخر العدو» الذى لم تستطع تجسيده فى الدول الإسلامية ، وبسبب المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية والديموجرافية التى طرأت على المجتمع الأمريكى خلال هذه الفترة ، والتى أفقدت الشباب ، بصفة خاصة ، حماسه لأية قضية قومية يمكن أن يرتبط بها ويعمل من أجلها ، وبالتالى فإن حماسه لما يسمى بالعولمة ، هو وهم سخيف لا أساس له من الصحة .

ويستدل هانتنجتون على تراجع النفوذ الأمريكى فى العالم ، وعلى الفجوة المتسعة بين قوة أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبين عجزها عن فرض قوانينها وقراراتها وتشريعاتها على الكبار والصغار ، بالعديد من الشواهد مثل تحدى سنغافورة للضغوط الأمريكية فى عام ١٩٩٤ وإصرارها على جلد الشاب الأمريكى ، ونجاح كوبا المحاصرة فى تغيير سياسة الهجرة فى أمريكا ، وفشل واشنطن فى سياستها التجارية مع الصين واليابان ، وأيضاً فى التوفيق بين الفلسطينيين

والإسرائيليين ، وفى إلزام أوروبا بتطبيق الإجراءات العقابية التى تتخذها ضد إيران . ويمكن أن نضيف إلى هذه الشواهد التى يرصدها هانتنجتون ، عجز واشنطون عن حسم موضوع ضرب سفارتيها فى كل من تانزاينا وكينيا ، وإلصاقها تهماً غامضة وغير محددة للمنشق أسامة بن لادن . وحاولت تغطية هذا العجز بإطلاق بعض صواريخها على أفغانستان التى تأوى بن لادن ، وهى تدرك جيداً أنها حركة تشبه البحث عن إبرة وسط كومة من القش فى يوم عاصف ، مما ضاعف من فضح العجز الأمريكى الذى تجلى مرة أخرى عند ضرب المدمرة الأمريكية الراسية فى ميناء عدن ، واقتصر جهد الساسة الأمريكيين على توزيع الشبهات والتخمينات التى كان لأسامة بن لادن كالعادة - نصيب الأسد منها . والظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل أن أمريكا لا تخجل من تكرار إعلان تصديها لمجرد فرد ، وكأن هذا الفرد قد احتل مكان الاتحاد السوفييتى السابق فى تهديده لأمن الولايات المتحدة بكل أجهزتها المخابراتية والمباحثية والتكنولوجية والإعلامية والعسكرية !! فكل هذا كان بمثابة خصم متجدد من الهيبة الأمريكية على المستوى العالمى فى ظل العولمة التى تتشدق بها أمريكا ليل نهار . وعندما تولى جورج دبليو بوش الرياسة الأمريكية ، زاد الطين بلة ، برفضه التوقيع على اتفاقية كيوتو التى تحض على محاربة الاحتباس الحرارى الذى يهدد بيئة العالم كله بكوارث لا حصر لها ، نتيجة للأدخنة والغازات المتصاعدة من مصانع الدول المتقدمة ، والتى تستأثر الولايات المتحدة بثلث حجمها على المستوى العالمى . ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، لتمثل أكبر ضربة لهيبة أمريكا ، عندما تابع العالم الضربات المأساوية ، الموجهة إلى رموزها الاقتصادية والسياسية (مركز التجارة العالمى ومبنى البنتاجون) .

لكن كل هذه السلبيات لم تصب العولمة فى مقتل ، نظراً لقدرتها على المراوغة واللف والدوران والثعبانية بل والزئبقية التى تمنحها من الوجوه والملامح ما يصعب رصده والتعامل معه بوضوح . وإذا كان كثير من المفكرين يشجبون السياسة

التى تكيل بمكيالين ، فإن العولمة تكيل بعدد لا يحصى من المكاييل . فهى ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التى يتشدق بها كل المتشيعين لها ، إذ تطالب الدول الواقعة تحت نير الديون بالشفافية ، وتقديم كشوف حساب عن كل دخائلها حتى يمكن مساعدتها بالمزيد من القروض ، فى حين أن أحداً لا يستطيع مطالبة الحكومات الخفية ، أو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، أو التكتلات التجارية العالمية الكبرى التى تتحكم فى الدول والحكومات والشعوب ، بمثل هذه الشفافية. فالمسئولون عن هذه المؤسسات والأجهزة الخفية والمخيفة والأخطبوطية ، يعملون فى الظلام ، ولا أحد يطلع على حقيقة أهدافهم الإستراتيجية أو نواياهم على المدى الطويل . ولذلك فإن التعامل معهم - إذا كان ممكنًا - يحتاج إلى يقظة شديدة ، ودراية عميقة بالتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والبيئية والثقافية والحضارية ، وثقة بالذات تضع سوء الظن فى اعتبارها قبل حسن الظن ؛ حتى تكون دائماً فى الجانب الآمن بقدر الإمكان .

إن خطورة العولمة تكمن فى منظومتها المعقدة المتشابكة التى تحتاج دائمًا إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة فى مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الحيرة التى تنتج عن التردد بين وجوهها الخفية التى يمكن أن تكون مخيفة وأقنعتها الظاهرية التى يمكن أن تكون مغرية وجذابة . إن الحقائق الأولية تؤكد أنها تهدف إلى توسيع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأية دولة نامية تسعى لرفع رأسها اقتصادياً وتكنولوجياً بين الدول الغنية ، لابد أن يطير رأسها فى الحال كما حدث للنمور الآسيوية . فالعولمة لا تعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع، وإن كان قناعها الإنسانى البراق يوحى بل ويؤكد أنها جاءت كى ترفع الدول الفقيرة إلى مستويات جديرة بحقوق الإنسان على أرضها ، هذا إذا أوفت بالشروط التى تحتمها التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، والأسواق الحرة الأخطبوطية ، وهى شروط تصل فى أحايين كثيرة إلى حد الاستحالة فى تطبيقها . والدليل على ذلك أن

الدول النامية التى أجبرت على تطبيقها ، بصرف النظر عن اعتباراتها الإنسانية والاجتماعية، دخلت فى دوامة من المشكلات بل والكوارث الاقتصادية والاجتماعية لم تخرج منها سليمة .

كما تكمن خطورة العولمة عندما تعنى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة ، وقيامها بتهميش الثقافات الحية الأخرى فى العالم المعاصر ، وأيضاً عندما تعنى التوغل فى المزيد من التطورات العلمية فى الهندسة الوراثية وهندسة الجينات التى تتنافى مع القيم الروحية والأخلاقيات الإنسانية التى حافظت على إيجابيات التراث البشرى عبر العصور . أما من منظور الأمن العالمى ، فإن خطورتها تتبدى عندما تتجه إلى صدام الحضارات الذى تكلم عنه صامويل هانتنجتون فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» ، والذى ربما أدى إلى اندلاع حروب أكثر عنفاً ودموية من كل الحروب التى شهدتها البشرية . ومن الناحية الإنسانية الحضارية ، فإن العولمة - إذا لم يتم التحكم فى طاقاتها وتوجيهها لخير الإنسان - سوف تؤدى إلى المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر ، وعجزه عن التحكم فى التحولات التى تجتاحه ، وضياعه وسط طوفان المستجدات الفكرية والسلوكية ، والمتغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة ، ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعنى العولمة انفراد الولايات المتحدة بتسيير أمور العالم كما ترى ، بحيث تصبح العولمة مجرد قناع مزيف للوجه الخفى لأمركة العالم . وهو المعنى الذى قصده جورج بوش ومن بعده بيل كلنتون عندما أكد أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكيًا .

لكن هذا لا يعنى تجنب تيارات العولمة والاختباء منها فى كهوف الماضى ؛ لأن أمواجها توشك أن تغمر العالم أجمع . كما أنها ليست من صنع مجموعة محددة من البشر افتعلتها افتعالاً كى تسيطر بها على العالم ، بل هى تطور طبيعى - وإن كان سريعًا وعارمًا - للمتغيرات العلمية والتكنولوجية التى غيرت صورة العالم تماماً ، إذا

ما قورنت بصورته منذ عقدين أو ثلاثة على أكثر تقدير . وهو تطور لا يمكن تجنبه أو تجاهله بأية حال من الأحوال ، مع ضرورة البحث عن أساليب إيجابية للتعامل معه والاستفادة بطاقاته وإمكاناته ، بل إن ركوب موجته بشتى الوسائل والطرق ، هو الحكمة بعينها . وهو ما فعله قادة الدول المتقدمة والغنية والقوية عندما بادروا - كعادتهم - إلى الإمساك بتلابيبه وتوظيفه لصالح بلادهم إلى أقصى حد ، ساعدهم فى ذلك أساطين التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، خاصة تلك التى تتخذ من دولهم نقاطاً للانطلاق ، وضربوا بذلك المثل الأعلى للبلاد الأخرى ، لكن مشكلة هذه البلاد أنها تعانى من معوقات حضارية وثقافية واجتماعية وإدارية تمنعها من اللحاق بركب العولمة المتسارع . ويعنى هذا أنها سيلقى بها خارج مسار العصر ، وهو تحدٍّ مصيرى لابد أن يؤدى إلى كوارث ومآس، ستدفع ثمنها أجيال متعاقبة ، إذا لم تتم مواجهته أو التخفيف من وطأته على أقل تقدير .

ومهما كانت حقيقة العولمة ، فمن الواضح أنها تتطلب عقلية جديدة ، فلا يمكن مواجهة العالم الجديد بعقل قديم ، بعد أن انهارت نظم راسخة وتفككت دول عظمى ، وتغيرت مسلمات وثوابت كانت تصل إلى مرتبة التقديس. كان العالم يعيش عصر الصراعات المزمنة ثم أدخل أخيراً إلى عصر التسويات المقبولة أو غير المقبولة . كان العالم يعج بالأنظمة الفردية والديكتاتورية الصريحة - ولا يزال - وإن كانت هذه الأنظمة تتشدق بالديمقراطية ، لكنه يؤكد الآن على حقوق الإنسان وحرياته سواء بلسان صادق أو من وراء قناع زائف . كان العالم غارقاً فى الهم النووى تحت وطأة سباق التسلح النووى ، وأصبح اليوم مهدداً بخطر التلوث البيئى الذى يزداد تفاقماً ويهدد الحياة على الكرة الأرضية . كانت البشرية تعيش قضايا ومشكلات محلية وإقليمية متناثرة فى شتى المعمورة ، لكنها انتقلت منذ العقد الأخير في القرن العشرين إلى رحاب النظام العالمى الجديد ، حيث العولمة ممثلة فى عالمية التفكير،

وعالمية القضايا والواجبات والحقوق والإنجازات ، وعالمية النجاحات والإخفاقات، والصعود إلى القمة أو السقوط فى القاع فى مشاهد ميلودرامية مرعبة .

ومن المستحيل التعامل مع هذه المستجدات الفكرية والمتغيرات السلوكية بعقلية قديمة تقليدية ، فلابد من تربية عقلية جديدة قائمة على أسس معرفية جديدة ، ونظريات ومعادلات علمية وتكنولوجية ، ومفردات فكرية وأدبية وفنية ، وأنماط سلوكية متجددة بتجدد الوقائع والمعطيات العالمية بعيداً عن التعصب للهوية القومية ، أو تحدى العولمة بالتقوقع ، والانكفاء المَرَضى على الذات ، والانكماش فى زوايا الماضى الغارق فى الظلام .

إن عصر العولمة لا يقيم وزناً إلا للممسكين بزمام المبادرة فى أيديهم، والقادرين على انتهاز فرصها وقبول تحدياتها بصفتها من أهم الحقائق والظواهر المعاصرة التى تحمل فى طياتها من الغموض والتناقض مالم تشهده حضارات العالم الكبرى ، قديمها وحديثها ، لدرجة أن أحداً لا يدرى على وجه التحديد إن كان هذا العصر يحمل للإنسان خيراً يبتغيه أو شراً مستطيراً يتعقبه . والدليل على ذلك أن دراسات العولمة لا تزال مقصورة على الساسة والإعلاميين ، وبعض المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين لحساب بعض الشركات أو المؤسسات ، ولا تزال وليدة فى مجال الدوائر الأكاديمية ، مما يدل على أن العولمة لا تزال موضوعاً ملتبساً تصعب بلورته وتحديده أو وضعه فى إطار منهجى ، تتفرع منه دراسات متخصصة فى مجالاتها المتعددة ، وخاصة أن كل طرف من الأطراف المعنية يسعى لتوظيفها من منظوره الخاص لتحقيق مكاسب ومصالح قد تتعارض مع الأطراف الأخرى . أى أنه ليست هناك قواعد مشتركة للعبة ، وإنما يحاول كل طرف ابتكار القواعد التى تمكنه من الحصول على أكبر قدر ممكن من المغانم .



(٣٧) علم السياسة

برغم أن نشأة علم السياسة ، ترجع إلى اليونان القديمة عندما قنن له أفلاطون فى محاورته المشهورة «الجمهورية» ، ثم أرسطو فى كتابه الشهير «السياسة» ، إلا أن دراساتها وأبحاثها تطورت عبر العصور تطوراً بلغ قمته فى القرن التاسع عشر . فقد لوحظ أن كل مشكلة ، وكل ظاهرة سياسية ، كانت تتفرع من داخل الإطار القديم الذى أحاط بالسياسة كمنظومة علمية واحدة ، لتنضوى هذه المشكلات أو الظواهر فى علم أو آخر أكثر تخصصاً ومستقلاً عن المنظومة الأم .

فعلى سبيل المثال أسفرت دراسة الأبعاد الاجتماعية للظواهر والقضايا السياسية ، عن نشأة علم الاجتماع السياسى ، مما أدى إلى ظهور عدة علوم أخرى ، مثل القانون السياسى ، أو القانون الدستورى الذى لايرى للدولة كياناً ملموساً إلا من خلال مؤسساتها ، ومثل الاقتصاد السياسى الذى يهتم بالدولة ويدرسها من منظور الاستراتيجية الاقتصادية ، ومثل الجغرافيا السياسية التى تدرس تأثير الخصائص الجغرافية للبلد على ظروفه السياسية ، وعلم النفس السياسى الذى يحلل الدوافع الكامنة سواء فى القادة أو المواطنين ونوعية الضغوط التى تمارسها على صنع القرارات ، وعلم الإعلام السياسى الذى يرسم صورة الدولة سواء فى ذهن مواطنيها أو فى نظر الدول الأخرى . وبذلك فقد علم السياسة كل استقلال ذاتى ، واقتصر دوره - إلى حد كبير - على مجرد دراسة مناطق الالتقاء والتفاعل بين مختلف العلوم التى تفرعت منه واستقلت عنه ، لكنها فى النهاية تسعى لدراسة المسائل العامة والقضايا القومية والتفاعلات الدولية وادارتها لصالح أبناء الوطن . وليس هناك مايسترو يقوم بهذه المهمة سوى علم السياسة .

وقد شهدت الجامعات الأمريكية ثم الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كراسى لعلم السياسة بفروعه المختلفة فيما بعد ، بحيث أصبحت السياسة بمثابة مناهج للبحث والدراسة والتفسير لظواهر الدولة ونوعية تفاعلها مع المجتمع ، بعد أن نهضت على ثلاثة علوم : تاريخ الأفكار السياسية ، والقانون السياسى أو الدستورى ، وعلم الاجتماع السياسى . ومع ذلك لم تنقطع جذور هذه العلوم عن أصولها التى عرفتها البشرية فى اليونان القديمة فى القرن الرابع قبل الميلاد ، أى استمرت قوية وراسخة ومتجددة على مدى أربعة وعشرين قرناً ، أى منذ كان مفهوم السياسة عبارة عن علم تكوين الحكومة وصياغة سلوكها . لكن هذه الحكومة لم تكن تتمثل إلا فى المدن القديمة ، أو ما عرف فى ذلك الزمن باسم «المدينة /الدولة» . وقد عرض أفلاطون أول نظرية سياسية متكاملة عندما حاول وصف الأسس التى يجب أن تنهض عليها الجمهورية المثالية ، فى حين حلل أرسطو مختلف أشكال الحكومات وأنواعها .

وقد اتسع إطار التحليل السياسى ليصل أبعد مدى له على يدى المفكر والخطيب السياسى الشهير شيشرون فى الإمبراطورية الرومانية . وفى كل عصر بعد ذلك كان يبرز بين الحين والآخر مفكر وعالم سياسى يضيف رؤى وأبعاداً جديدة إلى إنجازات من سبقوه . ففى العصور الوسطى مثلاً ، كان القديس توما الأكوينى ، وهو الممثل الرئيسى لما عرف باسم «الثورة المسيحية» ، يؤكد قدسية السلطة المدنية . وقد قدم لملك قبرص الشاب هوج الثانى ، وضعاً نموذجياً لملكية معتدلة ، على نمط الملكية الفرنسية فى عهد الملك لويس القديس . وكان هذا الوصف نوعاً من دراسة الجدوى السياسية التى تضع كل الاعتبارات والاحتمالات فى الحسبان ، وتربط الممارسة السياسية بالقيم الأخلاقية التى تعد الحد الفاصل بين الإنسان والحيوان .

اعتبر المفكرون والمنظرون السياسيون الأخلاق شرطاً أساسياً للممارسة السياسية الحقة ، وبدونها تتحول الدولة إلى غابة يقع فيها الضعيف تحت رحمة القوى

الذى يمكن أن تقضى عليه بمنتهى البساطة . ففى القرن السادس عشر ، قدم ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» أول نظرية فى السلطة السياسية التى تقيس مدى نجاحها بالأهداف التى تحققها بصرف النظر عن الوسائل التى تتبعها . وقد انهالت الاتهامات عبر العصور على رأس ماكيافيللى بأنه أول منظر ومؤيد للسياسة غير الأخلاقية ، فى حين أن كل ما فعله كان بمثابة تعرية لكل السياسات والخطط الانتهازية التى يضعها الحكام والقادة لتنفيذ أغراضهم وأهدافهم فى حين يدعون غير ذلك ، ويرفعون شعارات المثالية والقيم الأخلاقية لتجميل منظرهم .

وقد تم رد الاعتبار لماكيافيللى منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أدرك علماء السياسة الموضوعيون أنه كان رائداً استطاع أن ينتقل من الفلسفة السياسية النظرية البحتة إلى مجال نظريات الحكم التى تقنن للتيارات التى تشكل الواقع السياسى ثم تسعى للسيطرة عليه من خلال تطبيق مناهج متسقة وتنفيذ أهداف محددة. لم تعد السلطة فى نظر ماكيافيللى حقًا إلهيًا ، وهو ما أثار ضده كل المستفيدين بهذا الوضع ، إذ إنه نادى بأن السلطة ليست سوى وسيلة عملية وتطبيقية لترسيخ النظام الاجتماعى وتسيير آلته . وهذه السلطة تتركز فى شخص الحاكم ، الذى يسعى للحصول على طاعة رعاياه ، أكثر مما يسعى لإسعادهم . فسعادتهم لابد أن تأتى فى مرتبة تالية لطاعتهم ، وإذا تعارضت هذه مع تلك ، فلتذهب سعادة المواطنين إلى الجحيم ؛ لأن الحاكم لا يهدأ له بال إلا إذا كان المواطنون رهن إشارته . و هذه ليست آراء ماكيافيللى وتوجهاته ، بقدر ما كانت تفسيراته وتحليلاته لما هو جار على أرض الواقع بالفعل . وكل ما فعله أنه فضح حقيقة الممارسات السياسية وألقى أضواء ساطعة على دهاليز السياسة وكهوفها المعتمة حتى ينشر الوعى السياسى العلمى والعملى ، وحتى يدرك الناس البسطاء حقيقة ما يدور ولا يستطيعون تفسيره . فقد كان كتابه «الأمير» بمثابة اجابات علمية وتحليلية عن تساؤلات معلقة فى أذهان الناس .

لكن رجال الفكر السياسى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، من أصحاب نظرية حقوق الفرد هاجموا ماكيافيللى هجومًا كاسحًا ، واتهموه بالترويج لمفهوم استبدادى للسلطة السياسية ، ووضع كل تقاليد السلطة بين يدى الأمير دون أن يناقشه أحد فى أسلوب ممارسته لها . فقد نادوا بضرورة التخفيف من وطأة هذه السلطة الاستبدادية بقيام حكومة نيابية تمثيلية ، وتزعم هذا الاتجاه الفيلسوف الإنجليزى چون لوك الذى قنن له بنظرية ارتبطت باسمه ، أو الفصل بين السلطات الذى تبناه المفكر السياسى الفرنسى مونتسكيو وقنن له أيضًا . أما چان چاك روسو فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين نادى فى كتابه «العقد الاجتماعى» بضرورة مشاركة الشعب مشاركة فعلية فى السلطة حتى تترسخ على أساس متين ، ذلك أن السماح بالاستماع إلى مختلف الآراء والأفكار كفيل بتجنب الاستماع إلى طلقات البنادق والمدافع . ولم يظل هذا التيار الفكرى حبيس الأطر النظرية بل تحول إلى طوفان كاسح حمل على أمواجه ثلاث ثورات كبرى غيرت مسارات التاريخ : الثورة الإنجليزية (١٦٨٩) ضد الحق الإلهى للملوك ، والثورة الأمريكية (١٧٧٤) ضد الاستعمار البريطانى ، والثورة الفرنسية (١٧٨٩) ضد الإقطاع وبطش الطبقة المالكة الأرستقراطية ، وهى الثورات التى ضربت المثل التاريخى فى إمكان الإطاحة بالملكية المطلقة والإقطاع المستبد والاحتلال الغاصب ، وأثبتت إمكان إحلال الديمقراطية محلها ، مما يدل على التأثير الفعال والحاسم للأيديولوچيات التى كانت نتيجة مباشرة لمختلف الاجتهادات فى مجالات علم السياسة .

وكانت التوترات والقلاقل السياسية هى الحافز الأساسى لظهور هذه الأيديولوچيات وتطورها . وغالباً ما كانت تنفعل معها وتمهد لبلوغها الذُّرى التاريخية ، وأحيانًا كانت تمهد لها وتعمل على إثارتها . فهناك مذاهب سياسية تنادى بالتغيير السياسى عن طريق الانقلاب أو التحول الفجائى، ومذاهب إصلاحية تدعو إلى

التغيير بالتطور التدريجى الذى يتجنب النكسات والسقطات والثغرات بقدر الإمكان ، وذلك من خلال المؤسسات التى تحول المجتمع إلى مجموعة متناسقة ومنظمة من الأفراد الذين يكونونه ، واعتمادًا على القانون السياسى الذى يعمل على تحليل وتوجيه هذه المؤسسات ، ويستوحى نصوصه وبنوده من العادات والتقاليد والأعراف والقوانين التى تشكل النظام السياسى للدولة ، أى التنظيم الاجتماعى . وقد رصد التاريخ أنواعًا من السلطة يمكن ممارستها على المستوى الفردى ، وأخرى على المستوى الجماعى . وقد نجحت النظم الديمقراطية فى الجمع بين المستويين ، ففى الولايات المتحدة ، أو فى فرنسا ، تمارس السلطة فرديًا ، فى شخص رئيس الجمهورية ، أما السلطة التشريعية ، فتزاول جماعيًا عن طريق البرلمان .

وقد ساعد علم التحليل السياسى على تبويب وتصنيف مختلف نظم الحكم القائمة ، وخاصة فى العصر الحديث ، فحتى القرن التاسع عشر ، كانت توجد ثلاثة أنواع من نظم الحكم ، وهى الملكية أو حكومة من شخص واحد ، وحكومة الأقلية أو حكومة مكونة من عدد من الأفراد يفرضون سلطانهم على الشعب ، والحكومة الديمقراطية أو حكومة تمثل الشعب كله . لكن بصفة عامة فإن كل نوع من نظم الحكم ، يمكن أن ينقسم إلى «نظام قويم» و«نظام منحرف» . وكان أرسطو قد شجب الاستبداد كنظام منحرف ، فى حين مدح الملكية كنظام قويم . وقد استبدل المشرعون المعاصرون بهذا التقسيم القديم ، تقسيمًا مؤسسًا على العلاقات والصلات بين مختلف السلطات : التنفيذية التى تصدر القرارات وتتابع تطبيقها ، والتشريعية التى تشرع وتسن القوانين ، والقضائية التى تفصل بين المؤسسات أو بين الأفراد ، داخل الإطار القومى للدولة .

هنا يتبلور الفارق بين النظم التى توصف بأنها تمزج بين السلطات فتجعل منها منظومة تحت أمر الحاكم الفرد ، وبين تلك التى يتم فيها الفصل بين السلطات كى يتوازن المجتمع ، وبين النظم البرلمانية التى تتضمن قدرًا معينًا من استقلال السلطات

فى إطار الرقابة الشعبية الممثلة فى البرلمان ، وأكثر أشكال المزج بين السلطات شيوعًا هو الديكتاتورية ، أما النظام البرلمانى فيتميز بالتفرقة بين رئيس الدولة ، الذى لا يمتلك سوى قدر ضئيل من السلطة ، وبين رئيس الحكومة الذى يساعده عدد من الوزراء ، ويتولى السلطة التنفيذية ، لكنه مسئول أمام البرلمان الذى يملك سلطة سحب الثقة منه ومن وزارته ، واجراء انتخابات بحثًا عن من يحل محله .

وقد أكد علماء الاجتماع السياسى أن الحياة السياسية ونظم الحكم ، لا تحددها الأيديولوچيات ومجموعة المؤسسات فحسب ، بل هناك التأثير الحاسم للعوامل الاجتماعية وبعض تجمعات الأفراد بأنواعها المختلفة ، ولذلك فإن البيانات والإحصاءات السكانية والديموجرافية والثقافية والتعليمية والصحية وغيرها ، مؤشرات هامة للتأمين على إدارة الدولة . فمثلاً أثبتت أحداث التاريخ أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تؤدى عادة إلى توترات وصراعات اجتماعية سرعان ما تصبح سياسية، وتنتهى إما بحروب على شكل ظاهرة دولية ، وإما بثورات على شكل ظاهرة داخلية.

أما فيما يختص بتأثير المنظومات الاجتماعية ، فإنه قد يكون مباشرًا مثل تأثير الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة ، أو غير مباشر مثل تأثير الجماعات التى تزاول ضغطًا بناء على ثقل وزنها فى الحياة الاجتماعية ، والتي يمكن أن تتمثل فى المؤسسات الصحفية ، والأجهزة الإعلامية ، والجماعات والمنتديات الفكرية أو الدينية ، وأخيرًا النقابات ، التى كثيرًا ما يكون لتدخلها نتائج اقتصادية وسياسية ، برغم أن بعض الأنظمة السياسية تصر على أن هذه النقابات هى نقابات مهنية ويجب أن يقتصر نشاطها على مشكلات وقضايا أبناء المهنة .

ومن هنا لم تقتصر قواعد اللعبة السياسية على الصراع حول السلطة بين أفراد معدودين ، إذ إنه ينشأ عن أوضاع سياسية وأيديولوچية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، سواء من خلال الأفراد أو المؤسسات ، مما يشكل مادة لا تنفد للدراسات

والتحليلات والتقنيات التى تنهض بها العلوم السياسية أولا بأول. إن أغلب الأفكار السياسية ، وربما كلها ، تنهض على أساس مفهوم معين للطبيعة البشرية . والفكرة المحافظة التقليدية عن أن السلطة السياسية يجب أن تكون قوية ومركزية إلى حد كبير - على سبيل المثال - عرضة لأن تكون قائمة على مفهوم للكائنات البشرية باعتبارها أنانية ومتنافسة ، فى حين أن الفكرة الليبرالية التى تقوم على أن التغييرات الاجتماعية الشاملة يمكن إعادة إحداثها بطريقة سلمية ، ربما كانت بناءً على فرض منطقى بأن الكائنات البشرية هى كائنات اجتماعية بطبيعتها بحيث تغلب التعايش السلمى على التنافس المحموم. وفى إطار قواعد اللعبة السياسية فإن العلاقات بين مفهوم الطبيعة البشرية الأساسى ، والبناء الفوقى للأفكار السياسية قد تكون معقدة ومتشعبة للغاية ، لكنها توضح فعلاً الهيكل العام الذى يمكن التعرف عليه بشكل ضمنى أو صريح فى كل نظرية سياسية تقريبًا .

ويحرص علماء السياسة المعاصرة على ضرورة أن تكون الفكرة متمشية مع أفكار أخرى يعتنقها الناس من تلقاء أنفسهم ، بل وتكون متفقة مع الثوابت الأساسية التى تنهض عليها . كذلك لا يمكن أن تكون الفكرة حية ومهمة إلا إذا وضعت الناس فى علاقة مع أنفسهم ومع الواقع ، فتبدو الحياة منظومة متسقة ذات معنى ودلالة . إن ما تحتمه قواعد اللعبة السياسية المتسقة ، ومعايير التماسك المنطقى ، والوعى بمعطيات الواقع ، ألا يتم كبح أى شىء ، أو تجاهل أى شىء . فالفكرة بطبيعتها مرنة ومتطورة ولا تحتمل أن تصب فى قالب جامد ، ذلك أن العلوم السياسية لا تتعامل مع قوالب جامدة أو شعارات مجردة . والفكرة بدورها تملك القدرة والطاقة على توسيع المجالات ودمج العلاقات . وبالتالى فإن الفكرة التى تحاول تجاهل أشياء أو حقائق يعرفها الناس ويؤمنون بأنها صحيحة ، هى فكرة زائفة . أو على الأقل مبتورة أو ضيقة الأفق أو غير كافية ، لأن تأثيرها سلبى على وحدة التجربة الإنسانية واتساقها على

المستوى السياسى والاجتماعى ، ذلك أن الفكرة الناضجة والصحيحة هى التى تساعد على جعل الشمول والاتساق حقيقة واقعة .

وأغلب علماء السياسة المعاصرين يملكون إحساسًا عميقًا بالتاريخ ، وهذا يعنى أنهم يرصدون ويحللون أساليب الحياة والفكر فى تغير وتطور مستمرين، وإنها تختلف من فترة تاريخية إلى الفترة التى تليها . وقضايا كل عصر خاصة به، ولذلك من الخطورة أو الصعوبة أن نتخذ من قضايا عصر أفلاطون أو عصر چون لوك أو چان چاك روسو مقياسًا أو معيارًا لتقييم القضايا المعاصرة. فالقضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية تتغير مع الزمن، فلكل عصر اهتمامه وتياراته النابعة من ظروفه الخاصة. ولذلك لا يمكن لأى عالم فى السياسة أن يتجاهل الإطار الزمنى الذى تدور فيه الأحداث وتتطور المواقف. بل إن القضايا القديمة تستمر عادة بنفس مسمياتها، لكن تناولها لابد أن يتم من زوايا معاصرة وفى أضواء تجعلها تبدو جديدة شكلاً ومضمونًا .

هنا فارق لابد من وضعه فى الاعتبار بين العلوم السياسية ونظرياتها وبين الممارسة العملية لرجل السياسة الذى يستخدمها كمجرد أدوات أو وسائل لتحقيق أهدافه . ومع ذلك فإن الفكرة أو النظرية لابد أن تختلط وتتداخل مع الممارسة والتطبيق ، خاصة عندما يلجأ رجل السياسة إلى دراسات لجس الرأى العام للكشف عن توقعات الانتخابات واحتمالاتها ، وإعداد برامج التخطيط ، سواء أكانت طويلة أم قصيرة الأجل ، لرفع مستوى الشعب ماديًا ومعنويًا . كما تختلف العلوم السياسية عن الممارسات السياسية فى أنها تدور حول الدراسات النظرية وتتناول بالتحليل شتى الآراء والتوجهات والتيارات التى تؤثر فى النظم السياسية بكل أشكالها وأنواعها ، فى حين تتناول الممارسات السياسية النشاط العملى لرجال السياسة فى تصرفاتهم ومبادراتهم وسباقاتهم فى مضمار المنافسة ، كما تشمل كل أبعاد الحياة السياسية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم عسكرية ... إلخ . وقد تتحول السياسة إلى مهنة

يباشرها المحترفون الذين لم يتلقوا العلوم السياسية فى المعاهد والمدارس المتخصصة . وقد يسيء البعض استغلال هذا الاحتراف مما يؤدى إلى فساد الحكم وسعى الشعب إلى تغيير النظام سواء بالتطور الديمقراطى أو بالانقلاب الثورى .

ولاشك أن الموهبة الفردية واليقظة الشخصية والخبرة العملية والثقافة العريضة والقدرة على المبادرة واتخاذ القرار وما يسمى بالكاريزما، كل هذا وغيره يجعل الممارسات السياسية نوعًا من الفكر والفن اللذين يختلفان من قائد إلى آخر، بل ومن موقف إلى آخر لنفس القائد، وذلك برغم أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تكون واحدة، لكن هذا لا يمنع أن يكون لكل لاعب أسلوبه الخاص به، وأن تكون لكل مباراة شخصيتها المتميزة عن أية مباراة أخرى . فليست هناك قواعد ثابتة أو جامدة تحدد للحاكم متى يرخى الحبل ومتى يشده ، ومتى يوصد الباب ومتى يفتحه ، ومتى يكشر عن أنيابه ومتى يفرج أسارير وجهه ، ومتى يحتفظ بخط الرجعة ومتى يصل إلى حافة الهاوية . فالحاكم لا يملك عصا سحرية لإقرار برامج معينة وفرض النظم والطاعة ، خاصة فى مجالات الإصلاح التى وعد الشعب بها ، فى حين أن الشعب قد يصاب بخيبة أمل كبيرة بعد أن ضحى وانتظر طويلاً، وأنهك كثيرًا، وخاض غمار المعارك ودفع المال وسكب الدموع والدماء دون جدوى . وليس من السهل على الحاكم أن يشاركه الشعب فى إلقاء الأضواء الساطعة على السلبيات الدفينة والأخطاء الخفية ليشاركه رصد العيوب والشقوق بهدف إصلاحها ، فقد ينقلب الصديق عدوًا لدودًا ، وقد تنتهز العناصر الهدامة الفرصة لتتسلل من هذه الشقوق والثغرات وتقضى على كل أمل فى المستقبل .

ولا يكفى رجل السياسة المتمكن أن تقتصر جهوده على مجرد استيعاب النواحى النظرية للعلوم السياسية ، بل يتحتم عليه أن يباشر مهامه بفكر وفن وحذق واتساع أفق وإلمام تام بالأحداث وتطورات العالم فى كل المجالات سواء أكانت

سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تكنولوچية أم عسكرية ... إلخ . كما يتعين أن يكون هدفه رعاية مصالح المواطنين والسعى لتحقيق ماهو صالح لهم ، والتخفيف من عناء الحياة ، وإقرار السلام ، وفض المنازعات بين الدول بالدبلوماسية الذكية ، والابتعاد بقدر الإمكان عن الحروب والصراعات ، وتوثيق مدى التعاون بين مختلف الشعوب ، وبذلك تتناغم سياسته الداخلية مع سياسته الخارجية سواء على مستوى العلم النظرى أو العمل التطبيقى .

وبرغم أن أول دروس العلوم السياسية هو أن الدولة هى موضوعها الأساسى ومجال أبحاثها ونظرياتها ، إلا أن علماء السياسة فى العالم أجمع قد فشلوا فى حل لغز الدولة من خلال تعريفه تعريفًا جامعًا مانعًا . فالدول تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وكل دولة لها وجود مزدوج خاص بها ، خارجى وداخلى .

وهذا الوجود المزدوج للدولة يفرض عليها أن تنتج وتتابع مجموعتين من السياسات الخارجية والسياسات الداخلية . ومهما حاول الحاكم أن يوجد نوعًا من الاتساق فيما بينهما ، فإن السياسة الخارجية تظل منظومة مستقلة إلى حد كبير عن منظومة السياسة الداخلية ، بل إن الاتساق بينهما فى بعض الحالات قد يؤدى إلى سلبيات ومشكلات لابد أن يتجنبها الحاكم .

وينقسم علماء السياسة إلى فريقين : الفريق الأول يقول إن صنع السياسة الخارجية يختلف تمامًا فى الأصول الفلسفية ، والمصادر العلمية ، والاعتبارات المنهجية ، والأساليب التطبيقية ، والتفصيلات الإجرائية عن السياسة الداخلية . فى حين يقول الفريق الثانى إن منظومتى السياسة الخارجية والداخلية تصدران عن دولة واحدة ، وتنهضان على فلسفة واحدة حتى إذا اختلفت المعايير المنهجية والتفاصيل الإجرائية بين المنظومتين.

لكن هل يمكن أن يصل الاختلاف بين السياسة الداخلية والخارجية إلى

درجة التناقض ؟ إن أعضاء الفريق الأول يتحدثون عن الاستقلال النسبى بين السياستين ، لكنهم لم يصلوا إلى حد القبول بالتناقض بينهما . ومع ذلك فإن هذا التناقض قائم بالفعل على أرض الواقع وله شواهد عديدة .

من هذه الشواهد ، الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تطالب دول العالم الثالث بتطبيق الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وترسيخ شيء من العدالة فى توزيع الثروة القومية ، وسيادة حكم القانون . ولكن هذه الدول نفسها - أو الولايات المتحدة على وجه التحديد - ترفض الديمقراطية على المستوى العالمى ، واحترام حق سيادة الدول الأخرى احترامًا تامًا ، وإعادة توزيع الثروة على المستوى العالمى ، كما تميل إلى رفض تطبيق القانون الدولى داخلها .

وعلى الجانب الآخر تطالب دول العالم الثالث باحترام السيادة وحق تقرير المصير ، وإعادة توزيع الثروة على المستوى الدولى ، ولكن عددًا كبيرًا منها يرفض احترام حكم القانون ، ويعصف بحقوق الإنسان وإعادة توزيع الثروة داخلها هى . بل إن التناقض فى موقف حكومات العالم الثالث يظهر بمنتهى الوضوح فى التعامل مع حق السيادة من ناحية ، وحقوق الإنسان من ناحية أخرى ، ذلك أن الأصل هو أن الدولة تملك مجرد مزاولة حق السيادة ، أما الحق نفسه فهو ملك للشعب ، لانضوائه تحت بند حقوق الإنسان ، وبصفته عنصرًا من العناصر التى تكون المنظومة العامة للحقوق، فإذا عصفت الدولة بحقوق الإنسان داخلها تكون قد أهدرت الأساس القانونى والأخلاقى والسياسى السليم لتمتعها هى وحدها بحق السيادة ، وهو ما ينطبق على بقية عناصر المنظومة القانونية .

وهناك دول تشتهر بسياسة خارجية ذات مستوى عال، وتمتلك عناصر ديناميكية ومتماسكة عمليًا وأخلاقيًا، وتبدو فى منتهى المرونة الدبلوماسية عندما تتفاوض مع الدول الأخرى، وتحسن توظيف الفرص المتاحة، وتسعى لحل المشكلات

بصورة سلمية ، وتحترم القانون الدولى ، وتحظى باحترام المجتمع الدولى . ولكن هذه الدول نفسها لا تسلك بنفس الأسلوب فى مجال السياسات الداخلية .

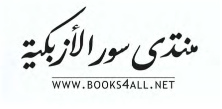
فهى - مثلاً - تنادى وتناضل من أجل الإصلاح الدستورى للنظام الدولى ، وترفض بعناد الإصغاء إلى أى حديث عن الإصلاح الدستورى فى الداخل . وهى تنادى جميع الدول ، خاصة المحيطة بها ، بالامتثال للقانون الدولى ، لكنها تتهرب من احترام حكم القانون فى الداخل . وهى تعمل من أجل إصلاح الأمم المتحدة فى حين ترفض إصلاح هيكلها السياسى فى الداخل وتحسين كفاءة مؤسساتها . وهى تحشد التأييد الدولى من أجل حق المشاركة وتتمسك بمركزية السلطة فى كل كبيرة وصغيرة فى الداخل . وهى تشجب كل ادعاء من جانب القوى الكبرى بحق التدخل العسكرى حتى لو كان لأسباب يقال إنها إنسانية ، لكنها فى الوقت نفسه تعطى جهازها الأمنى مطلق الحرية فى إساءة معاملة مواطنيها والتنكيل بهم دون أدنى اعتبار للديمقراطية والمبادىء الإنسانية .

وبعد انتهاء عصر الأيديولوچيات التى جعلت العلوم السياسية مجرد أداة فى يدها ، عادت هذه العلوم فى العقد الأخير من القرن العشرين لكى تسيطر على زمام الأمور ، خاصة الدول الكبرى والمتقدمة التى طورت آليات هذه العلوم لكى تفى بتطلعاتها الجديدة . أما الدول النامية أو المتخلفة فما تزال التيارات الأيديولوچية تجتاحها وتقسمها إلى قبائل متناحرة ، نظرًا لأنها ليست أيديولوچيات بالمفهوم الفكرى الناضج الذى عرفه القرن العشرون ، وإنما مجرد تحزبات وصراعات عرقية وعنصرية . فهى ليست أيديولوچيات تتسلح بالعلوم السياسية حتى تبدو موضوعية بقدر الإمكان ، بحيث تتعامل مع الحقائق الموضوعية المجردة ، وإنما تتعامل مع التصورات الذاتية عن هذه الحقائق ، ومن شأن مثل هذه المعتقدات الأيديولوچية دائمًا تلوين الواقع الموضوعى ، وتفسيره حسب المنظور الذاتى لكل فرد ، فإذا ما

لبيت طموحاته ، كان تصوره عن الواقع الموضوعى متفائلاً ، وإذا ما كشف هذا الواقع الموضوعى عما يسىء إليه ويتناقض مع ما يدركه ويتصوره ، اعتبره عدوانًا عليه ، وبالتالى مدعاة لضيقه ، وإحباطه ، وسخطه ، وتحمسه للثورة ضده . وفى مثل هذه الحالة لابد أن تجتاحه نظرة متشائمة وغاضبة ومتمردة .

أما الدول الكبرى والمتقدمة فقد أدركت أن التقدم العلمى والتكنولوچى المادى المحسوس هو الأساس المتين والوطيد للتقدم الحضاري على كل المستويات ، ولذلك يتحتم على العلوم السياسية أن تستوعب منظومتها كل العلوم الإنسانية والطبيعية ، سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . فلم تعد هذه المنظومة تضم علوم الاقتصاد والاجتماع والنفس والإعلام فحسب ، بل حرصت علي توظيف علوم الكيمياء والفيزياء لتحقيق أهدافها على نطاق دولى ومتطور.

وحتى الأمراض والأوبئة التى تبدو من اختصاص الطب ، تدخل أيضًا فى نطاق العلوم السياسية لأن انتشار مرض مستعصٍ مثل مرض نقص المناعة (الإيدز) لابد أن يعد من هموم القادة والساسة فى البلاد التى تعانى منه . باختصار فإن كل هموم المواطنين الطارئة أو المتجددة أو المتواصلة أصبحت من هموم العلوم السياسية ، بعد أن أصبحت السياسة تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى حياة المواطن العادى . إن الغذاء والماء والهواء والتعليم والصحة والإسكان هى المادة الأساسية للعلوم الطبيعية والإنسانية ، لكنها فى النهاية لابد أن تؤتى ثمارها من خلال إستراتيچية شاملة ومتناسقة ، وهذه الإستراتيچية هى المادة الأساسية للعلوم السياسية .



★ ★ ★

(٣٨) علم النفس السياسى

برغم أن علم النفس من العلوم الإنسانية التى لم تتبلور أو تأخذ شخصيتها المتميزة إلا منذ ما يقرب من قرن ونصف ، فإن تخصصات عديدة تفرعت منه ، منها علم النفس العام ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم النفس التربوى ، وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم النفس الإعلامى ، وعلم النفس السياسى الذى يهمنا هنا بالدرجة الأولى ، والذى كان آخر تفريعات علم النفس ، نظرًا لشدة حاجة الدراسات السياسية إلى قدرته التحليلية والتفسيرية لظواهر قد تشكل مصائر أمم بأسرها .

وكان من الطبيعى أن يبادر المشاركون فى اللعبة السياسية إلى الاستفادة والاستنارة بعلم النفس السياسى فى تحركاتهم وفهمهم لخطوات الأطراف الأخرى ، برغم أنه علم لا يزال يحبو بحثًا عن تقاليده وأصوله الخاصة به . فصحيح أن عوده قد اشتد فى العقد الأخير من القرن العشرين ، لكنه ما يزال تخصصًا لا يعرفه كثيرون على المستوى العام ، وليس له كيان أكاديمى معروف ، وإن كان ذكره يرد كلما تصدى الدارسون لبحث وتفسير بعض المواقف أو الأزمات السياسية وتصرفات القادة حيالها.

وقد أدركت الدول المتقدمة الآفاق الرحبة والبعيدة التى يمكن أن يبلغها هذا العلم ، فتم إنشاء «الجمعية الدولية لعلم النفس» التى ضمت أعضاء من هذه الدول ، وأصدرت مجلة فصلية محكمة ، تعد مرجعًا أكاديميًا لمختلف الدراسات فى هذا المجال ، وهى مجلة «علم النفس السياسى» التى لا تخلو منها مكتبة أى سياسى يدرك قيمة هذا العلم ، والتى كانت فاتحة لتأليف كتب أكاديمية ورسالات علمية فى أعرق

جامعات ومعاهد العالم المتحضر . وقد ساعد على ذلك أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تشمل كل مناحى الحياة الفكرية والعملية وتطبيقاتها فى شتى المجالات . وكان من الطبيعى أن يصبح علم النفس السياسى بدوره مجالاً متعدد الاختصاصات والفروع ، إذ جذب إلى مجاله المتخصصين فى علم النفس الاجتماعى ، وعلم النفس المرضى والكلينيكى ، وعلم السياسة والاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية ، والمؤرخين ، وعلماء الطب النفسى ، والاجتماع ، والأنثروبولوچيا ، وخبراء القانون والتربية والسلوك ونظريات الشخصية الإنسانية ، والتخطيط فى مختلف المجالات ، ورصد احتمالات المستقبل ... إلخ .

ومثل أى علم آخر ، فقد ظهر علم النفس السياسى إلى الوجود ، استجابة للمشكلات السياسية الملحة التى فرضها هذا العصر المعقد على حياة الشعوب والأفراد ، وخاصة تلك التى تمتد نتائجها وآثارها وأبعادها ، إلى درجة تحدث فيها تأثيرات مدمرة فى حياة البشر ، مثل وصول بعض المجانين إلى قمة السلطة ، فهناك أنواع من الجنون، يعد جنون العظمة أبسطها ، وكذلك ظهور الأنظمة الشمولية والديكتاتورية، وخطر الدمار النووى ، وتحول المستعمرات السابقة إلى دول مستقلة لكنها فاشلة فى أن تكون دولاً بمعنى الكلمة ، لوقوعها تحت رحمة طغاة متألهين ، والقضاء السافر على حياة الإنسان وحقوقه الأولية بحجج سياسية مفتعلة ، وغيرها من المشكلات والمعضلات التى لا تتوقف عن التوالد .

ومثل أى علم آخر ، فإن علم النفس السياسى لم يظهر فجأة ، بل كانت له مقدمات تعود إلى أوائل القرن العشرين ، وخاصة عند صدور كتاب جراهام والاس «الطبيعة الإنسانية فى مجال السياسة» عام ١٩٢١ . وقد فسر المؤلف النشاط السياسى للبشر فى ضوء الأفكار والمفاهيم التى كانت سائدة فى زمنه ، فاستند إلى نظرية الانتخاب الطبيعى والبقاء للأقوى أو للأصلح ، التى وردت فى كتاب تشارلز

دارون «أصل الأنواع» الذى عالج فيه نظريته فى النشوء والارتقاء وحتمية التطور الذى يسرى فى كل مناحى الحياة البيولوچية والأنثروبولوچية والسوسيولوچية ، وكذلك السياسية بطبيعة الحال . كما استند إلى نظريات سيجموند فرويد فى التحليل النفسى ، خاصة تلك التى وردت فى كتابه «تفسير الأحلام» ، وتركيزه على الدور الذى يلعبه العقل الباطن والغرائز فى القرارات التى يتخذها القادة السياسيون . وقد وجد جراهام والاس أن كلا من دارون وفرويد يشتركان فى الإيمان بعناصر اللاعقلانية التى تتحكم فى مصادر الحياة السياسية التى هى فى نظره حكم العامة ، وفى الوقت نفسه لا عقلانية اتخاذ القرار عند الصفوة .

وخلال العقود الثلاثة التى تلت ، حتى منتصف القرن العشرين ، سادت نظرية التحليل النفسى الفرويدى ، وماتزال.وقد بدأت تقاليد هذا الاتجاه الذى فسر السياسة من خلال التكوين السيكلوچى لشخصيات القادة والزعماء ، بكتاب فرويد عن الفنان التشكيلى والعالم الرائد «ليوناردو داڤنشى» ، ثم بتحليله للمجتمع فى كتابيه الصغيرين «مستقبل وهم» و«الحضارة ومنغصاتها» . وأصبح التحليل الذاتى لسير بعض الناس ودورهم فى السياسة هو الاهتمام الأساسى السائد لدى المفكرين والدارسين ، وأصبح التحليل النفسى ببساطة هو مراجعة الأثر السلبى أو الإيجابى الذى تحدثه الشخصية فى السياسة . وكان من سلبيات هذا الاتجاه أن لهث المحللون النفسيون وراء التفاصيل الدقيقة والمثيرة فى الدهاليز المعتمة للشخصيات السياسية ، وكان معظم هذه التفاصيل غير ذى دلالة قاطعة أو مباشرة فيما يتصل بالخطوات أو القرارات السياسية التى يتخذونها ، مما أصاب هذه المعالجات والتحليلات بضيق الأفق والدخول فى طرق مسدودة . ومع ذلك فإن الآثار التى مارستها شخصيات الزعماء والقادة على الحياة السياسية للبشر ، كانت وماتزال شيئًا جذابًا لا يمكن إنكار دوره .

وكان دور الفرد فى صناعة التاريخ من القضايا الحيوية التى تناولها المؤرخون بالدراسة والتحليل عبر العصور . وعندما ظهر علم النفس التحليلى تولى هذه المهمة

فى ضوء عدد من المسائل النظرية والمناهج التحليلية ، بحيث أصبح فى الإمكان - إلى حد ما - التنبؤ بنوعية الخطوات التى سيتخذها الزعيم السياسى ، إذا ما تمت دراسة الدوافع وتحليل العوامل والعناصر التى شكلت شخصيته منذ بداية وعيه بالحياة ، والعقد التى ترسبت فى عقله الباطن ، والميول التى تكونت لديه تحت ضغط الظروف التى مر بها ، ومدى اندفاعه أو تريثه فى اتخاذ قراراته ، ونوعية التوازن أو الخلل بين تكوينه العقلانى وتدفقه الانفعالى ، والفروق النوعية بين الظروف التى مر بها فى مراحل سابقة من حياته وبين الظروف والملابسات المحيطة به عند اتخاذه لقرارات راهنة ، وغير ذلك من العوامل والعناصر التى يمكن أن تكون علامات مضيئة لفهم مفاتيح شخصيته ، وبالتالى الدوافع الكامنة وراء منهجه الفكرى والسلوكى .

ومن منظور علم النفس السياسى . فإن أوسع منهج يستطيع أن يستوعب كل هذه المعطيات ويوظفها فى الوقت والمكان المناسبين ، هو الذى يتناول الموقف السياسى العام فى مواجهة الطبيعة الشخصية للقائد السياسى أو صاحب القرار . وهو المنهج الذى شغل بال أصحاب نظريات الشخصية من جهة ، وأصحاب نظريات البحث عن دوافع السلوك وتفسير أسبابه من جهة أخرى .

وعند النظر إلى السياسة من هذه الزاوية ، فإن المنهج يصبح أكثر شمولاً عندما يتحول إلى «الإنسان فى مواجهة الظروف» . ويكشف هذا المنهج بوضوح حالات اعتلاء نواب الرئيس لمنصب رئيس الولايات المتحدة فى ظل ظروف طارئة ، والحكم على مدى نجاحهم أو فشلهم فى القيام بدورهم السياسى الذى قد يكون طارئًا أيضًا بالنسبة لهم . ولذلك فإن علماء النفس السياسى يسعون فى دراساتهم التحليلية إلى تحديد ما إذا كان هؤلاء الرؤساء الطارئون يتمتعون بصفات وقدرات وإمكانات شخصية معينة ، أم لأن ظروف الموقف الطارئ قد فرضت ذلك ؟ ويميل بعضهم إلى القول بأنه ليست هناك قاعدة ثابتة يمكن الرجوع إليها فى كل الحالات ، بل يجب أن تدرس كل

حالة أو كل موقف على حدة فى إطار ظروفه وملابساته الراهنة ، إذ إن النجاح أو الفشل مرتبط بنوعية الموقف ونوعية القدرات الخاصة التى يتمتع بها الرئيس - أو لا يتمتع - فى مثل هذا الموقف بالذات .

وكان علماء النفس بصفة عامة يحبذون تعريف الشخصية من خلال طباع ثابتة أو استعدادات عامة ، تدفع الإنسان إلى التفكير والسلوك بطريقة معينة ، بصرف النظر عن الإطار الزمنى والموقف الراهن والدور الذى يتحتم على السياسى أن ينهض به. وقد وجد هذا الاتجاه - أى التركيز على الطبع - سندًا قويًا فى النصف الأول من القرن العشرين ، فى مفاهيم وتعاليم وتوجهات نظرية التحليل النفسى والقياس النفسى. ولكن نظرًا لجموده وثباته ، تعرض للانتقاد والرفض فى النصف الثانى من هذا القرن ، خاصة حين اتضح أن نتائج الدراسات لا تثبت ذلك الاتساق المحكم بين السلوك والشخصية فى مختلف المواقف . وهو الاتساق الذى اعتبره أصحاب نظريات الشخصية قاعدة يمكن الاعتماد عليها بصفة دائمة ، والذى ثبت أنه مضاد للشخصية الإنسانية بحكم ديناميكيتها . ولذلك اتجه أنصار رواد علم النفس السياسى إلى بلورة منظومة ذات عناصر متنوعة ومتفاعلة من الطباع أو مكونات الشخصية ، سواء أكانت ثابتة أم متغيرة ، بما فى ذلك الاتجاهات والدوافع والميول ، وطريقة اتخاذ القرار ، وأساليب التفاعل مع الآخرين والاستجابة للضغوط والشدائد .

ولم تقتصر دراسة الشخصية على تحليل شخصية القائد السياسى وهو يمسك بتقاليد الحكم والسلطة فحسب ، وإنما تمتد لتشمل دور الأحزاب والمؤسسات السياسية فى اكتشاف المواطنين المجهولين الذين يمتلكون قدرات وإمكانات وطاقات القادة السياسيين ، بحيث توضع مناهج علمية لتربيتهم ، وصقل مواهبهم ، وشحذ قدراتهم ، وبالتالى توسيع وتعميق مجال الفرص المتاحة لظهور قادة أكفاء من خلال تدرجهم فى الممارسات السياسية من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو

التجمعات ، قبل أن يمسكوا بمقاليد الأمور ، ويصبحوا مسئولين عن قضايا شعوبهم وهمومها .

وكان المفكر السياسى هارولد لاسويل من أوائل الذين عالجوا هذا الموضوع ، وأكدوا على العلاقة الجدلية أو العضوية بين الخصائص والصفات الشخصية للقائد السياسى وبين المسائل والقضايا العامة المرتبطة بالجماهير. فقد كتب فى عام ١٩٣٠، مقالاً أوضح فيه أن الصراعات الفردية الداخلية الشخصية لا تظل محصورة فى نطاقها المحدود بل تنتقل وتمتزج بالمسائل والقضايا العامة ، بحيث تصبح هموم الفرد هى هموم الشعب ، وتتخذ الصراعات الداخلية شكل المصالح العامة . كما أوضح أيضًا أن الناس يدخلون أو يندفعون إلى الحياة السياسية تحت وطأة أسباب عصابية شخصية . وبناء على ذلك فقد قال لاسويل فيما بعد (١٩٤٨) : إن الحاجة التعويضية إلى السلطة هى دافع ذو قوة خاصة لدى السياسيين . لكن وجهةالنظر هذه وجدت من يعارضها من المحللين النفسيين المهتمين بتفسير الظواهر السياسية ، إذ أكدوا أنه لكى يكون الإنسان سياسيًا ديمقراطيا ناجحًا ، لابد أن يتمتع بشخصية متوازنة صحيحة نفسيًا .

ولقد كانت درجة الصحة النفسية للقادة السياسيين موضع شد وجذب وجدل متجدد بين كثيرين من كتاب علم النفس السياسى . ومن أول من كتبوا فيها عالم النفس الأمريكى المعروف إريك فروم الذى عرض مفهوم النرجسية ، أو حب الذات والولع بها لدى القادة السياسيين ، بصفته دافعًا قويًا للسلوك السياسى . فيتميز هؤلاء القادة بدرجة عالية من النرجسية، بل يمكن اعتبارها من أمراض المهنة، أو من مزاياها!! لكن من الظواهر التاريخية الجديرة بالتسجيل والتحليل أن هذه النرجسية كانت هى الدافع الأساسى وراء أبشع صور الديكتاتورية والفاشية ، خاصة عندما يتوحد الزعيم مع أمته ، ويظن أن لا حياة لها بدونه . فهو القائد والمنقذ والمخلص ورافع رأسها بين الأمم ، ولذلك لا يملك أحد حق معارضته ، لأن مثل هذه المعارضة يمكن أن تصل

إلى حد الخيانة العظمى ، إذ إنه تحت وطأة هوس القومية وجنون العظمة يمكن أن يحدث أى شىء .

ولكن القائد النرجسى لا يستخدم سحره وهو السحر الذى يطلق عليه أحيانًا مصطلح «الكاريزما» ، كمجرد وسيلة للنجاح السياسى فحسب ، بل هو يحتاج لمثل هذا النجاح والتصفيق من أجل الاحتفاظ بقوة الدفع النفسى والعقلى التى تجعله يتواءم مع نفسه . إن فكرة عظمته وتنزهه عن ارتكاب الأخطاء ، يستمدها أساساً من أوهام النرجسية وخيلائها ، وليس من إنجازاته الحقيقية والفعلية كإنسان . وهذه الأوهام تؤكد له دائمًا أنه يملك الإلهام الذى لا يتأتى لأى إنسان آخر من أبناء وطنه. ومع ذلك فإن هذا المسلك لا يشكل قاعدة لكل الزعماء النرجسيين ، ولا يعنى أن القائد مجرد «فقاعة جوفاء» ، أو أنه «خدعة كبرى» ، فقد يجوز ذلك أحيانًا ، لكنه لا يجوز دائمًا . فمثلاً كان وودرو ويلسون ، وفرانكلين روزفلت ، ونستون تشرشل ، من القادة ذوى النرجسية العالية ، لكن هذه النرجسية لم تؤثر بالسلب على إنجازاتهم السياسية المهمة على أرض الواقع ، بل كانت بمثابة قوة دفع إيجابية لبلوغ الآفاق المنشودة .

ويعتقد إريك فروم أن مفهم النرجسية من المفاهيم الكبرى التى بلورها فرويد ، برغم أنها لم تلاق حظها من الاهتمام والدراسة فى شتى المجالات ، إذ اقتصر استخدامها على مجال الطفولة وتفسير الذهان ، فى حين أن أهميتها الأشمل تكمن فى دورها بالنسبة للشخص العادى ، أو ما يسميه فرويد «الشخصية العصابية» ، إذ إننا جميعًا فى نظره عصابيون ، والإنسان السوى تمامًا لا وجود له .

ويمكن فهم النرجسية ، فى ضوء هذا المفهوم ، بأنها حالة من التركيز العملى أو الخبرة المحورية التى يخبر فيها الشخص - وحده دون سواه - جسمه واحتياجاته ومشاعره وأفكاره وممتلكاته ، أى كل شىء وكل شخص ينتمى إليه . إنه يمارس هذه الأشياء جميعًا باعتبارها حقيقة واقعية ، تحرك الدوافع وراء سلوكه ونشاطه . أما أى

شىء آخر ليس جزءًا منه ، ولا ينتمى إليه ، أو لا يكون موضوعًا لحاجة من حاجاته فلا أهمية له ، بل ولا وجود واقعى له .

وكل شخص - على قدر نرجسيته - له مقاييس خاصة به للأشياء ، أو يكيل بمكيالين ، إذ إن كل ما له علاقة بشخصه لابد أن تكون له أهمية ووزن ، أما بقية العالم كله فلا قيمة له بدرجة أو بأخرى . ولذلك يعانى الشخص النرجسى من نقص حاد فى القدرة على الحكم الموضوعى ، فليس هناك محور للكون سوى ذاته . ويتجلى ذلك بجلاء فى مظاهر الخيلاء والعظمة الجوفاء التى يمكن أن تصل إلى درجة جنون العظمة . وهناك نوع آخر من النرجسية ، قد يبدو مناقضًا ، لكنه وجه آخر للشىء نفسه ، وهو ما يطلق عليه مصطلح «النرجسية السلبية» ، التى تصف الشخص الذى يهتم اهتمامًا مستمرًا ومبالغًا فيه بصحته ، بحيث يصل إلى درجة التوهم المرضى الذى قد يبدو لأول وهلة مقصورا على مجال المرض النفسى ، وليست له أية علاقة بمجال علم النفس السياسى . لكن نظرًا لأن النفس البشرية منظومة لا تقبل التجزئة ، فيمكن تصور تصرفات القادة السياسيين المصابين بهذه النرجسية السلبية ، إذ تكفى الإشارة إلى هوس هملر - قائد الصاعقة النازى - بصحته . ويزخر التاريخ بأمثلة من القادة الذين كان هوسهم بصحتهم أو بأى شىء آخر ينتمى إليهم ، مضرب الأمثال .

وغالبًا ما يحقق الإنسان النرجسى بصفة عامة ، والقائد النرجسى ، بصفة خاصة ، إحساسًا بالإشباع والأمان والثقة من خلال اقتناعه الذاتى التام بكماله وقدراته غير العادية وتفوقه على الآخرين بلا منازع . ولا يتم له ذلك من خلال ارتباطه بالآخرين ، أو أى إنجاز حقيقى يقوم به هو نفسه ، وإنما من خلال ما ينعكس على ذاته من تقدير الآخرين له ، وإقبالهم عليه ، فتتضخم ذاته تضخمًا نرجسيًا ، ويتضاعف عشقة لنفسه ، ويزداد تعلقه بهذه الصورة ، إذ إن قيمته وهويته تقومان عليها . وإذا تجرأ أحد على جرح نرجسيته ، بأن قلل من شأنه ، أو انتقده أو كشف زيفه ، انفجر بركان

ثورته ، وتحول الأمر كله إلى مؤامرة عليه ، بل وعلى الأمة كلها ، إذ إنه هو والأمة كيان واحد !!

ولعل ذلك واضح فى الدول الشمولية والديكتاتورية التى تكثر فيها المؤامرات التى تكشفها أجهزة القائد أو تختلقها ، وأحكام الإعدام التى تصدر على خصومه بتهمة الخيانة العظمى . وتتمثل شدة هذه الاستجابة العدوانية فى أن هذا الشخص لا يغفر أبدًا لمن أساء إليه وجرح نرجسيته ، ويظل على الدوام ببحث عن الانتقام الذى لا يرضى بأقل من إعدام خصومه . وعلى أية حال ، فإن الكثيرين لا يعون حقيقة نرجسيتهم العدوانية ، خاصة عندما تتبدى فى صور لا تكشف عنها بشكل مباشر ، وتتخفى فى قضايا سياسية عامة تتذرع بالموضوعية والحرص على المصلحة القومية العليا . وتصل المأساة قمتها عندما تنتقل هذه النرجسية العدوانية من الإطار الوطنى المحلى إلى الإطار الدولى الذى يتصوره الديكتاتور النرجسى أنه مجرد امتداد لما يمارسه على أبناء وطنه . وينسى أو يتناسى أنه إذا كان هو الأسد الوحيد فى عرين بلده، فإن هناك أسودًا أشد بأسًا منه فى غابة السياسة الدولية . ولذلك غالبًا ما يتورط فى خصومات أو معارك أو حروب يمكن أن تقضى عليه هو شخصيًا ، وتكون النتيجة أن يدفع أبناء وطنه الثمن غاليًا من حياة شبابهم ومستقبل أجيالهم ، فما تدمره الحرب فى لحظات ، يحتاج بناؤه إلى سنوات .

ومع ذلك فإن النرجسية وحدها لا تكفى لتفسير التعقيد والتشعب بل والتناقض فى سلوك القادة السياسيين . وقد حاول رواد علم النفس السياسى ، تقديم أنماط متعددة الأبعاد ، ومعايير متنوعة الدلالات ، بحيث يمكن استيعاب الاختلافات والفروق والتناقضات فى توجهات هؤلاء القادة . فاقترح لاسويل فى دراسة له عام ١٩٣٠ ثلاثة أنماط للقادة السياسيين هى : المثيرون أو المهيجون ، والإداريون ، والمنظرون ، وأضاف باربر (١٩٦٥) نمطًا هو : المشرعون ، وقدم ستيوارت (١٩٧٧)

عدة أنماط للسياسيين السوفييت . ومن أشهر التفسيرات والتحليلات النفسية المعاصرة لسلوك الرؤساء ، السيرة التى كتبها مازليش (١٩٧٧) لحياة ريتشارد نيكسون ، والتى يقول فيها :

«إن حاجة نيكسون للمخاطرة بالفشل هى التى أودت بمستقبله السياسى في فضيحة ووترجيت . فهو دائمًا فى حاجة إلى إثبات نفسه ووجوده ، ولذلك فهو يختلق الأزمات حتى يجاهد خوفه من الموت ، وذلك بالإضافة إلى بعض الدوافع الكامنة كالشك والتوجس ، والانعزال الاجتماعى ، وصعوبة اتخاذ القرار ، والحاجة إلى إيجاد عدو انفعالى يصب عليه جام غضبه» .

وسواء اقتنعنا بهذا التحليل أم لم نقتنع، فإنه يدل على توغل علم النفس السياسى فى مجالات التحليل السياسى بصفة عامة، من خلال تحليل نفسيات الزعماء والقادة السياسيين بصفة خاصة. فمثلاً عاد باربر (١٩٨٥) وقدم تقسيمًا للرؤساء الأمريكيين، حين قال: إن أخطر الأنواع هو ما سماه «السلبى النشط»، مثل وودرو ويلسون، وهربرت هوڤر ، ولندون جونسون ، وريتشارد نيكسون ، ويتميز هذا النمط من القادة بالمبالغة فى الاهتمام بالذات، واتباع مبدأ كل شىء أو لا شىء ولا وسط بينهما ، وحاجة النفس الملحة والمتجددة للمزيد من الإشباع والإرضاء، والتحكم فى الطاقة العدوانية وتوظيفها بقوة فى الوقت الذى يجده القائد مناسبًا. وعندما يتهدد مثل هذا الشخص خطر ما فإنه يميل إلى التصلب، أو يتمسك بعناد بسياسة فاشلة، وقد يركز غضبه على عدو شخصى، ويجعله عدوًّا للأمة كلها. ويمكن القول بأن الميول الديكتاتورية تكمن فى دهاليز نفوس بعضهم المعتمة والتى يمكن أن تبرز تحت ضغط ظروف طارئة، وإن كانت تحرص على التخفى تحت شعارات ديمقراطية.

وفى البحث عن دوافع السلوك لدى القادة السياسيين، اعتبر رواد علم النفس السياسى أن هناك احتياجات بعينها ، لها قوة دفع متميزة، خاصة الحاجة إلى السلطة

والشهرة والمجد. وقد أثرت فكرة الترتيب الهرمى للاحتياجات عند المفكر مازلو على فكر خبراء علم النفس السياسى، فاعتبر كنوتسون (١٩٧٣) أن الدور السياسى الحقيقى لا يبدأ إلا إذا تم أولاً إشباع بعض الاحتياجات الأساسية واعتبر إنجلهارت (١٩٨١) أن رخاء ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الذى خلق تنوع الحياة السياسية، إذ إن الاحتياجات الأساسية للحياة قد أشبعت. وقال روثمان (١٩٨٤) إن الأنشطة اليسارية القوية فى الستينيات إنما نشأت لإشباع احتياجات نرجسية قوية. وهذه الاحتياجات تختلف من موقف إلى آخر، ومن بلد إلى آخر بحيث يصعب تحديدها، لكنها بصفة عامة أكثر تقدماً من الاحتياجات للغذاء والملبس والمسكن التى تأتى فى أعقاب الحروب، فهى تنطوى على رفاهية فكرية وثقافية تتيح للقادة أن يمارسوا نرجسيتهم.

ومن القضايا الخلافية التى انقسم الرأى حولها فى علم النفس السياسى، دور العوامل الاقتصادية أو ضغط الواقع الاقتصادى على الحياة السياسية للقادة أو للجماهير. وثارت تساؤلات ملحة عن الاقتصاد كمحرك للتاريخ، والمدى الذى تمارسه الضغوط الاقتصادية على تكوين الآراء السياسية ، وفى النهاية تعبير الاقتصاد عن نفسه بسلوك وتكوين نفسى معين، إذ لابد أن تتأثر الميول النفسية بالضغوط والمستويات الاقتصادية ، ولابد أن تختلف أفكار وسلوكيات القائد المستريح اقتصاديًّا عن نظيره الذى يعانى من متاعب ومشكلات اقتصادية .

وهناك - مثلاً - المدرسة الماركسية التى ترجع السلوك السياسى كله إلى احتياجات الإنسان ، خاصة احتياجاته المادية . وفى هذه الحالة ، يصبح القائد السياسى هو المعبر عن هذه الاحتياجات التى هى فى حقيقتها احتياجاته هو نفسه . ولكن جرت تعديلات متعددة لهذا التوجه عند الماركسيين أنفسهم ، إذ إن الحياة الاقتصادية تؤثر فى المجتمع بعمق ، ومع ذلك فإن تأثيرها عام ومراوغ بحيث لا يمكن تقنينه على وجه الدقة. فقد اعتبر كرامر (١٩٧١) أن الظروف الاقتصادية تؤثر بعمق فى

نفسيات الناخبين، وبالتالى فى نتائج الانتخابات. ورأى كندر (١٩٧٩) أن ميول الناخبين، فى البلاد التى تحدث فيها انتخابات حرة نزيهة، تسيطر عليها الحالة النفسية العامة المترتبة على الظروف الاقتصادية أكثر من سيطرة حالة كل فرد على نفسه بصفة شخصية.

وعلى كلٍّ، فهى مسألة خلافية فى علم النفس السياسى لارتباطها بالتوجهات الأيديولوچية للمفكرين والباحثين. لكن نتائج عدة بحوث أيدت فكرة أن المصالح الذاتية والشخصية المباشرة تلعب دورًا أقل تأثيرًا فى تحديد اتجاهات الناخبين الذين تحكمهم روح القطيع فى بعض الحالات.

ويبدو أن الانتماء الحزبى والتعصب العرقى ، بكل ما يترتب عليهما من مكاسب مادية ، يلعبان دورًا أكبر ، والظاهر أن المصالح الذاتية والشخصية تبرز على السطح، وتصبح أكثر فاعلية ، عندما تكون المكاسب متاحة وإيجابية وواضحة للجميع، أو عندما تهدد هذه المصالح تهديدًا مباشرًا وقويًا بحيث يصبح الحل السياسى مؤكد الفاعلية ، إلا أن الشواهد تشير إلى أن مثل هذا الوضع نادر الحدوث فى الحياة السياسية العادية . لكن من الملاحظ أن الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تحركات سياسية عنيفة ترتبت على ظروف وضغوط اقتصادية ذاتية مباشرة وتمس كل مواطن فى حياته الخاصة واليومية ، وخاصة فى الدول الفقيرة ، لكنها لم تؤد إلى ظهور قادة سياسيين بالمعنى الأوسع لدور القائد السياسى ، إذ يبدو أن الظروف النفسية والثقافية لم تشكل تربة خصبة لنمو وبروز مثل هؤلاء القادة .

ولا يمكن فصل العامل الاقتصادى عن الرأى العام الذى يعد فى حد ذاته معيارًا ومؤشرًا دقيقًا للحالة النفسية العامة التى يمر بها الشعب ، والتى كثيرًا ما يسيطر عليها الجانب الانفعالى بأسلوب أعمق من سيطرة الجانب العقلانى . ولذلك يشكك عدد غير قليل من المفكرين والمحللين فى أن هناك ما يسمى الرأى العام أصلاً ،

وحتى إذا وجد فإنه لا يمكن الوثوق به ، لأن المواطنين يتركون أنفسهم نهبا للانفعالات والمشاعر فى خضم الوقائع والأحداث السياسية ، بحيث يصعب تلمس توجهات منطقية وعقلانية ذات تأثير إيجابى . كما أن أجهزة الإعلام بكل إمكاناتها الجبارة فى هذا العصر ، أصبحت قادرة على غسيل مخ الجماهير بل وإصابتها بالغيبوبة الفكرية ، وبالتالى تزييف هذا الرأى العام ، بحيث يستحيل أن تقدمه على حقيقته ، بل تلونه باللون الذى تختاره، وهو ما أضعف الثقة تمامًا فى استفتاءات الرأى العام، وأثر بالسلب على أساليب مشاركة الناس فى الحياة السياسية التى تتراوح بين مجرد الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات، والاشتراك فى المظاهرات والاحتجاجات والاعتصابات، والانتماء إلى مختلف المنظمات عن يقين واقتناع، وتبنى المواطن للقضايا القومية كأنها قضاياه الشخصية.

وقد زاحمت التفسيرات النفسية فى هذا المجال، كلاً من التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية التى سبقتها تاريخيًا . فقد أثبت الدارسون والمحللون أن من أهم العناصر الإيجابية السياسية، إحساس الإنسان بأن صوته له قيمة، وأن مشاركته ستسهم فى تغيير مجريات الأمور والأوضاع الراهنة إلى الأفضل. ولاشك أن عزوف الكثيرين عن المشاركة فى الحياة السياسية راجع إلى ذلك الاتجاه النفسى الذى يرسخ الإحساس بعدم الجدوى واللامبالاة، وأن الانتخابات فى جميع الأحوال لن تأتى بجديد.

وانقسم الرأى ونتائج البحوث فى هذه القضية كذلك ، فبينت دراسات الرأى العام - على عكس ما ادعى لاسويل قبل ذلك - أن الاشتراك فى الحياة السياسية يدل على شخصية سوية ، تحرص على احترامها لذاتها ، وعلى درجة ملحوظة من الكفاءة والثقة بالنفس . ولكن بينت دراسات أخرى لحالات بعض القادة السياسيين أنهم عادة ما يحسون بعدم الاطمئنان ، وأن نصيبهم ضئيل من الثقة فى أنفسهم ، وأنهم عانوا من الحرمان فى مطلع حياتهم ، ومن قلة الإشباع لاحتياجاتهم الشخصية

والاجتماعية . وتؤيد هذه الدراسات ما ذهب إليه لاسويل من أن الاندماج فى السياسة هو نوع من تعويض الإحساس بالعجز أو النقص . لكن كل هذه الدراسات لسير الحياة النفسية للقادة السياسيين (السيكوبيوجرافيا) ، تظل تتعرض للهجوم والنقد والاتهام بأنها فى معظم الأحايين تكن متميزة وملونة بوجهة نظر الكاتب ، ذلك أن النسبية تحكم كل الأراء والرؤى والتوجهات من منظور التحليل النفسى ، ومما يؤكد بدوره أن القاعدة الذهبية الوحيدة للتفسير أنه لا توجد قاعدة جامعة مانعة على الإطلاق.

وقد أدت دراسات التحليل النفسى وتركيزها على نمو الشخصية ، وتوغلها فى أعماقها، وكذلك البحث عن الميول والاستعدادات والدوافع، مثل الانتماء إلى الأحزاب، والتعصب بأشكاله المختلفة، واللامبالاة، وكراهية السياسة، أدت إلى الاهتمام بالتربية السياسية للنشء. وظهرت دراسات تفسر تنوع الاهتمامات السياسية بتنوع التربية السياسية. وبحثت هذه الدراسات فى خصائص المواطن الإيجابى، والولاء للنظام السياسى، وخضوع السلوك لسيادة القانون، ومراعاة قواعد اللعبة السياسية . وأوضحت بعض النتائج أن الميل لتأييد النظام يعتمد بصفة عامة على قدرته الملموسة على حفظ الأمن والنظام . وأدى ذلك بدوره إلى الإيمان بضرورة التربية السياسية فى ترسيخ التأييد للنظام ودعمه ومساندته .

وفى الولايات المتحدة ، لوحظ أن تفكير الأطفال السياسى يدور دائمًا حول رئيس الجمهورية. وفسر المحللون النفسيون هذه الظاهرة بأن الرئيس يحتل مكانة الأب فى نفوسهم. لكنه تفسير رفضه آخرون على أساس أن اتجاهات الطفولة لا تستمر حتى المراحل المتأخرة من الحياة ، ومن ثم فإن التفسير النفسى للسلوك السياسى بالتعلم الاجتماعى قد يكون أعمق وأقوى دلالة ، حتى يحدث اتساق بين الكيان النفسى الداخلى للفرد والبناء الاجتماعى الخارجى الذى يعيش فيه، إذ إن المقصود بالتعلم الاجتماعى ، التعلم القائم على المحاكاة واستيعاب التقاليد ومراعاة الأعراف. وأظهرت

دراسات أخرى وجود عوامل أبقى أثرًا فى السلوك السياسى مثل الممارسة الحزبية، والأيديولوچيا ، والطبقة ، والعرق ، والدين ، والمنطقة الجغرافية ، والتراث الثقافى، والجذور التاريخية ، وغير ذلك من الاتجاهات الفكرية والصيغ السلوكية التى تكتسب مبكرًا فى الحياة ، والتى لفتت النظر إلى ضرورة البدء بالتربية السياسية منذ الطفولة.

ولعل من أهم أسباب جاذبية علم النفس السياسى ، هو تحرره النسبى وانفتاحه على شتى العلوم الإنسانية النظرية ، والمجالات العلمية التطبيقية ، وعدم تقيده بالكثير من القواعد الصارمة ، وجرأته فى استكشاف الآفاق الجديدة ، مما يسمح بالكثير من الخيال والأصالة والابتكار ، بمرونة غير متاحة لعلوم أخرى راسخة القدم ، وكذلك قدرته على الجمع بين مسالك متعددة ، كانت موزعة قبل ذلك على مجالات العلوم الإنسانية التقليدية ، وذلك بسبب رؤيته ذات الأبعاد والأعماق المتعددة للسلوك السياسى ، والتى تصدر عن زوايا للرؤية والتحليل والتفسير مختلفة عما درج عليه القدماء ، مثل الثورة المعلوماتية والتكنولوچية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، وغيرت من طبيعة العلاقات الدولية بل والشخصية ، بحيث يمكن القول بأن العالم يمر الآن بنقطة فاصلة بين عصرين مختلفين تمامًا .

ومن الواضح أن علم النفس السياسى قد برز فى عصر ليلبى حاجته الشديدة إلى رؤى وأدوات ومناهج جديدة تفسر العلاقات المتشعبة والمعقدة بين النفس البشرية والسياسة المعاصرة بكل أمواجها المتلاطمة .



(٣٩) غسيل الأموال

يعتبر غسيل الأموال من أخطر أسرار اللعبة الاقتصادية التى تعتبر الأساس الذى تنهض عليه معظم قواعد اللعبة السياسية . وغسيل الأموال القذرة وتحويلها إلى رأس مال نظيف ومشروع هو عملية قديمة قدم المنظمات الإجرامية التى أدركت أهمية المظهرية الشرعية لإخفاء جرائمها بكل أنواعها المتعددة. كما أنه ضرورة تفرضها أساليب التعاملات التجارية فى هذا المجال، والتى تتم عادة من خلال فئات مالية صغيرة مثل فئة العشرة والعشرين دولارًا . وهذا يعنى أن حقيبة تحتوى على مليون دولار من فئة العشرين دولارًا ، وهو مبلغ ضئيل للغاية فى تجارة المخدرات أو تجارة السلاح غير الشرعية ، تكون ثقيلة أكثر من اللازم مما يستلزم تحويلها إلى فئات مالية كبيرة حتى يصبح من السهل الاحتفاظ بها أو استغلالها دون أن يشك أحد فى الأمر.

وقد ظهر مصطلح غسيل الأموال فى شيكاغو فى عشرينيات القرن العشرين حين اشترى أحد رجال الأعمال التابعين لعصابات المافيا مغسلة عامة للملابس. وبالطبع فإن جميع تعاملاتها تتم من خلال الفئات المالية الصغيرة ، وفى آخر اليوم كان يضيف إلى أرباح المغسلة جزءًا من عائد تجارة المخدرات التى تعتبر عمله الأساسى ، ليتم بذلك غسلها دون أن يشك أو يرتاب أحد فى أمر هذه المبالغ الكبيرة من ذات الفئات الصغيرة . فلا تستطيع أية سلطة أو هيئة أن تراقب حجم دخول المغسلة التى يمكن أن تكون متواضعة للغاية من جراء غسل الملابس ، لكن من السهل على صاحبها أن يدعى أنها مزدهرة للغاية بحيث تدر عليه كل هذه الأرباح الشرعية !! ومع اتساع مجال غسيل الأموال وزيادة حجم أرباح المخدرات إلى أرقام

فلكية ، ظهر فى سوق العمالة نوع جديد من الوظائف يسمى «غاسل الأموال» ، وهو شخص يعمل فى المجالات والإدارات الحيوية مثل أجهزة الأمن والبنوك والشركات الوهمية وغيرها من الأجهزة التى تسهل عملية غسيل الأموال حيث يتلقى هؤلاء العملاء كل أنواع الأموال القذرة والملوثة ثم غسيلها نظير عمولة متفق عليها ، وذلك عن طريق إدماجها فى مؤسسات كبرى وأعمال تجارية ومالية غير مشبوهة ، بحيث يصعب بعد ذلك معرفة مصدرها الحقيقى . بل إن هناك من يفتح بنكًا صغيرًا فى منطقة شبه مجهولة دون أن يهمه إقبال العملاء الطبيعيين عليه ، لأن عملاءه هم من أساطين تجارة المخدرات والسلاح الذين يقوم بغسل أرباحهم التى تصل إلى المليارات فى مقابل عمولته التى تضع البنك على طريق الازدهار .

وينتشر غاسلو الأموال فى جميع الدول المتقدمة فى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان والنمور الآسيوية ، ثم انتشروا فى الدول الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوڤييتى ، وكانت روسيا نفسها مرتعًا لغاسلى الأموال الذين شكلوا عصابات استطاعت أن تصل إلى الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين وابنته المدللة . وهم يمارسون نشاطهم فى جو من المنافسة الشديدة ، وإن كانوا فى الوقت نفسه يمثلون حلقات منفصلة فى شبكة عنقودية متصلة ، فمنهم من يقوم بدور العميل الذى يتلقى الأموال القذرة من الفئات الصغيرة ويقوم بايداعها فى بنك بعيد عن الأنظار ، بحيث يتعامل فيها ويحولها إلى فئات كبيرة .

وهناك أيضاً الموظف الذى يعمل بالفعل فى أحد البنوك ، ويتلقى الإيداعات من الفئات المالية الصغيرة ويقوم بتحويلها لصالح طرف ثان فى منطقة أخرى فى العالم بعد أن سهلت تكنولوچيا التحويل الإلكترونى من هذه المهمة . وهناك أيضًا أصحاب شركات هى فى الحقيقة ستار هدفها فى الواقع توظيف هذه الأموال القذرة بهدف تنظيفها وغسلها .

ومن الزبائن المهمين والعملاء المنتظمين من كبار تجار المخدرات والسلاح والدعارة ، يحصل غاسلو الأموال على مبلغ محدد بما يوازى عادة ٥٪ عمولة من المبلغ المطلوب تنظيفه ، و٨٪ مقابل التحويل الإلكترونى وهى عملية معقدة تحتاج إلى خبرة عميقة وجهد كبير وسرية تامة لأنها يمكن أن تغطى أى جزء فى العالم بتحويل المبالغ المشبوهة إليه ، ولا يمكن حصر أبعادها وتحديد أعماقها لأن فى إمكانها أن تبتلع العالم برمته . ففى أغسطس ١٩٩٩ مثلاً ، تفجرت فى روسيا أكبر فضيحة لغسيل الأموال فى التاريخ (١٥ مليار دولار) ، وامتدت فيها التحقيقات من موسكو إلى واشنطن ، ومن مكاتب صندوق النقد الدولى إلى خزائن البنوك السويسرية ، واتسعت قائمة أسماء المتورطين من موظفة صغيرة فى بنك نيويورك إلى الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين وابنته المدللة .

وقد أصبح غسيل الأموال تجارة رائجة للغاية فى أركان المعمورة ، وقادرة على إضفاء الشرعية المطلوبة على طوفان الأموال المتدفقة من الاقتصاد الأسود فى العالم ، والتى لا تقتصر على أرباح المخدرات والدعارة ، بل تمتد لتشمل التهريب والرشاوى والسرقات والاختلاسات . وتمارسها مؤسسات الجريمة المنظمة بسهولة ويسر ، إذ إن هذه العصابات بدأت نشاطها منذ أكثر من نصف قرن ، ونجحت على المستوى الدولى فى توظيف أموالها الحرام فى مجال «البيزنس» : فنادق ، موتيلات ، بنوك ، شركات عقارية ، استديوهات للسينما ، مستشفيات ، أندية قمار ، كاباريهات ، بل ومشروعات خيرية ذرًّا للرماد فى العيون .

لكن ليست كل الأموال قابلة للغسل ، فمثلاً تمثل الأموال الرسمية القادمة من دول العالم الثالث إحدى مشكلات عالم غسل الأموال ، إذ إنها أموال ناتجة عن استغلال الوظائف الرسمية ، يختلسها أو يرتشى بها كبار السياسيين والموظفين وليس لها غطاء تتحرك خلفه ، وهى قرينة ما يسمى بالثراء المفاجئ الذى قد يرشد عن صاحبه «المسئول الكبير» أو حتى يشير إليه عن بعد . لكن خبرة هؤلاء المسئولين

الكبار فى غسل الملايين أو المليارات المنهوبة من شعوبها تكاد تكون معدومة . وهم يحتاجون دومًا إلى خبراء أو وسطاء من عالم الجريمة المنظمة ، يغسلون لهم هذه الأموال الرسمية . هنا تكمن الأزمة أو الفخ لأن تعدد قنوات تداول المعلومات فى الاقتصاد السرى خطر داهم قد يفسد شفرة الحيطة والحذر ، وتترك وراءها رائحة يمكن أن تلتقطها أنوف المتطفلين . والحسابات السرية التى اشتهرت بها بنوك سويسرا ليست سرية بالدرجة التى يتصورها الجميع ، لأن المال لا مبدأ له ولا دين . وإذا وجدت هذه البنوك صفقة خيالية لكى تعقدها مع طرف آخر مقابل بيع أرقام أو أسرار حسابات شخصية معينة ، فلن تتوانى عن ذلك ، وخاصة أن هذه الشخصية لن تجرؤ على مقاضاة هذه البنوك لأن كل شىء يجرى فى الخفاء ولا يمكن ضبطه جهارًا نهارًا .

ويحكى أن وزيرًا سابقًا فى حكومة بدولة شرق أوسطية قد جمع خلال فترة عمله الرسمية التى دامت ١٤ عامًا ، ما يقرب من ٢٨٠ مليون دولار ، ومازال يحتفظ بأغلبها فى بيته ، وهو عاجز تمامًا عن غسلها وضخها فى رءوس أموال مشروعات كبرى لا يسأله أحد عن مصادرها . برغم أن منطقة الشرق الأوسط لها شهرة فى غسل الأموال فى مشروعات المحال الراقية التى لا يهم أن تحقق رواجًا تجاريًا لأنها لا تعتمد على أرباح البيع ، وكذلك المراكز التجارية العملاقة ، ومعارض السيارات ، والمشروعات السياحية ، والبنوك الغامضة ... إلخ .

وإذا ما وصلت إحدى عمليات غسيل الأموال حد الفضيحة العلنية، فإن الإدانة لا تطول المسئولين الكبار ، وإنما يلتف الحبل حول أعناق الموظفين الصغار. فهذا هو قانون اللعبة فى الدول غير الديمقراطية ، ذلك أن الفساد فى هذه الدول مؤسسة لها قواعد وتقاليد ، يتكاتف أعضاؤها لحماية بعضهم بعضًا بكل السبل والأساليب، يربطون أنفسهم بقواعد أساسية فى السلطة ، أى سلطة لأنها مجرد وسيلة لأهدافهم ومغانمهم ، ويتسللون إلى مفاصل ومراكز الحركة فى المجتمع ، ويقبضون بأصابع من حديد على مصائر وأقدار وأقوات وقوى كثيرة . وبذلك تطفو مؤسسة الفساد كسفينة

نوح فى مياه المجتمع معزولة عنه ، متحكمة فيه ، وكلما ثقلت حمولتها وغاصت قليلاً وأحاطت بها نظرات الانتقاد ومحاولات التعرية ، يلقى أهل السفينة بواحد من ركابها ، ضحية وقربانًا لقيم الشرف والفضيلة والنزاهة ، فينشغل الناس بها ويستمرون هم فى أعمالهم . فهذه هى آليات الفساد بصفة عامة وآليات غسيل الأموال بصفة خاصة .

ولكن مع اتساع عمليات المراقبة على المنشآت المالية والبنكية ، وخاصة الكبرى منها ، اضطر رجال العصابات إلى دفع الرشاوى السخية للمسئولين الكبار فى البنوك فى مقابل غض البصر عن تحويلاتهم المشبوهة الملوثة . وقد نجح غاسلو الأموال نجاحًا كبيرًا فى هذا المجال ، لأن المال فى هذا الزمن أصبح من الأسلحة التى تصعب مقاومتها . فهو فى نظر الكثيرين خير عميم ونعمة لا يمكن البطر بها، بصرف النظر عن مصدره ونوعيته . وخاصة أن مثل هذه العمليات الخفية أصبحت آمنة إلي حد كبير بسبب غموضها ومراوغتها والإجراءات المعقدة والمتشعبة التى تمر بها، والتى تشبه قصر التيه لكل من يحاول تتبع مساراته وصولاً إلى منابعها ومصادرها.

فى كولومبيا على سبيل المثال ، فإن غاسلى الأموال القذرة هم مسئولون كل المسئولية عما يتلقونه من أموال قذرة من الولايات المتحدة ليعيدوها نظيفة إلى رجال المافيا الأمريكيين . وهى عملية تستلزم سرية تامة وإجراءات بالغة التعقيد ، مثل استخدام عملاء ليست لهم أية سوابق قانونية ، ثم دورة مالية مختلفة فى كل عملية على حدة ، وأخيرًا شفرة اتصال خاصة بكل عميل أو زبون من تجار المخدرات ، مما يشكل متاهة لا عودة منها لكل من يحاول تقصى الحقائق ، وخاصة بعد أن تمكنت عصابات غسيل الأموال من توظيف أحدث وسائل التكنولوچيا فى الاتصالات التى تتم فى لمح البصر من خلال شفرات تجعل تحويلات المليارات مثل تحويلات الملاليم ، بمجرد الضغط على أزرار وأرقام لا يعرفها سوى زعماء العصابة .

وتتم عملية غسيل الأموال على مستوى الكرة الأرضية كلها . وهذا ما كشفت

عنه التحقيقات التى أجرتها إدارات مكافحة غسيل الأموال فى أقطار عديدة من العالم. يستوى فى ذلك الدول الفقيرة والدول الغنية ، الصغيرة والكبيرة ، الاشتراكية والرأسمالية ، الحضارية والمتخلفة . فمثلاً فى أستراليا عام ١٩٩٣ تلقى بنك فى مدينة سيدنى طلب تحويل مبلغ عشرة ملايين دولار إلى باكستان عن طريق التلكس. وعندما أبلغ البنك عن هذه الواقعة الغريبة ، اكتشفت الشرطة أن هناك مؤسسة قد قامت بتنظيف أرباح بيع عشرة أطنان من الحشيش الباكستانى قيمتها ٥١ مليون دولار، منها ٤١ مليون تبخرت فى الهواء حيث تم إخفاؤها فى آلات لتحلية المياه تم تصديرها إلى سنغافورة حيث اختفت تمامًا .

كما اتخذت عصابات غسيل الأموال الدين ستارًا براقًا لإخفاء حقيقة نشاطها المشبوه القذر . فقد شكلت منظمات دينية خيرية لها الحق فى الحصول على الهبات والتبرعات بأموال سائلة ليتم إرسالها إلى الخارج دون أن يتشكك أحد فى الأمر . بل إن هذه المنظمات ذاتها أنشأت مشروعات وسلاسل من محال الملابس والأحذية ، بحجة تشغيل اليتامى والمشردين ، وتخصيص عوائد الأرباح للمزيد من أعمال الخير والبر والتقوى!! وهى أهداف معلنة لا يجرؤ أحد على مواجهتها أو التصدى لها ، وإلا انهالت عليهم تهم الكفر والفساد والشر . لكن الأهداف السرية الحقيقية تكمن فى أنواع من التجارة غير المشروعة سواء فى المخدرات أو فى الأسلحة ، طبقًا لأوامر الأيدى الخفية التى تحركها ، والتى يمكن أن تمثل بعض رءوس الإرهاب العالمى.

وتلجأ عصابات غسيل الأموال إلى إنشاء شركات وهمية للاتجار فى الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة . فمثلاً قامت شركة مجوهرات وهمية بشراء ثلاثة ملايين دولار ذهبًا ، تم تصديرها إلى هونج كونج ، ثم أرسلت حصيلة بيعها إلى تجار المخدرات بالتلكس ، ولم تكن هذه الصفقات والمعاملات ممكنة من قبل بهذه السهولة المذهلة . ومن هنا كان الازدهار العالمى لتجارة المخدرات والدعارة نظرًا

لقنوات الاتصال المفتوحة ليل نهار على مستوى العالم كله ، وهى لا تقتصر على مجرد الاتصال وتبادل المعلومات ، وإنما تتم الصفقات عبرها دون أن يتحرك أى طرف من الأطراف المعنية من مكانه.

وقد ساهمت بعض البنوك - سواء عن قصد أو بدونه - فى تدوير عجلة غسيل الأموال . وكان مبتكر هذه الفكرة هو خوسيه أنطونيو فرديناديزى الذى يعتبر من أهم موردى المارجوانا من كولومبيا إلى الولايات المتحدة فى نهاية السبعينيات . فعن طريق سلسلة كاملة من شركاته ، تمكن فرديناديزى من السيطرة على بنك صغير فى فلوريدا اسمه «سن شاين» أى «شروق الشمس» ، ليصبح بعد ذلك مركزًا لغسيل جميع أمواله القذرة حتى عام ١٩٨٤.

وتسمى هذه البنوك «بالبنوك القراصنة» لأنها توافق على فتح حسابات لشركات ومؤسسات غسيل الأموال ، إذ كل مايهمها هو الأرباح الضخمة العائدة عليها بصرف النظر عن نوعية مصدرها . وتنتشر هذه البنوك بصفة خاصة فى الدول التى ليست لها تقاليد مصرفية عريقة كما هو الحال فى بلاد الكتلة الشرقية السابقة . ففى بولندا على سبيل المثال استطاع بنك «بوذنيتش» فى عام ١٩٩٢ تحويل ١٤٥ مليون دولار من حساب مشبوه فى هونج كونج إلى المافيا فى كل من الولايات المتحدة وإيطاليا خلال فترة وجيزة بعد انهيار النظام الشيوعى فى بولندا حتى تم كشف أمره وإغلاق أبوابه فى النهاية . ومع ذلك فإن عملية غسيل الأموال تتم فى سرية تامة وبطرق ملتوية يصعب اكتشافها إلا بالصدفة البحتة والحظ المواتى بدون مقدمات أو جهد منظم .

وكانت جريمة غسيل الأموال على رأس قائمة الموضوعات التى ناقشها المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذى عقد فى ڤيينا بالمركز الدولى للمؤتمرات فى إبريل عام ٢٠٠٠ ، وأبدى الحاضرون تخوفًا وقلقاً من الآثار السلبية للعولمة التى أدت إلى ازدهار غسيل الأموال بحيث أصبح من ظواهر العصر الإجرامية،

بعد أن استفاد المجرمون من المتغيرات الجذرية التى وقعت فى العقد الأخير من القرن العشرين على وجه التحديد ، والذى شهد انهيار عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية ، وإعادة بناء الآليات الديمقراطية ، فضلاً عما شهده من تقدم تكنولوچى وتمخضه عن نزعات مسلحة على نطاق لم يكن متوقعًا، مما كان له تأثير كبير على تطور الجريمة وآلياتها التى استطاعت أن توظف التقدم التكنولوچى والمتغيرات السياسية لصالحها .

هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوچية أدت إلى بروز ظروف سياسية جديدة فى بعض المناطق ، أدت إلى وجود بيئة مواتية لأشكال جديدة متنوعة ومتوسعة من غسيل الأموال ، سهلت للعصابات بث أنشطتها لتمتد عبر الحدود المحلية والإقليمية ، من خلال استخدام أحدث الوسائل التكنولوچية العصرية، ومن خلال تعديل هياكلها إلى ما تشبه الشركات لممارسة غسيل الأموال بمليارات الدولارات ، مستخدمة أشخاصًا ذوى مهارة عالية وآليات متطورة لمساعدتها على جنى الأرباح وإخفائها . كما تملك هذه المنظمات أو العصابات القدرة على تكييف نفسها مع متغيرات السوق بالاستجابة إلى الطلب العام على السلع والخدمات ، كما هى الحال فى مؤسسات الاقتصاد المشروع .

أما حصيلة نشاط هذه العصابات فقد أشارت إحصائية صادرة فى فبراير ٢٠٠٠ إلى أن ٦٠٠ بليون دولار كل عام يتم غسلها، فكان لابد من وقفة قوية بعد أن أصبحت المؤسسات المحلية فى دول كثيرة غير قادرة على مواجهة الجريمة بمفردها ، إلا فى نطاق ضيق للغاية . ولم يعد أمام المجتمع الدولى إلا المواجهة الحاسمة بتدعيم التعاون وترسيخه بين دوله، سواء أكانت غنية أم فقيرة . وإذا كان للعولمة جانب إيجابى فى هذا المجال ، فيمكنها أن تساعد فى عملية المواجهة التي تتطلب بناء حدود جديدة أو سدود فى وجه طوفان غسيل الأموال من خلال استخدام تقنية حديثة مضادة .

لقد وجدت عمليات غسيل الأموال فى العولمة الاقتصادية تربة خصبة لتنمو وتنتشر دون عوائق . فإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثروة المالية حقًّا على الثروة العينية ، ولا تستطيع أن تستقل عنها ، فقد أدى نمو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبى عن أوضاع الاقتصاد العينى . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية ، وما لحق أشكال الثروة المالية من تطور من ناحية أخرى إلى إحداث ثورة مالية لا تقل فى آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، فالأصول المالية من أسهم وسندات وأرصدة متعددة وحسابات جارية وودائع متنوعة ، لم تعد تنتقل من يد إلى يد فى إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التى تربط الأسواق المالية والبنوك العالمية ببعضها البعض ، مما جعل هذه المؤسسات شبه منظومة واحدة تقريبًا ، وجعل المستثمر فى كثير من الأحايين مستثمرًا عالميًّا لا تقف فى طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية . لكن العولمة الاقتصادية لا تفرق بين النشاط الشرعى للمستثمر الذى يفيد الآخرين بمشروعاته وإنجازاته ، وبين النشاط الإجرامى لغاسل الأموال ، إذ إن القنوات المعلوماتية والمالية محايدة تمامًا فى موقفها تجاه الحلال والحرام .

فقد أدت العولمة بشكل واضح إلى سيطرة الثروة المالية فى المعاملات التجارية كقناع اختفت خلفه الثروة العينية. وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة، ويتأثر بأى تغيير فى أسعار الأسواق المالية ، أو إحصاءات موازين المدفوعات، أو أرقام البطالة، أو معدلات ارتفاع الأسعار، بصرف النظر عن الثروة العينية برغم أنها الأساس الذى تنهض عليه هذه الثروة المالية. أى أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادى ملموس بالنسبة للمستثمر، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية فى جميع أرجاء العالم. وذلك على النقيض من

الماضى حين كان ما يدفع الفرد إلى المشاركة فى تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها. ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد المتوقع منها طبقًا لما تعلنه البورصات والأسواق المالية، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء أو البيع . ولذلك أصبح الأمر نوعًا من القمار الخطير ، لأنه لا يعرف الكثير عن ظروف البلاد التى يتعامل معها، أو مدى قوة عملاتها، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية مكتفيًا بما يعلن من تطورات أسعار الصرف، ونسب الفائدة، وتحليلات ودراسات الجدوى التى تقوم بها المؤسسات المالية. وبالطبع فإنه فى مجال الاقتصاد الاسمى الرمزى الذى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة، فإن غاسلى الأموال يجدون فيه مرتعاً خصبًا لممارسة أنشطتهم المجهولة والخفية بطبيعتها، بل إنهم يتفوقون فى جرأتهم على المستثمرين الشرعيين ، إذ إنهم لم يكدحوا فى سبيل الأموال التى يقومون بغسلها، ولا يخافون من الخسارة لأنهم يستمدون قوة دفعهم من أنهار لا تجف.

وفى عصر ما قبل الثورة الإلكترونية المعلوماتية ، لم يعرف العالم غسيل الأموال كظاهرة دولية ، لأن الرؤية كانت أكثر وضوحًا بالنسبة للبنوك والمدخرين والمستثمرين فى الأسواق المالية والشركات الوطنية المحلية. كانت علاقتهم شبه حميمة مع الشركات والمؤسسات التى يشترون أسهمها وسنداتها لدراياتهم بوزنها المالى ، والقنوات التى تتحرك وتنطلق فيها وسط التيارات الاقتصادية المختلفة ، وحتى المضاربات كانت تدور وسط حدود معلومة لا تعرف الشطط ، ومع ذلك كان هناك بعض الضحايا الذى لم يحتملوا وطأة الخسائر فأنهوا حياتهم بأيديهم . فماذا تكون حال المستثمرين فى عصر العولمة وهم يقامرون بأثمن ما يملكون عبر قنوات مجهولة ومعتمة ، مهما بدت لهم مشرقة ومؤكدة ؟! وحتى فى الربح فإنه يغرى بمكاسب محتملة قادمة ، عندئذ يتورط المستثمر فى لعبة اللهاث وراء الأرباح ، وهو يحاول منع نفسه من التفكير فى شبح الخسارة تمامًا مثل المقامر الذى يتعامى عن الخسارة فى حين يداعب المكسب خياله ليل نهار . أما غاسلو الأموال فمكاسبهم أو

عمولاتهم مضمونة تمامًا لأنهم يتعاملون مع آليات الفساد التى لا تتوقف أبدًا عن العمل والتطور .

وغياب التطابق بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى لايقل فى مأساويته وعواقبه الوخيمة عن تلك التى تترتب على غياب التطابق بين الاقتصاد الاسمى الرمزى والاقتصاد الفعلى العينى ، لأن كل ما يهم العولمة الاقتصادية هو استمرار تدفق الأموال ذهابًا وإيابًا فى القنوات الإلكترونية الدولية بصرف النظر عما إذا كنت واردة من نظم سياسية عفنة وفاشية وديكتاتورية ، وعصابات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والرقيق الأبيض ، أو واردة من نظم ديمقراطية ودول متحضرة وآليات متقدمة . وكان من أهم القضايا التى أثارتها أزمة النمور الآسيوية ، مدى مصداقية وفعالية الإصلاح الاقتصادى فى غياب الإصلاح السياسى والممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية بالرأى والعمل .

وفى عصر العولمة الاقتصادية قد يكون غياب القانون نعمة سابغة لغاسلى الأموال وتجار المخدرات والرقيق الأبيض وغيرهم من العصابات الدولية . فهم يتحركون عبر القنوات الإلكترونية للاقتصاد العالمى بحرية لم يتخيلوها فى أكثر أحلامهم سعادة من قبل. لكن ما ينطبق على العصابات لاينطبق على الدول التى يتعامل معها العالم على هذا الأساس . ولذلك فإن إمكان استمرار نجاح اقتصاد السوق الحرة فى غيبة دولة القانون وتداول السلطة وفاعلية المساءلة ، أصبح أمرًا مشكوكًا فيه للغاية . ومهما قيل وأشيع حول تآكل دور الدولة ونفوذها فى عصر العولمة التى أزاحت الأسوار والحواجز من طريقها ، وجعلت من العالم قرية صغيرة ، فإن العالم لا يمكن تصوره بدون هذه الدول التى يمكن أن يكون تأثيرها سلبياً للغاية على بنيتها الاقتصادية أو إيجابيًا بنفس القدر تبعًا لتخلف نظامها أو تقدمه .

أما إذا استكانت دول العالم أمام طوفان العولمة كأنه قضاء لا راد له ، فسيأتى

اليوم الذى يتحكم فيه المضاربون ، فى مقدرات العالم ، بل ويصبح فى إمكانهم أن يقوموا بالدور الذى كانت الدول والحكومات قد قامت به عبر العصور السابقة . إن عملية غسيل الأموال نفسها لدليل مادى ملموس على أن الفساد لن يعدم الوسائل والأساليب والحيل والخدع التى يمكن أن يستشرى من خلالها كالوباء العالمى . وربما كانت عمليات غسيل الأموال مقدمات لكوارث أخرى لا يعلم مداها سوى الله . إن الإنسانية أصبحت على شفا هاوية لاقرار لها ، ولم يتبق أمامها سوى وقت قصير للسقوط فيها أو التراجع بعيدًا عنها ، فإذا لم تتسلح بالإرادة والوعى واليقظة والحسم ، فسوف تصبح تحت رحمة العصابات وشذاذ الآفاق وهى قابعة فى قاع الهاوية بلا حول لها أو قوة ، هذا إذا كان لهذه الهاوية قاع .



(٤٠) غسيل المخ

يعتبر غسيل المخ من أخبث قواعد اللعبة السياسية وأكثرها مرواغة ودهاء . فهو من الآليات أو القضايا الحافلة بالكثير من الغموض والإثارة والتحديث الدائم ، إذ لم تعد عمليات غسيل المخ مقصورة على أهدافها التقليدية فى مجال توجيه الفكر والسلوك الإنسانى للفرد الحر ضد إرادته وعقله ، مستخدمة فى ذلك وسائلها المتعددة فى غسل مخه ، ثم سلب إرادته ، ثم شحنه بأفكار مضادة لتلك التى كان يعتنقها ، مما يترتب عليه سلوكيات مناقضة لما كان يتبعه من قبل ، دون أن يشعر بالفرق أو بالتحول . فقد كان هذا هو الأسلوب التقليدى الذى تتبعه السلطات وأجهزة المخابرات فى مختلف بلاد العالم ، شرقية وغربية ، وخاصة فى فترات الطوارئ والحروب والصراعات المختلفة .

لكن مع التطورات الضخمة التى تحققت فى مجالات علم النفس والاجتماع والإعلام والدعاية والإعلان والتعليم والسياسة والاقتصاد والأنثربولوچيا ، بل والفسيولوچيا والبيولوچيا ، فإن مجالات غسيل المخ اتسعت وتعمقت حتى كادت أن تشمل جوانب الحياة اليومية ، سواء على المستوى الفردى أم المستوى الجمعى ، فقد أصبح عقل الإنسان عرضة لعدد لا يحصى من المؤثرات المباشرة وغير المباشرة ، الواعية وغير الواعية ، العامة والخاصة ، الرسمية والشعبية ، بحيث يصعب القول بأن الإنسان هو سيد موقفه فى عصر المعلوماتية ، والعولمة ، لدرجة أن بعض المفكرين قد بلغ به التشاؤم حدًّا جعله يصرح بأن إرادة الفرد الحر قد أصبحت وهمًا لأن مخه يتم غسيله أولاً بأول من كل الأطراف المعنية ، وأن ما يتوهمه أنه أفكاره

وآراؤه الأثيرة هو فى حقيقة أمره أفكار وآراء صنعت خصيصًا له ، وتم شحن عقله بها وهو يتصور أنها من بنات أفكاره . وحتى القائمون بعمليات غسيل المخ سواء أكانوا أفرادًا أم مؤسسات ، هم بدورهم عرضة لغسيل المخ من أطراف أخرى ، أى أن غسيل المخ أصبح دائرة جهنمية أو سلسلة متصلة الحلقات من التأثير والتأثر المتبادلين ، وإن كانت نسبة فاعليته تتراوح بين شخص وآخر ، وموقف آخر .

وتوضح لنا أحداث التاريخ ومواقفه أن الإنسان عرف عمليات غسيل المخ منذ أقدم العصور فى مجال استخلاص الاعترافات من الأعداء والخصوم والأسرى والضحايا . بل إن أهم مرحلتين من مراحل غسيل المخ كانتا من الممارسات التقليدية فى هذه العمليات منذ أن أدركها الإنسان . تمثلت المرحلة الأولى فى استخلاص الاعترافات من الشخص المستهدف بطريقة أو بأخرى ، بحيث يدلى بكل ما يعتنقه من أفكار ، وبكل ما شارك فى صنعه من أحداث ، وبكل ما يعرفه من معلومات ، وبكل ما عاينه من مواقف وشخصيات . ثم المرحلة الثانية التى تبدأ بإعادة تعليم مثل هذا الشخص وتثقيفه وتقويم فكره ، وعليه أن يستسلم لكل هذه الخطوات أو يتظاهر على الأقل بذلك إذ كان يملك من الدهاء ما يؤهله لذلك ، وإلا فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظاره .

وغسيل المخ لا يمارس على الأعداء والخصوم والأسرى فحسب ، بل يمارس أيضًا على أبناء الوطن الذين يشكلون مصدر قلاقل ومتاعب للأنظمة الحاكمة ، أو من المتوقع أن يصبحوا كذلك . ومن هنا كانت ضرورة أن تسيطر السلطات على الظروف المحيطة بالحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية للفرد أو للجماعات بهدف إحلال أفكار وتوجهات ومعتقدات تختلف عما يعتقده الفرد ، بحيث تمتلك السلطات بيدها عنصر المبادرة فى تنمية الطاعة وتعميق الإخلاص لعقيدة معينة من خلال القضاء على ولاء المواطن لأى فرد أو جماعة ، وذلك بإقناعه بشتى الوسائل السياسية والإعلامية

والثقافية ، بأن معتقداته غير صحيحة ، ومنافية للمنطق السليم ، ويمكن أن تورده موارد التهلكة ، ولذلك يتحتم عليه تغييرها بإحلال المعتقدات والأفكار الجديدة محلها.

وقد نادى دعاة حقوق الإنسان بأن عملية غسيل المخ هى فى حقيقتها قتل أعظم هبة منحها الله للإنسان وهى العقل ، فهى تضعه تحت رحمة سطوة مهدرة لكيانه وكرامته وكبريائه بل وحياته نفسها إذا لم يكن يمتلك من الصلابة والصمود ما يمكنه من الحفاظ على وعيه ويقظته فى مواجهة كل محاولات تغييب عقله . ذلك أن من أولويات غسيل المخ تحطيم إرادة الشخص المستهدف حتى يتحول إلى كيان آلى أو ألعوبة فى يد من قام بغسل مخه ، وبالتالى يصبح خاضعًا لإرادته تمامًا تمهيدًا لإعادة تعليمه وبرمجة عقله المغسول بأفكار وتوجهات ومعتقدات جديدة تحل محل السابقة ، وبذلك يتقمص شخصية جديدة ونظرة مختلفة ليسلك على أساسها فى حياته الجديدة . وهذا يعنى إمكان توجيه الفكر الإنسانى أو السلوك الإنسانى ضد الإرادة الحرة للفرد ، وبالتالى إهدار كيانه فى الصميم .

وإذا كان الوهم يعتبر من المجالات المرضية التى تناولها التحليل النفسى بالدراسة والعلاج ، فإن غسيل المخ قد تجاوز هذا المجال المرضى إلى إيجاد واقع فعلى جديد يعيشه الشخص المستهدف . فهو انتقال من واقع قديم إلى آخر جديد مع تحطيم كل الجسور التى يمكن أن تصل بينهما . وهذا أخطر بكثير من مريض الوهم الذى يمكن معالجته بإخراجه من سطوته بحيث يضع قدميه على أرض الواقع الصلب مرة أخرى . أما ضحية غسيل المخ فإنه قد يضع قدميه على واقع جديد أكثر صلابة ورسوخًا من واقعه القديم ، وقد يصبح أكثر تعصبًا له والتزامًا به من الذين دفعوه إليه عبر مراحل غسيل المخ ، وخاصة أن الأساليب الحديثة لغسل المخ قد تعددت وتطورت بتوظيفها علوم النفس والاجتماع والسياسة والدعاية والثقافة ، بحيث تضاءلت نسبة القادرين على الصمود فى وجهه والنجاة منه .

والإيحاء من أهم أدوات ومناهج غسيل المخ التى استمرت معه وتطورت بتطور علوم النفس والإعلام والدعاية والاجتماع والتربية والتعليم والسياسة والهندسة البشرية ، وهو سلاح ذو حدين ، بمعنى إمكان استخدامه فى الهدم والتدمير وأيضًا فى البناء والتعمير . ويمكن أن يكون داخليًا نابعًا من ذات الشخص إلى عقله ، أو خارجيًا صادرًا عن المجتمع أو السلطة إلى عقله أيضًا ، أو فرديًا مقتصرًا على فرد بعينه ، أو جماعيًا يشتمل على مجموعة أو قطاع معين من البشر . وقد مارس الإنسان الإيحاء منذ بداية وعيه بالعالم والمجتمع الذى يعيش فيه دون أن يقننه فى منظور أو منهج علمى . وظلت ممارسته اجتهادية إلى أن تبلور علم النفس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، واتخذ منه أداة من أهم أدواته فى التشخيص والتحليل والعلاج النفسى ، كما اتخذت منه أدواته فى التشخيص والتحليل والعلاج النفسى ، كما اتخذت منه الأجهزة السياسية والإعلامية والمخابراتية أداة فعالة لغسيل المخ الذى أصبح فى النصف الثانى من القرن العشرين هدفًا محددًا لتغيير السلوك البشرى من خلال أساليب التأقلم والتكيف بما فيها استخدام العقاقير لتهدئة تلاميذ المدارس ، ونزلاء السجون ، وتوظيف الكهرباء فى تشكيل الأمزجة ومعالم الشخصية ، إلى جانب الجراحة لتغيير القسمات والملامح ، بل واللجوء إلى كاميرات التليفزيون وأجهزة الكمبيوتر لدراسة سلوكيات الجماهير دون أن تدرى ، ثم وضع البرامج العملية لإعادة صياغة هذه السلوكيات. بل إن العقاقير أصبحت تستخدم الآن للحد من قدرات العقل أو تنشيطها، وغير ذلك من الآفاق التى بلغتها الهندسة البشرية، أو الهندسة الوراثية التى جعلت خبيرًا أمريكيا فى العلوم الإنسانية مثل كارل روجرز يقول:

«لقد أصبح فى مقدورنا الآن استغلال ما حصلنا عليه من معارف فى السيطرة على البشر بأساليب مستحدثة لم تخطر لهم ببال. فلدينا من الوسائل والأساليب ما يمكننا من سلب إرادة الناس ومكونات شخصياتهم، ثم تحريكهم إلى ما نريده لهم - كالدمى - حتى دون أن يدركوا ما يجرى لهم» .

وكان الإيحاء هو الباب الذى فتح على مصراعيه لبلوغ كل هذه الآفاق المرعبة التى تحتاج إلى وعى كل المدافعين عن حقوق الإنسان ويقظتهم وصمودهم فى معركة مصيرية للبشرية جمعاء ، وذلك قبل أن يتحول البشر إلى كائنات ممسوخة تعيش حياة أو تركب سفينة وسط محيط متلاطم الأمواج ، فى حين يمسك بدفتها أشخاص غامضون أو خفيون يوجهونها إلى حيث يشاؤون دون أن يحاسبهم أحد أو يسألهم - مجرد سؤال - عن الغايات التى يريدون بلوغها .

وعقل الإنسان ينقسم إلى عنصرين أو شقين أو عقلين :

أحدهما ظاهر وواع ، والآخر باطن غير واع ، وهو الذى يمارس فيه الإيحاء معظم أنشطته الفعالة التى تبدأ مع الإنسان منذ طفولته المبكرة . ومشكلة العقل الباطن أنه يقبل كل خبر أو إيحاء يوجه إليه باعتباره حقيقة ، ما لم يقم العقل الظاهر الواعى للشخص نفسه أو لشخص آخر بإعطاء إيحاء مضاد للإيحاء الأول ، يمنع قبوله أو يزيل أثره من خلال تعرية زيفه أو تفاهته وسطحيته وخوائه أو غرضه الخبيث . والعقل الباطن يسير فى خط مستقيم إذا لم يجد فى طريقه ما يغير مساره ، ولذلك يقوم بتنفيذ الإيحاء الذى ترسخ فيه إلى أقصى حدوده ما لم تكن هناك فكرة عائقة أو مضادة أو كاشفة ، أو عجز بدنى يحول دون التنفيذ . ويعرف السياسيون والإعلاميون أن قابلية الناس للإيحاء تزداد إذا ضربوا على أوتار أثيرة ومرغوبة داخلهم ، والذى يمكن أن يصل فى قوة تأثيره إلى درجة التنويم المغناطيسى . وبصفة عامة فإن قابلية العقل الباطن للإيحاء لا تتوقف على صحة مضمونه أو بطلانه ، وإنما تتوقف على مدي يقظة العقل الواعى الذى يستطيع أن يفرز الصحيح من المزيف ، والحقيقى من الباطل . وكانت الدعاية أسبق من الإعلام فى صياغة الفكر السياسى عند الجماهير . وقد عرف خبراء الإعلام والدعاية ، مصطلح «الدعاية» بأنه علم أو فن الإيحاء والتأثير والسيطرة على عقل الجماهير من خلال الإلحاح والتغيير والاستهواء والإغراء ، لتقبل وجهات نظر أو آراء

أو أفكار أو سلوكيات أو متغيرات جديدة ومختلفة عن تلك التى ترسخت من قبل فى هذا العقل . ولكي تحدث أثرها المطلوب يجب أن تكون منظمة ومتسقة ومقصودة من خلال منهج نظرى وتطبيقي . وقد عرف هارولد لاسويل الدعاية في مقال له بعنوان «الحرب السياسية والنفسية» بأنها «اختيار العبارات وترويجها بهدف التأثير فى سلوك الجماهير» .

ونظرًا للدور الحيوى الذى يلعبه الإيحاء فى مجال غسيل المخ بالدعاية ، فإن علم النفس يعد من أهم العلوم التي يعتمد عليها رجل الدعاية ، وإن كانت هناك علوم أخرى لا يستغنى عنها مثل علم الأنثروبولوچيا الذى يبحث فى حياة الإنسان الفسيولوچية، والتاريخية، والجغرافية، والبيئية، والعرقية، وعلم الاجتماع الذى يبحث فى نشاط الإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًا له مواصفات وخصائص قد تختلف من مجتمع إلى آخر ، وعلم الاقتصاد الذى يدرس المؤثرات الاجتماعية والمادية ذات الصلة الوثيقة بالإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، والرخاء ، وغير ذلك من العلوم التي عرفت بالعلوم الإنسانية التى تنير كثيرًا من المسالك والدروب لرجل الدعاية . لكن يظل علم النفس هو الدليل أو المؤشر الذى يهدى رجل الدعاية لاختيار الأدوات والمناهج المفيدة له من هذه العلوم . ومن المعروف أن علم النفس لعب دورًا خطيرًا فى عمليات غسيل المخ التى استخدمت في توجيه الفكر الإنسانى ضد رغبة الفرد الحر وإرادته .

وعلى الرغم من أن الدعاية تعتبر من العلوم أو الفنون أو الأساليب أو المناهج التى تبلورت على أيدى علماء الإعلام فى القرن العشرين ، إلا أن الإنسان لجأ إليها منذ أقدم العصور للترويج لأفكاره ، وتدعيم مكانته ، وبسط سطوته ، خاصة فى ميادين الحروب والمعارك التى لم يعتمد فيها على السلاح المادى وحده . فمثلا كتب صن تزو المفكر الإستراتيچى العسكرى الصينى في القرن الخامس قبل الميلاد عن وسائل

التأثير فى مجال الحرب ، فأوضح أن القتال الليلى يحتاج إلى استخدام الطبول والنيران بكثرة ، أما فى القتال النهارى فلابد من حمل أعداد كبيرة من الأعلام واللافتات بهدف إرهاب عيون العدو وآذانه ، وتعطيل عقله عن التفكير والتحليل ورؤية الأمور على حقيقتها . كما تناول الكتاب الهندى الكلاسيكى «فن الحكم» ، أساليب الدعاية غير المباشرة من خلال العملاء السريين الذين يختلطون بقوات العدو لنشر الشائعات عن هزيمته الأكيدة . وفى العصر اليونانى الرومانى ، سجلت وثائق تشرح أساليب التغلب فى المناقشة والجدل وإدخال الطرف الآخر فى متاهات جانبية ، وطرق مسدودة ، وحلقات مفرغة ، تصيب عقله بالتشتت ، كما توضح هذه الوثائق طرق الفوز فى الانتخابات ، واستخدام الأعمال الشعرية والمسرحية فى نشر الإيمان بالآلهة ، وحفز الشباب على التحلى بروح الشجاعة والإقدام والابتكار ، ونسج المؤامرات أو إحباطها ، وتوزيع الهدايا على سبيل الدعاية المادية الملموسة ، وغير ذلك من أساليب الإغراء والإبهار التى تضاعف من سطوة الانفعال وسيطرته على العقل .

وقد سجل التاريخ مواكبة الدعاية الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورات التى اندلعت فى مختلف البلدان . فقد اكتشفت معظم الأنظمة السياسية أن الدعاية وإقناع الأطراف المعنية من الوسائل الكفيلة بتجنب خوض المعارك ، وسفك الدماء ، وإهدار الثروات ، وانفجار حركات العصيان والتمرد ... إلخ . وقد وضعت الأسس الأولى لإقامة الإمبراطوريات حين تعلم الغزاة أهمية تحويل البلاد التى استسلمت لهم إلى جانبهم بدلاً من القضاء عليها ، وذلك من خلال عمليات جماعية لغسيل المخ ، ونشر روح القطيع ، وتعطيل طاقات العقل النقدى . ولعل طريقة الطابور الخامس التى تستهدف التغلغل فى صفوف العدو لأغراض سياسية كانت نتيجة لدراسة عمليات التبشير التى قامت بها العقائد والديانات المختلفة ، أو أنشطة العملاء السريين خلف خطوط الأعداء .

ومنذ بداية وعى الإنسان بالدعاية ، فإنها لم تقتصر على المجالات السياسية فحسب ، بل امتدت لتشمل المجالات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية ، بهدف الإقناع بتوجهات فكرية وسلوكية معينة دون اللجوء إلى محاولات التأثير بالقوة والإكراه والجبر ، إذ إنه من المستحيل إكراه العقل على اعتناق أفكار معينة حتى لو تظاهر بذلك تجنبًا للأذى ، لكنه من الممكن غسل المخ بوسائل الإقناع والإغراء والاستهواء والإلحاح والتكرار ... إلخ . وقد تحمس خبراء الإعلام للتفرقة بين مفهومى الإعلام والدعاية على أساس أن الإعلام يتميز بالموضوعية والدقة والمصداقية . أما الدعاية فهى فى الغالب تستخدم للترويج لوجهة نظر معينة بهدف جذب مؤيدين لها بعد أن تتم السيطرة على عقولهم وتحركاتهم . والدعاية لا تقول الحق دائمًا ، وتستهدف المشاعر والانفعالات لإثارتها والتلاعب بها بدلاً من التعامل الموضوعى مع العقل .

ومع ذلك فإن الفوارق أو الحدود أو الحواجز بين الإعلام والدعاية ، أصبحت نسبية إلى حد كبير ، إذ أصبح من المعتاد أن تعتبر أية دولة نشاطها إعلامًا مهما لجأت إلى أساليب الدعاية المباشرة والفجة ، وفي الوقت نفسه تعتبر نشاط الدول المعادية دعاية مهما تميز بالمنهج العلمى والتحليلى . كذلك فإن كثيرين من الإعلاميين وجدوا فى الدعاية أسلوبًا سريعًا ومباشرًا بل ومريحًا للإعلان عن الأفكار والتوجهات التي يريدون توصيلها إلى الأطراف المعنية . وأدى هذا المنهج البراجماتى إلى صور عديدة من تزييف الحقائق ، وتلوين المعلومات ، والعبث بالإحصائيات ، والتلاعب بصياغة الأخبار عن طريق الحذف أو البتر ، أو التأكيد على فقرات معينة ، والتغاضى عن أخرى ، أو المرور عليها مرور الكرام ، وغير ذلك من أساليب الاستغلال والتشويه والتحريف المتعددة التى تهدف إلى عمليات غسيل المخ الجماعى .

وقد تلاشت الفوارق بين الإعلام والدعاية بحيث أصبحت الأجهزة الإعلامية

كلها متهمة بغسيل المخ الجماعى وتنميط العقل المعاصر ، لدرجة أن الكتاب والمفكرين فى أمريكا وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، اتهموا التليفزيون على وجه التحديد ، بتهمة تنميط الكلام والسلوك والأذواق ، وصوروه على شكل آلة هائلة من آلات تسوية الحشائش التى تمر على كل الفروق الإقليمية فتقوم بتسويتها أى بمحوها ، ساحقة فى طريقها كل خصائص التنوع الثقافى الذى يعتبر المصدر الأساسى للتعددية والخصوبة والتجدد . أما بعد انتشار الشبكات الفضائية التى أحالت العالم كله إلى قرية صغيرة ، فقد أوشك التنوع الثقافى بين دول العالم ، بشرقه وغربه، بشماله وجنوبه ، على أن يتلاشى بدوره بحيث بدت علامات التشوه ومظهر المسخ على الثقافة الإنسانية بصفة عامة . ولم يظل التليفزيون وحده فى الساحة بل سرعان ما انضم إليه الراديو والڤيديو وشبكات الاتصال الدولى مثل الإنترنت، وكذلك الصحف والمجلات ، بحيث تحولت ثقافة العصر إلى معزوفة مكررة ومملة وزاخرة بالنشاز والاضطراب والصخب بلا أى مبرر .

وهناك نوعان من غسيل المخ الجماعى ، أحدهما سلبى والآخر إيجابى . ويعتمد السلبى على ثلاثة أساليب أو أدوات تستخدمها نظم الحكم الشمولية بصفة خاصة ، وهى : أسلوب التكرار والملاحقة ، وأسلوب الإثارة العاطفية ، وأسلوب تحول انتباه الجماهير ، أما غسيل المخ الجماعى الإيجابى فيعتمد على أسلوبين يحرصان على احترام عقل الجماهير وهما : أسلوب عرض الحقائق ، وأسلوب البرامج المحددة التى تعتمد على المنهج العلمى وما يشبه دراسات الجدوى . وغالباً ما تلجأ النظم الديمقراطية والليبرالية إلى هذين الأسلوبين لما ينطويان عليه من مصداقية فكرية وأخلاقية هى فى النهاية فى صالح الحاكم والمحكوم ، مهما كانت الحقائق المرة التى يتم عرضها .

ويؤمن القائمون بعمليات غسيل المخ الجماعى السلبى أن الدعاية بأسلوب التكرار والملاحقة والإلحاح ، وليس الحوار أو النقاش ، هى أنجح الأساليب لتغيير

الرأى العام ، وكانت الدعاية الألمانية فى العهد النازى رائدة فى تطبيق هذا الأسلوب الذى وجدت فيه أفضل قناة مباشرة إلى انفعالات الجماهير ومشاعرها ، ولا يهم بعد ذلك أن تبلغ العقول أو لا تبلغها على الإطلاق . ذلك أن هذا الأسلوب يهدف إلى استثارة المشاعر والانفعالات من خلال التركيز على محاور انفعالية محددة تدور حولها مشاعر الجماهير فى إطار منهج يمزج التكرار بالإلحاح بالتنويع حتى تقتنع به الجماهير به فى النهاية دون أن يصيبها الملل . والاقتناع هنا يأتى نتيجة لتعود الإنسان الذى هو بطبيعته أسير العادة التى ارتاح إليها جهازه العصبى . وكان جوبلز رائد علم الدعاية الألمانية ومؤسسه يقول : «إن سر الدعاية المؤثرة والفعالة فى التركيز على بضع حقائق فقط ، وتوجيه آذان الناس وعيونهم إليها بإلحاح وتكرار» .

أما الأسلوب الذى يعتمد عليه غسيل المخ الجماعى السلبى ، فهو أسلوب الإثارة العاطفية والتهييج الانفعالى من خلال ملاحقة الجماهير بالمعلومات والآراء والأفكار التى تضرب على الأوتار الحساسة والمشدودة داخلها ، والقابلة للتجاوب اللحظي ، ولا مانع من استخدام الكذب والتضليل والخداع وغير ذلك من الوسائل التى تضمن استمرار غسيل المخ الجماهيرى واحتكار توجيه الجماهير ، مع عدم السماح بوصول أية آراء مخالفة أو دعاية مضادة . فالعقل الجماعى يجد نفسه محاطًا بغابة وأحراش من الأكاذيب والأوهام والهواجس التى يصور لها رسوخها أنها حقائق واقعية لابد أن ينقاد إليها . وهذا الأسلوب الغوغائى يجد تربة صالحة للانتشار والازدهار فى فترات الأزمات السياسية ، والهزات الاقتصادية ، والتقلبات الاجتماعية التي تفقد الجماهير قدرتها على استخدام العقل والمنطق والرؤية الموضوعية فى تفسير ما يدور حولها ، وبالتالى تصبح فريسة لهذه الدعايات التى تستهين بعقلها وتتلاعب به ، والتى تؤجل استعادتها للتوازن النفسى بقدر الإمكان . بل إن هذه الدعايات تصل إلى درجة إيهام العقل الجماعى بأن الأفكار والتوجهات الجديدة التى سيطرت عليه إنما هى من صنعه وابتكاره هو ، وليست مفروضة عليه من أية قوى خارجة عنه .

أما الأسلوب الثالث الذى يعتمد عليه غسيل المخ الجماعى فيتمثل فى أسلوب تحويل انتباه الجماهير عندما يتعذر الوقوف والتصدى لتيار جارف صنعه الرأى العام نتيجة لظروف وملابسات وتفاعلات لم يكن فى الإمكان القضاء عليها فى مهدها . عندئذ يمكن تفجير قضية مفتعلة ، ويشترط أن تكون مشتعلة حتى يمكنها أن تحتل مساحات زمنية كبيرة على موجات الأثير المرئى والمسموع، ومساحات مكانية لافتة للنظر على صفحات الصحف والمجلات . فهذا هو الأسلوب المفضل الذى يتبعه القادة السياسيون وخبراء الدعاية لتحويل انتباه الجماهير إلى قضية جديدة لا تقل أهمية عن القضية التى أثارها الرأى العام، وربما تبدو أكثر أهمية وأشد خطورة. هذا بشرط ألا تبدو مفتعلة أو مصطنعة أو ملفقة ، لأن مثل هذا الإحساس بافتعالها يمكن أن يكون بمثابة دبوس فى بالون منفوخ بغازات وأبخرة منتقاة لكنها سرعان ما تتسرب من الثقب الذى أحدثه الدبوس .

أما غسيل المخ الجماعى الإيجابى فيسعى دائمًا إلى مد العقل الجماهيرى بكل الحقائق الموضوعية التى تمكنه من التقدم بخطوات واثقة على طريق ذات معالم واضحة نحو احتمالات يمكن استشراف آفاقها المستقبلية . فهذا النوع من الدعاية هو فى حقيقته تثقيف وتنوير وتعليم وتوعية ، على أساس أن الحقائق الموضوعية أقوى أثرًا وأبقى على مر الزمن من الأكاذيب والتهاويل والأوهام والشعارات والشائعات . وهذه الدعاية تحترم عقلية الجماهير وحقها الديمقراطى فى توجيه دفة حياتها بنفسها ، ولذلك فهى تتوحد فى هذا المجال مع الإعلام فى الدول الديمقراطية التى تلجأ إلى استخدام أسلوب المصارحة لتعبئة الجماهير فى مواجهة الأزمات القومية .

لكن الأنظمة الديمقراطية يمكن أيضًا أن تمارس الخداع والكذب والتضليل ، إذ إن الطبيعة البشرية بكل سلبياتها ومساوئها لا تختلف كثيرًا فى ظل نظم ديمقراطية أو ديكتاتورية . والدول والأمم ، بصرف النظر عن الأنظمة التى تحكمها ، تخضع لنفس الظروف التى يخضع لها الفرد ، أي يمكن أن تقع ضحايا للخداع والكذب والتضليل

والتوجهات المغرضة المريبة التي يمكن أن تصدر عن المسئولين أنفسهم وعن الأجهزة الإعلامية التى تسير فى ركابهم . وكان أكبر دليل على احتمال حدوث هذا فى دولة ديمقراطية ، قد تمثل فى حرب ڤيتنام التى راح ضحيتها ما يقرب من أربعة وخمسين ألف جندى أمريكى مقابل ملايين من الشعب الڤيتنامى ، فى حين كان الرأى العام الأمريكى فى غفلة استغرقته طوال سنوات الحرب بحيث لم يدرك حقيقة ما كان يجرى . فقد كان رجال المخابرات العسكرية يبالغون فى قوائم الخسائر التى ألحقوها بالڤيتناميين ، وفى الوقت نفسه يقللون بشكل واضح من نسبة الخسائر فى صفوفهم . وكان السفير الأمريكى فى ڤيتنام الجنوبية ، ينقلها بدوره إلى البنتاجون والبيت الأبيض فى واشنطن . وبناء على ذلك كان الرئيس الأمريكى ليندون چونسون يلقى بتصريحاته وبياناته ليطمئن الشعب على الأوضاع العسكرية فى ڤيتنام ، وأنه ليست هناك ضرورة لاستدعاء قوات الاحتياط ، ثم يواصل حديثه عن «الحلم الأمريكى» للقضاء على الفقر والأحوال المعيشية المتدنية ، فى حين كان يتساقط على أرض ڤيتنام الآلاف من خيرة الشباب الأمريكى ، ليعودوا إلى وطنهم يوميًا فى نعوش اكتظت بها مقبرة آرلنجتون فى قلب العاصمة واشنطن وعلى مقربة من كل من البنتاجون والبيت الأبيض نفسه .

هذا هو الثمن الباهظ الذى يدفعه كل مواطن فى الدول ابتداء من رئيسها حتى أبسط مواطن فيها ، نتيجة لغسيل المخ الذى يساهم فيه عدد من المسئولين المتواطئين مع أجهزة الإعلام . أى أن قمة السلطة أيضًا عرضة لعمليات غسيل المخ ، مما يتطلب اليقظة والوعى بل والدهاء من كل الأطراف المعنية فى مواجهة هذه العمليات الخبيثة والمدسوسة والمسمومة ، سواء أكانت هذه الأطراف على قمة المسئولية السياسية أم وسط الجماهير التى تشكل القاعدة الشعبية .

★ ★ ★

(٤١) فـن التواصل

يعتبر فن التواصل بين القائد والشعب أو الجمهور من أهم قواعد اللعبة السياسية التى تساعد القائد أو الزعيم على لمس نبض الجماهير ، وبالتالى التمكن من الربط الحيوى بين القمة والقاعدة ، والتجاوب فيما بينهما ، سواء من ناحية الإرسال أو الاستقبال .

وتتمثل الأدوات المباشرة للقيام بهذه المهمة القومية الضرورية فى الخطابة والتصريحات والحوار والمؤتمرات الصحفية والأحاديث أو البيانات عن طريق الراديو أو التليفزيون ... إلخ من الأدوات أو الوسائل أو الأساليب التى ترسم صورة القائد أو الزعيم فى ذهن الجمهور . وتكمن خطورة هذه الصورة فى أنها تحدد معالم سلوك الجمهور تجاهه ، بطريقة أو بأخرى ، طبقًا لنوعية بريقها أو جاذبيتها . وإذا كانت أجهزة الإعلام - التى تمتلك الآن إمكانات تكنولوچية فائقة - تساهم بقسط وافر فى صناعة صورة القائد أو الزعيم ، لدرجة أن بعض كبار الإعلاميين الأمريكيين يقولون إن شخصية الرئيس الأمريكى داخل البيت الأبيض أو فى حياته الخاصة لا تهم بقدر ما تهم صورته المصنوعة فى وجدان الجمهور وذهنه ، مهما كان التناقض حادًّا بين الأصل والصورة .

ومع ذلك يظل الدور الأهم والأخطر فى رسم هذه الصورة ، مرتهنًا بما يفعله الزعيم شخصيًا ، لأنه البطل الذى يراه الجمهور على منصة المسرح السياسى ، أو على شاشات الشبكات الفضائية .

والجمهور لا يهتم كثيرًا بالمخرج أو مهندس المناظر أو الإضاءة أو خبير المكياج ، لأنه لا يعرف ولا يرى سوى البطل بصفة شخصية ، فإذا أحبه فإنه من السهل أن يتوحد معه ، وإذا شعر بوجود حواجز وسدود تحول دون التواصل بينهما ، فإنه سرعان ما ينصرف بعيدًا عنه أو يبدى عدم ارتياحه له . وإذا استمر عدم الارتياح هذا مدة أطول من اللازم ، فإنه يمكن أن يتحول إلى شجب ورفض قد يتجمعان فى النهاية على شكل رأى عام .

ويلعب كل من الأداء والإلقاء دورًا أسياسيًا فى صنع ما يسمى «بالكاريزما» أو السحر أو الجاذبية الشخصية للقائد. لكن الأداء المظهرى لا يكفى فى حد ذاته إذا لم يكن واجهة لمنهج فكرى وحضارى، يضرب على الأوتار الحساسة داخل الجماهير، ويفتح أمامها آفاق المستقبل على أساس علمى وعملى ، وليس لمجرد إثارة أحاسيس التفاؤل والاستبشار . فلاشك أن الشخصية الجذابة للقائد تأسر الجماهير ، بشرط أن ينم المظهر البراق عن جوهر أصيل . فعندما تتواصل الجماهير مع قائدها من خلال الخطابة أو التصريحات أو الحوار أو المؤتمرات الصحفية أو الأحاديث أو البيانات الإذاعية والتليفزيونية ، فإنها تربط دائمًا بين مصداقية ما يقال والأسلوب الذى يلقى به وبين حقيقة ما يتم من إنجازات على أرض الواقع .

وهناك شروط أربعة أساسية لابد من توافرها فى الأسلوب الذى يؤدى به أو يتحدث به القائد . وهذه الشروط هى المعرفة والإخلاص والحماس والممارسة فيجب أن تدرك الجماهير أن القائد يلم ويستوعب كل جوانب الموضوع الذى يطرحه أمامها ، حتى لو كان هناك بعض الجوانب التى يلمح إليها ولا يستفيض فيها نظرًا لاعتبارات أمن أو حساسية سياسية . فلابد من وجود بعض الأبعاد السرية التى لا يمكن البوح بها كاملة ، ومع ذلك فالمستمعون يتوقعون أكبر قدر ممكن من الإشباع عن الموضوع المطروح للحديث . ويمكن للقائد المتمكن أن يشعرهم بمثل هذا الإشباع حتى لو لم يبح بكل أبعاده وجوانبه ، أما عندما ينتهى الخطاب أو الحديث أو البيان أو المؤتمر

الصحفى دون أن يشعر المستمعون بأن بعض البقع المعتمة فى أذهانهم قد أضيئت حول القضية المثارة ، فلابد أن ينتابهم الضيق لأن توقعاتهم المسبقة لم تتحقق ، ولو بعضها ، وهذا التحقق ليس إيجابياً بالضرورة ، بل ربما كان سلبيًا . المهم أن يشعر المستمعون أنهم اقتربوا من الحقيقة - بقدر الإمكان - مهما كانت إيجابية أم سلبية . ولذلك عندما يشعر القائد بأنه لن يستطيع أن يقدم مثل هذا الإشباع أو التنوير ، فمن حقه أن يلتزم الصمت إلى أن تحين الفرصة المناسبة .

هذا بالنسبة لشرط المعرفة المتكاملة التى يتمتع بها القائد بشأن موضوع ما، أما الشرط الثانى الذى يتمثل فى الإخلاص فيجب أن يشعر الجمهور بايمانه الطبيعى والتلقائى والراسخ بالأدلة والحجج التى يوردها. ولابد أن يسرى هذا الإيمان إلى الجمهور الذى يستشعر مدى إخلاص القائد فى كل كلمة ينطق بها، وفى كل لمحة ترتسم على ملامح وجهه وومضات عينيه. فهذا الإحساس أو الشعور يشكل جسرًا متينا للتواصل بين القائد والجمهور . وقد حصل قادة كثيرون على المجد والشهرة ودخلوا التاريخ من أوسع أبوابه بسبب إيمانهم بصدق القضية التى يؤيدونها. فقد تجنبوا إثارة موضوعات جانبية لا جدوى منها ، أو الإساءة إلى أى شخص لأن تركيزهم كان على القضية بكل أبعادها وليس على الأشخاص حتى لو كانوا مرتبطين بها . ذلك أن الحديث عن الأشخاص ، محفوف دائمًا بمخاطر الإيحاء بعدم الموضوعية .

وقد اتفق معظم خبراء الحملات الانتخابية الأمريكية على أن شعور الناخبين بإخلاص المرشح للرئاسة هو أهم عامل للتأثير فى الجمهور. ولقد ذهب الروائى والأديب الإنجليزى أولدوس هكسلى خطوة أبعد من ذلك فى كتابه «أعداء الحرية» الذى قال فيه:«إن كل ما تحتاج إليه الحملة الناجحة، هو رجل يمكن تدريبه حتى يبدو صادقًا» كما يؤكد مؤلف كتاب «بيع الرئيس»، جو هاكجينس، الصادر عام ١٩٦٨، أن نيكسون الذى رآه الناس خلال الحملة الانتخابية ، كان الرجل الذى أراد فريق نيكسون أن يراه الناس . إن الصورة التى أرادوا أن يظهر بها نيكسون ، كان لها العديد

من الصفات المميزة والإيجابية ، ولكن فى المقام الأول كان عليه أن يمتلك الصدق والإخلاص .

أما الحماس فهو الشرط الثالث الذى يجب أن يتوافر فى القائد عندما يتحدث إلى جمهوره . وإذا كان الحماس يتوسل فى معظم الأحايين بالانفعال ، إلا أنه انفعال مقنن ومحكوم وموظف من أجل توصيل الرسالة إلى جمهور يمكن أن ينفعل بدوره بها، ولا يعنى إضعاف المنطق العقلانى والفكر الموضوعى بل يهدف إلى ترسيخهما ، عندما يسرى التعاطف بين المتحدث والمستمعين حول القضية المطروحة . فعندما يشعرون أن الخطيب أو المتحدث تواق لأن يفتح لهم قلبه وعقله ، فلابد أن يبادلوه نفس الحماس . ولذلك يحرص معظم القادة على تحسين وبلورة قدرات الحديث لديهم ، فهو الباب السحرى لبلوغ قلب الجمهور ، حتى لو كان الحديث أو البيان أو التصريح لا يزيد على دقائق معدودات .

إن هذا الحماس المحسوب ينقل الانطباع إلى المستمعين بأهمية رسالة أو مضمون الحديث ، خاصة إذا كان المتحدث قادرًا على أن يترك نفسه على سجيتها حتى يتجلى إحساسه الصادق . أما إذا شعر الجمهور بأن المتحدث يؤدى واجبًا مفروضًا عليه ، ويريد أن ينتهى منه بأية وسيلة ، فإنه لن يحصل فى المقابل على استجابة طيبة من المستمعين . ويلعب الحماس أحيانًا دورًا أخطر وأكثر تأثيرًا من شرطى المعرفة والإخلاص ، لأنه يتوجه مباشرة إلى قلب الجمهور ، فإذا تربع عليه ، فإن عقله يضع المعرفة والإخلاص فى مرتبة تالية . فمثلاً فى حملة انتخاب ولاية نيويورك فى عام ١٩٥٨ ، كان السياسى العالمى الشهير إڤريل هاريمان هو صاحب المنصب فى حين كان منافسه نيلسون روكفلر . وكان هاريمان يتمتع بميزة عظيمة ، وهى خبرته العميقة الواسعة كسياسى بارز على المستوى القومى والعالمى . فقد حضر كثيرًا من المؤتمرات بعد الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوڤييتى مع

ستالين وتشرشل ، بالإضافة إلى كونه حاكم نيويورك الراهن . وبالتالى فإن موقفه أرسخ وأقوى بكثير من روكفلر الذى كان يعتبر حديثًا نسبيًا فى ميدان السياسة ، والشىء الوحيد الذى كان فى صالحه هو التميز المشكوك فيه بصفته فردًا من عائلة روكفلر.

وإذا نظرنا إلى المعركة الانتخابية من وجهة نظر الحديث المؤثر ، فإن هاريمان يملك ميزة واضحة وهى المعرفة ، وهذا التفوق لابد أن يترتب عليه تفوقه فى الإخلاص أيضًا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد فاز روكفلر فى الانتخابات بسبب حماسه المتدفق سواء فى أسلوب إلقائه أو أدائه . فقد تحدث بالأسبانية إلى أهل بورتوريكو فى حى هارلم ، وتناول شطائر الزبد والجبن والسلمون مع الجالية اليهودية فى الجانب الشرقى من المدينة ، وصافح باليد الشباب وهو يسير على الممر الخشبى فى جزيرة كوتى . كان فى كل مكان حل به وفى كل مرة تحدث فيها ، تواقًا لمقابلة جمهوره ، والتأثير فيه بشخصيته الدمثة الدافئة .

أما هاريمان ، الذى اعتمد على تاريخه السياسى العظيم ، فقد نظم حملة تفتقر إلى الحماس والانفعال الإيجابى ، ولذلك منى بهزيمة تثير الدهشة والتعجب ، لأنه لم يكن أهلاً لها أبدًا .

أما على مستوى القمة السياسية ، فقد ثبت أن الحماس يعد من أهم قواعد اللعبة السياسية . ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى كان ونستون تشرشل أحد نجومها وأبطالها ، تم عقد الانتخابات البريطانية بين حزب المحافظين بقيادة تشرشل ، وحزب العمال بقيادة كليمنت آتلى . وكان من المتوقع أن يفوز تشرشل فى جو لم تزل فيه أصداء الحرب ومعاركها وبطولاتها تردد فى الأذهان والأسماع ، بالإضافة إلى براعة تشرشل فى الخطابة والأسلوب الأدبى الرصين ، لدرجة أنه فاز بجائزة نوبل للأدب عام ١٩٥٣ ، فى حين لم يكن آتلى يملك براعة تشرشل الكلاسيكية فى الخطابة ، وتمكنه اللغوى الرفيع ، وأفقه الإستراتيجى والتاريخى الواسع ، لكنه كان يملك

حماسًا لبناء بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وترسيخ الاشتراكية التى ترعى الكادحين من أجل أبناء الشعب ، سواء فى مجال تأميم الطب ، أو إنشاء المساكن الشعبية ، أو نشر التعليم المجانى . كان حديثه فى حملته الانتخابية حديث الصديق لأصدقائه ، أى حديث القلب للقلب .

لم يكن فصيحًا أو بليغًا ، بل كان رقيقًا ، ضئيلاً فى الحجم لدرجة أنه لقب باسم «آتلى الصغير» ، لكن حماسه للمستقبل سري فى نفوس الناخبين كالسحر. أما تشرشل فخاطب الناخبين كزعيم يخاطب شعبه ، بفصاحته وبلاغته وأناقته اللغوية التى اشتهر بها ، وتذكيرهم بالأمجاد التى حققتها بريطانيا والتى أسهمت بقسط وافر فى هزيمة ألمانيا النازية . لكن الشعب البريطانى كان من النضج بحيث اعتبر المستقبل قضيته القومية ، أما الماضى فهو مجرد ذكرى أو تاريخ قد يمكن الاستفادة من دروسه . وفاز حزب العمال بقيادة آتلى فى الانتخابات ، وسقط تشرشل بطل الحرب العالمية الثانية .

تكررت هذه القاعدة السياسية فى الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢، والتى دارت رحاها بين چورج بوش عن الحزب الجمهورى وبيل كلينتون عن الحزب الديمقرطى . كان بوش قد ختم فترته الرئاسية الأولى بحرب الخليج أو عاصفة الصحراء التى حررت الكويت من الغزو العراقى ، بعد أن نجح فى ضم ثلاث وثلاثين دولة أو ما عرف «بقوات التحالف» على سبيل إثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القائد الأوحد للعالم أجمع بعد اندثار الاتحاد السوڤييتى وكتلته الشيوعية .

وظل يردد فى خطبه وفى حملته الانتخابية أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيًا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان . وظن أن الأمور قد دانت له ولحزبه ، وأن نجاحه فى الانتخابات أمر مفروغ منه ، خاصة أن منافسه شاب جاء من المجهول بلا أية خبرة سياسية ، مع وصمة قديمة تطارده وهى أنه رفض أن يجند ليحارب فى ڤيتنام .

لكن الشعب الأمريكى أثبت وعيه الناضج بقواعد اللعبة السياسية ، عندما اكتشف أن هذا الشاب المجهول حاكم ولاية أركانسو ، بيل كلينتون ، استطاع أن يقترب من قلبه وعقله أكثر من چورچ بوش الذى اعتبر انتصاره فى حرب الخليج هو الدرة اليتيمة ، فى حين اعتبره الشعب الأمريكى انتصارًا شخصيًا لبوش ، أما الشعب فقد سئم حروب السيطرة الأمريكية بعد مأساته فى حرب ڤيتنام . كان كلينتون يتمتع بالوسامة ، والجاذبية الشخصية ، والأسلوب السلس فى الحديث إلى أو مع الآخرين ، والرؤية الواضحة لمشكلات الحاضر الراهن واحتمالات المستقبل الممكنة .

لم يتكلم عن أمجاد عسكرية ماضية ، بل تحدث عن أحلامه ومشروعاته فى القضاء بقدر الامكان على البطالة ، وعلى الكساد أو التضخم الاقتصادى ، ودفع عجلة الإنتاج بقوة حتى تعود المنتجات الأمريكية إلى الانتشار فى أسواق العالم ، بعد أن انحسرت قرابة ربع قرن ، تاركة المجال للمنتجات اليابانية والألمانية والفرنسية والإيطالية ، ونشر مظلة التأمين الاجتماعى ، وحماية حق الأقليات فى حياة كريمة على قدم المساواة مع كل المواطنين . ونجح الفتى الوسيم الذى جاء من خارج البيت الأبيض لينتزع الرئاسة من بطل حرب الخليج الذى كان قابعًا فى البيت الأبيض بصفته رئيسًا فعليًا للبلاد . وبذلك حقق كلينتون استثناء نادرًا من القاعدة السياسية التى تؤكد أن نجاح الرئيس فى حملته الانتخابية لفترة رئاسة ثانية ، أمر يكاد أن يكون مفروغًا منه .

أما الشرط الرابع والأخير الذى يجب توافره فى عمليات التواصل الإيجابى المؤثر ، فيتمثل فى ممارسة تأكيد الفكرة المطروحة وترسيخها مع تنويع الأداء حتى لا يصيب التكرار الجمهور بالملل والضيق . فالقائد أو المتحدث الذى يريد أن يكون مؤثرًا - بقدر الإمكان - عليه أن يمارس الحديث وبلورة أفكاره ، لأن العملية فى جوهرها هى مران وتدريب وممارسة أولاً وأخيرًا . فمثلاً أخفق الرئيس چون كيندى فى

أن يتم ترشيحه لمنصب نائب الرئيس فى عام ١٩٥٦، لكنه لم ييأس ، عندما أدرك أن التواصل الإيجابى والمثمر مع الجماهير من شأنه أن يجذبها إليه بالتدريج . ولذلك مارس هذا التواصل خلال الأعوام الأربعة التى تلت فشله فى عام ١٩٥٦، وخاض غمار السياسة فى أنحاء الولايات المتحدة ، مما شكل مرانًا وتدريبًا ، صقلا من مواهبه السياسية ، ومكناه من توظيف جاذبيته الشخصية .

فى البداية كان كيندى مؤثرًا دائمًا وهو يخاطب التجمعات الصغيرة ، لكنه بعد الممارسة المستمرة ، بدأ يظهر كخطيب وسط الجماهير ، ويحقق تفوقًا على أساس الثقة التى اكتسبها ، والتى لم تكن لديه منذ سنوات قليلة ، لدرجة أن من تابعوه بعد ذلك وهو يعقد مؤتمراته الصحفية بعد أن أصبح رئيسًا ، فإن المقدرة كانت تبدو بطريقة طبيعية وتلقائية للغاية بلا أى افتعال أو تردد . أما هؤلاء الذين تتبعوا حياته العملية عن قرب ، فإنهم كانوا يدركون أن امتيازه فى مواجهة الجمهور تحقق له بعد سنوات طويلة من الممارسة .

ويضع القائد أو المتحدث أو الخطيب المتمكن فى حسبانه عدة اعتبارات تساعده على التواصل الإيجابى المؤثر فى جمهوره، مثل موعد إلقاء الحديث، ومكانه، ونوعية جمهور الحاضرين ، وموضوع الحديث ، وكيفية إلقائه ، والدوافع التى تجعله ضروريًا وملحًا . كذلك فإن قياس نبض الجمهور من خلال التغذية الإسترجاعية يعد مؤشرًا هامًا للمتحدث ، خاصة إذا فتح الباب لطرح الأسئلة الكفيلة بإظهار مختلف توجهاتهم مما يضاعف من عوامل الاستجابة الفعالة .

أما إذا كان الحديث رسميًا ، لا تصاحبه أية أسئلة ، فإنه ينبغى على المتحدث أن يعتمد على قنوات أخرى لكى يقيم مشاعر الجمهور واستجابته ، ففى إمكانه رصد مؤشرات عديدة مثل التعبيرات التى ترتسم على وجوه المشاهدين ، وعما إذا كان المستمعون قلقين أم هادئين ، وعما إذا كانت عيونهم مثبتة على المتحدث أم تتحول

فى اتجاهات أخرى . أما أنواع التصفيق ودرجاته ومدته ، فتعتبر من أدق المعايير لقياس مدى استجابة الجمهور .

ولا ينبغى على المتحدث أن يتحدث دائمًا بصوت عال لكى يتأكد من أن كل فرد يسمعه ، فهذه الطريقة تجعل من الصعب الاستماع إليه ، وتقلل في الوقت نفسه من قوة تأثيره. ولذلك لابد من تنويع الحديث على مستويات جهارة الصوت الذى يمكن أن ينخفض أحيانًا إلى مستوى الهمس لكى يؤثر ، وخاصة أن تكنولوچيا الصوت أصبحت قادرة على تقديم كل هذه الإمكانات ، ثم يعلو فى أحايين أخرى فوق المستوى العادى بهدف التأكيد على معان معينة . أما إذا استمر نفس مستوى الصوت طوال الوقت ، فإنه يصبح على وتيرة واحدة ويتسبب فى نعاس المستمعين . كما يضفى التغير المناسب فى مقام الصوت ونبرته ، شخصية متميزة على الصوت ، مما يشكل وسيلة لنقل المعنى وظلال المعنى ، بل ويعمل أحيانًا على تغيير معانى الكلمات وايحاءاتها .

كما يلعب الأداء الحركى دورًا حيويًا فى توصيل المعنى بطريقة معينة . إن لغة الجسد بصفة عامة ولغة الإيماءات بصفة خاصة ، تجعل الكلمات التى تصاحبها كلمات متحركة ومتجسدة . والأيدى أو الأذرع جاهزة دائمًا للاستخدام فى إحداث الإيماءات التى تضفى الكثير على ما يتصل بالحديث . كذلك تعتبر العيون أهم أداة ثمينة يمتلكها المتحدث المؤثر ، لأن المستمعين عندما يركزون أبصارهم على وجه المتحدث فإن عينيه تستأثران بمعظم التركيز والاهتمام . وتعتبر العيون مرآة الروح ، فعندما ينظر شخصان فى عيون كل منهما الآخر ، فمن الصعب ألا تقول الحقيقة . وكلما كانت عينا المتحدث نافذتين وثاقبتين ، ففى إمكانه أن يستخدمهما كوسيلة لضبط الجمهور والسيطرة عليه . وقد كان جمال عبد الناصر مشهورًا ببريق عينيه الأخاذ والمعبر – بالتالى – عن قوة شخصيته والكاريزما التى يتمتع بها ، حتى خصومه كانوا يصفون نظراته بأنها مغناطيسية .

وعند تحليل شخصيات زعماء العالم ، فإنهم لا يشتركون فى خصائص أو صفات واحدة إلا إلى حد قليل . البعض منهم طويل والآخر قصير ، البعض نحيف والآخر سمين ، البعض عجوز والآخر فى مقتبل العمر ، البعض منهم متعلم جدًا والبعض الآخر تلقى تعليمًا أساسيًا ضئيلاً ، البعض خير والآخرون طغاة . فمن الصعب وجود أية سمة مشتركة تمتلكها الأغلبية ، وليست هناك صفة مميزة لقطاع واضح منهم ، حتى فى البلاد المتخلفة فإن الطغيان يأخذ سمات متفاوتة فى النوع والدرجة ، ولا يمكن أن يشكل منظومة متناغمة . ولذلك يكاد يكون المقوم الأساسى والضرورى للزعامة ، هو قوة التواصل مع الآخرين والمقدرة على الحديث الإيجابى المؤثر . ولقد عبر المؤرخ الأمريكى بروس بارتون عن هذه القاعدة الأساسية من قواعد اللعبة السياسية حين قال :

«يوجد فى مكتبى ما يزيد على عشرة آلاف مجلد للتراجم ، جميعهم يقصون نفس القصة . وقد حقق كثير من الرجال النجاح عن طريق قدرتهم على التواصل مع الآخرين والحديث إليهم ، أكثر من تحقيقه عن طريق أية مهارة أخرى . لقد حكم المتحدثون المؤثرون العالم دائمًا . والشىء الحكيم الذى ينبغى على أى قائد أو زعيم جديد أن يفعله هو أن ينضم إليهم» .



(٤٢) كابوس الديكتاتورية

إن من يتتبع تاريخ الطغيان عبر العصور حتى مطالع العصور الحديثة ، سيدرك أنه كان القاعدة السائدة بشكل عام ، أما الفترات التى شهدت عدل الحكم وموضوعيته فى الحكم على المواقف والبشر ، فكانت استثناء من هذه القاعدة ، إذ كانت ترجع إلى سماحة الحاكم وضميره الإنسانى المرهف ، وحرصه الشخصى على مصالح بنى وطنه ، وخوفه من العدالة الإلهية ، أى أنها كانت مسألة مرتبطة بشخصه وفكره وسلوكه أكثر من ارتباطها بنظام سياسى أو اجتماعى يحتم عليه تطبيق تقاليد الشورى والديمقراطية ، فقد كانت العدالة منحة من الحاكم وليست حقًا مكتسبًا للشعب .

لكن مع تطور الحضارة البشرية ، وتقدم العلوم الإنسانية ، وترسيخ مبادىء حقوق الإنسان ، ارتفع وعى الإنسان مطالبًا بالتوازن بين الحقوق والواجبات . ومن أجل هذه اشتعلت معظم الثورات فى القرون الثلاثة الأخيرة ، وخاصة ضد ما سمى بالحق الإلهى للملوك . وبدت الديمقراطية هى الحلم الأكبر الذى يسعى الجميع لتحقيقه بطريقة أو بأخرى ، لدرجة أن الدول المتقدمة تكنولوجيًا وفكريًا وإنسانيًا نجحت فى القرن العشرين فى أن تجعل من الديكتاتورية مجرد فترات استثنائية فى تاريخها الحديث، بعد أن جعلت الديمقراطية بمثابة قاعدة راسخة لها ، وهو ما ينطبق على ألمانيا ، وإيطاليا ، واليونان ، وإسبانيا ، والبرتغال ، التى عادت إلى المنظومة الديمقراطية بعد أن تخلصت من النظم الديكتاتورية والفاشية والنازية والشمولية ،

بطريقة أو بأخرى . فقد أصبحت الديمقراطية من أهم قواعد اللعبة السياسية المتحضرة التى تشكل دافعًا متجددًا للتطور والتقدم والتحضر ، فى حين ارتبطت الديكتاتورية بالتخلف الفكرى والتحجر الحضارى والقهر الإنسانى حتى لو كانت فى بلد متقدم عسكريًا وتكنولوچيًا ، كما كانت الحال فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الإمبريالية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك لم يخل الأمر من أن تسود الديكتاتورية فى بقاع كثيرة ومناطق متعددة من عالمنا المعاصر، يسلك فيه الطغاة نفس سلوك أسلافهم من أمثال كاليجولا، ونيرون ، وچنكيز خان ، وتيمور لنك ، وهنرى الثامن ، ولويس السادس عشر ، وأباطرة الصين واليابان والهند وروسيا وغيرهم ، إذ يبدو أن الطغاة ينتمون إلى فئة أو سلالة واحدة مهما فرقت بينهم العصور والبقاع . فالتفاعل بين تكوينهم السيكلوچى الشاذ وبين ظروف مجتمعاتهم المواتية ، التى تكاد تكون متشابهة ، يدفع بهم فى فترة تاريخية معينة إلى أعلى قمة للسلطة ثم التحكم بعد ذلك فى رقاب العباد .

فمن ناحية تكوينهم السيكولوچى الشاذ ، فإن معظمهم عانى القهر والذل والاضطهاد فى طفولته وصباه ، فشب وهو يتحرق شوقًا للانتقام ، ليس من الذين أذاقوه القهر والذل والاضطهاد فحسب ، بل من كل الذين يقعون فى قبضته بعد ذلك، ليشعر أن كفته ترجح كفتهم جميعًا . ذلك أن اقتناعه الراسخ بعظمته التى يجب أن يعترف بها الجميع وأن يرضخوا لها ، والتى غالبًا ما تصل إلى درجة جنون العظمة، وأيضًا تشبعه بروح النقمة والانتقام ، وإصراره على محو كل من يفكر فى إعاقة زحفه، ليس بالأمر الذى يمكن تجاوزه أو تجنبه. فهو ليس إنسانًا عاديًا قانعًا بدائرة ذاته الضيقة وحياته الروتينية ، بل هو إنسان طموح بلا حدود، ولديه القدرة على التخطيط والتآمر، وتجنيد الأتباع المتحمسين. ويظل على دأبه وإصراره بلا ملل أو يأس أو انحراف عن هدفه الرئيسى، حتى تأتى اللحظة المرتقبة فيمسك بها بأظافره وأسنانه، وإذا لم تأت تلك اللحظة فربما أتى بها عنوة وهو يمسك بخناقها. وكتاب «كفاحى» الذى ألفه هتلر

وهو مسجون من ميونخ عام ١٩٢٣ بعد اشتراكه فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، يعتبر نموذجًا للأسلوب الذى يفكر به الطغاة ويسلكون بناء عليه بصفة عامة.

وقد يتحلى بعض الطغاة بالتواضع والرقة واللفتات الإنسانية لإخفاء أهدافهم الإستراتيجية قبل بلوغهم السلطة ، لكن بحلول هذه اللحظة وبداية تحكم الطاغية فى رقاب العباد ، تتكشف طبيعته على حقيقتها التى ربما لم يدركها المؤيدون والمتحمسون فى سنى زحفه إلى القمة . لكن بتربعه عليها فإنه لا يهتم كثيرًا بتغليف طبيعته بالقشرة اللامعة التى عرفت عنه من قبل ، إذ يجد أن الأمور قد دانت له وأصبح الجميع تحت رحمته . وبالتالى لم تعد هناك غضاضة فى التكشير عن أنيابه ، والكشف عن طبيعته الدموية التى لا ترى فى الآخرين سوى أدوات لتنفيذ أهدافه ، ويمكن التخلص منهم ببساطة إذا استنفد أغراضه منهم ، وفى مقدمتهم الذين ساعدوه وساندوه ، حتى لا يظنوا أنهم أصحاب فضل عليه .

وتتجلى بشاعة الكارثة عندما يدرك الشعب أنه يتحكم فى الوسائل التى تساعد على تنفيذ شطحاته ونزواته . يكفى أن الشعب والجيش والشرطة رهن إشارته فى أية لحظة . فهو ليس مجرد ناقم أو واهم أو مجنون عظمة ، ويجتر أحلامه المريضة التى لا تثير سوى سخرية الآخرين ، بل طاقة حقيقية وفعلية يمكن أن تسحق كل من تسول له نفسه أن يتصدى لها . وخاصة أن نرجسيته الفاحشة ، وعبادته لذاته ، وتقديسه لعبقريته التى لم يأت الزمان بمثلها ، يجعل الآخرين فى نظره مجرد حشرات! ومن هنا كانت استهانة الطغاة بحياة شعوبهم التى فقدت القدرة على مقاومتهم والتخلص منهم ، فضلاً عن حياة الشعوب الأخرى التى يمكن أن تقع تحت وطأتهم. فهم يقيمون حمامات الدم لمن يشكون - مجرد شك - فى ولائه لهم ، ثم يقحمون شعوبهم وجيوشهم فى حروب مجنونة ، تسيل فيها الدماء أنهارًا ، وتزهق فيها الأرواح بالآلاف المؤلفة ، لتحقيق أحلامهم المجنونة ، أو لاستهلاك طاقات شعوبهم أولاً بأول حتى لا تتجمع مثل هذه الطاقات فى ثورة عارمة ضدهم .

والطاغية مهما كان جبارًا وسفاحًا مرعبًا يعد نبتة طبيعية من تربة بلده . فهو لم يهبط على شعبه من طبق طائر ، أو جاء إليه من كوكب آخر ، وإنما نشأ وتربى ونما فى مناخ اجتماعى ، وبيئة ثقافية ، وسلوكيات سائدة وصالحة لظهور أمثاله . إن معظم الناس يتصورون أن الطغيان والديكتاتورية والحرية والديمقراطية ، مسائل وقضايا ترتبط بالحكم والدولة على مستوى القمة ، وليست لها علاقة بحياة الفرد أو المواطن العادى الذى يتأثر بها ، لكنه لم يشارك فى صنعها . لكنهم لا يدركون أن الطاغية الذى يصل إلى كرسى الحكم ليسوم مواطنيه العذاب والرعب ، لا يبدأ طقوس الطغيان بمجرد تربعه على الكرسى ، وإنما تبدأ خطواته على طريق الطغيان منذ سنى تربيته الأولى.

إن الأسرة التى لا تعرف الديمقراطية فى العلاقات اليومية الحميمة بين أعضائها، كبارًا وصغارًا، لابد أن تكون تربة صالحة لاستزراع الديكتاتور الذى يمكن أن يجثم على كاهل شعبه بعد عشرين أو ثلاثين عامًا من نشأته فى مثل هذه الأسرة. ونظرًا لأن الأسرة هى الخلية أو النواة الأولى للمجتمع، فلابد أن يكون المجتمع من جنس الأسرة. فمن الصعب تصور وجود أسرة ديمقراطية حقيقية فى مجتمع ديكتاتورى أو العكس. وإذا كان الطغيان لا يلد سوى الطغيان، فإن الطريق إلى الديمقراطية وعر وشاق وطويل للغاية، وقد يستغرق أجيالاً وقرونًا، وليس مجرد سنوات.

فبريطانيا مثلاً لم تصل إلى أسلوبها الديمقراطى الذى اشتهرت به ، إلا بعد ما يقرب من سبعة قرون من الطغيان الدموى ، سواءً بين الأسر المتصارعة على الحكم أو بين القبائل والجماعات البشرية فى ويلز وأسكتلندا وأيرلندا .

وقد أثبت التاريخ عبر عصوره المتعاقبة أن للديمقراطية على المستوى السلوكى الشخصى للفرد ، مجالاً أوسع للتطبيق من مجرد المجال السياسى . فهى طريقة حياة وأسلوب متميز للنظر إلى الأشياء والمواقف ، والإحساس بالإنسانية والمجتمع ، وأيضًا السلوك السياسى والاجتماعى . إنها طريقة للتصرف حيال البشر على اختلاف

مستوياتهم البيئية والاجتماعية ، طريقة للتصرف تبدأ من قلب الأسرة وتتفرع وتتشابك وتتعقد إلى أن تصل إلى مستويات الإدارة القومية . فمثلاً يمكن أن يتراوح سلوك ربة البيت مع الخادمة أو الشغالة بين الديكتاتورية والديمقراطية ، وكذلك العلاقة بين الأب وأبنائه ، أو بين الأم وأبنائها ، أو بين الأب والأم .... إلخ

والطابع الغالب فى المجتمعات الديكتاتورية التقليدية ، كما كان الحال فى ألمانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وكما هى الحال فى معظم الدول المتخلفة (الشهيرة بالنامية) بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين، طابع يتخذ صورًا متعددة على مستوى المؤسسة ، أو المصلحة الحكومية ، أو الشركة الخاصة ، مثل سطوة رئيس مجلس الإدارة ، أو مدير القسم أو الفرع على الموظفين والعمال ، أو حتى على مستوى الحزب السياسى ، مثل انفراد زعيم الحزب باتخاذ القرارات وفرضها على الأعضاء ، برغم أن الممارسة الحزبية هى ممارسة ديمقراطية فى جوهرها . لكن هذا الزعيم الأوحد لا يستطيع أن يتحدى دورة الزمن الذى لابد أن يضع فى النهاية حدًّا لسيطرته . عندئذ لابد أن يخلفه زعيم أوحد آخر ، نشأ منذ صغره على نفس التقاليد ، ومن الطبيعى أن يحاول أن يعوض كل الذل الذى عاناه على يدى الزعيم السابق ، فيستمتع بممارسة كل أنواع السطوة والطغيان على الآخرين . وبذلك يتحول الطغيان إلى حلقة جهنمية مفرغة يدور الجميع داخلها ، أو سلسلة متصلة الحلقات لا يعرف أحد متى كانت بدايتها وإلى أين ستكون نهايتها .

والديكتاتورية هى مناخ فكرى وثقافى عام ، يكاد يكون مثل الهواء الذى يتنفسه الجميع فى صحوهم ومنامهم ، وهى أسلوب لا يعترف بالرأى الآخر فضلاً عن الكرامة الإنسانية ، ويؤثر على نحو شعورى أو غير شعورى فى مسلك الإنسان بصفة عامة ابتداء من تصرفاته اليومية مثل معاملته للشغالة والساعى ولمن هم أقل منه مرتبة فى المجتمع ، وانتهاء بالآمال والأهداف الأثيرة التى تتعلق بها حياته ، وخاصة فيما يتصل بالشهرة والمجد والسطوة والثروة .

وتاريخ الديكتاتورية تاريخ عريق وطويل وأعمق رسوخًا وتشعبًا من الديمقراطية . فقد قامت أسس الإمبراطوريات قديمًا على الاستبداد والطغيان ، فلم يكن للشعب إلا طاعة سيده طاعة عمياء . وكانت هناك طبقات عديدة كالأرستقراطيين، وهم عادة طبقة رجل السيف، وطبقة الشعب وهم غالبية الأمة المشتغلون بالتجارة والزراعة والصناعة، ثم طبقة العبيد وهم أسرى الحرب والخدم والسوقة. وبرغم أن جميع المفكرين والمؤرخين يرجعون البدايات الأولى للديمقراطية إلى الإغريق، فإن الإغريق أنفسهم كانوا واقعين تحت سطوة ملوك مستبدين لا ينازعهم منازع فى سلطانهم. وهذا دليل على أن الطبيعة البشرية أكثر ميلاً إلى الديكتاتورية منها إلى الديمقراطية، إذ إن الديكتاتورية هى الطريق الأسهل الذى يلبى كل نوازع السطوة والسيطرة والجبروت وجنون العظمة بل والتأله، فى حين أن الديمقراطية هى كبح لكل هذه النوازع وتنظيمها لما فيه خير الآخرين .

وحتى فى الفترات التى نجح فيها الإغريق والرومان فى تطبيق مبادئ الديمقراطية، كانت الديمقراطية تختلف تمامًا عن مفاهيم الديمقراطية الحديثة. فمثلاً لم تكن الطبقة العاملة تتمتع بأية حقوق سياسية أو مدنية ، فضلاً عن عدم تمتع طبقات العبيد والأسرى بنسمات الحرية . وكانت حرية أثينا وروما تختلف اختلافًا كبيرًا عن المفهوم الحديث للحرية . فالحر الأثينى بصفته مواطنًا لا يزيد على٢ ٪ من مجموع السكان ، ولم تكن للنساء أية حقوق . ولذلك كانت الصفة الغالبة على تاريخ الأمم القديمة تتمثل فى استبداد الملوك والقياصرة ، فهو سلسلة من الحروب التى تنم عن أطماع السادة الذين كثيرًا ما قادوا رعاياهم إلى مذابح الحروب باسم التاج مرة ، وباسم الدين مرة ثانية ، وباسم النعرات والشعارات القومية مرة ثالثة، وهكذا. وذلك علاوة على بعض الحروب والغزوات التى قامت بناء على الباعث الاقتصادى أو الأطماع العسكرية فى الحصول على أراض جديدة أو منافذ إستراتيچية على البحار. ولذلك فالتاريخ فى معظمه هو تاريخ الأباطرة والملوك والأمراء والقادة العسكريين، خاصة

الطغاة منهم ، وليس تاريخ الشعوب الذى لم تعرفه البشرية إلا مع ظهور علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم التاريخ الاجتماعى بصفة خاصة .

وتاريخ عالمنا الحديث يؤكد على أن هذه الظواهر والأوضاع ما تزال قابلة للتكرار إذا ما سنحت لها الظروف بذلك . والدليل على ذلك : هتلر فى ألمانيا، وموسولينى فى إيطاليا ، وفرانكو فى إسبانيا ، وسالازار فى البرتغال ، وبابا دوبولس فى اليونان ... إلخ . وهذه الظروف تمتزج فيها العوامل الشخصية الفردية بالعوامل السياسية والاجتماعية بحيث تصعب التفرقة الواضحة المحددة بين هذه وتلك. والطاغية فى مرحلة صراعه للوصول إلى الحكم ، لا يكشر غالباً عن أنيابه ، فهو حريص كل الحرص على جمع الأعوان والأتباع بقدر الإمكان ، لكن بمجرد وصوله إلى الكرسى وتحكمه فى مقاليد الأمور ، يكشف عن نواياه الحقيقية فى الانفراد بكل القرارات والأوامر والتعليمات . وسرعان ما تدرك البطانة المحيطة به قواعد اللعبة الديكتاتورية ، فتشرع فى تغذية كل منابع النرجسية وجنون العظمة بل والتأله عنده ! فيتقبل المديح فى بداية الأمر بتواضع شديد ، ثم يتحول المسار إلى تقبله كحقيقة ثابتة ، ثم يبطش بمن لا يؤدى طقوسه اليومية ، لأن النفاق فى هذه الحالة ، يصبح هو الدليل المادى على الولاء للزعيم . وويل لمن تسول له نفسه أنه قادر على إسداء النصح الخالص له .

ونظرًا لأن النفس أمارة بالسوء ، فما أسهل تغذيتها بالمديح والتقريظ والنفاق والإعجاب الذى يصل إلى درجة التأليه . وما أصعب كبح جماحها وإعادتها إلى المسار الإنسانى الصحيح ! إن فى داخل كل إنسان طاغية كامنا سواء فى عقله الواعى أو الباطن . وفى حالة الديمقراطية يمكن ترويضه وكبح جماحه من خلال الآراء والقوى المعارضة ، وبالتالى يتحول إلى طاقة فى خدمة خير الآخرين ، أما فى حالة الديكتاتورية ، فإن عياره يفلت ، ويتحول إلى سيارة منطلقة إلى الهاوية بدون «فرامل»، فى حين لا يملك ركابها سوى إغماض عيونهم قبل السقوط فيها . والمأساة الحقيقية تكمن فى أن الطاغية لا يسقط بمفرده ، وإنما يسقط شعبه بأكمله معه . وعندما يستيقظ

الشعب من كابوس الديكتاتورية ، يجد نفسه أمام سلسلة من الكوارث لا حصر لها. ذلك أن التخريب الذى أحدثه الديكتاتور فى النفوس البشرية والمنشآت المادية فى سنوات ، يحتاج إلى عقود وربما أجيال لإعادة البناء والتعمير والتصحيح .

وتؤكد النظرة الحضارية الشاملة أن المسئولية ليست ملقاة على عاتق الطاغية وحده ، وإنما على كاهل الشعب أيضًا ! فإذا كانت الكارثة آتية لا محالة ، نتيجة للعربة الطائشة المنطلقة إلى الهاوية ، فما الخوف عندئذ ، من محاولات إيقافه عند حده لعلها تتوقف عند الحافة ؟! قد يقول قائل إن هناك من المعارضين من واجه الطاغية بمفرده وتحداه ، دافعًا ثمنًا غاليًا قد يكون حياته نفسها ، إذ إن المحاولات الفردية أو المتناثرة لا يمكن أن تبنى سدًّا قويًّا فى مواجهة الطوفان الديكتاتورى ، وهذا قول صحيح إلى حد كبير . ولذلك يتحتم على المعارضة أن تسلك بحنكة وحكمة ، سواء خارج البلاد أو داخلها ، حتى تحشد الجماهير لإقامة مثل هذا السد . ولا يوجد طاغية يستطيع أن يتحدى شعبًا صمم بأكمله على مواجهته وتحديه . وكم من ثورات شعبية جارفة أطاحت بطغاة ظنوا فى أنفسهم القدرة على الرسوخ كالجبال الرواسى .

وهناك من الفلاسفة الواقعيين من يظن أن تاريخ البشرية قد أثبت أن الديمقراطية هى الاستثناء فى حين تشكل الديكتاتورية القاعدة. ولذلك يتحتم على البشر أن يكونوا دائمًا بالمرصاد لها حتى لا تترسخ وتستفحل وتوردهم موارد التهلكة فى النهاية. فلن تأتى الديمقراطية لأحد على طبق من فضة، بل هى فى حاجة إلى أجيال متتالية لترسيخ جذورها بقدر الإمكان. وهى جذور يمكن أن تصاب بالعفن وتثمر أبشع أنواع الديكتاتورية إذا لم يتعهدها أصحابها بالرعاية الدائمة فكرًا وسلوكًا، وخاصة أن مراكز القوى وبطانة الحاكم الملتفة حوله والمنتفعة بقربها منه، ظاهرة موجودة فى كل البلاد والعصور، الديكتاتورية أو الديمقراطية، مما يوجب على الحاكم أن يكون واعيًا ويقظًا لكل المحاولات التى تسعى للالتفاف حوله واحتوائه وعزله عن

النبض الجماهيرى، ثم تحويله إلى مجرد أداة لتنفيذ أهداف بطانته وهو يظن أنها أهدافه هو شخصيًا. وفى هذا يقول الفيلسوف السياسى الشهير ماكيافيللى فى كتابه «الأمير»:

«يمكن أن يقال بوجه عام إن الناس ناكرون للجميل ، ذلقو الألسنة ، حريصون على المكاسب المادية بأقل قدر ممكن من المخاطرة . وهم يضعون أنفسهم فى خدمتك مادمت تفيدهم . والأمير الذى يعتمد كل الاعتماد على كلامهم دون أن يحتاط بترتيبات أخرى واعية ومدركة لأهدافهم ، ينكب بالفقر . والناس لا يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه موضع حب مثلما يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه مثار خوف . ذلك أن الحب مرتبط بسلسلة من الالتزامات يمكن أن يخل بها الناس بدافع من الأنانية كلما خدم ذلك أعراضهم» .

أى أن مكياڤيللى يريد أن يؤكد أن الناس هم الذين يجعلون من الحاكم طاغية حتى لو لم يكن يسعى إلى ذلك ، وخاصة إذا اكتشف أن قواعد اللعبة السياسية تثبت له أن خوف الناس منه سلاح أقوى بكثير من حبهم له . ذلك أن الحب ملك لهم بحيث يمكنهم أن يمنحوه أو يمنعوه طبقًا لأهوائهم ، أما الخوف فهو سلاح ملك له بحيث يستطيع أن يشهره فى وجههم ، خاصة عندما يشعر أن هيبته مهددة أو أن زمام الأمور علي وشك أن يفلت من بين يديه ، وبالتالى فإن ميل الإنسان إلى الديكتاتورية أسرع وأسهل وأقوى من ميله إلى الأساليب الديمقراطية ، خاصة أن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذى يمكن أن يصاب بجنون العظمة . وفى هذا يقول الفيلسوف السياسى الألمانى صامويل بوفندورف فى كتابه «قانون الطبيعة والأمم» :

«إن الحيوانات لا تتصارع على طعامها إلا إذا أصبح نادرًا ، لكن البشر لا يشبعون حتى فى حالات الوفرة ، بل ويدخلون فى صراعات مميتة لا تعرفها الحيوانات . فهم دائمًا فى عطش إلى أشياء تزيد على حاجتهم ، ومصابون بالطموح الذى يعد أكثر الآثام إيذاءً لأنه يؤدى إلى كل مظاهر جنون العظمة والتأله . والإنسان هو المخلوق الوحيد ، على سطح هذه الأرض ، المصاب بهذا الداء الوبيل» .

ولاشك أن الطموح فضيلة إنسانية ، لكنه إذا تجاوز حدوده فإنه يتحول إلى جنون العظمة الذى يمكن أن يؤدى إلى كوارث لا حدود لها . وجنون العظمة يبدأ عادة من مزيج عجيب من الثقة المفرطة فى النفس والطموح الذى يليق بالعظمة المتخيلة، ثم ينتقل إلى مرحلة الغرور المطلق الذى يؤدى بدوره إلى جنون العظمة الذى يفصل الطاغية عن مجريات الأمور فى الواقع الحى ، وعن واقعه النفسى الشخصى الذى يستشعره فى أعماق نفسه . فهو يغلف نفسه بما ليس له . وكلما زادت العوازل التى يضيفها الطاغية إلى شخصيته المتربعة على القمة الباردة ، كانت قدرته على التعامل أو التفاعل مع العالم الخارجى أصعب وأشق .

وخطورة جنون العظمة أنه يشكل طفرة تترك من ورائها فجوات وثغرات ضخمة فى شخصية المصاب به . فهو يجنى ثمارًا لم يسبق له أن غرس بذورها ، أو يتوهم أنه يجنيها فى حين تؤكد حقائق الواقع الأليم أنه حصاد الهشيم . فقد اعتاد الوصول إلى النتائج قبل تهيئة الأسباب لتحقيقها . وإذا كانت النتائج لا تتأتى إلا بعد توافر أسبابها، فإنه يعمد إلى أحلام اليقظة ، يمنى النفس بما يتمنى الحصول عليه ، فيحرزه بالخيال الكاذب المريض بعد أن يكون قد فشل فى جنى ثمار حقيقية صادقة . ولا شك أن الفجوات الكبيرة التى يحدثها جنون العظمة فى الشخصية ، تجعلها شخصية جوفاء طنانة بعيدة كل البعد عن أرض الواقع .

ولا شك أن جنون العظمة ينشأ عن سوء تقدير الطاغية لنفسه ، أو بتعبير أدق نتيجة تفسيره لنفسه. فهو يغالط نفسه مغالطة لا شعورية، تنبع من مزيج من سوء التفسير من ناحية، ومن دفاع كاذب عن النفس من ناحية أخرى . ولعل الإنسان هو أقدر المخلوقات على خداع النفس بتغليف الواقع المر بخيال حلو ، أو تغطية إخفاقاته وفشله بنجاحات وانتصارات موهومة لا تنتمى إلى الواقع المعاش بصلة . ولذلك لا يتقدم مجنون العظمة إلى الأمام بل يدور فى حلقات مفرغة . فهو يعتقد بالوهم الكاذب

أو بسوء التقدير أو بسوء التفسير أنه حقق بالفعل كل الآمال المستحيلة. ولعله بهذا السلوك يتهرب من مواجهة نفسه خشية الوقوف على حقيقة الأمور التى يمكن أن تصيبه بصدمة تعريه أمام نفسه، فيرى أبعاد الوهم المريض الذى يستغرقه. ومثل هذه الصدمة لا تعيده إلي وعيه السوى ، بل تفقده توازنه، ويمكن أن تجعله كالوحش الجريح . ولذلك يصر على تجنب واقعه المؤلم حتى يظل فى مأمن من نفسه ، موهمًا الآخرين بما ليس عنده ، وبما لما يحرزه فى حقيقة واقعه .

وبحكم أنه يملك القدرة الفائقة على البطش بالآخرين ، فإن كل من حوله يتظاهر بإيمانه العميق بعبقريته ، بل ويدفع به بكل قوة إلى الدوران فى هذه الحلقات المفرغة المحمومة التى تزداد فيها ذاته تضخمًا وانتفاخًا حتى تحدث الطامة الكبرى بسقوط الطاغية ومعه الشعب الذى لابد أن يدفع الثمن كاملاً ، دون ذنب جناه سوى سلبيته التى تركت الأمور تجري فى أعنتها حتى الهاوية . فإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال ، فإن المجتمع تحت وطأته ، يتحول إلى تربة خصبة ومرتعًا لكل مظاهر النفاق والانتهازية والخداع والزيف. ففى ظل الطغيان ، يتبنى معظم الناس مواقف سياسية أو فكرية لا يؤمنون بها ، فى سبيل تحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية . أى أن الديكتاتورية تجبر المواطن على تغيير مواقفه السياسية وآرائه العقائدية حسب تغير الظروف ، وصرف نظره عن الالتزام بأى رأى صريح أو موقف محدد .

وللمواطن العذر فى هذا . فالديكتاتور نفسه يقول اليوم ما ينقضه غدًا ، ويقول غدًا ما يتخلى عنه بعد غد . فهو يعرب عن آرائه من خلال مواقف سياسية يومية تبعًا لرغباته وأهوائه وشطحاته ونزواته المتقلبة ، وليس من خلال عقيدة سياسية وفكرية متكاملة ، بل يصبح هو بشخصه المبدأ والعقيدة والصنم، وحتى إذا تبنى عقيدة معينة ، فذلك لأنها صادفت هوى شخصيًا لديه ، لكنه سرعان ما يتخلى عنها إذا ما تغيرت الظروف وإذا ما اقتضت مصلحته الشخصية وميوله النرجسية ذلك .

وسيظل الإنسان مهددًا بأشباح الديكتاتورية وكوابيسها إذا لم يتسلحْ بالوعى الديمقراطى الذى يحرص على حقوق الإنسان حرصه على حياته . وخاصة أن قواعد اللعبة السياسية تثبت أنه كلما ارتقى المجتمع فى مدارج العلم والثقافة والحضارة والوعى زادت حصانته ومناعته ضد الإصابة بأمراض الديكتاتورية . وكلما تعثر فى قيود التخلف والجهل والرجعية ، أصبح نهبًا لكوابيس الديكتاتورية وأنيابها ومخالبها ، ولذلك فإن نظرة سريعة على خريطة العالم المعاصر توضح أن الدول الديمقراطية هى الدول المتقدمة والمنطلقة إلى آفاق الألفية الثالثة، فى حين أن الدول الشمولية هى الدول التى ترسف فى أغلال التخلف ، وعاجزة عن اللحاق بركب الحضارة المعاصرة.

★ ★ ★

(٤٣) مأزق السلام

كان السلام حلم البشرية عبر العصور ، منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل وحتى الآن . ظل حلمًا صعب التحقيق نظرًا لما تنطوى عليه النفس البشرية من غرائز الصراع والاقتتال والرغبة فى السيطرة والسطوة والهيمنة ، لدرجة أن السلام يكاد يشكل استثناء فى مواجهة قاعدة الصراع والحرب والتدمير ، التى تمسك بخناق العالم بلا هوادة. وهى قاعدة كثيرًا ما تقف أمامها قواعد اللعبة السياسية عاجزة ، مهما كان دهاء الساسة الذين يمارسونها . وحتى فى حالة النجاح فى تحقيق معاهدات السلام بين مختلف الدول ، فإن هذه المعاهدات تظل رهنًا بما يجرى على أرض الواقع من متغيرات، بل ويمكن أن تتحول إلى حبر على ورق إذا تنافرت هذه المتغيرات مع بنودها ، ذلك أن وعد الحر ليس دينًا عليه فى قواعد اللعبة السياسية، أو كما يقول المثل المصرى الشعبى: «اللى تغلب به ، العب به» .

وفى كتاب «ثمانية آلاف معاهدة سلام» يتناول المفكر الفرنسى جاستون بوتول بالتحليل والدراسة ، قضية الحرب والسلام الأبدية الأزلية فى تاريخ البشرية، ويحاول رصد أسبابها ودوافعها والاتجاهات والمحاولات التى لا تتوقف من أجل السيطرة عليها والتخفيف من حدتها وبشاعتها ، بل لقد أثبت التاريخ أن القضاء الكامل على اشتعال الحروب ، من رابع المستحيلات . ويعد جاستون بوتول مؤسسًا لعلم أطلق عليه مصطلح البوليمولوچيا المنحوت من كلمتين هما Polomos الحرب و Logos العلم . ويتناول هذا العلم دراسة ظاهرة الحرب والمأزق المتجدد للسلام من الزاوية الاجتماعية تمييزًا له عن علم الحرب العسكرى.

وبرغم ميل الإنسان إلى الصراع العسكرى مع الآخرين ومحاولة الهيمنة عليهم، فإن الأطراف المعنية كانت تلجأ دائمًا فى مرحلة من مراحل الصراع إلى عقد معاهدات للسلام قبل أن يتحول الصراع إلى نزيف لا قبل لهذه الأطراف به. ويسجل التاريخ أن أقدم معاهدة سلام كانت بين مملكة إيبلا ومدينة أبارسال حوالى عام ٢٢٨٠ قبل الميلاد. وربما أسقط التاريخ ذكر معاهدات عقدت بعد ذلك ، لكن أشهر معاهدات السلام التى ذكرت فى التاريخ بعد ذلك بحوالى ألف عام، وهى التى تمت بين رمسيس الثانى وحاتوشلى الثالث ملك الحيثيين عام ١٢٧٨ قبل الميلاد . والجدير بالذكر أن بنود هذه المعاهدة كانت قريبة إلى حد كبير من بنود معاهدة إيبلا وأبارسال ، التى سجلت على الفخار فى ثمانية عشر بندًا ، وفى ٦٣٢ سطرًا . وليس هناك ما يثبت أن الملك المصرى والملك الحيثى كانا على علم بهذه المعاهدة ، ولذلك فإن التشابه فى بنود معاهدات السلام يدل على التشابه فى قواعد اللعبة السياسية والعسكرية ، وثوابت النفس البشرية التى تؤكد أن لكل صراع نهاية بطريقة أو بأخرى.

وقد اختلفت الآراء والتوجهات فيما يتصل بالأسباب التى تؤدى إلى انهيار السلام ، وكذلك الأساليب والمبادئ لإحلال السلام . فهناك من يقول إن تعاظم قوة دولة معينة ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، لابد أن يغريها بفرض سطوتها على جيرانها ، ولذلك فإن توازن القوى شرط ضرورى لحفظ السلام . وهناك من يعزو العدوان إلى غرائز متأصلة فى التكوين البشرى ، يصعب نزعها ويمكن تهذيبها وتلطيفها وإعلاؤها . وهو التيار الذى الذى رسخته مدرسة التحليل النفسى بزعامة سيجموند فرويد الذى أكد أن الصراع ليس نتيجة لأسباب تعانى منها البشرية ، بل هو سبب أساسى نابع من طبيعة النفس البشرية ، بصرف النظر عن الدوافع السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الديموجرافية... إلخ. ولذلك فإن الصراع هو القاعدة فى حين يمثل السلام استثناء منها .

وتؤكد الوقائع التاريخية عبر العصور ، تشابه الأسباب التى تؤدى إلى انهيار

السلام، وكذلك الأساليب والمبادئ التى تسعى لإحلاله ، مهما بدت فى ظاهرها مختلفة ومتنوعة ، فما جرى فى الماضى يكاد يكون صورة لما يجرى الآن على سطح الأرض ، وإن اختلفت المظاهر والأدوات . ويبدو أن البشر سيظلون حائرين أمام هذه الأسباب والدوافع دون أن يتحقق حلمهم فى سلام دائم قائم على العدل . فهو حلم لابد أن يتلاشى أمام تواتر مشاهد الحرب من عصر إلى آخر دون أن تستطيع الثقافات أو الديانات أو الإنجازات العلمية إيجاد حل لها .

وتوضح معاهدات السلام التاريخية التى عقدت فى أعقاب الحروب ، تماثلاً فى الجوهر . فهى تسعى إلى إقامة سلام دائم ، وإن اختلفت صيغها باختلاف الزمان والمكان ، لكن ذلك السلام المنشود ما يلبث أن يُنقض ، إذ لا يكفى أن تعقد المعاهدات أو تسن البنود لضمان تحقيقه . فالحرب أشبه بالمرض الذى يحل بالإنسان ، وكما أن المرض لا يعالج بالرقى والسحر والتعاويذ ، كذلك الحرب لا يتم تجنبها ومنعها بالأوامر والنواهى والشروط المدونة فى بنود المعاهدات بين الدول ، والتى لا تختلف كثيرًا عن الرقى والتعاويذ التى قد توحى بالشفاء من المرض لكن أصل الداء يظل كما هو .

ولا يوجد فرق جوهرى بين المعاهدات القديمة والحديثة . فمثلاً يشير رمسيس ملك مصر وملك الحيثيين فى المعاهدة التى وقعاها بعد معركة قادش عام ١٢٩١ قبل الميلاد ، إلى روابط الأخوة بينهما ، وهى روابط ما تزال شعوب المنطقة تعتز بها ، وبلغت قمتها فى الوحدة التى تمت بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ بعد الميلاد ، لكن معاهدات السلام القديمة كانت تملى بإرادة حاكمين مستبدين يريان أن إقامة الحرب والسلام مرتبطة بمشيئتهما الذاتية ، وذلك باستثناء معاهدات السلام الإغريقية التى وضعت إرادة الشعب فى اعتبارها ، خاصة فى مسائل تقرير المصير ، نظرًا لتبدل نظام الحكم من السلطة المطلقة التى كانت سائدة فى الدول القديمة إلى سلطة مجالس المدن عند الإغريق . لكن ذلك لم يمنع أيضًا نقض تلك المعاهدات بين مدن اليونان المتنازعة بعد

زمن قصير ، مما يدل على عدم وجود معاهدات دائمة للسلام ، قد تستمر لفترات طويلة، لكنها تظل مرتهنة بالمتغيرات التى لابد أن تطرأ ، سواء أكانت بين دول ديكتاتورية أم دول ديمقراطية .

وقد ظن بعض المفكرين الإستراتيچيين -خاصة فى عصور ازدهار الإمبراطوريات- أن قيام دولة قوية تخضع الدول الأخرى لسلطانها أو تدمجها فيها ، يمكن أن يكون ضمانًا لاستقرار السلام وترسيخ معاهداته . لكن التاريخ أثبت خطل هذا التوجه ، سواء بالنسبة للإمبراطوريات القديمة أو الحديثة . فقد تم عقد ثمانية آلاف معاهدة تقريبًا بين عامى ١٥٠٠ قبل الميلاد و ١٨٦٠ بعده ، أى خلال ثلاثة آلاف عام ، لم يكن مصيرها أفضل مما سبقها أو لحقها . فكانت أقرب إلى كونها هدنة منها إلى سلام دائم . وكان المفكر الإستراتيچى إيمرى راڤيس من المؤمنين بدور الإمبراطوريات فى حفظ السلام العالمى ، لدرجة أنه صرح بأنه من الأسهل على الولايات المتحدة - مثلاً - أن تدير اليوم حربًا فى الشرق الأقصى مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى يوليوس قيصر ليقود حربًا فى إنجلترا ومصر، وأنه من الأفضل وجود دول قوية لتوحيد العالم ووضع حد للحروب الإقليمية والقبلية .

لكن قواعد اللعبة السياسية أثبتت أن دولة القوة الواحدة لا يمكن أن تنجح فى إقرار سلام عالمى ، مثلها فى ذلك مثل الإمبراطوريات القديمة التى تولدت داخلها حروب أهلية لم تستطع أن تتجنبها برغم قوتها وجبروتها . فمن المعروف أنه يستحيل منع العنف دون معالجة الأسباب الداخلية التى تؤدى إليه ، منها معالجة عدم التوازن بين التكاثر السكانى والموارد . وحتى عندما عملت الإمبراطورية البريطانية على تقسيم الهند إلى هند وباكستان ، لم يحل هذا التقسيم دون نشوب صراعات داخلية سواء فى الهند نفسها أو باكستان . وربما كانت الحلول الفيدرالية كطريقة للسلام من أفضل ما توصل إليه العقل البشرى ، إذ تعايش كثير من الدول فى نظام فيدرالى يجمع بين شعوب عدة . وهذا النمط عرفته البشرية منذ عصور قديمة وخاصة فى الغرب ، ويرجع

السر فى نجاح النظام الفيدرالى أنه يملك من المرونة ما يمكنه من امتصاص صدمات عنيفة، فالمشكلات التى تقع فى دولة أو ولاية فى الاتحاد الفيدرالى ، لا تنتقل بالضرورة إلى أماكن أخرى فى هذا الاتحاد ، لأن القوانين والسياسات والظروف يُسمح لها بالاختلاف والتنوع طبقًا لظروف كل دولة أو ولاية على حدة . ولعل النظام الفيدرالى المطبق على العلاقات بين الولايات الأمريكية ، هو الضمان الفعلى والعملى لاستقرار النظام الأمريكى .

ومع بزوغ عصر القوميات منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وجد بعض الساسة والقادة المتحمسين لبلورة القومية وترسيخها ، فرصة فى انتشار التيار القومى لتخفيف احتمالات الصراع والحرب ، باعتبار أن هذا التيار قام على أنقاض النظامين الإقطاعى والملكى ، ويعد تطويرًا إنسانيًّا وحضاريًّا لهما . لكن فكرة القومية لم تحل مشكلة الصراعات والحروب، بل أججتها بدافع التعصب القومى وعبادة الأمة وزعيمها بعنصرية متطرفة بل ومدمرة . ويكفى للاستشهاد على ذلك بالنعرات القومية التى أشعلها أدولف هتلر فى ألمانيا ، والهوس القومى الذى أوحى للألمان بأنهم أرقى وأنقى جنس على الأرض ، وخلق منهم آلة حربية دفعت العالم أجمع إلى أتون الحرب العالمية الثانية التى أحدثت دمارًا لم تعرفه البشرية من قبل ، وانتهت بتدمير ألمانيا نفسها .

كما أدت نظرية القومية إلى انبعاث الشعور القومى لدى التجمعات الصغيرة وطموحها إلى الاستقلال ، مما خلق مشكلات أثارتها قوميات صغيرة تعيش فى وسط قوميات أكبر منها . وقد جر ذلك إلى حروب دامية كحرب الشمال والجنوب فى الولايات المتحدة أو ما عرف بالحرب الأهلية ، وما يدور الآن من صراعات وحروب قومية فى البلقان ، وحرب الشيشان فى روسيا ، والباسك فى أسبانيا ، والتاميل فى سيريلانكا ، والجزر التى تحارب للاستقلال عن أندونيسيا ، والبربر فى الجزائر ، والانفصال الهادئ المتحضر الذى وقع بين شطرى تشيكوسلوفاكيا السابقة ... إلخ؛ ولذلك بدا المبدأ القومى أكثر النظريات السياسية دفعًا للعنف والانقسام . وكانت

الحروب القومية التى فرضتها نزعة الاستقلال والوحدة القومية من أعنف الحروب كالحرب الأهلية الأسبانية . ذلك أن الحروب الأهلية كانت فى معظمها حروبًا قومية، وإن كانت الدوافع الدينية والصراعات الأيديولوچية والطبقية لها دور لا يمكن تجاهله فى هذا المجال .

وهناك رأى لبعض المؤرخين والمفكرين الإستراتيچيين يفيد بأن مبدأ إقامة توازن بين الدول بحيث تصبح قواها متعادلة ، يساعد على وقف الحرب. كما أن انهيار الإمبراطوريات أدى إلى التجزئة والتفتت وحكم المدن والمناطق ، لكن قواعد اللعبة السياسية تشير إلى ضرورة اشتراك هذه الأجزاء فى اتحادات تقوم بينها بهدف إقامة توازن بين القوى ، فإذا كانت الوحدة الاندماجية تشكل نوعًا من الكبت أو القيد أو القهر ، فإن الشكل الاتحادى أكثر مرونة وحرية بالنسبة للأطراف المعنية ، ويشكل قدرة على امتصاص الصدمات وتجنب الاحتكاكات الحميمة .

ولا شك أن المصالح الاقتصادية كانت من أهم أسباب اندلاع الحروب. من هنا كان حرص بعض المفكرين والاقتصاديين والسياسيين على التخفيف من غلواء السباق التجارى والمنافسات الاستعمارية التى رأى فيها إرميا بنتام - ١٧٨٩ م - السبب الرئيسى للحروب فى العالم . ويعد بنتام من الرواد الأول للعولمة الاقتصادية حين دعا منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى حرية التجارة ، وكان يعتقد أن إلغاء الإجراءات الجمركية وحرية المبادلات التجارية سبيل مثالى لسلام عالمى دائم ، كما رأى أن المستعمر يعوق التنمية الاقتصادية وحرية الحركة للشعب الواقع تحت نيره . والدليل على ذلك أن تحرر أمريكا من الاستعمار البريطانى أدى إلى ازدهارها الاقتصادى.

ومن الواضح أن القرن التاسع عشر الذى تحققت فيه حرية التجارة ، كان أكثر القرون سلامًا ، ولم تقع فيه سوى حروب إقليمية محدودة ، لكن مسار الحركات الاستعمارية فى نهايته ، أثبت صعوبة تطبيق نظرية بنتام ، إذ إن هذه الحرية نفسها

أتاحت الفرصة للقوى الاستعمارية كى تصول وتجول بين الشعوب المتخلفة ثم تفرض هيمنتها عليها لتستنفد كل ثرواتها ومواردها . وكان من الطبيعى أن تشتعل الصراعات والحروب بين الدول الاستعمارية المتكالبة على مناطق النفوذ والثروة والمنافذ الإستراتيجية سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى فى أوروبا نفسها. وبلغت هذه الصراعات والحروب قمتها فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ثم تجاوزتها إلى قمة أعلى فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

وليس من السهل رصد أسباب أو بواعث محددة لتفسير ظاهرة الحرب التى استعصت على أى تقنين لقواعدها المتجددة والمتغيرة باستمرار ، طبقًا لظروف كل حرب وملابساتها المغرقة فى الخصوصية . بدليل أن كل النظريات التى حاولت إخماد الحروب ونزع فتيل اشتعالها ، أخفقت إلى حد كبير . فمثلاً تركت الحرب العالمية الثانية آثارها المدمرة على العالم كله ، وخيم يأس قاتل على النفوس من الوصول إلى السلام الذى يمكن أن يستمر لأطول مدة ممكنة ، وليس السلام الدائم المستحيل بطبيعته . فلم يستفد العالم من دروس هذه الحرب الرهيبة ، مما أكد بدليل لا يقبل الشك أن الحرب سوف تستمر مادامت أن هناك حياة على الأرض ؛ برغم أنها أكبر خطر يهدد كوكبنا الأرضى فى الصميم ، لدرجة أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت بدورها حربًا هى الأخرى وإن كانت باردة .

ففى خلال فترة الحرب الباردة ، أثبتت قواعد اللعبة السياسية أن الصراع هو الوجه الآخر لعملة الحياة التى قد تبدو براقة فى بعض الأحايين . من هنا كانت ضرورة المحافظة على توازن القوى ، وخاصة العسكرية منها ، بصفتها السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن الدولى . كما تم الاعتماد على سياسة الردع العسكرى لضمان منع الحرب أو على الأقل الحد من انتشارها . لكن مع سقوط الاتحاد السوڤيتى ، وانتهاء نظام القطبية الثنائية، وبالتالى أصبحت الحرب الباردة فى ذمة التاريخ، فإن العالم أصبح يمر بمرحلة

انتقالية غائمة الملامح فى مواجهة ظاهرة غامضة ومتشعبة ومعقدة ، هى ظاهرة العولمة . ونظرًا لفقدان توازن القوى بحيث أصبحت الولايات المتحدة هى القوة العسكرية العظمى ، فقد نادت القوى الأخرى الأقل فى الكم والكيف ، باللجوء إلى توازن المصالح ، وإحلال التعاون الاقتصادى والثقة المتبادلة محل الردع والتنافس المدمر.

فى خلال الحرب الباردة كان اهتمام حكومات الدول الكبرى منصبًّا أساسًا على البعد العسكرى للأمن ، حين كانت القوة العسكرية هى المرجعية الوحيدة للدفاع عن السيادة أو فرض الهيمنة ، وخاصة أن العدو معروف وواضح وتم رصد قواه العسكرية بشتى الطرق والوسائل . فعن طريق ممارسة القوة أو التهديد بها ، استطاعت الدول أن تحافظ على كيانها وأن تحقق أهدافها . ولذلك أصبح محور السياسات الدولية متمثلاً فى سياسات القوة ، كما أصبح الأمن أو السلام مرادفًا لحماية الدولة من التهديدات الخارجية المتمثلة فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والنووية التى قد تشجع من يمتلكها على الغزو والهجوم وشن الحملات العسكرية . من هنا كان المأزق المتجدد الذى يعانى منه السلام الذى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مواجهة انتشار أسلحة التدمير الشامل.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، تغير مفهوم السيادة القومية تحت ضغوط تيارات العولمة التى تسعى لإزالة الحواجز التقليدية بين مختلف الدول ، واحتل مكانه مفهوم المصالح الحيوية والإستراتيجية التى يجب أن يحققها الأمن ويحافظ عليها ، وبالتالى يمنح السلام والاستقرار فرصة الرسوخ والاستمرار . ونظرًا لأن السلام هو حلم البشرية جمعاء ، فلا يوجد من يجرؤ أن يعلن أنه يقف ضده. بل إن من يعملون ضده بالفعل يرفعون شعاراته وأعلامه خفاقة ليخفوا أهدافهم التدميرية، وفى حالات كثيرة حل مفهوم الأمن محل مفهوم السلام ، وانطوى على قائمة طويلة متعددة الأبعاد والأعماق ، بعض بنودها واضح والباقى يكتنفه الغموض . فقد أصبح من التهديدات التى يجب على الأمن مواجهتها لتوفير الحماية والاستقرار والسلام الدولى : حركات

اللجوء والهجرات الجماعية ، وتلوث البيئة ، والإرهاب ، وانتشار المخدرات ، وغسيل الأموال ، ومرض الإيدز والإيبولا ، ونضوب المصادر الطبيعية، والديون، والانفجار السكانى ، والبطالة، والجريمة المنظمة ، وصحة الكائنات الحية ، وإهدار حقوق الإنسان ، واستغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجى ، والعنف الطائفى ، وأزمة الطاقة والمياه ، والكوارث الطبيعية ، والمنشآت الصناعية غير الآمنة ، وانتقال التكنولوچيا المتقدمة، وغير ذلك من المشكلات والأزمات التى تعتبرها القوى الكبرى تهديدًا متجددًا للسلام .

ويتجلى مأزق السلام الذى دخل مرحلة حرجة من التعقيد والتشعب ، فى التفاعلات والصراعات والتهديدات التى قد يكون الكثير منها نتيجة للبعض الآخر. ولذلك فإن إضافة هذه الأبعاد للأمن ستؤدى إلى اختلاط وغموض التهديدات والمخاطر وتداخل إشكالية الصراع مع البيئة على مختلف المستويات، واتساع مفهوم وجوهر الأمن ليعتمد على أدوات وآليات ومعالجات جديدة لضمان هذا الأمن وتحقيقه ، وبالتالى أصبح الحديث عن التهديدات والمخاطر بديلاً عن الحديث عن العداوات التقليدية والعدوان المسلح المباشر والغزو العسكرى الخارجى ، كما أصبح التقييم للقدرات والإمكانات والقوى الغامضة لهذه التهديدات والمخاطر بديلاً عن حسابات القوة العسكرية والإمكانات القتالية . وقد حتم هذا على صانع القرار السياسى العسكرى أن يدرس قدرات وإمكانات الخصم العسكرية والاقتصادية والتكنولوچية والمعلوماتية ، حتى يتعرف على مدى ما يعكسه ذلك من قيود وشروط على حريته فى اتخاذ القرار .

وفى ظل العولمة التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، لم يعد هناك أحد بمأمن من هذه التهديدات والمخاطر المشتركة التى يواجهها العالم ، والتى قد تختلف من دولة إلى أخرى ، أو من قوة إلى أخرى طبقًا لإمكانات وقدرات المواجهة المختلفة بطبيعتها. لكن هذه العولمة التى تسرى فى العالم فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، لم تمنع

ظهور القوميات وانتشار العصبيات بل والصراعات القبلية فى أفريقيا ووسط آسيا والبلقان ، والتى تمثل تحديًا كبيرًا للأمن الدولى وبالتالى السلام العالمى . بل إن هناك ردة تاريخية للأخذ بالثأر نتيجة للخلافات العرقية والطائفية والإثنية التى تتحدى حتى الإمكانات القديمة التقليدية للأمن الذى سرعان ما عاد يسعى لمواجهة انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ، مع الحجر على تصدير التكنولوچيا المتقدمة للأسلحة، مما أدى إلى تناقض واضح وحاد بين حجم التهديدات وأبعادها ومتطلباتها وأولوياتها وبين متطلبات الأمن وشروطه وآليات السلام وطاقاته على مواجهة التحديات وعلاجها واستيعابها . ومن الواضح أن مفهوم الأمن الدولى يعانى فى مطلع القرن الحادى والعشرين من سوء الإدراك وغموض الرؤية لأهداف وتوجهات السلام العالمى كما يجب أن يكون .

ولم تتجاوز وسائل تدعيم السلام العالمى الاعتماد على القانون الدولى، والمناداة بنشر الممارسة الديمقراطية ، وإصدار الأمم المتحدة لدراسات ضافية لمناهج تجنب الحرب، وترسيخ آليات الدبلوماسية الوقائية من خلال بنود : صنع السلام ، حفظ السلام، فرض السلام، تدعيم السلام ، والعمل الإنسانى الوقائى . كذلك تحاول الأمم المتحدة تنظيم المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تضمن مراقبة تداول الأسلحة التقليدية الرئيسية ، وحظر نقل التكنولوچيا العسكرية المتقدمة ، ومنع استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، وتشكيل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيميائية . لكن كل هذه الوسائل تظل محصورة فى نطاق المساعى الحميدة والآمال المنشودة العاجزة فى معظم الأحوال عن أن تتحول إلى حقائق مادية على أرض الواقع .

والأبعاد الجديدة للأمن والتى تدعيها القوى العظمى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، هى مجرد بدعة تحاول أن تغطى بها أهدافها الحقيقية فى السيطرة والهيمنة ،

بحيث يعتبر من يفكر فى التصدى لها ، عنصرًا مهددًا للسلام العالمى ولابد من إيقافه عند حده بطريقة أو بأخرى . ذلك أنه بانتهاء الحرب الباردة أصبح السلام مهددًا فى أماكن متعددة ومتفرقة فى العالم . فقد ظهر عدد من الصراعات التى أدت إلى مواجهات عسكرية سواء فيما بين الدول أو فى داخل الدول ، ولم تستطع قيم السلام التى تنادى بها الأمم المتحدة أو الأبعاد الجديدة للأمن التى لا تسأم القوى الكبرى من الحديث عنها ، أن تمنع قيام مثل هذه الصراعات، وخاصة التى جدت فى منطقة البلقان أو قلب أوروبا ، أى فى المناطق ذات الحيوية الإستراتيجية البالغة للمصالح الغربية ، فى حين فتحت ميادين القتال القبلى والعنصرى والإثنى على مصراعيها فى الجنوب الفقير وبعض المناطق الأخرى لتصبح ميادين اختبار للأسلحة الجديدة ، وتدريب قوات الغرب تدريبًا حيًا فعليًا وليس على سبيل البيان أو المناورة . وبالتالى يمكن أن تستمر الحروب ما دامت نائية عن مناطق المصالح الغربية .

وتوالت المآزق التى عانى منها السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث أصبحت احتمالات الصراع ومتطلبات الأمن أكثر تعقيدًا من ذى قبل . كان العمل يجرى ببساطة لمواجهة خطر الشيوعية واحتمالات حدوث حرب عالمية أو نووية حتى لوكانت مستبعدة لدرجة الاستحالة أحيانًا، لكن بعد تفكك حلف وارسو أعلن حلف الأطلنطى أن العدو الجديد هو الإسلام، وذلك على لسان وزير الدفاع الفرنسى فى يونيو ١٩٩٢، وسرعان ما أضيف إليه عدو آخر وهو الإرهاب الدولى على لسان وزير الدفاع الأمريكى فى أغسطس ١٩٩٢. وفى السنوات التالية أصبح عدو حلف الأطلنطى هو من يعكر صفو السلام العالمى ، ويقاوم التقدم بالمفهوم الغربى . وهى ذريعة الحلف للحفاظ على استمراره وبقائه بل وتوسعه لمواجهة الأعداء الجدد .

ومأزق آخر للسلام يتمثل فى اتساع الفجوة بين طموحات الدول المحركة لتيارات العولمة تجاه إجماع كونى لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وبين ضعف قدرة الدول النامية والمتخلفة لمواجهة هذه الموضوعات المصيرية

على المسرح السياسى الدولى ، وخاصة أنها تواجه مشاكل أخرى طاحنة مثل الانفجار السكانى والأوبئة والمجاعات والفقر، كما تعانى من موروث استعمارى من نزاعات الحدود وصراعات قبلية وعرقية وطائفية، مما يؤدى إلى انفجارات متتابعة على شكل حروب مدمرة ودامية .

أما الديمقراطية فليست هى الحل السحرى الذى يقضى على كل ما يهدد السلام كما تدعى الدول القائدة للنظام العالمى الجديد ، إذ تصر هذه الدول على أن الديمقراطية هى خط الدفاع الأساسى ضد الحرب على أساس أنه فى ظل النظم الديمقراطية يصعب الانفراد باتخاذ قرار بالحرب مما يقلل من احتمالات نشوبها . إن هذا أمر مشكوك فيه تمامًا ، بدليل أن الدول التى قامت بإشعال الحرب العالمية الأولى : ألمانيا وفرنسا وبريطانيا كانت من الدول الديمقراطية بمقاييس عام ١٩١٤ . ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من أن تكون الديمقراطية ذات فائدة عملية لمنع الصراعات المسلحة، إذا أدركت الدول والشعوب ضرورة السلام الذى يؤثر المصالح الإنسانية العالمية على مصالحها القومية الضيقة والمؤقتة . وهذه أمنية ليست سهلة المنال .

هكذا لم تختف الوسائل والأدوات القديمة والتقليدية للأمن الدولى، وعادت القوى العظمى إلى استخدام سياسة الردع كسبيل لمنع الصراع المسلح وحفظ الأمن ليس فقط على المستوى الإقليمى ولكن على المستوى الكونى أيضًا . وقد اتفق معظم المفكرين الإستراتيجيين على أن هموم الحرب الباردة ومشاغلها قد صرفت الأنظار والاهتمامات عن المشكلات الحقيقية للسلام فى أبعاده الأخرى ، من اقتصادية واجتماعية ومعنوية وثقافية وسياسية . ووقع السلام فى مأزق أكثر تعقيدًا وتشعبًا ومراوغة، مما يحتم مواجهة هذا المأزق المتصاعد فى خطورته ، والذى دفع بكثير من المفكرين والكتاب فى الدول الكبرى إلى التساؤل عن الأسباب التى أصبحت ذرائع غير منطقية بل ومريبة للاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة وقدرات نووية هائلة ، وسعى

دؤوب لإقامة وتوسيع الأحلاف العسكرية التى ظن الكثيرون أنها انتهت بانتهاء الحرب الباردة ، إذ لم يعد هناك أى تهديد عسكرى مباشر للأمن الدولى والسلام العالمى.

وكان لابد من البحث عن ذرائع تبدو منطقية وإنسانية فى حرصها على الحفاظ على السلام . فسارع أعضاء حلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة إلى البحث عن تهديد عسكرى مشترك ومباشر للأمن ، وهو تهديد صناعة أمريكية فى معظم الأحوال، وخاصة أن الإعلام الأمريكى المدوى ليل نهار فى العالم أجمع ، يستطيع تعظيم قدرات هذا التهديد وتعميق إمكاناته ، وتضخيم أطماعه ، والتهويل من آثاره على السلام العالمى ، بما يتناسب مع ما تريد الحفاظ عليه من ترسانتها العسكرية ، وبشرط أن يكون موزعًا على مختلف قدرات العالم وفى مناطق إستراتيجية بها مصالح غربية حيوية، ومن هنا وقع الاختيار المصنوع على إيران والعراق وليبيا فى منطقة الشرق الأوسط، وكوريا الشمالية وباكستان بعد تفجير قنبلتها النووية وأفغانستان فى جنوب شرق آسيا، وكوبا وهاييتى وكولومبيا (المخدرات) فى أمريكا الجنوبية ، ومنطقة البلقان فى أوروبا، وبؤر الصراع القبلى والإرهابى فى أفريقيا .

ومع ذلك فقد برزت تهديدات حقيقية وفعلية للسلام العالمى لم تكن موجودة من قبل ، مما يدل على أن السلام سيظل يعانى من مآزق متواصلة ومتتابعة وخطيرة ، مادامت هناك حياة على الأرض ، فمثلاً انتشرت أسلحة الدمار الشامل نتيجة لتفكك الاتحاد السوڤييتى وقيام بعض الجمهوريات السوڤيتية السابقة ببيع ما تيسر من هذه الأسلحة ، أو تكنولوچيا إنتاجها ، أو حتى تصدير خبراتها إلى حكومات غير مستقرة أو قوى غامضة مريبة ، مع ضياع الرقابة المركزية على هذه الأسلحة . وبالتالى وجد العالم نفسه فى مواجهة ابتزاز نووى من دول أو قوى خارج السيطرة الكونية ، فى حين أن دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا ، ليس لديها أى دفاع فعال ضد هذا النوع من التهديد الذى لا يمكن تحديد مصدره أو احتمالات وقوعه سواء على المستوى الزمنى أو المكانى ، برغم كل إمكانات تظام الدفاع الكونى الذى تقوده الولايات المتحدة .

هناك أيضًا التهديد المتجدد نتيجة للأزمات المتفجرة التى تتمثل فى القوس الذى تشكله تركيا العلمانية وإيران الخومينية مارًا بالعراق البعثية، وخاصة أن الغرب لا يملك أية آليات أو أدوات أو مبادرات لمعالجة هذه المشكلة التى تتفاقم يومًا بعد يوم، مما قد يدفع بتحالف إيرانى روسى وتحالف عراقى / روسى ، وغير ذلك من التحالفات التى تضاعف وتعمق أبعاد المأزق الذى يعانى منه السلام العالمى .

كذلك هناك الفجوة الآخذة فى الاتساع والعمق بين الشمال الغنى والجنوب الفقير : الشمال الذى استطاع أن يضبط نموه السكانى مع موارده الطبيعية والإنتاجية والاقتصادية حتى لا يحافظ على مستواه المعيشى فحسب، بل يرتقى به دائمًا إلى مستويات أعلى ، والجنوب الذى دمره الانفجار السكانى والصراع القبلى ، والأوبئة ، والمجاعات والكوارث الطبيعية ، وتبديد المصادر الطبيعية أو ندرتها ، والهجرات الشعبية إلى مناطق الجذب ، وبروز نزاعات المياه ، وتصاعد العنف ، وانتشار الاضطرابات . وكان المؤتمر الدولى الذى عقد فى بكين فى مارس ١٩٩٦ لإدارة أزمات الموارد المائية فى المدن الكبرى ، قد أعلن أن نقص المياه الناجم عن التصاعد الصاروخى لعدد سكان العالم، ومع الإسراف الزائد فى استخدامها ، سيؤدى إلى اندلاع الحرب فى القرن الحادى والعشرين . كذلك فإن فرنسا وألمانيا فى طريقهما لمواجهة أزمة كبرى وهى أزمة اللاجئين التى سيترتب عليها أعمال عنف وإثارة اضطرابات داخلية .

وفى مجال الأمن البيئى ، وقع السلام فى مأزق متشعب ، ويصعب الخروج منه لأن دهاليزه وكهوفه متعددة ، فإذا ما نجح فى الخروج من أحدها وجد نفسه فى آخر أكثر التواءً وعتمة . وكان هذا المأزق هو الموضوع الرئيسى لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٢ ، وهو المؤتمر الذى عرف بقمة الأرض التى أصبحت تعانى من تغير المناخ وتآكل طبقة الأوزون التى تحمى الحياة من الأشعة الكونية ، وتدمير الغابات وهى رئة العالم ، وانتشار الفقر ، وتلوث البحار ، واختبارات

الأسلحة النووية ، وحوادث المفاعلات والمنشآت الصناعية المدمرة ، سوف تؤدى إلى هلاك البشرية مما يتطلب ضرورة المواجهة الكونية له .

هكذا أصبح السلام العالمى فى حاجة ملحة لوضع صياغة جديدة للسياسات الأمنية الكونية لتصبح منظومة نظرية وتطبيقية ، تجمع بين المساعدة فى التنمية وتحقيق الرخاء الاقتصادى والعدالة الاجتماعية واستخدام التكنولوجيا لوضع حلول مناسبة للأمن البيئى والاقتصادى ، وبين الاعتماد على قوة ردع لمنع الحرب والتدخل عند الحاجة لحماية الأمن والسلام العالميين، مع ضرورة توافر درجة ما من المكاشفة والشفافية. وهو ما يضع دور القوات المسلحة فى المستقبل تحت ضوء جديد سواء على المستوى الدولى أو المحلى ، إذ إن هناك متغيرات تضع القوات المسلحة أمام مسئوليات جديدة ومختلفة فى مواجهة متطلبات السلام العالمى والتهديدت الجديدة للأمن فى مختلف بقاع العالم . بل إن هناك أصواتا تثير قضية إنشاء تنظيمات أخرى - غير القوات المسلحة - لمواجهة هذه التهديدات التى تحتاج إلى مرونة أكثر قد تصل إلى حرب العصابات .

لكن الدول الكبرى وضعت هذه التساؤلات فى اعتبارها بحيث أصبحت الجيوش أقل حجمًا وأكبر تأثيرًا ، مع اختراع أسلحة فعالة للغاية لكنها لا تقع تحت بند أسلحة الدمار الشامل . وهو ما يتطلب تكاليف باهظة ، لا تستطيع سوى الدول الكبرى الوفاء بها حتى تمكنها النوعية ذات الكفاءة العالية من السيطرة على الكمية ذات الكفاءة الضعيفة . وهو ما يشكل خطورة من نوع جديد على سيادة الدول الصغرى التى يمكن أن تصبح تحت رحمة الدول الكبرى بحجة الحفاظ على السلام العالمى ، فى حين أنها يمكن أن تتحول إلى بؤر متجددة لتفجر الصراعات المسلحة كما حدث ويحدث فى البلقان على سبيل المثال . ولذلك يجب ألا يكون الأمن الجماعى أو السلام العالمى بديلاً نهائيًا عن الأمن الوطنى والقومى . كما يجب أيضًا ألا تكون

التهديدات والمخاطر البعيدة أو المحتملة بديلاً عن الانشغال بالمخاطر والعداوات الراهنة والملحة والمباشرة. فلابد من التركيز على إجراءات بناء الثقة ووأد التهديدت فى مهدها، وتنمية المصالح المشتركة المحلية والإقليمية كآلية دائمة فى إطار ضمانات وترتيبات الأمن العالمى لمواجهة المتطلبات الجديدة لاستقرار السلام بقدر الإمكان .

وقد امتزجت الحياة العسكرية بالحياة المدنية ، بحيث أصبح دور القوات المسلحة لا يقل فى خطورته وحيويته فى زمن السلام عنه فى زمن الحرب . ففى معظم بلاد العالم المتحضر ، تساهم القوات المسلحة فى التنمية وتطوير الاقتصاد الوطنى ، وتوظيف المبتكرات العسكرية فى خدمة الحياة المدنية ، والحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية ، وتأمين البيئة ... إلخ . وفى الوقت نفسه تظل على أهبة الاستعداد لمشاركة المجتمع الدولى فى حفظ أو فرض أو بناء السلام العالمى ، بشرط أن تضع فى اعتبارها دائمًا احتمالات التهديدت والخصومات الضمنية التقليدية، وذلك لبناء حسابات القوة المسلحة واستخداماتها على أساس مواجهة قدرات وإمكانات الخصم أو المنافس المحتملة ، وفى الوقت نفسه لا تعتمد فى حساباتها على أحجام وأعداد لقوات عسكرية قد تكون معادية لكن المجتمع الدولى لن يسمح لها بممارسة نشاطها . ومن هنا كانت ضرورة الوعى السياسى العميق للقادة العسكريين حتى يحققوا أكبر قدر ممكن من حرية الحركة ومرونة المناورة لصنع القرار السياسى العسكرى لمواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر طبقا للأسبقيات والاحتمالات الراهنة .

وفى عام ١٩٩٥أصدر المفكر الإستراتيجى روبرت هارڤى كتابه «عودة القوى : الانزلاق نحو فوضى عالمية» الذى يدور حول فكرة رئيسية، وهى أنه بعد خمس سنوات من انهيار سور برلين فى أكتوبر ١٩٩٠ ، الذى يعتبره الرمز الأسمى لنهاية الحرب الباردة ، فإن السلام لم ينج من مآزقه الخطيرة التى تهدد العالم الذى لم يصبح آمنًا كما توقع كثيرون ، بل فوجئ المجتمع الدولى بأزمات وحروب قومية وعرقية لم يكن

مستعدًا أو مهيأً لمواجهتها . وعادت الرأسمالية الشرهة تمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع، وانكفأت أمريكا القوى العظمى الوحيدة فى أعقاب الحرب الباردة على نفسها ، فى حين تطلعت قوى أخرى كألمانيا واليابان لممارسة دورها بشكل أكثر شوفينية، وأعادت الصين تسليح نفسها من جديد ، بحيث أصبح العالم أكثر خطورة مما كان فى منتصف القرن العشرين .

ويشبه روبرت هارفى سنوات ما بعد الحرب الباردة ، ببداية سنوات القرن العشرين حيث شعرت القوى الكبرى فى ذلك الوقت وعلى رأسها إنجلترا بالرضا الذاتى عن النفس . فالإمبراطورية البريطانية توسعت بشكل لم يحدث من قبل ، وكذلك ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولكن بدرجة أقل ، فى حين توسعت روسيا اقتصاديا واستعماريا . كما وصلت الرأسمالية الوطنية إلى الذروة ، وتضاعف حجم التجارة العالمية ٢٥ مرة خلال مائة عام فقط ، وبدا العالم بالنسبة لهذه الدول كما لو أن صراعاته قد انتهت واستتب السلام أخيرًا . فالحرب الأهلية الأمريكية كانت قد أصبحت ذكرى ترويها الكتب والمسرحيات ، فى حين توقفت الحروب بين دول أوروبا، وبدأ عصر الإصلاح الاجتماعى وخاصة فى بريطانيا .

لكن يبدو أن السلام هو الاستثناء فى حين يمثل الصراع والحرب القاعدة . ففى خلال أقل من عقدين فقط من الزمان ، تحطمت هذه الواجهة الجميلة على صخور القومية التى اجتاحت أوروبا . واندلعت الحرب العالمية الأولى لتقضى على النظام الدولى السائد آنذاك والذى لفظ أنفاسه الأخيرة مع ظهور الشيوعية فى روسيا وقيام الاتحاد السوفييتى ، وتهديد زعمائه بنشر الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . واجتاح العالم الرأسمالى عقب الحرب أزمات اقتصادية حادة بدأت بكساد اقتصادى بعد الحرب مباشرة فى أوائل العشرينيات ، ثم انتعاش اقتصادى قصير الأمد انتهى مع الكساد العظيم الذى بلغ قمته فى أواخر عام ١٩٢٩ ، والذى ساد فى عقد الثلاثينيات،

ودمر حياة الملايين فى أوروبا ، وأصاب المجتمعات بالانهيار والتفسخ ، ودفع الناس إلى التطلع لحل مشكلاتهم ومآسيهم بأساليب متطرفة وعنيفة ، فظهرت الفاشية فى إيطاليا ١٩٢٢ ، والنازية فى ألمانيا ١٩٣٣ ، واستولى فرانكو على السلطة فى أسبانيا ١٩٣٩ ، فى حين تصاعدت النزعة العسكرية اليابانية فى الشرق الأقصى ، وتطورت إلى نزعة استعمارية؛ ليدخل العالم بسبب هذه المشكلات المتفاقمة فى أتون الحرب العالمية الثانية التى راح ضحيتها عشرات الملايين من الأشخاص .

وبناية الحرب العالمية الثانية دخل السلام فى مأزق متفرقة ومتتابعة ، وذلك بانقسام العالم إلى معسكربن أحدهما غربى تتزعمه الولايات المتحدة ، والآخر شرقى فى قبضة الاتحاد السوڤييتى . لكن نتيجة لامتلاك واشنطن وموسكو للسلاح النووى لم يكن من الممكن اندلاع الحرب بينهما ، أو ماسمى بتوازن الرعب ، فاستعيض عنها بحروب صغيرة تجرى هنا وهناك بالوكالة عنهما بين دول العالم الثالث، بدءًا بالحرب الكورية ، ومرورًا بالحروب العربية الإسرائيلية ، وأزمة الصواريخ الكوبية فى بداية الستينيات وأنجولا وأفغانستان وأمريكا الوسطى وغيرها وغيرها من الحروب التى اكتوى العالم الثالث بنارها .

وخلال الفترة من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ ، بدأت الإمبراطورية السوڤيتية فى التمزق ثم الانهيار والتحلل ، وتخلصت دول أوروبا الشرقية من التبعية السوڤيتية ، واستقلت دول البلطيق ودول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوڤيتى الذى تفتت ثم انهار سور برلين ، وفى النهاية اختفى الاتحاد السوڤيتى تمامًا من الوجود . واجتاحت النشوة بعض الليبراليين الغربيين فتصوروا أن قيم اقتصاد السوق الحرة قد انتصرت انتصارًا لا رجعة فيه ، ووصل التاريخ إلى نهايته . لكن الحقيقة كما يرى روبرت هارڤى أنها كانت نهاية صراع بين أيديولوچيتين متنافستين ، وبداية لمرحلة جديدة افتتحتها كلاب القومية الشوفينية المسعورة من جحورها لتشعل الصراعات العرقية والحروب القومية ، فى حين أن الرأسمالية العالمية التى سيطرت على النظام الاقتصادى الدولى ، مضت فى طريقها

دون أن تضع فى اعتبارها شعور الناس العاديين وظروفهم، وشهدت بداية القرن الحادى والعشرين نفس بذور الفوضى العالمية التى شهدتها بداية القرن العشرين ، وكأن العالم لم يتعلم شيئًا من دروس الماضى القريب .

وانزلق العالم إلى هاوية من الفوضى العالمية لم ير مثيلاً لها من قبل . ففى ألمانيا مثلاً أحرق النازيون الجدد أى أتراك يقعون فى براثنهم ، وتكررت هذه الحوادث أكثر من ألف مرة بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ ، مما يدل على فشل الحكومة الألمانية فى المواجهة بشكل حاسم مع هؤلاء النازيين الذين شكلوا منظمات متطرفة انضم إليها عشرات الآلاف من الألمان الذين يتزايد عددهم باستمرار . أما الجنوب الشرقى لأوروبا ، فقد شهد رعبًا ودمارًا عندما حاصر الصرب مدينة سراييڤو ذات الأغلبية المسلمة ، ومارسوا فيها من التطهير العرقى والاغتصاب وتشريد الأهالى ما يشكل قصصًا مأسوية من الرعب الإنسانى الذى لا يمكن أن يتخيله عقل .

ومن المثير للعجب والصدمة أن دعاة عدم التدخل فى الصراع من الغربيين ظلوا يجادلون بأن ما يحدث هو حرب أهلية لا ينبغى التورط فيها . وترك الغرب الأمور لتتفاقم بشكل مروع ثم عاد ليتباكى على ما حدث وما يحدث . وإذا كان حلف الأطلنطى قد تدخل فى البوسنة والهرسك ليجرب أسلحته الجديدة في قتال فعلى وليس فى مجرد مناورات ، واستطاع أن يضرب الصرب فى مقتل ، فإن بذور الفوضى لم تذبل أو تجف بل ازدهرت وتناثرت فى مناطق أخرى من البلقان كمقدونيا على سبيل المثال فى صراعها مع الألبان ، مما يدل على أن الصراعات العرقية والحمى القومية تحولت إلى قنابل موقوتة وألغام خفية قابلة للانفجار فى أى وقت ، بحيث أصبح السلام حلمًا بعيد المنال .

أما جمهوريات الاتحاد السوڤييتى السابقة فى آسيا الوسطى فقد شهدت ويلات وحمامات دماء ناجمة عن ثلاثين صراعًا منفصلاً ، اندلعت فى هذه الجمهوريات من

چورچيا إلى أذربيجان ، ومن أرمينيا إلى كازاخستان فى حين شهد الشرق الأوسط بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة كارثة لم يسبق لها مثيل ، إذ وقع الغزو العراقى للكويت ، وخاض العالم حربًا ضد العراق لإخراجه من الكويت، ثم اشتعلت الانتفاضات ضد نظام صدام حسين فى شمال وجنوب العراق. وإذا كان العنف يولد العنف ، والتطرف يولد التطرف ، فقد انتشر المتطرفون كالنار فى الهشيم فى الشرق الأوسط وأصبحوا من أهم سماته المميزة له .

كما شهدت آسيا أزمات وحروبا عديدة فى أفغانستان وكمبوديا وأندونيسيا والفليبين ، فى حين شهدت أفريقيا مذابح جماعية فى رواندا وبوروندى وملايين اللاجئين المشردين ، والمجاعات فى السودان وأثيوبيا والصومال ، والحروب الأهلية والقبلية فى بعض دول القارة ، وغير ذلك من الملامح الأساسية للنظام العالمى الجديد فى عصر العولمة التى تدعى أنها جعلت من العالم قرية كونية صغيرة تجسد سيادة الرأسمالية واقتصاد السوق الحرة ، وإقبال دول العالم ، سواء مضطرة أو راضية ، على تبنى هذا النظام بحيث انتهى الحديث عن أية مذاهب اقتصادية أخرى .

لكن سرعان ما تبدد حلم الرأسمالية المتعجرفة ، إذ بعد شهور قليلة من سقوط سور برلين ، سقطت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء إنجلترا وإحدى أبطال الرأسمالية العالمية ، وبعدها خرج بوش الرئيس الأمريكى الجمهورى من البيت الأبيض والذى كان يبشر بنظام دولى جديد قوامه الرأسمالية الغربية والديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة ، وكان أول من نادى بشعار أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيًا . وبعده جاء الرئيس الديمقراطى كلينتون ليتحدث عن الضمان الاجتماعى وتحقيق عدالة اجتماعية ، ودعم الصناعات والمنتجات الأمريكية . أما فى فرنسا فإنه لم يتم مطلقا تطبيق اقتصاد السوق فى عهد فرانسوا ميتران برغم فوز اليمين بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ ، وتشكيله الحكومة . فقد ظلت تسير على مبدأ التخطيط المركزى،

وواصلت معارضتها لتحرير التجارة العالمية، وفى عهد چاك شيراك الديجولى ، تولى رئاسة الوزارة ليونيل چوسبان الاشتراكى . أما فى ألمانيا فقد بقى التخطيط الاقتصادى كأحد أسباب نجاح المعجزة الألمانية . وفى أسبانيا وإيطاليا واصلت الدولة تدخلها فى الاقتصاد وحماية صناعاتها الوطنية . وهو نفس المنهج الذى طبق بصورة أوضح فى آسيا، إذ إن السياسة الاقتصادية فى الصين واليابان والنمور الآسيوية ، كانت مصحوبة بتوجيهات مباشرة من الدولة . وقد اتفق معظم المحللين على أن هذه السياسات المتزنة كانت من أسباب الاستقرار فى هذه الدول ، إذ منحتها القدرة على إدارة الأزمات وتجاوزها ، بل وامتصاص الصدمات التى كان من الممكن أن تهدد سلامها الاجتماعى.

ويوضح روبرت هارفى فى كتابه «عودة القوى : الانزلاق نحو فوضى عالمية» أن أبواق الغرب تدعى أن ما حدث فى أوروبا الشرقية كان هروبًا جماعيًّا إلى الرأسمالية. لكنه فى الواقع لم يكن تحولاً إلى النظام الرأسمالى بل كان تخليا عن النظام الشيوعى. فإذا كانت الشيوعية قد خسرت مواقعها الأوروبية، فإن الرأسمالية لم تنتصر لأن كل هموم شعوب أوروبا الشرقية تمثلت فى التخلص من نير السيطرة الشيوعية الشمولية، وهذا لا يعنى بالضرورة الاتجاه إلى السوق الحرة، بل إلى التطلعات القومية والعرقية والفردية التى غلبت على كل شىء، وشكلت بؤر الصراع التى هددت السلام فى قلب أوروبا.

لم تقم النظم الرأسمالية بصيغتها المعروفة فى أوروبا الشرقية، بل ظهرت نظم هى خليط من القومية والعرقية والفردية غير الواضحة المعالم ، إذ إن ما حدث بالضبط كان نتيجة مباشرة لسنوات طويلة من الحرمان الاقتصادى والحكم الشمولى . ذلك أنه بمجرد انهيار سد الشيوعية ، تدفق الطوفان الذى أطلق العنان لكل الرغبات الفردية الجامحة. وقامت الطبقات الوسطى فى أوروبا الشرقية باسترداد زمام المبادرة من الطبقات العاملة. وركبت الشعوب الموجة المواتية وقامت بالثورة ضد نظم حكم كانت قد فسدت حتى النخاع ، وابتعدت عن مصالح الجماهير التى ثارت ضدها لا حبًّا فى الديمقراطية والرأسمالية الغربية ، ولكن طلبًا للحرية التى حرمت منها .

هكذا انتهت الحرب الباردة ، وزال الخطر الشيوعى ، لكن السلام لم يعم ، بل أصبح مهددًا بمخاطر مباشرة وغير مباشرة ، قد تصعب مواجهتها لقدرتها على المراوغة والتلون والانطلاق من مناطق لم تكن متوقعة أو فى بؤرة الأحداث المعتادة. فقد أصابت أوروبا اهتزازات متتابعة لم تمر بمثلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخرجت القوميات الكامنة من بؤرها كفوهات البراكين التى لا تهدأ ، وانتشرت الأسلحة النووية فى كل مكان . أما جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فأصبحت مثل القنابل الموقوتة والألغام التى يمكن أن تنفجر عند أول ملامسة لها ، ووقع الاقتصاد العالمى تحت وطأة أزمات متتابعة يمكن أن تكون أسوأ من أزمة ١٩٢٩ ، وبلغت البطالة مستويات غير مسبوقة، ومد أخطبوط المافيا العالمية أذرعه العملاقة فى كل مكان ، وغزت موجات الهجرة كثيرًا من بقاع العالم ، وعانى العالم من فراغ ثقافى وخواء فكرى على كل المستويات . وفقد المفكرون قدرتهم على تنوير الجماهير ، ولم يشتهر منهم سوى من كان بوقًا للمصالح الرأسمالية الكبرى التى تحاول فرض هيمنتها على العالم أجمع .

وكان المفكر الفرنسى آلان مينك قد أصدر فى عام ١٩٩٤ كتابه القيم «العصور الوسطى الجديدة» الذى أكد فيه أن كل أحلام البشرية فى سلام عادل قد تلاشت، تحت وطأة عصر من التفكك والانحلال والتسيب والفوضى والاضطراب ، والقلاقل ، مثلما كان يحدث فى العصور الوسطى التى عرفت بالعصور المظلمة. فقد أصبح كل شىء وأى شىء ممكنًا ، ويدعو للخوف والارتياب . واختفت الزعامات والقيادت ذات التوجهات والبصمات الواضحة المتبلورة ، وانقسمت المعالم الجغرافية والسياسية والاقتصادية للدول التى كانت تشارك فى رسم خريطة العالم المعاصر ، وحل محلها نظام معقد من قوى محدودة ، وإقطاعيات متشابكة ، ودول تابعة ، ودويلات ، وأقاليم جرداء ، وقوى أخرى ثانوية بلا أهمية حقيقية ، وشبكات متداخلة مثل قصور التيه التى عرفت فى العصور القديمة .

أصبح مأزق السلام أعمق وأوسع وأخطر ، إذ لم يعد من السهل التعرف على الأعداء الحقيقيين ، أو تحديد البؤر التى يحتمل أن تصدر عنها الصراعات والحروب والمعارك التى أصبحت أهلية أو قبلية أو عرقية و دولية مثلما حدث فى تحرير الكويت من الغزو العراقى وهجوم حلف الأطلنطى على الصرب لحساب الألبان . وتكونت مجتمعات ومساحات خارج نطاق المنطق والعقلانية . وأصبح العالم فى طريقه إلى القبائلية حيث الحدود غير آمنة ومعرضة دائمًا للغزوات والهجمات . وبذلك استبدل البشر عصرًا كانوا يعيشون فيه فى خطر كبير ولكن بلا مخاوف نظرًا للتوازن الدولى العقلانى الذى كان بمثابة صمام كبير للأمن ، بعصر سيعيشون فيه بلا خطر كبير محدد ولكن بالكثير من المخاوف من الأخطار المتفرقة والغامضة والمتتابعة .

هكذا كتب على السلام العالمى أن يظل رهين مأزق متتابعة، لكن منتهى الأمل يتمثل فى محاصرة احتمالات الانفجار والحرب، أو فى التعجيل بإنهاء الحرب إذا وقعت، والتقليل من آثارها وتداعياتها بقدر الإمكان. فما أسهل إثارة الحرب والصراع. وما أصعب الحفاظ على السلام والأمن، لدرجة أن من يتتبع تاريخ البشرية يرى أن الحرب كانت هى القاعدة فى حين أن السلام كان هو الاستثناء . فمن كان يصدق أن الولايات المتحدة ستخوض حربًا فى أفغانستان ضد نظام الطالبان وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن ، بعد ضرب مركز التجارة العالمى فى نيويورك ، والبنتاجون فى واشنطن ، وتعقب طائرة الرئيس الأمريكى لضربها ؟! وهى الحرب التى بدأت فى٧ أكتوبر ٢٠٠١ ويبدو أنها ستستمر لسنوات بهدف القضاء على منابع الإرهاب فى العالم .



(٤٤) مستقبل الرأسمالية

بعيدًا عن الدعايات المتحمسة للرأسمالية أو المضادة لها ، فإن التحولات الدولية التى جرت مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، قد وضعتها فى ميزان جديد تمامًا ، اعتبره البعض انتصارًا ساحقًا ونهائيًا لها . لكن هذ التبسيط المخل سرعان ما انقشع بعذ سنوات قليلة منذ انهيار الاشتراكية بصفة عامة والشيوعية بصفة خاصة . وصدرت كتب علمية جادة مثل كتاب «مستقبل الرأسمالية» فى عام ١٩٩٥ لخبير الاقتصاد العالمى وأستاذ الإدارة والاقتصاد فى معهد ماساتشوستس ، ليستر ثيرو الذى قام بتعرية كل الأقنعة البراقة والمزيفة التي ارتداها الكتاب والباحثون ، سواء فى الغرب أو الشرق ، فى مؤلفاتهم التى لا تحصى عن ظروف الانهيار الشيوعى وأسبابه والآثار المترتبة عليه ، وأهمها انفراد الرأسمالية كمذهب ونظام اقتصادى وسياسى واجتماعى ، بزمام القيادة فى العالم .

كان ليستر ثيرو رائدًا مبكرًا فى مجاله عندما طرح فى منتصف التسعينيات تساؤلات شائكة عن مستقبل الرأسمالية من خلال نظرة علمية وحضارية وفكرية شاملة ، وضعت فى اعتبارها النكسات التاريخية التى وقعت الرأسمالية فى براثنها ، خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩، والتى أدت إلى توقف مفاجئ لفترة ازدهار قلقة تحت وطأة التوسع فى الائتمان والمضاربة. وقد ظل الخبراء المتحمسون للرأسمالية يؤكدون أن هذه الكارثة لا يمكن أن تتكرر مرة أخرى ، لكن ليستر ثيرو أثبت فى كتابه أن هذه النكسات ليست مجرد أحداث طارئة على المنظومة الرأسمالية ، بل هى جزء لا يتجزأ من بنيتها التى يجب أن تتغير فى جوهرها حتى لا يحمل المستقبل لها من الكوارث ما يزيد فى بشاعته عما مرت به من قبل .

وتعد الرؤية المستقبلية أخطر ما جاء فى كتاب ثيرو الذى جعل منها محوراً له، حتى لا تستغرق البشر لحظات الانتصار الرأسمالى المذهل، فتعشى أبصارهم عن رصد وتلمس احتمالات المستقبل. فهو يحذر القوى الاقتصادية المنهمكة فى رسم ملامح عالم الغد من أن اعتبار انتصار الرأسمالية انتصاراً نهائيًا حاسمًا ، قد يكون بداية النهاية بالنسبة للرأسمالية ذاتها . ذلك أن النظام الاقتصادى الذى ينفرد بالمساحة الدولية، وبالتالى يفتقد المنافسة والدافع للتحدى، يمكن أن يلقى نفس المصير الذى أصاب المذاهب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . والاشتراكية نفسها أكبر دليل تاريخى على ذلك ، إذ إنها واجهت هذا المصير ، بعد أن ظهرت فى بدايتها كعلاج ثورى وناجع لأمراض وسلبيات القرن التاسع عشر، التى تميزت بالشراسة والجشع وممارسة القهر ، وأدت إلى عدم المساواة ، وزيادة البطالة ، وتوسيع الهوة وتعميقها بين أصحاب العمل والعمال ، بين من يملكون ومن لا يملكون .

اعتقدت الاشتراكية أن علاج هذه الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، يتمثل فى ابتكار نموذج إنسانى جديد هو «الفرد الاجتماعى» الذى يكون بمثابة حل المعادلة الصعبة التى توازن بين الكيان الفردى للإنسان والكيان الاقتصادى للمجتمع . فهذا الفرد الاجتماعى كان من المنظور الاشتراكى حجر الأساس للإنتاج والثروة ، لكن النتيجة كانت فشلاً ذريعًا . فقد أخفقت الاشتراكية ثم الشيوعية فى تنشئة ذلك النموذج الإنسانى ؛ لأنه من شبه المستحيل أن تحفز أغلبية البشر للعمل من أجل أهداف اجتماعية لفترة طويلة من الزمن ، على أن يصرفوا النظر عن أهدافهم وطموحاتهم الفردية .

وقد يقول قائل فى تساؤل منطقى : لكن كيف ازدهرت الشيوعية فى الاتحاد السوڤييتى أكثر من ثلاثة أرباع القرن العشرين فى حين أنها تحمل بذور فنائها فى داخلها ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تكمن فى أن السنوات التى ازدهرت فيها

الشيوعية ، شهت تحديات كبيرة ومصيرية ، استنزفت كل طاقاتها وساعدتها فى معركة المجابهة والبقاء فى عقدى العشرينيات والثلاثينيات، أى بعد قيام ثورة أكتوبر البلشفية عام ١٩١٧ ، تمثل التحدى فى بناء النظام الاشتراكى تحت وطأة العداء الغربى للدولة الوليدة . ثم تمثل الدافع ، فى عقد الأربعينيات ، فى الإصرار على التصدى للطوفان النازى الذى انتصرت عليه بعد معارك مريرة وطويلة ، فاكتسبت قوة دفع ضخمة جعلت منها القوة الثانية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . وفى عقدى الخمسينيات والستينيات تمثل الحافز فى إعادة بناء ما دمرته النازية والفاشية خلال الحرب العالمية الثانية . ومنذ نهاية الخمسينيات وانتشار حركات التحرير فى دول العالم الثالث ، بدا الأمر كما لو كانت الشيوعية السوفييتية على طريق النجاح والازدهار وتقديم المثل الأعلى للدول الصاعدة والنامية ، إذ تجاوزت معدلات النمو الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى المعدلات التى حققتها الولايات المتحدة ، مما حفز الرأسمالية الغربية على استنفار كل قواها لمواجهة التحدى المتصاعد . لكن هذا التحدى لم يستمر بنفس قوة الدفع ، بعد أن استحكمت فيه السطوة الحزبية ، والأيديولوچية الجامدة ، والبيروقراطية التى لا تخطو أية خطوة بدون أوامر من فوق. وكانت النتيجة أن تعثرت آليات النظام ، وتراجع الإنتاج كمًّا وكيفًا ، إلى أن انهارت الشيوعية من داخلها على هذا النحو المأساوى المريع ، وكأنها كانت قصرًا أو حصنًا من الرمال .

وسرعان ما تغيرت قواعد اللعبة السياسية مع انتهاء الشيوعية وتفكك بلاد المعسكر الشرقى ، وتحول حوالى ١,٩ مليار من البشر إلى العالم الرأسمالى . وكان من الطبيعى أن يتخلوا عن القواعد الاقتصادية والمعايير الاجتماعية التى ساروا على نهجها قرابة ثلاثة أرباع القرن ، خاصة فى أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق . لكن تفاؤلهم لم يكن فى محله ، إذ أدركوا أن المسألة لم تكن بالبساطة التى تصوروها ، وأن التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية لم يكن يحتاج إلا

إلى مجرد الضغط على زر ! بل إنها إعادة لهيكلة أنماط أصبحت جزءًا عضويًّا من كيانهم الفكرى والسلوكى على مدى أكثر من سبعة عقود متتابعة . ومن هنا كانت عوامل الضياع والتشتت والحيرة التى اجتاحت هذه البلاد فى ظل الرأسمالية الوافدة ، وانطبق عليها المثل المصرى الشعبى الذى يصور المرأة التى رقصت على السلم فلم يرها سكان الطوابق العليا أو السفلى . فقد تخلصت هذه الدولة من الرداء الشيوعى لكن الرداء الرأسمالى لم يناسبها بعد .

ولم يكن المأزق مأزقًا للشيوعية فحسب ، بل كان مأزقًا للرأسمالية أيضًا . فقد واجهت الرأسمالية التقليدية واقعًا جديدًا جعلها تنفرد وحدها بالزعامة الاقتصادية ، لكنه فى الوقت نفسه ألقى على كاهلها بمسئوليات جسيمة ذات أبعاد وأعماق لم تتضح بعد . ويوضح ليستر ثيرو أن هذا الموقف يختلف إلى حد كبير عن المواقف أو الأوضاع التى مرت بها الرأسمالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين . فهناك لعبة جديدة بقواعد جديدة تستلزم إستراتيچيات جديدة ، تحتم على الرأسمالية أن تبحث عنها وتبلورها وتقننها ، إذا ما أرادت أن تتغلب على المشكلات والسلبيات التى أدت إلى سقوط الأنظمة التى نافستها فى القرن العشرين . ويتمثل أول تغيير فى قواعد اللعبة السياسة والاقتصادية فى أن الصناعات التى اعتمدت عليها المجتمعات الرأسمالية فى تطورها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتى قامت على أساس وجود مصادر وموارد طبيعية مثل المعادن بصفة عامة ، والحديد والصلب بصفة خاصة ، فى أماكن معينة ، لم تعد هى الأساس ، بل حلت محلها صناعات تعتمد أساسًا على قوة العقل والمعرفة وإنتاج التكنولوچيا الدقيقة والمعقدة والتى يسهل تداولها لصغر حجمها وخفة وزنها ، وفى مقدمتها الكمبيوتر بطبيعة الحال .

ولم تعد النظرية الرأسمالية الكلاسيكية قادرة على الصمود فى وجه هذه المتغيرات الجذرية ، وهى النظرية التى ركزت على الأفضلية النسبية لمواقع معينة نتيجة

لقربها من الثروات الطبيعية ، مما أدى إلى تمركز الصناعات فيها . لقد أوشكت هذه النظرية على الاختفاء تحت وطأة التكنولوچيا الجديدة التى تنهض على الابتكار العقلى والمهارة المعرفية كمصدر أساسى للصناعات الحديثة مثل الكمبيوتر ، والتى يمكن إقامتها فى أى مكان فى العالم تتوافر فيه المعرفة ، سواء فى مدينة بنجالورا الهندية التى تعتبر مركز الكمبيوتر فى آسيا ، أو وادى السيلكون لصناعات الكمبيوتر فى أمريكا .

ومن المسئوليات الأخرى التى ألقيت على عاتق الرأسمالية الجديدة أو التى يفترض أنها أصبحت جديدة، الاعتماد على التخطيط طويل المدى الذى كانت الحكومات الرأسمالية تعتبره بدعة شيوعية تعوق حرية السوق، ورفضت أى نوع من التخطيط يتجاوز خمس سنوات . الآن أصبح هذا الجيل الجديد من صناعات المستقبل ، يتطلب أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة بالتخطيط بعيد المدى، لفتح الآفاق المتعددة والبعيدة ، وكذلك توجيه استثمارات ضخمة قد يعجز عنها القطاع الخاص ، وخاصة بعد أن تخلصت الحكومات من سطوة المكان والموقع الجغرافى الذى كان يمدها بالموارد التى تعتمد عليها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا .

ويشكل الانفجار السكانى مشكلة أو معضلة أخرى لابد أن تجد لها الرأسمالية الجديدة حلولاً حاسمة . فقد أصبح سكان العالم يتزايدون ، ويتحركون من مكان لآخر ، وتطول أعمارهم نتيجة لتحسن الرعاية الصحية ، والنظام الغذائى ، خاصة فى الدول المتقدمة والغنية . أما فى الدول المتخلفة والفقيرة ، فإن مشكلات أو معضلات الفقر والجهل والمرض مزمنة وعويصة ، ولن تنحسر تداعياتها فى نطاق هذه الدول بعد أن أصبح العالم قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة التكنولوچية والمعلوماتية التى اجتاحت العالم كله فى عهد العولمة. ولذلك لابد أن تتأثر الدول المتقدمة والغنية بهذه السلبيات التى لابد أن تواجهها الرأسمالية الجديدة التى انفردت بالساحة الدولية، ولم تعد الشيوعية موجودة لتتخذ منها ذريعة تبرر بها فقر هذه الدول وتدهورها.

وتقسيم الدول إلى غنية وفقيرة بهذا الحسم بل والعسف ، لابد أن ينسحب على البنية الداخلية لكل مجتمع على حدة ، مما يكرس الانقسام بشكل تام بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد ، ويولد بؤرًا لانفجارات متتابعة لن يعانى منها سوى الأغنياء والرأسماليين ، أما الفقراء فليس لديهم ما يخافون منه أو يحرصون عليه أو يعانون منه أكثر ، لأنهم فى قاع المعاناة بالفعل . وإذا لم تتسلح الرأسمالية الجديدة بهذا الوعى واليقظة والقدرة على التنبؤ بانفجارات متوقعة فى المستقبل، واستيعابها وامتصاصها بطريقة أو بأخرى ، فإنها يمكن أن تدخل فى متاهات وطرق مسدودة ، قد لا تخرج منها مثلما حدث للاشتراكية من قبل عندما عجزت عن مواكبة معطيات الواقع الراهن ومتغيراته .

أما قواعد اللعبة السياسية على مستوى الاقتصاد العالمى فستتغير أيضًا مع اضمحلال أهمية المنظومات الاقتصادية الوطنية لصالح كيانات اقتصادية عملاقة ، وستدخل شركات عابرة للجنسيات والقوميات والقارات فى معارك حتى مع الدول الغنية التى ماتزال تركز على المصالح الوطنية لشعوبها ، فى حين أن هذه الشركات لا يهمها سوى الربح بأية وسيلة . ومع اشتداد هذا التيار العولمى ، ستجد الدول نفسها منجرفة - ربما برغم إرادتها - إلى إقامة التكتلات الاقتصادية والانضواء تحت لوائها حتى لا تجد نفسها فى عزلة مخيفة بعيدًا عن التوجهات والمصالح الدولية السائدة التى لم تعد تسمح بوجود دولة مسيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا كما كان الأمر بالنسبة لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة فى القرن العشرين . فقد انتهى هذا العصر بظهور نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى جديد تشارك فى قيادته كل دولة ناهضة اقتصاديًّا .

ويجب ألا تغتر الرأسمالية الجديدة بأنها أصبحت النظام الوحيد السائد فى العالم منذ العقد الأخير فى القرن العشرين ، لأن التحديات التى تواجهها معقدة

ومتشابكة وغير مباشرة بل ويمكن أن تكون خفية وغير متوقعة . ولذلك يتحتم على المنظِّرين والمفكرين الاقتصاديين أن يضعوا الخطط والمناهج والتقاليد التى تساعد جميع الأطراف المعنية على التأقلم مع قواعد اللعبة الدولية الجديدة ، واستيعاب قوانينها ، وتوجيهها لما فيه صالح الجميع ، تجنبًا لأية نكسات متوقعة أو غير متوقعة . فلم يعد الانهيار من الداخل هو الذى يهدد الرأسمالية كما حدث للشيوعية ونظم اقتصادية أخرى ، بل الركود الذى قد ينتج عن عدم وجود منافسين يولدون روح التحدى والتنافس من خارج الرأسمالية التى يمكن أن تنكمش وتفقد قوة دفعها مع غياب هذا التحدى .

ومع اختلاف قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية ، سيكون الفائزون فى المستقبل مختلفين تمامًا عن الفائزين فى الماضى . فالقواعد ستكون مختلفة ، والمنعطف الذى يواجهه العالم مع مطلع القرن الحادى والعشرين يتطلب مناهج واستجابات مختلفة . وأصبح النجاح يحتاج إلى أكثر من مجرد ابتكار التكنولوچيا ، إنه فى أشد الحاجة لتغيير آراء وأفكار وعادات وسلوكيات الناس ، حتى تتحول التكنولوچيا إلى منهج وروح وجوهر لبناء مجتمع جديد ، وليست مجرد آلات وأجهزة وشبكات للاستعمال الخارجى فقط .

وقد استطاعت الرأسمالية طوال العقود المتتابعة فى الماضى أن تثبت خطأ مقولة كارل ماركس التى تؤكد أن الرأسمالية تحمل فى ثناياها بذور فنائها. فقد طورت نفسها وأتاحت الظروف المناسبة للقضاء على - أو تحييد - بذور الفناء من خلال سلسلة من التغييرات فى أسسها الأولى ، كانت بمثابة صمامات الأمن مثل الضمان الاجتماعى ، وتقليل ساعات العمل ، وإنصاف العمال اقتصاديًّا واجتماعيًّا ، وغير ذلك من الاحتياطات التى ساعدتها على الفوز فى معركة البقاء . لكن الأمور لم تعد بهذه البساطة ، لأن المستقبل ينطوى على تحديات أصعب وأشد وأعقد ، مما يجعل مصير

الرأسمالية رهنًا بكيفية التعامل مع هذه التحديات واستيعابها وتطويرها لصالحها . وخاصة أن الرأسمالية لا تزال تنطوى على خطر يعتبر جزءًا عضويًا فى طبيعتها ، وهو روح المغامرة التى يصعب وضع كل اعتباراتها فى الحسبان .

وكان لهذا الخطر سابقة تاريخية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ، وقد حاول أنصار الرأسمالية المتحمسون ، التأكيد مرارًا وتكرارًا على أن هذه السابقة الخطيرة والمدمرة لن تتكرر مرة أخرى ، لكنهم عجزوا عن تقديم الضمان لذلك . والدليل على ذلك أنها تكررت فى الربع الأخير من القرن العشرين، وإن كانت بأشكال مختلفة ومتنوعة ، خاصة أن سطوة المضاربين والسماسرة أصبحت من الجبروت لدرجة أنه أصبح فى إمكانهم توجيه ضربة مثل تلك التى وجهها چورچ سورس إلى الدول التى عرفت باسم النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا) التى فتحت أمامها أبواب القروض الباهظة على مصراعيها ، فأقامت مشروعات عملاقة ، استطاع إنتاجها أن يغزو العالم الخارجى . لكن الاقتراض كان أسرع وأشمل من القدرة المطلوبة للسداد ، فوقف الاقتراض بهذه الدول على حافة الإفلاس ، وعرضت مشروعاتها للبيع .

ومع اختلف الإطار الزمنى والظروف المحيطة بالكوارث الرأسمالية ، فإن المغامرة المرتبطة بالتوسع فى الاقتراض والائتمان والمضاربة كانت خطرًا داهمًا كامنًا عند منحنيات الطرق التى تسلكها الرأسمالية ولا يزال . ولذلك كان انهيار أكتوبر ١٩٢٩ معيارًا يمكن الأخذ به فى قياس المسائل والخطوات ، لأن جوهر الوسائل والغايات يكاد يكون واحدًا ، وإن اختلف فى المظاهر والأحجام . فقد أدى انهيار ١٩٢٩ إلى توقف مفاجئ لفترة ازدهار قلقة تحت وطأة التوسع فى الائتمان والمضاربة والاقتراض . وهى الفترة التى استمرت عشر سنوات بين ١٩١٩ و ١٩٢٩، وشهدت ازدهارًا كبيرًا فى الولايات المتحدة ، جعل الحزب الجمهورى الحاكم فى تلك الفترة يعتقد أنه اهتدى

أخيرًا إلى طريقة لتحقيق النمو والتقدم دون عوائق أو عقبات، وشاركه الرأى العام الأمريكى ذلك الرأى . فقد ازداد الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٠٪ ، وتضاعف الإنتاج فى شتى المجالات الأخرى ، وزادت الأرباح والفوائد ، وظلت الأسعار ثابتة، وتدفقت أموال كثيرة للإنفاق ، وخاصة فى مجال الاستثمار حيث أودع معظمها فى الأسواق المالية فى وول ستريت ، فى ظل ازدهار مصطنع بدا فى ذلك الوقت كما لو كان أبديًا .

وما بين ربيع ١٩٢٦ وربيع ١٩٢٩ تضاعف مؤشر «داو - چونز» للأوراق المالية ، وازداد بنسبة ٢٥٪ خلال الشهور التى سبقت الكارثة . فقد تكونت الثروات بين يوم وآخر ، وكان الجميع من رئيس مجلس إدارة البنك إلى عامل النظافة ، ومن المسئول الكبير إلى سائق التاكسى ، ومن الممول الكبير إلى ماسح الأحذية ، يرغبون فى أن ينالوا نصيبهم من الغنيمة . فقد أصبحت سوق الأوراق المالية «البورصة» بمثابة المحور الذى تدور حوله حياة الجميع الذين شعروا بأن طاقة القدر قد فتحت فوق رؤوسهم . ولم يدركوا أنهم كانوا يغامرون بمستقبلهم ، بل وبحياتهم نفسها .

وكتبت صحيفة «ليديز هوم چورنال» فى ٢٩ يناير ١٩٢٩ تقريرًا ضافيًا بعنوان «يجب أن يصبح الجميع أثرياء» . فقد أصبح هذا الحلم ممكنًا ، لأنه بفضل القروض الميسرة وعدم وجود لوائح ، كان يكفى إيداع ٦٠٪ من ثمن السهم لشرائه ، وذلك فى بلد تفاوتت فيه دخول الأفراد بدرجة هائلة ، وأصبح ١,٥ مليون شخص يملكون أسهمًا بالتقسيط . ودارت آلة الشراء بالتقسيط فى جميع الاتجاهات ، ليس لتمويل نشاط المضاربة المحموم فى وول ستريت فحسب ، وإنما لتغذية الاستهلاك الذى تحول إلى حمى بدوره بل وباء أصاب الجميع . فلم يستطع الجمهور الأمريكى مقاومة إغراء السخاء الطائش للبنوك ، واجتاحته النشوة التى أغرقته فى الاستدانة لشراء أجهزة الراديو والثلاجات بصفة عامة ، والطراز الحديث من سيارة هنرى فورد بصفة خاصة.

ولم يكن التقسيط مقتصرًا على داخل الولايات المتحدة ، إذ تكدس لدى

البنوك الأمريكية هرم من الديون لأشخاص من الخارج وكان بنك «سيتى بنك» يرى أن دولة پيرو كانت على رأس قائمة الدول التى تعد مخاطرة سيئة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية فى حالة إقراضها ، ومع ذلك أقرضها ٩٠ مليون دولار ، وهو قرض كبير بمقياس تلك الأيام . لقد انتابت حمى الإقراض معظم البنوك لأسباب واضحة وأخرى غامضة مريبة . من هذه الأسباب الواضحة أن يمد البنك نشاطه إلى كل الآفاق الممكنة ، وبالتالى فإنه ينشط دورة رأس المال ويضاعف أرباحه . أما عن الأسباب الغامضة والمريبة فإن العمولات تأتى فى المرتبة الأولى ، فإن هناك من المسئولين والموظفين فى البنوك من يجيد التواطؤ مع بعض العملاء لفائدة الطرفين ، ولا يهمهم مصلحة ومستقبل البنك الذين يعملون به.

وفجأة انهارت القصور التى شيدت على الأوهام والمعاملات المريبة فى أكتوبر ١٩٢٩ ، برغم أنه كانت هناك مؤشرات واضحة تنذر بطلائع الكارثة، مثل التباطؤ الذى أصاب العجلة الاقتصادية فى خريف ١٩٢٩ والذى لم يرغب أحد فى تصديقه، وإفلاس إمبراطورية كلارنس هامرسيه المالية البريطانية فى سبتمبر ، ومحاولات بنك الاحتياطى الفيدرالى فى نيويورك لرفع سعر الخصم ، وتحذيرات القلة النادرة من الماليين المتبصرين الذين أكدوا أن الكرة لن تحتمل مثل هذا التخضم فى الإقراض وعلى وشك الانفجار . وهذا ما وقع بالفعل .

فى يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ الذى عرف بالخميس الأسود ، اجتاحت موجة من الذعر وول ستريت . وفى ذلك اليوم وحده بيع حوالى ١٣ مليون سهم ، أى بزيادة ٥٦٪ عن الرقم القياسى السابق ، وبأسعار حطمت أحلام وآمال ملاك الأسهم. وتفاقمت كارثة الانهيار لدرجة أن اضطرت الشرطة إلى إرسال فصيلة كاملة لإقرار الأمن. وفى لحظات كان المستثمرون الذين أصابهم الذعر والذهول وعدم تصديق ما يجرى، قد فقدوا منازلهم وسياراتهم ومجوهراتهم وسمعتهم. ولم يستطع ١٥ مضاربًا من

أكبر المضاربين، الصمود فى وجه الطوفان فانتحروا. فمثلاً فقد مؤشر «داو- چونز» ٣١ بنطًا بعد أن انخفض بنسبة ٣٨ بنطًا يوم الاثنين وتبددت المكاسب والأرباح التى تحققت خلال الستة عشر شهرًا الماضية فى خمس جلسات، وإذ بالمساهمين يرون فى البورصة التى كانت معبدهم المقدس، مجرد ناد للقمار، وأنهم لم يجتمعوا إلا حول مائدة روليت ضخمة، لم يتصور أحد أن تتوقف عجلتها أمام كل الأرقام الخاسرة.

ونظرًا لأن الكوارث لا تلد سوى كوارث أبشع ، فإنه بعد ثلاثة أعوام ، وفى يوليو ١٩٣٢ على وجه التحديد فقد المستثمرون ٧٤ مليار دولار ، وانخفض مؤشر «داو – چونز» إلى ٩٠٪ أسفل القمة التى بلغها فى سبتمبر ١٩٢٩ .

وحل محل عهد الرخاء الطائش المفتعل ، عهد آخر أفلست فيه المصارف ووقعت الأزمة الكبرى التى أدت إلى بطالة ١٢ مليون شخص فى الولايات المتحدة . ولم تسترجع الرأسمالية العالمية عافيتها إلا فى أواخر الثلاثينيات ، لكن الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت فى أول سبتمبر ١٩٣٩، ودخلت الرأسمالية الغربية فى دوامة جديدة ، لكنها كانت في صالحها إلى حد ما ، لأن الإنتاج الحربى المتصاعد منح قوة دفع جديدة لعجلة رأس المال . لكن دوامة الحرب العالمية الثانية لم تطغ على دوامة كارثة ١٩٢٩ الاقتصادية التى ظلت بمثابة جرح غائر فى جسم الرأسمالية العالمية التي سعى أنصارها إلى وضع اللوائح الاتحادية واسعة النطاق ، التي تقضى على التجاوزات التى أدت إلى الانهيار ، وذلك على سبيل التأكيد لمجتمع الماليين على أن الأزمة لن تتكرر مرة أخرى .

فقد منع شراء الأسهم بقسط أول زهيد ، بحيث أصبح الإيداع ٥٠٪ من ثمن السهم بدلاً من١٠٪ فى سنة ١٩٢٩ . وخضعت البنوك للوائح ، وتدخل بنك الاحتياطى الفيدرالى لوقف اتساع نطاق القروض ، ومنحت لجنة البورصة والأوراق المالية حق الإشراف على إجراءات الشركات، وخاصة فيما يتصل بالقروض التى

تحصل عليها . لكن ثبت أن كل هذه الاحتياطات عاجزة عن حماية النظام الرأسمالى من الأزمات التى يمر بها من فترة إلى أخرى نتيجة لانطوائه على عوامل جوهرية لا يمكن أن يتخلى عنها وهى : الاقتراض والمضاربة والائتمان والتقسيط ، وكانت أزمة النمور الآسيوية أكبر دليل مادى ملموس على ذلك .

لم يعد المحللون والمنظرون الاقتصاديون ينظرون إلى أزمة دول شرق آسيا التى وقعت فى تسعينيات القرن العشرين على أنها مجرد أزمة عابرة ، أو مجرد تقلب فى أحوال أسواقها المالية سرعان ما يعود إلى الاستقرار والنمو مرة أخرى ، وإنما أصبح الكثيرون منهم يشيرون إليها على أنها نتيجة طبيعية لممارسة قواعد اللعبة الرأسمالية. إنها أزمة اقتصادية لابد أن تستمر سنوات قبل أن تستأنف هذه الدول نموها ، وبشرط أن تتدفق عليها المساعدات من الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب .

وتتوالى التساؤلات حول جدوى النظام الرأسمالى ومصداقيته . كانت هذه الدول في قمة ازدهارها ونشوتها وهى فى سبيلها لمنافسة الإنتاج الغربى فى الأسواق العالمية ، لكنها استيقظت فجأة من الحلم الجميل وهى تجد اقتصادها عاجزًا عن توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد وارداتها وديونها ، وهو ما وقع لكوريا الجنوبية بالذات وهى التى كان صانعو سياساتها الاقتصادية يتفاخرون بأن همهم الأول هو منافسة اليابان فى الأسواق العالمية ، بل والحصول على مكانة لبلادهم فى سباق الفضاء . لقد طلبت حكومة كوريا الجنوبية من صندوق النقد الدولى أكبر قرض فى تاريخ هذه المؤسسة الاقتصادية الدولية ، فى حين خرجت المظاهرات فى شوارعها منددة بالصندوق الذى أغرقها في الديون وأضاع أحلامها فى النمو والازدهار والانتشار .

أما أنصار هذا النموذج الرأسمالي فى المؤسسات المالية والدولية ، وفى الصحافة المتخصصة ، فلم يتجاوزوا البعد المالى لهذه الأزمة ، فذهب بعضهم إلى أنها مجرد أزمة ثقة فى عملات هذه البلاد ، وذهب آخرون إلى أنها ترجع إلى خلل

هيكلى فى النظام المصرفي والمالى لتلك الدول . لكن لم يحاول أى من هؤلاء البحث عن أسباب الأزمة فى إطار قواعد اللعبة الاقتصادية الرأسمالية التى مارستها هذه الدول دون أن تضع محاذيرها ومخاطرها فى اعتبارها ، خصوصًا فيما يتصل بهيكل تجارتها الخارجية التى تخضع لاعتبارات دولية ، بعضها غامض ولا يمكن التحكم فى كل أبعاده وخطواته وإجراءاته .

لقد قام النمو الاقتصادى فى هذه البلاد طبقًا لقواعد اللعبة الرأسمالية التقليدية التى تعتمد على تحالف رجال الأعمال مع رجال الحكم ، ذلك أن الثروة قوة دفع لها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى وهى علاقة لا تستند فقط إلى مصالح فردية مشتركة مما يقع تحت طائلة القانون ، وإنما تستند أيضًا إلى نموذج فى التنمية يحقق مصالح مشتركة لرجال المال ورجال السلطة ، بصرف النظر عن المصالح العريضة لطبقات الشعب الذى ينهض الإنتاج كله على كاهله . وتتلخص هذه العلاقة فى الشعار الذى يتبناه رجال الأعمال لتشجيع حكوماتهم وهو : «اقترض ، وتوسع ، وصدّر» ، بلا حدود أو قيود . فقد سعت المصارف الكبرى فى هذه البلاد ، وهى مملوكة للحكومة ، أو التى تملك الحكومة حصة كبيرة فيها ، وبتوجيه رجال السياسة المستفيدين من تحالفهم مع رجال الأعمال ، إلى توفير القروض الضخمة والسهلة لرجال الأعمال ، حتى يتوسعوا فى أعمالهم ، ويقوموا بالتصدير ، ويستغلوا حصيلة الصادرات فى مزيد من التوسع ، وتسديد جانب من القروض التى كانوا يحصلون عليها من هذه المصارف.

ولم يكتشف أحد خللاً هيكليًا فى هذا النموذج ، ولا فسادًا سياسيًا ، ولا حاجة لدراسة الإمكانات المتغيرة للسوق الخارجية ، مادامت هذه المؤسسات الاقتصادية الخاصة الكبرى في هذه البلاد ، قد نجحت فى زيادة صادراتها ، وتمكنت من تسديد قدر من القروض التى حصلت عليها ، كما لم تكن هناك فى هذه الظروف أسباب

تدعو إلى فقدان الثقة فى اقتصاد هذه الدول من جانب الشركات الدولية أو المؤسسات المالية الخاصة التى تحتفظ بقدر كبير من عملات هذه البلاد ، أو التى اشترت قدرًا هائلاً من أوراقها المالية ، أو البنوك التجارية الدولية التى أقرضتها بسخاء .

لكن أزمة الرأسمالية في دول شرق آسيا لم تكن بمثابة مفاجأة بلا مقدمات . ذلك أن نظرة سريعة إلى أوضاع التجارة الخارجية لهذه البلاد ، كانت تكشف عن البدايات الموحية بالانهيار القادم ، فجميع هذه الدول ، منذ أوائل التسعينيات ، وهى تعانى من عجز متزايد فى ميزانها التجارى ، لم تفلت منه سوي سنغافورة وتايوان . وقد تراكم هذا العجز طوال هذه السنوات ، ولم يكن هذا العجز خافيًا حتى على المحللين الأجانب ، إذ نشرت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية فى أوائل عام ١٩٩٧ تحقيقًا صحفيًّا ضافيًا عنه. ومع استمرار العجز أدركت المؤسسات المالية الخاصة والشركات الدولية أن هذه الدول موشكة على الوقوع فى أزمة كبرى ،إذ لم يعد في وسع صادراتها تأمين العملات الأجنبية الضرورية لتمويل وارداتها الضخمة وسداد ديونها ، ومن ثم سارعت إلى التخلص مما لديها من عملات أو أوراق مالية مقومة بعملات هذه البلاد . ولم يكن ذلك مجرد مصادفة ، ولا نزوة اجتاحت بعض المضاربين القابعين أمام أجهزة الكمبيوتر في منازلهم ، بل كان قرار مؤسسات ضخمة تملك من أرصدة العملات ما يفوق ما تملكه المصارف المركزية فى الدول الصناعية السبع الكبرى مجتمعة . لقد أدركت هذه المؤسسات أن زمن ما سمى بالمعجزة الآسيوية ، التى أسهمت هى فى صنعها قد ولى ، ومن ثم آثرت السلامة قبل السقوط المدوى لبنيان الوهم . ذلك أن الرأسمالية مثل الجزار الذى يقوم بتسمين العجل إلي أن تأتى اللحظة التى لابد أن يذبح فيها .

إن انهيار اقتصاد دول شرق آسيا فى أواخر تسعينيات القرن العشرين ، كان ظاهرة حافلة بالدروس والدلالات للمهتمين بأثر قواعد اللعبة الرأسمالية على قضية

التنمية ، خاصة بالنسبة لشعوب الجنوب . ونظرًا لأن هذا الانهيار كان وصمة فى جبين الرأسمالية العالمية ، خاصة فى عصر العولمة الاقتصادية ، فإن الدول الغربية شرعت فى استيعاب تداعيات الأزمة حتى لا تستمر طويلاً وتهز الثقة فى جدوى الرأسمالية ، وخاصة أن رخاءها يرتبط أيضاً باستمرار واردات هذه البلاد منها . ولكن حتي بعد أن تنجح الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فى تقويم اقتصاديات هذه البلاد ودفعها مرة أخرى إلى الآفاق المنشودة ، فإن أسباب الأزمة ستظل ذات أهمية كبرى لكل دول الجنوب . فهى لم تكن أزمة طارئة أو عابرة بل كانت نتيجة طبيعية للمخاطر التى تنطوى عليها قواعد اللعبة الرأسمالية وفى مقدمتها المضاربة والإقراض والائتمان والتقسيط .

كذلك كان فى مقدمة أسباب هذه الأزمة المدوية ، ما أشار إليه بعض نقاد هذا النموذج الرأسمالى ، قبل وقوعها بزمن ، وتعرضوا للاستهزاء والسخرية من أنصار الرأسمالية المتطرفة ، وهو أن نموذج التنمية بالاعتماد على التصدير ، يمكن أن ينجح إذا ما اقتصر على عدد محدود من الدول . وكان هذا هو الوضع فى شرق آسيا فى البداية ، عندما كانت الدول الساعية إلى انتهاج هذه الإستراتچية هى أربعة بلاد فقط: اثنان منها صغيران هما : سنغافورة وإقليم هونج كونج ، وبلد ثالث صغير نسبيًا وهو تايوان ، والبلد الرابع كوريا الجنوبية وكان يتشابه فى بداياته مع دول الجنوب متوسطة السكان . أما عندما امتد هذ النموذج ليشمل حوالى عشرة بلاد ، بعضها كبير السكان مثل الصين وأندونيسيا ، بالإضافة إلى الفيلبين وتايلاند وماليزيا ، فى حين قطعت دول أخرى فى جنوب شرق آسيا أشواطًا ملحوظة فى هذا المضمار مثل ڤيتنام، أو فى جنوبها مثل الهند ، بالإضافة إلى دول أمريكا اللاتينية ، فإن التنافس بين هذه البلاد لم يكن فى صالحها أبدًا، إذ إنه أدى إلى حرب تجارية خسر فيها معظمها، خاصة أنه لم يقترن بتوسع هائل فى أسواق التجارة الدولية، أو رفع للقيود على صادرات دول الجنوب إلى دول الشمال، مما ضاعف من صعوبة السير على نهج هذا النموذج. وكان

من أخطر بل وأسوأ قواعد اللعبة الرأسمالية أن الزيادة فى صادرات هذه البلاد لا تعكس فى كل الحالات نموًّا حقيقيًّا للتجارة الدولية التى فى صالح هذه البلاد، وإنما تعكس انتقال بعض الأنشطة الإنتاجية، التى تديرها الشركات الدولية العملاقة ذات الجنسيات المتعددة، سواء بطريقة مباشرة أو غير ذلك، من دولة إلى دولة أخرى، دون أن تكون لإحدى هذه الدول سيطرة كاملة أو حقيقية على هذه الأنشطة .

ولكى لا تدخل الرأسمالية المعاصرة فى طرق مسدودة قد تخنق تطلعاتها المستقبلية، لابد من إعادة تقويم إستراتيچية التنمية بإعادة التوازن بين الصادرات والواردات حتى تعم الفائدة جميع الأطراف المعنية بقدر الإمكان عندما تدور عجلة رأس المال بدون عوائق، وهى الإستراتيچية التى تعرضت لكثير من النقد الحاد والرفض المتسرع من جانب كثيرين من المتعبدين فى محراب الرأسمالية . ففى ظل خطورة الاعتماد كثيرًا على النجاح فى التصدير إلى أسواق دولية لا تنمو بسرعة، وتتسم بالتنافس الحاد بين دول الجنوب ، يصبح الجمع بين الإستراتيچيتين، أى النهوض بالصادرات وإحلال الواردات ، أمرا لازمًا لتجنب الوقوع فى أزمات مماثلة، ذلك أن التجارة الدولية لا تزال - وستظل - تعتمد على المبدأ البسيط «خذ وهات»، أما من يخل بأحد طرفى المعادلة ، فلابد أن يدخل فى طريق مسدود . فليس هناك طرف يستطيع أن يصدر على طول الخط ، كما أنه ليس هناك طرف على استعداد لأن يستورد بصفة دائمة .

والدرس الثانى المهم لمواجهة هذا المد الرأسمالى الجامح ، يتمثل فى ضرورة السعى إلى توفير قدر من الحماية للتجارة الخارجية لدول الجنوب ، ليس عن طريق الانطلاق إلى الأسواق الدولية بما يسود فيها من تنافس حاد ، بل عن طريق تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعزيزها ، بحيث يمكن أن تشكل سدًّا عاليًّا يحميها من ضربات أمواج العولمة الاقتصادية ، وفى الوقت نفسه يسمح لها بالتعامل شبه

الآمن مع تيارات الاقتصاد العالمى ، دون أن تجرفها بعيدًا عن أهدافها الإستراتيچية. أما بالنسبة للدول العربية على وجه التحديد ، فلم تعد السوق العربية المشتركة مجرد مشروع سياسى يرفع رايته وشعاره أنصار الدعوة للقومية العربية ، وإنما هو ضرورة مصيرية وحياتية لاقتصادات ومجتمعات البلاد العربية التى يتحتم عليها الآن إدراك أبعاد هذا المصير الذى يمكن أن يكون مخيفًا ومأسويًّا إذا لم تستعد لمواجهته بكل إمكاناتها التى لاتزال معطلة وصدئة .

أما الدرس الثالث فيتمثل فى ضرورة تجنب الممارسات المصرفية والمالية التى أدت إلى الأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا . وهو درس ليس مقصورًا على هذه المنطقة فحسب ، بل يشمل أية منطقة تتبع هذا النهج المعوج الذى يحيل التعاملات المصرفية الضخمة التى يجب أن تتم فى النور والعلن وطبقًا للقواعد التى تمنع التلاعب والاحتيال ، إلى إجراءات مريبة فى الظلام على أمل أنها لن تكتشف ، من منطلق أن جميع الأطراف المعنية المستفيدة منها ، تحرص كل الحرص على سريتها ، بعيدًا عن عيون الرقباء والحريصين على الرصيد القومى للبلد . ولذلك يجب توسيع وترسيخ صلاحيات سلطات الرقابة والتفتيش الدورى على عمليات الإقراض والائتمان بصفة خاصة ، مع تشديد العقوبات على المتلاعبين بأرصدة الدولة والمال العام حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يمد يده فى الظلام لنهب ثروة الجماهير التى وضعت ثقتها فى المصرف ، وبالتالي أودعت حصيلة الكفاح والكد والعمر فيه لاستثمارها . فليست هذه هى مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة لأى مصرف .

وتثبت قضايا البنوك فى مصر أن الحصول على قروض سهلة منها قد أغوى كثيرين بالحصول عليها ثم الهرب بها إلى خارج البلاد؛ لأنه ليس هناك ما يمنع سفرهم قانونًا . ومع أن أوضاع البنوك فى مصر ، التى تتراكم لديها الودائع دون استثمار حقيقى

وفعال ، هى أبعد ما تكون عن أوضاع البنوك فى شرق آسيا ، إلا أن بعض الممارسات المألوفة هناك ليست غريبة عما جرى فى بعض الحالات فى مصر ، وهو ما يحتم دعم استقلال الجهاز المصرفى عن السلطة الحكومية التى يجب أن تنحصر صلاحياتها فى الرقابة على الإجراءات والالتزام بالقوانين المصرفية ، وسد أية ثغرات تطرأ فيها . أما فيما عدا هذا فإنه يتحتم على الجهاز المصرفى أن يسترشد بالمعايير الاقتصادية الصرفة وغير ذلك من الاحتياطات التى تجنب البلاد فى المستقبل مخاطر أزمة أو أزمات مصرفية كنتيجة لهذه الثغرات أو أساليب التواطؤ فى دهاليز الاقتصاد المعتمة التى يجب وضعها تحت الضوء الساطع بل والفاضح .

هناك درس آخر يجب الأخذ به فى ضرورة الحذر من الاستسلام لأنصار الرؤى الساذجة أو الجاهلة أو المغرضة التى تسبح ليل نهار بعظمة العولمة واقتصاد السوق وعبقرية الرأسمالية . فكل نظام أو منهج وضعه البشر ليس فوق مستوى النقد ، وقابل للتنقيح والتغيير والتعديل بل والإلغاء تمامًا إذا ثبت عجزه عن تلبية متطلبات العصر واحتياجاته . وهذا ينطبق على الرأسمالية كما ينطبق على الاشتراكية أو أى نظام بشرى آخر . وإذا كان ما جرى فى شرق أوروبا قد كشف خللاً هيكليًا فى النظام الاشتراكى فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين فإن ما جرى فى أواخر التسعينيات فى شرق آسيا قد كشف بدوره عن خلل عميق فى النظام الرأسمالى ، سواء على المستوى الوطنى أو العالمى ، وأكد حاجة الرأسمالية لكوابح وتوجيهات بناءة وواعية لتفتح أمامها أبواب المستقبل وتمنعها من أن تدمر نفسها بنفسها .



(٤٥) معاداة السامية

معاداة السامية لعبة سياسية ابتكرتها الحركة الصهيونية العالمية ، ووضعت قواعدها ثم احتكرتها لحسابها بأسلوب متجدد ومتكرر لم تسأم منه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين . ومن الواضح أنها ستواصل ممارسة اللعبة التى عادت عليها بمكاسب ومغانم سياسية واقتصادية وإعلامية لا يمكن حصرها ، إذ إنها على استعداد تام لأن تشهر تهمة معاداة السامية فى وجه من تريد ابتزازه سواء أكان دولة أم فردًا . وكان سندها الأكبر والمشجع الأساسى لها فى ممارسة هذه اللعبة ، دول المعسكر الغربى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

فقد احتكر اليهود السامية لحسابهم الخاص برغم أن المصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب تتحدث مجموعة من اللغات التى تنتمى إلى أسر أو أصول مشتركة ترجع كلها لشبه الجزيرة العربية . وقد عاشت هذه الشعوب فى المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى جبال إيران وأرمينيا . وهذه الشعوب هى العرب ، والعبرانيون ، والفينيقيون ، والآراميون ، والبابليون ، والأشوريون . وقد سموا بالساميين نسبة إلى سام بن نوح ، ولكن مصطلح «معاداة السامية» لا يشير إلى كل الساميين وإنما يشير إلى اليهود فحسب ، وكأنهم الساميون الوحيدون على وجه الأرض !!

وكان الصحفى الألمانى ڤلهلم مار هو أول من استخدم هذا المصطلح فى عام ١٨٧٩ بعد الحرب البروسية - الفرنسية التى أدت إلى انهيار كثير من رجال الأعمال الألمان ، مما جعلهم ينحون باللائمة على اليهود على أساس أنهم كانوا السبب فى تلك الكارثة التى حلت بهم، لكن ظاهرة كراهية اليهود لم تبدأ من تلك الفترة؛ لأن لها

جذورا تعود إلى العصور القديمة . ففى عصر الإمبراطورية الرومانية مثلاً ، عبر الكاتب والخطيب الرومانى شيشيرون عن ضيقه باليهود الموجودين فى روما ، الذين لا ينتمون إلا إلى المال وصاحب المال ، فهذا هو اتصالهم الوحيد بالآخرين أو الأغيار ثم ينعزلون فى جماعاتهم التى تعيش فى أزقة متقاربة ومغلقة عليهم ويمارسون طقوسًا غامضة لا تبعث على الارتياح ، فالوجدان الوثنى الرومانى لم يكن قادرًا على تفهم هذه الأقلية الدينية التى لا تعبد آلهتهم ، والتى كانت تزيد من عزلتها إقامة شعائر يوم السبت المعقدة ، كما كانت قوانين الزواج تمنعهم من الاختلاط والزواج من الأغيار. وكذلك قوانين الطعام التى تحرم على اليهودى تناول وجبة طعام مع جاره .

واستمرت ظاهرة كراهية اليهود عبر العصور وفى مختلف المجتمعات ، مما يدل على أن العيب لم يكن فى هذه العصور أو المجتمعات ، وإن كانت أسباب وأشكال اضطهادهم تختلف من حضارة إلى أخرى. ففى العصر المسيحى رفض اليهود الإيمان بالسيد المسيح مما جلب عليهم عداوة المسيحيين ، لكنها عداوة لم تصل إلى حد اضطهادهم بمعنى الكلمة . فلم يكن وضع اليهود سيئًا فى العالم المسيحى حتى القرن الحادى عشر ، أى مع بداية التحول الاقتصادى للمجتمع الأوروبى الزراعى ، وإرسال حملات صليبية إلى الشرق لفتح الأسواق التجارية . فقد صبت هذه الحملات جام غضبها على اليهود الذين أغرموا بالقيام بدور الطابور الخامس فى زمن الحرب ، وحاولت فرض المسيحية عليهم لعلها تأمن شرهم ، وخاصة أنهم كانوا قد فقدوا دورهم الأساسى فى دنيا المال والتجارة ، بعد أن نشأت طبقات تجارية محلية ناجحة على أكتاف المسيحيين . وكانت معظم الحركات المعادية لليهود شعبية ، قامت بها الجماهير التى رأت فى اليهود عدوهم الحقيقى ، وخاصة أن كبارهم كانوا يحرصون على التحالف مع الأمراء والنبلاء والأرستقراطيين والاقطاعيين الذين يملكون فى أيديهم مقاليد الأمور.

وفى عصر النهضة الأوروبية شارك الأدباء وكتاب المسرح فى نقد الشخصية اليهودية وتعريتها من داخلها ، كما فعل وليم شكسبير فى شخصية شايلوك بطل

مسرحية «تاجر البندقية» وكريستوفر مارلو فى مسرحيته «يهودى مالطة» ، وبعدهما بحوالى قرنين جاء تشارلز ديكنز ليقدم شخصية فاجن المقززة فى رواية «أوليڤر تويست».
ووقف اليهود بالمرصاد لمثل هذه الأعمال ، وعندما قويت شوكتهم فى القرن العشرين نجحوا فى منع عرض مسرحيتى «تاجر البندقية» و«يهودى مالطة» . وقد توقف عرض «تاجرالبندقية» فى لندن ، والذى كان الممثل الشهير داستن هوڤمان قد تجرأ وقام ببطولته ، فلم يستمر أكثر من شهرين برغم النجاح الكاسح الذى أحرزه منذ ليلة الافتتاح ، فى حين أن مثل هذه العروض يمكن أن تستمر لسنوات عديدة . كذلك أعيد إخراج رواية «أوليڤر تويست» فى شكل فيلم غنائى راقص بعد أن أعيدت صياغة شخصية فاجن اليهودى وتحولت بقدرة قادر إلى شخصية فى منتهى الوداعة والرقة والحنان والجاذبية ، والصدر الحنون للأطفال المشردين البؤساء .

وكان اليهود هم السبب فى بروز ظاهرة معاداة السامية لإصرارهم على نقاء عنصرهم السامى عبر العصور ، وإنكارهم أنهم اختلطوا بعناصر أخرى نتيجة للشتات الذى تعرضوا له أكثر من مرة ، برغم أن جميع علماء الأنثروبولوچيا أجمعوا على أن الهجرات والغزوات والاختلاط المستمر بين الشعوب فى أمواج لا تهدأ ، جعلت فكرة نقاء عنصر ما ، أكذوبة كبرى أو وهمًا لا أساس له من الصحة . ولكن كعادة اليهود عندما يستغلون أى تيار أو ظاهرة جديدة لأغراضهم العنصرية ، فقد صنفوا أنفسهم كأمة سامية عند ظهور فكرة القوميات فى القرن التاسع عشر ، وصدور دراسات لاكتشاف «عبقرية» كل أمة وكل شعب. وبذلك أصبح اليهود أمة سامية فى مواجهة الأمم والعبقريات الآرية التى تحمس لها الألمان وآمنوا بها . واتخذ بعض العنصريين من هذا التصنيف تبريرًا لمقولة إن اليهود عنصر سامى لا يمكن أن يندرج أو يندمج فى الحضارة الآرية ، ولذلك أصبح الصراع بين الآريين والساميين بعد أن كان بين الرأسماليين والعمال ، لأنه صراع عرقى فى جوهره وليس طبقيًا أو اقتصاديًا . وكانت أخطر تهمة وجهت إلى اليهود أنهم يحاولون السيطرة على العالم ، وهى تهمة نهضت

على دليل مادى ملموس واعتراف صريح من اليهود أنفسهم فى كتابهم «بروتوكولات حكماء صهيون».

فقد تم تأليف هذا الكتاب عام ١٨٩٧ فى بازل بسويسرا أى فى نفس العام الذى عقد فيه المؤتمر الصهيونى الأول . ويبدو أن موضوعاته كانت ضمن جدول أعمال هذا المؤتمر . وهو البروتوكولات التى تبلغ أربعة وعشرين بروتوكولاً ، تعترف بأن حاخامات اليهود وقادتهم قد عقدوا مؤتمرًا سريًا بهدف وضع خطة محكمة بالتعاون مع الماسونيين الأحرار ومع الليبراليين لإقامة وحدة عالمية تخضع لسلطان اليهود ، وتديرها حكومة يهودية عالمية يكون مقرها القدس، وسيتم تنفيذ هذا المخطط عن طريق الغش والخداع، وتقويض دعائم الأسرة وصلات القرابة ، والإيقاع بالدول الأوروبية ، وتخريب المؤسسات المسيحية ، وتدمير العواصم الأوروبية ، وإفساد أخلاق العالم المسيحى الأوروبى ، ومن يتأمل أحوال العالم الغربى الآن فى مطلع القرن الحادى والعشرين، يدرك على الفور أن المخطط لا يزال جاريا تنفيذه منذ أواخر القرن التاسع عشر .

وتهتم البروتوكولات فى المراحل الأولى من المخطط بأن يسيطر اليهود على الصحافة والإعلام والثقافة لمنع تسرب أى توجه أو اتجاه إلى الرأى العام العالمى ، لا يريده اليهود الذين تحفزهم البروتوكولات على السيطرة على الدول الإمبريالية وتسخيرها حسب أهوائهم . كما يؤكد الكتاب أن اليهود هم العنصر المحرك لكل أحداث العالم التاريخية والصانع لنقاط التحول بين مختلف العصور ، مهما بدت متناقضة ومتصارعة فيما بينها . بل إن عناصر التناقض أو الصراع هذه ، هى فى صالح تنفيذ المخطط الصهيونى لأنها تصيب الدول الغربية بالعجز عن الوقوف على قاعدة مشتركة وراسخة ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى . ولذلك تجعل البروتوكولات اليهود قادة لكل المتغيرات العالمية بصرف النظر عن عناصر الخير أو الشر فيها . فهم مسئولون عن الثورة الرجعية وعن الاشتراكية والرأسمالية!! فمثلاً يقول البروتوكول السادس :

«كى نخرب (أى نحن اليهود) صناعة الأغيار ، سنزيد من أجور العمال، (وهذه اتجاهات اشتراكية) ، لكننا فى الوقت نفسه؛ سنرفع أثمان الضرورات الأساسية بحيث نسترد ما دفعناه من أجور ، (وهذه اتجاهات رأسمالية) ، ولكى لا تستقر الأمور فى غير صالحنا ، لابد أن نعرض الصناعة للخسائر والخراب ، وأن ننشر الضياع والفوضى بين العمال ، (وهذه اتجاهات فوضوية)» .

ويعترف كتاب البروتوكولات أيضًا بأن اليهود هم مصدر لانتشار كل الأفكار والتيارات الحديثة التى عرفها العالم منذ القرن التاسع عشر، سواء أكانت فى أقصى اليمين أم أقصى اليسار، لدرجة أن البروتوكول الثانى يؤكد أن نجاح داروين وماركس ونيتشه قد مهد له اليهود من قبل ، وأن الأثر غير الأخلاقى لاتجاهات هذه العلوم على غير اليهود أو الأميين سيكون واضحًا فى جوهره ومظهره ، ولذلك يتحتم على اليهود أن يدرسوا الآثار السلبية لهذه الاتجاهات على أخلاق الأمم والجماعات.

وتتمثل الفكرة الأساسية فى البروتوكولات فيما يسمى «بالحكومة اليهودية العالمية» ، برغم أن بعض الحاخامات قد سبق لهم محاولة إقامة سلطة مركزية تجمع كل يهود العالم تحت لوائها ، لكنهم عجزوا عن تنفيذ الفكرة نظرًا لأن اليهود لا يشكلون تجمعًا قوميًا بمعنى الكلمة ، فهم عبارة عن أقليات دينية متناثرة لا يربطها رباط قومى ، لانتمائها إلى أصول متباينة وأعراق مختلفة ، فقد كان لكل أقلية محاكمها وهيئاتها الخاصة التى تشرف على تنظيم معيشتها . ومع ذلك لم تقبل الصهيونية العالمية هذه الأوضاع التاريخية التى ميزت حياة الأقليات فى شتى أرجاء المعمورة، وروجت لأسطورة «الشعب اليهودى» ذى الأصل الواحد. وكانت الصهيونية من الدهاء والخبث دائمًا ، بحيث اعتادت توظيف مقولات أعدائها وخصومها لصالح أهدافها العاجلة والآجلة، فلم تجد أفضل من ادعاءات المعادين للسامية لترويج فكرة «الشعب اليهودى الواحد» إذ إنهم يؤكدون دائمًا على أن اليهودى ظاهرة فريدة للغاية ، وغير قابلة

للاندماج فى أية ظواهر إنسانية أخرى ، وأن اليهود أينما وجدوا ، فإنهم يشكلون شعبًا واحدًا برغم عالميته ، ولذلك فإنه يسعى إلى إقامة حكومة عالمية واحدة.

وتقوم الحركة الصهيونية بالتلويح بخطر الإبادة للأقليات اليهودية فى العالم حتى تحثها على الهجرة إلى إسرائيل، وتدلل على دعايتها هذه «بإبادة اليهود» أو «الهلوكوست» وهو المصطلح الذى أطلق على محاولة النازيين التخلص من الأقلية اليهودية فى ألمانيا، والأقليات اليهودية فى البلاد الأوروبية التى وقعت فى دائرة نفوذهم فى أثناء الحرب العالمية الثانية. وتنقسم فترة الاضطهاد النازى لليهود إلى مرحلتين : الأولى من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٩ ، حين شن النازيون حملات معادية للسامية على اليهود لإثارة مشاعر الكره والاحتقار لهم. والمرحلة الثانية من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ عندما انتهى الحكم النازى ، وهى مرحلة الإبادة المنظمة ليهود ألمانيا ، والتى بلغت ذروتها فيما بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، إذ كان هتلر يطبق نظريته التى أوردها فى كتابه «كفاحى» الذى كتبه عام ١٩٢٣ عندما كان مسجونًا فى ميونخ عقب اشتراكه فى مؤامرة لقلب الحكم، وهى نظرية «الحل النهائى» الذى يؤكد على أن «المسألة اليهودية» تستعصى على أى حل ممكن بحيث لا يتبقى أمام من يتعامل معها سوى إبادة اليهود أنفسهم .

وبالطبع طنطنت أبواق الدعاية الصهيونية برعب الإبادة فى الشتات ، حتى تحث الأقليات اليهودية على الهجرة إلى إسرائيل ، لكن يهود العالم أصبحوا يتصرفون على أساس أن الإبادة أمر مستحيل الوقوع ، ومجرد استثناء لن يتكرر ، بدليل الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والفنية التى يتمتع بها اليهود فى معظم البلاد التى يستوطنونها. وهى أوضاع أفضل بكثير من الأوضاع داخل إسرائيل التى تفتقر تمامًا إلى الاستقرار والسلام، وسط بحر متلاطم من الكراهية العربية.

لكن كان بين اليهود عقلاء وحكماء حقيقيون ، أطلق عليهم مصطلح «أنصار الاستنارة اليهودية»، وهم يؤمنون بأن الحل النهائى لمشكلة «معاداة السامية»، يتمثل فى

اندماج الأقليات اليهودية فى البلاد والأوطان التى تعيش فيها لأن الدين هو علاقة بالغة الخصوصية بين اليهودى وربه. وخاصة أن اليهود أثبتوا عبر التاريخ أنهم كفاءات مطلوبة فى شتى المجالات ، وهم عنصر منتج ومثمر وناجح ، ويحفز غير اليهود أن ينتجوا ويتفوقوا بدورهم. لكن زعماء الصهيونية العالمية كانوا بالمرصاد لأنصار الاستنارة اليهودية ، ورفضوا فكرة الاندماج مع الأغيار رفضًا باتًا بل إنهم ادعوا أن معاداة السامية ظاهرة ميتافيزيقية تتجاوز حدود الزمان والمكان ، وليس عندهم أية تفرقة بين معاداة السامية الدينية ومعاداة السامية العنصرية ، لدرجة أنهم يصفون معاداة الفلسطينيين للغزو الصهيونى بأنه أيضًا معاداة للسامية، برغم أن العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة من أبرز العناصر السامية عبر التاريخ، لكن أبواق الدعاية الصهيونية اعتادت قلب الحقائق التاريخية بلا أى خجل أو حرج ، وخاصة أن أبواق الدعاية الغربية تساندها بكل قوتها بلا أى خجل أو حرج أيضًا .

وبرغم أن أبواق الصهيونية نادت دائمًا بأن اليهود كانوا ضحية التفرقة العنصرية ومعاداة السامية ، فإن الصهيونية نفسها كانت نتيجة مباشرة لنفس النظريات العرقية التى انطلقت مع معاداة السامية؛ ذلك أن الصهيونية تؤمن أن المحرك الأساسى للتاريخ هو العرق أو العنصر وليس الطبقة الاجتماعية أو الأيديولوچيا السياسية والاقتصادية. فقد نادى كبار الصهاينة بأسطورة النقاء العرقى والحضارى لليهود الذين حافظوا - عبر تاريخهم - على نقائهم العرقى ، وادعوا أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى، وأنهم احتفظوا بتقاليدهم الثقافية والفكرية والدينية والسلوكية عبر الزمن وفى مختلف البقاع ، وأن خير حصن يحمى هذا النقاء العرقى (العبقرى فى نظرهم) ، كان إنشاء دولة إسرائيل التى تفصل الشعب اليهودى عرقيًا وحضاريًا عن بقية شعوب العالم التى يمكن أن تلوث هذا النقاء العبقرى !!

وتكمن المفارقة العجيبة فى أن المعادين للسامية - أيام سطوة الدعاية النازية - كانوا يروجون لنفس المقولة الصهيونية ، ويستخدمونها فى التدليل على خطورة اليهود

وتآمرهم . لكن بصرف النظر عن ادعاءات كل من الصهاينة وأعداء السامية ، فإن النظرة العامة لتاريخ اليهود تثبت زيف هذه الادعاءات من أساسها ، إذ إن العكس هو الصحيح تمامًا. فاليهود كانوا دائمًا أقليات متفرقة لا يربطها أى رباط حضارى ، مما جعلهم يتأثرون بكل الحضارات والشعوب التى عاشوا بينها، وهذا التفاعل بين الشعوب ظاهرة بل وقانون يصل إلى درجة البدهية، ويعتبر من أهم الموضوعات التى يدرسها ويحللها علم الأنثروبولوچيا. ولعل الإصرار اليهودى / الصهيونى على فكرة النقاء العرقى والحضارى الوهمى، هو بمثابة التشويش على حقائق التنوع العرقى والحضارى البدهية التى لا ينكرها سوى المكابرين ، بهدف الحرص على العزلة اليهودية والصهيونية خوفًا من الذوبان فى الشعوب الأخرى ، وخاصة فى عصر العولمة الذى لم تعد فيه الحدود السياسية والفواصل الجغرافية قادرة على حصر الشعوب فى أطر إقليمية أو محلية خاصة بها .

واليهود لا يمكن أن يشكلوا استثناء من هذه القاعدة الأنثروبولوچية التى لا تقبل النقض . فعلى الرغم من التشريعات اليهودية التى تحرم الزواج المختلط ، فإن اليهود تزاوجوا مع غيرهم من الشعوب. فمن الناحية العرقية والتاريخية ، لم يكن اليهود ليستطيعوا أن يفعلوا غير ذلك ، فقد كانوا شعبًا من البدو الرحل الذين ليس لهم وطن محدد للاستقرار فيه. ولذلك كانت العزلة مستحيلة بالنسبة لهم ، واقتصرت على طقوسهم الدينية وعاداتهم المعيشية داخل بيوتهم . أما فيما عدا هذا ، فكانت علاقاتهم الاقتصادية والمالية والتجارية والمادية مع الآخرين على اختلاف مشاربهم، أقوى ما تكون . وإذا كانت هناك خاصية مشتركة بالفعل بين كل يهود العالم وعبر مختلف العصور ، فهى عشقهم للمال ومهارتهم البالغة فى توظيفه واستثماره .

ومن أقوى الشواهد التى تدحض فكرة نقاء العنصر اليهودى ، أن داود النبى اليهودى الأشهر ، ولد من أم غير يهودية ، مما يشكك فى انتمائه هو شخصيًا إلى الأمة

اليهودية إذا ما طبق عليه مبدأ نقاء العنصر الذى تعتبره الصهيونية العالمية من أهم وأخطر مقوماتها . وكان من حجج الصهيونية فى هذا الصدد أن اليهودية ليست ديانة تبشيرية لأنها تصر على الحفاظ على نقاء عنصرها . لكن هذه الحجة مردود عليها أيضًا لأن التاريخ سجل عددًا من الشعوب اعتنقت اليهودية ، مثل قبيلة الخزر التى اعتنقتها فى ظروف لا تزال غامضة فى دوافعها . كما فرض الحشمونيون اليهودية قسرًا على بعض الشعوب المجاورة لهم مثل الأدوميين ، وبالتالى فقد كانت اليهودية ديانة تبشيرية وأحيانًا بالإكراه .

وقد تسبب كل هذا فى دحض فكرة «النقاء العنصرى» من أساسها ، بل إن إسرائيل نفسها تبدو كلوحة الفسيفساء الزاخرة بشتى الألوان والمساحات والتشكيلات الأنثروبولوجية المختلفة بل والمتناقضة فيما بينها . فعلى سبيل المثال ، لا يمكن أن ينتمى اليهود الأشكناز الشقر إلى نفس العرق الذى ينتمى إليه اليهود السفارديم أو اليهود الشرقيون من ذوى البشرة الداكنة. بل يكفى للتدليل على أكذوبة النقاء التى جمعت بين الروس البيض القادمين من الاتحاد السوڤيتى السابق وبين الفلاشا السود القادمين من أثيوبيا، فأى عنصر مشترك يمكن أن يكون سلالة تمزج بين هؤلاء وهؤلاء؟! وهناك علماء اجتماع وأنثروبولوچيا لهم وزنهم العلمى فى إسرائيل، وهم يدركون كل هذه الحقائق ، لكنهم لا يعلنون عن اعترافهم بها لعجزهم عن تكذيب أبواق الدعاية الصهيونية المحلية والعالمية.

وليس النقاء العنصرى هو الأكذوبة الوحيدة التى تتشدق بها أجهزة الصهيونية ليل نهار وتحاول تحويلها إلى حقيقة لا تقبل الجدل ، بل هناك أكذوبة مفضوحة أخرى مواكبة لها، وهى أكذوبة النقاء الحضارى . ذلك أن التراث اليهودى ابتداءً من اللغة العبرية نفسها وانتهاءً بالنشيد الوطنى الإسرائيلى الذى يطلقون عليه «نشيد الأمل» ، يزخر بعناصر أممية وغير يهودية ، برغم أنها تشكل ملامحه وخصائصه الرئيسية . فاللغة

العبرية فى الأصل ليست لغة اليهود وإنما لغة الكنعانيين ، ومن المعروف أن اللغة مرتبطة عضويًا بمنهج التفكير والسلوك . بل إن الديانة اليهودية نفسها متأثرة إلى حد كبير بكثير من الديانات القديمة . فهناك تشابه بل وتطابق بين فكرة التوحيد عند اليهود والمفهوم الروحانى الذى عبر عنه الفرعون المصرى أخناتون الذى اعتنق عبادة آتون بدلاً من آمون . وكثير من مفاهيم وأفكار وأساطير التراث اليهودى مستقى أو مستلهم من التراث البابلى . كما أن هنالك تشابهًا بين سفر التثنية فى التوراة وشرائع حامورابى ، وبين سفر الأمثال وبعض كتب الحكمة والأمثال المصرية القديمة .

ومن خلال احتكاك اليهودية بكل من المسيحية فى أوروبا وبالإسلام فى حوض الأبيض المتوسط ، اكتسبت اليهودية أبعادًا جديدة من خلال الحوار المباشر أو غير المباشر بين الأديان السماوية الثلاثة . ومن يدرس ويحلل كتابات موسى بن ميمون باعتباره من أهم المفكرين الدينيين اليهود ، يستطيع أن يلمس أثر الإسلام العميق فى فكره ومنهجه وفلسفته . ولم تقتصر هذه التأثيرات على اللغة العبرية أو الديانة اليهودية فحسب ، بل امتدت لتشمل فنون العمارة والموسيقى والرقص، بل والرموز الأساسية مثل نجمة داود نفسها . ذلك أن هيكل سليمان نفسه مبنى على طراز يمزج العناصر الفرعونية بالأشورية، ولم يقم بتنفيذه العمال اليهود بل عمال مهرة من فينيقيا التى استوردت منها كل الأخشاب التى استخدمت فى بناء الهيكل . أما لحن صلاة «كل النذور» الذى يحفظه اليهود جميعًا فمأخوذ من لحن مسيحى يعتبر من تراث الكنيسة الأولى ، كما أن رقصة «الهورا» التى يمارسها اليهود فى أفراحهم واحتفالاتهم ، فهى أصلاً رقصة أوكرانية شعبية . كذلك فإن ألحان النشيد الوطنى الإسرائيلى «نشيد الأمل» ، مقتبسة من أغنية شعبية رومانية . بل إن نجمة داود الشهيرة كانت أصلاً رمزًا رومانيًا وجده اليهود على مدخل إحدى الكنائس فى العصور الوسطى ، فاتخذوه رمزًا لهم دون أى حرج أو حساسية برغم دلالتها الخطيرة.

كل هذه الحقائق والأحداث والمواقف والدلالات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، على أن التناقض أو الصراع بين المعادين للسامية والمدافعين عنها لا يعنى أن أحد الطرفين على صواب والآخر على خطأ. فكلاهما على خطأ بيِّن سواء أكان هذا بسوء نية مقصودة أم فهم خاطئ لمعطيات التاريخ الذى يؤكد قانونه أن الامتزاج بين الحضارات والشعوب ظاهرة طبيعية للغاية ، ولا يمكن تجنبها ، بل يمكن الاستفادة منها فى كل مجالات التعمير الحضارى والتفاعل الثقافى . فهو من أهم قوانين الوجود الإنسانى ، لكن الصهاينة ، مثلهم فى ذلك مثل المعادين للسامية ، يحاولون إلغاء هذا القانون الطبيعى والحتمى ، وكأنهم يهدفون إلى إلغاء بشرية اليهود ووجودهم التاريخى المتفاعل مع المراحل الزمنية المتتابعة ، فى حين أنهم لا يملكون وجودًا آخر غيره . إنها قاعدة لا تقبل الاستثناء ، ومن يحاول الخروج عليها لابد أن يدفع الثمن من استقراره وسلامته واطمئنانه للمستقبل .



(٤٦) منابع الإرهاب والعنف

الإرهاب والعنف وجهان لقاعدة واحدة من قواعد اللعبة السياسية ، إذ إن الإرهاب هو استخدام العنف ، أو التلويح به لتحقيق أهداف محددة ، أو مصالح معينة ، أى استخدام الإكراه لإقناع طرف آخر - أفرادًا أو مؤسسات أو دولاً - لمشيئة الجهة الإرهابية. **ولابد** من التفرقة فى هذا المجال بين الكفاح الشعبى المسلح ضد الأستعمار والإمبريالية والاحتلال الأجنبى ، كوسيلة مشروعة لمقاومة الاغتصاب والظلم ، وبين الإرهاب الذى يمارسه خصوم الرأى ، والمتكالبون على المصالح والمغانم .

والإرهاب أو العنف ليس بمصطلح جديد فى القاموس السياسى ، بل لعله أقدم من السياسة نفسها كما عرفها الإنسان. ذلك أن العنف السياسى متعدد الجنسية والهوية والقضية ، فقد يرتدى ملابس رجال الدين ويتخفى تحت عباءاتهم تارة ، والقمصان الفاشية السوداء تارة أخرى ، وقد يعلن عن نفسه بالكوفيات الزرقاء أو قبعات جيفارا ، أو يأتى على صهوة حصان جامح ليلاً ، أو على صهوات الفانتوم في وضح النهار ، على شكل إرهاب مباشر صريح . أما الإرهاب غير المباشر والخفى ، فإنه سلاح الضعيف عادة ، فالخصم أقوى من المواجهة ، ابتداء من حركات التحرر الوطنى في العالم الثالث ، ووصولاً إلى قنابل الإثارة فى أوروبا ، ومسلسل خطف الطائرات ، والتصفيات الجسدية لحركة التاميل والسيخ والباسك . إنها جماعات فقدت الأمل فى إمكانية التواصل مع الطرف الآخر ، بعد أن تعطلت اللغة ، وتضاربت المصالح ، وتصادمت التيارات ، ولم يعد هناك مجال للتفاهم أو الوصول إلى أرض مشتركة أو حلول وسط .

كانت هذه هى استراتيجية حرب العصابات فى تاريخها الطويل الدائم، من الصين وفييتنام شرقاً إلى الجزائر وأنجولا فى أفريقيا حتى كوبا فى أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عشرات المسيرات النضالية الأخرى فى العالم الثالث. والمفارقة العجيبة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن الاستعمار الذى استطاع أن يغزو العالم الثالث قبل أكثر من قرنين، بعدد قليل من جنوده، مستغلاً تفوقه التكنولوجى العسكرى فى ذلك الوقت، قد وجد نفسه مضطرًا للانسحاب والتقهقر على أيدى عدد قليل من الجنود والفدائيين والنشطاء أو رجال العصابات كما يسميهم الإمبرياليون . فقد أدرك الاستعمار استحالة استمرار اللعبة ، خاصة بعد أن أدركت الشعوب المقهورة سر تفوقه ، وسر قدومه وسطوته ، فتفجرت فى أعماقها الصحوة القومية والعلمية معاً ، وبدأت تكيل الضربات لقوى الاستعمار من حيث لا تدرى . وهى الظاهرة التى لم يلم بأبعادها وأعماقها فلاسفة الغرب العسكريون والمنظرون الإستراتيجيون ، وبالتالى عجز الاستعمار عن مواجهتها بطريقة منهجية فعالة . وكان هذا بمثابة أولى مراحل أنحسار الاستعمار .

ففى عام ١٨٩٦ وضع المفكر الإستراتيجى الصينى بن فو المانيفستو الجديد للصين ، الذى استمده من روح الكونفوشية القديمة ، وكشف عفونة النظام السياسى القائم آنذاك فى بلاده ، وجهله وعجزه تماماً أمام التحديات الجديدة ، بالإضافة إلى فساد الطبقة الحاكمة ، وانغلاقها عما يجرى حولها فى العالم . فقد أدخل بن فو مفهوم التطور المستمر من خلال اكتساب العلوم بشتى فروعها ، وأعلن نظرية «المجد للمستقبل» ، بدلاً من نظرية «عبادة الماضى» ، وجاء بعده ماوتسى تونج الذى نجح فى الجمع بين الأصالة ممثلة فى الكونفوشية ، والمعاصرة ممثلة فى الاشتراكية العلمية، مما أخرج الشعب الصينى من القمقم الذى حبس فيه قروناً عديدة .

لقد أدركت الشعوب المقهورة حقيقة الغايات الخفية للاستعمار الذى غطى حركته بشعارات براقة تدعى أنها مجرد رسالة حضارية إنسانية ، فى حين أنها فى الواقع

سلب ونهب لخيرات الدول الفقيرة ، وسعى فاضح لتجارة الرقيق فى أفريقيا . وعرفت الشعوب حقيقة الاستعمار من خلال إبادة شعب كامل فى «ريوجراند» فى أمريكا اللاتينية . ومن خلال مذابح الصين الشهيرة عام ١٨٤٠ ، ومذابح جنوب أفريقيا عام ١٩٠٥ ، بدأت الشعوب تفتش عن عوامل القوة الكامنة عند هذا الخصم المتكبر الجديد ، فوجدته فى العلوم والتصنيع، ولقد استفاد محمد على باشا فى مصر والدولة العثمانية من العلوم الغربية الحديثة ، إلا أن التجربة اقتصرت على الجانب العسكرى والتقنية العسكرية فحسب . فقد جاءت مواجهة الاستعمار بالعنف السياسى والنضال المسلح دون أن تكون هناك بنية تحتية أساسية تدعمه على المستوى المدنى والشعبى .

وهى الظاهرة التى تكررت من قبل عبر العصور ، مثلما حدث فى طقوس القتل بالخناجر خلال القرن الحادى عشر على أيدى الحشاشين فى العصر العباسى ، أو الموت بالمقصلة إبان الثورة الفرنسية ، وغير ذلك من المواقف التاريخية التى أصبح فيها الإرهاب رسميًا وحكوميًا باسم الشعب ضد أعداء الشعب . ففى روسيا مثلاً بدأ الإرهاب الرسمى شعبيًا كالعادة ، خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر على أيدى الحركات السياسية الشعبية التى وجدت أن العنف هو الرد الوحيد على بطش الحكم القيصرى . وكان لهذه الحركات فلاسفتها ومنظروها : «العدميون» بزعامة نيكاييف ، و «الفوضيون» بزعامة باكونين ، و«مدرسة العنف المسلح» لصاحبها كروبوتكين . وكلها اتجاهات ثورية جديدة ، تشربت بروح العصر ، ورأت فى العنف وسيلة وحيدة لاجتياح الفساد والعفن ، وأسلوباً لإثارة الوعى الجماهيرى . وقد استطاعت هذه الحركات الثورية التى تمزج العنف بالإرهاب ، أن تزعزع النظام القيصرى ، بل واغتيال القصر نفسه عام ١٨٨١ . كما عقد فى نفس هذا العام مؤتمر دولى فى لندن ، شاركت فيه معظم الحركات السياسية الأوروبية التى آمنت بالعنف طريقاً للخلاص . وكان ترحيب الإمبراطورية البريطانية بعقد هذا المؤتمر فى عاصمتها،

كوسيلة لتوظيف هذه الحركات فى ضرب الإمبراطوريات التى يمكن أن تهددها، وليس إيماناً بحق الشعوب المقهورة فى تحرير نفسها . فقد كانت الإمبراطورية البريطانية من أشد هذه الإمبراطوريات بطشاً بالشعوب التى وقعت تحت نيرها . فالعنف والإرهاب مطلوبان دائماً إذا كانا موجهين ضد الأعداء والخصوم ، وهى لعبة لم ولن تتغير بمرور الزمن .

فى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت هناك ثلاث حركات سياسية نشطة ، تعمل للتحرر من مستعمريها : الحركة الأرمنية بقيادة حزب «طاشناق» ، التى استخدمت العنف ضد الحكم العثمانى ، ومن حوادثها المعروفة استيلاؤها على البنك العثمانى فى استنبول عام ١٨٨٧ . وكانت الحركة السياسية الثانية هى الثورة الإيرلندية ضد الحكم البريطانى ، والثالثة حركة «الجماعة المقدونية» التى كانت ضد الهيمنة العثمانية على البلقان . واستطاعت بعض هذه الحركات أن تحقق بعض النجاح ، حيث أسفرت عن استقلال إيرلندا الجنوبية ، وبقى الشمال مشتعلاً حتى الآن ، واستقلت بلغاريا عام ١٨٧٨ ، أما الحركة الأرمنية فلم يكتب لها النجاح ، بل سحقت تماماً بعد المذابح التى أقامها العثمانيون للأرمن .

واستمرت الشعوب فى جهادها ضد الاستعمارين : الفرنسى والبريطانى، فظهرت منظمة «أيوكا» فى قبرص بقيادة الجنرال جريڤاس، كما ظهر الثوار الفلسطينيون ليناضلوا فى جبهتين: ضد الاحتلال البريطانى وضد الاستعمار الصهيونى معاً، ضمن حركات تسعى إلى التحرير الوطنى ، ولا يمكن وصفها بالإرهاب لأنها تلجأ مضطرة إلى العنف لتحقيق أهداف مشروعة . أما الإرهاب ، سواء أكان إرهاب حكومات أم منظمات ، فهو الظاهرة التى تسعى لتحقيق أهداف هذه الحكومات أو المنظمات ، التى تبدو مشروعة فى نظر أفرادها وأعضائها فحسب ، وإن كانت تدعى أنها تعمل من أجل الشعب بأسره . ومن أبرز الأمثلة التاريخية على حالات الإرهاب ، فرق الفاشيين

بإيطاليا التى اغتالت عددًا من المعارضين والصحفيين ، واغتيالات النازيين بألمانيا قبل وصول هتلر إلى الحكم واندلاع الحرب العالمية الثانية ، وكذلك عمليات التصفية الجسدية التى تمارسها أجهزة المخابرات ضد المعارضين ، أو زعماء أو قادة فى بلاد أخرى .

وقد شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ، ظهور عديد من الحركات الإرهابية فى العالم ، مثل جماعة «بادر ماينهوف» فى ألمانيا الغربية قبل الوحدة ، وجماعة «الجيش الأحمر» فى اليابان ، وجماعة «الألوية الحمراء» فى إيطاليا . وهى جماعات تشترك كلها فى صفة أساسية هى أنها رافضة لمجتمعاتها ، ويائسة من إمكانية التغيير، عبر القنوات السلمية ، والشرعية المتفق عليها مجتمعيا . فمثلاً تؤمن منظمة بادر ماينهوف الإرهابية الألمانية ، بالنضال المسلح ضد الإمبريالية الأمريكية والألمانية التى لا مجال للتعامل معها أو للحوار إلا بضربها فى الصميم . وقد أسس المنظمة أندرياس بادر ، وأولريك ماينهوف ، اللذان اشتقت المنظمة اسمها من اسميهما ، برغم أن اسمها الرسمى هو «الجيش المسلح الأحمر» . وقد برزت عمليات المنظمة فى عديد من الاغتيالات السياسية ، وبعض الهجمات على القواعد الأمريكية فى ألمانيا ، ونسف المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، والسطو على المصارف ، وكانت أبرز عملياتهم هى خطف «هانز مارتان شلاير» رئيس اتحاد الصناعيين الألمان ، وقد ولدت فكرة المنظمة فى رأس الآنسة أولريك ماينهوف التى تعد العقل المفكر للمنظمة، ومخطط عملياتها . وعقب مقتل زعيم طلبة المنظمة فى مظاهرات ١٩٦٨ برصاص الشرطة ، كتبت تقول : «إن الرصاصات التى أطلقت على رودى ، قد وضعت حدًا لحلم اللاعنف ، من لا يحمل السلاح يمت ، ومن لا يمت يدفن فى السجون والإصلاحيات ، وفى المدن الصناعية ، وفى أسمنت الأبراج السكنية» .

ومثل المنظمات الإرهابية الأخرى المعاصرة لها ، كانت استراتيجية منظمة بادر

ماينهوف قائمة على فكرة الرغبة العارمة فى تدمير المجتمع الاستهلاكى والقضاء على القيم التى أشاعها ونشرها ، والرد على عنف السلطة بعنف ثورى . وقد تم الإعلان المفاجئ عن انتحار قادة المنظمة بادر ، وماينهوف ، والآنسة جورون أنسلين ، ويان كارل راسبى فى عام ١٩٧٧ ، عقب فشل محاولة اختطاف طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا، وإجبارها على الهبوط فى مطار مقديشيو . ولم يصدق أحد أنهم من النوع الذى ينتحر بهذه البساطة لمجرد فشل محاولة الاختطاف ، ولذلك اتهم محامى الخاطفين السلطات الألمانية بقتل زعماء المنظمة داخل السجن ، ثم الإعلان عن انتحارهم.

أما منظمة الجيش الأحمر اليابانى ، التى تأسست عام ١٩٦٩ ، على يد تاكايا شيومى الأستاذ المساعد فى جامعة كيوتو ، فقد برزت فى مناخ عام ساد اليابان وقتئذ، مناهض للحرب الأمريكية الفيتنامية . رأى شيومى أنه لا فائدة ترجى من المظاهرات السلمية التى تتعرض لقمع رجال مكافحة الشغب ، فوجه الدعوة إلى شن حرب عصابات داخل المدن ، وتوجيه ضربات مركزة ضد أهداف معينة ، فقام أعضاء المنظمة بإلقاء قنابل مولوتوف على سفارتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ثم القيام باختطاف طائرة ركاب إلى كوريا الشمالية ، ثم القيام بعملية مطار اللد فى إسرائيل، التى نفذها عدد من القوات الخاصة التابعين للمنظمة ، وكذلك احتلال السفارة الفرنسية فى لاهاى ، ثم اختطاف طائرة ركاب يابانية ، متجهة إلى دكا عاصمة بنجلاديش ، ولم يفرجوا عنها إلا بعد أن حصلوا على فدية مقدارها ٦ ملايين دولار ، وإفراج السلطات اليابانية عن بعض المعتقلين السياسيين .

وهناك فى اليابان أنواع أخرى مفزعة من الإرهاب والعنف ، وإن كان نادراً ما يكتب عنها . فمثلاً تحكم عصابات الياكوزى قبضتها بشدة على كثير من مجالات الحياة ، بداية من الشوارع والموانى والمصانع، ونهاية برجال الأعمال وكبار المسئولين. وتمارس الإرهاب المنظم الذى يمس حياة كل إنسان ، وأيضاً الجريمة المنظمة بكل

ما تجلبه من أموال طائلة . وهى على علاقة قوية بعصابات المكاو التى تمارس أعمال عنف بالغ القسوة فى جنوب الصين وهونج كونج وما يجاورها . وهذه الشبكة من العصابات الدولية التى تمارس الإنتاج والتجارة الدولية للمخدرات ، تفرض سطوتها على ما يعرف بالمثلث الذهبى والدول المحيطة به فى آسيا .

أما جماعة الألوية الحمراء فى إيطاليا، فهى تنظيم إرهابى، يمارس العمل المسلح السرى، كوسيلة للاستيلاء على السلطة . وقد أسسه ريناتو كورشيو ، وهو من مواليد ١٩٤٣. وكان من نشطاء الحزب الشيوعى الإيطالى، وأحد قادة حركة ١٩٦١ الطلابية فى جامعة ترانتا. وأدرك كورشيو أن مواقف الحزب الشيوعى غير جذرية، وغير مجدية ، ولذلك انسحب منه ، وتوجه إلى ميلانو عام ١٩٧٠ ، حيث أسس منظمته التى قال عنها إنها رد فعلى وإيجابى ضد الإرهاب الذى تمارسه قوى اليمينيين المحافظين (الفاشيون الجدد) الذين مارسوا عمليات إرهابية فى ميلانو ، فى ديسمبر ١٩٦٩ ، وأدت إلى مقتل ١٦ شخصاً ، وجرح مئة .

ووضع كورشيو إستراتيجية حركته على أنها موجهة ضد صميم مصالح الدولة البرجوازية التى تصيب العمال بالغيبوبة الفكرية والثقافية حتى يعجزوا عن إدراك حقيقة أوضاعهم المهينة ومصالحهم المهددة . وكانت أول عملية للألوية الحمراء فى ٣ مارس ١٩٧٢ ، حين اختطفوا رئيس مجمع «سيت – سيانس» الصناعى، وهى العملية التى اعتبرت وقتئذ أول عملية اختطاف سياسى فى إيطاليا ، عقب الحرب العالمية الثانية . ثم توالت العمليات ، فاختطفوا مديرى شركتى «فيات» و«ألفا روميو»، ثم اختطفوا قاضى محكمة جنوا ماريوسوسى ، وأخضعوه للمحاكمة ، لمدة ٣٦ ساعة، ثم اختطفوا ألدو مورو رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى ، ثم أعدموه ، بالإضافة إلى سلسلة متصلة الحلقات من العمليات الإرهابية .

وقد تكون أهداف هذه الجماعات المسلحة غير واضحة تماماً ، إلا أنها تركز

على التناقضات الاجتماعية السائدة . وهناك جماعات قد لا تكون قوية مؤثرة أو ذات صوت عال ، مثل جماعة «العمل المباشر» فى فرنسا ، و «الخلايا الثورية الشيوعية» فى بلجيكا ، إلا أنها تشكل تحدياً صارماً فى وجه النظام الرأسمالى الغربى الذى يتشدق دائماً باستقراره الاقتصادى ورسوخه الحضارى وتلبيته لكل متطلبات الحياة الكريمة. وهذا التحدى يتجلى فيما يسببه من إرباك وإزعاج سواء للأجهزة البوليسية فى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

وصورة الاستقرار الذى تتمتع به أوروبا هى صورة إعلامية أكثر منها صورة واقعية. ففى بريطانيا التى تعانى من ضربات الجيش الإيرلندى فى عاصمتها على وجه الخصوص ، انتشرت عصابات «حليقى الرءوس» ، لتتجاوب مع العصابات الفاشية والنازية واليمينية المتطرفة فى إيطاليا وألمانيا وفرنسا ، وإن كان بعضها يدعى اليسارية الثورية من أجل الشعب والوطن. وكلها عصابات تهاجم الأجانب المقيمين واللاجئين السياسيين ، وتمارس عنفاً بالغ الخطورة والإرهاب ، لدرجة أن السلطات تقف أمامه شبه عاجزة عن مواجهته فى حالات كثيرة .

وسواء أكانت هذه المنظمات ترفع أعلام اليسار أو اليمين ، فإنها كلها تشترك فى ضرورة اللجوء إلى العنف والإرهاب ، وفرض مبادئها ذات التوجه الواحد غير القابل للحوار أو النقاش ، بكل الوسائل الممكنة التى لا تضع الشرعية التقليدية فى حسابها . فمثلاً يجسد شباب النازى الجديد بعثاً يشد الانتباه إلى التعصب الشديد الذى يجتذب شباب أوروبا ، والذى بدأ بحركة أنشأها كارل هاينز هوفمان فى قلعة قديمة بألمانيا ، وأطلق على منظمته اسم «المجموعة الرياضية العسكرية» التى انقلبت إلى منظمه إرهابية ، تدعو إلى بعث الأفكار النازية من جديد . ومالبثت أفكار هوفمان أن امتدت إلى النمسا والدول الإسكندنافية ، حتى وصلت إلى الشباب ذى الأصل الألمانى فى أمريكا ، وصاحبتها حركات فاشية فى إيطاليا وهولندا وأسبانيا التى امتدت أيضاً إلى أمريكا اللاتينية . وكانت منظمة جيرولوس ديل كريستو راى فى أسبانيا،

والتى أنشأها فى نهاية السبعينيات ماريانو سانشيز كوفيستا ، هى المنظمة الرائدة فى الحركة الفاشية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، تجوب شوارع أحياء كثيرة من المدن الكبرى «عصابات الشوارع» ، وأغلبها من الشباب الذين يرتدون ملابس غريبة ، ويرسمون بالوشم شعارات أكثر غرابة ، ويتقاتلون بعنف بالغ من أجل السطوة وفرض النفوذ . وهم مسلحون بكل ما يخطر على البال أو لا يخطر ، من أنواع السلاح الشخصى واللافت للنظر دون أن يجرؤ رجال الشرطة على التعرض لهم . وقد شن كثير من هذه العصابات - خاصة فى نيويورك وديترويت ولوس أنجيلوس وأتلانتا - حرباً عنصرية ضد السود ، ساعد على اشتعالها النشاط المكثف الذى بدأت عصابات الكوكلوكس كلان القديمة فى استئنافه مرة أخرى وبصورة علينة ضد الزنوج ، مما يؤكد أن العنف والعنصرية والتعصب والإرهاب ، جزء عضوى فى النفس البشرية ، إذا وجد ما يؤججه فإنه سرعان ما يتحول إلى نار سارية فى هشيم . وهى اللعبة التى يعمل لها السياسيون الحكماء ألف حساب .

وفى أمريكا اللاتينية ، انتشرت الحركات السياسية العقائدية العنيفة لمقاومة الأنظمة الديكتاتورية والإمبريالية ، وهى ذات أبعاد ماركسية طبقية . ويشمل هذا النموذج كافة الحركات الثورية فى أمريكا اللاتينية ، أو ما يطلق عليهم اسم «ثوار المدن» ، وهو المصطلح الذى انتشر فى أوروبا والولايات المتحدة أيضاً . فبعد مصرع تشى جيفارا عام ١٩٦٧ ، حاول الزعيم الثورى كارلوس مارجيلا ، استنباط نظرية جديدة للثورة فى المدن ، واستغلال الأزمات السياسية ، وإعلان العصيان المدنى عن طريق قيام نشاطات تخريبية داخل المدن لإرباك الحكومات ، وإجبارها على التحول إلى الأسلوب العسكرى ، مما يعطى مبرراً كافياً للجماهير للتصدى لهذه الأنظمة ومحاربتها . لكن يبدو أن هذه الأنظمة قد استطاعت أن تحتوى هذه الأزمات وأن

تتجاوزها ، فلم يكتب النجاح لهذه النظرية ، إذ انسحب ثوار المدن ، وبقيت الأنظمة العسكرية أو الديكتاتورية جاثمة على صدور أبناء الشعب . فقد بالغ مارجيلا كثيراً فى تقديره للدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء الثوار فى مواجهة أنظمة تجيد مختلف أنواع التآمر . وبهذا انعزلت الطليعة عن قاعدتها الشعبية الحقيقية فى الريف الذى يعد القاعدة الأم التى تغذيهم بالمال وبالرجال . ومن أبرز هذه الحركات «منظمة مارجيلا» فى البرازيل ، و«توبا ماروس» فى أورجواى ، و«مونتونيروس» فى الأرجنتين . وإذا كانت هذه الحركات تمارس الإرهاب فى مواجهة السلطات ، فذلك لأن هذه السلطات نفسها تمارس الإرهاب الرسمى الذى يعرف بإرهاب الدولة . وخطورة هذا النوع أنه غير منظور ، وغير معلن ، ويبقى طى الكتمان بحكم أن أجهزة الإعلام والمخابرات رهن إشارة الدولة ، بعكس الأنشطة التى تقوم بها الجماعات المعارضة . ومن أنشطة هذا النموذج من إرهاب الدولة ، التصفيات الجسدية الكاملة لقوى المعارضة ، كما حدث فى السبعينيات فى تشيلى والبرازيل خلال فترة (١٩٦٩ - ١٩٧٢) ، وتكرر فى بلاد أخرى فى أمريكا اللاتينية مثل أورجواى .

ويعتبر حاليًا الكيان الصهيونى أوضح مثال على إرهاب الدولة ، لما تقوم به إسرائيل من أنشطة إرهابية لتصفية قادة المقاومة الفلسطينية وأفرادها ، حتى تجد السلطة الفلسطينية نفسها عارية من أى غطاء يحمى كيانها المهدد . والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، ويكفى أن ندلل على ذلك بمذبحة صابرا وشاتيلا عندما كان أريل شارون وزيرًا للدفاع ، وبالتصفيات الجسدية لبعض قادة منظمة فتح فى العواصم الأوروبية ، وبالغارات الجوية المدمرة لمخيمات اللاجئين الفلسطينين فى لبنان . أما بعد اندلاع الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، والتى استمرت حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠١) ولا يعرف أحد متى تنتهى ، فإن العنف بلغ درجة غير مسبوقة ، عندما مارست إسرائيل الإرهاب علناً وبلا أى خجل أو تغطية ، بضرب المدن الفلسطينية بطائرات الفانتوم والصواريخ ، وحركة الاغتيالات والتصفيات لنشطاء حركة فتح ، سواء بزرع القنابل أو

تتبع الطائرات المروحية لهم بصفة شخصية لضربهم فى مقتل ، وفى الوقت نفسه تتحجج إسرائيل بأن الفلسطينيين العزل الذين لا يملكون سوى سلاح الحجارة وبعض البنادق والمدافع البدائية هم الذين يمارسون الإرهاب ضدها ، فى حين أنها تملك أحدث وأعنى الأسلحة الفتاكة . وعندما يقف العالم العربى هذا الموقف الهزيل المهين ، وبالتالى لا لوم على العالم غير المبالى بما يجرى من إرهاب إسرائيل ، فإن الطريق مفتوح وممهد أمام إسرائيل لكى تمارس إرهابها بلا حدود وبلا نهاية واضحة فى الأفق البعيد .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل والتحليل والتفسير أن المحللين العسكريين والدارسين الإستراتيجيين لم يركزوا على الدوافع والأسباب التى أدت إلى ظواهر المقاومة بشتى أنواعها ، باستثناء المقاومة الشعبية الأوروبية ضد القوات النازية الغازية أو المحتلة ، وباستثناء كتب ودراسات قليلة مثل كتاب جيرار شاليان «الإرهاب» فى حين كان للحروب والمعارك التقليدية فى الماضى مؤرخوها وكتابها الإستراتيجيون الذين لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا سجلوها وحللوها ، وأصبحت دراساتهم مناهج لكافة أكاديمياتهم العسكرية . أما حروب المقاومة والتحرير الجديدة التى وصفوها «بحرب العصابات»، فلم تحظ بدراسات جديرة بالأثر الذى تركته على الخريطة السياسية المعاصرة، برغم أن هذا النموذج من الحروب -سواءً أكان تحريريا أم إرهابيا- قد استطاع أن يغير خريطة العالم ، وأن يعيد صياغة قواعد اللعبة السياسية ، فى الصين وفييتنام فى آسيا ، والجزائر وأنجولا وأفريقيا ، وكوبا ونيكارجوا، فى أمريكا اللاتينية. وما تزال جذوتها مشتعلة فى الشرق الأوسط. ومع ذلك مازال الغرب يتجاهل دوافعها ، كما لو كانت ظواهر طارئة وعابرة ولا تتكرر، فى حين أنها مرتبطة بجوهر الطبيعة البشرية، الذى لا يتردد فى استخدام العنف والإرهاب، إذا لم يجد سلاحًا غيرهما، يدافع به عن كيانه المهدر المنتهك أو يحقق به أحلامه فى الثراء والسطوة والشهرة. ولذلك عرف الإنسان العنف والإرهاب كأول قاعدة من اللعبة السياسية.

ففى خلال عشرين سنة فقط - بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٨ مثلاً - شهد العالم اغتيال ثلاثة من رؤساء الدول ، كما حدث هجوم على أكثر من خمسين سفارة فى العالم . وتدل الإحصاءات على أن هناك ٢٧٠٠ عمل إرهابى قد حدث فى الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٧ فقط ، وهناك أكثر من ٣٠٠٠ شخص بين قتيل وجريح نتيجة للإرهاب السياسى . ولم تقف عمليات العنف السياسى فى العالم بعد ذلك ، بل تصاعدت بين السيخ والسلطات الهندية ، وتمثلت فى هجمات متجددة للجيش الإيرلندى فى قلب لندن ، واغتيالات جديدة فى إيطاليا وأسبانيا ، ومعارك طاحنة بين التاميل وحكومة سيريلانكا ، بين السلطات الفليبينية وكل من الثوار المسلمين والمنظمات الشيوعية. وكذلك العنف الدموى بين الصرب والكروات، ثم الصرب والبوسنيين، والذى هدأ بتدخل حلف الأطلنطى وإسقاط ميلوسيفيتش، وإن كانت النار ما تزال تحت الرماد بدليل أعمال العنف والقتل المتناثرة التى ما تزال تنفجر بين الصرب والألبان. وهى التى تفجرت أخيراً وما تزال بين المقدونيين و الألبان فى مقدونيا .

فى هذا المجال يجب التفريق بحسم بين النضال السياسى الذى يركب موجة العنف مؤقتًا حتى يلتفت الآخرون إلى عدالة قضيته وحتميتها المصرية، وبين جماعات تمارس الذبح دون غاية أو هدف . إن أية جماعة لا ترتبط بالجماهير أو الإرادة الشعبية دون أى بعد سياسى أو قومى أو إنسانى يبرر نشاطها ، أو قضية وطنية أو حضارية تحارب من أجلها ، سينكشف زيفها كحركة إرهابية بحتة ، تمارس الإرهاب من أجل الإرهاب، مما يحتم فى النهاية محاربتها كأية عصابة خارجة على القانون . فى هذا المضمار، تمثل الجزائر ظاهرة غريبة قد تستعصى على التفسير العلمى المتسق ، وهى التى لفتت أنظار العالم كله إلى عدالة قضيتها فى حربها ضد فرنسا لتحرير أراضيها من الاستعمار الفرنسى ، ومارست الكفاح المسلح منذ منتصف الخمسينيات لدرجة انهيار الحكومة الفرنسية تحت الضغوط الجزائرية ، ومجىء شارل ديجول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، لأنه كان البطل القومى الوحيد الذى يمكنه منح الاستقلال للجزائر . جاء إلى السلطة فى

عام ١٩٥٩ ، ودارت المفاوضات مواكبة للضغوط العسكرية إلى أن تم حسم القضية عام ١٩٦٢ ، ونالت الجزائر استقلالها، بعد أن اشتهرت باسم «بلد المليون شهيد». لكن هذه القضية التى تمثلت فى النضال السياسى والعسكرى الذى بهر العالم، أصيبت بانتكاسة غريبة ومريبة وكئيبة فى العقد الأخير من القرن العشرين، وظلت مستمرة حتى مطلع القرن الحادى والعشرين، لتتحول الجزائر إلى جماعات تمارس الذبح دون غاية أو هدف ، ذبح العزل والأبرياء والنساء والأطفال والعجائز وهم نيام فى منتصف الليل، دون ذنب جنوه. وحتى لو كان الهدف زلزلة نظام الحكم وإظهاره بمظهر العاجز عن حماية مواطنيه ، فلا يمكن أن يتم هذا من خلال هذا الإجرام والوحشية البشعة .

ويعمد بعض المحللين والكتاب فى الغرب إلى تمييع الحدود بين من يمارسون النضال السياسى من أجل قضية عادلة ، ومن يمارسون الإرهاب من أجل أهداف خاصة بهم ، خاصة عندما يتناولون القضية العربية بصفة عامة ، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة . فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ، ما زال الغرب يصر على اعتبار العرب ضمن هذه الحركات العنيفة التى تتخذ من الإرهاب منهجاً لها ، وإن كان الفلسطينيون هم وقودها المتجدد. ويتناسى كتاب الغرب ويتجاهلون فى خبث واضح ، أن البندقية هى الإرث الوحيد الذى يتسلمه الفلسطينيون جيلاً عن جيل منذ أكثر من نصف قرن . إن من حقهم أن ينظروا بدهشة وحزن إلى إخوة لهم فى السلاح من معظم شعوب العالم الثالث ، حين نالت بلادهم استقلالها، وحصلت شعوبهم على حق تقرير المصير ، إذ إن مسيرة الفلسطينيين النضالية سبقت كثيراً من حركات التحرر الوطنى فى العالم . إن لعبة التوازن فى المنطقة قد أفرزت الكثير وأفسدت الكثير ، ولم يدفع فاتورة هذه اللعبة سوى الشعب الفلسطينى.

ومن الواضح أن إسرائيل تستغل موجة العنف التى تسود العالم وبلغت قمتها فى مطلع القرن الحادى والعشرين، كى تنفذ خطتها ضد الفلسطينيين الذين تتهمهم

بأنهم هم الذين يمارسون العنف ضدها، برغم أنهم ضحايا عنفها على طول الخط. فالعالم يشهد تياراً من العنف والإرهاب لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، وهو عنف غير محدود، ويتفاقم بمرور الوقت. وبرغم أن الصوت العالى والدوى الصاخب كان من نصيب الحروب الأهلية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ، أو الحروب العرقية فى البوسنة والهرسك ومقدونيا ، أو الحروب والصراعات القبلية فى أفغانستان بين شركاء الجهاد السابقين ، إلا أن شخصاً واحداً بمفرده استطاع أن يستقطب انتباه العالم أجمع إلى عملياته العنيفة الإرهابية التى تمزج الدوى الصاخب بالغموض المريب . وهو ليس من عتاة ألمافيا الإيطالية أو من أباطرة أمريكا اللاتينية ، بل هو مجرد مواطن سعودى نزعت عنه الجنسية السعودية ، وأصبح يلقب بالمنشق . إنه أسامة بن لادن الذى تحدى أعتى أجهزة المخابرات الغربية ، سواء على المستوى التخطيطى أو التنفيذى ، السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى ، لدرجة أن الولايات المتحدة أعلنت عن مكافأة خمسة وعشرين مليون دولار لمن يساعد أو يرشد إلى مكان اختفائه فى أفغانستان ، كما أعلنت أنها ستجمد كل حساباته فى البنوك حتى تصيب أنشطته بالشلل ، لكنها باءت بالفشل تماماً لأن اختفاءه كان لغزاً غير قابل للحل ، وفى الوقت نفسه لم تعثر على أية حسابات تشير إليه من قريب أو بعيد . وهكذا ظلت الولايات المتحدة - بكل جبروتها المخابراتى والعسكرى والاقتصادى والسياسى - عاجزة أمام فرد ، تصر على محاربته كأنه قوة عظمى من قوى العالم المعاصر، لكنها لم تستطع سوى توجيه الاتهامات إليه، خاصة تهمة تفجير سفارتيها فى تانزانيا وكينيا، ومقتل أكثر من مائتى شخص ، وهى لا تعلم متى وأين يضرب ضربته القادمة ، بدليل أن كل ما فعله كان بمثابة المفاجآت المتتابعة لها ، والتى تشكل تهديدًا متجددًا لها .

لكن يبدو أن تركيز كل هذه الأضواء الإعلامية الدولية على أسامة بن لادن، كان بهدف الإيحاء أو التأكيد العالمى على أن العرب أو المسلمين هم المنابع الحقيقية والفعلية للإرهاب والعنف فى العالم الذى يتحتم عليه أن يتكتل ضدهم ، فى

حين أن أسامة بن لادن هو جزء من ظاهرة عالمية نشأت وترعرعت فى الغرب نفسه، وكان المفروض أن تتركز هذه الأضواء على الظاهرة ككل ، وليس على فرد بعينه. ففى كتابه القيم «عودة القوى : الانزلاق نحو فوضى عالمية» الصادر عام ١٩٩٥ عن دار نشر ماكميلان البريطانية ، أثبت روبرت هارفى نائب رئيس تحرير مجلة «الإيكونومست»، وكاتب عمود فى صحيفة «الديلى تليجراف»، أن العالم بعد سقوط نظام القطبية الثنائية، وانتهاء الحرب الباردة، لم يعد آمنًا كما توقع كثيرون، بل فوجئ المجتمع الدولى بأزمات وحروب عرقية لم يكن مستعداً أو مهيأ لمواجهتها . وعادت الرأسمالية الشرهة الشرسة لتمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع من قوة وجبروت . وامتزج الصراع العسكرى بالصراع الاقتصادى ليدخل العالم فى مرحلة تفكيك أو تفتيت لم يشهد لها مثيلاً من قبل .

لقد كان من أهم وظائف الدولة منذ ظهرت كتنظيم سياسى واقتصادى ، ضمان الأمن لها ولرعاياها فى الداخل والخارج . ولهذا الغرض وجدت أجهزة الشرطة والمخابرات والجيوش النظامية منذ القدم ، ولكن مع عصر العولمة بدأت هذه المسئولية تتأثر بتوجهات الخصخصة ، وتراجع الدولة عن أدوارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أو عن جزء منها لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة . وهذا ما يعكسه انتشار شركات الأمن الخاصة فى أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية ، فضلاً عما يثار فى الغرب عن خصخصة الجيوش ، والدور الذى تلعبه قوات المرتزقة فى الحروب ، واستعانة دول كبرى بها وبشركاتها المنتشرة فى العالم . وخاصة أنها تعتمد على جنود وضباط وخبراء سبق لهم العمل فى جيوش ووكالات مخابرات أمريكية أو بريطانية أو سوفييتية أو روسية أو فى الموساد الإسرائيلى وغيرها .

ويتمتع هؤلاء بخفة الحركة والمرونة فى التنقل تحت أقنعة مختلفة، بل ولهم علاقاتهم الوطيدة ومصالحهم المتبادلة مع السلطات الأمنية والمخابرات فى بلادهم ،

كما أن لهم وضعهم الشرعى من خلال شركات معترف بها قانونًا. وفى يوم ٢٢ أغسطس ١٩٩٩، دقت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية ناقوس الخطر بشدة حول ممارسات بعض الشركات، فذكرت أن شركة أمنية بريطانية خاصة قدمت خطة لاغتيال عبدالله أوجلان الزعيم الكردى أو خطفه وتسليمه لتركيا مقابل خمسة ملايين جنيه إسترلينى. وأكدت الصحيفة أن لهذه الشركة علاقات قوية بفرقة العمليات الخاصة بالشرطة والمخابرات البريطانية. وكان قد سبق للشركة نفسها أن عرضت على إيران اغتيال الكاتب سلمان رشدى مقابل تسعة ملايين دولار ، لكن طهران لم توافق إلا على تقديم أربعة ملايين فقط .

وتشير التقارير إلى أن بعض شركات الأمن الخاصة تقوم بالتجسس على السفارات ورجال الأعمال الذين يستعينون بها فى مهام الأمن والحراسة ، بالإضافة إلى التجسس الاقتصادى والعسكرى على المؤسسات والأفراد ، وربما اغتيال المعارضين أو اختطافهم لمصلحة أطراف معينة سواءً أكانت حكومات أم أفراداً . لكن الأخطر من ذلك هو تعاونها مع جماعات متطرفة ، سواءً فى التدريب أو لتنفيذ عمليات إرهابية لمصلحتها ، إذ إنها شركات تدار على أسس تجارية بحتة دون أى التزام بمبادئ أو أخلاق التجارة . وفى ظل القيود الدولية التى تحاول إعاقة حركة جماعات العنف والإرهاب ، ووسائلها فى الكشف والملاحظة ، فمن الطبيعى أن تلجأ إلى هذه الشركات التى يمكن أن تغطى أنشطتها الإرهابية ، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرتها الطويلة فى شتى مجالات الأمن أو العنف أو الإرهاب . مما يدل على أن قوى العنف والإرهاب ، الخفية والظاهرة ، ستظل من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، لأنها تغير أقنعتها مع كل المتغيرات السياسية الزمانية والمكانية ، فى مراوغة وزئبقية لا حدود لهما ، مما يحتم على الساسة والمفكرين ورجال المخابرات أن يتحلوا باليقظة الدائمة تجاهها ، لتعريها وإضاءة دهاليزها المعتمة بقدر الإمكان . فإذا كان القضاء المبرم عليها

من رابع المستحيلات ، فليس أقل من نشر الوعى بأسبابها وتداعياتها ، حتى يمكن حصارها فى أضيق مساحة ممكنة .

ولعل هذا يفسر لنا الأحداث المدمرة والدامية التى وقعت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامى أو الأسود، عندما نجح الإرهابيون فى تدمير مبنى التجارة العالمى فى نيويورك ، والمبنى الرئيسى لوزارة الدفاع (البنتاجون) فى واشنطن ، باختطافهم طائرات مدنية من بوسطن، واصطدامها بهذه المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية . وبرغم توجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن وتنظيمه المعروف باسم «القاعدة» فى أفغانستان ، وإعلان الحرب عليه ، فإنه لم يظهر دليل قاطع على هذا الاتهام ، مما يدل على أن المنظومة الإرهابية أكبر وأكثر تشعبًا وتعقيدًا وانتشارًا من تنظيم بن لادن ، وهو ما يمثل تحديًا عاتيًا لرجال المخابرات الذين اهتزت صورتهم . بل إن هيبة الولايات المتحدة نفسها ، اهتزت نتيجة لدعمها الإرهاب كسلاح ضد خصومها الذين كان فى مقدمتهم الاتحاد السوفيتى السابق ، ولم يخطر ببالها أنها ستكون الضحية التالية لهذا الإرهاب الذى تعلم منها كل الحيل والأساليب والمخططات العلمية والعملية الكفيلة بالبطش بالآخرين ، واكتسب من الشراسة بل والجبروت ما دفعه إلى قطع يد من علمه فى عقر داره . فالجزاء من جنس العمل .



(٤٧) النظام العالمى الجديد

لا يستطيع أحد أن يتجاهل أن العالم بأسره دخل عصرًا جديدًا ينطوى على نظام جديد، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا واجتماعيًا، نتيجة لانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وانهيار إحداهما وانفراد الأخرى بالساحة الدولية، لتجول فيها وتصول كيفما تشاء، مغيرة بل ومحطمة لقواعد كثيرة من قواعد اللعبة السياسية التى استمرت طوال قرون سابقة، ومهددة أو منتهكة لقيم سياسية وثقافية وحضارية راسخة ، فى مقدمتها قيم الوطنية، والقومية، والديمقراطية، والحرية، والانتماء، ونصرة الضعيف ، ودعم الفقير ، وسيادة الدولة ، والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الذى أصبح يتصرف كأنه مجرد قسم من أقسام وزارة الخارجية الأمريكية ، وبالتالى فقدت هذه المؤسسات أو الهيئات هيبتها ومصداقيتها وقدرتها على إصدار القرارات الموضوعية غير المنحازة لأهواء القوى المهيمنة وتوجهاتها ومصالحها، ولم تعد الدول النامية تلجأ إليها لعدم جدواها أو فاعليتها ، إلا إذا كان على سبيل المناورة أو الإعلان عن موقف معين . وإذا ظلت الأمم المتحدة على هذا المنوال ، فإنها يمكن أن تلقى مصير عصبة الأمم التى انهارت واندثرت قبل الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد أن بلغ حلف الأطلنطى من التبجح ما جعله يتخذ قراراته العسكرية بنفسه لتأديب الخارجين عن طوعه ، وإن كان يتخذ من قرارات مجلس الأمن ورقة توت لإخفاء عورته .

وكان النظام العالمى الجديد تقنيناً أو تجسيداً أو بلورة لظاهرة العولمة التى يصعب وضع تعريف جامع مانع لها ، لتشعبها وتعقدها ومراوغتها ، وتعدد وتنوع

أصدائها وآثارها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى . ولهذا النظام قواعد جديدة لممارسة اللعبة السياسية ، ويعتبر تجاهلها نوعًا من الخطأ السياسى الذى يمكن أن تترتب عليه مشكلات لا حدود لها . فقد فرض هذا النظام نفسه بقوة وجبروت وعنف على مقدرات العالم المعاصر ، وتسلل إلى كل أرجاء المعمورة وفجواتها ، بحيث يتحتم وضعه فى الاعتبار عند بناء أية منظومة وطنية أو إقليمية أو دولية جديدة .

من هذه القواعد الجديدة أن العالم انتقل من مرحلة قوة القانون ممثلاً فى الهيئات والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، إلى مرحلة قانون القوة ممثلة فى حلف الأطلنطى . ولذلك يتحتم على الدول النامية أن تدرك أن العولمة قد خلعت عن وجه القوة المهيمنة قناع الحياء ، فلم تعد فى حاجة إلى التعلل بأسباب قانونية أو إنسانية أو حضارية لتخفى أهدافها الحقيقية ، وإن كانت تلجأ إليها أحياناً ، ذرا للرماد فى العيون ، لأن غطرسة القوة التى تمارسها لم تجد من يوقفها عند حدها ، بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية وضياع التوازن الذى كانت تمنحه للسياسة الدولية .

لقد جسدت العولمة أو النظام العالمى الجديد قاعدة سياسية قديمة تجلت عبر عصور البطش والهمجية وبناء الإمبراطوريات التى جعلت من الإمبريالية قانوناً فى حد ذاتها ، وهذه القاعدة كانت تؤكد دائماً أن القوة هى اللغة الوحيدة التى يمكن لكل البشر أن يفهموها دون لبس أو سوء فهم أو سوء نية. لكن فى العصر الذى يتشدق بحقوق الإنسان والشرعية الدولية ، بزغ القانون فى حياء شديد لكى يواكب القوة بطريقة أو بأخرى ، وظن البشر أن عصور البربرية والهمجية والإمبريالية قد ذهبت إلى غير رجعة . لكن يبدو أن قواعد اللعبة السياسية المرتبطة بالجانب الوحشى المظلم فى النفس البشرية ، هى قواعد خالدة ومتجددة ، وإن ظن البعض أنها اختفت فى بعض مراحل التاريخ المعاصر .

وإذا أراد الإنسان أن يواجه القاعدة التى تؤكد أن القوة هى القانون فعليه أن

يرسخ القاعدة المقابلة لها والتى تعمل على أن يجد القانون كقيمة أخلاقية ، من القوة ما يسانده ، وإلا أصبح فكرة مجردة ليس لها وجود مادى ملموس فى صراعات النظام العالمى الجديد . فقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة فى القوة المادية ، فى حين يخفت صوت الحق تدريجاً إلى درجة التلاشى . لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات . والحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق ، لابد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين ، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفعالة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة ، والحناجر المدوبة ، والشعارات المتشنجة ، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة العملية للحق المسلوب أو مقاومة الضغوط والتهديدات ، وأقل ما يمكن أن يقال أنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة، حتى تضيع الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

والقانون الذى يحكم النظام العالمى الجديد ، ليس سوى امتداد للأفكار والقيم التى سادت الفلسفة الغربية فى عصور سابقة . ويعد الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز من أبرز المفكرين الذين بلوروا هذا القانون ، فهو يقرر أن القوة إن لم تكن جوهر الحق فهى على الأقل مقياسه ، وأن سيادة القانون لا تعنى سوى قوة القانون فى أن يمد سلطانه على الجميع دون أى استثناء . أما إذا فقد القانون قدرته على التطبيق الشامل والعام ، فمعنى ذلك أن نصوصه الإنسانية الرائعة هى مجرد شعارات براقة لا تساوى الحبر الذى كتبت به . وهو نفس القانون الذى يؤكده العالم الألمانى ماكس سترينر فى كتابه «موقف الإنسان بمفرده تجاه الملكية» فيقول :

«إن لى الحق فى القيام بعمل أى شىء أجد نفسى قادراً على القيام به . وهو

نفس الوضع بالنسبة للنمر الذى ينقض على فريسته ، فإن له الحق كل الحق فى هذا الانقضاض. وعندما أقوم أنا بقتل النمر فلأننى أملك نفس الحق النابع من القوة المجردة ، إذ إن من لديه القوة لديه الحق ، وإذا لم يملك الأولى فلا يمكن أن يملك الثانى . وقد يفزع هذا الكلام الأخلاقيين المثاليين ولكنهم يعلمون جيدًا أن الحياة مازالت تخضع لقانون الغابة . ومن ينكر هذا فإنه يعيش فى جنة وهمية من صنع خياله فقط . لكنه لن يحصل على حقه أبداً . فمن أراد أن ينتزع حقه فعليه التسلح بكل عناصر القوة الممكنة ، وإلا تحتم عليه أن يلزم عقر داره مثل العجائز والمرضى ، ومن يدرى فربما انتزعت منه داره أيضاً وأصبح شريداً ؛ ساعتها لن تكون المعايير الأخلاقية سوى أضغاث أحلام لن تمكنه من العودة إلى داره ، لأن المغتصب لا يفهم سوى لغة القوة ، وعلى صاحب الدار الأصلى أن يتحدث معه بنفس اللغة إذا صمم على استرداد داره .

هذا الكلام يعبر عن لغة النظام العالمى الجديد ، برغم أنه كتب منذ حوالى سبعين عاماً . فهو قاعدة أساسية من قواعد اللعبة السياسية فى العصور السابقة بصفة عامة وعصر العولمة بصفة خاصة . وللحقيقة فإنه يصعب تحديد معنى النظام العالمى الجديد دون المرور السريع على أهم الأحداث الإستراتيجية التى حسمت نتيجة سباق القوة الرادعة بين القطبين العظيمين ، بانهيار الاتحاد السوفييتى نتيجة للتفكك الكبير الذى أصاب أوصاله فى منطقة البلطيق والقوقاز ووسط آسيا . كما تم حل حلف وارسو من جانب واحد دون أى التزام من ناحية الغرب بحل حلف الأطلنطى ، وكذلك سقوط سور برلين ، وتوحد الألمانيتين ، وانسحاب القوات السوفييتية من أوروبا الشرقية والبلطيق وأفغانستان ، وسقوط الشيوعية كنظرية وأيديولوجيا كانت قائمة وراسخة بعظمة لمدة حوالى سبعين عامًا ، ليس فى معاقلها فحسب ، بل أيضاً فى معظم أو كل الدول التى سارت حكوماتها على نهجها ، باستثناء دول لا تزيد فى عددها على أصابع اليد الواحدة .

ولم يكن سقوط الاتحاد السوفييتى نتيجة لعدم مراعاته الخير والحق وسائر القيم المثالية والمبادئ الإنسانية ، ولأنه كان الإمبراطورية الشر كما كان يسميه الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان ، كما أن انتصار الولايات المتحت الأمريكية ومعها المعسكر الغربى ، لم يكن نتيجة لحرصها على حقوق الإنسان وآليات السوق وحرية التجارة ، ولأنها رسول العناية الإلهية إلى البشر البؤساء ، إذ إن جميع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى ابتكرها البشر لها عيوبها وسلبياتها وثغراتها ، وليس هناك النظام المثالى مهما تغنى به من يدعونه . وانتصار نظام على آخر لا يعنى أبداً أن أحدهما كان يمثل الخير والحق ، وأن الآخر كان رمزاً للشر والباطل ، فهذه كلها قيم ومثل لا تدخل فى قواعد اللعبة السياسية التى لا تعترف إلا بطاقات القوة المادية وإمكانات توظيفها على أفضل وجه فى الزمان والمكان المناسبين . فقد بدد الاتحاد السوفييتى السابق طاقاته فى معارك خاسرة ، وتطبيق أفكار ومبادئ عفا عليها الزمن ، وعجز شبه كامل عن استيعاب متغيرات العصر ، فهزم نفسه بنفسه وانهار من داخله مثل قصر من رمال . فلم تهزمه الولايات المتحدة التى لم تصدق هى نفسها ما جرى له فى أيام معدودة .

إن الإرهاصات الأولى لهذا النظام العالمى الجديد قد ظهرت فى المنطقة العربية ، عندما أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى نشوة انتصار قواته ضمن قوات التحالف فى حرب الخليج الثانية على العراق أن بلاده انتصرت فى حربين عملاقتين هما الحرب الباردة وحرب الخليج. كانت الأولى باعتبار أن توقيع الاتحاد السوفييتى السابق على إنهاء الحرب الباردة كان رغم إرادته ، ونتيجة لحالة التردى والعوز الاقتصادى التى أوقعه فيها الرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف، لفشل سياسته فى الإصلاح الاقتصادى ، والتى عرفت فى الروسية بمصطلح «البيروسترويكا» ، وسياسة المصارحة التى عرفت بمصطلح «الجلاسنوست» ، اللتين اتبعهما منذ منتصف الثمانينيات ، دون إدراك عملى وواقعى لمدى ملاءتهما للأوضاع

الاقتصادية الداخلية التى ترسبت وتكلست على مدى سبعين عاماً . كان يظن أنه أخرج المارد من القمقم ليصنع به الأعاجيب التى عجز من سبقوه عن فعلها ، ولم يكن يتصور أن هذا المارد سيدوس فى طريقه عليه هو شخصيا ، وعلى الاتحاد السوفييتى، ليقضى على مستقبله السياسى فى العالم ، لفترة زمنية لا يعلم مداها سوى الله، لدرجة أن بعض المفكرين والمحللين الروس اتهموا جورباتشوف بالعمالة لحساب الولايات المتحدة ، والخيانة التى يستحق عليها الإعدام ، بل وتردد صدى هذا الاتهام فى بعض الكتابات الغربية .

أما حرب الخليج فكانت التطبيق العملى الأول للنظام العالمى الجديد ، باعتبارها حربًا حضارية ، تشترك فيها منظومة ضخمة من دول العالم (٣٤ دولة) ، لإنقاذ دولة صغيرة من براثن دولة أكبر منها ، أرادت أن تضمها إليها قسرا لابتلاع ثروتها النفطية الهائلة . لكن الولايات المتحدة لم تتزعم هذه الحرب لكى تنصر حقوق الإنسان وقيم الحضارة ، وإن كانت قد ملأت الدنيا بدوى هذه الادعاءات ، بل كانت تهدف لضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد . العصفور الأول يتمثل فى تزعم الولايات المتحدة للعولمة العسكرية الموجهة ضد كل من تسول له نفسه أن يخرج عن طوع هذه الزعامة متوهماً قدرته على تحديها ، فلم تعد الولايات المتحدة تحارب خصومها بمفردها ، بل العالم كله معها !!

والعصفور الثانى يتمثل فى قيام الولايات المتحدة بدور منقذ البشرية المعذبة، وحامى حمى المضطهدين ، وقائد العالم نحو هذه المثل العليا والقيم الإنسانية ، فى حين أن تحت هذه الأهداف السامية المعلنة على الملأ ، إستراتيجية أمريكية لاستنزاف ثروات المنطقة ، سواء أكانت نفطاً أم أرصدة مالية لتسديد الديون الباهظة والمتجددة المترتبة على حماية الكويت ، ولترسيخ أقدام أمريكا فى المنطقة ، ولتجربة آخر مستحدثات التسليح الإلكترونى على الطبيعة ، بدلاً من افتعال مناورات باهظة

التكاليف لمثل هذه التجارب . ففى حرب الخليج دفعت الكويت والسعودية فاتورة هذه التجارب كاملة ، ولا يزال الاستنزاف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى تمارسه الولايات المتحدة على الكويت مستمرا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب.

أما العصفور الثالث فيتمثل فى الضرب المستمر للبنية الأساسية للعراق تحت ستار قرارات مجلس الأمن ، على أساس أن أمريكا تتفضل مشكورة بتنفيذ إرادة المجتمع الدولى ، وتوظف إمكاناتها فى هذا المجال دون مقابل حقيقى ، سوى حماية البشرية من الرعب النووى أو الكيميائى أو البيولوجى العراقى !! ولم يستطع أحد أن يتصدى لأمريكا وهى تمزق العراق ، وتهدر كيانه وسيادته ، وتحظر الطيران على شماله وجنوبه، بحجة حماية الأكراد والشيعة، إذ إن الأمر لم يقتصر على حماية الكويت فحسب!! وانتهى دور العراق تماماً بصفته حارس البوابة الشرقية للوطن العربى، بعد أن انهارت كل مرافقه، وتدنت مستوياته الصحية والتعليمية، وأصبح كل همه يتمثل فى الحصول على الغذاء مقابل النفط بناء على اتفاقيات مؤقتة، قد تتجدد أو لا تتجدد.

وهذا يعنى أن قواعد اللعبة السياسية قد انقلبت رأساً على عقب تحت وطأة النظام العالمى الجديد . فقد كانت القوات الأمريكية تواجه بالكراهية حيثما تذهب فى عملياتها فى مختلف بقاع العالم أيام الحرب الباردة ، وكثيراً ما تحولت هذه الكراهية إلى مقاومة عنيدة وحرب شرسة طويلة مثلما حدث فى فييتنام . لكن عندما اختلت الموازين وتغيرت قواعد اللعبة ، أصبح الدور الأمريكى مطلوباً ومرحباً به من أطراف تظن أن لا حياة لها بدون هذا الدور . وقد لعبت أمريكا هذا الدور بدهاء وخبث واضحين ، إذ جعلت من نفسها ممثلاً للمجتمع الدولى كله . يكفى أنها استطاعت أن تجر ثلاثاً وثلاثين دولة خلفها لتحرير الكويت من العراق ، فى حين أن كثيراً من المحللين العسكريين الأمريكيين أكدوا أن مشاة البحرية الأمريكية ، كانوا كفيلين

بتحرير الكويت فى يومين أو ثلاثة على أكثر تقدير ، لكن المظاهرة العسكرية كانت إعلاناً للنظام العالمى الجديد ، وتغييراً لقواعد اللعبة السياسية ، وتكريساً لزعامة أمريكا لهذا النظام . ولذلك فإن الأبعاد والأعماق الحقيقية لهذه الحرب لا تزال طى الكتمان ، وربما ظلت فى نطاق الأسرار إلى أن تموت مع أصحابها !! وهى تطبيق عملى وتجسيد حى للنظام العالمى الجديد الذى يشبه جبل الجليد الذى لا يرى منه سوى أعلى فمته ، أما معظم كتلته فغارقة بين طيات الظلام وأمواج المحيط المتلاطمة.

ولم يكن لأمريكا أن تتصرف بمثل هذه الحرية بل والغطرسة فى ظل الحرب الباردة حين كان الاتحاد السوفييتى يقف لها بالمرصاد . لكن قواعد اللعبة السياسية تغيرت لدرجة أن روسيا أرسلت قوات لها لتشارك قوات التحالف فى تحرير الكويت ، وكأن كل الأطراف المعنية هرعت للحصول على نصيبها من الكعكة الكويتية . وكانت أمريكا هى الفائز الأول الذى حصل على مغانم ومكاسب أسطورية ، مكنته من دعم اقتصاده ، وتطوير انتاجه المدنى والعسكرى . وكان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون محظوظاً عندما تولى الرئاسة فى عام ١٩٩٢ ، وكل هذه الأموال والأرصدة والثروات تتدفق فى الخزانة الأمريكية ، مما مكنه من القضاء على العجز المالى ، وعلى تخفيض نسبة البطالة ، وعودة المنتجات الأمريكية للانتشار فى أسواق العالم مرة أخرى بعد أن تراجعت فى فترة الكساد الاقتصادى ، وعندما ترك كلينتون الرئاسة بعد فترتين فى البيت الأبيض ، كانت الخزانة الأمريكية تتمتع بفائض لم تر مثيلاً له منذ زمن بعيد. فقد كانت بركات حرب الخليج سابغة إلى حد لم يخطر على بال أكثر الأمريكيين تفاؤلاً .

كذلك فقد كانت بركات فترة ما بعد الحرب الباردة عميمة أيضاً . كانت الحرب الباردة تجبر القوتين العظميين على تصعيد الإنفاق التسليحى والدفاعى والهجومى ، ـصمان شبه وحيد ، لتحقيق هوامش الأمن المطلوب فى عالم يعج بآلاف الرؤوس

النووية التى تستطيع أن تدمر العالم أكثر من عشر مرات متتالية ، وهى الحرب التى استغلها العملاقان فى تسوية خلافاتهما على حساب الدول النامية أو الفقيرة فى المناطق الإقليمية الساخنة من العالم . صحيح أن هذه الدول قامت بالحروب بالوكالة عن الكبار مدفوعة بالضغوط والديون والهيمنة والقوة من جانب الكبار . لكن القوتين العظميين كانتا تدفعان أكبر نسبة من فاتورة الصراع ، وهو الإنفاق أو الاستنزاف الذى كان من أسباب انهيار البنية الأساسية للاتحاد السوفييتى خاصة بعد أن تورط فى مواجهة برنامج «حرب الكواكب» الذى خدعت به الولايات المتحدة خصمها الأكبر الذى ضاعف من إنفاقه العسكرى ونزيفه الاقتصادى حتى انهار تمامًا من تلقاء نفسه، فى حين لم تقم أمريكا بخطوة واحدة لبدء هذا البرنامج الوهمى. أما الآن فتحصل أمريكا على أرباحها ومغانمها مقدمًا مقابل إنفاقها العسكرى الذى أصبح من أهم بنود الاستثمار فى ميزانيتها العامة .

ومثل أى نظام سياسى جديد، رفع هذا النظام نظريات رائعة وشعارات براقة، تدعى أنها تهدف لتصويب أخطاء النظام السابق، وذلك بتحويل الميزانيات الباهظة التى كانت تنفق على التسليح، إلى تدعيم النفقات الكبيرة المطلوبة عالمياً لمواجهة تحديات البيئة، بهدف إعادة التوازن الإيكولوجى والبيولوجى لكوكب الأرض المثقل بالآثار الجانبية الضارة للصناعة والتعدين والصيد والاستثمارات غير الرشيدة فى المواد الكيميائية، خاصة الغازات التى تسببت فى خرق الأوزون، على سبيل المثال لا الحصر. كما يدعى النظام العالمى الجديد حرصه الشديد على موارد الكرة الأرضية، لتوفير أكبر قدر ممكن من معدلات التنمية، وترشيد الاستخدامات الإنسانية لكل الموارد الطبيعية التى لن تصمد أمام هذا الاستهلاك اللانهائى، وحسم المشكلة الغذائية والمائية، ومشكلات الإرهاب والجريمة الدولية، وتحديات العولمة... إلخ.

لكن سرعان ما ثبت زيف هذه النظريات الرائعة والشعارات البراقة بمجرد تولى الرئيس جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة . أى أنه نظام هش لا يستطيع أن

يصمد فى وجه قرارات رئيس واحد حتى لو كان الرئيس الأمريكى . فقد رفض بوش التوقيع على معاهدة كيوتو التى تمنع استخدام الغازات بكميات تؤدى إلى ظاهرة الاحتباس الحرارى الذى يمكن أن يتسبب فى ذوبان جليد القطب وإغراق كل المناطق المنخفضة فى العالم، وذلك برغم أن الغازات المنطلقة من الولايات المتحدة وحدها تعادل ثلث غازات العالم أجمع ، لكن نظراً للعلاقات الوطيدة بين بوش وكبار رجال الأعمال الأمريكيين الذين يملكون المصانع العملاقة التى تطلق مثل هذه الغازات ، فإنه صرح بلا أى حرج بأن مصلحة الاقتصاد الأمريكى ورجال الأعمال والعاملين والعمال فى بلده فوق أى اعتبار .

أما فى مجال التسليح ، فقد بدأ بوش فى بناء حوائط جديدة للصواريخ ، آخرها ذلك المشروع العسكرى الضخم الذى تتم إقامته فى ألاسكا . وبرغم احتجاجات روسيا والصين ، التى أعادت إلى الأذهان أصداء الحرب الباردة وتداعياتها ، فإن بوش صرح بمنتهى البساطة وبلا أى حرج أن أمن الولايات المتحدة فوق أى اعتبار آخر. وهذا يعنى العودة لممارسة قواعد اللعبة السياسية التى ظن الجميع أنها تغيرت فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد. أى أن الصراعات الخفية والعلنية ستظل بمثابة البنية التحتية لكل قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ، وبالتالى فإن الأنظمة التى قد تبدو مختلفة ومتنوعة، والشعارات والنظريات التى تحاول أن تجب أو تفضح أو تفند ما سبقها، ما هى إلا أقنعة مختلفة ومتنوعة لجوهر واحد يتمثل فى أن قواعد اللعبة السياسية مهما تغيرت مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والملابسات والظروف التاريخية التى لا تعرف السكون ، فإن الأساسيات أو الثوابت التى تحكم هذه القواعد واحدة، لأنها تنهض على ثوابت النفس البشرية بكل صراعاتها وتناقضاتها وآمالها وآلامها وإحباطاتها ، وميولها إلى السطوة والهيمنة والجبروت ، والتعالى على الآخرين، والدهاء، والخبث، والادعاء، والخداع، والكذب، والمراوغة ... إلخ. وأى نظام يدعى المثالية والقيم الإنسانية ، هو النظام الذى يجب أن يحذر منه الناس ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تتعامل مع واقع النفس البشرية ، وليس مع الشعارات البراقة والمثل العليا .

★ ★ ★

(٤٨) نظرية المؤامرة

كثيرًا ما ينقسم الساسة أو المنظّرون السياسيون إلى فريقين تجاه ما يمكن أن نسميه «نظرية المؤامرة» . فيعتقد الفريق الأول بأن المؤامرة هى جوهر اللعبة السياسية، وبأن السياسة فى هذا العالم مثل جبل الجليد فى المحيط، لا يبدو منه سوى جزء صغير فى أعلى قمته، أما معظم جسمه فغارق فى الظلام بين الأمواج والتيارات التحتية التى لا يراها أحد، وبالتالى فإن الجزء الصغير الذى يبدو من قمته لا يمثل حقيقته على الإطلاق. وينطبق نفس المعيار أو القياس على جبل السياسة الذى يتحرك بفعل المؤامرات الخفية التى قد لا يتم اكتشافها إلا عند حدوث كارثة تبرز من أعماق المحيط . فالمؤامرة هى المحرك الأساسى للسياسة التى تعتمد فى كثير من المواقف والقضايا على الخداع والمراوغة والتستر والكتمان حتى تستطيع أن تضرب العدو أو الخصم فى مقتل عندما يحين الوقت ومعه المكان المناسبان. وقواعد هذه اللعبة السياسية ليست مقصورة على طرف دون آخر ، وإنما يلعبها كل طرف بطريقته الخاصة وطبقًا لإمكاناته وظروفه . ومن يتجاهل هذه القواعد فهو يخدع نفسه أولاً وأخيرًا وعليه أن يدفع ثمن غفلته.

أما الفريق الثانى من الساسة والمنظرين السياسيين ، فإنه يؤكد على أن التعلل بنظرية المؤامرة هو من قبيل تغطية لعجز فاضح عن مواجهة الخصم ، وأن قواعد اللعبة السياسية أصبحت من الوضوح والتبلور بحيث أصبحت رهن إشارة كل من يجيدها ويوظفها لصالحه ، وبالتالى فليس فى الموضوع برمته أيـة مؤامرة، ويستشهد هذا الفريق بادعاء الطغاة عندما ينهزمون وتنهال الكوارث على شعوبهم ، بأن هزيمة جيوشهم كانت نتيجة لمؤامرة خبيثة ، دبرت لهم ، وليست نتيجة لعوامل البطش والقهر والظلم والقضاء

على كيان الإنسان والمواطن فى بلده قبل أن يخوض أية معركة ، وكأنهم قادة مثاليون وشرفاء ، لا يعرفون فى خططهم سوى المواجهة الصريحة الشريفة بين خصمين لا يخفيان الخناجر المسمومة خلف ظهريهما، وهم الذين يتفننون فى نسج المؤامرات التى تضع حدًا لحياة المعارضين الشرفاء فى دهاليز السجون والمعتقلات المظلمة على أرض بلادهم.

أما دراسة التاريخ والسياسة ، فتؤكد على أن الفريقين على خطأ بيِّن. ذلك أن الأمور فى مجال السياسة لا يمكن أن تؤخذ بهذا التبسيط المخل أو التصنيف الساذج لأن الحدود والحواجز بين تيارات السياسة وأمواجها ليست بهذا الوضوح أو الحسم، بل إن كل موقف سياسى يكاد يشكل قضية أو منظومة تختلف اختلاف بصمات الأصابع عما سبقها . فقد تتعدد المؤامرات السياسية سواء فى حجمها أو نوعها أو لونها، وقد لا ينطوى موقف من المواقف على أية مؤامرة على الإطلاق . ولذلك يتحتم على الممارس أو المفكر السياسى أن يضع يده على العوامل الظاهرة والخفية فى أية مشكلة أو قضية مطروحة ، حتى يستطيع أن يضع الإستراتيجية التى سيسلك بناء عليها عندما يتصدى لمواجهتها أو حلها. وبصرف النظر عن سوء أو حسن نية الخصم، فإن على مثل هذا السياسى أن يجمع كل الحقائق الممكنة، وأن يسد كل الثغرات المحتملة حتى لا يفقد زمام المبادرة من يده، ولعل سوء الظن من أهم العناصر التى تمكنه من الإمساك بزمام المبادرة ، وتضعه على الجانب الآمن بقدر الإمكان؛ لأنه إذا ثبت العكس فى حالة سوء الظن فمصيبة وكارثة، وإذا كان المتهم فى القانون بريئًا حتى تثبت إدانته، فإن الخصم فى السياسة متهم حتى تثبت براءته، نظرًا لأن الأمر متعلق بمصائر أمم وشعوب.

ولا تقتصر المؤامرات السياسية على مجرد وضع الخطط السرية ومفاجأة الخصم بها، بحكم أن من يمسك بزمام المفاجأة يمسك بالتالى بزمام المبادرة ؛ وهذا فى حده انتصار مبدئى حيوى لابد من الحرص عليه ، بل تمتد هذه المؤامرات أيضًا لتشمل تحوير التاريخ والتلاعب بأحداثه وحقائقه ، وهى اللعبة التى يجيدها معظم الساسة سواء فى

الدول المتقدمة أم النامية أم المتخلفة . وبناء على هذا التحوير أو التلاعب الذى ينطلق على أمواج الأثير ، صوتًا وصورة ، كواجهة لسياسة الدولة ، يدور فى الخفاء وضع الخطط التى قد لا يتوقعها الخصم. وقد أصبح التلاعب بالتاريخ يجرى بطريقة واعية ومدبرة ومنظمة، ولم يعد محكومًا بمجرد فهم قاصر وسطحى ومباشر للأحداث والمواقف والدوافع المحركة لمساراته وتوجهاته. فلا أحد يستطيع أن ينكر أن السياسة لها بنية فوقية ظاهرة وأخرى تحتية خفية. وتكاد تكون البنية الفوقية مجرد واجهة إعلامية براقة فى معظم الأحايين ، وتختفى الدوافع والمحركات الفعلية للتيارات السياسية بين طيات البنية التحتية التى تحرص على الكتمان بكل الوسائل الممكنة .

وقد نسب إلى جوبلز وزير الدعاية فى عهد هتلر ، مقولته المشهورة : «إن الكذب، إذا ما تكرر بقدر كاف ، يترسخ لدى الناس ، وكأنما هو الحقيقة» . ويعنى جوبلز بهذا أن الأهم ليس هو ما يجرى فى الواقع ، وإنما صورته التى يتم رسمها وإعادة إنتاجها فى ذهن الناس . ذلك أن عملية التحوير والتغيير بالحذف أو بالإضافة ، بالتهوين أو التهويل، هى عملية مستمرة ومتجددة ومتطورة لصورة حدث وقع مرة واحدة ولا يتكرر. وعندما يقع قد يشهده الناس، وقد لا يشهدونه، قد يكون من السهل الإلمام به، وقد لا يكون هذا متاحًا. إن العلم بالحدث دائمًا هش ومهتز، فى حين أن الإعلام عنه وتناقله، يتوقف على الناقل أكثر مما يتوقف على الحدث ذاته، مما يتيح الفرصة لنسج المؤامرة على المستوى الفوقى الظاهر، ولتغطية ما يدور على المستوى التحتى الخفى حتى يؤتى ثماره.

كان التاريخ دائمًا فى خدمة الحاضر وأداة فى صراعاته التى لا تتوقف . لم تكن صورته أو أحداثه أو مواقفه أكاديمية ، ولا موضوعية ، ولا منزهة من الغرض. ولذلك فالمغرضون والمتآمرون هم الذين يدعون أن التاريخ ينهض برسالة موضوعية ، وأنه يروى ما حدث دون تحوير أو تشويه ، لأنه يملك فى داخله قوة تصحيحية تعتمد على مبدأ أنه «فى النهاية لا يصح إلا الصحيح» . إن التاريخ هو ما نريده فى الحاضر أن يكون وليس

ما كان بالفعل ، فالذين يشغلهم الحاضر ينتقون من التاريخ ما يهمهم، وما يدعم ويعزز رؤيتهم لخطط الحاضر ومتطلبات المستقبل .

فى حياة كل مجتمع بنيتان إحداهما تحتية والأخرى فوقية ، أو جانبان أحدهما خفى والآخر ظاهر. الجانب الخفى ليس سجلاً؛ ولا موضع معرفة الناس، ولا يلتفت إليه أحد، أما الجانب الظاهر فيجرى فى العلن ويكون مكشوفًا للجميع، وهو الكفيل بلفت النظر، فهو مصدر للأخبار التى تتناقلها أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. والعلاقة بين البنيتين أو الجانبين علاقة عضوية بحيث يخدم كل منهما الآخر ويدعمه؛ خاصة فى عالمنا المعاصر الذى تزداد فيه محاولات احتواء الواقع الموضوعى، ويزداد أيضًا فيه تصويره تصويرًا ذاتيا، وتخطيطه طبقًا لأهداف دفينة خفية، وفق شخصية وطبيعة الطرف المشخص للواقع والمتعامل معه والمستفيد به؛ والذى لا يقل أهمية عن الواقع الموصوف فى فهم مجريات الأمور فى هذا العالم.

وإذا انتقلنا إلى المستوى الخفى لقواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، فسنجد أن السذج فقط هم الذين يمكن أن يصدقوا أنه فى الإمكان إيقاع جهاز مخابرات متطور وفعال ، فى المصيدة بواسطة أخبار كاذبة منشورة فى الصحافة أو فى أجهزة الإعلام ، خاصة بعد أن تطورت نظرية المؤامرة وتشعبت وتعقدت ، وأصبحت تعتمد على علوم السياسة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والنفس ، والإعلام بطبيعة الحال . ولكن ليس سرًّا أن أجهزة التخطيط السياسى تقوم بجمع المعلومات التى تنشرها وسائل الإعلام، خاصة المعلومات العسكرية ، وتضيفها إلى المعلومات المستقاة من وسائل أخرى .

إن كل المؤامرات أو المخططات تستمد معلوماتها من مجموعات من الأخبار والآراء والأفكار التى تبدو كالفسيفساء ، تفصيل هنا وتفصيل هناك ، حتى التفاصيل التى تبدو ظاهريًّا عديمة القيمة ، يتم جمعها بدقة متناهية ، لتشكيل صورة كاملة من المعلومات. وإذا ظهر تناقض بين المعلومات العلنية – المنشورة فى وسائل الإعلام – وبين

المعلومات الواردة من مصادر أخرى، فإن ذلك يستدعى إجراء المزيد من التدقيق، والمقابلة، والمضاهاة، والتحقق من مدى صحة المصادر. ولكن حتى لو اتضح أن المعلومات العلنية كاذبة أو مضللة، والمعلومات السرية أكثر ثقة، فيجب عدم الاستهانة بالتأثير المتراكم لأسلوب «تشويه المعلومات بقصد التضليل» .

إن المثابرة على استخدام هذا الأسلوب لفترة طويلة ، تخلق ترسبات لا واعية تشارك فى تقدير الوضع على أساس المعلومات الواردة من أجهزة المخابرات . وهذا نمط من غسيل المخ ، يجب أن يعيه كل جهاز مخابرات يتصدى لكل المؤامرات التى تتربص بالوطن، وأن يجد الطرق الملائمة للتغلب عليه. إن أسلوب الفحص المتكرر والموازى هو أحد الأساليب المتبعة فى العالم للإفلات من مصيدة الحمقى ، فإلى جانب كل فريق من المفكرين، يقام فريق آخر مواز له ، مهمته تقويم وتحليل المعطيات ذاتها ، واستخلاص نتائج منها، بصورة مستقلة عن الفريق الأول. والقصد من اتباع هذا الأسلوب هو الحيلولة دون الوقوع فى العثرات والأخطاء والفخاخ التى ينصبها الخصوم بحذق وخبث.

وقد اتسعت نظرية المؤامرة وتشعبت بحيث لم تعد مقصورة على اكتشاف شخصيات المتآمرين أو المحركين للمؤامرة ، إذ إنها امتدت لتتداخل مع قواعد اللعبة السياسية ، وتستمد منها قوى دفع متجددة على المستوى الدولى بصفة خاصة، وغير مرتبطة بأشخاص معينين ، لأن آلياتها أصبحت قادرة على إيجاد من يحلون محل الذين يغادرون الحلبة لسبب أو لآخر . لكنه فى الوقت نفسه يستطيع من يحاول التصدى لمثل هذه المؤامرات الغامضة والمريبة ، أن يدرس ما تنطوى عليه حركات الأحداث من قوانين وقواعد موضوعية تحكمها ، بحيث يمكنه القضاء على التآمر نفسه وليس على مجرد المتآمرين . قد يكون هذا المنهج غير فعال فى بعض الحالات ، لكنه يصلح على الأقل كضوء يمكنه أن ينير بعض الدهاليز والكهوف المعتمة.

لكن عندما تشتد وطأة نظرية المؤامرة على أذهان المؤمنين بها ، فإنها يمكن أن

تتحول إلى مخاوف وتوجسات بل وهلاوس يمكن أن تمنعهم من القيام بأى إنجاز إيجابى مثمر . قد يكون سوء الظن مفيدًا فى بعض المواقف ، لكن بشرط أن يكون فى محله. أما إذا تحول إلى قاعدة دائمة، فلابد أن يصبح قيدًا حديديًّا على حركة صاحبه. إن التفسيرات التى تعيد حركة الأحداث كلها إلى التآمر ، تفسيرات من شأنها تعقيد أية عملية للتفاوض ، أو أى مسعى لتسوية النزاعات بالطرق السلمية . ذلك أن افتراض التآمر فى الخصم ، إنما يحمل فى طياته نقيض فكرة إمكان اتخاذ إجراءات لبناء الثقة، ونقيض فكرة تهيئة الجو لتصفية الصراعات وترسيخ السلام. وبصفة عامة فإن التفسير التآمرى للأحداث والمواقف بصفة مستمرة ومنتظمة، إنما ينم عن إحباط ، وعجز عن السيطرة على الواقع والإمساك بزمام المبادرة ، والإحساس الممض والمقلق بأن الواقع منفلت ومتسيب بل وهلامى ومراوغ ، وهى أعراض ترجع إلى مؤامرات تحيكها أطراف يصعب تحديد هويتها ، وأهدافها ، وخططها . ولذلك يتحتم التزام الحرص بكل أشكاله الممكنة والمتاحة ، حتى لو لم يكن بعضها مجديًا بصورة محددة.

ولا يعنى ذلك أن المؤامرات لا تحاك ولا تحدث ، بل إنها تبلغ فى بعض الحالات أبعادًا مذهلة لا يصدقها عقل لأنها تفوق الخيال. فمثلاً روى عن الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون وعن مستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر ، تواطؤهما وتآمرهما معًا ، ومع رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير ، لإفشال مبادرة تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة وليم روجرز عام ١٩٦٩، لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. فلم يكلف نيكسون وزير خارجيته بالعدول عن مبادرته ، وكان يملك هذا الحق بطبيعة الأمر ، وإنما تآمر مع رئيسة حكومة دولة أجنبية ضده ، لملابسات تتعلق بصراعات سلطة داخل المؤسسة الحاكمة الأمريكية نفسها . أى أن المؤامرات لا تصدر عن الأعداء والخصوم فحسب ، بل من أقرب الرؤساء أو الزملاء فى السلطة نفسها ، ويبدو أن روجرز كان قد أدرك أبعاد مؤامرة نيكسون وكيسنجر وجولدا مائير ضد مبادرته ، فغير موقفه

١٨٠ درجة وألقى بكل البيض الذى يملكه فى سلة إسرائيل حتى يكتسب تأييد اليهود ويفوت عليهم غرضهم . لكن نيكسون الداهية الذى لم يكن يحتمل أبدًا أن يضيع زمام المبادرة من يده ، سارع إلى إقالة روجرز ليحل محله هنرى كيسنجر وزيرًا للخارجية الأمريكية .

أما عن العالم العربى ، فإن ثمة أسبابًا قد تبرر تفشى هذا المنطق الذى يرجع أحداث التاريخ إلى مؤامرات . منها ، على سبيل المثال ، العجز عن السيطرة على مجريات الأمور فى ميادين الصراع العربى الإسرائيلى، واستمرار مواجهتنا بتحديات فى هذه الميادين لا نعلم كيف نتحكم فيها ، ونتغلب عليها ، واستمرار الصراع وتجدده فى أشكال مختلفة ومراوغة ، وذلك برغم كل المحاولات الدولية لإيجاد تسوية سياسية له. من هنا كان التفسير التآمرى للأحداث يستبد بنا ، فكان عجز أى قرار سياسى عربى عن أن يتخذ مجراه الطبيعى إلى التنفيذ ، إنما كان يفسر على أن العجز لا يعود إلى عيب فى القرار ، وإنما مؤامرة دبرها خصم لإفساده وإجهاضه.

على أية حال فإن لغياب الديمقراطية دورًا كبيرًا فى سيطرة نظرية المؤامرة على الفكر العربى. ذلك أن الديمقراطية تفسح المجال لتقليب الآراء والأفكار ، وكشف كل الحقائق أو الأوهام أو الهواجس التى تنطوى عليها ، بل والتوغل إلى أعماق بنيتها الأساسية حيث الأسرار الكامنة فيها ، وكذلك درء ما هو ليس مرغوبًا فيه من خلال حوار مفتوح يجرى فى العلن ، وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، مما يتيح مجالاً للتنفيس، ولتخليص المتحاورين والمتجادلين من كل ما قد يحملون من ضغائن وأحقاد مكبوتة ومشاعر دفينة سواء فى العقل الواعى أو الباطن . إن الواقع يفرز دائمًا أوضاعًا بل ومفارقات لابد أن تختلف الآراء حول تفسيرها ، بل وأن تلتهب المشاعر بشأنها . وبالتالى لا سبيل لاستجلاء الحقيقة بدون حوار ينطوى على مكاشفات ومصارحات بدون حزازات أو حساسيات ، حتى يتم تجريد الخلاف من إثاراته العاطفية، ويسود - عندئذ

- العقل. وبدون إعمال العقل فى حوار منطقى وعقلانى، لابد أن تكون الكلمة الأخيرة للعواطف والمشاعر التى يمكن أن تكون ملتهبة وهوجاء ، مما يهيئ الملابسات لمناخ مشحون ومرتع خصب زاخر بأوهام وهواجس المؤامرات التى تحيق بالكل.

وليس من السهل التخلص من وطأة نظرية المؤامرة، ذلك أن التاريخ سجل حافل بالمؤامرات، وخاصة أن القدرة العصرية على تعرية حقائق كثيرة بفضل الثورة الإعلامية والمعلوماتية ، إنما تفسح المجال كل يوم لتكشف مؤامرات جديدة ، مؤامرات تعود إلى الماضى ولم تكن معروفة، مثل مؤامرة نيكسون مع جولدا مائير التى سبق ذكرها. ومع ذلك ينبغى التحرر من نهج إرجاع كل حدث أو موقف أو أزمة إلى مؤامرة، إذ من الضرورى ترسيخ العقلانية وضمان سيادة المنطق، وإرجاع الظواهر والأزمات إلى جذورها الموضوعية بقدر الإمكان ، بدلاً من تفسيرها طبقًا لرؤى درامية وقد تكون خيالية ، وتدور حول عدو غامض ومراوغ يدبرها ويخطط لها ويعمل على تنفيذها.

لكن خطورة نظرية المؤامرة تبلغ ذروتها عندما تصبح حجة أو ذريعة للإرهاب أو الإرهاب المضاد. ذلك أن الإرهاب يأتى نتيجة طبيعية لإرجاع أمور التاريخ إلى مؤامرات، وهو فى حد ذاته لجوء إلى المؤامرة كأسلوب أو طريقة لاستعادة الحقوق بدلاً من الاعتماد على القنوات الشرعية أو حركة الجماهير المطالبة بحقها ، أو الحوار الديمقراطى المفتوح، أو الوسائل الإعلامية للتنوير وتوصيل الرأى . ولذلك يعد الإرهارب دليلاً ماديًا ملموسًا على وجود التفسير التآمرى كحافز لتحقيق الأهداف ، إذ إن كلاً منهما يدل على وجود الآخر وفعاليته وتأثيراته السلبية فى مسارات الأمور فى المجتمع . ولا شك أن تصاعد التفاعل فيما بينهما لابد أن يؤدى إلى المزيد من التعتيم والتشتت والضياع والقلق والتوتر والخوف من الغد ، وأيضًا الاستبداد واحتكار السلطة وتزييف الوعى.

وهناك من الحكام من يوحون إلى شعوبهم دائمًا بأنها مستهدفة طوال الوقت لمؤامرة

من قوى خارجية ، كذريعة لاتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية لحماية شعوبهم ، وهم فى الواقع يحمون أنفسهم وامتيازاتهم ومصالحهم وسلطاتهم. بل إن هناك من أمثال هؤلاء الحكام من يفعل بشعبه أفعالاً أبشع مما يمكن أن تفعله أية قوى أجنبية أو خارجية متربصة به، وهناك من يبالغ فى الطنطنة بنظرية المؤامرة كوسيلة لتبرير الفشل التاريخى للنخب الحاكمة برغم أن الأزمنة والظروف وأساليب الصراع والمواجهة قد تبدلت مع الثورة الإعلامية والمعلوماتية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، ومن الصعب طمس الحقائق وتلوينها ، والاستهانة بالعقول التى أصبح فى مقدورها أن تدرك مثل هذه الحقائق من مصادر أخرى غير تلك التى يحتكرها الطغاة المغرمون بإذلال أعناق شعوبهم .

وإذا كان تيار العولمة يقتضى الوصول إلى صيغة للتعامل مع مختلف الأطراف والقوى الدولية من منطلق التفاعل والتكامل وليس من منطلق العداء والرفض وغرس الرؤوس فى الرمال ، فإنه من المفروض فى هذا التيار أن يقضى بالتدريج على نظرية المؤامرة واستغلالها البشع فى إذلال الشعوب ، وأن يضمن لعالمنا المعاصر أسلوبًا أكثر تحضرًا فى العلاقات والمعاملات الدولية. أما إذا أدت العولمة إلى أنماط جديدة ومعقدة من المؤامرات التى تعتمد على التكنولوچيا المعاصرة المتطورة ، فلابد أن العالم سيدخل فى مرحلة جديدة من الاضطرابات والقلاقل الخبيثة والمشكلات والمعضلات العولمية، وسيجد أنصار نظرية المؤامرة فرصًا لم تسنح لهم من قبل لكى يعيثوا فى الأرض فسادًا.

ويعتبر بعض المفكرين السياسيين والمؤرخين أن الاعتقاد بأن نظرية المؤامرة ستظل مواكبة لحركة التاريخ ، ليس من قبيل التشاؤم إذ إنها تكمن فى طبيعة الصراعات البشرية سواء على المستوى الفردى أم الجمعى: فلن تتخلص النفس البشرية من سوء الظن، وسوء النية ، والخداع، والتزييف، والمراوغة، وادعاء القوة، وإخفاء الضعف وغير ذلك من الدوافع التى تلجأ إلى توظيفها فى مواقف عديدة ، خاصة فى المجال السياسى. ونظرية المؤامرة بطبيعتها ترتكن إلى تبرير تلقائى للأحداث ومنظور مسبق للوقائع ، وليس

بناء على دراسة موضوعية وتحليلية لمعطيات الواقع الراهن . وهذا التبرير مريح للغاية للكسالى ، أو المغرضين ، أو ضعاف الإمكانات ، أو ذوى الخيال السقيم، الذين يصنعون البطولات الزائفة لتغطية ثغرات ضعفهم وخيبة أملهم .

وليس بالضرورة أن تؤدى نظرية المؤامرة إلى نتائج صحيحة عند تفسيرها لأى حدث يشوبه الغموض والتعتيم ويوحى بأنه وقع نتيجة لمؤامرة خفية مسبوكة ، بل إنها قد تؤدى فى بعض الأحوال إلى مزيد من الغموض والتعتيم لأنها تمنح فرصة لكل من هب ودب أن يدلى بدلوه وأن يُعمل خياله حتى يبدو من العالمين ببواطن الأمور. وبذلك تبتعد الحقيقة وتنأى فى غياهب التاريخ بعد إضاعة فرص اكتشافها أو حتى الاقتراب النسبى منها .

والإيمان الكامل بنظرية المؤامرة قد ينطوى على نوع من الضياع السياسى والفكرى للعالم المعاصر الذى سيصبح بلا محور يمكن أن تتشكل حوله منظومة متضحة المعالم والشخصية . إن مجرد تصور العالم محكومًا بقوى خفية غامضة لا يمكن مواجهتها لأن أحدًا لا يدرى كنهها أو أبعادها أو أعماقها أو حتى ماهيتها ، هو تصور فى منتهى الخطورة لأنه يعنى أن القادة السياسيين والدبلوماسيين لا يملكون القدرة على إصدار القرارات النابعة من إرادتهم والمعبرة عن تطلعات شعوبهم ، لأن الخيوط تمسكها قوى غير مرئية وغير ملموسة بحيث يكاد هؤلاء الساسة أن يكونوا كالعرائس التى تحركها أيد خفية. وبالتالى فإن القرارات العلنية، وتنفيذ السياسات العامة، وترتيب الأولويات ، والتوقيع على المعاهدات، ليست سوى واجهات أو أقنعة تخفى الخطوط العريضة، والتفاصيل الدقيقة والإستراتيجيات ذات المدى الطويل، التى يرسمها ويديرها وينفذها من هم قابعون فى الكواليس. ووسط كل هذا الغموض والتعتيم والسرية ، تستطيع القوى الخفية أن تقوم بتحركات أو تنفذ خططًا لا يعلم عنها شيئًا من هم ظاهرون على منصة المسرح ، مثل عمليات الاغتيال السياسى ، والابتزاز الشخصى، واختراع الفضائح ، وترويج الشائعات ... إلخ .

وهذه الروح التآمرية تسرى فى معظم دول العالم سواء أكانت كبرى أم متقدمة أم نامية أم متخلفة ، وتبرز فى الانقلابات العسكرية التى تحدث فجأة ودون مقدمات ظاهرة ، أو صفقات دولية ، أو تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية ... إلخ . خاصة أنه فى ظل العولمة ، أصبح العالم المعاصر تحت رحمة شبكة أخطبوطية معقدة تتراوح أنشطتها بين العلنية والسرية حسبما تقتضى الظروف. ولا شك أن الجانب السرى أقوى تأثيرًا بكثير من الجانب العلنى؛ ولذلك لا يعوِّل خبراء اللعبة السياسية كثيرًا على الدبلوماسية العلنية أو شعارات الحكم ، أو خطب الزعماء وتصريحاتهم .

ولم تعد المؤامرة مجرد حدث طارئ يقوم بوظيفته ثم يذهب إلى غير رجعة ، بل أصبحت فى كثير من الأحوال من صميم القواعد الأساسية للعبة السياسية، بعد أن حققت القوى والأجهزة الخفية درجة عالية من التخطيط العلمى النظرى والتطبيق العملى الذى يتمثل فى عمليات التجنيد السياسى عن بعد، وجس الميول الفكرية عند من يمكن توظيفهم كعملاء أو على الأقل كأبواق ، واستخدام نظرية التحكم غير المباشر فى رجال الدولة على أساس دراسة شخصياتهم وميولهم السياسية والفكرية والشخصية، ووضعهم فى مناخ إقليمى أو دولى عام يدفعهم إلى اتخاذ اجراءات لم تخطر ببالهم من قبل .

إن نظرية المؤامرة سلاح ذو حدين : أحدهما إيجابى مثمر والآخر سلبى معوق. الأول يسلح الأطراف المعنية بالوعى واليقظة ، وتلمس معالم الطريق قبل الانطلاق عليه، والالتزام بقدر الإمكان بالجانب الأكثر أمنًا ، ووضع كل الاعتبارات المتاحة فى الحسبان. أما الحد الآخر من هذا السلاح فهو على النقيض من السابق تمامًا ، فهو تغييب للوعى واليقظة، والدخول فى متاهات جانبية، وطرق مسدودة، وحلقات مفرغة، وابتكار الحجج والذرائع لتبرئة الذات ، وإلقاء اللوم والتهمة على القوى الغامضة الخفية التى نسجت المؤامرات وتسببت فى الكوارث.

وبصرف النظر عن حدى هذا السلاح الخطير ، فإن العبرة فى النهاية باستقراء

التاريخ، والربط المنطقى بين الأسباب والنتائج، والتحليل الموضوعى لأحداثه، ورفض محاولات التهويل أو التهوين، وتوظيف المنهج التفكيكى الذى ينحى القوالب الفكرية المسبقة والجاهزة جانبًا، ويصر دائمًا على بلوغ أقرب مسافة من الحقائق والوقائع المادية الملموسة، مهما كان التقدم العلمى والتكنولوچى مسلحًا بكل أساليب التمويه والخداع، التى تمارسها هذه الأجهزة الخفية، إذ سيظل الصراع قائمًا ومشتعلاً بين الحقيقة والخداع، بين الصدق والكذب، بين الواقع والوهم، بين الوعى والغيبوبة، بين الإيجابية والسلبية، وفى النهاية بين الخير والشر ، فهذه هى سنة الحياة.



(٤٩) نهاية الأيديولوجيا

الأيديولوجيا مصطلح من أصل يونانى ، ويتكون من مقطعين : أيديو بمعنى ماهو متعلق بالفكر أو المثال ، ولوجوس بمعنى علم . والأيديولوجيا ناتج عملية تكوين نسق فكرى عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ، ويطبق بصفة دائمة ، وأحياناً بصرف النظر عن مدى ملاءمته للواقع الراهن . ولذلك فإن الأيديولوجيا بمعنى النظام الفكرى المجرد بل والمثالى ،يمكن أن تتحول إلى عقبة رجعية تقف فى وجه التقدم الحضارى والاجتماعى ، وإن كانت تدعى دائماً أنها الطريق المثالى نحو هذا التقدم. إذ إن المفكر قد يجهل ، وهو يقوم بالتنظير الفكرى المجرد ، أى إقامة البنية أو المنظومة الأيديولوجية ، قوى كثيرة متحركة ونشطة للطبيعة والمجتمع والفرد، فى حين يفترض أو يتوهم وجود قوى أخرى لا أساس لها على الإطلاق . وبذلك تصبح العملية الأيديولوجية ردة سلفية ، تعالج أفكاراً مجردة لا تتفق مع الواقع الذى لا يتوقف عن التغير ، مما يحدث مواجهة صامتة أو صارخة بين ثوابت الأيديولوجيا ومتغيرات المجتمع .

ولا تخرج الأيديولوجيا عن نطاق البحث فى طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الإنسان ، ولا تشغل نفسها بالحقائق المادية الجزئية . فهى تؤمن بأن الفكرة الجوهرية هى الصورة المثالية التى يجب تحقيقها على أرض الواقع بل وفرضها عليه إذا قاوم تحقيقها . والتناقض الصارخ الذى وقعت فيه أيديولوجيات عديدة أنها كانت ترفع دائماً شعارات التقدم الثورى فى حين أن خطواتها كانت تتجه نحو طرق الرجعية المسدودة . ومهما اختلف الفلاسفة والمفكرون فى تعريف الأيديولوجيا ، فإنهم فى

النهاية يقفون على أرض مشتركة تتمثل فى ارتباطها بالفكرة المجردة ، وحرصها على التشابه الأسرى والحميم بين أفكار سائدة فى عصر معين .

ويحدد المفكر الألمانى المعاصر ياكوب باريون ، الأيديولوجيا فى كتابه «ما الأيديولوجيا؟» (١٩٦٧) بأنها مصطلح ينحدر من الفلسفة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر ، إذ كانت تعنى «علم الأفكار» ، وهو علم يتتبع الأفكار المركبة إلى أصولها البسيطة وجذورها الأولى التى ترجع بدورها إلى الأحاسيس أو المدركات الحسية المباشرة . أى أنها علم يحاول الوصول إلى جذور المعرفة الإنسانية وفروعها وحدودها وتراوحها بين الشك واليقين .

ويرى المفكر الألمانى يوزف بيتر شتيرن أن الأيديولوجيا لا تعنى التوحد ، بل تعنى التشابه الأسرى بين أفكار سائدة فى إطار عصر من العصور ، والظواهر التى تحمل فيما بينها سمات وخصائص مشتركة ، ويمكن وضعها فى منظومة واحدة . وهى المحاولات الفكرية والفلسفية التى كان أرسطو رائداً لها ، والتى وجد فيها شتيرن نوعاً من الشمولية التى تحمل بين طياتها خطورة ازدراء التفرد والخروج على النمط السائد ، وبالتالى صب الفكر الفردى فى قوالب متحجرة تعوق انطلاقه ، وخاصة أنه ليس من السهل التحرر من قبضة الأيديولوجيا بصفة كاملة ونهائية ، إذ إن الأفكار تظل مرتبطة ، بطريقة أو بأخرى ، بأسلوب عصرها ومنهجه .

ويوضح كريستوفر باتلر فى كتابه «التفسير والتفكيك والأيديولوجيا» (١٩٨٤) أن جميع عمليات التفسير والتفكير والتحليل والنقد ، لا تستطيع أن تتجنب الضغوط التى تمارسها الأيديولوجيا عليها بطريقة أو بأخرى . والسياسى الذى يتصور أنه عثر على أيديولوجيا ثابتة يستطيع أن ينطلق منها إلى تفسير كل الظواهر والقضايا والتحولات وتحليلها ، يحكم على نفسه بالتحجر والتجمد ، لأن هذه العناصر هى أبنية معرفية ومناهج تطبيقية ديناميكية ومنفتحة دائماً على العالم الخارجى الذى استمدت منه مادتها الخاصة ومعطياتها المتغيرة الرافضة لكل محاولات القولبة .

وهذا التوجه الفكرى والأيديولوجى الذى تناوله كتاب ومفكرون عديدون فى القرن العشرين من أمثال باريون وشتيرن وباتلر، بالتفسير والتحليل والنقد، تمتد جذوره الأولى إلى أفلاطون الذى يعد الأب الروحى للأيديولوجيا برغم أنه لم يستخدم هذا المصطلح فى محاوراته الشهيرة، وخاصة محاورة «الجمهورية» التى عرفت باسم «جمهورية أفلاطون»، ذلك أن مفهومه للسياسة بصفة عامة، كان مرادفاً لمفهوم الأيديولوجيا بصفة خاصة . وهو المفهوم الذى يدور حوله فكر أفلاطون والذى لا يمكن فصله عن كل توجهاته السياسية التى سجلها فى كتاباته. وهى التوجهات التى جاهد كثيراً فى سبيل نشرها خلال رحلاته العديدة إلى جزيرة صقلية، محاولاً إقناع بعض أصدقائه من الطبقة الحاكمة فيها، بصدق نظرياته وصحة آرائه، لعلهم يسعون - يوماً - إلى تطبيقها .

ويرجع اهتمام أفلاطون بالتنظير السياسى أو الأيديولوجى - إذا استخدمنا المصطلح الحديث - إلى أسباب عدة منها إحساسه - منذ حداثة سنه - بميل شديد إلى ممارسة العمل السياسى والمشاركة فى شئون الحكم ، وخاصة أنه نشأ فى أسرة كبيرة ساهم بعض أفرادها فى إدارة حكومة أثينا الأرستقراطية التى ما لبثت أن دخلت فى صراع سياسى عنيف مع مؤيدى النظام الديمقراطى ، انتهى بسقوط حزب الأرستقراطيين الحاكم واستيلاء الديمقراطيين على مقاليد السلطة .

وكان أفلاطون قد تأمل ودرس مظاهر الفوضى والاضطراب السياسى التى عصفت بالحياة العامة فى أثينا ، وأدت إلى زعزعة القيم وانهيار المعايير الأخلاقية التى قدم أستاذه سقراط حياته دفاعاً عنها ، حين صدر حكم الإعدام عليه بتجرع السم لاتهامه بإفساد عقول الشباب الذين علمهم روح الانتقاد والمجادلة . واهتدى أفلاطون إلى ضرورة الإصلاح السياسى والأخلاقى والأجتماعى كشرط أساسى لقيام العدالة فى الدولة وتحقيق سعادة المواطنين . وبالفعل اندفع بكل قوة فى هذا الاتجاه

الإصلاحى وخاصة أنه كان - تحت تأثير حياة سقراط وتعاليمه - مقتنعاً تماماً بدور الفيلسوف فى المجتمع ورسالته السياسية والأخلاقية ، إذ يرى أن الفيلسوف لا يعيش حالماً فى برج عاج أو هائماً على وجهه فى عوالم منفصلة عن الواقع ، بل هو العالم والمفكر والمنظر الذى استوعب العلوم كلها ، وارتقى إلى أعلاها . وأدرك بذلك الحقائق كلها إدراكاً عقليًا وكشفيًا ، مما يمنحه حق الاشتغال بأمور السياسة والتربية الفكرية ، وقيادة حركة الإصلاح الشاملة فى المجتمع ، قبل أى مواطن آخر .

هذه هى حقيقة جوهرية تتبلور حولها فلسفة أفلاطون السياسية أو الأيديولوجية التى ارتكزت أساسًا على ضرورة إعطاء الفرصة للفيلسوف ، أى العالم ، ليمارس سلطة الحكم فى الدولة أو الجمهورية المثالية أو المدينة الفاضلة التى نادى بها، وإبعاد الجهلاء والمدعين ومحدودى الفكر عن التحكم فى مصائر هذه الدولة، لأنهم لا يملكون المعرفة التى تنير طريقهم صوب قيم الحق والخير والجمال. وقد أحس أفلاطون نفسه باستحالة ارتقاء المجتمع الإنسانى إلى مجتمع مثالى تتطلب إقامته كائنات تعلو فوق مستوى البشر الذين لم تخف عن عينه الفلسفية والتحليلية، أهواءهم المتقلبة التى يخضعون لها فى معظم الأحوال . وعندما قارن بين مبادئه المثالية وبين واقعه البشرى ، أدرك مدى الهوة التى تفصل بين المثال والواقع، مما جعله يبدى مخاوفه من أن تؤدى أيديولوجيته السياسية إلى اتهامه بمحاولة تطبيق أحلام هى فى حقيقتها أوهام وهواجس وتطلعات مستحيلة .

ومع ذلك فالظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل ، أن جزءاً كبيراً من أفكاره قد تحول بالفعل إلى واقع ملموس، ترك آثاره العميقة فى نظم سياسية، رفعت ألوية الأيديولوجيا عبر قرون متتابعة، لتبلغ ذروتها فى القرن العشرين، مما دفع بعض المفكرين المعاصرين ، أمثال برتراند راسل وهربرت ماركيوز وكارل بوبر وغيرهم ، إلى اعتبار أفلاطون رائداً لأيديولوجيات سياسية معاصرة ، بل ومسئولاً عن عيوبها ونقائصها

التى أدت إلى محن وكوارث عانت منها مختلف الشعوب. ومع ذلك لم يعدم أفلاطون وجود مفكرين آخرين انبروا للدفاع عن فلسفته المثالية، ودخلوا فى محاجاة أيديولوجية وجدل فكرى مع الذين هاجموه.

بدأ هذا الجدل عندما أصدر الفيلسوف البريطانى برتراند راسل فى مطلع عشرينيات القرن العشرين كتابًا بعنوان «البلشفية : النظرية والتطبيق»، سجل فيه آراءه وتحليلاته لزيارة قام بها لروسيا ولقائه بكبار زعمائها وقتئذ، وأعلن أن الخطأ المأسوى الذى يرتكبه القادة السوفييت أنهم يضعون الإنسان فى خدمة الأيديولوجيا، بدلاً من وضعها فى خدمته، وهم بذلك يستبدلون الغاية بالوسيلة، ويضعون العربة أمام الحصان. وتنبأ راسل بأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلاً لأنه مضاد للطبيعة البشرية. ولم يمتد العمر براسل ليرى نبوءته تتحقق عندما انهار الاتحاد السوفييتى من تلقاء نفسه فى أوائل تسعينيات القرن العشرين، وتناثرت أشلاؤه على شكل جمهوريات منفصلة ومستقلة بل ومتناحرة فى بعض الأحايين.

وتواصل شجب الأيديولوجيا الأفلاطونية فى مؤلف مشهور كتبه فى أربعينيات القرن العشرين العالم الكبير كارل بوبر بعنوان «المجتمع الحر وأعداؤه»، تناول فيه بالتحليل والنقد مختلف جوانب هذه الأيديولوجيا السياسية، وألقى الأضواء الفاحصة على طابعها الاستبدادى المطلق، وإنكارها لحقوق الأفراد الطبيعية، ذلك أن هذه الأيديولوجيا تتبنى معارضة سافرة لجوهر الديمقراطية وروحها من منطلق أن النظام الديمقراطى ينادى بالحرية والمساواة بين أفراد الشعب فى الحقوق السياسية، مما يؤدى بالضرورة - فى نظر أفلاطون - إلى الفوضى الشاملة، لأن المساواة تعنى إلغاء امتيازات الصفوة الممتازة، أى طبقة الفلاسفة التى ينبغى أن يكون الحكم وقفا عليها دون سواها من طبقات الشعب العاملة التى يجب إبعادها كلية عن التدخل فى توجيه سياسة الدولة لجهلها وعدم درايتها بالشئون العامة. وفئة الفلاسفة هذه مرادف

للحزب الواحد الحاكم فى النظم الشمولية التى شهدها القرن العشرون . فقد احتكر أعضاء الحزب الواحد كل مقاليد السلطة برغم تشدقهم المستمر وحماسهم المتأجج لسيادة طبقات الشعب الكادح أو ديكتاتورية البروليتاريا .

ولقد اهتم بدراسة هذا الجانب الأيديولوجى الهام من الفكر الأفلاطونى عالم وفيلسوف آخر يدعى كروسمان فى كتاب له بعنوان «أفلاطون اليوم» ، حلل فيه نقاط الاتفاق بين ماذهب إليه أفلاطون وبين نظرية الحكم التى قام لينين بتطبيقها فى روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فوجد أن كليهما يدعوان إلى إسناد سلطة الحكم إلى صفوة ممتازة ، هى طبقة الفلاسفة عند أفلاطون ، وقيادات الحزب الشيوعى عند لينين . كما يدعوان إلى قمع كل شكل من أشكال المعارضة دون هوادة لدرجة المطالبة بإعدام المنشقين والمعارضين بلا تردد. والأمثلة على ذلك كثيرة إبان حكم ستالين الذى اتخذ من العنف والإرهاب الدموى قاعدة له. وقد أثبتت أحداث التاريخ خطأ الاعتقاد بأن الصراع الطبقى المؤدى إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة ، وفقاً للنظرية الماركسية، من شأنه إطلاق حريات تلك الطبقة . لكن كان انهيار الاتحاد السوفييتى وتفتته من تلقاء نفسه ، نتيجة طبيعية لوقوع سلطة الحكم فى أيدى الصفوة الممتازة، أى طبقة الفلاسفة والمنظرين الأيديولوجيين، وفى الوقت نفسه وقوع الطبقة العاملة تحت وطأة ديكتاتورية هذه الطبقة الحاكمة وطغيانها .

وإذا كان أفلاطون قد أكد على ضرورة احتكار الفلاسفة لسلطة الحكم دون غيرهم من طبقات الشعب الأخرى وفئاته ، فإن كارل ماركس جاء ليؤكد بدوره على ضرورة تطبيق هذه الأيديولوجيا الأفلاطونية . فقد أعلن بصراحة فى بيان أو مانيفيستو الحزب الشيوعى : «أن الشيوعيين يمتازون عن بقية الطبقة العاملة بما لديهم من إدراك واضح لظروف ومسيرة وغايات الحركة البروليتاريا الشاملة» . وهذا دليل عملى ، عبر العصور ، على أن هذه الأيديولوجيا الأفلاطونية قد ترددت أصداؤها وتوجهاتها فى نظم حكم معاصرة اتسمت بالاستبداد المطلق وإهدار حقوق الإنسان، واتخذت من

الإرهاب الفكرى، والبطش البوليسى، والتعصب الأيديولوجى، وسيلة للحكم والطغيان. وكانت نهايتها محتومة لأنها مضادة للطبيعة البشرية والاتساق الاجتماعى، فانهارت من تلقاء نفسها . وكانت هذه هى الخطوة الأولى لنهاية الأيديولوجيا بصفة عامة فى التاريخ المعاصر ، بعد أن تحولت إلى أصنام ، أجبرت الشعوب على التعبد فى محرابها دون إبداء أى رأى .

ويعتقد معظم المنظرين الأيديولوجيين أنهم يتصرفون بناء على موضوعية خالصة قد تصل إلى مستوى المثالية الأفلاطونية ، فى حين أن الموضوعية ليست من طبيعة البشر بصفة عامة . ذلك أن الأيديولوجيا ، هى فى حقيقتها ، تصور عما يجرى ولا يمكن أن يكون خالص الموضوعية أبداً ، ولو لمجرد أن الذى يحكم هذا التصور هو موقع صاحبه الذى يمكنه من أن يرى مالا يراه الآخرون . إن الأيديولوجيا لا تتعامل مع الحقائق الموضوعية المجردة ، وإنما مع التصورات الشخصية والذاتية عن هذه الحقائق . ومن شأن المعتقدات الأيديولوجية دائماً تلوين الواقع الموضوعى وتفسيره ، حسب الموقع الذاتى لكل فرد . فإذا ما لبت طموحاته ، كان تصوره عن الواقع متفائلاً ، وإذا ما كشف هذا الواقع الموضوعى نفسه عما يسىء إليه ويتنافر معه ، ويحبط توقعاته وخططه ، فإنه فى هذه الحالة يصب جام غضبه َعليه، ولا يرى فيه سوى سلسلة من الاحتمالات التى لا تحمل فى طياتها أى أمل .

إن الأيديولوجيا يفرزها صراع الإنسان مع الإنسان ، أى يفرزها صراع بين أطراف تملك الإرادة والقدرة على إصدار القرار الذى يفترض فيه أن يكون نتاج دراسة عاقلة واعية، فى حين أن الإيكولوجيا تحكمها العلاقة بين الإنسان والطبيعة التى لا تملك إرادته ووعيه وإدراكه وذكاءه وتخطيطه . ومن هنا فإنه فى حالة التعامل مع الطبيعة ، فإن عناصر الوعى والذكاء والرشد والتخطيط تكون مقصورة على أحد طرفى المعادلة فقط ، وليست متوافرة عند الطرفين معاً ، مثل صراع الإنسان مع الإنسان . وربما كان

هذا أول اختلاف بارز بين التعامل بمقتضى الأيديولوجيا ، والتعامل بمقتضى الإيكولوجيا .

وهذه معادلة حديثة لأن قواعد اللعبة السياسية ظلت - حتى مؤخراً - حبيسة العلاقات بين البشر فقط ، أى حبيسة علاقات حكمتها الصراعات بين المجتمعات ، وداخل كل مجتمع على حدة ، ولها صفة قومية واجتماعية وطبقية ... إلخ . ولم يكن وارداً طرح الصراع فى إطار أوسع ، ذلك أن التكنولوجيا ظلت حتى مؤخراً محدودة الأثر على الطبيعة . ولكن الحال تغيرت ، وأصبح الإنسان بفضل قوة التكنولوجيا الحديثة ، يعتدى على الطبيعة ، ويعرض توازناتها لاضطرابات شديدة ، ذات آثار قد تمتد فى حالة الانشطار النووى - مثلاً - إلى ملايين السنوات فى المستقبل . وهكذا حتمت قواعد اللعبة السياسية الجديدة ، ضرورة ضبط الصراعات للحيلولة دون تعريض الأطراف المتصارعة لعمليات إفناء متبادل شاملة. فلم يعد التناقض الرئيسى بين دولتين أو أكثر ، وإنما هو فى سبيله لكى يصبح بين الإنسان والطبيعة . ويحاول الإنسان المعاصر أن يتعامل مع هذا التناقض من خلال عملية يحاول أن يثبت بها قدرته على صون كوكب الأرض كوعاء للحياة البشرية ، بدلاً من تعريضه لاضطرابات من شأنها تهديد مختلف أشكال الحياة . ولم تعد هناك أيديولوجيا لحل تناقضات الإنسان مع الإنسان ، سوى تطويعها لمتطلبات التناقض مع الطبيعة ، كشرط لانتصار الحياة أصلاً .

وكان من أخطاء الأيديولوجيا أنها لم تضع انفعالات البشر ومشاعرهم فى اعتبارها ، أو أجابت عن تساؤلات من نوع : كيف يمكن ضبط مشاعر الناس ؟ كيف يمكن تغليب النظرة الموضوعية على الانفعالات والعواطف ؟ فمن البديهى أن كل مواطن على حدة ليس كفيلاً ولا مؤهلاً ، ولا يملك القدرة أو المعرفة أو المعلومات التى تمكنه من تغليب النظرة المجردة على النظرة التى تحكمها المشاعر والانفعالات والأيديولوجيا التى يفسر بها أمور حياته .

هنا يكمن المأزق الذى وقعت فيه الأيديولوجيا والذى أفقدها القدرة على تقنين قواعد اللعبة السياسية الجديدة . فقد كانت ضحية تناقض صارخ لا يمكن تجنبه ، ويتمثل فى كيفية حشد الجماهير ، صانعة التاريخ فى حين تفترض هى نفسها، قرارًا من خارج الجماهير! وأحياناً ضدها! أو كيفية تغليب التفكير العقلانى على الانفعالات ، خاصة فى ظروف تتجدد فيها أسباب استثارتها !! إن الأيديولوجيا قد تجاهلت أو تعالت على الانفعالات بصفتها تعبيراً قد لا يكون واعياً تماماً ، لكنه تعبير عما يمس الإنسان فى صميمه. وفى الوقت نفسه، ليس من حق المنظِّرين الأيديولوجيين، الادعاء أن السلوك الأيديولوجى المنطقى هو بالضرورة الأرقى والأنضج ، ذلك أن ما يبدو منطقيًا فى الظاهر قد ينطوى على خلل منطقى لا يمكن إدراكه بسهولة ، فى حين تنبثق الانفعالات من الأعماق ، وتعبر عن الذات تعبيراً خالصاً ، بصرف النظر عما قد يترتب عليها من آثار .

ومهما بلغ الإنسان أعلى قمم التكنولوجيا ، وأصبح قادراً على الإدراك العلمى شبه اليقينى للأخطار الإيكولوجية الواقعة لا محالة ، ولا مهرب منها ، فإنه يظل عاجزاً بلا حول ولا قوة فى مواجهتها ، وتصبح الأيديولوجيا التى يعتنقها ويبشر بها ، لا تساوى ثمن الحبر الذى كتبت به. فما الذى تستطيع الأيديولوجيا أن تفعله فى مواجهة زلازل مثلا ؟! أما الأفكار والانفعالات والسلوكيات الإنسانية التى لا تنضوى على نفس القدر من الضرورة الحتمية ، وتخضع بالتالى لفن السياسة الذى هو «فن الممكن» ، فإنه فى الإمكان اكتشاف طرق تحاشى الأسوأ . ومن هنا كانت ضرورة أن تركز قواعد اللعبة السياسية المعاصرة على تنمية سبل تغليب العقلانية على الانفعالية . وأول ما يجب أن تقتضيه هذه القواعد الجديدة ، هو إزالة الأسباب التى تبرر الانفعالات وتجددها بشكل متكرر أو مزمن .

ولعل الفلسفة البراجماتية العملية التى ميزت السياسة الأمريكية ، مكنتها من تجنب الوقوع فى القوالب الأيديولوجية الجامدة ، ذلك أن الولايات المتحدة ترفع

شعارات الديمقراطية والليبرالية والحرية والرأسمالية وحقوق الإنسان ، لكن هذه العناصر مجتمعة لا تشكل فى النهاية منظومة أيديولوجية ثابتة وقابلة للتطبيق فى كل الأحوال ، بل يخضع التعامل بها لظروف كل قضية أو مشكلة أو أزمة على حدة ، ويمكن التخلى عنها تماماً إذا دعت الضرورة لذلك . وإذا كان الحزب الجمهورى قد اشتهر بسياسته المحافظة ، فى حين ارتبطت الليبرالية بالحزب الديمقراطى ، إلا أن الحزبين يتفقان تماماً فى الإستراتيجيات الأساسية الثابتة للمصالح الأمريكية العليا ، خاصة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والأمنية منها . وتعتبر السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل نموذجاً ودليلاً ملموساً على هذه الفلسفة البراجماتية العملية التى ترى فى إسرائيل قاعدة عسكرية أمريكية فى قلب منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك فإن الفوائد التى تعود عليها من رسوخها ودعمها وسطوتها على البلاد العربية المحيطة بها لا تحصى . والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعملية بصفة عامة تجعل إسرائيل جزءًا عضويا من الولايات المتحدة لدرجة أن البعض يعتبرها إحدى هذه الولايات .

وكلمة «أيديولوجيا» تنطوى على عقيدة سياسية، وربما تصل إلى مستوى التعصب السياسى، وهذه ليست عقلية الأمريكيين، سواء أكانوا محافظين أم ليبراليين. إن الأيديولوجيا هى محاولة التحكم فى الحياة بالشعارات السياسية ، فى حين أن الحياة أكبر وأشمل وأعمق وأبعد من أية أيديولوجيا تحاول أن تحتويها وتفرض نفسها عليها . ومن هذا المنطلق يؤمن الساسة الأمريكيون، على اختلاف توجهاتهم، بأن العلاقات السياسية المجردة لا يمكن أن تسعد شعباً . ويسترشدون بما أسماه المفكر السياسى الإنجليزى إدموند بيرك فى القرن الثامن عشر «حكمة الجنس البشرى» ، أى التجارب العملية التى يخوضها البشر فى المجتمع، وهى التجارب التى امتدت عبر القرون . ولذلك فالسياسة الأمريكية هى خاصية عقلية ، ومنظومة سلوكية تضع نفسها فى خدمة المتغيرات بكل أنواعها .

ولا يمكن تطبيق مفهوم «اليمين» و «اليسار» على تيارات السياسة فى الولايات المتحدة . فالتعريفات السياسية المستعارة من أوروبا ، قليلة الأهمية فى الولايات المتحدة التى لا يوجد بها ملكيون يحتلون مقاعد «اليمين» ، على فرض وجود مثل هذه المقاعد ، كما لا يوجد بها شيوعيون أمريكيون أو مشرعون فوضويون ليجلسوا على مقاعد «اليسار» . ويحتوى الحزبان القوميان الكبيران : الجمهورى والديمقراطى ، على خليط بنسب معينة سواء من المحافظين أو الليبرالين ، برغم ارتباط الحزب الجمهورى بصفة المحافظة ، والحزب الديمقراطى بصفة الليبرالية ، إذ يقف الساسة الأمريكيون على أرض مشتركة ، ويتحركون داخل إطار قومى يتمثل فى الإيمان بنظام رأسمالى له أكثر من وسيلة إنسانية ، وإدراك بأن الاقتصاد يمتزج بالسياسة ، والسياسة بالمبادئ ، والمبادئ بوجهات النظر الدينية . وكذلك معارضة الأيديولوجيا الشمولية ، سواء فى شكلها الشيوعى أو النازى أو الفاشى .

كما يحرص هذا الإطار القومى على بلورة الثقة بالدستور الأمريكى ، سواء بالدستور القومى المدون ، أو بمجموعة العادات والأعراف والتقاليد والمعتقدات وأساليب الحياة التى تشكل الدستور الأساسى غير المكتوب لأية دولة . وكذلك المناداة باقتصاد حر تنافسى ، والتركيز الشديد على الملكية الخاصة ، بهدف التفوق على أنظمة الاقتصاد الموجه المكبل بالأيديولوجيا وعدم الارتباط بالمركزية فى التوجيه السياسى ، لأن النظام الفيدرالى يمنح الولاية أو السلطة المحلية الحق الكامل فى إدارة الشئون الداخلية للولاية ، والحفاظ على الحقوق الخاصة للأفراد.

ومن الواضح أن هذا الإطار القومى منح الشخصية المتميزة لقواعد اللعبة السياسية الأمريكية ، وجعلها تميل إلى المحافظة على ملامحها الرئيسية وتراثها الذى لا يزيد عمره على قرنين من الزمان . وداخل هذه الكتلة المحافظة توجد أجنحة مختلفة ، كل جناح يركز على وجه آخر من الاتجاه العام المحافظ ، حتى فى حالة تبنيه لبعض التوجهات الليبرالية . وكثيراً ما تتداخل هذه التوجهات المحافظة والليبرالية

المختلفة مع تداخل التيارات السياسية المستجدة على الساحة القومية . وكان هذا التوجه المحافظ الذى ميز قواعد اللعبة السياسية الأمريكية ، امتدادًا للفكر السياسى الذى نادى به المفكر الإنجليزى إدموند بيرك ، وجون آدامـز، ثانى رئيس للولايات المتحدة. وكان له وجهه السلبى عندما كان المحافظون التقليديون يفضلون الشيطان الذى يعرفونه، على الشيطان الذى لا يعرفونه، فى حين يتمثل وجهه الإيجابى فى الحفاظ على النظام الأدبى للفرد، والنظام الاجتماعى للجمهورية. بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية مثل الإجهاض، ومخاطر الجريمة والعنف، والحرص على القيم الدينية، ورعاية الأسرة الأمريكية فى مواجهة المحن التى تمر بها، والتكامل العرقى فى المدارس العامة .

وهذه المبادئ العامة لا تشكل أيديولوجيا متعسفة ، تفرض نفسها مسبقاً على أية قضايا قادمة أو طارئة ، بل هى مجرد أضواء هادية على الطريق المؤدية لتحليل المشكلة أو القضية ثم حلها بما يناسب معطياتها . ولم يمنع هذا التوجه الأمريكى من وجود مفكرين منظّرين لتقنين التيارات السياسية الجارية ، لكنهم لم يفكروا أبداً فى ابتكار أيديولوجيا على نمط الدول الشمولية . فمثلاً هناك «جمعية فيلاديلفيا» التى تجتمع مرتين أو ثلاث مرات فى العام ، لكنها لا تصدر أية مطبوعات أو نشرات . ويبلغ أعضاؤها بضع مئات من أساتذة الجامعات ، والصحفيين ، والكتاب ، ورجال الأعمال. وهم يكتفون بتبادل الآراء والخبرات دون الالتزام بتوجهات معينة .

وتعزز عدة مؤسسات ومنظمات للدراسات السياسية، النفوذ الأمريكى المحافظ، وهى مؤسسات لا صلة لها بالأحزاب السياسية. وكان الكاتب المحافظ الراحل ريتشارد ويفر قد نشر فى عام ١٩٤٨ ، كتاباً صغيراً بعنوان «للأفكار عواقب» كانت له مع بعض الكتب الأخرى آثار غائرة فى مجال الآراء السياسية والاجتماعية الجادة، لدرجة أن أصداءها تتردد فى الولايات المتحدة حتى الآن ، غالباً بدون ذكر مصدرها ، فى خطب الوزراء ، ومقالات الصحف ، ووسائل الإعلام . وكان المقصود بمفهوم

«الأفكار» هنا هو «الأيديولوجيا» . فعلى الرغم من كل هذا الحرص على الملامح الرئيسية للتراث الأمريكى بمختلف جوانبه وآفاقه ، فإن هذا الحرص لم يحول هذه الروح المحافظة إلى أيديولوجيا ، لأنها روح امتزجت بالفلسفة البراجماتية العملية التى تضع الفكر بصفة عامة فى خدمة الحياة وليس العكس .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل فى أدبيات الفكر الأمريكى أن الساسة والكتاب والأساتذة المحافظين على التراث والتقاليد ، يكرهون استخدام كلمة «مثقفين» عندما تطلق على الأفراد ، لأن فيها نكهة الأيديولوجيا . وهم بهذا ينتمون إلى الاتجاه الذى اتخذه الفيلسوف البريطانى برتراند راسل ، الذى كتب مرة يقول : «أعتقد أن المثقف شخص يدعى معرفة أكثر مما يعرف ، وأرجو ألا أتصف بهذه الصفة» . فمثل هذا المثقف يدعى دائما أنه فى طريقه إلى تحقيق عالم المثال كما فعل أفلاطون منذ ما يقرب من خمسة وعشرين قرناً . ولذلك لا يهدف المفكرون الأمريكيون ، سواء أكانوا محافظين أم ليبراليين ، إلى السير نحو عالم مثالى ، لأنهم يؤمنون - قولاً وعملاً - أن السياسة هى «فن الممكن» ، وهم يدركون تماماً أن مثل هذا «العالم المثالى» لا وجود له . وهم إذا كانوا يرفضون المطامح أو الشطحات الخيالية ، إلا أنهم ، فى الوقت نفسه ، واعون بالحاجة الملحة إلى تنشيط الخيال الذى يعتبر من أهم الأدوات والوسائل لفتح آفاق جديدة .

وكان التجسيد المادى لنهاية الأيديولوجيا ، تحد تمثل فى انهيار الاتحاد السوفييتى ، وسقوط كل الحواجز التى كانت تفصل بين الشرق والغرب ، أو بين الشيوعية والرأسمالية . كان رمزاً لانتصار الغرب انتصارًا حاسمًا قضى على النظام العالمى الثنائى القطبية . وهو ما فسره الباحث الأمريكى فرانسيس فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام ١٩٩٢ ، بأنه انتصار لقيم الرأسمالية المعاصرة التى تتمثل فى الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحرة ...

إلخ ، وهزيمة نهائية للأيديولوجيات الشمولية ، سواء قصد بها الشيوعية أو الفاشية . وبالطبع لم يكن مقصوداً بنهاية التاريخ ، نهاية حركة الأحداث ، وإنما الاتفاق ، وبصفة نهائية ، على قواعد اللعبة السياسية التى سوف تحكم حركتها مستقبلاً .

لكن سرعان ما تبين أن سبب شهرة مقولة «نهاية التاريخ» ، أنها أسعدت قادة الغرب لتأكيدها على معنى سقوط الشيوعية نهائيًا، وليس لأنها نظرية سياسية وحضارية أصيلة وناضجة وقادرة على احتلال مكانة أثيرة على خريطة التاريخ الإنسانى . وبالفعل خرج أستاذ أمريكى آخر هو صامويل هانتنجتون بكتابه «صِدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» الذى صدر عام ١٩٩٦ ، ويحتوى على نظرية أخرى تحمل معنى تصحيح نظرية فوكوياما دون إلغائها تماماً . فقد أكد هانتنجتون على أن الصراع - وبالتالى التاريخ - لم ينته ، وأن البشرية ما زالت عاجزة عن تحقيق مرجعيات مقبولة من الجميع . لكن الصراع فى نظر هانتنجتون ، اتخذ شكل «صدام الحضارات» ، وربما بالذات بين الحضارة الغربية بأصولها المسيحية / اليهودية من جانب ، وبين الحضارة الشرقية بأصولها العربية / الإسلامية من الجانب الآخر .

ودون أن يدرى كل من فرانسيس فوكوياما وصامويل هانتنجتون ، فإنهما فى هجومهما على الأيديولوجيات التى انهارت بالفعل بعد اندثار عالم القطبية الثنائية ، قد حاولا تقديم أيديولوجيا بديلة ، فى حين أنهما يرفضان فكرة الأيديولوجيا تماماً على المستوى الإعلامى والدعائى . ومحاولة هانتنجتون لتصحيح نظرية فوكوياما ، هى بمثابة تأكيد لمحاولات الغرب لإطلاق أيديولوجيا تنظر إلى التاريخ نظرة تتسم باليقينية المطلقة ، وتصور كل خصوم الغرب ، إثر سقوط الاتحاد السوفييتى ، على أنهم قد هزموا هزيمة نهائية . ونظراً لأن هذا المشروع الأيديولوجى الغربى قد تناقض مع نفسه تماماً ، وحمل فى طياته بذور اندثاره ، مثله فى ذلك مثل الأيديولوجيا الشيوعية التى اندثرت من تلقاء نفسها، فكان من الطبيعى أن يبوء بالفشل ليس فقط من المنظور

الأيديولوجى ، بل على المستوى الاقتصادى الذى أصيب بفشل مماثل ، خاصة فيما يتصل باقتصاديات السوق .

فقد حاولت أبواق الغرب وفى مقدمتها فوكوياما وهانتنجتون ، ادعاء أن انهيار الاتحاد السوفييتى قد صاحبته شواهد تؤكد فشل تجارب بلدان العالم الثالث فى إقامة اقتصادها على قطاع الدولة ، وعلى التخطيط المركزى بالذات ، وأن الوقت قد حان للتخلص من البيروقراطية التى فشل القطاع العام فى منع تفشيها ، وتنشيط القطاع الخاص والخصخصة وإفساح المجال كى تتحرك آليات السوق دون أن تتعرض لعقبات . وقد استشهد هانتنجتون فى هذا الصدد بتجارب «نمور آسيا» ، بصفتها نماذج حية لمزايا الخصخصة ، وأن آليات السوق كفيلة بتحقيق المعجزات ، لا فى البلدان المتقدمة فحسب ، وإنما أيضاً فى المجتمعات النامية .

ولكن سرعان ما تبين أن هذا التفاؤل المفرط لم يكن مبنيًا على أساس ، إذ انهارت اقتصاديات هذه الدول ، وامتدت الأزمة لتنال حتى من دول متقدمة فى آسيا ، وفى مقدمتها اليابان . ثم انتشرت الاضطرابات الاقتصادية - بعد آسيا - لتبلغ حدا خطيرًا فى روسيا . فبعد أن سارت روسيا على طريق اقتصاديات السوق الحرة ، أصيبت بأزمة طاحنة لا تكمن خطورتها البالغة فى المجال الاقتصادى وحده ، بل تمتد لتهدد الأمن العالمى بأسره . ذلك أن روسيا مازالت تحتفظ بترسانة مخيفة من الأسلحة النووية ، ومع الأزمة الاقتصادية الخانقة، تبرز إمكانات واحتمالات تسربها إلى الخارج ، والاتجار فيها سرا ، ووصولها إلى أيدى عصابات إرهابية . ومن هنا كان ضمان حد أدنى من الاستقرار للاقتصاد الروسى ضرورة للأمن العالمى عامة ، وليس قضية تخص روسيا وحدها . وتحت وطأة تقلبات السوق الحرة وبين أمواجها المتلاطمة ، صعوداً وهبوطاً ، لا يمكن تحقيق هذا الاستقرار .

من هنا كان التطور الذى فاجأ غلاة المتحمسين للأيديولوجية الرأسمالية فى

الغرب ، إذ شهدت «الاشتراكية الديمقراطية» صحوة فى معظم بلاد الاتحاد الأوروبى ، فلم تعد مجرد امتداد لما كانت عليه فى ظل النظام العالمى الثنائى القطبية ، وهى التى كان عداؤها للشيوعية سببًا فى اتهامها بممالأة الغرب والدوران فى فلكه ، ومناهضة اليسار الحقيقى الأصلى. لقد أصبحت «الاشتراكية الديمقراطية» المدرسة اليسارية التى تتمسك بآليات السوق ، مع تقديرها فى الوقت نفسه أن هذه الآليات لا ينبغى أن تكون «عمياء» ، ولا أن تكون سبباً فى تعميق الفوارق الطبقية ، ولا فى تفاقم البطالة ، وتعريض قطاعات واسعة من الجماهير لأوجه إحباط لا تحتمل . وبالتالى لا يمكن تجاهل أو إهمال أهمية البعد الاجتماعى ، فى إدارة شئون المجتمع ، وضرورة تدخل الدولة ، لصالح قطاعات المجتمع المعرضة لأنواع شتى من الظلم والقهر .

وعندما تخلت الاشتراكية الديمقراطية عن القولبة الأيديولوجية الجامدة ، وتمسكت بالمرونة الكفيلة باستيعاب تطورات العصر ومعطياته المستجدة على الساحة ، أصبحت أكثر أهلية من غيرها لقيادة مختلف مدارس اليسار واتجاهاته . فقد برزت نماذج لأحزاب اشتراكية ديمقراطية قادرة على ضم أغلبية كبيرة من الناخبين فى أوروبا الغربية . ففى بريطانيا نجح الشاب تونى بلير فى قيادة حزب العمال إلى الإمساك بمقاليد السلطة ، وهو الذى أطلق عليه «حزب العمال الجديد» . وفى ألمانيا كرر الاشتراكى جيرهارت شرودر نفس النجاح ، وأقام حكمه على تحالف يضم الحزب الاشتراكى الديمقراطى والخضر ، وبعض بقايا الحزب الشيوعى السابق والذى كان تابعاً لألمانيا الشرقية السابقة . وهو حزب جدد نفسه ، ليكفل لنفسه وجودًا على الساحة القومية لألمانيا الموحدة . أما فى إيطاليا فقد اتخذ «تجدد اليسار» صورًا متعددة ، إذ أصبح الحزب الشيوعى الإيطالى السابق ، بصرف النظر عن الذين انشقوا عنه القوة الموجهة للسلطة ، وهو الذي كان قد حرم طوال حقبة الحرب الباردة من المشاركة فى الحكم على أى نحو ، برغم أنه كان ، ولفترات طويلة ، أكبر أحزاب إيطاليا عدداً .

أما فى فرنسا ، فإن جوسبان رئيس الوزراء لا يمكن وصفه بأنه اشتراكى ثورى ، ومع ذلك فإن التطور الجديد فى فرنسا ، يعتبر ثوريًا بمعنى من المعانى ، لأنه يتمثل فى صيغة تعايش حضارية وراقية بين رئيس جمهورية ينتمى إلى اليمين الديجولى (شيراك) ، ورئيس وزراء ينتمى إلى اليسار الاشتراكى (جوسبان) . وينطوي تعايشهما على احترام البعد الاجتماعى ، ولو كضرورة لمناهضة سقوط قطاعات غير قليلة من الجمهور الفرنسى فى براثن حزب اليمينى المتطرف لوبن .

هكذا لم تعد الأيديولوجيا عقبة كأداء فى سبيل تطور الاشتراكية الديمقراطية ومواكبتها لتطورات العصر فى دول الاتحاد الأوروبى ، من خلال تعاظم شأن الاتجاه الذى يسعى للجمع بين «اقتصاد السوق» وما يطلق عليه «البعد الاجتماعى» ، أى وضع حد لآليات الاقتصاد ، كلما أساءت إساءة بالغة إلى شرائح اجتماعية معينة ، وكصمام أمن ضد الانقلاب ، وتفشى الاضطرابات الاجتماعية والارهاب . وربما كان فى هذه الصحوة التى تمر بها الاشتراكية الديمقراطية فى دول الاتحاد الأوروبى ، طاقة كامنة وقادرة على تحاشى بروز قطبية ثنائية جديدة يمكن أن تتبلور بين النظام الدولى القائم من جانب ، وقوى الإرهاب الدولى من جانب آخر . ولم تعد الأيديولوجيا فى مطالع القرن الحادى والعشرين سوى قشة تتعلق بها فلول الواهمين وسط أمواج العولمة الهادرة والمتلاطمة ، وتردى الأوضاع الدولية ، واستمرار تعثر كل محاولات «تجاوز التاريخ» ، وهو ما يستدعى وقفة ، ومواصلة البحث عن صيغة مرنة أو إطار إنسانى وليس عن أيديولوجيا جامدة ، وذلك تحاشياً للأسوأ ، فى زمن أصبحت فيه البشرية بصدد أحد أخطر منعطفاتها .

ولا شك أن القرن العشرين كان «قرن الأيديولوجيات» . وكانت الماركسية أبرز هذه الأيديولوجيات ، ونهضت على فكرة مجورية هى فكرة «الصراع الطبقى» الذى قسم العالم طوال ذلك القرن أو أغلبه ، إلى معسكرين عالميين : معسكر ينتمى إلى

الرأسمالية العالمية ، وآخر فى مواجهته إلى الإشتراكية العالمية التى اعتبرها منظّروها خطوة أولى على طريق تصل فى نهايتها إلى بناء المجتمع الشيوعى . لكن المعسكر الاشتراكى انهار ، ومعه سقط ما اصطلح على تسميته «النظام العالمى الثنائى القطبية»، وبالتالى الأيديولوجيا التى نظّرت له وساندته ورسخته ، ولم تعد هناك سوى مرجعية واحدة هى تيار العولمة التى اجتاحت العالم كله ، والتى ادعى أنصارها والمتحمسون لها أنها وضعت نهاية أيضاً لصراع الطبقات الذى اعتبره كارل ماركس «محرك التاريخ»، وكانت له أسبقية على أى صراع آخر .

لكن الانتقال العولمى من العصر الصناعى التقليدى إلى عصر المعلوماتية التكنولوجية ، قد أدى إلى تمكن العديد من العمال أن يكون فى الوقت ذاته رأسمالياً ، بمعنى أن يمتلك بعض أسهم المؤسسة التى يعمل بها . فقد أصبحت هذه الظاهرة شائعة ولو بهدف الحد من الصراع الطبقى ، وإغراء العمال بالتخلى عن اللجوء إلى الأساليب الثورية فى انتزاع حقوقهم ، وخاصة أن من يملك المعرفة أصبح قادراً على امتلاك المال ، بصرف النظر عن طبقته . والمعرفة أصبحت متاحة لكل من يريد الحصول عليها من خلال قنوات التكنولوجيا الفضائية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة - على حد قول الإعلامى الكندى مارشال ماكلوهان - أى أن الانتماء إلى المعرفة وتوظيفها ، هو الذى يحدد الانتماء إلى طبقة أو أكثر . وتشتمل المعرفة على كل آفاق التعليم والثقافة التى تؤهل الكثيرين للانتماء إلى نوعيات من المعرفة ، ترفعهم على السلم الاجتماعى من خلال القفز فوق مستوى الطبقة التى جاءوا منها فى الأصل .

ولم تعد هناك أيديولوجيا تقدمية وأخرى رجعية ، بعد أن صرفت قواعد اللعبة السياسية النظر عن هذه التحزبات الأيديولوجية، وبدأت تتعامل مع تشكيلات اجتماعية موروثة عن عصور غابرة فى البلاد المتخلفة ، وتشكيلات اجتماعية أخرى

تختلف عنها نوعيا فى البلاد المتقدمة التى حققت إنجازات ملموسة فى جوانب شتى من الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، بحيث أصبح مفهوم التقدم علميا وليس أيديولوجيا ، وخاصة بعد أن حل العمل العقلى محل العمل العضلى . ففى مجتمع المعرفة أو المعلومات يتميز العاملون بتركيزهم على العمل العقلى ، فى حين مازالت المجتمعات المختلفة تعتمد على عاملين صفتهم المتميزة هى العمل العضلى.

هكذا تفككت الأيديولوجيا وتفتت، مع تنوع صفات العامل وشخصيته، وتباين توجهاته الاجتماعية والسياسية ، وتطلعاته الثقافية . فلم تعد هناك طبقة عاملة واحدة ذات صفات مميزة منسجمة على مستوى العالم ، مثل تلك التى تصورها كارل ماركس فى منظومته الأيديولوجية التى سجلها مع زميله فريدريك إنجلز عام ١٨٤٨ فى كتابهما الأشهر «البيان الشيوعى» ، الذى ختماه بالشعار المعروف «ياعمال العالم .. اتحدوا» . فقد أصبحت بين العمال المعاصرين فروق وتمايزات كيفية وكمية ، بحيث أصبح من الممكن أن يكون العامل اليابانى أو الأمريكى أكثر ثراء وقدرة على أن يعيش فى مستوى أرقى من الرأسمالى فى بلد أفريقى مثلاً .

كانت الأيديولوجيا تعيش وتزدهر وتسيطر من خلال الفوارق الطبقية التقليدية: الرأسمالية والبورجوازية والكادحة ، ونسبية الملكية فيما بينها ، والتى يمكن أن تصل إلى العدم فى المستويات الدنيا من الطبقة الكادحة . لكن الآن لم يعد هناك مكان للأيديولوجيا بعد أن اختلطت الأوراق الطبقية مع زيادة أوجه التباين فى مدى التقدم الذى تحققه المجتمعات. بل إن هذا التطور العلمى والتكنولوجى تضافر مع تيار العولمة المتعاظم الشأن والذى غير خريطة الانتماءات السياسية والاجتماعية والثقافية، واختزلها فى خريطة جديدة تقتصر على قوى الدفع التكنولوجية والاقتصادية. وكان لابد أن تنهار الأيديولوجيا الطبقية مع ظاهرة الانتماء إلى أكثر من طبقة، التى تكاد تكون هى القاعدة العامة التى تميز عالمنا المعاصر .

وحتى عندما كانت سيطرة الأيديولوجيا فى قمتها، لم تكن الحواجز بين الطبقات حاسمة ومتبلورة تماماً . ففى حقبة انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين، فإن الامتيازات التى تمتعت بها النخب الحاكمة فى البلاد الاشتراكية، جعلت من هذه النخب طبقة متميزة ، حتى لو كانت ملكيتها ، من الوجهة القانونية ، ملكية عامة. وكان أعضاء الحزب الشيوعى السوفييتى دليلاً دامغاً من خلال الامتيازات الفريدة التى كانوا يتمتعون بها . يكفى أن الحارة اليمنى فى شوارع العاصمة والمدن الكبرى كانت مخصصة لسياراتهم بحيث لاتشاركهم فيها أية سيارات أخرى.

ولم تعد هناك حدود أيديولوجية تفصل بين الرأسمالية والاشتراكية. ففى دول العالم الرأسمالى تعاظم شأن قوى راحت تناضل من أجل الاشتراكية. ومارست فى بعض الأحوال هذا النضال بأصالة فاقت ما كان شائعاً فى العالم الاشتراكى . وفى الوقت نفسه لم يعد هناك مصير قدرى يحتم أن تحقق الطبقة العاملة رسالتها فى توحيد صفوفها على مستوى العالم ، والنهوض بالدور التاريخى الذى رشحها ماركس له فى تحرير البشرية جمعاء . إن التمييز بين صراع الطبقات كأيديولوجيا نظرية وآلية موضوعية ، وبين مجريات الوقائع الفعلية لهذا الصراع فى عالم بالغ التعقيد ، مازال فى حاجة إلى دراسات مستفيضة ، لابد أن تؤكد فى النهاية ، نهاية الأيديولوجيا التى تصور أصحابها والمتحمسون لها أنها استطاعت أن تمنهج التاريخ بل وتصبه فى قالب يمكن أن يتحكم فى مجرياته . إن التاريخ مفتوح ، وقد يمكن التنبؤ بمساره العام ، لكن تصور ملامحه العامة لا يعنى ضبط مجرياته الواقعية التفصيلية ، التى تتعرض بطبيعتها للكثير من الاحتمالات والمنعرجات والمفاجآت ، بعد أن انتهى زمن الأيديولوجيا الجامدة المريحة التى ركن إليها القادة والساسة فى القرن العشرين، ظنًا منهم أنها تحتوى كل المفاتيح والحلول الممكنة لأية مشكلات طارئة .

ولولا أن العلم بطبيعته المتغيرة والمتطورة والمواكبة لكل النظريات والاكتشافات والتطبيقات المستجدة دائماً فى ساحته ، والمضادة لأية قوالب

أيديولوجية تحاول فرض نفسها عليه ، لقلنا إن العلم هو أيديولوجيا القرن الحادى والعشرين والقرون التالية . فقد شهد القرن العشرون محاولات متعسفة وقهرية لوضع العلم فى خدمة الأيديولوجيا ، مما أوجد صراعًا خفيا أو مفتوحًا بين ديناميكية العلم وبين ستاتيكية الأيديولوجيا ، مما أعاق تقدمه فى أحوال كثيرة . فمثلاً كان عالم النبات والوراثة الروسى السوفييتى الشهير تروفيم ليزنكو (١٨٩٨ - ١٩٧٦) ، نموذجاً لخطورة وضع العلم فى خدمة الأيديولوجيا الجامدة ، وتحويل الفكر العلمى إلى تصور أيديولوجى من ناحية ، وإلى سلطة سياسية مرتبطة بنفس الأيديولوجيا من ناحية أخرى ، مما أدى إلى تجمد العلم نفسه وبالتالى تخلفه ، بل وإلى تعويق فادح لتطور الاقتصاد والتنمية فى عصر يعتمد فيه تطور الإنتاج على العلم وعلى التطبيق التكنولوجى لمكتشفات العلم .

كان تروفيم ليزنكو قد تلقى تعليمه فى جامعة بطرسبرج ، واستطاع أن يقدم مساهمات مبكرة فى تطوير علم الوراثة ، فى مجال النبات ، وذلك كمحاولة رائدة للتوفيق بين مبدأ التأثير الوراثى من خلال الجينات ، وبين مبدأ التكيف مع البيئة. وكان لهذه الإنجازات تأثير إيجابى فى مجال الزراعة فى الاتحاد السوفييتى. وكان يمكن أن تتطور هذه الإنجازات إلى آفاق تعود على العالم أجمع بالفائدة الجمة ، لو انطلق ليزنكو فى آفاق العلم ومراحله ، مرحلة بعد أخرى . لكنه شرع فى تبنى بعض التصورات النظرية فى مجال علم الوراثة ، والتى كانت تنتمى إلى أوائل القرن التاسع عشر ، وكأنه لايدرك أن العلم لا يتجمد عند اللحظة الراهنة ، ناهيك عن رجوعه إلى الماضى . ثم قام ليزنكو بتطوير أفكار زميله ميتشورين الذى اعترض بشدة على هذا التطوير ، لأنه ركز على عامل التكيف مع البيئة ، باعتباره العامل الأكثر اتفاقًا مع الفهم الأيديولوجى للمادية التاريخية ، طبقاً لمفهوم بليخانوف والماركسيين الروس للتفسير المادى للتاريخ .

وبناء على هذا التصور الأيديولوجى ، هاجم ليزنكو نظريات عالم الوراثة النمسوى الكبير جريجور مندل ، هجوماً عنيفاً لأنها لم تضع عامل التكيف مع البيئة فى اعتبارها . وتحمس له ستالين، وسانده الحزب الشيوعى السوفييتى فى هذا الهجوم على أساس أن ليزنكو ينشئ علمًا «ماركسيًا» فى الوراثة . وكان من الممكن أن تظل هذه القضية محصورة فى إطار نظرية يمكن أن يقبلها البعض، وأن يرفضها البعض الآخر. لكنه منذ عام ١٩٤٨، خضعت كل البحوث البيولوجية فى الاتحاد السوفييتى بصفة عامة، وعلم الوراثة بصفة خاصة، للسيطرة الأيديولوجية. بل وتعرض كبار العلماء الذين أيدوا نظريات مندل للاضطهاد، ومنهم ميتشورين نفسه، وأغلقت معامل كثيرة، أو حولت إلى ما يشبه المعابد لتكريس وتقديس نظريات ليزنكو أو طقوسه الأيديولوجية وأصولها المشوهة من نظريات ميتشورين .

ونظراً للعلاقة العضوية بين التنظير العلمى والتطبيق التكنولوجى ، فقد أدى هذا التيار الأيديولوجى الذى فرض نفسه على انطلاقات العلم وآفاقه ، إلى تخلف شديد فى علم البيولوجيا فى الاتحاد السوفييتى . ومن الواضح أن ليزنكو الذى عين رئيسًا لأكاديمية لينين للعلوم الزراعية ، كان له دور مباشر فى اضطهاد زملائه وإغلاق معاملهم ومنع بحوثهم ، وفى إجبار الأجهزة المسئولة عن تطوير الزراعة وتربية الحيوانات وغيرها على تبنى نظرياته . ذلك أن التعصب الأيديولوجى لا يعرف لنفسه حدوداً ولا يرضى بالمنهج العلمى الموضوعى الذى يسعى إلى الحقيقة حتى لو اختلفت مع منطلقات البحث عنها . وكانت النتيجة تدهوراً مروعاً لصناعة الإنتاج الزراعى والغذائى فى الاتحاد السوفييتى . وبعد موت ستالين عام ١٩٥٣ ، تم عزل ليزنكو من منصبه ، وعاش فى عزلة طويلة قبل موته فى عام ١٩٧٦ ، لكن الضرر الذى ألحقه بالعلم وبالانتاج الزراعى السوفييتى ، لم يكن من السهل تعويضه أو إصلاحه، وربما كان هذا الضرر أحد أهم الأسباب التى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتى وتفككه ، عندما دخل فى حومة سباق التسلح مع الولايات المتحدة ، خاصة فيما

عرف بحرب النجوم أو الكواكب ، ولم يكن يملك البنية الاقتصادية الأساسية التى تمكنه من خوض هذا الصراع ، والتى تعتمد أساساً على إمداد الناس بما يحتاجونه من غذاء .

وقد أثبتت المراحل التى مرت بها الأيديولوجيا فى القرن العشرين ، أنها كانت - فى أغلب الأحوال - سلاحاً فى أيدى مبتكريها أو المتحمسين لها لفرض سطوتهم أو هيمنتهم على الآخرين ، بصرف النظر عن دورها الذى يتحتم عليها القيام به لدعم الصالح العام للأمة أو للشعب . وكان المفكر الإيطالى الثورى أنطونيو جرامتشى الذى مات فى سجون النظام الفاشى الإيطالى قبل الحرب العالمية الثانية ، قد كتب فى أثناء سجنه الطويل «كراسات السجن» التى حلل فيها فعالية «الأيديولوجيا» التى تمثلها الثقافة السائدة فى كفالة سيطرة جزء من مكونات أو عناصر المجتمع على الأجزاء أو المكونات أو العناصر الأخرى . واستلهم جرامتشى الفكرة الرئيسية من بعض كتابات كارل ماركس الأولى ، عن أن الأفكار السائدة فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، هى أفكار الطبقة الحاكمة أو المسيطرة . بمعنى أن الطبقة التى تملك أو تسيطر على الإنتاج المادى فى المجتمع ، تسيطر أيضاً على مجال الأفكار أو الإنتاج الذهنى والمعرفى ، أى على مجال الثقافة بالمعنى الأوسع . لكن جرامتشى رفض أسلوب الربط الساذج - عند ماركس - بين التحكم الاقتصادى وبين السيطرة الأيديولوجية .

إن الفئة المسيطرة على مقدرات المجتمع لا تحب أن تعرى أهدافها بالتأكيد المباشر على سيطرتها الاقتصادية حتى لا تستنفر أية قوى مضادة لها، وإنما هى تمارس نفوذها الثقافى والذهنى والأيديولوجى من خلال «المجتمع المدنى» ، وهو المصطلح الذى يشير به جرامتشى إلى المجال الاجتماعى الممتد بين مؤسسات الاقتصاد ومؤسسات الدولة. وتحت هذا الستار الأيديولوجى الذى يبدو قوميًا، تتمكن من إقناع

الغالبية العظمى من المواطنين بمشروعيتها الفكرية وأيضاً الاقتصادية التى تبرر سيطرتها على المجتمع ككل. وقد رأى جرامتشى أنه فى المجتمعات الرأسمالية، تكون الأيديولوجيا المسيطرة هى أيديولوجيا القبول، من جانب المجتمع ككل، وذلك طبقا لقواعد لعبتها السياسية التى تتمثل فى الملكية الفردية وآليات اقتصاد السوق، والتى تترتب عليها نسبة مقبولة من التفاوت فى الثروة والمكانة والفرص. ولكن إذا كانت فوائد هذه الآليات لا تتحقق بل ولا تتضح لجميع الفئات بشكل متساو ولا متكافئ ، برغم سيادة قواعد : حرية العمل للجميع وتكافؤ الفرص أمامهم واحتكامهم لقانون واحد ، فإن الفئة المسيطرة تفوز بالاعتراف بمشروعيتها إلى الدرجة التى تبدو معها هذه السيطرة حتمية ونوعاً من القانون الطبيعى للوجود الاجتماعى . ويلخص جرامتشى فكرته فى أن الفئة المسيطرة تسعى إلى استقرار وضعها وترسيخه ، بجعل قبول المجتمع لها قبولاً تلقائيا كأنه بدهية لا تحتاج إلى جدل أو إثبات ، إذ تبدو بوصفها النظام الطبيعى للأشياء ، وبالتالى تتمكن من صياغة العقلية السائدة ، بل ومايمكن أن يسمى بالفطرة العامة للمجتمع ككل .

لكن السيطرة تبدو أشمل بكثير من الأيديولوجيا التى يمكن اعتبارها مجرد وسيلة لتحقيق السيطرة كغاية منشودة . وهو المفهوم الذى عبر عنه تيرى ايجلتون فى كتابه «مقدمة فى الأيديولوجيا» عام ١٩٩١ ، حين قال إن السيطرة مفهوم أوسع بكثير من الأيديولوجيا . فهى تتضمن الأيديولوجيا ولكن لا يمكن حصرها فى نطاقها . وكان الفيلسوف اليسارى الفرنسى المعاصر لويس ألتوسير قد قام بتطوير فكرة جرامتشى بهدف التمييز بين الاتفاق العام وبين القهر ، وذلك فى مقاله «الأيديولوجيا والجهاز الأيديولوجى للدولة» عام ١٩٧٠ ، الذى ميز ألتوسير فيه بين الجهاز القمعى والجهاز الأيديولوجى للدولة ، ورصد التفاعل بين فكرة الهيمنة وبين السلطة والخطاب الثقافى ، ومدى تأثير هذا التفاعل فى وسائل الإعلام الجماهيرية ، وثقافات أو نظم العلامات الخاصة بثقافات الشباب والثقافات الشعبية . وهو ما يؤدى إلى تحديد التيار

الرئيسى فى الثقافة القومية أولاً ، ثم العالمية بعد ذلك ، وكذلك تحديد الثقافات الفرعية وأشكالها ووسائلها .

لكن إذا كانت الأيديولوجيا قد انتهت بنهاية القرن العشرين ، فهل يعنى هذا أن الحيز الفكرى والعملى الضخم الذى شغلته طوال ذلك القرن ، أصبح شاغرًا ؟! إن القانون الفيزيائى الذى يثبت أن الطبيعة تأبى الفراغ وترفضه ، ينطبق أيضاً على الفضاء السياسى. فعندما انقشعت الأيديولوجيا كفكر ، حلت محلها الإدارة كعلم. وإذا كانت الأيديولوجيات التقليدية قد نهضت على فكر ونظريات فلاسفة الاقتصاد والسياسة ، فإن الإدارة علم تجريبى ينهض على المنهج العلمى المرتبط بالواقع وتداعياته وتحولاته التى لا تتوقف أبدًا. وقد بدأت ملامح الإدارة كعلم منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، من خلال مذاهب ومفاهيم وعلوم تأسست على التجريب وكانت فى مقدمتها «السيبرنطيقا» التى بدأت كميدان علمى جديد بصدور كتاب فاينر عام ١٩٤٨ عن التحكم والاتصال فى الحيوان وفى الآلة ، وبحوث العمليات ، التى ظهرت لأول مرة فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتهدف فى الأساس إلى التوصل إلى أحسن قرار فى ظروف محدودية الموارد، والتواصل القادر على الارتقاء بالمجتمع، بكل ما يتضمنه من قدرات ابتكارية ، وآليات سلوكية ، واتساق منظومى ، وتآزر هندسى.

وعلى الرغم من أن تبلور الإدارة كعلم بدأ بعد تبلور الأيديولوجيا بحوالى قرن من الزمان ، فإنها امتلكت قوة دفع متجددة فاقت طفرات الحمية الأيديولوجية التى كانت تجتاح القرن العشرين بين الحين والآخر . ولا عجب فى هذا لأن العلوم وجدت لتبقي وتتطور وتواكب معطيات العصور المتتالية لأنها تتعامل مع الواقع . والإدارة ليست استثناء من هذه القاعدة ، أما الأيديولوجيا فتتعامل مع الفكر النظرى المجرد الذى يمكن أن ينقشع كسحابة صيف ، إذا ارتطم بأرض الواقع التى تصر على لفظه ، ذلك أن الأيديولوجيا تحاول فرض نفسها على الواقع ، فى حين تضع الإدارة نفسها

فى خدمة هذا الواقع الذى لا يمكن أن يستغنى عنها أبداً ، وإلا تحول إلى فوضى لا حدود لها .

وهناك ثلاثة أمثلة عملية على الإدارة كضرورة حضارية لا غنى عنها فى أى منحى من مناحى الحياة . فلم يكن فى إمكان اليابان أن تحرز تقدمها الذى يصفه بعض المعلقين بالمعجزة التكنولوجية والإنتاجية ، بدون تفوقها فى إدارة الجودة الكلية التى صارت مثلاً يحتذى به . أما المثال الثانى فيتمثل فى تحقيق طفرات عسكرية (علمية أو تنظيمية) اعتمادًا على إدارة بحوث العمليات التى لم تعد مقصورة على المجال العسكرى ، بل امتدت لتشمل الإدارة فى المجالات المدنية . وأما المثال الثالث فيتمثل فى تفوق الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات فى التأثير على مجريات أمور العالم ، تفوقاً يتعدى محدودية العلاقات الثنائية بين الدول ، بل ويتجاوز أحياناً العلاقات الدولية المتعددة . وإذا كانت القدرات المادية الملموسة هى القدرات الظاهرة لهذه الشركات ، فإن القدرات الأساسية أو التحتية المحركة للأمور والمطورة للشركات ، من خلال الحصول على أكبر وأحدث أنواع المعرفة والمعلومات وتوظيفها فى الزمن والمكان المناسبين ، هى القدرات الإدارية .

وفى مجال الشركات متعددة الجنسيات ، فقد برزت العلاقة العضوية بين انطلاقاتها إلى آفاق متجددة ، وبين ابتكارات علم الإدارة التى لا تقف عند حد، بحيث أصبح تطوير وتجديد أى منهما تطويراً وتجديداً للآخر ، وبالتالى تطويرا مستمرا ومتجددا ومتواصلا على مستوى العالم ، فى ظل ما يعرف بالعولمة . وتعددت مناهج الهندسة الإدارية وتفرعت ، فبرزت الهندسة التفكيكية أو التفتيتية التى ترد الكل إلى الأجزاء المكونة له ، والهندسة التكوينية أو التجميعية التى تعيد البناء وصياغة الجزئيات فى عدة كليات ، يحتوى بعضها على أجزاء مشتركة ، وهندسة إنشاء التحالفات المتنوعة ، وغيرها من المناهج الإدارية الجديدة التى تنتشر الآن فى دول

العالم المتحضر ، على كل المستويات بدءاً من القمة السياسية ، والتكتلات الدولية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، ومروراً بالشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وحتى الوحدات الأصغر التى تشمل كل كيانات المجتمع التعليمية والتربوية والثقافية والصحية والسكنية والشبابية ... إلخ .

هكذا نجحت الإدارة فيما فشلت فيه الأيديولوجيا . فقد استطاعت الإدارة تسريع التقارب بين الفكر والعمل ، وتمكين كل منهما من إعادة تشكيل الآخر تلقائيًا دون حساسيات لالزوم لها . وذلك من خلال الاعتماد على رؤية شاملة ، وليست شمولية مثل تلك التى أغرمت بها الأيديولوجيا . وكذلك الاعتماد على المقاربة الإستراتيجية بين الفعل اليومى والفعل بعيد المدى ، وبين النشاط الفردى ورسالة المؤسسة ، وبين المستويات القيادية العليا والدنيا . كما تركز الإدارة على الاستثمار المعرفى واستخدام القدرات الذهنية للإنسان العادى كمصدر غير محدود للابتكار والإبداع المؤسسى والتقدم المجتمعى ، مع تقليل الفاقد وتعظيم الفائدة ، والحفاظ على الاتزان الحركى بين الحراك الداخلى للمجتمع - سواء أكان بالنسبة للوحدة أو المؤسسة أو الدولة أو الشركة متعددة الجنسيات - وبين التحديات المفروضة عليه من الخارج . وبحكم أن هذا الاتزان ديناميكى وليس ستاتيكياً ، فهو يؤدى دائماً إلى تطور المنظومات وإعادة تشكيلها وبالتالى التمكن من مواجهة التحديات بأفضل الأساليب والوسائل .

وتمتاز الإدارة على الأيديولوجيا ، باستعدادها الدائم لإعادة التفكير ، والتحرر من السلبيات، والتجويد والتغيير، وسرعة الاتصالات والاستجابات المعرفية والمكانية والمنظومية ، مع تقدم تكنولوجيا الاتصالات الفضائية التى وضعت حدًا نهائيًا للأيديولوجيات العاجزة عن مواكبة هذا التقدم المتسارع اللاهث . فمع تدفق تيارات العولمة ، توالت الاكتشافات فى البحوث المعنية بعلوم ومجالات النظم والإبداع

المجتمعى والاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية ... إلخ . وهذا يعنى أن الإدارة أصبحت قضية مصيرية ، وخاصة بالنسبة للدول النامية التى تعيش وسط سباق حضارى محموم ، والتى يجب أن تدرك تماماً أن التوظيف الواعى لطاقات الإدارة، كان العامل المشترك الرئيسى بين دول تختلف فى أيديولوجياتها السياسية فى القرن العشرين ،لكنها تتشابه أو تشترك فى تخطى العقبات ، ومواجهة التحديات، واستيعاب المتغيرات مثل اليابان وألمانيا والصين والنمور الآسيوية. ومع انتهاء الأيديولوجيا، أصبحت الإدارة هى الجسر الوحيد أمام الدول النامية لتخطى الفجوة الآخذة فى الاتساع والعمق بين المتقدمين والمتخلفين . لم تعد هناك حبال أيديولوجية للتعلق بها لتجنب السقوط فى هذه الفجوة أو الهوة ، فقد تقطعت كل الحبال ، وأصبحت الإدارة الحديثة العلمية المتطورة هى المعادلة الصعبة والحتمية التى ينبغى على الدول النامية أن تحلها بوسائل شتى وبإمكانات لم توظفها بعد ، إذ إنها تواجه سؤالاً مصيريا : أن تكون أو لا تكون ؟



(٥٠) اليمين واليسار

اليمين واليسار مصطلحان سياسيان يرجعان تاريخيا إلى مكان جلوس النواب فى البرلمان ثم تطورا وأصبحا يطلقان على الاتجاهات المحافظة أو الثورية . فقد كان أعضاء البرلمان البريطانى المعارضون يجلسون إلى يسار رئيس البرلمان فى حين يجلس الأعضاء المؤيدون للحكومة فى المقاعد الواقعة إلى يمين رئيس البرلمان . ولذلك لم يكن تعبير اليمين واليسار يطلق على النائب بصفة دائمة لا تتغير ، بل كانت هذه الصفة رهناً بموقفه من الحكومة معارضة أو تأييدًا ، وبالتالى فإن وصف النائب كان يتغير طبقاً لموقعه أو موقفه من الحكومة ، نظرًا لتبادل اليمين واليسار للمقاعد فى البرلمان طبقاً لما تسفر عنه الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة يمكن أن تتحول من اليسار إلى اليمين مادامت قد أصبحت تتربع على كراسى الحكم .

لكن هذين المصطلحين تطورا مع الزمن ليعبرا عن موقف النائب أو المواطن العادى من الحركة التقدمية أو الثورية بصفة عامة والاشتراكية بصفة خاصة . لكن التصنيف السياسى لم يبق رهن هذين المصطلحين أو القسمين، إذ إنه حتى بين أنصار الاشتراكية الذين ينتمون لليسار، هناك اتجاهات مختلفة تتراوح بين يمين اليسار، ووسط اليسار، ويسار اليسار. وينقسم اليمين إلى نفس التصنيفات تقريبا. ففى تصنيف اليسار كان الشيوعيون أنفسهم يطلقون مصطلحى «يسارى» و «يمينى» على بعض الأجنحة داخل الحركة الشيوعية ، بل داخل الحزب نفسه . وكانت الاتهامات متبادلة بين أعضاء الفريقين، ففى الاتحاد السوفييتى السابق مثلاً ، كان الصراع بين ستالين وتروتسكى يدور حول فكرة الثورة الواحدة التى لا تتجزأ ويجب أن تصدر إلى

كل بلاد العالم . ولذلك اتهم ستالين ، تروتسكى باليسارية فى حين اتهم تروتسكى، ستالين باليمينية ، لدرجة أن ستالين أرسل رجاله خلف تروتسكى واغتالوه فى المكسيك ، وقبلهما كان لينين يتهم كيرنسكى باليمينية . واتخذ هذا النزاع أشكالاً متعددة مثلما حدث بين ستالين وتيتو منذ عام ١٩٤٨ ، ثم بين موسكو وبكين فيما بعد .

ومن الواضح أن قيام الأحزاب أدى إلى التوسع فى استخدام المصطلحين ، فأصبح المؤيدون للحكومة القائمة يعرفون باليمين ، والمعارضون باليسار بصفة عامة ، كما أصبح الحزب السياسى الواحد مقسماً إلى جناحين : يمينى محافظ ويسارى تقدمى ، فى حين يمثل الوسط العناصر التى تميل إلى الحلول الوسط ، فإذا انحاز جانب منها إلى أحد الجانبين ، عُرف بيمين الوسط ، أو يسار الوسط على سبيل تمييزه عن اليسار المتطرف .

لكن هذه التصنيفات أو التقسيمات ليست بالوضوح الذى قد يظنه البعض . فهى مراوغة ومتداخلة ومتنافرة وتحمل فى طياتها كثيراً من التناقض والافتقار العلمى إلى ضبط المصطلح ، وذلك برغم النظريات والأيديولوجيات التى تحرص عليها وتتشدق بها . ولعل من أبرز سمات القرن العشرين ، تلك السرعة المذهلة التى اندثرت بها النظريات الوضعية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية ، وسواء أكانت تنتمى إلى اليمين أو اليسار بكل تفريعات كل منهما . وربما كان تهافت النظريات وتساقطها بمثل تلك السرعة نتيجة للإيقاع اللاهث والمتزايد والمتصاعد الذى أصبح يميز الحياة المعاصرة فى كل مجالاتها ، والذى لم يعد يحتمل القوالب النظرية الجامدة التى تعوق عجلة التطور ، والتى يمكن أن تقع فى أسرها التيارات الرأسمالية والاشتراكية على حد السواء . وربما كان السبب فى تساقط هذه النظريات يكمن فى طبيعة النظريات ذاتها من حيث افتقارها إلى المنهج العلمى

سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . وربما كان السبب أيضاً فى ضرورة التكيف مع مستجدات الحياة المتلاحقة التى يمكن أن تكون قد دفعت المفكرين والباحثين والساسة لابتكار نظريات ذات خصائص مرحلية لتلبية متطلبات معينة ومحدودة بإطارى الزمان والمكان .

وقد تكون هذه الأسباب وغيرها أيضاً ، من العوامل التى مارست دورها فى إبراز ظاهرة تهافت النظريات وتساقطها لتفسح المجال أمام ظاهرة جديدة تماماً هى ظاهرة العولمة التى تكاد تكتسح فى طريقها كل النظريات القديمة، برغم أن النظرية الرأسمالية تدعى بأصرار أن العولمة هى ابنتها الشرعية، فى حين أن العولمة ذاتها تواجه مقاومة عنيدة وعنيفة من أجيال الشباب على مستوى العالم أجمع، مقاومة لم تواجه الرأسمالية مثلها من قبل. وخاصة عندما تأكد الشباب الواعى أن تيار العولمة الطاغى الذى يحاولون التنظير له، هو تطور تكنولوجى واقتصادى ومعلوماتى، توظفه الدول الكبرى كسلاح لفرض سطوة الأقوياء والأغنياء على الضعفاء والفقراء الذين ليس أمامهم سوى قبول ما يقدم إليهم وتجربته واختباره إلى أن يظهر عقمه وعدم جدواه ، عندئذ يتقدم الأقوياء والأغنياء بنظريات جديدة ، وتبقى شعوب العالم ، النامية أو المتخلفة أو الفقيرة أو الضعيفة بمثابة فئران لتجارب متتابعة .

وكان النصف الثانى من القرن العشرين قد أتاح الفرصة سواء لأنصار اليمين أو اليسار لابتكار نظريات ومقولات ومبادئ وشعارات كادت تصل إلى مرتبة الحقائق والقناعات الثابتة ، خاصة فيما يتصل بقدرة اليمين على الازدهار الرأسمالى وتفجير كل الطاقات الفردية الخلاقة نحو آفاق حضارية لا يمكن أن تبلغها النظريات الأخرى، أو فيما يتصل بحرص اليسار على رعاية الطبقات الكادحة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، ومقاومة سيطرة الأغنياء على الفقراء . ومن خلال هذا الصراع المتجدد بين اليمين الرأسمالى واليسار الاشتراكى ، أو بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، تولدت

معظم النظريات التى شهدها النصف الثانى من القرن العشرين مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وابتداء الحرب الباردة. فقد نادى الغرب بنظرية «حزام أو نطاق الأحلاف» لمحاصرة الخطر الشيوعى ومنعه من الانتشار وابتلاع العالم، فى حين رفع المعسكر الاشتراكى أعلام «تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب الواقعة تحت وطأته». وأعلن المعسكر الغربى ضرورة «تعدد الأقطاب لحماية الديمقراطية على المستوى الدولى» فى حين سلك المعسكر الشرقى طريق «محاربة الإمبريالية العامة حيثما وجدت». وأصر الغرب الرأسمالى على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال حتى يعم الخير كل الأطراف المعنية، فى حين نادى المعسكر الاشتراكى بوضع رأس المال فى خدمة الإنسان وليس العكس. وتحمس الغرب فى أواخر الخمسينيات لنظرية «حافة الهاوية» التى ابتكرها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى الذى قال إن أفضل أسلوب لقهر الدول الشيوعية هو جرها إلى حافة الهاوية وتهديدها بحرب مدمرة، فتضطر إلى الرضوخ لشروط الغرب، ثم جاء هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية فى السبعينيات ليؤكد أن «سياسة الاحتواء» أفضل من سياسة حافة الهاوية والمواجهة المتجددة للدول الشيوعية والتى تكلف الدول الغربية جهوداً وأموالاً تصل إلى درجة الاستنزاف، لكن الاتحاد السوفييتى ومعه الدول الدائرة فى فلكه أكد قدرته على حفظ التوازنات الدولية وإيقاف المعسكر الغربى عند حده، ومنعه من المساس بدول المعسكر الشرقى. وعندما أنشأت الولايات المتحدة والدول الغربية حلف شمال الأطلنطى فى عام ١٩٤٩، سارع الاتحاد السوفييتى والدول الشرقية إلى إنشاء حلف وارسو فى عام ١٩٥٥، وغير ذلك من المواجهات المتعددة والمتنوعة بين اليمين الرأسمالى الغربى واليسار الاشتراكى الشرقى.

فقد ترتب على انقسام العالم إلى كتلتين، نشوء نظريات وتوجهات كانت بمثابة القاعدة التى انطلقت منها كل الخطط الإستراتيجية المتنوعة والأساليب التكتيكية المتباينة التى كان لها دورها الكبير والأساسى فى تحركات الشعوب نحو أهدافها

السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، مثل تصفية الاستعمار الغربى الأوروبى ، وقدرة حلف شمال الأطلنطى على مواجهة حلف وارسو إلى أن تفتت الأخير مع انهيار الاتحاد السوفييتى وتفتت دول الكتلة الشرقية وتحولها إلى مجرد ذكرى للتاريخ منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين . لكن من الصعب القول بأن نظريات الأحلاف قد حققت أهدافها التى حددتها ، إذ كانت استجابة لتحديات مرحلية . كذلك لم تبلغ نظرية «حافة الهاوية» أهدافها عندما تفجرت أزمة كوبا فى عام ١٩٦٢ ، صحيح أن الولايات المتحدة أجبرت الاتحاد السوفييتى على سحب صواريخه من كوبا التى فرضت عليها حصاراً بحرياً لا يسمح بدخول أية سفينة سوفييتية ، لكن الولايات المتحدة وقفت هى أيضاً على حافة الهاوية التى صنعتها للاتحاد السوفييتى، وتعلقت أنفاس العالم فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ بهذه الحافة التى كانت الولايات المتحدة على وشك السقوط فيها مع الاتحاد السوفييتى لولا قراره بسحب صواريخه من كوبا . ولا يعنى هذا سوى أن هذه النظريات لم تكن سوى وسيلة لتلبية متطلبات الحرب الباردة بين كتلة اليمين الرأسمالى وكتلة اليسار الاشتراكى اللتين مارستا مباراة قدرية وتاريخية ، اشتركت فيها كل دول العالم ، بما فيها تلك الدول التى أعلنت ما عرف بنظرية الحياد الإيجابى التى تحولت بعد ذلك إلى نظرية «عدم الانحياز» ، لأن الانحياز كان حتمية لا يمكن تجنبها ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية ، مثل قواعد الألعاب الرياضية ، تحتم أن تكون المباراة بين فريقين ، وليس هناك مكان لفريق ثالث على أرض الملعب . ومن يتصور قدرته على تكوين فريق ثالث ، فلن يجد لنفسه مكاناً سوى مقاعد المتفرجين الذين يصفقون ويهللون لهذا الفريق أو ذاك . وحتى هذا التصفيق أو التهليل هو انحياز فى حد ذاته سواء للفريق الذى ينطلق من يمين الملعب أو من يساره . فهى مباراة دولية بمعنى الكلمة ، بين اليمين العالمى واليسار العالمى.

وإذا كانت المباراة قد استمرت ما يقرب من نصف قرن ، فقد كان من الطبيعى أن ينهزم أحد الفريقين عندما يختل توازن القوى فيما بينهما . وبالفعل لحقت الهزيمة

بفريق اليسار الاشتراكى ، وانسحب من الملعب ليصول ويجول فيه اليمين الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة التى أعلنت على لسان رئيسها جورج بوش ثم بيل كلينتون أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكيا بمعنى الكلمة . لكن هذا الاتجاه الجديد كان مضاداً لقواعد اللعبة السياسية التى تحتم وجود فريق آخر لاستمرار المباراة ، فلن يجلس العالم ليتابع فريقاً يلعب مع نفسه . ولذلك فإن شعارات العولمة التى رفعها الغرب ، وأبواقها التى أصاب بها آذان العالم بالصمم ، ليست سوى محاولة لوضع قناع نظري براق على وجه الفريق الأوحد الذي يلعب المباراة لصالح أعضائه . كما لا يعقل أيضاً أن تدخل كل فرق العالم لتمارس اللعب فى الوقت نفسه وفى المباراة نفسها كما يدعى أنصار العولمة ، ولذلك دخل العالم فى مرحلة فقدان شبه كامل للتوازن ، إذ إن الفريق المنتصر لم يجد حتى الآن فريقاً آخر لكى يلعب معه. بل إن مؤيدى وأنصار ومشجعى الفريق الغربى فقدوا حماسهم التقليدى له، بل وانقلب الشباب منهم عليه وهاجموه فى مظاهرات ضارية ومتأججة فى سياتل ودافوس أو فى أى مكان آخر تجتمع فيه منظمة التجارة العالمية التى تتصور أنه أصبح فى مقدرتها أن تصنع مصير العالم ومستقبله دون أن يحاسبها أحد . لكن المشكلة أن شباب العالم بصفة عامة وشباب العالم الغربى بصفة خاصة ، الذى ينهشه القلق تجاه مستقبله ، لا يشكل كتلة صماء ودائمة فى مواجهة التكتل العولمى الذى تقوده الدول الغربية ، بل ترتهن ثورته وتمرده بانعقاد اجتماع أو ملتقى أو مؤتمر أو ندوة لتطوير خطوات منظمة التجارة العالمية ، وبالتالى فإن هذا التجمع الشبابى الطارئ والمتقطع لا يمكن أن يمثل اليسار العالمى الجديد فى مواجهة طغيان اليمين العولمى .

وأصبحت صناعة النظريات السياسية وصياغتها حكراً على الدول الكبرى ، وبمعنى أكثر تحديدًا صياغة نظريات وقرارات ما سمى «بالنظام العالمى الجديد» ، وهو ما أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى مؤتمر باريس عام ١٩٩١ ، أو مؤتمر

التوقيع على ميثاق انتهاء عصر الحرب الباردة . ولكن بما أن صانعى النظريات والقرارات السياسية العالمية قد حددوا - مسبقا - دور هذه النظريات والقرارات وأهدافها؛ فإنهم يحتفظون لأنفسهم ولدولهم الكبرى بحق إعادة النظر فى صياغة تلك النظريات والقرارات أو اختراقها أو حتى إلغائها أو إهمالها إذا ما استدعت مصلحتهم ذلك ، برغم أنهم فرضوها قسراً على الدول الأصغر .

وقد يكون ذلك - بدوره - طبيعياً ومتوقعاً ؛ إذ تبقى النظرية - فى كل أنواع العلوم ، ومنها علم السياسة - مجرد نظرية قابلة للنقض والتغيير والتعديل إلى أن تتوافر لها فرضيات مؤيدة قوية وبراهين ثابتة وراسخة . وهذه ليست ظاهرة سلبية وسيئة بصورة دائمة ، وإنما هى ظاهرة تحمل وجهًا إيجابيًا مثل معظم الأمور ذات الجوانب المتعددة ، أو الأسلحة ذات الحدين . ويتمثل هذا الوجه الإيجابى فى إعطاء النظريات قدرًا كبيرًا من المرونة التى تساعد على تكيفها ومواكبتها للضرورات الطارئة والاحتياجات المستجدة ، والتى يمكن أن تجعل منها وسيلة لتكوين نظريات جديدة ، وليست وسيلة للوصول إلى مبادئ ثابتة وحقائق راسخة . ويعنى ذلك - بداهة - أنه لا مجال للحديث فى أفق السياسة عن حقائق أو مبادئ ، وإنما هناك مجال لحوار الإرادات المتصارعة على المستويات الدولية أو الإقليمية . وليس الصراع بين اليمين واليسار ، سواء على المستوى الداخلى للدول أو على المستوى الدولى للعالم ، سوى وجه من أهم وجوه أو ظواهر هذه الإرادات المتصارعة .

وفى بحثها عن عدو أو خصم جديد يعيد التوازن إلى السياسة الدولية ، حاولت الدول الغربية أن تصنع من الدول العربية والإسلامية وبقايا المعسكر الاشتراكى عدوًا جديداً يمكنها من التكتل ضده ، لكن الإطار القديم الذى أحاط بالصراعات الدولية لليمين واليسار قد تحطم ، وبالتالى تغيرت قواعد اللعبة السياسية ، وأصبحت فى حاجة إلى تقنيات ولوائح وبنود جديدة، وخاصة أن الفقراء والضعفاء لم يعدموا وجود

مجال جديد لتحركهم السياسى عبر المتاهات والأحراش الدولية ، بفضل المفارقات والمتناقضات وربما الصراعات الخفية الموجودة بين أعضاء الفريق الغربى، لأن مصالح الدول المتغيرة والمتطورة لا يمكن أن تجعل منها أوركسترا متناغمًا تمامًا ، مهما كانت مهارة المايسترو . ومن الأمثلة الدالة على ذلك مواقف روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبى من العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة ، وأصدرت لها القوانين ضد كوبا وليبيا وإيران تحت مفهوم نظرية «مكافحة الإرهاب» .

وبالفعل أفادت دول صغرى عديدة فى مختلف قارات العالم من هذه الظاهرة ، واستثمرت جانبها الإيجابى ، لرفض ما يراد فرضه عليها بما يتعارض مع مصالحها؛ مثل رفض الدول العربية فى منظمة الأوبك ما أرادت أوروبا فرضه عليها عام ١٩٩٣ تحت مسمى نظرية «ضريبة الكوربون» . واستطاعت دول صغرى أخرى أن تتصدى للقرارات أو التوصيات التى تتخذها الدول الكبرى سواء من خلال الأمم المتحدة أو المؤتمرات الدولية ، تحت أقنعة وشعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، وهى أبعد ما تكون عن ذلك، فقد تأكدت الدول الصغرى أن تيار العولمة لم يجعل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى كتلة متماسكة أو مجموعة متناغمة ؛ سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى .

لقد عرفت شعوب العالم أن نظرية الثقافة والتفوق الثقافى والحضارى كانا أحد مرتكزات النظريات الأساسية للنظام الاستعمارى ، والتى كان يتم التعبير عنها بتفوق الرجل الأبيض . ولقد أهملت هذه النظرية عندما غربت شمس الاستعمار الغربى . ثم أعيدت للتداول نظراً لما تقدمه لأصحابها من ميزة التدخل فى كل شئون الدول الأخرى تحت شعارات ثقافية وحضارية مرنة وعامة للغاية ، وفى إطار نظريات براقة لكنها هلامية وخالية من المضامين المحددة والأبعاد الواضحة . وعلى كل حال فإن المفهوم الأوروبى للثقافة الآن يتعرض للنقد من جانب الولايات المتحدة ، إذ ما تراه

أوروبا ذا قيمة ثابتة قد تنقضه وجهات نظر أمريكية . وتتخذ كل الأطراف المعنية من التنافس الثقافى مجرد غطاء أو قناع حضارى لإخفاء حقيقة الصراعات السياسية والاقتصادية فيما بينها على مناطق النفوذ والسيطرة . من ذلك ، على سبيل المثال ، ما ورد فى صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية يوم ١٧ فبراير ١٩٩٧ تحت عنوان ، «أوروبا فى حاجة إلى دستور جديد» ، جاء فيه ما يلى :

«إن ما تحتاج إليه أوروبا باختصار هو دستور لا يكتفى بمجرد توزيع الصلاحيات وتنظيم العلاقات بين المؤسسات ، بل يحدد أيضاً القيم التى يعتمد عليها الناس فى اتخاذ قراراتهم الخاصة ببناء حياتهم المشتركة، غير أن العقبات التى قد تعوق وضع نص كهذا كثيرة ومتنوعة ، منها ما هو سياسى ، ومنها ما هو ثقافى ، ومنها ما هو نظرى . فكيف السبيل إلى جمع أنظمة ملكية وأخرى جمهورية وبرلمانية وفيديراليات وولايات متحدة تحت دستور واحد ؟ وكيف يمكن التوصل إلى رؤية مشتركة للمجتمع المثالى فى ظل تنوع القيم والعادات الأخلاقية ؟» .

إن أوروبا التى تتباهى وتتفاخر بوحدة ثقافتها وقيمها الحضارية دائماً ، هى كيان يفتقر إلى الوحدة الثقافية فى نظر الولايات المتحدة ، لكن هذا لا يعنى بداهة أن وجهة النظر الأمريكية صحيحة وغير قابلة للنقد أو التفنيد ، بل يعنى أن كل النظريات الثقافية والاجتماعية الحضارية هى نظريات نسبية ، ولا يجوز اعتبارها حقائق لا تقبل الدحض . إن الثقافة فى هذا العصر أصبحت مادة تجارية واقتصادية من خلال نشر الكتب ووسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، ومن الطبيعى أن تنحدر كل القيم إلى مستوى التبادل التجارى ذى القيمة المادية البحتة ، حتى لو كان هذا مناقضاً للمفاهيم الحضارية والدينية والروحية والأخلاقية . فلقد أصبح من أهم أهداف النظريات الثقافية الحديثة هو إعادة تشكيل العالم الثالث - بصفة خاصة - ليكون صورة مشوهة للثقافة الأوروبية . ولذلك ليس من حق الدول الأوروبية أن تتذمر عندما تحاول

الولايات المتحدة فرض ثقافتها ولو من خلال مطاعم الوجبات السريعة . فكل الدول الكبرى أو الغنية لا تتعامل الآن مع الثقافة والقيم الحضارية إلا بمقاييس مادية بحتة ، وعلى الدول الصغرى أو الفقيرة أن تعى هذه الحقائق الخطيرة ، وخاصة بعد انهيار الحواجز والحدود السياسية والاقتصادية والجغرافية التى كانت تفصل بين اليمين العالمى واليسار العالمى ، وبالتالى انهيار المناعة الفكرية التى كانت تقف فى وجه هذا الغزو الثقافى .

إن هناك قواعد جديدة للعبة السياسية لابد أن تستوعبها الدول النامية أو المتخلفة، وهى أن العالم لم يعد ينقسم إلى يمين ويسار ، بل إلى متقدم ومتخلف ، غنى وفقير ، قوى وضعيف ، والعلم النظرى والتطبيقى هو السلاح الأساسى فى هذا الصراع الذى كان قد بدأ بالفعل منذ بدايات الحرب الباردة . ولذلك لم يكن الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى صراعًا عسكريا أو سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو أيديولوجيا كما يتبدى لأول وهلة ، ذلك أن هذه كلها مظاهر خارجية لجوهر الصراع العلمى الذى دار بينهما . إن كل اختراع أو ابتكار جديد أو إنجاز متطور مستحدث لا يعنى سوى أن صاحبه قد أحرز نقطة ضد الطرف الآخر فى حلبة الصراع ، بحيث يتحتم على هذا الطرف أن يلحق بالركب أو يسبقه باختراع أو ابتكار أو إنجاز جديد حتى لا يتخلف، فليس هناك من يستطيع أن يظل فى مكانه وسط هذا السباق المحموم . فالتخلف لا يلد سوى مزيد من التخلف ، والتقدم لا يؤدى إلا إلى مزيد من التقدم وهكذا . وبصرف النظر عن أنظمة الحكم اليمينية أو اليسارية ، فإن نجاح هذه أو فشل تلك ، يتمثل فى علوم الإدارة والتكنولوجيا الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها . فلم تعد العبرة باليمين أو اليسار وإنما بالعلم أو الجهل ، بالثراء أو الفقر .

وعلوم الإدارة الحديثة لا تهتم بالميول السياسية التى يتحمس لها المواطن ، لأنها تركز عليه كطاقة يجب أن تتاح لها كل الفرص والإمكانات للإنتاج بحيث يصبح

السؤال الذى يفرض نفسه بقوة هو : ماذا ينتج الإنسان وكيف ؟! وليس مدى ميله إلى اليمين أو اليسار ؟! وبذلك تصبح الإجابة الديمقراطية البدهية هى : له أن يميل إلى أى اتجاه سياسى لا يتعارض مع الصالح القومى العام ، بشرط أن يتحول حماسه السياسى هذا إلى طاقة ومنهج للوصول إلى أعلى وأرقى معدلات الإنتاج المادى الملموس ، ويكون قابلاً للتعديل المستمر كلما جد جديد فى مجال التطبيق العملى .

وبرغم انتهاء عصر التصنيفات التقليدية إلى يمين ويسار ، فإن معظم دول العالم الثالث لم تدرك أبعاد الثورة العلمية التى يخوضها العالم المتقدم الآن ، فتركت الجوهر العلمى وأمسكت بالمظهر السياسى المولد للصراعات والنكسات ، أهملت اللباب وسعت وراء القشور . فنحن نعيش عصر الثورة العلمية ، وثوار اليوم هم العلماء فى معاملهم، والخبراء فى مراكز أبحاثهم، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم، والباحثون فى دراساتهم وكتبهم ، والفنانون والأدباء والمثقفون والمفكرون الذين يطورون عقل أمتهم بالفكر والثقافة والأدب والفن .

وهذه الثورة العلمية ليست فى حاجة إلى رفع أعلام اليمين أو اليسار ، أو إلى حناجر قوية ، أو خناجر حادة ، أو بنادق سريعة الطلقات ، أو متاريس فى مداخل الطرقات ، أو لافتات ضخمة ، أو مظاهرات صاخبة ، أو هتافات مدوية ، أو شعارات رنانة ، بل فى حاجة إلى إعمال العقل بكل الطرق والوسائل لما فيه خير الوطن ، أو البشرية جمعاء إذا خلصت النوايا . والعلم والتكنولوجيا ينهضان على مبادئ واحدة مترتبة على تطورات الفكر العلمى الذى لا يضع فى اعتباره أية توجهات يمينية أو يسارية ، يمكن أن تنحرف بموضوعيته إلى صراعات عرقية أو أهلية أو حتى قبلية .

ولذلك أصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى الفوارق أو التصنيفات السياسية على أنها حواجز مصطنعة . فلا حرج من أن يستفيد نظام رأسمالى من بعض المبادئ الاشتراكية ، وأن ينطلق نظام اشتراكى إلى آفاق العصر بوسائل رأسمالية ، فليست هذه

المبادئ أو الوسائل حكراً على أحد ، مادامت قادرة على إثبات جدواها ونفعها . ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن دولة مثل بريطانيا لها ماض عريق فى الإمبريالية والرأسمالية ، لم تتردد فى تأميم الطب كمبدأ إنسانى اشتراكى ، يتيح فرصة العلاج المجانى لكل المواطنين ، بل ولكل المقيمين على أرض بريطانيا . ذلك أن الدولة تعتبر صحة المواطن العادى ، ثروة لها فى معركة الإنتاج والتقدم ، ويجب عدم التفريط فيها بأية حال من الأحوال . كذلك من السهل تتبع بعض الملامح الاشتراكية اليسارية فى قوانين العمل الأمريكية مثل التأمينات ضد البطالة ، والعجز ، والشيخوخة ، والتعويضات ، والقروض ، والدعم الحكومى للمشروعات الفردية والشخصية . بل إن عيد العمال الذى يحتفل به العالم كله فى أول مايو من كل عام ، وفى مقدمته الدول الاشتراكية ، بدأ فى مدينة شيكاغو التى تعتبر إحدى معاقل الرأسمالية الأمريكية .

وعلى الجانب الآخر حيث اليسار العالمى ، فإنه بمجرد انفراط عقد المعسكر الشرقى ، سارعت معظم دوله إلى السير على نهج السوق الحرة ، وتشجيع القطاع الخاص ، والتخلص من كل القيود الأيديولوجية التى تعوق تقدمها ، بحيث أصبح من الصعب الآن معرفة اليمين من اليسار . ومع ذلك ما تزال دول عديدة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تلعب لعبة اليمين واليسار ، وبينهما سقط الفكر العلمى فى هاوية لاقرار لها . بل إن هذا الصراع العقيم بين اليمين واليسار ، عاد ببعض هذه الدول إلى عصر الصراع القبلى الذى يعد مرحلة سابقة على الإقطاع وبالطبع الرأسمالية وبعدها الاشتراكية ثم الرأسمالية مرة أخرى .

هكذا تتسع الفجوة وتتعمق الهوة بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول المتخلفة الفقيرة ، بحيث لم يعد العالم ينقسم إلى يمين يمثله الغرب الرأسمالى ، وإلى يسار يمثله الشرق الاشتراكى ، بل ينقسم إلى شمال غنى متقدم وجنوب فقير

متخلف . وهى الحقيقة التى أدركتها اليابان ، فنبذت الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية التى لا ينتج عنها سوى ضياع الوقت ، وتشتيت الفكر ، وإهدار الجهد ، فى زمن تحتاج فيه الأمم إلى كل لحظة من وقتها . وإذا طفت بعض الصراعات على السطح من حين لآخر ، مثل منظمة الجيش الأحمر ، فهى على هامش المجتمع ولا تؤثر على مسيرته الحضارية .

ولم ترفع اليابان ، الثورة العلمية كشعار ، وإنما طبقتها على كل مناحى الحياة فى البلاد ، بحيث تستفيد من كل معطيات التراث القديم الإيجابية ، وفى الوقت نفسه تنفتح بل وتبتكر أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا . وتحولت اليابان إلى خلية نحل لإنتاج كل ما يمكن إنتاجه ، برغم ندرة المواد الخام فى أرضها ، فيما عدا ثروتها السمكية ! فقد أدركت اليابان أن الإنسان هو الثروة القومية الحقيقية فى نظر الثورة العلمية المعاصرة ، وأن عقله هو خير مطور ومستثمر لهذه الثروة ، وأن سلاحه فى هذا الاستثمار هو أحدث ما بلغه العلم والتكنولوجيا . والآن بعد هذه الثورة العلمية الشاملة لانجد ركناً من أركان الأرض إلا وفيه أنواع متعددة من منتجات اليابان فى معظم المجالات . وكما أخذت اليابان من تراثها القديم ومن عصرها الحديث كل الإيجابيات بلا حرج أو حساسية ، فإنها بنفس المفهوم العلمى الشامل ، أخذت كل الإيجابيات من المفاهيم الاشتراكية والنظم الرأسمالية . فالعامل اليابانى فى مصنعه يتمتع بكل التأمينات والضمانات والمساعدات والتسهيلات ، فى حين ينافس مصنعه أعتى المؤسسات الرأسمالية فى الغرب .

والثورة العلمية لا تحمل فى طياتها نفس الخلافات والصراعات التى تتولد غالباً عن ممارسة لعبة اليمين واليسار التى تتلون طبقاً لوجهات النظر وتتشكل تبعاً لزوايا الرؤية ، وبالتالى فهى نسبية وذاتية إلى حد كبير ، ومن الصعب أن تقف الأطراف المعنية أو المتطرفة معاً على أرض مشتركة . أما أسس العلم والتكنولوجيا فلا تعانى من هذا التمزق والصراع لأنها تنهض على الحقائق الموضوعية الملموسة ،

والتحليلات والدراسات الميدانية التى لا تترك مجالاً واسعاً للأهواء الشخصية أو الميول الذاتية أو العصبيات الطبقية أو الإقليمية. إن العقول العلمية الموضوعية لا تختلف تحزباً أو تعصباً ، وإنما من أجل المزيد من التطور العلمى . وهى لا تؤمن بالرأى والرأى الآخر فحسب ، بل وبالرأى الثالث أو الرابع ... إلخ الناتج عن التفاعل بين الآراء السابقة أو المطروحة . فليس هناك صراع أو انفصام أو تواز بين الآراء العلمية ، وإنما تفاعل مستمر من أجل إنجازات جديدة .

وقد يبدو من حين لآخر فى دول الحضارة المعاصرة بعض الاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار ، لكنها لم تعد تلك الخلافات التى يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية ، بل أصبحت من قبيل الاجتهادات التى تبحث عن بدائل أو وسائل أكثر فاعلية لبلوغ آفاق جديدة من التقدم . أى إن الوسائل التكتيكية قد تختلف بين تجمعات وتيارات الوطن الواحد ، لكن الغايات الإستراتيجية واحدة بالنسبة للجميع . أى أنه سواء جاءت إلى الحكم حكومة يمينية أم وسط أم يسارية أم يسار اليمين أم يمين اليسار ... إلخ ، فالمسيرة الحضارية متواصلة ومتصاعدة ومتجددة حتى لا تتخلف فى حلبة السباق المحموم . وبرغم كل صيحات العولمة التى تصم بها القوى العظمى آذان العالم ، فقد عادت الروح الوطنية أو القومية فى أشكال جديدة ، بحيث يسعى القادة الأمريكيون ، مثلا ، أن تكون الولايات المتحدة هى أيديولوچية الأمريكيين ، ومن هنا كان تأكيد الرئيس الأسبق جورج بوش والرئيس السابق بيل كلينتون على أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا وليس قرناً عولميا ، برغم تشدقهما المستمر بروعة العولمة وسطوتها التى يجب أن يتقبلها العالم أجمع . ونفس المعيار ينطبق على اليابان التى هى أيديولوجية اليابانيين ، وفرنسا كأيديولوجيا للفرنسيين ، والصين كأيديولوجيا للصينيين وهكذا ... إلخ . ولذلك لم يعد القادة والمفكرون السياسيون ينظرون إلى تصنيفات اليمين واليسار بالجدية التى شهدها القرن العشرون ، بعد أن أوشكت الحدود أو الحواجز فيما بينها على التلاشى ، برغم ارتباط الإنسان بهويته القومية .

قائمة المراجع

1- Adams , James . The Financing of Terror, 1986.
2-Adorno, T.W.E & et al (eds) . The Authoritorian Personality , 1950.
3- Albert, Michael . Thinking Forward, 1997.
4-Alexander , G. L. Propaganda Analysis , 1959.
5- Aliber , R.Z. The International Money Game, 1973.
6- Allison, G.T Essence of Decision, 1971.
7- Allport , G.W & L . Postman . The Psychology of Rumor, 1947
8- Allport , G.W The Nature of Prejudice, 1958.
9-Allport , G.W Personality and Social Encounter, 1960.
10-Althusser, Louis & Etienne Balibar, Reading Capital, 1970.
11-Anderson, Jack & R. W. May. McCarthy : TheMan , The Senator, The "Ism" , 1952.
12- Anderson , Perrry. Lineages of Absolutist State, 1989.
13-Andrew, Christopher . Secret Service, 1985.
14-Angell, M. The Scientific Study of Social Behaviour, 1957.
15- Angell, Norman . The Public Mind, 1927.
16-Arendt, Hannah. The Origins of Totalitarianism, 1958.
17- Aron, Raymond. The Opium of the Intellectuals, 1962.
18- Aron, Raymond. Peace and War , 1966.
19- Aron, Raymond. Main Currents in Sociological Thought, 1967.
20- Aron, Raymond. Politics and History, 1984.
21- Art, R.J & R. Jervis. International Politics, Anarchy, Force, Political Economy and Decision Making, 1985.
22- Asch, S.E. Socail Psychology, 1952.
23-Ashby, W.R. Design for a Brain, 1978.
24-Augustine, N.R. " Managing the Crisis You tried to Prevent",Harvard Business Review, Nov./Dec.1995.
25-Banford, James . Body of Secrets, 2000.
26-Barker, E. National Character, 1948.
27-Barnett, H.G. Innovation, 1953.
28-Barnouw, Erik. Mass communication, 1956.
29-Barret, E.W. Truth is Our Weapon, 1953.
30-Batra, R.N. The Downfall of Capitalism and Communism, 1978.
31-Becker, G. The Mad Genius Controversy, 1978.
32-Bell, D. The End of Technology, 1960.
33- Benda, Julien. The Betrayal of Intellectuals, 1995.
34- Bennet, J.T & T.J. Dilorenzo. Underground Government, 1983.
35- Bennett, W. Providing for Posterity, 1980.
36-Bentham, J & J.S. Mill. The Utilitarians, 1973.
37- Beradt, Charlotte. The Third Reich of Dreams, 1985.
38- Berger, H.L. The Third Reich, 1937.
39- Berger P.L & R.J Neuhaus. To Empower People, n.d.
40- Bergman, E.F Modern Political Geographgy, 1975.
41- Berkley, G.E The Craft of Public Administration, 1978.
42-Bernard, Chester. The Functions of The Executive, 1956.
43-Bernstein, Walter. Inside Out : A Memoir of the Blacklist, 1996.
44- Blondel, J. World Leaders, 1980.

45- Bluhm, W.T. Theories of Political System, 1971.
46-Bodenheimer, Edgar. Power, Law and Society, n.d.
47- Bosanquet, B. The Philosophical Theory of the State, 1918.
48- Bottomore, T.B. Elites and Society , 1964.
49- Boulding, K.G. Conflict and defence, 1963.
50- Bowle, J. Western Political Thought From the Origins to Rousseau, 1961.
51- Brecht, A. Political Theory : The Foundations of Twentieth Century Political Thought, 1976.
52- Brenner, Y.S Theories of Economic Development and Growth, 1966.
53- Brodie, Bernard. War and Politics, 1973.
54-Brogan, D.W. World in Conflict , 1969.
55-Bruke, James. The Day the Universe Changed, 1985.
56-Burnham, James. The Machiavellians, 1943.
57- Burns, Delile . Political Ideals, 1963.
58-Brzezinski, Zbigniew. The Grand Failure: The Birth and Death of Communism in the 20th Century, 1989.
59-Brzezinski, Zbigniew. Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty First Century, 1993.
60-Caiden, G.E The Dynamics of Public Administration, 1971.
61-Calvert, Peter. A Study of Revolution, 1971.
62- Calvert, Peter. Politics, Power and Revolution, 1983.
63-Capra, F & C. Spertinak. Green Politics, 1985.
64- Carter, April. Authority and Democracy, 1979.
65-Casson, Mark. Alternatives to the Multinational Enterprise, 1979.
66- Chackerain, R. & G. Abearian. Bureaucratic Power in Society, 1984.
67- Chadwik, T. The Influense of Rumor on Human Thought and Action, 1932.
68-Cherry, Colin. World Communication Threat or Promise? , 1971.
69- Chussudovsky, Michael. The Globalization of Poverty, 1998.
70- Cohen, S.F & K.V Herwel. Voices of Glasnost, 1989.
71-Cole, J.R & S.Cole. Social Stratification in Science, 1973.
72-Coleman, Peter. The Liberal Conspiracy, 1989.
73-Coser, L.A. Men of Ideas, 1970.
74-Coser, L.A. The Functions of Social Conflict, 1972.
75-Costello, John. Mask of Treachery, 1988.
76- Crawford, Keith. East Central European Politics Today from Chaos to Stability, 1997.
77- Crenshaw, Martha (ed) . Terrorism, Legitimacy and Power, 1983.
78- Criblin, J. Leadership Strategies for Organizational Effectivess, 1981.
79- Croce, B. Philosophy of the Practical Economic and Ethnic, 1913.
80- Cross, J.E. Conflict in the Shadows, 1963.
81- Crozier, Brian. A Theory of Conflict, 1974.
82- Curtis, J.E & J.W. Petras (eds.). The Sociology of Knowledge, 1970.
83- Dale, Ernest. The Great Organizers, 1960.
84- Davison, P. News, Media and International Negotiation, 1976.
85- De Huazar, G.B. (ed.) The Intellectuals, 1960.
86- Denman, D.R. Origins of Ownership, 1958.
87- Derrida, Jacques. Margins of Philosophy, trans. Alan Bass, 1986.

88- Deutsch, K.W. The Nerves of Government: Models of Political Communication and control, 1966.
89- Doob, L.W. Public Opinion and Propaganda, 1950.
90- Doob, L.W. Propaganda : Psychology and Technique, 1965.
91- Driskhlov, Nikolai. The Scientific and Technological Revolution, 1978.
92- Dror, Yehezkel. Public Policy Making Re-examined, 1983.
93- Duncan, H.D. Communication and Social Order, 1962.
94- Dye, T.R. Understanding Public Policy, 1978.
95- Easton David. The Political System, 1953.
96- Edwards, D.V. International Political Analysis, 1965.
97- Ehrlich, J.R & B.J Rehfeld. The New Crowd, 1989.
98- Eisenstadt, S.N. (ed.). Max Weber on Charisma and Institution Building, 1986.
99- Ekman, Paul. Telling Lies, 1985.
100-Ewald, W.B. Jr. Who Killed Joe McCarthy? 1984.
101- Fanon, Frantz. The Wretched of the Earth, 1965.
102- Field, G.C. Political Theory, 1963.
103- Field, G.L & J. Higley . Elitism, 1980.
104- Fink, S. Crisis Management : Planning of the Inevitable, 1986.
105- Foucault, Michel. The Archeology of Knowledge, trans. A.M.S Smith, 1976.
106- Foucault, Michel. Power,Truth, Strategy, 1979.
107- Franc, T.M. & E. Weisband, (eds.) Secrecy and Foreign Policy, 1974.
108- Frankel, Boris. Beyond the State: Dominant Theories and Socialist Strategies, 1983.
109- Friedlander, Saul. Reflections on Nazism, 1984.
110- Fromm, Erich. Escape from Freedom, 1967.
111-Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man, 1993.
112-Gabriel, R.A. Military Incomptence , 1985.
113-Galbraith, J.K. The Anatomy of Power , 1983.
114-Galbraith, J.K. The New Industrial State, 1985.
115-Gardner H. The Mind's New Science, 1985.
116-Geliner, E. Conditions of Liberty : Civil Society and Its Rivals, 1996.
117-Giarini, Orio (ed.) Cycles, Value and Employment, 1987.
118-Giddens, Anthony. The Third Way: The Renewal of Social Democracy, 1998.
119-Gilpin, Robert . War and Change in World Politics, 1981.
120-Gingrisch, Newt . Window of Opportunity, 1984.
121-Glenny, Misha. The Rebirth of History, 1993.
122-Gln-Jones, Anne . Holding a Mirror: How Civilizations Decline, 1996.
123-Goldwin, R.A. (ed.) Bureaucrats, Policy, Analysis, Statesmen: Who Leads? 1980.
124-Groz, André: Capitalism, Socialism, Ecology, Trans. C. Turner, 1994.
125-Grayzel, Solomon. A History of the Jews, 1968.
126-Greenstein, F.I. Leadership in the Modern Presidency, 1988.
127-Gregor, A.J. The Ideology of Fascism, 1969.
128- Gross, R. & Paul Osterman (eds.). Individualism, 1971.
129-Gwynne, S.C. Selling Money, 1986.
130- Habermas, Jurgen. Knowledge and Human Interests, 1968.
131-Haines, C.G. The Revival of Nature Law Concepts, 1930.

132-Halévy, Elie. The Era of Tyrannies, 1965.
133-Halsell, Grace. Prophecy and Politics, 1986.
134-Hansen, R.H. The Why, What and How of Decision Support, 1984.
135-Harris, Marvin. Culture , 1975.
136- Hart, Liddell. The Revolution in Warefare, 1962.
137- Hartman, F.H. The Relations of Nations, 1973.
138- Hayek, F.A. The Road to Serfdom, 1972.
139- Hayter, William . The Diplomacy of the Great Powers, 1961.
140-Heady, Ferrel. Public Administration: A Comparetive Perspective, 1979.
141-Heilman, M.E. & H.A. Hornstein. Managing Human Forces in Organizations, 1982.
142-Hess, Stephen. The Government /Press Connection, 1984.
143-Heiriro, A.G. & C. Pratt. " How to Manage a Crisis before or Whenever It Hits", Public Relations Quartely, Spring, 1995.
144-Hertzberg, Arthur. The Zionist Idea,1995.
145-Hitler, Adolf. Mein Kampf, 1971.
146-Hobson, J.A. Imperialism, A Study, 1954.
147-Hoffman, L.M. The Politics of Knowledge,1989.
148-Hoffman, Stanely. Contemporary Theory in International Relations, 1966.
149-Holsti, K.J. International Politics, 1977.
150-Hue, C.T. " Crisis Management" Frequent Traveller Oct./Nov. , 1996.
151-Huntington, Samuel. The Clash of Civilizations and Remaking of World Order, 1996.
152-Hutschnecker, A. The Drive of Power, 1974.
153-Hyneman, C.S. Bureaucracy in a Democracy, 1962.
154-Ikle, F.C. How Nations Negotiate, 1964.
155-James, William. Pragmatism, 1955.
156-Janeway, Elizabeth. Power of the Weak, 1980.
157-Jouvenel, Bertrand de. On Power, 1969.
158-Johnson, Chalmers. Revolutionary Change, 1966.
159-Johnson, D.W. Computer Ethics, 1984.
160-Kahn, R.L. & E. Boulding (eds.). Power and Conflict in Organizations, 1964.
161-Kaplan, R.D. The Ends of the Earth ,1996.
162-Karrass, Chester. The Negotiating Games, 1978.
163-Katzelson, Ira. Liberalism's Crooked Circle, 1996.
164-Keen, P.G.W. Competing in Time, 1986.
165-Kelsen, H. General Theory of Law State, 1946.
166- Kennedy, Marilyn M. Powerbase, 1984.
167-Kennedy, Marilyn M. Office Politics, 1980.
168-Kennedy, Paul. The Rise and Fall of the Great Powers, 1987.
169-Keohane, R.O. & J.S. Nye. Power Interdependence, 1977.
170-Kerr, Clarck et al. Industrialism and Industrial Man, 1973.
171-Kissinger, Henry A. The Necessity for Choice, 1961.
172-Knorr, Klauss. On The Use of Military Power in the Nuclear Age, 1966.
173- Koestler, A. The Act of Creation, 1964.
174-Konots, Alkis, (ed.). Domination, 1975.
175-Kornia, Janos. Anti-Equilibrium, 1971.

176-Krader, Lawrence . Formation of the State, 1968.
177-Lacquer, Walter. A History of Zionism, 1972.
178-Ladisias, Farago. War of Wits: The Anatomy of Espionage and Intelligence, 1954.
179-Lakatos, I & A. Musgrave(eds.). Criticism and the Growth of Knowledge, 1979.
180-Lamberton, D.M.(ed.) Economics of Information and Knowledge, 1971.
181-Laski, H.J.Grammar of Politics, 1958.
182-Laski, H.J. Authority in the Modern State, 1968.
183-Lasswell, H.D The Future of Political Science, 1962.
184-Latey, M. Tyranny : A Study in the Abuse of Power, 1972.
185-Lebedoff, David. The New Elite, 1981.
186-Lee, A.M. & N.D. Humphrey. Race Riot, 1943.
187-Lehman, H.C. Age and Achievement, 1953.
188-Leighton, A.H. The Governing of Men , 1945.
189-Lens Sidney. The Labor Wars, 1973.
190- Le play, Fredric. On Family, Work and Social Change, 1982.
191-Leslie, John. The End of the World: The Science and Ethics of Human Extinction, 1995.
192-Lewin, Ronald. Hitler's Mistake, 1984.
193-Lipset, S.M. Political Man: The Social Bases of Politics, 1963.
194-Lostberg, A. & B. Silverberg. "Sending the Right Message When Crisis Strikes", The Association Management, July, 1995.
195-Lyotard, J.F. The Post-Modern Condition, 1984.
196-Machiavelli, Niccolo. The Prince, trans. Luigi Ricci, 1935.
197-Mackenzie, W.J.M Power, Violence, Decision, 1975.
198-Mannheim, Karl. Ideology and Utopia, 1985.
199-Mant, Alistair. Leaders We Deserve, 1983.
200-Marcuse, Herbert . One Dimensional Man, 1964.
201-Margiotta, F.D. & R. Sanders (eds.). Technology, Strategy and National Security, 1985.
202-Maritain, J. The Rights of Man and Natural Law, 1944.
203-Martin, W.J. The International Society, 1988.
204-May, Rollo. Power and Innocence, 1972.
205-Mayo, H.B. An Introduction to Democratic Theory, 1960.
206-McLuhan, Marshall . The Mechanical Bride: Folklore of Industrial Man, 1967.
207-McLuhan, Marshall, Bruce R. Powers: The Global Village, 1989.
208-McNeil, W.H. The Pursuit of Power, 1982.
209-Mee, C.L. Jr. The End of Order, 1980.
210-Mekrel, P.H. Modern Comparative Politics, 1970.
211-Milgram, Stanley. Obedience to Authority, 1974.
212-Miller, A.H. Terrorism and Hostage Negotiations, 1980.
213-Moody, Paul. Decision Making, 1983.
214-More, Sir Thomas. Utopia, 1965.
215-Morgan, Robin. The Anatomy of Freedom, 1984.
216-Morstein, Marx. The Administrative Action, 1972.
217-Mortensen, C.D. Communication, 1972.
218-Mossberg, W.S. "Personal Technology", The Wall Street Journal, Dec. 15,1994.

219-Murayama, Janet H. & H.G. Stever (eds.). Globalization of Technology, 1988.
220-Nagel, J.H. The Descriptive Analysis of Power, 1975.
221-Navarro, Peter. The Policy Game, 1984.
222-Nelson, Joan M. Access to Power, 1979.
223-Neustadt, R.E. Presidential Power, 1960.
224-Nicolson, Harold. Evolution of Diplomatic Method, 1962.
225-Nierenberg, G.J. The Art of Negotiating, 1981.
226-Nietzche, Friedrich. The Will to Power, 1968.
227-Nixon, Richard. Leaders, 1982.
228-Nygaard, William. The Price of Free Speech, 1996.
229-Ohmae, Kenichi. The Mind of the Strategist, 1983.
230-Ong. W.J(ed.). Knowledge and the Future of Man, 1968.
231-Os good, R.E & R.W. Tucker. Force, Order and Justice, 1967.
232-Padelford, N.J. et al. The Dynamics of International Politics, 1976.
233-Palazzoli, M.S. et al. The Hidden Games of Organizations, 1986.
234-Parkinson, C.N. The Evolution of Political Thought, 1958.
235-Patal, Raphael. Encyclopedia of Zionism and Israel, 1971.
236-Pauchant, T.C. & I.I. Mitroff. "Crisis Prone Versus Crisis Avoiding Organaizations", Industrial Crisis Quarterly, 1988.
237-Pearson, Lester. Diplomacy in the Nuclear Age, 1959.
238-Pepper, D. & A. Jankins (eds.). The Geography of Peace and War, 1985.
239-Perlmutter, Amos. Modern Authoritarianism, 1981.
240-Perry, Roland. Hidden Power, 1984.
241-Peters, D.G. The Politics of Bureaucracy, 1984.
242-Ponting, Clive. The Right to Know, 1985.
243-Pool, Ithiel de Sola. Technologies of Freedom, 1983.
244-Poppel, H.L. & B. Goldstein. Information Technology, 1987.
245-Popper, K.R. The Open Society and Its Enemies, 1962.
246-Pound, R. Law and Morals, 1924.
247-Priestland, Gerald. The Future of Violence, 1974.
248-Proctor, Tony. Management Theory and Principles, 1982.
249-Queene, Samuel. Folk Devils and Moral Panicxs, 1972.
250-Rangel, Carlos. Third World Ideology and Western Reality, 1986.
251-Ranney, Austin. Channels of Power, 1983.
252-Rejai, M. Leaders of Revolution,1979.
253-Riggs, F.W. Administration in Developing Countries, 1954.
254-Roemer, J.E. A Future for Socialism, 1994.
255-Rogin, M.P. The Intellectuals and McCarthy, 1967.
256-Rokeach, M. The Open and Closed Mind, 1960.
257-Rovere, R.H. Senator Joe McCarthy, 1959.
258-Sagan, Eli. At the Dawn of Tyranny, 1985.
259-Sandel, M.J. Democracy's Discontent, 1996.
260-Savas, E.S. Privatizing the Public Sector, 1982.
261-Scott, John. Political Warfare, 1955.
262-Scrutton, Roger. Dictionary of Political Thought, 1982.
263-Sharp, Gene. The Politics of Nonviolent Action, 1973.
264-Sherman, Howard . Radical Political Economy, 1972.

265-Shklar, Judith N. After Utopia: The Decline of Political Faith, 1957.
266-Sigmund, P.E. The Ideologies of the Developing Nations, 1963.
267-Simon, H.H Administrative Behavior, 1969.
268-Siu, R.G.H. The Craft of Power, 1979.
269-Smith, Adam. The Wealth of Nations, 1950.
270-Smith, A.G. (ed.) Communication and Culture, 1966.
271-Sobel, Robert. The Money Manias, 1973.
272-Sowell, Thomas. Knowledge and Decisions, 1980.
273-Spencer, Herbert. The Man Vs. the State, 1940.
274-Sprigle, Ray. In the Land of Jim Crow, 1949.
275-Sproh, W.J. Human Group, 1967.
276-Stephens, Mitchel. A History of the News, 1988.
277-Sterling, Claire. The Terror Network, 1981.
278-Stewart, E. The Human Bond, 1978.
279-Stewart, L.H. The Psychological Examination of Political Leaders, 1977.
280-Stokes, Gale. The Walls Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe, 1993.
281-Stauss, Leo. History of Political Philosophy, 1987.
282-Talmon, J.L. The Origins of Totalitarian Democracy, 1970.
283-Tarade, Gabriel. On Communication and Social Influence, 1969.
284-Taylor, E.E. Strategy of Terror,1943.
285-Tinder, Glenn. Political Thinking, 1991.
286-Toffler, Alvin. Future Shock, 1971.
287-Toffler, Alvin. The Third Wave, 1981.
288-Toffler, Alvin. Previews and Premises, 1983.
289-Toffler, Alvin. Power Shift, 1992.
290-Tosches, Nicks. Power on Earth, 1986.
291-Turner, Stansfield. Secrecy and Democracy, 1985.
292-Tzu Sun . The Art of War, 1963.
293-Valentine, C.A. Culture and Poverty, 1968.
294-Vereker, Charles. The Development of Political Theory, 1965.
295-Waldo, Dwight (ed.). Public Administration in a Time of Turbulance, 1971.
296-Walter, Ingo. Secret Money, 1985.
297-Weber, Max. Economy and Society, 1978.
298-Welch, Mary-Scott. Networking, 1980.
299-West, Nigel. Games of The Intelligence, 1989.
300-Wilkinson, Paul. Political Terrorism, 1974.
301-Winter, D.G. The Power Motive, 1973.
302-Wise, D. & T.B. Ross. The Invisible Governemnt, 1964.
303-Wolfers, Arnold. Discord and Collaboration, 1962.
304-Woo, H. K. H. The Unseen Dimensions of Wealth, 1984.
305-Wright, Quincy. Preventing World War III, 1962.
306- Young, G.K. Finance and World Power, 1968.
307-Zoll, D. A. Reason and Rebellion, 1982.


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET